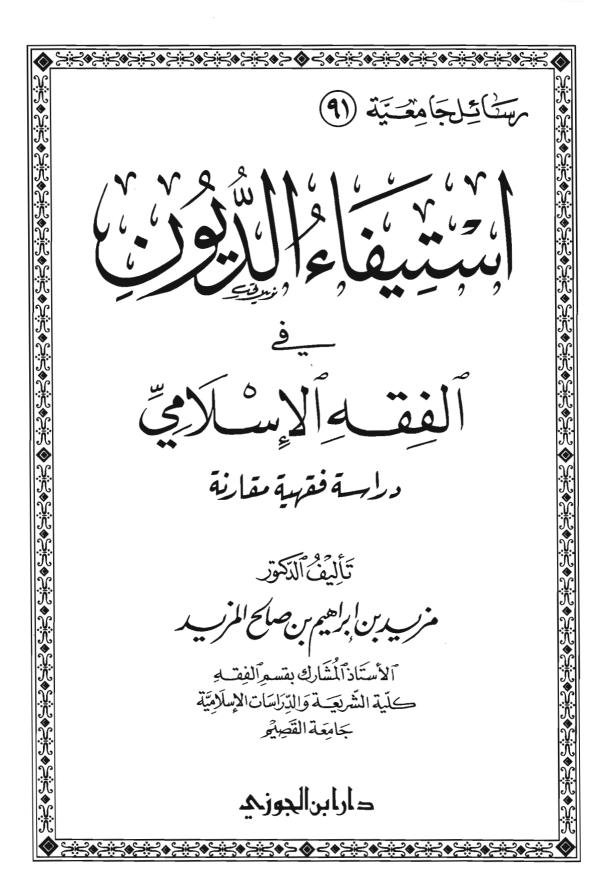


حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣١ه، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دارابن الجوزي لِنَشْرُ والتَّوْرِثُعُ

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٢٧٩٣ ، ص ب: ٢٩٨٢ - ٢٩٨٢ ، الدرية ، ٢٩٨٧٩٨ ، الريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٣١٤٦١٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٨ - جوّال: ٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٨٨٣١٢٦ - ٣٠٢٨٦٩٦٠ - بيروت - هاتف: ٥٠٨٣١٢٠ - ٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - بيروت - هاتف: ٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - نلفاكس: ١٠٦٨٢٣٧٨٣ فاكس: ١٠١٦٨٢٣٧٨٣ ولني عالم aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com





برابيدار حمن الرحم المقدمة

الحمدُ لله الذي أكمل لنا ديننا، وأتم علينا نعمته، ورضي الإسلام لنا ديناً، والصلاة والسلام على نبينا محمد الداعي إلى الحق المبين، والصراط المستقيم، والمبلغ شريعة رب العالمين؛ هداية للضالين، ورحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه المهتدين.

أما بعد:

فلقد جاء الإسلام ـ وهو الشريعة الكاملة الخالدة ـ فحفظ الحقوق وصانها من الاعتداء عليها، وشرع الوسائل المفضية إلى حمايتها، وأمر بإقامة العدل بين الناس وتحريم الظلم، قال تعالى مخاطباً نبيه ﷺ: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَزَلَ اللّهُ مِن كِتَبِ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الـشورى: ١٥]؛ ذلك أن بإقامة العدل تشيع الطمأنينة وينتشر الأمن، وتُنَمَّى الثروة، وتتوثق علاقات الأفراد بعضهم مع بعض.

وإن من العدل الذي أمر به الإسلام إيتاء كل ذي حق حقه، وإن من الظلم الذي حرمه الإسلام الامتناع عن أداء الحقوق إلى أصحابها، قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمَوالكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِّ إِلّا أَن تَكُونَ بَحِيرةً عَن زَاضِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال ﴿ وَإِن تُبتُمُ فَلَكُمْ رُبُوسُ أَمَواكُمْ لَا تَظَلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وإن الشارع الحكيم حين أمر بإقامة العدل فإنه دعا إلى التعاون بين الناس بالمعروف والتفضل والإحسان، وأخبر أنه يحب المحسنين، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحسان، وأخبر أنه يحب المحسنين، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ اللّهَ مَا البقرة: ١٩٥]،

والإحسان يكون من قِبَل أصحاب الحقوق بالتَّجَوُّزِ والتيسير في الطلب،

ويكون من قِبَل من عليهم الحقوق بأداء ما وجب عليهم أداء حسناً بلا مطل أو تسويف، قال أَوْ بَالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ مِنْ أَخِهِ شَيْءٌ فَالِبَاعُ اللهُ عِلْهُ إِلَيْهِ اللهُ عِنْ أَخِهِ شَيْءٌ فَالِبَاعُ اللهُ عِلْهُ إِلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ ا

من هذا المنطلق يأتي موضوع هذه الرسالة (استيفاء الديون في الفقه الإسلامي) وهو يضم في إطاره الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء، والتي بحثها الفقهاء لحصول الدائنين على حقوقهم من المدينين على اختلاف أحوالهم؛ وهو موضوع بالغ الأهمية من الناحية النظرية ومن الناحية العملية، وهو من المسائل الحيوية التي تؤثر في المداينات وفي المعاملات التجارية، إذْ يُعنَى بالسبل المفضية إلى وصول الدائن إلى حقه، مما يضفي على التعامل بين الناس جوا من الثقة والأمان، وهما ركيزتان أساسيتان لتداول المال في المجتمع، حيث يأمن الدائن في ظلهما على أن ما يبذله من مال سيعود إليه، ولن يتمكن المدين إذا كان فيه اعوجاج طبع أو ضعف نفس أن يضيّع عليه حقه.

كما أنه يعالج قضايا عديدة يحصل فيها التنازع بين الدائن والمدين، وهذه القضايا من الكثرة بمكان في المحاكم ودور القضاء.

أسباب اختيار الموضوع:

كانت الأسباب الدافعة إلى اختيار هذا الموضوع تتلخص فيما يلى:

أولاً: الأهمية العملية التي يتسم بها؛ وهي معالجة مشكلة استيفاء الديون، وتزداد هذه الأهمية مع توسع الناس _ أفراداً ومؤسسات _ في التداين في هذا العصر، عن طريق القروض، والبيع بالأجل، والبيع بالتقسيط، وعقود الاستصناع وغيرها من عقود المداينات، كما تزداد الأهمية مع اتجاه البنوك وشركات الاستثمار إلى تطبيق المنهج الإسلامي فيما يتعلق بالتعاملات الائتمانية.

ثانياً: أن هذا الموضوع لم يسبق لأحد من الباحثين _ حسب اطلاعي _ أن تناوله في مجال الدراسات الشرعية بالدراسة المستقلة المتخصصة، رغم أهميته ومسيس الحاجة إليه من قبل الباحثين والقضاة والمحامين، ومن قبل

أصحاب الحقوق أنفسهم، فكان ذلك سبباً في الرغبة في دراسة هذا الموضوع على نحو تتكامل جوانبه، وتتضح معالمه، ويسهل الوصول إلى مسائله.

ثالثاً: أن الفقهاء _ رحمهم الله جميعاً _ بحثوا قضايا هذا الموضوع في مواضع متعددة من مدوناتهم الفقهية، فكان تشعبُ مسائله، وتنوعُ مباحثه، ودقة القضايا التي يتناولها الموضوع حافزاً لي لإبراز هذا الموضوع في وحدة متكاملة وبصورة علمية مقارنة.

رابعاً: أن دراسة هذا الموضوع على نحو من التأصيل والموضوعية يمثل تدعيماً لمسيرة القضاء بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه البلاد المباركة، كما يمثل مشاركة في دعم توجه عدد من الدول الإسلامية إلى جعل الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، بتيسير الوصول إلى الأحكام المتعلقة باستيفاء الديون في الفقه الإسلامي على نحو يظهر معه كمال شريعة الإسلام، واستقلالية أحكامها، وصلاحيتها للتحاكم في كل زمان ومكان.

منهج إعداد الرسالة:

يتلخص المنهج الذي سلكته في إعداد هذه الرسالة في النقاط الآتية:

أولاً: يتسم منهج إعداد هذه الرسالة بأسلوب يقوم على استقراء المسائل من مصادرها المتعددة، ثم تناولها بالتحليل والدراسة المقارنة.

ثانياً: رجعت في جمع مادة هذه الرسالة إلى أمهات المراجع في التفسير والحديث وأصول الفقه والقواعد الفقهية، والكتب الفقهية متقدمها ومتأخرها، واللغويات، والأبحاث والمقالات في المجلات المتخصصة، وأبحاث وقرارات المجامع الفقهية وبعض المخطوطات في الفقه المقارن، وغير ذلك مما هو متمثل في قائمة مصادر الرسالة.

ثالثاً: سلكت في توزيع قضايا هذه الرسالة طريق التقسيم (١)، أي تقسيم كل قضية الى جزئياتها، وهذا المسلك يتميز باستقصاء موضوعات كل قضية، وحصر جزئياتها، مع إقامة الروابط

⁽١) وقد كان التقسيم على النحو الآتي: باب، فصل، مبحث، مطلب، مسألة، فرع، أمر، جانب، حالة، فقرة، جزئية.

بين الجزئيات المختلفة؛ مما لا يحتاج معه إلى استثناء في حكم أو تحرير لمحل خلاف (١) . المعديات المحل خلاف (١) . المعديات المحل خلاف (١) .

رابعاً: بذلت الوسع في استقصاء الأقوال في كل مسألة مهما كانت درجاتها بإيراد أقوال المذاهب الفقهية الأربغة (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي) وما وقفت عليه من أقوال علماء السلف من خلال أقضيتهم أو فتاويهم أو اختياراتهم.

أما المذهب الظاهري فأحرض على إيراده في حالتين _ متى ما وجدت لهم قولاً _:

الحالة الأولى: إذا انفردوا بقول لم يقل به أحد في المداهب الفقهية الأربعة.

الحالة الثانية: إذا اتفقت المذاهب الفقهية الأربعة على قول ووافقوهم فيه.

وقد أذكر لهم قولاً وإن كان موافقاً لأجد الأقوال في المداهب الأربعة؛ لمعنى يستدعي ذلك، كما لو انفردوا بإيراد أدلة لم يوردها غيرهم، أو أوردوا مناقشة قوية لأدلة الأقوال الأخرى.

خامساً: بذلت الوسع في إيراد الأقوال الواردة في كل مذهب _ مهما تعددت _ مع بيان درجة كل قول في المذهب، فإذا لم أقف على قول لأحد المذاهب _ وهذا نادر _ أعمد _ ما أمكنني _ إلى إلحاق المسألة بأشباهها في ذلك المذهب أو أُخرُج على أصول المذهب وقواعده مع الإشارة إلى ذلك كيلا ينسب لهم قول لم يقولوا به.

سادساً: عند تحرير المسألة، إن لم يكن ثمة خلاف فيها أذكر الحكم موثقاً من مصادره، ثم أورد مستند ذلك الحكم، وإن كان في المسألة خلاف فإنى أسوق الخلاف حسب الأقوال متبعاً الطريقة الآتية:

⁽۱) جاء في كتاب «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» ص ۱۳۸ : امن الوسائل المنافعة جداً أو الضرورية في كثير من الأحيان في مجال اكتساب المعارف . . . عمليات التقسيم والجمع ؛ أي: تقسيم الكلي إلى جزئياته وإلى أصنافه . . . ففي التقسيم لكليات الأشياء تيسير لدراسة كل قسم دراسة مستوعبة ، أو أكثر إحاطة بالصفات والخصائص .

in it is and is a lace of the state is not all it is

من ١ ب أذكر الأقوال الواردة في المسألة مختلماً إياها بالقول الراجع، ولم أَخْرُجُ عَن هذا الأصل إلا في موضوعين ، أحدهما: لم يظهر لي أن في تلك المسألة خلافاً بين أهل العلم (1) ، والأخوى: حيث الخلاف في أحرا اصطلاحي (٢٠) إقتضت المقارنة بين القولين فيه تقديم القول الراجع. ١٧.

٢ - أذكر من قال بكل قول مبتدئاً بالمذاهب الأربعة مرتبة حسب تاريخها الزمني معتمداً في التوثيق على كتبهم الأصلية، وعلى أكثر من مرجع إن أمكن، (وهذا الترتيب بين المذاهب أعتمده إذا كان القول هو المشهور أو المعتمد أو المذهب أو الصحيح أو الأصح ونحو هذا)، ثم من قال به من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ـ إذا وقفت الهم على قول ـ. ـ عا ــ

٣ - وثَّقت أقوال المذاهب بنصوص من كتب أصحابها عند الحاجة ـ وهذا في مواضع عديدة ـ متوخياً أوجزها عبارة وأوضحها أسلوباً مع عزو النض: إلى المصلومية الله الله عن أحد مناقشة - بعد ذكر اللم المسلم الله النفي المناسبة الله المناسبة ال أورد الإجابة عن المناقشة عقبها _ إن وجد _، رادا كان هناك رد ليه**ام الإ**جاب

الله المول الأقوال التقل إلى إيراد الأدلة مبتدئاً بأدلة القول الأول فالثاني وهكذا (أي حسب ترتيب الأقوال).

٢ - أورد أدلة كل قول مبتدئاً بالأدلة النقلية، فأورد أولا الأدلة من القرآنُ الكريم ـ إذا وجد ـ مع بيانُ وجه الدلالة في الآية إلا أنْ يكونَ ظاهراً، ذاكراً في الهامش اسم السورة ورقم الآية.

٣ - أورد الأدلة من السنة النبوية المطهرة مع بيان وجه الدلالة في الحديث إلا أن يكون ظاهراً، مع تخريج الحديث من مصادره الأصلية، حيث أذكر في الهامش مَنْ أحرج الحديث، فإن كأن في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت عليه، وقد أذكر معهما أو مع أجدهما مصدراً أو مصادر أخرى إذا كَانَ هَنَاكُ مَا يَسْتَدْعَي ذَلَكَ كَالْاَحْتَلَافَ فَي شَهْرَةُ الْحَدِيثُ أَوْ فَي أَلْفَاظُهُ، وإن

⁽¹⁾ اوهي مسالة (حكم خبس المدين المعشر بدينه) ص٩٥٩. الله عن الما

⁽٢) وهل في غفريف (المعلين المفلس) ص١١٤ تمد و الدالة المدال عبد المعلم المدالة المدالة المعلم المعلم

لم يكن فيهما أو في أحدهما حاولت جاهداً تخريجه من مظانه في كتب الحديث مبيناً رقم الجزء والصفحة، واسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الحديث إن وجد، وذكرت حكم العلماء على الحديث إلا ما كان في الصحيحين أو أحدهما، وحرصت على نقل كلام المتقدمين على الحديث إن أمكن، وإلا نقلت كلام المعاصرين، وقد أورد كلام العلماء على الحديث في المتن إذا كان قد اعترض على الاحتجاج بالحديث من حيث سنده.

٤ ـ ذكرت الآثار الواردة عن الصحابة ـ عند الحاجة إلى ذلك ـ وخرَّجتها من مظانها، مع ذكر كلام العلماء على سند الأثر إذا كان ينبني على ثبوت هذا الأثر من عدمه حكم.

٥ ـ أورد بعد الأدلة النقلية الأدلة العقلية مع عزوها إلى مصادرها في الهامش.

وعذا في مواصع عديا . سوخ . حود المناقشة: المعالمة المناقشة المعالمة المعالم

أورد مناقشة الدليل ـ إن كان ثمت مناقشة ـ بعد ذكر الدليل مباشرة، كما أورد الإجابة عن المناقشة عقبها ـ إن وجد ـ، وإذا كان هناك رد لهذه الإجابة فأورده عقب الإجابة؛ وذلك كي يتم تصور الدليل ومدى سلامته للاحتجاج في آن واحد.

د ـ الترجيح:

بعد عرض الأدلة وما ورد عليها من مناقشة، وما أجيب به عن المناقشة، وما رُدَّت به الإجابة _ إذا كان هناك شيء من ذلك _ يتبين ما صح من الأدلة وما صرح في الدلالة، وما سلم للاحتجاج، فيكون القول الراجح قد تَجَلَّى، فأثبت ما ظهر ترجحه من الأقوال _ حسب ما ظهر لي _ بموجب قوة الدليل وسلامة الاستدلال في مقابل دفع استدلالات الأقوال الأخرى بما ورد عليها من مناقشة.

سابعاً: بينت في الهامش معاني الألفاظ الغريبة الواردة في متن الرسالة وشرحت بعض المصطلحات الفقهية.

ثامناً: ورد في الرسالة أسماء كثير من الأعلام، وقد ترجمت لهم بالقدر الذي يُعَرِّفُ بهم ما عدا الأنبياء ومشاهير الصحابة وأثمة المذاهب الأربعة،

وقد رجعت إلى الكتب المعتمدة في التراجم مما وسعني ـ فإن كان المترجم له من رواة الحديث رجعت إلى كتب الجرج والتعديل وعولت عليها.

تاسعاً: التوثيق والاقتباس، وكان على النحو التالي:

أ - وضعت النص المقتبس بين علامتي تنصيص هكذا « »، إن كان مقتبساً بلفظه، ووثقت هذا النص في الهامش بذكر مصدره، فإن اقتضى الاقتباس حذف كلمة أو أكثر أشير إلى موضع الحذف بثلاث نقط هكذا...، وإن اقتضى إضافة عبارة شارحة أو موضحة إلى النص فأضع تلك العبارة بين قوسين معكوفين هكذا [].

ب ـ أما إن كان الاقتباس مقتصراً على الفكرة دون اللفظ أو كان النص المقتبس متصرفاً فيه بإعادة صياغة ببسط أو تلخيص، أجرده من علامة التنصيص وأوثقه في الهامش بذكر مصدره دون أن يسبق بلفظ: (انظر) أو (راجع)، لدلالة علامة التنصيص ـ وجوداً أو عدماً ـ على ذلك.

ج ـ إذا كان التوثيق لقول أو نص من أكثر من مصدر راعيت في تدوين هذه المصادر تقديم المصدر الذي احتوى على الجوانب الأكثر انطباقاً على الكلام الموثق، ثم الذي يليه وهكذا.

عاشراً: حتمت الرسالة بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

حادي عشر: وضعت في نهاية الرسالة قائمة بمصادرها مبيناً فيها عنوان المصدر، واسم المصنف، والناشر، والطبعة، ومكان الطبع وتاريخه.

ثاني عشر: ذيلت الرسالة بفهارس تعين القارئ على الاستفادة من الرسالة وتيسر الوصول إلى ما ورد فيها، وهي على النحو الآتي:

sage of a a welling

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣ ـ فهرس الآثار.

٤ _ فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات.

٥ _ فهرس الأعلام.

٦ _ فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرج أو تعديل:

٧ _ فهرس موضوعات الرسالة على السالم المالية على المالية على المالية ال

خطة الرسالة:

قد انتظمت هذه الرسالة _ بعد هذه المقدمة _ في أربعة أبواب وخاتمة، يسبقها باب تمهيدي، تقصيلها كما يلي:

. The thing of the it do at the thing

• الباب التمهيدي في الاستيفاء والدين والذمة:

وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في الاستيفاء، وبينت فيه معنى الاستيفاء في اللغة والاصطلاح الفقهي.

المبحث الثاني: في الدَّين. وجعلت الحديث فيه يدور على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في معنى الدَّين في اللغة والاصطلاح الفقهي.

المطلب الثاني: في أقسام الدِّين باعتبار من هو له.

المطلب الثالث: في المطالبة بالدِّين، وجعلت الحديث فيه في خمس سائل:

الأولى: في معنى المطالبة في اللغة والاصطلاح الفقهي.

آلثانية: في حكم المطالبة بالدِّين.

الثالثة: في حكم مطالبة الولد أباه بالدَّين.

الرابعة: في الحض على حسن المطالبة بالدَّين، وقد تفرع الحديث في هذه المسألة إلى فروع ثلاثة، الأول: في السهولة وعدم الإلحاف في الطلب، الثاني: في إمهال المدين وعدم التضييق عليه، الثالث: في استحباب الوضع من الدين.

الخامسة: في العلاقة بين الدِّين والمطالبة.

المبحث الثالث: في الذمة، وبينت فيه معنى الذمة في اللغة والاصطلاح الفقهي؛ إذ هي محل الدَّين.

• الباب الأول: استيفاء الدّين من المدين المَلِيّ المماطل والمدين المفلس.

والمحالت الحديث فيه منقسماً على فصلين الأول منهما: للحديث عن المدين المفلس شال والثاني: للحديث عن المدين المفلس شال والثاني: للحديث عن المدين المفلس شال والثانية والتالكين من المدين الملى المماطل والثانية والمدين الملى المماطل والثانية والمدين الملى المماطل والثانية والمدين الملى المماطل والثانية والتالكين من المدين المماطل والتالكين والتالكين من المدين المماطل والتالكين والتالك

المحديث يلتور فيه على أربعة متباخث بعد دارا وين مسمد فالسما

المُبْحِثُ ٱلأُولُ: في المماطلة، ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في معنى المطل في اللغة والاصطلاح الفقهي.

المطلب الثاني: في بيان ما يحصل به المطل من الملي.

المبحث الثاني: في الوسائل الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: الوسائل المتعلقة بشخص المدين، وعرضت هذه الوسائل في مسائل خمس:

الأولى: في التشديد في مطالبة المدين المماطل. المساطل المساطل المساطل المساطل من السفر.

الثالثة: في ملازمة المدين المماطل، وتفرع الحديث إلى فروع خمسة، الأول: معنى الملازمة في اللغة والاصطلاح الفقهي، والثاني: حكم ملازمة المدين المماطل، والثالث: شروط ملازمة المدين المماطل، والوابع: الهدف من الملازمة، والخامس: ما تزول به الملازمة.

الرابعة: في حبس المدين المماطل، وتفرع الحديث إلى فروع خمسة؛ الأول: حكم حبس المدين المماطل، وقد أوردت لهذا الفرع أقساماً عدة باختلاف أحوال المدينين، الثاني: شروط الحبس بالدين، الثالث: مقدار الدي يحبس به، الرابع: مدة الحبس بالدين، الخامس: ما ينقضي به الحبس بالدين، الخامس: ما ينقضي به الحبس بالدين، الخامس الدين بالما المحبس بالدين، الخامس المحبس بالدين، الخامس المحبس بالدين، المحبس بالدين، المحبس بالدين، المحبس بالدين، المحبس بالدين، المحبس المحبس بالمحبس بالدين، المحبس بالمحبس بالمح

الخامسة: في ضرب المدين المماطل، عرضت فيه لحكم تعزير المدين المماطل بالضرب لحمله على الوفاء مع تقسيم الحديث فيه باختلاف أحوال الملينين.

و المطلب الثاني: الوسائل المتعلقة بمال المدين، وعرضت هذه الوسائل في مسائل ثلاث إسلسال و المال المتعلقة والمائل المائل الم

الأولى: حبس صاحب الحق عينَ مال المدين، وقد أوردت لهذه المسألة خمسة فروع، الأول: صور حبس العين بالدَّين، الثاني: حكم حبس العين بالدَّين في حال خوف فوات الحق وفي حال عدم الخوف من ذلك، الثالث: شروط حبس العين بالدَّين، الرابع: ما يسقط به حق الحبس للعين، الخامس: ما ينتهي به حق الحبس للعين.

الثانية: فسخ العقد واسترداد المال الذي وجب الدَّين بدلاً عنه، وقد أوردت لهذه المسألة فرعان، الأول: إذا كان الفسخ مشروطاً على المدين، والثاني: إذا لم يكن الفسخ مشروطاً على المدين.

الثالثة: الحجز على أموال المدين المماطل، وعرضت فيه حكم الحجز على أموال المدين المماطل ومنعه من التصرف فيها.

المبحث الثالث: الاستيفاء الجبري، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: الاستيفاء الجبري بواسطة القضاء، وخصصته للحديث عن حكم استيفاء الدَّين من مال المدين جبراً بواسطة القضاء.

المطلب الثاني: الاستيفاء الجبري بدون قضاء، وخصصته للحديث عن حكم أخذ الدائن لمحقه من مال المدين الممتنع عن الوفاء جبراً بدون قضاء، وقد قسمت هذا المطلب إلى مسائل وفروع عدة؛ تحريراً لأقوال أهل العلم في هذه القضية لأن المدين قد يكون معذوراً بالامتناع وقد لا يكون معذوراً، وإذا كان غير معذور بالامتناع عن الوفاء، فلا يخلو إما أن الدائن يمكنه تحصيل حقه بواسطة القضاء أو لا يمكنه ذلك، وإذا كان لا يمكنه تحصيل حقه بواسطة القضاء فلا يخلو إما أن يترتب على استيفائه فتنة أو ضرر أو لا يترتب شيء من ذلك.

المبحث الرابع: تعويض الدائن عن التأخير في وفاء الدَّين، وقد عقدت هذا المبحث لبيان حكم استحقاق الدائن للتعويض مقابل مماطلة المدين وتأخيره وفاءَ الدَّين، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: في التعويض غير المشروط، ويتكون من مسألتين:

الأولى: في التعويض عن التأخير ذاته هـ و المسالم

الثانية: في التعويض عن الضرر الفعلي الناتج عن التأخير العما

المطلب الثاني: في التعويض المشروط في عقد المداينة السلاما

و الفصل الثاني: استيفاء الدّين من المدين المفلس. من السيفاء

والحديث يدور فيه على أربعة مباحث: الله ١٨٥٥ وله و بنحوه معالمها

المبحث الأولى: في معنى المفلس في اللغة والاصطلاح مع بيان وجه

الأراحي: في ورود البيارة المحالة في القسمة، وإن ذك مقيمسلا

المبحث الثاني الحي الحجر على المدين المفلس، وفيه ثمانية مطالب:

يه التطلب الأول: في حكم الحجر: يه نيه الماء وسلما يولم الملة

ر المطلب الثاني: في الحجر بطلب بعض الغرماء.

المطلب الثالث: في الحجر من غير طلب الغرماء.

المطلب الرابع: في الحجر على المدين المفلس بديونه المؤجلة.

المطلب الخامس: في حلول الديون المؤجلة بالحجر.

المطلب السادس: في تناول الحجر لما يحدث للمدين المقلس من مال بعد الحجر.

المطلب السابع: في تضرفات المدين المفلس بماله الذي تعلق به حق الدائنين.

المطلب الثامن: فيما ينفك به الحجر عن المدين المفلس! مسال

المبحث الثالث: في بيع مال المدين المحجور عليه بالفلس، ويحتوي

وحعلت الحديث فيه وكسما عابي تاكلة فصوره الاوابطالمه معسقها

المطلب الأول: في حكم ابيع ماله منا ريدما والذاع و يسعما ويدما

المطلب الثاني: فيما يبدأ ببيعه من مال المفلس المناس

المطلب الثالث: في الثمن الذي يباع بهم المطلب الثالث:

: بالمطلب الرابع : في زمن البيع . المسال التعالي الماكا المحسال

المطلب الخامس: في محل البيع. منا المعلم الخامس:

المطلب السادس: فيمن يتولى البيع المجاهدة المسادس

المطلب السابع: في حضور الدائن والمدين البيع.

المطلب الثامن: في صفة إلبيع. يسفا ي تقييما في القياما!

المطلب التاسعة في شروط الخيار في البيعة الها المالة المالة

المطلب الأولى: ما يرد من الديون في القسمة، ويتكون من مسألتين:

الأولى: في ورود الديون الحالة في القسمة، وقد ذكرت لهذه المسألة أربعة فروع، الأول: في ورود الديون التي لم يطالب أصحابها بالحجر على على المدين المفلس، والثاني: في ورود الديون الحادثة بعد الحجر على المدين المفلس، والثالث: في ورود الديون التي ظهرت بعد القسمة، والرابع: في ورود الديون المحجور بها.

الثانية: في ورود الديون المؤجلة في القسمة.

المطلب الثاني: في تقديم بعض الديون على بعض في الإيفاء من مال المفلس، ويتكون من ثلاث مسائل:

الأولى: في تقديم الديون الثابتة بسبب مؤونة مال المدين المفلس.

الثانية: في تقديم الديون المتعلقة يعين مال المدين المفلس.

الثالثة: في تقديم من وجد عين ماله عند المدين المفلس.

المطلب الثالث: في قسمة مال المدين المفلس على غرمائه.

• الباب الثاني: استيفاء الدَّين في حال إحسار المدين أو وفاته أو غيبته:

وجعلت الحديث فيه منقسماً على ثلاثة فصول، الأول منها: خصصته للمدين المعسر، والثاني: للمدين المتوفي، والثالث للمدين الغائب

الفصل الأول: استيفاء الدَّين في حال إعسان المدين. الله صلحا

والحديث يدور فيه على خمسة مباحث: رسال على السالة بالمسا

المبحث الأول: في إنظار المدين المعسر، ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم إنظار المدين المعسن. و مساحدًا مساهداً

المطلب الثاني: أدلة وجوب إنظار المدين المعسر ... المعالم

المطلب الثالث: ما ورد في فضل إنظار المعلين المعسود. في الما الما المدين، في المعتوي على المبحث الثاني: في سلطة الدائن اعلى شاخص المدين، في المعتوي على ثلاثة مطالب في له المعال المعتمد المعت

المطلب الأول: حبس العدين المعسر بدينه .. ميسا عالما المعاا

المطلب الثاني: ملازمة المدين المعسر بدينه العدية وينا المسال

المطلب الثالث: بيع المدين الجو واسترقاقه بدينه الويتكون من ثلاث مسائل: لق درسال به تبدي بيدا به المدين بديا المدين المدين

الأولى: في موقف الشرائع السابقة من ابيع الحر بدينه إلى السابقة من ابيع الحر بدينه إلى السالم من بيع الخوربدينة السابقة السابقة المسابقة ا

الثالثة: ما ورد في بيع مدين يقال له (سُرَّق) بدينه، وعرضت في هذه المسألة للزوايات الواردة في بيعه والجواب عنها. والما يها المسألة المرابات الواردة في بيعه والمجواب عنها.

قال المبحث الثالث: في إجبار المدين على التكسب لوفاء دَينه، ويحتوي على التكسب لوفاء دَينه، ويحتوي على مطلبين في ملبين في مطلبين في مطلب

الأولى: في الإجبار حال القدرة على التكسب.

الثانية: في الإجبار حال عدم القدرة على التكسب على القول به. المطلب الثاني: فيمن يتولى الإجبار على التكسب على القول به.

مه المعمود الرابع: في وضغ الدّين عن المعمود الما من المعمود الما من المعمود

ذكرت فيه نصوصاً وردت في الحث على الوضع من اللَّذِينَ عَنْ المُكَدِينَ المعسر.

المبحث الخامس: في إعانة المدين المعسرة على أقضاء كينه، ويحتوي على مطلبين، ويحدو مقد ما الله المعدود على مطلبين،

المطلب الأول: في إعطاء المدين المعسرامن الرّكاة الوفاء دَينه، ويتكون من ثلاث مسائل: في حسال علم ما الله المدالة ويتكون الأولى: حكم إعطائه من الزكاة.

الثانية: شروط إعطائه من الزكاة.

و الثالثة: مقدار ما يعطى من الزكاة.

المطلب الثاني: في التبرع على المدين المعسر بإعطائه ما يفي بديته. الفصل الثاني: استيفاء الدين في حال وفاة المدين.

والحديث يدور فيه على أربعة مباحث:

المبحث الأول: في أثر الوفاة على الديون، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: أثر الوفاة على الديون بسقوطها عن الميت، وقد قسمته إلى مسألتين، لكل مسألة منهما فرعان المسالة على الم

المطلب الثاني: أثر الوفاة على الديون المؤجلة بحلولها، ويتكون من سألتين:

الأولى: في أقوال العلماء في حلول الديون المؤجلة بوفاة المدين. الثانية: في سقوط ما يقابل الأجل من الدّين على القول بحلوله بالوفاة.

المبحث الثاني: استيفاء ديون الميت الثابتة بالإقرار، ويحتوي على

المطلب الأول: استيفاء الديون التي كان الميت قد أقر بها، ويتكون من مسألتين:

الأولى: إذا كان الإقرار بالدَّين في مرض الموت. و المدالة الثانية: إذا كان الإقرار بالدَّين في حال الصحة.

المطلب الثاني: استيفاء الديون التي أقر بها بالورثة على مورثهم، ويتكون من مسألتين:

الأولى: إذا أقر جميع الورثة بالدَّينَ على مورثهم.

الثانية: وإذا أقر بعض الورثة بالدَّين على مورثهم وأنكره الآخرون.

المبحث الثالث: وفاء ديون الميت من غير التركة، ويحتوي على مطلبين: المطلب الأول في حال ما إذا خَلَفَ الميت وفاء بدينه المسلم المسلم

المطلب الثاني: في حال ما إذا لم يخلف الميت وفاء بدينه، ويتكون من ثلاث مسائل:

£ 201.

الأولى: قضاء كين الميت من الزكاة الريام بالنار و النار و الما يولا

الثانية: التبرع بقضاء دين الميت. وهذا الشيف المالا إلى المالا

الثالثة: قضاء دين الميت من بيت المال. علم معلى على المعالى

المبحث الرابع: ترتيب ديون الميت في الوقاء، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: ترتيب الديون مع غيرها من الحقوق المتعلقة بالتركة، وفيه مسألتان لكل مسألة منهما فرعان.

المطلب الثاني: ترتيب الديون مع يعضها في الوفاء، ويتكون من ثلاث مسائل: على العالم على الله المسائل: على العالم المسائل: على العالم المسائل المس

الأولى: ترتيب الديون العينية مع الديون المرسلة.

ولفيا والثانية: ترتيب ديون الله تعالى مع ديون الآدميين. الا الما

الثالثة: ترتيب الديون الثابتة بالبيئة أو بالإقرار في الصحة مع الديون الثابتة بالإقرار في المرض منعظ من المدينة المدينة المدينة المرض منعظ من المدينة المدينة

الفصل الثالث: استيفاء اللَّين في حال غيبة المدين.

الما والحديث يدون فيه على مبحثين: إله المدا الما الماما

المبحث الأول: إذا كان للمدين مال يمكن استيفاء الدَّين منه، ويحتوي على ثلاثة مطالب: ومن الما المادين ال

المطلب الأول: في القضاء على المدين الغائب.

المطلب الثاني: في تحليف الدائن مع بينته.

المطلب الثالث: أخذا كفيل على الدائن يضمن علا أخذه إذا ظهر بطلان دعواه من مد حمد من مدال المائن المائ

المبحث الثاني: إذا لم يكن للمدين مال يمكن استيفاء الدَّين منه، ويحتوي على مطليبن:

المطلب الأول: فيما إذا علم مكان المدين الغائب.

المطلب الثاني: فيما إذا لم يعلم مكان المدين الغائب.

• الباب الثالث: استيفاء الديون الموثقة والمحالة والمشتركة:

وجعلت الحديث فيه منقسماً على ثلاثة فصول، خصصت الأول منها

للديون الموثقة، والثاني للديون المحالة، والثالث للديون المشتركة.

الفصل الأول: استيفاء الديون الموثقة. يو الله والساء المدينا

والحديث يدور فيه على مبحثين: ﴿ ﴿ ﴿ مُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

المبحث الأول: استيفاء الديون الموثقة بالرهن، ويحتوي على خمسة مطالب: القصيدا و يعالم الديون الموثقة بالرهن، ويحتوي على خمسة

المطلب الأول: في الكلام على تعلق الدَّين بالرهن. ﴿ إِنَّ مُالَّاكِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا

المطلب الثاني: في حق المرتهن في المطالبة بالدَّين المرهون به

المطلب الثالث: في استيفاء الدّين من الراهن في حال تلف العين المرهونة.

المطلب الرابع: في تملك الدائن للرهن استيفاء لدينه عند عدم الوفاء . بالدَّين المرهون به، ويتكون من مسألتين: عند المدينة المرهون به، ويتكون من مسألتين:

الأولى: في التملك غير المشروط في العقد. وأن التملك المشروط في العقد. التملك المشروط في العقد.

المطلب الخامس: استيفاء الدَّين من المال المرهون، ويتكون من ثلاث مسائل: الحد ويتكون من ثلاث مسائل: الحد ويتكون من ثلاث

الأولى: في بيع الرهن بالدَّين، وأوردت لها ثلاثة فروع ... الثانية: في تقدم المرتهن بثمن الرهن على سائر الغرماء، وأوردت لها فرعين.

ا الله الثالثة: في كيفية استيفاء الدِّين من ثمن الرهن السام المسام

المبحث الثاني: استيفاء الديون الموثقة بالضمان، ويحتوي على ثلاثة مطالب: ١١٥ ولعيد ويقي الله ويلمل مطالب: ١١٥ ولعيد ويقي الله ويلمل

المطلب الأول: فيما يوجبه عقد الضمان.

المطلب الثاني: في استيفاء الدَّين من الضامن، ويتكون من مسألتين: الأولى: في استيفاء الدَّين من الضامن حال كونه واحداً، وللحديث في هذه المسألة فروع ثلاثة هي، الأول: في حكم مطالبة الضامن بالدَّين وفي وقت المطالبة به الثاني: في حكم إلزام الضامن بوفاء الدَّين وفي الوقت

الثانية: في استيفاء الدين من الضامنين المتعددين، وللحديث في هذه المسألة فروع ثلاثة هي؛ الأول: إذا ضمن كل واحد منهم جميع الدين بعقد واحد، الثالث: إذا ضمن الضامن ضامن آخريه المعدد المسالد الضامن ضامن آخريه المعدد المسالد الصامن ضامن آخريه المعدد المسالد المسالد الصامن ضامن آخريه المعدد المسالد المسالد

المطلب الثالث التيفاء الدّين من المضمون عنه اليتكون من ثلاث

الأولى: في مطالبة المضمون عنه بالوفاء.

الثانية النائية النه في إلزام المضمون عنه الوفاء المالة النائية الرام المضمون عنه الوفاء

الثالثة: في أثر موت الضامن في حلول الدّين المؤجل على المضمون

عنه

الفصل الثاني: استيفاء الديون المحالة بمنا المعالم الثاني:

والحديث يدؤر فيه على خمسة مباحث و علمه المراه الم

المبحث الأول: في إجبار الدائن على قبول الحوالة .

المبحث الثاني: في براءة ذمة المحيل من الدِّين بالحوالة.

المبحث الثالث: في استيفاء الدَّين من المحال عليه، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: انتقال الدَّين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

المطلب الثاني: مطالبة المحال للمحال عليه بوفاء الدَّين المحال به.

المبحث الرابع: في رجوع المحال على المحيل إذا تعذر عليه استيفاء الدّين من المحال عليه، ويحتوي على مطلبين :

المطلب الأول: في الرجوع إذا كان المحال قد قبل الحوالة، ويتكون من مسألتين:

الأولى: في الرجوع إذا تعذر استيفاء الدَّين من المحال عليه لمطله. الثانية: في الرجوع إذا تعذر استيفاء الدَّين من المحال عليه لإفلاسه،

ولها فرعان: أما الفرع الأول فهو فيما إذا لم يكن المحال قد اشترط ملاءة المحال عليه، وتكلمت في هذا الفرع على ثلاثة أمور، الأمر الأول: فيما إذا كان المحال عليه ملياً ثم أفلس، الأمر الثاني: فيما إذا كان المحال عليه مفلساً وقت الحوالة ولم يعلم به المحال، الأمر الثالث: فيما إذا كان المحال عليه مفلساً وقت الحوالة والمحال عالم به. أما الفرع الثاني: فهو فيما إذا كان المحال عليه مفلساً وقت الحوالة والمحال عليه، وذكرت فيه أمرين.

المطلب الثاني: في الرجوع إذا لم يكن المحال قد قبل بالحوالة.

المبحث الخامس: الإحالة بواسطة الكمبيالة والشيك، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: الإحالة بواسطة الكمبيالة، ويتكون من ثلاث مسائل:

ب الأولى: في التعريف بالكمبيالة.

الثانية: في أطراف التعامل بالكمبيالة.

الثالثة: في الصفة الفقهية للكمبيالة.

المطلب الثاني: الإحالة بواسطة الشيك، ويتكون من أربع مسائل:

الأولى: في التعريف بالشيك.

الثانية: في أطراف التعامل بالشيك.

الثالثة: في الفرق يبن الشيك والكمبيالة.

الرابعة: في الصفة الفقهية للشيك.

الفصل الثالث: استيفاء الديون المشتركة.

والحديث يدور فيه على ثلاثة مباحث نسما سالتما يالنا سلما

المبحث الأول: حق الدائن في المطالبة بحصته من الدَّين المشترك.

المبحث الثاني: حق الدائن في قبض حصته من الدّين المشترك.

المبحث الثالث: رجوع الدائن على شريكه القابض فيما قبضه من الدّين المشترك.

الباب الرابع: زمن وفاء الدَّين ومكانه ومؤنته وما يحصل به استيفاء الدَّين: وجعلت الحديث فيه منقسماً على فصلين:

الفصل الأول: زمن وفاء الدَّين ومكانه ومؤنته، والحديث فيه يدور على ثلاثة ماحث:

المبحث الأول: زمن وفاء الدَّين، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: زمن وفاء الدّين الحال.

المطلب الثاني: زمن وفاء الدَّين المؤجل، ويتكون من مسألتين:

الأولى: زمن وجوب الوفاء بالدَّين المؤجل.

الثانية: تعجيل الوفاء بالدِّين المؤجل قبل حلول أجله، ولهذه المسألة فرعان:

الأول: في تعجيل الوفاء بالدِّين المؤجل من غير إسقاط جزء منه. والثانية: في تعجيل الوفاء بالدِّين المؤجل مقابل إسقاط جزء منه.

was led the

المبحث الثاني: مكان وفاء الدِّين، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: مكان وفاء الدَّين في حال التراضي على الوفاء في مكان معين.

سين. المطلب الثاني: مكان وفاء الدّين في حال التشاح في مكان الوفاء، ويتكون من مسألتين، للثانية منهما فرعان. 15 10 80 15d

المبحث الثالث: مؤنة وفاء الدِّين.

الفصل الثاني: ما يحصل به استيفاء الدين

والحديث يدور فيه على خمسة مباحث:

المبحث الأول: ما يستوفي به الدَّين، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: في استيفاء الدَّين يجنسه.

المطلب الثاني: في استيقاء الدِّين بغير جنسه، ويتكون من خمس استان التقامل المقاملة في حال احتااف الدين في الحت الو : **الألس**ه

. حَالاً ولَي : فِي التعريف بـ (استيفاء الدِّين بغير جنسه). حال إن الماسم ا

الثانية: في الأصل في مشروعيته ما سال ما أما ما يعام السياديا

الثالثة: في شروطه.

المدين. المدين الفرق بين استيفاء الدّين بغير جنسه وبين بيع الدّين على المدين.

الخامسة: فيما يستوفى من الديون بغير جنسه، ولها فرعان، الأول: في الديون المستقرة في الذمم، والثاني: في الديون غير المستقرة في الذمم،

المبحث الثاني: أثر تغير قيمة الدّين على الوفاء به، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: في الدَّين إذا كان عروضاً أو نقوداً خلقية.

المطلب الثاني: في الدِّين إذا كان نقوداً اصطلاحية.

المبحث الثالث: أثر تعذر أداء المثل على وفاء الدَّين، ويحتوي على طلبين:

المطلب الأول: في دَين السلم.

المطلب الثاني: في سائر الديون، ويتكون من مسألتين:

الأولى: في الدِّين إذا كان عروضاً أو نقوداً خلقية.

الثانية: في الدِّين إذا كان نقوداً اصطلاحية، ولهذه المسألة فرعان:

الْأُول: إذا كان التعذر بسبب ترك التعامل بالنقد.

الثاني: إذا كان التعذر بسبب انقطاع النقد.

المبحث الرابع: الصلح عن الديون المجهولة التي يتعذر علمها.

المبحث الخامس: المقاصة في الديون، ويحتوى على مطالب أربعة:

المطلب الأول: المقاصة في حال تماثل الدَّينين على وجه لا مزية لأحدهما على الآخر.

المطلب الثاني: المقاصة في حال تماثل الدَّينين في النَّجنس والنوع مع وجود مزية في أحدهما دون الآخر.

المطلب الثالث: المقاصة في حال اختلاف الدَّينين في الجنس أو النوع، أو تماثلهما في الجنس والنوع مع وجود مزية في كل منها ليست في الآخر.

التالية: في مروض

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على المقاصة المعالم المناا

• الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

بدين يعجز عن وفائه لسان الشكر لشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن محملة اللاحم، فاقد لسان الشكر لشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن محمله اللاحم، فلقد كان من توفيق الله العلي القدير أن يتولى الإشراف على هذا العمل، فكان لإشرافة الدقيق، وملحوظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة من الآثار النافعة ما أنار لي الطريق، ويشر لي العمل البعد عون الله تعالى احتى ظهر بما هو عليه الآن، ولقد شملني بعطفه ورعايته، وفتح لي بيته، وجاد لي بوقته، فمني لشيخي الجليل أجزل الشكر والعرفان، ومن الله ـ بفضله وجوده ـ عظيم الأجر وحسن الثواب. منها عليه عليه المناس المناس

كما أنني - ويكل امتنان - أقدم جزيل الشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراستي، والشكر والتقدير موصول للمسؤولين في المعهد العالي للقضاء، لفضيلة مديره، ولمجلسه الموقر، ولأساتذتي الفضلاء في قسم الفقه المقارن على ما لقيته من دعم وتشجيع وتذليل للصعوبات، بارك الله في هذا المعهد، وجعله من الخير كل يوم في مزيد، مناراً للعلم وطلابه.

وفي الختام فذاك هو المنهج الذي سرت عليه، وتلك هي الخطة التي سلكتها والموضوعات التي طرقتها، ولست بحاجة إلى الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الرسالة، حيث طبيعة الموضوع والكيفية التي تم بها إعداده تنبي عما يكتنفه من صعوبة وما بذل فيه من جهد، في جمع مادته أولاً وفي تحليلها ودراستها ثانياً.

ولا أدعي أن عملي هذا قد بلغ حد الكمال أو تجرد عن النقص، فسبحان من له الكمال وحده، والبشر قدرتهم محدودة، وهم مجبولون على النقص، وقد قال المزني _ وهو تلميذ الإمام الشافعي _: «قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي: هيه! أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه»(١).

⁽١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ١/٤...

هذا حال العلماء.. فكيف بحالنا!! غير أن ما بذلته هو الجهد والطاقة، زهاء خمس سنين قضيتها في إعداد هذه الرسالة، غير آبه بما ألاقي من تعب، فضمّنتها خلاصة مستصفاة من أبحاث عزيزة جمعتها من بطون الكتب وأوعية المعلومات بحثاً وتنقيباً، مع إمعان النظر وإعمال الفكر رغبة في أن تخرج هذه الرسالة بالصورة التي آمل أن تنال القبول والرضا.

وله الحمد والشكر ـ وإن كانت الأخرى، فالله يغفر لي، وحسبي أني كنت حريصاً على الصواب، جاهداً في تحصيله والوصول إليه.

هذا وأسأل الله المعونة والتوفيق، وأن يجنبني مواطن الزلل، وأن يرشدني إلى ما فيه الخير، والله المستعان بدءاً وختاماً، وعليه التكلان.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أتيب.

الدين، ولأس**نحان ا**لفضاء في قب المنك المكان على ما تقيد من دعم

فالكفع بنعد إيدا سربة إعادي

وفي الختام قذاذ هو المنهج الذي سرت عليه، وغالد في المعطة المر ملكتها والمعرضوعات التي طرقتها، ولست تحاجد الى الإشارة إلى المسعوبات تثني واجهدي في اعداد هذه الرسانا، حسن طبيعة المرضوع والكيفية التي تم يها إعداده عنى عدا يكتنف من صعوبة وما بناء قد هن جهد، في جمع مادة أولاً وفي تحليلها وعراستها فالياً.

ولا أدعي الا عدال قديا قد على حد الكمال ام تجرد عن الديس . فسيخان عن له الكمال مرحاه، والبال قد رئيم محلودة، وهم فجولون عنى القصر، وقد قال المدين ، وهو تلميك الافاع الشافعي من الحالات كتاب الرسال على الشافعي ثمانين برة، فما عن ماة الا «كان يتما على حصا، فقال الشافعي الجها أبي الدان بأنون كناً صحاف في التناب الله



في الاستيفاء والدَّين والذمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في الاستيفاء.

المبحث الثاني: في الدَّين.

المبحث الثالث: في الذمة.



(") TI - TO



وقد استرفيث من 100 . . ما في عليه، تأرونه أن لم ينتره**: بالملمو هية و**

المطلب الأول: في معنى الاستيفاء.

المطلب الثاني: في الفرق بين الاستيفاء والإيفاء.



🔑 معنى الاستيفاء 🧽 💮

الفرق بين الاستيقاء والإيفاء : ناتالسه ميغ

المسألة الأولى: في معنى الإستيفاء في اللغة

المسألة الثانية: في معنى الاستيفاء في الاصطلاح . المسالة الثانية:

O المسألة الأولى O

معنى الاستيفاء في اللغة

الاستيفاء مصدر، فعله «استوفى»، "يستوفى»، وأصل مادته «الوَّفَاء»، فهو مزيد بالألف والسين والتاء. والكمال (١)، يقول ابن فارس (٢): «الوار والفاء

١٧٦٠ سائلة العدوي على الخيطي ٥٠٦٥٠ الالقدامة

(١) القاموس المجيط ٤٠١/ ٤٠١٠ لسان العرب ٣/ ٩٦٠/ ٩٦١.

(٢) عموا: أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين، الرازي، من أئمة اللغة، ولد بقزوين، ﴿ ٢٥٧وَ أَكُثُرُ إِقَامَتُهُ بِالرِّئِّ، تُوفِي سَنَةُ ٣٩٥هُمَا هَا ١٨/١٤ ' يَنْ مِنْ لَمَا اللَّهُ الألالة

﴿ إِنَّ أَمْنَ أَمِصِنْفَاتِهِ: ﴿ الْمُجْمِلُ } وَمِقَالِيسِ اللَّغَةِ } ﴿ فِقَهُ اللَّغَةِ } . وَا ا

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧؛ وفيات الأعيان ١١٨/١؛ معجم المؤلفين

والحرف المعتل كلمة تدل على إكمال وإتمام (١٠). وجاء في "تهذيب اللغة (٢): «كل شيء بلغ تمام الكمال فقد وَفَى وتُّمَّ».

ومعنى الاستيفاء في اللغة: أخذ الشيء كاملاً، جاء في «أساس البلاغة»(٣): «استوفاه... استكمله». ويقول إبن فارس: «استوفَيْتَه إذا أَخذَتُه كُلُّه حتى لم تَتْرُكْ منه شيئاً "(٤). وجاء في "تهذيب اللغة"(٥): "واستوفيْتَه: إذا أَخَذْتُه كُلُّه ». وجاء في السان العرب (٢٠): الواستوفاه: لم يدع منه شيئاً... وقد استوفَيْتُ من فلان. . . ما لي عليه، تأويله: أن لم يبق عليه شيء الله

المصلب الأول: في سن الأنتابة قالسما ٥

معنى الاستيفاء في الاصطلاح

الاستيفاء في الاصطلاح: أخذ صاحب الحق حقه كاملاً(٧).

المطلب الثاني 🕃 💳

الفرق بين الاستيفاء والإيفاء

الاستيفاء: أخذ صاحب الحق لحقه، ويكون ممن له الحق. والإيفاء: دفع الحق لصاحبه، ويكون ممن عليه الحق (٨) ا

⁽١) معجم مقاييس اللغة ٦/١٢٩. .01/310. معنى الاستوناء في اللغة

⁽٤) معجم مقاييس اللغة (الموضع السابق). (٥) ٥١/ ٥٨٥.

^{(1) 7/119.}

⁽٧) ينظر استعمال الفقهاء له بهذا المعنى في: الهداية، للمرغيناني ٤٤٨/١٠؛ المبسوط ٢١/٢١؛ واقعات المفتين ص١٩٢؛ جامع الفصولين ١/٢٠؛ بدأية المجتهد ٢/ ٢٢٥؛ حاشية العدوي على الخرشي ٥/٥٠؛ المقدمات الممهدات ٢/٦٠٤؛ أحكام القرآن، للكيا الهراسي ١/٤٦٤ فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي ١٠/٣٣٩ شرح النووي، لصحيح الإمام مسلم ١٠/٤٢٤؛ أسنى المطالب ٢/ ٢٣٠٤ مغنى المحتاج ٢/ ١٤٧؟ حاشية الباجوري ١/ ٦١١؟ القواعد، لابن رجب ص١٧٠ المغنى ٤/ ٣٥٧، ٤/٤٠٠؛ الكافي، لابن قدامة ٢/ ٢٨٥ في غاية المنتهى ٢/٣٦٧؛ مجموع الفتاوي، لابن تيمية ٢٠/ ٥٣١. وله يو مواني و ١٠٠٠ ان والدا والمواليد . يه ملم

⁽٨) لسان العرب ٣/ ٩٦١؛ الكليات لأبي البقاء ٢/ ٣٢٨؛ مختصر القدوري ٢/ ٨٧؛ =



وفيه ثلاثة مطالب: الملق والهيام والما يالله وله الما الله

المطلب الأول: في معنى الدَّين. واللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

المطلب الثاني: في أقسام الدِّين باعتبار من هو له.

المطلب الثالث: في المطالبة بالدَّين. المحدد عند له مد مد الما

المطلب الأول المحالب الأول

في معنى الدَّين مناب بالمبدأ يه يه يه المبدأ عبد ميد

(1) There is the 1777 When in it is it is

(b) L'I be I http://www.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معنى الدَّين فل اللغة . ١٨٢٢ من و ٧٠ و مسمما (٢)

المسألة الثانية: معنى الدِّين في الاصطلاح.

O المسألة الأولى الصلاحات المسألة الأولى الصلاحات الكالية الأولى الكالية المسألة الأولى الكالية المسألة الكالية المسألة الألية الألية المسألة المسألة المسألة المسألة الألية المسألة الألية المسألة المسأل

معنى الدين في اللغة معنى الدين في اللغة معنى الدين في اللغة

الدَّيْن مصدر، دَانَ يَدِيْن دَيْنَ اللهُ واسم الفاعل «دائن» واسم المفعول «مَدِيْن» (٣) و همَدْيُون (٤٠٠ ما المفعول (١٠٠٠ و همَدْيُون) عَمَا اللهُ ال

⁼ تكملة البحر الرائق ٨/ ٢٥٥؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص٤٢١؛ فتح العزيز شرخ الوجيز ١٠٠٠؛ مغني المحتاج ٣/١٧٩؛ الكافي، لابن قدامة ٢/ ٢٦٠؛

⁽١) - تاج الغروس ٢/٧٠٧ - المنطقة الحالية (٢) السان العزب ١٠٤٣/١ - ٢٠٠١ عند الم

 ⁽٣) حيث يبنى اسم المفعول الأنجوف اليائي على حذف واو المفعول وحدّف حركة الياء،
 وكسر ما قبلها، (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٥٠٤).

⁽٤) في لغة بني تميم، كمَّا في لسان العرب ١٠٤٣/١، حيث يثبتون واو المفعول فيما =

والجمع: أَدْيُن ودُيُون، والأخير أكثر استعمالاً(١). ويقال لمن أخذ دَيناً: ادَّان، واسْتَدان، وتَدَيَّن (٣٠). ويقال لمن أعطى دَيناً: أَدَان (٣)، ودَيَّن (٤).

ودِنْتُه _ من الأضداد _ إذا أعطيته الدَّين، وإذا استقرضت منه (٥٠). ودَايَنَ فلاناً: إذا عامله فأعطاه دَيْناً وأخذ بدَين (٦).

ويقال لمن عليه الدَّين: مَدين، ومَدْيون، ومُدَان (٧). الله عليه الدَّين: ويقال لمن له الدِّين: مُدِين (^). ﴿ وَقَالَ مُعَدِّمَ اللَّهُ عَالَمُهُ السَّلَامِال

ودائن: لمن عليه الدّين، ولمن له النّين (٩) ولكثر استعماله في الثاني(``)، وهو ما عليه الاستعمال عند الفقهاء كناً. في اشالنا بالتما

و «مديان»: من الأضداد، يقال لمن يقرض كثيراً، ولمن يستقرض كثيراً، إِلَّا أَنَ استعماله في الأكثر لمن عليه الدَّين (١٢).

عينه ياء، (شرح ابن عقيل على أَلْفية ابن مالك ٢/٥٠٥).

⁽١) القاموس المحيط ٤/ ٢٢٥؛ كتاب ليس في كلام العرب، لابن خالويه ص٣٦٣.

⁽٢) المخصص، لابن سيده ٢٦٦٦؛ جمهزة اللغة، لابن دريد ١٨٨٨؛ أشاس البلاغة، للزمخشري ١/ ٢٩١؛ ديوان الأدب، للفارابي ٣/ ٤٥٢.

⁽٣) المخصص، لابن سيده (الموضع السابق)؛ تهذيب اللغة، للأزهري ١٨٣/١٤.

⁽٤) أساس البلاغة (الموضع السابق). وما الماسات

⁽٥) تهذيب اللغة ١٨٢/١٤ ـ ١٨٣؛ محمل اللغة، لابن فارس ٢/٣٤٢. (٦) مجمل اللغة (الموضع السابق).

⁽٧) ستهديب اللغة ١٨٤/١٤؛ جمهرة اللغة ٢/ ٦٨٨ ، و(مُكِان) اسم مفعول من (أَدَان).

⁽٨) تهذيب اللغة (الموضع السابق). و(مُدِين) اسم فاعل من(أدان). ﴿ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّاللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّاللَّالِي اللَّهُ الللَّلْمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللّ

⁽٩) لسان العرب ١٠٤٣/١؛ تاج العروس ٢٠٩/٩.

^{- 1} with the 1. 12 1/1 0014 like grown en . T. Mound by (1.)

⁽١١) تبيين الحقائق ٥/١٩٩؛ حاشية ابن عابدين ٥/١٦٥؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص٤٢١؛ واقعات المفتين ص١٩٥؛ نهاية المحتاج ١٤١٢/٣؛ تحفة المحتاج ٥/ الله الأشباء والنظائر، للسيوطي ص ١٣٥٧ فتح العلام، للأنصاري ص ٤٥٨ معجم

^{. (}١٢) الإفصاح في فقية اللغة ٢/٧٠٧؟ القاموس المحيط ٤/ ٢٢٥. ين فعال ١٤ (١٤)

القهاء هر سعنو اللَّذِينَ قَوْلًا

يقول ابن الأثير الجزري^(۱): «المديان: الكثير الدَّين الذي عَلَتْهُ الديون، وهو مفعال من الدَّين للمبالغة»(۲).

ويطلق الدَّين ويُراد به أحد المعاني الآتية:

۱ ـ کل شيء غير حاضر^(۳).

٢ ـ ما له أجل^(٤).

٣ ـ القرض: يقال: دنت الرجل إذا أقرضته (٥).

٤ ـ الموت؛ لأنه دَين على كل أحد (٦).

٥ ـ الطاعة؛ يقال: دان له: أي: أطاعه كرهاً (٧).

٦ ـ الذل: يقال: دانه: أي: أذله (^(٨).

٧ ـ الجزاء: يقال: دانه دَيْناً؛ أي: جازاه (٩).

وقال ابن فارس: «الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها، وهو جنس من الانقياد والذُّل»، ثم قال: «والدَّين من قياس الباب المطرد؛ لأن فيه كل الذُّل والذَّل (١٠٠)؛ ولذلك يقولون: «الدَّين ذُلُّ بالنهار،

⁽۱) هو: المبارك بن محمد الشيباني، الشافعي، الملقب بمجد الدين، المعروف بابن الأثير الجزري، ولد سنة ١٤٥ه في جزيرة ابن عمر (مدينة فوق الموصل)، ونشأ بها، ثم انتقل إلى الموصل، وسمع الحديث، وقرأ الفقه والأدب والنحو، وتولى ديوان الإنشاء في الموصل، وتوفي سنة ٢٠٦ه.

من مصنفاته: «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، «النهاية في غريب الحديث والأثر». ترجمته في: وفيات الأعيان ١/١٤١؛ طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٦٦؛ شذرات الذهب ٥/٢٢.

⁽٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٥٠.

⁽٣) لسان العرب ١٠٤٣/١؛ المخصص، لابن سيده ٣/٢٦٦.

⁽٤). تاج العروس ٩/٢٠٧؛ القاموس المحيط ٢٢٥/٤.

⁽٥) أساس البلاغة ١/ ٢٩١؛ تهذيب اللغة ١٨٢/١٤.

⁽٦) تاج العروس (الموضع السابق).

⁽٧) ديوان الأدب ٣/٤١٠؛ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري ٣١٧/١.

⁽٨) ديوان الأدب (الموضع السابق).

⁽٩) لسان العرب ١٠٤٤/١؛ ديوان الأدب ٣/٤١١.

⁽١٠) في لسان العرب ١٠٧٥:

وَغَمُّ بالليل»(١).

O المسالة الثانية O

معنى الدَّين في الاصطلاح

للفقهاء في معنى الدَّين قولان:

القول الأول:

الدَّين: هو المال(٢) الثابت في الذمة بدلاً عن شيء آخر،

وبه قال جمهور الحنفية (٣)، فلا يكون دَيناً عند جمهور فقهاء الحنفية ما ثبت في الذمة من مال ليس بدلاً عن شيء آخر.

قال الحموي^(٤): «الدَّين في عُرف أهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلاً عن شيء آخر»^(٥).

= _ الذُّك: الهوان والحقارة (نقيض العز)، يقال: هو ذليل.

ـ الذُّل: اللين ِ والانقياد (ضد الصعوبة) يقال: هو ذلول (للإنسان والدابة).

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/٣١٩.

(٢) المال في اللغة: ما يملك من جميع الأشياء. لسان العرب ٣/ ٥٥٠. وفي الاصطلاح: هو ما له قيمة مادية بين الناس ويمكن الانتفاع به شرعاً لغير حاجة أو ضرورة.

ينظر في معنى المال اصطلاحاً غمز عيون البصائر ٤/٥؛ الموافقات، للشاطبي ٢/ ١١٠ الأشباه والنظائر؛ للسيوطي ص٤٣٥؛ كشاف القناع ٣/١٥٢؛ الملكية في الشريعة الإسلامية، د. عبد السلام العبادي ١٧٩/١.

(٣) فتح القدير ٧/ ٢٢١؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ١٥٧؛ الكليات، لأبي البقاء ٢/ ٣٢٨.

(٤) هو: أحمد بن محمد الحسيئي الحَمَوي، الحنفي، أبو العباس، عالم مشارك في أنواع من العلوم، كان مدرِّساً بالمدرسة السليمانية بالقاهرة، وتولى إفتاء الحنفية، وصنف كتباً كثيرة، وتوفى سنة ١٠٩٨هـ.

من مصنفاته: «غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر»، «كشف الومز عن خبايا الكنز»، «الدر الفريد في بيان حكم التقليد».

ترجمته في: هدية العارفين ١/١٦٤؛ معجم المؤلفين ٢/٩٣؛ الأعلام ١/٢٣٩؛ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢/١٤٧.

(٥) غمز عيون البصائر ٤/٥.

ويقول الشلبي (١) في «حاشيته على تبيين الحقائق»(٢): «الدَّين عبارة عن وجوب تمليك المال في الذمة بدلاً عن شيء، كقيم المتلفات، وثمن المبيع، والمهر، ونحو ذلك».

ولذا، قالوا: إن الزكاة ليست ديناً حقيقة، حيث نص ابن الهُمَام (٣) على ذلك بقوله: الزكاة: «تمليك طائفة من ماله مقدرة، لا دَين ثابت في الذمة» (٤)، ويقول الشلبي: «الزكاة ليست بدلاً عن شيء آخر، فلا يكون دَيْناً» (٥).

القول الثاني:

الدِّين هو المال الثابت في الذمة.

وبه قال جمهور الفقهاء من المالكية (٢)، والشافعية (٧)، والحنابلة (٨)،

(۱) هو: أحمد بن محمد بن يونس، المعروف بـ(الشَّلَبي) أبو العباس. فقيه حنفي، مصري، توفي سنة ١٠٢١هـ.

من مصنفاته: «تجريد الفوائد الرقائق في شرح كنز الدقائق»، «إتحاف الرواة بمسلسل القضاة»، «مجموع الفتاوى»، «مناسك الحج».

ترجمته في: هدية العارفين ١/١٥٣؛ معجم المؤلفين ٢/٨٧؛ الأعلام ١/٢٣٦؛ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١/٥٥٦.

- .170/8 (Y)
- (٣) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين، الشهير بابن الهمام، فقيه،
 حنفي، ولد في الإسكندرية سنة ٩٨٠هـ، وكان علامة في الفقه والأصول والنحو،
 ولي تدريس الفقه بالمنصورية وبالأشرفية، توفي سنة ٨٦١هـ.

من مصنفاته: «فتح القدير» شرح به كتاب الهداية ووصل إلى باب الوكالة، «التحرير» ولي أصول الفقه.

ترجمته في: الفوائد البهية ص١٨٠؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٩٨، ٢٧٧؛ الضوء اللامع ٨/ ١٢٧٠. _____

- (٤) فتح القدير ٧/ ٢٢١. ١٣٠٤ ما المناطقة على على المناطقة المناطقة
 - (٥) حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ١٦٥/٤. .
- (٦) المنتقى، للباجي ١١٧/٢؛ الخرشي على مختصر خليل ١٩٧/٨، ١٩٨ ١ القوانين الفقهية ص٧١؛ الفواكه الدواني ٢/١٣٣.
- (٧) مختصر المزني ٢/٦٠٨ المهذب ١/٤٣٤ نهاية المحتاج ٣/١٣١، ٢/٦؛ الأشباه والنظائر، للسيوطي ص٣٥٦، ٣٦٣.
- (٨) المغنى ٣/ ٤٥، ٣/ ٢٤٣؛ المنح الشافيات ٢/ ٣٩٠؛ العذب الفائض ١٠/ ١٥؛ كشاف =

والظاهرية^(١)، وبعض الحنفية^(٢).

وعلى هذا القول: كل مال ثابت في الذمة فهو دَين، سواء كان بدلاً عن شيء آخر؛ كثمن المبيع، وعوض المنفعة المستأجرة، وبدل القرض، وعوض المتلف، وأرش الجناية، والمهر، والخراج. أو لم يكن بدلاً عن شيء آخر؛ كالضمان، والزكاة،

التعريف المختار:

الذي يترجّح الأخذ به، هو ما عليه اصطلاح الجمهور؛ لأن المال الثابت في الذمة والذي ليس بدلاً عن شيء آخر حكمه حكم المال الثابت في الذمة بدلاً عن شيء آخر في: المالية، والثبوت في الذمة، ووجوب الأداء، فلا يخرج عن مسمى الديون.

وعلى التعريف المختار لا بدّ من تحقق وصفين في الشيء حتى يكون دَيناً:

الوصف الأول: «المالية»(٣)، فالذي ليس بمال لا يُعد دَيْناً عند الفقهاء

⁼ القناع ٤/٣١٥؛ مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٢/٣/٣٠٠.

⁽۱) المحلى ٨٠/٨.

⁽٢) بدائع الصنائع ٥/ ٢٣٤، ٧/ ١٧٤٤ مرشك الحيران (الأموال) م١٦٨.

⁽٣) ومع اتفاق الفقهاء على أن الديون أموالاً إلّا أنهم اختلفوا في طبيعة هذه المالية على قولين:

القول الأول: الدَّين وصف شاغل للذمة يصير مالاً عند القبض، وهو مذهب الحنفية، وقول الشافعية. يقول المرغيناني في: الهداية ٤٤٨/١٠: «الدَّين ليس بمال في مطلق الحال وإنما يصير مالاً عند الاستيفاء المسلمة الحال وإنما يصير مالاً عند الاستيفاء المسلمة المعالمة المسلمة المعالمة المسلمة المعالمة المسلمة المعالمة المسلمة المسلم

ووجه ما ذهبوا إليه: هو أن المالية من صفات الوجود، والدَّين ليس شيئاً موجوداً فلا يكون مالاً حقيقة حتى يستوفى. بدائع الصنائع ٢٣٤/٥؛ تبيين الحقائق ١٧١/٤؛ الأشباه والنظائر، لابن العناية ٢/٧٢٠؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص٤٤١؛ المنثور في القواعد، للزركشي ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١.

وهو مذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة. ٨١ ﴿ ١٥٠ المُعَلِّمُ اللَّهِ ١٧٠٠

وقالوا: لا يلزم من القول بمالية الدَّين حقيقة تحقُّق وجوده حساً في الخارج، وإنما يقدر وجود الدَّين في الذمة من غير تحقُّق له ولا لمحله.

themalia Nels & 20 110.

وإن كان واجب الأداء(١).

الوصف الثاني: «الثبوت في الذمة»، وقد اتفق العلماء على أن الدَّين محله ذمة المدين (٢٠). أما المأل غير الثابت في الذمة فليس بـ«دَيْن»، وإنما يطلق عليه اسم «المُعَيَّن» (٣).

ويستند الجمهور للقول بأن الديون أموال حقيقية إلى أن الديون يصح المعاوضة عليها من الغريم وغيره، ولأنها تنتقل بالحوالة، والمعدوم لا يعاوض عليه ولا يتصور انتقاله، ولأنه تجب الزكاة فيها إذا تمكّن من هي له من قبضها، ولو لم يُقدَّر وجودها لما وجبت فيها الزكاة؛ لأن الزكاة لا تجب في المعدوم، كما أن اليسار يثبت بها فيعامل معاملة الموسرين في النفقة وعدم حل الصدقة.

القوانين الفقهية ص ٦٧، ٧١؛ المنثور في القواعد ١٦٠، ١٦١؛ تحفة المحتاج ٥/ ١٢٣؛ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لابن عبد السلام ٩٧/٢، الفوائد في اختصار المقاصد ص ١٦٠؛ المغني ٣/٤؛ رسالة القياس، لابن تيمية ص ١٦ ـ ١٧؛ أعلام الموقعين ٣/٤؛ بدائع الفوائد ١٦٦٤.

(١) وعند بعض الأصوليين، الدَّين: (كل ما ثبت في الذمة ووجب أداؤه سواء كان مالاً أو غير مال) فالصلاة والصوم الواجبان من الديون، وكذا الكفالة بإحضار شخص تُعد ديناً في ذمة الكفيل.

ينظر: الموافقات، للشاطبي ١٥٦/١ - ١٥٧؛ فتح الغفار بشرح المنار، لابن نجيم /٢٠٠ عمر عيون البصائر ٤/٥٠.

(٢) تفسير ابن جرير الطبري ٣/ ١١٢؛ فتح القدير ٢/ ٢٢١؛ حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ٤/ ١٧١؛ الموافقات، للشاطبي ١/ ١٥٠١؛ كفاية الطالب الرباني مع حاشيته، للعدوي ٤/ ١٦٤؛ المنتقى، للباجي ٢/ ١١٣؛ المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٥؛ المهذب ١/ ٣٤٤؛ قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ٤٩٠؛ كشاف القناع ٣/ ٣١٣؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٥؛ المعلى ٨/ ٧٧.

(٣) المال من حيث الثبوت في الذمة وعدمه نوعان، أحدهما: (الدَّين)، وقد سبق. والآخر: (المعين) وهو الشيء المحدد بعينه المشخص في الخارج المرئي بالحس، وهذا النوع لا تعلَّق له بالذمة، بل يكون الحق متعلقاً بالعين ذاتها، ويستوفى منها مباشرة:

وأساس التمييز بين (الدَّين) و(المعين) هو اختلاف محل التعلَّق في كلَّ منهما، والسبب في كون (الدَّين) يتعلق بالذمة دون (المعين) هو أن الالتزام بالمعين ينصب على عين معينة بالذات فأمكن أن يتعلق الحق بها، بينما يتعلق الدَّين بعين معينة؛ لأن موضوعه مال مطلوب بوصفه دون تحديد عينه، فلم يبق إلّا أن يتعلق بالذمة.

alle whe have the

المطلب الثاني 📚 🌉

أقسام الدَّين باعتبار من هو له

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في دَين الله.

المسألة الثانية: في دَين الأدمى.

علم الله المعلق • O المسالة الأولى O وعال منه الآي ماللت

في دَينِ اللَّه

دَين الله: هو ما لا مطالب له من جهة العباد _ كالكفارات، والنذر المالي (١) _ أو له مطالب من جهة العباد ولكن على أنه حق الله الله يُردُّ إلى بيت المال ليؤدّى في مصرفه، لا على أنه حق للمطالب نفسه، وذلك كدّين الزكاة (٢).

بدائع الصنائع ٥/٤٠٤؛ الفروق، للقرافي ١٣٣/١، ١٣٤؛ الشرح الكبير، للدردير ٣/١٥٠ (روضة الطالبين ٣/٣١٠) تحفة الحبيب ٣/٠٥٠ (١٠٧٠ نظرية العقد، لابن تيمية ص١٥٠٧ القواعد، لابن رجب ص٥٣٠؛ كشاف القناع ٣/٧٠٣؛ مصادر الحق في الفقه الإسلامي ٢٠/١ - ٢٣.

⁽۱) وهذه الديون وإن كان لا يثبت لأحد حق المطالبة باستيفائها؛ لأن الاستيفاء لا يكون إلّا من صاحب الحق، إلا أن للإمام إجبار الممتنع عن أدائها على الأداء، وهذا كإجبار الممتنع عن أداء سائر العبادات على أدائها.

شرح النقاية، للمولوي إلياس ٢/ ٣٤٧، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٢/ ٢٨٠. و النقاية، للخرائد ١/ ٢٨٧. و ١٣٦٠ قلائد الخرائد ١/ ٢٨٧.

⁽٢) اتفق الفقهاء على أن للإمام تولّي أخذ زكاة الأموال الظاهرة؛ كالحبوب والشمار والشمار والماشية؛ لقوله تعالى: ﴿خُدْ مِنْ أَمْرُلُمْ مَكَدَّةٌ تُطْلِقُوهُمْ وَتُرْكُمْمِ ﴾ [التوبة: ١٠٠٣]؛ ولأن أبا بكر طالب مانعي الزكاة وقاتلهم عليها، ووافقه الصحابة على ذلك. قال ابن قدامة في المغنى ٢٤٣/٤: ﴿ولا خلاف فيه المناس في المغنى ٢٤٣/٤ : ﴿ولا خلاف فيه المناس فيه المناس المناس

واختلفوا في زكاة الأموال الباطنة، كالذهب والفضة وأموال التجارة، فذهب المالكية والحنابلة إلى أن للإمام المطالبة بأخذها. وذهب الحنفية والشافعية إلى أنه ليس للإمام المطالبة بأخذها إلا إذا علم بعدم أدائها ممن وجبت عليه.

بدائع الصنائع ٢/٧؛ تبيين الحقائق ١/ ٢٨٢؛ الشرح الكبير، للدردير ٢/٣٠٥؛ =

eas the wis in this;

Media il lie in

والإراح تبنياه المدلق

elain telligita

و الفي الله عنالة الثانية في اللغة

المطالبة: مصار طالب عالم تعالى ومطالبة وأصل الكلمة من

دَين الآدمي: هو ما له مطالب من جهة العبَّاد حقاً لنفسه؛ كثمن المبيع والأجرة، وبدل القرض، وأرش الجناية، وعوض المتلف، والمهر(١).

المطلب الثالث 🛞

المطالبة بالدِّين،

وفيه خمس مسائل: وبالمال شاللمما وهي

المسألة الأولى: في معنى المطالبة في (3) فيما عند المقدِّل إنها

المسألة الثانية: في حكم المطالبة بالدِّين، بالسَّالة الثانية المسالة الثانية المسالة ا

والأدلة على جوار المظليد البالة الله الما المالة على المالة المال

المُ النَّسَالَة الرَّامِيَّةُ عَيْ حَسِنَ المطالبَة بالدَّينَ. - عا الله (١)

المسألة الخامسة: في العلاقة بين المطالبة والدَّين . ﴿ ﴿ مُعَالًا ﴿ مُعَالِمُ الْعَالَمُ الْعَالَمُ ا

المسألة الأولى ○

معنى المطالبة

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: في معنى المطالبة في اللغة.

الفرع الثاني: في معنى المطالبة في الاصطلاح . المنا الصعار عني الم

القوانين الفقهية ص٧٥؛ مغنى المحتاج ١/١٣٤؛ تحفة الحبيب ٢/ ١٤٣١ الإنصاف ٣/ ١٩٢ ؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٢/ ٦٧٥ ؛ تفسير ابن كثير ٢/ ٣٨٦. العناية على الهداية، للبابرتي ٧/ ١٨٢؛ فتح باب العناية لشرح النقاية، للقاري ١٠/ ١٣٤٧ شرح النقاية، للمولوي إلياس ١٨٤٧ (بهامش فتح باب العناية)؛ روضة

القضاة وطريق النجاة، للسمناني ١/ ٤٥٨؛ بدائع الصنائع ٢/٧، المنتور في المقواعد، للزركشي ١/١٠١/ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٥/ ١٢٠٠ القواعد، لابن رجب ص۲۵۱ المغنى ۳/ ٤٥.

وتحتها في عان

• الفرع الأدل: معنى المطالبة في اللغة

المُطَالبة: مصدر طالَبَ يُطَالِب طِلاباً ومُطَالَبة، وأصل الكلمة من (الطَّلَب) الذي هو بمعنى: ابتغاء الشيء (أ)

• الفرع الثاني: معنى المطالبة في الاصطلاح ...

لا يخرج استعمال الفقهاء للفظ (المطالبة) عن معناه اللغوي، فيكون معنى المطالبة في استعمال الفقهاء هو: ابتغاء الحق ممن هو عنده (٢).

O المسألة الثانية O

حكم المطالبة بالدِّين السم سعة منه

اتفق الفقهاء من الحنفية (٣)، والمالكية (٤)، والشافعية (٩)، والحتابلة (٦)، والظاهرية (٧) على أن لصاحب الحق المطالبة بدّينه.

والأدلة على جواز المطالبة ابالدَّين كثيرة ، منها: ﴿ الْمُعَالِمُا مُالْسُمَا ا

(١) قـول الله تـعـالــى: ﴿ وَإِن تُبَتُّمُ فَلَكُمْ رُوُوسٌ أَمْوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُطْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُطْلِمُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] يثلان المال يبد شاكما الله المسالة عالما

رجه الدلالة ني الآية:

جاء في «أحكام القرآن» ((وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمْ رُهُوسُ أَمْوَلِكُمْ ﴾ ، قد اقتضى ثبوت المطالبة لصاحب الدَّين على المدين».

⁽۱) القاموس المحيط ٩٨/١؛ جمهرة اللغة ١/٣٦٠؛ لسان العرب ٢/ ٢٠١؛ معجم مقاييس اللغة ٣/٤١٧.

⁽٢) ينظر استعمال الفقهاء للفظ المطالبة بهذا المعنى في: بدائع الصنائع ١٠/١؛ المحلى المقدمات الممهدات ٢/٣٠١؛ المهذب ١/٣٢٦؛ كشاف القناع ٣/٤١٧؛ المحلى

⁽٣) بدائع الصنائع ٦/١٠؛ الهداية، للمرغيناني ٧/ ٢٧٨؛ مجمع الأنهر ٢/ ١٢٣.

⁽³⁾ المدونة ٥/ ٢٠٠٠ المعيار المعرب ٥/ ١٦٥ ٢٠ المقدمات الممهدات ٢/٦٠٦ . الم

⁽٥) المهذب ٢٠٦١، ٣٢٦، ٤٣٢٠ ووضة الطالبين ٤/٣٤٤ أسنى المطالب شرح روض المطالب المرابع المطالب المرابع المرابع المطالب ٢/ ١٨٠٠ المرابع ا

⁽٦) المغني ١٠٤٤، القواعد، لابن رجب ص٥٣؛ كشاف القناع ٣/٤١٧ و ٤١٨.

⁽۷) المحلى ٨/٧٩. (٨) لأبي بكر الجصاص ١/٤٧٤.

4 & lasure

(٢) قـول الله تـعـالـى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنَهُ بِفِنَطَارِ يُؤَدِّوهِ إِلَيْكَ
 وَمِنْهُم مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارِ لَا يُؤَدِّوهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآمِمًا ﴾ [آل عمران: ٧٥].

يقول ابن جرير الطبري (٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَايِماً ﴾ والمعنى ذلك: إلّا ما دمت عليه قائماً بالمطالبة والاقتضاء (٣)، وعليه فالآية نص في جواز المطالبة بالحق في المناه في حليلة لقد سالية

(٣) قول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وجم الديدلة بني الآية وعال له عالم الما ما يعتموا : إحمد عا كالما الله الله

دلّت الآية على إنظار المدين إذا كان معسراً، ومفهوم ذلك جواز المطالبة بالدّين إذا كان المدين قادراً على الوفاء (٤).

⁽١) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري ١٠٩/٣.

⁽٢) هو: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر، الطَّبَري، ولَدْ بَآمَل طبرستان سنة ٢٢٤هـ، كان إمامًا في فنون كثيرة منها: التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وكان من الأثمة المجتهدين، توفي سنة ٣١٠هـ.

من مصنفاته: «تاريخ الأمم والملوك»، «جامع البيان في تأويل القرآن» يُعرف بتفسير الطبري، «اختلاف الفقهاء»، «تهذيب الآثار».

ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١١؛ وفيات الأعيان ٤/ ١٩١؛ معجم المؤلفين ٩/ ١٤٧.

⁽٣) تفسير ابن جرير الطبري ٣١٧/٣، وهذا أحد الأقوال في معنى الآية. والقول الثاني: أن معنى الآية: ﴿ إِلَّا مَا مُثَتَ عَلَيْتُو قَلْهَا أَيْ اللّهِ اللّه الله القول لا يُخرِجُ الآية عن موضع الاستدلال بها على جواز المطالبة بالدّين؛ لأنه له كما يقول الشيراذي في المهذب ٢٧٧/١ -: ﴿ كُلّ دَيْنَ لا يملك المطالبة به لم يملك الملازمة عليه فلئن دلّت الآية على جواز الملازمة فمن باب أولى دلالتها على جواز المطالبة. وابن كثير يرى أن الآية تدل على المعنيين كليهما، فيقول ـ في تفسيره ١/ ٤٧٤-: ﴿ إِلّا ما دمت عليه قائماً ﴾ أي: بالمطالبة والملازمة.

وينظر أيضاً: الجامع لأجكام القرآن، للقرطبي ١١٧/٤؛ فتح القدير، للشوكاني ١/ ٢٥٣، أحكام القرآن، للجصاص ١٦/٢، ١٧.

TTI. oil age the theans! reil fair any TTV/1 might (8).

(٤) ما ورد عن أبي هريرة عليه أنه قال: أتى النبي ﷺ رجل يتقاضاه (١) فأغلظ له (٢)، فَهَمَّ به أصحابه، فقال: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً» (٣٠٤٤). الما رجه الدلالة في المديث:

أن النبي على ألم ينكر على الرجل مطالبته بالدِّين، بل أقرَّهُ على ذلك، ولو كانت المطالبة ممنوعة لما أقرّه، ولأنكر عليه، فدل ذلك على جواز ينول اب جرد الطبري في عسر قول عام ١٤٤ . . عبالليما

(٥) ما ورد عن ابن عمر، وعائشة ﴿ أَنْ رَسُولُ الله ﷺ قال: المن طَالَبَ حَقّاً فليطلبه في عَفَافِ(٥)، وافِ أو غير وافِ، ﴿ كُمَّا اللَّهِ إِنَّهُ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّه

⁽١) يتقاضاه: أي يطلب منه قضاء دَيْن، عون الباري ٤٠/٤. (٢) قال الحادثا (٢) قال الحافظ ابن حجر: اليحتمل أن يكون الإغلاظ بالتشديد في المطالبة من غير قدر زائد، ويجتمل أن يكون بغير ذلك، ويكون صاحب الدِّين كافراً، فقد قيل: إنه كان يهودياً، والأول أظهر . . . [لما في] رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابياً، وكأنه جرى على عادته من جفاء المخاطبة». فتح الباري ٥٦/٥، وسيأتي موضع إخراج عبد الرزاق له في المصنف.

⁽٣) قال الحافظ ابن حجر في معنى قوله _ عليه الصلاة والسلام _: (فإن لصاحب الحق مقالاً): (أي: صولة الطلب وقوة الحجة، لكن مع مراعاة الأدب المشروع)، فتح الباري ٥/ ٥٦، ٥٧.

⁽٤) أخرجه البخاري، الصحيح ٥/ ٦٢، (مع فتح الباري)، كتاب الاستقراض، باب لصَاحِبُ الْحَقِ مَقَالَ، الْحَدَيث (٢٤٠١)؛ ومسلم، الصحيح ٣/١٢٢٥، كتاب المساقاة، باب من استلف شيئاً فقضى خيراً منه . . . ، الحديث (١٦٠١)؛ وعبد الرزاق، المصنف ٨/ ٣١٧. كتاب البيوع، باب مطل الغني، الحديث (١٥٣٥٨).

⁽٥) العفاف ـ بفتح العين ـ: الكف عما لا يحل. عمدة القاري ٢٧١/٩.

أخرجه ابن ماجه (واللفظ له) السنن ٨٠٩/٢، كتاب الصدقات، باب حسن المطالبة وأخذ الحق في عفاف، الحديث (٢٤٢١)؛ والبيهقي، السنن الكبرى ٣٥٨/٥ كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف، والحاكم؛ المستدرك على الصحيحين ٢/ ٣٢، كتاب البيوع. وقال: اهذا حديث صحيح الإسناده، وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص٢٨٣، كتاب البيوع، باب حسن المطالبة، الحديث (١٦٦٣)، وابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٢٥١/ كتاب البيوع والأقضية، باب في ثواب إنظار المعسر والرفق به، الحديث (٣٠٦٢). وحسّنه العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الالتباس ١/٤٥٠، ٢/ ١٦٦. وقال شهاب الدين البوصيري: «هذا إسناد صحيح على شرط البخاري». =

and they! thinky:

The good

s He falls

علم غولين

الله الوالحديث نص في جوان المطالبة بالحق. اله الم ينه معاملا به عمرية

الأمر على الأب حسل من مثالثا عالسما ٥٠٠ وإذا عال الأمر كذلك فلا

الله عال لله له فكال له وفيها فرعان:

الفرع الأول: في ثبوت الدَّين على الأب.

الفرع الثاني: في حكم مطالبة الولد أباه بالدِّين.

للعلماء في ثبوت دَين الولد على أبيه قولان:

القول الأول: المرابع من الله على الأحاد الما الطهورة والمؤولة الم

أنه لا يشت.

وهو أحد الوجهين عند الحنابلة(١٠). من الله المناله المناله المناله المنابلة (١١)

اعتلف القائلون شيرت اللَّهِ على الأب لولده في حكم مطالة العالم العالم الله الأب الولده في حكم مطالة العالم العالم الأب

وهو مذهب الحنفية(٢)، والمالكية(٣)، والشافعية(٤)، والوجه الثاني وعليه المذهب عند الحنابلة(٥). وعال هـ خالاء عاملات

□ الأدلة:

لم يذكر من أورد هذا القول دليلاً له، إلَّا أن بعض الحنابلة تأوَّلُوا هذا

gag ila l'assi⁽¹⁾, ill'assi⁽¹⁾, ill'assi⁽¹⁾

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٧/ ٤٥.

⁽١) الفروع ٤/ ٢٥٢؛ الإنصاف ٧/ ١٦٠.

⁽١) الفروع ٢/ ٢٥٢؛ الإنصاف ١٦٠٧. (٢) مجمع الأنهر ٢/ ١٦٢؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٩١.

⁽٣) التاج والإكليل ٥/ ٤٤٩، منح الجليل ٦/ ٥٧.

⁽٤) نهاية المحتاج ٤/٣٣٤؛ تحفة المحتاج ٥/١٤٢.

القرع الأولم: في ثبوت الذين علم الأب.

للعلماء في ثبوت دين الولد علي أب قولان.

(۵) قالحا الله سماما

C Wein:

الوجه في المذهب على ما إذا أسقط الأب دين ابنه عن ذمته (١)، حيث لا دين للابن على الأب حينئذ، حتى يقال بثبوته في ذمته، وإذا كان الأمر كذلك فلا تعارض بين هذا الوجه وبين الوجه الآخر الذي عليه المذهب عندهم؛ لأن للأب عند الحنابلة أن يتملك من مال ولده (٢٦)، والدِّين مال للولد فكان له تملكه.

دليل القول الثاني:

يستدل لهذا القول بأن الدِّين مال للآبن، فيثبت في ذمة الأب كما لو كان الدِّين على غير الأب على الله كان الله على على الأب

الترجيع:

الراجح هو القول بثبوت الدِّين على الأب لولده؛ لظهوره، وقوة دليله. والله أعلم. The Y dut

• الفرع الثاني: حكم مطالبة الولد لأبيه بالدَّين .

اختلف القائلون بثبوت الدَّين على الأب لولده في حكم مطالبته بالدِّين على قولين: la duci

وهو ملقب الحقية "، والمالكية "لم والشافعة "، والوجم الأوليا القول

أن للولد مطالبة أبيه بالدَّين.

وهو مذهب الحنفية (٣)، والمالكية ^(٤)، والشافعية ^(٥).

⁽١) بدائع الفوائد، لابن القيم ١١٨/٣؛ تصحيح الفروع ٢٥٣/٤. العقال المال

⁽٢) كشاف القناع ٣١٧/٤. (٣) جاء في حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٩١: «يبيع القاضي مال الأب لقضاء دَيْن ابنه إذا امتنع. وينظر أيضاً: مجمع الأنهر ٢/ ١٦٢. ولا يجوز بيع مال المَدين إلا بطلب من له الحق أو من ينوب عنه.

⁽٤) حيث ذكر المالكية أن الوالدين لا يحبسان في دَيْن ولدهما، وإنما فيأمرهما الإمام فيما ثبت عليهما أن يقضياها. التاج والإكليل ٤٩/٥. كما نصوا على أن الأب إذا امتنع عن الوفاء (يعزره الحاكم بغير الحبس! منح الجليل ٥٧/٦. والحاكم لا يأمر المدين بالوفاء ولا يعزره به إلَّا بطلبُ مَنْ إلدائن ! فَعَمَّ ١٦٦٤ ﴿ وَالْحَمَّا قَالُمُ ﴿ أَنَّ الْ

⁽٥) فقد ذهب بعض الشافعية إلى أن الأب يُحْبَسُ بدَيْن ولده، وذهب البعض الآخر إلى =

يتنفي مسلوحة بسألو اللميون

cas the xis & tanget.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

المصافرة كما مسائي في أداة القول الثاني، ومع قبام العابل السابع : إناأه على التابي السابع المنابع الم

ليس للولد مطالبة أبيه بالدَّين.

وهو المذهب عند الحنابلة(١).

القول الثالث:

ليس للولد مطالبة أبيه بالدَّين إلّا إذا كان الولد محتاجاً والأَبُّ مستغنياً فله مطالبته به حيثند. على ما الله مطالبته به حيثند.

وهو احتمال عند الحنابلة (٢) عليه على عند الحنابلة (١١) عليه على عند الحنابلة (١١)

□ الأدلة:

مو أن انتي يَقِيَّةُ أَنَّكُمْ عَلَى الأَبِيّ مَحَاصَمَتُهُ أَمَا فَي دَيْنِهُ عَلَى عَلَى اللَّهِ مَحَاصَمَتُهُ أَمَا وَيَعْمُ عَلَى عَلَى اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَى عَلَى اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلِّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لِللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَعْلَى عَلَيْكُ اللَّهُ لِللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَعْلَى اللَّهُ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ لِلَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ لِلللَّهُ لِي عَلَيْكُ لِللَّهُ عَلَيْكُ إِنَّ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهِ لَا يَكُلُّ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُ لِلَّهُ عَلَيْكُ لِللَّهُ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلّ

دليل العول الاول:
استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه من جواز المطالبة: بأنه دين ثابت في ذمة الأب، فجاز لابنه مطالبته به كسائر الديون (٢٠).
ويناقش: بأنه قياس فاسد الاعتبار (٤٠)؛ لقيام الدليل الموجب لترك

أنه لا يحبس ولكن يؤخذ ماله قهراً ويصرف في دينه. حاشية الشرواني ١٤٢/٥؛ نهاية المحتاج ٣٣٤/٤. والقاضي لا يحبس المدين ولا يأخذ ماله قهراً ليصرفه في وفاء دينه إلّا بطلب من الدائن؛ لأنه صاحب الحق.

⁽١) المحرر ١/ ٣٧٥؛ المقنع ٢/ ١٤٤٤؛ الإقناع ٣/ ٣٩.

⁽٢) الإنصاف ٧/ ١٦٠ من عمل مع سين م المع المعالم على المعالم على المعالم على المعالم على المعالم على المعالم على

والاحتمال: من مصطلحات فقهاء المذهب الحنبلي، ويعنون به: قابلية المسألة؛ لأن يقال فيها بحكم غير الذي قبل فيها لدليل مرجوح بالنسبة إلى دليل الحكم الأول أو مساوٍ له وقد يختار هذا الاحتمال بعض فقهاء المذهب فيصير وجها بالنسبة لمن اختاره.

الإنصاف ٢٥٧/١٢ مقدمة تحقيق كتاب الروايتين والوجهين (١٠٥٠).

ينظر في طرق المعايث ومن أخرجه ا مجمع الزوال. وصبح الدياء ١٨٥/٥ يغمار (٣)

⁽٤) من قوالاح القياس كونه (فاسد الاعتبار): وهو مخالفة القياس للنص، وسمي بذلك؛ لأن اعتبار القياس في مقابلة النص فاسد ... المرح العضد مع حاشية التغتازاني عليه ٢/ ٢٥٩؛ الإحكام في أصول الأحكام، للأمدى ٤/ ٧٠.

المطالبة كما سيأتي في أدلة القول الثاني، ومع قيام الدليل المانع من المطالبة تنتفي مساواتُه بسائر الديون.

أنلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما ورد عن عائشة ﷺ أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ يخاصم أباه في دَين عليه، فقال نبي الله ﷺ: ﴿أَنْتُ وَمَالُكُ لَأَبِيكُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

half frolly / book thread

رجه الدلالة ني الهديث:

هو أن النبي ﷺ أنكر على الابن مخاصمته أباه في دَينه، فدلُ على أن الابن لا يطالب أباه بالدَّين عليه.

المنا أميعات عنا القول لما تعيواً والنسا

(۱) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين الفارسي ١٢٣/٢، الحديث (٤١٠)؛ وكما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص٢٦٩، كتاب البيوع، باب في مال الولد، الحديث (١٠٩٤). وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله وله عند ابن ماجه ٢/ ٧٦٩، السنن، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده؛ الحديث (٢٢٩١)؛ وعند الطحاوي في شرح معانى الآثار ٤٨/٤٠.

قال الحافظ شهاب الدين البُوصيري في مصباح الزجاجة في زوّائد ابن ماجه ٢/ ٢٥: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري».

وله شاهد آخر من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد، المسند ٢/ المرحل ٢٠٤، ٤٠٤، المسند ٢/ المرحل ٢٠٤، ٢٠٤، ١٢٤ وعند أبي داود، السنن ٢٨٩/، ٢٨٩، كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل مال ولده، الحديث (٥٣٠)؛ وعند أبن ماجه، السنن (الموضع السابق)، الحديث (٢٢٩٢)؛ وعند الطحاوي، شرح معاني الآثار (الموضع السابق).

وله شواهد أخرى من طريق عبد الله بن مسعود، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن عمر، وأبي بكر الصديق، وأنس بن مالك، وعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ.

ينظر في طرق الحديث ومن أخرجه: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيئمي ٤/١٥٤؛ نصب الراية، للألباني ٣/٣٣٠ ـ ٣٣٠٠ الواء الغليل، للألباني ٣/٣٣٠ ـ ٣٣٠٠ الهداية في تخريج أحاديث البداية، للغماري ٨/ ٣٣٥، الحديث (١٧٢٦).

وجديث: «أنت ومالك لأبيك احتج به الإمام أحمد، كما في بدائع الفوائد، لابن القيم ١٩/٤، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣٢٣/٣.

cas help , there:

الدليل الثاني:

أن الآبن لا يملك مطالبة أبيه بالقضاض لا في النفس ولا فيما دون النفس (1)، فلا يملك مطالبتة بالمال؛ لأن كلّا منهما حق للابن، ذاك في الأبدان وهذا في الأموال(٢).

الولد، فلا يُكُون الولد سبب إعدام الأب المطالبة بالقود؛ لأن الأب سبب وجود الولد، فلا يُكُون الولد سبب إعدام الأب (٢٠٠). سبب ما على حالم على على الم

ويجاب: بأنه إذا لم يجز للولد المطالبة بالقود من أبيه مع عظم ما ارتكبه الأب من جناية، فأولى ألّا تجوز المطالبة بالمال.

ويرد هذا الجواب: بأن القصاص إتلاف للأب أو لبعضه، أما أخذ المال فليس فيه إتلاف لشيء من الأب فافترقا.

الفي الأول: في السهولة وعدم الإلحاف في الطلب : شالكا لافقا علما

أولاً: الدليل على منع المطالبة في حال غنى الابن أو حال حاجة الأب.

ويستدل له بما استدل به أصحاب القول الثاني من حديث عائشة والمتقدم.

ثانياً: الدليل على جواز المطالبة في حال حاجة الابن وغنى الأب.

ويستدل له بما ورد عن أبي سعيد الخدري رفي أن رسول الله على قال: «لا ضرار» (٤٠).

files a there (th) is but (they a the all in the letter of

⁽¹⁾ كما هو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة تبيين الحقائق ٤١٨٢، بدائع الصنائع المراد ١١٨٢، ١٨٣٠ الإقناع، للخطبيب الشربيني ٤/ ١٠٠ المغنى ٧/ ١٦٦٠.

⁽٢) المنظل ٥/ ٠٨٠ وكشاف القناع ٤/ ٣٢٠ لله دوا و الما يه شاك و الا المنظل ١٥٠ م

⁽٣) للينظوا: المعنى ١٦٦٦/١ سنة ويد الما عليه وتعالى ١٦٦١ كالمناة ويعالما

⁽٤) أخرجه من طريق أبي سعيد الخدري كل من الحاكم، المستدرك على الصحيحين ٢/ ٥٥ ـ ٥٥ كتاب البيوع، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وواققه الذهبي في التلخيص (بذيل المستدرك) إلّا أن الألباني قال: «هذا وهم منهما معاً فإن عثمان هذا [يشير إلى أحد رواة الحديث] مع ضعفه لم يخرج له مسلم أصلاً، إروا الغليل ٣/ ١٤؛ والدارقطني، السنن ٤/ ٢٢٨، كتاب الأقضية والأحكام، الحديث (٥٥)؛ والبيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٢٨، كتاب الصلح، باب لا ضرر ولا ضرار.

المال قليس فيه إللاف لشتيء من الأنب فاقترقا :

The The s

ich Keel Keit.

علقتماا

رجه الدلالة في الهديث:

أن النبي عَلَيْ نفى الضرر، ومَنْعُ الإبن من مطالبة أبيه بدَينه مع حاجة الابن وغنى الأب إضرار بالابن، فيرفع بتمكينه من المطالبة. 18 dill earl & 18 24 6 (2)

. ح الراجح - فيما يظهر - هو القول الثالث؛ لأن فيه جمعاً بين حق الأب ـ وهو عدم مطالبة ولده له بدّينه ـ الثابيت بالنص، وبين حق الإبن في سلّ حاجته ورفع الضرر عنه. . والله أعلم، ما ين مع ما الله عنه ما المعالم الما المعالم الما المعالم الما المعالم الم

المناد ١٨٠٥ المنسالة الرابعة (م) الم دوات م المنسالة الرابعة

الما المعالم المعالية بالدَّيْن المطالبة بالدَّيْن المعاللة المعالمة الما

وفيها ثلاثة فروع:

الفرع الأول: في السهولة وعدم الإلحاف في الطلب.

الفرع الثاني: في إمهال المدين وعدم التضييق عليه.

الفرح الثالث: في الوضع من الدّين - الما المالية

ومن طريق ابن عباس أخرجه الإمام أحمد، المسند ١٣١٣؛ مسند عبد الله بن عباس رها؛ وابن ماجه، السنن ٢/ ٧٨٤، كتاب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بجاره، الحديث (٢٣٤١)؛ وفي إسنادة (جابر الجعفي) وهو متهم، لكن الحديث ورد من طريق آخر عن ابن عباس عند الدارقطني، السنن ٢٢٨/٤، كتاب الأقضية والأحكام، الحديث (٨٤)؛ وفي إسناده (إبراهيم بن إسماعيل) قال الغماري: وهو مختلف فيه، وثقه أحمد وضعفه أبو حاتم، إلّا أن الطريق شاهد لمه، فالحديث من طريقيه لا ينحط عن درجة الحسن. الهداية في تخريج أحاديث البداية ١١٠/٨.

وأخرجه الإمام مالك مرسلاً، الموطأ ١٧٥٠، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرافق، الحديث (٣١)؛ واحتج هو به أيضاً وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ. الموطأ ٢/ (١٤) أحجه من طرق أو حيد الخدري كا من الحكمة السفارة على العد ٨٠٨

وكذلك استدل به الإمام أحمد وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ: جامع العلوم والحكم ص٧٨٧. وحسَّنه النووي وقال: له طرق يقوي بعضها بعضاً. الأربعين حديثاً النووية ي**ص (١٠ / ١**٠٠ من أخريف أخري عنه أربال البيد الله المثناء عنه أبع الميثاء ألما

وقال ابن رجب: ﴿ وَقِلْ تَقْبُلُهُ جِمَاهِينَ أَهُلُ الْعَلْمُ وَاحْتَجُوا بِهُ ۗ جَامِعُ الْعَلْومُ والحكم ص٨٨٧. وقال المناوي: والحديث له طرق يقوي بعضها بعضاً، فيض القدير ٦/ .244 (on 11 a.

ولداءً أنه الفرع الأول: في السهولة وعدم الإلحاف في الطلب إلا ياك

حَضَّ الإسلام صاحب الحق على السماحة في الاقتضاء، والسهولة في الطلب، وحسن التعامل، وترك المشاحة والتضييق على المدين بالمطالبة ؛ تحقيقاً لصفاء القلوب، وتقوية لأواصر الأخوة؛ ولأن السهولة في الطلب تحفظ كرامة المدين، وتغرس في نفسه المودة لدائنه، وتحثه على بذل الجهد في الأداء قدر طاقته (١).

يَقُولُ الله عَلَىٰ حَاضًا صَاحَبِ الحق على المطالبة بالمعروف: ﴿ فَنَنْ عُفِيَ الْمُعْرُونِ وَقَدَنْ عُفِيَ الْمُعْرُونِ وَأَدَاتُهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنَوْ ﴾ [البفرة: ١٧٨].

قال القرطبي (٢): «هذه الآية حضَّ من الله تعالى على حسن الاقتضاء من الطالب، وحسن القضاء من الطالب، وحسن القضاء من المؤدي» (٣). ويقول البيضاوي (٤): «والمراد به وصية العاني بأن يطلب الدية بالمعروف فلا يعنف، والمعفو عنه بأن يؤديها بالإحسان وهو أن لا يمطل ولا يبخس» (٥).

ودعا النبي على بالرحمة لمن تسامح في اقتضاء حقه، كما ورد عن

12 0 La 20 laver 3/1+7 (40 tyre

⁽١) في ظلال القرآن ١/١٦٤؛ العدالة الاجتماعية في الإسلام ص١٠١٠.

⁽٢) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي الأنصاري المالكي، أبو عبد الله، الفقيه، المفسر، المحدث، توفي سنة ١٧١هـ.

من مصنفاته: «الجامع لأحكام القرآن»، «التذكار في فضل الأذكار). الم

و المراجعة في الديباج المذهب ٢/ ٣٠٨؛ شجوة النور الزكية طن ١٧٦؛ شذوات الذهب

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٥٥١ تالنا بدولته ومصدعة بيسال اعتاليسه و

⁽٤) هن عبد الله بن عمر بن محمل، أبو الخيرة القاضي، ناصر الدين، البَيْضَاوي، الشافعي، عالم أذربيجان، كان إماماً مبرزاً برع في الفقه والأصول، وولي قضاء شيراز، توفي بمدينة تبريز سنة ١٨٥ه، وقيل ١٩٦٠ه.

ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ١٥٧/٨؛ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٢/٧٤؛ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٢/٧٤؛ شذرات الذهب ٥/٣٩٢ منا

⁽٥) أنوار التنزيل ٩٩/١. وينظر أيضاً: أعلام الموقعين ١٠/٢. عندما ومعد ١٠/٢

جابر بن عبد الله على أن رسول الله على قال: ارحم الله امرءاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى (١) (٢).

وأخبر ﷺ عن رجل غفر الله له كان سهلاً في تعامله، حيث يقول جابر ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اقتضى (۳٪.

وأمر النبي ﷺ - صاحب الحق بالمطالبة الحسنة للحق، وعدم الإلحاف فيه - حيث يقول: «من طالب حقاً فليطلبه في عفاف واف أو غير واف، (٤).

قال ابن حبان (٥): «قوله ﷺ: (في حفاف) شرط أريد به الزجر عن ضِدِّ العفاف مما لا يحل استعماله (٦).

وبَيَّن ﷺ أَن خير يني آدم الحَسَن الطلب، وشرهم سيئ الطلب، كما أخرج الترمذي (٧) بسنده عن أبي سعيد الخدري والله قال: صَلَّى بنا

⁽١) قال الحافظ ابن حجر: «وإذا اقتضى: أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الحاف». فتح الباري ٧٤/٤.

⁽٢) أخرجه البخاري، الصحيح ٣٠٦/٤ (مع شرحه فتح الباري)، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع...، الحديث (٢٠٧٦).

⁽٣) أخرجه الترمذي وقال: «هذا الحديث صحيح حسن غريب»، السنن ٢٠١٠، كتاب البيوع، باب ما جاء في استقراض البعير. . . ، الجديث (١٣٢٠).

⁽٤) سبق تخريجه في ص٤٢.

⁽٥) هو: محمد بن حِبّان بن أحمد التميمي، البُسْتي، أبو حَاتِم، الحافظ الفقيه العلامة، كان على قضاء سمرقند زماناً، وكان عالماً باللغة كثير التّصانيف، توفي سنة ٣٥٤ه. من مصنفاته: «المسند الصحيح»، «تاريخ الثقات»، «علل وأوهام المؤرخين» على المرتبع المناه على المرتبع المناه على المرتبع المناه على المرتبع المناه على المناه ع

ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٢٠ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٢ ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠٦.

⁽٦) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٢١/ ٤٧٥. (٧) هو: محمد بن عيسى بن سورة السُّلَمي، أبو عيسى، التَّرْمِذي (نسبة إلى تِرْمِد) الحافظ، أحد الأثمة في علم الحديث، ولد في حدود سنة ٢١٠ه، وارتحل فسمع في خراسان والعراق والجرمين، توفي بترمذ سنة ٢٧٩ه،

من مصنفاته: «الجامع الصحيح» المعروف بدسنن الترمذي»، «العلل في الحديث»، «الشمائل».

ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٣؛ سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٧٠؛ وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨؛ معجم المؤلفين ١٠٤/١٠

رسول الله على يوماً صلاة العصر بنهار ثم قام خطيباً . . . فكان فيما قال: « . . . ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى . . ألا وخيرهم الحسن القضاء ، الحسن الطلب، ألا وشرهم سيئ القضاء سيئ الطلب الله وشرهم سيئ القضاء سيئ الطلب (١٠) .

• الفرع الثاني: إمهال المدين وعدم التضييق عليه

من حُسن الاقتضاء المندوب إليه شرعاً إمهال المدين وإنظاره في الدَّين الحال، بقدر ما يتمكن فيه من الوفاء بما عليه من غير كلفة أو مشقة تلحقه ببدنه أو ماله.

فإذا كان المدين ببلد وماله ببلد آخر، فيمهل بقدر ما يتيسر له إحضاره فيه من غير تضيق عليه باستعجال إحضاره

وإذا لم يكن عند المدين مال حاضر من جنس الدَّين، بحيث لا يتمكن من الوفاء إلّا ببيع عين مالية يشق عليه خروجها من ملكه، فيستحب للدائن إمهاله حتى يمكنه من الوفاء بلا مشقة (٢).

قال ابن رشد^(۳): «وأما المعسر الذي ليس بمعدم، وهو الذي يحرجه تعجيل القضاء ويضر به، فتأخيره إلى أن يوسر ويمكنه القضاء من غير مضرة تلحقه مُرَغَّب فيه ومندوب إليه» (٤). وجاء في «تبصرة الحكام» (٥): «فإن كان يقدر على الأداء ولكن بمضرة، فإنظارة مستحب».

أما إذا كان المدين لا يستطيع الوفاء وقت الطلب، فيمهل وجوباً بقدر

⁽۱) سنن الترمذي ٤/ ٤٨٣، ٤٨٤، كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي الله أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، الحديث (٢١٩١)، وقال: اهذا حديث حسن صحيح».

⁽٢) عمدة القاري ٩/ ٢٧٢؛ فتح الباري ٤/ ٣٠٧؛ تبصرة الحكام ٢/ ٣١٦.

⁽٣) هو: محمد بن أحمد بن رُشد القرطبي، المالكي، أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، كان فقيهاً، عالماً، عارفاً بالفتوى، بصيراً بأقوال المالكية، ولد سنة ٤٥٥هـ وتوفى سنة ٥٧٠هـ.

من مصنفاته: «البيان والتحصيل»، «المقدمات الممهنات»، «مختصر مشكل الآثار» للطحاوي.

من ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٩/١، ١٥٠ قضاة الأندلس ص ١٩٨ شجرة النور الزكية الركبة . ١٢٩/١.

⁽٤) المقدمات، الممهدات ٢/٣٠٧. (٥) ٢/٣١٦. المهدات عليه المنافقة ال

ما يتمكن فيه من الوفاء (۱٬)، حيث يقول عبد الوهاب السبكي (۱٬): «إذا حل الدَّين وجب تأخير الطلب به إلى فتح الصندوق، وإحضار القفل أو المال من البيت. . . وكذا بيع سلعة (۱٬۰) .

ويقول البهوتي (٤): «فإن كان له؛ أي: المدين، سلعة فطلب من رب الحق أن يمهله حتى يبيعها ويوفيه الدَّين من ثمنها، أمهل يقدر ذلك، أي: بقدر ما يتمكن من بيعها والوفاء، وكذلك إن طولب بمسجد أو سوق وماله بداره، أو مُودَّع، أو ببلد آخر فيمهل بقدر ما يحضره فيه (٥).

الفرع التَّبين بدا أن الفرع الثالث: الوضع من التَّبين بدا الله الله

يستحب للدائن الوضع من دَينه تخفيفاً عن المدين وتيسيراً عليه، ويتأكد الاستحباب كلما كان المدين محتاجاً، أو يشق عليه الوفاء بكامل الحق.

الوقد حتّ الرسول الكريم على صاحب الحق على الوضع من دينه، بل

الإستاليم المستادات

⁽۱) فتح الباري ٥/٥٠؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٠/٢٢٧؛ طرح التثريب ٦/ ٢٢٧ الفتاوى البزازية ٥/٢٢؛ معين الحكام، للطرابلسي ص١٩٨؛ حاشية ابن عابدين ٥/٣٤؛ تبصرة الحكام ٢/٨٤٣؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٧٤، ٢٧٥،

 ⁽٢) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، السبكي، تاج الدين، فقيه، شافعي، ولد في القاهرة سنة ٧٢٧هـ، وانتقل إلى دمشق، كان ماهراً في الفقه والأصول والحديث، ذا بلاغة وطلاقة لسان، توفي سنة ٧٧١هـ.

من مصنفاته: (طبقات الشافعية الكبرى)، (جمع الجوامع)، (الأشباه والنظائر). ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٤٢٥؛ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٣/٤١٠٤. الأعلام ٤/١٨٤.

⁽٣) الأشباء والنظائر، للشبكي ١٠/٧٦٩٪ ١٩١١ شيخ ما معليقا وما ريا يتاشيه لم

⁽٤) هو: منصور بن يونس بن صلاح الدين البُهوتي، أحد أعلام المذهب الحنبلي المتأخرين، وشيخ الحنابلة بمصر في عصره، ولد سنة ألف من الهجرة، كان فقيها متبحراً أصولياً ورعاً، رحل الناس إليه من الآفاق للأخذ عنه، وكان جواداً صارفاً أوقاته في تحرير المسائل الفقهية، توفى سنة ١٠٥١ه بالقاهرة.

من مصنفاته: «كشاف القناع»، «شرح منتهى الإرادات»، «الروض المربع»، «المنح الشافيات»،

النعب الأكمل ص ٢١٠؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٤٤٠ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٤٤٠ معجم المؤلفين ٣/ ٢٢.

⁽٥) كشاف القناع ٣/٤١٩.

وشفع في ذلك كما في حديث كعب بن مالك ولله أنه تقاضى (١) ابن أبي خَدْرَد (٢) ديناً كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما لحتى سمعها رسول الله وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سبجف (٣) حجرته، فنادى: يا كعب. قال: لبيك يا رسول الله، قال: ضع من دَينك هذا وأوما إليه ١٠٠ أي: الشطر وقال: لقد فعلت يا رسول الله، قال: القم قاقضه (١٠).

وحديث جابر بن عبد الله الله أن أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين فَاشْتَدَّ الغرماء في حقوقهم، فأتيت النبي في فَسَالَهم أَنْ يَقْبَلُوا تمر حائطي ويُحَلِّلُوا أبي، فأبوا، فلم يعطهم النبي في حائطي، وقال: سنغدوا عليك، فغدا علينا حين أصبح، فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة، فَجَدَدْتُها فقضيتهم، وبقي لنا من ثمرها معللهما مع معلما المعلما من شعرها معلما من شعرها من شعرها معلما من شعرها معلما من شعرها معلما من شعرها من شعر من

وعن عمرة بنت عبد الرحمٰن^(٦) قالت: سمعت عائشة ﷺ تقول: سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم، وإذا أحدهما يستوضع^(٧)

⁽١) معنى تقاضاه: طالبه به. شرح صحيح الإمام مسلم ١٠/٢٢٠.

⁽٢) هو: عبد الله بن أبي حَدْرَد الأسلمي؛ صحابي؛ يكنى أبا محمد؛ وأول مشاهده الحديبية وخيبر وما بعدهما، توفي سنة إحدى وسبعين؛ وكان عمره إحدى وثمانين سنة. ترجمته في: فتح الباري ١/٢٥٥؛ أسد الغابة ٣/ ٢١٠؛ الإصابة ٢/ ٢٩٤.

⁽٣) سَرِجُف: بكسر السين وفتحها لغتان وإسكان الجيم. وهو: الغطاء، كما في جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير ٤٦٢/٤.

⁽٤) أخرجه البخاري، الصحيح ٧٣/٥ (مع فتح الباري)، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم على بعض، الحديث (٢٤١٨)؛ ومسلم، الصحيح ١٩٩٢/٣، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدَّين، الحديث (١٥٥٨).

⁽٥) أخرجه البخاري، الصحيح ٥٩/٥ (مع فتح الباري)، كتاب الاستقراض، باب إذا قضى دون حقه أو حلله فهو جائز، الحديث (٢٣٩٥)؛ وأيضاً: الصحيح ٥/٧٠، كتاب الاستقراض، باب الشفاعة في وضع الدَّين، الحديث (٢٤٠٥).

⁽٦) هي: عمرة بنت عبد الرحل بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، كانت في حجر أم المومنين عائشة في المجرة وقيل المؤمنين عائشة في المؤمنين الفجرة وقيل بعدها. قال ابن معين: (ثقة حجة» وقال العجلي: (مدنية تابعية ثقة»، وقال ابن حجر المدنية المعتمد المعتم

ترجمتها في: تهذيب التهذيب ٤٣٨/١٢، تقريب التهذيب ص٠٥٠ والسما

⁽٧) قال النووي: ﴿ أَي يَطَلُّبُ مِنْهُ أَنْ يَضِعُ عَنْهُ بَعْضُ الدَّيْنَ، ويرفق بِه فَي الاستيفاء =

الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول: والله لا أفعل، فخرج عليهما رسول الله ﷺ فقال: أنا يا رسول الله، فقال: أنا يا رسول الله، فله أي ذلك أحب (٣)٢٠).

ومما ورد في فضل التَّجَوز عن المدين والوضع من الدَّين ما رواه حذيفة وشي قال: قال رسول الله يشي: «تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم، فقالوا: أعملت من الخير شيئاً؟ قال: لا، قالوا: تذكّر، قال: كنت أداين الناس فآمر فتياني أن ينظروا المعسر ويَتَجَوَّزُوا (أ) عن الموسر، قال الله على: تَجَوَّزُوا عنه (٥).

المسالة الخامسة و المسالة الخامسة

العلاقة بين المطالبة والدِّين

لثبوت الدِّين في ذمة المدين جانبان:

أحدهما: وجوب الدين؛ ومعناه: شغل ذمة المدين به واعتباره بذلك مديناً.

والآخر: وجوب الأداء؛ ومعناه: المطالبة بالوفاء في المال.

ووجوب الدَّين يتعلق بذمة المدين، ووجوب الأداء يتعلق بمال المدين (٦).

I will a ballet had by the

⁼ والمطالبة، شرح صحيح الإمام مسلم ١٠١٠، وصد من المام مسلم ١١٩١٠

⁽١) أي: الحالف المبالغ في اليمين. فتح الباري ٣٠٨/٥.

⁽٢) أي: من الوضع أو الرفق. كما في فتح الباري ٨/٥٪.

⁽٣) أخرجه البخاري، الصحيح ٣٠٧/٥ (مع فتح الباري)، كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح؟ الحديث (٢٧٠٥)؛ ومسلم، الصحيح ٣/ ١١٩٢، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، الحديث (١٥٥٦).

⁽٤) قال النووي: «التجاوز والتجوز معناهما: المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير». شرح صحيح الإمام مسلم ٢٢٤/١٠.

⁽٥) أخرجه البخاري، الصحيح ٥٨/٥ (مع فتح البخاري)، كتاب الاستقراض، باب حسن التقاضي، الحديث (٢٣٩١)؛ ومسلم - واللفظ له -، الصحيح ١٩٤٠/٣، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر، الحديث (١٥٦٠).

⁽٦) يقول الباجي في المنتقى ١١٨/٢: ﴿الدُّينِ كَانَ مِتَعَلِّقاً بِذَمَّتِهِ وَبِالْمِالِ الذِّي بِيدَهُ ﴿ =

le de la Ti

وهذان الجانبان غير متلازمين وجوداً، فقد يوجد وجوب الأداء ولا يوجد شغل الذمة بالدَّين؛ كالضامن عند الحنفية يجب عليه أداء الدَّين المضمون ولا تنشغل ذمته به (۱). وقد يوجد وجوب الدَّين دون وجوب الأداء؛ كالدين على المدين المعسر الذي لا مال له يفي لا بجميع الدَّين أو بعضه.

وحيث إن وجوب الأداء متعلق بالمال، فإن المطالبة بأداء الدين تتوجه إلى من بيده المال أي: (من له التصرف بالمال) الذي تعلّق به وجوب الأداء. وهذا الذي له التصرف بالمال قد يكون هو المدين نفسه (وذلك في حالة ما لو كان المدين شخصاً آخر له سلطة التصرف بمال المدين نيابة عنه؛ كالولي، والوصي، والناظر، والوكيل (٢٠).

فالمطالبة باستيفاء الدَّين قد تتوجه إلى نفس الشخص الذي وجب الدَّين في ذمته، وقد تتوجه إلى شخص آخر غير المدين، كالدَّين على الصبي والمجنون، فالدَّين ثابت في ذمتهما، والأداء متعلق بمالهما ومطالبة الدائن باستيفاء ما عليهما من دَين له تتوجه إلى من بيده مالهما من ولي أو وصي، وكذلك دَين الميت فهو شاغل لذمته ووجوب أدائه متعلق بتركته، ويطالب من بيده تركة النميت من وصي أو وارث أو حاكم بأداء ما على الميت من دَين أو وارث أو حاكم بأداء ما على الميت من دَين .

of - Wide our fel Tel. silvadore to told collar was thereon

⁼ ويقول ابن جرير الطبري في تفسيره ٣/١١٢: «دَين رَبّ المال في ذمة غريمه يقضيه من ماله»، ويقول البخاري في كشف الأسرار ٣١٦/٤: «تعلق الدَّين بالمال حال قيام الذمة والمتعلق بالمال لا يكون إلّا للاستيفاء».

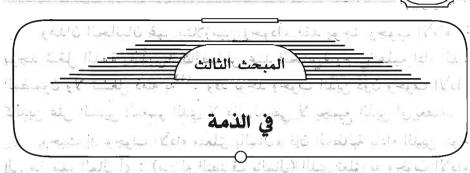
⁽١) : كما سيأتي بيان عُذهبهم في ص٠٩ مها مي السالة عاد ٢٠ المسالة عاد ١٠٠ المسلحا الا محالا

⁽٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البردوي ٢٣٩/٤.

⁽٣) ينظر فيما سبق: أعلام الموقعين ٢/ ٤٢١٤؛ حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٥٠؛ طبيعة حقوق الدائنين في التركة، د. عبد العزيز أبو غنيمة ص ٤٩، ٥٥، التصرُّف الانفرادي والإرادة المنفردة، للاستاذ علي الخفيف ص ٢٧؛ نظرية الحق، د.

وسيأتي بيان محل دَين المبت بعد وفاته في ص٠٠٧٠ الله المالة المالة

ومنايزتك له التمري بالمال أن يكون في المان بهب



وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الذمة في اللغة .

المطلب الثاني: معنى الذمة في الأصطلاح. إمال المد فول إسمال الله

المحلب الأول الله المحلب الم

ب الله خيالك و عياس غل**مهني الذمة في اللغة** عال يقال و ن بنيمال

مِ الذمة في اللغة بُراد بها أحد المعاني الآتية : و و المعلل العالم المعالم الم

العلم العلم الم ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا يَرَقُبُونَ فِي مُؤْمِنِ اللَّهِ وَلَا فِمَا أَنَّ اللَّهِ وَلَا فِمَا أَنَّ اللَّهِ اللَّهُ الللللَّا الللللَّا اللَّهُ اللَّا اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا

٢ ـ الأمان؛ ومنه قوله ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم»(٢).

ويقول أن جي ير الطبري في تأسيره ١٦/١/١ عني بي

قال أبو عبيد^(٣):

(١) تفسير ابن كثير٢/ ٣٣٨. ١٤/١١ ٤/١١٠ الأسرار ١٤/١١٠. ٣٣٨/٢غير ابن

(۲) جزء من حديث أخرجه أبو داود، السنن ١٨١/٤، كتاب الديات، باب أيقاد المسلم بالكافر؟ الحديث (٤٥٣٠)؛ والنسائي، السنن ١٨/٨، كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، الحديث (٤٧٣٤)؛ وابن ماجه، السنن ١٨٥/٨، كتاب الديات، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم، الحديث (٢٦٨٣).

وهانا الحديث صححه الألباني في كتابه: صحيح سنن النسائي ٣/ ٩٨٣.

(٣) هو: القاسم بن سلام الهروي، أبو عبيد، الأمام، الحافظ، المجتهد، ذو الفنون، ولد بهراة سنة ١٥٧هـ، وأقام ببغداد ثم ولي القضاء بطرسوس، وخرج بعد ذلك إلى مكة فسكنها حتى توفي بها سنة ٢٢٤هـ، ولي يد تسبيل من المدن ال

الأنصاري" من الشاقعية. وهذا القول من إطلاق الحال والإوناله إلا والذيالة

٣ _ الضمان؛ يقال في ذمتي؛ أي: في ضماني (٢) عن من - إصمال الم

المطلب الثاني 🕃

يقول المورى: االلمة بمخنع اللمات والنفنو ؛ لأنها تعلق على الغطة

واعترض على هل**احالملصانا أيّا الله شاء وينعم** بعل اللمة أمراً ذا وجود

اختلف العلماء في معنى اللمة في الاصطلاح على أقوال:

يمرج أصحاب هذا القول عن الافتراض؛ الآن تُعلق الليون بنفس الانسان

الأول: أن الذمة: النفس والذات. أن الذمة: النفس والذات.

وبه قال البَرْدُوي (٣) من الحنفية (٤)، والنووي (٥)، وزكريا

= من مصنفاته: «الأموال»، «أدب القاضي»، «فضائل القرآن»، «غريب الحديث». ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٩٠؛ وفيات الأعيان ١/ ٤١٨، طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩٨.

(١) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٦٣/١.

(٢) تَأْجَ الْعَرُوسِ ١/٨٠٩؛ لَسَانَ الْعَرِبِ ١٠٧٧/١؛ الفَّائِقِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيث، للزمخشري ١٦/٢.

للزمخشري ٢/ ١٦. (٣) هو: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي، فقيه، أصولي، من كبار علماء الحنفية، ولد سنة ٤٠٠هـ، ودَرَّس بسمرقند، توفي سنة ٤٨٢هـ.

نسبته إلى (بَزْدَة) ويقال: (بَزْدَوَه) قلعة على طريق بخارى.

من مصنفاته: «شرح الجامع الكبير»، «شرح الجامع الصغير»، وكتاب في أضول الفقه مشهور بدأصول البزدوي، مطبوع مع شرحه كشف الأسرار.

ترجمته في: القوائد البهية ص١٢٤؛ الجواهر المضية ٢/٤٥٥؛ الأنساب ١/٣٤١؛ وينظر: معجم البلدان ٢/٩٠٤.

(٤) أَصُولُ ٱلبُرْدُويُ ٢/ ٩٣٩. والعالم الماء ١٠٤١ ، ويسا بداية المراد الماء ا

(٥) تهذيب الأسماء واللغات، القسم الثاني ١/١٠١.

والنووي هو: يحيى بن شرف النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيى الدين، الفقيه، الحافظ، الزاهد، ولد سنة ٦٣١ه في نوا (من قرى الشام)، والنها نسبته، أحد أثمة الترجيح في المذهب الشافعي، محرر المذهب ومرتبه، توفي سنة ٦٧٦ه.

من مصنفاته: «شرح صحيح مسلم»، (رياض الصالحين)، (منهاج الطالبين) وهو اختصار = اختصار لكتاب (المحرر) للراقعي وفيه زيادات، (روضة الطالبين) وهو اختصار =

الأنصاري(١) من الشافعية. وهذا القول من إطلاق الحال وهو العهد والأمانة ـ على المحل ـ وهو نفس الإنسان وذاته (٢)

يقول النووى: «الذمة بمعنى الذات والنفس؛ لأنها تطلق على العهد والأمان ومحلهما الذات والنفس (٢٦).

واعترض على هذا القول: بأن المقصود به جعل الذمة أمراً ذا وجود مادي حتى لا تكون الأحكام مبنية على شيء افتراضي لا وجود له، وهذا لم يخرج أصحاب هذا القول عن الافتراض؛ لأن تعلَّق الديون بنفس الإنسان وذاته ليس إلّا تعلقاً اعتبارياً، وقد تحول أصحاب هذا القول من افتراض المحل إلى افتراض التعلُّق(٤). ربط قبال البليانوي" ب

القول الثاني:

أن المذمة: الأوال: الأوالية والمقول المقال المال عهد المالية المناقبة المالية المالية

وحكاه علاء الدين البخاري^(ه)

للاكتاب فتح العزيز شرح الوجيز؛ للرافعي، ﴿المجموع؛ شرح للمهذب، وصل إلى باب الربا . . . ولم يكمله .

ترجمته في: طبقات الشافعية، للإسنوي ٢/٢٦٦؛ الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٢٤٤ فوات الوفيات ٢٤٤٤.

(١) أسنى المطالب ١٥/٢.

وزكريا الأنصاري هو: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، المصري، الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، ولد سنة ٨٢٦هـ، وتعلُّم في القاهرة، وتولى قضاء القضاة، توفى سنة ٩٢٦هـ.

من مصنفاته: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، (منهج الطلاب)، وأسنى المطالب، (فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الحلال والجرام).

ترجمته في: الكواكب السائرة ١٩٦/١؛ البدر الطالع ٢٥٢/١ الأعلام ٣/٣٤.

- التلويح في كشف حقائق التنقيح ٢/١٦٢/ حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٨١٠ تهذيب الأسماء واللغات (الموضع السابق) منها من ينه المناه المناه
 - (٣) تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي ص٣٤٣.
 - المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، لمصطفى الزرقا ص١٨٨٠.
- (٥) هو: عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري، أصولي، وفقيه، حنفي، من أهل بخارى، توفي سنة ٢٣٠هم. قياء عنه الله المسالة ال

قولاً(١).

فذمة الإنسان على هذا القول يراد منها معناها اللغوي وهو العهد، فعندما يقال: ثبت في ذمته كذا؛ أي: ثبت بعهده (٢).

واعترض على هذا القول بأنه مخالف للإجماع(٣).

ووجه مخالفته للإجماع هو أنه منتقض بالصغير والمجنون، اللذين لا يصح منهما عهد مع أن الحقوق تثبت عليهما ولو لم يكن لهما مال وتستوفي منهما متى امتلكا مالاً(٤).

القول الثالث:

ان الذمة وصف شرعي يصير به الشخص أهلاً لما له من حقوق وما عليه من واجبات.

وأيندا وصربها فيالح فاللفااه

وبه قال الحنفية^(٥).

وأصحاب هذا القول جعلوا الذمة محلًا اعتبارياً افترض الشارع وجوده في الشخص، يصلح لأن يثبت فيه كل ما للإنسان من حقوق، وما عليه من واجبات

يقول أبن نجيم (٢): الذمة: وفي الشرع وصف يصير به الإنسان أهلاً لما

⁼ من مصنفاته: «كشف الأسرار» شرح به أصول البزدوي، «شرح المنتخب الحسامي» قال اللكنوي في الفوائد البهية: «وهما كتابان معتبران عند الأصوليين وعليهما اعتماد أكثر المتأخرين».

ترجمته في: الفوائد البهية ص٩٤؛ الجواهر المضية ٢/٨/٤؛ الأعلام ١٣/٤.

[&]quot;) في كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ٢٣٨/٢. يستحد ويهما المساورة المساورة

⁽٢) المرجع السابق؛ التلويح في كشف حقائق التنقيح ١٦٢/٢.

⁽٣) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام (الموضع السابق). ما الله المسابق ا

⁽٤) المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي ص٨٨، والما العدمات الله

⁽٥) أصول السرخسي ٢٢٣/٢؛ حاشية ابن عابدين ١٠٨١/٥ التوضيح في حل غوامض التنقيح ٢٨١/١ التعريفات، للجرجاني ص١٠٧.

⁽٦) هو: رئين (وقيل زين العابدين، وقيل زين الدين) بن إبراهيم الشهير بابن نجيم، فقيه، حنفي، أفتى ودرّس وألّف رسائل في فقه الحنفية، توفي سنة ٩٧٠هـ أو قبلها بسنة. من مصنفاته: «البحر الرائق شرح كنز الدّقائق» وصل إلى آخر كتاب الإجازة» «الأشباه =

عليه من واجبات.

له وعليه»(١).

طلقة الأسان على هذا التول والاحتها العناها التخوي و**بعرابا لوقا**

أن الذمة وصف شرعي يثبت فيه ما على الشخص من واجبات. وبه قال الجمهور من المالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤).

وأصحاب هذا القول كالذي قبله جعلوا الذمة محلاً اعتبارياً يُقَدَّرُ قائماً في الشخص (٥).

فالدَّين يقدر كما يقول ابن عبد السلام المالكي (٢٠): «كأنه في وعاء عند من هو مطلوب به» (٧٠).

ويقول مَيَّارة الفاسي(٨): ﴿فَقَدُّو الدَّينِ... كأنه وضع في ظرف لدى من

= والنظائر»، «حاشية على جامع الفصولين». ترجمته في: التعليقات السنية ص١٣٤؛ شذرات الذهب ٨/٣٥٤؛ الكوآكب السائرة

(١) فتح الغفار بشرح المنار ٣/٠٨٠ . . . الله عند المنار على المنار

(٢) الخرشي على مختصر خليل ٢١٧/٥؛ حلى المعاصم ١٥٦/٢؟ بلغة السالك ١٨٨٢.

٣) الأشباه والنظائر، للسبكي ١/٣٦٣؛ تحفة الحبيب ٣/٣؛ حاشية القليوبي ٢/٥٨٠.

(٤) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢١٤؛ كشاف القناع ٣/ ٢٨٩.

(٥) البهجة في شرح التحفة ١٥٦/٢؛ غمز عيون البصائر ١/٤؛ الفوائد في اختصار المقاصد ص١١٢؛

(٦) هو: محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي، أبو عبد الله، قاضي الجماعة بتونس وعلامتها، فقيه، مالكي، متبحر في العلوم العقلية والنقلية، له أهلية الترجيح بين الأقوال، ولي القضاء بتونس، وتوفي سنة ٧٤٩هـ.

من مصنفاته: اشرح مختصر ابن الخاجب، ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

ترجمته في: الديباج المذهب ٢/٣٩٠/٢ شجرة النور الزكية ١/١٠/١ تاريخ قضاة الأندلس ص١٦١. الأندلس ص١٦١.

(٧) نقله عنه الحطاب في مواهب المجليل ٤/ ٥٣٤ فاتحا وابتاكا في لم يال المحلمال (١)

(٨) هو: محمد بن أحمد بن محمد الشهير بمَيَّارَة، أبو عبد الله، فقيه، مالكي، من أهل فاس، ولد سنة ٩٩٩هـ، وتوفي سنة ٧٧٠هـ، على من أهل

من مصنفاته: «الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام؛ لابن عاصم، «الدر الثمين في شرح منظومة المرشد المعين».

ايس جي الفسروري ان نقب اللحقوق صحل تحسيها . وهو اللينة الا**لامترة في في ا**

ويقول السعد التَّفْتَازَاني (٢): الذمة: «بمنزلة ظرف يستقر فيه الوجوب (٣). ويقول عبد العزيز بن عبد السلام (٤): «الذمم تقدير أمر (في) الإنسان يصلح للالتزام والإلزام» (٥).

إلا أن أصحاب هذا القول قصروا ما يثبت في هذا الظرف أو الوعاء على الواجبات المترتبة على الشخص، سواء كانت هذه الواجبات مالية أو غير مالية، وسواء كانت هذه الواجبات بالتزام من قِبَل صاحب الذمة، أو ممن له ولاية عليه، أو بإلزام من قِبل الشارع، وعلى هذا فليس هناك واجب إلا وهو في ذمة.

أما الحقوق التي تثبت لصاحبها قبل غيره فلا يجعلون لها صلة بالذمة بالنظر إلى أنه لا مانع من أن يكون للشخص حقوق دون أن تقدّر له ذمة، إذ

⁽١) الإتقان والإحكام شرح تحفة الحكام؛ لمحمد بن أحمد مَيَّارة ٢/ ٨٠.

⁽٢) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازاني، سعد الدين، من أثمة النحو، والمنطق، والمعاني، والبيان، والأصول، وكثير من العلوم، ولد بتَفْتَازَان سنة ٧١٧ه، وأخذ عن أكابر أهل العلم في عصره، واشتهر ذكره وانتفع الناس بتصانيفه، وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٧ه.

من مصنفاته: «تهذيب المنطق»، «حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب»، «التلويح في كشف حقائق التنقيح».

ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠؛ شذرات الذهب ٦/ ٣١٩؛ البدر الطالع ٢/ ٣٠٣؛ الأعلام ٧/ ٢١٩.

⁽٣) التلويح في كشف حقائق التنقيح ١٦٢/٢.

⁽٤) هو: عبد العزيز بن عبد السلام، سلطان العلماء، عز الدين، أبو محمد، السُّلَمي، فقيه، شافعي، ولد بدمشق سنة ٥٧٨هم، جمع فنون العلم من التفسير والحديث، والأصول واختلاف أقوال العلماء ومآخذهم والعربية، توفي بالقاهرة سنة ٦٦٠هـ.

من مصنفاته: «القواعد الكبرى» واختصره في «القواعد الصغرى» المسمى: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، «مجاز القرآن»، «مقاصد الرعاية»، «الغاية في اختصار النهاية».

ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٠٩؛ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة / ٢٠٩؛ فوات الوفيات ٢/ ٣٥١.

⁽٥) قواعد الأحكام ٩٦/٢. وعَدَّ هذا من قبيل إعطاء المعدوم حكم الموجود.

ليس من الضروري أن يقدر للحقوق محل يجمعها _ وهو الذمة المفترضة ۗ بلّ يكفي في ثبوت الحقوق أن يكون لها صاحب، وأن يكون لها ذمة مدين تُشْغَلُ بها، بخلاف الواجب فإن ما يكون به الوفاء قد يكون موجوداً، وقد لا يكون موجوداً، وقد يكون موجوداً ثم ينعدم قبل الوفاء منه، فاقتضى الأمر ثبوت الحق في محل مستقر ليتحقق له الوجود والاستقرار(١).

التعريف المفتار:

من براحات المرب مي اشحص مراه لايت د هو أن الذمة: محل اعتباري يثبت فيه ما على الشخص من واجبات؟ وذلك لسلامة توجيهه. والأية عُليه، المرام من عبل الشارع، إعلى الله فليس

وهذه الواجبات الثابتة في الذمة منها ما هو مالي، ومنها ما هو غير مالي، وكذلك منها ما هو حق لله ﷺ، ومنها ما هو حق لآدمي.

فمثال ما هو واجب مالي لله ﷺ: الزكاة والكفارات المالية.

ومثال ما هو واجب غير مالي لله ﷺ الصلاة والصيام.

ومثال ما هو واجب مالي للآدمي: ديون الآدميين.

ومثال ما هو واجب غير مالي للآدمي: الكفالة بإحضار شخص.

الكابر ألمان بالمالم في المصراب والمكيم ذكره إذاهم الكاس كماليات مكافر المسترفات سنا

المرابع المتناع المتنازي المتازي الحالب الألب عوالمتهد مثر الخناس

" Granty" 150 1/200 to strate the character than the first

- PAKE VARA. ١١٠ الله ميكال الله مثلا (١١)

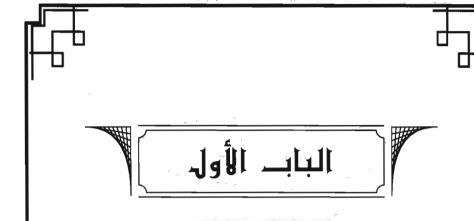
T. And a gire ignite TV fort,

الماجرة البيدي كنف حقات التفيه

الله هو ! عبد العزير بن عبد السلام، ساهاد العلماء، عن الدين بدأب محمد السنير. -- The state tilled a fee is the paid Aroas - has by a track of liberty of tracking elland elected fait star prising election the distance of the عن المنتفاد المارية الكراب الكرام والمنتفرة في اللقواف الشمر في السمر المراعد While a male Wast him Harlist house in with Mester to the

(١) التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة، للأستاذ علي الخفيف ص٣٦، ٣٧، ١٤١٠ (١)

الم المحملة في العيقات اللمائمية الكاري ١١٨ ٢٠ ما يمات الشاهعية - لاين د عبي شد.



استيفاء الدَّين من المدين الملي المماطل والمدين المفلس

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: استيفاء الدَّين من المدين الملي المماطل.

الفصل الثاني: استيفاء الدَّين من المدين المفلس.





o him and titi

الفهل الأول

المطب الأول: معنى المطا المعلب الثاني: ما ي**ندي المال الجافية سال**

من المدين الملي المماطل

sen lloot

وفيه أربعة مباحث:

المبتحث الأول: في المماطلة بمنا في العمال عند : الأول: في المماطلة بمنا المنا

المبحث الثاني: في الوسائل الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء

المبحث الثالث: في الاستيفاء الجيري

المبحث الرابع: في التعريض عن تأخير الوفاء.

الصطل ما الشيء وإضاف، مقال: معالت الحديدة اصالمها مطلا بيا " . حاء في السان العرب الله الواسطل في اللحق والدُّن ما عمدًا تطويل العِلْمُ الذِّي السم بها "خرام للطالب، تمال" مقلم وماطلة بحقة .

I handle tillings of

asi That & Kandit's

يطلق النظل في الاصفالاج معني العي أطا ما المنحق أغاؤه (١٠).

1 44 01 174



وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى المطل.

المطلب الثاني: ما يحصل به المطل من الملي.

المطلب الثالث: حكم المطل من الملي.

المحللب الأول 🕏 💳

معنى المطل

وقيه أريعة مياءك!

وفيه مسألتان:

المسألة الأول: معنى المطل في الذمة المسألة الأول: معنى المطل في الاصطلاح. ما في الثانية: المعنى المطل في الاصطلاح. ما في الثانية المعنى المطل في الاصطلاح.

ن المسالة الأولى ف الله المسالة الأولى ف

معنى المطل في اللغة ﴿ وَاللَّهُ السَّمِيا السَّمِيا

المطل: مدّ الشيء وإطالته، يقال: مطلت الحديدة أمطلها مطلاً إذا مددتها (۱) . جاء في «لسان العرب» (۲): «والمطل في الحق والدَّين مأخوذ منه، وهو تطويل العِدَّة التي يضربها الغريم للطالب، يقال: مَطَلَه ومَاطَله بحقه».

المسألة الثانية ○

معنى المطل في الاصطلاح

يطلق المطل في الاصطلاح بمعنى: منع أداء ما استحق أداؤه $^{(7)}$.

(۱) معجم مقاییس اللغة ٥٠٠/٣. (٢) ٣٣٠٠.

⁽٣) فتح العلّام، للأنصاري ص١٦٦، المنتقى، للباجى ١٦٦، شرح صحيح مسلم، =

المطلب الثاني في المطلب الثاني المحالب ال

ما يحصل به المطل من الملي

يحصل المطل بأمرين معاً، هما:

أحدهما: أن يطالب المستحقُّ المدينَ بالوفاء.

قال الخطيب الشربيني (١): «وعلى الموسر الأداء فوراً بحسب الإمكان إن طولب؛ لقوله ﷺ: «مطل الغني ظلم» (٢)، إذ لا يقال مطله إلّا إذا طالبه فدافعه، أما قبل المطالبة فلا يجب الأداء» (٣).

وقال البهوتي: «ويجب وفاء دين حاليٍّ فوراً على مدين قادر بطلب ربه، لحديث: «مطل الغني ظلم»، و«بالطلب يتحقق المطل».

فعلى هذا لا يعد المدين مماطلاً إذا لم يطالبه الدائن بالوفاء ولو كان الدَّين حالاً؛ لأن لفظ المطل مشعر بتقدم الطلب ($^{(0)}$) إلّا إذا كان هناك شرط أو عرف يقتضي أن يسدّد المدين الدَّين في موعد استحقاقه بلا مطالبة. ففي هذه الحالة إذا لم يقم المدين بتسديد الدَّين في موعد استحقاقه مع قدرته عليه فهو في حكم المماطل ($^{(7)}$.

Line in d. out to.

النووي ١٩٥/٢٢٧؛ عون المعبود ٩/ ١٩٥٠.

⁽١) هو: محمد بن أحمد الشربيني، القاهري، الشافعي المعروف بـ(الخَطيب الشُّرْبِيْني)، فقيه، مفسّر، نحوي، توفي سنة ٩٧٧هـ.

من مصنفاته: «السراج المنير» في التفسير؛ «الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع»، «مغني المحتاج».

ترجمته في: شذرات الذهب ١٣٨٤/٨ معجم المؤلفين ٨/ ٢٦٩.

⁽٢) أحرجه البخاري، الصحيح ١/١٥ (مع فتح الباري)، كتاب الاستقراض، باب مطل الغني ظلم، الحديث (٢٤٠٠)، وهو طرف من حديث أخرجه تاماً كلَّ من: البخاري بسئده عن أبي هريرة هذا أن رسول الله في قال: «مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على مليّ فليتبع، الصحيح ٤١٤/٤ (مع فتح الباري)، كتاب الحوالة، باب الحوالة، وهل يرجع في الحوالة؟، الحديث (٢٢٨٧)؛ ومسلم، الصحيح ٣/١٩٧٠ كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني، الحديث (٢٢٨٧).

⁽٣) مغني المحتاج ٢/١٥٧. (٤) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٤.

⁽٥) عون الباري ٢٨/٤ أسنى المطالب ٢/ ١٨٦؛ كشاف القناع ١٨/٣. المسال ١٤١٨ عون الباري ١٨/٤.

^{- (}٦) وهذا الاستثناء راجع إلى الشرط اللفظي أو العرفي، وقد قال رسول الله ﷺ: =

Now with You had I

والآخر: أن يمتنع المدين عن الموفاء بلا عذر.

فإذا كان امتناع المدين عن الوفاء لعذر؛ كعدم تمكّنه من إحضار المال الغائب، أو كان معسراً فلا يعد مماطلاً بامتناعه (١).

قال النووي: «ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغيبة المال أو لغير ذلك، جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مطل الغني، أو يقال: المراد بالغني؛ المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا فيه»(٢).

وقال ابن عبد البر^(٣) في بيان ما يحصل به المطل: «إنما يكون المطل من الغني إذا كان صاحب الدَّين طالباً لدَّينه ساعياً في أخذه، فإذا كان ذلك وكان الغريم ملياً غنياً ومَطَلَّه وَسَوَّفَ به، فهو ظالم له»(٤).

حكم المطل من الملي

المماطلة من القادر على الوفاء (٥) حرام بالكتاب، والسُّنة، والإجماع

 [«]المسلمون عند شروطهم»، (سيأتي تخريجه في ص١٨٩)؛ ولأن المعروف عرفاً
 كالمشروط شرطاً. والله أعلم.

⁽١) المنتقى، للباجي ١٦٦/٥؛ الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٧١؛ فتح الباري ٢٦٦/٤؛ طرح التثريب ٦/ ١٦١؛ عون المعبود ٩/ ١٩٥.

⁽۲) شرح صحیح مسلم ۱۰/۲۲۷.

⁽٣) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَرِيُّ الأندليسي القرطبي، الحافظ، الفقيه، أبو عمر، إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما، مولده بقرطبة سنة ٣٦٨هـ وولى قضاء أشبُونة، توفى سنة ٤٦٣هـ.

من مصنفاته: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» ورتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، شرح فيه الموطأ على أبوابه «الكافي في فقه أهل المدينة»، «جامع بيان العلم وفضله».

ترجمته في: وفيات الأعيان ٧/ ٦٦ فرسير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨ شذرات الذهب ٣١٤ /٣٠.

⁽٥) أما العاجز عن الوفاء فيقول النووي: «مطل غير الغني ليسَ بظلم ولا حرام؛ لمفهوم =

SI was A' (SAT

(١) أما الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمْ رُمُوسُ أَمْوَلِكُمْ اللَّهِ تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة ٢٧٩]. so this is tanni:

رجم الدرلة في الآية، والقلم عدم ١٦٠ والما يقول الِكْيَا الهَرَّاسِي(١) في بيان وجه دلالة الآية على تحريم المطل: «. . . يدل على أن الغريم متى امتنع عن أداء الدّين مع الإمكان كان ظالماً ، فإن الله تعالى يقول: ﴿ فَلَكُمْ رُمُوسٌ أَمْوَلِكُمْ ﴾ فجعل له المطالبة برأس المال، وإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه الدِّين لا محالة وجوب قضائه، وقوله: ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ يدل على أن من عليه رأس المال بالامتناع عن أداء رأس المال إليه ظالم (٢٠).

(٢) وأما السُّنة فمنها ما رواه أبو هريرة رضي قال: قال رسول الله على: «مطل الغني^(٣)....

العال عالم الطالب ويعقا فجرام على البيطاري من الاق

الحديث ولأنه معذور، ويعنى بالحديث حديث: قمطل الغني ظلم، الآتي. شرح صحيح الإمام مسلم ١٠/ ٢٢٧م في الله عند معاود بين إلى ويتا وحدود المعالمة

⁽١) هو: على بن محمد بن على الطبري، أبو الحسن، الملقب: عماد الدين، المعروف بالِكْيَا الهَرَّاسي، فقيه، شافعي، مفسّر، مناظر، ولد في طبرستان سنة ١٥٠هـ، وخرج إلى نيسابور وتفقه على الجويني، أقام في العراق وتولى التدريس في المدرسة النظامية ببغداد إلى أن توفى سنة ٤٠٥هـ إلى أن توفى سنة ٤٠٥هـ إلى أن توفى سنة ٤٠٥هـ إلى الله ١٠٠٠

الدار والكيّا في اللغة الأعجمية: كبير القُذُنْ إِنَّا مِنْ اللهِ الدِّيِّ إِنَّا الرَّالِيُّ لُونِ إِنَّا لَهُ

من مصنفاته: ﴿أَحِكَامِ القرآنِ)، ﴿نقض المفردات الإمام أحمدٌ)، ﴿شَفَاء المستوشِّدينِ ﴾، قال عنه السبكي: «وهو من أجود كتب الخلافيات. حما العنما علمه العام الما

[.] العبر الم المراجعة في ! وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٦ ؛ العبر الى أخيار من غبر ٢/ ٣٨٦ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٣١؛ الكامل في التاريخ ٨/ ٢٦٢. (١٩٥٧ عنه عنه عنه

⁽٢) أحكام القرآن ١/٢٣٧.

⁽٣) الغني: هو القادر على وفاء دينه. كما في طرح التثريب ١٦١/٦.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤٦٥/٤: (وقوله: المطل الغني) هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهورة والمعنى: أنه يحرم على الغني القادر أن الله الله الله الله المتحقاقه بخلاف العاجز. وقيل: هو من إضافة المصدر للمفعول، والمعنى: أنه يجب وفاء الدَّين ولو كان مستحقه غنياً، ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى، ولا يخفي بعد هذا التأويل».

along I alm OF Fix 1844.

(1) We let 1971.

(1) a har la colo reporte con inter (1) all

رجه الدلالة ني العديث:

هو أنه جعل المطل ظلماً، والظلم محرم (٣)، فيكون المطل محرماً.

قال ابن عيد البر في تعليقه على هذا الحديث: «هذا يدل على أن المطل على الغنى حرام، لا يحل إذا مطل بما عليه من الديون وكان قادراً على توصيل الدَّين إلى صاحبه، وكان صاحبه طالباً له؛ لأن الظلم حرام قليله

(٣) وقد اتفق العلماء على أن المماطلة بوفاء الدّين مع القدرة عليه (1) you think this is

Tight they '71 «فإن كان الطالب محقاً فحرام على المطلوب بلا خلاف من أجد من

(١) الظلم: وضع الشيء في غير موضعه. كما في التعريفات، للجرجاني ص١٤٤. وجه كون المطل ظلماً هو: أن المماطل وضع الامتناع موضع الإيفاء، شرح الزرقاني على موطأ مالك ٣٢٠٥/٣ فالمدر بالما المعالمة المستاد بالها المعالمة

(٣) لما ورد عن أبي ذر الغفاري رضي عن النبي على فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: (يا عبادي! إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...) م: الحقوم القرادة، فقص المشروت لأدرم أحيدة، الشفاء ا**لثبياجثا**

أخرجه الإمام أحمد، المسند ٥/١٦٠، من حديث أبي ذر الغفاري ١٩٠٥، ومسلم حواللفظ له مالصحيح ٤/ ٩٩٤، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، الحديث (٥٥، ٢٥٧٧). ١٦٢١ من ما يا النا ١٦٢٠ وي معالما

(٤) التمهيد ١٨/ ٢٨٥.

(٥) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، الوزير، الظاهري، المعروف بابن حزم، ولد يقوطبة سنة ٣٨٤هـ، كان شافعي المذهب فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، ا يوكان متفنناً في علوم جمّة، توفي سنة ٤٥٦هـ. حال منذ العالما بالمعطا عالمه

من مصنفاته: ﴿ المُجَلِّى فِي الفِقِهِ، ﴿ المحلى فِي شرح المجلِّي بالحجج والآثارِ » ، الإحكام في أصول الأحكام، «الإجماع».

مُن ترجيمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٥؛ سير أعلام النيلاء ١٨٤/١٨٤؛ شيذرات الذهب

y in adult.

أهل الإسلام أن يمنعه حقه، أو يمطله، وهو قادر على إنصافه (١٠). وقال الحافظ ابن حجر (٢):

«يحرم على الغنى القادر أن يمطل بالدّين بعد استحقاقه» (٣٠).

الوسائل الشرعية لحمل المنين المماطل على بالوقع «فأما الغريم الغني فتعجيل الأداء عليه واجب، ومطله بما عليه حرام غير جائز »(٤)

وجاء في «طرح التثريب»^(ه):

«يحرم على الغني القادر على وفاء الدّين أن يمطل به ويمتنع من قضائه Hardy this is then if there is not though . (7) « a liber use

> The second by the second Mould Marchis wirey, Maley

an icom andi المسألة الأولى: في الشليد في المسلالية Handle Hilligh . is those of thinky.

Hamilia Hillia: E. H. Kiak

(1) المحلى 178/A.

هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العَسْقَلاني، الشافعي، أبو الفضل، شهاب الدين المعروف بالحافظ ابن حجر، أصله من عسقلان بفلسطين، ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣هـ، تتلمذ على جماعة من العلماء منهم: الزين العراقي، وحمل عنه جملة أمن علم الحديث، تصدَّى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعةً وتدريساً وتصنيفاً، توفي سنة ۲٥٨ه.

من مصنفاته: (فتاح الباري شرح صحيح البخاري) ، (الإصابة في تمييز الصحابة»، «تهذيب التهذيب»، «تقريب التهذيب»، «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة».

ترجمته في: الضوء اللامع ٢/٣٦؟ البدر الطالع ١/٨٧؟ معجم المؤلفين ٢/٠٢.

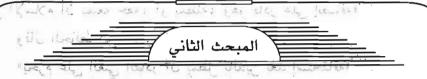
المقدمات الممهدات ٣٠٦/٢. في الملك الملك المنابع المناب

.171/7 (0)

ينظر: اشرح النووي على صحيح مسلم ١٠/ ٢٢٧؛ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣/ ٣٢٥؛ عون المعبود ٩/ ١٩٥٠ - من ١٩٥٠ و المعبود ا

(1) Rosely 1171.

(0 = F\ / F/.



الوسائل الشرعية لحمل المدين المماطل على الوقاء

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في الوسائل المتعلقة بشخص المدين.

المطلب الثاني: في الوسائل المتعلقة بمال المدين.

المحلاب الأول 🚓 💳

الوسائل المتعلقة بشخص المدين

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في التشديد في المطالبة.

المسألة الثانية: في المنع من السِفر.

المسألة الثالثة: في الملازمة.

المسالة الرابعة: في الحسن المقدمات بالكال المدود بي من المداد بي (١). (١)

المسألة الخامسة: في الضرب المهد المدارية العلمة والمالة

د الله الله المالية الأولى O المسالة الأولى O

التشديد في مطالبة المدين المماطل

إذا كان المدين مماطلاً في الوفاء مع قدرته عليه، فإنه يجوز لصاحب الحق؛ الحق؛ الحق؛ الحق؛ المطالبة بإغلاظ القول، والإلحاح في طلب استيفاء الحق؛ مما عساه يؤدي إلى استجابة المدين للطلب(١).

⁽۱) المغني ١/٤٠١٤ أحكام القرآن، لابن العربي ١١٢/١٤ عون المعبود ١٥٦/١٠ شرح صحيح مسلم، للنووي ٢٢٧/١٠؛ شرح السنّة، للبغوي ١٩٤/٨.

النه عليه الم

أولاً: ما رواه عمرو بن الشريد(١) عن أبيه(٢)، قال: قال رسول الله عليه «لَيُّ ") قالو الجد (؛ يُتحل عرضه وعقوبته (ه) معد من المدال المال المال المالة

جاء في اشرح السنّة)(١): افيه دليل على أنه يجوز لصاحب الحق

الترجمته في: تهذيب التهذيب التهذيب ٤٧/٨ وتقريب التهذيب ص٤٢٣.

ترجمته في: أسد الغابة ٢/ ٥٢٠؛ الإصابة ٢/ ١٤٨؛ تهذيبُ التَّهْذَيْبِ ٤/٣٣٢٪

⁽١) هو: عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي، أبو الوليد، الطائفي، روى عن أبيه، وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وغيرهم. قال العجلي: احجازي تابعي ثقةًا، وقال ابن my the lieu and local in their days and (186) - 1940 -

⁽٢) هو: الشَّريد بن سُوَيْد التَّقَفي، صحابي، شهد بيعة الرضوان، قيل: كان اسمه مالكاً، فوفد على النبي ﷺ فسماه: الشُّريد، روى عن النبي ﷺ وعنه ابنه عمرو وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن وعمر بن نافع الثقفي وغيرهم.

⁽٣) اللَّيُّ: المطل والتسويف. كما في التمهيد، لابن عبد البر ١٨/١٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٨٠. (٤) الواجد: هو القادر على وفاء دينه. كما في عمدة القاري ٢٤٦/١٠.

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٤/٣٨٨، مسند الشريد بن سويد الثقفي ١١٠٠ وأبو داود، السنن ٣١٣/٣، كتاب الأقضية، باب في الحبس في الدَّين وغيره، الحديث المادة (٣٦٢٨)؛ والنسائي، السنل ٧/ ٣٦٦، كتاب البيوع، باب مطل الغني، الحديث ﴿ (٨٨٩٤)؛ وابن ماجه، السنن ٢/ ٨١٨، كتاب الصدقات، باب الحبس في الدَّين والملازمة، الحديث (٢٤٢٧)؛ والبيهقي، السنن الكبرى ١٦/١٥٪ كتاب التقليس، بال حبيس من غليه دين إذا لم يظهر مالة. ١٠٠ والتحاكم، المستدوك على الصحيحين ١٠٢/٤، كتاب الأحكام، بأبُّ حَبِّسَ الرَّجَلِّ في النَّهُمَّةُ احتياطاً﴾ وأبنَ حبان في صحيحه؛ كما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص٢٨٣، كتاب البيوع، باب في المطل، الحديث (١١٦٤)؛ وابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٧٩، كتاب البيوع والأقضية، باب في مظل الغنى ودفعه، المحديث (٢٤٤٤)؛ وذكره البخاري تعليقاً ، الصحيح ٥/ ٦٢ (مع فتح الباري) ، كتاب الاستقراض، باب المام الد أبد الإنسان في عليه عما يكره وإن ذان فيه الماقع تحال بحاسله فيه

المعالم المحاكم في المستدرك (الموضع السابق): الهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه،، ووافقه الذهبي في التلخيص (بذيل المستدرك). وقال ابن حجر في فتح ت لا الباري ٥/ ٢٦٤ (وإسناده خسن) من النجاب عن الباري ٥/ ٢٦٤ الرابع شريع إلى الماري من الماري الماري

(1) a cause of the property that

وقال ابن المبارك (۱): اليحل عرضه: يغلظ له وينسيه إلى سوء القضاء ويقال له: إنك ظالم ومتعده (۱).

وقال زكريا الأنصاري في معنى يحل عرضه: «أي ذَمَّه، كأن يقول له الدائن: مطلتني أو ظلمتني، (٣)

ثانياً: ما ورد عن أبي هريرة في أنه قال: قال رسول الله على: «مطل الغني ظلم»(٤).

رجه الدلالة ني العديث:

أن النبي ﷺ أخبر بأن المطل من الغني ظلم، فيكون صاحب الحق مظلوماً، وقد قال الله تعالى: ﴿ لَا يُحِبُ اللهُ الْجَهْرَ بِاللَّهَ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمٌ ﴾ النساء: ١٤٨] (٥)، فجاز بالآية لمن ظلم أن يذكر من ظلمه بما هو عليه من المطل واللدد وسوء القضاء(١).

«والدليل على أن مطل الغني ظلم لا يحل، ما أبيح منه لغريمه من. . . القول فيه بما هو عليه من الظلم وسوء الأفعال، ولولا مطله له كان ذلك فيه غيبة (٧)، وقد قال عليه المن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، (٨)، يريد من بعضكم

ي ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣٢؛ حلية الأولياء ٨/ ١٦٢؛ شذرات الذهب ١/ ٢٩٥.

- (٢) نقله عنه البغوي في شرح السُّنة ٨/ ١٩٥٠ والله ١٤٠١ ما ١١٠٠ والمستعملة
- (٣) فتح العلام بشرح الإعلام ص٤٥٨. [(٤) سبق تخريجه في ص١٧.
- (٥) قال ابن عباس: (وإنما نزلت في الرجل يظلم الرجل فيجوز للمظلوم أن يذكره بما ظلمه فيه لا يزيد عليه. أحكام القرآن، لابن العربي (/١٤٢٠)
 - (٦). الإستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، اللوحة (١٧) [مخطوط].
- (٧) الغِيْبَة: أَنْ يُذْكَرَ الإنسان في غَيْبَته بما يكره وإن كان فيه، فإن ذُكَرَ بِمَا ليسَ فيه فهو المُ البُهتان وتفسير القوآن العظيم، لابن كثير ٢١٣/٤؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨/٤ النهاية في غريب الحديث والأثر
- (٨) طرف من حديث طويل أخرجه البخاري، الصحيح ١٩٩/١ (مع فتح الباري)، كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهدُ الغائب، الحديث (١٠٥)؛ ومسلم، الصحيح =

⁽۱) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، المروزي، أبو عبد الرحمٰن، أحد الأثمة الكبار في الحديث والفقه، ولد بـ(مرو) سنة ١١٨هـ، وتوفيي بـ(هِيْت) في العراق سنة ١٨٨هـ،

على بعض، ثم أباح لمن مُطِلَ بدَينه أن يقول فيمن مطله، قال على: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته (۱)، ... [ثم قال] هذا عندي نحو معنى قلواجد يحل عرضه وعقوبته الله المُهَمَّرُ وَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

والأخر : إن في التنبير بالماس ضررا عليه ودي ودي لل المان فيترك

«الموسر المتمكن إذا طولب بالأداء ومَطَلَ وظَلَمَ فذلك يبيح من عوضه أن يقال فيه: فلان يمطل الناس ويحبس حقوقهم ((٢٠).

وقال الموفق ابن قدامة^(٤):

«وإذا امتنع الموسر عن قضاء الدَّين فلغريمه. . . الإغلاظ له بالقول، فيقول: يا ظالم، يا معتدي ونحو ذلك؛ لقول رسول الله ﷺ : «ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته» (ه).

لكن ينبغي مراعاة الأدب المشروع فيجتنب القبيح من القول أو الفعل (٦).

ومن التشديد في المطالبة التشهير بالمماطل في المجامع التجارية؛ كالأسواق، والغرف التجارية، والبنوك، ونشر ذلك في الصحف؛ لتحذير الناس من التعامل معه، وليكون فيه ردع له عن المطل وحمل له على الوفاء، إلا أن ذلك لا يجوز إلا بحكم قضائي، وذلك لأمرين:

⁼ ٢٠ ٨٨٩ كتاب الحج، باب حجة النبي على، الحديث (١٢١٨/١٤٧).

١) سبق تخريجه (قريباً) في ص٧٣. الله (٢) التمهيد ١٨٦/١٨ ـ ٢٨٨. المراجعة

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/٦، ٣.

⁽٤) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي، الفقيه، الحنبلي، موفق الدين، أبو محمد شيخ الإسلام، عالم أهل الشام في عصره، وإمام الحنابلة في جامع دمشق، ولد سنة ٥٤١هم، ثم ارتحل إلى دمشق، كان إماماً في علم الخلاف، متبحراً في العلوم. قال ابن تيمية: «ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق، توفي سنة ٦٢٠هـ.

من مصنفاته: «المغني»، «الكافي»، «المقنع»، «العمدة»، «روضة الناظر». ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢؛ الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١٣٣؛ فوات الوفيات ٢/ ١٥٨. لما مصد المعالم النبلاء ١٣٣/٥٠ المعالم المعالم

⁽٥) المغنى ١/٥٠١. والدائدة والدائدة والدائدة والدائدة المنتى ١٠١٤.

⁽٦) فتح الباري ٥/٥٠؛ عون الباري ٤/٠٤٠ الفائق في غريب الحديث ٣٣٢/٣



أحدهما: أن الحكم على المدين بالمطل يحتاج إلى اجتهاد القاضي، إذ ليس مجرد الامتناع من المدين عن الوفاء يعد مطلاً، فقد يكون للمدين عذار في الامتناع، فيتضرر بالتشهير بانصراف الناس عن التعامل معه، وقد يغالي صاحب الحق بالتشهير بغريمه، بل قد يكون له قصد سيئ في ذلك.

والآخر: أن في التشهير بالمدين ضرراً عليه، وهو نوع عقوبة، فيترك للقاضي تقدير فرضها من عدمه حسب ما يتراءى له من المصلحة.

O المسألة الثانية O

منع المدين من السفر

للدائن حق طلب منع المدين المماطل من السفر حتى يستوفي كامل حقه. ذهب إلى هذا عامة الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، كن يبعي مراعدة الأدب الدنساني فيحنب القبيح مر القبر أن العالمان العالم القبر أن العالمان العالم العالم العالم

١ ـ أن للدائن المطالبة بالدِّين الحال، ومع سفر المدين لا يتمكن الدائن من مطالبته، فجاز له منعه من السفر حتى يتمكن من المطالبة باستيفاء حقه.

٢ - أنه يجوز حبس المدين الممتنع عن الوفاء بدّينه الحال، فكذلك يجوز منعه من السفر، بل القول بجواز المنع من السفر أولى؛ لأن في كلِّ منهما إمساكاً في مكان ومنعاً من الخروج منه، إلَّا أن المكان في الحبس أضيق من المكان الذي منع المدين فيه من السفر. - يه (المها) عصر الما

(7) today Y-Day Hajlo FTY. (3) as a line Tente O atiliti allend O Hearing Heart Heart.

ية على المماطل المدين المماطل المدين المماطل المدين المماطل المدين المماطل المدين المماطل المدين المماطل المدين

.. . of consults: Allerin 1 allerin 1 literation at the wilder.

بجامع دمشي، ولذ سنة ا 20هذ، فيه أوتحل إلى دمشق، كان إمام في عام الحلاقيد. متبحراً في "علوم: قال ابن ليسيد الله عنها الشام مذوعة والمسخ العنوم النب الفرع الأول: في معنى الملازمة.

⁽١) بدائع الصنائع ١٧٣/٧ ؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٤ ا علم الصنائع

⁽٢) مواهب الجليل ٣٦/٥؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/٢٦٣ في الله الم

⁽٣) فتح العزيز شرح الوجيز ٢١٥/١٠؛ روضة الطالبين ١٣٦/٤. ﴿ ١٠٤٠ ﴿ فَأَعَالَمُ الْمُعَالَمُ الْمُعَالَمُ الْمُ

كشاف القناع ١٠/١٤ ع شوح منتهى الإرادات ١٧٤/١ . ١٠٠٠ و ١١٠ و ١١٠٠ من ١٠٠٠

Hely Kel:

المحالة المالحال.

in little & Kis:

الفرع الثاني: في حكم الملازمة.

الفرع الثالث: في شروط الملازمة. يبنان تعالما الما أعام أما أ

الفرع الرابع: في الهدف من الملازمة.

الفرع الخامس: فيما تزول به الملازمة.

• الفرع الأول: معنى الملازمة في اللغة والاصطلاح

الملازمة في اللغة:

الملازمة في اللغة مصدر للفعل (لَازَمَ)، وأصله من لَزِمَ الشيء يَلْزَمُه لزماً ولزوماً، والفعل (لَازَم) على وزن (فَاعَلَ)، وباب (فَاعَلَ) يكون للدلالة على المفاعلة والموالاة.

ومعنى الملازمة في اللغة: مصاحبة الشيء وعدم مفارقته (١).

الملازمة في الاصطلاح: أن المراب الما المراب المراب

المدين والسير معه أينما ذهب (١) المدين المدين المعنى: ملاحقة المدين والسير معه أينما ذهب (١).

• الفرع الثاني: حكم ملازمة المدين المماطل المالية مجه

إذا المتنع المدين عن إيفاء دينه مع القدرة على الوفاء، فإن للدائن أو وكيله ملازمته بدينه، قال بهذا عامة الفقهاء من الحنفية (٢٪، والمالكية (٤٪، والشافعية (٥٪)،

⁽۱) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٤٥٠ لسان العرب ٣/٣٦٢؛ القاموس المحيط ٤/٧٥٠؛

⁽٢) يقول الفقهام: الملازمة هي سير المدعي أو وكيله مع المدعى عليه حيث سار، وجلوسه حيث جلس، كي لا يتغيب عنهما، إلّا أنه لا يُجْلَسُ في طكان معين ولا يُمْنَعُ من التصرف.

٢٠٠ ينظر: معين الحكام ص٩٩ ١٠ مجمع الأنهر ٢/ ١٦٣ المحلى ١٧٢/٨ ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٥٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٥٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠٠ من المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/١٠٠ من المعبود شرح سنن أبي المعبود شرح سنن المعبود سنن المعبود شرح سنن المعبود شرح

⁽٣) معين الحكام ص١٩٩٠ حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٩٨٠ الهداية، للمرغيناني ٩/ ٢٧٨.

⁽٤) تبصرة الحكام، لابن فرحون ٢/٣١٣؛ تهذيب الفروق ٤/ ١٣٥٠ ع ﴿ ﴿ وَ الْمُ

⁽٥) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٢٨/١٠؛ تحفة المحتاج ١٤٢/٥. ٢١٤١ في الله الله الله

Ille & Hidley ! Last if to a Marking

الدرع اللاي: في حكم الملاولة

الملاردة في اللغة!

والحنابلة^(١)، والظاهرية^(٢).

ومن أدلة جواز الملازمة بالدِّين مَا يَلِيُّ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ ال

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَنْبِ مَنْ إِن تَأْمَنَهُ بِقِنَطَارِ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَنْ إِن تَأْمَنَهُ بِقِنَطَارِ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَنْ إِن تَأْمَنَهُ بِدِينَارِ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآبِهَا ﴾ [آل عمران: ٧٥].

رجه الدلالة في الآية:

قال ابن كثير (٣): «(إلا ما دمت عليه قائماً) أي: بالمطالبة والملازمة (٤)، وعلى هذا فالآية ظاهرة الدلالة في جواز ملازمة الملين بدينه.

وعنى السلامة في النعة. مصاحة الشيء وعام مع رف

الدليل الثاني:

وجه الدلالة في العديث المديث المديث الما المدلالة في الما

دل الحديث على أن مماطلة المدين بوفاء الدَّين ظلم، والظلم محرم يستحق مرتكبه العقربة، والملازمة عقوبة، فجاز معاقبة المماطل بها.

⁽١) مشرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٤. (٢) المحلى ٨/ ١٧٢.

⁽٣) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، عماد الدين، البصروي، ثم الدمشقي، الشافعي، الحافظ، الفقيه، ولد سنة ملاه ونشأ بدمشق، وبرع في التفسير والحديث والفقه والنحو، وأفتى ودرس، توفي سنة ٧٧٤ه. من مصنفاته: «البداية والنهاية»، «تفسير القرآن العظيم».

ترجمته في: الدرر الكامنة ١/ ٣٧٣؛ البدر الطالع ١/ ١٥٣؛ شذرات الذهب ١/٣١٠.

 ⁽٤) تفسير ابن كثير ١/ ٣٧٤؛ وينظر: أحكام القرآن، للجصاص ١٦/٢ أتفسير ابن جرير الظبري ٣/ ٣١٧؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١١٧/٤؛ (وما تقدم في ص٤١).)

⁽٥) سبق تخريجه في ص ١٧٦ أن في الما ١٩١٦ المارية المارية (١)

⁽٦) فتح الباري ٤٦٦/٤ ١٤٦٠ و إسما قفعا ١١٨١٠ بعدا من يعامن (٥)

lungle of had be some ? " .

cas thelis is thanks:

ind iceliation that in the

الدليل الثالث:

الواجد يحل عرضه وعقوبته (١).

وجه الدلالة نى العديث:

الحديث على جواز معاقبة المداين الواجد إذا امتنع عن الوفاء، والعقوبة في الحديث مطلقة، والملازمة عقوبة، فجاز للدائن ملازمة المدين المماطل بدينه.

الدليل الرابع:

ما ورد عن كعب بن مالك والله كان له على عبد الله بن أبي حَدْرَد الأسلمي دَين و لفقيه فلزمه فتكلّما حتى ارتفعت أصواتهما فمر بهما النبي والله فقال: «يا كعب ـ وأشار بيده كأنه يقول النصف ـ فأخذ نصف ما عليه وترك نصفًا (٢٠) . المناسبة من المناسبة المنا

وَجُهُ البِوَلَالُةُ فَي الْعُدِيثُ: ﴿ لَا مَا مَا يُمَّا كُلْنُمَا لَهُ سِيمًا إِلَّا وَالْمَا سِي

أن كعب بن مالك ﴿ لَهُ لَهُ لَوْمَ غُرِيمَهُ، وَلَمْ يَنْكُرُ عَلَيْهُ النَّبِي ۗ ﴿ فَدُلُّ وَلَكُ وَلَكُ عَلَى جَوَازُ مَلَازَمَةُ الْمَدِينِ بِدَينِهِ . على جواز ملازمة المدين بدينه .

etter outen the than the Bed land to telland : who till bull

ما ورد عن الهوماس بن حبيب (٣)، عن أبيه (٤)، عن جده (٥)، قال: أتيت النبي ﷺ بغريم لي، فقال لي: «الزمه»، ثم مَرَّ بي آخر النهار فقال: «ما فعل

⁽٢) سبق تخريجه في ص ٥٧، وهو بهذا اللفظ (حيث موضع الشاهد فيه «فلزمه»)، عند البخاري، الصحيح ٧٦/٥ (مع فتخ الباري)، كتاب الخصومات، باب الملازمة، الحديث (٢٤٢٤).

⁽٣) الهرماس بن حبيب التميمي العنبوي، قال الإمام أحمد، وابن معين: اللا يعرف. ميزان الاعتدال ١٤/ ٢٩٥؛ تهذيب التهذيب ٢٧/١١.

⁽٤) حبيب التميمي العنبري. قال أبو جاتم: «لا يعرف»، وقال ابن حجر: «مجهول». (٢) حبيب التهذيب ١٥٢٠. تهذيب التهذيب م١٥٧٠.

⁽٥) قال أبو حاتم: ﴿لا يعرف، نقل ذلك عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٩٣/٢.

اللا اللا

Huddy List.

Ilberty the long.

go the coi; therei:

أسيرك يا أخا بني تميم؟»(١).

جاء في «عون المعبود»(٢): الفيه دليل على جواز ملازمة من له الدَّين لمن هو عليه» (٣). الماجل يحا عرضه وعقومه

رجه الدلالة ني العديث:

أن النبي على أمر صاحب الحق بملازمة مدينه، فدل هذا على جواز العلازمة بالدِّين والمدر قالما والمارية المارية المالية مقالة المارية المارية المارية المارية المارية

• الفرع التالث: شروط الملازمة

يشترط لجواز ملازمة المدين شرطان:

و من الشرط الأول: أن يكون الدَّين حالاً إن عند إن المعالم به عنه الله

خلا ملازمة بالدِّين المؤجل؛ لعدم جواز المطالبة به قبل حلول أجله الله المؤجل المدم

الشرط الثاني: أن يكون المدين قادراً على الوفاء

فإذا ثبت إعسار المدين لم يجز لصاحب الحق ملازمته؛ لأن المعسر يَجِب إنظاره إلى الميسرة، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَكَ ذُو عُسُورًا فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَقُ ﴾ [البقرة: ١٨٠]، يمنا ساء مسيه ما معلى شاله و سعة الله

• الفرع الرابع: الهدف من الملازمة

يلازم صاحب الحق المدين بدينه لأحد أمرين أو لكليهما معاً الحال المالك الأمر الأول: تعويض الشخص عن مطلق التصرف، والتضييق عليه

⁽١) أخرجه أبو داود، السنن ٣/٣١، كتاب الأقضية، باب في الحبس في الدِّين وغيره، الحديث (٣٦٢٩)؛ وابن ماجه (واللفظ له)، السين ٢/ ٨٢١، كتاب الصدقات، باب الحبس في الدَّين والملازمة، الجديث (٢٤٢٨). وفيه الهرماس بن حبيب، قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٥: «قال أحمد ويحيى: لا يعرف، وقال أيضاً في الكاشِف ٣/٢١٩ : والهرماس بن حبيب ... إعرابي نكرة الدي الماسا (١٦) . - agle liferul 37 opri sale light Vin

^{.04/1. (1)}

ويلاحظ أن هذا مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وصاحبي أبي حنيفة، خلافاً لأبي حنيفة حيث يرى جواز ملازمة الملاين المعسر، وسيأتي ذكر الخلاف في علم المسألة في ص٢٢٨، عبد شاء إلى المرابع المرابع المرابع الله المرابع الله المرابع الله المرابع

- - Y7

(V) COLD AND THE IS ES AD

الأمر الثاني: احتياط رب الدين من هروب المدين، فيفوّت عليه حقه؛ وذلك فيما إذا طلب المدين الإمهال لإحضار المال(١). the will!

• الفرع الفامس: ما تزول به الملازمة الا بالما

تزول الملازمة ببراءة ذمة المدين من الدّين ، وذلك بأجد المرين الما

الأمر الأول: انقضاء الحق بالوفاء، أو ما يقوم مقامه؛ كالمقاصة أو الحوالة؛ لأنه بهذا تبرأ ذمة المدين من الدِّين، فيزول السبب الموجب عِمَا قَالَ الْحَقِيَةُ ()، والسَالِكِيَّةُ * والشَّافِينَ ()، والحَيَالِيَّةُ *، وَالطَالِقِيْدِ المُنْظِلِ

· ` الأمر الثاني: الإبراء وهو إسقاط الشخص حقاً له في ذمة الآخر (٢)، فإذا أسقط صاحب الحق الدِّين عن مدينه، برئت ذمته، فيزول السبب ن من المساوط، فلم عبي ١٢/٨٥ قبين الحقائق ١/٨١ المور الجكور كالمكل تستخ بمما را) المقدمات السميدات المراجعة تبصرا الحكام ١/٥١٦٩ الشرح الكيب المدروي

المسألة الرابعة ()

حبس المدين المماطل

(1) اللهذاية . لأبي الخطية الإلام التقيم المستم عبد المعالم الله المستم المرافق المستم المرافق المستم المستم ا

الفرع الأول: حكم حبس المدين. (٢٧٦٠) عالسما ١٦١١ م ملحما الما

الفرع الثاني: شروط الحبس بالدين.

الفرع الثالث: مقدار الدِّين الذي يحبس به: I style out out A Atte

الفرع الرابع: مدة الحبس بالدِّين.

ويه الفرع الخامس: ما ينقضي به الحبس بالدين. من الخامس: ما

• الفرع الأول: حكم حبس المدين

خلاه انوفيه المؤان بالنا علما به بالداء ما يقا به ماي ما ماين

الأمر الأول: في حبس المدين معلوم الملاءة.

الأمر الثاني: في حبس المدين مجهول الحال.

⁽١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٧؛ تهذيب الفروق ٤/ ١٣٥ ؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٥.

⁽٢) ينظره كشاف القناع ٤/٤.

□ الأمر الأول: حكم حبس المدين معلوم الملاءة سنحا ينظا ما الأمر الأول: وفيه جانبان: الما المدين الما المدين المدينا المدينا المدينات المد

إذا امتنع المدين عن الوفاء وغَيَّبٌ ماله، وهو معلوم الملاءة، فإنه يحبس. وبهذا قال الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤)، والظاهرية (٩)، وهو مروي عن عدد من قضاة السلف منهم: شريح القاضي (٢)، والشعبى (٧)،

⁽١) المبسوط، للسرخسي ٢٠/ ٨٨؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٨١؛ الدرر الحكام ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

⁽۲) المقدمات الممهدات ۲/۳۰۸؛ تبصرة الحكام ۲/۳۱۹؛ الشرح الكبير، للدردير ۳/ ۲۷۹.

⁽٣) روضة الطالبين ٤/١٣٧؛ أدب القاضي، لابن القاص ١/٤١٨؛ تحفة المحتاج ٥/.

⁽٤) الهداية، لأبي الخطاب ١/١٦٣؛ التنقيح المشبع ص٤٠٤، مطالب أولي النُّهي ٣/ ٣٧٠.

⁽٥) المحلى ٨/ ١٧٢، المسألة (١٢٧٦)، وأما ما أنكره ابن حزم من حبس المدين بدينه فإنما هو في حالة المقدرة على بيع ماله وإنصاف غرماته منه، رداً على الإمام أبي حنيفة فيما ذهب إليه من عدم جواز بيع مال المدين وإنما يحبسه أبداً حتى يبيعه المدين بنفسه. المحلى ٨/ ١٦٨، المسألة (١٢٧٥).

المدين بنفسة. المحلى ١٨/٨، المسالة ١١٧٥). (٦) روى عبد الرزاق في مصنفه ١٩٠٦/، باب الحبس في الدَّين، بسنده عن ابن سيرين قال: «كان شريح إذا قضى على الرجل بحق، يجبسه في المسجد إلى أن يقوم، فإن أعطاه حقه وإلا أمر به إلى السجن. وينظر أيضاً: أخبار القضاة لوكيع ٣١٣/٢.

^{*} وشريح هو: شريخ بن الحارث بن قيس الكِنْدي، أبو أمية، من كبار التابعين، استقضاء عمر بن الخطاب في على الكوفة، كان من أعلم الناس بالقضاء، ذا فطنة وذكاء، توفى سنة ٨٧ه.

وذكاء، توفي سنة ٨٧ه. ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ١٣١؛ وفيات الأعيان ٢/ ٤٦٠؛ حلية الأولياء ٤/ ١٣٢.

^{*} والشعبي هو: عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، الكوفي؛ تابعي، جليل القلار =

with the wife them with

as the klo is land

وابن أبي ليلي(١)، وسَوَّار بن عبد الله(٢).

قال ابن المنذر (٣): «أكثر من نحفظ قولهم من علماء الأمصار، وقضاتهم يرون الحبس في الدَّين» (٤). ويرون الحبس في الدَّين» (٤).

أدلة الحبس في الدّين:

من أدلة الحبس في الدّين ما يلي:

(١) ما ورد عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ لَيْ

وافر العلم، سمع من عِدَّة من كبراء الصحابة، وتوفي سنة ١٠٤ من الهجرة.
 ترجمته في: وفيات الأعيان ١٢/٣؛ سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤؛ طبقات الفقهاء ص٨١.

(۱) روى ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/٢٥٠، كتاب البيوع والأقضية، باب في الحبس في الدّين، بسنده عن وكيع قال: إما أدركنا أحداً من قضاتنا، ابن أبي ليلي وغيره، إلا وهو يحبس في الدّين.

وهو يحبس مي الدين. . * وابن أبي ليلى هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن، القاضي، الفقيه، ولد سنة ٧٤ه، تفقه بالشعبي، تولى القضاء بالكوفة حتى توفى بها سنة ١٤٨ه.

ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/١٧٩؛ تذكرة الحفاظ ١/١٧١؛ طبقات الفقهاء ص٨٤.

(٢) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٤٦/١.

وهون سَوَّار بن عبد الله التميمي العنبري، البصري، أبو عبد الله قاضي الرصافة ببغداد، توفي سنة ٢٤٥هـ.

ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٦٠؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٣؛ شذرات الذهب

(٣) وهو: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، الحافظ، الفقيه، نزيل مكة، ولد سنة ٢٤١ه. قال النووي: هو الإمام المجمع على إمامته وجلالته ووفور علمه، وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه، له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد، ولا يلتزم التقيد في الاختيار بمذهب أحد بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل ودلالة السنة الصحيحة ويقول بها مع من كانت، توفي سنة ٣١٨ه.

من مصنفاته: «الإشراف على مذاهب أهل العلم»، «الإجماع»، «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف».

ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (القسم الأول) ٢/ ١٩٦٢؛ وفيات الأعيان ٤/ ٢٠٧؛ طبقات الفقهاء ص١٠٨.

(٤) الإشراف على مذاهب أهل العلم ١٤٦/١.

حتمر الوقر إنها منتة ١٤١٨.

الواجد يحل عرضه وعقوبتها(١) أهنا عبد إن بالتعديد الريابا والريالة

أن الحديث دلّ على جواز معاقبة المدين إذا امتنع عن الوفاء، والحبس عقوبة، فجاز معاقبة المدين به (٢).

(٢) ما ورد عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مطل الغني ظلم» (٣).

رجه الدلالة ني العديث:

أفاد الحديث أن من امتنع عن أداء ما وجب عليه مع قدرته يكون ظالماً، والظالم يستحق العقوبة؛ لوجوب دفع الظلم، والحبس عقوبة، فجاز معاقبة المدين به (٤).

(٣) ما ورد عن الهرماس بن حبيب عن أبيه، عن جده قال: أتيت النبي على بغريم لي، فقال لي: «الزمه»، ثم مَرَّ بي آخر النهار فقال: «ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم؟» (٥)

رجه الدلالة ني العديث:

الدلالة في العديث على جواز حبس المدين من جهتين:

الثانية: أن تسليط صاحب الحق على غريمه بالملازمة في معنى الحبس؛ لما فيه من الإعاقة عن التصرف، فيدل ذلك على جواز الحبس (٧).

ر هنده يس السكر في عامي الحارث والفقة، له مر ۱۷۳ **يمن بغريخة سبن قر(١)**

(٢) فتح الباري ٦٢/٥ ؛ شرح صحيح مسلم، للثووي ١٠٤/٢٧/١١ الفتح الريباني في ترتيب مسند الإمام أحمد ١٥/ ه.٠٠. مسند الإمام أحمد ١٥/ ه.١٠. مسند الإمام أحمد المسالة قالاي

(٤) إعلاء السنن ١٥/ ٢٨٤؛ نيل الأوطار ٢١٨/٩.

(0) سبق تخريجه في ص ٨٠ أو الأوساء التعلقات العلقاء والمتعلق التعلقات التعل

(٦) إعلاء السنن ١٥/ ٢٨٤.

(٧) الإقناع، لابن المنذر ٢/١٥٤. ١١٤١، علما يعا شعال يعرب المال الذي

الجانب الثاني: حبس المدين المماطل وله مال ظاهر. وما المالي المقال

الحالة الأولى: إذا كان ماله من جنس الدَّين. (المناسلة المالة الأولى: إذا كان ماله من جنس الدَّين.

الحالة الثانية: إذا كان ملله من خير جنس الدَّين.

الحالة الأولى: حبس المدين المماطل وله مال ظاهر من جنس الدين الحافظ الله الله الله على المحافظ المحافظ الله المحافظ المحا

إذا كان للمدين الممتنع عن الوفاء مال ظاهر من جنس الدَّين يمكن سداد دَينه منه، فهل يحبس حتى يقضيه بنفسه؟ أو يقضي الحاكم الدَّين من ماله جبراً ولا يحبس؟ قولان للعلماء:

القول الأول: ١١٠٥ ع يدله يا تيدله ١٢٥٠ ع ١٢٥٠ من ١٢٠ ع ١٤٠ ع ١٢٠ ع

يحبس المدين أولاً، فإن صبر على الحبس قضى الحاكم دَينه من ماله. وبه قال الحنابلة (١) ما المدين أولاً من ماله .

قال شمس الدين المقدسي^(٢): «الغريم إذا حبس فصبر على الحبس ولم يقض الدَّين قضى الحاكم دَينه من ماله»^(٣).

ويفهم من هذا النص أن الحاكم لا يقضي دَين المدين من ماله حتى يحبسه أولاً، ويصبر على الحبس.

is as a limited leave Alabete

⁽۱) الفروع ۲۸۸/۶ ـ ۲۸۹؛ الإنصاف ٥/ ۲۷۵ ـ ۲۷۳؛ شرح مُنتهى الإرادات ٢/٢٧٠؛ حكفاف القناع ٢/٤١٩ ـ ٤٢٠ ـ

⁽٢) حمود عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ثم الصالحي، أبو الفرج، شمس الدين، من كبار فقهاء الحنابلة، ولد سنة ٥٩٧هم، وتفقّه على عمه الشيخ موفق الدين لوعتي بالحديث، كرَّس وأفتى، وانتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، توفي سنة ١٨٢هم.

ترجمته في: المقصد الأرشد ١٠٩/٢؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢٠٤٤/١؛ المدخل، لابن بدران ص٤٣٥٤.

⁽٣) الشرح الكبير ٤٥٨/٤، والذي دلّ على أن هذا النص إنما هو فيما إذا كان مال المشرح الكبير ١٤٥٨، والذي دلّ على أن هذا النص إنما هو قصاء دينه المشاهدين من جنس الدّين هو قوله بعد ذلك: «وإن احتاج إلى بيع ماله في قضاء دينه المام وقضى دينه».

- looker like, any thing tambel git and oblige

القول الثاني:

أن الحاكم يقضي دَين المدين من ماله جبراً عنه ولا يحبسه الله 🎍 وبه قال الحنفية(١)، والمالكية(٢)، والشافعية(٣)، والظاهرية(١) الحا قال إبراهيم الحلبي (ف): «فإن كان ماله (أي: المدين) من جنس الدين " Mode they I am though the about the are as " " " air polar of "

وقال القدوري(V): «فإن كان له دراهم ودينه دراهم قضاها القاضي بغير مساد دید دنه، فهل بحس حی بعضیه نفسه " او نقصی الساکم اللی <mark>(۸) «میها</mark>

وقال الحسن بن رحال (٩)وقال الحسن بن رحال (٩)

ترجمته في: شذرات الذهب ٣٠٨/٨؛ معجم المؤلفين ٢٥/١؛ الأعلام ٦٦/١.

(٦) الملتقى الأبحر ٢/ ٤٤٢مع شرحه مجمع الأنهر قديما ١ ١٨٨١ ١ ١٨٨ ١٠ و عال (١)

(٧) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو الحسن، القدوري، الفقيه، الحنفي، ولد سنة ٣٦٢هـ، وانتهت إليه ريماسة الحنفية بالعراق، توفي سنة ٤٢٨هـ، (نسبته إلى القُدور جمع قِدْر). ﴿ وَمُولِ اللَّهُ مِنْ مُدَارِدُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

من مصنفاته: . «المختصر» وهو المشهور بمختصر القدوري، أشهر المتون المعتمدة في المذهب الحنفي، وهو «الكتاب» عندهم إذا أطلق، «التجريد» اشتمل على المسائل والخلافية بين الحنفية والشافعية والساله مسالع السكان وسناا والمناسم ووا

ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٧٨؛ الجواهر المضية ١/٢٤٧؛ الأنساب ١/٤٦٠؛ وينظر: المبسوط، للسرخسي ٦/١. إنه ١١٩٤٠ الشارية السعامة إلى التمرية

(۸) مختصر القدوري، المشتهر باسم (الكتاب) ۲/۲۰، ۲۱.

(٩) هو: الحسن بن رحال بن أحمد التَّذَّلاوي ثم المعداني، أبو على، من أهل المغرب، فقيه، مالكي، يدعى بصاعقة العلوم، ولي القضاء، وتوفي بمكناس سنة ١١١٤٠. من مصنفاته: (حاشية على شرح الشيخ ميارة على التحفة)، (شرح مختصو خليل)، =

⁽١) المبسوط ٢٤/ ١٦٥؛ نتائج الأفكار ٩/ ٢٧٥؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٩ أعمال

⁽٢) - تهذيب الفروق ٤/ ١٣٥٤ متبصرة الحكام ٢/ ٣١٢. الها ما اله إليما المسمود

⁽٣) الأم، للإمام الشافعي ٣/٢١٧؛ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٣/١٠٤ و ١٠٤٠ نهاية المحتاج ٢٢٢/٤. (٤) المحلى ٨/٨٦.

هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، فقيه، حنفي، من أهل حلب، تُفقّه بها وبمصر، ثم إستقرّ بالقسطنطينية، توفي بها سنة ٩٥٦هـ. هذا الله زيم سهف من مصنفاته: «ملتقى الأبحر».

HALL THE

ונונו ונונו:

في الحاشيته على الإتقان والإحكام (١): عنه يلد النفيا والمده ماية سبحال يالد

«من تَقَعَّدَ بأموال الناس... يضيق عليه بالضرب والسَّجَن إلَّا أَنْ يعلم له عين فتؤخذ وتدفع للغرماء ولا يسجن».

وجاء في «مغني المحتاج»(٢): قيتهُا قاءُكُمّا يَعْمُ لَهُمَّا اللَّهُ عَنْسُهُ

«وعلى الموسر الأداء فوراً بحسب الإمكان إن طولب. . . ، فإن امتنع أمَرَه الحاكم به ، فإن امتنع وله مال ظاهر وهو جنس الدَّين وُفِّيَ منه ».

وقال ابن حزم:

«من ثبت للناس عليه حقوق من مال... بيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء، ولا يحل أن يسجن أصلاً إلّا أن يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس منه بغير بيع، كمن عليه دراهم ووجدت له دراهم أو عليه طعام ووجد له طعام، وهكذا في كل شيء»(٣).

🗖 الأكلة:

is them as this said I with the list is the total of

مع ما ورد عن عمرو بن الشريد عن أبيه أن النبي الله قال؛ ولي الواجد يحل عرضه وعقوبته (٤). السريد عن أبيه أن النبي الواجد

رجه الدلالة ني العديث:

أن الحديث دل على جواز معاقبة المدين المماطل، وعقوبته حبسه، فلا يقضى دينه من ماله حتى يصبر على الحبس.

ويناقش: بأن الحديث دل على جواز معاقبة المدين المماطل القادر على الوفاء وليس فيه إلزام بحبسه، والعقوبة في الحديث لفظ مطلق، كما يصدق

the year of the while of the or

^{= ﴿} الْإِرْفَاقَ فَي مُسَائِلُ الْأَسْتَحَقَّاقَ ﴾ .

ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/ ٣٣٤؛ معجم المؤلفين ٣/ ٢٢٤؛ الأعلام ٢/ ١٩٠٠. (١) ٢٣٦/٢.

⁽T) المحلي ٨/ ١٦٨.

⁽٤) سبق تخريجه في ص٧٣. وقد ورد الاستدلال به لهذا القول في الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤٥٨/٤.

عبيل فالؤخمد وتتنفع لللغرصاء والا يسجى".

O WELL:

cas thicks in them

(7) Murch 1/171.

على الحيس فإنه يصدق أيضاً على قضاء دَينه من ماله جبراً، وإذا أمكن قضاء دَينه مِن ماله فلا حاجة إلى حسه من يسمير من ماله على المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم ا

أنلة القول الثاني:

يستند هذا القول على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: • تبايه ما تالكم الإمكان بسم اليد عدال بالمال معينا

ما ورد عن أبي هريرة ﷺ: قال: قال رسول الله ﷺ: (مطل الغني ظلم)(١).

رَجِهُ الدلالة في المديث: والله إله المديدة ال

دَلُ الحديث على أن مطل الغني ظلم، والظلم واجب الرفع، والمدين المماطل والذي له مال ظاهر يمكن قضاء دينه منه، لا يرتفع ظلمه الواقع على صاحب الحق بحبسه، وإنما يتحقق رفع ظلمه بقضاء دينه من ماله جبراً عنه.

الدليل الثاني:

أن الحبس في الشريعة الإسلامية لا يُصار إليه إلّا لحاجة، لما يترتب عليه من الآثار السيئة العامة والخاصة (٢). ومع التمكن من الاستغناء عنه لا يُصار إليه، والحاجة هنا منتفية مع التمكن من سداد دَينه من ماله.

الدليل الثالث:

أن في حبس المدين مع التمكن من قضاء دينه من عاله إضراراً بالدائن بتأخير وصول حقه إليه، والضرر يزال، وإزالته لا تكون إلا بقضاء دينه من ماله فيكون متعيناً من من المدينة من المدينة من ماله فيكون متعيناً من المدينة الم

الفرقاء وليس فيه إلرام بمصمه والطونة في الحدث شف معلق كم يعيمينا

الراجح هو القول بقضاء دَين المدين من ماله جبراً ولا يحبس إذا كان له مال ظاهر من جنس الدَّين؛ وذلك لظهوره وقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل مناقشة دليل القول الأول. . والله أعلم.

⁽۱) مين تخريجه في ص ۱۷ ميا در ۱۵ ميا در سال در در الله در الله

⁽٢) ينظر: التشريع الجنائي الإسلامي، لعبد القادر عودة ١٩٦/١. هذا ويما إسمالا

مع ماله أو أكبره عني عبعه : فم ورد في احاسته أن افالحاك **تبيالنا (تالخاا** 🖝

حبس المدين المماطل وله مال ظاهر من غير جنس الدِّين

إذا كان للمدين الممتنع عن الوفاء مال ظاهر من غير جنس الدَّين يمكن بيعه وسداد دينه من ثمنه، فللعلماء (١) في حكم حبسه (٢) ثلاثة أقوال:

وهذا القول هو المعتورية في الملحب الحديث ، ويد قال المولي القوا يحبس المدين أولاً، فإن ضبر على الحبس بيع عليه ماله وقضي دينه الكاماني (٢) في الأسباب الموحة للحجر: (٣) في الأسباب الموحة للحجر:

لَّهُ مِهِ اللهِ اللهِ عَلَمَا مِنْ مِنْ اللهِ عَلَمَا وَلَمَا وَلَمَا عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ وَلَمَا وَل جاء في «شرح منتهي الإرادات»:

«فإن أبي محبوس موسّر دفع ما عليه عَزَّرَهُ حاكم، ويكرز حبسه وتعزيره حتى يقضيه . . . فإن أصر على عدم القضاء - مع ما سبق - باع حاكم ماله وقضاه». Show the & 3107/1 Ten 3 holy 11 1/7, 1/4, -

القول الثاني:

الحاكم بالخيار إما أن يحبسه حتى يقضي المدين دينه بنفسه، أو يقضيه عنه من ماله. ماء - الأمام احداد والخلاف الروايات عنه ولم الفقالة مد

وهو المذهب عند الشافعية (٥٠) ومد ومن ومنافع المه منه ومن

ورد في «الغرر البهية»(٦) ما نصه: «لو امتنع (أي: المدين) عن أدائه،

you that INVIII we have in a long of 1/ ATY.

⁽١) أي: العلماء القائلين بجواز بيع مال المدين المماطل لوفاء دينه، وسيأتي ذكر الخلاف في بيع مال المدين المماطل في ص١٤٤.

المراد بالحبس هنا (حبس العقوبة)، دون (حبس الاستظهار)؛ لأن ماله ظاهر، ودون الله (حبس الاحتياط)؛ لأنه لا يمتنع حبسه احتياطاً حتى يقضى دينه، خشية هرويه أو أن بغيرة بالدين المالية المالية الله على على على الله المالية المالية المالية

⁽٣) الإنصاف ٥/ ٢٧٥؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدمي ٤٥٨/٤.

م مستان : ١٠٠ ع المناع في فرق الشرائع المثل التقييد والتوق ٢٧٦/١٤ ق(٤)

⁽٥) فتاوى شهاب الدين الرملي ١٨٤/٢؛ ووضة الطالبين ٤/١٣٧ ؛ تحفة المحتاج ٥/ الدار ١١٢١ فنهاية المحتاج ٤/ ٢٢٢. يه ودا المحتاج عالمحتاج عام ٢٢٢.

⁽٦) الغور البهية في شرح البهجة الوردية ٣/١٠٣.

بيع ماله أو أكره على بيعه». ثم ورد في «حاشيته» (۱): «فالحاكم مخير بينهما». القول الثالث: (ما المال ال

لا يحبس المدين وله مال ظاهر يمكن قضاء دينه منه، وإنما يباع عليه ماله ويُقضى به دينه.

وهذا القول هو المفتى به في المذهب الحنفي (٢)، وبه قال المالكية (٣)، وهو قول عند الشافعية (٤). واختيار القاضي أبي يعلى (٥) من الحنابلة (١). قال الكاساني (٧) في الأسباب الموجبة للحجر:

«... وفيمن يمتنع عن قضاء الدّين مع القدرة عليه إذا ظهر مطله عند

HEAL HELDS

⁽١) حاشية عبد الرحمٰن الشربيني على الغور البهية ٣/٣٠٠ م.

⁽٢) الهداية، للمرغيناني مع شرح نتائج الأفكار ٢٧٤/، ٢٧٥، المبسوط ٢٤/٢٤، ١٦٤/٠ الفتاوى الهندية ٥/٢١؛ الدر المختار شرح تنوير الأبصار ١٥٠/٦، ١٥١.

⁽٣) تهذيب الفروق ١٣٥/٤ تبصرة الحكام ٢/٣١٢، ٣١٣.

⁽٤) روضة الطالبين ٤/١٣٧؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٢٢٨/١٠.

⁽٥) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن حلف بن أحمد بن الفراء، أبو يعلى، أحد أئمة المذهب الحنبلي، ولد سنة ٣٨٠هـ، كان عالم زمانه في الأصول والفروع لا سيّما في مذهب الإمام أحمد واختلاف الروايات عنه، ولي القضاء بدار الخلافة، وكان ذا عبادة وتهجّد وملازمة للتصنيف، توفي سنة ٤٥٨هـ.

من مصنفاته: «أحكام القرآنِ»، «التَّعْلِيقَةُ الكبيرةُ في الخلاف، «كتاب الروايتين والوجهين»، «العدة»، «الأحكام السلطانية».

ترجمته في: ذيل طبقات الجنابلة ٢/١٩٣٠ المقصد الأرشد ٢/ ٣٩٥٠ سير أعلام النبلاء ٨١/٨٨.

⁽٦) الأحكام السلطانية ص٢٦٣، الحير الحير العرب العرب المالك المالك

⁽٧) هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (وقيل: الكاشاني)، علاء الدين، ملك العلماء، من كبار فقهاء الحنفية، تفقّه على علاء الدين السمرقندي، توفي سنة العلماء، من كبار فقهاء الحنفية، تفقّه على علاء الدين السمرقندي، توفي سنة ٥٨٥هـ. (نسبته إلى كاسان وقيل: كاشان) من ١٨٥هـ (٢٠)

من مصنفاته: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» تميّز بالتقسيم والترتيب والمقارنة بين المذاهب، وهو شرح لكتاب تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين السمرة للي (۵) ترجمته في: الفوائد البهية ص٥٣، الجواهر المضية ١/٥٠٤ وينظر: معجم البلدان ٤٠٠٤.

ear wind

القاضي وطلب الغرماء من القاضي أن يبيع عليه ماله ويقضى به دَينه ١٠٠٠).

و يَوْقِالُ الحسن بَن رِحَالُ! شَبِّ الله الله عليه بعد يَشْقَ المعدما

ومن تَقَعَّدُ بأموال الناس . . . يضيَّق عليه بالضرب والسجن، إلَّا أن يعلم له. . . سلع فتباغ ويدفع ثمنها للغرماء ولا يحبس»(٢٧). - - سا المعديد العداد عالي المانة والطالب للحاصل من الله وقال القاضي أبو يعلى :

«وأما الممتنع من حقوق الآدميين من ديون وغيرها فتؤخذ جبراً إذا: أمكنت، ويحبس بها إذا تعذرت (٣). and these take

him I had at "ight at east flow its we also

« أقس دينا» تعجبلا لـ أنع الطالم» « (إيصال الحق إلى مد تحقه " ا بليل القول الأول: في إنها من عبد الله من الله المقال القول الأول: في الله المقال المقال المقال المقال

استدل أصحاب هذا القول بما ورد عن عمرو بن الشريد عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته»(٤).

رجه الدلالة في العديث: في المديد المديد

أن الحديث دل على معاقبة المدين المماطل، وعقوبته حبسه، فلا يُباع عليه ماله حتى يُصرُّ على الامتناع ويصبر على الحبس.

ويناقش: بأن العقوبة غير متعينة بالحبس؛ لأنها مطلقة، وبيع مال المدين وقضاء دَينه منه جبراً داخل في مفهوم العقوبة، فيكون جائزاً. ﴿

دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه: بأن المقصود بالحبس أو بيع المال هو تحقيق المصلحة للدائن والذي يقدر ذلك هو الحاكم، فيترك الخيار له حسب تقديره للمصلحة (ه). سعاً شاءِ ، العلم عجادا فتعتمان ، والألاب

بدائع الصنائع ١٦٩ / ١٦٩١ إيراده يستما يبع مصع عالما يداع حاشية الحسن بن رحال على الإتقان والإحكام ٢/ ٢٣٦.

⁽٣) الأحكام السلطانية ص٢٦٣.

سبق تخريجه في ص٧٣. وقد استدل به لهذا القول شمس الدين المقدسي في الشرح الكبير ٤٥٨/٤.

فتاوى شهاب الدين الرملي ٢/ ١٨٤/٢ وتفحل أيسم الله الله يقال عالم الله الله

ويناقش: بأن المدين إذا كان له مال ظاهر يمكن سداد دينه منه فإن المصلحة تقتضى بيع ماله وإيفاء دينه منه؛ حيث إن في الحبس مع التمكن من إيفاء الدِّين إضراراً بالدائن بتأخير وصول حقه إليه، وإبقاء للظلم الحاصل بالمطل وإشغالاً للسجون والمحاكم بما لا حاجة إليه، ولا يرتفع الضرر الواقع على الدائن، والظلم الحاصل من المدين إلّا ببيع ماله وقضاء دّينه منه، فيكون متعيناً . before theming - a die I'm me in me can can in the

ىلىل القول الثالث:

مساء ويحش نها إذا تعفرت الم استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه: بأنه يباع على المدين ماله ويقضي دَينه، تعجيلاً لرفع الظلم، ولإيصال الحق إلى مستحقه(١).

وقد يناقش: بأن بيع مال المدين قد يضر به؛ لظروف البيع؛ ككساد السوق مثلاً، وقد يكون لدى المدين مال خفي يكفي لسداد ما عليه من دين قد

ويجاب: بأن الحاكم معنى بإيصال الحق إلى صاحبه، ولا يتحقق هذا إلّا ببيع مال المدين فيكون متعيناً، أما أن البيع يضر بالمدين، فإنما حصل الضرر عليه بسبب مماطلته، حيث امتنع عن الوفاء بلا عذر فيتحمل تبعة تصرُّفه، كما أن المدين يمكنه إزالة هذا الضرر برجوعه عن المماطلة وإيفاء ما عليه من دَين بنفسه . إن ي يهريه و توبيعا و يهده في الحاد الم يحد عنيه عليه و العالم الم

الترجيع:

chil the Little الراجح _ فيما يظهر _ هو القول: بأن المدين يباع عليه ماله ويسدد دينه منه ولا يحبس (إذا كان له مال ظاهر من غير جنس الدَّين)، وذلك لظهور دليل القائلين به وسلامته مما ورد عليه من مناقشة في مقابل دفع أدلة الأقوال الأخرى بالمناقشة الواردة عليها. . والله أعلم.

- Page 1 Act

(a) sing have by how

□ الأمر الثاني: حكم حبس المدين مجهول الحال إذا ادعى الإعسار وفيه جانبان: (10 of edg where

الجانب الأول: إذا ادعى المدين الإعسار وصدَّقه غرماؤه.

⁽١) الفروق، للقرافي ٤/ ٨٠؛ تبصرة الحكام ٣١٣/٢.

in all alice

The who hade

= Military Lagrange . . .

leal Illia

الجانب الثاني: إذا ادَّعي المدين الإعسار وكذَّبه غرماؤه.

الجانب الأول: حبس المدين مجهول الحال إذا صدَّق الفرماء دعواه eage state william of the way the wife of the will

إذا صدَّق الغرماء دعوى المدين بإعساره، لم يحبس؛ لأن المدين إذا كان معسراً وجب على صاحب الحق إنظاره إلى الميسرة باتفاق الفقهاء(١)، وحيث إن الدائن يُقِرُّ بإعسار مدينه فيجب عليه إنظاره، والحبس ينافي الإنظار^(٢).

الجانب الثاني، حبس المدين مجهول الحال إذا ادعى الإعسار وكذبه وسعس الا أن كان المعذبي فيمن يتكاف الليس و عالا شراف والعلما عافي في

وفيه حالتان:

الثانية: إذا أقام أحدهما البيّنة على دعواه.

Kepl Miles: • الحالة الأولى: حبس المدين مجهول الحال إذا أدعى الإعسار وكذبه غرماؤه قرص فالقول قول الما الروحس الساب وإلى كان الدُّلمه علي تعتب كان و

إذا جهل حال المدين بحيث لا يعلم منه إعسار أو يسار وفادعي الإعسار، وكذبه غرماؤه، واتهموه بتغييب المال، ولا بيّنة تشهد لأحدهما. فهل يقبل قول المدين - فيما ادعاه من الإعسار - فلا يحبس، أو يقبل قول الدَّائن ـ فيما أدَّعاه من ملاءة المدين ـ فيحبس المدين حتى يتبين أمره إعساراً أو بساراً؟ uh mait at leva.

اختلف العلماء في حبسه على سنة أقوال:

القول والأول: ١٠١٨م إلى الله المال المالية ١٠١٧م المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

القول قول المدين فلا يحس.

وهو قول لبعض الحنفية (٢٠)، وبه قال ابن القيم (١٠).

with there in the think the of the (۱) كما سيأتي في ص١٦٣. (Y) المغنى 3/ 893.

⁽٣) بدائع الصنائع ٧/ ١٧٣؛ تبيين الحقائق ١٨١/٤ حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٥.

⁽٤) الطرق الحكمية ص٧٥.

الجانب الثاني إدا ادعى المدين الإعسار وكديه غربان

القول الثاني:

مد القول قول الدائن فيحس المدين حتى يتبين أمره ... الألا ما المدين حتى يتبين أمره ... الله الله الله

وهو مذهب المالكية (١)، وقول لبعض الحنفية (٢)، ووجه عند الشافعية (٣) مناء القرماء عمر والسنون وسناره و أم يحصر الأن المراه المالية الشاا

القول الثالث: بعد المناه السماء إلى الما إنها بالمام إلى السعام السعاء

يحكم بالزي، فإن كانت هيئة المدين هيئة الفقراء كان القول قوله في دعوى الإعسار ولا يحبس، وإن كانت هيئته هيئة الأغنياء فالقول قول الدائن ويحبس إلّا إذا كان المدين ممن يتكلف اللبس؛ كالأشراف والعلماء، فلا يدل التالح منذ الزيّ على غناهم.

الثانية إذ أقام أحدمن الشنة دلي دعراء.

القول الرابع:

إذا كان الدِّينُ لزم المدينَ بعقد؛ كثمن مبيع، وعوض خلع، وبدل قرض، فالقول قول الدائن ويحبس المدين. وإذا كان الدِّين لزمه لا بمباشرة عقد؛ كأرش جناية، وبدل متلف، فالقول قول المدين ولا يحبس .

I'me or the and so a line

(3) Tele Horal e = 2

^{= *} وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرْعي الدمشقي، شمس الدين، أبو عبد الله، الشُّهير بابن قَيِّم الجَوْزِيَّة الحنبلي، الفقيه، الأصولي، النحوي، ولد بدمشق سنة ١٩١١هـ، وتتلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان واسع العلم كثير العبادة، توفى بدمشق سنة ٥١هـ.

من مصنفاته: «أعلام الموقعين»، «زاد المعاد»، «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية»، «أحكام أهل الذمة»، «بدائع الفوائد».

ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٤٤٧؛ شذرات الذهب ١٦٨/٦؛ البدر الطالع .187/7 la, L & C. Hally Ut you

⁽١) المقدمات الممهدات ٢/٣٠٧؛ تبصرة الحكام ٢٠٥/٢؛ الفروق ٧٩/٤؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٧٧؟ الخرشي على مختصر خليل ١٧٦/٥؟ الفواكه الدواني ٢/ ٣٢٥؛ شرح الرسالة، للتنوخي ٢/ ٣٠٩. (1) 24 2 6 6 7 7 6

⁽٢) بدائع الصنائع ٧/ ١٧٤.

⁽٣) روضة الطالبين ٤/١٣٧٠؛ مغنيَ المحتاج ٢/١٥٥. ﴿ إِنَّا ١٧٦٧ وَالْسُمَّا وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

^{﴿ (}٤) تبيين الحقائق ٤/ ١٨١؛ العناية ٧/ ٢٨٠.

مالة ما وهذا قول المبعض الحنفية الما يه و المسالة الله المنه ومحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد

القول الخامس:

إذا كان الدَّين لزم المدين بدلاً عن مال حصل في يده؛ كثمن مبيع، أو التزامه بعقد ولو لم يكن بدلاً عن مال؛ كالمهر، والكفالة، وعوض الخلع فالقول قول الدائن ويحبس المدين. وإذا لم يكن الدَّين بدلاً عن مال، ولم يكن قد التزمه بعقد؛ كأرش الجناية، وبدل المتلف فالقول قول المدين ولا يحبس.

الظاهرية أس واختاره الما السلوك والراتيمية ألما.

يحسن. وهذا قول أكثر الحنفية وهو المفتى به عندهم (۲)، وهو وجه عند الشافعية (۲).

القول السادس:

إذا كان الدّين لزم المدين في مقابل مال حصل في يده بأن اشترى، أو اقترض أو استهلك مخصوباً، فالقول قول الدائن ويحبس المدين. وإذا لم يكن الدّين لزم المدين في مقابل مال؛ كأرش الجناية، وعوض الخلع فلا يحبس.

وهذا القول رواية عن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف (٤)، وقول للمالكية (٥).

⁽١) تبيين الحقائق ١/١٨١؛ حاشية ابن عابدين (الموضع السابق).

 ⁽٢) الهداية، للمرغيناني ٧/ ٢٧٩؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٢؛ معين الحكام ص١٩٨؛
 مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١٦١/٢.

⁽٣) روضة الطالبين ١٣٧/٤؛ مغني المحتاج ٢/١٥٥.

⁽٤) تبيين الحقائق ٤/ ١٨١.

^{*} وأبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف الأنصاري الكوفي، القاضي، ولد سنة ١١٣هـ، وأخذ العلم عن الإمام أبي حنيفة فلزمه وتفقّه به، وهو أكبر تلاميذه وأصحابه الذين نشروا مذهبه، كان فقيها عالماً، توفي ببغداد سنة ١٨٢هـ.

من مصنفاته: (الخراج)، والأمالي في الفقه)، وأدب القاضي).

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٧٠؛ وفيات الأعيان ٣٧٨/٦؛ الطبقات الكبرى، لابن سعد ٧/ ٣٣٠؛ تاريخ جرجان ص٤٨٧؛ معجم المؤلفين ١٣/ ٢٤٠.

⁽٥) متبصرة الحكام ٢٠/ ٢٠٠٠. معدد رب لغال و فعلمه الا العدال المدال

القو الساجسرا:

وهو أصح الوجهين عند الشافعية(١)، وهو المذهب عند الحنائلة(٢)، وبه قال الظاهرية (٣)، واختاره ابن المنذر (١) وابن تيمية (٥). القول الخامسية

الليَّامَة بعقد ولو أنم يكن بدلاً عن عالم كالمهر، والكمالة إليَّاهِ كَافِي الكمالة المُقالِم اللَّهُ الله فالقول قول اللاائن ويحيس الدمين وإذا ألم يكن المثين بدلا

الدليل الأول:

ما ورد عن أبي سعيد الخدري في قال: «أصيب رجل في عهد رسول الله على في ثمار ابتاعها، فكثُر دينه، فقال رسول الله على: (تصدّقوا عليه، فتصدّق الناس عليه. فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: (خلوا ما وجدتم، وليس لكم إلّا ذلك)(٦).

⁽١) نهاية المجتاج ٤/ ٣٣١، ٣٣٢؛ المهذب (/٣٢٧؛ الغرر البهية في شرح البهجة

⁽۲) شرح منتهى الإرادات ۲/۲۷، ۲۷۷؛ كشاف القناع ۲/ ٤٢٠. (۳) المحلى ۸/ ۱۷۲.

⁽٤) الإشراف على مذاهب أهل العلم ١٤٨/١.

⁽٥) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨/٣٠ . ١٨١ يه قدار يا وقال المه

^{*} وابن تيمية هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقى الدين، ابن تيمية، شيخ الإسلام، الفقيه، المجتهد، الحافظ، المفسِّر، الأصولي، الزاهد، ولد بحران سنة ٦٦١هـ، وقدم به والده إلى دمشق سنة ٦٦٧هـ، تأهل للفتوى وله دون العشرين، أمدّه الله بسرعة الحفظ، وقوة الإدراك والفهم، كان واسع العلم محيطاً بالفنون والمعارف النقلية والعقلية، داعية إصلاح، توفى معتقلاً في قلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ. 🗔

من مصنفاته: (منهاج السُّنة)، (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)، الإيمان، (قاعدة في العقود)، (القواعد النورانية الفقهية).

ترجمته في: فوات الوفيات ١/ ٣٥؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٧؛ المقصد الأرشد ١/١٣٢؛ شدرات الذهب ٦/ ٨٠؛ الأعلام ١/١٤٤.

⁽٦) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٣٦/٣، من مسند أبي سعيد الخدري ـ رضي الله تعالى عنه _؛ ومسلم (واللفظ له)، الصحيح ٣/١١٩١، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدِّين، الحديث (١٩٥٦)؛ وأبو داود، السنن ٢٧٦/٣ ، كتاب البيوع، باب في وضع الجائِحة، الجديث (٣٤٦٩)؛ والترمذي، السنن ٣/ ٣٥، كتاب الزكاة، باب ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم، الحديث (٦٥٥)؛ والنسائي، =

and theel this :

elel Hep! Killes.

, Aly, man, all, of EVT.

رجه الدلالة ني المديث:

عِنْ أَنْ الْحَدَيْثُ صَوْيَحَ فِي أَنْهُ لِيسَ للدائثَيْنَ لِحِسْهُ وَلا فَلاَوْمَتُهُ ﴿ ۚ ﴾ ﴿ الْ

مان قل حصل عليه فلا يقبل منه دعوى العلم. عن عالمان كالمانكانا عن العالم

يناقش: بأن الحديث ليس في محل النزاع إذ هو في المدين إذا ا إعساره.

ويناقش: أن المدين إذا كان دَينه في مقابل عوص عالي فصل الملك

، النامي. أن الأصل هو العسرة، فالآدمي يولد ولا مال له، ومدعي اليسار يدّعي عارضاً، والقول قول المتمسك بالأصل حتى يثبت خلافه (٢).

ويناقش: بأن الأصل هو العسرة ما لم يثبت خلافه، وإذا حصل المال في يده علمنا بيساره، وقُذْرتِهِ على الوفاء، وأصبح الأصل في حقه اليسار حتى يثبت خلافه.

المنام القاتلون بالخكم بالزي والهيئة: بأن ظاهر الحال **ند عاليا للبابا** أن الحبس عقوبة، والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقيق سببها، فلا يجوز ويتاقش : بأن الزي وصف غير مجائر في الحكم لعنم اطراداء فلله كوا

ونوقش بأن المدين إذا كان الدِّين لزمه في مقابل مال حصل في يده فإنما يحبس حبس استظهار لا حبس عقوبة، فيحبس لأجل الكشف عن حاله؛ للعلم بحصول المال في يده، فإن ظهر له مال عومل معاملة المدين المليّ المماطل وإلّا خلي سبيله(٤) - The best of the body when to the ten our do Wall

السنن ٧/ ٢٦٥، كتاب البيوع، باب وضع الجوائح، الحديث (٤٥٣٠)؛ وابن ماجه، السنتن ٧٨٩/٢ كتاب الأحكام، باب تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه التحديث (٢٣٥٦)؛ والبيهقي، السنن الكبرى ٦/ ٥٠، كتاب التفليس، بأب لا يؤاجر الحر في ن عنو دُيْن عليه ولا يلازم إذا لم يُؤجِّد له شيء . أيما الله على على الله على الله على الله على الله

⁽١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم ص٧٥٪ المحكمية في السياسة الشرعية،

⁽٢) التمهيد، لابن عبد البر ١٨٠ / ٢٨٩ و الغناية ٧/ ٢٨٠. الله على عبد البر ١٨٠ المادية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناية ١٠٠٠ العناية ١٠٠ العناي

⁽٣) الطرق الحكمية، لابن القيم ص٧٥.

⁽٤) جاء في معالم السنن، للخطابي ٥/ ٢٣٧. الحبس على ضربين: (حبس عقوبة)، و(حبسُّ استظهار)، فالعقوبة لا تُكون إلَّا في واجب، وأما مَا كَانِ في تهمة، فإنما =

cas that is it is there :

Haralelf lelk -ch mule (1)

ىليل القول الثاني:

استدل القائلون بحبسه مطلقاً: بأن المدين إذا كان قد أخذ عوضاً فهو مال قد حصل عليه فلا يقبل منه دعوى العُدْم حتى يُبَيِّنَه. وإذا كان لم يأخذ عوضاً فالمعلوم من حال الناس التكسب وطلب المال، فهو محمول على الملاء(١).

ويناقش: بأن المدين إذا كان دَينه في مقابل عوض مالي، فمسلَّم حمله على الملاءة حتى يثبت إعساره. وأما إذا لم يكن دَينه في مقابل عوض مالي فلا يسلَّم القول بحمله على الملاءة والقدرة على الإيفاء؛ لأنه لا تلازم بين التكسب وطلب المال، وبين الملاءة والمقدرة على إيفاء الدَّين، حيث يقول ابن حزم: «ليس من كل الكسب ينصف الغرماء، وإنما ينصفون من فضول التكسب» (الله يعلم حصوله بيد المدين إلا ببينة.

طيل القول الثالث:

استدل القائلون بالحكم بالزي والهيئة: بأن ظاهر الحال تدل على ملاءة المدين وغذيه (٢٢).

ويناقش: بأن الزي وصف غير مؤثر في الحكم لعدم اطراده، فليس كُلُّ من هيئة الأغنياء يكون ملياً، كما أنه ليس كُلُ من هيئة الفقراء يكون فقيراً، ومَا أوردوه من استثناء دليل على عدم اطراده.

تليل القول الرابع:

استدل القائلون بأن المدين يحبس في كل دين لزمه بعقد: بأن الإنسان

السنو ١٨ ١٢٥ كتاب اليواره باب وضع الحوالين ---

⁼ يستظهر بذلك ليستكشف به عما وراءه. اهـ. وهناك ضرب ثالث موجب للحيس وهو (حبس الاحتياط). يسمعنا ساند ، عما المحدد المسال المعدد المعالم و المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم

ينظر: الفروق، للقرافي ٤/٩/٤ الفرق السادس والثلاثون والمئتان بين قاعدة ما يشرع من الحبس وقاعدة ما لاريشرع. ينظر بها من الحبس وقاعدة ما لاريشرع.

⁽۱) المقدمات الممهدات ۱/۲۰۷۷ شرح الزرقاني على مختصر خليل ۲۷۷۷ و الخرشي على مختصر خليل ۲۷۷۷ و الخرشي على مختصر خليل ۲۷۶،۰۰۰ و المداد (۳)

⁽٢) بالمجلى ٨/ ٧٧٣ يون في المناع المناع المناع على عبو المراك (٤) المحلى ١٤)

و(حمد العنظية ١٨١/٤ والعداء ٢٨٠ /٧ عيانعا ٤/ ١٨١/٤ تينين (٣) ...

العول بالنفريق بيوا

Jedes . elle falm.

لا يلتزم ويشغل ذمته بها لا يقدرا عليه ٤٠ ٧ ب علما الأسلم إلى المال أباله

ويناقش: بأن الواقع يناقض ما ذكرتم حيث إن الإنسان قد يلتزم ويشغل ذمته بمنا الا يقدر على وفائه السابقال بالمسام السندا لمربها السب

أدلة القول الخامس:

استدل القائلون بحبس المدين في كل دين لزمه بدلاً عن مال حصل بيده أو التزمه بعقد بما يلي: 1609:

الله الولا : دليل حسنه في كل دين لزمه بدلاً عن مال حصل في يده : "

أن المال إذا حصل في يد المدين ثبت غناه به، وزواله عن الملك محتمل، والثابت لا ينزك بالمحتمل، وعليه فلا يقبل قولة ويحبس استصحاباً لبقاء ذلك المال. فإن لزمه لا في مقابل مال فيقبل قوله ولا يحبس ؛ لأن الأصل العُدُم ولم يوجد ما يتقضه فيحكم ببقائه إلَّا إذا كان قد التزمه بعقد ـ لما سیاتی ۔!

ثانياً: دليل القول بحبسه في كل دين التزمه بعقد: _ فيما إذا كان النَّبِي في

وأدلته هي أدلة القول الرابع(٢).

فترون والشاكرانورة وويدل ويناقش: بما نوقش به استدلال القول الرابع.

أنلة القول السانس:

أولاً: الدليل على أن المدين يحبس إذا كان الدّين لزم المدين في مقابلً مال حضل في يده.

واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الخامس على ما ذهبوا إليه من القول بحسب المدين في كل دين لزمه في مقابل عوض مالي حصل في يده (٣).

(١) تبيين الحقائق ٤/ ١٨١؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٢؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، لابن خطيب الدهشة ٣٠٣/١.

Historical Kelorical Kan Ling * * Application of the Historical And the Historical And the Historical Andrews

- (٢) ينظر: فتح القدير ٧/ ٢٧٩، ٢٨٠؛ الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ٢/ ٤٠٧؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٨٠؛ مغنى المحتاج ١٥٥/١؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، لابن خطيب الدهشة ١/٣٠٢؛ قواعد الأحكام، لعز الدين بن عبد السلام Malar Key Thinks / 1/13 / . May live by high last tector 7161/1 in-
- (٣) ينظر إضافة إلى ما سبق من مراجع أدلة القول الخامس: الإشراف على مذاهب أهل =

ثانياً: الدليل على أن المدين لا يحبس إذا لم يكن الدَّين لزم المدين في

ويستدل لهم بما استدل به أصحاب القول الأول على ما فهبوا إليه من أن القول قول المدين فلا يحبس؛ لتبين دلالتها _ بالمناقشة الواردة عليها _ على أن المدين لا يحس إذا لم يكن الدّين في مقابل مال. إلى المال To the wall and in

الترجيع:

بعرض أدلة كل قول وما ورد عليها من مناقشات، يظهر أن القول الراجح في حالة ما إذا ادّعي المدين مجهول الحال الإعسار وكذبه غرماؤه ولا بيَّنة لأحدهما هو: أن المدين يحبس في كل دِّين لزمه في مقابل مال حصل بيده سواء كان بعقد أو بدون عقد؛ لتفريق القائلين به بين ما إذا كان الدَّين في مقابل مال وبين ما إذا لم يكن الدِّين كذلك، وتوجيه هذا التفريق بمناقشة أدلة الأقوال الأخرى، بحيث خلصت معظم تلك الأدلة إلى تأييد القول بالتفريق بين حصول المال وعدِمه، إضافة إلى أن الحبس في الدِّين - فيما إذا كان الدَّين في مقابل مال - وسيلة لاستخلاص الحقوق ممن يأخذون أموال الناس ويتقعَّدُون عليها ويدَّعون الإعسار ولا بيّنة تشهد بإعسارهم. . والله أعلم. ILE HEEL Hunder :

• الحالة الثانية: إذا أقام أحدهما البينة على دعواه وأرباء إليانا : الما

وفيها فقرتان:

الفقرة الأولى: إذا أقام المدين البيّنة على إعساره.

الفقرة الثانية: إذا أقام الدائن البيّنة على يسار المدين.

* الفقرة الأولى: إذا ادّعى المدين مجهول الحال الإعسار وأقام البيّنة على إعساره (10 نيس الحقائق فار ١٨١ عائية ابن عابلين ١٨٨ مختص التي بعد المالي

مال حصر في ياء.

His busan Had

الجزئية الثانية: في تحليفه مع قبول بينته . عد ١٨٠٠ قالقما الميا

IKaniper Ky reduct them 1,7.7: Extaga العلم، لابن المنذر ١٤٨/١؛ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ١١١١/٣؛ شرح (T) wat fails it as and at a free late the day TYT/Y colored to

O HELD

ILLY IKEL

_ الجزئية الأولى: قَبول بيّنة المدين مجهول الحال على إعساره

إذا ادّعى المدين مجهول الحال الإعسار وكذبه غرماؤه، فأقام البيّنة على إعساره.

القول الأول:

لا تقبل بيّنة الإعسار قبل الحبس.

وهو أصح الأقوال في المذهب الحنفي وعليه أكثر المحتفية (المحالية) وهو رواية عن الإمام مالك(٢)، اختارها ابن الماجشُون (٢) المداد المام مالك

القول الثاني:

تقبل بيَّنة الإعسار ولا ينحبس لبقة عاله رئنا أله النبي الله النبيال الله المنايات

الموالم المالكية (١) والشافعية (١) والحنابلة (١) ورواية عن محمد بن الحسن (١) المالكية (١) ورواية عن محمد بن الحسن (١)

⁽۱) تبيين الحقائق ١٨١/٤؛ العناية ٧/٢٨٣؛ الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ٢/

علم أليسار أمر حادث فتكور شهادة باعر حادث لا بالمروم /٢ ملحما أيسبة (٢)

⁽٣) نقل ابن فرحون في تبصرة الحكام ٢٠٥/٢ عن ابن الماحشون _ من المالكية _ قوله: «لا بد من سجن الغريم ولا يتم التفليس إلّا به وإن شُهدُ أن لا شيء عنده».

^{*} وابن الماجشون هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله التيمي بالولاء، المدني، أبو مروان، المعروف بدابن الماجشون) فقيه، مالكي، تفقّه بالإمام مالك وغيره، كان مفتي أهل المدينة في زمانه، توفي سنة ٢١٤ه وقيل قبلها.

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص١٤٨، وفيات الأعيان ١١٦٣؛ الديباج المذهب ٢/٦.

⁽٤) الخرشي على مختصر خليل ٢٧٨٠؛ الشرح الكبير، للدردير ٢/٩٧، ٢٧٠٠ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١٦٥/٤.

⁽٥) نهاية المحتاج ٢/ ٣٣٢؛ روضة الطالبين ١٣٨/٤.

⁽٦) كشاف القناع ٣/ ٤٢١؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٦.

⁽٧) هو: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، أبو عبد الله، الفقيد، الحنفي، وللا بواسط سنة ١٣٥هـ، ونشأ بالكوفة وطلب الحديث وسمع عن مالك والأوزاعي والثوري، وصحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه ثم عن أبي يوسف وكشر فقه الإمام أبي حنيفة، توفى سنة ١٨٩هـ.

K tay in Kawe and there.

51 12 (0. ___

القيا الأعا:

Hepl Hillian

- الجزية الأول: فيول باب المسين محيول الحال على اعدارة من الأنكانية المناس من المناسبة المنا

إذا الأني المدين تحيول الحدل الإعسار وقدت عديارة، عالم شاللا المقال

أن القَبول وعدمه للبيّنة مُفَوَّضِ إلى رأي القاضي. - Walnut & Explus وبه قال بعض الحنفية^(٢).

□ الأدلة:

الله القول الأول: إن المالي إعناها العنون وعالم أكثر الكال المقال المالية الما

الدليل الأول:

أن البيّنة هنا بيّنة على النفي فلا تقبل ما لم تتأبّد بمؤبّد وهو الحبس، وقبل الحبس ما تأبّدت، فإذا حُبسَ ومضت مدة فقد تأبّدت به؛ إذ الظاهر أن القادر على خلاص نفسه من مرارة الحبس لا يتحملها (٣).

ونوقش من ثلاثة وجوه:

وبوفت من نعربه وجوه. الوجه الأول: أن الشهادة بالإعسار ليست شاهدة على النفي، إذ الإعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي (٤). حما المهما الم

الوجه الثاني: أن هذه الشهادة وإن تضمنت النفي فهي تثبت حالة تظهر وتقف على المشاهدة بخلاف ما إذا شهدت البيّنة أنه لا حق له، فإن هذا مما

- Labor 4 & 11 3/1/2

من مصنفاته: الكتب الستة، المشهورة عند الحنفية بكتب ظاهر الرواية وهي: «المبسوط» ويُعرف بالأصل، «الجامع الصغير» جمع فيه ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، «الجامع الكبير، جمع فيه ما رواه هو عن أبي حنيفة، «الزيادات، «السِّير الصغيرا، «السير الكبيرا.

ترجمته في: وفيات الأعيان ١٨٤/٤؛ الجواهر المضية ١٢٢/٣؛ الفوائد البهية ص١٦٣٤ شذرات الذهب ١٦٣٨. (1) Till time Tills in - and I've

⁽١) تبيين الحقائق ١٨١/٤ غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام ٢/٧/٢.

⁽٢) فتاوي قاضيخان ٢/ ٢٧٣ ؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٨.

⁽٣) فتح القدير ٧/ ٢٨٣؛ العناية ٧/ ٢٨٣؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٨٨.

⁽٤) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٦.

Es Kir Undala:

IVOLIE OLAVY

(C) (Vest 0) XVY

liest like.

was the to thingsthe stand with old want? I'm I'm a salest is us I

الوجه الثالث؛ أن البيتنة على الإعسار مسموعة وإن تعلقت بالنفي للحاجة؛ كشهادة أن لا وارث له غيره، أو لا وارث له منوى هؤلاء (٢).

يرجع إلى تقلب القاض للينة فيما نخب به عن حال المدين بساء **إنائاً للثالث المدين**

أن من الجائز أن المدين أخفى ماله فيشهد الناس على ظاهر حاله فتبطل حقوق الناس (٣).

ونوقش: بأن البيّنة يشترط فيها أن تخبر بباطن حاله، وأن يكون الشاهد مخالطاً للمشهود له عارفاً أحواله(٤).

دليل القول الثاني:

استدل من قال بقَبول بينة المدين المثبتة لإعساره: بأن البينة هنا تثبت حالة تظهر ويوقف عليها بالمشاهدة فتقبل كسائر البَيْنَات (٥).

دليل القول الثالث:

أن قبول البينة مفوض إلى رأي القاضي؛ لأن الشهود قد يكونون عدولاً ممهدين في العدالة فتقبل شهادتهم؛ لأن العدل المتحري لا يشهد بالإعسار ما لم يقطع بفقره، بخلاف غيره ممن يحتاج إلى تزكية ولا يعرف القاضي تحريه وضبطه لما يشهد به (٦).

الترجيع:

الذي يظهر: أن الدَّين إذا كان في مقابل مال حصل عليه المدين، وادّعى الإعسار وأقام البيّنة على إعساره، فإن كانت البيّنة مثبتة لزوال ماله

⁽١) كشاف القناع ٣/ ٤٢١، ٤٢١؛ شرح منتهى الإرادات ٢٧٦/٢. ٨٨ ١٣٠٠ الما

⁽٢) روضة الطالبين ٤/ ١٣٨؛ فهاية المحتاج ٤/ ٣٣٢؛ كشاف القناع ٣/ ٤٢١.

⁽T) المبسوط ٢٠/ ٨٩.

⁽٤) مغني المحتاج ٢/ ١٥٦؛ الشرخ الكبير، الشمس الدين المقدسي ٤/ ٤٤٦٠ الفواكه الدواني ٢/ ٣٢٥٠.

⁽٥) تحفة المحتاج ٥/ ١٤٠ ، مطالب أولى النُّهي ٣/ ٣٧٢؛ شرح منتهي الإرادات ٢/ ٢٧٦.

⁽٦) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٨.

aled theol thinks

دامل القول الثالث.

· Such last which is (P)

1699:

بنحو تلف أو استهلاك فتقبل بيّنته ولا يحبس؛ لأن الأصل هو العسرة وما حصل بيد المدين من مال فإنه قد ثبت زواله فيرجع إلى الأصل السلما

وإن كأثب البينة نافية لليسار مثبتة لمطلق الإعسار، فإن قبولها من عدمه يرجع إلى تقدير القاضي للبيّنة فيما تخبر به عن حال المدين يساراً أو إعساراً ؟ وذلك لأن حصول المال بيد المدين دليل على يساره، ولم يقم دليل على دُهابِ ماله، والشهود قد يخفي عليهم باطن حاله.

أما إذا لم يكن الدَّين في مقابل مال حصل عليه المدين، فقد تقدم (في الحالة الأولى)(١) أن الراجع هو أن القول قول المدين فلا يحبس.. والله أعلم.

- الجزئية الثانية: تحليف مدّعي الإعسار مع قبول بيّنته

إذا قبلت بيَّنة المدين بإعساره، فهل يُكتفي بها، أو يَلْزُمُ حلف المدين معها؟

قولان للعلماء:

أن قبول البيئة فقوض إلى رأي الناصي؛ لأن الشهود فن بكوبون علم لأ «معلم في الغذالة فتغبل شهادتهم؛ لأن العلم المتحرى لا بشهد بالإقسار ا يُكتفى ببيّنة الإعسار ولا يحلف المدين معها.

ويه قال الحنابلة(٢).

القول الثاني:

. . . يَلْزُمُ حلف المدين أن لا مال له لا ظاهراً ولا باطناً. وبه قال المالكية (٣)، والشافعية (٤)، وهو وجه عند الحنابلة (٥).

(١) في ص٩٣، ٩٩، ١٩٠٠ أنافا كا يجت عبد ١٩٠٠ (١١) ولقا عاد (١)

⁽٢) كشاف القناع ٣/ ٤٢٢؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٦؛ مطالب أولى النهي ٣/٧٢/٣؛ الإنصاف ٥/ ٢٧٨.

⁽٣) الخرشي على مختصر خليل ٢٧٨/٥ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/٢٧٨؛ الفواكه الدواني ٢/ ٣٢٥. 11-614 7/077

⁽٤) الأم ٣/٢٨٧؛ روضة الطالبين ٤/١٣٨٪ مغني المحتاج ٢/١٥٦٪ (٢) عادله ادا شيال ١٨٨٠.

⁽٥) الإنصاف ٥/ ٢٧٨.

□ الأدلة:

ىلىل القول الأول:

قالوا: يُكتفى ببيّنة الإعسار ولا يطالب بالحلف؛ لأن في خلفه تكذيباً Pollem sayor et adjos et cher ejel Ly mi this. Will

ه الفرع التاتي بية شروط الحيس بالدين

mind thouse ethis of their

ويناقش: بأن حلفه تعضيد وتقوية للبيّنة، ولا تعارض بينهما، حيث إن يمينه تخبر عن باطن حاله مما قد لا يطلع عليه الشهود. اإذا ثبت إعسار العلبى اعتنع حساء لوجوب إنظاره

مليل القول الثاني: أن يمتنع المدين عن الوقاء بعد أن يأم و الحادم للم يكل المناسبة المالية الم أن المدين يحلف مع قيام البيّنة المثبتة لإعساره؛ لاحتمال أن يكون له مال في الباطن أخفاه وكتمه، ولم يعلم به الشهود (٢٠).

فلا حس في المين السؤجل، فعلم حوال المطالبة به قبلة هيوجيا

ا والمالجج هو القول الثاني؛ لظهوره اوقوة اللياه رفي مقابل مناقشة الليل القول الأول؛ ولأن فيه احتياطاً لصاحب الخق. . والله أعلم. في السم ما الله

* الفقرة الثانية: حبس المدين جهول الحال إذا أقام الغرماء البينة على يساره

إذا ادعى المدين الإعسار وهو مجهول الحال وكذبه غرماؤه وأقاموا البيّنة على يساره، فإنه في هذه الحالة تقبل بيّنة اليسار ويخبس المدين حتى يفي بدينه أو يتبين إعساره، وهذا ما عليه عامة الفقهاء من الحنفية (٣)، والمالكية(٤)، والشافعية(٥)، والحنابلة(٢). وذلك لقيام ما يبطل دعوى الممدين بالإعسار، فويثبت ملاءته ويساره ٧١ ١٧٠ الإعسار، ١٤٠٠ إلى العالم ١٧١ الا يتاسما والد ١١٠ TTTT se, had TVIALI

⁽١) كشاف القناع ٣/٤٢٢؛ مطالب أولي النُّهي ٣/٣٧٣.

⁽٢) روضة الطالبين ١٣٨/٤ مغني المحتاج ٢/٢٥١.

⁽٣) اللباب في شرح الكتاب ٢/٢٢؛ فتح القدير ٢٧٩/٧.

⁽٤) جواهر الإكليل ٢/ ٩٢، ٩٣؛ الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٣٨٠/٥٠.

⁽٥) مغني المحتاج ١١٥٦/٢؛ تحفة المحتاج ١٤١/٥. (بالما معني المحتاج والمدار)

⁽٦) كشاف القناع ٣/ ٤٢١ شرح منتهى الإرادات ٢٧٧/٢.

D Well.

Her Theel 1806

• الفرع الثاني: شروط الحبس بالدَّين

يشترط للحبس بالدّين ما يلى:

الشرط الأول: ثبوت الدّين في ذمة المدين(١):

لأن الحبس عقوبة، ولا عقوبة بلا ذنب، وإذا لم يثبت الدَّين في ذمة المدين فلا يعلم له ذنب حتى يعاقب عليه. السرط الثاني: كون المدين قادراً على الوفاء (٢): فإذا ثبت إعسار المدين امتنع حبسه لوجوب إنظاره (٣).

الشرط الثالث: أن يمتنع المدين عن الوفاء، بعد أن يأمره الحاكم به(٤): لأنه بامتناعه بعد أمر الحاكم له بالوفاء يتبيّن للحاكم مطله.

الشرط الرابع: أن يكون الدِّين حالًّا:

فلا حبس في الدَّين المؤجل، لعدم جواز المطالبة به قبل تحلول أجله (٥)؛ ولأن الحبس لدفع الظلم المتحقق بالامتناع. ولم يوجد من المديون ذلك، حيث إن صاحب الحق هو الذي أخر حق نفسه برضاه بالتأجيل (٦٠).

لأن الدِّين حق للدائن، والحبس وسيلة إلى حق الإنسان، ووسيلة حق الإنسان حق له، وحق المرء إنما يطلب يطلبه، فلا بد من الطلب للحبس (٧).

(١) فتح القدير ٧/ ٢٧٨؛ روضة القضاة وطريق النجاة، للسمناني ١/ ١٢٩؛ المحلى ٨/ بالملال به و العام الم المال ا

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٧٣؛ الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، لميَّارة الفاسي ٢/ ٢٣٣؛ مغني المحتاج ٢/١٥٧؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤٥٩/٤.

كما سيأتي في أحكام المدين المعسر ص ٣٢١، ٣٢٢ من ١١٥٠ و الما المادين المعسر

بدائع الصنائع ٧/١٧٣؛ الفروق ٤/٩٧؛ مغنى المحتاج ١/٧٧)؛ المغنى ١/٤٠٥٠ روضة القضاة وطريق النجاة، للسمناني ١/ ١٢٩؛ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

حاشية ابن عابدين ٣٨/٤؛ المغنى ٤٩٩/٤. (0) see Thereing 1/101: Tree thereing 0/11

بدائع الصنائع (الموضع السابق).

الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ٢/٧٠٤ العناية ٧/٨٧؟ مغني المحتاج ٢/ ١٥٧؛ مطالب أولي النَّهي ٣/ ٣٧١. ١٧٢٠ مراسطا والما ١٩٤٩، منظا منه (٧)

ILLA MER L. Milling in

م الشرط السادس ف أن يكون المدين مكلفاً: إمان السادس في الله عن المدين المدين المان عن المدين المان عن

فلا حبس على صبي ومجنون ونحوهما من غير المكلفين؛ لأن الحبس عقوبة، وغير المكلف ليس أهلاً للعقوبة؛ كما أن المدين غير المكلف لا يطالب بما في ذمته من دَين، وإنما يطالب به وليه أو وصيه، فلا يحبس بُدَّينه العِمَّا العِمَّا

وإنما تتوجه المطالبة بدين غير المكلف إلى من يمثله من ولي ووصي، قإذا امتنع الولي أو الوصي عن سداد دَيْن المولى عليه أو الموصى عليه مع التمكُّن من الوفاء مما تحت يده من أموالهم جاز حبسه؛ لأن الظلم يتحقق ممن هو مخاطب بأداء المال والولي والوصي هو المخاطب بذلك(١).

الشرط السابع: أن يكون المدين غير أصل للدائن: وهذا الشرط مختلف فيه

وهذا الشرط مختلف فيه: فقيل: لا يشترط، فيحبس الوالد بدّين ولده. وهو وجه عند الشافعية (۲)، صحَّحه الغَزَالي (۳).

وقيل: يشترط، فلا يحبس الوالد بدين ولده فلا الله سلمسه المانسا

⁽١) المبسوط، للسرحسي ٢٠/ ٩١؛ بدائع الصنائع ٧/ ١٧٣؛ المقدمات الممهدات ١٠ ٣١٠؛ تبصرة الحكام، لابن فرحون ٢/ ٣١٥٪ الغرر اليهية في شرح اليهجة الوردية .11./

⁽۲) روضة الطالبين ١٣٩/٤؛ فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٢٣٢، ﴿ وَمُمَا مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

⁽٣) الوجيز، للغزالي ١٠/ ١٧٢٠. وما المعالمة معالم المعالم المعا

^{*} والغزالي هو: محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، المنلقب بحجة الإسلام، الفقيه، الشافعي، ولد بطوس سنة ٤٥٠هـ، وقدم نيسابور، ولازم الجويتي، توفي سنة egle telly to evident front of [1/4].

والغَزَّالي: _ بالتشديد _ نسبته إلى الغَزَّل، حيث كان والله يغزل الصوف، وقيل بالتخفيف إلى غَزَالة قرية بطوس. قال في اللباب الوهو خلاف المشهوره! ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وروي عنه ـ كما في سير أعلام النبلاء كأنه قال: الست الغَرَّالي، إنما أنا الغَرَّالي ر عاامسوب إلى قرية يقال لها غَرَالة في المصمار قدمة ١٩٢٢ في ولتحد القراب (١)

من مصنفاته: «البسيط» اختصر فيه كتاب شيخه النهاية المطلب، «الوسيط» الخصه من البسيط وزاد فيه والوجيز المستصفى، المعيار العلم. الما المنا الما المنا

ترجمته في: وفيات الأعيان ٢١٦/٤؛ سير أعلام النبلاء ٣٧٢/١٩، طبقات الشافعيّة الكبرى ٦/ ١٩١١؛ اللباب ٢/ ٣٧٩؛ لب اللباب ٢/ ١٣١ ، ١٨١ ، ١٩١٤ علما اللباب ١٧١

- gay one in this will a never their

والغُرَّالِي: _ بالتشديد _ استنه الي الغرَّال عيث ك

وبه قال الحنفية(١)، والمالكية(٢)، وهو أصح الوجهين عند الشافعية(٣).

ell and also any exact every and any thickning .

عقوبه ، وغير المكلف لبس أعرّ لتعقوله ؛ كما أن السلبين غير المكل

مليل القول الأول: من دين و ما يطاب م وليه أو وصية فال بحس دين و المول استدل الغزالي على ما ذهب إليه من حبس الوالد بدين ولده بقوله: «لأنه لو لم يحبس فيؤدي إلى أن يفر ويمتنع عن الأداء ويعجز عن الاستيفاء»(٤). التمكن من الرفاء مما تحت يله من المواليم حار

ونوقش من وجهين:

ممر هو مخاطب بأداء المال والولي والرعين هو الوجه الأول: أنه لا يسلم بالعجز عن الاستيفاء؛ لأنه متى ثبت للوالد مال أخذه القاضي قهراً وصرفه إلى دينه (٥).

الوجه الثاني: أن الحبس عقوبة فلا يعاقب به الوالد(٦٠) ولو أدّى ترك حبسه إلى العجز عن استيفاء دينه. في العالم السمية ولم يشي كا ترابيقة

أنلة القول الثاني:

Helybullet: shadail + 177 17 pilical , eilin + 9,1 / - gray mil , do grand (1)

وَ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّا

المنافي هو : محمد بي محمد العراقي، أمر حامد، الملقب محمد الإسلام المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية ا النقيم، الشامي، ولذ تقوس منة ١٤٥٥م، وقدم يساور ولازم الحريب الرفيات المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية

قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَبِأَلُوٰلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [الإسراء: ٢٣].

(١) تبيين الحقائق ١/١٨٢؛ فتح القدير ٧/ ٢٨٤ الله من المائد الله المحتال

وروى عنه _ كما في سب اعلام الـ١٤/٢٥/٢ ملحما تبصرة ١٩٨٠/١ ليلجا احتمد (٢)

(٣) نهاية المحتاج ٢/٣٣٣؛ تحفة المحتاج ٥/٤١٤٤ أسنى المطالب ٢/٨٨/٢ الغرر سعة البهية في اشرح البهجة الوردية ١١١٠/٣ . الله عنه سعة العليسال العالمية ي

(٤) الوجيز ١/١٧٢. . العمام العمام المناه الهام الهام العام ٤/ ٣٣٤. أسما الهام العام العمام ال

(٧) تبيين الحقائق ٤/ ١٨٢؛ بذائع الصنافع ٧/ ١٧٣/٧ حاسا ١٨٢/١ عالما

the year 2 alone

رجه الدلالة ني الآية:

ي أن الله على أمر بالإحسان بالوالمدين، اوليلن امن الإحسان بهما احبسهما، فلا يجوز (١).

فالمدن المصنع وهم واجد بحس في كل ما يصدق عليد أنه دم فثالثنا اللهاما

أن الحبس عقوية فلا يعاقب به الوالد كما لا يعاقب بالحد والقصاص^(٢).

الترجيع:

الراجح هو القول بعدم حبس الوالد بدّين ولده؛ لقوة أدلته، وظهور دلالتها على محل الخلاف. ، والله أعلم.

It'a Kel: [6] No Holy weley Rokes.

و الفرع الثالث: مقدار الدّين الذي يحبس به المدين (١)

أَطُلَقُ كَثَيْرَ مِنْ الفَقَهَاءُ الْقَوْلُ بَحْبُسُ الْمَدِينُ بُدَيْنَهُ وَلَمْ يَذَكَرُوا مَقْدَار مَا يحبس به^(۳)، ونص البعض علي أن المَدين يحبس بدينه وإن قُلَّ.

قال السَّرَخْسي (٤): «ويحبس الرجل في الدرهم وفي أقل منه؛ لأن مانعَ الدرهم وما دونه ظالم» (٥). وقال الكاساني: «أما سبب وجوب الحبس فهو

V-Day Ku an Thinky 1 and

⁽١) المدائع الضنائع ١٨٣/٧ تبيين الجقائق ٤/١٨٢ م الله المدائع ا

⁽٢) فتح القديول ٧/ ١٨٤ ٤ تبيين الحقائق (٤/ ١٨٢ ٤ أسنى المطالب ١٨٨/٢ .

⁽٣) ينظر: المقدمات المعهدات المعهدات المعهدات ١٠٨/٢؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/٢٧٧؟ مغني المحتاج ١٨/٢ المحتاج ٤/٤٣٣٤ أدب القاضي الابن القاص ١٨/٢ المحتاج ٤/٤٣٣٤ أدب القاضي الابن القاص ١٨/٢ على كشاف القناع ١٩/٣٤ على مطالب أولى النّهي ٢/ ١٧٠٠ على النّها ٢/١٥٠٠ على النّها ١٠٠٠ على النّها ٢/١٥٠٠ على النّها ١٠٠٠ على النّها ٢/١٥٠٠ على النّها ٢/١٥٠٠ على النّها ٢/١٥٠٠ على النّها ١٠٠٠ على النّها النّها على النّها ال

⁽٤) هو: محمد بن أحمد بن أبي سهل السَّرَخِسي، أبو بكر، شمس الأثمة، من كبار فقهاء الحنفية، كان إماماً في الفقه والأصول، توفي في جدود سنة ٤٩٠هـ، نسبته إلى حا (سَرَخْس) بلدة قديمة بخراسان.

مسامن مصنفاته: «الميسوط» وهو شرح لكتاب «الكافي» للحاكم الشهيد الذي اختصر الله وجمع فيه مؤلفه الكتب الستة المعاوفة بكتب ظاهر الرواية لمحمد بن الحسن الحسن الشرح السير الكبير»، «شرح مختصر الطحاوي». «مله المحمد من المحاوي».

ق من ترجمته في : الجواهر المضلية ٢/ ٧٨٤ الفولفد اللبهية ص١٥٨٥ لب اللباب ٢/ ١٥٠ ؛ منه المكنف الظنون ٢/ ١٣٧٨. أنه المد مه المده مراكر ١٧ بايت م لدي ما المنافسا

⁽٥) المبسوط ٢٠/٢٠.

cas they to is the in.

ولالتها على معا الخلاف . والله أعلى

والقصاص الأ

16 ang:

الدَّين قلَّ أو كَثُر $^{(1)}$.

وقال الزَّيْلَعي (٢) الوالمال الذي يحبس فيه غير مقدر حتى يحبس في درهم وما دونه؛ لأن مانعه ظالم متعنّت »(٣).

فالمدين الممتنع وهو واجد يحبس في كل ما يصدق عليه أنه دَين وإن قل (٤)

مال مال الفرع الرابع، مدة الحبس بالدَّين المالية

وفيه أمران:

الأمر الأول: إذا كان المدين معلوم الملاءة.

والأمر الثاني: إذا كان المدين مجهول التحال من المقال مه وحالا

(١) بدائع الصنائع ٧/ ١٧٣.

(٢) هو: عثمان بن علي بن مِحْجُن، أبو عمر، الزَّيْلَعي، فقيه، حنفي، قدم القاهرة في سنة ٥ ﴿٧هـ، ورأس بها ودَرَّس وأفتي وصنَّف ونشر الفقه، وتوفي سنة ٧٤٣هـ، نسبته إلى (زَيْلُع) قرية على البحر بناحية الحبشة. من مصنفاته: «تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق»، «شرح الجامع الكبير».

ترجمته في: الجواهر المضية ٢/١٥٠٦ الفوائد البهية ص١١٥؟ الدرر الكامنة ٢/ الدرمم وما دوله طالم (٥٠). وقال ١٨٩/١ أنياب عرير الأنساب عرير الأنساب ٤٤٦ في و

(٣) تبيين الحقائق ١٨٢/٤؛ وينظر أيضاً: معين الحكام، للطرابلسي ص١٩٧.

(٤) أورد القرافي اعتراضاً مفترضاً على حبس العدين بالبشيء اليسير فقال: «كيف يخلد في الحبس من امتنع عن دفع درهم (وَجَبُ عَليه) يقدر على دفعه، وعجزنا عن أخذه منه ؛ النها عقوبة عظيمة في جناية صغيرة، وقواعد الشرع تقتضى تقدير العقوبات بقدر ﴿ ﴿ الْجَنَايَاتِ ﴾ . الفروق ٤/ ٩٨٠ ثم قال أفي الجواب عن اهذا الاعتراض: ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

﴿إِنَّهَا عَقُوبَةُ صَغَيْرَةً بِإِزَاءَ جَنَايَةً صَغَيْرَةً وَلَمْ تَخَالُفُ القَوَاعِدُ؛ لأَنَّهُ في كُلَّ سَاعَةً يمتنع ﴿ إِنَّ أَمْنَ أَذَاءَ اللَّحَقِّ مَنْ شَاعَاتُ اللَّهِ مِنْ شَاعَاتُ اللَّهِ مِنْ شَاعَةُ مِنْ سَاعات الحبس فهي بجنايات وعقوبات متكررة متقابلة فاندفع السؤال ولم تخالف القواعدة الساء

وأورد ابن حسين المكي جواباً آخر فقال: اسلمنا إنه عقوبة واجدة عظيمة لكن لا نسلم أن الامتناع عن دفع درهم وجب عليه جناية حقيرة، بل هو جناية عظيمة، ﴿ فَإِنْ مَطُلُ الْغَنِي طُلُّمُ وَالْإِصْرَارُ عَلَى الظُّلِّمَ وَالتَّمَادِي عَلَيْهِ جَنَايَةً عَظِيمةً فاستحق ذلك التخليد، والظالم أحق أن يحمل عليه. أهن العنا يستحد وينه وا يدلا يبدل

١٠٠٠ تهذيب الفروق ١٣٣/٤ وهذا الجواب الذي ذكره ابن حسين المكي أخذه من تبصرة الحكام، لابن فرحون ٣١٣/٢، وصاغه صياغة أشمل. وينظو أيضاً القواعد (4) house to 47/ + f الأحكام، لابن عبد السلام ١٠٠١.

□ الأمر الأول: مدة حبس المدين معلوم الملاءة

إذا كان للمدين مال معلوم كتمه وأخفاه، فإن عامة الفلقهاء من الجنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤)، والظاهرية (٥)، متفقون على أن الحاكم يؤيد حسه حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن.

يقول الزيلعي: «وأبّد حبس موسر؛ لأن الحبس جزاء الظلم، فإذا امتنع من إيفاء الحق مع القدرة عليه خلده في الحبس (٦)

ويقول ابن رشد: «من أخذ أموال الناس وتَقَعَّدَ عليها وادعى العُدْمَ فتبين كذبه، فإنه يحبس أبداً حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن»(٧).

ناك وقال عبد العزيز بن عبد السلام: "إنما يخلد في النجس من ظهر عناده وإصراره على الباطل إلى أن يفيء إلى الحق الدي الما المنه المنه المنه

قال النووي: «فإن أخفى ماله حبسه القاضي حتى يظهره» (٩٠). وقال الحاجاوي (١٠)؛ «فإن أبي من له مال يفي بدينه الوقاء حبسه

arms their the relation at his to be did to de the

⁽١) الدرر الحكام شرح غور الأحكام ٢/٧٠٤، ٨٠٤؛ حاشية ابن عابدين ٥/٣٨٩.

⁽٢) تبصرة الحكام ٢٠٤/٢؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٧٨/٥؛ شرح الرسالة، للتنوخي ۴/۹/۳.

⁽٣) المهذب ١/٣٢٧؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٢٢٨/١٠؛ شرح السُّنة، للبغوي ١٩٥/٨.

⁽٤) كشاف القناع ٣/ ٤١٩؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٥.

⁽٥) المحلى، لابن حزم ٨/٧٧. (٦) تبيين الحقائق ٤/١٨١,

⁽٧) المقدمات الممهدات ٢٠٨/٧. (٨) فواعد الأحكام ٢٠٢١.

⁽٩) روضة الطالبين ١٣٧/٤.

⁽١٠) هو: موسى بن أحمد بن موسى الحجّاوي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي، الحنبلي، شرف الدين أبو النجا، مفتى الحنابلة بدمشق، كان إماماً بارعاً، أصولياً، 'فقيهاً، محدثاً، ورعاً، توفي سنة ٩٦٠هـ وقيل ٨٩٦٨. نسبته إلى (حَجَّة) من قرئي لَاللِّس. ٤٠٠٤ رَفِي اللَّهُ مِنْقَالُو شَيْلُهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

من مصنفاته: «الإقناع» أخذه من المحرر والفروع والمقتع، وجعله على قول واحد وهو من الكتب المعتمدة في المذهب عند الحنابلة، «زاد المستقنع في الحتصار ا طالبات الشاهية، للاستوى ١١/١١؛ عليقات السافعية للكرومنقمًا؛

ترجمته في: النعت الأكمل ص١٢٤؛ شذرات الذهب ٨/ ٣٢٧؛ المدخل: لابن بدران ص ٤٣٥، ٤٤١.

الحاكم، وليس له إخراجه حتى يتبين أمره (١)

🗖 الأمر الثاني: مدة حبس المدين مجهول الحال العربيسيا تا الهارية

اتفق الفقهاء (القائلون بحسب المدين مجهول الحال بدينه؛ لاستظهار أمره والكشف عن حاله) على أنه يحبس المدة التي يعلب على الظن أن لو يقول الزيامي: الوات حس يوسي لأن السين جر الهلك كاله عا فالح

واختلفوا في هذه المدة ولهم في تحديدها من عدمه اتجاهان: المعالية المعالمة ال

الاتجاه الأول: وذهب إلى تحديد المدة برمن معين.

وهؤلاء اختلفوا؛ فمنهم من قال: ستة أشهر، ومنهم من قال: أربعة أشهر، ومنهم من قال: شهران، ومنهم من قال: شهر واجد، ومنهم من قال: يحبس مقدار نصف شهر إذا كان الدَّين يسيراً، وفي الكثير من المال أربعة أشهر، وفي الوسط منه شهران من لقا مسم عالم يفعد الله الجروبا الله

الاتجاه الثاني: وذهب إلى تفويض تحديد المدة إلى اجتهاد الحاكم، فيحبسه المدة التي يغلب على ظنه أن لو كان له مال الأظهره (٢).

قَالُ البغويُ (٣)؛ ﴿ وَلَا عَايِهُ لَحِبُسُهُ أَكْثُرُ مِنَ الْكِشَفِ عَنْهُ، فَمَتَى ظَهْر للحاكم عُدُمُه خلّى سبيله"(٤). Sing 7 7 F - 7

de 071 113.

⁽۱) الإنتاع ۲/۸۰۲، ۲۰۹ . ۱۲۵/۱ ساز الوحز ۱۲۰۸/۱ ولندا عاده (۱) ينظر فيما سبق: بدائع الصنائع ١٧٣/٧؛ فتح القدير ١٨٢/٧؛ معين الحكام ص١٩٨؛ تبصرة الحكام ٢/٣١، ٣٢٢؛ الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام ٢/ ٢٣٤؛ المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٨؛ الأحكام السلطانية، للماوردي ص ٢٧٤؛ قواعد الأحكام، لعز الدين بن عبد السلام ١٠٢/١؛ الأحكام السلطانية، لأبي يعلى

ص٢٥٨. و الحسين بن مسعود بن محمد بن الفَرَّاء البغوي، أبو محمد، فقيه، شافعي، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه، توفي بمرو سنة ١٦٥هـ.

من مصنفاته: ومعالم التنزيل؛ في التفسير، وشرح السُّنة؛ ووالبصابيح؛ في الجديث، cas as liter llacious as llacan aid località i co resiliano

ترجمته في: طبقات الشافعية، للإسنوي ١/١٠١؛ طبقات الشافعية الكيري ٤/١٤/٤؛ in the in the will and on 371 , into the 1877 ATT be willinglie

⁽٤) شرح الشنة ٨/ ١٩٥.

Hepl Wel.

والأخذ بهذا الاتجاه - وهو تفويض المدة إلى اجتهاد الحاكم هو الأولى -؛ لأن تحديد المدة لا دليل عليه؛ ولأن الغرض من حبسه استظهار أمره والكشف عن حاله، وهذا يختلف باختلاف الدَّين قلة وكثرة، وباختلاف حال المدين قوة وضعفاً.

وقد ذكر الفقهاء أن القاضي ينبغي له إذا حبس المدين مجهول الحال الاستظهار أمره والكشف عن حاله، أن لا يكتفي بإبقائه في السجن المدة التي قدَّرَها لحبسه، وإنما يسأل عنه أو يبعث أحداً للسؤال عنه ممل يخبر حاله، فإن ظهر له أنه موسر أبَّدَ حبسه حتى يؤدي ما عليه؛ لأنه بالعلم بيساره ظهر للقاضي مطله وظلمه فاستحق أن يعاقب. وإن ظهر له أنه معسر خَلَى سبيله؛ لأنه بالعلم بإعساره استحق النظرة إلى الميسرة، وإن لم ينكشف له عن حال المدين لا يساراً ولا إعساراً أبقاه المدة التي يغلب على ظنه أن لو كان له مال الأظهره(١).

• الفرع الفامس: ما ينقضي به العبس بالدَّيق من محمد

ينقضي الحبس بالدَّين بأحد سببين:

الأول: انقضاء الدَّين وبراءة ذمة الدَّين منه بأي طريق من طرق الانقضاء؛ كالوفاء من قبل المدين، والإبراء من قبل الدائن، والحوالة، والمقاصة؛ لأنه بانقضاء الدَّين وبراءة ذمة المدين منه يزول السبب الموجب للحبس وهو إجبار المدين على أداء الحقاسة المدين المدي

الثاني: أن يرضى الدائن بخروج المدين من السجن؟ لأن الحبس حق للدائن وقد رضي بإسقاطه (٢).

⁽۱) معين الحكام ص١٩٨، ١٩٩؛ المبسوط ٢٠/ ٩٠، ٩٠؛ الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ٢/ ٤٠٠؛ الخرشي على مختصر خليل ٢٧٩/٥؛ المقدمات الممهدات ٢/ ٢٠٠؛ الطرق الحكمية ص٥٠؛ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ١١١/٣.

⁽۲) ينظر في انقضاء الحبس بالدَّين تبيين الحقائق ٤/١٨٠٤ العناية ٧/٢٨٣٤ معين الحكام ص١٩٥٨ التاج والإكليل ٥/٤٨٤ تبصرة الحكام ٢/٣١٥١ المهذب ١٨٠٥ تبصرة الحكام ٢٢٥٠٤ المهذب الأكليل ٤٨/٥٤ تبصرة الحكام ٢٢٥٠٤ المهذب الأكليل ٤٢٢٥ تبعيد الإرادات ٢/٥٧٠٤ مطالب أولي النَّهي الإرادات ٢/٥٧٠٠ مطالب أولي النَّهي المحتاج ٤/٣٢٠٠ معالم المحتاج ٤/٣٢٠٠ شرح منتهي الإرادات ٢/٥٧٠٠ مطالب أولي النَّهي المحتاج ٤٠٠٠ معتاد المحتاج ١٨٠٠ معتاد المحتاج ١٨٠٠ معتاد المحتاد الم

You at You well has

عال السور فية رفعة

والمرافق والمنطقة المالكا المالكين

making through their your many

اللماس وقد رقي الإسقاطة

Verillato la o elletina a alle.

ألمسالة الخامسة ٥ المسالة الخامسة

ضرب المدين المماطل

وفيها فرعان:

الفرع الأول: في معلوم الملاءة.

الفرع الثاني: في مجهول الحال.

الفرع الأول: ضرب المدين المماطل معلوم الملاءة

من وفيه أمران أنا ما الله وعايد وي على الله الله الله وفيه أمران أنا الله على الله الله الله الله الله الله الله

الأمر الثاني إذا كان ماله ظاهراً. و في هذا يحسر و المعال والا

□ الأمر الأول: ضرب المدين المفيِّب لماله

إذا كان المدين معلوم الملاءة، وامتنع عن الوفاء بدَينه، وغيّب ماله، ففي حكم تعزيره بالضرب قولان للعلماء:

القول الأول:

جاء في «المبسوط» (٢٠): «ولا يضرب المحبوس في الدَّين ولا يقيد ولا يُقام (٣) ولا يؤاجر؛ لأن هذه عقوبات زائدة ما ورد الشرع بها، وإنما قلنا بالحبس ليكون حاملاً له على قضاء الدَّين».

القول الثاني:

للحاكم تعزير المدين بالضرب حتى يظهر ماله.

وبه قال المالكية (٢) ، ١٠٠٠ على المالكية (٢) ، ١٠٠١ على المالكية (١٠٠١) المالك

. ATTO her or locked or CYT. I see their to the dispose the con Trolling

⁽١) حاشية ابن عابدين ٥/٣٧٨ ١٣٧٩ معين الحكام ص١٩٧٠ ، اعتار ي عني (١)

there is APT - introp YEL shat any threely The Trade (T. (T)

⁽٣) (أي لا يؤمر بالقيام بين يدي صاحب المال إهانة له: المبسوط ١٠/٠٠.

⁽٤) المقدمات الممهدات ٢/٣٠٨؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/٢٧٨؛ الإتقان =

Hold Hebi

ولوقش من وجهين

والشافعية (١)، والحنابلة (٢).

ح جاء في «الفواكه المدواني»(٣): «المدين إذا كان معلوم الملاء، وألدَّ بدفع الحق، فهذا يسجن ويضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي أو يموت.

وقال الرافعي(٤) في المدين المماطل: "علد سيلما عالاما بيسال مله

«فإن لم ينزجر بالحبس زاد في تعزيره بما يراه من الضرب وغيره» (٥)

وجاء في «الإقناع»(٦): «فإن أبي من له مال يفي بدّينه الوفاء حبسه الحاكم و . . . إذا أصر على الحبس وصبر عليه ضربه الحاكم". على العقال الما

will lavely all they allock Illis.

□ الأدلة:

دليل القول الأول:

💯 ما ورد عن عمرو بن الشويد، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: التي الواجد يحل عرضه وعقوبتها(٧). eas this is there :

رجم الدلالة في العديث، أن من المنه عن أن الما أن الما الما الما الما

أن العقوبة الواردة في الحديث إنما هي الحبس، والضرب عقوبة زائدة ما ورد الشرع بها، فلا يجوز المعاقبة به^(۸). Half Help ...

[﴿] وَالْإِخْكُامُ فِي شُوحَ تَلْخُفَةُ الْخُكَامِ ٢/ ٣٣٠ على بِشَا رَبِّ عِنْهِ عَنْ فِي اللَّهِ عَلَى اللَّهِ

⁽١) الوجيز ١/١٧٢؛ المهذب ١/٣٢٧؛ تحفة المحتاج ١٢١/٥ م مد المعالم الما

⁽۲) الفروع ۲۸۹/۶؛ الإنصاف ٥/٢٧٦؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٧٦. (س) ٧٠, ٧٧

^{.470/7}

⁽٤) هو: حبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، أبو القاسم، من كبار فقهاء الشافعية، كان متضلعاً من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً وفقهاً، مجتهد زمانه في تحقيق مذهب الشافعية، توفي سنة ٦٢٣هـ.

من مصنفاته: مختصر لكتاب الوجيز للغزالي اسمه «المُحَرَّر»، وله شرحان على كتاب الوجيز «الشرح الكبير» و«الشرح الصغير»، الشرح الكبير هو المسمى «فتح العزيز في شرح الوجيز؛ وكان اسمه «العزيز في شرح الوجيز؛ فسمى بذلك تورعاً. ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول ٢/١٤/٢ طبقات الشافعية الكبرى ٨١٨٨٨ شذرات الذهب ٥/٨١٠٨٥ ناج عالما ووقعا الما الكبرى

⁽٥) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠٨/١٠ (٦) للحجاوي ٢٠٨/٢ - ٢٠٩.

⁽٧) سبق تخريجه في ض ٧٣، والمساء بسب يه جانب الشاله ١٠٤٠ مه جالمه الا

⁽A) Jaka Huiti 01/312? Haymed 47/10.

المدارين والمستحدات

ि पिल्लिक

and Real 18el:

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن العقوبة الواردة في الحديث لفظ مطلق يصدق على كل ما هو عقوبة، ولا دليل على التقييد بالحبس. والضرب عقوبة، فيجوز إيقاعه على المدين لدلالة الحديث عليه(١)، الماسال عليه المدين لدلالة الحديث عليه (١)،

الوجه الثاني: أن التعزير بالضرب عقوبة ورد الشرع بها كما سيأتي في أدلة القول الثاني المراحد الله ما يه يه أن الله التاني الما يه الله القول الثاني المراحد المرا الله القول الثاني: المن على طلحت وصب عب صرية المائية:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ما ورد عن أبي هريرة والله قال: قال رسول الله على المفنى ظلم (٢). Helich wel a and case in وجه الدلالة في الحديث:

أن الحديث دلّ على أن من امتنع عن وفاء اللَّين مع قدرته يكون ظالماً، والظالم يستحق العقوبة، والضرب عقوبة، فجاز معاقبة المدين به(٣٠٠) ما ورد الشرع بها، فلا يحوز المعاقبة بد

الدليل الثاني:

ما ورد عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: قال رسول الله على: «ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته الكي الما الما ١١٧٢١ مند ١١٧٢١ مند ١١٧١٠ منا ١١١١

قال النووي: «قال العلماء... وعقويته الحبس والتعزير) (6). در ١٠٠٠ قال النووي: «قال العلماء...

. . . وقال ابن القيم: ﴿والعقوبة لا تختص بالحبس، بل هي في الضرب أظهر الشافعية. كان متضلعاً من علوه الشابعة تعسيراً وحديث وأصريا الإنهابعنا التهاه الهثم in training when the course in in mil 777a.

من مصنعاته: « مختصر لكتاب الوجين للغزالي العسه الماشة : المسلم الم المحال المح

أن الحديث دل على حواز معاقبة المدين الممتنع عن الوفاء مع قدرته شرح الوجيزة وكان اسمه االعزيز في شرح الوجيزا في الله -

⁽١) اسبل السلام ١١٨١/٠ الله المسلم ١١٠٠ الله مناه مناه المسبق تخريجه في ص١٧٠ مناه مناه

⁽٣) تبصرة الحكام، لابن فرحون ٢/٣١٥. ﴿٤) صبق تعزيجه في ص ١٧٣٪ ح الما

⁽٥) شرح النَّووي على صحيح مسلم ٤٢٢٧/١٠ وينظر أيضاً: فتح العلام لزكاريا الأنصاري ص٤٥٨؛ حاشية السندي على سنن النسائي ٧/١٧١٠. المساحة رسم ٧٠ (A) Take thing 61/167+ home d +7/+ P.

⁽٦) الطرق الحكمية ص١٤٥.

عليه، والعقوبة لفظ مطلق، فجاز معاقبة المدين بالضرب لأنه عقوبة الاسلام الله عم حيى بن اخطب حين امتنع عن أداء ما وحب علي الله كالم

ما ورد عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قائل أهل خيبر(١) حتى الجأهم إلى قصورهم، فغلب على الأرض والزرع والنخل، فصالحوه عل أن يجلوا منها ولهم ما حملت ركابهم، ولرسول الله على الصفراء والبيضاء(١) ويخرجون منها، واشترط عليهم أن لا يكتموا ولا يُغَيِّبُوا شيئاً فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد، فَغَيَّبُوا مَسْكا (٣) قيه مال، وحلي لجيي بن أخطب (١٠) كان احتمله معه إلى خيبر حين أجليت النضير (٥)، فقال رسول الله على لعم حيى (٦): «ما فعل مسك حيى الذي جاء به من النضير؟»، فقال: أذهبته النفقات والحروب، فقال: «العهد قريب والمال أكثر من ذلك، فدفعه رسول الله عليه إلى الزبير فنمسه بعذاب، وقد كان حيى قبل ذلك دخل خربة(٧)، فقال: «قد

That I have a world the solution of the cost of

⁽١) موضع شمال المدينة المنورة يشمل سبعة حصون ومزارع ونخل كثير. معجم البلدان . 2 . 9 / Y

⁽٢) قال الزمخشري: «الصفراء والبيضاء: الذهب والفضة». الفائق في غريب الحدايث ٢/ la idea -

⁽٣) المَسْك: الجلد. لسان العرب ٣/ ٤٨٤.

⁽٤) هو: حُبَيّ بن أُخْطَب بن سَعْيَة، من بني النضير، ابنته أم المؤمنين صفية رأيا، كان من أشد اليهود عداوة لرسول الله عنه قتل مع من قتل من بني قريظة في السنة الخامسة من الهجرة ... الماد ال

و ترجمته في السليرة النبوية الابن هشام ٢/٥٢/٣؛ السيرة النبوية الابن كثير ٣/ ٢٣٩؛ الطبقات الكبرى، لابن سعد ٨/١٢٣. ٤٧٩ ٧٠ عالما حد المتالة عالم المحا

هم قبيلة من اليهود سكنوا المدينة المنورة، فأجلاهم النبي عنها، في السنة الرابعة من الهجرة، لما نقضوا العهد الذي بينهم وبين رسول الله على. البداية والنهاية، لابن ال كثير ١١٣/٢؛ الكامل في التاريخ ١٧٣/٢؛ الأنساب ٥٠٣/٥.

⁽٦) اسمه سُعية، كما في جامع الأصول، لابن الأثير ٢/٢٤٢.

⁽٧) الخَرِبَة: موضع الخراب، والخراب ضد العمران، لسان العرب ٨٠٤/١.

⁽٨) أخرجه أبو داود، السنن ٣/١٥٧ ـ ١٥٨، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما =

وجه الدلالة في الحديث بدال إن لما القالم، المقار النفا من يقما و مبلنا

أن عم حيي بن أخطب حين امتنع عن أداء ما وجب عليه بالصلح، وكتم المال وادعى ذهابه، والعادة تكذبه في ذلك، لم يقبل قوله وضرب حتى دلهم على المال، فدل هذا على أن من امتنع عن أداء ما وجب عليه وكتم ماله أو ادّعى ذهابه والعادة تكذبه يجوز ضربه حتى يظهر المال(١).

ويخرجون منها ، واشترط عليهم أن لا يكسرا وذا يُعينُها شيئاً **: بعابالله لليابال**

ان التعزير بالضرب وسيلة لاستخلاص الحق، وفيه حفظ لأموال الناس من الضياع فيكون جائزاً (٢). والماء المناس الضياع فيكون جائزاً (٢).

الما فعل مسك حيي اللي جاء به من النضير؟ ، فقال: أدهينه المنقال

الراجح هو القول الثاني لظهوره وقوة أدلته وسلامته من المناقشة في مقابل ضعف دليل القول الأول بما ورد عليه من مناقشة. . . والله أعلم.

□ الأمر الثاني: ضرب المدين المماطل إذا كان له مال ظاهر

المدين الممتنع عن الوفاء إذا كان له مال ظاهر يمكن سداد دَينه منه.

للعلماء في ضربه بدينه قولان به قلب المشا فرضا المياسا بالما وسايه (١١)

(١٤) قال الرحمسري: «الصفراء والسماء الدوب النصية العانق في قد : العقال العقال

أنه يُضرب.

(7) Time: (Lale, but they of 3A3)

جاء في حكم أرض خيبر، الحديث (٢٠٠٦)؛ والبيهقي واللفظ له ، السنن الكبرى المعنومة ومن لم يرها؛ وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص ١٦٩٠، كتاب المعازي والشير، باب ما جاء في خيبر، الحديث (١٦٩٧). قال الحافظ ابن حجر: وإسناد رجاله ثقات، فتح الباري ٧/ ٤٧٩، ١٢٠٨ معمد المعازي والشير، على المعازي المعان على المعازي والشير، باب ما جاء في خيبر، الحديث (١٦٩٧).

⁽١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤٠ /٣٤ مبدأً المحمد عبدأ به المبدّ هـ (٥)

⁽٢) قال ابن رشد في المقدمات الممهدات ٣٠٨/٣ ـ ٣٠٩ في المدين يغيب ماله: «روي عن سحنون أنه يضرب باللادة، المرة بعد المرة حتى يؤدي أموال الناس... (ثم قال) فالقضاء بما روي عن سحنون في مثل هؤلاء الذين يَقَعَدُون على أموال الناس ويرضون بالسجن ويَسْتَخِقُونَه ليأكلوا أموال الناس ويستهضمونها هو الواجب الذي لا تصح مخالفته.

I ELD WE WILL

e als Humili remail 40 4

12-9-9.

ويه قال جماعة من الحنابلة (١).

القول الثاني في القول: بأن المدين إذا كان أو مال ظاهر فإم يقفي الثاني الماسية

أنه لا يضرب، (وإنما يُكتفي بحبسه، أو يُباع عليه ماله ويُقضّى دَينه)^(۲).

وبه قال الحنفية (٣) ، والمالكية (٤) ، والشافعية (٩) ، وأكثر الحنابلة (٦) .

jel lang lady at light sites a like I Kande - ear are of 11/15 18 18 18

يستدل لهذا القول: بأن المدين بامتناعه عن الوفاء مع القدرة عليه مماطل، والمطل ظلم يستحق مرتكبه العقوبة، والصَّرب عقوبة، فجاز إيقاعه بالمدين.

ويناقش: بأنه إذا كان مال المدين ظاهراً فلا حاجة إلى ضربه؛ للتمكن من قضاء دَينه من ماله بجبر أبا الما مقلعاتما الساما

بليل القول الثاني:

المسألة الأولى. حس صاحب الحق عبى للالما للقطا المها للعسر المسألة الثانية: فسن العقد واسترداد المال الذي وحد اللين بالأولاً:

أنه يمكن وفاء دَين المدين من ماله جبراً فلا حاجة إلى ضربه.

الدليل الثاني:

أن في حبس المدين وضربه - إذا كان له مال ظاهر - إضراراً بالدائن بتأخير وصول حقه إليه، فيقضى حقه من مال المدين جبراً ولا يضرب تعجيلاً اساك هذ الغي وحسها حي يستوفي كامل حقة ٧ برفع الظلم.

(Land Stet (

⁽۱) الإنصاف ٢٧٦/٠؛ كشاف القناع ٤٢٠/٣؛ الطرق الحكمية ص١٢٥. (٢) بناءً على الخلاف في حكم حبس المدين إذا كان له مال ظاهر من غير جنس الدين، وقد تقدم بيانه في ص٨٩. ﴿ رَبُّنَاكُ رَبُّهُمَّا لَ مِنْهَا فِي مِنْهُا فِي مِنْهُا فِي مِنْهُا فِي مِنْهُا

⁽٣) المبسوط ٢٠/ ٩٠؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩.

⁽٤) "المقدمات الممهدّات ٣٠٨٠؛ الإتقان والإحكام ٢/٣٣٪ الله المناه المناهدة ا

⁽٥) المهاتب ١/٢٧٠ الوجيز ١/١٧٢.

⁽٦) الهداية، لأبي الخطاب ١/١٦٣؛ المقنع ٢/١٣٢؛ الإنصاف ٢٧٦٠٥

er el erler a l'elli

and thee ! there !

اللاليل الثاني:

(7) will so like in all an

(7) lines d . 7/ . P : - 12 14

الترجيع:

الراجح هو القول: بأن المدين إذا كان له مال ظاهر فإنه يقضى دَينه من ماله جبراً ولا يضرب؛ لظهوره ولما تقدم من أن المدين لا يحبس إذا كان له مال ظاهر يمكن قضاء دّينه منه. . والله أعلم.

• الفريم الثاني: ضرب المدين مجهول الحال

إذا امتنع المدين عن الوفاء، وادّعى الإعسار _ وهو مجهول الجال _ فإنه لا يضرب في قول عامة الفقهاء؛ لأن الضرب عقوبة، والمدين مع الجهل مماطل والمعل علم سنحن مريد المقاملة بقالعي بناء ما في على بالمام

المالية المالي الم المالية ال

الوسائل المتعلقة بمال المدين على ويقطيف واستقاضه

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حبس صاحب الحق عينَ ماك العدين، الما الناب المسألة الثانية: فسخ العقد واسترداد المال الذي وجب الدَّين بدلاً عنه. المسألة الثالثة: الحجز على أموال المدين.

O المسألة الأولى O

المال ألمال المدين صاحب الحق عينَ مال المدين عبين المال

إذا كان في حوزة الدائن عين لمدينه لم يقم بتسليمها له، هل من حقه إمساك هذه العين وحبسها حتى يستوفى كامل حقه؟ ، جىلغان ھە ي

في هذه المسألة خمسة فروع:

الفرع الأول: صور حبس العين بالدين.

الفرع الثاني: حكم حبس العين بالدّين. معمد و علي ومن الفي

⁽۱) المبسوط ۲۰/۹۰؛ شرح الزرقاني على موطأ مالك ٣/ ٣٢٥؛ المهذب ١/٣٢٧. شرح منتهى الإرادات ٢/٢٧٦؛ فتح الباري ٤/٦٦٤، ٥/ ١٦٢ بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، لأحمد البنام ١٠/١٥. ١٠٠٠ بالفعال ١٠٠٠ المناسرة ١٠٠١ (٣)

· الشافعية (١) ، والحناطة (٢)

(T) Whall Black.

الفرع الثالث: شروط الحبس للعين.

تفعل الفراج الرابع: صقوط حق المحبش للعين الما الله إلى الله المالية

الفرع الخامس: مَمَا يَنتَهِي بِهُ حَقَّ الْحَبْسُ لَلْعِينَ إِنَّ عَلَى الْحَبْسُ الْعِينَ الْعَالَ الْمِنْ

• الفرع الأول: صور حبس العين بالدّين

مقد رساعة معنى ما انا زيدما الله في المالي بدينة ما يلي:

أ _ حبس المبيع على ثمنه إذا كان ديناً في الذمة.

ب - حبس العين المؤجرة حتى تُسْتَوفَى الأجرة.

جـ حبس الوكيل بالشراء، العينَ لاستيفاء ثمنها من الموكل، إذا كانُ الوكيل قد أدّى الثمن من ماله.

حبس الملتقط اللقطة حتى يستوفي مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا .

حبس المشتري العين إذا فسخ العقد، وقد قَبَّضَ البائع الثمن والمبيع بينا المشتري، حتى يرد البائع الثمن إليه (١). a lower

وقو المنظمة الفرح الثاني؛ حكم حبس العين بالقين الفين عيد المعناسة المساوه أبو النخطاب

وفيه أمران:

الأمر الأول: إذا خاف فوات حقه . إن الله ما الأول: إذا خاف فوات حقه .

الأمر الثاني: إذا لم يخف فوات حقه.

□ الأمر الأول: حبس الدائن عينَ مال المدين في حال الخوف من فوات الحق إذا خاف الدائن فوات حقه بهروب المدين ونحوه، فإن له حق حبس العين حتى يستوفى كامل حقه، قال بهذا عامة الفقهاء من الحنفية (٢)، والمالكية (٣)،

(T) " the B TI E'S . The electric stays a relation of the Blue &

⁽١) بدائع الصنائع ٧/ ١٧٥؛ تبيين الحقائق ٣/ ٣٠٦؛ المدونة ٣/ ٤١٤؛ المهذب ١/ ١٧٤؟؛ نهاية المحتاج ٤/١٠٥؛ مغني المحتاج ٢/٧٦٠؛ الأشباء والنظائر، للسيوطي ص ٤٨٨٤ الإنصاف ٤/ ١٤٤٥ ٦/ ٧٧٤ أعلام الموقعين ٤/ ٣٢٤ القواعد، لابن (P) Malia (Ad) 1 - sud librata () - . . Af. رجب ص٦٩.

⁽٢) بدائع الصنائع ٧/ ١٧٥.

^{- (}٣) أمواهب الجليل ٤/٤٧٤؛ شرح الزرقاني على مُختصر عليل ٥/ ٦٦ المُحالي الله المُحالي الله المُحالية

y - en the thoragony in the or

المشتريء حتى يرد ابنانع نشن إليه أن).

الأمر الثاني: إذا لم يبخف فوات عيد

كن اليمر و ماله



والشافعية (١)، والحال العبر العبن المان علم المان علم المان علم المان علم المان المان علم المان المان

وذلك لأن في إجبار الدائن على تسليم العين مع خوف فوات الحق ضرراً عليه، والضرر يزال، فيجوز لصاحب الحق حبس مال المدين حتى يستوفى كامل حقه، دفعاً لضرر فوات حقه عليه.

□ الأمر الثاني: حبس الدائن عين مال المدين إذا لم يخف فوات حقه اختلف العلماء في حكم حبس الدائن لعين مال المدين بدينه على قولين:

القول الأول: الأول الأول المرا من المناه المناه المراه المراه الأول الأول الأول المراه المراع المراه المراع المراه المراع

ليس له حق الحبس.

وهو الصحيح من مذهب الشافعية ^(٣)، والمذهب عند الجنابلة ^(٤).

القول الثاني: والعبل إذا لسع العقل، وقد الله البالم التين التاليق المالية التين المالية العبل المالية المالية

له حق الحبس.

وبه قال الحنفية (٥)، والمالكية (٦)، وهو قولٌ في مذهب الشافعية (٧)، وقول عند الحنابلة (٨) اختاره أبو الخطاب (٩)،

⁽١) نهاية المحتاج ١٠٥/٤؛ مغني المحتاج ٧٦/٦ : ١٤٥/٤

⁽٢) الإنصاف ٤/٨٥٤.

⁽٣) الأم ٣/٠٤؛ المهذب ١/٣٠٢؛ نهاية المحتاج ١٠٢/٤.

⁽٤) الفروع ١٣١/٤؛ المحرر ١/٣٣٣؛ التنقيح المشبع ص١٨٠؛ شرح منتهى الإرادات ١٨٧/٢؛ القواعد، لابن رجب ص٦٩.

⁽٥) بدائع الصنائع ٥/ ٢٤٩؛ المبسوط ١٣/ ١٩٢؛ الفتاوي الهندية ٣/ ١٥.

⁽٦) المدونة ٣/٤١٤؛ التاج والإكليل ٤/٩٧٤؛ مواهب الجليل ٤/٩٧٤؛ حاشية الدسوقي ٢/٧٤٠ والله الدسوقي ١/٧٤٧ والله الم

⁽V) المهذب ١/ ٣٠٢؛ مغنى المحتاج ٢/ ٧٤.

⁽٨) الإنصاف ٤/ ٨٥٨؛ المبدع ٤/ ١٩٥٠ و الفروع مع تصحيحه المرداوي ١٣٨٠/٤.

⁽٩) الهداية ١/٢٤٦؛ وينظر: القواعد، لابن رجب ص٦٩، حيث عزاه له نقلاً عن كتابه «الانتصار».

^{*} وأبو الخطاب هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكُلْوَذَانِي، أبو الخطاب، =

الدليا الثالث

al. This is estate that is a

وابن القيم (١) ، والموفق ابن قدامة (١) . خلعت المدار عبارة دل المثالثين

تسنيم الثمر موافيل السنت في للبائع أولى باستقرار البيم وقمامه ا

أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلى:

الدّليل الأول:

أن البائع يتصرف بالثمن في الذمة، فوجب أن يجبر البائع على التسليم، لفال والمستري بالعين المباعة (٣) مع مساول المستوري المباعة المستوري المباعة المستوري المباعة المباعة المباعد المباعد

المنع بتعير قبل التسبيد واللمن غير بتعين في السبيه، في-

الوجه الأول: أن استواء كل من المتعاقدين في التصرف في المعقود عليه ليس ركناً من أركان العقد ولا شرطاً من شروطه، وإنما هو راجع إلى طبيعة المعقود عليه، فالبائع رضي بدين ينبت في ذمة المشتري فكان له حق التصرف فيه، والمشترى ارتضى التعاقد على عين معينة بذاتها فلم يكن له حق التصرف فيها قبل حيازتها.

الوجه الثاني: أنَّ منع المشتري من التصرف في المعقود عليه إنما هو بسبب عدم تنفيذه لما التزمه بالعقد - وهو تسليم الثمن للبائع - فإذا قام بتسليم الثمن للبائع ثبت له حق حيازة المبيع، وبالتالي حق التصرف فيه!

الدليل الثاني:

أن تسليم المبيع يتعلق به استقرار البيع وتمامه، فتعيّن تسليمه إلى المشتري، وإذا تعيّن تسليمه امتنع حبسه (٤٠). The sa Visited . Lower o as a con of

البغدادي، من كبار فقهاء الحنابلة، ولد سنة ٤٣٢هـ، ودَرَسَ الفقه على القاضي أبي يعلى ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف، توفي سنة ٥١٠هـ. نسبته إلى (كَلُوْذَانَ) وهي من قرى بغداد.

من مصنفاته: «الهداية» في الفقه، «الخلاف الكبير» المسمى بالانتصار في المسائل

الكبار، «الخلاف الصغير» المسمى برؤوس المسائل، «العبادات الخمس». ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ١١٦/١؛ المقصد الأرشد ٢١/٣؛ اللباب ٣/١٠٧.

⁽٢) المغنى ٤/ ٢٢٠. (١) أعلام الموقعين ٤/٣٤.

^{(2) - (2) - (2) - (2) - (2) - (2) - (2) - (2)} (٣) المهذب ٢/١٠.

ويناقش: بأن تسليم الثمن يتعلق به استقرار البيع وتمامه أيضاً، بل إن تسليم الثمن من قِبَل المشتري للبائع أولى باستقرار البيع وتمامه؛ حيث إن المبيع متعين قبل التسليم، والثمن غير متعين قبل تسليمه، فوجب تسليمه أولاً للبائع ليتساوى المعقود عليهما في التعيين.

الدليل الثالث:

أن حق المشتري تعلق بعين المبيع، وحق البائع تعلق بذمة المشتري، فوجب تقديم ما تعلق بالعين؛ كتقديم حق المرتهن على سائر الغرماء، وإذا وجب تقديم تسليم العين المباعة امتنع حبسها بثمنها (١).

ويناقش من وجهين: المعادد الما المعادد الما المعادد الأول: الما المعادد المعادد الما المعادد الما المعادد الما المعادد الما المعادد الما المعادد ا

الوجه الأول: أن قياس حق المشتري في العين المباعة على حق المرتهن في العين المرهونة قياس مع الفارق؛ لتعلق حق المرتهن بذمة المدين وبالعين المرهونة معاً، بينما حق المشتري متعلق بالعين المباعة فقط ولا تعلق له بذمة البائع (فليس من حق البائع مثلاً تبديل العين المعقود عليها بأخرى، أو تسليم المشتري قيمتها بدلاً عنها، بينما الراهن إذا قضى الدين المرهون به سقط حق المرتهن في العين المرهونة) فافترقا.

الوجه الثاني: أن قياس العين المباعة على العين المرهونة بنتج عنه عكس المدّعى، فيكون للبائع حق حبس العين بالدَّين؛ كما أن للمرتهن حق حبس العين المرهونة بالدَّين، بل إن حبس العين المباعة أولى؛ لأنه إذا جاز حبس العين المرهونة بالدَّين المؤجل فمن باب أولى القول بحبس العين المباعة لاستيفاء ثمنها وهو دَين حال يلزم المشتري أداؤه.

الدلة القول الثاني: عال المراجع من 173 عليه عام المثال عليه إليا إلى المراجعة

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول: ١٤ يوسما البيماء ما الفاد المنافعة بالمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة

أن البائع رضي بيذل المبيع في مقابل الثيمن، فلا يلزمه دفعه قبل حصول

(1) Take the in 1/37

⁽١) مغنى المحتاج ٢/ ٧٤ / ٢٧٠ كثباف القناع ٢/ ٢٣٩.

عوضه، بينما المشتوي رضي ابتكملك المبيع مقابل ببدله للثمن، فليس امن حقه المطالبة باستلام المبيع قبل تسليم ثمنه (الكل عليه منافق من والمدال الثاني:

أن في إجبار البائع على تسليم المبيع مع اجتناع المشتري عن تسليم الثمن إضراراً بالبائع، وليس في القول الجواز حباس البائع المبيغ بثمنه إضرار بالمشتري؛ لتمكّنه من إبطال حق البائع بحبس العين بتسليم الثمن له، فللدائن إذاً حق حبس العين بالدَّين (٢).

والم ونوقش: بمنع حصول الضرر؛ التمكن الدائن من المطالبة بدَيْنه وشكاية المدين، ويجبر المدين، ولي ماله (٢٠). والمدين، ويجبر المدين على أداء ما في ذمته ولن بالحجر عليه وبيع ماله (٢٠). والمدين والجينب البحواليين: منع المقام المقا

الجواب الأول: أن القول بأن المدين يجبر على أداء الدَّين ولو بالحجر عليه وبيع ماله في دَينه لا يندفع به الضرر؛ لأنه يلزم منه تأخر حقه، وانشغال صاحب الحق بشكايته، والحجر وبيع المال يتوقف على الحاكم، وقد لا يحصل شيء من ذلك(1).

الجواب الثاني: «أن ما أثبت الحجر والفسخ بعد التسليم، فهو أولى أن يمنع التسليم؛ لأن المنع أسهل من الرفع، والمنع قبل التسليم أسهل من المنع بعده»(٥)

والحلول عن للبائع قملك إسقاطه، وقيض التسيع عق المشتري فلنجيج إلكا

بعد عرض أدلة كل من القولين وما ورد عليهما من مناقشة يظهر رجحان القول الثاني؛ لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة الواردة عليها فلي مقابل عدم سلامة أدلة القول الأول مما ورد عليها من مناقشة، إضافة إلى أن في القول

⁽١١) بالمغنى ١٤ / ٢٠ ١٢ مسال قيدال ١ / ١٥ / فيسيدا رواندا ١ / ١١ / ١ مالسدا داند (١١)

⁽١) وأعلام الموقعين ٤/٤٣٤ الميدع ٤/ ١٥ ١٨ ١٠ الا والمحالة قابد ١٥٠ ١١ إلى المالا

⁽٣) المغنى ٤/ ٢٢٠. (٤) المرجع السابق.

⁽٥) المرجع السّابق؛ والمعنى: أن المنع من التصرف في النبيّع بحبسه أسهل من المنع من التصرف فيه بعد التسليم بالحجر عليه.

بحبس العين بالدَّين ـ بالشروط الآتية ـ حفظاً لحق الدائن من التأخير أو الامتناع عن إيفائه، كما أنه وسيلة لحمل المدين على المبادرة بالوفاء لكي يتمكن من قبض البدل. والله أعلم.

• الفرع الثالث: شروط الحيس للعين

يشتوط لحبس العين بالدِّين شرطان هما : إِنَّا رَجُّالِهِ أَنْ رَجَّا إِنَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

الشرط الأول: أن يكون أحد البدلين عيناً والآخر دَيناً (١)

الشرط الثاني: أن يكون الدَّين حالاً.

فإن كان الدَّين مؤجلاً فلا حبس للعين؛ لأن ولاية الحبس حق للبائع مقابل امتناع المدين عن الوفاء، ومع التأجيل لا يعد المدين ممتنعاً عن الوفاء، فإذا باع الدائن بثمن مؤجل مثلاً فقد أسقط حقه في المطالبة بالاستيفاء قبل الأجل، فيطلت ولاية الحبس للعين، فيلزمه تسليم العين إلى المشتري، ولا يطالبه بالثمن قبل حلول الأجل(٢).

• الفرع الرابع: سقوط حق الحبس للعين

يسقط حق الدائن في حبس العين «عند من يقول به» بأحد أمرين: الأمر الأول: إذا أجّل الدائن الدَّين بعد وجوبه حالاً

فالبائع إذا أخر حق نفسه بقبض الثمن، فإن المشتري لا يتأخر حقه بقبض المبيع؛ لأن الشخص يملك إسقاط حق نفسه دون حق الآخرين، والحلول حق للبائع فملك إسقاطه، وقبض المبيع حق للمشتري فلم يملك البائع إسقاطه.

الأمر الثاني: إذا سلم الدائن العين المحبوسة بالدَّين إلى المدين أو قبضها المدين بإذن منه عيث إن الدائن بالتسليم أو الإذن به أسقط حقه

⁽۱) بدائع الصنائع ٥/٢٤٩؛ الفتاوى الهندية ٣/١٥؛ حاشية الدسوقي ٣/١٤٧/٠ أجواهرَ الإكليل ٢/٢٥٠ نهاية المحتاج ٤/٠٣/٤ شرح منتهى الإزادات ٢/١٨٧/١ المبدع ٤/١٥٠. شرح منتهى الإزادات ٢/١٨٧/١ المبدع ٤/١٥٠.

⁽٢) بدائع الصنائع ٥/ ٢٤٩؛ نهاية المحتاج ٤/ ١٠٥٠؛ مغني المحتاج ٢/ ٢٧٠ الإنصاف ٢٠٠/٤ كشاف القناع ٣/ ٢٤٠.

رقر(١) من الحنفية (٢)

بالحبس (١).

من ولا من الفرع الفامس، ما ينتهي به حق الحبس للعين الله

ينتهي الحق في حبس العين باستلام الدائن الدَّين جميعه، أو بإبراء الدائن المدين من الدَّين. Real Hilly.

لأن الحبس لأجل استيفاء الدَّين، ولا دَين ايحبس فيه مع بواءة ذمة المدين منه. فإن استلم بعض الدَّين، أو أيرأه من يعضه، كان له الحق في الحبس الستيفاء الباقي؛ لأن حق حبس العين بالدِّين استحقاق لا يتجزأ، فكان كل العين محبوساً بكل جزء من أجزاء الدَّين (٢).

an areas. . (cite oil o axial allmal On d to by the other the

فسخ العقد واسترداد المال الذي وجب الدَّين بدلاً عنه

إذا نكل أحد طرفى العقد عن الوفاء بما التزمه بالعقد؛ كنكول المشتوى عن دفع الثمن، ونكول المستأجر عن دفع الأجرة، فهل للعاقد الآخر أن يفسخ العقد بسبب تخلُّف المدين عن الوفاء بما التزمه؟.

في هذه المسألة فرعان:

الفرع الأول: إذا كان الفسخ مشروطاً في العقد..

الفرع الثاني: إذا لم يكن الفسخ مشروطاً في العقد.

• الفرع الأذل: الفسخ المشروط في العقد .

إذا كان الفسخ مشروطاً في العقد، فللعلماء في صحة الشرط ثلاثة أقوال:

الثاليوة (١٠) . وقال ما "أن مغلل الترر

(a) (Little Legisla * Vr.

IV) PULL HELD TOTALLE TATE

القول الأول: ١١٠ م ١٤١١ لسد ي عمل يما ١١٠ ل يما ساله ١١١

أن الشرط باطل مبطل للعقد.

ان السرط باطل مبطل بعقد. وهو المذهب عند الشافعية (٣)، وقول عند المالكية (٤)، وقال به

⁽١) بدائع الصنائع ٥/ ٢٥٠؛ الإنصاف ٤/٨٥٤، مدون المدري المدائع المرابع

⁽٢) الفتاوي الهندية ٣/١٥؛ المبسوط ٩٢/١٣؛ بدائع الصنائع ٥/ ٢٥٠.

⁽٣) المجموع شرح المهذب، للنووي ٩/١٩٣؛ أسنى المطالب ١٠٥١/٢ من المالك

⁽٤) تحرير الكلام في مسائل الالتزام، المحطاب ص٣٦٦.

tilly have at the in a - - -

Meny (1)

زفر^(۱) من الحنفية^(۲).

قال النووي: «لو اشترى بشرط أنه إن لم ينقده الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما . . . بطل البيع»(٣).

القول الثاني:

فعنه ويصبح العقله ويبطل الشرط كالمرسدا وخندا يحالا سعانا

و من وهو المشهور من مذهب المالكية (٤) بنا المعد سلسا فإن هذه زياما المالكية المالكي

قال ابن رشد في أقسام الشروط في النيوع!

«... والرابع يجوز فيه البيع ويفسخ الشرط، وذلك ما كان الشرط فيه غير صحيح... وذلك مثل أن يبيع السلعة ويشترط إن لم يأت بالثمن إلى ثلاثة أيام أو نحوها فلا بيع بينهما» (٥٠) الما على المداورة المدا

اذا نكل أحد طرفي العقد عن الوقاء بما التوب بالعقد؛ كنكر شالل لأوقا

ويطبح العقد والشرطة والارجار والمترج بالتسمال المركزة والشرطة والمتراوية

وهو مذهب الحنفية (١٠)، والحنابلة (٧٠)، وقول عند المالكية (٨، ووجه عند الشافعية (٩٠)، وقال به (١٠٠): سفيان الثوري (١١٠)،

القرع الأول: إذا كان القسخ مشروطا في العقل

(۱) هو: زُفَر بن الهُذَيل العنبري، أبو الهذيل، الفقيه، الحنفي، ولد سنة ١١٠هـ، وتفقه بأبي حنيفة، قال عنه الذهبي: «هو من بحور الفقة وأذكياء الوقت»، توفي سنة ١٥٨هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٨/٣٥ وفيات الأعيان ٢/٧/٣؛ طبقات الفقهاء

(٢) تبيين الحقائق ٤/ ١٥. (٣) روضة الطالبين ٣/ ٤٤٤.

(٤) مواهب الجليل ٤/٤١٧؛ تحرير الكلام في مسائل الالتزام ص٣٦٦. . . العلا العقالا

(٥) المقدمات الممهدات ٢/ ٢٧.

(٦) (وهو المسمى عندهم بخيار النقد). البحر الرائق ٦/٦؟ تبيين الحقائق ١٥/٤؛ بدائع الصنائع ١٥/٥.

(٧) كشاف القناع ١٩٦/٣؛ المغني ٣/٥٩٣.

(٨) تحرير الكلام في مسائل الالتزام ص٣٦٦ الله عاده الله عادها والله (١)

(٩) المجموع ١٩٣/٩؛ روضة الطالبين ٣/ ٤٤٤. في سما ١١٥١ غالبيا عالما (٢)

(١٠) المغني ١٠٠ ١١٠ - ١١٠ منطقا إنه ١١٠ من المعنى ١١٠ المغني ١١٠ من المعنى ١١٠ المغنى ١١٠ من المعنى ١١٠ المعنى

(١١) هو: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، أبو عبد الله، أحد الأثمة المجتهدين. قال عنه =

بأن فينخ العقد عُلَّن على شرط مطلق، كما لو علقه على قدوم زيد كالي بوأو

قال ابن تيمية: «أفتى الصحابة فيمن قال: إن جئتني بالثمن إلى وقت كذا وكذا وإلّا فلا بيع بيننا، أنه ينفسخ البيع إذا مضى الزمان ولم يؤفه (٢٠).

وقال النسفي (٣): «ولو باع على أنه إن لم ينقده الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع صح» (٤).

وقال الحجاوي: (وإن قال: بعتك على أن تنقدني الثمن إلى ثلاثةٍ أو مدة معلومة وإلّا فلا بيغ بيننا، صح وينفسخ إن لم يفعل (٥٠).

عادة وي ابها أرادت أن تشتري وروة أن للعنق فاشترطوا ولا قعا عافي أن

فالك لرسول الله الإلام الله الله الله الله المشريها واعتقيها فإن المولاء لمن الله الله المن الله الله الله الله

استدل أصحاب القول الأول لما ذهبوا إليه من بطلان الشرط والعقد،

ابن عيينة: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري. وقال عنه ابن خلكان: أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، ولد سنة ٩٥هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١٦٦هـ. والثوري: نسبة إلى تُور بن عبد مناة.

ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٦/٣٧١؛ طبقات الفقهاء ص٨٤؛ وفيات الأعيان ٢/٣٨٦.

(۱) هو: إبراهيم بن خالد الكلبي، البغدادي، أبو ثور، أحد الفقهاء الأعلام، صاحب الإمام الشافعي، وناقل الأقوال القديمة عنه. قال عنه النووي: هو الإمام الجليل الجامع بين علمي الحديث والفقه، أحد الأثمة المجتهدين، والعلماء البارعين، والفقهاء المبرزين، توفي سنة ٢٤٦هـ والمعاد الراحين،

المرجمته في: تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول ٢/٠٠٠، طبقات الفقهاء ص٩٢، وفيات الأعيان ٢٦/١.

من مصنفاته: «مدارك التنزيل» في التفسير» «الوافي في الفروع» وشرحه «الكافي في المروح» الكافي في السوح الوافي»، «كنز الدقائق» لخص فيه الوافي، «المنار» في أصول الفقه، وشرحه «كشف الأسرار».

ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٢٤٧؛ الجواهر المضية ٢٨٤/٢؛ الأعلام ٢٧/٤.

(٧) قال يصحة حيال الشيط المحتفية، بمانع المسائم فولالا والمالكة / المواقع (٥)

بأن فسخ العقد عُلِّقَ على شرط مطلق، كما لو علّقه على قدوم زيد قلم يصح للغرر (١٠).

ويناقش: بعدم التسليم بحصول الغور؛ لأن شرط الفسخ عند عدم الوفاء مقيّد بمدة معلومة ويؤول إلى العلم فالغرر منتف هنا.

دليل القول الثاني:

استدل القائلون بصحة العقد مع فساد الشرط بما يلي:

مليل القول الثالث: في عدد دورت ورسم وتقام مدة المالي المالي الماليد ا

استدل القائلون بصحة العقد والشرط: بأنه شرط بمعنى خيار الشرط⁽¹⁾ فصح كما صح خيار الشرط^(۷)، وهو بمعنى خيار الشرط من وجهين:

⁽١) عالمجموع ٩/ ١٩٣ في المغنى ١/ ٩٣ منه فسيندا راية ال ياناة ويعاندا والمالة

⁽٢) والمقدمات المهدات ٢/١٤ لـ ١٠٨ إلى عال وقال في عام المهدات المهدات المهدات ١٠٠٨ المرابعة

⁽٣) بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق في قبل كانت مولاة لأناس من الأنصار المناقدة عائشة قبل أن تشتريها. أسد فكاتبوها ثم باعوها من عائشة، فأعتقتها، وكانت تخدم عائشة قبل أن تشتريها. أسد الغابة ٧/ ٣٩٠ الإصابة ٤/ ٥٢١.

⁽٤) أخرجه البخاري، الصحيح ٣٧٠، ٣٦٩/٤ (مع فتح الباري)، كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع النساء، الحديث (٢١٥٥)؛ ومسلم، الصحيح ٢/١١٤٤، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، الحديث (١٢/١٥٠٤).

⁽٥) فيل الأوطار ٥/ ٢٨٥٥ سبل السلام ٣/٥٠ الله و المسللة المادية المادية المادية

⁽٦) البخيار: هو طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو قسخه، وخيار الشوط من إضافة الشيء إلى سببه؛ لأن الشرط سبب الخيار.

وخيار الشرط؛ هو أن يشترط العاقدان أو أحدهما حق إمضاء العقد أو فسخه في مدة معلومة. البحر الرائق ٢/٢؟ شرح منتهى الإرادات ١٦٦٢، ١٦٦٨ في المالية (٤)

⁽٧) قال بصحة خيار الشرط: الحنفية، بدائع الصنائع ٥/ ١٧٤؛ والمالكية، شرح الزرقاني =

 الوجه الأول: أن صاحب الشرط يتخيّر في مدته بين الفسخ والإمضاء، غير أن ترك الوفاء جُعِلَ أمارة الفسخ، والوقاء جُعِلَ أمارة الإمضاء (١) .

ونوقش: بالفارق بينهما بحيث إنه هنا بمضي المدة مع عدم الوفاء ينفسخ العقد، بينما في خيار الشرط يتم^(٢). ie Ki Wahala:

وأجاب الزيلعي بقوله: «ذلك لا يوجب اختلاف الحكم، إذ في كلِّ منها فسخ على تقدير وإجازة على تقدير، والاختلاف فيما يقع به الفسخ والإجازة لا في نفس الفسخ عند إرادة الفسخ، ولا في نفس الإجازة عند إرادة الإجازة، فلا بعد اختلافاً»^(٣). والماعب عند الحالة (1)

الوجه الثاني: أنه كما يحتاج إلى التروي في البيع هل يوافقه أو لا، دفعاً للغبن، فكذلك يحتاج إلى التروي في الثمن هل يصير منقوداً أو لا، دفعاً العاقدين، وهر حكم كل بيع غير لازم؛ كالسي الذي فيه أحد التعلياولات

Were - eleme labour eight & a de IK MED bee - Za Z in Ripid

الراجح هو القول الثالث؛ لقوة دليله وسلامته مما ورد عليه من مناقشة، في مقابل مناقشة أدلة الأقوال الأخرى. والله أعلم. إلى مناقشة

الفرع الثاني: إذا لم يكن الفسخ مشروطاً في العقد وفيه أمران: وفيه امران: ويد المران: وينا المران ا

الأمر الثاني: في توقف الفسخ ـ على القول به ـ على حكم الحاكم أو

وأما المالكية فلم أجل عما لهذه المسألة في مظانها من ك 🗖 الأمر الأول: حكم الفسخ إذا لم يكن مشروطاً في العقد 💮

إذا لم يقم المدين بإيفاء ما التزمه بالعقد؛ كامتناع المشتري عن تسليم

when the strange in a selection the season and

على مختصر خليل ١١١/٥؛ والشافعية، مغنى المحتاج ٤٦/٢؛ والحنابلة، الإنصاف ٤/ ٣٧٣، خلافاً لابن حزم، المحلي ٨/ ٢٧٠، إما ياك ١٤٥٩ ١٤ عاما ١٢١

⁽١) تبيين الحقائق ٤/ ١٥؛ المغني ٣/ ٥٩٣. (٢) ينظر: تبيين الحقائق ٤/ ١٥. دان (٣)

⁽١٤) كما سيأتي في ما ي حكم احترباه اللاش لعن ماله إدر حميا مدي 10/٤ زيتالقحال تيين (٣)

^{« (}٤)» المغنى ٣/ ٣٣ ٥٠ تبيين الحقائق ٤/ ١٨٠ البحر الرائق ٦/ ٦. السال في الماء عمد (٥)

العقد، بشا في حيار الشرط يتم (٢).

الثمن للبائع، وامتناع المستأجر عن تسليم الأجرة للمؤجر (والثمن والأجرة كين في الذمة) وجب الدَّين وجب الدَّين بدلاً عنه؟ لله الذي وجب الدَّين بدلاً عنه؟ لله من من من المناسبة المناسبة

قولان للعلماء:

القول الأول:

ليس للدائن فسنخ العقد، وإنما له المطالبة بدينة.

وهو مذهب الحنفية، والمالكية، وأصح الوجهين عند الشافعية (١)، والمذهب عند الحنابلة (١).

وأجاب الزبلعي نقوله ، وذلك لا يوجب اختلاف الحقيد إل

أما الحنفية فيقول الكاساني في بيان ما يرفع حكم البيع:

«حكم البيع نوعان: نوع يرتفع بالفسخ، وهو الذي يقوم يرفعه أحد العاقدين، وهو حكم كل بيع غير لازم؛ كالبيع الذي فيه أحد الخيارات الأربع، والبيع الفاسد. ونوع لا يرتفع إلّا بالإقالة وهو حكم كل بيع لازم، وهو البيع الخالي عن الخيار، (٢٠).

ومنطوق عبارة الكاساني أن البيع إذا كأن لازماً _ وهو الصحيح الخالي عن الخيار _ لا يرتفع إلا بالإقالة، فدلالة العبارة أن البيع لا يرتفع بمماطلة المدين بالثمن.

وأيضاً مما يدل على أن الحنفية لا يجيزون فسخ العقد بمماطلة المدين بالثمن أنهم لم يجيزوا فسخ العقد واسترداد العين إذا أفلس المدين مع ورود النص بذلك (٤٠).

وأما المالكية فلم أجد نصاً لهذه المسألة في مظانها من كتبهم، ولكن قول خليل (٥) في جواز استرداد العاقد عين ماله إذا أفلس المدين _ حيث قال:

⁽۱) نهاية المحتاج ٢/٣٣٩؛ شرح جلال الدين المحلي على المنهاج ٢/٢٩٤، (مع حاشيتي قلوبي وعميرة).

⁽٢) الإنصاف ٤/ ٤٥٩؛ مطالب أولي النُّهي ٣/ ١٣٧.

⁽١١) ينسل المحقاق من ١٥٠١ من المعلق ٢٠١٦ و ١٥٠٥ من المعلق ١٠٠١ من ١٥٠١ من ١٥٠١ من ١٥٠١ من ١٥٠١ من ١٥٠١ من ١٥٠١

⁽٤) كما سيأتي في بيان حكم استرداد الدائن لعين ماله إذا حجر على المدين لإفلاسه ص ٧٨٤.

⁽٥) هو: خليل بن إسحاق الجندي، ضياء الدين، أبو المودة، فقيه، مالكي، من علماء =

K why like it that a

«وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس» (أ) مَنَحَرَّجُ عليه عدم جواز الفسخ واسترداد عين المال إذا كان المدين ملياً؛ لمفهوم قوله: «في الفلس».

ثم إن المالكية منعوا فسخ العقد واسترداد عين المال إذا كان مشروطاً في العقد (٢٠)، فأولى مع عدم الشرط ألَّا يملك الدائن حق الفسخ والاسترداد. وأما الشافعية فجاء في اتحقة المحتاج، ٢٠٠٠:

المستنع المشتري مثلاً عن دفع الثمن مع يساره... فلا فسخ في المستري مثلاً عن دفع الثمن مع يساره... فلا فسخ في

وأما الحنابلة فجاء في «كشاف القناع»(٤):

«وإن كان المشتري موسراً مماطلاً بالثمن فليس له ـ أي البائع ـ الفسلخ» الفسلخ المسلخ ال

للدائن الفسخ واسترداد عين ماله إذا كان المدين مماطلاً. المالة المالة

وهو وجه عند الشافعية (٥)، وقول عند الحتابلة (١) اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية (٧)، وقال به من متأخري الحنابلة المرداوي (٨)، ومصطفى السيوطي

⁼ القاهرة، توفى سنة ٧٨٧هـ وقيل قبلها.

من مصنفاته: "فسرح جامع الأمهات»، «مختصر في المذهب» اقتصر فيه على المشهور بعبارات موجزة.

ترجمته في: الديباج المذهب ١/٧٥٧؛ شجرة النور الزكية ١/٢٢٣؛ الدر الكامنة

⁽۱) مختصر خليل ص٢٠٣. وينظر: المقدمات الممهدات ٢/٤٣٣٤ مواهب الجليل ٥/ ١٠٣٠ مواهب الجليل ٥/ ٢٨٢.

⁽٢) كما سَبَقَ في الفرغ الأول ص١٢٨. ﴿ ٣) ١٤٦/.

^{(3) 71 + 37.}

⁽٥) مغني المحتاج ٢/١٥٨ ؛ شرح جلال الدين المحلي على المنهاج ٢/٢٤٠.

 ⁽٦) نظرية العقد، لابن تيمية ص١٥٣.
 (٧) الاختيارات الفقهية ص١٢٦.

⁽A)- الإنصاف ٤/ ٥٩٤. ٢ - الإنصاف ٤/ ٥٩٤.

والمرداوي هو: على بن سليمان السعدي، المرداوي، ثم الصالحي، الحنبلي، أبو الحسن علاء الدين، يُعرف ب(المَرْدَاوي) فقيه، محدث، أصولي، عُني بالمذهب الحنبلي، وهو محرر المذهب ومنقحه، ولد ب(مردا) بفلسطين سنة ١١٧هـ ونشأ بها =

The F.

الهول الهوا

الزحيباني (١) والبهوتي (١) بقال يه حد الحمال داله صد الما ما مديماله الما جولز القسم والنترماء عين المان إذا كان السبي الياء لمعنهم

أم إن المالكية منحوا فسخ النقد واستناد عن المال: **بأولا بأولا**

استدل أصحاب هذا القول: بأن الدائن يتمكن من استيفاء دينه والتوصل إلى حقه بالمطالبة والشكاية إلى الحاكم الذي يجبر المدين على الوفاء، ولو ببيع ماله وإيفاء دَينه من ثمنه، وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة إلى الفسخ (٣).

ويناقش: بأن الضرر الذي يلحق الدائن بتأخر حقه، وانشغاله بالمطالبة لا يرتفع بالرفع إلى الحاكم. الله القال الشاه على والمعا المانعما الماء

الله القول الثاني: وأرب المال المال المالية التول الثانية المالية التول الثانية المالية المالية المالية المالية

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: فمله لمه عليا فإذا فإذا المال مسال مسال الملك أن البائع لم يرض بالعقد إلا بالتمكن من قبض الثمن، فإذا تبين أنه غير

وتولى الإفتاء والقضاء، وتوفي بدمشق سنة ٥٨٨هـ.

من مصنفاته: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، «التنقيح المشبع في تحرير المقنع، (تحرير المنقول في تمهيد علم الأصول) وشرحه المسمى بالتحبير في شرح

ترجمته في: السحب الوابلة ص١٨٥ [مخطوط]؛ الجوهر المنظِّد ص٩٩؛ معجم المؤلفين ١٠٢/٧.

(١) مطالب أولي النَّهي ٢٠/ ١٣٧ نهما تالعقما العقي ١٠٢٠ مطالب أولي النَّهي ١٣٧٠ نهما تالعقما العقيم (١)

* وهو: مصطفى بن سعد السيوطي الرحيباني، ثم البمشقى؛ الحنبلي، الفقيه، الفرضي، المحقق، مفتى الجنابلة بدمشق، ولد سنة ١٦٥هـ، في قرية الرحِيبة (مِن قَرَى دمشق)، وتوفى سنة ١٢٤٣هـ، يُعرف به بـ(مصطفى السيوطى)، وقيل بـ(الرحيباني). 🔞 من مصنفاته: المطالب أولي النُّهي في شرح غاية المنتهي، اتحفة العياد فيما في اليوم والليلة من الأورادات التحالية من ١٤٠٠ (٧) الاستارات الأورادات التحالية من الأورادات التحالية من الأورادات التحالية التحا

ترجمته في: النعت الأكمل ص٣٥٧؛ السحب الوابلة ص٣٠٧ [مخطوط]؛ المدخل؛ ا والمرداري هو : على بن سايمان السعني، المرداوي، ع**د 33 بيان بان بالإ ب** أب

المحدد علاء الليم ، يُعرف والقردوي القيه، عبد 4 8 • المروانقالين الله (٢)

(٣) تحقة المحتاج ٥/ ١٠٤٠ مغنى المحتاج ٢/ ١٥٨. سفاها : بعد در المحتاج ١٥٨/٢.

متمكن من القبض للمطل، كان له الفسخ (١٠)، تنزيلاً للدلالة العادية منزلة الدلالة الله العادية منزلة الدلالة اللفظية (٢٠).

الدليل الناتي القعال فعدة ولم المحافظ الناعام والما لقال القالم على

أن في فسخ العقد واسترداد الدائن عين ماله بسبب مماطلة المدين، دَفَعًا للضور عنه من وجهاين: من يلد ها ريالها عند رسما العقمة ، إلها يما ال

الوجه الأول: فيه دفع ضرر تأخر وصول حقه إليه، والحجر على المدين، وحبسه، والحجر على المدين، وحبسه، والحجر على

الوجه الثاني: فيه دفع ضرر المخاصمة (٢٠)، لما يترتب عليها من الرفع إلى الحاكم والانشغال بالمطالبة، وهذا قد يُقَوِّتُ عليه مصالحه، وما هذا إلا بسبب تعنت المدين ولدده، والشريعة إنما جاءت بجلب المصالح ودرء المفاسد.

C ا المثالث ا

الدليل الثالث:

القياس على فسخ العقد واسترداد عين المال الإفلاس المدين، بجامع تعند وصول صاحب الحق إلى حقه حالاً مع توقعه مآلاً^(٤)، بل إذا جاز فسخ العقد واسترداد عين المال مع الحجر على المدين وتعلق حقوق الغرماء بعين ماله وتزاحم الديون والتحاص فيها بأولى مع كون ماله خالصاً من تعلق حق الغير به.

الترجيع:

الراجح هو أن للدائن فسخ العقد واسترداد عين ماله مع مماطلة المدين بالوفاء؛ وذلك لظهوره، وقوة أدلته، ولأن فيه حفظاً لأموال الناس ممن يماطلون بوفاء ما التزموه في مقابلها.

وفي هذا يقول مصطفى السيوطي الرحيباني: «وقال الشيخ تقي الدين:

(1) mile () 1/1. (1) 1/1.

(7) there is the less in the dollar 11540.

راك نظرية العقد، الإبن تيمية ص ١٥٥٠ بريد تما عالم الدي الابن تيمية ص ١٥٥٠ بريد تما الدي الابن الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الإبنان الدين الد

⁽٢) الفوائد في اختصار المقاصد القواعد الصغرى ص١١٦.

⁽٤) نهاية المحتاج ١٣٩/٤؛ مغنى المحتاج ١٥٨/٢.

بل له - أي: البائع - الفسخ إن كان المشتري موسراً مماطلاً؛ دفعاً لمضرر المخاصمة، قال في الإنصاف: وهو الصواب، قلت - أي: الرحيباني لا لو رأى فقهاؤنا أهل زماننا وحكامنا لحكموا بعدم صحة العقد من الموسير المماطل (۱).

🗖 الأمر الثاني: في توقف الفسخ عند القائلين به على حكم الحاكم أو عدمه 🗆

ذكر في «كشاف القناع» (٢) أن الفسخ لا يحتاج إلى حكم حاكم، والذي يظهر أنه كذلك إذا استطاع الدائن إثبات المماطلة من المدين، أمّا مَعَ عدم وجود ما يثبت المماطلة بالوفاء، فلا بد من الرفع إلى الحاكم ليظهر مطل المدين بامتناعه عن الوفاء بعد أن يأمره الحاكم به؛ وذلك لئلا يتخذ الفسخ لعدم الوفاء ذريعة لفسخ العقود بدعوى المماطلة حينما يندم العاقد على إجراء العقد مما يضعف القوة الملزمة للعقد.

O المسألة الثالثة O

الدلي الثالث

الغير يه

16 gus:

مال الما الحجز على أموال المدين المماطل له الما

اختلف العلماء في حكم الحجز (٢٠) على أموال المدين المماطل بالحجر (٤٠) على المدين ومنعه من التصرف بماله إذا خيف منه إخفاء ماله، أو التصرف فيه بما يؤيل ملكه عنه.

⁽۱) مطالب أولى النُّهي ٣/ ١٣٧. (٢) ٣/ ٢٤٠.

⁽٣) الحجز في اللغة: الفصل بين الشيئين. لسان العرب ١/٥٧٤.

⁻ الفقهاء التضريف بيد على أموال العدين ومنعه من التضرف بها العظم لغة على المعاجم لغة المعاجم العلم الفقة على المعاجم الفقة على المعاجم الفقة على المعاجمة ا

⁽٤) الحجر في اللغة: المنع. القاموس المحيط ٢/٤. وفي الاصطلاح: منع الإنسان من التصرف. والحجر توعان:

النوع الأول: حجر على الإنسان لحق نفسه، ويكون على الصبي والمجنون والسفيه، والحجر على هؤلاء عام، حيث يمنعون من التصرف في أموالهم وذممهم.

النوع الثاني: حجر على الإنسان لحق غيره؛ كَالْحَجْرُ عَلَى الْمُقَلِّسُ لَلْحَقُ الْغَرْمَاءُ، وعلى المريض (في التبرع لوارث، أو لأجنبي زيادة على المن المال) لحق الورثة، وعلى الراهن في الرهن لحق المرتهن، وعلى العبد لحق سيدة أ وعلى المرتد لحق المسلمين. (3) =

tlept tilie:

سله بحص

على قولين:

القول الأول:

ويد قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وغالب القنوى في الغامب ع**بك بجني ال** الحنفي ⁽¹⁾، وهو أصح الوجهين عنه الشافجية ¹¹، واختاره الموفق أبن قدامة وبه قال الإمام أبو حنيفة (١)، وهو مذهب المالكية (٢)، والحنابلة (٣)، وأحد الوجهين عند الشافعية (٤) . ملت عفين جا أيالة الرياسات الله

اقال خليل: (للغريم منع من أخاط الدَّين بماله من تبرعه (٥) قال الحَطَّابِ(١٦) فِي الشراحة عِلَى مختصر الحليل): «قوله ف (أحاط الدَّين بماله) يقتضي أنه لو لم يحط الدَّين بماله لم يمنع من التبرع، وهو كذلك (٧٠) ...ا

وجاء في «كشف القناع»(^^): «وإن كان له _ أي: المدين _ مال يفي بدينه وجده في السنع السطال الحال، لم يحجر عليه.

= والحجر بالدَّين: منع المدين من التصرف بماله، وهو ـ أي الحجر بالدَّين ـ يرد على المال دون التصرف في الذمة.

196 Him Buy Heatis a Wide hard stage of the hour 140

. والمغنى ٤/ ٥٠٥؛ حلية الفقهاء، للرازي ص١٤٢، تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي ص١٩٧؟ المطلع على أبواب المقنع ص٢٥٤.

- (١) بدائع الصنائع ٧/ ١٦٩؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/ ٤٤٢.
- (٢) الكافي في فقه أهل المدينة ص٤١٧؛ القوانين الفقهية ص٩٠٩؛ حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، للتاودي ٢/ ٣٣٠. مر ١٨٤ مائية اللي . ١٤٨١.
- (٣) الفروع ٢٨٨/٤؛ المبدع ٢٧٣/٤؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٣؛ الشرج الكبيوء (١٤) المتاجنة في اللحة: الإكراء، وقيل: إن يأتي إر ٢٥٨/٤ يستقما البين المقدسي الله الإكراء، وقيل: إن يأتي إر ٢٠٠٨ أو الم
 - فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٢٢٨؛ روضة الطَّالبين ١٣٧/٤.
 - (٥) ومختصن خليل صادح المان المان المان المان المان عليه والمان المان المان المان المان المان المان المان المان
- (٦) هو: محمد بن محمد الحطاب، أبو عبد الله، الفقيه، المالكي، أصله من المغرب، وولد بمكة سنة ٩٠٢هـ، واشتهر فيها، وتوفَّى يطرابلس الغرب سنة ٩٥٤هـ.

من مصنفاته: «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل؛ اتحرير الكلام في مسائل الالتزام. (0) the same V.f. (r) 1 vtil.

ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/ ٢٧٠، معجم المؤلفين ١/ ٢٣٠؛ الأعلام ٧/ ٥٨.

- - 2/113. (A)

الله الولين:

العالم الم للحال المالحال

Man | 100 |

القول الثاني:

يحجر عليه.

وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وعليه الفتوى في المذهب الحنفي (١)، وهو أصح الوجهين عند الشافعية (٢)، واختاره الموفق ابن قدامة من الحنابلة (٣).

وقال الكاساني: «قال أبو حنيفة _ عليه الرحمة _: الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة ما لها رابع: الجنون، والصيا، والرق، وهو قول زفر. وقال أبو يوسف ومحمد الشافعي وعامة أهل العلم _ رجمهم الله تعالى _: والسفه، والتبذير، ومطل الغني، وركوب الدين، وخوف ضياع المال بالتجارة، والتلجئة (٤٠)، والإقرار لغير الغرماء» (٥).

وجاء في «أسنى المطالب» ^(١):

«ولو التمس غريم الممتنع من الأداء الحجرَ عليه في ماله، أجيب لئلا يتلف مالة. . . وليس هذا الحجر حجر فلس (٧٠)، وجاء في «قلائد

⁽١) المبسوط، للسرخسي ٢٤/ ١٣ ١؛ نتائج الأفكار ٩/ ٢٧٤؛ روضة القضاة ١/ ٤٤٩؛ تكملة البحر الرائق ٨/ ٨٣.

⁽٢) روضة الطالبين ٤/ ١٣٧؟ أدب القاضي، لابن القاص ٢/ ٤٢٨؟ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٣/ ٢٠٣؟ مغني المنعتاج ٢/ ١٥٧؟ الأشباء والنظائر، للسيوطي ص٤٨٦؛ حاشية القليوبي ٢/ ٢٨٦.

⁽⁷⁾ The start line of the Y. L. - and the start of the Control of

⁽٤) التلجئة في اللغة: الإكراه، وقيل: أن تأتي أمراً باطنة خلاف ظاهره. لسان العرب ٣٤٢/٣. ما ٣٤٢.

وفي الاصطلاح: إظهار عقد وإبطان غيره مع إرادة الباطن. معجم لغة الفقهاء ص ١٤٤٠. قال الموفق ابن قدامة: «ومعنى بيع التلجئة أن يخاف أن يأخذ السلطان أو غيره ملكه، فيواطئ رجلاً على أن يظهر أنه اشتراه منه ليحتمي بذلك، ولا يريدان بيعاً حقيقياً» المغنى ٤/ ٢٣٧.

⁽٥) بدائع الصنائع ١٦٩/٧. (٦)

⁽٧) ذكر الشافعية فروقاً بين الحجر على المُمتنع مع يساره، وبين الحجر على المقلس، فمنها: (١) أن الحجر على المفلس يشترط فيه زيادة الدَّين على المُال، بخلاف الحجر على الممتنع.

الخرائد»(١٠): «... وله _ أي: القاضي _ أن يحجر عليه _ أي: على المدين ... وإن كان غنياً؛ لئلا يفوت ماله».

وقال الموفق ابن قدامة:

الوجه الثاني: أن النسرد الواقع على المدين بالمحذ بالأل المقال الماء

كان سب على عدت وامتناعة عن الوقاء عن **بلي لم بالقول به بالقول من الم**

الدليل الأول:

أن في الحجر على المدين إهداراً لأهليته، وإلحاقاً له بالبهائم، فلا يجوز إلجاق الحجر به لدفع ضرر خاص (٣)

المناع والفال المسك مع معدد مكلم عدا الما

ويناقش: بعدم التسليم بأن في الحجر على المدين إهداراً لأهليته؛ لأنه إنما منع من التصرف بماله، ولم يمنع من مطلق التصرف، فسائر تصرفاته غير المالية صحيحة كما أن تصرفه المالي في الذمة صحيحة والحجر على المدين في ماله كالحجر على الراهن في الرهن لحق المرتهن، فلا يترتب على الحجر زوال الأهلية.

^{= (}ب) أن الدَّين المؤجل لا يحل بالمحجر على المنتبع بيتما في المحجر على المفلس قولان.

⁽ج) أن من وجد عين ماله عند المفلس فله حق استرداده، وليس له ذلك في الحجر للامتناع عن الوفاء مع اليسار في أصح الوجهين، كما سبق في ص١٣٩.

ينظر: مغني المحتاج ٢/٥٧؛ أسنى المطالب ٢/٨٧/١؛ نهاية المحتاج ٤/٥٥/١ حاشية الشربيني على الغرر البهية ٣/١٠٥، وينظر في اشتراط زيادة الدَّين على المال للحجر بالفلس، وفي حلول الديون المؤجلة بالحجر على المفلس، وفي استرداد عين

٧ المال بالحجر للمفلس، الفصل الثاني من هذا الباب، وحما ومد عبدا من الله (١)

⁽۱) ۱/ ۳۹۰. (۲) الكافي ۲/ ۱۲۸. . ۲۷۵

⁽٣) الهداية، للمرغيناني ٩/ ٢٧١؛ تبيين الحقائق ٥/ ١٩٩٠. الاتبار المرغيناني ٩/ ٢٧١؛ تبيين الحقائق ٥/ ١٩٩٠.

الخراعة الله وله على القاصي وأن يحجر عليه وأي: : ين الله التلاسي والديم عليه وأي التي التالي التلك الت

أن في الحيلولة بين المدين وبين التصرف بمالة ضرراً عليه، فلا يجوز الحجر عليه (١).

ولغُ بِنَا وَيِنَاقِشُ مِن وجهين بِشَقِ مِيلُدي دِ سُينَالَيْدِ هِمَنِي خَلَقَد أَيْسَ بِهِ رَالِيْ فَالِيالَ

الوجه الأول: أن منع المدين من التصرف بماله إنما هو طريق لإيفاء الدَّين، والضرر الواقع على صاحب الحق بامتناع المدين عن الوفاء بدينه، وكذا الضرر المحتمل بأن يقوم المدين بتلجئة ماله، أشد من الضرر الواقع على المدين بمنعه من التصرف بماله، ولا بأس بدفع الضرر الأشد بالضرر الأخف.

الوجه الثاني: أن الضرر الواقع على المدين بالحجز على أمواله إنما كان بسبب ظلمه بتعنته وامتناعه عن الوفاء مع قدرته عليه، فهو واقع بسببه، كما أنه يمكنه دفعه عن نفسه بإيفاء دينه.

الله المنافع المنافع على العلم إعلام الأعمية، والعالم له والناق لم الناقة المالية الما

أنه ليس هناك حاجة إلى الحجر حيث إن الغرماء يمكنهم المطالبة بحقوقهم في الحال(٢).

ويناقش: بعدم التسليم بهذا على إطلاقه، فقد يُخْتَاج إلى الحجر على المدين لثلا يلجئ ماله قبل التمكن من استيفاء الدَّين منه، إذَّ ليس في كل الأحوال يمكن استيفاء الدَّين من المدين في الحال.

أبلة القول الثاني:

ينه السندل أصحاب هذا (القول بالأدلة الآتية: إلى الأوليسة إلى الما الله الأولية على الما الله الله الما الما ال

الدليل الأول:

حاشية الشايسي على العبر اليهية ٢/٣٠/ وبنظر ف<u>ي التشاط المائة الذي على ا</u>

المحر النس ، وفي حلول لليور القوجلة عاميد على الم 177/12 الم بسبدًا (١)

⁽٢) الغرر البهية شرح البهجة الوردية ٣/٣٠٤؛ المبدّع ٤/٧٠٠٤ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٠٠٥. منتهى الإرادات ٢/ ٢٠٠٥.

 ⁽٣) سبق تخريجه في ص٧٣٠. ١٩٤٠ : قالقصا رسيا ١٩٧١ ، البديمال - توابيها، (٣)

وفسه مسألتان:

رجه الدلالة في المديث:

هو أن الحديث دل على جواز إنزال المقوبة بالمدين الملي المماطل، والحجر على المدين الممتنع عن الوفاء داخل في مفهوم العقوبة فيحجر عليه (١٠).

الدليل الثاني:

أن الحجر على المدين والحجز على ماله طريق لإيفاء الدَّين؛ لأنه يلزم على القول بعدم الحجر على المدين عدم استيفاء أصحاب الحقوق حقوقهم، إذ مع عدم الحجر قد يتصرف المدين بماله تصرفاً يزيل ملكه عنه قبل استيفاء الدَّين منه، ثم يدعي ألّا مال له يسدد به دَينه، ومع عدم الحجر يصح تصرفه هذا، ومع صحة هذا التصرف يصبح المدين معسراً لا مال له، ومع الإعسار يجب الإنظار وتمتنع المطالبة، فتعيَّن الحجر على المدين لئلا يلجئ ماله فيفوت على أصحاب الحقوق حقوقهم (٢).

الترجيع:

يتبين من عرض أقوال العلماء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشة أن الراجح هو أن المدين المماطل يجوز الحجر عليه والحجز على ماله، إلا أن الذي يظهر لي أنه يمنع من التصرف في جزء من ماله بمقدار ما هو مطالب به من دَين؛ لأن الحجز على أموال المدين جاز ضرورة حفظ حقوق الدائنين من الضياع بقيام المدين بإخفاء أمواله أو بالتصرف بها على وجه التبرع أو المحاباة، والضرورة تقدر بقدرها؛ ولأن الحجر على المدين المماطل إنما جاز لدفع الضرر عن أصحاب الحقوق فيما لو قام المدين بالتصرف بماله على وجه يزيل الملك، والضرر هنا يندفع بحجز جزء من مال المدين بقدر الدين.

⁽١) سبل السلام ٣/ ١١١؛ فتح العلام، لشرح بلوغ الميرام ٤٣/٢. ١٥١٠

⁽٢) نتائج الأفكار ٩/٢٧٥؛ أدب القاضي، لابن القاص ٢/٤٢٨ مغني المحتاج ٢/ ١٥٧؛ أسنى المطالب ٢/١٨٧.

I an all loca it

يجب الإلظار وسنناه

C.A.3:



المطلب الأول: الاستيفاء الجبري بواسطة القضاء.

المطلب الثاني: الاستيفاء الجبري بدون قضاء. الله على من المنا

will the second of the second

الاستيفاء الجبري بواسطة القضاء

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا كان للمدين مال من جنس الدَّين.

المسالة الثانية: إذا كان للمدين مال من غير جنس الدِّين، والمدين مال من عبر جنس الدِّين، والما

اللي يضير لي أنه يمنع من الن في المسالة علاق في معالم ما دو مطال به

مَّى دَيْرٍ الأَنْ الْحَجَزِ عَلَي أَمِدَ الْمَلْمِينِ حَالِمَ مَنْ وَقَدِيدًا حَقَوقُ الْدَانِينِ مِنْ **نَيْمَا اللّهُ نِمْ نَيْمًا اللّهُ نَمْ نَيْمًا وَالْمُ**لِينَا حَقَوقُ الْدَانِينِ مِنْ

وأ وسنا مع المدين الدين الما الما المدين الما المدين وليها المناع المنا

المدين الموسر إذا امتنع عن الوفاء، وكان له مال ظاهر من جنس الدّين الذي في ذمته، فإن الحاكم يقوم يوفاء ما عليه من دَين من ماله جبراً عليه، إذا لم يقم المدين بالوفاء بنفسه. etie lala.

وقد ذهب إلى القول بهذا عامة الفقهاء من الحنفية(١)، والمالكية(٢)، و الشافعية ^(٣) ،

⁽١) المبسوط ٢٤/ ١٦٥؛ أحاشية ابن عايدين ٥/ ٣٧٩ - ٣٨٠٠ ١٦٥ المراد (١)

⁽٢) رتهذيب الفروق ١٣٥/٤؛ تبصرة الحكام ٢/ ١٣١٢ عند ٢١٥٧١ عند ١٤٠٥ (١)

 ⁽٣) الأم ٣/٢١٧؛ الغرر البهية ٣/١٠٥ _ ١٠٠١. ١٠٨٠ ـ معما إلى العامة

والحنابلة (١) من الظاهرية على الله على منهما السلما والمنافرية المرازي (٢) .

الدّين أداه الحاكم منه».

وقال الحسن بن رحال: «من تقَّعد بأموال الناس. . . يضيَّق عليه بالضرب والسجن إلا أن يعلم له عين مال فتؤخذ وتدفع إلى الغرماء»(٤).

وجاء في «مغني المحتاج» (٥): «وعلى الموسر الأداء فوراً بحسب الإمكان إن طولب. . . فإن امتنع أمره الحاكم به ، فإن امتنع وله مال ظاهر وهو من جس الدَّين وَفَى منه ».

قال شمس الدَّين المقدسي: «العريم إذا حُبِسَ قَصْبَرَ على الحبس ولمُ يقض الدَّين، قضى الحاكم دَينه من ماله»(١٦).

ويقول ابن حزم: «ومن ثبت للناس عليه حقوق من مال. . . بيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء . . . إلا أن يوجد له من نوع ما عليه فلينطف الناس منه بغير بيع كمن عليه دراهم ووجدت له دراهم أو عليه طعام ووجد له طعام، وهكذا في كل شيء»(٧)

ومما يدل على جواز الإيفاء الجبري من مال المدين ما يلي:

(١) ما ورد عن أبي هريرة رضي قال: قال رسول الله ﷺ: «مطل الغني

ـ أي النمايين ـ مال لم يتصرف فيه الحاكم ، ولكن يحبسه أمدا حنى ليبعاً في دينه، مان كان له دراهم ودينة دراهم فضاها الفائ**رشيميها الدن خاليا بمال عدي**

هو أن الحديث دل على أن المطل من الغني ظلم، فيكون من امتنع عن أداء ما وجب عليه من دين ظالماً، والظلم واجب الرفع، والمدين المماطل الذي له مال من جنس ما عليه من دين يمكن رفع الظلم الواقع منه بوفاء دينه من ماله، فيكون وفاء الدين من مال المدين جبراً عليه جائزاً.

⁽١) شرح منتهى الإرادات ٢/٢٧٦؛ المبدع ٣٠٨/٤.

⁽٢) المجلى ٨/١٦٨. الله ١٧٧ . ٢٧٧ . (٣) ٤٤٢/٢ عن شرحه بدؤ المتقى الله (١)

⁽٤) حاشية الحسن بن رحال على الإتقان والإحكام ٢/ ٢٣٦. ٢٠٠٠ في المال بعضه (١)

⁽٥) ٢١/٧٥١ ، ١٥٤/ ٢ ميا المد يا (٦) - الشرخ الكبيرا ٤/٨٥٤ ما يبعه (٣)

^{. (}٧) المحلى ٨/ ١٦٨ما و معرف المعلى (٨) تقدم تخريجه في ص ١٧. ما يقال

(٢) أن في امتناع المدين الموسر عن أداء دينه ضرراً على صاحب الحق، والضرر يزال، وإزالته لا تحصل إلا بوفاء دينه، فيتعين وفاء ما على المدين المماطل من دين جبراً عليه من ماله.

ن المسألة الثانية ن

استيفاء الدَّين من مال المدين إذا كان من غير جنس الدَّين جبراً بواسطة القضاء

المدين الممتنع عن الوفاء إذا كان له مال يمكن قضاء دينه منه، إلا أنه من غير جنس الدَّين، فهل يباع عليه من ماله ما يكفي لسداد دَينه ويوفى دَينه منه جبراً عليه، أو يكره على بيعه بالحبس والضرب حتى يقوم هو بنفسه ببيع ماله وإيفاء دَينه؟، قولان للعلماء:

ما يوجد له وانصف القرامة : "إلا أن يؤجد له من أنوع ما عد**راولا اناوقا**

لا يباع على المدين ماله إلا إذا كان دَينه دراهم وله دِنانير أو العكس، فللحاكم بيعها.

وبه قال الإمام أبو حييفة (١) به عجمار ولفيكا الاجمام الوصيل

يقول القدوري: اوقال أبو حنيفة: لا أحجر في الدَّين... وإن كان له ـ أي: المدين ـ مال لم يتصرف فيه الحاكم، ولكن يحبسه أبداً حتى يبيعه في دَينه، فإن كان كان كينه دراهم قضاها القاضي بغير أمره، وإن كان كينه دراهم وله دنانير باعها القاضي في دَينه (٢).

أواء ما ، حب عليه من من طالماً ، والقالم

Or the man of our harm

القول الثاني:

العامية: على العالم أن يبيع من مال المدين ما يفي بدينه جبراً عليه. وبه قال المالكية^(٣)،

⁽١) المبسوط ٢٤/ ١٦٤؛ الهداية، للمرغيناني ٩/ ٢٧٢ ـ ٢٧٥؛ تكملة البحر الرائق ٨/ ٨٨.

⁽٢) مختصر القدوري ٢/٠/٠/ ٢٠١٤ إلى بالقابا ربع بالعابي ويسحا مبتلح الما

 ⁽٣) معين الحكام على القضايا والأحكام، لابن عبد الرفيع ٢/٤٤٣؛ تهذيب الفروق والقواعد السينية، لابن حسين المكني ٤/١٣٥؛ تبصرة الحكام ٢/ ٢١٢، ٣١٣؛ =

والشافعية(١)، والحنابلة(٢)، وهو قول أبو يوسف ومحمد بن الحسن(٣)، وَالْمُفْتِي بِهِ فِي الْمَذْهِبِ الْمِعْفِي (٤) وهو قول الظاهرية (٥) . الماليان

قال القرافي(٦): «فإذا امتنع _ أي: المدين _ من دفع الدَّين ولحن نعرف ماله أخذنا منه مقدار الدِّين . . . وكذلك إذا ظفرنا بماله أو داره أو شيء يباع

م عصد أنهد الحاصر في المتد فإن كان له ما عدد الله مع مع ولان

الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام ٢٣٣/٢.

الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام ٢٣٣/٢. وأما ما ورد في البُهْجَة في شرح التُّحْفَة، للتسولي ٢٨٥/٣٢ من قوله: «وليس للإمام أن يبيع عروضه كما يبيعها على المفلس؛ لأن المفلس قد ضرب على يده ومنع من ماله،، فذلك فيما إذا طلب المدين تأجيل بيع ماله ليبيعه هو بنفسه، فإن الحاكم يؤجل بيع ماله ليتولى المدين بيعه بنفسه بخلاف المدين المفلس إذا حجر عليه فإنه يبيع عليه ماله ولا يقبل منه طلب التأجيل، فالتفريق بينهما إنما هو في قبول طلب التأجيل من عدمه لا في جواز بيع ماله. وفي هذا يقول الزرقاني في شرحه على مختصر خليل ٥/ ٢٧٨: ﴿ وَأَجِّلُ بِاجْتِهَادُ الْحَاكُمُ الْمَدِينَ غِيرِ الْمَفْلُسِ. . . إذا طلب التأجيل لبيع عرضه. . . وليس للإمام بيع عرضه كبيعه على المفلس؛ لأن المقلس قد ضرب على يديه ومنع من ماله فيبيع عرضه . . . فلا يحتاج إلى تأجيل؟ أهـ. وقد حرر الحسن بن رحال هذه المسألة في المذهب المالكي تحريراً وافياً بذكر حالات المدين وحكم كل حالة منها، في حاشيته على الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام ٢٣٦/٢، ٢٣٧.

- (١) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ١٠٣/٣؛ روضة الطالبين ١/١٣٧؟ تحفة المحتاج ٥/ ١٢١. [١٤٩ مال الحباب على المحتاج ٥/ ١٢١.
 - الإنصاف ٥/٢٧٦؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٧٦؛ كشاف القناع ٣/ ٤٢٠.
- (٣) المبسوط ١٦٤/٢٤؛ نتائج الأفكار ٩/٢٧٥؛ تبيين الحقائق ٥/١٩٩٠؛ تكملة البحر الراق ٨٧٨.
- (٤) المختار للفتوى، للموصلي ١٩٨/٢ مختصر الطحاوي ص١٩٦٠ حاشية ابن عابدين ٦/ .101 .10.
 - (a) Iharda 17.174/A (b)
- (٦) هو: أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري أبو العباس، شهاب الدين، الفقيه، المالكي، الإمام البازع في الفقه والأصول والعلوم العقلية، أحد عن ابن الحاجب المالكي وابن عبد السلام الشافعي وانتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك، وتوفي سنة ١٨٤هماري المنظام ومقلل له لماء مستانه المالهماله الماسمورية
- عَا مِن مَصِيفًا ته: «اللَّذِخيرة» في الفقه؛ قال ابن فرحون: «إنه من أجلَّ كتب المالكية». «الفروق»، «التنقيح في أصول الفقه»، «الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام. رحمهما طفها
- ترجمته في: الديباج المذهب ٢٣٦/١ شجرة النور الزكية ١٨٨٨٠. ﴿ وَهُمَا اللَّهُ ١٨٨٨٠.

وقال الإمام الشافعي: ﴿وَإِذَا وَجِبُ عَلَى الرَّجِلُّ حَقَّ وَلَهُ مَالَ فَقَالَ: لَا

وقال أبو إسجاق الشيرازي (٣): وإن كان موسراً جازت مطالبته. . . فإن لم يقضه ألزمه الحاكم؛ فإن امتنع، فإن كان له مال ظاهر باعه عليه»(٤).

وقال الموفق ابن قدامة: «ويأمره الحاكم بوفائه، فإن أبي حبسه، فإن أصرً باع ماله وقضى دينه "(٥).

ماله الآن المثلث فيما الأنا حلب التعلق أحيل بيم الان أسيم هم المستقد الأن التعلق المراكل الم مع مال ليول الملم بيعه اللب بخلاف السلم المدس إذا حيد عليه فإن المراك عبد

اللة القول الأول: من يه من لميس بيها . من أما سله المد إلين الع مال

أولاً: الأدلة على أنه لا يباع على المدين ماله إذا لم يكن دينه دراهم وله دنانير، أو العكس. عرضه. . • ليس للإمام بع عرفيه كنيم عالي المعيلس ا

واستدل لهذا القول بالأدلة الآتية: ١٠٠٠

الدليل الاول: قـولـه تـعـالـى: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَأْكُلُوا أَمُوالَكُم يَيْنَكُم وِٱلْبَطِ إِلَّا أَن تَكُونَ يَجَكَرَةً عَن زَرَاضٍ مِنكُمُّ ﴿ [النساء: ٢٩]، ﴿ ١١١ ﴿ وَالْعَالَا وَالْعَالَا وَالْعَالَا

رجه الديدلة في الأيماد المارية الإياد الإياد الإياد المارية المارية المارية الإياد الإياد المارية الإياد المارية الما

هو أن بيع مال المدين دون رضاً منه تجارة عن غير تراض، فيكون أكلاً (١) المحال العبوى، للموصل ٢١٨٨ مختص العام (٦) يصح فلا يصح فلا يصح (٦)

 ⁽۲) معرفة السنن والآثار أللبيه قي ٨/ ١٥٢ (١٠٠) (١) الفروق ٤/ ٨٠.

⁽٣) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الشِّيرازي، أبو إسحاق، فِقيه شافعي، وَلَد بَفِيرُوزَآبَاد ت قرية بشيراز - سنة ٣٩٣هم، كان إماماً للشافعية ببغداد في وقته، ولي المدرسة ريان النظامية ببغداد إلى أن توفي سنة ٤٧٦هـ - يرجع لما المجال إلى الما المجال الما

من مصنفاته: «المهذب» و«التنبيه» وهما في الفقه، «النكت» في الخلاف ١٨٠ -و ترجمته في: طبقات الشافعية، للإسنوى ٢/٧؛ تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأفرول، ١٤٨٧٢/٢ وفيات الأعيان ١٠٩٠/١ اعتقادا المراب المعالمة الأول ١٤٨٧٢/٢ وفيات الأعيان ١٠٠/١ المتعادة

⁽٥) المقنع ٢/١٣٢٠. وهذا المقنع (٤) المهذب ١/٣٢٧.

⁽٦) البناية في شوح الهداية ٨/٢٦١. قرصة ١٢٢١ سعاده وليسال بي فنجية

مناتشة الاختدلال بالآية الحاطا العاماط المنات المتدلال

يناقش الاستدلال بالآية بأنها عامة خصصت بحديث معاذ والآتي في أدلة القول الثاني.

ا الله و زور عن أبي " مخطر²⁰ أق علامتي من جهينة كان ينتهما **: وإذا الله الله على**

ما ورد عن أبي خُرَّة الرقاشي (١) عن عمّه (٢) أن النبي و قال: (لا يُحلُ مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس (٣).

وَجُمَةُ الدُلْوَلَةُ لَوْ عَلَيْهِ الْمُدَالِينِي: قاله قبله وي ما مسبه الله الما منه

نوقش الاستدلال به بأن الحديث عام حضص بحديث معاذ والله الآتي في أدلة القول الثاني.

وأجيب: بأن حديث معاذ ليس إلا في المستغرق ماله بدينه، والكلام في غيره، وهو الواجد المماطل.

⁽۱) هو: حنيفة، (وقيل: حكيم) الرَّقَاشي، مشهور بكنيته، روى عن عمه، وعنه: علي بن زيد بن جدعان، وسلمة بن دينار، وثقه أبو داود، وضعّفه ابن معين، ورجح الحافظ ابن حجر توثيقه.

ترجمته في: ميزان الإعتدال ١/ ٢٢١؛ تهذيب التهذيب ٢/ ٦٤؛ تقريب التهذيب ص١٨٤.

⁽٢) عُمُّ أبي خُرَّة الرِّقَاشي: له صحبة، روى عن النبي الله والحتلف في اسمه، فقيل: حنيفة، وقيل: عمر بن حمزة، وقيل: حِنْيَم بن حنيفة برا عمر بن حمزة، وقيل: حِنْيَم بن حنيفة برا عمر بن التهذيب ترجمته في: أسد الغابة ١٩٨٧، ١٦٩٦، ١٦٦٦؛ بمران الاعتدال ١٩٨١، ١٦٩٦؛ تقريب التهذيب ص ٩٨٨٠.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٧٢/٥، من حديث عم أبي حرة الرقاشي هيه؛ والدارقطني (واللفظ له)، السنن ٣/٢٦، كتاب البيوع، الحديث (٩٢)؛ والبيهقي، السنن الكبرى ٢٠/١، كتاب الغصب، باب من غصب لوجاً فأدخله في سفينة، أو بنى عليه جداراً. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/١٧٢: «ورجال أحمد ثقات».

ر (٤) المبسوط ١٦٤/٢٤ ؛ تبلين الحقائق ٥/ ١٩٩٠ . المبسوط ١٩٤٤ عبد الحقائق ١٩٩٥ .

، بالدا بأيقا تاءًا

ورد: بأنهما خصّصا بقياس المماطل الواجد على من استغرق دَينه ماله بجامع تعذر الاستيفاء في كل منهما (١٠). قال قال قال الاستيفاء في كل منهما

الدليل الثالث:

ما وَرَدَ عن أبي مِجْلَز (٢) أن غلامين من جهينة كان بينهما غلام، فأعتق أحدهما نصيبه، فحبسه رسول الله ﷺ حتى باع فيه غنيمة له (٢٠). all long amby (k" by due the "").

وجه الدلالة نى العديث:

هو ان النبي ﷺ حبسه ولم يبع عليه ماله، فهذا دليل على عدم جواز البيع، ولورجاز بيع ماله لما حبسه (^{۱)}. الله نا له في شياس الم

مناقشة الاستدلال بهذا الهديث، وهم أنه ين يتي الاحد أب ويسال اله

نوقش الاستدلال به من أربعة أوجه: ﴿ وَهُمُ مِنْ الْعُلَمْ الْعُلْمُ الْعُلَمْ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ اللَّهِ الْعُلْمُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عِلَيْهِ عَلَيْهِ عِلَيْهِ عِلَيْهِ عِلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عِلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عِلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عِلْمِ عِلْمِ عِلَيْهِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلَيْهِ عِلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عِلَيْهِ عِلْمِ عِلْمِ عَلَيْهِ عِلْمِ عِلَيْهِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلَيْهِ عِلْمِ عِلَيْهِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِي عِلْمِي عِلِمِ عِلِمِ عِلِمِي عِلْمِ عِلِمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِي عِلِمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلِ

الوجه الأول: أن الحديث مرسل^(٥) ولا حجة في المرسل^(١).

وأجيب: بأنه من رواية أبي مجلز _ وهو من كبار التابعين _ ومراسيل كبار التابعين مقبولة فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي، والصحابة كلهم عدول(٧). غورد، وهو الواجل البلد فأل و

⁽١) نيل الأوطار ٥/ ٣٦٧؛ فتح العلام شرح بلوغ المرام ٢/ ٤٤٤ سبل السلام ٣/ ١٣.

⁽٢) هو: لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، أبو مِجْلَز ـ مشهور بكنيته ـ من كبار التابعين، وثَّقه الحافظ ابن حجر، توفَّى سنة ٢٠٦هـ وقيل بعدها. ترجمته في: لسان الميزان ٧/ ٤٣٣؛ تقريب التهذيب ص٥٨٦.

⁽٣) أخرجه البيهقي وقال: (هذا مرسل)، السنن الكبري ٤٩/٦، كتاب التقليس، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه. وينظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي ٨/ ١٢٥١ التلخيص الحبير ٣/٤٦.

⁽٤) المبسوط ٢٤/ ١٦٥؛ إعلاء السنن ١٥/ ٢٩٢.

⁽٥) المرسل في اللغة: المطلق: من أرسل الشيء إذا أطلقه. وفي الاصطلاح: هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ. خلاصة الفكر، للشنشوري (7) The ex foly bears thousand style of our a property with

⁽⁷⁾ Hereby (4) William (1) The man with the control of the control of the (7)

⁽V) Jake Humin 61/ 497 () Jake (V)

الأول: مذهب جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء والأصوليين، وهو أن الحديث =

الوجه الثاني: أنه إنما حَبَسَه خَشْيَة هربه بغنيمته، لا أنه امتنع عن بيعها ه فالجديث اليس في محل النزاع من قريقه ذاذ ذان الحسب في محل النزاع من قرية من ذاذ الحسر الزاد المناسبة

اسال وأجيب: بالنامن يُخاف المنه المهرب بماله يكون علمتنا عن بالعديد. معالما

الوجه الثالث: أن الضمير المستفر في قوله: (حتى باع) راجع إلى رسول الله على النبي الله على النبي الله الله على البيع لا على عدم

الوجه الرابع: أن الحديث دل على جواز الحبس، ولم يمنع البيع^{(٥}

الدليل الزابع نس لا تنبل على حيال حس المدين لمن لا سنجابا الزابع المناسبة

ال أن في تأبيد الحبس المدين حتى يبيع ماله بنفسه دفعاً لظلمه الذي تحقق

المرسل ضعيف لا يحتج به؛ لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي.

الثاني: مذهب الإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام أحمد وأصحابهم، وهو أن الحديث المرسل صحيح يحتج به بشرط كون المُرْسل ثقة، وأن يُعْرَف منه أنه لا يروى إلَّا عن ثقة؛ لأن الراوي الثقة لا يسعه حكاية الحديث عن الرسول ﷺ إلَّا إذا سمعه من ثقة؛ ولأن الظاهر من حال التابعين أنهم أخذوا الحديث عن الصحابة، وهم عدول لا تضر جهالة أعيانهم.

الثالث: مذهب الإمام الشافعي، وهو قبول الجديث المرسل إذا كان من كبار التابعين بشروط في الجديث المرسَل، والراوي المُرْسِل. ذكرها في كتابة الرسالة.

ينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح ص٥٣ ـ ٥٥؛ خلاصة الفكر، للشنشوري ص٨٥ _ ٨٨؛ تيسير التحرير ٣/١٠٢؛ الرسالة، للإمام الشافعي ص٤٦١ ـ ٤٦٣؛ أعلام الموقعين ١/ ٣١؛ شرح الكوكب المنير ٢/ ٥٧٦؛ أصول مذهب الإمام أحمد ص٢٨٩ ـ ٢٩٨؛ منهج النقد في علوم الحديث ص٣٦٩ ـ ٣٧٣.

- (٢) . إعلاء السنن ١٥/ ٢٩٢. المحلي ٨/ ١٧٠.
- المحلى ٨/١٦٩؛ معرفة السنن والآثار، للبيهةي ٨/ ٢٥١.
 - (3) Jake Hurry, 10/ 147.
- فلا يعارض ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة؛ لأن الشافعية (كما سبق) يقولون بأن الحاكم بالخيار، إما أن يحبسه وإما أن يبيع عليه ماله، والحنابلة (كما سبق) قالوا: يحبسه الحاكم أولاً ، فإن صبر على الحبس وأصر على المماطلة باع الحاكم عليه ماله، فعلى هذين المذهبين لا يلزم من حبسه عدم جواز بيع ماله. وينظر مذهبهم في ص ۸۹، ۹۰.

بالامتناع عن الوقاء الله المنتقد من هو من الله المناع عن المناع عن الله المناع عن المن

ويناقش: بأن الحبس وإن كان عقوبة يستحقها المدين المماطل بسبب امتناعه عن الوفاء، إلا أنه لا يتحقق به دفع الظلم عن صاحب الحق وإنما يتحقق دفع الظلم ببيع ماله وسداد دينه منه،

رسول الله عليه فالنبي باع هو السي تي فيكون دنيلا علم السي **الخاا بايمال**

أن العلماء متفقون على جواز حبس المدين بدينه، ولو جاز بيع ماله بدينه لما جاز حبسه؛ لأن الحبس إضرار بالمدين بالتضييق عليه، وبالغرماء في تأخير وصول حقهم إليهم (٢).

ويناقش: أن الاتفاق على جواز حبس المدين بدينه لا يمنع القول ببيط ماله، إذْ لا تعارض بينهما، والحكم بحبسه أو بيع ماله يختلف باختلاف حال المدين، فقد يتعين حبسه كما لو غَيَّبَ ماله وكتمه، وقد يتعين بيع ماله وإيفاء كينه منه كما لو أصَرَّ على الحبس وله مال ظاهر يمكن وفاء الدَّين منه، فيباع عليه استخلاصاً للحق وتعجيلاً بالوفاء.

الدليل السادس: عن العالم الدليل القال العالم المناس عن المناس الم

أن بيع مال المدين غير مستحق عليه، فلا يكون للقاضي أن يباش ذلك عند امتناعه؛ وذلك لأن المستحق على المدين وفاء الدَّين، وبيع المال غير متعين لوفاء الدَّين، فقد يتمكن المدين من وفاء الدَّين بالاستيهاب، أو الاستقراض، فلا يكون للقاضي تعيين هذه الجهة عليه بمباشرته بيع ماله (٢٣).

الأخرى؛ ولو أمكن قضاء الدَّين باستهاب المدين أو اقتراضه لما الحتيج لبيع ماله.

ثانياً: دليل أصحاب القول الأول على جواز بيع الدراهم بالدنانير أو العكس بد الدراهم بالدنانير أو العكس بد (د) نمانيا الله المالية العكس بد (د) نمانيا الله المالية الما

المُعاكم المحيار، إما أد يحيسه ربية الربيع عليه ماك والحاطة (كلاء

⁽١) البناية في شرح الهداية ١٨٠/٠ تبيين الحقائق ١٩٩٥، ١٧ عام دا

⁽٢) المبسوط ١٦٥/٢٤ والبناية في شرح الهداية ٢٦٣/٨ وسفاما وبله الماء مااد

⁽٣) العناية على الهداية ٩/ ٢٧٥؛ البناية في شرح الهداية ٨/ ٢٦٣. . ١٤٠٠ ما المالية الم

(Play an Illis)

وقد استدل للقول بجواز بيع الدراهم بالدنانير أو العكس استثناء من منع بيغ مال المدين بدينه بما يلي نيه عالما ماله عامه يلم دار على المدار المدين الماليان المدين الماليان المدين الماليان المدين الماليان المدين الماليان الم

قالوا: إنما جاز مبادلة أحد النقدين بالآخر؛ لأنهما متحدان في الثمنية والمالية، فيثبت للقاضي ولاية التصرف فيهما، بينما امتنع البيع فيما عداهما؛ لأن العروض تتعلق الأغراض بصورها وأعيانها، وليس للقاضي إلحاق الضرر بمالكها بمنع غرضه في ملكه، أما النقود فوسائل إذ المقصود فيها المالية دون العين فافترقا (۱)

ونوقش: بأن اختلاف الغرض في النقود والعروض فرق غير مؤثر في حكم بيع مال المدين بدينه لوفاء دينه؛ لأنه إذا جاز إخراج النقود من ملكية المدين ببيعها عليه من غير رضاً منه، فالعروض كذلك؛ لأن في كل منهما إخراجاً للملك بغير رضا مالكه؛ رفعاً للظلم ولإيصال الحق إلى مستحقه، وإذا كان الأمر كذلك فيجوز بيع العروض كما جاز بيع الدراهم بالدنانير(٢).

الله القول الذاني المعمل معمل المعمل المعمل

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: فقص الله (٢٧١) فيعمل المسيد الحديث (٢٧١). وقال معقد الماليل الأول:

ر ما ورد عن كعب بن مالك في أن رسول الله على حجر على معاد ماله وباعه في دين كان عليه معاد ماله وباعه في دين كان عليه (٢٠٠) . بيشنال و يعاد الله وباعه في دين كان عليه (٢٠٠) . بيشنال والله والمعاد الله والمعاد الله

- (١) تبيين الحقائق ٥/ ١٩٩، ٢٠٠٠ نتائج الأفكار ٩/ ٢٧٥؛ المبسوط ٢٤/ ١٦٤.
- (٢) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٢١٦؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤/٤٥٩؛ المحلى ١٦٩/٨.
- (٣) أخرجه الدارقطني، السنن ٢٣١/٤، كتاب الأقضية والأحكام، الحديث (٩٥)؛ والبيهةي، السنن الكبرى ٤/٨٦، كتاب التفليس، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه؛ والحاكم وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص؛ المستدرك على الصحيحين ٢/٥٨، كتاب البيوع، وبذيله التلخيص، للذهبي.
- وروي من وجه آخر عن الزهري عن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: الحكان بعاد بن جبل على شاباً حليماً سمحاً من أفضل شباب قومه، ولم يكن يمسك شيئاً فلم يزل يُدان حتى أغرق ماله كله في الدين، فأتى النبي على فكلم غرماءه فلو =

وجه الدلالة انع العديث: المال منه بنا المن اليم المثل المنسوسة

أن النبي ﷺ باع على معاذ ماله لسداد دَينه، فدل هذا على أن للحاكم بيع مال المدين بدينه (١) المسالم المس

مناقشة الاستدلال بالعديث: المنافعة المالية الأوار والقللة تالنية الماليال

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي غير باع مال معاذ بالتماس منه دون طلب الغرماء، وذلك لينال بركة النبي عير (٢).

وأجاب الحافظ ابن حجر عن هذا الاعتراض: بأنه خلاف ما صح من الروايات المشهورة، ففي المراسيل^(٣) لأبي داود^(٤) التصريح بأن الغرماء

= تركوا أحداً من أجل أحد لتركوا معاذاً من أجل رسول الله ﷺ، فباع لهم رسول الله ﷺ - يعنى ماله _، حتى قام معاذ بغير شيء.

أخرجه الحاكم وقال: (هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي. وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٦٤/٥: (وهو كما قالا). المستدرك على الصحيحين ٣/٣/٣ ، كتاب معرفة الصحابة، وبذيله التلخيص. للذهبي؛ والبيهقي، السنن الكبري (الموضع السابق).

وأخرجه أبو داود _ مرسلاً _ عن ابن كعب بن مالك، المراسيل ص١٦٢ بتحقيق شعيب الأرناؤوط، باب في المفلس، الحديث (١٧٢)، وقال محققه: «رجاله ثقات لكنه منقطم».

قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح»، مجمع الزوائد ١٤٤/٤، كتاب البيوع، باب في المفلس. وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «والمشهور في الحديث الإرسال»، تنقيج التحقيق، الورقة (٢٠٢) [مخطوط]. وقال الحافظ ابن حجر: «قال عبد الحق: المرسل أصح من المتصل»، وقال ابن الطلاع في الأحكام: «هو حديث ثابت»، التلخيص الحبير ٣/٤٤.

- (١) نيل الأوطار ٥/٣٦٦؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٢١٦/١٠. المجاهر العنسان
- (٢) المنسوط ١٤٠/١٤٤ تبين الحقائق ١٩٩/٠ ١١٠ المنسوط ١٤٠١ (٢)
 - (٣) المراسيل ص١٦٢ عراب في المفلس، الجديث (١٧٢). علما عدال و قد اله
- (٤) هو: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السّجستاني، مقدم الحفاظ وإمام أهل الحديث في عصره، ولد منة ٢٠٢ه، ورحل في طلب الحديث، وجمع وصنف، وكان مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، تفقّه بالإمام أحمد، سكن البصرة وتوفي بها سنة ٢٧٥ه، من أشهر مصنفاته: قالسنن،
- الما و المراجعة عني: سيو أعلام النبلاء ٢٢٠٣/١٣ طبقات الحنابلة ١٥٩/١ وفيات الأعيان الماء ١٠٥٤/١ وفيات الأعيان الم

التحسوا ذلك، وأما ما روي أن معاذاً أتى رسول الله على فكلمه ليكلم غرمائه (١)، فلا حجة فيه على أن ذلك الالتماس الحجر، وإنما فيه طَلَبُ معاذ الرفق منهم، وبهذا تجتمع الروايات^(۲).

الدليل الثاني:

ما ورد عن أبي هريرة عليه أن رسول الله علي قال: «مطل الغني ظلم»(٣).

عمر أداة القول الأول للاحتجاج بها في موضع النواع بما **وطالعا ليابيا** ما ورد عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: قال رسول الله على: الله الواجد يحل عرضه وعقوبته (٤). . . واعاً هاج و سجالا يقعن الا الما

رجه الدلالة ني هذين العديثين:

هو أن النبي على جعل مطل الغني ظلماً في الحديث الأول، والظالم يستحق العقوبة، وقد وقع التصريح باستحقاق المماطل للعقوبة في الحديث الثاني، والعقوبة لفظ مطلق كما يشمل الحبس والضرب فإنه يشمل كذلك بيع المال؛ لأن بيع مال المدين وغماً عنه يُعَدُّ عقوبة (٥) الله عنا المال المالين وغماً عنه يُعَدُّ عقوبة

Manilla Miligh: Jel Ele Maley age asher el Karrilg. الدليل الرابع:

أن البيع مستحق على المدين لقضاء دَينه من ثمنه، فإذا امتنع عن البيع ناب القاضي منابه، فيبيع عليه ما يقضي به دَينه (٦).

ونوقش: بأن المستحق على المدين إنما هو قضاء الدَّين، والبيع ليس بطريق متعين عليه؛ لتمكنه من الوفاء بالاستقراض والاستيهاب، فلا يجوز للقاضي تعيين هذه الجهة (أي: جهة بيع المال) لقضاء الدين (٧).

⁽١) أخرجه البيهقي، السنن الخبري ٤٨/٦، باب الحجر على المقلس وبيع ماله في ديو نه .

⁽٣) سبق تخريجه في ص١٧٠٠ ينظر: التلخيص الحبير ٣/ ٤٥.

فتح العلام بشرح بلوغ المرام ٢ / ٤٤؟ سبل السلام ١١٣/٣ م (٥) علمه

⁽٦) المستوط ١٦٤/٢٤ تبيين الحقائق ١٩٩/٠ فاستها المعادلة معالية

العناية على الهداية ٩/ ٢٧٥ ؛ البناية في شوح الهداية ٨/ ٢٦٣ . ١ مع مدا

166 165

الدليل الرابع:

ويجاب بأن البيع إنما استحق على المدين لتعذر قضاء الدَّين بالطرق الأخرى، ولو أمكن قضاء الدَّين باستيهاب المدين أو اقتراضه لما احتيج لبيع ماله. I is aliano qualification they

الترجيع:

الراجح هو أن للحاكم البيع من مال المدين المماطل ما يفي بدينه، وذلك لظهوره وقوة أدلته وسلامتها مما ورد عليها من مناقشة، في مقابل عدم نهوض أدلة القول الأول للاحتجاج بها في موضع النزاع بما ورد عليها من مناقشة، كما أن في القول ببيع ماله رفعاً للظلم وإيصال الحق إلى مستحقه. الواجد بحل عرضه وعشرتدا وهذا لا يتحقق بالحبس، والله أعلم.

The leading sing sing with the there were the

الثاني - والعقولة لفط معلم "نما بشما الحس والعار ف فإناتا لسم ونه

المسألة الأولى: إذا كان المدين معدوراً بالامتناع بالله والله المالها المسألة الثانية: إذا كان المدين غير معذور بالامتناع.

الما الله والما المنا الما المسالة الأولى ٥ والم يحتم الما الما

استيفاء الدَّين جبراً من مال المدين المعذور بالامتناع عن الوفاء

إذا كان المدين معذوراً بالامتناع عن وفاء الدِّين لإعساره، أو لعدم حلول أجل الدَّين، فإنه لا يجوز للذائن أخذ شيء من مال المدين بنفسه، بلا خلاف بين العلماء.

يقول الموفق ابن قدامة: ﴿إِذَا كَانَ لَرْجِلُ عَلَىٰ غِيرِهِ حِقٍّ وَ. . . كَانَ مَانِعًا

⁽۱) وهو ما يسمى يامسالة الظفر). . . (۲) ١٠٠٠ بسماء سامنا الماد الدين (۲)

والظفر في اللغة: الفوز بالمطلوب؛ كما في المخصص، لابن سيده، السفر (١٣)،

ويُراد به عند الفقهاء: أخذ الإنسان حقم بنفسه من الممتنع عن أدائه بدون قضاء، ﴿ رَبُّ أعلام الموقعين ٤٢٦/٤ فتح الباري ٩/٩٠٩ و تحفق الأحوذي ٤/٠٤٨. و الما الله

Link Wal:

له لأمر يبيح المنع؛ كالتأجيل والإعسار لم يلجز أنحذ شيء من ماله بغير خلاف»(().

م المعالم الى قاص و معنى عيناتا المالسما O

استيفاء الدين جبراً من مال المدين الممتنع عن الوفاء بلا عدر ونيها فرعان:

الفرع الأول: إذا كان الدائن لا يُحَصِّلُ حقه بالقضاء.

الفرع الثاني: إذا كان الدائن يُحَصِّلُ حقه بالقضاء.

الفرع الأول: استيفاء الدائن لدّينه بتفسله
 من مال المدين جبراً إذا كان لا يحصله بالقضاء المدين جبراً إذا كان لا يحصله بالقضاء المدين المدين المدين القضاء المدين المدين

وفيه أمران: عند المنتف مبلد سترتب عليه هنته أو تسرر المران:

الأمر الأول: إذا كان يترتب على الاستيفاء فتنة أو ضرر.

الأمر الثاني: إذا كان لا يترتب على الاستيفاء فتنة أو ضرر. ﴿ أَنْ عَلَمُ السُّمُ

□ الأمر الأول: الاستيفاء الجبري بدون قضاء إذا كان يترتب عليه فتنة أو

ضرر

إذا كان يترتب على أخذ الدائن لحقه بنفسه من مال المدين فتنة أو ضرر؛ كقتال أو شحناء، فإنه لا يجوز للدائن استيفاء دينه بنفسه (٢).

جاء في «منح الجليل»(٣) عند ذكر شروط جوان الأخذ من مال الغريم ما نصه: «إن أمِنَ صاحبُ الحق فتنة تحصل بأخذ حقه، وإراقة دم، وأمِنَ رذيلة كنسبته لسرقة أو حيانة يأخذ حقه،

وقال ابن العربي (٤): «... جواز الاقتضاء... ما لم تَخَفُّ طروء

⁽١) المغني ٩/ ٣٢٥؛ وينظر أيضاً، مغني المحتاج ٤/ ٤٦٢؛ كشاف القناع ٣٥٨/٦.

 ⁽٢) ينظر بالإضافة إلى النصوص الآتية: تهذيب الفروق ١٢٣/٤؛ أحكام القرآن، لابن
 العربي ١/١١١؛ قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٦٨/٢؛ نهاية المحتاج ٨/٤٣٣٤.

^{.00 · /}A (T)

^{- (}٤) محمد بن عبد الله بن محمد، المعروف بابن العربي، الأندلسي، الأشبيلي، المالكي، =

مكروه عليك في دَينك أو دنياك إلى السمال المجالة المعالم وسيا معالم عا

وجاء في «مغني المحتاج»(٢): «... وإلّا بأن خاف فتنة أو ضرراً» وجب الرفع إلى قاض ونحوه» و المناه المن

وجاء في «الفروع»(٣); «ومن قدر على عين ماله أخذه قهراً... ما لم يفض إلى فتنة»، وإذا امتنع أخذ صاحب الحق لعين ماله، فأولى امتناع الأخذ من مال المدين لاستيفاء الدين.

ووجه المنع من الأخذ في حال خشية الفتنة أو الضرر: هو أنه يترتب على الأخذ مفسدة في مقابل جلب مصلحة، وقاعدة الشريعة: أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

□ الأمر الثاني: الاستيفاء الجبري بدون قضاء إذا كان لا يتمكن من تحصيل حقه بالقضاء ولا يترتب عليه فتنة أو ضرر

إذا تعذّر على الدائن استيفاء حقم بواسطة القضاء الولم يُحُش باستيفائه بنفسه فتنة أو ضرور يا فنه ولفين ال يله سنة الاناداد الاستالات

فقد اختلف العلماء في استيفائه لحقه بنفسه على أربعة أقوال: الماء ال

القول الأول:

الدَّين أو من غَير جنسه، ويستوفي حقه بنفسه مطلقاً، سواء كان ما يأخذه من جنس الدَّين أو من غَير جنسه، ويستدر المسلمان مجداً على دولند و المسلم الدين أو

وهذا هو المفتى به عند متأخري الحنفية(١)، والقول المشهور عند

Sold (

القاضي أبو بكر، الحافظ، كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها، ولد بإشبيلية سنة ٤٦٨هـ، ونشأ وتولي القضاء فيها، وتوفي قرب فاس سنة ٤٣٥هـ.

من مصنفاته: «أحكام القرآن»، «عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي»، «الإنصاف في مسائل الخلاف».

ترجمته في: قضاة الأندلس ص ١٥٠٥ وفيات الأعيان ٢٩٦٠ شجرة النور الزكية

⁽١) عارضة الأحوذي ١/ ٢١. ١ من من (٢) ٤/ ٢٢. المناه ١١١٠ من مناه المارك ا

⁽T) F/ VP3.

⁽٤) حاشية ابن عابدين ٤/ ٩٥؛ الدرر المباحة في الحظر والإباحة ص٥٤؛ شرح القواعد =

المالكية (١) غواهو مذهب الشافعية (١) ، ورواية مُجَرَّجة عند الحنابلة (١) ، وبه قال قال الشعبي، وعكرمة (٥) ، والنخعي (١) ، وابن سيرين (٧) ، وأبو ثور ، وابن أبئ ليلئ في الله المناسبة ا

قال القرافي: المن ظفر بجنس حقه، أو بغير جنسه مع تعلُّر أحد الحق ممن هو عليه، جاز له أخذه حتى يستوفي حقه، وهو مشهور مذهب مالك (٨).

ويقول الخوشي(٩): «الإنسان إذا كان له حق عند غيره وقدر على أخذه،

الفقهية، لأحمد الزرقا ص٣٩٨؛ الفرائد البهية في القواعد والفوائد الأصولية لمفتي
 الشام محمود حمزة ص٣٣٨.

⁽۱) مختصر خليل ص۲۷۱؛ التاج والإكليل ٥/٢٦٥؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل مع حاشية البناني ٧/٢١٥؛ حاشية العدوي على الخرشي ٧/٢٣٥، تهذيب الفروق ١٢٠٠/٠ - ٢٠٠٨.

⁽٢) المهذب ٢/٨١٣؛ شرح السُّنة، للبغوي ٨/٢٠٥؛ نهاية المحتاج ٨/٣٣٤، حاشية الشرقاوي ٢/٨٣٤.

⁽٣) الهداية، لأبي الخطاب ١٣٩/٢؛ الفروع ١٧٩٧٦؟ الإنصاف ٣٠٩/١١.

⁽٤) المبسوط للسرخسي ٢١٨/١١؛ القواعد والفوائد الأصولية ص٣٠٩.

 ⁽٥) هو: عِكْرِمَة بن عَبْد الله، أبو عبد الله، مولى أبن عباس ، من كبار التابعين وأحد فقهاء مكة.

ترجمته في: حلية الأولياء ٣٢٦٦/ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٢ وفيات الأعان ٣٤١/٢/٢ وفيات

 ⁽٦) هو: إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، أبو عمران، التابعي، فقيد العراق، وأحد
الأثمة المشاهير، توفي سنة ٩٦هـ.
نسبته إلى (النَّخَع)، وهي قبيلة كبيرة باليمن.

ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٦/ ٢٧٠؛ وفيات الأعيان ١/ ٢٥٠ والعبر ١/

⁽٧) هو: محمد بن سيزين البصري، أبو بكر، أحد الفقهاء المجتهدين، عرف بالزهد والورغ وتعبير الرؤيا، وتوفي سنة ١١٠ه بالبصرة،

وَ عَرْجُمْتُهُ فَي: حَلَيْهُ الْأُولِيَاءِ ٢/٣٢٣؛ طَبْقَاتُ الْفَقْهَاءُ صَلَمُهُ وَفِياتِ الْأَعِيانُ ٤/ ١٨١.

⁽A) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي ص٥٨.

⁽٩) هو: محمد بن عبد الله الحَرَشي المضري، الفقيه، المالكي، أبو عبد الله، ولد سنة المعرد، وهو أول من تولى مشيخة الأزهر، توفي بالقاهرة سنة ١٩٠١هـ.

أو أخذ ما يساوي قدره من مال ذلك الغير، فإنه يجوز له أخذ ذلك منه، وسواء كان ذلك من جنس شيئه أو من غير جنسه على المشهور (١) المناه

ويقول النووي: «إن استحق. . . دَيناً . . . على منكر ولا بيّنة ، أخذ جنس حقه من ماله ، وكذا غير جنسه إن فقده على المذهب» (٢).

القول الثاني حار أن أخذ حتى يستوفي حدم رقم مشور الثاني المارية

أن للدائن أن يستوفي حقه بنفسه إذا كان من جنس الدَّين دون غيره، فلأ يأخذ مثلاً ذهباً عن فضة، أو دولاراً عن ريال، أو برّاً عن شعير.

وهذا هو المذهب عند الحنفية (٣)، ورواية عند المالكية (٤)، وهو قول عند الشافعية (٥)، وقال به: سفيان الثوري (٦)، ووكيع (٧).

-0 A

و(الخَرَشي): كما هو بخط يده، وفي حاشية العدوي، والفكر السامي، وشجرة النور الزكية، نسبة على غير قياس إلى بلدة (أبو خَرَاش) بمصر، وقيل (الخَرَاشي)، كما في سلك الدرر.

سلك الدرر. من مصنفاته: شرحان على مختصر خليل، أحدهما: «الشرح الكبير المسمى فتح الجليل على مختصر العلامة خليل، والآخر: «الشرح الصغير»

ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/٣١٧؛ الفكر السامي ٢/٢٨٤؛ حاشية العدوي على شرح الخرشي ١/٢؛ سلك الدرر ٤/٢١؛ الأعلام ٦/ ٢٤١؛ معجم المؤلفين ١/٢٠.

⁽١) الخرشي على مختصر خليل ٧/ ٢٣٥.

⁽٢) المنهاج ٤/٢١٤ مع شرحه مغني المجتاج، ٢٠٠٠ - ١١٠١٠

⁽٣) الهداية للمرغيناني ٩/٢٧٦؛ روضة القضاة وطريق النجاة ١/٤٣٦؛ حاشية ابن عابدين الهداية المرغيناني ١٥٠٠/٦، ١٥٠٠ من المرابعة المرا

⁽٤) التاج والإكليل ٥/ ٢٦٥؛ حاشية العدوي على الخرشي ٧/ ٢٣٥. عاشما الممالة

⁽٥) روضة الطالبين ٣/١٢؛ مغني المحتاج ٤/٢٢٤. نسبة يهم واعتمال إلى سبسة

⁽٦) سنن الترمذي ٣/ ٥٥٥؛ شرح السنّة، للبغوي ٨/٦٠١. ١١ عالما الما علم ١١٠٠٠

⁽٧) المصنف، لابن أبي شيبة ٧/٢٢٧.

الحافظ، محدث العراق، أحد الأئمة الأعلام، من تابعي الكوفي، أبو سفيان، الإمام، الحافظ، محدث العراق، أحد الأئمة الأعلام، من تابعي التابعين، قال عنه الإمام من أحمد: ثما وأيت أحداً أوعى للغلم ولا أحفظ من وكيع أ ولد سنة ١٢٩هـ وتوفي سنة ١٩٧٠م.

ت ترجمته في: سير أحلام النيلاء ٩/٠٤٠ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/١٤٤٠ الأسماء واللغات ١/٢/١٤٤٠ من مداد

قال السَّرْخسى: "صاحب الحق متى ظفر بجنس حقه من مال المديون يكون له أن يأخذه (١). ماليه النعما والا المالية المالية المالية والمالية

الوسألت عن وجل قال له على رجل ألف دود فعيمن عليه والمالالولية

أن للدائن أن يستوفي حقه بنفسه من مال المدين ما لم يكن أمانة عنده، فإن كان أمانة فلا يحل له منه شيء، كما لو كان عارية أو وديعة لمدينه. وهو رواية عن الإمام مالك(٢)، وقول الإمام الأوزاعي(٣).

يَّا . وقال أيا الخفات: العبل كالدنه على زخل خيَّ فندر على أخذ ح

القول الرابع: المن عالم المن على و عامل يغير عليه أنا يحد ما يحد المناعد إلى عالم ليس للدائن أن يستوفي حقه بنفسه مطلقاً ويرا المال وما المال والمالة

وهو رواية عن الإمام مالك(٤)، والمنصوص عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة (٥)، وقال به (٦): مجاهد (٧) والحسن (٨)، وعطاء C Wells

- (١) المبسوط ١٢٨/١١؛ وينظر أيضاً: ١٣٧/٢٩ من نفس المرجع.
 - (۲) عارضة الأحوذي ٢٠/٥؛ الفروق، للقرافي ٤/٧٧؛ معالم السنن ١٨٦٥.
 (٣) القواعد والفوائد الأصولية ص٣١٠.
- * والأوزاعي هو: عبد الرحمٰن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي، أبو عمرو، إمام أهل الشام، من الأئمة المجتهدين، كان له مذهب مستقل مشهور عمل به فقهاء والشام ا الاندلس ملة ثم فني، ولذ ببعلبك سنة ٨٨ه، وسكل بيروت وتوفي بها سنة ١٥٧هـ. ترجمته في: سير أعلام التبلاء ٧/ ١٠٧؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٢٧؟ حلية الأولياء ٦/ ١٣٥.
 - (٤) حاشية العدوي على الخرشي ٧/ ٢٣٥؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص٣٣٥.
- (٥) المجرر ٢/ ٢١١٠؛ الفروع ٦/ ٤٩٦؛ أعلام الموقعين ٢٦/٤ ـ ٢٠١ الإقناع، للحجاوي ٤/٥٠٤؛ مجموعة الرسائل والمسائل النجلية ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣.
 - (٦) والقواعد والفوائد الأصولية ص٨٠٨ه أبيد و على مد المقد دالقاء داية حدور
- (٧) هو: مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج، من فقهاء التابعين بمكة، قال عنه النووي: «هو تابعي إمام، امتفقّ على جلالته وإمامته، توفي سنة ١٠٤هـ بمكة على الله الله الله
- ... ترجمته في: طبقات الفقهاء ص١٦٩ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/٨٣ طبقات الشافعية الكبرى ٥/٢٦٦.
- (٨) هو: الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، من كبار التابعين، جمع بين العلم والورع والعبادة، توفى بالبصرة، سنة ١١٠هـ.
- ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٨٧؛ وفيات الأعيان ٢/ ٦٩؛ تهذيب الأسماء واللغات .171/1/1 I GOLD Ky Thrally 8/ PTI.

الخراساني الأمرية مناس معجد بيله يته يعما بالماسة والماسانية

جاء في «مسائل الإمام أحمد» لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (٢٠): «وسألته عن رجل كان له على رجل ألف درهم فجحده عليه، فوجد هذا جارية، يأخذها؟ فقال (أي: الإمام أحمد): أنا أقول إن وجد له دراهم لا يأخذها، وذلك أن هذا الملك ملك الرجل، فكيف يجوز أن يأخذ ما لا يملك!»(٢٠).

وقال أبو الخطاب: «ومن كان له على رجل حق فقدر على أخذ حقه من مال من عليه الحق لم يجز له أخذه بغير إذنه، أو دفع الحاكم ذلك إليه، سواء كان الذي عليه الحق باذلاً لأدائه أو مانعاً، وسواء كان من جنس حقه أو من غيره، نص عليه، واختاره عامة شيوخنا»(٤).

ellata ail lesters", ell o " anger" elle

□ الأدلة:

اللة القول الأول: وحيمة على المراح لها الله الألم الله المراح الما الله

مون الموال الموال القول بالأدلة الآتية: و منايس الموال الموال الموال الموال الموال الموال الموال الموال الموال

الدليل الأولاد على على المعنى في عمو في المعنى على المعنى المعنى

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوفِسْتُمْ بِهِ النَّبِحِلِ ١٢٦]. وقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْ عَلِيهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٤].

- (١) علو: عَظاء بَنَ أَبِي بِسلم الخراشاني ، أبو اليوب، من فقها عخراسان، ولد سنة ١٠٥٠ وهـ، وهـ، ونزل دمشق، وتوفي سنة ١٣٥هـ السمال الناجا في نجه المال ١٥٠ وياجعا المالية المال
- ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٩٣، سير أعلام النبلاء ١٤٠٠ شذرات الذهب (١٧) من المرابع المرابع الذهب (١٧) من المرابع المراب
- (٢) هو: صالح ابن الإمام أحمد بن جنبل الشيباني البغدادي، أبق الفضل، ولد سنة المسلم اباه، وتفقّه عليه، ونقل عنه مسائل كثيرة، تولى القضاء بطرسوس، وتوفى سنة ٢٦٦ه.
- سلسا توجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٢٩؛ طبقات الحنابلة ١٧٣٤ الملاحل، لابئ بدران ص٤١٣.

111111

- (٣) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه أبي الفضل صالح ٢/١٣(١)، المسألة (٦٧١).
 - (٤) الهداية، لأبي الخطاب ٢/ ١٣٩.

المساه وأن الآيتين دلتا على معاقبة المعتدي بمثل اعتدائه، وهما مطلقتان، فهمَّ عليَّ في ذلك من عجاج؟ . فقال رضول الله (المجان فقال الله الموشية ما يكفيك ويكفى بيكنه(١). مناقشة الاستدلال بالآبتين:

يناقش الاستدلال بهاتين الآيتين: بأنهما وإن دلتا على مشروعية معاقبة المعتدي بمثل ما اعتدى بع إلا أن الخطاب فيهما اللحاكم وليس الكل أحد، بعليل الاتفاق على جواز الاقتصاص من الجاني دون السلطان. يقول القرطبي: «اتفق أثمة الفتوي على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من أحد حقه دون السلطان، وليس للتأس أن يقتص بعضهم من بعض، إنما ذلك للسلطان، أو امن نصبه السلطان لذلك، وله في جعل الله السلطان ليقبض أيدي الناس علومه لهم، تم أطلق لها الإذان في أخذ كفايتها وكفائة (الانخار تولام مضعة

ويمكن أن يجاب: بأن منع القصاص دون إذن الحاكم لا يمنع استيفاء باقى الحقوق دون إذنه. wie 14 in 46 Mario:

ويرد: بأن منع القصاص دون إذن الحاكم ليلن تاخصيصاً المدلول الآية حتى يُقال ببقاء عمومها فلما عداه، وإنها هو خارج عن مدلول الآية، الحيث إن الآيتين دلَّتا على ثبوت حق الاقتصاص لمن اعتدي عايد بشرط المماثلة في العقوبة وعدم المتجاوز غيها(٣)، والإجماع الكما سبق ودل على أن ذلك بواسطة الحاكم و فليس في الآيتين دلالة على إثبات على للمعتدي عليه الا يحوز، فنعين أنه فتوى (٤)، وبدليل الأنه فؤض تقلير الا مسفناق للهاليلية كالر كان فضاء لم يقوضه إلى الملعي ه(٥).

الدليل الثاني:

ما ورد عن عائشة ﴿ أَنَّا قَالَتُ: دَخَلَتُ هَنَدُ بِنِتُ عَتَبَةً، امرأة أبي سفيان

ILLET , IS , as all situate traces (+7347) Parties , 1864 &

⁽١) أحكام القرآن، لابن العوبي ١/١١١٤ عارضة الأحوذي ٥/ ٢٠٠ تحفة الأحوذي ٤/ ٠٤٨٠ نيل الأوطار ٦/٩٠٦ علمه النفوا المن ١٠٠٠ ١٨ ويغيل المسال بين ٢٠٠١ (٢١)

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٥٦؛ وينظر: ٢/٢٤٥. وقد حكى الاتفاق أيضاً كل من المحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠٩/٥، ٢١١٦/١٢؛ وابن العربي في أحكام القرآن

الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي ٢/٣٥٨؛ أحكام القرآن؛ لابن العربي (/١١٣. ١

باقي الحقوق دون إذنه.

الدليل الثاني:

على رسول الله على فقالت: يا رسول الله، إن أبه سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلّا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟. فقال رسول الله على الخذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك، (١)

رجام الديلالة في اللمديث، لنها - المال الله الاستالا الاستالا عال

أن النبي على أذن لهند بالأخذ من مال زوجها، وهذا يدل على «أن من له حق على غيره يمنعه إياه، فظفر من ماله بشيء، جاز له أن يقتضي منه حقه، سواء كان من جنس حقه أو لم يكن إياه، ثم يبيع ما ليس من جنس حقه، فيستوفي حقه من ثمنه، وذلك أن معلوماً أن منزل الرجل الشجيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه أهله وولده من النفقة والكسوة وسائر الموافق التي تلزمه لهم، ثم أطلق لها الإذن في أخذ كفايتها وكفاية أولادها، ولا يكون ذلك إلا يصرف غير جنس حقها في تحصيل ما هو من جنس حقها»(١).

مناقشة الاستدلال بالعديث:

ما رتوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين المنا بن المنا المن

ومع حكم الحاكم يجوز الأخذ بغير إشكال (").
وأجيب: بأن قوله في ذلك إنما هو فتيا لا قضاء؛ بدليل أن أبا سفيان كان بالمدينة، والقضاء على الحاضرين من غير إعلام ولا سماع حجة لا يجوز، فتعيَّن أنه فتوى (١٤)، وبدليل «أنه فوض تقدير الاستحقاق إليها، ولو

كان قضاء لم يفوضه إلى المدعى»(٥).

⁽۱) أخرجه البخاري، الصحيح ١٠٧/٥ (مع فتح الباري)، كتاب المظالم، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، الحديث (٢٤٦٠)؛ ومسلم ـ واللفظ له ـ، الصحيح ٣/

⁽٢) شرح السنّة، للبغوي ٨/٢٠٥؛ وينظر أيضاً: عمدة القاري ١٠٠/٣٢٥.

⁽٣) القواعد والفوائد الأصولية ص٩٠٩. مناع ٢٠٢٥٢ كالما ولا الاصولية (٣)

⁽٤) الفروق، للقرافي ٢٠٨/١؛ وينظر أيضاً: الإحكام في تعيين الفتاوى عن الأحكام ص٥٥.

⁽٥) فتح الباري ٩/١١٩، وينظر أيضاً: بدائع الصنائع ٤/٢٦، المقا ولحما والحار (٦)

الوجه الثاني: لو سُلّم بأن قصة هند كانت إفتاء، فإن الحديث لا دلالة فيه على محل النزاع؛ لأن الإذن بالأخذ إنما هو للنفقة الوالنفقة ليست ديناً (۱)، وهي لم تطلب استيفاء ما ترك الزوج أداءه من نفقة سابقة، وإنما طلبت الأخذ لما يجب لها مستقبلاً ـ ومع الأخذ لا دَين في ذمة الزوج ـ كما أن النبي لله لم يأذن باستخلاص ما مضى لها من نفقة + على القول بأن النفقة السابقة تكون ديناً في ذمة الزوج ـ وإنما أذن لها بأخذ كفايتها من النفقة مستقبلاً، فالإذن في أخذ حق ليس هو بدين ا

ووجه التفريق في الأخذ بين النفقة والدَّين ما يلين المناه عليه الما

أولاً: إنما جاز لها الأخذ «لأن حق الزوجة في كل وقت، والمحاكمة في كل لله والمحاكمة في كل لله تشق بخلاف من له دَين (٢).

ثانياً: أن النفقة تُراد لإحياء النفس وإبقاء المهجة، وهذا مما لا يصبر عنه ولا سبيل إلى تركه، فجاز أخذ ما تندفع به هذه الحاجة، بخلاف الدَّين، حتى أنه لو صارت النفقة ماضية لم يكن لها أخذها، ولو وجب لها عليه دَين

⁽۱) النفقة: حق للزوجة على زوجها واجب بالكتاب والسنّة والإجماع، فلا خلاف في وجوبها على الزوج، كما أنه لا خلاف في أن النفقة الواجبة على الزوج ليست بدّين، ومن ينفق على زوجه لا يقال: إنه يقضي دّيناً، وإنما اختلف العلماء في وقت اعتبارها دّيناً ثابتاً في ذمة الزوج، فذهب مالك والشافعي وأحمد في أظهر الروايتين إلى أنها تصير ديناً بأمرين معاً.

أحدهما: وجوبها على الزوج.

والثاني: ترك أدائها للزوجة، فإذا وجبت ولم يقم الزوج بأدائها صارت ديناً لا يسقط الله بأداء أو إبراء كسائر الديون. وذهب الحقية والإمام أحمد في رواية إلى أن النقةة لا تصير دَيناً بترك أدائها بعد وجوبها، وليس للمرأة الحق في المطالبة بنفقة سابقة، وإنما تصير دَيناً إذا حكم بها القاضي، أو تراضى الزوجان على تقديرها، وكذلك إذا أمرها القاضي أو الزوج بالاستدانة فاستدانتها بالفعل، وأما ما عدا ذلك فلا تكون عندهم دَيناً.

بدائع الصنائع ١٤/٥٢/٠٢٤ الموافقات، للشاطبي ١/٥٧/١؛ المنثور في القواعد، للتركشي ١/٥٧/١ المخصية، لأبي زهرة للتركشي ١/٥٥/١ المختي ١/٥٧/١ المختي ١/٥٧/١ المختي ١/٥٧/١ المختي ١/٥٠/١ المختي

⁽٢) كشاف القناع ١٣٥٧/٦ وينظر أيضاً: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح

في كل لحظة تثنق بخلاف من له ذين ه(*).

الوجه الثاني: لو سُلُّم بأن قصة هنا كان إنتان المنان الأ من الما ليكل ما

قالثاً: إنما جاز للمرأة أخذ نفقتها من مال زوجها دون علمه الما لها من التبسّط في ماله بنحكم العادة، مما يؤثر في إباحة أخذ الحق وبذل اليد فيه بالمعروف بخلاف الأجنبي (٢).

ولذا فرق الإمام أحمد بين الدّين والنققة في الأخذ. يقول ابنه أبو الفضل الوسألتة عن رجل كان له على رجل ألف درهم فجحه عليه، فوجد هذا له جارية، يأخذها؟»، فقال: أنا أقول: إن وجد له دراهم لا يأخذها ... قلت: إنهم يحتجون بحديث هند ... فقال: هذا بيتها وبيت ولدها، ورَخَصَ أن تكون تأخذ ما يكفيها (٣) منا المنا المنا

الدليل الثالث:

ما ورد عن عقبة بن عامر (٤) قال: قلنا للنبي ﷺ: إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يَقْرُونَنا (٥)، فما ترى فيه؟ فقال لنا: «إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخلوا منهم حق الضيف (٩).

(١) التنفذ عن للزرجة على ودميا واحب بالكتاب و شيمها حن علاما مه

أن النبي ﷺ أذن لهم بأخذ حقهم بأنفسهم، وهذا دليل على أن لصاحب الحق أن يستوفي حقه بنفسه إذا مُنِعَ منه.

⁽۱) المغني ۲/۷۹. (۲) المرجع السابق؛ المبدع ١٩٩/٠.

⁽٣) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه أبي الفضل صالح ٢/١١٣ ـ ١١٤. ع

⁽٤) هوا: عقبة بن عامر الجهني، أبو عمرو، صحابي جليل، روى عن النبي الله كثيراً، وروى عنه عنه جماعة من الصحابة والتابعين، كان قارئاً، عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان، شاعراً، كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن، شهد فتوح الشام، وكان هو البريد إلى عمر ريان بفتح دمشق، وشهد صفين مع معاوية ريات وأمرَّه بعد ذلك على مصر، توفي سنة ٥٨هـ.

ترجمته في: الإصابة ٢/ ٤٨٩، كتاب الولاة، وكتاب القضاة، تاريخ مصر وولاتها، من ٤٣٧، الطبقات الكبرى، لابن سعد ٤٩٨/٤؛ أسد الغابة ٤٣/٤.

⁽٥) أي: لا يضيفونا، من قريت الضيف: إذا أحسنت إليه عمدة القاري ٢/١٠٪.

⁽٦) أخرجه البخاري، الصحيح ١٠٨/٥ (مع شرحه فتح الباري)، كتاب المظالم، باب قطاعل المظلوم إذا وجد عال ظالفه، الحديث (٢٤٦١)، واشتطهد به الباب؟ ومسلم، الصحيح ٣/١٣٥٣، كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها، النحديث (١٧٢٧).

وبعبارة أخرى يقول الموفق ابن قدامة: «لأن أن شيالم كالم متنبك المحاشة انم

يناقش: بأن الحديث لا دلاله فيه على المخل النواع؛ لأن الضيافة كل واجب للضيف على المنزول به (۱)، وليست دَيناً في الذمة في كالمنفقة وإنما جاز الأخذ في الضيافة دون الدَّين لحاجة الضيف إلى مؤنة الضيافة لإحياء نفسه، ولتعذّر المطالبة بها في وقتها وفواتها بالتأخير ولهذا لا يجوز له أخذ مؤنة ضيافة سابقة امتنع المنزول به منها.

الذا: الأدنة على عدم جواز الأخذ من الأمانات. نضال المقال المنال

أولاً: الأدلة على لجوال أخل الكائن لجنس الحقه به والعالم العقالة على

ثانياً: الدليل على منع الدائن من الأخذ من مال المتدين إذا كان من عيو عن المائن الدائد من على المائن الدائد الأمان الأمان المائن ومن أخلط عن حقد المائن الما

قال أصحاب هذا القول في الاستدلال لذلك: إن هذا بيع فلا يتفرد هُوَ به (٢٦)

⁽۱) على القول بوجوبها. وقد اختلف العلماء في وجوب الضيافة: فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنها سنة مؤكدة. شرح معاني الآثار، للطحاوي ٢٤٢/٤، ٢٤٣؛ المنتقى شرح الموطأ، للباجي ٢٤٢/١؛ المنجموع شرح المهاب ٥٨١،٥٧/٩، ووتأول الخطابي هذا الحديث بأنه في المضطر الذي لا يجد ما يطعمه، ويخاف على نفسه من الجوع». معالم السنن ٥/ ٢٩٣. «وقيل كان هذا في أول الإسلام فكانت المواساة واجبة، فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك». عمدة القاري ١٨٥٠/٣٠.

ودهب الحنايلة إلى وجوبها على اهل البوادي والقوى دون الامصار، والواجب يوم وليلة والمستحب ثلاثة أيام. ولهم في أخذها من المنزول به جبراً إذا امتنع عنها ولان: القول الأول وهو المذهب: يجوز له الأخذ من ماله جبراً بقدر ضيافته الواجبة، وليس له أخذ مؤنة ضيافة ماضية ولو لم يتمكن من المطالبة بها، حيث إن مؤنة الضيافة الماضية دين كسائر الديون. والقول الثاني: ليس له الأخذ بلا رضاه مطلقاً. المغني ١٦٣/٨ كشاف القناع ٢٠١٨.

وذهب الظاهرية إلى وجويها مطلقاً. المحلى، لاين حزم ١٧٤/٩، العسالة (١٦٥١). وينظر أيضاً ـ في أقوال العلماء وأدلتهم في الضيافة ـ المراجع الآتية: فتح البازي ٥/ أن ١٠٨ ـ ١٠٩، عون المعبود ٢١٧/١٠ نيل الأوطار ٣٦/٩ ـ ٣٨.

 ⁽۲) المبسوط، للسرخسى ۱۲۸/۱۱.

وبعبارة أخرى يقول الموفق ابن قدامة: «لأن أخذ العَوْض عن حقه اعتياض، ولا تجوز المعاوضة إلا برضا المتعاقدين (١) المساما الله المتعاقدين الما

واجب المصيف على المأر ولويه أن وليست ديناً في الله في الله المال **عناناً قلناً**

المناولاً: الأدلة على جواز أخذ الدائن الحقه من غير الأمانات ! المان المانات

أدلة القول بجواز أخذ الدائن لحقه من غير الأمانات هي أدلة القول الأول وقد سبق ذكرها، وما ورد عليها من لمناقشة وتنما القالم فالنب التهم علما أ

ثانياً: الأدلة على عدم جواز الأخذ من الأمانات. ﴿ وَمُلْكُلُمُ لَا مُثَلًا مُلَّمًا

أدلة القول بعدم جوان الأخذ من الأمانات هي ما يلي: ١٠٠٠ ١٠

وأدلة القول يحيواد الاحد مما عو مع جس "حدث عراد الالليل الأول:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنِ تُؤَدُّولِ ٱلْأَكْتَئِبِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] . [الأ

الله الله على هذه النائل من الأخد من ما زعيته في خالما مم

أن الله أمر بأداء الأمانة إلى أهلها، ومن أخذها عن حقه لم يؤدها إلى أهلها، وقلا يجوزا أخذها، إن اللك الالله الإلها الله الله الله المالة

الدليل الثاني: مريرة عليه قال: قال رسول الله عليه: ﴿ أَدُّ الأَمَانَةُ إِلَى مِا وَرَدُ عِنْ أَبِي هُرِيرةً عَلَيْهِ قَالَ: قال رسول الله عليه: ﴿ أَدُّ الأَمَانَةُ إِلَى من التمنك، ولا تخن من جانك، (٧) الماجي الأمناء الماجي الماجي الماجي الماجي الماجي الماجي الماجي الماجي الماجي وتأوّل الخطابي هذا الحديث بأنه اللي المصل اللكي لا يجل ما عليمه، وتخاف اللي

(٢) أخرجه أبو داود، السنن ٢٩٠/٣، في كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، الحديث (٣٥٣٥)؛ والترمذي وقال: (هذا جديث غريب)، السنن ٣/ ٥٥٥، كتاب البيوع، الباب الثامن والثلاثون، الحديث (١٢٦٤)؛ والحاكم، وقال: (صحيح على شرط مسلم)، ووافقه الذهبي، المستدرك على الصحيحين ٢/٢)، المناب البيوع، والتلخيص بذيل المستدرك؛ والدارقطني، السنن ٣/ ٣٥، كتاب البيوع، الحديث (١٤٢). قال ابن الجوزي: (هذا الحليث من جميع طرقه لا يصح). العلل مطلقا المغنى ١٠٣/١ عناف القالع ١/١٠٢. ١٠٣/١ قيهانتماا

الوقال الحافظ ابن حجرة «قال الشافعي؛ هذا المعايث ليس بالهاب . . وتُقِلَ عن ١٥ بالإمام أحمد أنه قال: وهذا التحديث باطل لا أعرفه من وجه أصخ ١ التلخيص الحبير ٣/ ١١٢، ونقل عن الإمام أجمع أنه الحتج به في مواضع القواعد والفوائد الأصولية = (Y) themself a thing tong 11/1/11. ص۸۰۳.

145 MED 1 1 16 1637

can thick in this

دجه الدلالة في العدليك إلى عدم الحريث العربية على على الدلالة في العدليك الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن النبي على أمر بأداء الأمانة إلى المؤتمن ومن أخذها عن حقه لم يكن مؤدياً إلى من ائتمنه عليها، فلا يجوز.

الوجه الثاني: أن النبي على نهى عن الخيانة، والتصرف في الأمانة بغير إذن صاحبها خيانة، فلا يجوز (١).

مناتشة الاستدلال بالمديث،

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لا يخلو طريق من ظرقه من مقال، فلا يصلح للاحتجاج به.

ويجاب عن هذا الوجه: بأن الحديث بمجموع طرقة صالح أولاً! لما تقدم من أدلة القول الأول الدالة على حواز استبغ**لة لجالجاتك كما**

الوجه الثاني: أن النهي في الحديث عن الخيانة ليس حاصاً بالأمانات دون غيرها من مال المدين، بل النهي فيه عام يشمل منع الأخذ من مال المدين بغير إذنه، سواء كان أمانة بيد صاحب الحق، أو غير أمانة، ولا وجه لتخصيص النهى بالأمانة وقصر الخيانة عليه كما يقول أصحاب هذا القول استناداً على هذا الجديث، يقول الموفق ابن قدامة: المتى أخذ منه قدرا حقه

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٣٩/٦ ـ بعد أن ساق طرق الحديث ومن أخرجه من العلماء _: الولا يخفى أن وروده بهذه الظرق المتعددة مع تصحيح إمامين من الأئمة المعتبرين أيشير إلى الإمام الحاكم، والإمام ابن السكن حيث أورد في أول كلامه تصحيحهم للجديث] وتحسين إمام ثالث منهم [يشير إلى الترمذي] مما يصير به الحديث منتهضاً للاحتجاج.

[﴿] وَقَالَ السَّخَاوِي: ﴿ يَقُونَى النَّحَدِيثُ بِانْضَمَامَ طَرَّقِهِ ﴾ . كشفُ الخفاء، للعجلوني ١/ ٧٥. وقال الألباني في إرواء الغليل ٥/ ٣٨١ ـ ٣٨٣ ـ وقد صحح الحديث - الوجملة القول أن الحديث بمجموع هذه الطرق ثابت، فما نقل عن بعض المتقدمين أنه ليس بثابت فذلك باعتبار ما وقع له من طرق لا بمجموع ما وصل منها إليناً. فنستخلص مما تقدم أن الحديث بمجموع طرقه صالح للاحتجاج به... والله أعلم.

⁽١) تحفة الأحوذي ٤/٤٧٤ نيل الأوطان ٦/٣٩. الله الأعلام ٢٦٠ الما

عن حقه لم يكن مؤدياً إلى دن ائتمنه علينياً، فلا يجور.

الاستدلال بهذا الحديث من وجهين" أنلة القول الرابع:

الدليل الأول:

الأول: قوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا قَاْكُلُوا أَمُولَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِ إِلَّا أَن تَكُونَ يَجِكُرُةً عَن تَرَاضِ مِنكُمْ ﴿ [النساء: ٢٩].

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وحين : تعيمًا حية على ما مهم مر أن أخذ الدائن من مال المدين بغير رضاه ليس بتجارة عن تراض، فيكون من أكل الأموال بالباطل، فلا يجوز.

ويناقش: بأن الآية محمولة على الأخذ يغير حق لما يلي:

أولاً: لما تقدم من أدلة القول الأول الدالة على جواز استيفاء الدائن من الوجه الثاني: أن النهي في الحديث عن الخوايض بيغ نو تيهما واله

اليم ن ويجابُ اعن هذا في بأن أدلق القول الأول لع تسلم من المناقشة، فلا المدين يغير إذنه ، يسواه كان أمانة بيد صاحب المدين في والعلاقة الإطلاقة

المنا ثانياً: أن الحاكم يجوز له الأخذ امن أمال المدين للداد وينه ابغير وضاما فكذلك الدائن يجوز له الأخذ من مال المداين لاستيفاء دَيته ابغير رضاه، ابجامع أن كلَّا منهما آخذ لمال الغير بحق.

ان كلا منهما احد ثمان العير بحق. المرابع عن هذا: بأن الحاكم مأذون له شرعاً بإيصال الحقوق إلى أصحابها ولو جبراً، فهو مخصوص من عموم النهي، بخلاف غيره. م معد المعالية العالمية المام الله منهم (منير إلى القرماع) ومن الدليل الثاني: though aligned Weight 32.

٧٠ منا رواه أبو حرة الرقاشي عن عمد أن النبي على قال: (لا يتحل مال امرى وقال الألباني في إرواء الخليل ٥/ ١٨٦ - ٢٨٦ - وكا ويسفخ بالبطالية - ١١ وملسه القول أن المعديث بمجموع عله الطرق ثابت فما أقل عن على المتقاصر أنه لي بالبت فذلك بإعنبار ما وقع له عن طرق لا صجمرع ما وصل ١٩٥٠ /٩٠ ينفعا - (4)

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٤٧ ، وقد استدل به لهذا القيول كل من ابن قدامة في المغنى ٩/ ٣٢٧؛ وابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٠٩ لـ (١٤) علم (١)

ومُ صَوْلا لِدُلْكُ مَعْنَى المعديث : بم المنا منا أما أن ما وعب القالم المعديث : ما أما المناس قال أن النبي الم حرام مال المسلم إذا لم تطب نفلت بما أخذه الدائراء فيكون الأخذ من إمال المدين فيلا إذن المنه المحولماً الجريفة وقيسا المحرسات سب لادعن كل سارق أنه أحد للمال بخقه، فيتعين المنع من الأخد بلاد إذن " لاذعن كل علاقة الماليانية

ما ورد عن أبي هريرة ولله عليه قال: قال رسول الله عليه: (أدُّ الأمانة إلى من الدان من استفاء حديد (١٠) والله المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة الم

رجه الدلالة في الهديث: أن النبي ﷺ نهى عن الخيانة، وأخذ الدائن من مال المدين من غير علمه خيانة فلا يجوز. قال ابن قدامة: «متى أخذ منه قدر حقه من ماله بغير علمه فقد خانه فيدخل في عموم الخبر (٧) يلعنا به زيدما قولم النال ming & the when by where testing had to

الدليل الرابع: ١ و و الم

من غير جنسه، فإن كان من غير جنسه فهو معاوضة بغير تراض، وإن كان من جنسه فليس له تعيين الحق بغير رضا صاحبه؛ لأن التعيين إليه، ودّينه متعلق بذمة المدين لا بعين من أعيان ماله، ففي كلا الحالتين لا يجوز الأخذ (٣).

الدليل الخامس:

الما المناع الدائل من استيفاء دينه بنفسه بناء على القاعدة الفقهية الالجواز الشرعى ينافى الضمان (٤)، وذلك أن الدائن إذا أخذ من مال مدينه ما يستوفى به دينه، فأقيم عليه دعوى بالسرقة بما أخذه من مال، فإذا ثبت أخذه للملل

على الحصول على حقه قد لا يقوّع الأمور على حقيقتها.

⁽¹⁾ البيق تخريجه لفي صورة ١١٦ إلايه أ راجا رجال أه المتعنى ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ من الله عليه الرك

⁽٣) شرح منتهى الإرادات ٣/ ٥٠٢؛ كشاف القناع ٨/ ٣٥٧. له زيميا إلى عنما الله

⁽٤). وأبعني "الجواز الشرعي" هو كون الأمر مباحاً فعلاً كان أو تركاً.

من ومعنى اينافي الضمان أي: لا إمسؤولية عن الفعل أو الترك الحاصل بذلك الأمر المحائز اوإنما كان الجواز الشرعي ينافي الضمان؛ لأن الضمان يستدعي سبق

[،] قسم التخدي، والجواثر الشرعي يأبي وجوده فتنافيا علما الله بسيال حاج دمواليما ي

ببيّنة أو إقرار، لم تقبل دعواه بأن ما أخذه إنما هو في مقابل حقه إلّا ببينة 🖓، والمفروض أنه لم يلجأ إلى الاستيفاء بنفسه إلَّا لعدم البيِّنة، وفي هذه الحالة يثبت عليه حد السرقة، فلو جاز له الأخذ لما عوقب عليه، ولو لم يعاقب عليه لادّعى كل سارق أنه آخذ للمال بحقه، فيتعين المنع من الأخذ بلا إذن.

آب إما عدد عن أبي هريرة وقد قال: قال رسول الله تعلي وأذ الأن اليم الراجح هو منع الدائن من استيفاء حقه من مال المدين بغير إذنه مطلقاً، وذلك لما يلى: cas thelis , thereis.

أولاً: قوة أدلته وسلامتها من المناقشة، وضعف أدلة الأقوال الأخرى بما ورد عليها من مناقشة.

ثانياً: حماية المدين من التعدى على ماله؛ وذلك أنه لو أذِنَ للدائن أن يستوفي حقه بنفسه لم يضمن تعديه كمَّا أو كيفاً.

ثالثاً: حماية الدائن من المسؤولية المترتبة على تصرُّفه؛ لاحتمال أن يقام عليه دعوى بالسرقة بما أحده من مال، فيمنع من استيفائه لحقه بنفسه لذلك.

رَابِعاً: سَدُّ الذِّريعة؛ وذلك أن في الإذن للدائن بالأخذ من مال المدين بلا إذن منه ذريعة قد توصل إلى الفتنة والعداوة بين الناس، وليس كافياً لجواز الإذن بالأخذ اشتراط عدم ترتُّب الفتنة عليه؛ لأن صاحب الحق مع حرصه على الحصول على حقه قد لا يُقَوِّم الأمور على حقيقتها . ﴿ الْعَالَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال

المامية في القول بجواز الأخذ بدون إذن صاحب المال إضعاف لسلطة الدولة؛ وافتئات عليها، وتقليل لحرمة النمال في الإسلام، فيمنع من الأخذ به دينه، فأقيم عليه ذعو والسرقة تما أحله عن عاميله عبر بتما تعيينا ألماس

⁽١) لقوله ﷺ: (لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعي رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر الله المناه عنه الما الما المناه عنه الله المناه المنا أخرجه البيهقي بسنده عن ابن عباس وهيه، السنن الكبري ١٠/١٠٠ كتاب الدعوفي البينات باب البينة على المدعى واليمين على المدّعي عليه الواحرج مسلم بسنده عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ الو يُعطى الناس بلحواهم الادمى فاس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدّعي طليه، صحيح مسلم ٢/ ١٣٣٦، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدّعي عليه، الجديث (١/ ١٧١١). مَيْمَقُا الله المَّا حَدُّ اللهِ

م السادسان لأحكام الشريعة الإسلامية جانبان: أحدهما ديائي، والآخر قضائي. فصاحب الحق إذا لم يستطع استيفاء حقه من المدين لا بأداء من المدين ولا بإجبار من القضاء، فإن حقه وإن فات عليه في الدنيا فلن يفوت عليه عوضه يوم القيامة، حيث إن المدين بإنكاره الحق آكل لمال غيره ظلماً وعدواناً.

وقد روي أبو هريرة في أن رسول الله على قال: «أتدرون ما المقلس؟، قالوا: المقلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة ويأتي وقد شتم هذا، وقدف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه أُخِذَ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار ١٠٠٠. هذا والله أعلم بالصواب. والله إنا الله المار ١٦٠٠

المرابع المالي و الفرع الناني: استيفاء الدائن لدِّينه بنفسه

إذا قدر الدائن على تحصيل حقه من مدينه بواسطة القضاء _ بأن تكون له عليه بيِّنة ، أو كان المدين مقراً بالدَّين ممتنعاً عن أدائه ..

فقد اختلف العلماء في أخذه لحقه من مال مدينه بلا إذن منه على قولين: - co- 1 dling 7/\1.

ه وابن أي هرية هو الحسن بر الحسن الفاضي، أبر على، المعرود اليابن ال

هـ ما العدادي أحد أثمة الشاقعية ، درس بعداد، وتخرّ من **غيراً على فأ**رالنهم وهو مذهب الحنفية (٢)، وقول أكثر المالكية (٣)، وممن قال به منهم: ابن

ترجمت في: طفات الشافعية، لاس قاصر شهية ١/٢٢١١ وولميات الأعيان ٢/١٤٧٢

⁽١) أخرجه مسلم، الصحيح ٧/ ١٩٩٧، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، الحديث (٥٩/ ٢٥٨١).

⁽٣) رَحَاشَيَةُ ابْنُ الْمُدنِي كُنُونَ ٧/٤٩٥؛ تَهَذَّيْبِ القَرْوقَ ٧/ ٢٠٨؛ حَاشَيَةُ الرَّزْقَانِي على مختصر خليل ١٢١٥/٧ الخرشي على مختصر خليل ١٧٥/٧.

⁽٤) تهذيب الفروق ١/٨٠٨؛ حاشية ابن المدنى كنون ٧/ ٤٩٥.

^{*} وابن الحاجب مو: عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو، جمال الدين، المعروف بـ(ابن الحاجب) الأصولي، الفقيه، المَّالكيُّ، من كَبَارُ عِلْمَا ۗ الغَرْبِية، ولد سنة ٥٧٠هـ، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وتوفى بالإسكندرية سنة ١٤٦١هـ، كان =

وقد روى أيد هريرة كه أن رسول الله كي**نان بغ أجاد وبل** س

من مصنفاته: «مختصر الفقه» ويسمى: الجامع بين الأمهات، «منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل»، «الكافية» في النحو، «الشافية» في الصرف.

ترجمته في: الديباج المذهب ٨٦/٢؛ شجرة النور الزكية ١/٦٧/١ الأعلام ٢١١/٤.

(١) أَ تَهْدَيْبُ ٱلْفُرُونَ ١ /٢٠٨؟ حَاشَيْةُ ابْنَ الْمُدَنِي كُنُونَ ٧/ ٤٩٥. الله عالم الله الذا

حسناته، فإن فيت حسناته قبل أن عد ١٣٥٠/٨ جالتهما فيلهذ ٤٣١٨/٢ بنهما (٢)

عليد أم طرح في النارة". عدا والله أعلم ما عبواب . ١٤/١٤ بيبالطا بعد (٣)

* وهو: إبراهيم بن أحمد المَرْوَزِي، المعروف بكنيته (أبو إسحاق) من كبار فقهاء الشافعية ، كان إمام عصره في الفتوى والتدريس، نشر مذهب الشافعي في العراق وسائر الأمصار، خرج في آخر عمره إلى مصر وجلس في مجلس الشافعي إلى أن توفي سنة ١٤٨هـ قال النووي: «وحيث أطلق أبو إسحاق في المذهب فهو المَرْوَزِي».

من مصنفاته: ﴿شرح مختصر المزنى .

ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٠٢/١٥ ؛ طبقات السافعية، للإسنوي ٢٢ ربالا ١٤٥ إلى الشافعية، للإسنوي ٢٢ ربالا (إلى وفيات الأعياق ١٨٦/١) الله من منعما ملعاً من الملعا الملعاء المنافعة المنا

(٤) روضة الطالبين ١٢/٤.

* وابن أبي هريرة هو: الحسن بن الحسين القاضي، أبو علي، المعروف بابن أبي هريرة البغدادي، أحد أئمة الشافعية، درس ببغداد، وتخرّج عليه حلق كثير وانتهت إليه إمامة الشافعية في العراق، توفي ببغداد سنة ٣٤٥هـ.

من مصنفاته: «التعليق الكبير على مختصر المزني».

ترجمته في: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ١٢٦١؛ ووفيات الأعيان ٢/ ٧٥؛ شفرات الذهب ٢/ ٣٧٠٠. شيمال بال الله ١٩٥١ مرسمة مسلم مراد ال

(٥) روضة الطالبين ٤/١٢.

* وأبو الطيب هو: طاهر عبد الله بن طاهر الطَّبَري، القاضي، أبو الطيب، أحد أثمة المذهب الشافعي، كان عالماً بأصول الفقه وفروعه، محققاً في علمه، ولد بآمُل سِنة ٨٤هـ، واستوطن بغداد، وولي القضاء، وترفي سِنة ٨٤هـ، واستوطن بغداد، وولي القضاء، وترفي سِنة ٨٤هـ، م

من مصنفاته: (شرح مختصر المزني؛ وله في الخلاف والأصول والجدل: (١)

ترجعته في: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٢٢٦/١ طبقات الشافعية، لابن مداية الله ص ١٢٠٦ طبقات الفقهاء ص ١٢٧٠.

٢٥ روضة الطالبين ١٠٤/١٠ ي فاناع ديشعه ولكناء وقالها في أشاء مهولات عدم.

وجاء في «حاشية ابن المدني كَنُّون» (٢): ﴿ ﴿ ﴿ لِمُعَلِّمَا لَهِ ۚ : ﴿ أَ لَهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

وقال النووي: «وإن أمكن تحصيل الحق بالقاضي، بأن كان مقراً مماطلاً أو منكراً وله بينة، أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه اليعين، فهل يستقل بالأخذ، أم يجب الرفع إلى القاضي؟ وجهان: أصحهما جواز الاستقلال»(٤).

ويناقش: بما تقلّم وهو أن قوله عليه لها: الخذي ما بكفيك التهالي للعقال العقال العقال العقال العقال العقال المناطقة الأفي حكم النزاع، إذْ هم في المنقة الأفي المنقة الأفي

ور توريعي، عسب إلى رويان رسيه بنوسي عبرسان. من مصنفاته: «بحر المذهب، وهو من أطول كتُب الشَّافُعية؟ ﴿ الْمُناطَيْضَ الْإِمَامُ

ب الشافعي في أين من أحد من الم المعلق الكبرى ١٩٣/٧ وفيات الأعيان ١٩٨/١ شذرات الأعيان ١٩٨/١ شذرات الأعيان ١٩٨/١ شذرات الذهب ٤/٤.

(١) البحر الرائق ١٩٣/٧.

* وهواني محمد بن المدني بن علي كَنُون، وقيل : (جَنُون)، الفاسي، أبو عبد الله، الفقيه، المالكي، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في عصره، ولد بفاس سنة ١٣٠٧ه، نسبته إلى (بيت بني كَنُون، وقيل: بني جَنُون). ١٣٠٠هم نسبته إلى (بيت بني كَنُون، وقيل: بني جَنُون). مصنفاته: «مختصر حاشية الرهوني»، «حاشية على موطأ مالك».

ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/ ٤٢٩ ؛ الفكر السامي ٢/٢٠٢ ؛ الأعلام ١٩٤/٧.

(٣) وهما ـ كما حكاهما خليل ـ: أن يكون الحق غير عقوبة، وأن يأمن الأخل الفتنة والرذيلة. مختصر خليل مع شرحه، للزرقاني ٧/ ٢١٥٠ مند ١٨١٧ مناه ١٠٠٠ مند المراديلة المراديلة

ع) روضة الطالبين ٢/٦٣ ـ ٤. ٢٦١ عندا يند الأرام ٢٠٠٠ يبياللما المدمن (٧٠)

 ^{*} والروياني هو: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرُّوْيَاني، أبو المحاسن، أحد أنمة المذهب الشافعي، ولد سنة ١٥٤هـ، وقتله الباطنيون بآمل سنة ٢٠٥هـ.
 و(الرُّوْيَاني): نسبة إلى رُوْيَان (مَدْينة بنواحي طبرستان).

وبه قال الجنابلة(١)، وهو قول عند المالكية(١)، ووجه عند الشافعية(١). قال البهوتي: «أو قدر على استخلاصه بالحاكم لم يجر له الأحذ بغير

خلاف (أي: في المذهب) (٤) . (١١٠) في المذهب) و دام و المنالحة في المذهب)

اإنما يحتاج إلى الدعوى من لا يقدر على أحاء مدعه، والأحل أ

أخذه ـ أي: بشرطيه (٣٠ ـ من غير رفع إلى الحاكم؛ لأن المقضة

إنما هو الوصول إلى الحق، فإذا أمكن ذلك بلون فالرقع إليه : الم المقل المامة الم وقال النوون "وإن أمكن تحصيل الحق بالله بالحصار بالتسارة على المان كان

مما ظام أو منكراً وله يشقة أو كان يرجو إقراره ألو حضي عند الشا**طولاا وطباعلا**

المتقدم (٥) حيث أذن لها النبي على بالأخذ مع القدرة على الأخذ بالقضاء (٦). larged seli 18 will 1

ويناقش: بما تقدّم وهو أن قوله علي لها: (خذي ما يكفيك) الحديث، حكم لا فتيا. وأن الحديث ليس في محل النزاع، إذْ هو في النَّفقة لا في الدَّين .

* والروياني هو: عبد الواحد عن إسماعيل عن أحيد الروياني، أبو إن الله الماعال

أن في المرافعة إلى الحاكم مشقة، ومؤنة، وتضييع زمان، فجاز له مصنفان أبحر السامية وهو من أطول كني **المقال قلساق نويم عاج لا ا**

ويناقش: بأن استباحة مال الغير بلا إذن منه أشد ضرراً من رفع الأمر إلى الْحَاكُمُ لَاسْتَخَلَاصَ الْحَقّ بُواسطته، ولا يُزالُ الضّررُ الأَحْفُ بِالْضرر الأشد. (1) they Hitte Y, TPI,

دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذه القول على منع أحد الدائن حقه من مال المدين،

(Y) Y\SP3.

⁽١) كشاف القناع ٦/٨٥٣؛ المعني ٩/٣٢٥ - ٣٢٦.

من مصنعاته المختصر حاشية الرموني، فساشة على وط. ١٥٥٠/٨ لليلجا حنه

⁽٣) المهدب ١٤٠٤ أنها المحالج ١٨ ١٣٥٠ م ١٠ ١١٠ المحالم (٣)

⁽٤) اكتتاق القتاع (الموضع الشابق). ناما المران في ص١٦٧ المه الحرامة يرامه (٦)

⁽٦) المهذب ٢/٨١٨؛ روضة الطالبين ١٢/٣١٤، - ي إيام بعث ما المهذب ١٤٠٠،

 ⁽٧) روضة الطالبين ٣/١٢ ع؛ مغني المحتاج ٤/٢٦٤. 3- ٢/١٦ زيباللعا تمقه (٤)

بأن صاحب الحق قادر على تحصيل حقه بواسطة القضاء، فلم يجز له أخذه بنفسه؛ حيث هو متمكن من استيفائه (۱).

الترجيع:

الراجح هو منع الدائن من استيفاء حقه من مال المدين بغير إذنه مع تمكنه من استيفائه بواسطة القضاء؛ لما تقدّم في المسألة السابقة وهي ما إذا لم يتمكن الدائن من تحصيل حقه بواسطة القضاء. . والله أعلم.

المطلب الأول: في التعويض غير المشروط: لمن منا إ-ها الله المطلب الثاني: في التعويض المشروط:

BEEFE WAL BEEFE

في التعويض غير المشروط

المالنان الماء ا

11-2m = 7/4.

المسألة الأولى: في التعويض عن التأخير ذاته.

المسألة الثانية: في التعريض عن الضرر النابع عن التأخير،

(١) المهذب ٢/٨١٨؛ المغنى ٩/ ٣٢٥.

⁽ا محل الحث هذا في المدين العلي المعاطل، فإن كان العديم عصراً فلا يحكم غلبه التعريف الانه سنحق للإنظار الهي المستوة والحكم بالتعريف ينافي الإنظارة الالك عبر قادر على ينبله فينه في ملة التلحي، فإنه لا يحكم عليه التعويف الانه معلور باللكجي .

كما يخرج عليه التعويف الانه معلور باللكجي .

كما يخرج عن نشاق هذا المسحث ما يحكم به القاضي على الملين المنافي المنهن المنهن المنهن المنافل في عقربة تعزيه معالية موردها بينت السال لانه السال السائدية حيثال بالمي القول بجوازه عن يناس الإواحر لا المنافل في احد عن التوادية وابن القيم المنافلة في الدفاق به عندهم والسافلي في أحد قويه، وابن تسبة، وابن القيم النما هو عن باب الإواحر لا الحواد بيسما التعديض عن التأخير على القول بجوازه الهما هو من باب الجواد عبرة لصاحب احتى عما فايه من التفاع أو المدة من عبر السبال المعاطلة .

ديلا القول بالتعني بالمال: تبين المقائق الإلاء المنافع المنافع المنافقة المنافع المنافلة .



وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في التعويض غير المشروط.

المطلب الثاني: في التعويض المشروط.

المجللب الأول 🕏 💳

في التعويض غير المشروط

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في التعويض عن التأخير ذاته.

المسألة الثانية: في التعويض عن الضرر الناتج عن التأخير.

⁽۱) محل البحث هنا في المدين الملي المماطل، فإن كان المدين معسراً فلا يحكم عليه بالتعويض؛ لأنه مستحق للإنظار إلى الميسرة، والحكم بالتعويض ينافي الإنظار، وكذلك إذا كان المدين ملياً إلّا أنه غير قادر على إيفاء دينه في مدة التأخير، فإنه لا يحكم عليه بالتعويض؛ لأنه معذور بالتأخير.

كما يخرج عن نطاق هذا المبحث ما يحكم به القاضي على المدين الملي المماطل من عقوبة تعزيرية مالية موردها بيت المال؛ لأن المال المأخوذ حينئذ - على القول بجوازه -، وقد قال به أبو يوسف، والمالكية في المفتى به عندهم، والشافعي في أحد قوليه، وابن تيمية، وابن القيم: إنما هو من باب الزواجر لا الجوابر، بينما التعويض عن التأخير - على القول بجوازه - إنما هو من باب الجوابر، جبراً لصاحب الحق عما فاته من انتفاع، أو لحقه من ضرر بسبب المماطلة.

ينظر للقول بالتعزير بالمال: تبيين الحقائق ٢٠٨/٣؛ تبصرة الحكام ٢٠٩٣/٢؛ الطرق الحكمية ص٢١٨/٢ بالمال: (١)

well seen

القول الناني:

ن المسألة الأولى ن

في تعويض الدائن عن التأخير ذاته

نُقِلَ عن بدر الدين القرافي (۱۰): أن ذلك لا يجوز (۱۰)، ولم أجد لغيره من الفقهاء المتقدمين رأياً في هذا الموضوع، وقد نص عدد من العلماء المعاصرين (۱۰) على أن الفقهاء السابقين لم يتعرضوا لهذا الموضوع.

أما المعاصرون فقد اختلفوا في الحكم بالتعويض على الدائن عن تأخير الوفاء الحاصل بالمماطلة على قولين:

المالي الله

القول الأول:

ILLE KEPL 1806

أنه يجوز.

وقال به بعض العلماء المعاصرين الأه الله بالمسمأ المنسا

(۱) هو محمد بن يحيى القرافي المصري، بدر الدين، القاضي، الفقيه، المالكي، ولد سنة ٩٣٨هـ، وتوفي سنة ٩٠٠هـ. من مصنفاته: «عطاء الله الجليل شرح مختصر خليل»، «شرح الموطأ»، «توشيح الديباج».

ترجمته في: نيل الابتهاج ص ٣٤٢؟ الفكر السامي ٢/ ٢٧٣؟ شجرة النور الزقية ١/ ٨٧٨. له ديالنا علما الروفقا ومحما فلحم رية بهشما المتابعة الما يد الحالم

(٢) نقل ذلك عنه الشيخ محمد عليش في منح الجليل ٢٤/٥٣٤، ونص ما نقله عنه . «مطل المدين لا يوجب زيادة في الدين، وله طلبه عند الحاكم، وأخذه منه جبراً ، كيف وقد دخل عند المعاملة معه على أن يتقاضى حقه منه كما دفعه . الد.

(٣) منهم القاضي محملة تقي العثمائي في بحث له بعنوان: أحكام البيع بالتقسيط ص ٣٥٥ (مطبوع بالآلة الكاتبة).

* والاستاذ مصطفى أحمد الزرقاء في مقال له بعنوان: الهل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟»، مُجلة البحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الكائني، عام ١٥٠١ه المبلامي، المدين المائني، عام ١٥٠١ه المبلامي،

ود. رفيق المصري، ينظر كتابه: بيغ التقسيط ص٦٣ والنا ملحما م المالا.

(٤) مَمَنْ قَالَ بَهِذَا القُولَ: الأَسْتَاذُ مُصطفَى أَحْمَدُ الرَّرِقَاءُ (مُقَالَهُ السَّابِقَ)، حَيْثُ يقول:

﴿ إِننِي أَرَى أَنْ مَبِداً تَعْوِيضُ الدائن عَنْ ضَرَرَهُ نَتَيْجَةً لِتَأْخِيرُ المُدَيِّنُ عَنْ وَفَاءُ الدَّيْنَ فِي مُوعِدُهُ، هُو مِبِداً مُقْبُولُ فَقَها ﴾ ثم يقول: ﴿ قتحدد المحكمة مقدار الضرو والتعويض عنه بما فات الدائن من ربح معتاد في طرق التجارة الغامة بأدنى حدودة العادية الو أنه =

lient light:

14 -

القول الثاني:

في تعويض الدائن عن التاخير ذاته . بمجد لا منأ وقد أخذ بهذا القول مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة، المنعقدة في جدة من ١٧ إلى ٢٣ شعبان عام ١٤١٠هـ، حيث جاء في الفقرة الثالثة من قراره رقم (٦/٢/٥٣) ما نصه: ﴿إِذَا تَأْخُر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز الزامه أيّ زيادة عن الدّين، بشرط سابق أو بدون شرط؛ لأن ذلك ربا محرم»(١) their therand should be to tely

Chamille life (

□ الأدلة:

أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية زير المسلما يعد م الق

الدليل الأول:

قُولُ الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُمَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِٱلْمُقُودِ ﴾ [المائدة: [1].

قبض دَينه في موعده واستثمره بالطرق المشروعة الحلال.

* وقال به أيضاً: الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع. ينظر مقاله: «مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته. المنشور في مجلة المجمع الفقهي، العدد الثاني، عام ١٤٠٨هـ.

* وقال به أيضاً : د. الصديق محمد الأمين الضرير، في جواب استفسار وُجِّهَ له من رئيس تحرير مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ونشر في المجلة، المجلد الثالث،

(١) وهذا أيضاً رأى كل من القاضي محمد تقي العثماني أحكام البيع بالتقسيط ص٣١، (مطبوع بالآلة الكاتبة ومُقَدَّم إلى مجمع الفقه الإسلامي). ومسالة الكاتبة ومُقَدَّم إلى مجمع الفقه الإسلامي).

* والأستاذ: زكى الدين شعبان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد Land Hukas & Harte Illeb sig P. 31 a m. 194. Le marie plante suit ou

* والدكتور: محمد زكى عبد البر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني، عام ١٤١٠ ص ١٥٥٠ من مح سما من من من

* والدكتور: نزيه كمال حماد، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثالث، الله الي أن ديا تعويض اللك في ضرو 11 من 150 م 150 وبايا المال في

. . والدكتور: رفيق المصري، مجلة أيجاب الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني، فات الثاني من ربع معتاد في طرق الشجارة ١٥٤، وم ما ٤٠ مي خاطا عليا الد the Hell

رجه الدلالة ني الآبة:

أن «هذا نص يجعل الوفاء بها أنشأه العقد الصحيح من آثار حقوقية بين العاقدين أمراً واجباً بمقتضى القاعدة الأصولية أن الأمر التشريعي يفيد الوجوب ما لم تقم قرينة أو دليل آخر تصرفه عن الوجوب، والوفاء بالعقد يدخل فيه لزوم التقيد بمواعيد الوفاء، إذ كثيراً ما يكون ميعاد الوفاء لا يقل أهمية عن أصل الوفاء، ونتيجة ذلك أن تأخير الوفاء عن ميعاده دون رضا صاحب الحق يجعل العاقد المتخلف في مزكز التقصير الذي يسبب حرمان صاحب الحق من التمتع بحقه والاستفادة المشروعة منه، وهذا الحرمان بلا مسوع هو ضرر له يجعل المتسبب فيه مسؤولاً»(١).

يصب ورود عقد الإجارة عليها : أموال ابتقومه في ذاتها، مماو**: وَنَاللُّاللَّالِكَالِيَالِمَالُ**

قول الله تعالى في وصف المؤمنين المفلحين: ﴿ وَالَّذِينَ هُرَ لِأَمْتَنَتِهِمْ وَعَلَوْنَ اللهُ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا وَعَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا اللَّهَ عَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّ

وم الدلالة في هاتين الآيتين:

أن الأمانات لفظ عام يشمل جميع الأموال والحقوق واجبة الأداء إلى الغير والملتزمون بها مؤتمنون على أدائها، والذي يؤخّر الوفاء عن ميعاده دون رضا صاحب الحق وبلا عذر فإنه غير راع لما اؤتمن عليه، وغير مؤدّ لما أمر بأذاته (٢).

مناقشة الاستدلال بالدليلين السابقين، وهو الما عليه ماليا الله الما

يناقش الاستدلال بهما: بأن مع ما فيهما من الأمر بالوفاء بالعقود ـ وما يستلزمه الوفاء من التقيَّد بمواعيد الوفاء وأداء الأمانات إلى أهلها ـ إلّا أنه لا دلالة فيهما على محل النزاع وهو تعويض الدائن عن التأخير في وفاء الدَّين.

⁽١) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق) مقال عالمة والدورة على الدائن؟ إلى منابق المائن على المائن على المائن على المائن المائن

⁽٢) مقال: هل يقبّل شرعاً الحكم على المدين المتماطل بالتعويض جلى الدائن؟ (مرجع سابق). المناسر بعيما المدين المدين

can hulling, Kinsi

الدليل الثالث:

أن المدين المماطل بتأخيره أداء الدَّين عن ميعادة يعد في حكم الغاصب؛ لأنه حَجَبُ المال عن صاحبه بغير حق، وكما أن الغاصب يضمن منافع العين المغصوبة (سواء استوقاها أو عطلها، فَيُلْزَم بدفع أَجْرَة المثل للمنفعة مدة الغصب)(١)، فكذلك المدين المماطل يضمن منافع المال الثابت في ذمته للغير مدة التأخير (وهو ما كان سيجنيه الدائن من ربح معتاد لو أنه قيض دينه في موعده واستثمره بالطوق المشروعة)؛ لضيرورة الحاجب في كل منهما (بلاحق) متعدياً(١).

ونوقش: بأن هذا قياس مع الفارق؛ لأن منافع الأعيان المغصوبة التي يصح ورود عقد الإجارة عليها، أموال متقومة في ذاتها، مملوكة ملكاً تاماً للمغصوب منه، ويصح أخذ العوض عنها، وهي منافع متحققة لها أجرة المثل، فجاز المطالبة بالتعويض المالي عما فات منها، بخلاف الديون فمنافعها المفوتة على الدائن لا تُعد مالاً، ولا يصح مبادلتها بمال، وهي محتملة مظنونة، وقابليتها للزيادة بالاستثمار غير محقق؛ فقد يربح الدائن من الدين الذي يأخذه من المدين، وقد لا يربح، بل قد يخسر، فلذا لم يجز

⁽١) مثافع المغصوب؛ كسكنى الذار وركوب السيارة وزراعة الأرض ونبعو ذلك، اختلفًا من العلمام في ضمانهالند مع إلى إلى بهذا الله الله على يحمل المسالم المنه

^{*} فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الغاصب يضمنها (إذا كانت هذه المنافع تصح إجارتها)، سواء استوفى الغاصب المنافع أو عطلها، ويلزمه أجرة مثله مدة بقائه في يده؛ لأن المنافع عندهم أموال متقومة كالأعيان.

^{*} وذهب الحنفية إلى عدم ضمان منافع المغصوب ولو استوفاها الغاصب، بناء على أن المنافع ليست أموالاً عندهم.

^{*} وذهب المالكية إلى التقريق بين ما إذا كان المعصوب العين أو المنقعة، فإن كان العين فيضمن المغاصب منافعها إذا استعملها دون ما إذا عطلها، وإن كان المغصوب المنفعة فإنه يضمن قيمة المنفعة ولو لم يستوفها بأن عطلها.

ينظر في ضيمان منافع المغصوب: تأسيس النظر، للدبوسي ص٨٦؛ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١١١٠/٤؛ نهاية المحتاج ٥/١٧٠؛ كشاف القناع ١١١٠/٤.

⁽٢) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن. (مرجع سابق). ومقال: مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته. (مرجع سابق).

التعويض المالي عن مدة التأخير فيها، حيث إن مبدأ الضمان المالي في الشريعة قائم على أساس المماثلة بين الفائث وعوضه ولا مماثلة هنا ١٠٠٠ . دما الكما مدين على أن يؤخر الحقوق ويماطل فيها بقدر ما يستطبع ليستخب من مغذا

الرابع. عنور المرابع على المرابع المر شرعى قد فوت على صاحب الحق ما يجنيه من منافع دّينه لو قبضه في ميعاد المساولة بين الأمين والخال وبين المطبع والعاصرة والمرقاة وبين العادل

ونوقش: بأن هذا القول مبنى على اعتبار الربح المتوقع من النقود وبحاً حقيقياً، وعلى أن النقود مُدِرَّةً للربح بنفسها بحساب كل يوم، وهذا المبدأ إنما أقرَّته النظريات الربوية، ولا عهد للفقه الإسلامي به، ولو كان هذا المبدأ معتبراً في الإسلام لكان الغاصب أو السارق أولى بتطبيقه عليه، ولكن لم يقل أحد بفرض أي تعويض مالي على غاصب النقود أو سارقها، لكونه فَوَّتَ ربحها على المغصوب منه في مدة الغصب، وإنما فرضت الشريعة الإسلامية عقوبة القطع على السارق دون أي تعويض مالي يضاف إلى النقود المسروقة، وهذا دليل على أن المبدأ المذكور لا تقرّه الشريعة الإسلامية وإن المدين المماطل لا يتجاوز من أن يكون غاصباً فغاية ما يتصور في حقه أن تُجرى عليه أحكام الغصب، وليس فيها فرض تعويض مالي عليه، مع أن الغاصب قد فوّت على صاحب الحق الربح المتوقع^(٣). ILLLI IX'el:

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ فَنَا عَالَى إِنَّا فَالَّا إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِيلَالِكُمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

أن المدين المماطل إذا لم يُلْزَم بالتعويض المالي عن تأخير الوفاء؛

⁽١) ينظر: تعليق الأستاذ: زكى الدين شعبان على مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق). وتعليق د. محمد زكى عبد البر على مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على اللاائن؟ (مرجع منابق). وتعليق د. نزية كمال حماد على مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق).

⁽٢) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على الملين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع

⁽٣) أحكام البيع بالتقسيط، للقاضي محمد تفي العثماني ص٣٦ (مطبوع بالآلة الكاتبة). (٢)

فالنتيجة أن هذا العاصي يتساوى مع الأمين العادل المطيع الذي لا يؤخر حقاً عليه، وإذا تساوى باذل الحق ومانعه، أو معجّله ومؤخّره، كان هذا مشجعاً لكل مدين على أن يؤخر الحقوق ويماطل فيها بقدر ما يستطيع ليستفيد من هذا الظلم أكبر قدر ممكن دون أن يخشى طائلة أو محذوراً ما دام لن يؤدي في النهاية إلا أصل الحق، وهذا مخالف لمقاصد الشريعة وسياستها الحكيمة قطعاً؛ لأن من أسس الشريعة في تقرير الأحكام ومن مقاصدها العامة عدم المساواة بين الأمين والخائن وبين المطيع والعاصي لأوامرها، وبين العادل والظالم وبين المنصف والجائر، ولا بين من يؤدي الحقوق إلى أصحابها في مؤاقيتها ومن يجحدها أو يمنعها أو يؤخرها (١).

ونوقش: بعدم التسليم بأن في القول بعدم إلزام المدين المماطل بالتعويض عن التأخير، تسوية بين المماطل والباذل، كيف وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية المماطل ظالماً، وسُنَّت عقوبات زاجرة لحمله على الوفاء؛ كالحبس والضرب والتعزير، وأجازت الوسائل المقضية إلى استيفاء صاحب الحق لحقه؛ كالحجز على أموال المدين المماطل وبيعها ووفاء الدَّين منها أو من ثمنها (٢٠). فله القول الثاني:

من أدلة القول ما يلي: بعد عن بدع ليه ساء . سعدا ولحدا مله

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبَتُّمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

فوّت على صاحب الحق الربع المتوقع "

رجه الدلالة ني الآية:

يستدل بهذه الآية من جهة أن الله كان الما أبطل الربا الذي كانوا يتعاملون به لم يقر للدائنين تعويضاً عما فاتهم من نفع أموالهم مدة بقائها في أيدي المدينين، فدل ذلك على أن الدائن لا يستحق تعويضاً عما فاته من

- " I with all though hould bloom on all this the

⁽١) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق).

⁽٢) تعليق دو نزيه كمال حماد على المقال السابق. (مرجع سابق). شال وساء ولحا (٢)

Marley, Hyler:

الانتفاع بالمال، ولو كان صاحب الحق يستحق تعويضاً عما فاته من نفع ماله لفرض لهم تعويضاً عنه؛ لأنهم إنما أبقوها في أيدي المدينين بناء على الفوائد المتحصلة لهم من الربا.

رجه الدلالة ني المديث:

أفاد الحديث أن المماطلة تبيح عرض المدين وعقوبته، ولو كان صاحب الحق يستحق تعويضاً مالياً عن التأخير الحاصل بالمماطلة لقال في الحديث: «يحل ماله»(٢).

مناقشة الاستدلاك بهذا المدنيث والقه فنة ويقما الدياد السب يقيالالما المقد

ضمناء والفاعلة (أن لِمعروف عرما كالمشروط شروط**اكيبالهُ فِلابِفِهَ اله**ذا بين

أحدهما: أنه لم يوجد أحد من الفقهاء والمحدثين من فسر العقوبة هنا: بأنها العقوبة المالية (٤٠).

والآخر: أن العقوبة المالية _ على القول بجوازها (٥) _ إنما مصرفها بيت المال؛ لأن المال المأخوذ من المدين في هذه الحالة إنما هو من باب الزواجر، بينما التعويض المالي للدائن عن التأخير في الوفاء _ لو جاز _ فإنه يكون من باب الجوابر، جبراً له عما فاته من انتفاع بسبب المماطلة، فلا يدخل في مسمى العقوبة، وإنما هو من باب التعويض.

(١١ أحكام النبع بالتلميط عو ١٦٠ (سرمن سابق).

Legisl TATP

⁽¹⁾ The first second of the se

⁽٢) أحكام البيع بالتقسيط ص٣٧. (مرجع سابق).

⁽٣) مقال: مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته. (مرجع سابق). الما ما العني ظلم يحل عرضه وعقوبته.

⁽٤) أحكام البيع بالتقسيط ص٣٧. (مرجع تقابق) حيثنا وحينظ بدايقا حيد ١٤٠٤.

⁽٥) ايزاجع هامش ص١٧٦٪ . عنه ١٤ أحال أحال أحال المناسبة المراسبة ال

cas thellis is, thereis

بأنها العقوبة المالة (3)

الانتفاع بإلمال، ولو كان صاحب الحق يستحق تحويضاً عما فا بن الله ياياما

أن المماطلة ليست مشكلة جديدة حدثت اليوم، وإنما هي مشكلة لم يزل التجار يواجهونها في كل عصر ومصر، وكانت موجودة في زمن النبي على وفي عهد أصحابه في وفي العصور اللاحقة، ومع ذلك لا يوجد في شيء من الأحاديث أو الآثار ما يدل على أن هذه المشكلة قد التمس خلها بفرض التعويض على المماطل(١٠).

الدليل الرابع:

أن التعويض المالي عن التأخر في سداد الدَّين يشبه ربا الديون (ربا الجاهلية) المجمع على تحريمه (وهو الزيادة على أصل الدَّين في مقابل التأخير) إلّا أنه في ربا الديون تكون الزيادة على أصل الدَّين مشروطة في عقد المداينة، بينما الزيادة المفروضة مقابل تأخير الوفاء غير مشروطة، وهذا فرق غير مؤثر في الحكم؛ لأن بالأخذ بما ذهب إليه القائلون بلزوم التعويض على الدائن من المدين المماطل يكون التعويض معروفاً للمتداينين، ولازما ضمناً، والقاعدة: (أن المعروف عرفاً كالمشروط شروطاً) (٣)، فلا فرق إذا بين يكون مشروطاً نصاً أو مشروطاً عرفاً، إذ هو في كلا الحالتين مشروط.

الدليل الخامس:

أن القول بإباحة التعويض المالي عن تأخير الوفاء بالدَّين يؤول إلى استباحة الربا في التطبيق العملي باسم (التعويض) فتكون الفائدة الربوية الممنوعة نظرياً تمارس عملياً تحت اسم آخر، وينتهي إلى تفريق في الضرر والتخريجات فحسب (*).

⁽١) أحكام البيع بالتقسيط ص٣٥. (مرجع سابق).

⁽٢) تفسير ابن جرير الطبري ٤/ ٩٠؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣٤٨/٣؛ بداية المجتهد ٢/٨٤٨.

⁽٣) ينظر في هذه القاعدة: الأشياء والنظائر، لابن نجيم ص١٠٨، أعلام الموقعين ٧٠ (١) عنظر في هذه القواعد الفقهية، للشيخ الزرقاء ص١٨٣. ﴿ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

⁽٤) تعليق الدكتور رفيق المصري في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، (مُوجع سابق). (٥)

الراجح هو القول بعدم الجواز، وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل عدم نهوض أدلة القول الأول للاحتجاج، بما ورد عليها من مناقشة، ولأن في القول بعدم الجواز سدّاً لذريعة الربا. والله أعلم.

المتماطل ظالماً ، والظالم إذا ل عيناته عالسما في ضرر بعره كان مسؤولاً عن

تعويض الدائن عما لحقه من ضرر نتيجة التأخير

إذا تضرر الدائن ضرراً فعلياً نتيجة مماطلة المدين بالوفاء (١)، فهل يستحق الدائن تعويضاً مساوياً للضرر الذي حصل له فعلاً، إذا أثبت الدائن ذلك؟.

لقد نص على مشروعية هذا التعويض بعض العلماء المعاصرين (٢٠).

ويرفقه، وهذا يتحقق معويض المتضر في المنظم المستومية المستومية

ويناقش: بأن التعويض عن الصرر الحاصل بمتعيم الترقي تعليما عم

الم الله أطر بإقامة العدل، ومن العدل أن يؤدي الإنسان ما عليه من حقوق الأربابها في مواعيدها، وإلا كان غير عادل، ومن تلجنب العدل كان ظالماً، والظالم إذا أدّى ظلمه إلى إلحاق ضور بغيره كان مسؤولاً عن ذلك الفثور (٢٠).

- (۱) كما لو التزم شخص بتأمين مواد تصنيع موصوفة في الذمة إلى صاحب مصنع في موعد محدد، ثم امتنع عن الوفاء بما التزمه بلا عذر يسوغ الامتناع أو التأخير، فأدى ذلك إلى توقّف المصنع وإخلال صاحب المصنع بالتزاماته تجاه الآخرين، وترتب على هذا تجميل صاحب المصنع غرامات جزائية مقابل التأخير، فهل يستحق تعويضاً عن الخسائر الحاصلة يسبب مماطلة الملتزم بتأمين مواد التصنيع أم لا؟
- (٢) منهم: د. زكي الدين شعبان، في تعليقه على مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق). ١٧
- المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق). المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق).
- (٣) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مراجع (مراجع السابق)») (والما و يعالما المدين الما المدين المد

ثانياً: ما ورد عن أبي هريرة رضي قال: قال رسول الله ﷺ: "مطل الغني الراجح هي القول بعارة الجوارة وقال لقوة الملته وسازعتها عن ﴿ ﴿ مِلْكُ

وجمه الدلالة في العديث: "الله الأمام الله الما الله المام ال

أن النبي على وصف المطل من القادر على الوفاء بأنه ظلم، فيكون المماطل ظالماً، والظالم إذا أدى ظلمه إلى الحاق ضرر بغيره كان مسؤولاً عن

إزالة هذا الظلم ورفع الضرر(٢). ثالثاً: ما ورد عن أبي سعيد الخدري الله أن رسول الله على قال: «لا ضرر ولا ضرار)(٢). رجه الدلالة في الهديث:

أن الحديث نفى الضرر، والضرر بعد وقوعه لا يمكن نفيه إلا بما يزيله ويرفعه، وهذا يتحقق بتعويض المتضرر عما لحقه من ضرر، وقد استمد الفقهاء من هذا الحديث قاعدة: (الضرر يزال)(٤)، ولا يزال هذا الضرر الواقع WELLT OTH. بالدائن بسبب المماطلة إلا بالتعويض عنه (٥).

ويناقش: بأن التعويض عن الضرر الحاصل بسبب التأخير حكمه حكم التعويض عن مجرد التأخير؛ لأن مجرد التأخير ضرر على الدائن، وهو فوات ما يمكن أن يحصل عليه من انتفاع أو كسب لو استوفى دينه في موعد استحقاقه، وأيضاً فإنَّ في كلا التعويضين زيادة على أصل البَّين في مقابل التأخير، وإذا لم يجز التعويض عن مجرد التأخير فكذلك لا يجوز التعويض عن الضرر الحاصل بالتأخير.

ويجاب: بأن هناك فرقاً بين التعويض عن الأضرار الفعلية الناتجة عن التأخير في الوفاء بلا عذر، وبين التعويض عن مجرد التأخير في الوفاء، وذلك من ثلاثة أوجه: ١٩ وينسنا ، به زيبات وإنتاماً قاله أمه حسب قلمه العالما بالسخال به

(٢) منهم: د. (كل أسب المعاد، في تعليقه عالى فتالها فل إسفيل فيها المالية في:

⁽١) سبق تخريجه في ص٦٧. (قالم مجرمة) "زيالمال منه مناه المحالين العالمال المالمال المالمال المالمال المالمال

⁽٢) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق).

⁽٣) سبق تخريجه في ص٤٧. المتاسد معهد المتاسلة الرباد من يعتاله العاسمال

⁽٤) اشرح القواعد الفقهية، للشيخ أحمد الزوقاء ص١٢٠ الله الله الله (٢٠)

⁽٥) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق).

أولها: أن التعويض عن الضرر إنما هو في مقابل أمر مؤكد الحصول؛ بل هو قد حصل ـ وهو الضرر الواقع فعلاً على الدائن ـ بينما التعويض عن التأخير إنما هو في مقابل فوات أمر محتمل قد يحصل وقد لا يحصل.

ثانيها: أن التعويض عن الضرر الفعلي الواقع على الدائن بسبب المماطلة يقوم على مبدأ (إزالة الضرر) وهو مبدأ أقرته الشريعة الإسلامية، بينما التعويض عن التأخير يقوم على مبدأ (أن النقود مُدرَّة للربح بنفسها بحساب كل يوم) وهو مبدأ أقرته النظريات الربوبة، ولا تجيزه الشريعة الإسلامية.

التأخير طولاً وقصراً، فهو شبيه بربا الديون أو يؤول إليه، بيتما التعويض التأخير مرتبط بمقدار الدَّين كثرة وقلة، وبمدة التأخير طولاً وقصراً، فهو شبيه بربا الديون أو يؤول إليه، بيتما التعويض عن الضرو الفعلي غير مرتبط لا بقدر الدَّين ولا بمدة التأخير، وإنما يقدره القاضي تقديراً مناسباً للضرر الذي حصل فعلاً للدائن بسبب مماطلة المدين.

ال وبهانه الأوجه الثلاثة لتبين الفرق المؤثر في الحكم بين التعويض عن الطور وابين التعويض عن الطور وابين التعويض

مالية حزائية محلف أو يسبة معينة إذا تأخر عن السدد في الموعد المحدد

المطلب الثاني 🕏 💳

التعويض المشروط عن التأخير في الوفاء المسروط عن التأخير في الوفاء المسروط المس

(أ ا التعويض الانفاقي: وعو أن يتان العاقبان في اللعقد عا**وراثالياً وي**قي الذي

المسألة الأولى: في اشتراط التعويض.

المسألة الثانية: في استحقاق الدائن للتعويض المشؤوط عسال

اجد التمويض القفائي. و العاق المسمل في حاء مدم اتفاق المتعاقبين علم

they be my a self in

رعقب (مرجد سانق)

اشتراط التعويض عن التأخير في الوقاء

اختلف في جواز اشتراط التعويض عن التأخير في وفاء الدين (١) على قولين: المدينة المدينة

⁽۱) وهو المعروف بـ(الشرط الجزائي) أو (التعويض الاتفاقي)، وتنص القوانين الوضعية على أن الدائن يستحق تعويضاً عن تأخّر المدين في تنفيذ التوامع، وهذا التعويض =

ن. أولها: أن التعويض عن الفدر إنما هو في مقابل أمر ما كذ **راعلًا لعقا**

ال هو قد حصل - وهو الضرر الواقع فعالاً على الفاتع فعالاً الما تعديد التأخير إنما هو في مقابل فوات أمر محتمل قد يحصل رقد لا يحصل

القول الثاني:

ثانيها: أن النعويض عن الضرر التعلي الواقع على الدائن بسيخ المدة هذا يقوم على مبدأ (إرالة الضرر) وهو صدأ اقرته السخوعتها للحاليمة، محسد الأمويس

يه ﴿ وَقِدْ نَصْ عَلَى عِدْمِ صَحْتُهِ الْحَطَّابِ - مِنْ الْمَالْكِيةِ - حِيثُ يَقُولُ: ﴿ إِنَّا لَ

"إذا التزم المدعى عليه اللمدعي: أنه إن لم يوفه خقه في وقت كذا أفله عليه كذا وكذا على المدعى عليه اللمدعي: أنه إن لم يوفه خقه في وقت كذا أفله عليه كذا وكذا وكذا وخلاله في بطلانه؛ لأنه صريح الربا، وساواء كان الشيء الملتزم به من جنس الدَّين أو غيره (٢) من جنس الدَّين أو غيره (٢) ... من اجنس الدَّين أو غيره (٢) ... المنا المنا الدَّين أو غيره (٢) ... المنا المنا

كما نص على عدم صحته مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشر (٣) حيث جاء في القرار الثامن: «... بعد البحث والدراسة قرر مجلس المجمع الفقهي بالإجماع ما يلي: أن الدائن إذا شرط على المدين، أو فرض عليه أن يدفع له مبلغاً من المال غرامة مالية جزائية محددة، أو بنسبة معينة إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد

Hotelle Hills 13-

⁼ يستحقه الدائن في مقابل ما لحقه من خسارة أو ما فاته من كسب، ويسمى (التنفيذ عن طريق التعويض)، وهو عدم اللاثة أنواع بسما يحييعنا

⁽أ) التعويض الاتفاقي: وهو أن يتفق العاقدان في العقد على قدر التعويض الذي يلتزم أحدهما بدفعه إلى الآخر إذا لم يقم بتنفيذ التزامه، أو تأخر في تنفيذه، ويتخذ الاتفاق على هذا النحو صورة بند يطلق هليه (الشرط الجزائي)

⁽ب) التعويض القانولي وهو أنا تُحَدُّد الصواف القانون التعويض طن التأخر في الدفع في صورة فوائد تسمى (الفوائد التأخيرية).

⁽ج) التعويض القضائي: وهو أن يقرره القاضي في حالة عدم اتفاق المتعاقدين عليه في العقد وعدم النص عليه في القانون.

الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ص٧٥٤ _ ٧٦٧.

⁽¹⁾ ويه قال الشيخ: عبد الله بن سليمان بن منيع، القاضي بمحكمة التمييز، وعضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، مقال: مطل الغني ظلم يحل عرضة وعقوبته. (مرجع سابق).

⁽١) وهو المعروب (الشوط الجزائي) أو ١٤٧١ من مالاتوال العالم المالية (٢)

^{.. (}٣) - والمتعقد بمكة المنكومة في الفترة من ٣٠ أ. ٢٠ رجب ٩٠٤٠هـ. ١١٤١ أ. يا د ..

بينهما ، فهو شرط أو فراض باطل، والديجب الوفاء به ، بل وال ينظل، سواء كان الشارط هو المصرف أو غيره؛ لأن هذا بعينه هو ربا الجاهِلية الذي نؤل القرآن بتجريمه (١).

ومجلس مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته السادسة (٢)، حيث جاء في القرار رقم (٦/٢/٥٣)، الفقرة الرابعة ما نصه: «يحرم على المدين الملي أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء».

كما جاء في الفقرة الغالثة - من تفس القرار - ما نصه: «إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط؛ لأن ذلك ربا محرم».

الإكلة:

قال ابن حجر: «يكثير بن عبد الله صعيفة عند الأكثر، لكن البخاري ومن نبعه كالترسي وان خرسة يقود، أعزه - سم الباري ١٤/٥٤، قال الت**زلولا للمقلا للبل**

أن هذا الشرط يطلق عليه (الشرط اللجزائي) وهو شرط صحيح بناء على الأدلة الآتية:

(أ) قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُمُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا أَوْفُوا بِٱلْمُقُودُ ﴾ [المائدة: ١].

ويناقش: بأنه يلزم الوفاء به لو كان صحيحاً، وقد قام الدليل على بطلانه في الديون كما في أدلة القول الثاني.

(ب) قول النبي على «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرَّم خلالاً أو الخال عراماً» (٢).

⁽١) وقد وُقَّع على هذا القرار كل من: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، والشيخ صالح بن فوزان الفوزان، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمٰن البسام، ود. بكر بن عبد الله أبو زيد، والشيخ محمد بن جبير، والشيخ محمد بن عبد الله السبيل، والأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء، ود. يوسف القرضاوي، ود. أحمد فهمي أبو سنة، ود. محمد رشيد القباني، والشيخ محمد الشاذلي النيفر، ود. محمد الحبيب بن الخوجة، ود. عبد الله عمر نصيف، والشيخ محمد محمود الصواف، والشيخ محمد سالم عدود، ود. طلال عمر بافقيّه.

⁽Y) والمنعقد بجدة في المملكة العربية السعودية من ٧٧ لـ ٢٣ شعبان ١٤١٤ هماك ال

⁽٣) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم بلفظ: ﴿وقال النبي ﷺ: ﴿المسلمون عند =

(ج) قول عمر بن الخطاب ﴿ إِن مقاطع الحقوق عند الشروط (١٠٠٠) . المخطاب ﴿ عن ابن سيرين أن رجلاً قال لكريّه (٢٠): أدخل ركابك (٣٠) قإن لم

= شروطهم، الصحيح ٤٥١/٤ (مع فتح الباري)، كتاب الإجارة، باب أجرة السَّمْسَرة. وأخرجه الترمذي عن طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، أن رسول الله على قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلّا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم إلّا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً».

سنن الترمذي، كتاب الأحكام، بأب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، من الحديث (١٣٥٢)؛ والدارقطني، السنن ٢٧/٣، كتاب البيوع، الحديث (٩٨).

قال ابن حجر: (وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره). فتح الباري ٤/ ٤٥١. قال الترمذي! (هذا حديث صحيح)، السنن. (الموضع السابق).

وأحرجه عن طريق كثير بن زيد، بسنده عن أبيه هريرة ﴿ أبو داود، السنن ٣/ ٢٠، كتاب الأقضية، باب الصلح، الحديث (٣٥٩٤)؛ والدارقطني، السنن ٢٧/٣، كتاب البيوع، الحديث (٩٦)؛ والحاكم، المستدرك على الصحيحين ٤٩/٢، كتاب البيوع؛ والبيهقي، السنن الكبرى ٢/٩٠، كتاب الشركة، باب الشروط في الشركة وغيرها.

وقال تقي الدين ابن تيمية - بعد أن ساق طرق المجديث: وهذه الأسانيد وإن كان الواحد منها ضعيفاً فاجتماعها من طرق يشد بعضها بعضاً. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٧/٢٩.

وقال الشوكاني: «وكثير بن زيد المذكور، قال أبو زرعة: صدوق، ووثقه ابن معين». ثم قال: «ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً». نيل الأوطار ٣٧٩/٥.

(١) صحيح البخاري ٣٢٢/٥ (مع فتح الباري)، كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عُقْدَة النكاح.

(٢) (الكَرِيّ) - بتشديد الياء - هو المُكَارِي الذي يكري دابته، كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٠/٤؛ وعمدة القاري ٢٥١/١١.

(٣) (الرَّكاب) - بُكَسِنَ الرَّبَالَ التي يُسِارَ عليها، كما في عمدة القاري: (الموضع المرضع المرضع

1207:

أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم(١). فلم يخرج(٢). فقال شريع من شرط على نفسه طائعاً غير مكره فهو عليه^(٣)

(هـ) أن الأصل في الشروط الصحة ولا يحرم منها ولا يبطل إلا ما دل الدليل على تحريمه أو إبطاله نصاً أو قياساً (٤). ويناقش هذا الاستدلال من ثلاثة وجوة:

أولها: أن الشرط الجزائي(٥) إنما يصح في مقابل فوات منفعة متحققة، بينما المنفعة المفوتة على الدائن منفعة محتملة لا يستحق عنها تعويضاً بمجرد احتمال فواتها(٢٠)، وإذا كانت كذلك فلا يصح اشتراط التعويض عنها.

ثانيها: أن هذا شرط زيادة في الدِّين مقابل تأخير وفائه، وهذا شرط محرم كما سيأتي في أدلة القول الثاني، ويتما الله دلية من في الله دل الم

بن ثالثها: أن هذا شرط لا يصح ؛ لأنه ذريعة إلى ربا مستور يتواطأ كل من الدائن والمدين عليه، وذلك بأن يتفقا على عقد قرض ويُحَدَّدُ أجلٌ قصير للوفاء به على أن المقترض إذا لم يسدد في الميعاد المحدد فإن المقرض يستحق فوائد زمنية ربوية في مقابل التأخير تعادل سعر الفائدة الربوية، تُجْعَلُ على شكل شرط جزائي، وهما متفاهمان على أن المقترض لا يُسدد الدَّين في ميعاد استحقاقه (٧).

ple cours " " " " " pues " weeker

⁽١) قال ابن حجر في فتح الباري ٥/ ٣٥٤: (وَجَّهَهُ بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمال يرسلها إلى المرعى، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الإبل فلم يتهيأ للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمال.

⁽فلم يخرج): أي لم يرحل معه، كما في عملة القاري. (الموضع السابق) (٢)

صحيح البخاري ٥/ ٣٥٤ (مع فتح الباري)، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الشروط.

ينظر: مقال: مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته. (مرجع سابق). (8)

وقد قرر مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية: ﴿أَنَّ السَّرَطُ الْجِرَاثِي الذي يجري اشتراطه في العقود شرط صحيح معتبر يجب الأخذ به ما لم يكن هناك عذر في الإخلال بالالتزام الموجب له يعتبر شرعاً، فيكون العذر مسقطاً الوجوبه حتى يزول». أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ٢١٤/١.

د (T) يو اجع من ۱۸۸ ماريد کام کا

⁽٧) مقال: هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ (مرجع سابق).

and ale ieus dies de azo ese ale

اللة القول الثاني: التي يمور ملك من من عناه منافع الله ويو علمه الما الله المالية الما

الدليل الأول:

أن اشتراط التعويض عن التأخير في وفاء الدّين إنما هو اشتراط زيادة على أصل الدّين في مقابل التأجيل، فيكون باطلاً؛ لأن الاتفاق على الزيادة على أصل الدّين مقابل التأجيل ربا محرم (١).

العليل الثانيجة الهنع يحتسبا لا ملمت معفده والمال مله ما يعما معفدا المني

أن هذا شرط لا حاجة إليه في الديون؛ لان المدين عند حلول الأجل واستحقاق الدين للاستيفاء لا يخلو إما أن يغي المدين بدينه أو يمتنع عن الوفاء، فإن وَفّى دَينه فبها، وإن امتنع عن الإيفاء فلا يخلو إما أن يكون عاجزاً عن الوفاء أو قادراً عليه، فإن كان عاجزاً عن الوفاء فيجب إمهاله حلى يقدر عليه، ولا يُلزم بدفع زيادة على أصل الدين به لأنه معذور بالتأجير، وإن كان عادراً على الوفاء، أجبر عليه ولو بينع ماله ووفاء الدين من ثمنه.

وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة إلى اشتراط التعويض عن التاخير في الماء الدين الماء الم

الترجيع:

الراجح هو القول بعدم صحة اشتراط التعويض عن التأخير في وفاء الدّين؛ وذلك لقوة أدلته في مقابل عدم نهوض أدلة القول الأول للاحتجاج بما ورد عليها من مناقشات، والله أعلم.

(١) والزيادة على أصل اللَّين مقابل التأخير محرمة بالإجماع سواء كانت مشروطة في عقد المداينة أو لم تشترط إلا عند حلول الأجل، فتفرض في مقابل تأخير الوفاء إلى أجل

النه آخر ما له ما عدال سعد المحتود المستهدة ١٩٦/٢ و المحتود ا

w. (. j.) .

O المسألة الثانية O

استحقاق الدائن للتعويض المشروط

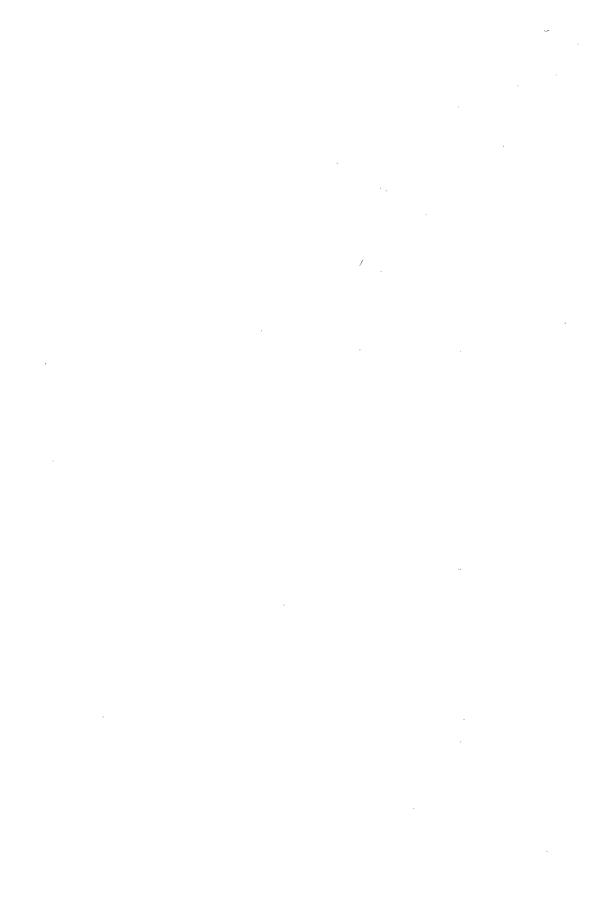
الحكم في هذا مبني على الخلاف في اشتراط التعويض، فمن قال بصحة الاشتراط، أوجب الوفاء به، فإن امتنع المدين عن دفع التعويض ألزم به؛ لأنه شرط صحيح يلزم الوفاء به.

ومن قال بعدم صحة الاشتراط فإنه لا يجيز التعويض المبني على هذا الشرط؛ لأنه شرط غير صحيح فكل ما يترتب عليه غير صحيح.

وقد تقدم الكلام على هذا الشرط⁽¹⁾، وأن الراجح هو القول بعدم صحته؛ وإذا كان الأمر كذلك فهو شرط باطل يحرم الوفاء به. . والله أعلم.

your wife washing

⁽١) في المسألة السابقة ص١٨٨.





いるないのないのできないのないのであれることをない



المقلس في اللغة وفيه أربعة ساحث:

المفلس في اللَّقَ له إطلاقان: نافكال في معنى المفلس.

Heller Will Bris

المبحث الثاني و في الحجر على المفلس الله الماني و المادا

المبحث الثالث في بيع مال المفلس في المال المعالم المالة ال

المبحث الرابع: في قسمة مال المفلس على الغرماء.

Hadley & Kordk 3

sea ik andid

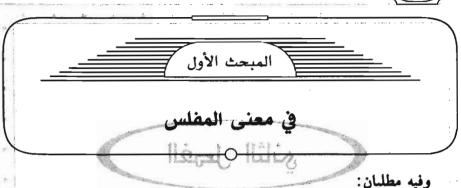
أولها في تبريقه.

اللها: في وجه التسمية

あれているまだがであれたいまれたいとあれたいとあれたいとあれたいとあれたいとあれたいとあれたいとあれたいをあれたいとあれたいとあれたいとあれたいとあれたいとあれたいと

والفلوس أنقي أنني الأموال بالنسة للالهاء وباعتبار

والادخار ولتحال تراور على المسامة الشار والادخار المحار المالاة



المطلب الأول: المفلس في اللغة.

المطلب الثاني: المقلس في الاصطلاح.

😤 المطلب الأول 🕃

وفيه أربعة مباحث: عظا في سلفما

المفلس في اللغة له إطلاقان: يسلقما المغلس في اللغة له إطلاقان: أحدهما: من صار ذا فلوس (المربعد إن كان ذا دراهم النا معبدا

والآخر: من ذهب ماله؛ أي: صار إلى حال ليس معه فلس (٢).

المبحث الرابع: في قيمة عال المقلب على الفرماء

المفلس في الاصطلاح

وفيه ثلاث مسائل:

أولها: في تعريفه.

ثانيها: في اشتقاقه.

ثالثها: في وجه التسمية.

(١) (الفَلُوس)، جمع فَلُس: وهو عملة يتعامل بها، مضروبة من غير الذهب والفضة، وكانت تقدر بسدس درهم. المعجم الوسيط ١/٠٠٠.

والفلوس: هي أدنى الأموال بالنسبة لذاتها، وياعتبار عدم الرغبة فيها للمعاملة والادخار. حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ٤/ ٣١٠؛ المغني ٤/ ٤٥٢.

(٢) ينظر في معنى المفلس في اللغة: لسان العرب ٢/١١٢٧ ؛ القاموس المحيط ٣/ ٢٢٨ مجمل اللغة ٧/٧٠١ المصباح المنير ٢/١٣٧.

July Hickory

ellul d. sura, (asing)

المسألة الأولى ○

في تعريف المفلس في الاصطلاح أولا: وجود الليون. وقد يجر

للفقهاء في تعريف المفلس قولان: ثلاثا: وجود المالية وقد خرج ي

القول الأول:

الله عدم وفاء المال بالديرة عني مالعد بينه في ماله المالين المالين المنافق المالين الله المالين المالي

وهذا تعريف جمهور الفقهاء للمفلس.

قال العيني (١): «المفلس من تزيد ديونه على موجوده» (٢). وماثا الهقاا

: وورد في الجواهو الإكليل في إلى الإناد الإنام الإكليل في الما ينا المنا

. من الوفُلُسَ ما بضم الفاء وكسو الملام المشددة المدين: الذي أحاط الدَّين

ويقول الرافعي:

ويتون الراضي. «قَالَ الأَثْمَةِ - رحمهم الله - المفلس من عليه ديون لا يَفي بها ماله»(٤).

وقال أيضاً: «فيما نقلناه عن الأئمة في تفسير المفلس قيدان، أحدهما: المديونية، والآخر: أن يكون ماله قاصراً عن الوفاء بالديون (٥٠).

ويقول شمس الدِّين المقدسي: ﴿المفلسِ فِي عرفِ الفقهاء: مِن دِّينه أكثر

من ماله (٦). Par 1881 4 Com. were the lives 3/8/17: Indi they or 1/3 4/1 Hate

(١) حق: محمود بن أجمد بن موسى العَيْني الخنفي، أبو محمد، القاضي، بدر الدين، ولد بمصر سنة ٧٦٢هـ، وولى الحسبة وقضاء الحنفية، وتوفى سنة ٨٥٥هـ.....

والمنفعن مصنفاته: اعمدة القاري شرح صبحيح البخاري، والبناية شرح الهداية، ورمز

المنافق المفوائد البهية ص٧٠٤٠ الضوء اللامع ١٣١/١٠٠ شدرات الذهب ٧/ الفضاء بقرطبة وتوقى بمراكش سنة 200، ولقب بالحقيد تمييزاً له عبولاكم. (أبي

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٣٣/١٠. الناء القاري شرح صحيح البخاري ٢٣٣/١٠.

(٣) ١٩٦/٨١ و المعتمد المعتمد المعتمد (٤) و فتح العزيز المنزح الوجيز ١٩٦/١٠.

(a) المرجع الدين الأساس عن ((الناس ١٨٨٠١٠ قبالشا بعج بعل الهاد الناس عن (الناس عن المراس الناس عن المراس ال

(٦) الشرح الكبير ٤/ ٤٥٥، ٥٥٦.

وينظر أيضاً في معنى المفلس عند الجمهور: شرح الزّرقانيّ على مختصر خليل =

ما يفرج بالتعريف:

اشتمل تعريف الجمهور للمفلس على ثلاثة قيود هي:

أولاً: وجود الديون، وقد خرج به من لا دّين عليه فلا يسمى مفلساً.

C. Lawill Sigh (...

ثانياً: وجود المال، وقد حرج به المدين الذي لا مال له، فإنه لا يسمى مفلساً بل يسمى (معسراً)(١).

ثالثاً: عدم وفاء المال بالديون، وقد خرج به المدين الذي يفي ماله بديونه فإنه يعد (ملياً).

القول الثاني:

ذكر ابن رشد الحفيد (٢): أن الإفلاس في الشرع يطلق على معنيين: أحدهما: أن يستغرق الدَّين مال المدين، فلا يكون في ماله وفاء بديونه. والثاني: أن لا يكون له مال معلوم أصلاً (٣).

قال العيني الله المنطس من تؤيد عرب عن موجوده

^{= (}٢٦٢/) مغني المحتاج ١٤٦/)؛ تحفة المحتاج ١١٩/٥؛ شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ٢/٢٨٥ الإقناع، للحجاوي ٢/٢٠٧؛ مطالب أولي النّهي ٣٦٦٧.

⁽۱) المعسر: مشتق من الإعسار، مصدر أغسر، يُغسر. والعسر: الضيق والشدة والصعوبة، ويطلق الإعسار بمعنى: ضيق الحال من جهة عدم المال. والمعسر في الاصطلاح الشرعي: من لا يجد في ملكه ما يؤديه بعينه، ولا يكون له مال لو باعه لأمكنه الأداء من ثمنه.

معجم مقاييس اللغة ١٩/٤؛ لسان العرب ٢/٤٧٤؛ القاموس المحيط ٢/٨٨؛ جمهرة اللغة، لابن دريد ٢/٧١٤؛ الجامع لأجكام القرآن، للقرطبي ٣/٣٧٣؛ التفسير الكبير، للرازي ١/٠٣٠٨

⁽۲) محملاً بن أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، الشهير ب(ابن رشد الحفيد)، الغرناطي، أبو الوليد، الفقيه، المالكي، الفيلسوف، ولل سنة ٥٩٥ه، قبل وفاة جده (أبي الوليد بن رشد) بشهر، أدرّبن الفقه والأصول وعلم الكلام والطب، وولي القضاء بقرطبة وتوفي بمراكش سنة ٥٩٥ه، ولقب بالحفيد تمييزاً له عن جده (أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد). ٢٣٠٠ و وسنت المده المده المده المده المده المده المده (١٠) و وسنت المده المده

من مصنفاته: إبداية المجتهد ونهاية المقتصد، «مختصر المستصفى في الأصول». (*) ترجمته في: تاريخ قضاة الأندلس ص١١١؛ الديباج المناهب ٢/٧٥٧؛ شجرة النور الزكية ١/١٤٦١.

وينظر أيضاً في معنى المقالم عند الجمهود، شرح المراكة لا معتصما قيالم (٣) .

الفقهاء. المعنى الأول للإفلاس، فهو متفق مع ما اصطلح عليه جمهور الفقهاء.

وأما المعنى الثاني فقدا اشتمل على أمرين الله الإلا معامال

أولهما: وجود الديون، وهذا يتفق مع الجمهور فيه، وقد تقدم ما يخرج به.

مان الله الأن ماله في حكم المعلوم وذلك باعتبارتين .

وثانيهما: عدم المال، وهذا يختلف به عن تعريف الجمهور، حيث إن المفلس عندهم ـ كما تقدم ـ له مال إلا أن هذا المال لا يفي بجميع ديونه.

التعريف المختار:

اذا عُرِفَ أَن مِن أحكام المدين المفلس جواز الحجر عليه كما سيأتي - ترجّح تعريف الجمهور؛ لأن من لا شيء عنده لا يحجر عليه، وإذا كان الحجر من مقتضيات الإفلاس فلا يسمى من لا يملك شيئاً مفلساً بل معسراً.

ومما يؤيد هذا الاختيار ما يلي:

(١) قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَاتَ ذُو عُسَّرَةٍ فَنَظِرَةً ۚ إِلَّى مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

حيث إن الذي يستحق النظرة إلى الميسرة هو من لا مال له معلوم يفي بشيء من دِينه، وقد أفادت الآية أنه يسمى (معسراً).

(Y) ما ورد عن أبي هريرة هناه قال: قال رسول الله عند (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (١). والمراد بالمفلس هنا: (من له مال لا يفي بديونه) دون من لا مال له، بدليل أنه لو لم يكن للمدين مال معلوم يمكن وفاء دَينه أو بعضه منه لما ثبت لمن وجد عين ماله عند المدين حق استرداده؛ لتعلق حاجة المدين بتلك العين، ولاستحقاقه النظرة إلى الميسرة.

المسألة الثانية ○

في اشتقاق (المفلس)

اشتقاق (المفلس) إما من (الإفلاس) وهو مصدر أفلس الرجل يفلس (٢).

1 Bloom linear TIAT & Promote Para TVV

⁽١) سيأتي تخريج الحديث في موضع الاستشهاد به في ص٢٨٧، هامش رقم (١).

⁽٢) جمهرة اللغة ٢/ ٨٤٧؛ لسان العرب ٢/ ١١٢٧؛ معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٥١.



الإفلاس (١) من (التفليس) وهو مصدر فلسه القاضي تفليساً؛ أي! نملبه إلى الإفلاس (١).

والعلاقة بين الإفلاس والتفليس هي أيسالأول سيب اللثاني ما العال

ما الوالهما: وحود الديون، م غاللة غالساما م و فيه وقل تقدم ما يخزج به

وجه تسمية من لا يفي ماله بدينه مقلساً مع كونه ذا مال

سُمِّي مَن لا يَفِي مَالُه بدينه مُفلساً مَع أَنْ لَه مَالاً، تَنزيلاً لَهُ مَنزَلَةُ مَنْ لا مال له؛ لأن ماله في حكم المعدوم وذلك باعتبارين:

- الاعتبار الأول: أنه ممتوع من التصرف فيه إلا الشيء الثافه الذي لا يعيش إلا به كالفلوس ونحوها ... الله المناف الذي لا

الاعتبار الثاني: أنه يؤول إلى العدم بصرف ماله في سداد ديونه (٢٠) . الاعتبار الثاني: أنه يؤول إلى العدم بصرف ماله في سداد ديونه

(1) acts with: (its do is and it is it is a fill of the interior (1).

ي. · حيث إن اللي يستحق المطرة إلى الميسرة عوص لا حال اله معلوم يفي يشيء من دينه، وقد أفادت الآية أنه يسمى (معسراً).

(٢) ما ورد عن أبي هرورة ويلك قال: قال رسول الله يحتجيد همن أدوك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره الله والمراد بالمثلس عنا : (من له مال لا بغي بديره) دون من لا مال نه بدليل أنه لو لم يكل للمدين مآل معلوم بمكن وقاء ديد أو بعضه منه لما ثبت لمن وجد عن ماله غند المدين حق استرداده؛ لنعلق حاجة المدين بتلك العير، ولا مشحقاقه النظرة إلى العيرة.

(المسألة الثانية (

المقاس (المقاس)

اشتقاق (المفلس) إما من (الإفلاس) وهو مصدر أفلس ألرجيل يقلب (1)

⁽١) القاموس المحيط ٣/ ١٣٨؛ المصباح المنير ٢/ ١٣٧.

⁽٢) عَمَدُهُ القَارِي ١٦٠/ ٢٣٣ فَ شَرَح الرَّسَالَةَ الرَّوْقَ ٢٠/١ مِنْ الْعَلَى ٥٠/ ١٤ أَمِّ المَعْلَى ٤٧ مِنْ المَعْلَى ٤١ مُنْ المَعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى ٤١ مُنْ المُعْلَى ٤١ مُنْ المُعْلَى ٤١ مُنْ المُعْلَى ٤١ مِنْ المُعْلَى الْعَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ اللَّهِ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْم

اللوري الثاني المدين المفلس لم حجر على المدين المفلس لم حجر على المدين المفلس لم حجر على المدين المفلس لم

المذهب الحنفي (")، وهو علمب الماكية (")، والشافعة بالله المينالمة المينالمة

المطلب الثاني: في الحجر بطلب بعض الغرماء على المسلم المطلب الثاني: في الحجر بطلب الغرماء على المسلم المسلم

المطلب الرابع: في الحجر بالدِّين المؤجل.

المطلب الخامس: في حلول الديون المؤجلة بالحجر.

المطلب السادس التي تناول الحجرا لما يحدث للمدين من مال بعد

المطلب السابع: في تصرف المدين المحجود عليه (٢) مناللها (١) المطلب السابع: في تصرف المدين المحجود عليه (٢) مناللها (٢)

المطلب الثامن: فيما ينفك به الحجر. ١١٤٦٠ مناسب الثامن:

(١٤) شرح الزرقاني على محتصر خليل ٥/ ١٤٢٤ الحرشي على مختصر خليل ٥/ ١٢٥.
(٩) تحنة المحتاج والمستخط الله المرافق المحتاج المرافق على المرافق المحتاج الم

في حكم الحجر على المفلس ١٠ د مسال سعيد (٧)

المعلى الحجم على المدين المفلس قولان العلماء المسالم المسالم

اقال المرغيناني (٢): (قال أبو حنيفة: لا أحجر في الدين وإذا وجبت مناد المركب عن الدين وإذا وجبت

= (٢) هو: على بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن، ببرهان الدين، المرغيناني، من =

ديون على رجل وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه لم أحجر عليه»(١). وقال القدوري(٢٠): «قال أبو حنيفة: لا أحجر في الدِّين!.

القول الثاني:

في الحجر على العلين المقاس عله يجمع منأ

وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية، وهو المفتى به في المذهب الحنفي (٣)، وهو مذهب المالكية (٤)، والشافعية (٥)، والجنابلة (٦).

قال القدوري: «وقال أبو يوسف ومحمد: إذا طلب غرما اللهفلس الحجر عليه حجر القاضي عليه (٧) عبد بعلم معال عبد القاضي عليه المعالمة

وورد في «المدونة» (٨) قولُ شحنون (٩): قلت لعبد الرحمان بن القاسم (١٠٠):

أكابر فقهاء الحنفية، كان فقيهاً عالماً بالخلاف متقناً للمذهب، توفي سنة ٩٣٥هـ. من مصنفاته: (بداية المبتدي) في الفقه، جمع فيه بين مختصر القدوري، واالجامع الصغيرى، ثم شرحه وسماه اكفاية المنتهي، ثم اختصر الشرج وسماه الهداية. ترجمته في: ﴿الفوائد البهية ص١٤١؛ الجواهر المضية ٢/٧٢.

⁽۲) في مختصره ۲/۲۰.

الهداية ١٧١٦. المختار للفتوى، للموصلي ١٨/٢؛ الدر المختار مع حاشيته، لابن عابدين ٦/١٥١؛ (٣) فتاوي قاضيخان ٣/ ٦٣٤. يجمعا م ثلقت لسية : إيوالنا بالمتعماة

شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٦٤؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٦٥. (٤)

تحفة المحتاج ١٢٠/٥ المهذب ١٣٢٧/١ الم (0)

مسائل الإمام أحمد، لابن هانئ ٢/ ٢٢؛ الإقناع، للحجاوي ٢/٠١٠. (7)

مختصر القدوري ٢/ ١٨٠ الماها الله ١٨٠ ١٥/١٢٠. **(V)**

هو: عبد السلام بن سعيد التنوخي، أبو سعيد، الملقب سُحْنُون، الفقيه، المالكي، ولد سنة ١٦٠هـ، وقرأ على ابن القاسم وابن وهب، ثم انتهت إليه الرياسة في العلم بالمغرب، ولي القضاء بالقيروان، وعنه انتشر علم مالك في المغرب، توفي المثلة ٢٤٠هـ، ولقب بـ(سحنون) ــ بفتح السين، وقيل: بضمها ــ لحدة ذهنه وذكائه، تشبيهاً له بطائر في المغرب.

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص١٥٦؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٨٠؛ الديباج المذهب ٢/ ٣٠. (١٠) هو: عبد الرحمٰن بن القاسم العتقي بالولاء، أبو عبد الله، الفقيه المالكي، ولد سنة ١٣٢هـ، وتفقه بالإمام مالك ونظرائه، وصحب الإمام مالك عشرين سنة، وانتفع به أصحاب الإمام مالك، وهو صاحب الممدُّونة، في مذهب مالك، أخذها عنه يبحنون، وتوفيل بقطومينة ١٩١هـ. بأر الجال عبد الجال الراجي على على المالية المالية المالية المالية ا

أرأيت إن كان لرجل على رجل مال فقام عليه فأراد أن يفلسه؟ قال: ذلك له عند مالك»، وقال ابن رشد: «فالحكم في الرجل إذا غرق في اللّين وقام به غرماؤه أن يضرب على يده ويحجر عليه فيما يوجد له من مال (١٠)

وقال النووي: «من عليه ديون حالّة زائدة على ماله يُحجر عليه ابسؤال الغرماء»(٢).

وقال الغزالي: «التماس الغرماء الحجر بالديون الحالّة الزائدة على قدر المال سبب لضرب الحجر على المفلس»(٣).

وجاء في «الفروع»(٤): «وإن وفّى مآله ببعض دّينه لزم الحجر عليه بطلب غرمائه»، وجاء في «المحرر»(٥): «فإن كان له مال يفي ببعضه وجب الحجر عليه إذا طلبه غرماؤه من الحاكم».

الأجالة. ب عبد المنظمة المناسبة المنا

أنلة القول الأول:

وقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهزيد الم القول المتدل المت

ما ورد عن أبي مجلز ﴿ ﴿ أَلْ عَبِداً كَانَ بِينَ رَجِلَيْنَ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصَيْبُهُ فَحَبِسَهُ النَّبِي ﷺ حَتَى بِأَعْ فَيْهُ غَنْيُمَةً لَهِ (٢٠٠). أَنَا يَعْمُ النَّهِ عَلَيْهُ لَهِ (٢٠٠).

رجه الدلالة ني العديث:

أن النبي _ عليه الصلاة والسلام _ لم يبع ماله، وإنما حبسه حتى باع وقضى دينه، ولو كان الحجر مشروعاً لما حبسه، ولباع عليه ماله وقضى دينه (٧).

= ترجمته في: وفيات الأعيان ١٢٩/٣؛ طبقات الفقهاء، للشيرازي ص١٥٠؛ الديباج المذهب ١/٥٠٠. وفيات الأعيان ٢/٢٥٠ عبدا ١٥٠٠ المذهب ١/٢٥٠.

ويتاقش: بالمتع: إذ لا يترتب على الحجر اهلاد الأهلية اللالهاء الله

(1) المقدمات الممهدات ٢/٣١٨. (٢) المنهاج ٢/٢٤٤. و صف المداري (١)

(٣) الوجيز ١/٠١٠. (٤) ١٧٠/٤

(۵) ۱/ ۳٤٥.

(V) المبسوط ٢٤/ ١٦٥.

(1) 1/10 3/APT STEPT 175 (1) FT

(٦) سبق تخريجه في ص ١٤٨ ال (١)

Jas will in law.

(٥) المالي ١٠١٥ المالي ١١٠٨ (١٠)

ILLE KEPL INOL:

الراحة الا كان لو حا عار وحاد مال نقاع عام ديد المعذوبية الاستدلال بهذا المعذوبية والم عنوقش الاستدلال بهذا الحابث من وجهين خاله : الله زيا الله والماله الوجه الأول: أن التحديث معلول بالانقطاع (١٠). بمحمد علم علم سيمشونا الوجه الثاني: أن الحديث ليس في محل النزاع، إذ هو في المدين

الموسر.

وقال الغزالي: أفالنماس العرماء الحجر بالميون الحالة الزائدة الأكياما

ما ورد عن أبي حرَّة الرقاشي، عن عمه أن رسول الله ﷺ قال: ﴿ لَا غرماله المرودة في «المحرو»: «فإن كان مال أن يعضن من المحروم» عن المالية عن المحروم» المالية المحرومة المالية المحرومة المالية المحرومة المالية الم

أن نفس المدين لا تطيب بالحجر عليه وبيع ماله، وإذا كان كذلك فلا n Wells يصح الحجر عليه وبيع ماله^(٣).

مناقشة الاستدال بهذا المديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين أيد المقال المها بالمتما

الوجه الأول: أن هذا الحديث عام خصص بالنصوص الدالة على الحجر على المدين وقضاء دينه من ماله (٤). كما سيأتي في أدلة القول الثاني.

الوجه الثاني: أن المدين إذا أفلس تعلق حق الغرماء بعين ماله فيحجر عليه كما يحجر على المريض لأجل الورثة. رجه الديدلة بي العيب :

أن النبي - عليه الصلاة والسلام - لم يمع ماله : وإنما خشالا إلياله من أن في الحجر على المدين إهداراً لأهليته، والحاقاً له بالبهائم فلا يحجر عليه أن .

ويناقش: بالمنع؛ إذ لا يترتب على الحجر إهدار لأهلية المدين أو ترجمته في: وقيات الأعيان "١/ ١٢٩ طبقات الفقياء، للشدادي عبي ١٩٠٠ اللدا-

- (١) سنن البيهقي ١٠/٢٧٦؛ التلخيص الحبير ٢٨٣٣. عدد ١٥١٥ / صفاء ١٧٠٠
- (٢) سبق تخريجه في صُنْ١٤٧ وَلَهُ فَاللَّمُ (٢) . (٢) عالمهما عالمهما عالمهما (١)
- (٣) المبسوط ٢٤/ ١٦٤؛ تبيين الخفائق ٥/ ١٩٩.
- (٤) نيل الأوطار 17/4° مبل السلام ١٣/٣.
- (V) Thomas 2 37/05/1. (٥) تبيين الحقائق ٥/ ١٩٩؛ البناية ٨/ ٢٦٠.

which knickly years:

امتهان لأدانيته بل تعتبر أهليته أهلية كاملة وتنفذ سائر تصرفاته غير المالية ، وكذا المالية إذا كانت في اللمة ، وإنما يمنع من التصرف الذي يضر بالغرماء وهذا ليس لنقص في أهليته ، وإنما لخق الغرماء ، كما يمنع البائع من التصرف في الرهن لحق في المبيع لحق المشتري ، وكما يمنع الراهن من التصرف في الرهن لحق المرتهن .

ويناقش من وجهين:

الوجه الأول: منع حصول الضروب لأن التحجر على المفلس وقضاء دينه من ماله يترتب عليه براءة ذمته بقدر ما قُضي من دينه ا وإنظارا فيما بقيل بذمته من الدَّين إلى الميسرة، وهذا منفعة متحضة ، وإذا كان هذا منفعة فلا ضير في الحجر إذاً.

الوجه الثاني: إن سُلّم بحصول الضرر على المفلس بالحجر عليه وقضاء دينه من ماله، فليس كل ضرر يزال، وإلا لم يُلزم البائغ بتسليم العين المعقود عليها؛ لأن في التسليم ضرراً عليه، وإلا لم يُلزم من أتلف مالاً لغيره بالضمان؛ لأن فيه ضرراً عليه، بل لو كان كل ضرر معتبر لما أقيمت الحدود والتعزيرات.

أنلة القول الثاني:

استدل القائلون بالحجر على المدين المفلس بما يلي:

الدليل الأول: ٢١٦م والويال (٦) . . . ١٥١٠ يه صحاب (١٦)

ما ورد عن كعب بن مالك أن رسول الله على حجر على معاد ماله وبأعه في دَين كَانَ عَلَيه.

، ٢٨٢ وفي لفظ آخر: «كان معاذ بن جبل في شاياً حليماً سمحاً من أفضل

ela llater : Ky Healt - a co

⁽¹⁾ Hanned 34/011 - 421 : the Helli of PRIE The Hell (1)

They ing.

House let.

ويناقش من وجهين:

شباب قومه ولم يكن يمسك شيئاً فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدَّين الله الله الله على عرماؤه، فلو تركوا أحداً من أجل أحد لتركوا معاذاً من أجل رسول الله على (١)، فباع لهم رسول الله على ماله حتى قام معاذ بغير في المبيع لحو المؤترى، وكما يمنع الراهل من التصوف في الره ${}^{\circ}_{1}$ اديث

رجه الدلالة في هذا المديث:

أن النبي ﷺ حجر على معاذ وباع ماله وقضى به دَينه، فدل هذا على أن للحاكم الحجر على المدين المفلس، ولو كان الحجر غير جائن لما فعل ذلك (٣) Jus (1

مناقشة الاستدلال بالهديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين من وجهين السندلال بهذا الحديث من وجهين المستدلال المدار الحديث من وجهين المستدلال المدار الحديث من وجهين المستدلال المدار المدا

الوجه الأول أن الحديث مرسل ولا حجة في المرسل(٤) . . . ما له ... من الدَّين إلى الميسرة، وهذا منفعة : تعبيجا ، تاكله عجم الله عن بالإجار إلى أو

الأول: أن الحديث روى بسند متصل (٥).

الثانى: لا يسلم بأن الحديث المرسل ليس بحجة، بل قال بالاحتجاج دينه من ماله، فليس كل ضرر بزال، وإلا ام يال كم **غلال، فأنك المخال كالمام أغيزي أبا** أخره و منا الكالث العنفية يرون حجية المرسل (٧) م ماستا ي الكالث المناه

الوجه الثاني: أن النبي على حجر على معاذ وباع ماله بالثماس منه دون طلب غرمائه لينال بركة النبي ﷺ فيصير فيه وفاء بديونه (^^).

ILLE HEAL HELL قال الموفق ابن قدامة في المغني ٤٥٣/٤: «قال بعض أهل العلم: إنما لم يترك الغرماء لمعاذ حين كلمهم رسول الله ﷺ لأنهم كانوا يهوداً».

⁽٢) سبق تخريجه في ص١٥١. (٣) نيل الأوطار ٥/٣٦٦. نامكا إساما

⁽٤) البناية ٢٦١/٨. (٥) أخرجه بسند متصل: الدارقطني، والبيهقي، والحاكم، كما تقدم في صفحة ١٥١.

⁽٦) يراجع هامش ص١٤٩.

⁽٧) ينظر في حجية المرسل عند الحنفية: تيسير التحرير ١٠٢/٣؛ إعلاء السنن ١٥٠/٢٩٢؛ علوم الحديث، لابن الصلاح ص٥٥.

⁽٨) المبسوط ٢٤/١٦٥، ١٦٦؛ تبيين الحقائق ١٩٩٨؛ نتائج الأفكار ١٩٤٠. الله الم

وابي حزم ٢٠ والصنعني (٨).

الله وأجاب الحافظ ابن خجر بأنه «خلاف ما صبح من الروايات المشهورة، ففي المراسيل الأبي داود (١) التصريخ بأن الغرماء التمسوا ذلك (٢)

الكليل التافي جهيدة على من وينه وأمان بأل يقال من والتافي المناس والتافي التافي التافي

ما ورد عن جاير بن عبد الله قال: أعنق رجل من الأنصار غلاماً له عن دبر(٣)، وكان محتاجاً، وكان عليه دين، فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم،

فأعطاه فقال: «اقض دَينك وأنفق على حيالك» (٤). عبد الماء الماء

رجه الدلالة نى الهديث:

أن النبي ﷺ أبطل تصرف المدين بماله، وباعه ليقضى دَينه، وهذا هو اخترام وكراد الإ الثقات، لابن حيان ١١/١٤ الجرح والتعبيل لابر أبي حاتم الوار

القايم الكبيرة للإمام النفاري الم/١٧٢٧ تعجيل المناسة والارجال لكالعا الإليانا

عن عبد الرحمن بن دَلاف المزني (٦) أن رجلاً من جُهَيْنة كان يُسبْق

(١) المرأسيل، لأبي داود ص١١٢، بتحقيق شعيب الأرتاؤوط. ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ elkning the us has

(٢) التلخيص الحبير ٣/ ٤٥.

(٣) التدبير في اللغة: النظر في عواقب الأمور، وفي الشرع: تعليق العتق بالموت، وسمي العتق المُعَلَقُ بِالْمُوتُ تُدْبِيراً؛ لأنَّ المُوتُ دُبِرُ الْحَيَّاةُ، وقيلَ: لأنهُ دُبُّرَ أَمْرُ دُنْيَاهُ وآخرته، دنياه باستخدامه، وآخرته بتحصيل الثواب بعتقه. وقد أجمع المسلمون على وال أبن الجوزي: الأصبح قد رين به الن أحاط ساله الذين الم عيينا تعنيه

أنيس الفقهاء ص١٦٩؛ فتح الباري ٤٢١/٤؛ الاختيار لتعليل المختار ٢٨/٤؟ بداية المجتهد ٢/ ٢٩١١ مغنى المحتاج ٤/ ٩٠٩١ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٦٦٢ طرح عليه و قطاء اسان العرب ١١٩٢٦١.

(٤) أخرَجُهُ بهذا اللفظ: النسائي، السنن ٢٤٦/٨، كتاب آداب القضاة، باب منع الحاكم مُثَارُعِيتُهُ مَنْ إِلَافَ أَمُوالُهُمْ وَبُهُمْ حَاجَةً إِلْيُهَامُ الْحَدِيثُ (٤١٨). مِنْ مِنْ ال

﴿ وَالْحَرَجُهُ الْبِخَارِي بِلْفَظِ ؛ ﴿ أَنْ رَجِلاً أَعْتَى غَلَاماً لَهُ عَنْ دَبِرُ فَاحْتَاجٍ فَأَخْذُهُ النَّبِي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه تعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه . الصحيح ٤/٤٥٣ (مع فتح الباري)، كتاب البيوع، باب بيع المزايلة، التحديث (٢١٤٦)؛ وكذا مسلم، الصحيح ٣/ ١٢٨٩ / كتاب الأيمان، باب جواز بيع المدبر، الحديث (٥٨/ ٩٩٧).

(٥) سبل السلام ١٦/٣. وقد احتج الإمام البخاري بهذا الحديث على مشروعية الحجر على المدين فبوب له في موضع آخر بقوله: قباب من باع مال المفلس أو المعدم الحال فقسّمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ! الصحيح ٥/ ١٥. الم المسالم

(٦) هو: عبد الرحمٰن بن عطية بن دُلَاف المزني، وقد يسقط (عطية) من نسبه، ذكره =

الحاج، فيشتري الرواجل فَيُغْلي (١) بها، ثم يسرع السير فيسبق اللحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عملو بن اللخطاب. فقال: أما بعده أيها الناس ا فإن الأسَيْفع (٢)، أسيفع جهينة، رضي من دِينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج، ألا وإنه قد دان معرضاً (٢) فأصبح قد ريْنَ (١) به النمن كان له عليه دين فَلْيَأْتنا بالغداة، نقسم ماله بينهم. وإياكم والدِّين، فإن أوله هم وآخره حرب (٥). ﴿ ﴿ ﴾ . ﴿

وقد احتج بالحديث بهذا اللفظ كل من أبو عبيد القاسم بن سلام (٦٪) وابن حزم^(۷)، والصنعاني^(۸)،......وابن حزم^(۷)، والصنعاني

ابن حبان في الثقات، ولم يذكر ابن أبي حاتم الرازي فيه جرحاً ولا تعديلا بي الثقات، لابن حبان ٧/٦٦؛ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي ٥/٢٧٢؛ التاريخ الكبير، للإمام البخاري ٣/ ٣٢٧؛ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأثبية الأربعة؛ ص٧٩٨٠. (١) (يُغْلَي): يزيد. شرح الزرقائي على موطأ مالك ٧٦/٤.

ذكره الحافظ ابن حجر في القسم الثالث من كتابه: الإصابة (وهو فيمن أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرد أنهم أجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه)، وقال: ﴿ وَالْأُسْيِفِعِ ٱلْجَهْنِي مِ أدرك النبي على وكان يسبق الحاج؛ الإصابة ١١٦٠١ ، الما الممال في بيسال ٢٠

(٣) (دان معرضاً): أي استدان معرضاً عن الوفاع، بأن ليم يهتم بقضاء دَينه . ا العريب الحديث، لأبي عبيد ٢/٣٧؛ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٤/٧٧.

(٤) قال ابن الجوزي: فأصبح قد رين به، أي: أحاط بماله الدَّين، غريب الجديث ١/

أنيس الفقهام ص411 فتح البلون ٤/١٢٤ الاختيار لتعليل المجتار ٤/٤٣٧ بداية - ﴾ وأصل الزَّيْنِ، الظُّلْبُعُ والتغطية، يقالمه: وَانْ الذنب على قلبه، يَرِيْن، رَيْناً وِرُيُوناً و غلب

عليه وغطّاه. لسان العرب ١٢٦٩/١.

(٥) أخوجه بسند منصل ابن أبي شيبة: المصنف ٧/١٩/٠ كتاب البيوع والأقضية، باب في الرجل يركبه الدَّين، الحديث (٢٩٥٧)؛ وأخرجه بسند منقطع الإمام مالك، الموطل ٢/ ٥٧٧، كتاب الوصية ، باب جامع القضاء وكراهيته، واللفظ له؛ والبيهقي، ·) "المسنن الكبرى ٦/ ٤٨)؛ كتاب التفليس، باب المحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه؛ و الوابن خزم (المحكل ٨/ ١٧١) ، كتاب المداينات والتفليس، الداخ ، (ح ليا المنه

(٦) غزيب الحديث، لأبل عبيد ١٨ ٢٠٠ إلى (٧) ، المنجل ٨/١٧٥٠ م ١٨ مدار

(a) سبل السلام ١٩٦٣، وقد احتج الإمام السفاري بهذا الحاطلة (م) السلام ١٩٨٣ م السلام ١٩٨٤،

و الصالحاقي هو: فاحمد بن إسماعيل الحسني الكحلاني، ثم الصنعاني أبو إبراهيم، المعروف بالأميرة وللت بكالحلان سنة ٩٩٠هـ، يُم انتقل مع والده إلى صنعاء، وأخذ عن علمائها الرعافي جائيع العلوم، وتفرّد برياسة العلم في صنعاء، وتظهر =

وأورده بغض الفقهاء ١٠ ملحتجاً به بالفظن الاسمار فمن كان له عليه دَين الله عضر and (2). غداً فإنا بائعو ماله وقاسموه بين غرمائه».

إلا أن هذه الزيادة وهي قوله: "فإنا بائعو ماله" غير ثابتة (٢).

اللي يترجع من التولين هو القول بالحجر عثي للها ين للمماليما يطه

مُسْهُ لِنَانَ عِمْرَ البِخُطَافِ وَهُمَا مِنْ المَالِي المَدينُ المَفْلِس عِلْيُ عَرْمانهُ، وَفِيَ الغالب الأيكون جميع المال من جنس الذين ، فلا بد من بيع ماله لكي يقسم على غرماته ، قال السرخسي اولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فكان هذا اتفاقاً على أنه يباع على المديون ماله (٣).

الدليل الرابع:

المالي المالي المالي المالي المالي المالي لما جاز الحجر بالمرض لأجل الورثة؛ لأن المال صائر إليهم وإن لم يملكوه في الحال، فأولى أن يجوز الحجر بديون الغرماء؛ لأن المال لهم وقد استحقوه في الحال(٤). وفيه مسالتان.

المسألة الأولى: فيما إذا كان دين من طلبه يزيد على مال: للمناخيا ليلما

أن اللحجل يترقب عليه المصلحة راججة والوذلك امن، وجهيل: قالسما

أ _ حفظ حقوق الغرماء من أن يتلف المدين ماله بالتبرع أو المحاباة.

ب _ قضاء الدين عن المدين أو تخفيفه، وهذا يترتب عليه براءة ذمته بقدر ما يُقضى من دينة وإنظاره فيما تبقى اذا كان دير من طلبه يزيد على مثل ال

بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد، توفي بصنعاء سنة ١٨٢ هـ.

ري من مصنقاته: (سبل السلام) اختصره من البدر التمام للمغربي، «العدة» جعلها حاشية على شرح العمدة لأبن دقيق العيد.

الله وجُمنه في البدر الطالع ٢٠١٣ ١ الأعلام ٢٠٨١. عدد من إلى الماليان العالم المالية المالية الطالع ٢٠١١ الأعلام المالية المال

(١) ينظر: المبسوط، لِلمِسْرَخِسِي ١٦٤/٢٤ و فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/١٪ ١٤/١ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ١٨٥٨.

كما ذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص النحبير ٤٧٠/٣؛ والألباني في إرواء الغليل ٥٠/ (١) شرح الزرقاني على محتصر عليل ١٥٥٥ .

المبسوط ٢٤/ ١٦٤.

الحاوي الكبير، للماوردي، اللوحة (١٥٢) [مخطوط]؛ بداية المجتَّهُ ٢/١٤/٢

(۲) رفع الفالي ال ۱۸۲۲ . .

inches & local (3)

مشروعاً.

It to aboth to say Elot received when in their

الترجيع:

الذي يترجح من القولين هو القول بالحجر على المدين المفلس؛ وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل ضعف أدلة القول الآخر بالمناقشة الواردة عليها. ويكفي للقول بالحجر على المدين المفلس أنه قضاء وسول الله على، وفيه أداء لحقوق الغرماء أو بعضها، وإبراء لذمة المدين أو التخفيف عنها. والله أعلم.

العلل الرابع: على المال المال

ماكوه في الحال، فأر**وام الغض الغرماع الما**ل المال الهار وقد

وفيه مسألتان:

I'm Sich Lab.

المسألة الأولى: فيما إذا كان دين من طلبه يزيد على مال المدين. المسألة الثانية: فيما إذا كان دين من طلبه لا يزيد على مال المدين.

المسألة الأولى O المسألة الأولى O

في الحجر على المدين بطلب بعض الغرماء إذا كان دين من طلبه يزيد على مال المدين

إذا كان دين الطالب أو الطالبين للحجر يزيد على مال المدين فذهب عامة الفقهاء القائلين بالحجر الحنفية (۱۱)، والمالكية (۲۱)، والشافعية (۳۱)، والحنابلة (٤١)، إلى أنه يحجر على المدين ولو لم يطلبه بقية الدائنين؛ وذلك لعجز مال المدين عن الوفاء بما يطالب به المدين من دين.

Il Zu . Line Illy Illiano 34 ASS

⁽١) الفتاوي الهندية ١٦١/١٤ الغناية ٩/٢٨٠. عبدال يعب ١١ الفاحل عند المدل (١)

⁽۲) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٦٥/٥.

⁽٣) روضة الطالبين ١٢٨/٤.

⁽٤) الفروع ٤/٨٩٤ما أنواب ولمع يقعم ا ا ١٥٤٤ تم ينه مرتبي والما يا المدوع ٤/٨٠٤ما أنواب والمدود الما المدود الما

احد العد، ومنع ما قلس من عينات الماسمان في مان يتلف واله والترع أو

المحاباة، وهذا الفي يقع على البعض كما يقع على الكل فلا يُقَيِّع على الكل فلا يُقَيِّع على المحاباة

إذا كان دين من طلبه لا يزيد على مال آلمدين

إذا كان دين الطالب أو الطالبين للحجر لا يزيد على مال المدين، فللعلماء في الحجر على المدين قولان:

للدريعة تواطؤ المدين مع بعض دائنيه بحرمان البقية من سداد ديون**ياء لا باعقا** أنه لا يحجر عليه. alg.

وبه قال الشافعية في الأصح (١)، وهو وجه عند الحنابلة (٢).

القول الثاني:

في الحجر على المقلس من غير طلب العيلام بعد منا

المحال الثالث الأ

المسألة الثانية: إذا لم يكن بطلب من الملين.

وبه قال الحنفية (٣)، والمالكية (٤)، والحنابلة في الأصبح (١)، وهو قول عند الشافعية^(٦). المسألة الأولى: إذا كان بطل من الملين.

□ الأدلة:

دليل القول الأول: المال ا

استدل أصحاب هذا القول بأن دين الطالب يمكن وفاؤه بكماله فلا ضرورة إلى الحجر (^{v)}.

و إلى الحجر ويتاقش: بأن الحجر إنما كان خوفاً من تصرف المدين بالمال في غير ويدنس. بـ - - - ر . سداد الدين، وإمكان الأداء لا يدفع هذا المحذور، فلا يمنع الحجر. اهال إمقال دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بأن الحجر شرع لمصلحة الدائنين حفظاً وم قال الشاهدة في

⁽١) روضة الطالبين ١٢٨/٤؛ تحفة المحتاج ١٢٣٥.

⁽٣) العناية ٩/ ٢٧١. (٢) الإنصاف ٥/ ٢٨١.

⁽٤) المدونة ٥/٢٢٦؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/٢٦٥. ملك حجم كا ها

⁽٥) الفروع ٤/ ٢٩٨؛ مطالب أولى النُّهي ٣/ ٣٧٤.

⁽٢)

تحفة المحتاج ٥/٣٢٠ ؛ مغني المحتاج ٢/٧٤٠. قلعة ١٥١٠ ل وتحما فاله (٢)

القوا النائي:

ail Wiles is (r)

elel Heel Hel:

لحقوقهم، ومنع ما قد يضر بهم من تصرفات مدينهم بأن يتلف ماله بالتبرع أو المحاباة، وهذا الضرر يقع على البعض كما يقع على الكل، فلا يُضَيَّع حق الطالب بتكاسل غيره(١) إذا كان دين من طلبه لا يزيد على مال ألماء

الراجح هو القول بالحجر ولو كان بطلب من لا يزيد دينه على مال المدين؛ وذلك لأنه يحقق المصلحة التي توخَّاها الشَّارع بحفظ الحقوق، وسداً لذريعة تواطؤ المدين مع بعض دائنيه بحرمان البقية من سداد ديونهم. والله lis I was also. أعلم.

وبه قال الشافعية في الأصح(١٠)، وهو وجه عند الحنابلة(٢) المطلب الثالث 🛞

في الحجر على المفلس من غير طلب الغرماء

وبه قال الخنفية (٢٠)، والسالكية (١٤)، والحابات في الا: تالتالسه ميغ و حود

المسألة الأولى: إذا كان بطلب من المدين.

o lýcib: المسألة الثانية: إذا لم يكن بطلب من المدين.

المسألة الأولى ○

استدل أصحاب منهم بالمعالين المعالين المعالم والماله والا

إذا طلب المدين الحجر على نفسه من غير أن يطلبه الغرماء، فقد اختلف العلماء في حكم الحجر عليه على قولين المحمد الحجر عليه على قولين المحمد العلم الحجر العالم المحمد العجر العالم المحمد المح while they a gladic I Kela K thee all thankers

القول الأول:

eled thee littling: أنه يججر عليه. استدل أصحاب هذا القول بأن الحجر ش وبه قال الشافعية في الأصح (٢).

- (1) con ilally 3/111. was their of 777. القول الثاني: (Y) Their P\177. (7) Iliania 0/117.
- (3) الماونة ١/٢٢٦ الخرشي على مختصر خليل ١/٥٢٦. عيلك بجمع لا هذأ
- (٥) الفروع ٤/٨٩٢٤ مطالب أولي النُّهي ٣/٤٧٣.
- (١) فتح العزيز شرح الوجيز ١١٠٠٠؛ مغنى السعام ١٠٠٤ أم يُنجع على حسل بينعا حتف (١)
- (۲) نهاية المحتاج ١٥/٤؟ تحفة الحبيب على شرح الخطيب ١٩٧٨. والحما قفت (٧)

16 ang:

وبه قال الحنفية (۱)، والمالكية (۲)، والحنابلة (۳)، وهو وجه عند الشافعية (٤).

ان الحجر ينهى الحرية والرشاء وإنما جاز بطلب الغزماء القلحال العالم الخراء المناهي الحرية والرشاء وإنما جاز بطلب الغزماء الغزماء العلم المناه على يناهجر خشر العالم بالعمل المناه على المناه ال

الدليل الأول:

الراحج مو القول بعلم (٥) معلى الملين بطلمة القيم الدائم وسير متها المائل معلى الدائم وسير متها المائل معلى مناقشة والله المائلة مناقشة والله المائلة والله والل

رَدِّ الحافظ ابن حجر القول بأن الحجر على معاذ كان بطلبه بأنه «خلاف ما صح من الروايات المشهورة» وتقدم (٢٦) السمالية

الحجر على المدين من غير طلب الما الله الماليال

ونوقش: بأن غرضة يمكن تلحصيله بأن يبيلغ ماله اليقسمه على الغرماء، وليس إيفاء دينه متوقفاً على الحجر (^)

الله اللين لمن للحاجم عليه ولاية: منال الله الله

استدل أصحاب هذا القول بما يلي غله عاصل بما ينا الا الا

Theree aling had liamen of a will they live ale of the little

أن الحجر لمصلحة الغرماء، وهم ناظرون لأنفسهم، فليس للمدين طائبه

⁽١) مجمع الأنهر في شرح ملتقي الأبحر ٢/ ٤٤٢؛ بدر المتقى في شرح الملتقى ٢/ ٤٤٢.

⁽٢) حاشية الدسوقي ٣/ ٢٦٤؛ حاشية العدوي على الخرشي ٥/ ٢٦٥.

ومثل المحجود عليه احظ نصه ما لو٢٨٣/٥ لغالم ١١٠/٤ وعيمًا ١١٠/١

⁽٤) روضة الطالبين ١٢٨/٤؛ نهاية المحتاج ٢١٥/٤.

⁽٥) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠٠/١٠. ٢٦ (٦) لنفي طن ٢٠٠٪ ١٦ (١ وانحما توليد (١)

⁽٧) روضة الطالبين ١٢٨/٤. (٨) نهاية المحتاج ١٤/٥١٪. حما الوله: (٣)

(1) (x = (1)

الدليل الثاني:

-18 (V)

of room all the sist is gladiers is allowed to reach all amid

الدليل الثاني:

أن الحجر ينافي الحرية والرشد، وإنما جاز بطلب الغرماء للضوارة؟ حيث لا يتمكنون من تحصيل مقصودهم إلا بالحجر خشية ضياع المال، بخلاف المدين فإن غرضه الوفاء بدينه وهو متمكن منه (٢).

الترجيع.

الراجح هو القول بعدم الحجر على المدين بطلبه؛ لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، في مقابل ما أورد على أدلة القول الآخر من مناقشة، والله أعلم.

ما صح مي الروازة العلي (عينائيا عالسما و

الحجر على المدين من غير طلب

ان للماس عرضاً ظاهراً وهو صرف عالم في دينه. في العين العلم

الفرع الأول: إذا كان الحق لمن للحاكم عليه ولاية.

الفرع الثاني: إذا كان الحق لمن لا ولاية للجاكم عليه. المناب

• الفرع الأول: في الحجر على المدين من غير طلب المدين المدين المدين لمن للحاكم عليه ولاية مناه المعالم عليه المدين المن المحاكم عليه ولاية مناه المعالم عليه المع

إذا كان الدين لمن للحاكم عليه ولاية؛ كالصبي والمجنون وغيرهما من المحجور عليهم لحظ أنفسهم، ولم يسأل وليهم الحجر على مدينهم من غير سؤال .

وذلك لأن الحاكم ناظر في مصلحتهم، وإذا كانت مصلحتهم في الحجر على مدينهم فله ذلك من غير سؤال.

ومثل المحجور عليه لحظ نفسه ما لو كان الدين لمسجد، أو جهة عامة

(1) وهذا الطالب ١١٨٢١؛ فياية المحتاج ١١٥١٣.

⁽١) نهاية المحتاج ٢/٣١٣٤ كشاف القناع ٢/ ٢٢٤. و ١٠ يسم المحتاج ١١٠٠ (٥)

لها فر عان:

(1) q_q / 1.

ـ كالمسلمين ـ كمن مات وله مال على مفلس وورثه المسلمون (١٠).

• الفرع الثاني: الحجر على المدين من غير طلب إذا كان الدين لمن ليس للحاكم عليه ولاية

إذا كان الدين لمن لا ولاية للحاكم عليه، ولم يطلب الحجر الغرماء أو بعضهم أو من ينوب عنهم، فإن المدين لا يحجر عليه؛ لأن الحجر إنما جاز لمصلحة الغرماء وهم لم يطلبوه (٢٠).

المطلب الرابع المحالة المحالة

الحجر بالدين المؤجل

Hay Web: 11 20 Hall I she say they Heal : ville asig

المسالة الأولى: إذا لم يكن معه دين حال النات الما المسالة الأولى: إذا لم يكن معه دين حال النات الما

المسألة الثانية: إذا كان معه دين حال المسألة الثانية:

والخال بينا ينف يقي المشالة الأولى ٥٥ ينا معا واله الأولى

الحجر بالدين المؤجل إذا لم يكن معه دين حال

إذا كان الدين كله مؤجلاً لم يحجر به؛ لأنه لا يطالب به قبل حلول أجله، ولو حجر به لسقطت فائدة التأجيل^(٣).

يقول الخرشي في شروط الحجر على المدين المفلس:

«أن يكون الدين المطلوب تفليسه قد حلَّ أصالة أو لانتهاء أجله، إذ لا حجر بدين مؤجل (٤).

قال خليل في مختصره " - فيما يحجن م وي ا

- (١) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠٠/١٠؛ نهاية المحتاج ٣١٣/٤ له مد ما ماله اله
- (۲) الهداية، للمرغيناني ۹/۲۷۶؛ الفتاوى الهندية ٥/ ٢٦١ حاشية العدوي على الخرشي ٥/ ٢٥١ حاشية الدسوقي ٢/٦٤٪ روضة الطالبين ١٢٨/٤؛ مغني المجتاج ٢٠/ ١٢٨٠؛ الفروع ٤/ ٢٩٨٠ الإقناع ٢/ ٢٠٠٠ مند المدارة المدارة عدم ١٢٨٠٠ المدارة الم
 - (٣) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠١/١٠.
 - (٤) الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٦٥.

ويقول الخطيب الشربيني في ساعه له ناله عام ناله نه نيملسمالا _ «ولا حجر بالمؤجل؛ لأنه لا يطالب به في الحال»(١).

سالت بيد ربه نيسلما لهذا المحالة المنالة في المالة ويقول الموفق ابن قدامة:

ويقول الموفق ابن قدامة:

"ومن لزمه دين مؤجل، لم يجز مطالبته به؛ لأنه لا يلزمه أداؤه قبل أجله، ولا يجوز الحجر عليه به؛ لأنه لا يستحق المطالبة به فلم يجز منعه من التصرف في ماله بسببه"(٢).

المسألة الثانية ○

الحجر بالدين المؤجل إذا كان معه دين حال

الحجر بالدين المؤجل : نامان المان

الفرع الأول: إذا كان المال لا يفي بغير الدين الحال. المال الفرع الثاني: إذا كان المال يفي بالدين الحال ويعض المؤجل.

• الفرع الأول: فإن الحجر مبالنيان المؤجل الا عالسا

إذا كان معه دين حال ومال المدين لا يفي بغير الدين الحال

إذا اجتمع دين حال ودين مؤجل ومال المدين لا يفي بغير الدين الحال، فقد اختلف العلماء في الحجر على المدين في هذه الحالة على الحال: العلماء في الحجر على المدين في هذه الحالة على قولين: العدم الله المدين المدين الله المدين الله المدين المدين الله المدين المد

القول الأول:

م يقول الجرشي في شوط الحجر على الملين المقلس . ميله بجي منا

وهو المدهب عبد المالعية . قال خليل في مختصره (٤) _ فيما يحجر به من الدين _: «ديناً حَلَّ زاد

- على ماله، أو بقي ما لا يقي إنال وجال ١٠٠١ من ١٠٠١ من المرابع المرابع
- (١)) مغنى المجتاح ٢/١٤٦ ؛ الكالم المالية ١٤٦/٢ الكالم ١٩٧/٢. فيشاح ١٢١٥/٥٠ د
- (٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٦٦٦٥؛ خاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١٦٤/٤.
- (٤) الحرشي على محتصر خليل ١٥/٥/٢ : .٢٠١٠ (٤)

قال الخرشي تعليقاً على ما ذكره خليل: (وأحرى إن لم يبق اللمؤاجل شيء)(١)

استدل أصحاب هذا القول بأنه يحجر على المدن بلايكوالو**ذال الوقال الوقال** المقال على المال عنواً من أن لا يكون له عنوللل **جامد الم الا**

وبه قال الشافعية (٢)، والحنابلة (٣)، وهو قول للمالكية اختاره المازري (٤).

منيان قال التووي: فإن كان بعظم حالاً فإن كان قدراً يجوز الحجر له، حجر والا فلا (١) عليه من ويا إحيما

والمَازَري: بفتح الزين ـ وقد تكسر أيضاً _ نسبة إلى (مَازَر) وهي باليكاة باجزيرة المخاطرة الم

من مصنفاته: «شرح كتاب التلقين» للقاضي عبد الوهاب. قال إبن فرحون: «وليس للمالكية كتاب مثله، «كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم»، «إيضاح المحصول في برهان الأصول».

ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٥؛ الديباج المذهب ٢/ ٢٥٠، شجرة النور الزكية ١٧٧/١.

- (٥) روضة الطالبين ١٢٨/٤.
- (٦) هو محمد بن مفلح المقدسي، ثم الصالحي، أبو عبد الله، شيخ الحنابلة في وقته، تفقّه بالشيخ تقي الدين ابن تيمية ونقل عنه كثيراً وهو أخبر الناس بمسائله واختياراته، كان بارعاً في علم الفروع غاية في نقل مذهب الإمام أحمد، توفي سنة ٧٦٣هـ.
- من مَصَنَفَاتُه: ﴿ الفَرُوعِ ﴾ قال صاحب المقصد الأرشد؛ ﴿ هُوَ مَنَ آجَلَ الْكُتُبُ وَانْفُسُهُا لَا وَالْحُدِهِ ﴾ ﴿ وَانْفُسُهُا لَا وَالْحَدِهِ ﴾ ﴿ وَالْحَدِي الْمُعْمِلُهُ اللَّهُ وَالْحَدِي ﴾ ﴿ وَالْحَدِي السَّرْعَيْدُ ﴾ ﴿ وَالْحَدِي السَّرْعَيْدُ ﴾ ﴿ وَالْحَدِي السَّرْعَيْدُ ﴾ ﴿ وَانْفُسُهُا لِلْقُوائِدُ ﴾ ﴿ وَالْحَدِي السَّرِعَيْدُ ﴾ ﴿ وَالْحَدِينَ ﴾ وَانْفُسُهُا لِلْقُوائِدُ ﴾ والنَّحَدِينَ ﴿ وَانْفُسُهُا لِللَّهُ وَاللَّهُ وَلِللَّهُ وَلِللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعُلَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِي وَاللَّهُ وَالل
- ترجمته في: المقصد الأرشد ٢/٥١٧؛ الجوهر المنضد ص١١٢؛ الدرر الكامنة ٤/ ٢٦١. . ٢٦١

١٢٨/٤ يتالغا السيء (٢)

(٧) الفروع ٤/ ٢٨٨.

⁽١) الخرشي لعلى مختصرا عليل ١٥/١١٠. (٢) الإقناع ، للخطيب ١٩/٣. ب ما

⁽٣) شرح متهى الإرادات ٢/ ٢٧٧. إليا قالة قالة عناه منهى الإرادات ٢/ ٢٧٧.

⁽٤) خاشية العدوي على الخرشي ٥/ ٢٦٥.

^{*} والمازري هو: محمد بن علي بن عمر التميمي، المَازَّرِي، أبو عبد الله المحدث، الفقيه، المالكي، المعروف بالإمام العلى أهل أفريقية في عضره، توفي سنة ٥٣٦ه.

* و بداري مو . محمد س مد

in ship enjulated IX out 7/ VIO+ how a

Lifte.

على بعدة ١٧ والدو

(V) Begg STAAT

المال العرشي تعليقاً على ما ذكره حابيل الراحري إلم لي يبريظها []

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأنه يحجر على المدين بدينه المؤجل اوإن كان ماله يفي بدينه الحال، خوفاً من أن لا يكون له عند الأجل وفاع به(١٠).

ويناقش من وجهين: إلى ما والتأوار المال التامي التامي

الوجه الأول: بأن مال المدين يفي بديونه الحالة، فإذا حجر عليه بدينه المؤجل لزم منه مطالبته به قبل حلول أجله. ولا تجوز المطالبة باللدين قبل حلول أجله؛ لأن الأجل حق للمدين وقد رضي الدائن بتأجيله، فهو قد أسقط حقه في المطالبة به قبل حلول أجله، والساقط لا يعود.

الوجه الثاني: أن الدين المؤجل لا يلزم لبقائه إلى أجله أن يكون عند المدين ما يفي به، وإلا لسقطت فائدة التأجيل. ٧٧٠ علم المدين ما يفي به، وإلا لسقطت فائدة التأجيل. ا الاعتمام القلمة على المناسبة (3)

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي نعا المحاب القول الثاني بما يلي نعا

الدليل الأول: من المن المن المنا من المنا المنا المنا وعد اله المنال أن مال المدين يفي بديونه الحالة، والمؤجل غير مطالب به في الحال، فلا يحجر عليه بما لا يطالب به (٢) ماننا و المنا تا التي النام الله عليه بما لا يطالب به للمالكة كتاب بشاء اكتاب المعلم بقواته كتاب

الدليل الثاني:

القياس على ما إذا كانت جميع الديون مؤجلة، بجامع الأجل وعدم المطالبة في كل. (٥) بينا العالي ١١٨١

(T) By weak of rider thatener to thereby the and the how theight : Rupth

ما ذهب إليه الجمهور من القول بعدم الحجر هو القول الراجح؛ لقوة أدلته في مقابل عدم نهوض ما استدل به أصحاب القول الآخر للاحتجاج، لما ورد من مناقشة، بالإضافة إلى أن الحجر على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا

⁽١) حاشية البناني على شرح الزرقاني ٢٦٦/٥.

⁽٢) روضة الطالبين ١٢٨/٤.

القول النائد

عند الحاجة ولا حاجة هنا، لتمكن المدين من الوفاء بديونه المطالب بها الما

• الفرع الثاني: في الحجر بالدين المؤجل

إذا كان معه دين حال والمال يفي بالدين الحال وبعض الدين المؤجل

﴿ إِذَا الْجَتْمُعُ دَيْنُ حَالًا وَدَيْنُ مُؤْجِلٌ وَمَالُ الْمُدَيْنُ يُقَى بِالْدِينِ الْحَالِ وَبَعْض الدين المؤجل(١)، فقد اختلف العلماء في الحجر على المدين في هذه الحال على ثلاثة أقوال: أما اصحاب القول الأول والثالث عستبار اجما استدلوا به في خالة عا

إذا قال الماني لقي المحل دون المؤخوطة).

أنه يحجر عليه. وهو المذهب غند المالكية (٢) العلمة المالكية (٢) الروقاع " - في مستاد هذا الله أن الواهلة توقيق بين

القول الثاني:

أنه لا يحجر على المدين بالمؤجل إذا كانت الفضلة الباقية بيده يعامله الناس بها، ويرجى من تنميته لها ما يقضى به الدين المؤجل.

وهو قول للمالكية قال به ابن محرز (٣).

(١) صورة المسألة؛ لو كان على المدين دين قدره منتان مثلاً، مائة حالة ومائة مؤجلة، وماله مائة وخمسون، فالباقي بعد وفاء المائة الحالة لا يفي بجميع الدَّين المؤجل.

old . 25 die sile group ger ge in YPha

(٢) الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٦٥ ء حاشية الدسوقي ٢٦٤/٣. عمل والتي ال

(٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٤٣٦٥ حاشية الرهوني على الزرقاني ٢٩٧/٥؛ (غ) حاشياً العدري على الخري ١٥ ٥٢٠. حاشية الدسوقي ٣/ ٢٦٤.

* وابن محرز هو: عبد الرحمٰن بن مُحْرز القيرواني، أبو القاسم، من كبار فقهاء ألمه المالكية المغاربة، توفي نحو سنة ٤٥٠هـ ما من المالكية المغاربة، توفي نحو سنة ١٥٠٠هـ ما 3911a. من مصنفاته: «التبصرة» وهو تعليق على المدونة.

الترجمته في أ ترتيب المدارك، للقاضي عياض ٨/٨٠؛ شجرة النور الزكية ١١٠٠/١.

(٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٦٥/٥ خاشية الرهوني على الزرقاني ٥/٢٩٧؛ · Tilas glid pala elega ma PP. III حاشية الدسوقي ٣/ ٢٦٤.

* وابن عرفة هو: محمد بن محمد بن عرفة التونسي، أبو عبد الله، يُعرف برابن ١٠٠٠ عرفة)، عالم المغرب، فقيه، مالكي، مقرئ، ولد سنة ٧١٦هـ، وتصدي لنشر العلم، وتوفى سنة ٨٠٣هـ. = (١٨ حاشية اسالي على الروام ٥/٥٢٢

al Ucti lette

القول الثاني:

حاشية النسوني ٢/١٤/٢. "

وتوفي سنة ٢٠٨٢

عند الحاجة ولا حاجة هذا و تنكن المدين من الوفاء مديو. "كافأهما هالتحا

النبع الثاني: في الحجر باللين المؤجل : شالنا لوقا

إذا كان معادين خال والمال يقي باللبين الحال وبعيلى الجعي الامؤاجا

ويه قال الشافعية (٢٠) والحنابلة (٣٠)، وهو قول للمالكية ، اختاره المازري(١٤).

اللبن المؤجل"، ققد اختلف العلماء في الحمر عان التلون في قله الحا

أما أصحاب القول الأول والثالث فاستدلوا بما استدلوا به في حالة ما إذا كان مال المدين يفي بالحال دون المؤجل (٥).

وأما أصحاب القول الثاني، فقد قال البناني (٦) في حاشيته على شرح الزرقاني (٧) _ في مستند هذا القول _: «ولعله توفيق بين القولين» (٨) .

= من مصنفاته: (الحدود) في التعاريف الفقهية)، (المختصر الكبير)، (المبسوط في الفقه

ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ٣٣١؛ الضوء اللامع ٩/ ٢٤٠؛ البدر الطالع ٢/٥٥٪. وهو قول للساكية قال به ابن (١) التاج والإكليل ٥/٣٨.

* والمواق هو: محمد بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله الشهير ب(الموَّاق)، فقيه، مالكي، كان عالم غرناطة وإمامها في وقته، توفي سنة ٨٩٧هـ.

. . من مصنفاته: شرحان على مختصر خليل أحدهما كبير سمَّاه: [التاج والإكليل؟ (١) ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/ ٢٦٢؛ الفكر السامي ٢٦٣/٢؛ الأعلام ١٥٤/٧.

(٢) الإقناع، للخطيب ٣/٣٠؛ روضة الطالبين ١٢٨/٤ لله سعد ياد يتما (١)

(٣) بشرح منتهى الإرادات ٢/٧٧٢ المبدع ٤/٧٠٣ المديد منتهى الإرادات

(٤) حاشية العدوى على الخرشي ٥/ ٢٦٥.

الله وابر محرة عو: عند الدحلو بو محرو السبوالي ، أبو القالالل مو يعال القالالا

(٦) هو: محمد بن الحسن البَنَّاني، أبو عبد الله، فقيه، مالكي، من أهل فاس، توفي سنة من مصنفاته: قالتبصرة وعو تعبق على الملونة. ١١٩٤ه.

ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/ ٣٥٧؛ الفكر السامي ٢/ ٢٩٢؛ الأعلام ٦/ ٩١.

(٧) هو: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزُّرْقَاني، الفقيد، المالكي، وله بمصر سنة ١٠٢٠هـ، ونشأ بها، وتوفى سنة ١٠٩٩هـ. which there is The BITY.

إلى الد من مصنفاته : الشرح على مختصر اخليل. المعد ي المعد يه قديد إليا اله

المعجمة في نشجرة النور الزكية ١/٤٠٤٠ الأعلام ١/٢٧٢٤ معجم المؤلفين ٥٠/٧١.

. (٨) حاشية البناني على الزرقاني ٥/ ٢٦٥.

أمالا أمالا

(1) 1510 de magi.

(0) six Poch F/77.

(P) 18219 1/817.

ويناقش البان التوفيق بين القوالين قد يُسَلَّم به في خال التعارض، إلا أنه لا تلعارض هنا بين القولين لترجح أحدهما على الآخر، حيث إن الأصل هو عدم الحجر، فلا يضال إليه إلا مع الحاجة لتحقيق مصالحة راجحة، ولا حاجة هنا؛ لتمكن المدين من الوفاء بدينه الحال المطالب به، وأما المؤجل فالدائين قد أسقط حقه في المطالبة به، ورضي بتأجيل استيفائه إلى حين أجله، فلا يطالب المدين به قبل حلول، أجله .

الترجيع

الراجح هو القول بعدم الحجر؛ لما سبق في الفرع الأول. . والله أعلم.

القالم بيع ما يحد به ماله الذولة الله ديولهم عاجلة وطلب الخامس المحالة المحالة المحالة وطالب

مَلَجَ لَمَالَ مِنْ الْمُعْتِمِينَ الْمُؤْمِلَةِ بِالْحَجْرِينَ وَكُن مِنْ مَهِمِينَةُ

إذا كان على المدين المفلس ديون حالة وديون مؤجلة، وكانت الديون الحالة أكثر من مال المدين، فحجر عليه بها، فهل يحل بالحجر ما عليه من ديون مؤجلة أم لا؟ قولان للعلماء ما ﴿ مِنْهُ مَا لَا مَا إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

القول الأول:

الال حالية إلى عابدي ١٠/١١ ؛ الأشاء والنطائر و لابر تعيم وشرحه في احت لهذأ الصائر

وبه قال المالكية في المشهور عندهم (١)، وهو قول للشافعية في مقابل الأظهر (٢)، ورواية عن الإمام أحمد (٢). (3) El- Helin elle son 1/08

(F) as last word is Kas Kiege liderie

ورد في المدونة(٤)

(١) التفريع الابن الجلاب ٢٤٩/٢ الفواكه الدواني ٤٤٤٤/٢ مسرح الزرقاني على ا مختصر تخليل ٥/ ٢٦٧؛ الخرشي على مختصر خليل ٢٦٦/٥، شرح الرسالة، لزروق ٣٠٨/٢. وقد استثنى المالكية من القول بالحلول ما إذا اشترط الحدين عدم حلوله به؛ كما في شرح الزوقاني على مختصر تحليل ١٤٦٧، وحاشية الدسوقي ٢٦٦٠٣. وهذا الاستثناء راجع إلى وجود الشرط لا إلى أصل الحكم في المسألة على المسالة على المسالة على المسالة على الم

الأم ١٧/٦/١؛ الطبقات المستقد عن طبقات ١١/٢/٨ جرائف ما المولون ١١/١٠/١ الأم ١/١٦/٣

الهداية، لأبي الخطاب ١/١٦٢٠ الله قنع ١/١٣٧٠. و ١٨ و يعاصف منعه (٧)

. 440 /0 (٤) القلت (الكعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت المفلس إذا كانت عليه ديون إلى أجل، وعليه ديون قد حَلَّت، ففلسه الذين قد حلت ديونهم، أيكون للذين لم تحل ديونهم عليه، أن يدخلوا _ في قول مالك ١٩٠١ قال: نعم». وحما ومد القول الثاني: من العالم مع العما بالعما بالعما وما ومع وبلما والأمنا ولا

قد أسنط حديث المقالة بمدورض تأجيا السفاء المحتالا لهذا

وبه قال الحنفية (٢)، والشافعية في الأظهر (٣)، والحنابلة (٤)، وهو قول للمالكية^(ه).

قال الطحاوي(١٠): «وإن كانت عليه ديون عاجلة وديون آجلة فأمر القاضي ببيع ما يجب بيعه من ماله لغرمائه الذين ديونهم عاجلة، وطلب غرماؤه الذين ديونهم آجلة أن يقضي لهم بحلول ديونهم والدخول في مال غريمهم، لم يكن لهم ذلك، ودفعت الأثمان إلى أصحاب الديون العاجلة ادا كان على الدي المقلى مين حالة ودارة وي . (V) .

وقال النووي: "وإذا حجر بحال لم يحل المؤجل في الأظهر"(^). علما وقال الحجاوي: «فإن كان فيهم من له دين مؤجل لم يحل»(٩)

القول الأول:

ecc & llawin

⁽١) القائل هو سحنون.

⁽٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ١٣١؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم وشرحه غمر عيون البصائر و في قرل الكافية في مقال

⁽٣) الأم ٣/٢١٦؛ تحفة المحتاج ٥/١٢١؛ نهاية المحتاج ٣١٢/٤.

⁽٤) كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٣٧٥؛ المبدع ٣٢٥/٤؟ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٥.

⁽٥) منح الجليل ٢٣/٦.

⁽٦) هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، الطحاوي، أبو جعفر، محدث، وفقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمنه بمصر، ولد سنة ٢٣٩هـ، صحب المزني وتفقّه به،

مَ يَرْكُ مِذْهَبِهِ، وَصَانَ إِلَى مِذْهِبِ أَبِي حَنْيِفَةً، تَوْفِي بِالْقِاهِرَةُ مَنْنَةَ (٢٢١هـ. نسبته إلى الإلاماء المنظر المنظر المالك من القول بالخلول ما إذا يتصرطيناهم قي قد الخلول به و

من تصانیف: ﴿ أَحَكُم القرآن ﴾ [بيان مشكل الأثار ﴾ ، فشرح معاني الآثار ﴾ ، الختلاف العلماء)، «المختصر) المسمى بالمختصر الطحاوي). المجار إله المساكا

ترجمته في: الطبقات السنية ٢/ ٥٠٠ طبقات الفقهاء ص١٤٢٧ الجواهر المضية ١١/٢٧١

مختصر الطحاوي ص٩٦. ١٨٧١ (٨) المنهاج ١٨٤٧/٢ وكا درايا (٦)

⁽٩) الإقناع ٢/٩١٧. (3) 0,077.

they they

Wild Hiden

الأدلة:

It have ale that their I war about the will state

استدل القائلون بسقوط الأجل بالحجر على المدين بأن الحجر يوجب تعلق الدين بالمال فيسقط الأجل كالمؤت المدين المدين بالمال فيسقط الأجل كالمؤت المدين المدين بالمال

الدوليقاقش من ثلاثة وجوه: سلقمال له مع الحد سوة بقد والبعد والعمال والد

الوجه الأول: منع حكم الأصل (٢)، فلا يسلم أن الأجل يسقط بموت المدين كما سيأتي (٦).

الوجه الثاني: إن سلم بثبوت حكم الأصل فلا يسلم بصحة القياس؛ لأنه قياس مع الفارق؛ لبقاء الذمة والقابلية للتكسب في الحجر، وخراب الذمة في الموت(٤٠).

الوجه الثالث: أن الوصف منقوض (٥) بالرهن؛ إذ الرهن يوجب تعلق الدين بالمال المرهون ومع ذلك لا يسقط الأجل بتعلقه به.

الله القول الثاني: في المان فلا يحل الله فل أحل العلى المان من المان فل أحل العلى المان المان المان المان المان

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الأالاصل مر آلا الليل إلى أجلت وقد واحتى المتعاقب في الماليان

أن الأجل حق للمدين والدائن لا يحق له المطالبة بدينه قبل خلول أجله، وإذا كان كذلك فليس للدائن إسقاطه،

⁽١) بداية المجتهد ٢/ ٢١٥؛ نهاية المحتاج ٤/ ٣١٢؛ شرح جلال الدين المحلي ٢/ ٢٨٥.

⁽٢) من وجوه الاعتراض على القياس (منع حكم الأصل) ويعبر عنه بعض الأصوليين

الممانعة في الأصل).
 وهو: منع المعترض حكم أصل المستدل. ينظر: الإحكام في أصول الأحكام،
 للآمدي ٤/٥٧٤ شرح الكوكب المنير ٤/٤٦/٤ المنهاج، للباجي ص١٦٣.

⁽٣) في مبحث حلول الديون المؤجلة بوفاة المدين ص٣٨٠.

⁽٤) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠١/١٠؛ تحقة المحتاج ١٢١/٥؛ المعني ٤/٢٨٤.

⁽٥) من وجوه الاعتراض على القياس الاعتراض على العلة ب(النقض) والنقض: وجود العلة مع عدم الحكم.

ينظر: شرح الكوكب المنير ٤/٥٦، ٤/٢٨١؛ نهاية السول، للإسنوي ١٤٥/٤؛ المنهاج، للباجي ص١٤٥، ١٤٥٠٠؛

O NELE:

Maly Ed mis (4)

الدليل الثاني:

أن الحجر على المدين المفلس لا يوجب حلول ماله من دين على المغير mill thilly i mad IV- I love at 1 lake hold be en year

ويناقش: بأنه قياس مع الفارق، لعظرر أصلحاب الديون المؤجلة اللتي على المفلس بضياع حقوقهم بخلاف ما للمفلس في لجيدم تضرره من بقائها إلى ... Ilex Ilelinia and Ilay " . ex mly 16 Il of mad. letti

الدليل الثالث:

قياس الأجل على سائر حقوق المدين في عدم السقوط بالتفليس، بجامع أَنْ كَلَّا مِنْهَا حَقَّ لَلْمَدِينَ (أُ). e, l'agici millione

اللوجه الثالث > أن الوصف منقوص (٤) بالرور إذ الرور والم الملك لللله

أن المقصود من التأجيل التخفيف ليتكسب المدين في امدة الأجل ما يقضي به دينه، وهذا متوقع الحدوث فلا يحل الدين قبل أجله(٣) استلا أصحاب مدا القول بما يلي

الدليل الخامس:

أن الأصل هو أن الدين إلى أجله، وقد تراضي المتعاقدان عَمَّليه فِيَلْتُوامُ الدائن الوفاء به، لقوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِيلَ مَامَنُوا أَوْفُوا بِٱلْمُقُودِ } المائدة: ١]، وليس هناك دليل يدل على سقوط الأجل باللحجولة شائلة ذال اغل معلماً

(1) the thomas 1/017 who thous 3/1170 mg all they though the الراجح - فيما يظهر - مو القول بعدم حلول الديون المؤجلة بتفليس المدين؛ لقوة أدلته وسلامة معظمها من المناقشة، في مقابل ضعف استدلال القول الأول بالمناقشة الواردة عليه؛ ولأن الضرر المحتمل على أصحاب الديون المؤجلة (حيث إن المدين قد يجد ما يفي بدينه وقد لا يجد عند حلول المؤجل) يقابله الضور الواقع على أصحاب الديون الحالة بالمزاجمة، والضرو (٥) من وجوه الاعتراض على القياس الاعتراض على للعلق اللحمن والته و

⁽١) المغني ٤/ ٤٨١؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٧.

ونظر: شرح الكوكب المنابع ١٨٠ ع ١٨٠ ع ١٨٠ المارية السنيقيل المارية (٢)

⁽٣) بداية المجتهد ٢١٥/٢؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠١/١٠. و بدا والمنا

ALLS HELD TELL:

The Ithis

(TE 18 14 Th 17)

(0) les a 16.

لا يزال بالضول، كما أن أصحاب الديون الحالة أولى بدفع الضور عنهم لأن حقوقهم الحاضرة مع والله أعلم النبيا المعال مع دام ما المعالم المعا

الحمر وأسال المعاصل عناده على تعداه إلى أمواله المعادلة بعده، وقال المعاوي: الو يصد عمد أنه وما ()

تناول الحجر لما يستجد للمدين من مال بعد الحجر

اختلف الفقهاء في تناول الحجر لما يستجد للمدين من مال بعد الحجر على الماء الما

القول الأول:

العول الإول: وإنها يقتصر على المال الموجود وقت الحجر. وإنها الموجود وقت الحجر.

وهو مذهب الحنفية(١)، والمالكية(٢)، ووجه عند الشافعية(٣)بالالمالكية

المال جاء في «مجمع الضمانات» (٤): «وإذا حجر على المديون يظهر أثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الحجر». وورد في «الفتاوي الهندية» (٥): «والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال، فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه المال المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه المال المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه المال المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه المال ا

الم وقال المخرشية «المفالين إذا تجدد له مال من فائدة أو بسبب معاملة اقوم آخرين فإن له التصرف فيه» (٦) ما معاملة القوم

القول الثاني:

أن الحجر يتناول مال المدين الموجود وقت الحجر وما يستجد له من مال بعده. (أن الحجر وما يستجد له من

ويه قال الشافعية في الأصح^(٧)، والحنابلة^(٨).

⁽١) العناية ٩/ ٢٧١؛ تبيين الحقائق ٥/ ٢٠٠٠.

⁽٢) المدونة ٥/ ٢٢٨؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٦٩.

⁽٣) نهاية المحتاج ١٤٩/٤؛ مغني المحتاج ١٤٩/٢.

⁽٤) ص٤٣٦. (٥) ١٠/٠ عن ٤٣٦.

⁽٦) الخرشي على مختصر خليل ٢٦٨/٥.

⁽٧) روضة الطالبين ٤/١٣٣٤ نهاية المحتاج ٣١٩/٤.

 ⁽A) كشاف القناع ٣/ ٤٢٣؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٨٧٨. ١٣٤٤ و المسالة قرالوا (١٤)

على قبلين

القول الأول:

القول الثادي

جاء في «حاشية تحفة المحتاج»(١): يحجر «في المال القديم وكذا في الحادث على الأصح». وجاء في «الغرر البهية»(٢): «وإذا حجر عليه لا يختص الحجر بالمال الحاصل عنده، بل يتعداه إلى أمواله الحادثة بعده».

وقال الحجاوي: «ولا يصح تصرفه فيه (أي: في ماله) حتى ما يتجدد له من مال من أرش جناية، ونحوهما (٣٠) المعتسد لما يصحاا اعلنا اختلف الفقياء في تناول الحجر لعا يستجد للمدن من مال بيل الحجر

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي: بحال شق عهم بطا بالمال بله يتعتب لمال دفاولين لا يجمال بال

الدليل الأولى المعالمة المعام ووجه عد المالية الأولى المالية

أن الحجر ثبت لصيانة محل قضاء حق الغرماء، وحقهم تعلق بالمال القائم في يده وقت الحجود لا بالمستفاد بعده (٢) . برسالات وعبد ما ماله ي

ويناقش: بمنع كون الحجر لصيانة محل الحق فحسب بل هو لصيانة الحق أيضاً، والحق متعلق بذمة المدين، ووجوب أدائه متعلق بمال المدين (٥)، فإذا كان وجوب الأداء متعلقاً بمال المدين، والحجر طريق لأداء الدَّين من مال المدين تعدى الحجر إلى ما يستجد بعده من مال به معال على المدين

الدليل الثاني:

في العجر على عقد الرهن في عدم تجاوز ما وقع عليه الحكم حين وقوعه، بجامع تعلق الحكم بالموجود حين الحكم في كل منهما(٢).

ويناقش: بأنه قياس مع الفارق: وذلك لأن المرتهن قد رضى بقصر الحجر على المرهون حين الرهن فلا يتعداه إلى غيره، بخلاف الدائن، حيث إن أداء حقه متعلق بمال المدين. والمستجد مال للمدين فيشمله الحجر.

(T) - late thous of 1/8/70 and planty 1/81/

⁽١) لعبد الحميد الشرواني ٥/ ١٣٤ ه (٥) (٢) ١٠٣/٣.

⁽٣) الإقناع ٢/٠٠/٠. (٤) تبيين الحقائق ٥/٠٠/٠.

 ⁽٧) روضة الطالين ٤١٣٦١٤ نيارة المحتاج ٤١٩٠٦. (٥) يراجع ص٥٤.

نهاية المحتاج ١٩١٤٤؛ معنى المحتاج ١٤٩/٢٠ من ١٤١٠ ٦ والقا عالمة (٨)

الفرح الثاني: في تصرف الملين المتعلق بلمنه. وينائل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي بيلما المهمة في نشالفا وماا

الفرع الأول: إلى تصرف الهدين الملك بداله بعد الحفظ الماليالما أن مقصود الحجر إيصال الحقوق إلى أهلها، وذلك لا يختص بما هو موجود وقت الحجر، بل يتعداه إلى ما يستجد من مال للمدين بعده (١) الأمر الثاني: أي التصرف معاوضة. الدليل الثاني:

قياس المال الحادث يعد الحجر على المال القائم حين الحجر في تعلق الحجر به بجامع أن كلَّا من المالين يتعلق به وجوب أداء الدِّين، وأن الحجر في كل منهما يتحقق به صيانة حقوق الغرماء. Moselule

السلين السحور عليه إذا يُبرع ساله أو يجز، من مالمه أو كالإ**لامورتا** ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن الحجر لا يقتصر على المال الموجود وقت الحجر، بل يعم ما كان موجوداً وقت الحجر وما يستجد بعده من مال هو القول الراجح؛ لأنه يتفق مع مقصود الحجر وهو صيانة الحقوق : إَمِنَا أَمِقًا وتبرئة ذمة المدين منها. . . والله أعلم. Y was my or will.



في تصرفات المدين المالية قال ابن جزي (12) الأأماء عد التفلس فالا يتعد

من البسالة الأولى: تصرفه بعد الحجر عليه إنهال ١٠١٥ ١٠ و يه المال (١) المسألة الثانية: تصرفه قبل الحجر عليه: ١٥ مله مناه الثانية

(7) Parly . Phy Health (1777 : 18 male = \$748 : Holle + 1877 -) المسالة الأولى ١١٠١/٤ رسما تمان (٣)

و الما المناه في تصرفات المدين المفلس بعد الحجر عليه المناه المنا الغرقاطي، أبو القاسم، فقيه، مالكي، تولي سنة ١٩٢٢. من مصنعان القواني الفقية في تلخيص بدهب السائد في المائد من ملعه .

in evis ens thingly thehen TheYT; there I have

الفرع الأول: في تصرف المدين بماله. ويدعال فيصال فيعلنا

(١) فتح العزيز شرح الوجيز ٣٠٨/١٠؛ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٣/٣٠١.

Hely This

الفرع الثاني: في تصرف المدين المتعلق بلمته.

الفرع الثالث: في تصرف المدين بتحصيل المال بغير معاوضة .

• الفرع الأول: في تصرف المدين المفلس بماله بعد الحجر عليه؟ الله وفيه ثلاثة أمور: في الملك المالة الموردة المالة المال

الأمر الأول: في التصرف تبرعاً. له على الملك المسلمان على على الم

الأمر الثاني: في التصرف معاوضة.

ولم الأمر الثالث: في التصرف بسداد ديون بعض الغرماء. والما السالة

□ الأمر الأول: في تصرف المدين المحجور عليه بماله على وجه التبرع أو المحاباة

المدين المحجور عليه إذا تبرع بماله أو بجزء من ماله، أو كان تصرفه معاوضة، كأن باع بالغبن.

فإن للعلماء في حكم تصرفه هذا أربعة اقوال: المحمد المعالمة على المحمد المعالمة على المحمد المعالمة المعالمة الم

القول الأول:

لا يصح تصرفه مطلقاً 📰

وهو مذهب المالكية (١) و واللحنابلة (١) و وقد قال الشافعية في الأظهر عندهم (٣).

قال ابن جزي (٤): «وأما بعد التفليس فلا ينفذ شيء من أفعاله سواء كان

و تبرية فتمَّ المدي أَدَّيْهِا . " : والله أَعَلَم : . - "

⁽۱) حاشية الدسوقي ٣/ ٢٦٥؛ الفواكه الدواني ٢/ ٣٢٢؛ مواهب الجليل ٣٩/٥؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/ ٢٦٦، محمل المدينة المسالة السمال

⁽٢) الهداية، لأبي الخطاب ١/١٦٢؛ الإنصاف ٥/٢٨٣؛ المبدع ٣١١/٤.

⁽٣) روضة الطالبين ٤/١٣٠؛ المهذب ١٣٢٨؛ نهاية المحتاج ١٩١٥٪.

⁽٤) هو: محمد بن أحمد بن جُزَيِّ - بالتسهيل - (وفي نيل الابتهاج: جُزَيْء) الكلبي، الغرناطي، أبو القاسم، فقيه، مالكي، توفي سنة ٦٩٣هـ.

العراصي، أبو العاسم، فقيه، مالحي، نوفي سنه ١٩٦ هـ. من مصنفاته: «القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية»، «التنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية».

ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ٢٧٤؛ الدرر الكامنة ٣/ ٣٥٦؛ نيل الابتهاج ص ٢٣٨؛ شجرة النور الركفة ١/ ٢٨٤، يما المدر الكامنة ٣/ ٢٩٨؛

بعوض أوا بغير عوض الله المسام المسام

وقال النووى: «ولو باع _ أي: المدين المحجور عليه _ أو وهب أو أعتق ففي قول يوقف تصرفه، فإن فضل ذلك عن الدَّين نفذ وإلا لغا، والأظهر بطلانه»^(۲).

وقال المرداوي: ﴿وإذا حجر عليه لِم يصح تصرفه في ماله ولو عتقاً﴾^٣).

" (it are there this and thorse als Enga, als english distil

أن تصرفه موقوف، فإن فضل عن الدَّين شيء الارتفاع القيمة أو إبراء بعض الغرماء نفذ وإلا اعتبر لاغياً. D Illeris:

وهو قول للشافعية في مقابل الأظهر عندهم (٤).

· · · قال النووي ـ في تصرفات المدين المحجور عليه بما يفوت ماله: «. . . إنها موقوفة، إن فضل ما يصرف فيه عن الدِّين لارتفاع القيمة، أو إبراء نفذناه، وإلا فتبين أنه كان لغواً»(ه). ال حق العيماء تعلق تثلك الأسوال كتعلق حق المرتهن و

القول الثالث المدين التعمّر في إماله الما عليه كالرغي (٤٠) القول الثالث المعارف إلى المعارف الما

يصح تبرعه بالعتق دون غيره.

وبه قال أبو يوسف(د)، وهو قول إسحاق بن راهويه(٧)، ورواية عن

⁽۱) القوانين الفقهية ص ۲۱۰. (۳) التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع ص ٢٠٤. وقوله: (ولو عتقاً) إشارة إلى الرواية الأخرى عن الإمام أحمد كما سيأتي في القول الثالث، والمذهب على أنه لا يصح تبرعه مطلقاً ولو بالعتق؛ كما في الإقناع، للحجوي ٢١٠/، ٢١١، ومنتهى الإرادات ٢/٨/٢ مع شرجه للبهوتي؛ والمجرر ١/٣٤٥؛ والفروع ٢٩٩/٤.

⁽٤) الحاوي الكبير، للماوردي ص١٨٩ [مخطوط].

⁽٥) روضة الطالبين ٤/ ١٣٠. (٦) البناية ٨/ ٢٦٧.

⁽V) that's 3/ XAX ... XXXX mass in start of many in the war is

له ﴿ وَهُونَ الْمُنْحَاقُ بِنَ إِبْرَاهِيمَ بَنُ مُخُلِّدُ الْحَنْظَلَيُّ الْمُرُوزِي، الْنَيْسِايُورِي، أَبُو يَعْقُوب، المعروف برابن رَاهُويُه)، عالم خراسان وفقيهها، جمع بين الحديث والفقه والورع. المام أحمد: ﴿ إسحاق عنامًا إمام من أثنة المسلمين، وما عبر الجَسْرَ أَفَّه

من إسحاق، ولمد سنة ١٦١هـ، وسكن في آخر عمره نيسابور وتوفي بها مننة ٨٣٨هـ. =

وقال الدرداوي. "وإذا حج عليه

ر المداد المفال بنداه المانيالة على بقال بعلى

م ي ترعه العنز دون غده.

(V) live 3/V/

وهو قبل للشافعية في مقايل الأطب عندهي (٤).

إلها مرقوفة، إن فضل ما يصرف فية عنَّ الدُّينُ لارتفاع ا

الإمام أحمد(١).

وقال التوزي ١١ الماني المتخدور عاما - الحال المتخدور عاما - الحال المتخدور

أن تصرفه موقوف على نظر الغرماء فإن أجازوه نقذ وإلا فلا . وبه قال الحنفية (٢).

جاء في «حاشية ابن عابدين» (٣):

«إذا صح الحجر بالدِّين صار المحجور عليه كمريض عليه ديون صحة (٤٤) فكل تصرف أدى إلى إبطال حق الغرماء فالحجر يؤثر فيه كالهبة والصدقة».

□ الأدلة:

أبلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي: ساست من رياد ويها الناه

الدليل الأول:

نقلاً من الا فيس أنه كان توأو¹⁹ .--أن حق الغرماء تعلق بتلك الأموال كتعلق حق المرتهن بالعين المرهونة Hapi Hill: فلا يملك المدين التصرف بماله بما يبطله كالرهن (٥).

(١) الهداية، لأبي الخطاب ١/١٦٢؛ المحرر ١/٣٤٥؛ الإنصاف ٥/٢٨٣.

فتاوي قاضيخان ٣/ ٦٣٥ ؟ الفتاوي الهندية ٥/ ٩٢ ك I Kid to an I Kola lower and entry to llage

* وابن عَابِدَيْن هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين اللمشقي، فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، ولد بدمشق سنة ١٩٨٨هـ وتوفي بها سنة ١٣٥٧هـ. من مصنفاته: (رد المحتار على الدر المختار) ويعرف بدحاشية ابن عابدين)، (العقود (c) le 62 (bell - 1) .71. الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية). (الم

ترجمته في: الأعلام ٢/٤٤؛ معجم المؤلفين ٩/٧٧.

(٤) والمريض الذي عليه ديون صحة تستغرق ماله، لا ينفذ تبرعه إلا بإجازة الغرماء عند المعروف بالبن زاهريَّه). عالم خراسان و١٣٩٧/٥ يرييبان زباً غيشات والميشادين

(٥) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٤٠٠ روضة الطالبين ١٤٠٠ شرح منتهى الإرادات من إسماق، ولد سنة ١١١ه، وسكر في آخر عمزه نيسابور وتوفي المها ١٨٨٨ ١٨٨ه.

و(رَاهْوَيْه)؛ لقب أبيه، سمي بذلك لأنه ولد في طريق مكة، والطريق بالفارسية (رَاه)، و(وَيْه)، معناه: (وُجِدُ).

ترجمته في: وفيات الأعيان ١/١٩٩؛ طبقات الفقهاء ص٩٤؛ شذرات الذهب ٢/٨٩٪

ويناقش: بأن تصوف الراهن بالرهن يصح بإذن المرتهن فكذلك هنا .

ويجاب: بأن إذن المرتهن للراهن، وإن كان يصح معه التصوف إلا أنه يبطل الرهن باعتبار أن الإذن تنازلٌ عن الرهن (١)، ولم يعتبر القائلون بصحة تبرع المدين المحجور عليه الإذن تنازلاً عن الحجر،

ويرد: بأنه لا يلزم من إجازة الغرماء تبرع المدين تنازلهم عن الحجر؛ لأنهم أسقطوا تعلق حقوقهم بهذا المال المتبرع به فحسب، دون سائر أموال المدين. فتبقى حقوقهم متعلقة ببقية المال الموجود وقت الحجر وما يستجد بعده، ثم إن حق المرتهن مقتصر على العين المرهونة دون سواها من مال الراهن، فلذا بطل الرهن بالإذن لزوال محل التعلق، بخلاف الحجر، فإن حق الغرماء متعلق بمال المدين الموجود وقت الحجر وما يستجد من مال بعده، فمحل التعلق في الرهن، فإذا أجاز الغرماء فبحل التعلق في الرهن، فإذا أجاز الغرماء تبرع المدين المحجور عليه فإنه يبقى حق التعلق بغير المتبرع به قائماً.

الدليل الثاني:

ولوينا أن المدين «محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراغمة مقصود الحجود (١٠) كالسفيه (٣) مقصود الحجود الحجود (١٠) كالسفيه (٣) ما كالسفيه (٣) كالسفي (٣) كالسفيه (٣) كالسفيه (٣)

خاصة، بأن العثق صار من مالك رشيب فنفذ كما قبل الحمد : عنالنا م الماليانيا الم

أن الحجر أوقع على المدين بطلب من غرمائه، فالقول بأن للغرماء

⁽۱) إذن المرتهن للراهن بإغتاق الرهن، أو هبته يُعَدَّ إبطالاً للرهن المعدّب ١/٣٣٠ تبيين الحقائق ٦/ ٨٤٠ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٢٤١ ـ ١٢٤٣ المهدّب ١/ ٣٣٠ كشاف القناع ٣/ ٣٣٥.

⁽٢) أي: مخالفة مقصود الحجر، وعبر بالمراغمة؛ لأنه بذلك التصرف كأنه غاصب القاضي والغرماء، والمراغمة: المغاصبة. القاموس المحيط ١٢١/٤ حاشية من الشيراملسي ١٤١٠٤ من المحيد الشيراملسي ١٤٠٥٤ من المحيد الشيراملسي ١٤٠٥٤ من المحيد الشيراملسي ١٤٠٥٤ من المحيد المحيد

⁽٣) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠٤/١٠؛ وينظر: نهاية المحتاج ١٣١٥؛ المغني ١٤٨٢.

إجازة تبرغات المدين المحجور عليه يناقض مطالبتهم بالحجر على المدين الاستيفاء ديونها مدرعات المدين المدين المدين

ويناقش ابن الخرماء بإجازتهم تبرع المدين أسقطوا ما ثبت لهم بالحجر من تعلق حقوقهم بهذا المال المتبرع به، والإنسان لا يمنع من إسقاط حقه .

ا الحلة القول الثاني:

الماني أسقطوا تعلق حقوقهم بهذا المال المنتس من قصير المالي المنتس من قصير المالي المنتسل عليه المناسبة المنتسبة المنتسب

اله المال ا

معاد ثانياً: الدليل على أن تصرفه موقوف: حما المسلما بالسر ماعت ولي عالم المستقبل ال

ببطلانه رجاء أن تزيد قيمة المال، أو يفتح عليه بما يقضي به الدين، فإذا عجر فسخ (٢).

مع ويناقش: بأنه إنها نفل تصرفه فيما زاد عن الدَّين لعدم تعلق لحق الغرماء به، ومحل البحث إنما هو فيما تعلق به حق الغرماء به مال المدين المستغرق بدين ما المدين المستغرق بدينه من المدين المستغرق بدينه من المدين المستغرق بدينه من المدينة الم

الملين فإنه أعل للنصرف وإنما من من التصرف بما : فالله ليقة لينة

استدل القائلون بصحة تبرع المدين المحجور عليه لإفلاسة بالعثق خاصة، بأن العتق صدر من مالك رشيد فنفذ كما قبل الحجر؛ الأن اله تغليباً وسراية (٣) ل ما ماله دوالم في سالها المدينة المال المدينة المالة ال

⁽١) الحاوي الكبير، للماوردي، لوحة (١٨٩) [مخطوط]؛ المهذب ٣٢٨/١.

المرجعين الحقائق ١/ ١٤٤ الشرح الكسرة للدروي ١/ ١٤١ م ١٤١٠ و ١١ (٢)

⁽٣) البناية ٨/٢٦٧؛ المغني ٤/٧٨٤.

ب و الغراد بالسراية) هي: أنه إذا أعتق البوسر جزءاً من طبد له مشترك اسرى الغتق إلى المناور والغراد بالسراية الم

والمراد بـ(التغليب) هو: أن يقول مثلاً: عبدي حر، فإنه إذا ّللم تكنُّ نية ولا تُخْصيص الله المعالم على الله على الله المعالم المعالم

12 g.g:

الصا ونوقش من ثلاثة أوجه:

الله اللوجه الأول: أن الحاكم لم ينشئ الحجر إلا لمنع التصرف، وفي صحة أَصَارُولُهُ تَمُمَّا وَإِلَّا قَارَةً وَذَلَكُ السَّارُمَةُ أَمِانِهِ مِنْ لَكُمَّا فَشَقَرُونِ (كُلُلْنَا طَالِهِ إِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّ

الوجه الثاني: أن العلة غير مطردة، إذ لو كان عتى كل مالك وشيد نافذاً للزم عليه صحة عتق المريض الذي يستغرق دينه ماله؛ لأنه عتق من مالك اختلف في تصرف المدين المحجور عليه بمالة علم وحد المعاوضة

الوجه الثالث: لا يسلم بأن العتق له سراية إلى ملك الغير إذا كان المعتق معسراً؛ لأن «من شرطه أن يكون موسراً يؤخذ منه قيمة نصيب شريكه فلا يتضرر، ولو كان معسراً لم ينفذ عتقه إلا فيما يملك صيانة لحق الغير يصي نصرف ريكون اطا؟ وحفظاً له من الضياع»^(٣). en ell llectur "1"

🗖 أدلة القول الرابع:

في نصرفات المار أدلة هذا القول ما يلي: الما السع قال كان يبنا القسة جار ما هذ

الدليل الأول:

القياس على المريض مرض الموت إذا كان مديناً بدين محيط بما له حيث يوقف نفاذ تبرعه على إجازة الدائنين، فإن أجازوه نفذ وإلا بطل (⁽²⁾).

ورد في الأفتاري الهيدية (٣)

(c) - Y (A) / 1

وهو قول في الملك الشافعي في فقال الأطور (١٤) من المالي المالي

أن المدين المحجور عليه أهل للتصرف، وإنما منع من التبرع بماله لتعلق حقوق الغرماء به، فإذا أجازوا تبرعه فقد أسقطوا تعلق حقوقهم بالمال المتبرع به، والإنسان لا يمنع من إسقاط حقه، وإذا سقط تعلقُ حِق الغرماء بالمال المتبرع به، صح تبرع المدين به لزوال المانع وقيام الله الأسلط في محل النواع فيما ما أو دفع القاضي الملين المحجور عليه للأ**بالي فتقتضًا**

اله ولحياله قائمة ي بها ، أو دفع له أجرة لسكه فاكري بها ساكل .. الأ الديقيف هذا

- (1) المبدع ٤/١٣٠. ١١٥/٤ ولتعما قرية بية يلم على ١١٠٠. (١)
- (٢) الشرح الكبيراء لشيمس اللدين المقلسي ١٤/٤/٤ بحالاً جاك ليب على مراسب (٢)
 - (٣) المغنى ٤٤ ٨٧ ٤٤ وينظر: المهلب ١/٩١٩.
 - (٤) حاشية ابن عابدين ٦/١٥١؛ المغنى ٤/٧٨٤.

There same It Killer to the la dest of my of the also

ه شال المدة الا مقد المدر بنا أرسعه الله وي وربيعت الله

عُ القيام إله المؤلفي أرض ألم ت إذا كان مليناً علين ا

a given as the level

وحفطاً له من الفساعة (٣).

0 اصلة القول الراحج:

الترجيع:

الراجح هو القول بأن تبرع المدين موقوف على نظر الغرماء، فإن أجازوه نفذ وإلا فلا؛ وذلك لسلامة أدلته من المناقشة في مقابل عدم نهوض أدلة الأقوال الأخرى للاحتجاج بما ورد عليها من مناقشة. . والله أعلم.

الأمر الثاني: في تصرف المدين المحجور عليه بماله على وجه المعاوضة الختلف في تصرف المدين المحجور عليه بماله على وجه المعاوضة (١٠) على أربعة أقوال:

القول الأول:

يصح تصرفه ويكون نافذاً؟ وبه قال الحنفية^(٢).

ورد في «الفتاوى الهندية» (٢) في تصرفات المدين المحجور عليه:
«وأما البيع فإن كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور، وإن باع بالغبن لا يصح منه».

القول الثاني:

أن تصرفه موقوف، فإن فضل عن الدَّين نفذ وإلا اعتبر لاغياً. وهو قول في المذهب الشافعي في مقابل الأظهر (٤)؟

ورد في «مغني المحتاج» (٥): «ولو تصرف تصرفاً مالياً... كأن باع أو اشترى بالعين... ففي قول يوقف تصرفه المذكور فإن فضل ذلك عن الدَّين لارتفاع القيمة، أو إبراء الغرماء أو بعضهم نفذ... وإن لم يفضل لغا».

- (۱) لا يدخل في محل النزاع هنا ما لو دفع القاضي للمدين المحجور عليه للإفلاس لفقة له ولعياله فاشترى بها، أو دفع له أجرة لسكنه فاكترى بها ساكناً.. إذ إن تصرفه هذا صحيح؛ لأنه لم يحجر عليه فيه. نهاية المحتاج ٤/٣٥٠.
- (٢) الهداية، مع شرحها نتائج الأفكار ٢٧٤/٩ إحلشية ابن عابدين ١٦٤١/١٥١١ علم (٢)
- (٣) ٥/ ٦٢. (٤) الحاوي الكبير ص ١٨٩ [مخطوط]. (١)

(\$) حاشية ابن تنابلون 1/10/: السعني ٤/١٨٨٤.

.181/7 (0)

وقال الخرشي: «بسب حجره يمنع من التصرفية الوالي امن شيافا والعقا

وكرم واكتراه ولو يغير مجاياة ... وإذا وقع منه **(قالمه مغايلة مختفيه لا)** نظر

وبه قال الشافعية في الأظهر عندهم (١)، والحنابلة (٢٦)، وهو انحتيار ابن عبد السلام من المالكية (٣). د الإصلة:

ماء في «تحفة المحتاج»(٤): «وبالحجر يمتنع عليه التصرف في أمواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر، وحينئذٍ لو باع. . . ففي قول يوقف تصرفه. . .

هر بطلانه... وجاء في «المحرر» (ف): «ولا يصح تصرفه بعد الحجر إلا في ذمته». مع من سهة بقد تافعنا (بيلماً) الما يه يعد الحجر الا في ذمته».

القول الرابع:

نصاف سون إحازيم. أن المدين المحجور عليه ممنوع من التصرف في ماله معاوضة فإن أوقعه وقع موقوفاً على نظر الغرماء فإن أجازوه نفذ وإلا اعتبر لاغياً. وهو قول في المذهب المالكي في مقابل الظاهر (٦).

القول الخامس:

المدين المحجور عليه ممنوع من التصرف في ماله معاوضة، فإن أوقعه وقع موقوفاً على نظر الحاكم رداً وإمضاء.

ورد في «حاشية البناني»(^{٨)}: «قال ابن عرفة. . . كل المذهب على وقف تصرفه على نظر الحاكم رداً وإمضاءً وهذا هو نقل اللخمي(٩)، والمازري، وابن رشد وغيرهم من حفاظ المذهب، الما تعده على ما الما المنا

⁽١) المهادب ١/ ٣٤٨ ؛ تهاية المتحتاج ٤/٥٠/٤ . ١٠٠٠ المهاد والماد والمتحتاج ١/٥٠/١ . ١٠٠٠ المعاد والمتحتاج ١/٥٠/١

التنقيح المشبع صُ ٢٠٤٤ الفروع ٤/ ٢٩٩؛ الإقتاع ٢/ ٢١٠. ٢١١.

شرح الزرقاني على منختصر خليل ٢٦٦٠/٠ خاشية الدسوقي ١٢٥٠/٢.

^{- - 1 1} len - the 1/20/1 (0) - 1/4 1/2 - 1/1/1/01 (2)

شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/٢٦٦؛ حاشية الزهوني على شرح الزرقاني ٥/٢٩٩٠.

الخرشي على مختصر خليل ٢٦٦/٥؛ منح المجليل ١١/١١، ١١٠ هـ المال ١٠ ١١٠ هـ المال ١١٠٠

حاشية البنائي على أشرح الزرقائي ٥/٢٦٦مما يعم ١٤٦٠ إلى د الاستال محمد (٢) **(**A)

هو: علي بن محمد الربعي، أبو الحسن، المعروف بـ(اللَّخْمَيُّ) القَيْرُواني، الفَقَيْةِ﴾ =

all links of the like the property of the second

وقال الخرشي: «بسبب حجره يمنع من التصرف المالي من بيغ اوشواء وكراء واكتراء ولو بغير محاباة... وإذا وقع منه التصرف أوقف على نظر الحاكم رداً وإمضاءً (١).

□ الأدلة:

وليل القول الأول:

استدل القائلون بصحة تصرف المدين المحجور عليه إذا كان معاوضة: بأن الحجر شرع لدفع الضرر عن الغرماء، ولا ضرر هنا فيكون صحيحاً (١٠).

ويناقش: بأن للغرماء حق في مال المدين؛ لتعلق حقوقهم به، فلا ينفذ تصرفه بدون إجازتهم.

مسرو بدون إجرامهم. ويجاب: بأن حق الغرماء إنما هو بقاء ديونهم لا بعين المال، فلا يمنع من تصرفه فيه.

من تصرفه فيه . ويرد: بعدم التسليم ؛ لأن الحجر يقتضي تعلق حقوق الغرماء بعين مال المدين فلم يصح تصرفه فيه (٣) .

المنابق المحجود عليه ممتوع من التصرف في ماله ما

لليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بقياس تصرف المدين المحجور عليه على تصرف المريض وقد سبق ذكر الدليل، وما يرد عليه من مناقشة (٤٠).

تصرفه جلي نظر الحاكم رداً وإمصاة وعدا هو نقا اللحمي : تُعالمًا رابطه

استدل القائلون بعدم صحة تصرف المدين معاوضة بما استدلوا به لعدم

المالكي، الحافظ، تفقّه بابن محرز وجماعة، ويه تفقّه جماعة منهم المازري، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بإفريقية، وتوفي بالقيروان سنة ٤٧٨هـ.

من مصنفاته: (تعليق كبير على المدونة)، سبَّاه: (التبصرة).

ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ١٠٤؛ شجرة النور الزكية ص١١٧؛ الأعلام ٤/٢٨٨.

⁽١) الزولل على مختصر علي ١٢٢٤ ١٢٢١ عليه ١٤٠١ عليه على مختصر عليه ١٤٠١ عليه ١٤٠١ عليه مختصر عليه ١٤٠١ عليه ١٤٠١ عليه مختصر عليه ١٤٠١ عليه المالة المال

⁽٢) الفتاوى الهندية ٥/ ٦٢؟ الهداية في المرغيناني ٢٧٤/٩. إلى المناوى الهندية ٥/ ٦٢؟ الهداية في المرغيناني ٢٧٤/٩.

⁽A) ex; ale in went there is then to though allthough the to a

1300

صحة تصرف المدين تبرعاً (١). والمحدود عدد مساد درون بعلما المها الماء الماء

العناقش؛ بالفوق بين تطرفات المداين على مبيل التبرع أو المحاباة وبين تطرفات المدين على مبيل التبرع أو المحاباة وبين تطرفات المدين على المبيل المعاوضة المحافة بالضار الظاهر في الأول وانتفائه في الثاني. إما الماء محمال من المدال بعد المدال بعد المعالمة المع

متنهماً غصد الإصرار بالجدين أو الغرماء برين لميد لمين ب

أنلة القول الرابع:

استدل القائلون بمنع المدين المحجور عليه من التصرف بماله معاوضة فإن أوقعه كان موقوفاً على نظر الغرماء إمضاء ورداً، بما يلي:

أُولاً: استدلوا لمنعه من التصرف بماله معاوضة بدأنه مخجور عليه بأمر الحاكم فلم ينفذ تصرفه في ماله كالمحجور لسفه (٢).

ويناقش: بأن قياس المدين المحجور عليه على السفيه في المنع من التصرف قياس مع الفارق لما سبق (٢٠).

ثانياً: استدلوا لكون تصرفه الواقع موقوفاً على نظر الغرماء بأنه «قد حكم الحاكم بخلع ماله للغريم فكأنه ملكه الغريم فتصرف المدين فيه تصرف فضولي»(٤).

ويناقش: بأن ما ذكروه لا يخلو من أحد أمرين، إما أن يكون ما تصرف به المدين على ملك الغرماء أو لا يكون. فإن كان الأول فالدليل ليس في محل النزاع؛ لأنه في الحقيقة مال للغرماء لا للمدين، فلا يكون تصرف في مال الحجر. وإن كان الثاني فلا يسلم بأن تصرف المدين بماله تصرف فضولي؛ لأن المال باق على ملك المدين ولم ينتقل بَعْدُ إلى ملك الغرماء، بدليل عدم تحملهم مسؤولية هلاكه، وإذا كان كذلك فلا يملكون إجازة تصرف؛ لأن من شروط نفاذ تصرف الفضولي _ في المذهب المالكي _ أن تكون إجازة التصرف من المالك أو نائبه (٥)، وهنا التصرف من المالك، والإجازة من غير المالك.

⁽١) يزاجع ص ١١٠٤ . والله من حرصه على ١٢٣٠ م ١١٠٠ (١)

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضى عبد الوهاب ١٢/٢.

⁽۳) في ص۲۳۱.

⁽٤). شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٦٦/٥ الف المدال الدارة

⁽٥) ينظر في شروط إنفاذ تصرف الفضولي: الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٣/ ١٢.

much my endally, and

أبلة القول الخامس:

القول الخامس كالرابع في منع المدين من التصرف بماله معاوضة إلا أنه يفترق عنه في كون النظر موكل إلى الحاكم لا إلى الغرماء، ولعلهم أوكلوا النظر إلى الحاكم لكونه هو الذي أوقع الحجر، وله الولاية العامة، وليس متهماً بقصد الإضرار بالمدين أو الغرماء.

huther the their that there are an then a value to the

الذي يظهر في هذه المسألة أن المدين المحجور عليه لإفلاسه لا يمنع من التصرف في ماله معاوضة، ولكن يكون تصرفه موقوف على إجازة الحاكم رداً وإمضاء، أو من ينيبه الحاكم من فرد، أو جماعة، أو جهة، وذلك للنظر في تصرفات المدين المالية.

وهذا فيه مراعاة لجانب المدين، وجانب الغرماء، وأما المدين فلكي يستطيع تحريك تجارته وتنمية ماله مما لو منع منه لأدى ذلك إلى كساد تجارته وخسارته، وهذا كما أن فيه ضرراً على المدين فإن فيه ضرراً على الغرماء أيضاً والضرر يزال.

وأما الغرماء فكون تصرف المدين موقوفاً على إجازة الحاكم أو من ينيبه فيه مراعاة لجانبهم وحفظاً لحقوقهم مما قد يتعرض له مال المدين من تلف أو خسارة إن لم يكن مبعثه سوء النية فلا أقل من أن يكون مبعثه سوء التصرف من قبل المدين أو وكلائه.

والقول بأن النظر موكل إلى الحاكم أو من ينيبه أسلم من القول بأن النظر موكل إلى الغرماء؛ وذلك لأن الحاكم غير متهم بقصد الإضرار لا بالمدين ولا بالغرماء، بينما الغرماء قد يتهمون بالتعسف في استعمال الحق الموكل إليهم، وقد يكون المدين تاجراً منافساً لهم فيحرصون على إلحاق الضرر به لإزالته من السوق أكثر من حرصهم على استيفاء ديونهم (١). والله أعلم.

⁽١) وهذا لا يمنع من أن يستنيب الحاكم من الغرماء من ينظر في تصرفات المدين العالية، إذا رأى أن التهمة منتفية؛ لأنهم قد يكونون أحرص من غيرهم في الحفاظ على مال المدين وتنميته مدة الحجر.

ille V paint

🗗 الأمر الثالث: في تصرف المدين المحجور عليه بسداد ديون بعض الغرماء

إذا قضى المدين المحجور عليه ديون بعض غرمائه دون البعض الآخر فإن هذا تَصْرِفُ منه بِمَالِه لحظٌ بعض غرَّمائه دون الآخرين.

ولا خلاف بين الفقهاء (القائلين بالحجر) أن المدين ممنوع من هذا التصرف؛ لأنَّ فيه ضرراً على بقية الدَّائنين بإبطال حقوقهم. الحاصل العالمات

العدل في الوقاء بين الغرماء بعد العدل في الوقاء بين الغرماء بعد الحجر على المفلس واجب باتفاق الأئمة»(١). Trice at It it.

لكن إن وقع هذا التصرف فإن حكمه حكم تبرعاته؛ لأنه إتلاف للمال

بالنسبة لمن لم يقض دَينه من الغرماء. ورد في «فتاوى قاضيخان» (۲): «ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقضى المحجور دَين بعضهم، شاركه الباقون فيما قبض فيسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء»(٣). حسب الم

ورد في «حاشية العدوي» (٤): «لا يصح منه _ أي: المحجور عليه بالدَّين _ قضاء بعض غرمائه دون البعض. . . ولمن لم يقضه الدخول مع من ياً ل المشرى في اللَّمَاء أم ياع طعاماً سيماً فيصح وشت في ذمته. ووُ**رًا («البخة**

⁽۱) مجموع فتاوی ابن تیمیة ۲۹/۹۱.

هو: حسن بن منصور بن محمود البخاري، الحنفي، أبو المحاسن، المعروف ب(قاضيخان)، من كبار فقهاء الحنفية، توفى سنة ٩٢هـ.

من مصنفاته: «الفتاوى» المعروف بدفتاوى قاضيخان، «شرح الجامع الصغير».

ترجمته في: الطبقات السنية ٣/ ١١٦ ؟ الجواهر المضية ٢/ ٩٣/ الفوائد البهية ص٦٤.

⁽٣) ٣/ ٦٣٧؟ وينظر: حاشية ابن عابدين ٦/ ١٥١.

هو: على بن أحمد الصعيدي العدوي، أبو الحسن، فقيه، مالكي، أزهري، أول من تولى مشيخة المالكية بالأزهر، أخذ عنه جماعة من كبار فقهاء المالكية منهم: البناني والدردير والدسوقي والأمير، توفي سنة ١٨٩هـ.

من مصنفاته: (حاشية على شرخ الخرشي على مختصر خليل)، (حاشية على كفاية الطالب الرباني».

ترجمته في: سَلَكُ الدرر ١٠٦/٢٠١؛ شجرة النور الزكية ١/١٤٤١ الفكر السامي ٤/ Luci - 1/11/1 - is lead - 1/11 ٢٩٢؛ الأعلام ٤/ ٢٦٠.

⁽٥) حاشية العدوي على الخرشي ٥/٢٦٣؛ وينظر: البهجة في شرح التحقة ٢/ ٣٣١. (٧)

وقد تقدم (۱) أن الشافعية في الأظهر والحنابلة يقولون ببطلان كل تصرف مالي من المدين المحجور عليه سواء أكان تبرعاً أم معاوضة، وتصرف المدين المحجور عليه بقضاء ديون بعض غرمائه دون البعض تبرع فيكون باطلاً .

وحيث إن الراجح في تبرعات المدين المحجور عليه أنها موقوفة على نظر الغرماء فإن أجازوها نفذت وإلا فلا^(٢)، فإن تصرف المدين المحجور عليه بإيفاء ديون بعض دائنيه دون البعض الآخر موقوف على نظر الغرماء فإن أجازوه نفذ وإلا فلا.

الفرع الثاني: في تصرف المدين المتعلق بذمته للعلماء في حكم تصرف المدين المتعلق بذمته قولان:

القول الأول هذا المحمور دين تعليه لا أنه الماقد عدا فق المعالية المعالمة ال

المعالمة والمنافع ما الد على حصنه إلى عيده عن العرضاة المفوضة حصر لا منأ

وهو قول للشافعية وصفه النووي بأنه: قول شاذ، حيث قال عند حديثه عن أنواع تصرفات المدين المحجور عليه ـ «النوع الثاني: ما يرد على الذمة بأن اشترى في الذمة، أو باع طعاماً سلماً فيصح ويثبت في ذمته، وفي قول شاذ: لا يصح»(٢).

(۲) هو: حسن بي منصور بر محمود البخاري الحدي، أبي محام. إينائا لهقا

أنه يصح تصرفه.

من وبه قال الحنفية (٤)، والمالكية (٩)، والشافعية في الصحيح من مذهبهم (٦)، والحنابلة (٧).

بالتاضية أ، من كان فقهاء الحنفية، توفي من ١٩٥٨

" - قر المستان "اللكاري المعروف بالثاول فاضيَّمانا". الأ

⁽۱) في ص٢٢٨، ٢٣٤.

⁽٣) روضة الطالبين ٤/ ١٣١؛ وينظر أيضاً: مغني المحتاج ٢/ ١٤٨.

⁽٤) كما سيأتي توثيق مذهبهم قريباً.

⁽a) شرخ الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٢٦٦ الشرح الصغير، للدردير ٢/ ٦٠٦.

⁽٦) تحفة المحتاج ١٢٤/٥ نهاية المحتاج ١٣١٢. ٢١٦٠. وعمد ١٨٤١ نهاية المحتاج ١٣١٦.

⁽٧) الإنصاف ٥/ ٤٢٥٠ كشيف القناع ٣/٤٢٤. ١٦١ و عال منه و يعال بناء (٥)

teles with & water.

الدلا الثاني

جاء في «مجمع الأنهر»(١): «ويمنع من التصوف الذي يضر بالغرماء». وتصرف المدين بذمته غير ضار بالغرماء فيكون نافذاً»(٢).

لقال وقال الخرشي: «وأما لو النزم شيئاً في ذمته، أو اشترى أو اكترى بشيء في دُمته المدن فلا طيمنع» (٣) . معنى طله عالم عاليه أن يه معينه بعد الفلا عاسما من ب

وقال الماوردي(٤): إذا كان تصرفه غير متعلق (بعين ماله الذي وقع الحجر عليه مثل أن يشتري سلعة في ذمته أو يبيع سلماً مضموناً في ذمته، أو يضمن ضماناً يتعلق بذمته، فكل هذا وما شاكله مما يتعلق بذمته ولا يتعلق بماله الذي في يده نافذ لا اعتراض للغرماء فيه (٥)

وقال الموفق ابن قدامة: «إن تصرف في ذمته فاشترى أو اقترض أو تكفل صح تصرفه»^(٦) It have by they english there is now

م التعمال الشار بالفرنام

□ الأكلة:

أنلة القول الأول:

استدل القائلون بعدم صحة تصرف المدين المحجور عليه بذمته بالقياس

had with You have Hoders at there & after

(٢) إضافة إلى أن الحجر عند القائلين به من الحنفي يقتصر أثره على مال المدين الموجود وقت الحجر دون ما يتحصل عليه بعده، ولذا فإن جميع تصرفات المدين في غيرَ المال الموجود وقت الحجر صحيحة ونافذة.

الفتاوي الهندية ٥/ ٦٢؛ تبيين الحقائق ٥/ ٢٠٠. والوة أذك في معايل ضعب دليل

(٣) الخرشي على مختصر خليل ٢٦٦/٥.

(٤) هو: على بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بـ(المَاوَرْدي) أبو الحسن، من كبار فقهاء الشافعية، كان حافظاً للمذهب، ولد في البصرة سنة ٣٦٤هـ، وانتقل إلى بغداد وولى القضاء، وتُوفى سنة ٤٥٠هـ.

ب انسته العابيع كام الورد العرب العرب المال استحد إلعال في عد

من مصنفاته: «الحاوى» وهو كتاب كبير في الفقه، «الإقناع» كتاب مختصر في فقه الشافعية، «الأحكام السلطانية».

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص١٣١؛ طبقات الشافعية الكبرى ١٢٦٧/٥ وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٢. و . و المحدد المنتفي القبول المحادلة بعد الحدد . . . ٢٨٢/٣ الأعيان

الجاوي ص١٨٩ [مخطوط]. ١٨٩٪ ١(٦) المغنى ١٨٦٠٤. ١ - عسا منح ١٤١

THE REEL ITEL:

Hiller Woll Muse 430.

على عدم صحة تصرف السفيه بذمته (الكسيد المالية المالية على عدم صحة تصرف السفيه بذمته (الكسيد)

ويناقش: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الحجر على السفيه إنما شرع نظراً له لا لغيره؛ لسوء تصرفه، فخشية أن يتلف ماله منع من التصرف مطلقاً، وسوء تصرفه كما هو متوقع في أعيان ماله فإنه متوقع في تصرفه بذمته، بخلاف المدين المفلس فإنه أهل للتصرف، وإنما حجر عليه لمصلحة غرمائه، والحجر تعلق بماله لا يذمته فافترقا . ويه و منه و معلم و بنت ما ولاه ميله بعدا

الله القول القانى: ينت مد مدالة المع الله الله الله الما و متدار تلعيد بالمن المسطو

استدل أصحاب هذا القول بما يليج ﴿ ﴿ عَمَا لَا مُعَالَ عَلَمْ وَعَ عَمَا ا عَالَمُهِ

أن المدين أهل للتصرف، ووجود الحجر في حقه لا يؤثر في أهليته؟ لتعلقه بماله لا بذمته (۲). الماحيلات ا

الدليل الثاني:

أن الحجر إنما شرع لمصلحة الغرماء، ولا ضرر على الغرماء في تصرف المدين بذمته؛ لأن الدَّين الحادث بعد الحجر لا يزاحم الديون التي حجر على المدين بها^(٣)، فيكون تصرفه بذمته صحيحاً (٤). ويعيما أن ينافظ بأنه يعال عنا يعتق يعتما أنه في ينافظ بنه يعتما أن إنا تعلم (٦)

وقت المحر دون ما وتحصل عليه بعده، ولذا فإل جسيم الصدقات المدير ويوم عليا

الراجح هو القول بصحة تصرف المدين المحجور عليه بدّمته؛ لظهوره، وقوة أدلته في مقابل ضعف دليل القول الآخر بالمناقشة الواردة عليه. . . والله (3) مو: عني بر محد . و حيب الصرى المروف (الماوردق) انو الحسرة ما ملة

• الفرع التالث: في تصرف المدين بتحصيل المال من غير معاوضة تصرف المدين بتحصيل المال من غير معاوضة كالاحتطاب، وتأجير

مانك المحتاج ١٤٨/٢ ... قر المانيا كان يقام المحتاج ١٤٨/٢ ... قر المعنى المحتاج ١٤٨/٢ ... قرار المحتاج ١٩٨٠ ... قرار المحتاج المحتاء المحتاج المحتاج المحتاء المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المح

⁽٢) المغنى ٤/٦/٤ عطالب أولى النُّهي ٣/٧٧.

⁽٣) كما سيأتي في مبحث استيفاء الديون الحادثة بعد الحجر. ١٧٦٨ المادية العادية المحجر.

⁽٤) الحرب م ١٨٥ [محادة] ٣١٦/٤. المحتاج ١٨٥] (٥)

The is they be a

LAV EL 18-7-314

نفسه للعمل، وقبول الوصية، وهبة التبرع، والصدقة، صحلح ونافذ لا يمنع منه المدين؛ وذلك لما يلي أن في عنه المدين؛ وذلك لما يلي أن في عنه المدين؛

أولاً: أن المدين أهل للتصرف ما دام أنه بالغ عاقل رشيد، والحجر إنما تعلق بماله، فلا أثر للحجر على تكسبه وتحصيله للمال بغير عوض.

ثانياً: أن الحجر إنما شرع لمصلحة الغرماء، وتصرفه هذا فيه مصلحة المردد ا

O المسألة: الثانية O من حكم تير عن O

صوفات المدين المفلس قبل الحجر عليه المال المقاا

وفيها نوعان:

الفرع الأول: في التصرف غيل الضار بالغرماء (٣). الفرع الثاني: في التصرف الضار بالغرماء (٤).

• الفرع الأول: في التصرف غير الضّار بالغرماء

ذهب الحنفية (ه)، والمالكية (۱)، والشافعية (۷)، والحنابلة (۸) إلى أن تصرف المدين المفلس بماله قبل الحجر عليه (تصرفاً غير ضار بدائنيه)؛ كالبيع والشراء بثمن المثل وكالإجارة بأجرة المثل صحيح نافذ.

⁽١) هذا على القول بأن الحجر يتعدى إلى ما يحدث بعده من مال، وقد تقدم في ص١٢٥.

⁽٢) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠٤/١؛ روضة الطالبين ٤/ ١٣٠.

⁽٣) التصرف غير الضار: هو الذي لا يحصل به تفويت المال؛ كالبيع والشراء بثمن المثل . المثل . المثل . المثل .

 ⁽٤) التصرف الضار بالغرماء: هو الذي يحصل به تفويت المال؛ كعقود التبرع من وقف وهبة، وبيع وشراء مع محاباة ونحو ذلك.

⁽٥) البناية ٢٦٧/٨ حاشية ابن عابدين ١٥١/٦؛ حيث إن تصرفات المدين الفلس غير الفعارة بالغرماء صحيحة عند الحنفية حتى بعد الحجر عليه.

⁽٦) البهجة في شرح التحقة ٢/ ٣٣١١ الفواكه، للدواني ٢/٢٢١ م١٨٦ عدم ١٠٠٠ (٦)

⁽٧) الأم، للإمام الشافعي ١٤١٤/٣ شرح السُّنة، للبغوي ٨/ ١٩٠، ٢١١٠ ٨ ديما (١)

⁽٨) الفروع ٢٩٨/٤؛ غاية المنتهى ١٢٨/٢.

وفيها نوطان:

وذلك لأن المدين المفلس قبل الحجر عليه شخص بالغ عاقل رشيد فهو جائز التصرف، فيستصحب جواز تصرفه في ماله حتى يوجد مانع منه، والإفلاس لا يستوجب المنع من التصرف معاوضة؛ لعدم تضرر الغرماء به.

• الفرع الثاني: في التصرف الضار بالغرماء

إذا تصرف المدين المفلس بماله قبل الحجر عليه تصرفاً يضر بغرمائه، كما لو تبرع بماله بأن أوقفه أو وهبه، وكما لو باعه أو اشترى به بمحابأة. فللعلماء في حكم تبرعه (١) قولان: عالسما

في تصرفات العدين العظلين فين الحقير علية

القول الأول:

يصح تصرفه.

وهو مذهب الحنفية، والشافعية (٢) ا والحنابلة (٣) الله و ما الله و

«شراء الرجل وبيعه وعتقه وإقراره وقضاؤه بعض غرمائه دون البعض جائز كله مفلساً كان أو غير مفلس. . . لا يرد من ذلك شيء . . . ويجوز له ما صنع في ماله . . . حتى يقف القاضي ماله (٥٠) .

(۱) من حيث الصحة والبطلان، وإلا فهم متفقون على تحريم تبرعة إذا كان فراراً من قضاء الدَّين وأنه آثم به. ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيتمي ٢/٨٨/٢؛ الفروع ٢٩٨/٤.

(٢) الأم، للإمام الشافعي ٢١٤/٣؛ فتاوى شهاب الدين الرملي ١٩٤/٢؛ شرخ السُنة، للبغوي ١٩٠٨، وقد ألّف ابن خجر المكي الهيتمي كتاباً في صحة تبرغ المدين المفلس قبل الحجر عليه عند الشافعية عنونه بدقرة العين ببيان أن التبرغ لا يبطله الدين، ضَمّتَه الرد على مفتي الشافعية في اليمن (عبد الرحمن بن زياد) فيما ذهب إليه من إبطال تبرعات المدين المفلس، ثم أعقبه بكتاب آخر سمّاق الخين الغنين عمن ضل عن محاسن قرة العين، كلاهما مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى الفقهية الأول منهما في الجزء الثالث ص٢، ٢٦، والثاني في نفس الجزء ص٢، ٢٦٠

(٣) الإنصاف ٥/ ٢٨٢؛ الفروع ٤/ ٢٩٨، مطالب أوليُّ النُّهيُّ ٣/٤٧٣ .

(٤) البناية ٨/٢٦٧؛ وقوله: (بالاخلاف) أي: في المُلْتَعَبُ الْحَنِفِي مَنْ الْمِلْدِينَ (٧)

(ه) كتاب الأم ٣/ ٢١٤. و من المرابع الأم ٣/ ٢١٤. و من المرابع و المرابع و من المرابع و من المرابع و من المرابع

وجاء في افتاوى ابن حجر الهيتمي (١٠): اوسئل عن مدين مَلَّكَ جميع أملاكه هبه، أو مَجَّاناً (٢) لآخر أو أقرَّ بها له، وغالب الظن أن ذلك فواراً من قضاء الدَّين. فما الحكم؟ فأجاب بقوله: إذا لم يحجر عليه صح تمليكه وإقراره وإن غلب على الظن ذلك. بل وإن تحقق ولكنه يأثم بذلك. . . (٣).

وقال الخرقي (٤): (وكل ما فعله المفلس في ماله قبل أن يقفه الحاكم جائز»(٥).

القول الثاني: و أو المارك الما

و المرا لا الموسيع المصرفة بالله إلى منه المنه المنه المنها المنه المنه المنه الله الما المناسسة المنا

وهو مذهب المالكية(٢)، وبه قال الإمام الأوزاعي(٧)، والليث بن

istin sigler lidered and 37.

 (١) هو: أحمد بن محمد بن علي بن حَجَر الهَيْتَمَيُّ السعدي، المكي، الشافعي، أبو العباس، مفتي الشافعية بمكة، ولد سنة ٩١١ه في محلة أبي الهَيْتَم، بمصر (وإليها نسبته)، وتلقى العلم بالأزهر، وتوفي بمكة سنة ٩٧٣هـ.

من مصنفاته: «تحفة المحتاج لشرح المنهاج»، «الفتاوى الهيتمية»، «الزواجر عن افتراف الكبائر».

ترجمته في: الكواكب السافرة ٣/ ١١١١؛ شكرات الدهب ٨/ ٣٧٠؛ لب اللباب ٢/ ٢٣٩٠ الم اللباب ٢/

- (٢) جاء في لسان العرب ٣/ ٤٤٢؛ (المُجَّانُ؛ عطية الشيء بلا منة ولا ثمن!.
 - (٣) الفتاوي الكبرى الفقهية ٢/ ٢٨٨.
- (٤) هو: عمر بن الحسين عبد الله الخرقي، أبو القاسم، البغدادي، من كبار فقهاء الحنابلة، توفي بدمشق سنة ٣٣٤ه.
- والنَّخِرَقي : أنسبته إلى أبيع النياب والنَّخِرُق. بمنا حيث ٢٥٠١ الحد يمايه زور في المحد الله
- و الفقه عصنقات كثيرة احترقت، منها: ﴿ المختصر ﴾ في الفقه . ﴿ وَهُمُ الفقه .
- ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ٧٥؛ المقصد الأرشد ٢/ ٢٩٨ ؛ شذرات الذهب ٢/ ٣٣٦.
- (٥) مختصر الخرقي ص٧١. وقد سقط من المطبوع قوله: (وكل ما فعله المفلس في ماله) حيث وضع المحقق مكانها نقط؛ والتصحيح من المغني ٤/٤٨٤؛ وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/٤٧٤
- (٦) المقدمات الممهدات ٢/ ٣١٩؛ مواهب الجليل ٥/ ٣٣، ٣٤؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٦٣؛ حاشية العدوي على كفاية الطالب الربائي ٤/ ١٥٩/٤ خلي المعاصم بالبنت فكرا ابن عاصم ٢/ ٣٣٠٪
 - (٧) اختلاف الفقهاء، للطحاوي ص٢٤٩.

سعد(١)، وهو رواية عن الإمام أحمد(٢)، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية(٣)، وابن القيم(؟)، والمرداوي(٥) وأفتى بها الشيخ عبد الرحمن السعدي(٢)، وهو ما عليه الفتوى عند متأخري الحنفية (٢) وأفتى به ابن زياد (٨) مفتي الشافعية في واقراره وإن علب على العلى ذلك، على وإن تحقق ولتنه يأتم بالنف. . (٩٠) تميا

قال ابن رشد الحفيد في تصرفات المدين المفلس: " المعالم المعالم

(١) اختلاف الفقهاء، للطحاوي ص ٢٤٩.

* وَهُو: اللَّيْثُ بِن سَعِدُ بِن عَبِدُ الرَّحَمْنِ، أَبُو الْحَارِثِ، إمام أهل مصر في الفَّقَة والحديث. قال عنه ابن وهب: «ما رأينا أحداً قط أفقه من الليث)؛ وتوفى سِنة ١٧٥هـ. ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٧٨، وفيات الأعيان ١٢٧/٤ شذرات الذهب ١/

- مجموع فتاوی ابن تیمیهٔ ۳۰/ ٤٤.
- الاختيارات الفقهية ص١٣٧؛ مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠٠.
 - الا حتيارات الفقهية ص ١١١ مجموع فتاوي ابن سمية ١ / ٢٥٠. أعلام الموقعين ٨/٤.
 - (٦) الفتاوي السعدية ص٤٠٤.

* وهو: عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، ولد بعنيزة من مدن القصيم سنة ١٣٠٧هـ، وتولى التدريس والإفتاء فيها وعرض عليه القضاء فامتنع، وكان المرجع في تحرير الوثائق، ولم يقلد أحداً بل كان يفتي بما رجحه الدليل، ذو إطلاع واسع على مؤلفات وفتاوى الشيخ تقي الدين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، توفي سنة ١٣٧٦هـ. من مصنفاته: «تيسير الكريم المنان» في التفسير، «المختارات الجَليَّة من المسائل الفقهية»، «الإرشاد إلى معرفة الأحكام»، «الفتاوي السّعدية».

ترجمته في: روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد ٢١٩/١؛ الأعلام ٣/ ٣٤٠.

- (٧) حاشية ابن عابدين ٤/٣٩٩؛ شرح القواعد الفقهية، للشيخ أحمد الزرقاء ص٤٠٤.
- (٨) وهو: عبد الرحمٰن بن عبد الكريم بن إيراهيم بن زياد الزبيدي، الغيثي، الفقيه، و الشافعي، مفتى الديار اليمنية، ولد بزييد سنة ١٠٠٠هـ ونشأ يها، ودرس وأفتى المال، وصَّنَّفِي مِنْ الحَرْضِ مِنْ ١٧. وقل سِفَعًا مِن الصَّاءِ عَلَى ٩٧٠ مِنْكُ مِنْ المُعْرَفِين

من مصنفاته: ﴿ الجوابِ المجرر لأحكام المنشِّط والمخدِّر ﴾ . (فتح المبين في أحكام تبرع المدين، اكشف الغمة عن حكم المقبوض عما في الذمة الما المناف

ترجمته في: شذرات الذهب ١/٣٧٧؛ معجم المؤلفين ٥/ ١٤٥٠ الأعلام ١١١٠٣٠ من مقدمة كتاب غاية تلخيص المراد ط ٧٩م له و معدا شداد ٢٢٢٤ ٥ يا

(٩) غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد، لمفتى الديار الحضرمية عبد الرحمن باعلوي (V) اختلاف العقياء، تلطحاري في 257 ص١٣٦ بهامش بغية المسترشدين.

«فأما قبل الحجر فلا يجوز له إتلاف شيء من ماله عند مالك بغيرًا عوض»(١).

وجاء في «سعد الشموس والأقمار» (٢): الله المقال العما الملتما

«فإن تصرف فيه بعد الديون وقبل التفليس نفذ ما كان من تصرفه بعوض؛ كالبيع ونحوه، ولم ينفذ ما كان بغير عوض؛ كالهبة والعتق».

وجاء في «الدر المختار شرح تنوير الأبصار»(٣):

«في معروضات المفتي أبي السعود^(٤)، سئل عمن وقف على أولاده، وهرب من الديون هل يصح؟ فأجاب: لا يصح ولا يلزم، والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدَّين^{»(ه)}.

وجاء في «غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد»(٦):

«مسألة: من عليه دَين ثم وهب أو تصدق أو وَقَّف جميع ما يملكه وكان

من التصرفات القبارة بدائسة وإنه كالا منهما أن من الله الملكم المرابعة (١) بدائة المارة بدائمة مناسبة المارة بدائمة المارة المارة بدائمة المارة المارة المارة بدائمة المارة المارة بدائمة المارة المارة

⁽٢) لعبد القادر الخيراني المالكي ص١٧٤. (٣) للحصكفي ٣٩٨/٤، ٣٩٩، ٣٩٩. الما المالا

⁽٤) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، المعروف بالمولى أبو السعود)، من كبار فقهاء متأخري الحنفية، ولد بقرية قريبة من قسطنطينية سنة ٨٩٨ه، وتنقّل في المدارس، وتقلّد القضاء، ثم تولى الإفتاء الأعظم للدولة العثمانية إلى أن توفي سنة ٩٨٢هـ.

من مصنفاته: ﴿إِرشَادِ العقلِ السليم إلى مزايا الكتاب الكريمِ المشهور بتفسير أبي السعود، ﴿حاشية على العناية ﴾ من أول كتاب البيع، وله مجموعة من الفتاوي اشتهرت باسم (معروضات أبي السعودي أفندي).

ترجمته في: البدر الطالع ٢٦١/١؛ شادرات الذهب ٣٩٨/٨؛ الكواكب السائرة ٣/ ٣٥؛ مقدمة في إحياء علوم الشريعة ص١٠٦.

⁽٥) وقال الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء في المدخل الفقهي العام ١٩٠٨، ١٨٠٠ «أفتى المولى أبو السعود مفتي الروم بعدم تفاذ وقف المدين إلّا فيما يزيد عن وفاء دَينه من أمواله، واستصدر بذلك أمراً سلطانياً... وأقرّه فقهاء عصره ومن بعدهم... وإنما نص فقهاء الحنفية على الوقف؛ لأنه هو الطريقة التي شاعت إذ ذاك في تهريب المديونين لأموالهم، فإذا شاع لجوء المديونين إلى تصرفات تهريبية أخرى؛ كالبيع مع محاباة في الثمن، والهبة؛ كما في زماننا اليوم شملها أيضاً حكم عدم النفاذ؛ لأن العلة واحدة في الوقف وغيره».

⁽٦) ص ١٣٦٠ - ١٨٤ المواد المواد

Section of the

(1) 6 171

لا يرجو الوفاء من غيره فالذي نعتمله في الفتوى. . . البطلان . . . البعالات أدلة القول الأول:

الدليل الأول: - عام الله المساولة وفي التعليم عند ما كال من التعالم الأول:

أن سبب المنع الحجر فلا يتقدم سببه (۱).

ويناقش: بأنه لا يسلم أن منع المدين من التصرفات الضارة بدائنيه سببه الحجر، حيث إن الحجر سبب للمنع من تصرفات المدين بماله مطلقاً، بينما منع المدين المفلس من التصرفات الضارة بدائنيه قبل الحجر وإبطالها إن وقعت سببه الإفلاس حماية للحقوق من الضياع، فالإفلاس يؤثر على المدين بالحجر عليه ومنعه من التصرفات المالية عموماً، وتصفية أمواله، ويؤثر كذلك على المدين بمنعه من التصرفات الضارة بالغرماء، ولا علاقة للحجر بمنعه هنا من التصرفات الضارة بدائنيه، وإنما كلّاً منهما أثر من آثار إفلاس المدين (٢).

الدليل الثاني العالمي العالم عن ١١٨٤ (٣) المحمد المرابع العالم العالم الماليل الثاني العالم الماليل الثاني العالم الماليل الثاني الماليل الم

أن المدين أهل للتصرف لأنه مالك رشيَّد ولم يحجر عليه، فأشبه المليّ فينفذ تصرفه (٢) و دريد الأعلى منه ١٧ دي ١٧ دي . الأعلى الاعلى المراه الديار الم

ويناقش دليلهم هذا من وجهين:

الوجه الأول: إن الدليل منتقض بالمحجور عليه فإنه أهل للتصرف، ومع ذلك مُنِعَ منه، وإذا منع المدين المحجور عليه من التصوف في أعيان ماله مطلقاً محافظة على حقوق الدائنين، فكذلك هنا يمنع من التصوفات الضارة بدائنيه. بل إن تبرع المدين بماله قبل الحجر عليه أشد ضرراً على دائنيه من بيعه وشرائه بعد الحجر عليه، وإذا كان يلزم من وجود الحجر وجود المنع فلا يلزم من عدمه عدم المنع من التصرف أيضاً لعدم التلازم بينهما.

is, early threat of the en it is at the self

⁽٢) ينظر في أن سبب المنع من التبرع إفلاس المدين، لا تفليسه والحجر عليه. المقدمات الممهدات ص٢١٩ ـ ٢٢٢؛ الخرشي على مختصر خليل ٢٦٣/٥ ـ ٢٦٥.

⁽٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٨٠/٤ المغني ٤٨٦/٤.

ca Mulling, Gil Many

in again lange we was

الوجه الثاني: أن قياس المدين المفلس على المدين المليء قياس مع الفارق وهو عدم تضرر دائني المليء بتبرعه بخلاف المفلس.

الله القول الثاني أبي هر مرة والمناس على النبي والمناس المناس الم

استدل أصحاب هذا القول بعبا يلي : الما يهم منه هذا عما المهاءا الم

الدليل الأول:

ما ورد عن جابر بن عبد الله الله قال: أعتق وجل من الأنصار غلاماً له عن دبر وكان محتاجاً، وكان عليه دين، فباعه رسول الله على بثمانمائة درهم، فأعطاه فقال: «اقض دَينك وأنفق على عيالك»(١).

وجه الدلالة في العديث أن من العديث الم المنا عله بن العديد المنا المديدة المنا العديدة العديدة العديدة العديدة العديدة المنا العديدة المنا العديدة المنا العديدة العدي

ان النبي الله و تبرع المدين المفلس قبل الحجر عليه، فدل هذا على عدم نفاذ تصرفات المدين المفلس الضارة بدائنيه (٢٠).

مناقشة الاستدلال بالهديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الرجل محمول على السفه لأنه كان مبذراً لا يحسن التصرف، وإذا كان كذلك فلا يصح تصرفه (٣).

القول الثاني: أنه تضرف أرَّه فلا يجوز للسبل يبعد مطلقاً: **نبيا يجاب بسيا أن**هية . وبد

أحدهما: أنه لا تجوز نسبة السفه إليه إلا بنقل، ولم يثبت (1).

والآخر: إن إعطاء النبي الله له قيمة العبد، وقوله: «اقض دّينك وأنفق على عبالك» دليل على رشده . الله المالية ال

الوجه الثاني: أن التدبير تصرف غير لأزم، فيجوز الرجوع فيه، وإذا كان كذلك فالدليل ليس في محل النزاع.

ويجاب: بأن مذهب جمهور العلماء على أن التدبير تصرف لازم لا

⁽۱) أسيع الماري ، الصحيح ١٠ ٢٥، ١٥ (مع فتح الملك الما الما المارية ا

⁽٢) أعلام الموقعين ٩/٤؛ فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١/٥.

⁽٣) طرح التنويب ١٦٠٠/٦ ومن دعا وسول الله ٢٦٠٠/٦ وسوليا الله ١٢٠٠/١ المناسبة المناسب

⁽٤) المرجع السابق. ١١٩٨ المغني ١١٩٨ على المرجع السابق.

the to got all tange the "and a wife with white

يجوز الرجوع فيه (١٠) من المسال المسال المسال المسال الما المال الم

الدليل الثاني:

ما ورد عن أبي هريرة عليه عن النبي عليه قال: «من أَخَذَ أموال الناس يريد أداءَها أدى الله عنه، ومن أَخَذَ يريد إتلافَها أتلفه الله، (٢). ILLY IKEL:

رجه الدلالة نى هذا العديث:

أن تبرع المدين المفلس إتلاف لأموال الناس، والنبي ﷺ دعا على من أخذ أموال الناس لإتلافها، فلا ينفذ تصرفه (٣) م ناك ، أُسَاسَ فالآه عليه عليه عليه فأعضاء نقال القص دينك وأنهق على عبائك

الدليل الثالث:

قياس تبرعات المدين إذا كان دَينه مستغرقاً لماله على تبرعات المريض إذا كان عليه دين مستغرق لماله حيث لا ينفذ شيء من تبرع المريض(٤) فكذلك لا ينفذ تبرع المدين بجامع أن كلَّا منهما دَينه مستغرق لماله وفي Just Kinkly Maris تبرعهما إضرار بالغرماء.

is in I Knih ! I will theching on experi-

⁽۱) اختلف العلماء في لزوم التدبير على ثمانية أقوال أشهرها ثلاثة: القول الأول: أن التدبير تصرف غير لازم فيجوز للسيد أن يرجع فيبيع مُدَبِّره، وهو مذهب الشافعي، والمشهور من مذهب أحمد. وبه قال إسحاق وأبو ثور ومجاهد وغيرهم. القول الثاني: أنه تصرف لازم فلا يجوز للسيد بيعه مطلقاً، وهو مذهب الحنفية. وبه قال سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي والزهري والثوري والأوزاعي. قال النووي

في شرح صحيح مسلم ١٤١/١١: قال جمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين ـ رحمهم الله تعالى ـ لا يجوز بيع المدبر.

القول الثالث: أن التدبير تصرف لازم، إلّا أن يكون على السيد دين مستغرق، فيباع الله الله والمالكية، ورواية عن المغلس، وهو مذهب المالكية، ورواية عن الإمام أحمد.

شرح صحيح مسلم، للنووي ١٤١/١١؛ طرح التثريب ٢١٢/٦؛ عون المعبود ١٠/

أخرجه البخاري، الصحيح ٥/٥٣، ٥٤ (مع فتح الباري)، كتاب الاستقراض، باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها، الحديث (٢٣٨٧) ﴿ ﴿ ٢٣٨٠)

⁽٣) يقول ابن القيم في أعلام الموقعين ٤/ ٩: ولا ريب أن هذا التبرع [أي تبرع المدين المفلس] إتلاف لها، فكيف ينفذ تبرع من دعا رسول الله ﷺ على فاعلم؟ . 🕒 🗥

⁽٤) تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣/ ٧١؛ المغنى ٨٩/٦.

المعل العداد

الدليل الرابع:

أَنْ قَضَاءُ الدِّينَ وَاجْبُ عَلَى المدينَ. وَإِذَا تَصَرَفُ بَمَالُهُ تَصَرَفُ يَضَرَفُ بَمَالُهُ تَصَرَفُهُ بَالْغُرَمَاءُ يَكُونُ قَدَّ صَرَفُ مَالُهُ فَيْمَا لَا يَجْبُ، وَتَرَكُ مَا يَجْبُ فَيَكُونَ تَصَرَفُهُ بَاظُلُولًا). المَّا صَحَمَ مِنْ مَالُهُ فَيْمَا لَا يَعْبُ إِلَّا مَالُهُ اللهِ المَالُولُ المَّالِ المَالُولُ فَا اللهِ مَا الْمَوْلِمُنَا الْمِالُ لَهِمَا الْمِالُ لَمِنْ الْمَالُ لَمِنْ مَا الْمَوْلِمُنَا أَمَا مَعْلِمُنَا

الدليل الخامس:

أن الشارع منع المريض (مرض الموت) من التصرفات الضارة بالورثة (٢)، مع أن الورثة لا تتعلق حقوقهم بماله إلا بعد الموت، وليس لهم حق المطالبة بالإرث في الحال، فمن باب أولى أن يمنع المدين المفلس من التصرفات الضارة بالغرماء خاصة وأن لهم حق المطالبة بديونهم في الحال (٣).

الدليل السادس:

يلزم على القول بصحة تبرعات المدين أن يلجأ المدين إلى التبرع بماله تبرعاً صورياً، أو يبيع ماله بأقل من ثمن المثل ليحرم دائنيه من تحصيل ديونهم، وفي هذا ضرر على الدائن وتضييع لحقه، والشريعة إنما جاءت بحفظ الحقوق، وسد الطرق المفضية إلى إضاعتها(٤).

as there there were time it thereon and in all more to

⁽١) - مجموع فتاوى ابن تيملة ١٠٠٠ ١٤٤٤ اليه و طلعما التيما منه به منه بحما

⁽٢) ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المريض مرض الموت محجور الله الله عن ماله إلا الملك عن ماله إلا الملك عن ماله الله عن الثالم عن ماله إلا الملك عن ماله الله عن الورثة، وخالف الطاهرية فقالوا بصحة ونفاذ تبرعات المريض مرض الموت عن كمعاوضاته من الملك عند الملك الملك عند الملك الم

٧٧١ (اللباب في شرّح (الكتاب ٣/٢٠٢). بداية المجتهد ٧/٥٤٢ المهدّب ١٠ ٥٩٢ والمغني المغني المغني المعني المعني المعني المعالم ١٩٠٤ والمعني المعالم ١٩٠٤ والمعني المعالم ١٩٠٤ والمعني المعالم ١٩٠٤ والمعالم و

⁽٣) أعلام الموقعين ٨/٤ حيث يقول ابن القيم: «المريض مرض الموت؛ منعه الشارع من التبرع بماله إبطال حق الورثة منه، وفي تمكينه من التبرع بماله إبطال حقوق الغرماء، والشريعة لا تأتي بمثل هذا؛ فإنها إنما جاءت بحفظ حقوق أرباب الحقوق بكل طريق، وسد الطرق المفضية الى إضاعتها اله.

منا الخلاف الحلاف في زوال الحج عن الشي عندهما ٨/٤ وتعلق المراد (٤) -

Hely Hunday

الترجيع:

Illuly the less: الراجح - فيما يظهر - هو القول بعدم صحة تصرف المدين المفلس بما يضر بدائنيه؛ لقوة أدلته، وسلامتها من المناقشة، في مقابل ما ورد على أدلة القول الآخر من مناقشة، إضافة إلى أن في القول بعدم صحة تبرعات المدين المفلس سداً للذريعة التي قد يلجأ إليها المديونون لتهريب أموالهم. والله Held Hida - It Hilly six though (age Thouse) - the excite

المحلب الثامن 💸

فيما يَنفك به الحجر عن المدين المفلس

اختلف العلماء فيما ينفك فيه الحجر عن المدين المفلس، إلى ثلاثا أقوال:

ديونهم وأم هذا ضرر على الدائر وتصريع لحقه، والشريحة إنما جاءت بحقه

القول الأول:

ينفك بمجرد قسمة ماله ولا يحتاج إلى حكم الحاكم. تبرحا صورياء او يسه داله بأفل من لس

وبه قال الحنفية (١)

(١) إن طبيعة الحجر على المدين المفلس في المذهب الحنفي، تقتضي أن ينفك الحجر عن المدين المفلس بمجرد قسمة ماله المحجور عليه فيه على دائنيه، وذلك لأن الحجر عندهم هو منع المدين المفلس من التصرف في ماله المؤجود وقت الحجر لا فيما يتحصل له بعده، وإذا كان كذلك فحقيقته عندهم أنه حجز للمال الموجود وقت الحجر من أن يتصرف فيه المفلس، وليس منعاً للمفلس من التصرف مطلقاً، وإذا كان قد زال هذا المال بقسمته على الغرماء فقد زال الحجر ضرورة؛ لاتعدام محله، ولذا نجد أن كثيراً من مدونات الفقه الحنفي لم تنص على هذه المسألة ولم أقف على نص في هذه المسألة عندهم ـ فيما اطلعت عليه من كتبهم ـ إلَّا ما ورد في العناية ٨/ ٢٧١ من قوله: ﴿إِنَّهُ يَرْتُفُعُ بَإِبْرَاءُ الْغُرِيمُ، ووصول حقه إليه ﴾، وهذه العبارة تفيد أن الحجر

هذا وينسب البعض إلى المذهب الحنفي القول بأن الحجر على المدين المفلس لا يتفك إلا بحكم الجاكم، وقد بنوا نسبتهم هذه على مسألة زوال الحجر عن السفيه، حيث اختلف كل من الإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن في ثبوت الحجر على السفيه، أيكون بمجرد السفه، أم لا بد من حكم الحاكم؟ فانبيني على هذا الخلاف الخلاف في زوال الحجر عن السفيه عندهما، فمن قال: يثبت بلا حكم =

والمالكية في المشهور من مذهبهم (۱) وهو ولجه عند كل من الشافعية (۲) والحنابلة (۳).

القول الثاني عمل المان المحال الله المان الم

لا ينفك إلا بحكم الحاكم. "مستق الله يعد" الله ويه الما الم

وبه قال الشافعية في الأصح عندهم(١)، وابن القصار(٥)، وتلميذه

المام المحكم على المحكم على المحكم المحكم المحكم المحكم على المحكم على المحكم على المحكم المحكم، فإنه بناء على ما سبق لا يرتفع إلا بحكم المحكم، فإنه بناء على ما سبق لا يرتفع إلا بحكم المحكم المحكم،

ينظر في الحجر على السفيه: بدائع الصنائع ٧/ ١٧٢، ١٧٣؛ تبيين الحقائق ٥/ ١٩٥،

إلّا أن هذه النسبة في باب الحجر على المدين غير صحيحة، لمخالفتها ما هو منصوص عليه في العناية؛ ولأن قياس الحجر بسبب الدين على الحجر بسبب السفه، قياس مع الفارق؛ لاختلاف طبيعة كل من الحجرين في المذهب الحنفي، إذ السفيه ممنوع من التصرف لعدم أهليته، قلا بدا من حكم الحاكم بأهليته للتصرف، بينما المفلس أهل للتصرف _ إذا كان بالغاً رشيداً _ فهو غير ممنوع من التصرف لكمال المعجور عليه فيه، لتعلَّق حقوق الغرماء به، وهذا كمنع الزاهن من التصرف في العين المرهونة.

ويلزم من نسبة القول ببقاء الحجر على المدين المفلس بعد قسمة ماله المحجور على عليه فيه ـ إلى المذهب الحنفي الوقوع في التناقض؛ لأنه إذا كان ما زال محجوراً عليه بعد قسمة ماله فمحجور عليه في ماذا؟ إنه لا يمكن أن يقال بجواز تصرفه مطلقاً وفي نفس الوقت محجور عليه في ماذا؟ إنه لا يمكن أن يقال بجواز تصرفه مطلقاً

- (١) مختصر خليل ص٢٠١، منع الجليل ٦/ ٣٠؛ الخرشي على مختصر خليل ١٦٩/٥.
 - (٢) الأشباء والنظائر، للسيوطي ص٨٨٤؛ المهذب ٢٣٤/١ المهدوب
 - (٣) المغنى ٤٩٧/٤ الإنصاف ٥/٣١٧.
- (٤) المهذب ١/٤٢٤؛ روضة الطالبين ٤/١٤١؛ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٣/
- (٥) هو: على بن أحمد البغدادي، القاضي، أبو الحسن، المعروف بدابن القصار)، من كبار فقهاء المالكية بالعراق، تفقه القاضي عبد الوهاب وجماعة، توفى سنة ٣٩٨هـ.

والمنابلة (٣)

القاضي عبد الوهاب (كمن المالكية (٢). ومناه من المالكية ا القول الثالث:

إن بقى على المدين شيء من الدَّين لا ينفك الحجر إلا بحكم الحاكم، فإن لم يبق عليه شيء انفك الحجر عنه بقسمة ماله على المالية الما ويه قال الحادث في الأصح عسم الله الما الما الما الله عبه الله عبه الله عبه الله عبه الله عبه الله عبه الله عبه

□ الإدلة:

The getral was ness that agreed it them year the

ماكم، قال لا يول الأصلام المناسم وهو الإمام في ما الأول الأو استدل أصحاب هذا القول بأن المعنى الذي حجر على المدين لأجله هو حفظ ماله للغرماء، وقد حصل هذا الغرض بقسمة ماله على غرمائه فيزول

ويناقش: بأن فك الحجر مع بقاء شيء من الدّين يحتلج إلى تثبت من أن يكون المدين قد كتم مالاً، ولا يكون هذا إلا من القاضي. and a size of the light of the thought with the

قياس مع الفارق الا متلاد طيعة كل من المحجوس في الساهمة: **جنائلًا رابقًا ظين**ا

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية الما عسال به وسم

 من مصنفاته: «كتاب في مسائل الخلاف»، لا يُعرف للمالكية كتاب في النجلاف أكبر الغرفاء به، وهذا المنام الراف من التصرف عن العبي المدهونة و المنام

miliante das lingues de 20 alb Carladas La cara e as Cambo Roll

. ترجمته في طبقات الفقهاء ص١٦٨؛ الديباج المذهب ١/٠٠١؛ شجرة النور الزكية she in willy thatian livery, this 3 in thinking to die it is in a 45 / Auge

(١) حون عبد الوهاب بن نصر البغدادي، القاضي، أبو محمد، أحد أنمة المذهب المالكي، كان فقيهاً، أديباً، شاعراً، ولد ببغداد سنة ٣٦٢هـ، وتولي القضاء، وخرج في آخر عمره من بغداد إلى مصر فتوفئ بها سنة ٢٢٠هـ ١١٠ است والمنسب عدد ١١٠) من مصنفاته: (عيون المسائل)، (الإشواف على مسائل البخلاف)، (الفروق في المسائل (7) Their 3/ VP3: 1Kinder 0/ V/7.

١٠ - ترجمته في المجات الفقهاء ص ١٦٨٠ وفيات الأعيان ٢١٩/٣ الديباج المذهب ٢١٨/٢.

- (٢) الخرشي على مختصر خليل ٢٦٩/٥؛ حاشية الدسوقي ٣/٨٢، ٢٦٨. ﴿ اللَّهُ مِنْ
- (٣) الإقناع ٢/ ٢٢٠ شرح منتهي الإرادات ٢/ ٢٨٨ ؛ مطالب أولى النَّهي ٣/ ٣٩٩ مد (٥)
- (٤) حاشية العياوي على الخرشي ١٦٩٧٩؛ فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٢٢٥، المغنى and the above inders he was APTA - - -. £ 9V / £

الدائين الأول: القول القول المنافع المحكم من ما إذا يقي على عالم الدائين الأول

أن الحجر ثبت بحكم القاضي فلا ينفك إلا به(١).

ويناقش: بأنه إذا كان لم يبق على المدين شيء من دينه فقد زال سبب الحجر؛ لأن الحجر إنما كان لإفلاس المدين محافظة على حقوق دائنيه، فإذا زال السبب الذي استوجب الحجر زال ما ترتب عليه، بخلاف ما إذا بقي عليه شيء من دينه فلا ينفك إلا بحكم القاضى لبقاء السبب الموجب للحجر.

الدليل الثاني:

أن فراغ ماله يحتاج إلى معرفة وبحث، فوقف ذلك على الحاكم(٢).

ويناقش: بأن محل هذا الدليل هو ما إذا بقي على المدين شيء من دينه، فالدليل أخص من الدعوى المستدل لها.

أنلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أولاً: دليلهم على ارتفاع الحجر من غير حكم إذا لم يبق للغرماء شيء من ديونهم.

قالوا: إذا لم يبق على المدين شيء من دَينه فقد زال المعنى الذي حجر على المدين من أجله، فلم يبق الحجر سبب فيرتفع لارتفاع سببه.

ثانياً: دليلهم على توقف فك الحجر على حكم الحاكم إذا بقي عليه شيء من دَينه.

قالوا: إذا بقي على المدين شيء من دينه فإن المعنى الذي حجر على المدين من أجله لا زال باقياً فلا ينفك إلا بعد البحث عن فراغ ماله، والنظر في الأصلح مع بقاء الحجر أو فكه، وذلك لا يكون إلا من قبل الحاكم (٣).

الترجيع:

بعرض الأقوال الثلاثة، وأدلتها، وما ورد من مناقشة عليها، يظهر أن

⁽١) فتح العزيز شرح الوجيز (الموضع السابق)؛ المغني (الموضع السابق).

⁽٢) المغنى (الموضع السابق).

⁽٣) كشاف القناع ٣/ ٤٤١؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٨٨٠.

الراجح منها هو القول بالتفريق في الحكم بين ما إذا بقي على المدين شيء من دَينه، وبين ما إذا لم يبق عليه شيء منه، فلا يرتفع في الأول إلا بحكم، وفي الثاني يرتفع بدونه، وذلك لظهوره وقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، وورود المناقشة على أدلة القولين الآخرين. والله أعلم.

شيء من دينه فلا ينقك إلا يمكم القاص أيقاء السيد الموجب للحج .

الدليل الناني

ان فراغ ماله بحتاج إلى معرفة وبحث، او قد دلك على العاكد (*** ** وتتاقش: "باز فاحر عمله الثلالي هو ما إذا بدي على السدين قدي، مر ديلة؟ فالدليل الخص من الدعوى المستدل لها .

Icho Real Helle:

استال أصحاب علما القول بما يلي

اُولاً: دليلهم على ارتماع الحجر من غير حكم إذا لم يــ للقـ ما. دُمِي

قالوا: إذا لم ين على المديِّقُ شيء من دَيَّة فقدُ رَانَ المُدِّنِ اللَّذِي حجر

علم المدين مِن أحلم فلم يق أحجر يهيم نبوتق لارتفاع بسبه.

ثانياً: دليلهم على توقف فك الحجر على حكم الحاكم إذا بقي عليه شيء عن دينه:

قالوا: إذا يتي على المدن في من ذيه قان المدنى الذي حجر على للمدين من أجله لا زلك بأقياً علا ينقك إلا يعد البحث عن فراغ ماله، والنظر في الأصلح مع بقاء الحجر أو قكم، وذلك لا يكون إلا من قبل الحكم ؟ .

اليوينا)

٠٠٠ - بعيرض الأقوال الثلاثة ، وأدلتها ، وما ورد من مناقشة عليها ، يطهر أ

⁽١) فتح المفرية شيخ الوجد ذالموصع المعابق المنطق (المحوضع السابق). ١٠ ١١)

⁽١٤) المعنيّ (الفوضع الساني)، و = و الله عن المعالم ال

⁽⁷⁾ Zitte Pily Tilst " in a wine Million TINAT.

(٣) ما د ب القال

ملد بال ويكن ويلايد

كس ويصرف الفاضل في

(7) Last Halls at the

المبحث الثالث

بيع مال المدين المحجور عليه بالفلس

الضرورية، كالنعقة والكسوة له ولمن يعولم؛ الأشهدا: بلالغة عَمستاهبان تقوم

المطلب الأول: في بيع مال المدين.

- قال الزيامي: «وينفق على المنين السج**يدي أعيدان زينائا (أبللتما ا**لصغار

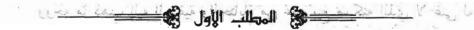
المطلب الثالث بني النمن الذي يباع به المحال الثالث بن ما النمن الذي يباع به

والم المطلب الرابع المن البيع ومن البيع بالمسلم المسلمة المسلمة المسلم في والمانية الملكة

المطلب الخامس: في محل البيع. المطلب الخامس: في محل البيع. المطلب السادس: من يتولى البيع.

المطلب السابع الحضور الدائن والمدين البيع الما أن اله الها منه ما

المطلب الثامن: صفة البيع. والمطلب الثامن: صفة البيع عند المالية المطلب التاسع: شرط الخيار فيه الاحراد الله الله المطلب التاسع: شرط الخيار فيه



المسألة الأولى: في حكم بيع مال المدين المحجور عليه.

المسألة الثانية: فيما يستثنى من البيع. وي ١٨١١ ١٨١١ ميديد

ن المسالة الأولى ٥

في بيع الحاكم مال المدين المحجور تعليه المالية التا

للحاكم _ عند القائلين بالحجر على المدين المفلس _ بيع مال المدين إذا كان من غير جنس الدين؛ وذلك لأن غاية الحجر قسمة مال المدين على غرمائه بنسبة ديونهم، فإذا كان ماله من غير جنس الدين فإنه لله يتم إيفاء دينه

إلا بطريق البيع، ومن ثُمَّ كان بيع مال المدين المحجور عليه أثراً مترتباً على الحج (١). خالئا تعيمه

O المسألة الثانية O

بيع مال مالم ين التم وعالم بالقلس

استثنى العلماء من أموال المدين التي تباع في دينه ما يلزمه من حاجاته الضرورية، كالنفقة والكسوة له ولمن يعوله؛ لأن هذا مما لا بدّ منه ولا تقوم النفس بدونه (۲). Hadle Ikel: is in all Holini

قال الزيلعي: «وينفق على المدين المحجور، وعلى زوجته وأولاده الصغار

واختلفوا في بيع مسكنه: فذهب المالكية (٤)، والشافعية (٥)، إلى أنه يباع مسکنه ویکتری له بدله.

ويحترى له بدله. بينما ذهب الحنفية (٢٠)، والحنابلة (٧٠)، إلى أنه لا يباع مسكنه الذي لا غنى له عنه، أما إذا كان المدين يستغني بما دونه فإنه يباع ويؤخذ له ببعض ثمنه ما يكفيه ويصرف الفاضل في دينه.

ووجه ما ذهب إليه المالكية والشافعية من بيع مسكنه أن ذلك لضيق حق الآدمى مع سهولة تحصيل ذلك بالأجرةٰ(٨ُ).

ووجه ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة من عدم بيع مسكنه الذي لا غنى له

⁽١) مجمع الأنهر في شارح ملتقى الأبحر ٢/ ٤٤٢، ١٤٤٣؛ جواهر الإكليل ٢/٨٩؛

المهذب ١/٣٢٧؛ المبدع ٤/ ٣٢٢؛ المجلى ٨/ ١٧٤. (٢) الفتاوى البزازية ٥/ ٢٢٥؛ حلى المعاصم ٢/ ٣٣١؛ منح الجليل ٢/ ٣٣؛ بداية المجتهد ٢/ ٢١٩؛ الإقناع، لابن المتذر ١/ ٢٧٥؛ تحفة المحتاج ٥/ ١٣٠٠ المغنى ٤/ ٤٨٩ ؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ١٨٤ .

⁽٣) تبيين الحقائق ٥/ ٢٠٠.

⁽٤) منح الجليل ١٤٣٣/١ التاج والإكليل ١٠/١٤ له والمال ١٠٠٠ التاج والإكليل ١٠/١٤ له والمالة والم

⁽٥) تحفة المحتاج ١٣٦/٠؛ حاشية عميرة ٢/ ٢٩٠. (٦) البناية ٨/ ٢٦٥، ٢٦٦٠؛ تبيين البحقائق ٥/ ٢٠٠.

⁽٧) كشاف القناع ٣/٤٣٤؟ مطالب أولي النهي ٣/٠٠٠.

غرماته سية ديوانهم - فإذا كال مناه من غير حنس الداير ١٠٠٠ والتعيما تفعقه (٨)

عنه، أنه يعتبر في هذه الحالة من حاجاته الضرورية، فإن كان يستغني بما دونه بيع وأخذ له ببعض ثمنه ما يكفيه جمعاً بين المصلحتين (١). عمد عرب المصلحة

وكما اختلفوا في مسكنه اختلفوا في خادمه ومركوبه وآلة صنعته (٢). الله على الم وقد اختار الشوكاني (٢) اتفويض مثل هذه الأمور إلى أنظار حكام العدل. . . لاختلاف الأحوال والأشخاص والأمكنة والأزمنة»(٤). صلحة العالم

عال الربعي: الحاصل أن القاضي عسي ناظراً فينعي أن ينظر إلى

ويقول شمس اللين الرما**يغيب في أعبي لم**

ذهب جمهور العلماء من الحنفية (٥)، والمالكية (٢)، والشافعية (٧)، والحنابلة^(۸) إلى أنه ينبغي أن يراعي في البيع تقديم ما يسرع إليه الفساد كالطعام الرطب والفاكهة؛ لأن بقاءه إضاعة للمال، ثم يبيع الحيوان؛ لأنه معرض للتلف ولحاجته إلى مؤنة بقائه، ثم المنقول؛ لأنه يخشى ضياعه بسرقة ونحوها، ثم العقار، وإنما أخر العقار؛ لأنه يؤمن عليه من الهلاك والسرقة (٩).

and a little bear .

4 3 1 wel . 11/77.

⁽١) البناية ٨/ ٢٦٥، ٢٢٦، كشاف القناع ٣/ ٤٣٤.

⁽٢) بالإضافة إلى المراجع السابقة في بيع مسكنه. ينظر: الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ روضة الطالبين ٤/ ١٤٥، الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤/ ١٩٥٠.

هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، أبو عبد الله، مفسر محدث فقية أصولى مؤرخ نحوي، ولد سنة ١١٧٣هـ، في هجرة (شوكان)، ونشأ بصنعاء وأخذ من عِلْمَانُهَا وَبَرْعِ فِي كَثَيْرِ مِنَ العِلْومِ، وولِّي القَضَاءُ، وعَمَلَ بَاجْتِهَادُهُ، ونَفْر مِن التقليدُ، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ.

ومن مصنفاته: «فتح القدير» في التفسير، «نيل الأوطار»، «إرشاد الفحول»، «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع».

الطالع بمحاسن من بعد الفرق السابع. ترجمته في: البدر الطالع ٢/٤/٤؛ معجم المؤلفين ١١/ ٥٣.

⁽٤) السيل الجرار ٤/ ٢٥٥. (٥) البناية ٨/ ٢٦٥؛ تبيين الحقائق ٥/ ٢٠٠٠.

منح الجليل ٦/ ٣٥؛ الشرح الكبيزي للدردير ٣/ ٢٧١. وأحدا بمناه : يه صح

تحفة المحتاج ١٢٩/٥؛ مغني المحتاج ١٥٠/٢. **(V)**

شراح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٣٤ كشاف القناع ٣/ ٤٣٥. ١١٥ الله والمسال فنعا (١٠) (A)

وهناك قول في المذهب الحنفي يرى أن «يباع في الديون النقود، ثم العروض، اثم = (4)

وهذا الترتيب مستحب إذا كانت المصلحة تقتضيه، وإلا فيقدم ما اقتضته المصلحة؛ إذ المصلحة قد تكون في تقديم بيع العقار مثلاً، كما لو خيف عليه من ظالم ونحوه الم الحتاف الحادم ومركوب والمام ونحوه المالم ونحوه المتافر الم

ولهذا فالأولى تفويض الأمر إلى اجتهاد القاضي، وعليه بذل الوسع فيما يواه الأصلح. والمناكاة متدكاة ماكنت المالية الأحداث الماكنة المناكات

قال الزيلعي: «فالحاصل أن القاضي نصب ناظراً فينبغي أن ينظر إلى المدين كما ينظر إلى الدائن فيبيع ما كان أنظر إليه (٢٠).

ويقول شمس الدين الرملي (٣) في المب الم

. «فالأحسن تفويض الأمر في ذلك إلى اجتهاد الحاكم»(٤).



والحاجته إلى من له يقاله ، في عليه يباع بله عن الله عنها عن يسرقة والحرفاء في

اشترط الفقهاء للبيع أن يكون بثمن المثل المستقر وقت البيع (٩) ورد في «كشاف القناع»(٦): «بشرط أن يبيعه بثمن مثله المستقر في وقته

العقار». الهداية، للمرغيناني ٢٧٦/٩، وينظر أيضاً: الفتاوي الهندية ٥/ ٦٢.

⁽١) مغنى المحتاج ٢/ ١٥٠؛ تحفة المحتاج ٥/١٢٩؛ العناية ٩/٢٧٦.

⁽٢) تبيين الحقائق ٥/ ٢٠٠.

⁽٣) وهو: مجمد بن أحمد بن حمزة الرَّملي، الأنصاري، الشافعي، شمس الدين، فقيه آلديار المصرية في عصره، ولد بالقاهرة سنة ٩١٩هـ وولى إفتاء الشافعية، يقال له: الشافعي الصغير، توفي بالقاهرة سنة ١٠٠٤هـ. نسبته إلى (الرملة) من قرى المنوفية بمصر.

ويعرف بـ (شمس الدين الرملي) أو اختصاراً بـ (الشمس الرملي) تميزاً له عن والده (شهاب الدين الرملي)، أو اختصاراً (الشهاب الرملي).

من مصنفاته: ﴿نهاية المحتاج إلى شرح المنهاجِ وهو من أشهر الكتب المعتمدة عند متأخري الشافعية.

ترجمته في: البدر الطالع ٢/٢/١ معجم المؤلفين ٨/٥٥٨ ١٠الأعلام ١٠/٦. (٤) نهاية المحتاج ١١٢٤/٤ وانتمال يعد ١١٤١/٥ - تحسا المنعن (٧)

⁽٥) تحفة المحتاج ٥/ ١٣٠؛ روضة الطالبين ٤/ ١٤٣؛ مطالب أولى النهلي ٣٨٩/٣ (٨)

⁽A) وهناك قول في الساهب الصفي يرى أن فياخ في السيان التقوده في الالإلالال (T)

(Y) 207 117.

الملك الرابع الملك الرابع الملك الرابع الملك الرابع الملك ال

ذكر الفقهاء أنه يستحب المبادرة إلى بيع مال المدين المحجور عليه؛ وذلك لما يلي: ماليها مق ن عرف المحجور عليه؛

ا العصور المحال المحال المحال المحال الله المحال ا

و بالله **ثانياً: أن في المبادرة إبراء للمه المد**لين المفعل من يصر ويسال ولم علا علمت **ثالثاً: أن في المبادرة إيضال النحق إل**ى مستحقه (Qجال فا المعادرة إيضال النحق إلى مستحقه

ومع القول بالمبادرة ببيع ماله إلا أن القاضي «لا يفرط في الاستعجال للا يباع بثمن بخس»(٢).

الحاليب الخالس الخالس

أما حضور المدين فيستحب لطبال المعلمة بنة . ".

وذلك بأن يباع كل شيء في سوقه.

قال أبو إسحاق الشيرازي: «ويباع كل شيء في سوقه لأن أهل السوق أعرف بقيمة المتاع، ومن يطلب السلعة في السوق أكثر» (٢٠).

وورد في المغني(٤): اويستحب بيع كل شيء في سوقة، البز(٥) في

⁽١) الهداية، للمرغيناني ٩/٢٧٦؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/٢٧٦؛ روضة العالمان ١٢٧٦؛ والله على مختصر خليل ١٨٣٠٪. ١٠ الطالبين ١٨٤٤/١٤٤٤ المرادات ٢٨٣٠٪. ١٠

⁽٢) روضة الطالبين ١٤١/٤. (٣) المهذب ١/٣٢٩/ ولنقا عالمة

^{(3) 3/193, 793.}

⁽٥) جاء في لسان العرب ٢٠٧/١: ﴿ البَرُّ ؛ الثيابِءَ الوقيل: ﴿ صَرَبِ مِنَ الثيابِ ، حَمَا ﴿ ١٠٠

البزازين، والكتب في سوقها، ونحو ذلك؛ لأنه أحوط، وأكثر لطلابه، ومعرفة قيمته، فإن باع بغير سوقه بثمن مثله جاز؛ لأن الغرض تحصيل الثمن، وربما أدى الاجتهاد إلى أن ذلك أصلح»(١).

المطلب السادس 🗱

ما دو الفقياء أن ين ياولى البيع ساء المان المعمر عليه

ذكر العلماء أن من يتولى البيع ينبغي أن يكون ثقة أميناً. ولم العاطانية

مناً الإمام الشافعي: «ينبغي للحاكم إذا أمر بالبيع على المُفلس أن يجعل أميناً يبيع على المُفلس أن يجعل أميناً يبيع عليه (٢٠).

ويشترط في من يتولى تصفية أموال المدين، أن يكون ثقة، فإن تراضى الغرماء والمدين برجل ثقة أمضاه الجاكم، أما إذا اتفقوا على غير ثقة فيلزم الحاكم رده؛ «لأن للحاكم هنا نظراً واجتهاداً وإنه قد يظهر غريم آخر فيتعلق حقه به» (٢)

المحلب السابع 🐉 🚃

حضور الدائن والمدين عند البيع

أما حضور المدين فيستحب للمعانى الآتية:

- ١ ـ إن المدين إذا حضر بيع ماله أَحْصَى ثمنه وضبطه جي الله الما
- ٢ = إن المدين أعرف بالحيد من متاعه وما فيه من صفة مطلوبة، فإذا حضر تكلم فيه. تكلم فيه.
 - ٣ _ إن المدين أعرف بثمن متاعه فلا يلحقه غبن. و المدين أعرف بثمن متاعه فلا يلحقه غبن.
 - ٤ ـ إن المدين يُبيّن ما في ماله من عيب فلا يرد.
- (۱) وينظر: تحفة المحتاج ٥/ ١٣٤٥ انهاية المجتاج ٤/ ٣٢٢ في الغاية القصوى ١/ ٥١٥٠ كشاف القناع ٣/ ٣٤٠ ميليا (٢)

A\ ۲۷۲) والتية يمينا دقياسيا) (1)

(3) 3 791 723

- (۲) الأم ٣/ ١١٢.
- (٣) المغني ٤٩٨/٤. وينظن: كشاف القناع ٣٠/ ٤٣٣٪ ١٩٧٠ بعد المسايد العالم

- ٥ _ إن الرغبة تكثر فيه افإن شراءه مئن صاحبه أحب إلى المشترين، وهذا قد وي يزيد من ثمن السلعة بي المسلعة بي المسلمة بي الم
- ٦ _ إن حضوره أطيب لنفسه وأسكن لقلبه. ﴿ ﴿ الْمُعْصَلَمُ عَا مُنَّا وَلِمُمَّا لِمُلَّا

أما حضور الدائنين فيستحب للمعاني الآتية:

- المال يباع لهم؛ فأطيب لقلوبهم وأبعد عن التهمة أن يباع لمال يباع لهم؛ فأطيب لقلوبهم وأبعد عن التهمة أن يباع لحضورهم.
- ٢ على إلهم ربيما رخبوا في شراء شيء فزادوا في ثمنه فيكون أصلح لهم
 وللمثلث إلى المراج على على شريصال اللها المراج المحرية منيه
 - ٣ العل فيهم من يجد عين ماله فيأخذها (١). (١)

إلا أنه لا يشترط حضورهم، قال ابن قدامة: فإن «باعه من غير حضورهم كلهم جاز؟ لأن ذلك موكول ومفوض إلى اجتهاده، وربما أداه اجتهاده إلى خلاف ذلك وبانت له المصلحة في المبادرة قبل إحضارهم) (٢).

المن مصناته ، انسخ المنهاجة ، المختصر التسب وهذا في القفرة الشرح بجوم المردع في المراجعة في المال بالمال المحت

رحت في الله ١٤٠٢ الله الله ١٤٠٣ منة البيع ١٤٠٣ مناه الله ١٤٠٣ الله ١٤٠٣ مناه الله ١٤٠٣ مناه الله الله ١٤٠٣ مناه

ا بوذلك بأن يكون البيع بطريق المزايدة (؟). ينه يعمل سنا عام ي المراد ال

صحائي الأمصارة وترفي سنة 197ه.

(٢) المغني ٤/ ٩١٦.

- (٣) المزايدة في اللغة : مفاعلة من زاد الشيء يزيد إذا نما ما وحما المناه من المرابعة والمناه المناه المناه المناه والمناه والمناه المناه المنا
 - وبيع المزايدة: بيع يتم تحديد الثمن فيه بواسطة المزايدة على ثمن السلعة ٨٨٠
- لسان العرب ١٨/٢٤ فتح الباري ٤/ ٣٥٤، ٣٥٥؟ معجم لغة الفقهاء ص ٤٠٠٤ (٧)
 - = (٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢١٧٠٥. علما الله و الله على مختصر الله

⁽۱) الخرشي على مختصر خليل ١٥/٩٠٤ تحفة المحتاج ١٢٩/٥ تهاية المتختاج (٤/ ١٢٩/٥) الخرشي على مختصر خليل ١٤٩٥٤ تحفة المحتاج (٤/ ١٣٩٠) كشاف القناع ٣/ ٤٣٢ (٤٣٣) الشرح الكبير، لشمس الدين المقلمني (٤/ ١٤٠٤) الشرح الكبير، لشمس الدين المقلمني (٤/ ١٤٠٤) المدين المعلما المدين الم

وقال جلال الدين المحلي (١): «ويشهر بيع العقار» (٢) من منادياً بنادي ورد في «كشاف القناع»: «ويأمرهم... الحاكم أن يقيموا منادياً بنادي على المتاع؛ لأنه مصلحة» (٣).

والدليل ما رواه جابر بن عبد الله على: أن رجلاً أعتى غلاماً له عن دبر فاحتاج، فأخذه النبي على فقال: (من يشتريه مني؟)، فأشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه(٤).

وقد سبق بيان حاجته (٥) وهو أنه كان عليه دين فباع النبي على غلامه بدينه. وترجم البخاري (٢) لهذا الحديث بقوله: «باب بيع المزايدة» (١٠) لهذا الحديث بقوله: «إن شاهد الترجمة منه ونقل الحافظ ابن حجر (٨) عن ابن بطال (٩) قوله: «إن شاهد الترجمة منه

(۱) هو: محمد بن أحمد بن محمد الحجلي القاهري الشافعي جلال الدين ويعرف براجلال الدين المُحَلِي) أو اختصاراً برالجلال المحلي)، ولد بالقاهرة سنة ٧٩١هـ، وبرع في الفقه والأصول والنحو والمنطق، كان آية في الذكاء والفهم، ولي تدريس الفقه بالبرقوقية والمؤيدية، وتوفي سنة ٨٦٤هـ، ونسبته إلى (المَحَلَّة الكبري) بمصر. من مصنفاته: «شرح المنهاج»، «مختصر التنبيه» وهما في الفقه، «شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه.

ترجمته في: شذرات الذهب ٣٠٣/٧؛ الضوء اللامع ٧/٣٩؛ البدر الطالع ٢/١١٥؛ لب اللباب ٢/٢٤٢.

(٢) شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ٢٨٨/٢؛ وينظر أيضاً: المهذب ١/ ٣٢٩. منهاج العالمين ٢١/ ٢٨٨ في المهذب ١/ ٣٢٩.

(٣) ٣/ ٤٣٣. وينظر أيضاً: المغني ٤/ ٤٩١؛ زوائد الكافي ص١٦٢.

(٤) يقيم تخريجه في من ٧٠ آي تصال تنب (٥) انني ص٧٠٧. عند الله الماسات

(٦) هوت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاوي، أبو عبد الله، إمام الحفاظ، والإمام في علم الحديث، صاحب الصحيح، ولد سنة ١٩٤ه، ورحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار، وتوفي سنة ٢٥٦ه.

أشهر مؤلفاته: الجامع الصحيح، ومن مصنفاته أيضاً: اللتاريخ، والضعفاء، والأدب

ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥؛ سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٩١؛ وفيات الأعيان ١٨٨/٤ عند في المالية المالية الأعيان ما المالية المال

(٧) صحيح الإمام البخاري ٤/٣٥٤، ٥٥ . (٨) دفي فتح الباري ٤/٣٥٥. عا عاسا

(٩) هو: علي بن خلف بن بطال البكريّ، القرطبي ثم البَلَنْسي، ويعرف بابن اللُّجَّام (نسبة =

قوله في الحديث: «من يشتريه مني؟»، قال: فعرضه للزيادة ليستقصي منه للمفلس الذي باعه عليه». اه.

المحلب التاسع 📚

في قسمة مال المدين المحجور عليه بالفلس على الفرماء في قسمة مال المدين المحجور عليه بالفلس على الفرماء

اشتراط الخيار في البيع جائز باتفاق^(۱)، إلا أن المالكية قالوا: إنه يشترط في بيع مال المفلس أن يكون بشرط الخيار للقاضي أو نائبه (۲).

قال الخرشي عند حديثه عن شروط بيع مال المدين المحجور عليه:

«وأن يكون البيع بالخيار فيه للحاكم ثلاثة أيام للاستقصاء وطلب الزيادة في كل سلعة «٢٥ منال المد سلقما الله تمسة فيفيد يه شالنا سلاما

ويظهر أن كلامه محمول على ما إذا كانت المصلحة في الاشتراط، لتعليله اشتراط الخيار بأنه للاستقصاء وطلب الزيادة، فإذا كانت المصلحة في البيع أن يكون ناجزاً فليس هناك ما يمنع منه! لأن الحكم يدور مع علته وهي تحقيق المصلحة.

المسألة الأولى في ورود الدين الحالة. المسألة النائية في ورود الديون المؤجلة

ر المسالة الأولى

فيما يرد من الديون الحالة

وفيها أربعة فروع

House Heden

They Wel: & erec three they by idle lovely these

الى عمل اللُّجُم)، الحافظ المحدث الفقيه، عني بالمحديث العناية التامة، وشرح صحيح البخاري في عدة أسفار ورواه الناس عنه، واستقضي، توفي سنة ٤٤٩هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٤/١٨؛ شذرات الذهب ٣/ ٢٨٣؛ شجرة النور الزكية

(١) يراجع في خيار الشرط ص١٣٠.

(٢) مواهب الجليل ٥/ ٤٤؛ البهجة شرح التحفة ٢/ ٣٣٢.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ١٨٦٩ الدريج قسطا به عبد إذا الهماء ال

المبحث الرابع المبحث الرابع

في قسمة مال المدين المجبور عليه بالفلس على الغرماء

اشتراط الخيار في اليسم جائز باتفاق". إلا أن المانكية قالوا منترط في بيع مال المفاس أن يكون بشرط الخار للذ**بيالهما بمانك**ية **عين**ه

المطلب الأول: فيما يرد من الديون.

المطلب الثاني: في تقديم بعض الديون على بعض الثاني:

المطلب الثالث: في كيفية قسمة مال المفلس على الغرماء.

ريقلهم أن كلام حمير على حالا كان المصنحة في الاغتياط التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم في

من فيما يرد من ديون المفلس في ماله إذا حجر عليه ()

man, lication

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في ورود الديون الحالة.

المسألة الثانية: في ورود الديون المؤجلة.

المسألة الأولى ○

فيما يرد من الديون الحالة

وفيها أربعة فروع:

الفرع الأول: في ورود الديون التي لم يطالب أصحابها بالحجر.

الفرع الثاني: في ورود الديون الحادثة بعد الحجرا المسأال المعالية

الفرع الثالث: في ورود الديون التي تظهر بعد القسمة.

الفرع الرابع: في دخول الديون المتخلفة من حجر سابق مع الديون في الحجر الحادث.

(1) extend 6/13. There my there I 1994_

وورزيا ولأرسا

• الفرع اللوك، في ورود الديون التي لم يطالب أصحابها بالحجر

إذا حجر على المدين بطلب بعض الغرماء (١) دخل دين من لم يطلب الحجر مع دين من طلبه المشترك الجميع في المحاصة باقتسام المال.

وهذا مذهب الحنفية حيث جاء في «الدرر الحكام شرح مجلة الأحكام»^(۲): «ولا يمتاز الحاجرين غيرة العني لا يوجد للدائنين الحاجرين امتياز في أموال المدين الموجودة حين الحجر، فلكل دائن أن يشترك في ثمن المبيع بمقدار ما له من الدين الثابت»،

والمالكية حيث يقول الشيخ الدردير (٣): «يكفي طلب بعض الغرماء»، وإذا فلس للبعض كإن للباقي معاصتهم (٤).

يعمهم كلهم» (على المنووي: «وإذا حجر لا يختص أثره بالملتمس بل يعمهم كلهم» (على المنافقة المنا

والحنابلة حيث يقول الرحيباني في بيان الأحكام المترتبة على الحجر؛ «تعلق حق غرمانه ـ من سأل الحجر وغيره ـ بماله» (١٠).

⁽۱) تقدم أنه يحجر على المدين بطلب بعض الغرماء باتفاق القائلين بالحجر إذا كان دين من طلبه يزيد على مال المدين، أما إن كان لا يزيد على ماله فكذلك يحجر عليه عند الجمهور. يراجع ص ٢١٠، ٢١١.

^{(7) 7/035.}

⁽٣) هو: أحمد بن محمد العدوي، الأزهري، أبو البركات، الشهير بـ (الدَّرْدِير) من كبار فقهاء متأخري المالكية، ولد سنة ١٦٧ه، وتعلم بالأزهر، وأخذ عن الشيخ الصعيدي ولازمه وبه تفقه وعنه أخذ جماعة، فمنهم الدسوقي، والصاوي، وأفتى في حياة شيوخه وارتقى حتى صار شيخ المالكية في وقته، توفي سنة ١٢٠١هـ.

من مصنفاته: «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك»، «شرح أقرب المسالك» وهو المعروف بدالشرح الصغير»، «منح القدير» شرح به مختصر خليل وهو المعروف بدالشرح الكبير»

ترجمته في: شجرة النور الزكية ١/٣٥٩؛ الأعلام ٢٤٤١؛ معجم المؤلفين ٢/ ٦٧.

⁽٤) الشرح الكول: ما يوم سبب مؤدة عال المقل ٢٦٤/٣. يبدر ١١ الشرح الكبير ٢/ ٢٦٤.

⁽٥) روضة الطالبين ١٢٨/٤.

⁽٦) مطالب أولي النهي ٣٧٤/٣، إعما ٢٠٠١، ومنسا عبد ١١٥٣٠، عليه

الفرع الثاني: في ورود النبون الجادثة بعد الحجر الم

ساله وفيه أمران ما العالم على يقع ساله على العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم

الأمن الأول: في ورود ما كان سبيد متقدماً على المجهر ... وي معمدا الأمر الثاني: في ورود ما كان سببه متأخراً عن الحجر.

🗖 الأمر الأول: في ورود الديون المتقدم سببها على الحجر. ا وفية جانبان: إذا الحالم و صحال إنه الموجوما البيامة والهما ربع البياما

الجانب الأول: في أمثلة الديون التي تثبت بعد الحجر وسببها متقدم على الحجريب ببلله ريفانيه (" اباء ما رئيشا الريد شبع قالمان

الجانب الثاني: في ورودها مع ديون بقيمة الغرماء في المال المفلس منه

- الجانب الأول، في أمثلة الديون التي تثبت بعد الحجر مع تقدم سببها. من أمثلة الديون التي تثبت بعد الحجر وأسبابها متقدمة على الحجري ما يأتي :
- ١ _ ثمن السلعة التي تُرَدّ بالعيب بعد الحجر وبيعها قبل الحجر، كما لو باع المدين سلعة وقبض ثمنها وتصرف فيه ثم أقلس، فوجد المشتري يها عيباً فردها به.
- ٢ أجرة العين المعقود عليها قبل الحجر كالدار والسيارة والدابة، إذا قبضها المدين واستهلكها ثم تلفت العين المؤجرة بعد الحجر وقبل استفاء المنفعة.
- الجانب الثاني: في ورود الدين مع ديون باقي الغرماء الدين الثابت بعد الحجر إذا كان سببه متقدماً على الحجر، فإن الدائن يشارك باقي الغرماء في القسمة؛ لأن سبب ثبوت حقه متقدم على الحجر فساوى الغرماء في ذلك (١٠) و عاليه و ديم يبعدما بالليما و بهاه : «النسم يه
 - □ الأمر الثاني: في ورود الديون الثابتة بعد الحجر وسببها متاخر عنه. grass to magalling the state 18 att 1 1337 : milling ais VI

روصة الطالب ١/١٠/١

الجانب الأول: ما لزم بسبب مؤنة مال المفلس. ١١٥٦ ﴿ ١٤٥٠ ﴿ ١٤٥٠ ﴿ ١٤٥٠ ﴿ ١٤٥٠ ﴿ ١٤٥

⁽١) المهذب ١/٣٣٥؛ نهاية المحتاج ٤/٣٢٠؛ المغني ٤/٨٨/٤ ويتاريا المالمة

al karing.

(7) has any thinky

وفيه حالتان

الما المانب الثاني في ما الزم أبغير سبب مؤنة مال المفلس الما الله

المجانب الأول فيما لزم من الديون الحادثة بعد الحجر بسبب مؤنة مال من المفلس، بعد يعد العدد والمفلس، بعد يعد العدد العدد

وفيه حالتان:

الحالة الأولى: أمثلة هذه الديون.

الحالة الثانية: ورودها مع ديون باقي الغرماء في المنظمة الثانية المالية

- الحالة الأولى: في أمثلة الديون الثابتة بعد الحجر بسبب مؤنة مال المفلس
 من أمثلة هذه الديون: أجرة الحارس، وأجرة المخزن، وأجرة المصفي
 والسمسار، والدلال، والوزان، والمحصل، والمحاسب ونحوهم.
 - الحالة الثانية: في ورودها مع ديون باقي الغرماء.

الديون الحادثة بعد الحجر إذا كانت بسبب مؤنة مال المفلس فإنها تدخل مع الديون الأخرى في وجوب وفائها، نص على ذلك المالكية (١)، والشافعية (٢)، والحنابلة (٢).

قال الرافعي عند كلامه على الديون الحادثة وكيفية أدائها : العامة عمال الم

والدلال، وكرى البيت الذي يوضع فيه المتاع، فهذه المؤنات مقدمة على ديون الغرماء»(٤). الغرماء»(٤).

وجاء في مطالب أولى النهي^(ة):

«وأجرة دلال ونحوه كسمسار وكيال ووزان وحمال وحافظ ـ لم يتبرع أحد بعمله ـ من المال؛ أي من مال المفلس، مقدمة على ديون الغرماء قبل القسمة».

وإنما دخلت الديون التي بسبب مؤنة مال المفلس مع كونها حادثة بعد الحجر؛ لأن مصلحة الحجر تقتضي ذلك، حيث هي وسيلة لإيصال حقوق المستحقين إليهم ولو لم تقض لما رغب أحد في تلك الأعمال،

⁽١) الشرح الكبير، للدردير ٢٨٨/٣٠ (٢) أسنى الطالب ١٨٥٥/٢ المال ١٨٥٥/٢ (٢)

⁽٣) شرح منتهى الإرادات ١٨٤/١٤ (٥) والمسلم الإرادات ١٨٤/١٤ (٤)

⁽٤) فتح العزيز شرح الوجيز: ٢٠٩/١٠، ٢١٠.

⁽V) 12 ag & 1 1, year garant - " out down at links with . TA1/T (0)

Thethe Itely lails ale Illy is.

وهذا إذا لم يوجد متبرع، فإن وجد متبرع أو كان في بيت المال سعة لم يصرف مال المفلس إليها (١) من الديون تعريب المها المها المها الم

الجانب الثاني: فيما لزم من الديون الحادثة بعد الحجر بغير سبب مؤنة ein allie مال المفلس.

وفيه حالتان:

الحالة الأولى: ما لزم بالختيار مستحقد. و لعناي المالا الماساة

الحالة الثانية: ما لزم بغير اختيار مستحقه بالما الله في الما المالية ا

• الحالة الأولى: فيما لزم من الديون الحادثة بعد الحجر باختيار المستحق بغير سبب مؤنة المال @ Hould Hillight a regard on ages it the war

وفيه فقرتان:

الفقرة الأولى: وروده في المال الموجود قبل الحجر.

الفقرة الثانية: وروده في المال الحادث بعد الحجر المال المعالمال

و المالكية (٣)، والمقهاء من: الحنفية (٢)، والمالكية (٣)، والشافعية (٤)، والحنابلة (٥) إلى أن الدين الحادث بعد الحجر باختيار صاحبه بغير سبب مؤنة المال لا يرد في المال الموجود قبل الحجر. المال الله يرد في المال الموجود قبل الحجر. 12 Japan

﴿ فَإِنْ أَقْرَ فَي حَالَةَ الْحَجْرِ بِإِقْرَارِ، لَزُمْهُ ذَلَكَ بَعْدُ قَضَاءُ الدِّينَ _ وَهَذَا على قولهما (٧) - لأنه تعلق بهذا المال حق الأولين فلا يتمكن من إبطال حقهم بالإقرار لغيرهم». More , You water there thing the suit by .

- (١) فتح العزيز شرح الوجيز (الموضع السابق)؛ نهاية المحتاج ٤/ ٣٢٧؛ كشاف القناع ٣/
- (٢) الفتاوي الهندية ٥/٦٢ الحال من (٦) (٣) مواهب الجليل ٥/٣٩ من المال (١)
- (٥) كشاف القناع ٢/٤/٣. ١٠٠٠ (٤) نهاية المحتاج ٤/٣١٧.
- (3) any lett in the first 1 . 18. (٦) الموضع السابق.
- أي على قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن بالحجر على المدين المفلس ١١٠٠ ١١٠٠ الله

ail Hicke:

وفيه فقر تال.

الققرة الأولي: أمثلة عله الليون.

les liles:

وقال الخرشي:

«لو التزم [أي المدين المحجور عليه] شيئاً في ذمته، أو اشترى، أو اكترى بشيء في ذمته إلى أجل معلوم، فلا يمنع، على أن يوفيه من مال يطرأ له غير ما حجر عليه فيه»(١).

وقال الشيرازي:

وقال اقترض أو اشترى في لامته شيئاً صح؛ لأنه لا ضرر على الغرماء في فيما يثبت في ذمته، ومن باعه أو أقرضه بعد الحجر لم يشارك الغرماء في ماله (٢) بعد الحالم الله الماله الما

وورد في شرح مشهى الإرادات (١٠) إمال فيفنعا منه منعتسما المال

«وإن تصرف محجور عليه لفلس في ذمته بشراء أو إقرار ونحوهما كصداق وضمان صح، لأهليته للتصرف، والحجر يتعلق بماله لا بذمته، ويُتبع محجور عليه لفلس به _ أي بما لزمه في ذمته بعد الحجر عليه _ بعد فكه _ أي الحجد .

وكون صاحب الدين الحادث بعد الحجر باختياره لا يشارك الغرماء في مال الحجر؛ فذلك لأن هذا المال قد تعلق به حق الغرماء السابق على الحجر فلا يزاحمه الحق الحادث بعد الحجر.

* الفقرة الثانية: في وروده في المال الحادث بعد الحجر

اختلف العلماء في ورود الدين الحادث بعد الحجر باختيار صاحبه، على قولين:

قولين:

القول الأول:

أنه يرد.

وبه قال الحنفية (٤)، والمالكية (٥)، وهو وجه عند الشافعية (٦).

⁽١) الخرشي على مختصر خليل ٢٠٢٦/٥ (٢) المهذب ١/٣٢٨/١ ما المعالم ١١٠٠٠ (١)

⁽Y) Y\AYY.

⁽٤) مجمع الضمانات ص ٤٣٦؛ تبين الحقائق ٥/٠٠٠ عا ١٨٦٦٠ بريدا (١)

⁽٥) المدونة ٥/ ٢٢٨؛ مواهب الجليل ٥/ ٣٩. : (٦) "مغني المحتاج ٢/ ١٥٠. تا الم

.. . (Elle ! line in . !

وقال الشيروي:

lu ye.

e a el lecas (3), ellalles (4)

القول الثاني:

«أو التزم [أي الساء : المحجور عليه اشيناً في ذهنه و الم المناه أو

وبه قال الشافعية في الأضح (١)، والخنابلة (٢٠٠٠) والخنابلة الما الشافعية في الأضح (١)، والخنابلة (١٠٠٠) الما الشافعية في الأضح (١٠٠١) والخنابلة (١٠٠٠) والخنابلة (١٠٠) والخنابل

منشأ الخلاف:

الخلاف هنا ناشئ عن الخلاف في تناول الحجر لم يستجد للمدين من مال يعده المدين من مال يعده المدين من المدين من المدين من المدين ال

فمن قال: إن الحجر لا يتناوله، أجاز إيفاء الدين الحادث بعد الحجر من المال المستجد، وهم الحنفية والمالكية والشافعية في وجه _ كما سبق^(٣) _ لعدم تعلق الديون المحجور بها في المال الحادث بعد الحجر.

ومن قال: إن الحجر يتناوله، لم يجز إيفاء الدين الحادث بعد الحجر من المال المستجد، وهم الحنابلة والشافعية في الأصح - كما سبق^(٣) - لتعلق الديون المحجور بها فيه، وعلى صاحب الدين الحادث أن ينتظر حتى يفك الحجر عن المدين فيستوفي دينه إما مما قد يفضل من مال بعد قضاء ديون الغرماء المحجور لهم، أو مما يستجد للمدين من مال بعده.

ولاً فرق عند أصحاب القول الأخير بين أن يكون المدين عالماً بالحجر أو غير عالم به؛ لأنه إن كان قد علم به فقد رضي بالتأخير لدخوله معه في التعامل على بصيرة، وإن كان غير عالم فقد فرط حين دخل في معاملته؛ لأن الحجر في مظنة الشهرة (٤)

الحالة الثانية: في ورود الديون الحادثة بعد الحجر بغير اختيار المستحق وفيه فقرتان:

الفقرة الأولى: أمثلة هذه الديون.

(١) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠٩/١٠؛ المهذب ٣٢٨/١؛ مغني المحتاج ٢/١٥٠.

⁽٢) الإنصاف ٥/ ٤٨٥٠ شرح منتهي الإرادات ٢/٨٨٢م ٩٧٤ بعد ياد وي الله (١)

⁽۳) فی ص۲۲۵.

⁽٤) المهذب ١/٣٢٨؛ فتح العزيز شرح الريجيز ١/٩٤٠٠ المَغِني ١/٤٨٦/٤ شرح منتهن الإرادات ٢/٩٢٨؛ كشاف القناع ٢/٤٤٠٠ الإرادات ٢/٩٧١؛ كشاف القناع ٢٤٤٠٠، ٢٤٨٤ الله المناع ١٨٦٢٠ المناع ١٨٦٢٠ المناع ١٨٢٢٠ المناع ١٨٢٠ المناع ١٨٢٢٠ المناع ١٨٢٠ المناع ١٨٢٢٠ المناع ١٨٢٠ المناع ١٨٣٠ المن

الفقرة الثانية: وخولها مع ديون باقي الغرماء، و إلى الله عاد الله الله الله

* الفقرة الأولى: في أمثلة الديون الحادثة بعد الحجر بغير اختيار المستحق من أمثلة هذه الديون التي تلزم المدين بغير اختيار منه أو رضا: الدية،

* الفقرة الثانية؛ في دخول الديون الحادثة بعد الحجر بغير الختيار المستحق مع الديون باقي الغرماء المحجور لهم منا من المناسبة المنا

إذا كان الدين حادثاً بعد الحجر بغير اختيار مستحقة فإنه يشارك باقي الغرماء المحجور عليه، اوهذا ما ذهب الغرماء المحجور عليه، اوهذا ما ذهب إليه عامة الفقهاء من الحنفية (۱)، والمالكية (۲)، والشافعية (۳)، والحنابلة (٤). حيث ورد في الفتاوي الهندية (۵):

«إذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال إنسان، حيث يصير المُتْلَفُ عليه أسوة الغرماء بلا خلاف».

وورد في المدونة (٢٠): «قال مالك في الرجل يجني جناية لا تحملها العاقلة، ثم يقوم العرماء عليه فيفلسونه، أن صاحب الجناية يَضْرِبُ بدينه مع الغرماء».

وقال الشيرازي: «وإن جنى [أي المحجور عليه لإفلاسه] على رجل جناية توجب المال وجب قضاء الأرش من المال»(٧).

وورد في اكشاف القناع»(٨): «وإن جنى المفلس جناية موجبة للمال شارك المجني عليه الغرماء بأرش الجناية».

ووجه القول بأن الدين الحادث بعد الحجر بغير اختيار مستحقه يزاحم فيه مستحقه بقية الغرماء، يبدو فيما يلي:

Kinds alliably I by Jones of 1

⁽١) مجمع الضمانات ص٤٣٦؛ نتائج الأفكار ١٩/٢٧٦ الله على المام

⁽٢) المدونة ٥/ ٢٣٥.

⁽٤) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٩؛ مطالب أولي النهى ٣٧٧/٣

^{(0) 0/77.}

⁽۷) المهذب ۱/ ۳۲۸. (۸) ۲۲/۲۵۲. يسال ۲۲۵ السينيا الله

إليه عامة الفقهاء من الحديث إد والمالكة

(V) Hagina 17 1. 17.

أولاً: أن الدائن لم يحصل منه تقصير فلا يكلف الانتظار (1). في الما

ثانياً: أن حق الدائن ثبت على الجاني بغير اختياره، ولم يرض بتأجيره

• الفرع الثالث: في ورود الديون التي تظهر بعد القسمة

إذا قُسم مال المدين المفلس بين دائنيه ثم ظهر دائن كان يجب إدخاله في القسمة إلا أنه لم يشارك الدائنين في القسمة . فهل تنقض القينمة؟ أو لا

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين: لا ولسنا رع ولا مهدما مديا

القول الأول:

أن القسمة تنقض وتستأنف.

وبه قال الحنفية (٢^{٢)}، وهو قول للشافعية (٤). Mailer ale luge the word aller

عورد في الساونة الا عقال مالك لي الرحم يحس حدالة الإناكا لوقا أن القسمة لا تنقض ويرجع الدائن على المقتسمين بقدر حصته. وبه قال المالكية (٥)، والشافعية في الأصح (٦)، والحنابلة (٧).

ر و ال الني زي الراد على (أي إنسخم و عليه الافلاسة) كالحاليا 🗗

ىلىل القول الأول:

أن القسمة بينهم كانت بحكم حاكم بناء على الظاهر (وهو أنه لا غريم له غيرهم)، فإذا بان بخلاف ذلك وجب نقضها من قبل الحاكم^(٨)

ختاية توجب المال وجد فضاء الأرثر م التمال الأ

(١) نهاية المحتاج ٤/٣٢٠. (٢) شرح منتهى الإرادات ٢/٩/٢

- (٣) الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص١١٦.
- (٤) تحفة المحتاج ١٣٣٥، ١٣٤٤؛ نهاية المحتاج ٤/٣٢٦ و على المحتاج ٤/٣٢٦
- منح الجليل ٢/ ٤٢؟ حاشية الوهوني ١٥/ ٣٠٤، ١٠٠٠.
- (٦) تحفة المحتاج ١٣٤٠، ١٣٣٠، ١٣٤٤ إروضية الطالبين ١١٤٣/٤ عندا إله يعتمرون (١٥)
- (٧) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٤٢٨٥ كشاف القناع ٣/ ٤٣٨.
 - (A) المهذب ۱/٤٣٣٤ المغنى ٤٨٨/٤. (۵)

Human and Educa of all Harry

ونوقش: بعدم التسليم بأن قسمة مال المدين حكم، وإنما الحكم هو الأمر بقسمة ماك المدين على دائنيه. وأما القسمة فهي تنفيذ للحكم بَانَ الخطأ فيها، فَيَرْجِعُ من لم يشارك على الدائنين المشاركين بحصته (١)

المناس على فية الناتي المشاركين في القسمة . للأن المنات العنامة المنات

و استدل اصحاب هذا القول بما يلي و ويا ما يسانقا موه ال وسنده

الدليل الأول:

أن المقصود إيصال الحق إلى مستحقه وهذا حاصل برجوعه على الغرماء رحجر سابق مع النبون في الحجر الحائث اختلف العلماء في ورود الليون المتخلفة من حجر سابق مع الليون في

الدليل الثاني:

Morry Modera aly Egly أنه لا فائدة من نقض القسمة، إذ لو نقضت لما أخذ أكثر مما سيعطيه الغرماء له، وإذا كان الأمر كذلك فلا تنقض، ويرجع على الغرماء 216 المال الذي بند المدين أثماناً لما أجنه من النائس الجنوء

هي هذه الأثمان. أما إذا استفاد عالاً من غير أمراك الدائين: **اللخلافا** المؤلمة المراك المراكبة المراكب

اليس للخلاف في هذه المسألة ثمرة، فعلى كلا القولين أن لمن ظهر بعد القسمة من الدائنين أن يستوفي نصيبه من مال المدين. وإنما الخلاف في أتتالما الوالما شكلية الاستيفاء.

فلو قسم مال المدين وهو مائة وخمسون على غريمين لأحدهما مئتان وللآخر مائة، فأخذ الأول: مائة، والثاني: خمسين، ثم ظهر غريم له ثلاثمائة فعلى القول الأول: تنقض القسمة وتستأنف فيكون نصيب الأول خمسين، والثاني حمسة وعشرين. وللغريم الذي ظهر بعد القسمة خمسة وسبعون. وعلى القول الثاني لا تنقض القسمة، ويرجع الغريم الذي لم يشارك في القسمة على كل من الأول والثاني بنصف ما أخذاه فيرجع على الأول بخمسين

مع المعالم الأعام والمناهب ولا كالما ل معالم الم

⁽١) المعنى ٤٨٨/٤. ويران مراك و ١٦٠ الموني ١٨٨/٤ ومناه المراد ومناه المراد ومناه المراد ومناه المراد والمراد وا

⁽٢) نهاية المحتاج ٢/٣٢٦؛ مغني المحتاج ٢/١٥٢.

وتوقش : ويعم المتسليد وإذا السعة مال المعلى والمراد وإلما . ويهم تا

حيث إن قسمة مال المدين على دائنيه تنفيذ للحكم وليست حكماً، فالراجح أن لمن ظهر من الدائنين بعد القسمة أن يرجع بحصته من مال المفلس على بقية الدائنين المشاركين في القسمة. فإن امتنجوا أو امتنع بعضهم، ألزمهم القاضي (أو ألزم من امتنع) بتسليم حصة من لم يشارك في القسمة مما قبضوه من مال المدين. They Itelia

الفرع الرابع: في ورود الديون المتخلفة

من حجر سابق مع الديون في الحجر الحادث

اختلف العلماء في ورود الديون المتخلفة من حجر سابق مع الديون في الحجر الحادث(١) على قولين:

أنه لا فانلة من نقيم القسيمة، إذ لو تقصيت لما

القول الأول:

الله المراع الحجر الأول مع غرماء الحجر الثاني في القسمة إذا كان المال الذي بيد المدين أثماناً لما أخذه من الدائنين الجدد، أو متجدداً عن هذه الأثمان، أما إذا استفاد مالاً من غير أموال الدائنين الآخرين، كأن يكون بإرث أو صدقة أو هبة أو وصية أو أرش جناية على المفلس، فإن للأولين الدخول مع الآخرين في القسمة إذا حجر للآخرين بيناسا إلى المسقاء . ولفس ١٧ تبلاية

وبهذا قال المالكية(٢):

ر قال ابن الجلاب^(٣): «ومن أفلس فانتزع غرماؤه ماله ثم داين آخرين، ثم

⁽۱) كما لو كان المدين قد فك الحجر عنه وعليه بقية دين، فداين أناساً آخرين فحجر عليه مرة أخرى بالديون الحادثة فهل يدخل الدائنون الأولون في القسمة أم يختص بها المتأخرون؟

⁽٢) المدونة ٥/ ٢٢٨؛ مختصر خليل ص ١ ٢٠٠ منح الجليل ٦/ ٣١٠ الخرشي على مختصر خليل ٥/٢٦٩، الشرح الكبير، للبردين ١٦٩/٣.

⁽٣) هو: عبيد الله بن الحسن بن الجلاب البصري، أبو القاسم، من كبار فقهاء المالكية من أهل العراق تفقه بأبي بكر الأبهري وغيره، وكان أحفظ أصحاب الأبهري وأنبلهم وتفقه به القاضي عبد الوهاب وغيره، توفي بمنصرفه من الحج سنة ٣٧٨هير الله الم

من مصنفاته: ﴿التَّفريع في المذهبِ وله كتاب في مسائل الخلاف.

ترجمته في: «الديباج المذهب، ١/ ٤٦١، «شذرات الذهب، ٢/ ٩٢٪ شجرة النورُ (1) she have 2: 1777 was their 1: Yel الزكية ١/ ٩٢.

العلا المقاا

The Ec

أفلس مرة أخرى، فالغرماء الآخرون أحق بماله من الأولين حتى يستوفوا حقوقهم، فإن فضل فهو للأولين، وهذا فيما حصل في يده من معاملة الآخرين، فأما ما ملكه بميواث أو هبة أو أرش جناية، أو توصية، فإن الأولين والأخريل قيه السوة الغاهاء الأ. وها كال ذاك لمه ولفيت ١٤ المنت أ مها ذاك ... علما تساورا مع الدانس الأولين في عام الضمان والتعلق بالذمة لزم تساويري

يدخل غرماء الحجر الأول مع غرماء الحجر الثاني في اقتسام ماله chi the little الموجود حين الحجر.

رَبِينَ مُ قَالَ الشَّافِعِيةُ وَالْحَنَابِلَةِ. وَالْحَنَابِلَةِ.

مَنْ مِنْ الْمُنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ الْمُنْسَالِ فِي الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ وَأَذَا بَيْعُ مَالًا الْمُفْلُس. . . ثُمَّ أَفَادُ بَعْدُ مَالًا وَأَنْ الْمُفْلُس. . . ثُمَّ أَفَادُ بَعْدُ مَالًا واستحدث دَيناً، فقام عليه أهل الدِّين الآخر، وأهل الدَّين الأول ببقاياً حقوقهم، فكلهم فيما أفاد من مال سواء قديمهم وحديثهم»(٢٠).

وقال الماوردي: «يستأنف الحاكم قسمة المال الذي استحدث ملكة بعد فك الحجر عنه بين المتقدمين والمتأخرين (٣).

وقال ابن مفلح: «وإذا أعيد وقل ادَّان شارك غرماء الحجر الثاني الأول»(٤). يُ ورود الديون المؤجلة بالحجر

الم وقال الحجاوي: "وإذا انفك - أي الحجر - عنه فلزمته ديون، وحجر عليه، شارك غرماء الحجر الأول غرماء الحجر الثاني في ماله»(٥). ا اسا به

□ الأدلة:

طيل القول الأول:

واستدل أصحاب هذا القول بأن المال الذي بيد المدين كأنه عين مالهم أو بدله، فكانوا أقوى سبباً من الأولين^(١). harme alab.

⁽¹⁾ The 1/AFF = .THT (T) (T) T/ATT. (١) التفريع ٢/ ٢٥٥.

⁽٣) والحاوي الكبير، للماوردي ص١٨٥ [مخطوط]. إنه عند قام بما المبدال عاصام (٢٠)

⁽٤) الفروع ٤/ 4/4 مريد على المراجعة المراجعة على الإفلاع ١٤/ ١٢٠٠ الأورع على المراجعة على المراجعة على المراجعة

⁽٦) المدونة ٥/٢٢٨؛ الإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٣. الله ١٨٥٠ الله يعما



ويناقش: بأن ما كان مالاً للدائنين الجدد قد انتقلت ملكيته للمدين، وتعلقت ديونهم بذمته، ولو تلف هذا المال فإنهم لا يتحملون تبعة تلفه، وإنما تبقى ديونهم في ذمة المدين ولهم حق الاستيفاء مما يستجد للمدين من مال، ولو كان لهم أحقية الاستيفاء مما كان مالاً لهم لكان عليهم مسؤولية الضمان، فلما تساووا مع الدائنين الأولين في عدم الضمان والتعلق بالذمة لزم تساويهم في الاستيفاء. يلحل غرماه النحجر الأول مع مرماه المجر الثار

دلدل القول الثاني:

There are long. استدل أصحاب هذا القول بأن الدائنين الجدد تساووا مع الأولين في ثبوت حقوقهم في ذمة المدين فتساووا في استيفاء ديونهم، كغرماء الميت(١٠).

المتحدث فيناء فقاء على أما الله الأقد وأقل الله الا وتعيمتا

يظهر مما سبق أن القول بدخول الغرماء الأولين مع الآخرين في القسمة بما بقي من ديونهم هو القول الراجح؛ لظهوره ولأنه يحقق المساواة بين الدائنين الذين تساووا في ثبوت حقوقهم في ذمة المدين.

المسالة المراجعة على المسالة الثانية المان المعالم المان المان المان المان المان المان المان المان المان المان

في ورود الديون المؤجلة بالحجر

12.110

نقاص إلى ١٦

اختلف العلماء في ورود الديون المؤجلة(٢) في مال المحجور عليه على قولين:

القول الأول:

أنها ترد. LLL REEL IXEL

. فيدخل مستحقوها مع أصحاب الديون الحالة في اقتسام مال المدين المحجور عليه. أو بلمله، فكانوا أقرى سيا من الأوسن

⁽١) المغنى ٤٩٨/٤؛ شرح متتهى الإرادات ٢٢٨/٢. . ٢٢٥٠ ما عدا (١)

والمراد بالديون المؤجلة هنا هي التي لم تحل قبل القسمة ، أما إن خلت قبل القسمة فهي كسائر الديون الحالة فيشارك مستحقوها بقية الغرماء في القسمة لمساواتهم لهماك المغنى ٤/٢٨٤؛ كشاف القناع ٤٣٨/٣. إناست إله عابدتها ١٠٠ ١٨٥٥ تربيا الرا

وهو القول المشهور عند المالكية، وقول للشافعية في مقابل الأظهر، ورواية عن الإمام أحمد. ورواية عن الإمام أحمد.

الدون اللازمة بسب مؤنة مان المفلس كأجرة الحارس والمدين الله

م خلاف قال من الأجور المستحقة مقدمة في الوفاء على سلمية الليلهذأ. أهي

فلا يدخل مستحقوها مع أضاحات الديون الحالة في القسمة السالما الله الما

وبه قال الحنفية، والشافعية في الأظهر، والحنابلة، وهو قول عند المالكية في مقابل المشهور المسلمة في الأظهر، والحناء المالكية في مقابل المشهور المسلم المالكية في ال

وورد في مطائب أولي النهي (٥):

fill in their walls a . " (P. Y. 17).

منشأ الخلاف:

هذان القولان مبنيان على القولين في حلول الديون المؤجلة بالحجر، فمن قال: إنها لا تحل، قال: إنها لا ترد.

على المفلس من ديون مؤجلة بالحجر عليه (١)، وبالتالي لا يدخل أصحاب الديون المؤجلة معلى الحالة في القسمة.

ماري المارية المارية المارية الإسلام الفرية المارية ا

في تقديم بعض الديون على بعض

مناه على على موحب أرشاء أو كان فيه عني مرجو **تالانه مسائلة بمناه**

المسألة الأولى: في تقليم الديون الثابتة بسبب مؤنة مال المدين

المسألة الثانية: في تقديم الليون المتعلقة بعين المال:

المسألة الثالثة: في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس على سائر الغرماء.

⁽۱) يراجع ص٢٢١، وقد نُصَّ على هذا في: فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٢٠٢؛ المغنيُ الماني على هذا في: فتح العزيز شرح الوجيز ٤/٢٠٤ المغنيُ ١٤٠٤. . ٤٨٢/٤

aid Hicke:

llegala.

وهو القول المشهود عل العالمة الأولى الشافعة في مقامل الأفلير ،

في تقديم الديون الثابتة بسبب مؤنة مأل المدين

الديون اللازمة بسبب مؤنة مال المفلس كأجرة الحارس والمصفي والبائع وخلاف ذلك من الأجور المستحقة مقدمة في الوفاء على سائر الديون، نص على ذلك المالكية (۱)، والشافعية (۲)، والجنابلة (۳).

يقول الرافعي: «... ما يتجدد بسبب مؤنات المال كأجرة الكيال والوزان والحمال والمنادي والدلال وكري البيت الذي يوضع فيه المتاع، فهذه المؤنات مقدمة على ديون الغرماء»(٤).

وورد في مطالب أولي النهي^(ه):

اوأجرة ذلال ونحوه كسمسار وكيال ووزان وحمال وحافظ الم يتبرع واحد بعمله من المآل أو أي من مال المفلس مقدمة على ديون الغرماء قبل القسمة».

وإنما قدمت مؤنة ماك المفلس في الوفاع على سائر الديون؛ الأنها من مصلحة الحجر، ولو لم تقدم لما رغب أحد في تلك الأعمال(٢). ولما الما رغب أحد في تلك الأعمال(٢).

المسالة الثانية ٥ مما عولما

في تقديم الديون المتعلقة بعين المال

إذا كان في مال المحجور عليه أعيان تعلق بها حق لأحد الغرماء، فإن أصحاب هذه الحقوق مقدمون على من سواهم، كما لو كان في مال المفلس عبد قد جنى جناية توجب أرشاً، أو كان فيه عين مرهونة لأحد الدائنين.

فيقدم المجنى عليه بأرش الجناية على سائر الغرماء؛ لتعلق حقه برقبة العبد فكان أولى من غيره بالثمن، ويدفع إلى المجنى عليه الأقل من الأرش

⁽١) الشرح الكبيرة للدردير ٣/٨٨٠ - (٢) أسلى المطالب ٢/ ١٨٥. السما

⁽٣) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٤.

⁽٤) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠٩/١٠، ٢١٠.

⁽¹⁾ يواجه مي ٢٧١ عوقاء الذي على على الله إلى المعزول علوم الوخيل ٢٠٠١ (٥)

⁽٦) فتح العزيز شرح الوجيز (الموضع السابق)؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٥.

أو ثمن العبد المجاني، أفإن فضل أشيء أمن أمن العبد عن أرش الجناية ود إلى المال وإن لم يف ثمنه بأرش الجناية فلا شيء له اغيراه سما المال وإن لم يف ثمنه بأرش الجناية فلا شيء له اغيراه سما المال

ويقدم المرتهن بئمن المرهون على سائر الغرماء إذا كان في الدين رهن الأن حق المرتهن متعلق بعين الرهن وذمة الراهن معا بخلاف سائر الغرماء فكان أحق بثمنه متعلق بعين الرهن فإن كان ثمنه وفق حقه أخذه، وإن فضل من دين الراهن شيء أخذ ثَمَنَ الرهن وضوبا مع الغرماء ببقية دينه؛ لأنه ساواهم في الباقي، وإن فضل من ثمن الرهن شيء رد على المال ليقسم بين الغرماء؛ لأن الفضل انفك عن الرهن بالوفاء فضار كسائر أموال المفلس (١).

يقول الكالنتاني: ﴿ ` مُسِعَالِشَا إِنَّ الْكَالْمَالِ وَ ` كَيْمِنَمَا رَبُّهُ وَلَيْقَطَا تُدَانِهِ

اإذا بيع الرهن في حياة الراهن وعليه ديون أحر، فالمرتهن أحق بثمنه من بين سائر الغرماء؛ لأن بعقد الرهن ثبت له الاختصاص بالمرهون فيثبت له الاختصاص ببدله وهو الثمن (٢).

الذا حلى المواقع في الحلي حدث التعلق فر تشاف و المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع ا

المه ويقول زكريا إلانصاري. حلى قطيف شايح المناج البانجا المقلعة عالم

«المرتهن مقدم بثمن المرهون _ في الرهن _ على الغرماء؛ لأن ذلك فائدة الرهن المرهون مقدم بنا المرهون _ في الرهن المرهون والمرهون وا

الله العناع (٥٠) العناع (٩٠) بين الما العناع (٩٠) بينا (٩٠) ب

ويبدأ عند قسم ماله بالمجنى عليه إذا كان الجاني عبد المفاس شواء كانت الجناية قبل الحجر أو بعده؛ لأن الحق متعلق بعينه، يفوت بفواتها

⁽۱) حاشية ابن عابدين ٦/ ٧٥٩؛ الفتاوى الهندية ٥/ ٤٥٦؛ الشَّرِح الكَبِيرِ، اللهُ ودير ٣/ ٢٨٨؛ الخرشي على ملختصر خليل ٥/ ٢٥٨؛ نهاية المحتاج ٤/ ٢٧٤، ٢٩٠٠ تحقّة المحتاج ٥/ ٤٨٣؛ وكشاف القناع ٣/ ٤٣٦؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٤٨٤.

⁽٢) بدائع الصنائع ١٥٣/٦. ١٠٠١ (٣) (٣) القوانين الفقهية ص٢١٣.

⁽٤) أسنى المطالب ٢/ ١٦٦٦. معمل (٥) ١٥/ ٣٥، ٤٣٦. و ١٨٠٤ معا

بخلاف بقية الغرماء، فيدفع الحاكم أو أمينه إليه ـ أي للمجنى عليه ـ الأقل من الأرش أو من ثمن العبد الجاني، ولا شيء له ـ أي للمجنى عليه ـ غيره. . . ، ثم يبدأ بمن له رهن لازم - أي مقبوض - فيختص بثمنه إن كان قدر دينه، سواء كان المفلس حياً أو ميتاً ؛ لأن حقه متعلق بعين الرهن وذمة الراهن بخلاف الغرماء، وإن فضل له - أي للمرتهن - فضل من دينه ضرب به مع الغرماء؛ لأنه ساواهم في ذلك، وإن فضل منه أي من ثمن الرهن فضل عن دينه رد على المال ليقسم بين الغرماء المناه الله الله الما الله المال الله الله

فإن تعلق بالعين الحقان معاً (حق المجنى عليه وحق المرتهن ـ كما لو جنى العبد المرهون _) قدم حق المجني عليه على حق المرتهن، وهذا قول عامة الفقهاء من الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والجنابلة (٤).

من يقول ابن عابدين: «ولو كان العبد الجاني هو المرهون قدم حق المجني من بين سائر القيماء؛ لأن يغيّد الرس ثبت له الأخيفاس بالسعول **فيدًا إميله** Wester its for that

وورد في مغنى المحتاج^(٦):

«إذا جنى المرهون على أجنبي جناية تتعلق برقبته قدم المجنى عليه على الواذا فيض اليم لم أفلي الراعي أو مات فاستق أحر "نهتهما

وقال الموفق ابن قدامة: «العبد المرهون إذا جنى على إنسان أو على ماله تعلقت الجناية برقبته فكانت مقدمة على حق المرتهن، لا نعلم في هذا المراجل عاقدم بأس المرهوب في الرقي على الفيماء ﴿ وَلَوْ لِللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

وإنما قدم حق المجنى عليه على حق المرتهن للاعتبارات الآتية: القمالة أولاً: إن حق الجناية مختص بالعين يسقط بفواتها، وحق المرتهن لا. يسقط بفوات العين ولا يختص بها، فكان تعلق حق المجني عليه بالعين أقوى من تعلق حق المرتهن بهاهم المن المن المن مثالم المرتهن بها المرتهن المر

⁽١) الفتاوى الهندية ١٥ ٤٧٩ و من دوا العالمة ١١ ١٥٥ و المناد و المناد و المناد و المناد و المناد و المناد (١)

⁽٢) الخرشي على مختصر خليل ٢٥٨/٥؛ حاشية الدسوقي ٣/ ٢٥٧.

⁽٣) نهاية المجتاج ٤/ ٢٩١/ يسم على ٢٩١ (٤) كشاف القناع ٣٠ (٤٣٥) والمسال

⁽٥) حاشية ابن عابدين ١٤٠/٢ (٦) (٦) ١٤٠/٢. والمعالم ماليو (٦)

⁽٧) المغني ٤٠٨/٤. وقد مراجع (٥) (٨) المرجع السابق. واللحمال إنسال (٤)

الفوا التاني:

S & wee . 0 7 77

36 31 a 1514. 3

الم ثانياً: إن المجنى عليه لا حق له في غير الرقبة، فلو قدم حق المؤتهن لضاع حقه، بخلاف المرتهن فحقه متعلق بالعين وبالذمة فلا يفوت بفواتها (١).

وقل اختاف العلماء في 🔿 مثالثا مالسما 🔾

في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس على سائر الغرماء إها lie has the wa وفيه فرعان:

الفرع الأول: في التقديم

الفرع الثاني: في المعاوضات التي يكون فيها التقديم.

• الفرع الأول ولنما بعد لعد منه مولدا لميم حكم تقديم الدائن يعين ماله على الغرماء

وفيه أمران:

الأمر الأول: في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس حال حياته. الأمر الثاني: في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس بعد وفاته.

□ الأمر الأول: في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس حال حياته. (1) they by tal things motion when there are a with the will which also MYON: Divile the Alsh

الجانب الثاني: في تقديمه إذا بذل له حقه المن المسال عاصا عالا

(7) on a subtile is a like of the long of the top of the long الجانب الأول؛ في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس حال حياته الله على التحديث، الباعراً ، حسل الحدي، جواطاً ولد منه ١٧٠ **والتالية مرا**طاً

الحالة الأولى: فيما إذا لم يقبض شيئاً من الثمن.

الحالة الثانية: فيما إذا قبض شيئاً من الثمن، ٥ منا الما ١٧٢٠

مغنى المحتاج ٢/ ١٤٠/؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٥. والفرق بين هذا الدليل وبين الذي قبله هو أن الدليل الأول أنتج أن حق المجنى عليه أقوى من بحق المرتهن، والدليل الثاني أنتج أن حق المجتبى عليه إنما قدم لثلا يفوت بخلاف حق المرتهن فلا يفوت يند بتقليم حق المجنى عليه ١٨٢١ ١٨١ ما عالم المسال عدد ١١٠٠ (١)

وفية أمران:

• الحالة الأولى: في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس حال حياته ولم يبذل له حقه ولم يقبض شيئًا من الثمن المناس على على ما رها ما الما الما والما وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

في تقديه من وجد عين ماله عند المفلس على سائر العلم العلمال أنه أسوة الغرماء. وهما فر مان:

وبه قال الحنفية(١)، وهو قول(٢) الحسن البصري، والنخعي، وابن شبرمة (٣). الفرع الثاني. في المعلوضات التي يكون فيها التقليم

قال كل من القدوري^(٤) والمرغيناني^(٥): «ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة للغرماء فيه».

القول الثاني:

أنه أحق به.

وهو مذهب المالكية (٦)، والشافعية (٧)، والحنابلة (٨). وقال ب في تقليم من وحد عين ماله عند المناس بعد وفارة) تباصحاً!

ل الأمر الأول: في تقديم من وجد عين ماله عند المعلس حال حياته (١) الحجة على أهل المدينة ٢/ ٧١٥؛ مختصر الطحاوي ص٩٥؛ فتح المعين ٣/ ٢٩٨؛ حاشية ابن عابدين ٦/ ١٥٢؛ تكملة البحر الرائق ٨٤/٨.

الإشراف على مذهب أهل العلم، لابن المنذر ١٩٨٨؛ بعالم السنن، للخطابي ٥/ ١٧٣؛ الحاوي الكبير، للماوردي ص٥٢ [مخطوط].

هو: عبد الله بن شُبْرُمة الضبي، الكوفي، التابعي، فقيه أهل الكوفة وقاضيها، كنيته ابن شبرمة، قال عنه الثوري. (كان ابن شبرمة عفيفاً، عاقلاً، فقيهاً، يُشبه النساك، ثقة في الحديث، شاعراً، حسن الخلق، جواداً) ولد سنة ٧٧هـ، وتفقه بالشعبي، وتوفى سنة ١٤٤هـ.

وتوفي سنة ١٤٤هـ. ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٨٤؛ تهذيب الأسماء واللغات (القسم الأول) ١/ الحالة الثانية: فيما إذا قبض شيئًا من البُده ١٥ سينهما سينهم ٤٢٧١

> (٤) في مختصره ٢/ ٢٣. (٥) في الهداية ٩/ ٢٧٨

(7) المدونة ٥/٧٣٤٠ المقدمات المتهدات ٢/٢٤٠ الته الته (١)

(A) الفروع ٤/٩٩/٤ المقتع ٢/١٣٤٤ كشاف القناع ٢/ ٤٢٥ . في منا يتنا والما

صحيح البخاري ٥/ ٢٦؛ سنن أبي داود ٣/ ٢٨٧؛ سين البيهقي ٦/٦٤؛ سنن =

عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبو هريرة مرضي الله عنهم أجمعين ـ ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة (۱)، كما قال به (۲): عروة بن الزبير (۳)، وعمر بن عبد الغزيز (٤)، والأورّاعي، وأبو ثور، وابن المنذر.

ورد في الموطأ^(٥): «قال مالك _ في الرجل باع من رجل متاعاً فأفلس المبتاع _: فإن البائع إذا وجد شيئاً من متاعه بعينه أحده». وقال حليل: «وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس»^(٦).

وقال النووي: «من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري

⁼ الدارقطني ٣/ ٢٩؛ الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٣٧/؛ الحاوي الكبير، للماوردي ص١٥٣ [مخطوط].

⁽١) قال ابن المنذر في الإشراف ١/١٣٧: (ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله على خالف عثمان وعلماً».

خالف عثمان وعلياً». (٢) اختلاف الفقهاء، للطحاوي ١/٢٥٠؛ الإشراف، لابن المنذر ١٣٧١، ١٣٨٠؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٦٦٨؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٢٦٦٦؛ المغنى ٤٥٣/٤.

⁽٣) هو: عُرْوَة بن الزبير بن العوام التابعي الجليل، عالم المدينة، أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، ولد بالمدينة سنة ثلاث وعشرين، وحَدَّث عن أبيه بشيء يسير لصغره، وعن أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق الله، وعن خالته أم المؤمنين عائشة الله ولازمها وتفقه بها، وتوفي سنة أربع وتسعين لَكُلُله.

الترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢١؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٠؛ الطبقات الكبرى ٥/ درسته في: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢١؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠؛ الطبقات الكبرى ٥/

⁽٤) هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان الأمَوي القرشي، أبو حفص، الخليفة الصالح الراشد، من كبار التابعين كان إماماً فقيهاً مجتهداً عارفاً بالسنن ثبتاً حجة، ولد _ كما يقول السيوطي _ بحلوان (قرية بمصر) سنة ٦٣هـ، وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، حفظ القرآن وهو صغير، وبعثه أبوه إلى المدينة يتأدب بها، فلما توفي أبوه طلبه عبد الملك إلى دمشق وزوّجه ابنته فاطمة، ولما ولي الوليد الخلافة أمّره على المدينة، واستوزره سليمان بن عبد الملك لما ولي الخلافة، ثم ولي المخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩هـ قمكث فيها سنتين وخمئة أشهر، فبسط العدل، وردّ المظالم، وسكن الفتن، وتوفي سنة إحدى وماثة وهو ابن تسع وثلاثين وأشهر كالله.

ترجمته في: تاريخ الخلفاء، للسيوطي ص٢١٢؛ وفيات الأعيان ٦/ ٣٠٠ سير أعلام النبلاء ٥/١٠١ تذكرة الحفاظ ١٨/١؛ إلى إسار المدارسة ١١٤٠ من النبلاء ٥/١٠١ تذكرة الحفاظ ١٨/١؛ إلى إسار المدارسة ١١٤٠ من المدارسة المدار

^{(0) 7/} PVF.

ورد في السيط " القال مثلك مني الدجل باع

منيت مدينه من البياد عمر الأل بالبال الله المراسات

بالفلس فله فسخ البيع واسترداد المبيع (١) و الما والمد و المند

وقال الخرقي: اوإذا فَلَّسَ الحاكم رجلاً فأصاب أحد الغرماء عين مالة فهو أحق به إلا أن يشاء تركه، ويكون أسوق الغرماء»(٢) المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم الم

□ الأدلة:

أدلة القول الأول:

rettern into any with home on a line (") استدل الحنفية لما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

الاول: قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسْرَوْ فَنَظِرَةً ۚ إِلَىٰ مَيْسَرَوْ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

أن الآية دلت على أن المدين يستحق الإنظار إلى الميسرة، وإذا كان الأمر كذلك فليس للدائن مطالبته قبلها، وإذا امتنعت المطالبة فالفسخ أولى؛ إذ لا فسخ بدون مطالبته بالثمن (٣).

مناتشة الاستدلال القيد الديد المديد السعاد المراب الما الماد الماد

يناقش الاستدلال بهذه الآية بأن الآية ليست في محل النزاع؛ لأن المدين إنما يستحق النظرة إلى الميسرة إذا لم يكن عنده وفاء بدينه، أما إن كان قادراً على الوفاء بدينه، أو بعضه، بأن وجد له مال فليس هو بمعسر، وإذا لم يكن معسراً فلا مانع من مطالبته . الراهمان م تكوار الناعين الكان يعامل فيها محتيماً عارماً بالم

الدليل الثانى: مسالة والمن ١٠٥٠ مند (ي عمد فيها) الإليان - والعبسال الهاب

أن المستحق بالعقد وصف في الذمة وهو الدين، والدين باق ببقاء محله، والذمة بعد الإفلاس باقية كما كانت قبله فلا يثبت حق الفسخ (٤).

ويناقش: بأن هذا الاستدلال في مقابلة النص ـ الآتي في أدلة الجمهور ـ ورد المصالح وسكر الفين وتوفي سنة إحسن وبالم جاجته للاعتها فلا ينهض للاحتجاج به الم

والمي والما

⁽١) المنهاج ٢/١٥٧، ١٥٨. عليه ١١٠٠ (٢) مختصرالخرقي ص٠٧. المحمد

⁽٣) تبيين الحقائق ١٠١/٥ تكملة البحر الرائق ٨٤/٨ منا الحقائق ١٨٤/٥

⁽٤) العناية ٩/ ٢٧٩. م الله العناية ١٠

IN THE PARTY

اسلعة هنار ف بالبيع منكا السشتري ومن غيمانه، واستحقاق: للنائلة للعقلة علنا

استدل الجمهور لما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية: الرحمة الله معلما معتد

الدليل الأول:

ال ما ورد عن أبي هريرة فله قال: قال رسول الله في الدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (١٠). ومن الدرلالة نبى هذا العديث:

.. وأجب فن ما الاعتراض لابعة أجربة

الحديث نص في أن من وجد ماله عند مدينه المفلس فهو أحق به من سائر الغرماء (٢)

مناقشة الاستدلال بهذا الهديث؛

المنسأورد على الاحتجاج بهذا الجديث عدة اعتراضات الساد من منت

الاعتراض الأول: أنه خبر واحد مخالف للأصول فلا يختج به؟ إذ

(١) أخرجه البخاري، الصحيح ٥/ ٦٢، كتاب الاستقراض، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به، الحديث (٢٤٠٢).

ومسلم، الصحيح ٣/ ١١٩٣، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعد عند المشتري، وقد أفاس فله الرجوع فيه، الحديث (٢٢/ ١٥٥٩) عند المساقاة

الموطأ ٢/ ٢٧٨ ، كتاب البيوع، باب ما جاء في إفلاس الغريم، الحديث (٨٧).

عالم الشافعي، الأم ٣/٣٠، في التفليس دعه بعد مستعملة معادست به

وأحمد، المسند ٢/٨٢٢، من سند أبي هريرة ﴿ . ﴿ كَالْمُعَامِدُ الْعَامِدُ الْعَلَمُ اللَّهِ الْعَلَمُ اللَّهُ الْعَلَمُ اللَّهُ الْعَلَمُ اللَّهُ الْعَلَمُ اللَّهُ اللَّ

الله وأبق داود، الشنن ٣/ ٢٨٦، كتاب البيوع، باب في الرجل يقلس فيجد متاعة بعينه عنده، الحديث (٣٥١٩).

والترمذي، السنن ٣/٥٥٣، كتاب البيوع، باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه، الحديث (١٢٦٢).

والنسائي، السنن ١/ ٣١١، كتاب البيوع، باب الرجل يبتاع البيع فيفلس ويوجد المتاع

وابن ماجه، السنن ٢/ ٧٩٠؛ كتاب الأحكام، باب من وجد متاعه بعينه عند وجل قد أفلس، الحديث (٢٣٥٨). تعدما ما منه مال وتعديراه المديث (٢٣٥٨).

والبيهقي، السنن الكبرى ٦/٤٤، كتاب التفليس، باب المشتري يفلس بالشمن من المستري يفلس بالثمن من المسن الكبرى (٣٠).

(۲) الأم ٣/٣٠٢.

14.4. 18.b:

السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمانه، واستحقاق البائع أخذها منه نقض لملكه، فلا يصح (١). وقيامًا قاعمًا حيا السعة لما يصمحا بالمنسا

وأجيب عن هذا الاعتراض بأربعة أجوبة:

الجواب الأولى أن الاعتذار بأن الجديث خبر واحد، مردود بأنه مشهور (٢). فقد رواه البخاري ومسلم (٣) وأحمد وغيرهم من جديث أبي هريرة ﷺ (٤) ورواه أحمد أيضاً من حديث سمرة بن جندب ﷺ (٥)، وقال فيه الحافظ ابن حجر: (وإسناده حين) (٢).

ورواه ابن حبان في صحيحه (۷) من حديث ابن عمر الله وقال الحافظ ابن حجر في حديث ابن عمر عند ابن حبان وإسناده صحيح (۱۸).

(T) 12 T T. T.

⁽١) فتح الباري ٥/ ٦٣ ؛ رؤوس المسائل، للزمخشري ص٩٠٤، نيلي الأوطار ١٦٦٤، و١٠ معاني الأوطار ١٦٦٤، هذه معاني الآثار، للطحاوي ٤/ ١٦٥٠، در يعالم معاني الآثار، للطحاوي ٤/ ١٥٠٠، در يعالم معاني الآثار، للطحاوي ٤/ ١٦٥٠، در يعالم معاني الآثار، للطحاوي ٤/ ١٥٠٠، در يعالم على المعانم الآثار، للطحاوي ٤/ ١٥٠٠، در يعالم على المعانم الآثار، در يعالم على المعانم الآثار، در يعالم على المعانم المعان

⁽٢) فتح الباري ٥/ ٦٤ الما إلى القادات الما ١٥٠ /٢ ومحمد الماسعة

⁽٣) هو: مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري، أبو الحسين، صاحب الصحيح، أحد الأثمة الحفاظ، وأعلام المحدثين، ولد سنة ١٤٦٦هـ، ورحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وتوفي بنيسابور سنة ٢٦١هـ.

من مصنفاته: «الصحيح»، ومن مصنفاته أيضاً: «كتاب العلل»، «كتاب أولاد الصحابة»، «كتاب سؤالاته أحمل بن حنبل». السياس ١٨٦٧ السمال المدال

ترجمته في: تذكرة الجفاظ ١٨٨٥/٤ سير أعلام النبلاء ١٢/٨٥٥ ؛ وفيات الأعيان ٥٥٤/١٢.

⁽٤) كما سبق في ص ٢٨٧، إلى المدار ويها بات ١٠٥٠ ٦ رساء دويا

⁽٥) المسند ١٠/٥ من مسند سمرة بن جندب في ١٠/٥) تياماً معدم هذه

⁽٦) فتح الباري (الموضع السابق) با بالروسيا بالته (١٦/١٧ إنسال إليا الإليال

⁽٧) كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١١/٤١٦ و كتاب البيوع، باب الفلس، الحديث (٣٩٠ م). وكما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص٢٨٣، كتاب البيوع، باب فيمن أفلس ومتاع البائع عنده. الحديث (١١٦٥).

⁽A) فتح الباري (الموضع السابق). مسلمنا البالك و ١٤١٤ رقيفا إينا مريقيا إ

⁽٩) المرجع السابق. (١١٤) شيناعنا ، ويبيا شانع ١٦٠ ١ ونسال ويلعق المالي

⁽١٠) الإشراف ١/١٣٧.

وبهذا يخرج الخبراعن كونه فرداً خريباً (١) . مدا تا تهالنا ما بتدارا

الجواب الثاني: لا يسلم أن الخبر مخالف للأصول؟ لأن تقض ملك المالك جاء في عدة مواضع منها: أن مشتري الشقص (٢٠) يملكه بالعقد، ثم ينقض ملك حلى الشفيع فيسترجعه، ومنها: أن المرأة تملك صداقها بنفس العقد، بدليل أنه لو كان عبداً فأعتقته أو باعته كان العتق نافذاً والبيع صحيحاً، شم إذا طلقها قبل الدخول انتقض الملك عليها في نصفه، ومنها: أن المؤجر قد يؤجر داره سنة بأجرة معلومة فتنهدم الدار فيرد المؤجر الأجرة. ولم يُستنكر نقض الملك في شيء من هذه الأمور، فكذلك الحكم هنا في المفلس (٣٠).

الجواب الثالث:

أن رد السنة الصحيحة بحجة مخالفتها للأصول اعتراض غير صحيح؛ لأن الحديث إذا صح وثبت عن رسول الله على فليس إلا التسليم له (٤٠).

علمة المعرب فيكون الرجوع عد القيقم

en " and like y ly 180E, alude u

الجواب الرابع: أن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا يترك العمل بأصل نصى في مقابل نص مستنبط (٥).

- (١) ينظر في طرق هذا الحديث: تنقيح التحقيق ص١٩٨ [مخطوط]؛ التمهيد، لابن عبد البر ٨/٤١٢؛ عون المعبود ١/٤٣٢؛ نيل الأوطار ٥/٣٦٤.
 - (٢) الشِّقْصُ: هو نصيب معلوم غير مَفْروز، لسان العرب ٢/ ٣٤٠.
 - (٣) الأم، للإمام الشافعي ٣/٣٠٢؛ معالم السنن، للخطابي ٥/١٧٤.
- (٤) معالم السنن، للخطابي ١٧٣/٥؛ المنهاج في ترتيب الحجاج، للباجي ص٨٩٠؛
 التمهيد، لابن عبد البر ١١١٨٨.
- (٥) التمهيد، لابن عبد البر ٨/٤١٢؛ نيل الأوطار ٥/٣٠٤. وقد وَرَدَ في الأم، للإمام الشافعي وأحد مخالفيه: فقلت لأبي عبد الله: هل خالفك أحد في التفليس؟ فقال: نعم خالفنا بعض الناس في التفليس فزعم أن الرجل إذا باع السلعة من الرجل بنقد أو إلى أجل وقبضها المشتري ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البائع فيها وغيره من غرمائه سواء. فقلت لأبي عبد الله: وما احتج به؟

الاعتراض الثاني: أن الحديث معارض بما روى الزهري (١) عن أبي بكر بن عبد الرحمن (٢) عن أبي هريرة هذه أن النبي على قال: «أيما رجل أفلس فوجد رجل عند، متاعه فهو أسوة غرماته فيه» (٣).

ويود: بأن هذا الحديث غير ثابت فلا ينهض لمعارضة الثابت المتفق على صحته(٤).

الاعتراض الثالث: أن الحديث محمول على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض السلعة (٥)!

ويرد: بأن قوله على في الحديث: «عند رجل قد أفلس»، نص في أنه عند المدين نفسه فيكون الرجوع بعد القبض.

العتراض الرابع: أن الحديث محمول على ما إذا قبضه بشرط الخيار للبائع (٦). الما سيستال الم إلى المسال المانع المانع

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٣٠، تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩؛ وفيات الأعيان ٤/ ١٧٧.

ينظر: الكاشف ٣/ ٣١٥؛ تهذيب التهذيب ٢٠/١٢.

(ع) اينظرز الهامش السابق.

⁽۱) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزُهْري، أبو بكر، الحافظ، الفقيه، من أعلام التابعين بالمدينة، له نحو ألف حديث، استقضاه يزيد بن عبد الملك، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: عليكم بابن شهاب فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه. وكان قد حفظ علم الفقهاء السبعة، وتوفي سنة ١٢٤ه. والزهري: نسبة إلى (زُهْرَة)، وهي قبيلة كبيرة من قريش.

⁽۲) هو: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، أحد الفقهاء السبعة، قيل: أسمه محمد، وقيل: أبو بكر، روى عن أبي هريرة وعائشة، وروى عنه بنوه والزهري، ولد في خلافة عمر بن الخطاب في كان ثقة فقيها عالماً كثير الحديث، وكان يسمى الراهب لكثرة صلاته، توفي سنة ١٩٤هـ.

⁽٣) استدل بهذا الحديث كل من البابرتي في العناية ٩/ ٢٧٩؛ والعيني في البناية ٨/ ٢٨٦. قال صاحب طريق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد ص٤١٦ في هذا الحديث: قولم أره في شيء من كتب الحديث بهذا اللفظ، وقال صاحب الهداية في تخريج أحاديث البداية ٨/ ٦٤: قولم أره بهذا اللفظ من رواية الزهري،

⁽٥) فتح الباري ١٤/٥ فيل الأوطار ٥/ ٣٦٥. هذا الدر مسما المساقة المسلمة

⁽٦) العناية ٩/ ٢٧٩؛ البناية ٨/ ٢٧٦.

aled. old lala.

ويرد: بأن هذا تأويل بعيد(١)؛ لأنه في مدة الخيار يملك الرجوع به من غير حكم بالأحقية «فهو أحق به»، به معلسا المشر وساسا الما الما

الاعتراض الخامس: أن الحديث محمول على ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطة أو مغصوباً فذلك ماله بغينه، فهو أحق به من سائلو الغرماء^(٢). الللل الثالث

ورد عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا التأويل بعيد؛ لأنه جعله أحق بمتاعه، بشرط وهو حدوث الفلس، وصاحب الوديعة والمغصوب يستحق استرجاع ماله بغير شرط الإفلاس^(٣)

الوجه الثاني: لو كان كذلك لم يجعل له الأحقية بها؛ لما تقتضيه صيغة أفعل من الأشتراك (٤)

الوجه الثالث: أنه ورد في بعض طرق الحديث التصريح بالبيع منها: "ما رواه مسلم من طريق أبي هريرة في عن النبي على في الرجل الذي يُعْدِم، إذا وُجِدَ عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه» (٥)، ورواه أيضاً مالك^(٦)، وأبو داود^(۷)، وغيرهما^(۸).

⁽۱) حاشية السندي على النسائي ٤/ ٣١،٢ /٧. يبد عام ي مويد مي السائي ٤/ ٣١،٢ الله الله الله الله الله الله الله ا (٢) تبيين الحقائق ٥/ ٢٠٢؛ البناية ٨/ ٢٧٦؛ شرح معانى الآثار ١٦٥/٤.

⁽٣) الحاوي الكبير، للماوردي ص١٥٣ [مخطوط]؛ التمهيد، لابن عبد البر ٤٢٢/٨، إذا أقبِّص المشترى البائم بعض الثمن أو أبرأ البائم المشتري. ١٤٠٤ بعض

⁽٤) المرجعين السابقين. (٥) صحيح مسلم ٢/١١٩٤، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد lept Wet: أفلس، فله الرجوع فيه، الحديث (٢٣/ ١٥٥٩).

⁽٦) الموطأ ٢/٨٧٨، كتاب البيوع، باب ما جاء في إفلاس الغريم، الحديث (٨٧).

⁽٧) السنن ١٣/٢٨٧، كتاب البيوع، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده، الحديث (٣٥٢٠).

⁽٨) كما في سنن ابن ماجه ٢/ ٨٩٠، كتاب الأحكام، باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس، الحديث (٢٣٥٩). والسنن الكبرى، للبيهقى (٤٥/٦)، كتاب التفليس، باب المشترى يفلس بالثمن. والمصنف لعبد الرزاق ١/٢٦٤، باب الرجل يفلس (m) 162 31303. الفيجد مثلعته إبعيتها ، الحديث (١٥١٥٧).

الغرياء ا

الدليل الثاني: شلمة من مناه أنه في مناه أنت الله على الثاني:

أن إفلاس المدين بثمن السلعة مع بقائها وعدم تعلق حق الغير بها يوجب للبائع حق الفسخ، كما إذا كان قبل قبض السلعة؛ بجامع تعذر تسليم الثمن في كل بعد تمام العقد^(۱).

الدليل الثالث:

قياس استرجاع عين المبيع حين خراب ذمة المشتري بالإفلاس على استرجاع الأجرة حين خراب العين المؤجرة بجامع تعذر الاستيفاء في كل(٢٠).

الدليل الرابع:

قياس استرجاع عين المبيع إذا أفلس المشتري على استرجاع رأس مال السلم إذا تعذر تسليم المسلم فيه بجامع تعذر استيفاء العوض في كل (٢٠) . الترجيع:

الترجيع:
الراجح هو القول باستحقاق الدائن الرجوع في عين ماله إذا أفلس المدين؛ لدلالة السنة الصحيحة الصريحة على ثبوت هذا الحق للدائن، وعدم نهوض اعتراضات القول الآخر على إبطال الاحتجاج بالحديث بالردود الواردة عليها.. والله أعلم.

الحالة الثانية: في تقديم من وجد عين ماله عند المدين المفلس حال حياته
 وقد قبض جزءاً من الثمن الله المدين المدين المفلس حال حياته

إذا أَقْبَض المشتري البائع بعض الثمن أو أبرأ البائع المشتري من بعض الثمن فقد اختلف الفقهاء في أحقية البائع في الرجوع، على ثلاثة أقوال: (٥) الثمن فقد اختلف الفقهاء في أحقية البائع في الرجوع، على ثلاثة أقوال: (٥) القول الأول:

أن البائع بالخيار؟ إما أن يرد ما قبض ويأخذ السلعة أو يتركها ويحاص الغرماء بما بقي له من دينه.

اقد أقلس الحدث (١٥٥٩). والسل الكبري: ا

⁽¹⁾ الجاري الكبير ص١٥٣ [مخطوط]. (٢) المرجع السابق ص١٥٣، ١٥٤.

⁽٣) المغني ٤/٤٥٤. (٤) الكافي في فقه أهل المدينة ص١٧٥.

قال ابن عبد الرفيع (١٠): ﴿إذا قبض بائع السلعة بعض ثمنها ثم فلس المشتري ووجدها البائع بعينها فإن له أن يرد ما أخذ ويأخذ سلعته (٢٠).

وقال ابن الجلاب: «ولو اقتضى بعض ثمنها ثم أراد أخذها، رد ما اقتضاه من ثمنها وأخذها وليس له أن يأخذ بعضها بما بقي له من ثمنها (٣).

كون النائم فيص من تمنيا شيئاً ، فإن قيض من شيئًا سقط عنه في الهنالي العقال

أن البائع يرجع في بعض المبيع بما يقابل القسط الباقي من الثمن، فلو قبض نصف الثمن رجع في نصف العين، ولا يرجع في أحدهما بكماله، فليس له الرجوع بكامل الباقي من الثمن، وليس له رد ما قبض وأخذ كامل العين.

وبه قال الشافعية(٤).

وبه قال الشرقاوي (٥): «فإن قبض بعضه رجع فيما يقابل الباقي بالقسط» (٦). وورد في المهذب (٧): «وإن وجد المبيع ـ وقد قبض من الثمن بعضه ـ رجع بحصة ما بقي من الثمن».

 (۱) هو: إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربعي التونسي، أبو إسحاق المالكي الثقيه الأصولي، ولد سنة ۱۳۷ه وولي قضاء الجماعة بتونس، والخطابة بجامع الزيتونة، وتوفي سنة ٧٣٤ه.

من مصنفاته: «معين الحكام على القضايا والأحكام»، «البديع في شرح التفريع، لابن الجلاب».

ترجمته في: الدر الكامنة ١/ ٢٣؛ الديباج المذهب ١/ ٢٧٠؛ شجرة النور الزكية ١/

- (٢) معين الحكام على القضايا والأحكام ٢/ ٧٩٥٠ و مد ١٠١٤ و وسدا وسندا (١)
- (٣) التفريع ٢/٠٠٦. ٢٠٠١، والمحال ١/٥٩٢٠ معم المحال ٢/١٤١، ٢٠٠١، والم
- (٤) شرح جلال الدين المحلي ٢/ ٢٩٥ تحفة المحتاج ٥/ ١٥٠ ، ١٥١.
- (٥) هو: عبد الله بن ججازي بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي الأزهري، الفقيه الأصولي ولد في (الطويلة) من قرى مصر سنة ١١٥٠هـ وتعلم بالأزهر، وولي مشيخته سنة ١٢٠٨هـ. ويتوفي بالقاهرة سنة ١٢٢٧هـ.
- و و المرافعية عن المناع المنا
- ترجمته في: الأعلام ٤/٨٧؛ معجم المؤلفين ٦/١٤.
- (٦) حاشية الشرقاوي ٢/ ١٧٠. (٧) ١/ ٣٣٠ ١٨٠ من يسم (١٥)

قال ابن عبد الرفيع " : قادا فيص ياك السلعة بعض لمس**يداك الوقا**

يسقط حقه في الرجوع.

وبه قال الحنابلة(١). وهو القول القديم للإمام الشافعي(١).

قال الزركشي (٣) فيما يشترط الأحقية رجوع البائع في عين ماله: «أن الأ يكون البائع قبض من ثمنها شيئاً، فإن قبض منه شيئاً سقط حقه في الرجوع (٢٠)

القول الأول: ما ورد عن أبي هريرة رضي قال: قال رسول الله على: «من أدرك ماله ما ورد عن أبي هريرة رضي قال: قال رسول الله على: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق بها^(ه). قال الشرقاري الأله القال قيقي يعضه رس

رجه الدلالة ني القديث:

أن الحديث مطلق يشمل ما إذا لم يقبض المشتري من الثمن شيئاً، وما إذا قبض بعض الثمن.

(١) عن إبراعيم بن عس بن عبد الرقيم الرسي عشيمها كالمنتسكا وشقائه

يناقش بأن الإطلاق في هذا الحديث مقيد بما سيأتي من أدلة القول الثالث. من مصنفاته: العبي المخام على القضايا والإحكام". اللبي في :

قياس الرجوع بحصة ما بقي من الثمن حين قبض بعضه على الرجوع

التنقيح المشبع ص٢٠٤؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٠؛ كشاف القناع ٣/ ٢٢٩.

شرح جلال الدين المحلي ٢/ ٢٩٥؛ مغني المحتاج ٢/ ١٦١. ٢٠٥٢ وسطا (٦)

هو: محمد بن عبد ألله بن محمد الزركشي الحنبلي المصري، أبو عبد الله و العلامة، المحدث الفقية، كان إناماً في المذهب، عنى بالفقه الحنبلي وتوجيه الروايات والأقوال، ولد بعضر سنة ٧٧٧هـ، ونشأ بها وتوقى سنة ٧٧٧هـ العالما الله الما من أشهر مصنفاته: «شرح مختصر الخرقي». ﴿ ﴿ ﴿ فَلَا مَا مَا اللَّهِ مَا مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

ترجمته في: السحب الوابلة ص٧٦٠ [مخطوط]؛ المدحل، لابن بدران ص ٤١٩؛ مقدمة المحقق لشرح الزركشي على مختصر الخرقي ١/ ٦٩؛ الدر المنضد ٣/ ٥٤٨.

⁽٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤٠/٤ معدد ١٧٤١ و ١٧٤٠ و الديد

JE & 19 - 26 March

حين عدم قبض شيء منه، بجامع أن كلاً منهما رجوع بعين ماله بسبب إفلاس المدين، قال أبو إسحاق الشيرازي: «لأنه إذا رجع بالجميع إذا لم يقبض الثمن، رجع في بعض الثمن، (١٠).

ويناقش من وجهين:

الوجه الأول: أنه قياس في مقابل النص، كما سيأتي في أدلة القول الثالث.

الثالث.

العجه الثاني: أنه قياس مع الفارق؛ لأنه إذا لم يكن قبض من الثمن شيئاً فإنه يرجع بكامل ماله، فلا يلزم منه تفريق الصفقة، بخلاف ما إذا كان قد قبض بعض الثمن فإنه يرجع ببعض المال ـ بناء على هذا القول ـ ويلزم منه تفريق الصفقة، وهذا قد يضر بالمدين وبالغرماء.

delle were and the North of the world

استدل القائلون بأن الدائن إذا قبض بعض النمن لا يرجع في عين ماله. بما رواه مالك بسنده عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله على قال: «أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه منه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجله بعينه فهو أحق به، وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع أسوة الغرماء، (۱)

وجه الدلالة في العديث، و حاله مع التنم و شيعه الله مع العصال

أن النبي - عليه الصلاة والسلام اشترط للواجوع عدم قبض اشيء من

ومن أذي مصيدان. «السنن»، «المحتلف والمؤتلف

^{(1).} المهان : الإصارة ١٢٠ وقيات الإصارة ١٣٠٠ بالمهاد . (١)

⁽٢) الموطأ ٢/ ٢٧٨، كتاب البيوع، باب ما جاء في إفلاس الغريم، الحديث (٨٧)، ٣/ ٢٨٧، ورواه عنه أبو داود، المنتن ٢/ ٢٨٦، كتاب البيوع، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده، الحديث (٣٥٢٠).

و در واخرجه أيضاً البيهقي والمبين الكبرى ٤٦/٦ عن كتاب التفليس، باب المشتري يفلس والم ما المشتري يفلس

ياب الرزاق، المصنف ٨/٢٦٤، كتاب البيوع، باب الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها، الحديث (٩١٥٨).

وابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٣٦، كتاب البيوع والأقضية، باب الرجل يموت أو يفلس وعنده سلعة بعينها، الحديث (١٤٣).

ويناقش من وجهين ا

الثمن، فمفهوم هذا أنه إذا قبض شيئاً من الثمن لم يستحق الرجوع. قال ابن عبد البر: «فجعل شرط كونه أحق بها إذا لم يقبض من ثمنها شيئاً، فوجب أن يكون حكمه إذا قبض من ثمنها شيئاً بخلاف ذلك»(١).

مناتشة الاستدلال بالمديث:

اعترض على الاحتجاج بهذا الحديث بأنه معلول بالإرسال(٢٠). رد الاعتراض على الاحتجاج بالحديث:

رُدُّ الاعتراض على الاحتجاج بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث وصله أبو داود (٣) والدارقطني (٤)، والبيهقي (٥)؛

تفريق الضنقف وهذا قد يضي بالمدين وبالغرماء

(١) التمهيد ٨/ ١٤٤.

(٢) سنن الدارقطني ٣/ ٣٠؛ المصنف لعبد الرزاق ٨/ ٢٦٤؛ الإشراف على مذاهب أهل العلم ١٦١/١؛ معالم السنن، للخطابي ٥/ ١٧٠)؛ مغني المحتاج ١٦١/٢.

(٣) سنن أبي داود ٢٨٧/٣ كتاب البيوع، بأب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده، الحديث (٣٥٢٢).

في الفقه والاحتلاف والمعاري وإيام الناس وغير ذلك، توفي سنة ١٨٠هـ. ومن أشهر مصنفاته: «السنن»، «المختلف والمؤتلف».

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٤٩ وفيات الأعيان ١٣٩٧/٢ بالأنساب (١/ ٢ مرحمته في: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٤٩ وفيات الأعيان ١٨٧٢ بالأنساب (١/ ٢١٠٠) من ١٨٧٢ من المراجبة المرا

(٥) السنن الكبرى ٢/٧، كتاب التفليس، باب المشتري يموت مفلساً بالثمن، ١٨٠ المشتري يموت مفلساً بالثمن، ١٨٠ على البيهة البيهة المؤلفة المؤلفة المؤلفة والبيهة والمؤلفة والمؤلفة المواكم، المحلول ولد سنة ١٣٨٤، وسمع الخديث من جماعة منهم البوعبد الله الحاكم، وأخذ الفقه عن جماعة، كان حسن التصانيف، كثير التحقيق والإنصاف، قال عنه إمام المحرمين المجويني: وما من شافعي إلا وللشافعي في عُنْقِهِ مِثَة إلا البيهة في فانه له على الشافعي منة؛ لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله، وتوفى شئة ١٨٥٨ها المنافعي منة؛ لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله، وتوفى شئة ١٨٥٨ها المنافعة المناف

DL 90 Th T

من طريق إسماعيل بن عياش (١) عن الزُّبَيْدي (٢) عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمٰن، عن أبي بكر بن

وأجيب: بأن الحديث فيه إسماعيل بن عياش وهو مضطرب الحديث (٣)

ورد: بأن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة عند أحمد والبخاري وغيرهما، وهنا روايته عن الزبيدي وهو من الشاميين (٤).

الوجه الثاني: أن الحديث _ كما جاء في الجوهر النقي (6) _ «وإن كان مرسلاً، لكن إسناده حجة (٦) .

الترجيع:

إن سبب الخلاف - كما ذكره الصنعاني (٧) - هو الاختلاف في صحة

ينظر: الكاشف، للذهبي ١/٢٧/١؛ ميزان الاعتدال ١/٢٤٠ _ ٢٤٤؛ سنن البيهقي ١/ ١٤٢ و ٢٤٤؛ سنن البيهقي ١/ ١٤٢؛ تقريب التهذيب ص١٠٩٠.

(٢) هو: محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدي، أبو هذيل، الحمصي، القاضي، أحد الأعلام، أخرج له البخاري ومسلم وغيرهما. وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري» توفي سنة تسع وأربعين ومائة.

والقالم ينظر الكاشف ٣/ ١٠٠٥ تقريب التهذيب ص١١٥. فيد المدة و فيفحال ها أشرار الدار

- (٣) سنن الدارقطني ٣/ ٣٠؛ تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي ص١٩٨٠ [مخطوط].
- (٤) الجوهر النقي ٦/٤٤؛ إرواء الغليل، للألباني ٥/ ٢٧٠؛ ثيل الأوطار ٥/٣٦٣؛ التمهيد، لابن عبد البر ٤٠٨/٨؛ فتح العلام لشرح بلوغ المرام ٤٤٠/٢
- (٥) لابن التركماني ٧/٦ في ذيل السنن الكبرى، للبيهقي. في في المقال الله الله الله الله الله الله الله
- (٦) وينظر أيضاً: إرواء الغليل، للألباني ٥/ ٢٧٢ ـ حيث قال: في هذا الحديث: (٦) (صحيح) ـ ؛ مصنف عبد الرزاق ٨/ ٢٦٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٢/٦٦.
 - (٧) سيل السلام ٣/١١٠.

⁼ ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨؛ طبقات الشافعية الكبرى ١٨/٤ طبقات الشافعية، للإسنوى ١٨/١.

⁽۱) هو: إسماعيل بن عياش أبو عتبة العنسي الحمصي، عالم أهل الشام، ولد سنة ست ومائة، وتوفي في ربيع الأول سنة إحدى وثمانين ومائة، وثقه ابن معين، وقال فيه يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ منه، وقال دحيم: هو في الشاميين غاية وخلط عن المدنيين، وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده قصحيح وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر، وقال أحمد: ما روى عن الشاميين صحيح وما روي عن أهل الجبخاز فليس بصحيح، وقال ابن حجر: قصدوق في روايته عن أهل بلده، مُخلط في غيرهم، وضعفه النسائي، ولينه أبو حاتم، وقال ابن خزيمة: قلا يحتج بهة.

حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، فمن قال بصحته قال: إن البائع أسوة الغرماء ولا يرجع في عين ماله، ومن لم يقل بصحة الحديث قال: للبائع حق الرجوع في عين ماله ولو كان قد قبض من الثمن شيئاً. حما ما

وحيث إن الراجح هو صحة هذا الحديث فعليه يترجح القول بأن الدائن إذا قبض بعض الثمن لا يرجع في عين ماله وهو أسوة الغرماء. . والله أعلم.

الجانب الثاني؛ في تقديم من وجد عين ماله عند المقلس حال حياته وقد بذل له حقه

إذا بذل الغرماء لمن وجد عين ماله عند المفلس العوض ليتركها لهم فإن للعلماء (١) في رجوعه قولان:

القول الأول:

المالية المرجوع المرجوع المركب المسلم المسلم المركب المرك

وبه قال الشافعية(٢)، والحنابلة(٣).

قال البيضاوي: «ولو قدمه الغرماء لم يلزم الإجابة»(٤).

وقال الموفق ابن قدامة: وفإن بذل الغرماء الثمن لصاحب السلعة ليتركها لم يلزمة قبولة نص عليه أحمده (٥) الله ما الله معند " وَهُمُعَنَّهُ النَّسَالَي، وَيُبُّهُ أَبُو خَالَتُهُۥ وقالُم اللَّهِ خَرِيمًا"

القول الكانف الله عن الأمن الإعداد الأعداد القداد الأعداد الأعد الأعداد الأعداد الأعداد الأعداد الأعداد الأعداد الأعداد الأعدا

يسقط حقه في الرجوع.

وبه قال المالكية (٦)، وأفتى به من متأخري الحنابلة ـ الشيخ عبد الله كبار أصحب الزعري لانبغي سنة نسم وأربعين وماك

731: En Malin a P. V.

⁽١) يلاحظ أن الحنفية _ كما سبق ـ لا يرون تقديم من وجد غين ماله عند المفلس مطلقاً، وإنها هو أسوة الغرماء ريدادا من الله في التحقيق التعلق العرب العادية الماد (٣) الماد التعلق ا

⁽٢) اروضة الطالبين ١٤٨/٤ مغنى المحتاج ١٠٩/٢ ما ١١٤٨ المحتاج ١٥٩/٢ ما ١٤١٠ (١)

⁽٣) الإقناع ٢/٢١٢؟ شرح مبتهى الإرادات ٢/ ٢٧٩، ١٠٥ مر ما عند ويا المدينا

⁽٤) الغاية القصوى في دراية الفتوى ١٠/١٧ في المناب ا

⁽a) المعلقي ٤٤ مع على شيء - ٢٧٦ مع بالما المعلق المعلق المعلق (a)

⁽٦) الكافي في فقه أهل المدينة ص٤١٧؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٨٢/٥؛ (V) - 11-15 = 7/ " التفريع ٢/ ٢٥٠.

ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب(١)، والشيخ عبد الرحمن السعدي(٢)، عَمْدُ قَالَ ابْنُ رَشِدُ الْوَإِنْ أَرَادُ أَخَذًا سَلَعْتُهُ فَلْلَغُرْمَاءُ أَنْ يَفْتَكُوهَا مَنْهُ بِالنَّمْنِ (٣).

السيخ عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن رجل باع على رجل سلعة قيمتها وقت البيع عشرة ثم أفلس المشتري وقلا صارت قيمتها عشرين، هل له الرجوع في الزيادة؟ الليليا الثاني

__ فأجاب بذكر أقوال العلماء في هذه المسألة أولاً ثم قال: "والذي يترجح عندي مذهب مالك كالله وهو أن الغرماء يخيرون بين أن يعطوه السلعة بعينها، وبين أن يعطوه الثمن الذي باعها به الأ^(٤). يعينها، وبين أن يعطوه الثمن الذي باعها به الأ

وتعلق حق الغرماء به لا يحر عد عن ملك قبل قسمت.

Willey Ville cyling out.

The result is the the there is all thanks of the the Kally

أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الوجه الثالث! أنه مستقض بسا أو كان الباذل المدين إذا دفوا للللل

ما ورد عن أبى هريرة رضي قال: قال رسول الله علي: (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيرها^(ه). The Kep! Heling:

رجه الدلالة ني هذا العديث: إلي لما القا الله بالمده المنا

أن الأحقية لفظ مطلق يشمل ما إذا بذل له الثمن وما إذا لم يبذل^(١٦)

⁽١) مجموع الرسائل والمتسائل النجدية ٢٢٧/١.

هؤ: عَبْدُ الله بن محمدًا بن عبد الوهاب، أبو سليمان، من المشارفة من ثمنيم، ولد بالدرعية سنة ١١٦٥هـ، ونشأ بها وطلب العلم على علماء الدرعية والحجاز، كان مرجع القضاة في عصره، له رسائل عديدة ضُمَّ بعضها لمجموعة الرسائل والمسائل النجدية، توفي بالقاهرة سنة ١٢٤٢هـ. احر دراحمه فيها

من مصنفاته: «مختصر سيرة ابن هشام»، «مناسك الحج».

ترجمته في: روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد ١/ ٣٢٢ النعت الأكمل ص٣٥٢.

⁽٢) الفتاوي السعدية ٤٠٨؛ المختارات الجلية ص ١٦١٠ المناوي السعدية ١٤١٠ المختارات البعلية ص

⁽T) Home 31003 المقدمات الممهدات ٢/٣٣٤ (٣)

مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١/٢٢٧. وينسأل ويلقا الديمة المسائل (3)

⁽٥) اسبق تخريجه في ص ٢٨٧. المال (٦) كشاف القناع ٢٠/ ٢٥٥. المال المال

فيمتها عشوين. هل اعالم حوح في المؤيدة؟

بعينه عناد رجل قد أناص فهو احق به من غيره أ".

مناقشة الاستدلال بهذا العديث بالما المالية بالمعارضة

نوقش بأن تمكينه من أخذ عين ماله إنما هو لدفع الضور عنه وهو عجز المدين عن تسليم حقه إليه، أما وقد بذل له كامل حقه فانتفى هذا الضرر فيسقط حقه في الرجوع(١).

الدليل الثاني:

الوجه الأول: أن المال المبذول له مال للمدين وليس مالاً للغرماء وتعلق حق الغرماء به لا يخرجه عن ملكه قبل قسمته.

الوجه الثاني: أن بذل الغرماء لا يعد تبرعاً، بل هو معاوضة في مقابل العام العين لاستيفاء ديونهم منها.

الوجه الثالث: أنه منتقض بما لو كان الباذل المدين إذا دفع الغرماء له

أنلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي: المستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأحدث لفظ عطار منسل ما إذا بنان له الثمن وما لذا لم: الأولى: الأحدث وما لذا لم

أن الرجوع إنما جاز لحفظ حق صاحب العين من أن يلحقه نقص في الثمن إذا عجز المدين عن تسليم حقه إليه، فإذا بُذِلَ له بكماله لزمه أخذه ولم يكن له حق الرجوع، لانتفاء الضرر وتحقق الغرض (١٠).

ونوقش: بمنع ارتفاع الضرر ببذل الغرماء؛ لأنه لا يؤمن من ظهور غريم آخر فيزاحمه فيها (٥).

م جبت في راغة الناظري عن مآذ علسه نبط الم الم المالا عليه

⁽۱) الفتاوى السعدية ص٨٠٤؛ تيسير العلام ٢/٧٠١ المداء ١٠٥٨ قدامدا حالتا (٢)

 ⁽۲) المغني ٤/٥٥٤.
 (۳) كشاف القناع ٣/ ٤٢٥. بدستها (۲)

⁽٤) المغني ٤/ ٤٥٥؛ الفتاوى السعدية ص ٨٠٨. المنا الناسال الدسال الدسال الدسال الدسال الدسال الدسال الدسال الدسال

⁽٥) روضة الطالبين ٤/٨٤٤ شرح جلال الدين المحلى ٢/ ٢٩٤٤ المنثور في القواعد، =

the second

C Whith:

117 my 7.7

(F) # 73.

LL 2 . 1/175

ويجاب: بأن ما أخذه إنما هو في مقابل تركه لعين ماله للغرماء ليتجاصوا في ثمنها وهو غير مزاحم لهم، فمن ظهر من الغرماء رجع على المتخاصمين من الغرماء في ثمن العين.

الدليل الثاني:

أن العين قد يزداد ثمنها زيادة مضاعفة عما بيعت به، والدائن قد رضي بالثمن الذي باع به، فيلزمه أخذه إذا بذل له ذلك، وهذا فيه مصلحة الصاحب العين وهو وصول كامل حقه إليه حيث لا يزاحمه فيه الغرماء، وفيه مصلحة لعموم الغرماء وهو انتفاعهم بالزيادة، وقيه مصلحة للمقلس الذي يتشوف الشارع إلى التخفيف من دينه.

الترجيع:

الذي يظهر - والله أعلم - أنه يلزمه قبول ما بُذِلَ له ويسقط حقه في الرجوع إذا بذل له كامل حقه؛ لقوة أدلة هذا القول وسلامتها من المناقشة في مقابل مناقشة أدلة القول الآخر؛ ولأنه ببذل الغرماء توصل إلى كامل حقه - وهو لا يستحق أكثر منه - فلزمه قبوله، ولأن الغرماء لم يبذلوا له كامل حقه إلا لظهور المصلحة وتحصيل المصلحة مع انتفاء الضرر أمر مظلوت.

مية ولفيلا بيعادمة بعلنا رطاا تناه ناع بقعاً مهة منيم منعجه التبية هنعة الأمر الثاني: في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس بعد وفاته

اختلف العلماء في تقديم من وجد عين ماله عند المفلس بعد وفاته على قولين :

في حكم الرحوع، فأثبته في حال الإعلام تحويثته في حال المونف⁶: **اولا العقا**

أنه أسوة الغرماء.

وهو مذهب المالكية (١) والحنابلة (٢).

للزركشي ٣/ ١٦٢.

⁽١) . شرح الزرقاوي على مختصر خليل ٥/ ٢٨٢؛ أسهل المدارك ١٣/٣.

⁽٢) شرح منتهى الإرادات ٢/ ١٢٨٠ مطالب أولي النهى ٣/ ٢٧٩ المغني ٤/ ٥٠٢.

the good,

ورد في مختصر خليل (١): «وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس لا الموت، وقال ابن رشد: «وإن كان قد يفعه إلى المشتري ثم فلس وهو قائم بيده فهو أحق به من الغرماء في الفلس دون الموت عند مالك كَالُّهُ وجميع أصحابه» (٢). 10.14 1014

وورد في «كشاف القناع»(٣): «إذا مات المشتري فالبائع أسوة الغرماء».

القول الثاني: بالمدرجة المام و خلك ما يلها إلى الما منطأ متهلك (مراول إثناء المثال

العين وهو وصول كاهل حقه إنه حيث لا يراحمه يه الغور به نتحل هالصلحة

وهو مدهب الشافعية (٤)، وبه قال الإمام الأوزاعي (٥) من الما ويدا

قال الماوردي: «وإذا مات المشتري مفلساً فللبائع استرجاع ماله» (٢٠) سنا

□ الأدلة:

في مقدا سائلة الله القول الأعل أولاد مثال القو

الدليل الأول: وهو لا يستنص الاثر منا .. قام مه قيونه و لان الغربا . وها الدليل الأول: ما رواه مالك بسنده عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله عليه قال: «أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجده بعينه فهو أحق به، وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه الأمر الثاني: في تقديم من وحد عين ماله عند المقلس بهم والأثما أوسأ

المناف العلماء في تقديم من وجد عن والله عنا المقلس على ما مرة

الحديث نص في محل النزاع حيث ورد فيه التفريق بين الموت والإفلاس في حكم الرجوع، فأثبته في حال الإفلاس، ومنعه في حال الموت(^^) إمالاً إعقالاً

(٢) المقدمات الممهدات ٢/ ٣٣٤.

e de alan Hallis " ellevilis"

⁽۱) ص۲۰۳.

^{(4) 4/273.}

نهاية المحتاج ٢٣٣٦/٤ روضة الطالبين ٢٧٧/٤؛ الاستغناء في الفروق والاستثناء. للبكري ٢/ ٤٣٧. 1: (2ing 7/7/7)

⁽٥) اختلاف الفقهاء، للطحاوي ١/٠٥٠/١ ﴿٦) الحاوي الكبير ص٥٦٥ [مخطوط]. ﴿ ١٠

سبق تخريجه في ص ٢٩٥٠ : ﴿ ﴿ ﴾ التمهيد، لابن عبد البر ١٩/٨،٤٠٠ ﴿ ١٠ ا

lle wall

مناقشة الاستدلال بهذا المديث:

المنافية الاستدلال بهذا الجديث ثلاثة اغتراضات إلى المنافية المنافي

الاعتراض الأول: «أنه مرسل والاحتجاج به لا يلزم» (١) من الم والاحتجاج به الا يلزم» (١) من الم والم والم والم وال الم ويجاب بين الم المبتر (٢) من المحديث وإن كان مرسلاً فهو صالح المعالم الم والمبالاً المهو صالح المعالم المعالم والمعالم المعالم ال

الأعتراض الثاني: أن الزيادة يحتمل أن تكون مدرجة (٢٦)، من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن، وقرينة الاحتمال أن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية ما إذا مات، وكذلك الذين رووه عن أبي هريرة (٤٠).

من وقد أجاب ابن القيم على دعوى الإدراج بقوله: قنا مع اللما الله

«الإدراج لا يثبت إلا بحجة، فإن الراوي لم يقل: قال فلان بعد ذكرة المرفوع، وإنما هو ظن..، فالإدراج بمثل هذا لا يثبت، ولا يعلل به الحديث»(٥).

الاعتراض الثالث: أن الحديث بين الحكم في الرجوع يعين المال في مسألتين مختلفتين:

الأولى: من وجد متاعه بعينه في حال إفلاس المدين والحكم «أنه أحق به».

الثانية: من وجد متاعه بعينه في حال موت المدين والحكم «أنه أسوة

all Inded by my ! sugget built.

(V) لوم منهي الإرادات ٢/٠٨٢

- (١) الأم ٣/٢١٩/٣ الحاوي الكبيو، للماؤودي ص٧٥٧ [مخطوط].
 - (۲) في ص۳۰۰.
- (٣) (الحديث المدرج): هو ما كانت فيه زيادة ليست منه، والإدراج يقع في المتن، وفي السند. والمدرج في المتن هو «الملحق في الخبر من قول راو أو ضخابي أو غيره بلا السند. والمدرج في المتن هو «الملحق في الخبر من قول راو أو ضخابي أو غيره بلا المنت في المتن المدرج في المتن هو مناطق الفكر ص ١٠٠ مناطق الفكر ص ١٠٠ مناطق المناطق المناطق الفكر ص ١٠٠ مناطق المناطق المناطق
- (٤) ينظر فقط الباري ٥/ ٣٤ منبل السلام ٣/ ١١٠ ١١٠ وقال الإمام الشافعي في الأم الأرب المراب المراب المراب عبد الرحمان يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى المراب المراب عنه مرسلاً. إن كان روى كله، فلا أكري عمن رواه، ولعله روى أول الحديث وقال برأيه في آخره».
 - (٥) تهذيب السنن ٥/١٧٦.

ما إذا مات، وكذك أنس ودوه عرائي بهدية

callings 14 min 46 will there is

ا ستالت مختلف ا

(c) the the offer

الغرماء»(١).

فقوله على: (وإن مات الذي ابتاعه) كلام مستأنف فيمن مات ملياً فوجد البائع متاعه بعينه، فليس له حق الرجوع، ويؤيد هذا ما أخرجه البيهقي (٢)، ووكيع (٣)، والدارقطني (٤) بسندهم عن أبي المعتمر (٥) عن عمر بن حلدة (١) قال: أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أصيب، يعني أفلس، فأصاب رجل متاعاً بعينه. قال أبو هريرة: «هذا الذي قضى فيه رسول الله على أن من أفلس أو مات فأدرك رجل متاعه بعينه فهو أحق به إلا أن يدع الرجل وفاء".

الدليل الثاني:

أن الملك قد انتقل بموت المفلس إلى الورثة، فلا ينزع منهم بفلس 14 Keylor X , 200 1 K was to 160 Hele & by earl to 160 160 100 has yet

ونونش مي وجهين الله يشد والادواج الله المال والمال

الوجه الأول: أن التركة لا تنتقل إلى الورثة إلا بعد سداد الدين لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ مَعْدِ وَمِسْيَةِ يُومِن بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١]. الله الله الما الله الما

⁽۱) الحاوي الكبير، للماوردي ص١٥٧ [مخطوط]. (٢) السنن الكبرى ٤٦/٦، كتاب التفليس، باب المشتري يموت مفلساً بالثمن.

⁽٣) أخبار القضاة، لوكيع ١٣١/١، القضاة بعد رسول الله ﷺ (عمر بن خَلْدة الزرقي).

⁽٤) سنن الدارقطني ٢٩/٣، كتاب البيوع، الحديث (١٠١). الله يعني أنبأ أنا الله عنه

⁽٥) هو: أبو المعتمر بن عَمْرو المدني، روى عن عمر بن خلدة الزُّوَقي، وروى عند ابن أبي ذئب، أخرج له أبو داود وابن ماجه، قال أبو داود: لا يعرف، ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: «مجهول الحال».

ينظر: ميزان الاعتدال ٤٥٧٥/٤ خلاصة تهذيب الكمال ٣/٤٤٦؛ الثقات، لابن There eleases in their se maker in their an all the 1777/V iles it

⁽٦) رهو: عمر بن خلدة الزرقي الأنصاري، أبو خفص، المدني، القاضي، ولي قضاء المدينة في زمن عبد الملك بن مروان، روى عن أبي هريرة، وروى عنه: أبو والله المعتمر بن عمرو، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، ذكره ابن حيان في الثقاب، ووثقه ع النسائي، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: (ثقة).

النظر: تهذيب التهذيب ٧/٤٤٢ تقريب التهذيب ص٤١٢. الثقات، لابن حبان ٥/ Holping the star s. The of

⁽۷) شرح منتهى الإرادات ۲۸۰/۲.

اللالي الثالث

الوجه الثاني: لو سلم بأن الملك ينتقل بالمؤت إلى الورثة فإنه ينتقل على الوجه الذي كان على ملك المؤرث، بدليل أنه لو مات عن شقص قد استحق الشفعة، كان الشقص منتقلاً إلى الوارث مع ما تعلق به من استحقاق الشفعة، كذلك هنا، فمال المفلس قد انتقل إلى الوارث بما قد تعلق به من حق الاسترجاع (۱).

وجهادة الإسلام أنت من أبي السعيم بن عمري قال: وناله القول الله المالة

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

يستقيد عيدا ، بخار ف الحي نفس فاله فرجو استعاد كم في الم الم الم

عادة الفنه، والعبد البعاني إذا عنت سيله (٢٠)

الدليل الثاني:

ما رواه الشافعي بسنده قال: حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلدة الزرقي - وكان قاضياً بالمدينة -، أنه قال: جئنا أبا هويرة في صاحب لنا قد أفلس فقال: هذا الذي قضى فيه رسول الله على: «أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه»(٣).

⁽١) الأم ٣/ ٢٢٠ الحاوي الكبير، للماوردي ص٥٥ [مخطوط].

⁽۲) تقدم تخریجه فی ص۲۸۷.

⁽٣) أخرجه الشافعي في الأم واللفظ له ٢٠٣/٣ التفليس:

والبيهقي، السنن الكبرى ٢/٦٦، كتاب التفليس، باب المشتري يُمُوَّتُ مُفَلَّسًا بالثمن. وابن ماجه، السنن ٢/٧٩٠، كتاب الأحكام، باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس، الحديث (٢٣٦٠).

والدارقطني، السنن ٣/٢٩، كتاب البيوع، الحديث (١٠١).

HULL KEL:

وجه الدلالة في هذا العديث، والما الله مله بالم النا العجما

الحديث نص في التسوية في استحقاق الرجوع بين الإفلاس والموت. مناقشة الاستدلال بهذا الهديث:

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بأنه مجهول الإسناد فلا يحتج به، قال فيه ابن المنذر: «حديث مجهول الإسناد»(١).

وجهالة الإسناد أتت من أبي المعتمر بن عمرو. قال فيه الحافظ ابن حجر(٢): «أبو المعتمر بن عمرو بن رافع المدنى مجهول الحال»(٣).

الدليل الثالث:

المدين فرجوعه بفلس الميت أولى لتلف ذمته (٤)، حيث لا يرجى منه أنه المدين فرجوعه بفلس الميت أولى لتلف ذمته (٤)، حيث لا يرجى منه أنه يستفيد شيئاً، بخلاف الحي يفلس فإنه ترجى استفادته وقضاء دينه (٥)

الدالحاليث نص في أن من أقراد ماله بعينه أنه أحق به من الماليل الدليل المرابع

أن كل حق تعلق بالعين لم يبطل بالموت مع بقاء العين؛ كالرهن إذا مات راهنه، والعبد الجاني إذا مات سيده (٢٠).

الما والأالشافع بالشدة قال حداث أبو المعدد في . . بساخا بالماليا

أن أقوى أحوال الوارث أن يكون مثل مورثه، فلما لم يكن للمفلس أن

صاحب لنا قد اقلي فعال عبدا الله قفي

Un . 1 marin (1,5 mm).

(1) ing a so a a VA".

- = والحاكم، وقال: «هذا حديث عال صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي في التلخيص، المستدرك على الصحيحين ٢/٥٠، ٥١، كتاب البيوع، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥/٦٤: وهو حديث حسن يجتج بمثله.
 - (١) الإشراف على مذاهب أهل العلم ١٣٩/١.
- (٢) في تقريب التهذيب ص ٢٧٤. منه المسال المسال و ١٠ مه معاشل مسال (٢)
- (٣) وقال الألباني في إرواء الغليل ٧٧٢/٥: «بل هو مجهول العين». وقال في الجوهر النقي ٢٧٢/١: «في سنده أبو المعتمر ليس بمعروف». وقال فيه الحافظ الذهبي في الميزان ٤/٥٧٥: «لا يعرف».
 - (٤) الحاوي الكبير، للماوردي ص١٥٧ [مخطوط]. الته ١٧٨٠ المعادية المحادية المعادية المعا
 - (٥) الأم، للإمام الشافعي ٣/٢٠٠.
 - (٦) الحاوي الكبير، للماوردي ص١٥٧ [مخطوط]. الله ١٩٧٠ رسما منطقالها إ

يمنع البائع من الرجوع بعين ماله، فوارثه أولى أن لا يكون له منع البائع من الرجوع ابعين ماله (1) في المالة المالية الما

النحق في المشر فاده سواء كان المقلس عيدًا أو " شأة لعسوم الحير المتنفي على

مرجيع. لقد اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أن من وجد متاعة عند رجل قد أقلس فله حق استرداده، واتفقوا على أن من وجد متاعه عند رجل قد مات مليًا فليس له حق استرداده وإنما له المطالبة بدينه، واختلفوا فيمن مات مفلساً على قولين.

على وبين. وإذا نظرنا إلى أدلة كل من الفريقين نجد أن عمدة من ذهب إلى منع الرجوع بعين المال بموت المدين مفلساً هو حديث أبي بكر بن عبد الرحمٰن، وقد اعترض عليه: بالإرسال، والإدراج، وأنه في حق من مات ملياً.

وعمدة من ذهب إلى جواز الرجوع في عين المال إذا مات المدين مفلساً هو حديث أبي المعتمر، وقد اعترض عليه بجهالة الإسناد من جهة أبي المعتمر حيث قال فيه الحافظ ابن حجر: «مجهول الحال»(١٦)، مع أنه قال في الحديث: «حديث حسن يحتج به»(٢٦). وقال الحافظ الذهبي (٤) فيه: «لا يعرف»(٥) مع أنه وافق الحاكم (٦) في

(7) they be only by the 17

⁽١) الأم، للإمام الشافعي ٣/ ٢٢٠؛ الحاوي الكبير ص١٥٧ [مخطوط].

⁽۲) ینظر ص۳۰٦. (۳) ینظر ص۳۰٦.

⁽³⁾ هو: محمد بن أحمد بن عثمان، الإمام العلامة الحافظ المقرئ، محدث العصر، مؤرخ الإسلام، شمس الدين، أبو عبد الله، التركماني الأصل، اللمشقي، الشافعي، المعروف بـ (الذهبي)، أحد الحفاظ المبرزين والأذكياء المعدودين، ولد سنة ٦٧٣ه، وسمع ببلاد كثيرة وأخذ الفقه والقراءات وشارك في بقية العلوم، وأتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، ولي تدريس الحديث، وتخرج به حفاظ العصر، توفي سنة ٧٤٨ه.

من مصنفاته: «تاريخ الإسلام»، «سير أعلام النبلاء»، «طبقات الحفاظ»، «ميزان الاعتدال».

ترجمته في: فوات الوفيات ٣/٥١٣؛ الدرر الكامنة ٣/٣٣٦، ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني ص ٣٤٤؛ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٣/٥٥.

⁽٥) ينظر ص٦٠٦ ١٤ سالعا من ١٥٠

⁽٦) هو: محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، أبو عبد الله، المعروف بـ (الخاكم)، إمام أهل الحديث في عضره، ولد سنة ٣٢٦ه بنيسابور، وطلب العلم في صغرة، =

يمنع البانع في الرجوع بعيل فقات. قوارة الولي أنا لا علم (¹⁾ **شياحلا محيحمة**

والذي يظهر أن الراجح هو أن المدين إذا أفلس فلمن وجد ماله بعينه الحق في استرداده سواء كان المفلس حياً أو ميتاً؛ لعموم الخبر المتفق على صحته: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به»(٢).

ويحمل حديث أبي بكر بن عبد الرحمن على ما إذا مات المدين ملياً، وحديث أبي المعتمر على ما إذا مات مفلساً جمعاً ببن الحديثين، ويؤيد هذا الحمل ما في رواية البيهقي، والدارقطني ووكيع لحديث أبي المعتمر وفيه: «أن يدع الرجل وفاء»، وفي رواية أخرى: «إلا أن يترك صاحبه وفاء». والله أعلم.

• الفرج الثاني: في المعاوضات التي يكون فيها التقديم ...

أحقية الدائن في الرجوع بعين ماله كما تتناول ما إذا كان السبب الموجب للدين بيعاً، تتناول غيره من المعاوضات، كما نص عليه النووي^(٤).

ويقول البيضاوي: «في معنى البيع كل معاوضة محضة كالسلم؛ والإجارة؛ (٥) من المراجة المراج

وقال جلال الدين المحلي: «وله الرجوع في سائر المعاوضات التي كالبيع ـ وهي المحضة ـ، منها: القرض، والسلم، والإجارة، فإذا سَلَّمه دراهم قرضاً، أو رأس مال سلم حال أو مؤجل فحل، ثم حجر عليه فله الرجوع فيها بالفسخ، وإذا أجَّره داراً بأجرة حالَّة لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ»(1).

وارتحل إلى العراق ثم سافر إلى بلاد خراسان، وأخذ عن نحو الفي شيخ، ولي قضاء نيسابور، توفى سنة ٤٠٥.

من مصنفاته: «تذكرة الحفاظ» ١٠٣٩/٤؛ سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧؛ طبقات الشافعية، لابن هداية الله ص١٢٣٠.

⁽۱) ينظر ص٣٠٦. ١٥٥. ٢٠٠٠ القلم تخريبه في ص٢٨٧.

⁽٣) تقدم تخريجه في ص٣٠٤. ﴿ ٤) روضة الطالبين ١٤٨/٤. ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾

⁽٥): الغاية القصوى في دراية الفتوى ١/ ١٧٠٥ سال المصد يه ١١٥ سه يه المصدة ا يعد (١)

⁽٦) شرح جلال الدين المجلي على منهاج الطالبين ٢/٢٩٣، ٢٩٤. علمه الما الما

وورد في شرح منتهى الإرادات (1): «أن من وجد عين ما باعه للمفلس أن عين ما أقرضه أو عين ما أعطاه له رأس مال سلم فهو أحق بها، أو وجد شيئاً أجره للمفلس . . أو وجد نحو ذلك كشقص أخذه المفلس منه بالشفعة . . فهو ما ي واجد عين ماله مما تقدم ما حق بها».

على أخذ حنس أخر في مقايم، وإنما يشتري له يحصيه ما يماثل دينه؛ وذلك لانه صاف للأصا الواحد في ع**نائل بيلهما** يا على الحل عيره.

في كيفية قسمة مال المفلس على الغرماء الالما

إذا رغب التنافق بأخد حتس أخر في مقامل دينة من : التالمة عن علاقين

المسألة الأولى: في توحيد قيمة الديون.

المسألة الثانية: في كيفية القسمة.

المسالة الأولى O المسالة الأولى O المسالة الأولى O اللين عن الأعتباط عن اللين

المحالة الثالثة: أن يتراصيا ع

روايس لمة علم ويشر باله في توحيد قيمة الديون الله إلى الما يسب

الديون إما أن تكون جنساً واحداً أو أجناساً، فإن كانت جنساً واحداً من النقود كالذهب، أو الفضة، أو الريالات السعودية أو غيرها، أو جنساً واحداً من المكيلات أو الموزنات كالبر والشعير وغيرهما، ففي هذه الحالة لا تحتاج قيمتها إلى توحيد؛ لأنها متحدة.

وإن كانت مختلفة بأن كان بعضها ذهباً وبعضها فضة، أو بعضها براً وبعضها شعيراً، أو نحو ذلك، وجب توحيد قيمتها لبحصل العدل في توزيع المال على الغرماء؛ وذلك بأن تقوّم كلها بجنس واحد ثم يحاص كل غريم بقيمة دينه، فإذا كان مال المفلس مثلاً ذهباً وفضة قوّم الذهب بالفضة أو العكس، وإذا كان براً وشعيراً قوّم البر بالشعير أو العكس، أو قوّما بأحد النقدين، وإذا كان بعضها نقوداً وبعضها عروضاً قوّمت العُروض بالنقود وهكذا.

فإذا ظهر مقدار ما يستحقه كل غريم نُظر، فإما أن يطالب الدائن بجنس

IS The MYST - was hilling to All

حقد، وإما أن يوضى بأخذ العوض من مال المدين، وإذا رضي بأخذ العوض فإما أن يمتنع المدين وإما أن يوافق على بذل العوض، فهذه ثلاث حالات: الحالة الأولى: أن يطالب الدائن بجنس حقه.

إذا امتنع الدائن عن أخذ العوض، وطالب بجنس حقه، فإنه لا يجبر على أخذ جنس آخر في مقابله، وإنما يشتري له بحصته ما يماثل دينه؛ وذلك لأنه طالب للأصل الواجب في ذمة المدين فلا يلزم على أخذ غيره.

الحالة الثانية: أن يرضى بأخذ العوض ويمتنع المدين.

إذا رغب الدائن بأخذ جنس آخر في مقابل دينه من مال المدين ورفض المدين ذلك وطلب أن يعطى الدائن من جنس حقه، فإنه يُقَدّم قول المدين؛ لأن المدين لا يُطَالَبُ بغير ما ثبت في ذمته (۱).

الحالة الثالثة: أن يتراضيا على أخذ وبذل العوض.

إذا اتفق كل من الدائن والمدين المحجور عليه على الاعتياض عن الدين بأخذ جنس آخر في مقابل الدين بقيمته، فإن ذلك جائز بشروطه ـ كما سيأتي في مبحث استيفاء الدين بغير جنسه (٢) ـ .

القود كاللعب أو الفضة . في عنانا عالسمان أو عبيعا الوحسا واحدا

في كيفية قسمة مال المدين المحجور عليه على غرمائه

قسمة مال المدين المحجور عليه على غرمائه تكون بالمحاصة (٣) من غير مقاضلة بينهم، وذلك بأن يتحاص الغرماء في مال المفلس بنسبة ديونهم، ولتحديد حصة كل واحد من الغرماء طرق، منها ما يلي:

(1) Y/PYT

⁽١) المقدمات الممهدات ٢٣٢٦/٢ الكافي في فقه أهل المدينة ص٤١٩؛ بداية المجتهد (١) المقدمات الممهدات ١٣٢/٥؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٧٣؛ تحفة المحتاج ١٣٢/٥؛ مغني المحتاج ١٩٣١/٤؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٢/٣.

⁽۲) ينظر ص٦١٥.

⁽٣) المُحَاصَّة: مصدر حاصَّ ـ يحاصُّ، يقال: حاصَّه؛ أي: قاسمه فأخذ كل منهمًا حصماً الفريمان أو الغرماء؛ أي: اقتسموا المال بينهم حصصاً الله والمُحَاصَة: بيان حصة كل مستحق.

لسان العرب ١/ ٦٥٣؛ معجم لغة الفقهاء ص٤٠٨.

الطريق الأول : طريق النسبة، وذلك بأحد وجهين: الله علم المسابقة

أحدهما: نسبة المال إلى الديون.

والآخر: نسبة كل دين إلى مجموع الديون .

ويعطى كل غريم من حقه بقدر تلك النسبة من مال المدين.

مثال ذلك: إذا كان مجموع الديون (مائة)، لأحد الغرماء (أربعون)، وللآخر (ستون)، ومال المدين (ثمانون).

* فعلى الوجه الأول: إذا نسب المال إلى مجموع الديون كانت نسبته $\frac{3}{1}$ إليها (أربعة أخماس)، هكذا: $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$ $\frac{3}{1}$

فيعطى كل واحد (أربعة أخماس) حقه.

فللغريم الأول ٤٠ $\times \frac{3}{6} = 27$ (اثنان وثلاثون).

وللغريم الثاني ٦٠ $\times \frac{3}{6} = 13$ (ثمانية وأربعون).

* وعلى الوجه الثاني إذا نسب كل دين إلى مجموع الديون، كانت نسبة دين الأول إلى مجموع الديون (خُمُسَان)، هكذا:

 $\frac{\gamma}{\alpha} = \frac{\xi}{\lambda} = \frac{\xi}{\lambda} = \lambda + \frac{\cdot}{\cdot} = \lambda$

فيكون للأول مثل هذه النسبة من المال، هكذا:

 $\Lambda \times \frac{Y}{A} = Y$ (اثنان وثلاثون).

وكانت نسبة دين الثاني إلى مجموع الديون (ثلاثة أخماس)، هكذا:

 $\frac{\pi}{\alpha} = \frac{\tau}{1} = \frac{\tau}{1} = \frac{\tau}{1} = \frac{\tau}{1}$

فيكون للثاني مثل هذه النسبة من المال، هكذا:

الطريق الثاني: أن يضرب دين كل واحد بالمال مقسوماً على مجموع الديون، وما يحصل قهو نصيبه الديون، وما يحصل قهو نصيبه

ففي المثال السابق: يضرب نصيب الغريم الأول (أربعون) بالمال (ثمانين)، مقسوماً على مجموع الديون (مائة)، فيحصل (اثنان وثلاثون)،

 $\frac{\lambda \cdot \lambda \cdot \lambda}{\lambda \cdot \lambda} = \frac{\gamma \cdot \gamma}{\lambda \cdot \lambda} = \frac{\gamma \cdot \gamma}{\lambda \cdot \lambda} = \frac{\lambda \cdot \lambda \cdot \lambda}{\lambda \cdot \lambda}$ (اثنان وثلاثون) محمد عاد ۱۲۸۲ منافع کا



ولو سلك هذا الطريق في نصيب الثاني كان الناتج (ثمانية وأوبعين)،

هكذا :

العلما: أحلمه المال المالية والمعون (۱) المالية وأربعون (۱) الما

ويعطي كل عرب من حقه نقلي قلك القسة من مال السيور:

مثال ذلك: إذا كان مجموع الميون (مالك). الأحد العرباء (أويعول)،

وللأخر (منهن): وقال الفديد (لثالون)

* فعلى الوجه الأول إذا ستب المثال إلى محموع المتاب كان السك

[((() () ())) + () () () = ()

took I glat / (at landy) -a.

اللغريم الأول ع × إ = ٢٠٠ (الكان وتلاثون)

وللغريم الثاني $T \times \frac{d}{d} = K_{\delta}^{*}$ (أمالية وأرتعون)

* وعلى الوجه الذاني اذا نسب كل دير إلى مجموع الميرام كانت سنة

مين الأول إلى محمر ع المدون (مُعْسَان)، حكما:

فيكون للأول منا علم النسة من المال، هكد :

وكانت نسبة دين الثاني إلى محموع الديران (ثلاثة أحمام ا، هكذا

f = f + f = f = f = f

فيكون للثاني مثل جله السبة من المال، فكذَّا :

 $\cdot \Lambda \times \frac{\gamma}{\epsilon} = \Lambda \hat{s} \text{ (fully element)}.$

العقريق الثاني: أن يضرب ديو كل وأحد بالم عقرب عني ما

(۱) ينظر فيما سبق الهداية، للمرغيناني ٩/ ٢٧٥؛ تبيين الحقائق ١٩٩٥، القوانين الفقهية ص١٩١٠ الخرشي على مختصر خليل ٢٧١، ٢٧٢، الشرح الكبير، للدردير ٣/

٢٧١؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٢١٨/١؛ المهذب ١/٣٢٩؛ أسنى المطالب ٢/

١١٦٠، ٢/ ١٨٥؛ تحقة المحتاج ٥/ ١٢٧، ١٢٨؛ مغني المحتاج ٢/ ١٥٠؛ المغني ٤/

٤٤٧. ٤٤٨؛ الإنصاف ٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٦؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧؛ شرح لمنتهى

الإرادات ٢/ ٢٨٣، ١٨٤؛ المعلى ٨/ ١٧٤. ناماً) ٢٦ = ----



استيفاء الدين في حالة إعسار المدين أو وفاته أو غيبته

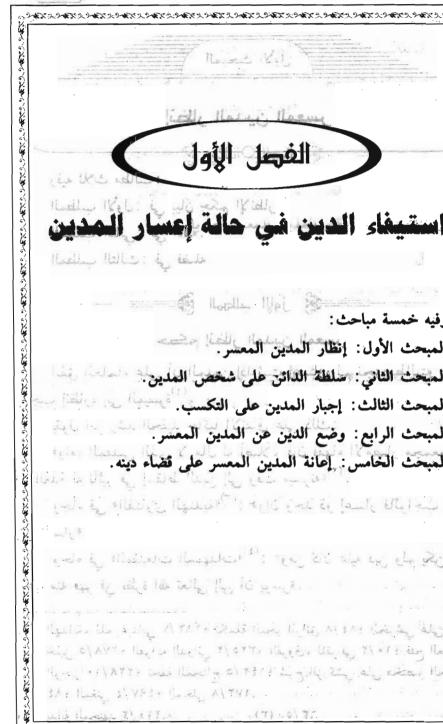
ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: استيفاء الدين في حال إعسار المدين.

الفصل الثاني: استيفاء الدين في حال وفاة المدين.

الفصل الثالث: استيفاء الدين في حال غيبة المدين.





المبحث الأول: إنظار المدين الم

المبحث الثاني: سلطة الدائن على شخص

المبحث الثالث: إجبار المدين على التكسب.

المبحث الرابع: وضع الدين عن المدين المعسر.

المبحث الخامس: إعانة المدين المعسر على

بطرة الله تعالم إلى أن يوسر

のあれている。またいともれたいともれたいのもれたいのもれたいともれたいのもれたいをあれている。またいともれたいともれているもれたらもれたいのもれたいともれたいともれたいと

المبحث الأول

إنظار المدين المعسر

وفيه ثلاث مطالب

المطلب الأول: في بيان حكم الإنظار.

المطلب الناني؛ لن الدلية الما أنه ربيط يهو الما الما المنافية

المطلب الثالث: في فضله.

المحلاب الأول ﴿ المحلاب المسلح المعالم المسلح المعالم المسلم المعالم المسلم المعالم المسلم المعالم المسلم المعالم المسلم المعالم المعا

المبحث الأول: إسعما نيعما المانة محم

اتفق العلماء على أن المدين إذا ثبت إعساره لم تجن مطالبته بالدين، ووجب إنظاره إلى الميسرة (١)

يقول ابن رشد الحفيد حاكياً الاتفاق على ذلك:

«وأما المفلس الذي لا مال له أصلاً، فإن فقهاء الأمصار مجمعون على أن العُدْمَ له تأثير في إسقاط الدين إلى وقت ميسرته (٢٠).

وجاء في «الفتاوى الهندية» (٣): «وإن وجد ذو إعسار فالواجب الإنظار إلى اليسار».

وجاء في «المقدمات الممهدات» (٤): «ومن كان عليه دين ولم يكن له مال يؤديه منه فهو في نظرة الله تعالى إلى أن يوسر».

⁽۱) الهداية، للمرغيناني ۲/۲۸۲؛ تكملة البحر الراثق ۸٤/۸؛ الخرشي على مختصر خليل ۲/۰۸؛ الفواكه الدواني ۲/۳۲؛ الفروق، للقرافي ۲/۰۱؛ فتح العزيز شرح الوجيز ۲/۰۸؛ تحفة المحتاج ۲/۱٤۷؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ۱۷۲٪ المعنى ٤/۲۶٪ المحلى ۸/۲۷٪.

⁽٢) بداية المجتهد ٢/ ٢٢٠. (٣) ٥/٣٣.

⁽³⁾ YO'T.

عنده : الجلوا ما وحد

الدليا الثالث

الما وقال أبو إسحاق الشيرازي: «فإن كان معسراً لم يجز مطالبته ١٠٠٠)، وورد في أستى المطالب (٢٠) فيمن ثبت إغسارة البجب إنظارة حتى يوسرا من المسادة الملك

وورد في اشرح منتهي الإرادات (المنافق مطالبة ذي عسرة بما عجز عنه»، وفي «كشاف القناع»^(٤): «ووجب إنظاره إلى ميسرة»، و على المسلم

المحلاب الثاني الله

في أدلة وجوب إنظار المدين المعسر المالا يسمى ملت

من أدلة وجوب إنظار المدين المعسر، ما يلى:

أن المطالبة إلما تكون للأداء، والأداء مع الإعسار متعلق العلال

الله عَلَمُ اللهِ عَلَى مَيْسَرُونَ عَسَرُونَ اللهِ مَيْسَرُونَ اللهِ مَيْسَرُونَ اللهِ مَيْسَرُونَ ا [اليقرة: ۲۸۰](۸). مضايقة المدن في في ما دعوة .

رجه الدلالة ني الآبة:

أَنْ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَنَظِرَةُ إِلَىٰ مُيْسَرَةً ﴾ خبر بمعنى الأمر _ أي فأنظروه إلى الميسرة -، والأصل في الأمر الوجوب، وإذا كان الإنظار واجباً امتنعت وردت أحاديث كثيرة في فصل إنظار الملين المعسر منها: . (٩) تباللما

الدليل الثاني:

Heli Ikel ما ورد عن أبي سعيد الخدري هذه قال: أصيب رجل في عهد

وحل من كان قبلكم فقاله (١٨م/١٠/٨)من المحير شيئا؟ قال ١٩٨٨ /١ قالمهما (١٨)

قال: كنت أداين الناس : فلاز فها (ف) ينظروا المعسر ويتحوزوا ٢٧٦/٢ و(٢)

⁽٥) وسبب نزولها _ كما حكاه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٧١: أن ثقيفاً لما طلبوا أموالهم التي لهم على بني المغيرة، شكوا العسرة، وقالوا: ليس لنا شيء، وطلبوا الأجل إلى وقت ثمارهم، فنزلت هذه الأية.

⁽٦) العسرة: ضيق الحال من جهة عدم المال.

الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣/ ٣٧٣؛ التفسير الكبير، للزازي ١٠٣/٧.

⁽٧) النظرة : التأخير والإمهال (المرجعين الشايقين): ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

⁽٨) الميسرة: مفعلة من اليسر واليسار الذي هو الغني (المرجعين السابقين).

شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٨.

at Tala e-ce piede Harry Harm and the

الدليل الثاني



وسول الله علي في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال وسول الله على التصدُّقوا عليه، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال وسؤل الله على لغرمائه: اخذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك الله (١٠).

وجه الدلالة في الفديث والما المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

أن الرسول على لم يُمَكِّن الغرماء من مطالبة الغريم بشيء غير الذي عنده: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»، ومقتضى منع المطالبة بغير ما عنده وجوب الإنظار العمس الكامية بالإنظار باوجو عند

الدليل الثالث:

أن المطالبة إنما تكون للأداء، والأداء مع الإعسار متعذر، وإذا تعذر الأداء لم يكن للمطالبة فائدة، وإذا كان الأمن كذلك وجب تأخيرها؛ لأنها filts ext(A) مضايقة للمدين من غير ما ثمرة (٣).

can there are the state of the

الما الما ورد في فضل إنظار المدين المعسر الما المعسر

وردت أحاديث كثيرة في فضل إنظار المدين المعسر منها:

الحديث الأول:

ما ورد عن حديفة على قال: قال رسول الله على: اللقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا: أعملت من الخير شيئاً؟ قال: لا، قالوا: تذكّر، قال: كنت أداين الناس، فآمر فتياني أن يُنظروا المعسر وَيَتَجوَّزوا عن الموسر، قال: قال الله على: تجوروا عنه (٤) إما يه يه عال مات لدة . عال يعدي (١٥)

وله في رواية: قال: أُتيَ اللهُ بعبد من عباده آتاه الله مالاً، فقال له: ماذا

(1) Though: and that it yes any hills.

الفتح الرباني ١٠٢/١٥؛ شرح صحيح مسلم، للنووري ٢١٨/١٠؛ قيل الأوطار ٥/ (٨) المساقة عقعلة من اليس واليسار الذي هم اللي اللم حقي السابلين).

⁽٣) المقدمات الممهدات ٢/٣٠٦. (٤) سبق تخريجه في ص٤٥, ١٠٠٠ - ١٠٠٠

عملت في الدنيا؟ (قال: ولا يكتمون الله حديثاً) قال: يا رب [آتيتني مَالَك، فكنت أبايع الناس، وكان من خُلُقي الجواز، فكنت أتيسر مع الموس، وأنْظِر المعسر، فقال الله: أنا أحق بذلك منك، تجاوزوا عن عبدي(١).

الحديث الثاني: العلق المالين المالي المعلم

ما ورد عن عبد الله بن أبي قتادة (٢⁾: أن أبا قتادة طلب غريماً له فتوارى عنه ثم وجده، فقال: إنى معسر، فقال: آلله؟ قال: الله. قال: فإنى سمعت رسول الله على يقول: امن سره أن ينجيه الله من كرب(٢٣) يوم القيامة فلينفس عن معسر، أو يضع عنها(٤).

الحديث الثالث:

ما ورد عن أبى هريرة ﴿ قُلْبُهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهُ ﷺ: ﴿ مَنَ أَنْظُرُ معسراً أو وضع له، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا

⁽١) أخرجه مسلم في الصحيح ٣/ ١١٩٥، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر، الحديث ٢٩/ ١٥٦٠.

⁽٢) هو: عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، السَّلمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو يحيى المدنى. روى عن جابر بن عبد الله، وأبيه أبي قتادة فارس رسول الله ﷺ وغيرهما، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وابنه ثابت وغيرهما، توفي بالمدينة سنة ٩٥هـ، وثقه النسائي وابن حبان وابن حجر.

ترجمته في: تهذيب الكمال ١٥//٤٤٠؛ التاريخ الكبير، للبخاري ٥/١٧٥؛ الثقات، لابن حبان ٥/ ٢٠.

كُرَب: جمع كُرْبَة، وهي الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس، لسان العرب ٣/ ٢٣٦.

⁽٤) أخرجه مسلم في الصحيح ٣/١١٩٦ كتاب المساقاة، ياب فضل إنظار المعسر؛ الحديث (٣٢/ ٣٢).

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/٢٥٩، مسند أبي هريرة ١

ومسلم، في الصحيح ٢٣٠٢/٤ (ضمن حديث جابر الطويل)، كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، الحديث (٧٤/ ٣٠٠٦)، والمترمذي واللفظ له في السنن ٣/ ٥٩٠، كتاب البيوع، باب ما جاء في إنظار المعسر والرّفق به، الحديث (١٣٠٦).



البعلب في اللغاية (قال ولا يكتمون الله تحدث) قال: ب الحديث الرابع: ما ورد عن بريدة الأسلمي (١) في قال: سمعت رسول الله على يقول: «من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة» (٢) سال معسراً فله بكل يوم مثله صدقة»

الحليث الثاني:

ما ورد على عبد الله بن أبي قددة `` أن أنا قنادة طلب غريد له دواري entire form with the new, " Est, " The Elle W. W. Ell Egg ware وسول الله الله عد .. "من حره أن ينحيه الله من كرب" يوم القيامة فلينتس عن دهسر ، أو يضم عندانة

المال الله

ما ورد عن أبي دريرة يَقِهُ قَالَ عَالَ صَوْنَا للهُ يَثِيرًا اعْنَ أَنْظُر محسراً أو وضع له ، أظله الله يوم القيامة تحت غل عرشه يوم لا ظل إلا Elas (0)

⁽١) أخرجه مسلم في الصحيح ٢١٩٤/١ م. كتاب المتم قاء بعاب فقال إلقار الديس. Land PY . FOI.

⁽١) حو عبد الله أن أبي تتأذة ١٧ أهاري "اكتنمي"، أبي أبر ميم، زيدان: أبر يحي المملني. رون عن حام س عبد الله وأبيد أبي نتاءة درس رسول له ينظ رعم مياه وروى منه إستراعيل عن أبي خالده وابنه أديث وغيرهم . عوفي بالمدينة جنة ١٩٨٥ . - ethollimbly the said the say المرحلته إلى الهذيب الكمال ١٤٠٠ المربع الخير ، للدخاري ١٥٥٠ المتبات،

⁽٣) كُوب: جمع كُون، وهي الحرق والغيم الذي يأخذ بالنص. تسان العرب ١/٢٦]

⁽١) هو: بُرَيْدَة بن الحُصَيْب، أبو سهل، الأسلمي، صحابي أسلم قبل بدر، وغزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة، وكان من ساكني المدينة ثم تحوّل إلى البصرة لما فتحت وابتنى بها قاراً ثم خرج منها غازياً إلى خراسان، فأقام بـ(مرو) إلى أن توفي

ومسلم، في الصحيح ١٤/٢٠٣٢ (ضمن حليث حابر الصيرياء كتاب ١١٨ فلم قائل. المنا ترجمته في: أسد الغابة ١١/١٤٠١١ لإصابة ١/١٤٠١ تقريب التهذيب ص ١٢٠٠.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمل في المستد ٥/ ١٣٥٠ في حديث بريدة الأسلمي، قال الهيشمي في Holid (7-71). مجمع الزوائد ٤/ ١٣٥: (ورجاله رجال الصحيح).



وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حبس المدين المعسر بدينه.

المطلب الثاني: ملازمة المدين المعسر بدينه.

المطلب الثالث: بيع المدين الحر واسترقاقه بدينه.

المحالب الأول ﴿

حبس المدين المعسر بدينه

عالينا القرار الأروبية والمتاارية

1776 Bull was not able to the 1778

قِيْلَ أَنْ لَلْعَلَمَاءَ فِي حَبِسَ الْمَدِينَ الْمُعَسِّرُ بِدِينَهُ قُولَيْنَ : اللهِ عَبِسَ الْمُدِينَ المُعَسِّرُ بِدِينَهُ قُولَيْنَ : اللهِ عَبِسَ المُدِينَ المُعَسِّرُ بِدِينَهُ قُولَيْنَ : اللهِ عَبِسَ المُدِينَ المُعَسِّرُ بِدِينَهُ قُولَيْنَ :

القول الأول المستحدث

أنه لا يحبس مطلقاً.

وهذا قول جمهور العلماء^(۱) من الحنفية^(۲)، والمالكية^(۳)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

القول الثاني المراسدة الفائد في معرا المدار عام والمادية المادة

أنه يحبس إلا إذا كان دينه رأس مال الربا الخال عطفا الحا المسا

allow the grate of the Brown flowers . Ask give " wie 3000.

⁽۱) الإقناع، لابن المنذر ١/١٧٥؛ شرح صحيح مسلم، للنووي ٢١٨/١٠؛ أخبار القضاة، لوكيع ٩/٢.

⁽٢) الهداية، للمرغيناني ٧/ ٢٧٩ ـ ٢٨٢؛ بدائع الصنائع ٧/ ١٧٣٠ هذا الله الله

 ⁽٣) المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٥؛ المنتقى، للباجي ٥/ ٨٢؛ كفاية الطالب الرباني ١٦٦٨٤.

⁽٤) روضة الطالبين ٤/١٣٦؛ أسنى المطالب ٢/١٨٦، تحفة المحتاج ٥/١٤٢. منا (١٠)

⁽٥). شرح منتهني الإرادات ٢/ ٢٧٦؛ كشاف القِناع ٣/ ٤٢٠. أو الدي عنها عهد الله

⁽F) المحلى ٨/ ١٧٢. ما

وينسب هذا القول إلى القاضي شريح تَطَلُّهُ^(١).

روى ابن جرير الطبري بسناه عن ابن سيرين أن رجلاً خاصم وجلاً إلى شريح، فقضى عليه وأمر بحبسه، قال: فقال رجل عند شريح: إنه معسر، والله يقول في كتابه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسَرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فقال شريح: إنما ذلك في الربا، وإن الله قال في كتابه: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن ثُوّدُوا اللهُ قال في كتابه: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن ثُوّدُوا اللهُ عَلَى اللهُ عَ

إلا أن في نسبة هذا القول إلى شريح نظر، حيث لا دليل يثبت صحة تلك النسبة غير ما رواه ابن جرير الطبري، وهذه الرواية لا تقتضي أن شريحاً يقول بحبس المدين الذي ثبت إعساره بدينه؛ لأمرين؛

أحدهما: أنها قضية عين، لعله لم يثبت عنده إعسار المدين، فحبسه استظهاراً لأمره عسراً أو يسراً، وحبس الاستظهار جائز (٣)، وعلى هذا حمله بعض المفسرين، قال ابن عطية (٤): «وكان هذا القول ـ أي حبس المعسر بدينه ـ يترتب إذا لم يكن فقر مدقع (٥)، وأما مع الفقر والعدم الصريح فالحكم هو النظرة ضرورة» (٢). وقال الجصاص (٧): «ولم يكن شريح ولا أحد من

والحناياة بالفااء والألمان

⁽۱) تفسير الطبري ٣/ ١١٠؛ الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٧٢؛ التفسير الكبير، للرازي ٧/

⁽۲) تفسير ابن جرير الطبري ۳/ ١١٠.

⁽٣) كما سبق ذكر ذلك في ص٩٣، ٩٨.

⁽٤) هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية، المحاربي، الغرّناطي، أبو محمد، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية، كأن إماماً في الفقه والتفسير والحديث والعربية، وكان يتوقد ذكاء، ولد سنة ٤٨٠ه وتوفي سنة ١٤٥ه.

من مُصَنفاته: فالمحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بالسال من دولت ١٧ (١) الم

ترجمته في: قضاة الأندلس ص١٠٩؛ سير أعلام النبلاء ١٩ / ٩٨٧؛ الأعلام ٣/ ٢٨٢؛ طبقات المفسرين، للسيوطي ص١٠٠٠ ٨٠٠ - ٢٧٥٧ والما الماليا (٢٠)

⁽٥) فقر ملقع؛ أي: فقر شديد. لسان العرب ١/٩٩٦/١ - ١/١٥٠٦ عاليد ما تدريقما ال

⁽٦) المحررُ الوَّجِيرَ فِي تفسير الكتابِ العزيز ٢/ ٣٥٦، سِمَّا ٢٠١٤ وَسَالُهُمَا هُمِي ٤١٠

⁽٧) هو: أحمد بن علي، أبو بكر الرازي، الفقيه، المعروف بـ (الجَصَّاص)، من كبار علماء الحنفية، كان مشهوراً بالزهد والورع، ولد سنة ٣٠٥ه، قدمَ بغداد وتفقه على =

hable It's it's at her.

J. 2: 180

السلف يخفى عليهم أن الله لا يكلف أحداً مالاً يقدر عليه، بل كانوا عالمين بذلك، ولكنه ذهب عندي _ القائل الجصاص _ والله أعلم إلى أنه لم يتيقن وجود ذلك _ أي الإعسار _ ويجوز أن يكون قادراً على أدائه مع ظهور إعساره استان المان بذول تعالى عان أله والرئ أن يُؤا أن المسبح يطلنل

والآخر: أن حَمْلَهُ الآية (الأمرة بإنظار المدين المعسر) على دين الربا خاصة لا يلزم منه أنه يرى عدم إنظار المعسر فيما سواه من الديون؛ لقيام أدلة أخرى على منع حبسه في سائر الديون .

letter like as any to telle thank regard to example like to take the till of

أبلة من قال بحيس المعسر ببينه:

أولاً: دليله على وجوب إنظار المدين المعسر وعدم جواز حبسه في الدين إذا كان رأس مال الربا. وجعي و الألامليو الاستمارية

استدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَاتَ ذُو عُسَرُو فَتَوَارُهُ إِلَىٰ مُنْسَرَةً ﴾ [البقرة: المراكب الله المعالم في المعالم الله المعالم (٢٨٠٠ : ١٥٠٥)

رجه الدلالة ني الآية:

أن الآية نزلت في رأس مال الرباء وهي نص في وجوب الإنظار فيه إلى الميسرة، وحيث إنَّ الحبس ينافي الإنظار فلا يُحبُّسُ المدين المعسر برأس مال إلغاء الخاص وإهماله، وإعمال الدليل أولى من

مناقشة الاستدلال بالآية:

نوقش بأن لفظ الآية عام في دين الربا وغيره من الديون، وخصوص ما

⁼ أبي الحسن الكرخي وبه انتفع وعليه تخرج، سكن بغداد ودرس بها، انتهت إليه رئاسة المذهب الجنفي، عرض عليه القضاء فامتنع، توفي سنة ٣٧٠هـ. عرض من مصنفاته: (أحكام القرآن)، (شرح مختصر الطحاوي)، (شرح الجامع). ا ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ٣١٤؟ الجواهر المضية ١/ ٢٢٠؛ الطبقات السنة ١/ 1817 : 1 Lang 1/2 1/2 | 1817 - 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 | 18 1 |

⁽١) أحكام القرآن ١/٢٧٦.

⁽٢) تفسير ابن جرير الطبري ٣/ ١١٠؛ أحكام القرآن، لابن العربي ١/ ٢٤٥؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣/ ٣٧٢. (Y) WA SIL LARDER 19773.

قبلها (في الربا) غير مانع من عمومها؛ لأن الآية مستقلة عما قبلها، مكتفية بنفسها، غير مرتبطة بما سبقها(١). سأبالنا ولكنه ذه

و النيأ: دليله على جواز حبس المعسر بدينه إذا لم يكن رأس مال الرباء استدل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَنَاتِ إِلَى أَمْلِهَا ﴾ ellen le en 18 is (Il e gielle l'ade l'arme 1. (7)[01 : shid]

الله الله الله عنه أنه من علم الثقار المعمر في مع العيال المن المامة المامة المامة المامة المامة المامة المامة

أن الله أمر بأداء الأمانات إلى أهلها، والدِّين أمانة في ذمة المدين فيلزمه أداؤه؛ للأمر به سواء أكان المدين موسراً أم معسراً، فإن امتنع حُبِسَ لعدم امتثاله الأمر بأداء ما لزمه. That is the way having since

نوقش الاستدلال بهذه الآية من وجهين: ﴿ إِنَّ إِنَّا إِنَّا اللَّهِ إِنَّ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

الوجه الأول: أن الآية إنما هي في الأعيان الموجودة في اليد للغير، فعليه أداؤها، بخلاف الديون المضمونة في الذمة؛ لأن المطالبة بها معلقة بامكان الأداء (٣).

الوجه الثاني: لو سلم بأن الدين مراد في الآية، فالآية عامة خصصت بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فالأمر بإنظار المعسر مُخَصِّص لعموم الأمر بأداء الأمانات، ولو لم يقصر العام للزم إلغاء الخاص وإهماله، وإعمال الدليلين أولى من الإهمال لهما أو لأحدهما.

⁽١) للعلماء في المقصود بالآية أقوال ثلاثة. أولها: أن المقصود بها ربا الدين حاصة، ويه قال ابن عباس رها وشريح. وثانيها: أن الآية نص في دين الربا، وغيره من الديون مقيس عليه وثالثها: _ وهو للجمهور _ أن الآية عامة في كل دين. وهذا القول هو الأظهر؛ لأن من قال بأنها في دين الريا خاصة نظر إلى خصوص ما قبلها من الآيات في الرباب «الهواميلا» يطيعه بين المناس بين المناب المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة وعرا

[﴿] وَرَدَّ: بِأَنَّ الْآيَةِ عَامَةٍ، وخصوص ما قبلها لا يُمنع من عمومها لاستقلالها. تفسير ابن جرير الطبري ٣/ ١١٠؛ التفسير الكبير، للرازي ١٠٢/٧ ١٩٠٠؛ أحكام (1) Lale 13, 14, 14 القرآن، لابن العربي ١/ ٢٤٥.

⁽٢) تفسير ابن جرير الطبري ٣/ ١١٠٠ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣/ ٣٧٢. (٣) أحكام القرآن، للجصاص ٢/٢٧٦. Colly the willed 7, TVT

HALL HIL

HILL HULLS

أدلة القائلين بمنع حبس المعسر بدينه:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

رجه الدلالة في الآية:

أن الآية دلت على وجوب إنظار المعسر، وحبس المدين المعسر يتنافي مع الإنظار، فلا يكون جائزاً.

مناتشة الاستدلال بالآبة:

توقش الاستدلال بهذه الآية بأنها في دين الربا خاصة، وفيه يكون الإنظار، وأما ما عدا دين الربا فليس في الآية دلالة على عدم الحبس فيه (١٠).

وأجيب بثلاثة أجوبة: من الآية عامة في كل دين، ومجيؤها عقب ذكر الربا لا يمنع من عمومها، إذ الآية مستقلة عما قبلها؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن الربا قد أحبطه الله وأبطله، فكيف يكون فيه نظرة دون سائر الديون! .

والآخر: أن القراءة إنما هي بالرفع - ﴿وَإِن كَاكَ ذُو عُسْرَقِ ﴾ -، وهذا دليل على أنه لم يعن بها صاحب الربأ، ولو عني بها صاحب الربأ لقيل: (وإن كان ذا عسرة)؛ أي وإن كان الذي عليه الربأ ذا عسرة(٢).

الجواب الثاني: لو سلم بأن الآية خاصة بدين الربا فغيره من الديون مقيس عليه، بجامع تعلق الكل بالذمة والعجز عن الوفاء.

الجواب الثالث: لو سلم بأن الآية خاصة بدين الربا وأن غيره من الديون غير مقيس عليه، فإن الآية على هذا أفادت الإنظار في دين الربا، ولكنها لم تنف الإنظار عن سائر الديون، فيستفاد الإنظار من أدلة أخرى.

Lead of Cold Kall This 17 - FT

- (١) كما تقدم في أدلة القول الأول ص٣٢٣.
- (Y) المقدمات المبهدات ٢/٢٠٣٠ (١)

with theliter with any texture week

الدليل الثاني:

ما ورد عن أبي هريرة ولله أن رسول الله يلا قال: «مطل الغني ظلم»(١).

رجه الدلالة في المديث: إلى المالية المالية المالية المالية المالية

قال أبو سليمان الخطَّابي (٢): «قوله: (مطل الغني ظلم) دلالته: أنه إذا لم يكن غنياً يجد ما يقضيه لم يكن ظالماً، وإذا لم يكن ظالماً لم يجز حبسه؛ لأن الحبس عقوبة ولا عقوبة على غير الظالم»(٣).

الدليل الثالث:

ما ورد عن أبي سعيد الخدري في قال: أصيب رجل في عهد رسول الله في أمار ابتاعها فكثر دينه، فقال رسول الله في التصدقوا عليه، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله في لغرمائه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»(٤).

رجه الدلالة ني المديث:

أن النبي ﷺ لم يحبس المدين حين عجز عن الوفاء، ولو كان جائزاً لحبسه. ويناقش: بأن الغرماء لم يطلبوا حبسه، والحبس يتوقف على طلبهم.

والأخر: أذ القراءة إسا في بالراء - فول كان ي الم الماليال

ما ورد عن أبي هريرة عليه أن رجلاً أتاه بآخر فقال له: إن لي على هذا

⁽١) سبق تخريجه في ص٦٧. الله عليه المراد العسرة ٦٧ في جريعة تعالى المراد المراد

⁽٢) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، أبو سليمان، الخطابي، البُسْتي، البُسْتي، الحافظ، اللغوي، كان فقيها محدثاً أديباً له تصانيف بديعة، توفي بـ (بُسْتَ) _ وهي مدينة من بلاد كابل _ سنة ٣٨٨ه. والخطّابي نسبة إلى جده خطاب، وقيل: إنه من ذرية زيد بن الخطاب في فنسب إليه.

من مصنفاته: المعالم السنن؟ في شرح سنن أبي داود، العلام السنن؟ في شرح صحيح البيخاري، غريب الحديث، على المساودة البيخاري، غريب الحديث، على المساودة البيخاري، غريب الحديث،

⁽٣) معالم السنن ٥/١٧.

The Illin:

ديناً. فقال للآخر: ماذا تقول؟. قال: صدق. قال: فاقضه. قال: إني مسر. فقال للآخر: ما تريد؟. قال: احبسه. قال أبو هريرة: لا ولكن يطلب لك ولنفسه ولعياله(١).

رجه الدلالة الله الأثية منه للقم ية القشة للسائرة له الا قد المان

أن أبا هريرة والله المعسر المدين المعسر، ولو كان حبسه جائزاً لحبسه؛ لطلب صاحب الحق.

Rooth like

الدليل الخامس:

أن المدين المعسر غير متمكن من الأداء، والله على لم يكلف العبد إلا ما كان في إمكانه، قال تعالى: ﴿لَا يُكُلِّفُ اللّهُ نَشْنًا إِلّا مَا تَاتَنَهَا مَا كَانَ في إمكانه، قال تعالى: ﴿لَا يُكُلِّفُ اللّهُ نَشْنًا إِلّا مَا تَاتَنَهَا مَا لَهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُمْثَرُ ﴾ [الطلاق: ٧]، وإذا لم يكن مكلفاً بالأداء حال الإعسار لم يجز أن يحبس (٢).

الدليل السادس:

أن وجوب أداء الدين متعلق بمال المدين لا برقبته حتى يكون للدائن سلطان عليه بحبسه، فإذا لم يكن له مال وجب إنظاره حتى يوسر؛ لانعدام متعلق الأداء (٣).

الدليل السابع:

أن الحبس مع ثبوت الإعسار لا فائدة منه؛ لأن الحبس إما أن يكون الإثبات عسرته أو لإجباره على سداد دينه، وعسرته ثابتة والسداد متعذر⁽¹⁾.

الدليل الثامن:

أن الحبس عقوبة والمدين لم يفعل ما يستوحب العقوبة؛ لأنه غير ظالم بالتأخير، والفقر والإعسار ليسا ذنباً حتى يعاقب عليهما المدين، وإنما شرع الحبس لحمل المدين على الوفاء، ومع عدم القدرة عليه لا فائدة من الحبس،

⁽١) رواه ابن حزم في المحلى ٨/ ١٧١. ﴿ (٢) أحكام القرآن، للجماص ١٠/ ٤٧٦. ﴿

⁽٣) تفسير ابن جرير الطبري ٣/١١٢، ١١٣.

⁽٤) المغني ٤/ ٤٩٩؛ الفواكه الدواني ٢/ ٣٢٥. ١٧٧٠ والما والما والما والما الما

ديناً. فقال للرَّاح : ماذًا لقول؟ قال صدق قال فاقصه قال المنتسم في في

القال الأجور ما تويدا الأن احسب قال أن هروة لا وإلان عبالي الما

الراجح هو القول بعدم حبس المدين المعسر بدينه؛ لظهوره؛ ولقُّوةُ أدلته، وسلامة أكثرها من المناقشة، في مقابل عدم نهوض أدلة القول الثاني للاحتجاج، لما ورد عليها من مناقشة... والله أعلم. أحدث و الله أنا الله الما

الدليل الخاص المستعدد ال

الما المعسر ما يع ملازمة المدين المعسر

الختلف العلماء في ملازمة الدائن لمدينه المعسر على قولين: القول الأول: الملاق الما وإذا لم يكن مكلف بالأداء حال الإعسان والأول

له ملازمته.

وبه قال الإمام أبو حنيفة^(٢).

قال الزيلعي: الثم إذا أخرجه من الحبس لا يحول بينه وبين غرمائه بعد الإخراج، بل يلازمونه عند أبي حنيفة كالله (٣) ما أمَّا المساحد الله الله airle Het. It.

Hely Haden :

Illoly Ilmles:

Illied Ilday: :-

(٢) تعيير ان جرير العيري ١/١٤ م ١/١٠ .

القول الثاني:

ليس له ملازمته.

وبه قال المالكية(١٠)، والشافعية(٥)، والحنابلة(١٠)، والظاهرية(١٠)، قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية (٨).

⁽١) شرح السنة، للبغوي ٨/ ١٩٥؛ معالم السنن ٥/ ١٧.

⁽٢) الهذاية، للمرغيناني ٩/ ٢٧٧؛ تكملة البحر الرائق ٨٤/٨.

الناخر والقد والإعساد ليسا دنيا حتى يعاقب عليه ٢٠٠١/٥ تقلقعا نيية (٣)

⁽٤) الخرشي على مختصر خليل ٢٧٨/٥ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٧٩/٥.

⁽٥) تحفة المحتاج ٥/١٤٢؛ روضة الطالبين ٤/١٣٦؛ أسنى المطالب ١٨٦/٢

⁽٦) شرخ منتهى الإوادات ٤٢٧٦/٢ كشاف القناع ٤١٨/٣.

⁽٧) المحلى ٨/ ١٧٢.

⁽٨) الهداية، للمرغيناني ٩/ ٢٧٧، ٢٧٨؛ تكملة البجر الرائق ٨٤/٨٤/٨ عندا (١)

جاء في أسهل المدارك^(١) في حكم ملازمة الغرما المدين المفلس بعد قسمة جميع ماله عليهم وقيامه بلا مال: «وليس لهم ملازمته على الباقي».

وقال النووي: «وإذا ثبت إعساره لم يجز حبسه ولا ملازمته، بل يمهل

الموفق ابن قدامة: «ومتى ثبت إغشاره عند الحاكم لم يكن لأحد مطالبته ولا ملازمته، (٢٠ منالفوه ، (زالساناه) ... و السان المساع المبالة .. هامة

وقال العيني: «قال أبو يوسف ومحمد: إذا صح أنه معسر فلا سبيل إلى لزومه»(^{٤)}. 164 165 :

رسول الله يَهِ فَقَالَ: مَا عَلَى شَيِّ وَأَعَلَيْكُ فِقَالَ لا وَاللَّهُ إِلَّا أَنَّا

ما ورد عن ابن عاس بهذان رجاد الرج عربيا له بعشرة جاني

عنفستي أو تأنيس يحميل . فجرة إلى النبي يجه فقران رسو : **الأوقا عَلَانًا**

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ما ورد عن مكحول (٥) قال: قال رسول الله على: «إن لصاحب الحق اليد إثراره يخا لهذاء على حوار ملازمة السعس

(٣) المغنى ٤/ ٤٧.

cas hulb in the is

^{.18/7 (1)}

⁽Y) This / 1/101.

⁽٤) البناية ٤/ ٤٩٧.

⁽٥) هو: مكحول بن عبد الله الدمشقي، أبو عبد الله، التابعي، عالم أهل الشام. قال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام. لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا، وكان لا يفتي حتى يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا رأيي والرأي يخطئ ويصيب، توقي سنة

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٥، طبقات الفقهاء ص٧٥؛ وفيات الأعيان ٥/

⁽٦) أخرجه الدارقطني مرسلاً، السنن ٤/ ٢٣٢، كتاب في الأقضية والأحكام، الحديث (٩٧). وفي الصحيحين عن أبي هريرة على قال: أتى النبي على رجل يتقاضاه، فأغلظ له فهمَّ به أصحابه، فقال: (دعوه، فإن لصاحب الحق مقالاً). سبق تخريجه 1 24 12. 6. Locates 11 443 في ص٤٤.



قال الزيلعي: «أراد باليد الملازمة، وباللسان التقاضي»(١)، وإذا كان المعنى كذلك فإن للدائن ملازمة مدينه لدلالة الحديث

مناتشة الاستدلال بهذا المديث:

يناقش بأن الحديث في المدين إذا كان واجداً، وليس في المعسر؛ بدليل قوله _ عليه الصلاة والسلام _: (واللسان)؛ ومطالبة المعسر ممتنعة، فكذلك ملازمته. على الوابرية وعجدا إلا في المعدد على معدد الم

الدليل الثاني:

ما ورد عن ابن عباس ﷺ أن رجلاً لزم غريماً له بعشرة دنانير على عهد رسول الله ﷺ فقال: ما عندي شيء أعطيكه. فقال: لا والله! لا أفارقك حتى تقضيني أو تأتيني بحميل. فجرَّه إلى النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ فأنا أحمل له"، الحديث (٢). will lavel all the by It'll It'in

رجه الدلالة ني العديث:

أن النبي - عليه الصلاة والسلام - لم ينكر على صاحب الحق ملازمته لمدينه مع كون المدين معسراً كما أفاد قوله: «ما عندي شيء أعطيكه». فدل إقراره ﷺ لهذا، على جواز ملازمة المعسر (٣).

Illuly Hele

(1) 7/31.

is on the

مناقشة الأستدلاك بهذا العديث:

يناقش الاستدلال بهذا الحديث: بأن قول المدين: «ما عندي شيء أعطيكه الاعوى منه لا يثبت بها إعساره. ويحمل على أنه مجهول الحال.

Man & galongly office he is to get from an

الأعلف له فيهم م الاستحارة ، فقال: الاعراء ، فإل أصاحب الحرا ، قالاً ال مؤسير من

⁽١) تبيين الحياد ولا قيمة الا عالم، هذا راين والمالي بالمرب ١٠٠٨ والمالي بالمرب ١١٠ المرب المرب المرب (٢) أخرجه أبو داود، السنن ٣/٢٤٣، في كتاب البيوع، باب في استخراج المعادن، و مده في السر الملام النباء ورووا ، طاعات الفقياء من م (١٣٣٢٨) في الحال ال

وابن ماجه، واللفظ له، السنن ٢/٨٠٤، في كتاب الصدقات، باب الكفالة، الحديث 1) La garlidida, a sikariin la Marian a, Ikisini ilka Ost. Dana

قال عبد القادر الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث جامع الأصول ٧/ ٢٦١ حديث

⁽٣) أحكام القرآن، للجصاص ١/٤٧٧.

all out at all

e en UCL and I

12 29:

أبلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول بعدم جوار متازمة المني المحسرة الخال الاللالاللا الله

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسَرَةً فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. عاماً وجمه الدلالة في الآية:

أن الله أوجب إنظار المدين المعسر إلى الميسرة، والملازمة تنافي الإنظار فلا تجوز.

مناتشة الاستدلال بهذه الآية:

نوقش الاستدلال بهذه الآية بأن المراد بالإنظار هو تخليته من الحبس، وترك عقوبته، وهذا لا يوجب ترك ملازمته (١٠). عند من النا عالسما

ويجاب: بأن الإنظار هو التأخير، وهو لفظ مطلق يشمل ترك ملازمته، وتقييد الإنظار المأمور به في الآية بتخليته من الحبس وترك معاقبته، تقييد بلا دليل، فلا يصار إليه.

الدليل الثاني:

وجه الدلالة ني العديث:

رَجُهُ الدَّلَوْلَهُ فَيْ الْمُعْلَمُ اللهِ اللهُ الل

الدليل الثالث: « أعد من المن المنظام التي عبد كان مادياً عن الثالث الثالث المنظام المنظام المنظام المنظام المنظام

أن المدين المعسر ليس لدائنه مطالبته فليس له ملازمته؛ قياساً على من

⁽١) أحكام القرآن، للجصاص ١/ ٤٧٨. (٢) سبق تخريجه في أض ٩٧. ١١٠ من الله

hall lander all the by UKela 18 ms:

which Kindle wie kies:

The HEAL HELL



كان دينه م<u>ؤ</u>جلاً^(١).

الترجيع:

الراجح هو القول بعدم جواز ملازمة المدين المعسر؛ لظهوره ولقوة أدلته، وضعف أدلة القول الآخر بالمناقشة الواردة عليها والله أعلم.

ومة المرادة في الربة في شالنا عليها في المرادة في المرا

بيع المدين الحر واسترقاقه بدينه

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في موقف الشرائع السابقة من بيع الحر بدينه من المسألة الثانية: في موقف الإسلام من ذلك من المسألة الثانية :

المسألة الثالثة: فيما ورد في بيع مدين يقال له (سُرَّق) بدينه السالة

المسالة الأولى O المسالة الأولى O المسالة الأولى O

موقف الشرائع السابقة من بيع الحر بدينه

كانت الشرائع السابقة على الإسلام تجيز استرقاق الأحرار بالحقوق المستحقة عليهم، كما في شريعة يعقوب وبَنِيه ﴿ قَالُ تَعَالَى: ﴿ قَالُواْ فَمَا جَرَّوُهُم مَن وُجِدَ فِي رَعَلِهِ فَهُوَ جَرَّوُهُ كَلَاكَ جَرَوُهُم مَن وُجِدَ فِي رَعَلِهِ فَهُوَ جَرَّوُهُ كَلَاكَ جَرَوُهُم مَن وُجِدَ فِي رَعَلِهِ فَهُو جَرَّوُهُ كَلَاكَ بَعْزى ٱلظَّلِينَ ﴿ كَالَهِ مَا اللَّهُ اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ

نَجُزِى ٱلظَّالِمِينَ ﴿ [يوسف: ٧٤، ٧٥]. قال ابن جرير الطبري: «يقول فالذي وجد ذلك في رحله ثوابه أن يسلم بسرقته إلى من سرق منه حتى يسترقه»(٢).

وقال الشوكاني: «كان الحكم عند الأنبياء يعقوب وبنيه أن يؤخذ السارق بسرقته عبداً يسترق»(٢٠).

وكان الرومان يبيحون استرقاق الحر بدينه، فالدائن عندهم له أن يبيع مدينه ويستوفي دينه من ثمنه، استناداً إلى مبدأ كان سائداً عندهم في ذلك

⁽١) المهذب ١/٣٢٧؛ المغنى ٤٩٨/٤. (٢) تفسير ابن جرير الطبري ٢٢/١٣.

⁽٣) فتح القدير ٣٤/ ٤٤. يو سيورخ، رئيم ١١٥١ ما ١١٥٨ إلى يتعالمونيا ما أنظار والحما أما الم

الوقت، وهو أن شخص المدين ضامن للوفاء بديونه(١) ... منس

والأمر كذلك في الجاهلية، فكان الحر عندهم يُسْتَرَقُّ بدَينه إذا لم يكن في ماله وفاء به (٢).

ما ورد في س ٢٥ غيناتا غالسما ٢٥ ق) (١) سينه

موقف الإسلام من بيع الحر بدَينه الله الما الما

لا خلاف في أن الحر لا يباع بدينه، وقد حكى الإجماع على ذلك كل من البيهقي (٦)، والطحاوي (٤)، وابن قدامة (٥)، وابن حجر (٦).

ومستند هذا الإجماع الكتاب والسنة.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةِ فَنَظِرَهُ إِلَى مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

أمر الله ﷺ بإنظار المدين المعسر، وبيعه ينافي الإنظار، فلا يُصح

قال الطحاوي: «ففي قول رسول الله ﷺ لغرمائه: «ليس لكم إلا ذلك» دليل على أن لا حق لهم في بيعه، ولولا ذلك لباعه لهم» (^^).

وروی عبد الرزاق(۹)

⁽۱) الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ص١٧٢؛ قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ ص١٦.

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣/ ٣٧١.

⁽٣) السنن الكبرى، للبيهقى ٦/ ٥١. (٤) شوح معانى الآثار ٤/ ١٩٧٨.

⁽٩) الهو: عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر اليماني الصنعاني المحدث الثقة، كانت ولادته سنة ١٢٦هـ وارتحل في طلب الحديث، وروى عنه أئمة =

e who restorus

ILL . - AT

في مصنفه (١) بسنده عن الزهري قال: «قد كانت تكون على عهد النبي الله ديون، ما علمنار حواً بيع في دين "(٢) الله المالية الله المالية الله المالية الله

O المسألة الثالثة O

ما ورد في بيع مدين يقال له (سُرَّق)^(۱) بدينه

وفيها فرعان: هنيب بعرا ويب بدر الإسلام مقاعة

الفرع الأول: في إيراد الروايات في ذلك.

• الفرع الأول: الروايات الواردة في بيع سُرَّق بدينه ورد في بيع (شُرَّق) بدينه عدة روايات هي كما يلي:

الرواية الأولى: الله الدير المعسر وسد يام الانفار : الم

روى مسلم بن خالد الزنجي (٤)،

⁼ الإسلام في ذلك العصر، منهم: سفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين واغيرهم، توفي سنة ٢٢١ه باليمن الله فاب ساء دميله بالدا درست المساه ترجمته في: وفيات الأعيان ٣١٦/٣؛ سيو أعلام النبلاء ٩/ ٥٦٣ و تهذيب الكمال عال العالي الله على سيالة على المال العرب الم

⁽١) ٨/ ٢٨٦، باب هل يباع العبد في دينه إذا أذن له، أو الحر؟... الحديث (١٥٢٤٠).

⁽٢) وأخرجه أيضاً أبو داود في المراسيل ص١٦٢، بأب في المفلس، الحديث (١٧٠). قال شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث المراسيل لأبي داود: ﴿ وَجَالُكُ ثُقَاتُ ﴾ .

⁽٣) اختلف في ضبطه فأصحاب الحديث يقولون: سُرِّق بضم أوله وتشديد الراء المفتوحة بعدها قاف وقيل: إنه شُرِّق بتخفيف الراء وزن (عُمَّر) .. له صحبة، يقال: كان اسمه الحباب فغيره النبي على ويقال: اسم أبيه أسد، واختلف فيه فقيل: جهنى، وقيل: دائلى، وقيل: أنصاري. شهد فقح مصر، واختط بها وسكن الإسكندرية، وتوفي في خلافة عثمان ١٤٠٠ ﴿ مُعَلِّمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ

ترجمته في: الاستيعاب ٢/ ١٣٢٤ أسلا الغابة ٢/ ٣٣٣؛ الإصابة ٢/ ٢٠٪

⁽٤) هو: مسلم بن خالد الزنجي المكي، الفقيه، مولى بني مخزوم، أبو خالد، الإمام، فقيه مكة، كان عابداً، ولد سنة ١٠٠هـ، لازمه الإمام الشافعي وتفقه به حتى أذن له بالفتياء توفي سنة ١٨٠هم و إصرار ١٦١٠ مسالا و ١١٠٠ مناه ما

قال: «فاقضه». قال: قلت: ليس عندي. قال: «أنت سرق، اذهب به يا أعرابي فبعه حتى تستوفي حقك»: قال: فجعل الناس يسومونه في، ويلتفت إليهم، فيقول: ماذا تريدون، فيقولون: نريد أن نبتاعه منك، قال: فوالله إن منكم أحد أحوج إليه مني، اذهب فقد أعتقتك (٣).

⁼ ترجمته في: أميزان الاعتدال ٤/ ٢٠١٤ الكاشف، للجافظ الذهبي ٣/ ١٤٠٠ سير أعلام البلاء ١٩٨٨.

⁽١) هو زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة ويقال: أبو عبد الله المدني، الفقيه، مولى عمر بن الخطاب فله قال ابن عيينة: (كان رجلاً صالحاً، وكان في حفظه شيء).

تهذيب الكمال ١٠/١٠؛ تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧.

⁽٢) هو عبد الرحمٰن بن البيلماني، مولى عمر بن الخطاب هذه من مشاهير التابعين، قيل: كان شاعراً مجيداً، وفد على الوليد بن عبد الملك فأجزل له الحباء، وتوفي في ولايته.

تهذيب الكمال ١٨/١٧؛ ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥١؛ تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٩، ١٥٠.

⁽٣) أخرجه الطبراني، المعجم الكبير ٧/ ١٩٧، حديث رقم (٦٧١٦). والطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ١٥٧، باب النحر يجب عليه دين ولا يكون له مال، كيف حاله؟

والحاكم، المستدرك على الصحيحين ١٠١/٤، ٢٠٤، كتاب الأحكام، ذكر قصة =

علا زشين أحمام " - عن عب الرحمي من السمالي " قلد:



الرواية الثانية:

أخرج الدارقطني(١) والبيهقي(٢) بسندهما عن مسلم بن خالد الزنجي، قال: أخبرنا زيد بن أسلم، عن ابن البيلماني عن سرق قال: كان لرجل مال على، أو قال: على دين، فذهب بي إلى رسول الله على فلم يصب لي مالاً، فباعني منه، أو باعني له. . . الحديث^(٣).

سرق، وقال: اهذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، وتعقبه الحافظ الذهبي في التلخيص بذيل المستدرك، فقال: «عبد الرحمن بن البيلماني: لين ولم يعتج به البخاري، و عليه و إلى رسم الله على والجاري،

وفي إسناد هذه الرواية: أ ـ مسلم بن خالد الزنجي، وهو مختلف فيه، فقال البخاري: منكر الحديث، وضعفه النسائي وأبو داود، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو حسن الحديث.

وقد لخص الحافظ ابن حجر القول فيه في التقريب فقال: صدوق كثير الأوهام. الضعفاء الصغير، للبخاري ص٤٨٥؛ الضعفاء والمتروكون، للنسائي ص٢١٩؛ ميزان الاعتدال ٤/٢٠١٤ الكامل، لابن عدي ٦/١٢١١٤ تهذيب التهذيب ١٠١٨/١٠-

ب ـ زيد بن أسلم قال ابن عيينة: «كان في حفظه شيءً»، وقال الحافظ الذهبي: «ثقة حجة، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: (ثقة عالم وكان يرسل).

ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨؛ تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٥؛ تقريب التهذيب ص٢٢٢٠.

ج ـ عبد الرحمٰن بن البيلماني: لينه أبو حاتم، وقال الدارقطني: ضعيف لا تقوم به حجة، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال الحافظ عبد العظيم .. لا يحتج به، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٥/٢١٦؛ ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥١؛ تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٠؛ خلاصة تهذيب الكمال ١٢٧/٢؛ تقريب التهذيب ص ٣٣٧.

وقد خُلَصَ محقق ومخرج أحاديث مختصر استدراك الحافظ الذهبي إلى أن درجة هذا الحديث: ضعيف جداً.

مختصر استدراك الجافظ الذهبي، دراسة وتحقيق ٢٥٤١/٥.

- سنن الدارقطني ٣/ ٢٦، كتاب البيوع، الحديث (٢٣٤).
- السنن الكبرى ٦/ ٥٠، باب ما جاء في بيع الحر المفلس في دينه المساه
 - وسند هذه الرواية كسابقتها.

المُعَالِدُ السياسَةُ وَسَوْلِوا اللهِ عَيْمُ الَّذِي الْمُسْرِينَ عَنِي أَخُواسَ مُنافَقًا : قَطَالِنا اللهُ

أخرج الدارقطني (١) والبيهقي (٢) والطحاوي (٣) والحاكم (١) بسند منقطع (٥) عن زيد بن أسلم قال: رأيت شيخاً بالإسكندرية يقال له: سرق، فقلت: ما هذا الاسم؟ فقال: اسم سمّانيه رسول الله هي ولن أدعه. قلت: لمَ سماك؟. قال: قدمت المدينة فأخبرتهم أن مالي يقدم، فبايعوني فاستهلكت أموالهم، فأتوا بي إلى رسول الله هي فقال لي: أنت سرق، وباعني بأربعة أبعرة. فقال الغرماء للذي اشتراني: ما تصنع به؟ قال: أعتقه. قالوا: فلسنا بأزهد منك في الأجر، فأعتقوني بينهم، وبقي اسمي (١).

الرواد العاراني " عبيدا إلى عن الي عدد الرحمن البقعبا بأا أنواويا

أخرج البيهقي (٧) والدارقطني (٨) بسندهما إلى زيد بن أسلم أنه كان في غزاة فسمع رجلاً ينادي آخر يقول: يا سرق، يا سرق، فدعاه فقال: ما سرق؟

⁽١) سنن الدارقطني ٣/ ٦٢، كتاب البيوع، الحديث (٢٣٦).

⁽٢) السنن الكبري ٦/ ٥٠، باب ما جاء في بيع الحر المفلس بدينه.

⁽٣) شرح معاني الآثار ٤/١٥٧، باب الحريجب عليه دين، ولا يكون له مال، كيف حكمه؟

⁽٤) المستدرك على الصحيحين ٢/٥٤، كتاب البيوع، حكاية بيع سرق وعتقه ووجه تسميته وقال: هذا حديث على شرط البخاري ولم يخرجاه.

⁽٥) سقط من سنده ابن البيلماني. ينظر: مختصر استدراك الحافظ الذهبي دراسة المحقق ٢٥٤١/٥؛ الحاوي الكبير، للماوردي، اللوحة (١٩٣) (مخطوط).

⁽٦) وفي سئد هذه الرواية عبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار، قال ابن عدي: «وبعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه». وقال أبو حاتم: افيه لين يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن معين: الذي حديثه عندي ضعف، واحتج به الإمام البخاري في صحيحه، وقال ابن المديني: صدوق، وقد خَلَصَ الحافظ ابن حجر إلى أنه «صدوق يخطئ».

ينظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧٢؛ تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٦٦؛ تقريب التهذيب ص٤٣٤؛ هداية الساري مقدمة الحافظ ابن حجر لشرح صحيح البخاري ص١٤٧٠.

وقد خلص محقق ومخرج أحاديث مختصر استدراك الحافظ الذهبي إلى أن الحديث اضعيف. ١٥٤١/٥.

⁽٧) السنن الكبرى ٦/ ٥٠، باب ما جاء في بيع الحر المقلس في دينه الله المعالمين الكبرى ١٦١٠

⁽٨) سنن الدارقطني ٣/ ٢١، واللفظ له، كتاب البيوع، الحديث (٢٣٥). ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

فقال: أسمانيه رسول الله على إني اشتريت من أعرابي ناقة ثم تواريت عنه فاستهلكت ثمنها، فجاء الأعرابي يطلبني، فقال له الناس: ائت رسول الله ﷺ فاستعدي عليه، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن رجلاً آشترى مني ناقة ثم توارى عني، فقال: «أعطه ثمنها». قال: فقلت: يا رسول الله استهلكته، فقال رسول الله على: فأنت سرق. ثم قال للأعرابي: «اذهب فبعه في السوق، وخذ ثمن ناقتك، فأقامني في السوق، فأعطي في ثمناً، فقال للمشتري: ما تصنع به؟ قال: أعتقه. فأعتقني الأعرابي»(١).

الرواية الخامسة:

أخرج الطبراني (٢) بسنده (٣) عن أبي عبد الرحمن القيني (١) أن سرقاً

Was Jana miles has

(١) وهذه الرواية في سندها:

أ ـ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ضعفه النسائي. الضعفاء والمتروكون ص١٤٩؟ والحافظ ابن حجر تقريب التهذيب ص٠٤٠.

ب - عبد الله بن زيد بن أسلم، قال ابن معين: "ضعيف"، ونقل عن ابن معين قوله أيضاً: «أولاد زيد بن أسلم ثلاثتهم حديثهم ليس بشيء ضعفاء»، وقال على بن المديني: «ليس في وله زيد بن أسلم ثقة»، وقال الجوزجاني: «بنو زيد ضعفاء الحديثٍ»، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس»، وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه (صدوق فيه لين». ﴿

(١٤) المعديب التهذيب ١٢٢/٥ ، ٢٢٣، تقريب التهذيب ص٣٠٤. عند التهذيب

(٢) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمَي، "الشامي، الطَّبِّراني، الإمام، الحافظ، الثقة، محدث الإسلام، أبو القاسم، ولد بـ (طَبَريَّة الشام) سنة ٢٦٠هـ، وارتحل به أبوه وحرص عليه، وحل في طلب الحديث وأقام في الرحلة ثلاثاً وثلائين سنة، وسمع الكثير، عدد شيوخه ألف شيخ، له المصنفات الممتعة النافعة، سكن (أصبهان) إلى أن توفي بها سنة و٣٦هـ، وقد عاش مائة عام وعشرة أشهر.

والطُّبَراني: نسبة إلى (طَبَريَّة) وهي مدينة في الأردن.

من مصنفاته: «المعجم الكبير» وهو معجم أسماء الصحابة وتراجمهم وما رووه، «المعجم الأوسط» وهو معجم مشايخه المكثرين، وغرائب ما عنده عن كل واحد، «المعجم الصغير» معجم جمع فيه عن كل شيء حديث اساً قمالته في اساًا قوالمه

البناء ترجمته في وفيات الأعيان ٢/٢٠٤ والأنساب، للسمعاني ٤٤/٤ سيو أعلام النبلاء Carly, C. Bar. ١١٩/١٦؛ ميزان الاعتدال ٢/ ١٩٥.

(٣) في المعجم الكبير ٢٢/ ٢٩١٠) عنا جو أيه داي أنه وبعد الألام و الكبير ٢١٠ إلى المنا (٧)

(٤) هو: أبو عبد الرحمٰن القَيْني وقبل: أبو عبد الله القيني، له صحبة، سكن مصر، قال =

اشترى من رجل قد قرأ البقرة براً قدم به، فتقاضاه، فتغيب عنه، ثم ظفر به، فأتى النبي على فقال النبي على: (بع سرقاً». قال: فانطلقت به، فساومني أصحاب النبي على ثلاثة أيام، ثم بدا لي فاعتقته (۱).

الرواية السادسة:

أخرج البيهقي (٢) بسئله منقطع (٣) عن يزيد بن أبي حبيب (١) أن رجلاً قدم المدينة فذكر أنه يقدم له مال، فأخذ مالاً كثيراً فاستهلكه، فأخذ الرجل، فوجد لا مال له، فأمر رسول الله ﷺ أن يباع (٥).

18: 16 holes and to make There's

الرواية السابعة:

أخرج البيهقي (٦) _ بسنده _ عن أبي سعيد الخدري رفي ان النبي الله باع

الحافظ ابن عبد البر: روى عنه أبو عبد الرحمٰن الخُبُلي قصة (سُرق) وبيعه في الدين الذي استهلكه.

الاستيعاب ١٣٩/٤؛ أسد الغابة ٦/١٩٤، ١/٢٠١؛ الإصابة ١٢٩/٤، ١٢٩٤.

⁽۱) وهذه الرواية في إسنادها (ابن لَهِيعة)، وهو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي قاضي مصر وعالمها، ولد سنة ٧٥٥ هو ولي القضاء للمنصور سنة ١٥٥ هم، احترقت كتبه سنة ١٦٩هـ. قال ابن معين: «ضعيف لا يحتج به»، وضعفه النسائي، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق خلط بعد احتراق كتبه». وعَدَّ بعض أصحاب الحديث سماع العبادلة الثلاثة _ عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ _ سماعاً صحيحاً؛ لسماعهم قبل احتراق كتبه، وبعضهم يضيف إليهم عبد الله بن مسلمة القعنبي. فما عداهم سماعه ليس بشيء. وهنا الراوي عن ابن لهيعة هو (عبد الله بن يوسف). ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٥؛ سير أعلام النبلاء ٨/٠١؛ تقريب التهذيب ص٣١٩٠.

⁽٢) السنن الكبرى ٦/ ٥٠، باب ما جاء في بيع الحر المفلس في دينه.

⁽٣) قال البيهقي: «هذا منقطع» السنن الكبرى (الموضع السابق).

⁽٤) هو: يزيد بن أبي حبيب، أبو رجاء، الأزدي مولاهم، المصري، واسم أبيه سويد، من صغار التابعين، ثقة، فقيه، وكان يرسل، توفي سنة ١٢٨ه، وقد قارب الثمانين. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٦/١٣؛ تهذيب التهذيب ١٨/١٣؛ تقريب التهذيب ص٠٠٠٠.

⁽٥) وفيه: حَمَّاد بن الجعد ضعفه النسائي. الضعفاء والمتروكون ص٨٣، والحافظ ابن حجر تقريب التهذيب ص١٧٨. وقال يحيى بن معين: «ضعيف ليس بثقة، وليس حديثه بشيء». تهذيب التهذيب ٣/٥.

⁽٦) السنن الكبرى ٦/ ٥٠، كتاب التفليس، باب ما جاء في بيع الحر المفلس في دينه وفي إستاده شك كما قال البيهقي.

• الفرع الثاني: الجواب عُمًّا وَرَدَ في بيع (سُرَّق) بدينه أجيب عن الحديث الوارد في بيع (سرق) بما يلي:

أولاً: أن الحديث ضعيف، فلا يصلح للاحتجاج به على أن بيع المدين المعسر الحر بدينه كان جائزاً في شريعتنا؛ وذلك للاعتبارات الآتية: أ ـ إن جميع طرق الحديث لا تخلو من مقال(٢).

ب ـ للاضطراب(٣) في متنه، وذلك من ثلاثة وجوه:

It : his Hudger: (١) وفي سنده: حجاج بن محمد المِصّيصي، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره. تهذيب الكمال ٥/ ٤٥١؛ تقريب التهذيب ص١٥٣.

وفيه: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، قال الإمام مالك: كان ابن جريج حاطب ليل، وقال الحافظ ابن حجر: هو ثقة وكان يدلس ويرسل.

تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٤٦؛ تقريب التهذيب ص٣٦٣.

(٢) يقول البيهقي _ وقد جمع طرق الحديث _: «مدار حديث سُرَّق على هؤلاء، وكلهم ليسوآ بأقوياء: عبد الرحمٰن بن عبد الله، وأبناء زيدٍ، وإن كان الحديث عن زيد عن ابن البيلماني، فابن البيلماني ضعيف في الحديث، وفي إجماع العلماء على خلافه، وهم لا يجمعون على ترك رواية ثابتة دليل على ضعفه أو نسخه إن كان ثابتاً». السنن الكبرى ٦/١٥.

وقد نص على ضعفه كل من القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٧١؛ وابن حجر المكي، الزواجر عن إقتراف الكبائر ١/ ٢٢٠؛ والماوردي، الحاوي الكبير (١٩٣ب)

كما درس محقق كتاب مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم أسانيد هذا الحديث التي أخرجها الحاكم، وخَلَصَ إلى أن الحديث في الرواية الأولى «ضعيف جداً»، وفي بقية الروايات التي أخرجها الحاكم «ضعيف». مختصر استدراك الحافظ اللهبي، دراسة وتحقيق ٥/ ٢٥٤١. على ويسترون ويسترون والماها ويعام

(٣) الحديث المضطرب: هو ما روى على أوجه مختلفة متساوية في القوة. والإضطراب يقع في السند والمتن؛ ويقع من راوٍ واحد بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة، وقد يقع من جماعة بأن يروي كل واحد منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين.

والحديث المضطرب: ضعيف؛ لأنه يشعر بعدم ضبط رواته.

علوم الحديث، لابن الصلاح ص٩٣، ٩٤؛ تيسير مصطلح الحديث ص١١١ ـ ١١٣٠.

ففي الرواية الأولى والثانية لم يلتق زيد بن أسلم بسرق، وإنما يحدث عن عبد الرحمن بن البيلماني . " المناه المناه المناه عبد الرحمن بن البيلماني .

وفي الرواية الثالثة يحدث زيد بن أسلم أنه رأى شيخاً في الإسكندرية يقال للنسرق في عن حالا إلى الله على الله عنا إلى المنافذ عناس الما

بينما في الرواية الرابعة يحدث أنه كان في غزاة فسمع رجلاً ينادي آخر ي**قول: أيا بْلْرْقَ يَ**رِّي أَنْ مُنْكُمُ النِّيْسُةِ فِي أَوْلِيَّ الْمِلْغُ (كُنْسُدُ الْمُقَالِمِيةُ ا

الوجه الثاني: اضطراب الروايات في السبب الموجب للدين الذي بيع به: ففي الرواية الأولى: (لقيت رجلاً من أهل البادية ببعيرين له يبيعهما

وفي الرواية الثانية: (كان لرجل مال عليَّ، أو قال عليَّ دين).

وفي الرواية الثالثة: (قدمت المدينة فأخبرتهم أن مالي يقدم فبايعوني فاستهلكت أموالهم).

وفي الرواية الرابعة: (أني اشتريت من أعرابي ناقة ثم تواريت عنه فاستهلكت ثمنها).

وفي الرواية الخامسة: (أن سرقاً اشترى من رجل قد قرأ البقرة براً قدم به فتقاضاه)

الوجه الثالث: اضطراب الروايات في بيعه: ﴿ مُؤْمِدُ مُنْ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

ففي الرواية الرابعة والخامسة: أنه دخل به السوق ثم أعتقه ولم يبعه. 🕦 وفي الرواية الثالثة: أنه باعه بأربعة أبعرة.

وفي الرواية الثانية: أنه باعه ولم يذكر الثمن.

وهذا الاضطراب في رواية واقعة واحدة ـ على وجه لا يمكن الجمع بين الروايات المختلفة _ موجب لضعف الحديث.

يقول ابن الصلاح(١): «والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره

⁽١) هو عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقى الدين، الكُرْدي السُّهْرَزُوريُّ الموصلي =

بأنه لم يضبط المراد المراد المراد في المراد المراد

. . ويقول السخاوي (٢): «والاضطراب حيث وقع في سند أو متن موجب للضعف؛ لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته»(٣). خاصات معمل الله يع

ج ـ أنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع والقياس عن الما الما

أما مخالفته للكتاب؛ فإن الله ﴿ قَالَ : ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسَرَقَ فَنَظِرَةً ۚ إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وبيعه بدينه ينافي الإنظار فلا يصح بيعه. ﴿

وأما مخالفته للسنة؛ فلما رواه أبو سعيد الخدري المهدقال أصيب رجل في عهد رسول الله على في ثمار ابتاعها فكثر دينه. فقال رسول الله على: «تصدقوا عليه»، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه. فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»(٤).

قال الطحاوي: «ففي قول رسول الله على الغرمائه: «ليس لكم إلا ذلك»

⁼ الشافعي، الحافظ، المحدث الققيه، العلامة، المعروف بابن الصلاح - نسبة إلى والده الملقب بـ(صلاح الدين) ـ، ولد سنة (٧٧هـ) وتفقه على والنه بشَهْرَزُورَ، ثمّ اشتخل بالموصل مدة، وسمع يدمشق وتولى التدريس فيها، أفتى وجمع وألف، توفي سنة ٣٤٢ه.

من مصنفاته: «علوم الحديث»، «آداب المفتى والمستفتى»، وجمع بعض أصحابه فتاويه في مجلد. له إليه إليه ع بنشأ له بنه را). فسمالها قواج

ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٤٣؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠؛ طبقات الشافعية، للإسنوى ٢/ ٤١. le a Illi. lai.

⁽١) علوم الحديث ص٩٤.

⁽٢) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الحافظ، العلامة، شمس الدين، السخاوي الأصل، القاهري، الشافعي، ولد بالقاهرة سنة ٨٣١هم وحفظ في صغره مجموعة من المتون، برع في الفقه والعربية والقراءات والحديث والتاريخ، سمع من الحافظ ابن حجر ولازمه أشد الملازمة، وأخذ عنه أكثر تصانيفه، توفي بالمدينة المنورة

سنة ٩٥٢هـ. من مصنفاته: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للحافظ العراقي، «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة»، «الضوء اللامع في محاسن القرن التاسع».

ترجمته في: الضوء اللامع ٢/٨ - ٣٢ حيث ترجم لنفسه؛ الكواكب السائرة ١/٥٠؛ شذرات الذهب ٨/ ١٥.

⁽٣) فتح المغيث ١/ ٢٢٥.

دليل على أن لا حق لهم في بيعه، ولولا ذلك لباعه لهم»(1). الله الله

كما أنه معارض لما في مراسيل أبي داود بإسناد رجاله ثقات عن الزهري، قال: «كان يكون على عهد رسول الله على ديون على رجال، ما علمنا حراً بيع في دين»(٢)، واسترقاق الحر بدينه من الأمور الظاهرة التي تلفت انتباه الناس إليها، وبالتالي إلى روايتها بطرق متعددة، خاصة وأن القائل هو ابن شهاب الزهرى الذي قال فيه الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز: "عليكم بابن شهاب _ هذا _ فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه» (٣).

وأما مخالفته للإجماع، فإن الأمة مجمعة على أن الحر لا يباع في دينه ه ل اي شير عوالحكم بالصحة أو الحسن على الإسلاد لا ينها م منه

وأما مخالفته للقياس: فإن المدين - على فرض صحة بيعه في دينه ـ لا يخلو: إما أن يتملكه الدائن بدينه، أو لا يتملكه وإنما يباع في دينه ويستوفى الدين من ثمنه. من الماء الماء المحمد ما عادا الماء الماء الما عليه الما وسعما

فإن كان الدائن يتملكه بدينه، فهذا فيه مجانبة لأصول المعاوضات، فقد يكون ثمنه أكثر من دينه، وقد يكون أقل، فإن كان أكثر من دينه، فإن الدائن يستوفي أكثر من حقه، وإن كان أقل من دينه فإن الدائن لم يستوف كامل حقه. وماذا في الباقي؟ هل يسقط؟ لأن المدين أصبح رقيقاً وبالتالي لا يثبت له حق الملك، إن في هذا إضراراً بالدائن، أم يُطَالَبُ به مالكه؛ أي: الذي اشتراه؟ وهذا غير ممكن لأن مالكه لم يتعاط سببه.

وإن كان الدائن لا يتملكه بدينه، وبيعُ المدين في دينه، فلو زاد ثمنه عن دينه، لمن تكون هذه الزيادة؟ أهي لبيت المال؟ أم للدائن؟ أم ترد إلى مالكه الذي اشتراه؟ وبأي حق ترد؟ أو أنه يكون مبعضاً، فيباع منه بمقدار ما يفي بدينه؟ وما العمل إذا كان ثمنه أقل من دينه؟ . وما العمل إذا كان ثمنه أقل من دينه؟

(7) EL TOPE DE INFE.

⁽١) شرح معاني الآثار ٤/ ١٥٧. (٢) سبق تخريجه في ص٣٣٤.

⁽٣) سير أعلام النبلاء، للخافظ الذهبي ٣٢٦/٥، ونقل الحافظ الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء (الموضع السابق) عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قال: اما رؤي أحد جَمْعَ بعد رسول الله ﷺ ما جمع ابن شهاب . Harris Hanglis M. P. C.

⁽٤) في ص٣٣٣.

كل ذلك لم تشر إليه رواية بيع سرق من دينه 🚙 🧽 🖟 🖟 🖟

إن الحديث لكي يحكم بصحته لا يد من توفر شروط ترجع إلى السند وإلى المتن، ولا يكفي لقبوله صحة الإسناد.

يقول ابن القيم: «صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث الصحيح إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شَذَّ عنهم»(١).

ويقول ابن الجوزي (٢٠): «قد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعاً أو مقلوباً أو قد جرى فيه تدليس»^(٣).

ويقول ابن كثير: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً^{(٤) ل}

ويقول الحافظ ابن حجر: الا يلزم من كون رجال الإستاد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحاً؛ لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو فال كال الدائر المملكة للمالة فهذا فيه الممالية الأصو

يكون ثبية أكثر من جيمه وقد بكون أقل ، وين **منسوخ منسون من الله** الماكر

وممن ذهب إلى القول بهذا: الطحاوي (٢)، وابن المنذر (٧)، وابن رشد (٨).

وعادًا في النافي ؟ ها يسقط ؟ لأن الساب أصب وقفل بيا

ولا إله ومن من الله الما ومن الله من الما

(3) 6 - 777

⁽١) الفروسية ص١٤.

 ⁽١) الفروسية ص١٤.
 (٢) وهو: عبد الرحمن بن علي، القرشي، التيمي، الحنبلي، الحافظ، الفقيه، المفسر، الواعظ، الأديب، جمال الدين، ابن الجوزي، شيخ وقته، وإمام عصره، أخذ في ﴿ ﴿ ﴿ التَصْنَيْفِ وَالْجَمْعِ، وَنَظُرُ فَي جَمِيعِ الْعَلُومِ وَأَلِفَ فَيْهَا لِهُ لَا فَا لَهُ لَ

إلى من مصنفاته: (زاد المسير في علم التفسير)، (الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، (التحقيق في أحاديث التعليق، (التحقيق في مسائل الخلاف).

ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠؛ سير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢١؛ الذيل على طبقات الجنابلة ١/ ٣٩٩؛ المقصد الأرشد ٢/ ٩٣.

⁽٣) كتاب الموضوعات ٩٩/١، ١٠٠.

⁽٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير ص ٣٦

⁽٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر ١/٤٧٤. على كتاب ابن الصلاح،

⁽٦) شرح مشكل الآثار ٢/٨٥٣٤ شرح معاني الآثار ٤/١٥٧ - عمال عاد و ١٥٧/٤

⁽٧) فتح الباري ٤١٨/٤.

⁽٨) المقدمات الممهدات٢/٣١٦.

كما ذهب إليه ابن عطية على فرض ثبوت الحديث (١).

وقالوا: الحكم في أول الإسلام بيع الحر بما عليه من الدين، إذا لم يكن له مال يفي به، ثم نشخ هذا الحكم بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسَرَةٍ فَعُسَرَةٍ فَعُسَرَةٍ إِنَّا مُشْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وقد اعترض على هذا المذهب بأن القول بالنسخ مبني على القول بثبوت بيع الحر في دينه، وهو لم يثبت في شرعنا حتى يرفع.

يقول الموفق ابن قدامة: «هذا إثبات النسخ بالاحتمال ولا يجوز، ولم يثبت أن بيع الحركان جائزاً في شريعتنا»(٢).

ويقول البهوتي: «ودعوى نسخ حديث سرق لا دليل عليها، إذْ لم يثبت أن بيع الحركان جائزاً في شريعتنا»(٣).

ثالثاً: أن البيع محمول على بيع منافعه.

وذهب إلى هذا القائلون بجواز إجبار المدين على التكسب(٤).

قال ابن عبد الهادي^(٥): «قال شيخنا ـ يعني ابن الجوزي ـ... أنه لم يبع رقبته؛ لأنه حر، وإنما باع منافعه، والمعنى أعتقوني من الاستخدام»^(١).

⁽١) المحرر الوجيز، لابن عطية ٢/ ٣٥٤. (٢) المغنى ٤/ ٤٩٥.

⁽٣) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٧.

⁽٤) ينظر المبحث الثالث من هذا الفصل، الآتي في ص٣٤٧.

هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الجَمَّاعِيْلَيُّ، ثم الصالحي، الحنبلي، المقرئ، الفقيه، الحافظ النحوي، المتفنن، شمس الدين، أبو عبد الله، ولد بقرية (جمَّاعِيْل) بنابلس من فلسطين سنة ٧٠٥ه، وعني بالحديث وفنونه، وتفقه في المذهب، وأفتى، تردد على شيخ الإسلام ابن تيمية، ولازم أبا الحجاج المِزِّي حتى برع، وأخذ عن الذهبي، له مصنفات كثيرة في فنون شتى، توفي سنة ٤٤٤ه، قال الصفدي: (لو عاش كان آية).

من مصنفاته: «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق»، لابن الجوزي، «المحرر في أحاديث الأحكام»، «فضائل الشام».

ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٣٦٤؛ الدر الكامنة ٣/ ٣٣١؛ المقصد الأرشد ٢/ ٣٣١؛ ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني ٤٩/٤؛ الدر المنضد ٢/ ٥٠٧.

⁽٦) تنقيح التحقيق (١٩٩) (مخطوط). فالغال مفيدة ١٧٥٠ و معالماً الله يعمله

وقال الموفق ابن قدامة: «وجَمْل لفظ بيعه على بيع منافعه أسهل من حمله على بيع رقبته المحرم (١) عنه ما ١٧ ١٠ ما الم المحالة المالة المالة

وقال اليهوتي: "وسُرَّق رجل دخل المدينة وذكر أن وراءه مالاً فداينه الناس وركبته ديون، ولم يكن وراءه مال، فسمَّاه سرقاً، والحر لا يباع فَعُلِمَ أنه باع منافعه، إذ المنافع تجري مجرى الأعيان في صحة العقد عليها "(٢).

ويقول ابن نجيم: «وعن أبي يوسف أن القاضي يؤجره لقضاء دينه، وعليه حمل ما في الحديث من أنه باع حراً في دينه؛ أي أجره"(٣) رابعاً: أنَّ سرق ـ هذا ـ كان عبداً، ولم يكن حراً (٤).

والعبد غير المأذون له بالتجارة، إذا اشترى أو استدان، ثم أهلك ما قَبَضه بالشَّرَاءَ أَوَ الْاسْتَدَانَةَ تَعَلَّقَ البدل برقبته، فَيُسَلِّم العبدُ للدَّائن، أو يباع في دينه ويسدد الدين من ثمنه إذا لم يَفْده سيده (٥). كالنا: أن الي محسول عبي ابن منافعه

قال ابن عبد الهادي^(د). اقال شيخيا .. حتى ابن الجوزي ... - .. اب

يع رقبته؛ لأنه حر ، فإنما بأن منافعه، والممنى أغتلوني من الاستخدام! ".

وذهب إلى هذا القاس : حوال إحيار الملي على النكسب

 المحروالوحية لابن عطيّ الرديال. (١٤) البخي في ١٩٤ 47) in - man it what the same

أحاديث الأحكام، القمالل التلماء.

(A) the limit within all less of Vig. 2, a VST.

(١٥) هو : محمدة أن أحمد بن عبد الهادي الجداجلول في السالحيء الحديم، عادد ن: التقيد الحفظ للحبين المتنبع فسيرالني وأبو مدالة ولدغرة احتديل بناياس من علسيلين سنة في الاهم وعني بالحديث وفيه - والعد في المتدهد ، وأفي . المواه علي المدخ الأسلام ابي تبيدينه وإزره أيا الحموراء المؤتي حتى تراع المراحات اللخي ، له مصنعت شيرة في قاران شنيء توفي منه 11/ك قاره الصفاة : اله eli, 26 (3).

(١) المغني ٤٩٥/٤.

(٢) : كشاف القناع ٣/ ٤٣٩. . - منا تنون أن أن يقدما ويناه المالندية المالندية

(٣) البحر الرائق ٦/ ٢٨٣.

(٤) الحاوي الكبير، للماوردي (١٩٣٠ب) (مخطوط). الحاوي الكبير، للماوردي (١٩٣٠ب)

(٥) تكملة البحر الرائق ٨/٩٤؛ نور الأنوار في شرح المنار ٢٧٧٧؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤/ ٥٣٥؛ كشاف القناع ٤/ ٤٥٨ (١٩٤١) يقد الموادد الم

القه الثانية

I grow in VIV.

I O L. Y JA- JA

المبحث الثالث

إجبار المدين على التكسب لوفاء دينه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في الإجبار! والمنا علم وساءا من والما الله

المطلب الثاني: فيمن يتولى الإجبار المسلم الم

المطلب الأول 🕏 🚤

وهر روامة عبد الإسام احرباب الأفي القول الصحيح في المنفث

المساطنات وقول الظاهر عالم وقال مع المن ما الخطاب وقال به الما

المسألة الأولى: في الإجبار حال القدرة على التكسب.

المسألة الثانية: في الإجبار حال عدم القدرة عليه.

المسألة الأولى ○

إجبار المدين على التكسب إذا كان قادراً عليه اختلف العلماء في إجبار المدين على التكسب إذا كان قادراً عليه على

قولين تنهايقا ١٣٢٥٠ عالمغال به ٢ - فرلسوا ١٠٢٥٠ نيوب يال زينوا ١١٤ - ١١٠

القول الأول:

وبه قال الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، وهو رواية عن الإمام

⁽١) الفتاوي البزازية ٥/ ٢٢٤؛ المبسوط ٢٤/٢٤؛ معين الحكام ص١٩٧.

⁽٢) المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٥؛ جواهر الإكليل ٢/ ٩٠؛ شرح الزرقائي على مختصر خليل ٥/ ٢٠١؛

⁽٣) الأم ٣/٢٠٦؛ تحفة المحتاج ٥/١٣٨؛ أسنى المطالب ١٩٣/٢.

أحمد(١).

ورد في فتاوى قاضيخان (٢): (ولا يؤاجره القاضي عند علمائنا رحمهم الله".

وقال ابن نجيم: «وإن كان معسراً لا يؤجره ليقضي من أجرته دينه»(٣).

وورد في المدونة (٤): «قال مالك: الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر إذا فُلِّسَ لا يؤاجر "(٥). اللك معلل ا

وقال النووي: «وليس على المفلس أن يكتسب ويؤاجر نفسه ليصرف

القول الثاني:

أنه يجبر.

وهو رواية عن الإمام أحمد (٧)، وهو القول الصحيح في مذهب الحنابلة(٨)، وقول الظاهرية(٩)، وقال به عمر بن الخطاب ﴿ (١)، وعمر بن عبد العزيز(١١١)، والزهاري(١٢١)، والليث(١٣)، اوإسحاق(١٤)، اوسوار بن

A Locale Mal B

را) كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٣٧٥؛ القواعد، لأبن رجب ص٢٩٧؛ الهداية، لأبي ا باولا فالسما) الخطاب ١٦٣/١.

٣/ ١٣٤. ميلد اياك ناك ايا مد (٣) تكملة البحر الرائق ٨٣/٨.

(٥) وينظر أيضاً ٢٠٦/٥. (٤) (٦) روضة الطالين ١٤٦/٤ التكسر على التكسر ١٤٦/٤ والطالين

كتاب الروايتين والوجهين ١/٣٧٥؛ الهداية، لأبي الخطاب ١٦٣/١؛ القواعد، لأبن رجب ص۲۹۷.

(A) الإنصاف ٥/٣١٧؛ المنح الشافيات ٢/٤١٠؛ التنقيح المشبع ص٢٠٦؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٩؛ مطالب أولى النهي ٣/ ٣٩٧؛ المغنى ٤/ ٤٩٥، ٤٩٦. ﴿ ﴿ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ اللّلِهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ

(٩) المعلى المنافق المنافق المنافع المنافع المنافع والمنافع المنافع ا

(١٠) الحاوي الكبير، للماوردي (١٩٣) (مخطوط).

(١١) المصنف، لابن أبي شبية ٧/٢٨٩ المصنف، لعبد الرزاق ٨/٢٦٧ إلا علم ال

(١٢) اختلاف الفقهام، للطحاوي ص ٢٤٨٠ أحكام القرآن، للجصاص ٧١/٤٧٧، منا (٢) (١٣) المرجعين السابقين. - WY 10 - WY

(18) - Lis (18) 3/3/4 " المغنى 1/0/23 / 1/1/ 6 - المحل المعنى 1/5/4 المعنى 1/5/4 (17) المعنى 1/5/4 (17)

SICH The IL THE

When to she

عبد الله(١)، واختاره أبو يوسف من الحنفية(٢)، والعراقي(٣) من الشافعية(٤). ال

جاء في «شرح منتهى الإرادات» (٥): (ويَلْزَمُ الحاكم إجبار مفلس محترف ـ أي ذا حرفة كحداد وحائك ـ على الكسب، أو إيجار نفسه في حرفة يحسنها لبقية دينه، وإن كان له صنائع أجبر على إيجار نفسه فيما يليق به من صنائعه ؛ ليوفى بقية دينه بعد قسمة ما وجد له من مال».

ويقول ابن حزم: «فإن أثبت - أي المدين - عُدْمَه سرح. . وأوجر لخصومه» (٢٠) .

الوحل الثاني: الذ الأبة توجب إجماره على التكس

□ الأدلة:

الله القول الأول:

هول الأول: المسلم ا استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسَرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. المالد رجم الديدلة في الآية:

أن الله تعالى أمر بإنظار المعسر، ولم يأمر بأن يتكسب، ولو كان يجبر

⁽١) المرجعين السابقين.

⁽٢) الدر المختار ٥/ ٣٧٩؛ البحر الرائق ٦/ ٢٨٣.

⁽٣) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن، زين الدين، أبو الفضل، الكردي، المصري، الشافعي، حافظ عصره، يعرف بالعراقي، ولد بمصر سنة ٥٧٥ه ورحل إلى عدة بلدان، وأخذ عن جماعة من العلماء، وولي قضاء المدينة سنة ٨٥٨ه فأقام بها ثلاث سنين، ثم سكن القاهرة إلى أن توفي سنة ٨٠٦ه.

من مصنفاته: «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» وهو مختصر في أحاديث الأحكام جمعه لابنه أبي زرعة، «طرح التثريب في شرح تقريب الأسانيد» وهو شرح لكتاب «تقريب الأسانيد» اشترك معه ابنه أبو زرعة في شرح أجزاء من كتاب الصلاة «الألفية في علم الحديث».

ترجمته في: الضوء اللامع ٤/ ١٧١؛ شذرات الذهب ٧/ ٥٥؛ البدر الطالع ١/ ٢٥٤.

⁽٤) حيث اختار القول بوجوب التكسب على المدين الذي لا مال له وهو قادر على التكسب، كما في طرح التريب في شرح التقريب ٦/١٦٢، والواجب يجبر على فعله.

⁽٥) ٢/٢٨٦، ٢٨٧ (٦) المحلى ٨/ ١٧٢. ﴿ يَعْمَا فَاسِلُةً

على التكسب لأمر به (١).

مناتشة الاستدلال بالآية:

نوقش الاستدلال بهذه الآية من ثلاث وجوه:

الوجه الأول: أن المدين القادر على التكسب لا يدخل في عموم الآية؛ لأنه في حكم الموسر بدليل حرمانه من الزكاة، وسقوط نفقته عن قريبه، ووجوب نفقة قريبه عليه^(٢).

الوجه الثاني: أن الآية توجب إجباره على التكسب؛ لأن الميسرة لا C Wells تكون إلا بالسعى إلى التكسب^(٣).

الوجه الثالث: أن الإنظار لا ينافي الإجبار على التكسب الحيث إنه يجبر على العمل لا على إيفاء دينه، فيجبر على التكسب وينظر إلى أن يوسر بالتكسب أو بغيره. ILLI IKeL:

الدليل الثاني: المراجب المسلم المسلم

ما ورد عن أبي سعيد الخدري على قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ _ في ثمار ابتاعها فكثر دينه. فقال رسول الله ﷺ: _ "تصدقوا عليه. فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» (٤)

رجه الدلالة ني الهديث: المحمد المحمد المدالة المحمد المحمد

أن النبي _ عليه الصلاة والسلام _ لم يزد غرماءه على أن خلع لهم ماله، ولم يأمره بالتكسب، ولو كان المدين يجبر على التكسب لأمره النبي ﷺ.

⁽١) المقدمات الممهدات ٢/ ١٣٠٥ أسنى المطالب ٢/ ١٩٣٧ تحفة المحتاج ٥/١٢٨؛

⁽٢) المغني ٤/ ٤٩٦؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٧.

⁽٣) المخلى ٨/ ١٧٣/١ النشار ٧ يستعلم عاريسة ١١٧٤ النا يعالما ويست الريا النسار

⁽٤) سبق تخريجه في ص ٩٧. وقد استدل بهذا الحديث للقول بعدم الإجبار: كل من القاضي عبد الوهاب البغدادي الإشراف على مسائل الخلاف ١٢/٢، والموفق ابن قدامة المغنى ٤٩٦/٤.

المال المال

Hock You's how is

HELD HELD

مناقشة الاستدلال بهذا العديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث قضية عين لا يثبت حكمها إلا في مثلها، ولم يثبت أن ذلك كسباً يفضل عن قَدْر نفقته (١).

الوجه الثاني: أن النفي في الحديث متوجه إلى عدم استحقاق الغرماء لغير ما وجدوه وقت الخصومة وليس متوجها إلى كل ما يستحقونه؛ بدليل أن باقي حقهم لا يسقط، فلا دلالة في الحديث على المنع من إجبار المدين على التكسب.

الدليل الثالث:

قياس الإجبار على التكسب على الإجبار على قبول الهبة في عدم اللزوم، بجامع أن كلاً منهما أسباب إلى تملك المال(٢).

ونوقش: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن قبول الهبة والصدقة فيه مِنَّةُ ومَعَرَّةُ تأباها نفوس ذوي المروءات، بخلاف التكسب^(٣).

الله القول الثاني المام المعال الم

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ل الاول: ما ورد عن أبي هريرة ظائد قال: قال رسول الله على: «مطل الغني ظلم» (٤).

رجه الدلالة في العديث: إلى المالية المالية المستمن المستعمار المال المال المال المال المال المال المال المالية

أن الغني هو القادر على إيفاء دينه، والقادر على التكسب قادر إيفاء دينه، فيكون بامتناعه عن التكسب مع القدرة عليه ظالماً. والظلم محرم يجب رفعه، ورفعه هنا يكون بإجباره على التكسب؛ إذْ لا يتم الرفع إلا به (٥).

⁽١) المغنى ٤٩٦/٤؛ مشكل الآثار ٢/٣٦٠.

⁽٢) الحاوي (١٩٣٧ب) (مخطوط)؛ الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/ ١٢.

⁽٣) المغنى ٤/ ٤٩٦/٤.

who kindly will beauti

لعب ما وحديه وقت الخصيف ولب

الماها نفوس دوي المروعات، بحا

luly Hall

Think It'el:



الدليل الثاني:

حديث بيع (سرق) في دينه وقد تقدم (١٤٠٠) الما بيع (سرق) في دينه وقد تقدم المركزة المركز

أن الحديث دل على بيع سرق في دينه، والحر لا تباع رقبته، فيبقى بيع منافعه، ويكون ذلك بتأجيره (٢)

مناتشة الاستدلال بهذا العديث:

نوقش الأستدلال بالحديث بما سبق إيراده من اعتراضات على الاحتجاج به (٣).

الدليل الثالث:

أن المنافع تجري مجرى الأعيان في صحة العقد عليها، وفي ثبوت الغنى بها، وفي تحريم أخذ الزكاة، وفي إيجاب النفقة على الأقارب، فجاز أن تُجرى مجري الأعيان في استيفاء الحق بها^(٤).

الدليل الرابع:

أن الإجارة عقد معاوضة، فجاز الإجبار عليها لإيفاء الدين، قياساً على البيع لإيفاء الدين (٥٠).

الدليل الخامس:

أَنَّ المدين مَلْزُم بِقَضَاء دينة، ودُمته مشغولة به، ولا يتم قضاء الدين وبراءة الذمة إلا بالتكسب لتحصيل المال، فَيُلْزَمُ به؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وينه، فيكون باستامه عن التكسيا مع الغشرة عنيه الماليا. والفلام وحرويهمنا

الذي يظهر رجحانه ـ والله أعلم ـ هو القول بإجبار المدين على التكسب

⁽١) نصه وتخريجه في ص٣٣٣ فما بعدها. ﴿ اللَّهُ اللَّ

⁽٢) تنقيح التحقيق (١٩٩) (مخطوط)؛ المغنى ٤/ ٤٩٥؛ كشاف القناع ٣/ ٤٣٩]

⁽٣) في ص٣٣٤ وما بعدها.

⁽٤) كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٣٧٥؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٧؛ المغني ٤/ ٤٩٥.

⁽٥) كشاف القناع ٣/ ٤٣٩؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٧.

لتحصيل المال اللازم لوفاء الداين؛ وذلك لترجع أدلته على أدلة القول الآخر، ولأن في القول بإجبار المدين على التكسب مراعاة للدائن بحصوله على حقد، ومراعاة للمدين بإعانته على قضاء دينه وإبواء ذمته منه، ويحقق مقصداً من مقاصد الشريعة وهو إيصال الحقوق إلى أربابها.

0 المسالة الثانية 0

في إجبار المدين على التكسب إذا كان غير قادر عليه

إذا كان المدين غير قادر على التكسب فإنه لا يجبر عليه في قول عامة

أما الحنفية والمالكية والشافعية، فلأنهم لا يقولون بالإجبار على التكسب في حال القدرة علية.

وأما الحنابلة والظاهرية فقولهم بالإجبار على التكسب إنما هو في حال القدرة عليه.

القدرة عليه. حيث ورد في القواعد (٢٠) أن الروايتين (عند الحنابلة) في إجبار المدين على التكسيب للوفاء إنما هما تفريع عن قاعدة «القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس، ومن تلزمه نفقته من زوجة وخادم، وهل هو غنى فاضل عن ذلك، على روايتين، ثم ذكر مما يتفرع عن ذلك: إجبار المدين على التكسب لإيفاء الدين.

وأما الظاهرية فيقول ابن حزم: «تَرْكُ من صحَّ إفلاسه لا يؤاجر لغرمائه مطل وظلم. . . فإن امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالإجارة أجبر على ذلك (٢٦).

وإنما لم يجبر المدين على التكسب في حال عدم القدرة؛ لأن الإجبار

⁽۱) کما تقدم فی ص۳٤۷، ۳٤۸.

⁽٢) الإبن رجب القاعدة الثانية والثلاثون بعد المائة ص٧٩٧. العما

⁽T) المحلى 177/A.

تكليفًا والله لهم يُكِلِف العبد إلا ما كان في طاقته ووسعه القال تعالى: ﴿ لَا يُكِلِّفُ إِللَّهُ نَفْلُنَّا وَإِنَّا وُسُعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والمؤاجرة مع عدم القلرة عليها

مقاصل الشريعة وهو إيصال البحقوق إلى وبايها المطلب الثاني 🛞

من يتولى إجبار المدين على التكسب أن إجبار المدين على التكسب أن إجبار المدين على التكسب أن إجبار ميلا أن إجبار التكسب على أن إجبار التكسب على أن إجبار نص الحنايلة _ وهم القائلون بالإجبار على التكسب _ على المدين على التكسب لوفاء دينه إنما يكون من قبل الحاكم أو نائبه لا الغرماء^(١)

وذلك لأن الإجبار على التكسب حكم شرعي يحتاج إلى اجتهاد.

ولأن الدائن لا سلطة له على شخص المدين، ولم يتعلق حقه لا برقبة المدين ولا بعمله، قلم يملك إجباره على التكسب، وإجبار الحاكم المدين على التكسب ليس لأن عمل المدين أداء للدين، وإنما لكونه وسيلة لتحصيل المال اللازم لوقاء الدين.

وعلى هذا فلا يكون للدائن سلطة على المدين في شخصه فلا يستخدمه أو يستعمله بديته، ولا يُلزم بالعمل عند الدائن بحيث يكون العمل الملزم به في مقابل الدين الذي في ذمته، وإنما يكون تكسبه وسيلة لحصولة على المال اللازم لإيفاء الدين، وللمدين حق اختيار نوع العمل وزمانه ومكانه والجهة التي يرغب في العمل فيها، وليس للدائن حق الاعتراض على شيء من ذلك؛ لأن الدين ثابت في ذمة المدين لا في رقبته، ووجوب الأداء متعلق بمال وأما الظاهرية فيقول ابن حزم: "تَرْكُ من صح إفلاسه ملح في الله على التي عاماً مطل وظلم. . فإن امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالإجارة أجبر على (4) o (1)

وإنما لم يجبر الملين على التكسب في حال علم القدرة؛ الأنه الإجاز

^{(1) 201} tala a, a VIT, NST (١) الهداية، لأبي الخطاب ١٦٣/١ أ شرح منتهي الإزادات ١/٢٨٦ مطالب أولي التهي (7) Herely 1/11. .T9V /T



لم يكتف الشارع الحكيم بأمر أصحاب الحقوق بإنظار المعسرين، بل حثهم على وضع الدين عنهم - وضعاً كلياً أو جزئياً - ورَغِّبَ في ذلك، وقد تضافرت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على ذلك، ومنها النصوص الآتية:

أُولاً: قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسْرَةِ فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةً وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَكُنَّ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

قال ابن جرير الطبري في معنى الآية: «يعني _ جل وعَزَّ _ بذلك: وأن تتصدقوا برؤوس أموالكم على هذا المعسر خير لكم أيها القوم من أن تنظروه إلى ميسرته لتقبضوا رؤوس أموالكم منه إذا أيسر، إن كنتم تعلمون موضع الفضل في الصدقة، وما أوجب الله من الثواب لمن وضع عن غريمه المعسر دينه»(١).

ثانياً: ما ورد أن كعب بن مالك على تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله على وهو في بيته، فخرج إليهما، حتى كشف عن سَجْف حجرته، فنادى: يا كعب. قال: لبيك يا رسول الله. قال: ضع من دينك هذا، وأومأ إليه _ أي الشطر _ قال: لقد فعلت يا رسول الله. قال: قم فاقضه (٢).

ثالثاً ما ورد عن أبي هريرة ولله أن رسول الله و قال: (من أنظر معسراً أو وضع لمه، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل

⁽۱) تفسير ابن جرير الطبري ٣/١١٣. وينظر في معنى الآية أيضاً : النجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣/٤٧٤؛ تفسير ابن كثير ١/١٣٣١ في ظلال القرآن ١/ ٣٣٣٠.

⁽٢) سبق تخريجه في ص١٥٦٪ لا الماع يما عمده ما تالك المحار المحار المحارات

الا ظله)^(۱)

رابعاً: عن أبي قتادة ظلم قال: سمعت رسول الله على يقول: امن نفس عن غريمه أو محاعنه كان في ظل العرش يوم القيامة (٢).

خامساً: ما ورد عن جابر بن عبد الله على قال: أصيب عبد الله وترك عيالاً ودَيناً، فطلبت إلى أصحاب الديون أن يضعوا بعضاً من دينه، فأبوا، فأتيت رسول الله على فاستشفعت به عليهم، فأبوا. . . الحديث (٣).

وشفاعة الرسول على ترغيب الشارع في وضع الدين عن المدين المعسر.

سادساً: أن الله كل: وعد من قرَّج عن معسر بمكافأته على ذلك في الدنيا، فقد روى الإمام أحمد بسنده _ عن ابن عمر _ الله قال: قال رسول الله كلي: «من أراد أن تستجاب دعوته، وأن تكشف كربته فليقرج عن المعسر» (٤).

قال ابن حربر الطبري في معنى الآية: «بدني - حل رغز - بذلك والت تتصلفوا برووس أمرالكم على هذا المعسر حبر لكم أبنا القوم من أن تنظرو. إلي مسرته لتقيضوا رؤوس أموالكم منه إذا السرد لك تنتم تعدمون موسي الفضل في الصدقة، وما أوجب الله من الثوآب لمي وضع عر عربه المعسر

قانیا: با ورد ان کیب بر مالك مهد ندات این این حداد دسا کان علیه فی السید، فارتفعت اصرافها چی سامها رسیا آش یک وخر فی سته مخرج البهساء حتی تشد می سامد حجرت فنادی با کعب فال لیگ با رسیال اللہ قال، حد من دیناک مداء راویا إلیا ـ ای اشت ـ قال.

لقد معلت يا رسيل الله. الل. في فاقصه

⁽۱) سبق تخریجه فی ص۳۱۹.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/٠٠٠، حديث أبي قتادة الأنصاري ظيا

الله والبغوي وقال: هذا حديث حسن، شرح السنة ١٩٩/٨، باب ثواب من أنظر معسراً.

⁽٣) أخرجه الإمام البخاري، في الصحيح ٥/ ٦٧ مع فتح الباري، كتاب الاستقراض، الحرجه الإمام البخاري، الحديث (٢٤٠٥).



walte in the constant of the c

إعانة المدين المعسر على قضاء دينه

und facistleng linear april do ledo cus andi.

الشرط الأول: أد يكون المايين عاجزاً عن المرفاء بذنابلكم منفي كان

المطلب الثاني: في التبرع أبقضاء دينه المدن على الثاني: المطلب الثاني:

ا المفان كان دينه هي معصنة كغيس وقمار ويحيطها ، وكإسراف في نفقة ، وكما لم استدان ات ، الرقى ، **بالها ، بالهما ، كان ا**لمان في إعطانه

المناه كلوم المخطاء المنايق المعسل من الزكاة القضاء حيثا المعسل المعسل من الزكاة القضاء حيثا المادية المادية ا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم إعطائه من الزكاة.

المسألة الثانية أن شروط إعطائه من الذكاة . المعالم المالية

لما ما المسألة الثالثة: عمقد الرحما يعطى من الركاة، والما العد الله المدا

ا من مرسوب بي الم مثاله الأولى المسالة الأولى O المسالة الأولى O المسالة الأولى O

والما وتحكم إعطاء المدين المعسر من الركاة لقضاء دينه المراكاة

إذا لم يكن المدين قادراً على إيفاء دينه، فإن الله كل فرض له تصيباً من الزكاة ليوفي دينه منها، قال الله تعالى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَلَةِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَاللهِ وَالْمَسْكِينِ وَاللهِ وَاللهِ وَالْمَسْكِينِ السَّهِيلِ اللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ عَلِيمُ وَاللهُ عَلِيمُ وَاللهُ وَاللهُ عَلِيمُ اللهِ وَاللهُ وَاللهُ عَلِيمُ مَكِيمُ اللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ عَلِيمُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهِ وَاللهُ وَاللّهُ وَالل

قال القرطبي: «(والغارمين): هم الذين ركبهم الدين والإ وفاء عندهم به)(١).

⁽۱) الجامع الأحكام القرآن، للقرطبي ١٨٣/٨. وعينا ويحال مناسر (٦)



ولا خلاف بين العلماء أن المدين العاجز عن إيفاء دينه يعطى من الزكاة ما يفي بدينه (۱).

O المسألة الثانية O

شروط إعطاء المدين من الركاة لوفاء دينه

يشترط لإعطاء المدين المعسر من الزكاة لوفاء دينه شرطان:

الشرط الأول: أن يكون المدين عاجزاً عن الوفاء بدينه الأن من كان قادراً على إيفاء دينه لا يعد معسراً. الناس من العدالية الناس العدالية العد

الشرط الثاني: أن يكون دينه في طاعة أو مباح.

فإن كان دينه في معصية كخمر وقمار ونحوهما، وكإسراف في نفقة، وكما لو استدان لأخذ الزكاة، فلا يعطى منها إلا إن تاب؛ لأن في إعطائه إعانة له على المعصية، وهو متمكن من الأخذ بالتوية، فإن تاب أعطي منها؛ لأن التوبة تجبُّ ما قبلها(٢).

Homilia 1826: 22 O atality alfund O

مقدار ما يعطى المدين من الزكاة لوفاء دينة أسما

يجوز أن يعطى المدين من الثركاة ما يغي بجميع دينه وإن كثر د الأنه إنما أعطي لحاجته لقضاء دينه، ولا ترتفع حاجته إلا بإعطائه ما يفي بجميع دينه (٣).

⁽۱) ينظر المفسير ابن جرير الطبري ١٠/ ٢٦١٤ امراتب الإجماع ص ١٣٤ أحكام القرآن، لابن العربي ٢/ ٩٦٨ البحر الرائق ٢/ ٢٤١ حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٤٣ الجوهرة النيرة ١/٦٥١ الشرح الكبير، للدردير ٢/ ٤٩٣ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/ ١٨٧ المهذب ١/ ١٧٩ عاشية الشرقاوي ١/ ٣٩٧ ورضة الطالبين ٢/ ١٨٧ المخلي كشاف القناع ٢/ ٢٨٢ ومنتهى الإولاات ١/ ٣١٨ المخلي ١٨٣٨ المخلي ١٥٠ ـ ١٤٤٠.

⁽٢) ينظر: أحكام القرآن، للجصاص ١٢٦/٣؛ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٢/٧٠٤؛ الشرح الكبير، للدردير ٤٩٦/١؛ المجموع ٢/٧٠٧، ٢٠٨؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣/ ٤٥١.

⁽٣) الشرح الكبير، للدردير ١/ ٤٩٦؛ بداية المجتهد ١/ ٢٠٢؛ المجموع ٢/ ٢٠٠؛ المغني ١/ ٢٠٠؛ المغني ١/ ٢٠٠٠.

المطلب الثاني 🐉 🌉

التبرع بقضاء الدين عن المدين المعسر

ندب الشارع إلى إعانة المدين المعسر على قضاء دينه بالصدقة عليه، أو التبرع له بما يُقضى به دينه.

فقد أمر النبي _ عليه الصلاة والسلام _ أصحابه بالتصدق على الرجل الذي كثر دينه بسبب إصابته في ثمار ابتاعها(١).

كما أن في التبرع بالهبة، أو الوصية للمدين بما يقضي به دينه إحسان إليه، والله ﷺ يقول: ﴿وَأَحْسِنُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقد ورد عن ابن عمر أن النبي على قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يُسْلِمُه (٢)، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة (٣)، فرج الله عنه بها كربة من كُرَب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة (٤).

وفي التبرع للمدين المعسر بما يقضي به دينه؛ قضاء لحاجته، وتفريج لكربته، وستر لعرضه.

المحدد الرابع الرئيب القرب

⁽١) نص الحديث ومن أخرجه في ص٩٦٠.

⁽٢) أي لا يتركه مع من يؤذيه، ولا فيما يؤذيه، بل ينصره ويدفع عنه. فتح الباري ٩٧/٥.

⁽٣) الكُرْبة: الحُزْنُ والغم الذي يأخذ بالنَّفْس، وتفريجها: إزالتها. لسان العرب ٣/ ٢٣٦.

⁽٤) أخرجه البخاري، الصحيح ٩٧/٥ مع فتح الباري، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلمُ المسلمُ ولا يسلمه، الحديث (٢٤٤٢).

ومسلم واللفظ له، الصحيح ١٩٩٦/٤، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، الحديث (٥٨، ٢٥٨٠).







لمبحث الأول: أثر الوقاة على الليون.

المبحث الثاني:

المبحث الرابع: ترتيب الديون في الوفاء. وي

المبحث الأول

أثر الوفاة على الديون

وناثاا ولصفاا

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في سقوطها على المطلب الأول: في سقوطها على المطلب الأول:

المطلب الثاني: في حلول مؤجلهاً.

المطلب الأول 😤 المحلا

ويشتما على أريعة م المحث الأول: المعامل المعال المعامل ال

وفيه مسألتان: المبحث الثاني: استيفاء الديون الثابة بالإقوار.

المسألة الأولى: سقوطها بالنسبة لأحكام الدنيان : شالنا شعيما

المسألة الثانية: سقوطها بالنسلة لأحكام الاخرة، : وابا محسالا

المسألة الأولى ○

سقوط الديون عن الميت بالنسبة لأحكام الدنيا

وفيها فرعان:

الفرع الأول: إذا خلف وفاء.

الفرع الثاني: إذا لم يخلف وفاء.

• الفرع الأول: في سقوط الدَّين في الدنيا عن الميت إذا خلف وفاء

وفيه أمران:

الأمر الأول: في سقوط ديون الأدميين.

الأمر الثاني: في سقوط ديون الله.

🗖 الأمر الأول: سقوط ديون الآدميين عن الميت في الدنيا إذا خلف وهاء مقا

إذا توفي الشخص وقد إخلف وفاء بديونه فإن ما عليه من دَيِّن لا يسقط. بموته، ويجب قضاؤه من التركة قبل قسمتها على الورثة(١)؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ عال (6): عطاء ، والحسن البصرى ، والألمان ولسنال في يُزير عمل آلي ويون يتيب في بالمنا

□ الأمر الثاني: سقوط ديون الله عن الميت في الدنيا إذا خلف وفاء ...

الختلف العلماء في سقوط ديون الله بالوفاة على قولين:

والكفارات إذا أشهد في صحته أنها بذمته (٧) و وقول الصاوي (٨): " ﴿ إِنَّا إِنَّ الْعُقَالِ

أنها تسقط بالوفاة، قلا يجب قضاؤها من التركة ولو السعت لها إلا أن يوضى بها فتنفذ من ثلث المال، أو يتبرع الورثة بها من عندهم.

وهو مذهب الحنفية (٢)، وبه قال (٣)؛ أبن سيرين، والشعبي والنخعي

وسفيان الثوري مهم المختار (ع): (وأما دَين الله فإن أوصى به وجب تنفيذه من جاء في الدر المختار (ع): ثلث الباقى ـ أي من التركة بعد تجهيزة وقضاء ديون الآدميين ا/ إذ هو وصية ـ . "Y YI,

ويقول الكاساني: «من عليه الزكاة إذا مات قبل أدائها فلا يخلو إما أن كان أوصى بالأداء، وإما أن كان لم يوص، فإن كان لم يوص تسقط عنه في أحكام اللاقياء حتى لا تؤخذ من تركته، ولا يؤمر الوصي أو الواوث بالأداء من تركته عندنا، وعنده - أي الإمام الشافعي - تؤخذ من تركته، وعلى هذا الخلاف إذا مات من عليه صدقة الفطر أو النذر أو الكفارات أو الصوم أو الصلاة أو النفقات أو الخراج أو الجزية؛ لأنه لا يستوفي من تركته عندنا، وعنده ١١ أي الإمام الشافعي حايستوفي من تركته الدي

Ethnie nelkon Illur : agis elleris llerge auto 1 3760 1

⁽١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٢/٥٠ فيا الأنوار في أشرح المنار ٢/٢٧٠.

⁽٧)، الخلجة على أهل الملاينة ١/ ٤٤٦٠ فتع القدير ١/٥٥٠٤ كشف الأسرار على المنار ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص٤٢٨، المتانة ص٥ ٣٢٠ مراقى

الفلاح فا للشرنبلالي مع حاشيته ، للطبخطاؤي ص ١٩٥١ منا المحمد في همين (7) there 3 9/ 577 1 1 1 2 ... (3) E/ 174, 104. / 16 16 177 (9)

ماصية إذا فرَّط في أدانها لا تخرج من إلى المال إلا اذا ١٤٠٤ **بوانسال بوالي**ل (٥) =

اللَّ الْأَمْرِ الأَوْلِ: سَقُوصَ ديونِ الْأَدْمِينِ عِنِ الْمِينَ فِي الْدَيْنِا إِذَا خَلِقِهِ اللَّهِ الْمُ

أنها لا تسقط بالوفاة، ويجب قضاؤها من التركة ... وهو مذهب المالكية (١)، والشافعية (١)، والحنابلة (١)، والظاهرية (٤)، وبه

قال^(ه): عطاء، والحسن البصري، والزهري، وقتادة ^(٢)، وإسحاق، وأبو ثور.

الله الله النافي سقوط ديون الله عن الميت في الدديا اذا: في خيافال عقو

«ثم. . . يخرج من تركته الما حقوق الله من الزكوات الثي فرط فيها ، والكفارات إذا أشهد في صحته أنها بذمته (٧)» ويقول الصاوي (٨): «زكاة الفطر التي فرط فيها، والكفارات التي لزمته مثل كفارة اليمين، والصوم، والظهار، والقتل، إذا أشهد في صحته أنها بذمته فإن كلَّا منها يخرج من رأس المال سواء أوصى بإخراجهما أو لم يوص (٩)

(٥) المجموع ٥/٣٣٦. (£) المحلى ٩/٢٥٣.

- (٦) هو قتادة بن دِعامة السَّدُوسي البصري، أبو الخطاب، التابعي، حافظ العصر، العلاقة، المفسَّرة المحدث، ولد سنة ٦٠هـ، كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، وكان ضريراً أكمه؛ أي: أعمى بالولادة، توفي سنة ١١٨ (هـ ﴿ ا ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٨٩؛ سير أعلام النبلاء ١٢٦٩/٥ ذكرة الحفاظ ١/ (۷) الخرشي على مختصر خليل ۱۹۷/۸، ۱۹۸. ١٢٢؛ حلية الأولياء ٢/٣٣٣.
- (٨) الصاوي هو: أحمد بن محمد الخلوتي المصري، الشهير بـ (الصَّاوي)، أبو العباس، فقيه مالكي، أخذ عن جماعة من كبار فقهاء المالكية في عصره منهم: الدردير، والدسوقي، والأمير الكبير، توفي بالمدينة المنورة سنة ١٣٤١هـ.

السبته إلى (صاء الحجر) في إقليم الغربية بمصر ١٠٠٠ المه مله مالي المهام ١٠٠٠)

- من مصنفاته: (حاشية على تفسير الجلالين)، (بلغة السالك الأقرب المسالك) على TITY, VYY ! While a limb . You was a Mile the the the

ترجمته في: شجرة النور الزكية ص ٢٦٤؛ الأعلام ١/٢٤١؛ معجم المؤلفين ١١١١.

(٩) بلغة السالك ٣/ ٥٨٠؛ ولا يناقض هذا ما ذكروه من أن الزكاة والكفارات عن مدة ماضية إذا فَرَّطِ في أدائها لا تخرج من رأس المال إلا إذا أشْهَدَ في صنحته أنها في =

⁽١) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٠٤/٨؛ حاشية الدسوقي ٤٥٨/٤.

⁽٢) المجموع ٥/ ٣٣٥؛ تحفة المحتاج ٦/ ٣٨٤؛ مغني المحتاج ٣/٣.

⁽٣) الإنصاف ١٤١/٣؛ مطالب أولى النهي ٢٩٦٦، المبدع ٢٠٩/٢؛ كشاف القناع ١٣ NY VI

المال الثاني المالة

ونوقش من وجهين

BLY IYCO

الله وجاء في انهاية المحتاج)(١):

الم يعد مؤنة التجهيز تفضى ديونه المتعلقة بدمته من رأمل المال سواء أكان حقاً للد تعالى أم لآدمي أوضى به أم لا المال مقال المال المال المال المال حقاً المال المال حقال المال المال المال حقال المال ال

□ الإدلة:

الله الله ورون الله على المادة اذا بال قبل الرادي بالما والما المادة الله الله المادة الله المادة الله المادة الما

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ان دَين الله من زكاة ونحوها عبادة، والركن في العبادة نية المكلف وفعله، وقد فأت بموته فلا يتصور بقاء الواجب، بخلاف دَين العباد؛ لأن فعل المكلف ليس بمقصود فيه، ولا نيته (٢٠).

الوجه الأول: أن القول بأن دين الله من زكاة ونحوها عبادة لا بد لها من نية المكلف وقعله ينقضه القول بدخول النيابة قيه، وبضحة الوصية به، ودخول النيابة قيه، وصحة الوصية به دليل على صحة أدائه عن الميت

خمته؛ وذلك لحمله على أنه كان أخرجَها، وبالشهادة في الصحة يتحقق عدم إخراجها.

فإن أشهد بها في مرض موته فتخرج عن الثلث وتكون بمنزلة الوصية في إخراجها؟ وذلك راجع إلى أنه متهم في إقراره، ولا يقبل عندهم إقرار المريض إذا كان متهماً فيه، كما سيأتي في ص٣٩٥، ٤٠١، فعدم إخراجها هنا ليس لسقوطها بالموت عندهم ولكن لعدم قيام الدليل على ثبوتها.

ينظر: حاشية العدوي على الخرشي ٨/١٨٣، ١٨٤؛ حاشية الدستوقي ٤/٨٥٤.

⁽٣) تبيين الحقائق ٢/٩٢٦ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٩٩١ فتح القدير (٣) ٢٥٨/٢.

وحاء في الهابة المحتاجة"):

ILLY IKel:

14/4

كدين الآدمي^(١).

الوجه الثاني: يلزم على القول بسقوط الزكاة بمؤت المدين عدم أداء الزكاة مطلقاً؛ لأن الحنفية يقولون بوجوبها على التراخي (٢)، وهذا طريق إلى ا عدم أدائها (٣). وجا : في عالمات الفائق وا"

الوجه الثالث: أن القول بسقوط ديون الله بالوفاة يناقض القول بصحة التبرع بها عن الميت(٤)، إذ لا يجتمع السقوط وصحة الأداء معاً إلى ما يما الدليل الثاني: ci iliyeti:

قياس ديون الله على الصلاة إذا مات قبل أدائها بجامع العبادة في hail lander all High office Itis

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: أنه قياس مع الفارق؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه لا تصح الوصية بالصلاة، وتصح الوصية بالديون.

والآخر: أن الصلاة لا تدخلها النيابة بخلاف الدِّين بنعقم سا معالما

الوجه الثانى: أن هذا قياس معارض بقياس آخر، وهو قياس ديون الله على ديون الآدميين في عدم السقوط بالموت بجامع أن كلاً منهما دين ثابت في الذمة، كما في حديث ابن عباس والآتي في أدلة القول الثاني، حيث قاس النبي ﷺ الحج على الدِّين في عدم السقوط بالموت، وهذا القياس أولى من القياس المستدل به؛ لأن علته منصوصة، وعلة القياس المستدل به ذمته و وذلك لحمله على أنه كان الجرجها، وبالشهانة في الصحة يتحقه بنتسه

من فإن أشهد بها في يوشي موته فتخوج من الثلث وتكون يسزله الوصد في العالم المرابعة ال استدل القائلون بعدم سقوط ديون الله بالوفاة بالأدلة الآتية : ال الله

فيه، كما سيأتي في ص ١٩٣٥ لفك افعلم إخراجها هنالليس التقييم لها الله

⁽١) المجموع ٥/ ٣٣٦؛ المغني ٢/ ١٨٤. (٢) كِما في فتَّح المعين ١/ ٣٧٧.

يتقلر: حاشية العدوى على الحرشي ١/ ١٨٢. ١٨٨ /١ ينتغما الفلالة / ١ ويتعمل (٣)

⁽٤) نور الأنوار في شرح المنار ٢/٢٧٧٪ فتح القدير ٣٥٨/٢.

⁽٥) احاشية نور الأنوار في شرح المنار ٢/ ٢٧٦ تبلين الحقائق ٦/٩/٦ المنار ٢/ ٢٢٩ تبلين الحقائق ٦/ ٢٨٩ تا المنار ٢/ (T) المجموع 0/27T. ¥\-7.0.7.

والحج ١٠ ويؤيد فاك ما في صحيح مسلم عن برباء في وقيال اللياما

قوله تعالى: ﴿ مِنْ بُعْدِ وَصِنْكُمْ يُومِي بِهَا أَقُ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١٧]. الله الم رجه الدلالة في الأية: وحداد الله الهذا الله وحد ما لها علا

الله المعالم الإرث بعد قضاء الدين. والدّين لفظ مطلق، فيشمل تحج ال وهذا اإنها لم تحج قطاء وهذا يعفد الاضطراب لا أن يرفع () من الدين الم

... وينتفع منا الود: يأنه محمول على تعدد السؤال. "

وأجب عن هذين الأمرين بجوابين:

(1) W. 12 d. 0/11.

الدليل الثاني:

ما وَرُدَ عن ابن عباس الله الله المرأة من جهينة جاءت إلى النبي الله فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أرأيت لو كأن على أمك دين أكنت قاضيته؟ أقضوا الله، فالله أحق بالوفاء"(٢).

رجه الدلالة في العديث:

وُوجِهُ الدَّلَالَةِ فِي الْحَدِيثُ مِنْ وَجَهِينَ:

الوجه الأول: أنه قاس الحج على دين الآدمي، ودين الآدمي يجب فكذلك الحج، وغير الحج مثله. قضاؤه فكذلك الحج، وغير الحج مثله.

الوجه الثاني: أنه أمر بقضاء دين الله، والأمر يقتضي الوجوب، و يسقط بالموت لما أمر بقضائه، قدل على أنه لا يسقط المناك في الموا كا

مناقشة الاستدلال بالعديث،

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث معلول بالاضطراب، وذلك لأربعة أمور: الأمر الأول: أنه روي أنها قالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر (٣) م واجلب البان مذا محمول اعلى أن اللمزاة المالت عن كل من الصوم eal + land 4 Hours Hours (CCF A311).

⁽٢) أخرجه البخاري، الصحيح مع فقع الباري ٤/ ١٤ و كتاب جزاء الصيد ، بياب الخج منا والتذور العن الميت ال الحديث (١٨٥٢). و (١٩٤٢) شياعا الهذا العلم عالم به

⁽٣) أخرجه مسلم، الصحيح ٢/٤-٨٠ كتاب الضيام، باب قضاء الصيام عن الميت، (٧) قدم الباري ١٥٤/ ١٥٤ ثينعا



والحج(١)، ويؤيد ذلك ما في صحيح مسلم عن بريدة ظلمه وفيه: قالت: يا رسول الله إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: "صومي عنها"، قالت: إنها لم تحج قط أفأحج عنها؟ قال: «حجي عنها»(٢).

ويمكن أن يرد: بأن الحديث المستدل به ورد فيه (إن أمي نذرت أن تحج،، وهنا ﴿إنها لم تحج قط»، وهذا يعضد الاضطراب لا أن يرفعه،

ويدفع هذا الرد: بأنه محمول على تعدد السؤال.

وينام الثاني: أن الحديث روي مرة على أن السائل رجل (٣)، وروي مرة على أن السائل امرأة(٤)

الأمر الثالث: أن الحديث روي مرة على أن المسؤول عنه أماً (٥) وروي مرة على أن المسؤول عنه أختاً (٦). lei dbilex(T)

وأجيب عن هذين الأمرين بجوابين:

الجواب الأول: يحتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته، والبنت سألت عن أمها(٧)

عن أمها . الجواب الثاني: يقول الحافظ ابن حجر: «وأما الاختلاف في كون السائل رجلاً أو امرأة والمسؤول عنه أختاً أو أماً، فلا يقدح في موضع الاستدلالُ من الحديث؛ لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك»^(۸). White Kain al Marie

alo in 1 Knihl ball Hochen at a com

⁽١) نيل الأوطار ٥/ ١١.

⁽٢) أخرجه مسلم، الصحيح ٢/ ٨٠٥، كتاب الصيام، ياب قضاء الصيام عن الميت، الحديث (١٥٧/ ١١٤٩).

⁽٣) أخرجه البخاري، الصحيح ١٩٢/٤ مع فتح الباري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، الحديث (١٩٥٣)؛ ومسلم، الضحيح ٢/ ١٨٤٤، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، الحديث (١١٤٨/١٥٥).

⁽٥) سبق تخريجه في ض ٣٦٧. لحما (١) (٤) سبق تخریجه فی ص٣٦٧.

⁽٦) أخرجه البخاري، الصحيح ١١/ ١٨٥ مع فتح الباري، كتاب الأيمان والنذور، باب من مات وعليه نذر، الحديث (٦٦٩٩)؛ والشيائي، السنن ٥/١١١، كتاب المناسك، باب الجج عن الميت الذي نذر أن يجج، الحديث (٢٦٣٢). المديت (٢)

⁽۷) فتح الباری ۱۵/۶. (A) فتح البارئ ٤/١٩٥/٤ السلحا

leg lilig:

الأمر الرابع: أن مرويات الصيام مختلفة فمنها رواية: (وعليها صوم شهرين)(۱)، ومنها رواية: (وعليها صوم شهرين)(۱)

وأجيب: بأن هذا محمول على اختلاف الوقائع (٣).

ويدفع هذا الرد: بأنه لا يمتنع أن يحدث الراوي الواحد بوقائع مختلفة لعدد من النقلة فيحدث كل منهم بما سمع.

الوجه الثاني: أن راوي الحديث وهو ابن عباس التي بخلاف ما رواه فقال: «لا يصلي أحد عن أحد ـ ولا يصوم أحد عن أحد» وفتوى الراوي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ، ونسخ الحكم يدل على إخراج المناط من الاعتبار (٦).

وأجيب من ثلاثة وجوه:

الأول: أن العبرة بما رواه لا بما رآه (٧).

الثاني: ليس بين ما رواه وبين ما أفتى به تعارض؛ لإمكان الجمع بينهما بحمل الإثبات في حق من مات، والنفي في حق الحي (^) الما الم

الثالث: أن الاعتراض لا محل له في موضع الاستدلال؛ حيث إن محل الفتوى هو العبادات البدنية التي لا تعلق لها بالمال. والاستدلال إنما هو في العبادات المالية أو التي لها تعلق بالمال مما تدخله النيابة!

1 P. T. phylle of P. T.

⁽۱) سبق تخریجه فی ص۳٦٧.

⁽٢) أخرجه مسلم، الصحيح ٨٠٥/٢، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، الجديث (١١٤٩/١٥٨).

⁽٣) فتح الباري ١٩٥/٤.

⁽٤) تشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٧٨٦/٢. ليدا ويد رايد الناب المام

⁽٥) أخرجه النسائي، السنن الكبرى ٢/ ١٧٥، كتاب الصيام، باب صوم الحي عن الميت، في الوذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك.

المافظ ابن حجر: اإسناده ضحيح التلخيص الحبير ٢٢١٠/٢ ١٢٠ المديد

⁽٦) إعلاء السنن ٩/ ١٣٩؛ شرح الزرقائي على موطأ الإمام مالك ٢/ ١٨٦.

⁽V) فتح الباري ٤/ ١٩٤/٤. الله ١٩٤/٤ (A) فتح الباري ١١٨٥، عدا المداد (ك)



الد الأمر الرابع: أن مروبات الصيام مختمة وقملها وباية : شالفا لليلما

أن دَين الله حق واجب في الذَّمة تصح الوصيَّة به فلم يسقط بالموت كدين الآدمي (١) عالم المنظمة ا ورد! عأن مقا بعيد لاتحاد أحرج الترابات، فكله

الراجح هو القول بعدم سقوط ديون الله تعالى بالوفاة ووجوب قضائها عن الميت من تركته؛ وذلك لظهور أدلته ودفع المناقشة الواردة عليها في مقابل عدم نهوض أدلة القائلين بسقوطها للاحتجاج؟ بما ورد عليها من مناقشة. . الوجه الثاني: أن راوي الحديث وهو إبن عباس في افتي الملك المال

□ الأمر الثاني: سقوط الديون عن الميت في الدنيا إذا لم يخلف وفاء

وقد اختلف العلماء في سقوط الديون عن الميت بالنسبة لأحكام الدنيـ إذا لم يخلف وفاء على قولين: واجس من بالاثة وجوه:

Itel: It they and sele K pot sie"

beau (Astiliti)

القول الأول:

وهو قول للمالكية (٢) ما ووجه عند الحنابلة (٣). ن م ي ي ت بنا الماس

الله يقول العدوى: «الدَّين كان متعلقاً بالذمة ، وبالموت قد خربت الولم يبق لِلغريم ما يتعلق به فَوَجَبَ إلى أَن ينتقل من الذمة إلى للنوكة (٤)، وحيث إنعالا تركة للميت فيسقط الدِّين العدام المحل الذي يثيب فيها والتي المات ا

القول الثاني:

(1) with the course to a 2 V 107: ---

⁽١) نهاية المحتاج ٦/٦؛ المبدع ٢/٩٠٨.

⁽٢) حيث قالوا: محل الدَّين أعيان التركة، فإذا له يخلف تركة سقط الدين لانعدام الميخل البيان والتحصيل ١٠/٤٠٦٤ المعيار المعرب ١٥٩/٥٠ مالسال مع ما (٥)

⁽٣) حيث قال الحنابلة في وجه عندهم: إن اللَّين يعد وفاة المدين يتعلق بأعيان التركة فقط، ولا تركة هذا، فيسقط المدَّين الانعدام المعمل. القواعد لابن رجب ص ٣٩٩٠؛ (1) Jaka Thing P/P711 Eng The color and the all miles of colory

⁽٤) حاشية العدوي على كفاية الطالب الزباني ١٦٣/٤، ١٦٤. ١٩٤١ في الساري (٧)

وبه قال الإمام أبو حنيفة، وهو القول المعتمد في المذهب الحنفي(١١). قال النسفى: «وحكمه - أي الدّين - البقاء بشرط انضمام المال أو قال سنة على عن الست (وهم أصحاب القول الأول) في (١٤٠٠ **قيمنا القول) في (١٤٠**٠)

اللَّهِي بعد وفاة المدين هو (أعياد التركة)، وحيث لا تركة في عليها الله الله الله المدينة المالية المال

أنها لا تسقط لبقاء محل التعلق وهو الذمة. المحسال عالمعنا إيسال المنسبة

وهذا القول هو المشهور في المذهب المالكي، وهو مذهب الشافعية، وظاهر مذهب الحنابلة، وقال به: أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية.

يقول الونشريسي (؟): «الدّين يتعلق بذمة الغريم بعد موته، لا بعين تركته على المشهور من المذهب (٢٠).

لمشهور من المذهب. وجاء في حاشية أسنى المطالب (٥): «قال الأصحاب _ أي الشافعية _ ذمة الميت صحيحة، وقد صَحَّ أن ذمته مرتهنة بدينه حتى يقضي عنه".

وقال الموفق ابن قدامة: «يبقى الدَّين في ذمة الميت كما كان» (٦) المالية ويقول التفتازاني: «وعندهما [أي الصاحبين]... أن الموت لا يبرئ الدَّمة عن الحقوق (٧) لقامت نالا زيالًا نالو الما الله بالحيوا مانتسا

بالوعاة، وإذا خرب بالزفاء لم يبق لم محل يتعلق ه، ه، فوجب انتقال إلى

(١) التوضيح شرح التنقيح، لصدر الشريعة ١٧٨/٢٠ . ربي تسمال سفات ما ياي دي بنا

المنار ٩٨/٣ مع شرحه فتح المنار.

المار ١٨/١ مع سرحه فتح المنار. هو: أحمد بن يحيى الوَنشَرِيْسي التلمساني، أبو العباس الفقيه المالكي، ولد بـ (وَتُشَرِّيسَ) سنة ٨٣٤هـ، وارتحل إلى (تلمسان)، وأخذ عن علمائها، ثم انتقل إلى فاس سنة ٨٧٤هـ فتوطنها إلى أن توفى سنة ٩١٤هـ.

من مصنفاته: «المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، ويطلق عليه: «المعيار، اختصاراً، وهو موسوعة فقهية كيري في المذهب المالكي، «إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، «عدة البروق في جمع ما في مَّهُ الطَّبُهِ الْجَمْلُ الْجَمْلُ عِوْ الفَرْاوِقِ أَلْمُواوِقَهُ أَلَا الْجَالِةُ لَا أَنَّا الْمُ اللَّهُ اللّ

ترجمته في: فهرس الفهارس والأثبات ٢/ ١١٢٢؛ مقدمة محقق كتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ص٤٤؛ الأعلام ٢٦٩/١.

(7) letty wery T' 178.

(٤) المعياد المعرب ٥/ ١٥٩٠ الله المالية المالية الرملي ٢/ ٢٣٥. الله المالية الرملي ٢/ ٢٣٥. الله الله

المغنى ٤/٣/٤. وينظر: القواعد، لابن راجب ص٣٩٩. إلى إلى الما قرائد إلى

التلويح إلى كشف حقائق التنقيح ٢/ ١٧٨.



ويه فال الإمام أبي حيثة، وهو القول المعتمد في الساهمي **فاخلا أشنه**

الخلاف هنا مبنى على الخلاف في محل الدِّين بعد وفاة المدين، فمَّن قال بسقوطه عن الميت (وهم أصحاب القول الأول) فبناه على القول بأن محل الدَّين بعد وفاة المدين هو (أعيان التركة)، وحيث لا تركة في هذه المسألة فيسقط الدِّين لانعدام المحل. تمنا وهو النبية المحل المنا المحدد المحل ال

ومِن قال بأن الدِّين يسقط إلَّا إذا خلف تركة أو كفيلاً به (وهم أصحاب القول الثاني)، فبناه على القول بأن محل الدِّين ذمة الميت إذا خلف تركة أو كفيلاً، فإذا لم يخلف لا تركة ولا كفيلاً بالدِّين فلا محل له ويسقط الدِّين.

ومن قال بأن الدِّين لا يسقط عن الميت مطلقاً (وهم أصحاب القول الثالث) فبناه على القول بأن محل الدِّين ذمة الميت كحال حياته فيبقى ما عليه من دَين في ذمته حتى يقضى عنه. دمة المنت صحيحة، وقد ضح أن ذمته مرتهنة بدينة حتى و

مِقَالُ الْمُوفِي أَبِي قَلَامَةَ: "لِيقِي اللَّبِيِّ فِي ذِمَةَ السِّبْدِي كَمَا كَانَ» ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [0]

ويقول التفتال بي الوعند مما إلى العساحين إن م أن : العقال العلم استدل أصحاب هذا القول: بأن الدِّين كان متعلقاً بالذمة، وقد خربت بالوفاة، وإذا خربت بالوفاة لم يبق له محل يتعلق به، فوجب انتقاله إلى

أولها: أن هذا اجتهاد في مقابل النص - كما سيأتي في أدلة القول قاس ١٤٤٧ د فوطنها إلى أن وفي سنة ١٩٤٤ د.

ثانيها: عدم التسليم بخراب الذمة؛ لأن ذمة الميت وإن خربت من وجه وهو تعذر المطالبة، لم تخرب من جهة بقاء الحق فيها (٢).

ثالثها: يلزم من كون محل الدِّين بعد الوفاة أعيان التركة «براءة ذمة المست. فيها خالتلفي (٣) بعد با الانتارات صليا كال مجاليشا المسيد في المست.

in whenthe the explaint of all out of the Water + PFT.

⁽١) ينظر: الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢١٢/٢ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٢٤ ١٦٣/٤ ما المعالية المعالية المال ١٦٥ التي المال (١)

⁽٣) الإنصاف ٥/ ١٠٠ على المسال (٧) (٢) أعلام الموقعين ٢/ ٤٢١.

Icho MEDL Mether:

ILLA, IKel ...

أللة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما كيأتي: كاله نامنا الله بالمسه الماسم

الدليل الأول:

أن ذمة الميت قد ضعفت بالموت فإذا انضم إليها مال أو كفيل به فإنها تتقوى بأي منهما، أما تَقَوِّيها بانضمام المال؛ فلأن المال محل الاستيفاء، وأما تَقَوِّيها بالكفيل؛ فلأن ذمة الكفيل مقوية لذمة الأصيل ومتهيئة لتوجه المطالبة، فإذا لم يخلف المدين تركة ولا كفيلاً بالدَّين، فإن الدَّين يسقط؛ لزوال محله وهو الذمة (١).

ونوقش استدلالهم هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه اجتهاد في مقابل النص، كما سيأتي في أدلة القول الثالث.

الوجه الثاني: لو سَقَطَ الدَّينُ وبرئت ذمة الميت لما حَلَّ للدائن أَخَذُ دَينه إذا تبرع أحد بقضائه عن الميت^(٢٢).

الوجه الثالث: لو سقط الدَّين وبرثت ذمة الميت لما طولب به في الآخرة (٣٠). الآخرة (٣٠).

(1) = 1 = 10 mil (1 miles 3 . 77) miles i

الدليل الثاني:

أن أثر الدَّين يكون في توجه المطالبة، ويستحيل مطالبة الميت(١٠).

ونوقش: بأن الدَّين مطالب به في نفس الأمر، وإنما لا يطالب به الميت للعجز عن المطالبة لا لسقوط الدَّين عن ذمته. والعجز عن المطالبة لا يمنع بقاء الدَّين في ذمته كما لو كان المدين معسراً، ولهذا يؤاخذ به في الآخرة (٥).

⁽۱) فتح الغفار شرح المنار، لابن نجيم ٩٩/٣؛ التلويج إلى كشف حقائق التنقيح ٢/ ١٧٨.

⁽٢) كشف الأسرار، للنسفي ٢/ ٧٧٧.

⁽٣) نور الأنوار في شرح المنار ٢/ ٢٧٧؛ التلويح إلى كشف حقائق التنقيح ٢/ ١٧٨.

⁽٤) المرجعين السابقين الدراع عن الما المان عن المان المرجعين المان المرجعين المان ال

⁽٥) كشف الأسرار ٢/٧٧/٠ أعلام الموقعين ٢/ ٤٢٠، ٤٢١.

THE KEEL HELD.

HELL Treb

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية: المقال الله سلمه الماسا

الدليل الأول:

الما ورد عن أبي هريرة في قال: قال رسول الله والمن المؤمن تتقوى بأي منهما، أما تعوَّيها بانضمام المال؟ (العنف للمقيل يتعار العلامة المعارية) ومَ الدُّلَالَةِ فَى الْمُدِّيثِ ؛ أَنْ الْمُدِّيثِ إِنْ الْمُدِّيثِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ ال

الحديث نص في بقاء الدِّين في ذمة الميت؛ حيث دل على تعلق نفس الإنسان بدينه، ولو كانت ذمة الميت تبرأ من الدِّين لما تعلَّقت نفسه بدينه. eigen marklen all a this leas:

الدليل الثاني:

lies Wel: la large ez elle lla ما ورد عن سمرة ﴿ عَلَيْهِ قَالَ: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: ﴿ هَاهُنَا أَحَدُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ؟» فلم يجبه أحد. ثم قال: «هَاهُنَا أَحَدُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ؟» فلم يجبه أحد. ثم قال: «هاهنا أحد من بني فلان؟». فقام رجل فقال: أنا يا رسول الله. فقال عَيْهِ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي في المَرَّتَيْنِ الأَوْلَيَيْنِ؟ أما إني لم أَنَوُّهُ بكم إلا خيراً، إنَّ صاحبكم مِأْسُورٌ (٣) بدَّيْنِهِ)، فلقد رأيته أدَّى عنه حتى ما بقي أحد

⁽١) قال في تحفة الأحوذي ١٩٣/٤: معلقة بدينه؛ أي: محبوسة عن مقامها الكريم للمال

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٢/٤٤٠، ٤٧٥، ٥٠٨، مسند أبي هريرة هد، والترمذي وحسنه، السين ٣/ ٣٨١، كتاب الجنائر، باب ما جاء عن النبي على أنه قال: (نفس المؤمن معلقة بدَّينه حتى يقضى عنه) الحديث (١٩٧٩).

وابين ماجه، السنن ١/٢ ٨٠، كتاب الصَّدقات، باب التشديد في الدَّين، الحديث

والبيهقي، السنن الكبرى ٢٠/٦، كتاب الضمان، باب الضمان عن المبيث . في الله الم والحاكم، المستدرك على الصحيحين ٢٦/٢، ٢٧، كتاب البيوع، وقال: هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبين. والبغوي (وحسه)، شرح السنة ٨/ ٢٠٢ إلى باب التشديد في الدّين.

وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمآن، زوائد ابن احبان ص ٢٨٢، كتابً (١) المر الأموار في شرح المنار ١/ (٢١٥٨) الميوم المر ويقلل في قلب المرب المرافق المراف

والحافظ العراقي، قرة العين بالمسرة بوفاء الدِّين ص٦٩، وقال ﴿ العَذَا حَدِيثِ حَسَنَ اللَّهُ ا

⁽٣) جاء في حاشية السندي ٧/٣١٥٪ مأسور؛ أي: محبوس وممنوع من دخول الجنة. (٥)

يطلبه بشيء (١).

وجه الدلالة نع العديث:

الحديث نص في أن ما على الميت من دين باق في ذمته حتى يقض عنه، حيث إنه مأسورٌ به، ولو كان ينتقل عن ذمته بموته لما أسر به.

cas the blady there is it is it is a mineral

with spil licher as e sent

عنه وذلك عبد: «الأن بردت عليه جلاه». ...

الدليل الثالث:

ما ورد عن جابر ﴿ قُلْنَاهُ عَالَ: تُوفِّيَ رَجِلٌ فَغَسَّلْنَاهُ وَحَنَّطْنَاهُ وَكَفَّنَّاهُ، ثُم أَتَيْنَا به رسولَ الله عليه عليه افقلنا: نُصَلِّي عليه عليه عليه عليه وَخَطَا خُطَّى، ثم قال: «أَعَلَيه دَيْنُ؟»، قلنا: دِينارانِ، فانصرَفَ، فَتَحَمَّلَهما أبو قَتادةً، فأتيناه، فقال أبو قتادة: الدِّيناران عليّ. فقال رسول الله على: «أَحَقُّ الغَرِيم، ويَرِئَ مِنهُما المَيْتُ؟، قال: نَعَم، فصَلَّى عليه، ثم قال بعدَ ذلك بيوم: «ما فَعَلَ الدِّينارَانِ؟ • ققال: إنما ماتَ أمس. قال: فعادَ إليه من العد، فقال! قد قَضَيْنُهُمَا لَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهُ عَلَيْهِ. ﴿ وَالْأَنَّ بِرَّدْتَ عَلَيْهِ جِلْدُهُ (٢). La victa ett. K in i la s. Horisis Kiste Helpha al la u ; e

(١) أخرجه أبو داود واللفظ له، السنن ٣/٢٤٦، في كتاب البيوع، باب في التشديد في الدُّين، الحديث (٣٣٤١)؛ والنسائي، السنن ٧/ ٣١٥، في كتاب البيوع، التغليظ في الدين، الحديث (٤٦٨٤)؛ والبيهقي، السنن الكبرى ٧٦/٦، في كتاب الضمأن، باب والأخر: أن الميت إذا لم يحلف وفاة بلينه، ولم تيكما فع نايمتها المال

والمعدّ والحديث صلححة بالألباني، صحيح يسنن النسائي ١٣/ ٩٨٩ ما و عندا و له بالا مسته

(٢) أخرجه أحمد واللفظ له، المستد ٣/ ٣٣٠، في مسند جابر بن عبد الله الله والبيهقي، السنن الكبرى ٦/ ٧٥، كتاب الضمان، باب الضمان عن الميت.

والدارقطني، السنن ٣/ ٧٩، كتاب البيوع، الحاليث (٢٩٣).

والحاكم وقال: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، المستدرك على الصحيحين ٢/ ٥٨، كتاب البيوع، التشديد في أداء الدِّين. وبذيله التلخيص للحافظ وفيها فرعان: الذهبي.

وابن حبان في صحيحه، كما في مؤارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص١٨٢، كتاب البيوع، باب ما جاء في الدِّين، الحديث (١١٥٩).

له الوابن أبي شيبة، المصنف ٣٧١٠/٣، كتاب الجنائز، باب في الرجل بموت وعليه . ١٨٦ الدِّين، من قال: لا أيصلي عليه حتى يضلمن دَينه . ٢٦١ /٢ ساناعما الرحمة رياة قال الهيثمي: ﴿وإسناده حسن﴾. مجمّعُ الزّوائد ٤/ ١٢٧. المُهالمُ الله عام ١٢٧.

والماء بني مالك



رجه الدلالة في العديث:

يستدل بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن النبي على المتنع عن الصلاة على الميت بسبب الدَّين، ولو كان الدِّين قد سقط عن ذمته بموته لما امتنع عن الصلاة عليه.

الوجه الثاني: أن النبي على أخبر أن الميت لم يبرأ من الدِّين حتى قضي الدليا الثالث: عنه وذلك بقوله: «الآن بردت عليه جلده».

ما ورد عر جاير رفي قال: أبو في رجل فعشلناه و تخطُّه و تفنَّاه و يعيم في

الراجح هو القول ببقاء الدِّين في ذمة الميت حتى يقضى عنه، أو يُبْرَّأُ منه؛ وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، في مقابل ضعف أدلة الأقوال الأخرى التي هي اجتهاد في مورد النص. والله أعلم. Thousand was some and in ell ,

الخلاف في سقوط الدِّين عن الميت بالنسبة لأحكام الدنيا في حق من لم يخلف وفاء لا ثمرة له في الحقيقة؛ لاتفاق العلماء على أمرين:

أحدهما: أنه لو تُبَرِّع أحد بقضاء دين الميت عنه، فإن تبرعه صحيح، وتبرأ به ذمة الميت من الدين. على الساء من الما المساء (3473) عمله المساء

والآخر: أن الميت إذا لم يخلف وفاء بدينه، ولم يكن في بيت المال متسع للوفاء بدينه، فإنه لا يطالب أحد بدينه لا الورثة ولا الوصي؛ الانعدام المحل الذي يتعلق به وجوب الأداء (وهو المال)(١). ellings, 1 line 100, 2 1/0V.

(TPT) O المسالة الثانية O PV (المسالة الثانية O

في سقوط الديون عن الميت بالنسبة لأحكام الآخرة وفيها فرعان:

الفرع الأول: في سقوط الدّين عن المبيت على محمد و المالية

البوع، اب ما جاء في اللين الحليث (١٥٩)

⁽⁴⁾ ينظر: نور الأثوار بشرح المنار ٢/ ٢٧٧؛ فتح القدير ٢/٣٥٨؛ حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٣٦؛ تحفة المحتاج ٥/ ٤٤٤؛ المغني ١٤٤/٠ ، ١٤٤٠، ٤٨٣/٤، ٥/ ٢٠٩؛ كتاب الأموال، لأبي عبيد ص ٢٠١٠ .

على المن المنال لا الم

(1) " and 41094, and in it at the

الفرع الثاني الني المسؤولية الجزائية المترتبة على عدم السقوط الما علم ال

• القرع الأول: سقوط الديون عن الميت بالنسبة لأحكام الآخرة

إذا مات الإنسان وعليه دين فإن الموت لا يؤثر في سقوط ما عليه من دين بالنسبة لأحكام الأخرة، وإنما يكون باقياً في ذمته حتى يقضى عنه، وهذا باتفاق الفقهاء(١).

ودلك لما أخرجه مسلم (٢٠ بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله على قال: (يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدّين).

ولما ورد علن أبي هويرة في قال: قال ارسول الله عليه النفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه الكرب والدول الله على الدارات المواس

• الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية المترتبة على عدم السقوط(٤) المعارفية أمران : المسؤولية الجزائية المترتبة على عدم السقوط(٤)

عَ الْأَمْرُ الْأُولُ: فَي حَقَّ مِنْ حَلَّفُ وَفَاءً.

الأمر الثاني: في حق من لم يخلف وفاء.

□ الأمر الأول: مسؤولية الميت عما عليه من دَين إذا خلف وفاء به إذا لم إذا مات الإنسان وعليه دَين قد خلف وفاء به، فإنه لا وزر عليه إذا لم يُقْض عنه بعد موته؛ لأن التقصير حينئذ يكون من الوصبي أو الورثة حيث إن ما عليه من دَين يتعلق أداؤه بتركته.

ويدل على هذا مفهوم الجديث الذي رواه الإمام أحمد بسنده عن جابر بن عبد الله الله أن رجلاً أنى النبي الله فقال: أرأيت إن جاهدت بنفسي ومالى فقتلت صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، أأدخل الجنة؟. قال: (نعم).

⁽۱) بدائع الصنائع ٢/ ٩٣؛ فتح الغفار بشوج المنار ٣/ ٩٨، ٩٩، حاشية المدني على كنون ٥/ ٢٩٤؛ حاشية شهاب الدين الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٣٥٠؛ بدائع الفوائد ٤/ ٤/ ٤/ ١٤٠٠ الفوائد ٤/ ٤/ ٤/ ١٠٠٠ الفوائد ٤/ ٤/ ٤/ ١٠٠٠ المحلى ٨/ ١٠٠٠ من ١٨٥٠ المحلى ٨/ ١٠٠٠ من ١٨٥٠ المحلى ١٨٥٠ من ١٨٥٠ المحلى ١٨٥٠ من ١٨٥٠ المحلى ١٨٥٠ من ١٨٠ من ١٨٠ من

 ⁽٣) سبق تخريجه في ص٣٧٤.
 (٤) أي: من لحيث الثواب والعقاب.



فأعاد ذلك موتين أو ثلاثاً عال تران لم تميت وعليك وَين الميس احندك

و الفرع الأول: سقوط الليوز عا ويدل عليه أيضاً ما روي عن أبي موسى الأشعري وهيه عن النبي على أنه قال: «أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه بها عبد بعد الكبائر التي نهى الله عنها، أن يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضاء (٢). بالفقفال الفقعاء

□ الأمر الثاني: مسؤولية الميت عما عليه من دَين إذا لم يخلف وفاء به أن رسول الله في قال: اليغفر للشهيد كل ذنب إلا الدِّين! : نابناج ميغو

الجانب الأول: إذا كان اللَّين في معصية أو بنية عدم الوفاء. الجانب الثاني: إذا كان الدَّين في مباح وبنية الوفاء عقر إن منيا مقامه

الجانب الأول: إذا كان الدِّين في محصية أو ينية عدم الوفاء .

إذا كان المدين قد ادَّان في سرف أو فساد أو معصية، أو ادَّان بنية عدم الوفاء، فإنه مؤاخذ عنه يوم القيامة؛ لأنه غير معذور بالاستدانة ولأنه قصد استهلاك مال الغير، وهذا من أكل أموال الناس بالباطل، وقد قال الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُمَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمُّولَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَطِلِّ ﴾ الآية [النساء: ٢٩].

المفلس؟ ، قالوا: المقلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: "إن المفلس من أمتى يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقلف هذا وأكل مال هذا. . . فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، قإن قنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت علية ثم طرح في جابر بن عبد الله على أن رحلاً أن الني الله فقال: أرأيت إن جاهدت المها eals is the sulphoraside since the ellering all sing the

⁽١) المسند ٣/٥/٣، مسند جابر بن عبد الله ها.

وقد حسنه كل من الحافظ العراقي ا فرة العين بالمسرة بوفاة الدّين ص٣١٠ و والهيشمي كنون 1 197 حاشية شها مالميل الزمل على أيضي ١٤٧١ ما ما معالم المعالم ال

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٤/ ٣٩٢، حديث أبي موسى الأشعري: ﴿ مِنْ اللَّهُ عَرِي الْمُعْتَعِرِي الْمُ ال وأبو داود السنان ٣/ ٢٤٧، كتاب البيوع، باب التشاية في الدِّين، الحديث (٣٣٤٢)، وقال الحافظ العراقي: حديث حسن. قرة العين بالمسرة بوفاء الدَّين ص ٣٤ إلى الماسرة بوفاء الدَّين ص ٣٤ إ

⁽٣) سبق تحریحه في ص 3٧٤. (٤) اي . ١٧١ في في مجي متن (٣)

مُّهُ الجانب الثاني؛ إنا كان النَّين في مباح وبنية الوفاء

إذا كان المِدين قد ادَّان في غير معصية وكان عازماً على الوفاء، ومات قبل الوفاء من غير تقصير منه، فإن الله على يقضي عنه دينه يوم القيامة، فيعوِّض دائنيه فضلاً منه وتكرماً، وأما المدين فلا مؤاخذة عليه لعدم تقصيره أو المسألة الأولى: في حلولها. تفريطه.

ويدل على هذا ما أخرجه البخاري بسنده عن أبي هريرة وهيه عن النبي ﷺ قال: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّى الله عنه، ومن أُخَذَ يريد حلول السيون المؤجلة بوفاة المدين «شا مفلتاً لهفاكتاً

«من مات قبل الوفاء بغير تقصير منه كأن يعسر مثلاً. . . وكانت نيته وفاء دينه، ولم يوف عنه في الدنيا. . . الظاهر أنه لا تَبِعَةَ عليه والحالة هذه في الآخرة، بحيث يؤخذ من حسناته لصاحب الدَّين، بل يتكفل الله عنه لصاحب الدِّين ، كما دل عليه حديث الباب كالماد ، درياً

وأخرج الحاكم بسنده (٣) عن أبي أمامة قال: قال رسول الله على: «من تداين بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء، ومن تداين بدين وليس في نفسله وفاق ثم مات اقْتَضَى الله لغريمه عنه يوم (١١) المدريات المدينات ١١/١١٦١ عندة الدعوقي ١/١٦٦١ عن الزرقال الإراقال الاراقال الإراقال الإراقال الوراقال الإراقال الا wo of vire to gift the till the T. A.T.

⁽۱) الصحيح ٥/ ٥٣، ٥٤ مع فتح الباري، كتاب الاستقراض، باب من أحد أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها، الحديث (٢٣٨٧). والأحرى: إذا قتل النائن الملس عمداً. القواكه الدواني ٢

⁽٢) فتح الباري ٥٤/٥.

TYNIE - The little TITT. (٣) المستدرك على الصحيحين ٢/ ٢٢، كتاب البيوع، وفي سنده بشر بن نمير، قال الذهبي في التلخيص ـ بذيل المستدرك ـ (بشر متروك).

⁽٤) ينظر في الفرع الثاني بتقسيماتها: ومن المتالية المالية في الفرع المالية المالية المالية على المالية المالية

المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٥؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٦١٠/٥، ٢٦٢؛ حاشلية المدري على كنون ٥/٢٩٤؛ تلحقة الحبيب على شرح الخطيب ٣/٨٥٠ بدائع الفواقد ٤/ ٣٩، ٥٥؛ المخلى ٨/ ١٩٠٤ تحقة الأحوذي ٤/ ١٩٤٤ عون المعبود ٩/ ١٩٣٤ نيل الأشاه والنظائر ١٤٠٤هـ عن ١٧٤٠ المروض عن ١٧٤٠ المروضة ١٤٠٤ نيل الأوظار ١٤٠٤٤

ناء ما



الهجلاب الثاني 😤

أثر الوفاة في حلول ما على الميت من ديون مؤجلة (١)

فيعيد في دانيه ويسالا منه و كوامه ، وأد البارماني فلا مو الند : إنالتاليس مين

المسألة الأولى: في حلولها.

المسألة الثانية: في سقوط مقابل الأجل على القول بالحلول.

عيد الله الله المن أحد أمول العالم الأولى الم عليه عنه المولى الله عده ومن أحدًا بريد

حلول الديون المؤجلة بوفاة المدين

اختلف العلماء في حلول الديون المؤجلة على ثلاثة أقوال:

دينه مرولم يوف عنه في الدنيل الظلمر أنه لا تبعد عليه والماط العالم

الأخرة البحب يؤخل من جيئاته لصاحب اللين، بل يتكفل اللكعة عناً وبه قال الحنفية(٢)، والمالكية في المشهور عندهم(٦)،

المن مان قبل أبو فاء يعب تهميس من كان يحس مثلاً.

⁽١) أي: هل لصاحب الحق أن يستوفي دَيته قبل حلول أجله بموت مدينه؟

⁽٢) مختصر الطجاوي ص٩٦؛ الأشباء والنظائر؛ لابن تجيم، ص٤٢٤ حاشية ابن عابدين ١٥٨/٥ على الفتاري المهدية في الرقائع المضرية ١٥/٥٣٠.

المقدمات الممهدات ٣٢٦/٢؛ حاشية الدسوقي ٢٦٦/٣؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٦٧؛ شرح الرسالة لزروق ٣٠٨/٢.

وقد استثنى المالكية حالتين يبقى فيهما الدِّين إلى أجله ولو مات المدين قبله: إحداهما: إذا اشترط المدين عدم حلوله به

والأخرى: إذا قتل الدائن المدين عمداً. الفواكه الدواني ٣٢٤/٢؛ منح الجليل ٦/ ٢٣؛ الشرح الكبير، للدردير ٣/٢٦٦.

إلا أن هاتين الحالتين ليستا راجعتين إلى أصل الحكم عندهم وهو حلول الدَّين المؤجل بوفاة المدين، وإنما لأمر آخر، فبقاء الأجل في الحالة الأولى راجع إلى وجود الشرط، وبقاؤه في الحالة الثانية راجع إلى قاعدة: من استعجل الشيء قبل و ٢٠٦٠ أوانه عوقب بحرمانه مند ويان بالتي المراج من ٢٨٥٠٦ ما المدمنا تامندا

الله ولم يؤافق الحنفية والشافعية والحنابلة المالكية فيما ذهبوا إليه من بقاء الأجل بقتل ٨ - الدائن مدينه وإنما قالوا بحلوله حتى ولو قتله. ينظر: شوح القواعد الفقهية للزرقاء ص٤٠٣؛ الأشباه والنظائر، للسيوطي ص١٧٠؛ الفروع ٤/٧٪ الله ١١٠٠

والشافعية (١)، وهو رواية عند الحنابلة (٢)، وهو قول (٣): الشعبي، والنخعي، والثوري، وسوار بن عبد الله على الله عبد الله عبد

قال الكاساني: «موت من عليه الدَّين يبطل الأجل»(٤).

وورد في المدونة (٥): «قال مالك: من مات أو أفلس فقد حل دينه وإن كان إلى أجل".

وقال السيوطي^(٦): «الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المديون»^(٧)

الإشراف على مثاهب أهل العلم، لاين الصلار ١٩٦١، المغني ١٧٨٤. وهذا ومن هو : ها ٢٨٤ من العالم عبد الرحمن الفارس ثم اليسي، النابعي،

العافظ النقيم، من كبار أصحاب ابن عباس بين ، توفي سكة للعالم المذول

وهو قول عند المالكية في مقابل المشهور (٨)، ورواية عند الحنابلة (٩)،

ولعلهم رأوا أن في القول بحلول الدَّين مصلحة للمدين بإبراء ذمته بقضاء دَّينه، والله

⁽١) آلام ٢١٦/٣؛ المهذب ١/٣٣٤؛ حاشية ابن قاسم العبادي ١٢١/٥.

كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٣٧٥؛ الفروع ٣٠٧/٤.

الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/١٢٢؛ المغني ٤٨٢/٤.

بدائع الصنائع ١١٣/٥. (1) والموسمة تدفي سنة ٢٠١١هـ عن يكت ولمانين سنة

⁻⁽o)

gran to - laky lake 0 317: lan 1,5111 when 1 white 7471/9 السيوطي هو: عبد الوحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين، الشافعي، العلامة المحقق، المدقق، الحافظ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، ولد سنة ٨٤٩هـ، ختم القرآن العظيم وله من العمر دون ثمان سنين، نشأ بالقاهرة يتيماً، ولَمَّا بلغ أربِعين سنة اعتزل الناس، وتفرغ لتأليف الكتب حتى توفي سنة

له نحو (٦٠٠) مصنف، منها: الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة، ومنها: «الإتقان في علوم القرآن، ﴿الأشباه والنظائر؛ في فروع الشافعية، ﴿تنوير الحوالكِ في شرح موطأ the an advance late was 1 1711,

ترجمته في: حسن المحاضرة ١٨٨/١ حيث ترجم لنفسه؛ الكواكب السائرة ١/٢٢٦؛

⁽V) الأشباه والنظائر ص٣٥٦. . على ملميان مسال به المسا

⁽٨) حاشية الدسوقي ٣/ ٢٦٦؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٦٦ مع حاشيته للعدوي.

الفروع ٤/٣٠٧؛ الإنصاف ٣٠٧/٥



وقال به: طاوس (۱)، وأبو بكر بن محمد (۲)، وسعد بن إبراهيم (۳)، والزهري (۱)، وإياس بن معاوية (۱۰).

المنافع المناف

القول الثالث:

أنها لا تحل إذا وثق الورثة الأقل من الدِّين أو التركة برهن يُفي بالحق أو كفيل مليء، فإن تعذر التوثيق فإنها تحل.

(۱) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/٢٢١؛ المغني ٤/٢٨٤. وطاووس هو: طاووس بن كَيْسَان، أبو عبد الرحمٰن الفارسي ثم اليمني، التابعي، الحافظ، الفقيه، من كبار أصحاب ابن عباس المائية، توفي بمكة حاجاً سنة ١٠١٨ه وله بضع وتسعون ستة.

بضع وتسعون ستة. ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٥٣٧/٥؛ طبقات الفقهاء ص٣٧؛ سير أعلام النبلاء ٥/٣٨.

اعلام النبلاء ٩٨/٥. (٢) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٢٢/١؛ المغني ٤٨٢/٤. وأبو بكر بن محمد هو: أبو بكر بن محمد بن عَمْرو بن حَزْم، الأنصاري، الخزرجي أمير المدينة، ثم قاضي المدينة، أحد الأثمة الأثبات، قبل: كان أعلم أهل زمانه بالقضاء، وكان كثير العبادة والتهجد. قال الإمام مالك: ما رأيت مثل ابن حزم أعظم مروءة، وأتم حالاً، ولا رأيت من أوتي مثل ما أوتي ولاية المدينة والقضاء والموسم، توفي سنة ١٢٠ه عن نيف وثمانين سنة.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/٣١٤ العبر ١١٦٦/١؛ تهذيب التهذيب ٣٨/١٢.

(٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٩٢٢، المغني ٤٨٢/٤. وسعد بن أبو إسحاق وسعد بن إبراهيم هو: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق ويقال: أبو إبراهيم القرشي الزهري المدني الفقيه، كان قاضي المدينة، يُعَدُّ من كبار العلماء يذكر مع الزهري، وكان ثقة كثير الحديث، توفي سنة ١٢٧ه وكان ابن اثنتين وسبعين سنة.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/ ٤١٨ ؛ العبر ١/ ١٢٥ ؛ شذرات الدهب ١/٧٣٠.

(٤) المغني ٤/٢٨٦. وأما ابن المئذر فنسب إليه مرة القول بعدم الحلول، كما في المغني ومرة القول بحلوله. الإشراف على مذاهب أهل العلم ١٢٢/١.

(٥) أخبار القضاة، لوكيع ١/٣٣٢.

وإياس هو: إياس بن معاوية بن قُرة، أبو وائلة، البصري، قاضي البصرة، تابعي ثقة، كان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والفطنة والفصاحة، توفي سنة ٢١هـ. كان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والفطنة والفصاحة، توفي سنة ٢١هـ. ويوايت الأعيان ٢٤٤٧/١ ميزان الاعتدال ٢٣٤٧/١.

witing 14 in 45 wil thereis.

وهو القول المشهور في مذهب الحنابلة (١) وبه قال (٢): ابن سيرين، وعبيد الله بن الحسن (٣٠)، وإسحاق، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وشريت.

ورد في الإقناع^(٤):

الدليل الثاني: النام الومن مات وعليه دَين مؤجل لم يعل إذا وثق الورثة أو غيرهم برهن أو كفيل مليء على أقل الأمرين من قيمة التركة أو الدَّين . . . فإن تعدّر التوثيق لعِدم وارث أو غيره حل». cas thatis is ail thatis?

ون الحديث على أن ومة المنت محرصة بلينه حتى يقضى عُلِي الله وا

علم الله إلى أبعل ضرراً على المست لا يرفقع إلا بالحكام برا**علم العقا على ا**

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ما ورد عن ابن عمر في أن النبي الله قال: «إذا مات الرجل وله دين إلى أَجِلَ وَعَلَيْهُ دُينَ إِلَى أَجِلَ، فَالَذِّي عَلَيْهِ حَالَ، وَالَّذِي لَهُ إِلَى أَجَلَةٍ، ⁽⁶⁾.

وفاؤه " ، وقول عليه الصلاة والسلام: ٥ .. إِنْ جَسِيما رَبُّ مَا يَا مِنْ مُ

الحديث نص في حلول الدِّين المؤجل بموت من عليه الدِّين.

(١) الفروع ٤/٧٠٤؛ القواعد، لابن رجب ص١٣١٧ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٨١؛

(٢) المصنف، لابن أبي عليبة ٦١٩٨١ و أجيار القضاة، لوكيع ١٣٣٩/١ ١٣٦٥ الإشواف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/١٢٢١ المغنى ٤٨٢/٤. إلى والعالم على

هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري التابعي البصري الفقيه، كان قاضياً على البصرة بعد سوار بن عبد الله، كان ثقة محمود السيرة عاقلاً روى له مسلم في صحیحه، توفی سنة ۱٦۸هـ.

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٩١؛ تهذيب الأسماء واللغات (القسم الأول) ١/١ والله تقدم أخريسه في ص ٢٧٦ وقد استدل بهذا الحاب ١٨٨ ميتطها ليشهل ١٤٠٩ أن كل

(٤) للحجاوي ٢/١٩٦٢ صليما يه إيا (٢٠١٥ ١٢ م) رو جعاله الكلاب

استدل بهذا الحديث أبو إسحاق الشيراري لا في المهذب ١/ ٣٣٤ على حلول الدِّين (3) The by Herri on large to a AVY. بوفاة المدين.

قال البيهقي _ في السنن الكبرى ٦/ ١٤٩: ﴿ وَرَدَ فَيْ حَلُولِ اللَّيْنِ عَلَيْ الْمَيْبُ عَنْ أَبْنِ عمر مرفوعاً، وعن زيد بن ثابت موقوفاً وكلاهما ضعيف ﴿ ﴿ وَهُ إِنَّا ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ أهدم وارث أو غيره حاك.

arcises Tito, in AT/a

ILLI, IKel:

مناقشة الاستدلال الهديث المالية المالية والمستدلال المالية المالية والمستدلال المالية المالية المالية المالية نوقش الاستلال بهذا الحديث بأنه ضعيف لا ينهض للاحتجاج به(١). ecc & 1 (Eu q (3) : الدليل الثاني:

ما ورد عن أبي هريرة رضي أن النبي على قال: انفس المؤمن معلقة بدينه حتى بقضي عنه الله ع

وجه الدلالة نى هذا المديث:

دل الحديث على أن ذمة الميت محبوسة بدينه حتى يُقْضَى عنه، فيكون بقاء الدَّين إلى أجله ضرراً على الميت لا يرتفع إلا بالحكم بحلوله لتبرأ ذمة الميت بقضائه. hall ford all the JKali Kis.

مناقشة الاستدلال بهذا العديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الحديث إنما هو في الذي لم يخلف وفاء بدينه (٣)؛ بدليل قوله على في الحديث الآخر: ١٠٠٠ إن لم تمت وعليك دين ليس عندك وفاؤه (٤)، وقوله عليه الصلاة والسلام: ٤... إنَّ أعظم الذنوب عند الله ... الحديث وفيه: «أن يموت رجل وعليه دَين لا يدع له قضاء، (٥).

الوجه الثاني: لو سلم بأن الحديث مطلق يشمل من خلف وفاء ومن لم يخلف لدينه وفاء؛ فإن الحديث محمول على الدِّين الحال؛ لأنه هو المستحق الأداء ويمكن المطالبة به في الحال بخلاف المؤجل لأن تأجيل الدِّين يقتضي تأخير الوفاء به إلى وَقْتُ الخَلُولُ(١٠) ٢٢١ منظل من المال ما مندالة الله علم الما

الوجه الثالث: أنه لا يلزم من تعلق نُفْس الميت بدينه حلوله؛ لأن

⁽١) البنين الكيرى، للبيهقي (الموضع السابق) مع الله والمقال القالم المالية المعالم المع

تقدم تخريجه في ص٣٧٤، وقد استدل بهذا الحديث على حلول المؤجل بالوفاة كل من الإمام الشافعي في الأم ٣/٢١٦، الشيرازي في المهذب الم ٢٣٦٤، و المحل (١)

⁽٣) اشرح الزرقاني على مختصر خليل ٩/ ٢٦٢ ميدًا فاحداد الديما الله المندادة)

⁽٤) تقدم نص الحديث ومن أخرجه في ص٣٧٨.

⁽٥) تقدم نص الحديث ومن أخرجه في ص٢٧٨. ٦ ح ١٥٠ النساء عدا الناساء

⁽٦) شرح الزرقاني على مختصر الخرقي ٢٦٢/٥، به حداث بدين ربي الديام مد

البعديث أفاد أن اذمة الميت الا أتبرأ من الدين من احتى يقضى عنه ما إن كان الدين حالاً فيقضى في الحال، وإن كان مؤجلاً فعنك خلوله. اوليس فيه دلالة على أن الدِّين المؤجل يحل بموت المدين.

الدليل النال : المال القول الأول الألية : شاللا الماليان المالية المال

أن ذمة الميت قد خربت أو في حكم الخراب؛ لتعذر مطالبته، والورثة لم يلتزموا الدِّين؛ وليم يرض صاحب الحق بذممهم (١).

ويناقش: بأن ذمة الميت وإن خربت من جهة تعذر مطالبته، لم تخرب من جهة بقاء الحق فيها(٢) ، وتعذر مطالبته لا يلزم منه حلول الدين لتمكن صاحب الحق من مطالبة من بيذه المال الذي تعلق به وجوب أداء الدِّين عند حلوله.

الدليل الرابع:

Was Kinkle Marker أن الأجل جعل رفقاً يمن عليه الدَّين، والرفق بعد الموت أن يقضى دينه وتبرأ ذمته (٣) قوله: "من ترك مالاً فلورثته قا(٢)

ويناقش: بأن الأجل حق للمدين فينتقل إلى وارثه، وإذا كان الأجل رفقاً (١) أورده بهذا اللفط كل من ابن فلات في المُعْتَلَمُ الْمُعَلِّلُهُ أَنْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلِي عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلِيهِ عَلَيْه المختصر الحرقي ٤/٧٧) والرطاعي في فتاح العزيز ١٤٠٨هـ والخليثة إيهاذا اللفظ قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحيين ١/ ١٤: قلم أن كلفائه والخطال الليلك

الله الذي القول ببقاء الدِّين إلى أجله يتعرض الحق للضياع بتلف المال، من المرابعة المنافقة المنافقة

العن ويناقش من اوجهين: ولج السم يه ٢٨٢٨ النسمال مندا ولد ١٤ ١٠٠١ المسلم

الوجه الأول: عدم التسليم بأن في القول ببقاء الدِّين إلى أَجَلُّهُ التَّعْريض الحق للضياع؛ بناء على أشتراط توثيق الورثة للدين إذا رغبوا في بقافه إلى - مسلم، الصحي "١٨٦٢/، باغظ: "من قرك مالاً فللورثة، في كتأب القراهي

Jun as LE all control (V/ _ PFT/) (١) شرح الزركشي ٤/٧٧٤ منح الجليل ٦/٢٣٤ الإشراف على مسائل الخلاف، اللقاضي عبد الوهاب ٢/٢١؛ شرح الرسالة، لزروق ٢٠٨/٢. ١٩٩٨١ عبدا

⁽٢) أعلام الموقعين ٢/ ٢١٤، وبالتيما الباشع في ٢٠٧١ ال نسال في المايان

⁽٣) المهذب ١/٣٣٤، كتاب الروايتين والوجهين ١/٣٧٥. ٧٠) كسما المهارا

وابن عاجه، انس ٢/ ١١٥ ، في كتاب القرائص ، باب ذوى الارخام ١٤٦٠ ١٨١٨ (١)

الوجه الثاني: لو سلم بأن في بقائه إلى أجله تعريض الحق للضياع فإن هذا يرد في حال حياة المدين أيضاً ولم يقل أحد بحلوله لهذا السبب اللي المؤجل يحا يموت الملي أللة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (من ترك حقاً أو مالاً فلورثته)(١) e estan i di cas hom

رجه الدلالة ني المديث:

أن الرسول ﷺ جعلى حقوق الميت للورثة، والأجل منها، فيكون حقاً لهم، وإذا كان الأجل حقاً للورثة فمقتضى ذلك عدم حلوله بالوفاة. Illely ly lug:

مناتشة الاستدلال بالهديث:

أن الحديث لم يثبت عن النبي على بهذا اللفظ، وإنما الثابت عنه على the license is قوله: «من ترك مالاً فلورثته» (٢٠). I continue to the at the wife being by the only die the

(١) أورده بهذا اللفظ كل من: ابن قدامة في المغنى ٤/٤٨٣ ؛ والزركشي في شرحه لمختصر الخرقي ٧٧/٤، والرفاعي في فتح العزيز ٣٥٨/١٠، والحديث بهذا اللفظ قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/٦٤: «لم أره كذلك». وقال الشيخ عبد الله الجبرين في تخريجه لأجاديث اشرح الزركشي، ٧٤/٤: (يذكر الفقهاء هذا اللفظ لهذا الحديث للاستدلال بقوله: (حقاً) على بقاء الأجل بعد الموت. ولكني لم أقف على هذه اللفظة في شيء من طرق الحديث المسندة.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٣/٢٩٦، في مسند جابر بن عبد الله ـ رضي الله تعالى الوجه الأول: عدم التسامِم بأذ في القول بقد اللين إلى أجله في في نقر

والبخاري، الصحيح ٤/٧٧٤ مع شرحه فتج الباري في كتاب الكفالة، باب الدّين، الحدث (۲۲۹۸).

ومسلم، الصحيح ٣/١٢٣٨، بلفظ: (من ترك مالاً فللورثة)، في كتاب الفرائض، باب من ترك مالاً فلورثته، الحديث (١٧ ـ ١٦١٩).

وأبو داود، السنن ٣/١٢٣ ، في كتاب الفرافض ، باب في ميرات ذوي الأرحام، 177. Ly 1/2 . liet 1/4/7 الحديث (٢٨٩٩).

والترمذي، السنن ٣/٣٧٣، في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصّلاة على المديون، الحديث (١٠٧٠) ١٤٧ نسب الروايين والرحين (١٠٧٠) (١٠٧٠)

وابن ماجه، السنن ٢/ ٩١٥، في كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام، الحديث (٢٧٣٨) =

والدائر لم يرض بهم فيجل اللَّهِن دفعاً للصِّر (﴿ - ١٠٠ اللَّهِ : وَفَاللَّا لَيَلَكُا اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ الللّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالِي اللَّالَّاللَّاللَّا اللَّالِي اللَّاللَّاللَّاللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّا ال

من الأجل حق لمن عليه الدّين، أوقد يكون الدائن الختاض منه؛ لأن الأجل يأخذ قسطاً من الثمن، بدليل أن الأثمان والقيم تجتلف على قدر بُعد الأجل وقربه، فلا يجوز أن يقبض البائع الثمن ولا يُقْبِض عوضه الذي هو الأجل للبيت أو من يقوم مقامه (١) و عقيه الديال العلا بالمنج لا ديا ملحا

الدليل الثالث:

أن الأجل حق للميت، وقد رضي الدائن بتأجيله، ووارث الميت قائم مقامه في استيفاء حقوقه، وهذا من جملة الحقوق، فقام مقامه (٢). اجله صرراً على المهت بقاء الباين وتعلقاً بلوته اوليس المؤمن معلقة بلونه الدليل الرابع المهارية المالية المالية

إلى ساحيد. فيلغع الضور الأشلا بالضور الأحق. . . .

الدنيل الرابع الله الله المسلم المسل الوراثة، فيبقى الدِّين إلى أجله كما كان (٢٦).

كما نجد في القول يقاء اللي إلى أجله مصلحة للورث: بالتا علاقا قلل)

لما وأولاً: أدلتهم على بقاء الدِّين إلى أجله إذا وثقال الما منا الما ويستدل لهم بما أستدل به اختجاب القول الثائي الماء ومنه والمها النها الانها: أدلتهم على حلول الدّين إذا الم يوثق بلم المقال الما الما

وأستدلوا بأن بقاء الدِّين إلى أجله من غير توثيق ضرر على صاحب الحق يُقواتُ حقه! إذ التركة مُعَرَّضَة للتلف، والورثة قد لا يكونون أملياء،

عوصه _ اللَّذِي هو الأحزا _ إلى المشترى

⁼ والبيهقي، السنن الكبرى ٢١٤/٦، في كتاب الفرائض، باب من قال يتوريث ذوي

الأرحام. وأبن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمان ص٢٨٣، في كتاب البيوع، باب ما حبان في كتاب البيوع، باب ما حباء في الدين، اللحديث (١٦٢).

⁽١) الشروايين والوجهين ١/٥٠٠٥ في وقيم المرابع المناه المناه المناه المرابع المناه المن

⁽٢) المرجع السابق؛ شرح الزركشي ٤/٧٧؛ كشاف القياع ٢٤٣٨/٣ القواعد، لابن

⁽٣) المغنى ٤/٤٨٣/٤ المنح الشافيات ٢/١٤١٤ عليه على المنافيات ١٤١٤ المنافيات ١٤١٤ المنافيات ١٤١٨ المنافيات (١١)

الدليل الثاني.



والدائن لم يرض بهم، فيحل الدَّين دفعاً للضرر(١).

الاعتراض: بأن في القول بحلوله بالوفاة ضرراً على الورثة الأجل يأخذ قسطاً من النمن، بدليل أن الأثمان وللتع بالتيت المبيوا ورو أخياً

م ويلمكن الإجابة: بأن ضرر التأجيل مع عدم التوثيق أشد من ضور الحلول، لاحتمال تلف المال، فلا يقضى اللَّين عن المبت ولا يؤدى الحقل إلى صاحبه، فيدفع الضرر الأشد بالضرر الأخف.

أن الأجل حق للميث، وقد رضي اللمائن بتاجيه، ووارث المنيك ومنا إذا وازنا بين الأقوال الثلاثة السابقة، نجد أن في القول ببقاء الدَّين إلى أجله ضرراً على الميت ببقاء الدَّين متعلقاً بذمته «ونفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه، كما في الحديث السابق، وفيه ضرر على الدائن لاحتمال فوات حقَّه بتلف التركة فلا يجد للينه وفاء، وقد تلافي أصحاب القول الثالث هذا الضرر فاشترطوا لبقاء الدَّين إلى أجله توثيق الورثة له ب المنافقة الله المامة المام

كما نجد في القول ببقاء الدَّين إلى أجله مصلحة للورثة بانتفاعهم بالمال مدة ما تبقى من الأجل، والأجل حق للميت يورث عنه كسائر حقوقه ا

أما القول بحلول الدِّين بالوفاة أفنجد فيه مصلحة للميت وللدائل، أما الميت فببراءة ذمته، وأما الدائن فيوصول حقه إليه قبل أجله.

كما نجد في القول بحلوله ضرراً على الورثة من وجهين: إلى الله

أحدهما: أن الدائن قد يكون تَعَوَّضَ من الأجل، فهو قد أخذ قسطاً من الثمن في مقابل الأجل، وليس من العدل أن يسلم الثمن إلى البائع ولا يسلم عوضه _ الذي هو الأجل _ إلى المشتري.

والآخر ! أن الورثة قد لا يتمكنون من قضاء الدّين في الحال؛ لعدم وجود المال اللازم لقضاء الدَّين كما لو كانت التركة أموالاً عينية، أو قد يتمكنون ولكن مع ضرر يلحقهم بذلك كما لو استلزم سداد الدين تصفية الشركة، أو بيع المصنع أو المزرعة في وقت غين مناسب خصوصاً إذا علمنا أن كثيراً من المصانع أو المزارع الكبيرة تعتمد له في وقتنا الحاضر على

⁽١) كشاف القناع ٣/٤٣٨؛ شرح منتهى الإراداب ٢/٢٨٦.: صفوا ١٤٨٦ له يخبأ ١٠٠٠)

قروض طويلة الأجل، وقد يرغب الوارثة في الإبقاء على أعيان التركة، وتسديد الدَّين من أموالُ أخرى المتمكنون، من توفيرها وقت الخلول الأجل. عالم المدر

فيترجح _ فيما يظهر _ القول بحلول الديون المؤجلة بوفاة المدين إلا إذا وَأَبُّقَ ٱلْوَرِيْةَ الْأَقَلِ مِن الدِّينِ أَوِ السّركة الرِّينِ مِحْرِزُ أَوْ كَفِيلُ مِلْيَاءٍ، فيبقى الدَّين إلى أجله، ولا يطالب به قبل حلوله! جمعًا بين المصالح، ومع هذا فيستحسن مبادرة الورثة إلى قضاء لأين العبيت ما أمكن، إبراء للمته وجروجاً من " إدَّا " وَلَا " وَلَا الْمُنْ الْمُنْ وَ اللَّهِ النَّالِ النَّالِ المُعلول: مِلْمَا اللَّهِ مِنْ اللَّهِ المُعلول : مِلْمَا اللَّهِ اللَّهِ المُعلول : مِنْ اللَّهِ اللَّلَّالِي اللَّهِ اللَّ

فأحد من تركت لا يأخد من ٥٠ عليناها العالسمار ٥ بيتهما الا يقدر ما عُضي من المعالم المعالم المحل بحلول الدّين بوقاة المدين المعالم المعال

في حالة حلول الدِّين المؤجل بوفاة المدين، هل يُسْقَط من الدِّين يقابل الأجل إذا كان الدائن قد تَعَوَّضَ من الأجل؟ قولان للعلماء:

(١) الحالوثي هو: محمد بن عبر الحالوثي المصري، القليه الحظي، رأس **إيراعياقها** الله ١٨٦٨ فينة بي و فسول اله و و منفال ما ميا مدر مالة منه مقال و سعد لا يسقط شيء من الدين مقابل حلوله.

الرهو قول متقلمي الحنفية (١)، ومذهب المالكية (٢)، والشافعية (٣)، المحمر: هي في محلد كبير مرغوبة بعتمدها الفقهاء في زماننا. . (3) قلمانتحال

... I was in a star this there 3/1/4/8 at a 1/1/1 and though

ية تاريساقطيمن التنين املي قلبل غالاً جلو. يأن شاعه ي يسان و عمان عدد (3) عصره، المعروف سااس قاضي الجبل)، ولد سنة ١٩٢هـ، وكان من أعك البراغة والفيان،

(1) - July 2 July 2/11. (7) Wille 0/1.7

عقد ، عالما بالحديث وعلله و والنحو و الأعداء و الأعداء و الأعداء و الإعداد الم الما المالية ال

(٢) حيث أطلقوه المقول بحلول ألدين بالوفاة ولم يشايروا إلى إسقاط ما يقابل الأجل. وعَظَارُ المدونة ٥/٢٣٦) المقلمات المعهدات ١٠٠٠، ١٣٢٤ الفواكه اللواني ١/٤٣٢٠ الخرشى على مُختطر خليل ١٤٦٦/٥ ١٤٢١ من في الله الله المناسبة

(٣) حَيثُ الطَّلَقُوا القُول بالخلول كالمالكية. "ينظر: النَّهَالب ١٠/٤/١٤؛ الأشباه والنظائر، للسبكي ١/٢٧٠؛ الأشباه والنظائر، للسيوطي ص٣٥٦.

(٤) حَيْثُ نَصْ عليه الخجاوي من في الإقناع ١١/١ ٢٩٩ فقال: إفان تعذر التوثيق لعدم وارث أو غيره حل فيأخذه كاملاً. ويقول البهوتي في كَثْنَافُ القِمَاع ٣/ ٤٣٨: (ولا يسقط منه شيء في مقابلة الأجلِّ. ويقول المرداوي في الإنصاف ٥/٨٠٣: همتي (قلنا بحلول الدِّين المؤجل فإنه يأخذه كله على الصحيح من المذهب الدين المؤجل فإنه يأخذه كله على الصحيح من المذهب الم



وهو قول متأخري الحنفية أفتى به الحانوتي(١) م وأبو السعود(٢). بعض متأخري الحنابلة (٢)، واختاره ابن قاضي الجيل(١)، وأستحسنه المرداوي، وأفتى به الشيخ عبد الرحمن السعدي، يها الما _ بحريبة

ورد في الدر المختار: «لو حل لموته ، ليس له من المرابحة (٥) إلا بقدر ما مضى من الأيام، وهو جواب المتأخرين، (٦). و سالت الم علما الله م الورد في الدرر المباحة في الخطر والإباحة (٧) : المع ما المباعة عالم المباعة المباعة

إذا «قضى المديون الدَّين المؤجل قبل الحلول، أو مات فحل بموته فأخذ من تركته لا يأخذ من المرابحة التي جرت بينهما إلّا بقدر ما مضى من الأيام، وهو جواب المتأخرين، صورته: اشترى شبئاً بعشرة نقداً وباعه لآخر بعشرين إلى أجل - وهو عشرة أشهر - فإذا قضاه بعد تمام خمسة أشهر، أو مات بعدها، يأخذ خمسة ويترك خمسة. يقابل الأحل إذا كان الدائر قد تعرَّض

⁽١) الحانوتي هو: محمد بن عمر الحانوتي المصري، الفقيه الحنفي، رأس المذهب في عصره بالقاهرة، كان يرجع إليه أمر الفتوي والرياسة، ورد سنة ٩٢٨هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٩٢٨هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٠١٠هـ.

من مصنفاته: ﴿ إجابة السائلين بفتوى المتأخرين عرف بفتاوي الحافوتي، قال عنها المُحِبِّي: هِي في مجلد كبير مرغوبة يعتمدها الفقهاء في زماننا. و الحناطة

ترجمته في: خلاصة الأثر، للمحبى ٧٦/٤؛ الأعلام ٦/٣١٧؛ معجم المؤلفين ١١/٧٨.

القول الثاني: (۲) حاشية ابن عابدين ١٦٠/٥. (۳) الإنصاف ۵/۳۰۸.

هو: أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي ثم الدمشقي، شيخ الجنابلة في عصره، المعروف بـ (ابن قاضي الجبل)، ولد سنة٦٩٣هـ، وكان من أهل البراعة والفهم، متقناً، عالماً بالحديث وعلله، والنحو واللغة، والأصلين، والمنطق، وكان له في الفروع . إلقيم العالى، قوأ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وأفتى، ودرس بعدة ملاارس في الشام ٢٠١ ومصير، وله اختيارات في المذهب، ولي القضاء إلى أن توفي بالصالحية بهنة ١٧٧هـ.

من مصنفاته: (الفائق)، (كتاب في أصول الفقه)، (القواعد الفقهية) لدرية الم

المنظر عملية في : المعقصد الأرشد ١/ ٩٢ ؛ المناوس في قاريخ التغداوس ٢/٤٤٠ العدر Hunge 1/ · VY + 18 and ellielly I langed on 107. . 2700 simil

⁽٥) (بيع المرابحة): هو البيع برأسُ المالُ وربح معلوم، وهذا البيع جائز ولا خلاف في وارع أو عيره حل فياعله كاملاء ويقول البهوس في ١٨٩٨ الفغما المعتصد الله

⁽١) الدر المختار شرح تنوير الأيصار ١٠/٥ لمن على الحالا فالمد يه مهم عنه لعقب

وجاء في الإنصاف(١): نقلاً عن الشيخ ابن قاضي الجبل في الفائق قوله من الماء قالم الماء عن الماء قالم الماء ال

م الأوالماختار سقوط جزء من ربحه مقابل الأبال بقسطه ، شم قال المرداوي: «وهو حسن».

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «الذي نحن نفتي به إذا كان الدَّين له مصلحة، مثل أن يبيع عليه ما يساوي مائة ريال بمائة وعشرين إلى أجل، ثم مضى نصف الأجل مثلاً، وقلنا يحل لعدم التوثيق، فإنه لا يحق للغريم إلا مائة وعشرة بحسب ما مضى من الوقت»(٢).

□ الأدلة:

ىليل القول الأول:

أن إسقاط جزء من الدين مقابل الأجل شبيه بمسألة (ضع وتعجل) وهي غير جائزة (٣).

ويمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول: أن هناك فرقاً بين المسألتين؛ لتعذر استيفاء الأجل من قبل المدين بموته.

الوجه الثاني: أن تعجيل الدَّين المؤجل مقابل إسقاط جزء منه أمر جائز^(٤).

دليل القول الثاني:

أن الدائن قد تَعَوَّضَ من الأجل بأخذ قسط من الثمن في مقابله، إذ الأثمان والقيم تختلف باختلاف الأجل قرباً أو بعداً، وليس من العدل أن يُسَلَّم الثمن إلى البائع ولا يسلم عوضه الذي هو الأجل إلى المشتري، وإذا تعذر استلام الأجل من قبل المشتري لموته سقط ما يقابله من الثمن (٥).

⁽۱) ۸/۸۰۰. (۲) الفتاوي السعدية ص٤٠٤، ٥٠٥.

⁽٣) الإنصاف ٣٠٨/٥.

⁽٤) كما سيأتي في مبحث تعجيل الدَّين مقابل إسقاط جزء منه في ص٥٩٤.

⁽٥) كتاب الروايتين والوجهين ١/٣٧٥.



وجاء في الإنصاف": نقلاً عن الشيخ ابن قاضي الحبل في وليمانا

الراجح _ في حالة حلول الدَّين المؤجل بالوفاة _ هو سقوط ما يقابل الأجل من اللَّين، وذلك لقوة دليله في مقابل ضعفت دليل القول الآخر بالمناقشة الواردة عليه. . والله أعلم. Hay cled: " He as -emy".

وقال الشيخ عبد الرحم الصعلى: «اللي محن نفتي به إذا كلا الدين له مصلحة، مثل أن يبيع عليه ما يساوى مائة ريال بصانة وعشرين إلى أجار، ثم مضي نصف الأجل مثلاً، وقلنا يحل لعنم التوثيق، فإنه لا يحق للغربم الأ مائة وعشرة بحسب ما مضى من الوقت الله.

O Nieli:

elel theel thel:

أن إسقاط جزء من الدِّين مقابل الأجل شبيه بمسألة (ضم وبعجل) وهو غير جائزة (٣).

الله و فعكن مناقشته من وجهين :

الوجه الأول: أن هناك مرقاً بين المسالتين؛ تتعذر استيفاء الأجل من قبل Howy; we is.

" الوجه الثاني: أن تعجيل الدُين المؤجل مقابل إسقاط جزء من أمر جاء⁽³⁾

chi Heel Hills:

- - أن النائر: قد تعوُّض من الأجل بأضاء قسط من الشين في مقابله، إذ الأثمان والقدر تختلف باختلاف الأجل قرباً أو يعدأ، ولنس قر العدل أن يُسلُّم النَّمَن إلى البائع ولا يسلم عوضه الذي هو الأحل إلى المشترى، وإذا تعدر استلام الأجل من قبل المشترى لمونه سقط ما يقابله من الثمن (٥)

^{(1) .} a\ A . 7.

⁽١) العتاوى السعامية صرع . ١٤ ، ١٥٠٥.

^{(7) 1 (}isule 0) A+7.

⁽٤) كما سأتي في مبحث تعميل اللين مقابل إسفاع جزء منه في ص4 9.

⁽٥) كتاب الروايتين والوجهين ١/٥٧٣.

ويقول النووى

(3) 1 well A 367.

TVal: ه مه قال المنضم (١) ، والشافعة (٢) ، والحناطة (٢) ، والظامرية

استيفاء الديون الثابتة بالإقرار

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إذا كان الإقرار من الميت.

المطلب الثاني: إذا كان الإقرار من الورثة بي الماني: إذا كان الإقرار من الورثة

ويقول الموفق ابن قلامة في االمقنع = 🚓 المطلب الأول 📚

في استيفاء الديون التي كان الميت قد أقرَّ بها

أن كون الساهر يخاف منه الهلاك، ويلحق بالغرض المعتوف ك**إن لتأنين سين** الهلاك

العسالة الأولى: إذا كان الإقرار في مرض الموت.

المسألة الثانية إذا كان الإقرار في الصحة.

يد : حاشة اب عاملي ٦/١٠٢٠ بداية المجتهد ٢/١٤٤٠ ابت المحتلج تارات ١٧٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٦ ، ١٥٠ المسالة الأولى في المراع ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ،

استيفاء الديون المقر بها في مرض الموت الموت

(١) الهداية، للسرعيناني وشرحها تناتج الأفكار ١٨ ١٩٣١ مجمع ال

وفيها فرجان: عسقا المعالم ٢٠٩٢ إلى المعالم المعالم و ١٩٢١ (٢) المفرع الأول : الذا يكان الإقرار: لأبجنني والمحال ولنا ١٧٠١ م ١٠٠٠ (٣)

الفرع الثاني: إذا كان الإقرار لوارث. (c) a sould leave to their

• القريع الأولى: المستيفاء الديون المقوليها لأجنبي في مرض المؤت (١) إذا كان الميت قد أقر في مرض موته بدين لغير وارث، فللعلماء في قبول إقراره أربعة أقوال إلى ماننا يه بالمه الا المهاد الدينا المناه الما المادية المناهد المالسده

i escre. : Alelu Teri on AOII Herra That i "hat o my (١) اختلف الفقهاء في تعريف مرض الموت المؤثر في التصرفات، فعرّفه بعضهم بالعوارض المصاحبة له، وعرَّفه بعضهم بالضوابط المحددة له، وأقرب منا يقلل فيه: =

المطلب الأول: إذا كان الإقرار من الست.

القول الأول:

يقبل إقراره مطلقاً ويلزم الوفاء بالدِّين المقر به.

وبه قال الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والظاهرية^(٤).

يقول علاء الذين السمرقندي :

«أما الإقرار في المرض فيصح للأجنبي من جميع المال»(٦). وفيه مطلبان:

ويقول النووي:

"ويصح إقرار المريض مرض الموت الإجنبي الما إنها بالمما

ويقول الموفق ابن قدامة في «المقنع»(^):

أنه كل مرض اتصِل الموت به وكان مخوفاً. فلا بُدَّ من تحقق شرطين فيه، أحدهما: أن يتصل الموت به، فإن برئ منه، فحكم تصرف كحكم تصرف الصحيح، والآخر: أن كون المرض يخاف منه الهلاك، ويلحق بالمرض المخوف كل ما خيف منه الهلاك غالباً من الأسباب الصالحة للموت، ولا يشترط فيها غلبة الهلاك، وإنها يشترط غلبة الخوف من الهلاك بها كالمرأة إذا أخذها الطلق، وكراكب السفينة إذا اضطربت وتعرضت للخطر، وكمن خرج لملاقاة عدو، وكمن أخرج اللقتل قصَّاصاً أو حداً. ينظر: حاشية ابن عابدين ٦/٧٦٠؛ بداية المجتهد ٢/٥٧١، ٢٤٦؛ مغنى المحتاج ٣/٥٠، ٥١؛ المغنى ٦/ ٨٤. كشاف القناع ٢/٢٢، ٣٢٣؛ الأختيارات استيقاء الليون المقر بها في مرض المولام ميعقفاا

- الهداية، للمرغيناني وشرحها نتائج الأفكار ٨/ ٣٩٠؛ مجمع الضمانات ص٣٧٧.
 - نهاية المحتاج ٥/ ٦٩؛ أسنى المطالب ٢/ ٢٩٠؛ الغاية القصوى ١/ ٥٥٠.
 - المحرر ٢/ ٣٧٠؛ الإقناع، للحجاوي ٤٤٥٧، شوح منتهي الإرادات ١١/٧٪٥٠. (٣)
 - المحلى ٨/ ٢٥٤. (٤)
- المحلى ٨/ ٢٥٤. هو: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر، علاء الدين، السمرقندي، الأصولي، الفقيم، من كبار علماء الحنفية، إمتازت مصنفاته بالترتيب والتقسيم وحسن الغرض، تفقهت عليه ابنته فاطمة، العالمة، الصالحة، وتفقه به زوجها أبو بكر الكاساني صاحب كتاب بدائع الصنائع، توفى سنة ٤٤٩هـ.

من مصنفاته: «تحفة الفقهاء»، «ميزان الأصول في نتائج العقول». هُمَّا أَنَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

ترجُّمته في: الفوائد البهية ص١٥٨؛ الجواهر المضية ٣/١٨٠-٣/٩٣؛ الأعلام ٥/٣١٧.

playling than it be gain unique other that he clie . THE/E (A)

«وإن أقرَّ بمال لمن لا يرثه صح في أصح الروايتين»، قال المرداوي: «وهو المذهب وعليه الأصحاب»(١).

على أن الموار المويض في مرف لغير وارث حاثر#'''. القول الثانى:

وساقش: يأن شوم السلاف السابق ساقت دع ألقالهم مهابق للبقي كا وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢). Hely Hais

أن إذرار المريض باللِّين الأحلي اقرأت غير متهم فيه و فيقبل و الماليال العقال elly llaines (Y): لا يقبل إقراره إلا في حدود ثلث التركة.

ما تمة وهو رواية بعن اللهمام أحمل عمينا منفتال سلستا ومع مرشقات حرمان الدينة وإشار النَّقُ له أمر محتمل

القول الرابع:

يقبل إقراره إذا لم يكن متهماً فيه.

The or the ! " or thank of the the way we les as a did not the and the at letter

يقول ابن جُزَي _ فيمن لا يقبل إقرارهم _:

السادس: المريض، فلا يقبل إقراره لمن يتهم بمودته من قريب أو صديق ملاطف، سواء كان وارثاً أو غير وارث إلّا أن يجيزه الورثة (٥٠).

المعون يكن الإقرار لأجنبي في الممرض المحوف غيراط ديق الصفة الوارث بالتعب التيمة في حق الأجنبي .

ويمكن أن يرد: بأن الثاث محاود، وقد يرغب في إينا ونقس عليه

استدل القاتلون بقبول إقرار المريض بالدَّين لأجنبي الهجه الثالث الاحالة المرض حالة اقرب إلى ا

فعده ، وتحري الصدق إذ هو مقيل إلى الآخرة مدير عن الديبا ف ١٣٤ ١٨٤ بناقهن ١٤ (١)

(٢) الإنصاف ١٣٤/١٢؛ المغنى ٢١٣/٥.

(٣) المحرر ٢/ ٣٧٧؛ الإنصاف ١٣٤/١٢.

(٤) مواهب الجليل ١٩/٥ ٢١٤ حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم ٤٣١٩٠ بلغة السالك ١٣٢/٢ جواهر الإكليل ٢/ ١٣٢. 150 - F\ 003.

(1) this, 0/71 I.

(٥) القوانين الفقهية ص٢٠٧م القال مائية ١١٠٠ ١٣١٩ ٢٠١٩ ٢٠ مناصال منا (٦)

الازن اقرَّ بعال لين لا يرته صح في اصح الروايتين الا فالبيل الإليال

الإجماع، قال ابن المنذر: «أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم على أن إقرار المريض في مرضه لغير وارث جائز» (١٠ القول الناني

ويناقش: بأن سَوق الخلاف السابق يناقض دعوى الإجماع. إلى ال وهو رواية عن الإمام أحمد(٢) الدليل الثاني:

أن إقرار المريض بالدَّين لأجنبي إقرار غير متهم فيه، فيقبل كالإقرارا في حال الصحة^(٢). لا يقبل إقواره إلا في حدود ثلث التركة.

يناقش: بعدم التسليم بانتفاء التهمة في حال الإقرار الأجنبي ؛ إذ قصد حرمان الورثة وإيثار المُقَرّ له أمر محتمل. القول الرابع:

وقد يجاب من ثلاثة وجوه: ﴿ مِنْ أَمْمِتُهُ مِنْكُمْ مِنَا آنًا مَالِهَا لِمِنْهِ

الوجه الأول: أن التهمة في الإقرار للأجنبي بعيدة ؛ إذا يبعد إيثار الأجنبي على الوارث. _ يقول ابن جرى فيمن لا يقيل إقرارهم ال

ا بيمكن أن يرد بأن إيثار الأجنبي على الوادث أمر واود يشتهد له الواقع، كما لن كان له وارث عاق وصديق ملاطف، فلا يبعد أن يؤثر صديقه على وارثه خاصة إذا كان للصديق على المقراسابق فضل وإحسان، ولحي

الوجه الثاني: أن المُقِرُّ في مرض موته يتمكن من إعطاء الأجنبي أو الوصية له بما يعادل ثلث ماله إذا رغب في إيثاره لجزء من ماله، بخلاف الوارث، فانتفت التهمة في حق الأجنبي. o lýcis:

ويمكن أن يرد: بأن الثلث محدود، وقد يرغب في إيثار تفسه به، أو

إيثار شخص آخر غير المقرله. المنال معلما المقر و المقال النالة المنال الم ذمته، وتحرى الصدق إذ هو مقبل إلى الآخرة مدبر عن الدنيا فكان أولى بالقبول (١٠٠٠)

(7) 1Kiede 71/371: Hois, 0/7/36 ...

⁽١) المغني ٢١٣/٥. (7) Have 7/ VY7: 1/2016 71/371.

⁽٢) أسنى المطالب ٢/ ٢٢٩٠ المغنى ٥/ ٢٨٣ شرح منتهى الإرادات ٣/ ١٩٧١ كشاف 710A1 < 100 1824 7 771 القناع ٦/ ٥٥٥.

⁽٣) أسنى المطالب ٢/ ٢٩٠؛ المغنى ٥/ ٢١٣؛ كشاف القناع ٢/ ٤٥٥ أسيقفا إراب المغنى ٥/ ٢١٣٠؛ كشاف القناع ٢/ ٤٥٥ أسيقفا إراب

while and

المارث فلا يسلم بحصولها في حال الإقرار الله عليه الفارق المنها و مارية المارة المناوق المنها و المارة الإقرار الله عليه الفارق المنها و المارة الله عليه أو في حاود الثلث عطية أو في المارة المنابع المارة المنابع المارة الثلث عطية أو في المارة الثلث عليه أو في المارة ال

لو لم يُقْبَل إقرار المريض بالدَّين للأجنبي لامتنع الناس عن معاملته في الصحة حذراً من إِتْوَاءِ أموالهم بطروء المرض وبطلان الحق، وهذا يؤدي إلى الحرج؛ لأن فيه سداً لطريق التجارة والمداينة الكال

وتوقش: بأن الحاجة موجودة في حق الوارث أيضاً إذ إن الناس كما يتعاملون مع الأجنبي يتعاملون مع الوارث ومع ذلك قبلتم (١٦) الإقرار للأجنبي ورددتم الإقرار للوارث (١٠).

وأجيب: بأن المعاملة مع الوارث قلمًا تقع؛ لأن المعاملة للاسترباح، ولا استرباح مع الوارث؛ لأنه يستحيا من المماكسة معه فلا يحصل الربيح (٤٤).

ويرد: بعدم التسليم بالفارق في التعامل بين الوارث والأجنبي، حيث واقع الناس أنهم كما يتعاملون ويتداينون مع الأجنبي فإنهم يتعاملون ويتداينون مع الوارث بل احتمال التداين مع الوارث أقوى؛ لأن التداين خاصة الإقراض ينبني في الغالب على الثقة وقضاء الحاجة وهذا في الوارث أكثر.

أن المقر مُكلَّف أقرَّ بِما لا يتهم عليه، فقيل إقراره كالعب**ريناية العلا ليل**

استدل القائلون بعدم قبول إقرار المريض بالدَّين للأجنبي بالقياس على الإقرار للوارث في مرض الموت فالتهمة فيه واردة كالإقرار للوارث (٥).

وهما مرفوعان شرعاً؛ لانه يؤدي إلى امتناع التعامل **: نيهجان كلم يُشقانين** تشال

الوجه الأول: عدم التسليم بَرَدُ إقرار المرض بالدَّين للوارث خاصّة مع انتفاء اللتهمة بنج لا يسال بالله المراف السالة التفاء التفاء المرتب التفاء التف

⁽¹⁾ نتائج الأفكار ٨/ ٣٩٠؛ تبيين الحقائق ٥/ ٢٥.

⁽٣) نتائج الأفكار (الموضع السابق). (٤) المرجع السابق.

⁽٥) المغني ٥/٢١٣؛ النكت والفوائد السنية ٢/٢٧٦ عندا ، والما صفيدا ، وعما (١)



الشاء الوجه الثانق لو سلم بحصول التهمة في حال إقرار المريض بالدّين للوارث فلا يسلم بحصولها في حال الإقرار للأجنبي؛ للفارق بينهما، لتمكن ا المقر للأجنبي من محاياته بالتبرع له في حدود الثلث عطية أو وصبة وعدم او ام يقبل أفوار المديني نالف للأجنس لامتنا الناس عبد متعالمة في

الصحة حاراً من إنواء أموالهم بطروء المرض ويصلان المعن : ثنالنا العقال ليل استدل القائلون بقبول إقرار المريض بالدِّين للأجنبي في حدود الثلث بالقياس على العطية والوصية، فكما أنه يمنع من عطية الزائد من الثلث للأجنبي أو الوصية له فكذلك الإقرار (٢٦

ويناقش: بأن قياس الإقرار على كل من العطية والوصية قياس مع الفارق لأن الإقرار إخبار بثبوت المحقّ، بينما العطية والوصية تصرف إنشائي مبتدأ فافترقاً .

ek haredy og liglen tis mind og thad Ent are ik cientall detti

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية: الفال سلستا ولعد : عيو أولاً في استدلوا على قبول إقرار المريض بالدِّين لأجنبي مع انتفاء التهمة

ومج الوارث بأن الحيمان التبدين ميع الوارث أفوى؛ لأن التداين حا**ر المعرن للياب**

أن المقر مُكَلَّف أُقَرَّ بِمَا لَا يَتَهُم عَلَيْهِ، فَقَبَلَ إِقْرَارِهِ كَالْصَحِيْحِ. لَ مِقَالَ إِلَيْكُ

الله استناما القنافلة لن معدم قبول إقرار المريص بالدِّين للرَّ جنبي ولي الله م التلفل

أن القول بعدم قبول إقرار المريض مع انتفاء التهمة فيه حرج ومشقة وهما مرفوعان شرعاً؛ لأنه يؤدي إلى امتناع التعامل في حال الصحة الاحتمال Hera Ikelo: any timber it lette they are the to the lower be

ثانياً: واستدلوا على عدم قبول إقرار المريض بالدَّين لأجنبي مع التهمة بدليلين هما:

(١) كانح الأفكار ١/٠٤٦٠ تيين الحفائق ٥/٥٧

 (٢) الحنفية والحناطة تقولون بقبول إقرار المريض بالثين للأجس - كما نسبونا فألما لما المراسان. القياس على الشهادة، فإن الشهادة لا تقبل إذا كان الشاهد متهماً في (7) Wing I Ved (the may I Light).

⁽١) المغنى، الموضع السابق؛ النكب والقوائد السُّنية ٢/ ٧٧٧ حال ١١١٠ المنافق السُّنية ١٠٠٠ ١١٠٠ من المال (٥)

Real Hiligs

شهادته فكذلك الإقرار بالدَّين لأجنبي لا يقبل إذا كان المقرَّ متهماً في إقراره، بجامع أن كلَّا منهما طريق من طرق الإثبات شرعاً. Para .

الدليل الثاني:

أن المريض محجور عليه لأجل الورثة (١)، فلو أجزنا له إقراره مع التهمة لكان ذلك طريقاً إلى فعل ما يمنع منه بالحجر(٢). ١٠

س السلف: شريح، وإبراهيم النخعي، ويحيي بن سعيد الأنصاري (٢٠) **بخياج تنا**

إذا نظرنا في سبب الخلاف في قبول إقرار المريض بالدِّين لأجنبي نجد أنه خلاف في وجود التهمة وانتفائها في الإقرار، فمن قال بعدم القبول ادعى: وجود التهمة في الإقرار، ومن قال بقبول الإقرار ادعى: انتفاء التهمة في الإقرار؛ وحيث إن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، فالقول الراجع هو قبول إقرار المريض بالدَّين للأجنبي مع انتفاء التهمة ورده مع قيام القرائن على وجودها . . والله أعلم .

• الفرع الثاني: استيفاء الديون المقر بها لوارث في مرض الموت إذا كان الميت قد أقرّ في مرض موته بدين لوارث، فللعلماء في قبول

إقرار الله أقوال الله المنظر الم الماسها ، أو في سنة ١١٥ مر وهو المرافع الماسها والمرابع الماسها والم والمخل يندج الحيد والتون ... بلكة تأليس خرج منها حماعة من العلماء.

القول الأول الله و المعلق المالية المالية المالية المعالم المع يقبل إقراره.

وبه قال الشافعية (٣)، والظاهرية (٤)، وزفر من الحنفية (٥). وهو قول (٢٠) عطاء بن أبي رباح (٧)، والحسن البصري، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وعمر بن الغروع ١١٨٠ - المراج عليه ١٤١١٥ - ١٨٠٠ الكن والعربي عبد المعربين العبد العربية المالية المالية المالية

(١) كما هو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وقد تقدم في ص ٢٥١، هامش (١١) هو ايحيم بن سعيد الأنصاري من بني النجاد - المدني، التابعي، (٢١) من التربية التابعي، التابعي، التربية الأنصاري،

(3) we half glory of e. Than MATT it is the class

- (٢) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/٣٦؛ نتائج الأفكار ٨/٣٩٠.
 - (٣) تحفة المحتاج ٥/٣٥٨؛ نهاية المحتاج ٥/٩٦. لنا سيا سيد
- (3) المحلى A/30Y. (٥) ايتار الإنصاف في آثار الخلاف ص٧٥٧.
- (٦) الإقناع و لابن المنذر ٢/١٤/١ المغني ٥/ ٢١٤ و السنن الكبوى، للبيهقي ٦/ ٨٥؛ المحلى ٨/٥٥٨. 1 HALL (15 - 12:0) Y/701.
- (٧) هو: عطاء بن أبي رباح الجَندي اليماني، أبو محمد، من كبار فقهاء التابعين، نشأ =

الدليل الثاني:

الموري الموري (١٠) المسلح إقراق المريض مرض الموت . الوارث على سيامي أن كلا منهما طريق من طرق الإثبات ة المذهب.

القول الثاني:

الا يقبل إقراره إلا إذا أجازُه بقية الوراثة لا على محمد من المان الم

وهو مذهب الحنفية (٢)، والحتابلة (٣)، وقول عند الشافعية (٤)، وبه قال (٥) من السلف: شريح، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن سعيد الأنصاري(٦). ويجيما المرغيباني ولو أفر العريض لوارثه الأيطح إلا أن يصدقه فيه بقية خلاف في وجرد التهمة وانتفائها في الإقرار، فمن قال معدم القبول ادعوا؟ ويترجوها وورد في الإقتاع (٨٠): •ومن أقرَّ في مُرض موته بشيء فكإقراره في صحته إلا في إقرارة ابعال لوارث فلا يقبل إلا ببينة أو إجازة، مناه وي بعال الوارث فلا أيقبل إلا ببينة أو إجازة، باللَّين للاُّجنبي مع انتفاء التهمة ورده مع قبام القرائن على وجودها . إ

يقبل إقرار المريضُ بالدِّين لوارثه إذا لم يكن منهما فيه الله فا

مس إذا كان المبيث قد أفي في مرقم موته بلاين الولوث فالعلماء في

- بمُكَة وكان فقيهاً والمفتى في مواسمها، توفي سنة ١١٥هـ وهو ابن ثمان وثِمانِين. إيَّا والجَنَد ـ بفتح الجيم والنون ـ: بلدة باليمن خرج منها جماعة من العلماء. ترجمته في: طبقات فقهاء اليمن ص٥٨؛ طبقات الفقهاء ص٦٩؛ وفيات الأهيان ٣٠٪ 157. نقيا إقرادة.
 - (1) this > / . 37.
- (۱)، المنهاج ۲٬۰۲۲. (۲) تبيين الحقائق 7٬۷۰٪ تحفة الفُقهاء ۲٬۳۰٪ الدرر الحكام ۲٬۷۲٪ مختصر عطاء بن ابي ريخ ، والبحسن البصري، واسحاف بن و ١٣٠١، ويُعالِم الله
- (٣) الفروع ٦/٨٠٦؛ شرح منتهى الإرادات ٣/ ٩٧٢؛ النكت والفوائد السنية ٢/ ٣٧٠.
 - (٤) روضة الطالبين ٤/٣٥٣؛ الإقناع، للخطيب ١٢٨/٣؛ نهاية المحتاج ١٩/٥.
- (٥) أخبار القضاف لوكيع ٢١٨٨ ١٥٠٨ ١٨٠٨ المغني ٥/٤٤٢ نتائج الأفكان ٨/٨٨٪ (١)
- (٦) هو: يحيى بن سعيد الأنصاري ـ من بني النجار ـ المدني، التابعي، الققيم، قاضي . ٢٦ الشدينة، ثلم قاضى القضاة اللمنصور، اتفين على توثيقه وجلالته وإمامته عالى الإمام أحمد: يحيى بن سعيد أثبت الناسُّ الوقال اليوب المنهختياتي، ما تركت بالقفهينة أفقه (3) thool 1/307. المُسْ يَحْيَى مِنْ مُنْعَيِلِهِ مَوْفِي مِنْ يَعْلَمُ الْأَجِ الْهُ
- ٥٨٠ ترجمته في : طبقات الفقهاء ص ٢٠ و تذكرة الحفاظ ١١٣٧/١ كهذيب الأسماء Harris MOOT واللغات (القسم الأول) ٢/٣٥٣.
- (V) الهداية ٨/ ٣٨٧. لين نه منعم بال (٨) اللحجاوي ٤/ ٧٥٤. يه الحد يه (٧)

الماليا الثاني

ونه قش من وجهين:

12 marie (71).

Mille Wes, Vill

مع الله المالكية (١) ، ويعض الشافعية (٢) .

لمح قال القاضي عبد الوهاك الاتوار في المرض لوارث يثبت إذا كان لا يصح إقرار المريض باللَّين للأجنب . كافعالم هتا فالإماع حتي العادم سهت الوجوب ـ وهو الإقرار في كل ـ ويجامع اتحاد الحالة التي عليها المقر ـ وهي

أنلة القول الأول:

المنتدل القائلون بقبول إقرار المريض بالدّين للوادث بالأدلة الآتية ا

الدليل الأول:

يصح إقرار المريض بالدين للوارث قياساً على الإقرار في حال الصحة، بجامع أتحاد سبب الوجوب في كل منهما _ وهو الإقرار _ فكما يصح إقرار الصحيح بالدِّين للوارث فكذلك المريض؛ إذ الإقرار طريق من طرق الإثبات

ونوقش: بوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه وهو وجود التهمة ا الأول من قال بعدم قبول إقرار المريض باللاهي ليمارته بالادليم الاسعام الأ استدل من قال بعدم قبول إقرار المريض باللاهي ليمارته بالادليم الاسعام الأ

وأجيب: بعدم التسليم بوجود التهمة في حال المرض، بل إن إقرار المريض أبعدُ عن التهمة من إقرار الصحيح، إذ مقتضى الظاهر أنه محق في إقراره؛ حيث هو انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر، فهو مشرف على الآخرة، فإقراره في حال مرضه أدعى لصدقه وأحرى بالقبول(٢).

⁽۱) البهجة في شرح التحفة مع حلي المعاصم ٢/ ٣١٩؛ الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٥٧؛ حاشية الدسوقي ٣/ ٣٩٩؛ بلغة المسالك ٣/ ٨٥؛ فتح العلي المالك ٢/

⁽٢) روضة الطالبين ٤/ ٣٥٣؛ نهاية المحتاج ٥/ ١٩؟ تحفة الحبيب على شرح الخطيب عليوله في حق الأجسو دون الوارث.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٦٠ . العقل ١٤/ ١٤ (١) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٦٠

⁽٤) أسنى المطالب ٢/٠٠٠؛ المغنى ٥/٢١٤.

⁽٥) الإقناع، للخطيب الشويتني المع حاشية الجيرمي عليه ١٢٨/٢١ عندا الله عنوا (٥)

⁽١) خاشية شهاب الدين الرملي على أستى المطالب ٢/ ١٩٠٠ و نهاية المختاج ٥/٩٠.

. in all latter recent line 12; -

ILLE REPLIEGE:

الدليل الثاني:

المناصح إقرار المريض بالدَّين للوارث قياساً على إقراره للأجنبي فكما يصح إقرار المريض بالدين للأجنبى فكذلك للوارث بجامع اتحاد سبب المرض ـ ^(١).

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: منع حكم الأصل المقيس عليه، إذ إن إقرار المريض بالدِّين للأجنبي لا يقبل. ILLY, It'el:

الوجه الثاني: لو سلم بحكم الأصل فلا يسلم بسريان حكمه إلى الفرع؛ للفارق وهو وجود التهمة في حال الإقرار للوارث وهي حرمان باقي الورثة^(٢) وأجيب: بأن التهمة كما ترد في حالة الإقرار للوارث فكذلك ترد في

حالة الإقرار للأجنبي، ومع ذلك لم تمنع من قبول إقراره عندكم (٣).

أدلة القول الثاني: استدل من قال بعدم قبول إقرار المريض بالدين لوارثه بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: عبدا المربعة فمهتا عبري ويلسنا ومعد البيجابي ما رواه الدارقطني(١٤)، بسند مرسل أن رسول الله ﷺ قال: الا وصية اقراره: حيث مع انتهى إلى حالة عسق فيها الكري في بدين النابع في الله

- الإقناع، للخطيب الشربيني ١٢٨/٣؛ المغني ٢١٤/٥؛ النكت والفوائد السنية ٢/
- (٢) الإقتاع، للخطيب الشربيني ٣/ ١٢٨.
- (٣) تحفة الحبيب على شرح الخطيب ١٢٨/٣؛ حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٩٠ وهذا الاعتراض يرد على الحنفية والحنابلة، حيث إن الشافعية يقولون بقبول إقرار المريض بالدِّين سواء كان لوارث أو لغير وارث بينما الحنفية والحنابلة يقولون بقبوله في حق الأجنبي دون الوارث.
- سنن الدارقطني ١٥٢/٤ بلفظ: ﴿لا وصية لوارث ولا إقرار بدِّينَ في الوصايا، (3) for ligation 11. 174 hoes, 9/3/7. الحديث (١٢).
- (٥) أورد هذا الحديث كل من المرغيناني في الهداية ٨/ ٣٨٨؛ والزيلعي في تبيين الحقائق ٥/ ٢٥؛ والسرخسي في المبسوط ٨١/٨٨؛ وقاضي زاده في نتائج الأفكار ٨/٨٨؛ =

وجه القيلالة في المديث معرف والع الله عن والع المدينة المدينة

الحديث نص في عدم قبول الإقرار للوارث بالدَّين بالدُّين بالدُّين بالدُّين بالدُّين بالدُّين بالدُّين

معلوماً الله من على المعلوم ا

على عدم قبول الأقرار بالله الموارش على وجه العمرة سواء في حال ال الا حالي المرضي، وقبول الأقرار بالله في حال الصحة الأسلام الم

الوجه الثانى: أن الحديث ضعيف لا ينهض للاحتجاج به. قال فيه الحافظ ابن حجر: «وفيه مع إرساله ضعف»(٢). وقال فيه البيهقي: «متقطع لا بقيل إقرار المريقي بالله الوارث قباس (٢) مناه العطية والموضية المرابع المر

والضعف أتى من (١) نوح بن دراج (١) قال فيه الزيلعي (١): «نوح بن دراج ضعيف، نُقل عن أبي داود أنه قال فيه: كان يضع الحديث، (٧). وقال

there is to me and the of the fittletting

جرار والغزيوي في الغرة المنيفة ص ٩ م وغيرهم. ريال المناه على المناه على المناه على المناه على المناه

(١) ينظر: الدراية ٢/ ١٨٠؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٦/ ٨٥.

(٢) الكواية ٢/ ١٨٠.

(٤) ينظر: سنن الدارقطني ٤/١٥٢؛ نصب الراية ١١١/٤؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٦/ ٨٥.

(٥) هو : نوح بن لاراج، النخعي مولاهم، أبو محمد الكوفي، الفقيه، قاضي الكوفة، ثم قاضى بغداد، تفقه بأبي حنيفة وابن شبرمة وابن أبي ليُّلني، وروى عنهم وعن الأعمش، توفى سنة ٨٢هـ.

ــ أن العقام العدم العدم العدم الحديث. لكنا خالسا من العدم العدم المناطقة المعالمة المناطقة ا

الميزان الاعتدال ١٤٦٧٦٤ الضعفاء والمتروكون، للنسائي ص٧٢٧ الضعفاء تَنَبُ وُوْالْمُتُرُوكُونَ، لِلْدَارِقُطِنَيْ صِنْ٣٧٩مِالْدَا يُسِخِّ بِالنَّاحِيْدُ مِنْتُونَ وَيَنْ مُعِمَّا مِن

(٦) هو: عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعِي الحنفي، جمال الدين، أبو محمَّد، أخذ الفقه عن الفخو الزيلعي صاحب تبيين الحقائق شرح كنز الرقائق، ولازم مطالعة كتب ولله الخوديث أتوفى بالقاهرة مثلنة ٧٦٧ه من ملك نسلت لا لعقدا أنا لعد ويدلا

نسبته إلى (زَيْلُم) قريَّة عَلَى البحرِّ بناخيَّة الصومال. ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَالَمُ عَالَمُ عَالِمُ

و من مصفاته: انطب الراية في تخريج أحاديث الهداية)، اتخريج أحاديث الكشاف. العربية في الدور الكامنة ٢/ ٣١٠ حسن المحاضرة ١/ ٣٥٩؛ البدر الطالع ١/ ٤٠٢؛ الأعلام ٤/٧٤، لب اللباب في تحرير الأنساب ١/٣٨٩، على منصلاً الما (1) in which is not V!

(٧) نصب الراية ١١١/٤.

فيه يحيى بن معين (١): «نوح بن دراج كذاب خبيث مما إلخ (٢)، بوقال فيه النسائي^(٣): «متروك الجديث» (٤) المائي (٣): «متروك الجديث»

الوجه الثالث: أن الاستدلال بهذا الحديث غير منتج؛ لأنه أعم من الدعوى التي هي عدم قبول الإقرار بالدَّين في حال المرض؛ لأن الحديث دل على عدم قبول الإقرار بالدِّين للوارث على وجه العموم سواء في حال الصحة أو حال المرض، وقبول الإقرار بالدَّين في حال الصحة لا خلافٌ فيه (٥). الوجه الثاني: أن الحديث صعيف لا يهض للاحتجاج به. قال فيه الحافظ ابن حجر: "وفيه مع إرساله ضعت "("). وقال فيه السيفي : العلقطم

لا يقبل إقرار المريض بالدَّين لوارثه قياساً على العطية والوصية للوارث؛ لأن في كليهما إيثار لبعض الورثة وإبطال لحق الباقين. فكما لا تقبل عطية

(١) هو: يحيى بن معين بن عوف بن زياد، أبو زكريا، المري، البغدادي، الحافظ الثبث الحجة، ولد سنة ١٥٨هـ، سمع عبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، ووكيعاً، وروى عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، كان إماماً عالماً حافظاً متقناً، قال الإمام أحمد بن حنبل: صاحبها له يعنى يحيي بن المعين الحل خلقه الله لهذا الشأن، يظهر كذب الكذابين. وقال النسائي: أبو زكريا أحد اللائمة هي (١٤) ينظر: سنن الدارقطني ١٤/ ١٥٠ تصب الراء ٢٣٣ هند يوفية ، تهولو بقائد يؤتيل ٨٥.

ترجمته في له ميزان الاعتدال ١٤/ ٤١٠ ؛ سير أعلام النبلاء ٢٠١١/١١ طبقات الحنابلة المراع المال المعلقة المراس منه والمن المراع الإلام المالية المالية المراع وعلى المراع المالية المراع المرا

Il'and i Eg wi The.

(۲) السنن الكبرى، للبيهقى ٦/ ٨٥.

(٣) هو: الحقد ابن شعيب بن على البَّسائي، أبو عبد ، الرخمن ، يصاحب السنن، أحد الأئمة الحفاظ العلماء لقى المشايخ الكبار، وللعاسنة ٢١٥هـ بنساء بلدة بخراسان _ و المعلم الله المعلم، أثم استوطن مصر، قال المحافظ الذهبي الكان من يحوره العلم مع الفهم والإتقان، ونقد الرجال وحسن التأليف، وتوفي بفلسطين، وقيل بملكة سنة (٦) هؤ له يعبد إلله من يوسف من محمد الرَّبُلُجي الحنفي ، حمال اللهن ، أبو معالمًا أخذ

ت له مصنفات كثيرة في الحديث والعلل، منها : السنن الكبري؟، الماجتيع، من السنن الكبرى بعد أن أسقط كل حديث تكلم في إستاده بالتعليل، وهو المؤاد إذا أطلق المحدثون وقالوا رواه النسائي. الضعفاء والمتووكون ص٧٢٧. (مان) عا مست

ا ترجمته في نسير أعلام النبلام ١٢٥/١٤ طبقات الشافعية الكبرى ٣/١٤ جامع ١١ الأصول، لابن الأثير ١/ ١٩٥ (الباب الأول)؛ لمحايت في أصول الحديث ص٥٥٥.

(V) المكاراة على المارة على المارة المكاراة المكاراة المكاراة المكاراة المكاراة المكاراة المكاراة المكاراة الم (٥) كما سيأتي في ص٤٠٧. المريض لوارثه ولا وصيته له بدون إجازة الورثة فكذلك إقراره(١). والما المالما

أن المقد للوارث باللَّين في مرض موته متهم ن والم ين الماقت الناقش المالية الما

الوجه الأول: أن الإقرار إخبار بثبوت حق في المتمة، والتبرع بالعظية أو الوصية إنشاء لحق لم يكن ثابتاً قبله فافترقا.

ومة الوجه الثانيا: يلزم على هذا القيامل بطلان الإقرار اللاجنبي فيما زاد عن النلث (٢)؛ حيث لا تصح الوصية والعطية في مرض الموت اللاجنبي فيما زادا من الثلث (٣) من

وارد أيضاً في الإفرار للأجنبي، وسي هذا قبل أصحاب هذا المقول الإلما البيانيا

أن حق الورثة تعلق بماله في مرضه _ ولهذا يمنع من التبرع كلية للوارث _ وفي تخصيص البعض به بالإقرار بعد التعلق إبطال لحق الباقين، فلم يصح (١٠). وقد يناقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الدَّين الثابت بالإقرار من الحقوق المتعلقة بالمال قبل المرض، إذ الإقرار إخبار بالحق لا إنشاء له.

الوجه الثاني: أن حق الورثة إنما يظهر بعد الفراغ من قضاء ديونه؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ بَعْدِ وَمِسْيَةٍ يُومِن بِهَا أَوْ دَيْنِ ﴾ [النساء: ١١]، فلا حق للورثة قبل سداد ديون الميت.

الوجه الثالث: أن تعلق حق الغير بالمال لا يمنع من قبول الإقرار كما لا يمنع من قبول الإقرار كما لا يمنع من قبول الإقرار كما لا يمنع من قبول البيئة المظهرة للحق.

⁽¹⁾ المباتع الصناقع ٧١٤/٧ المبسوط ١٨/ (٣٤ طريقة الخلاف في الفقه بين الأثمة الأثمة الأسلاف ص ٤١١) كشاف القناع ٥٠/١.

⁽٢) وقد قال أصحاب هذا القول (وهم الحنفية والحنابلة): يصح إقرار المريض بالدين الأجنبي مطلقاً - كما سبق -.

⁽٣) وقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا تجوز الوصية والعطية في مرض الموت قيماً زاد عن المثلث لأجنبي إلا بإجازة الورثة الهداية، للمرغيناني (/ ١٥/٥ ، ١٣٠٤ ؛ المغني ١٣/٦ ـ ١٧، وهو مذهب المالكية والشافعية أيضاً كفاية الطالب الرباني ٣/ المغني ١٣/٧ ـ ١٤٥٠ الخلاف ٢/٢٠٧١ ؛ المهذب (٤٥٧/١ ـ ١٤٤٠) على مسائل الخلاف ٢/٢٠٧١ ؛ المهذب (٤٥٧/١ ـ ١٤٤٠) على مسائل الخلاف ٢/٢٠٧١ ؛ المهذب المهذب ٤٥٧/١ ما المهذب المهدب المهدب

⁽٤) الهداية، للمرغيناني ٨/٣٨٩؛ بدائع الصنائع ٧/ ٢٢٤؛ الغرة المنيفة ص١٣٩٨؛ ١٠

الوصية الشاء الحق لم يك لاتنا قياء فافترقا.

المربصي لو رقم و لا وصيته لم يدون أحارة الورثة فكنالك إقراره : بعبا بالليالما

أن المقر للوارث بالدِّين في مرض موته متهم في إقراره لاحتمال أنه آثره على بعقية الأول: أن الأول : أن الأقرار إخبار طنوت حق في الطبع الطبعة المورثة المورثة المورثة المورثة

ويناقش من وجهين:

الوجه الأولى: اعدم التسليم بإطلاق التهمة في الإقرار للوارث، فقد تقوم

الوجه الثاني: لو سلم بكون المقر للوارث متهم بمحاباة المقر له فهذا وارد أيضاً في الإقرار للأجنبي، ومع هذا قَبِلَ أصحاب هذا القول الإقرار له، وهذا دليل على أن التهمة بالمحاباة ليست على إطلاقها.

ويمكن الإجابة بالفرق؛ لتمكن المقر للأجنبي من إيثاره بالمال عن طريق العطية أو الوصية، فانتفت التهمة بالمحاباة له بخلاف الوارث.

الله القول الثالث: المعلى الم وعدم قبوله مع حصوله بما يأتي:

عدم فبوله مع حصوله بما ياني. أولاً: يقبل إقرار المريض بالدِّين للوارث مع انتفاء التهمة الأمرين:

أحدهما: أنه مكلف أقرَّ بما لا يتهم عليه فقبل إقراره كالصحيح.

والثاني: أن الناس يكون بينهم وبين أقاربهم وورثتهم معاملات ومداينات كما يكون بين الأجانب، ولا يتمكنون من إقامة البينة عليها فالقول بأن الإقرار لهم في المرض مع انتفاء التهمة لا يقبل يؤدي إلى قطع معاملات ومداينات الأقارب جملة، أو يؤدي إلى الإشهاد في كل وقت، وكل ذلك مَوْضُوع؛ لما يلحق من المشقة. في المناه المناه الله المناه المناه

ثانياً: لا يقبل إقرار المريض بالدِّين للوارث مع التهمة؛ لأن المريض محجور عليه لأجل ورثته، بدليل أنه ممنوع في مرضه من التبرع، فلو جاز له الإقران مع التهمة لكان ذلك طريقاً إلى فعل ما يمنع منه بالحجر، " البطر الألماء والألم المراجعة المالكة والطاقية المراجعة والأراء الإلماء العمارة المراجعة ا

⁽١) بدائع الصنائع ٧/٢٢٤ ؛ للإقناع، للخطيب الشوبيني ٣/ ١١٨ شوج منتهى الإرادات (ف) الهداية، للم قيناس ١٨٥٨، عنائم الصنائم ٧١٤٢١ : المرة المنائة عر ١٥٠١/٣

elle elett

المسألة الثانية: فيما إذا أقر بعض الورثة بالدِّين وأنكره اللُّلا يعتمه الممه المسألة الثانية : يعيم تلاها الله المسألة الأها الله المسألة الأها الله المسألة ا

مما سبق من أدلة كل قول وما ورد عليها من مناقشات وما ورد من إجابة عليها، وما سبق ذكره في ترجيح القول بقبول إقرار المريض بالدَّين للأجنبي مع الثقاء التهمة _ في الخلاف السابق _ المبني على وجود علة الحكم أو انتقائها، يظهر أن القول الراجح في هذه المسألة هو قبول إقرار المريض بالدَّين للؤارث مع انتفاء الثهمة، ولزوم الوفاء بالدَّين المقر به، وعدم قبوله مع وجود التهمة بالمحاباة (٢٠)، والله أعلم.

المسألة الثانية ○

استيفاء الديون المقر بها في الصحة

أجمع العلماء على أن من أقرَّ في صحته بدين، ثم توفي فإن إقراره صحيح، ولمن أُقِرَّ له المطالبة باستيفاء الدَّين المقر به، ويلزم الوصي أو الورثة قضاء هذا الدَّين من التركة كسائر الديون الثابتة في ذمة الميت.

وذلك لأنه إقرار على وجه لا تلحقه فيه تهمة أو ريبة، فكأن صحيحاً (٣٠٠).

الملب الثاني المالب الثاني

استيفاء الديون التي أقر بها الورثة على مورثهم

يعص الوراقة أرجمد العقرالة يؤخذ من حصة المتصاف حصة المهاد علما

وهو ملف الحقية"، وقول الشافعية، قال به الشافعينان

المسالة الأولى؛ فيما إذا أقرّ جميع الورثة بالدّين.

⁽١) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٣٦/٢.

⁽٢) ومع الخلاف في قبول إقرار المريض بالدَّين سواء أكان لوارث أم لأجنبي، فإن العلماء قالوا بلزمه الإقرار بما في ذمته وإن لم يُقْبَل. كما أنهم قالوا بتجويم الإقرار إذا لم يكن حقاً، ولا يؤثر في الحل والمحرمة الحكم القضائي بالقبول أو عدمه، ولا يحل للمُقَرِّ له أخذ ما أُقِرَّ له به إذا لم يكن حقاً.

ينظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب ١٢٨/٣ الفروع ١٨٨٦، كشاف القناع ٦/ ٥٥٥.

⁽٣) الهداية للمرغيناني ٨/ ٣٢٠؛ بداية المختهد ٢/ ٣٥٢؛ المهذَّب ٢/ ٣٤٤؛ المغني: ٥/ ١٤٩ المحلى ٨/ ٢٥٠.

Kigur: ...

المسألة الثانية: فيما إذا أقرّ بعض الورثة بالدَّين وأنكره الباقون من المناف

المسألة الأولى ۞

استيفاء الديون الثابتة بإقرار جميع الورثة

إذا أقر الورثة جميعهم بدين على مورثهم، فإنه يلزمهم قضاؤه من التركة، كالدين الثابت بإقرار الميت في جياته؛ حيث إن الوارث بقوم مقام المورث. والذي يلزمهم قضاؤه هو أقل الأمرين من قيمة التركة أو قدر الدين الأمرين من قيمة التركة أو قدر الدين (١١) ال

قال الموفق ابن قدامة: «الوارث إذا أُقَرَّ بدين على مورثه أَيْلَ إقراره بغير خلاف نعلمه»(٢).

استيماء @ عينانا كالسمان الصحة

استيفاء الديون إذا أقر بها بعض الورثة وأنكرها الباقون

القول الأول:

يلزم المقر قضاء جميع الطَّين من تصيبه من التركة إن وفي به، وإلّا فيصرف جميع نصيبه من التركة في الدَّين السَّال علما المقينسا

وهو مذهب الحنفية (٣)، وقول للشافعية، قال به الشافعي في القديم (٤).

(1) I Kingle al, and Hook in Tilling at Hally 1/17.

Pir: Harely Al. OT.

جاء في مجمع الضمانات (٥): ﴿إِذَا الْمُعَى رَجِلُ عَلَى مَبْتَ دِيناً فَصَدَقَهُ بِعَضَ الوَرثة، وجحد الباقون، يؤخذ من حصة المُصَدِّقِ جميعُ الدَّين عندنا».

⁽١) المبسوط، للسرخسي ١٨/ ٤٤؛ روضة الطالبين ١/٤١٤ أسنى المطالب ٢/٠٠٠٠ المركات ابن المحرود، الأبي المبركات ابن المبركات الم

⁽٢) - المغنى ٥/ ٢٠٩. ولف يكي ما لها عا عا لمصلحاً ما يقلل فعد .

⁽٣) - المبسوط، للسرخسي ١٨/٨٤٤ البناية ١٨/٢٠٤ نتائج الأفكار ٨/١٠ عند الم

⁽٤) حلية العلماء ٨/ ٤٨٠٠ وهمة الطالبين ٤/١١٠٤ بالله ٢٦٠ ٨ إذا يعلم شال عبال الها الم

۰ (۵) ص۳۷۹.

وقال اليهوي : الوان أفر اللهي على ميت بعضهم - أي الورثة الانتاق الهقا

الله يلزم المقر من الدين بقدر حصته من التركة.

وبه قال المالكية (١)، والشافعية في الأصح (١)، والحنابلة (١)، وهو قول لبعض الحنفية(٤)، وقال به(٥) النخعي، والحسن البصري، والحكم (١)، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وابن أبي ليلى، والشعبي، وسفيان الثوري

يقول القاضي عبد الوهاب: ﴿إِذَا مَاتُ رَجِلَ وَتَرَكُ ابنين، وأقر أحدهما أن عليه ألفي درهم ديناً وأنكر الآخر، لزم المقر نصف الدَّين وهو ألف»(٧).

وقال أبو بكر الشاشي (^): «إذا أقر أحد الابنين بدين على أبيه، وأنكر الآخر لزمه في نصيبه ما يخصه في أصح القولين، والثاني: أنه يلزمه قضاء جميع الدين من حصته (٩٦). فبل قضاء اللين جميعه، والا يكون قلا قلم الميراث على

- الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٥٩؛ الخرشي على مختصر خليل ٢١٨/٨.
 - ويناقش : بالسايم بأن الوارث ٢/ ٢٥٥/ سنهما ١٤١١ عيرالطا وفقة
- (٣) الفروع ٦/٧٦؛ المحرر ٢/٤١١. (٤) جامع الفصولين ١/٣١؛ الدر المختار ٥/٦٠٢.
- المغني ٥/ ٢١٠؛ جامع الفصولين ١/ ١٣١. وليله كالماء رساع ع مدا انه المه
- (٦) أهو: الحكم بن عُتَيْبَة الكندي الكوفي التابعي، أبو محمد، عالم أهل الكوفة كان ثقة ثبتاً فقيهاً من كبار أصحاب إبراهيم النخعي، وكان صاحب سنة واتباع، توفي سنة ١١٥هـ. ال ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٨٦؛ الطبقات الكبرى، لابن سعد ٦/ ٣٣١ سير أعلام النبلاء ٥/٨٠٨. (V) الإشراف على مسافل الخلاف ٢/٨٢٢ ما ما عبله فالحد من الالليد بقما
- هو: محمد بن أحمد بن الحسين، أبو بكر الشاشي، ولد سنة ٤٢٩هـ، قدم العراق ولازم الشيخ أبا إسحاق الشيرازي؛ انتهى إليه رئاسة المذهب الشافعي ببغداد بعد شيخه أبي إسحاق، دَرَّس بنظامية بغداد إلى أن توفي سنة ٥٠٧هـ.
- ﴾ اوالشاشي؛ فشبة إلى الشأش، وهي مدينة وراء نهر سيحون المساكا الما الما من مصنفاته: «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء؛ ويسمى: (المستظهري) لأنه صنفه للأمير المستظهر بالله، «الشافي في شرح مختصر المزني».
- ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٦/٧٠؛ طبقات الشافعية، للإسنوى ٩/٢٠؛ طبقات الشافعية، لابن هداية الله ص١٩٧. إلى الما المناه ما ١٨٢١ والعجال بين (٦)
- (٣) فاترة المحدث في مستدلاً به الماهدة التحقيقة رؤوس المسائل ٨٤ /٨ الملعا قيله (٩)

أن عليه ألفي فرهم ديناً وأنكر الأحراء لوم المقد أف

وقال البهوتي: «وإن أقر بدين على ميت بعضهم _ أي الورثة _ بلا شهادة بالدِّين من الورثة أو غيرهم، فالمقر عليه منه بقدر إرثه من التركة، فإن ورث النصف من التركة فعليه نصف الدَّين، وإن ورث الربع فربع الدَّين وهكذا»(١).

ليعض الحنفية (٤) ، وقال به (٥) البحمي، والحسن البصري، والظاملة 🗖

واست ق وأبو عبد وأبو تور وابن أبي ليلي والسمي و و المعالم علا

عدل القاض عد الوما عيتالا عامال العقاداعة باحده العنا

الدليل الأول:

أن الوارث إنما يستحق ميراثه بعد قضاء الدَّين؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ بَقِدِ وَصِيَّةِ يُومِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ [النساء: ١١]، وعليه فلا يستحق المقر شيئاً من التركة قبل قضاء الدِّين جميعه، وإلا يكون قد قدم الميراث على قضاء الدِّين، وهذا (1) 1 Die in in la llaur a Post their me war all MATY. (1) eine

ويناقش: بالتسليم بأن الوارث إنما يستحق ميراثه بعد قضاء الدَّين، بيد أنه لا يسلم بأن المُقِرَّ لا يستحق شيئاً من التركة قبل قضاء الدِّين جميعه؛ لأن هذا عين الدعوى وليس دليلاً عليها، هذا أولاً إعمال معلى ١٠١٠ منها ١٥٠

من التركة الله الدَّين المقر به متعلق بجميع التركة الا بنصيب المقر من التركة بدليل أن بقية الورثة لو صَدَّقُوا المقر للزمهم الدِّين جميعاً، وإذا كان الدِّين متعلقاً بجميع التركة، فإنه إذا قُضِيَ منه بقدر ميراث المقر فإن الباقي يستحقه المقر ميراثاً؛ لأنه يصدق عليه أنه أخذه يعد قضاء الدِّين المتعلق بقسطه من (A) and send of feel in them, is by it higher the will the sty its in the

ولازم الشيخ أيّ إسحاق الشيراري؛ انتهى إليه وتأمنا المناهب الشافعي العالميكياً - رئيخه أي إسحاق، درّي ينظلونيا إفداد إلى أنّ يومي سنة ٢٠٥٧. أن إقرار الإنسان إنما يصح في حق نفسه؛ لأنه لا تهمة فيه، وأما في حق اغيره فإنه منهم فوجب الانتياضيح الله فابعد يه الملعا قباسة و مانفسده به with they theretage the stilling by the action to

⁽١) "شوج منتهى الإرادات ٣/ ٧٧٠ من ١٠٠٠ المعادث المعادث الماد المعادث الماد الم

⁽٢) تبيين الحقائق ٩/ ٢٩؛ روضة الطالبين ٤/١١/٤. مَنْ قَالِمُهُ بِأَنَّا مَلِيمَا مُنْ اللَّهُ مُاللًّا

⁽٣) ذكره الزمخشري مستدلاً به لمذهب الحنفية. رؤوس المسائل ص٣٤٨. الحال الله (٩)

Illy the land

ويناقش: بأن الدليل أنتج أن بقية الورثة المنكرين للدَّين المقر به لا يلزمهم قضاء الدَّين من نصيبهم من التركة، وهذا لا خلاف فيه؛ لأن الإقرار حجة قاصرة، وليس فيه دلالة على أن المقر بدين على مورثه يلزمه أداء جميع الدَّين من نصيبه (٢) و المناطقة المن

الدليل الثالث:

أن المقر قصد بإقراره تفريغ ذمة مورثه، وذمة المورث لا تفرغ إلا بقضاء جميع الدَّين، فلزم المقر قضاء جميع الدَّين من نصيبه (١).

ويناقش: بأن الإقرار إظهار للحق وليس تبرعاً به، ولو كان قصد المقر تفريغ ذمة مورثه من جميع الدَّين من نصيبه لما اعْتَرَضَ على قضاء جميع دَين مورثه من نصيبه في التركة، وإنما المقر علم دَيناً على مورثه وأراد إظهاره، فإن صدقه بقية الورثة قضي جميعه من التركة، وإن أنكروه قضى منه بمقدار نصيب المقر من التركة.

أنلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

أن المقر أقر بحق لو ثبت ببينة، أو بقول الميت، أو بإقرار الورثة، لم يلزمه إلَّا بقدر نصيبه من التركة، فلم يلزمه بإقراره أكثر من ذلك(٢).

المنابع المعتنية لا يقينون شهادة أحد الورثة بالله إن المد المحكم يقبول إفراره بالله و الله الحرالية الله المكا المنابل الله المعارض المنابع معارض المنابع المنابع المنابع متعارض المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المن

ان شهادة المقر بالدين مع غيرة تقبل، فلو أقر أحد الورثة بدين على التركة ثم شهد المقر بالدين مع غيرة تقبل، قان شهادة المقر بالدين تقبل، ولو كان المقر يلزمه قضاء جميع الدين المقر به لم تقبل شهادته؛ لأنه يجر بها إلى نفسه نفعاً (٣).

وقد يناقش بعدم التسليم بقَبول شهادته إذا حُكِمَ بفِيول إقراره؛ لأنه

⁽٤) جامع التصولين ١١/٢٠ بالإضافة إلى أن إلزام النقر حسب المثنى في تصيب على الد تقا يزدي إلى أن من ٢٨٠، أو **المؤخفاء (١**) على أمر 10.00 من 1٨٨ من المالية والموسيمال (١)

⁽٣) المهذب ٢/ ٥٥٠٠؛ شرح منتهى الإرادات ٣/ ٥٧٧؛ المغنى ٥/ ٢٠١٠ إلى المست

من ويتناقش: بأن العليل أنتج أن يقية الورثة السنكرين للمريك المهرية المتمارين المركزة ملزمهم قصاء اللَّين من تصبيبهم من الترات، وهذا الا خلاف ميه في الله الملكما أَنْ الْمُقْرُ يَتَعَلَّقُ إِقْرَارُهُ بَحَصَّتُهُ وَحَصَّةً بَقَيَّةً الْوَرْثَةُ ، فلا يَجِبُ عَلَيْهُ إلَّا مَا يخصه كالإقرار بالوصية فإنه يؤخذ من المقر ما يخصه اتفاقاً (٢).

الدليل الرابع:

أن كل جزء من الدِّين يتعلق بمثله من التركة، فوجب أن يوزع عليهما، فيلزم المقر من الدِّين ما تعلق بنصيبه من اليّركة (٣) بنه عما وله ويلما ويم ويتناقش: بأن الإقرار إظهار للحق وليس تسرعاً به، ولو كان قطّ بريالين

إن ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من أن المُقرُ لا يلزمه من الدَّين إلا بقدر تصيبُه من التركة هو القول الراجح؛ لظهوره، وقوة أدلته، وسلامتها من المناقشة في مقابل ما ورد على أدلة القول الآخر من مناقشة. كما أن هذا القول ـ كما جاء في جامع الفصولين ـ أعدل وأبعد عن الضرر(٤). Tels left litis:

This land all that it als Itus:

Hely Kel:

الدليل الناك:

أن المقر أقر بحق لو ثبت بيسه، أو يقول الميث، أو يأقرار الورثة، لـ يلزمه إلا بقلو نصيب من اكثركة. فلم يلزمه بإقراره أكثر من ذلك (٢)

(١) الحنفية لا يقبلون شهادة أحد الورثة بالدِّين بعد الحكم بقبول إقراره بالدِّين؛ لأنه يَهُمِّر إلى نفسه نفعاً بشهادته عندهم، فبعد أن كان يلزمه جميعُ الدَّين من حصته من التركة

ينظرن جامع الفصولين ١/ ٢١٠ حاشية ابن عابدين ٩/ ٢٠٠٢ و المفرين المرابعة من من الما

(٢) المغنى ٥/ و٢١٠ الإشراف على مسائل الخلاف ٢٩٨/٢. وليدة مويل بقيا ال والحنفية متفقون على أن وأحد الورثة إذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه؛، كما في حاشية ابن عابدين ١٠٢/٥.

وقد يناقش بعدم التسليم بالبول شهادته ١٧٠ /٣ المان ١٤١٤ لوملته حيث (٣)

جامع الفصولين ١/ ٣١. بالإضافة إلى أن إلزام المقر بجميع الدَّين في نصيبه من التركة يؤدي إلى أن من عَلَم من الورثة ديناً على مورثه كتمه تحشية أن يُشْتَوْفَي جميعه مُن نصيبه في التركة . ١/٤ منغمال ٧٧٥٠ /٢ تناءا ١٤ اليهشد به ين ٢١٥٥ /٢ بالهمال (٢)



المطلب الأول: إذا خلف وقاءً. بالتهما المطلب الثاني: إذا لم يخلف وفاء. المطلب الثاني: إذا لم يخلف وفاء.

المحللب الأول 🕏 💳 عنه المحلاب

وفاء الورثة الدَّين من غير الرَّكة الَّتِي خَلَّفَهَا الميت

إذا أراد الورثة إمساك عين التركة ووفاء الديون المتعلقة بها من مال آخر غير مال التركة، فإنَّ لهم ذلك باتفاق العلماء (المع وليس للدائن المطالبة بقضاء دَينه من التركة؛ وذلك للأدلة الآتية:

الدليل الأول:

لدليل الدون. المورث قبل موته وفاء الدّين من مال التركة ومن غيره، والوارث خليفة المورث فكان له ذلك (٢) المنعللة ، سياء الله على ما الما 6 Yo:

الدليل الثاني:

إذا كان للراهن الوفاء بدينه المرهون به من غير الرهن مع تعلق حق المرتهن به، فكذلك هنا بجامع التعلق في كل ٢٠٠٠ من عند المدينة الم

وه قال الحنفية ()، والشافية في الأصح ()، والحابلة ! **تنافلا بَلِيامُا**

أنه وإن تعلق الدَّين بالتركة إلا أن هذا التعلق لا يمنع وفاء الدَّين من

⁽١) بدائع الصنائع ٧/ ٣٠؛ واقعات المقتين، لقدري أفندي ص ٢١٨٠ البيان والتحصيل ١٠/٨٠١؛ المنهاج، للنووي ١٤٤/٢؛ الشرح الكبير، الشمس الدين المقدسي ٤١/ (7) (20) Helling 71.77? Thoragy 1/117. ٥٠٣؛ المغنى ٧٠٩/٠.

حاشية عميرة على شرح جلال الدين المخلي ٢٨٤/٢٠ من ١٦٤٤/١ ما الدين المخلف ٢٨٤/١٠

⁽د) كتاب الأموال، لأبي عيد ص ١٦٠ المجموع ١١ . ١١٥/٥ جاتعما تفعن

غيرها؛ لأن تعلق حق الدائن بالتركة إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة توثقاً، وإذا كان كذلك تخير الوارث في وفائه من أيّ محل شاء، حيث لا ضرر على الدائن بالتركة إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة توثقاً، وإذا كان كذلك تخير الوارث في وفائه من أيّ محل شاء، حيث لا ضرر على الدائن بوجه من

المجللب الثاني 🛞 💳 كالمحالية

قضاء ديون الميت التي لم يخلف وفاء بها

وفيه ثلاث مسائل: ﴿ إَمْ إِلَّا عِلْمُوا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وقاء الورثة الأين من الزكاة من الزكاة الأولى المالة الأولى المالة الأولى المالة الأولى المالة من إذا أولد الورثة إمسال عين التر يعنه ويقط وبتال تعنايا قالسمال المات

المسألة التركف فإن الهم فلك المال تن المال المال المالة ال

O المسالة الأولى O

قضاء دَين الميت من الزكاة

Huld Ikeli:

إذا لم يخلف الميت وفاء بدينه، فللعلماء في قضاء دينه من مال الزكاة قولان: Held, Hillis :

ب إذا كيك للراهن الرفاء بدينه المرهون به من عين الرهن مراعلل لعقا

لا يقضى دين الميت من مال الزكاق العالم المالية وبه قال الحنفية(٢)، والشافعية في الأصح(٣)، والحنابلة(١)، وهو قول(١)

أنه وإن تعلق اللَّين بالتركة إلا أل عذا التعلق لا يستم فيعيمنا إليهاب

⁽١) بدائع الصنائع ١٠/٠٠ واقعات ١١٠٥ /٥ لجاتيما أقفي ١٣٠١ وثانبطا بداعب (١)

⁽٢) الهداية؛ للمرغيناني ٢/ ٤٢٦٧ تبيين الحقائق ١٠/١٠ و١٠ منا ، ولينما ١٤٠٨ ١٠٠٠

⁽٣) روضة الطالبين ٢/ ٣٢٠؛ المجموع ٦/ ٢١١.

⁽٤) الإنصاف ٣/ ٢٣٤؛ شرح منتهى الإرادات ١١/٣٢٨ المحرب له قيسه قيداء (١)

⁽٥) كتاب الأموال، لأبي عبيد ص٠٠٠؛ المجموع ٢١١١٦. ١١٥/٥ وانصما أنفعة (٣)

They Illian

cas the use hers.

القول الثاني:

يقضى دين الميت من مال الزكاة.

وبه قال المالكية (١)، وهو جوه عند الشافعية (٢)، ورواية عن الإمام أحمد (٣)، وهو قول أبي ثور (٤).

也是是他也是一种一种的

in war early by they or the distributed in ext

□ الأدلة:

دليل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأن المدين ليس أهلاً للتملك؛ لموته، فلا يصح قضاء دينه من مال الزكاة (٥).

وتوقش: بأن الدعوى باشتراط تمليك المدين لا دليل عليها، وقضاء دين الميت لا يقتضي تمليكه؛ لأن الله جعل مصارف الزكاة نوعين: نوع عَبَّرُ عَن استحقاقهم بـ«اللام» التي تفيد التمليك، وهم الفقراء، والمساكين، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وهؤلاء هم الذي يملكون. السيد

ونوع عَبَّرَ عنه بِ فَي وهم بقية الأصناف ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْفَكْرِمِينَ وَفِي الْمِيلِ اللهِ وَأَبِنِ ٱلسَّيِيلِ ﴾ [التوبة: ٢٠] فكأنه قال: الصدقات في الغارمين ولم يقل للغارمين. فالغارمون على هذا مصارف للزكاة وليسوا متملكين لها، فلا يشترط تمليكهم، وإذا كان الأمر كذلك جاز الوفاء عنهم (٢).

أبلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ اللَّهُ عَرَاء وَالْمَسَكِينِ وَالْمَعْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ

⁽۱) المقدمات الممهدات ۴/ ۹۳۰۵ الشرح الكبيرة للدردير ١/ ٤٩٦٨ شرح الزرقائي على مختصر خليل ١٧٨/٢.

⁽٢) المجموع ٦/ ٢١١؛ روضة الطالبين. (٣) الإنصاف ٣/ ٢٣٤.

⁽³⁾ The Highly the arising rich TVAVII the by the Thirty Egyphilled (8)

⁽٥) فتح القدير ٢/ ٢٦٨؛ تبيين الحقائق ١/ ٣٠٠؛ شرح منتهى الإرادات ١/ ٣٢٨.

⁽٦) الإنصاف ٣/ ٢٣٤؛ العناية ٢/ ٢٦٨؛ فقه الزكاة، للدكتور يوسف القرضاوي ٢/ ٦٣٣٠.

وَفِي الرِّفَابِ وَٱلْمَصْرِمِينَ وَفِي سَكِيدِلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِّ ﴾ [التوبة: ٦٠]. وهذا المقاا يقضي دين الميت مي مال الوكاة: رجه الدلالة ني الآية:

. ان الآية نصّ في صرف الزكاة للغارمين - وهم المدينون ما وهو لفظ أحما " وهو قول أبي ثور (١) أضيأ تسمل المشر يحا لمشر الم الح

الدليل الثاني:

D. Melis: أنه يصح قضاء دين الحي من الزكاة بالإجماع (٢)، فكذلك دين الميت، بل دَين الميت أحق بقضائه؛ لأنه لا يرجى قضاؤه بخلاف الحي (٢٠)

الدليل الثالث:

يصح قضاء دينه من مال الركاة (٥ قياس الميت على الحي في قضاء دينه من الزكاة بجامع صحة التبرع المبت لا يقتضي تعليك ؛ لأن الله جعل مصارف الركاة المهنو للريزة بالطق استحقاقهم بـ اللام التي تغيد التمليك، وهم النقراء، والتساكين، وفي المحك

على ضوء عرض الأقوال وأدلتها نجله أن القول بصبحة قضاء دين الديك مِن مال الزكاة هو الراجح؛ لقوة أدائه، ومبلامتها من المناقشة ، في مقابل عدم سلامة أدلة القول الأولف من المناقشة الواؤدة اعليها منا والله أعلم من الله الميا يقل للغارمين. فالغارمون على عليانيًا عالمة الذكاة وليسوا متملكين لها، فلا الله عن الله ع التبرغ بقضاء دّين الميت

يستحب التبرع بقضاء دَين الميت الذي لم يخلف وفاء به، إما بطريق التصدق عليه، أو الوصية بما يُقْضَى به دينه - جميعه أو بعضه - أو بوضع ILLY IKEL: الدِّين عنه من قبل صاحب الحق.

⁽١) المعجموع ٦/ ١٩٦١ أحكام القرآن، الأبن العربي ١٩٩٢ - النجامع الأحكام القرآن، مختصر خليل ٢/ ١٧٨. للقرطبي ص١٨٥.

شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٧٨/٢ ؛ الخرشي على مَخْتُصُو خِليل مُؤْحَاشِية العدوي، عليه ١١٨١٧ من العناق ١١٠١١ من العدوي، عليه ١١٨١٨ من العدوي، عليه ١١ من ١١ من العدوي، عليه العدوي، علي

⁽¹⁾ I (1) I (1) I 377 + I () [1/ 1/7 + 1/ 1/2] I () . While I () I () [()]

ملمة أولاً: مثاورة عن سلمة بن الأكوع (١) والله قال: كنا جالولالاً عند النبي على إذ أتى بجنازة فقالوا: صلِّ عليها . فقال: إهل عليه دَين ؟ إن اقالوا: لا ، قال: (فهل ترك شيئاً؟) ، قالوا: لا ، فصلى عليه ، ثم أتي بجنازة أخرى فقالوا: يا رسول الله صل عليها ، قال: (هل عليه دين؟) قيل: نعم ، قال: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: ثلاثة دنانير، فصلى عليها، ثم أتي بالثالثة فقالوان صل عليها، قال: (هل ترك شيئاً؟)، قالوا: لا، قال: (فهل عليه دَين؟)، قالوا: ثلاثة دنانير، قال: «صلو على صاحبكم». قال أبو قتادة: صل عليها يا رسول الله، وعلى دينه، قصلي عليه (١٠)

ثانياً: ما ورد عن أبي سعيد الخدري فله قال: شهدت جنازة فيها رسول الله على فلما وضعت، سأل رسول الله على: «أعليه دَين؟»، قالوا: نعم. فعدل عنها وقال: (صلوا على صاحبكم)، فلما رآه عليَّ تقفى. قال: يا رسول الله برئ من دينه، وأنا ضامن لما عليه فأقبل رسول الله على فصلى عليه ثم أنصرف فقال: «يا على جزاك الله خيراً، فك الله رهافك يوم القيامة، كما فككت رهان أخيك المسلم، ليس من عبد يقضى عن أخيه دينه إلا فك الله رهانه يوم القيامة، فقام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله لعلي خاصة؟ قال: «لعامة المسلمين»(٣).

· الغر الأول: حكم فضاء دُين المبتاعي بيت المال

⁽١) هو: سلمة بن الأكوع، وقيل: سلمة بن عَمْرو بن الأكوع الأسلمي، أبو مسلم، وقيل: أبو إياس صحابي جليل، كان ممن بايع تحت الشجرة مرتين، غزا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات، سكن المدينة ثم انتقل إلى الزُّبْدَةُ مَنْ قَرْقَى الْعَدْيَنَةُ. كَانْ شجاعاً رامياً محسناً فاضلاً، توفي بالمدينة سنة ٧٤هـ وهو ابن ثمانين سنة . ترجمته في: أسد الغابة ٢/٤٢٣؛ الإصابة ٢/٢٦؛ تقريب التهذيب ص١٤٨.

⁽٢) أخرجه البخاري، الصحيح ٤٦٦/٤ مع فتح الباري في كتاب الحوالة، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، الحديث (٢٢٨٩).

⁽٣) أخرجه الدارقطني، السنن ٣/٧٨ في كتاب البيوع، الخديث (٢٩١)، والبيهقي، السنن الكبرى ٦/ ٧٣ في كتلف الصَّمَان، أباب وجوب الحقُّ بالضَّمَان، ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿

ت والبغوي، شرح السنة ٢١٣/٨، ٢١٤ في باب ضيان الدين، المحديث (٢١٥٥). (١) وأسانيد طرق هذا المحديث جميعها ضعيفة كما ذكر ذلك البيهقي في السنان الكبرى النموضع السابق، وابن حجر في التلخيص الحبير ٢/١٤٥، وطناحب التعليق المغنى على سنن الدارقطني ٣/ ٧٨ ٤ ٧٨ بهامش اسنن الدارقطني ١٠ والمما الما الم

الثاناً أنه يجوز قضاء دين الميت من مال الزكاة، فكذلك يجوز قضاء دينه بطريق المنافقة عليه أو الوطنية لعبد أحد المالة فالمناف المناف المنا

رابعاً: أنه يستحب التبرع بقضاء دين الحي العاجز عن وفاء دينه (١) فكذلك الميت من يات أولى؛ لأن الميت لا يرجى منه قضاء دينه بخلاف افها ترك شيشًا؟ ، قالوا تلائد دناني، فعناي عليها، أم

خامساً: أنه يستحب وضع الدِّين عن المدين الحي إذا كان معسراً (٢)، فكذلك الميت؛ لأنه أحوج إلى الوضع عنه من الحي؛ لحاجته إلى تبرئة ذمته وتخليصه من ارتهانه بدينه؛ حيث إن الحي قد يستغني فيقضى دينه، بخلاف - ثانيا: عا ورد مر أبي معيد الخدري في: قال: شهدت خذاز**ه فيها**

رسول الله الله قلما وضعت مثال رسول الله يحلي «أعليه دين الله قالوا: نعم . • فعدل عنها وقال: إصلوا على صاحبكم، فلما رآه عنو تنقي .. قال: يا رسول الله سرى من ديالمال (٣) من بيت المال (٣)

عليه أم الصرف فق الله ويا على جزاك الله خيراً و فك الله و فالعرف المعالية المادة. سُا المُواع الأول: حكم القاصاء لنه ن ساء ولسما عليه فالم علان الم

الفرع الثاني: شروطه على القول بوجوبة. الحري ولف والقول الما عالمي

الفرع الأول: حكم قضاء دين الميت من بيت المال

إذا مات المدين ولم يخلف وفاء بدينه، فهل يلزم الحاكم قضاؤه من بيت المال؟ قولان للعلماء (١٤) إندارية تسلما ويد عرات المال؟ قولان للعلماء (١٤)

دين المي على رجل خار، الحديث (١٨٢٩)

Eli: "(lelas Hamlon " (4)

القول الأول: من المناف الم المناف الأول: إلى المناف ا ترجمته في : أمن القالة ٢/ ١٢٦٢ الإصابة ٢/٢٢ - تقريب التهايب الما الايلزم الحاكم قضاؤه من بيت المال ١٠٦٠ ومدا دو الما الما ١٠١٠ (١)

⁽٣) أي: من مال المصالح، أما من مال الزكاة فتقدم الخلاف فيه ١٠ ريال المصالح،

⁽٤) أي: في اللزوم من عدمه، وإلا فيجوز للحاكم قضاء دين الميت المحسر من بيت المال إذا رأى المصلحة في ذلك، وكان في بيت المال مسع للوفاء بها ... ينظر: الشرح الكبيرة للدردير ٢/١٩٠١ عارضة الأحوذي ٢٨٩/٤ حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٣٦٤؛ كشاف القِناع ٣/١٠٠٠/٣ رفع الما يند يله

Harari Heleci & Elle

المالي ال

ما ويه قال الحنفية ، وهو أشهر القولين عند الشافعية (١٠) ، وقول للمالكية (٢٠).

يقول السرخسي _ في قضاء ديون الميت من بيت المثال إن المعم حساا

مِنْ اللَّهِ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللّ عَنْ اللَّهِ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ اللَّهُ عِلَمْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ عَلَمْ اللَّهُ

«أن [النبي] عليه الصلاة والسلام صار يوفي دين من مات وعليه دين ولم يخلف وفاء. وهل كان ذلك واجباً عليه أو كان يفعله تكرماً وتفضلاً؟ فيه خلاف عند الشافعية، والأشهر عندهم وجوبه، وعدُّوه من الخصائص.

القول الثاني:

يلزم الحاكم قضاؤه من بيت المال.

وبه قال جماعة من المالكية (٥) منهم: ابن رشد (٢)، والقاضى عياض (٧)، وابن عبد البر (٨١)، والقرافي (١٠). وهو قول لبعض الشافعية (١٠)، ورجمه الحافظ

والقاضي عياض هو: عِيَاض بن موسى بن عياض اليَحْصُبي، السبتي، المالكي، أبو الفضل، ولد بـ (سبتة) سنة ٤٧٦هـ، وتعلم بها في صباه، ثم رجل إلى الأندلس سنة ٧٠٥هـ، وأخذ عن أعلامها، تفقه بابن رشد وأبن العربي، واستقضى بقرطبة، كان مبرزاً في الأصول والفروع والعربية، له الرياسة في بلده فتيا وقضاء، توفي بمراكش وقد جمع تلقيد الشيخ عبد الرحم بر قاميم فناوي التسخ أو

من مصنفاته: «الشفا في التعريف بحقوق المصطفى»، «مشارق الأنوار على صحيح و ٢٧ ٨ الآثار؛ في تفسير غريب حديث الموطأ والهجاري ومسلم الما المد و مدين

ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ٤٦٠ شجرة النور الزكية ص ١٤٠ الفكر السامي ٢/ (3) Hastali Handle 7/3.7. 0.7.

طرح التتريب في شرح التقريب ٦/٢٣٠؛ حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢/٣٦/٢

حاشية العدوي على الخرشي ١٥٩/٣. (Y)

ميت علم وفقيل، ولد في الرياص منه. ٢٢. (3) (T) الميسوط ٢٩/ ١٣٧.

⁽٥) مواهب الجليل ٣/٣٩٦؛ حاشية الدسوقي ٢١٢/٢.

Janua Ha lault style to living 17.6 (7.8/7 Thank The lault all (7)

الموديد ورثي النفياة والمرحم النهاد الرقواسا وضعمال للبلجا بما أم (٧)

⁽٥) فتاوي ورسائل مساحة الشيخ محمد بن إمرام ٢٣٩ /٢٣ يبلا تلبع دينهمتا ، (٨)

⁽¹⁾ المنظكة ورئيس القضاة والشدون الإسلام ١٨ وما الخرشية العنون عليه القضاة والشدون الإسلام ١٩٠٩ ورثيب

⁽١٠) طرح التثريب في شرح التقريب ٦/ ٢٣٠؛ شرح صحيح مسلم، للنووي ١١/١٦.

ابن حجو في فتح الباري ١٠٠ م والشوكاني في نيل الأوطار ١٠٠٠ وأفتى به سماحة يقول السرحسي _ في قضاء ديون الميت هن يت مليهاب ب عمم خيشا ا

يقول ابن رشلا: ﴿ كُلِّ مِن إِدَّانَ فِي مِبَاحٍ وَهِو يُرِى أَنْ ذَمَتُهُ تَفِي بِمَا إِدَّانَ به فَغَلَبَهُ الدَّين فلم يقدر على أدائه حتى توفي، فعلى الإمام أن يؤدي ذلك عنه من بيت مال المسلمين، أو من سهم الغارمين من الصدقات، (١)

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم: "متى ثبت دين على ميت من المسلمين ولم يخلف ما يفي دينه، فإنه يتعين قضاؤه من بيت المال؛ للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك (٥). القول الثاني:

□ الأدلة:

دليل القول الأول:

و م قال جماعة من المالكة (P) منام: الدرا شا(T) لم أقف لهؤلاء على دليل، ولعلهم نظروا إلى أن الدين إنما هو ثابت

يازم الحاكم قضاؤه من بيت المال.

.00/8 (4)

(٣) هو: محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف، من أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، من بيت علم وفضل، ولد في الرياض سنة ١٣١١هـ، وطلب ألعلم في صغره ولازم علماء الرياض حتى نبغ في أصول الدين والتفسير والفقه وأصوله والفرائض والحديث ومصطلحه وعلوم العربية، تصدر للتدريس والإفتاء والإمامة بعد وفاة عمه (عبد الله)، وأسندت إليه أعمال عديدة في التعليم والإفتاء والقضاء والدعوة، فهو مُفتَى الديار السعودية، ورئيس القضاة والمرجع النهائي للقضاة، والرئيس العام للمعاهد العلمية والكليات، والرئيس العام لرابطة العالم الإسلامي، والمستشار الخاص للملك عبد العزيز، إلى غير ذلك من الأعمال، وكأن راجح العقل، حاد الذكاء، قوي الحفظ، واسع الأفق، بعيد النظر، كثير التأني، شجاعاً في إبداء الرأي، مُهيبًا، توفي برزا في الأصول والفروع والعربية، له الرياسة في بلنه لتيا وقصاء ١٣٨٨ وسيرًاكُمْ

وقد جمع تلميذه الشيخ عبد الرحمٰن بن قاسم فتاوى الشيخ ورسائلة وصدرت في مُجلدات العالم الشيخ عبد الرحمٰن بن قاسم فتاوى الشيخ ورسائلة وصدرت في

ترجمته في: مجلة البحوث الإسلامية، العدد (١٨)، سنة (١٤٠٧) ص ٢٠١ ـ ٢٣٨؛ وروضة التاظرين عن عاتر علماء نجد ٢١٠٠٠ ١١ بعدما وليدا : ف مدى

المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥.

فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، مفتى المملكة ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية ٤/ ١٣٥٠ وينظر أيضاً ٨/ ٩ (المراجع (١١) طرح التاريب في شرح التقريب ٦٠ ١٣٦٠ شرم صحيح مساء، للبودي ١١ (مسفة

Talm.

ذمة الندين وليس على جهة أخرى، ولم يقم عندهم دليل على إيجاب قضاء دَين المنيت المعسر من بيت المالله فينقى التحكم على الأصل وهوا عدم الوجه الثاني: إو سُلُم بتأن قضاء و الله لنين من مات من السبه على

مليل القول الثاني: • • • (" الله معالمة نحية عالما تنيان م أسعه

استدل اصحاب هذا القول بما رواه أبو هريرة _ رضى الله تعالى عنه _ عن النبي على قال: النا أولى بالمؤمنين من انفسهم، قمن ماك وعليه دين ولم يترك وفاع الملينا فضاوه، ومن ترك مالاً فلوونده الله ما الله فلونده مالك رفي قال: قال رسول الله يعلى: أمن مات و ترك دينا فلينه الن الله ورسوله، ومن مات و ترك شيئا فهو للورثة الأن مات ومن مات و ترك شيئا فهو للورثة الأن ، فقوله عليه العدلاة والسلام:

أن قوله - عليه الصلاة والسلام -: وفمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه انص في وجوب قضاء دين الميت المعسر عليه عليه بوصفه ولي أمر المسلمين، وإذا كان هذا واجباً في حقه _ عليه الصلاة والسلام _ فكذلك يجب على من بعده من ولاة أمور المسلمين الله على ما يعده من ولاة أمور المسلمين were as ent ell Hamland ellinged

مناقشة الاستدلال بالحبيث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن النبي الله كان يقضيه من خالص ماله لا من مال المصالح، وبالتالي فالحديث ليس في محل النزاع (٣)

وأجيب: بما أخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله على كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدِّين فيسأل: اهل ترك لدينه فَضَلاً؟ فإن حُدَّتُ أنه ترك لدينه وفاء صلى، وإلا فال للمسلمين: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه ومن ترك مالاً فلورثته (٤).

⁽۱) الما تعريج من المناوي ۱۱/۱۱ مواهب الحليل ۱۱/۱۲ مواهب المارات المار

⁽٢) فتح الباري ٤/٨٧٤؛ عمدة القاري ١٩٢٠٠ والمسال عن من والمسال الماري (٢)

⁽٤) صحيح البخاري ٤٧٧/٤ مع فتح الياري في كثاب الكفالة، باب المَّاين، الحديث \$77 : d - 1 = 1/PTT.

قال الحافظ ابن حجر: افي صلاته على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح إشعار يأنه كان يقضيه من مال المصالح»(١). وسعما سيما رب

الوجه الثاني: لو سُلِّم بأن قضاءَه على لدّين من مات من المسلمين معسراً من بيت المال، فهو من خصائصه على (٢٠). chel neel this:

ويجاب بأن الظاهر أن ما يفعله النبي على أيدب على أمنه اتباعه فيه، لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا مِهُومُ لَمُلَّكُمْ تُهَ تَذُونَ ﴾ (٣) [الأعراف: ٨٥٨].

ويدل على عدم الخصوصية أيضاً ما أخرجه أبو عبيد بسنده عن أنس بن مالك رضي قال: قال رسول الله علي: «من مات وترك ديناً فدَينه إلى الله ورسوله، ومن مات وترك شيئاً فهو للورثة (٤)، فقوله عليه الصلاة والسلام: «فَدَيْنِهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولُهُ» يَنَافَى خَصُوصِيتُه عَلَيْهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَقَضَاءُ الدَّينِ.

أمر المسلمي ، وإذا كان ملك واجا في حقه . عليه الصلاة والسلام : ويد والم الراجح من القولين هو القول بوجوب وفاء دَين من مات وَلَم يترك وفاء بدينه من بيت مال المسلمين بالشروط الآتية؛ لظاهر الخبر المتقدم.. والله affine Munick Whites: أعلم.

ight I Knittle will the • الفرع الثاني: شروط وجوب قضاء دَين الميت المراب المراب الثاني: شروط وجوب قضاء دَين الميت

من بيت المال على القول به

يشترط على القول بوجوب قضاء دين الميت من بيت المال ما يلي:

يشترط على القول بوجوب من مال المدين وفاء بدينه (٥) الشرط الأول: ألا يكون في مال المدين وفاء بدينه (١٠)

فإذا خَلُّفَ المدين مالاً يفي بدينه تعين سداد الدَّين منه لتعلق الدَّين به، فإن خَلْفَ ما يفي يبعض الدِّين تعين صرف جميع ما خلفه من مال في دينه،

فَصَن توفِّي مِن المؤمنين فترك ديناً فعلي فضاؤه ومن ترك ماولالمالادين أبنا خته - (١)

شرح صحيح مسلم، للنووي ٢١/١١؛ مواهب الجليل ٣٩٦/٣، حاشية الرملي على أسنه المطالب ٢٣٦/٢. أسنى المطالب ٢/ ٢٣٦.

⁽٣) وينظر: المنهاج في ترتيب الحجاج، للبالجي ص المها أعده ١٤٧٨ في الله وعا (٢)

⁽٤) كتاب الأموال: لأبي عبيد ص ٢٣٣ م ١٠٠ ما ١٠٠ كتاب الأموال: لأبي عبيد ص ٢٣٣١ م ١٠٠ م

⁽٥) حاشية المندني على كنون ٥/٤٤٠ ؛ فتاوي ورسائل سنماخة الشيخ محمد بن إبراهيم ٩/ ٢٣٤؛ طرح التثريب ٦/ ٢٢٩.

والباقي عليه من الدَّين يقضى من بيت المال إذا تعين ذلك. الشرط الثاني: أن يكون سبب وجوب الدَّين مشروعاً.

فلا يقضى دينه إلا أن يكون المدين قد ادَّان في غير معصية، أو في معصية وتاب منها، ثم جهد في الوفاء فلم يقدر حتى مات^(١)، وكذلك إذا كأن سبب الدَّين إتلافاً خطأ عجز المدين عن الوفاء به.

الشرط الثالث: كون بيت المال فيه متسع للوفاء بالدِّين (٢).

ويدل على هذا الشرط حديث أبي هريرة رضي السابق - وفيه: «فلما فتح الله عليه القنوح. . .) الحديث (محيث إنه عليه الصلاة والسلام _ لم يقض ديون المعسرين إلا بعد وجود المال في بيت المال. والما المال

ولأن الإمام مأمور بالصرف في مصالح أهل الإسلام الأهم فالأهم، فإذا لم يكن في بيت المال متسع للوفاء بالمصالح العامة والمصالح الخاصة تعين ترتيب الديون في الوطاء مع غيرها من الحقوق القماملة كاللهما كثاقة

a en andlete: المسألة الأولى: في الحقمق المتعلقة بالتركة.

المسألة الثانية: في ترنب الديون مع الحقوق المتعلقة

(Hemila Kele (

Herica Hairlis Uli An

ونيها فرعان

الفرع الأول: بيان الحقوق المتعلقة بالتركة.

es Wante Halala & Ke & tagglas!

القرع الثاني: وجد الحصر فيها.

و الفرع الأول: بمان الحقوق المتعلقة بالنركة

⁽١) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٦٢؛ حاشية العدوي على الخرشي ٣/١٥٩؛ فتاوي ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ٤/ ١٤٠ علم الما يعتد الاستان

ينظر: فتح الباري ٤٧٨/٤.

سبق بتمامه في ص٤٢٢.



ويدل على هذا الشرط حديث أبي هريرة في السابر الموقد الموقد السابر الموقد المطلب الأول: ترتيب الديون مع غيرها من الحقوق المتعلقة بالتركة.

المطلب الثانى: ترتيب الديون في القضاء مع بعضها ي سما ناب منت

ولأن الإمام مأمور بالصرف في مصالح أقل الاسلام الأهم قالأهم - فإذا لم يكن في بين السال منسخ للوقاء بالمصالح المخاصة تعين

ترتيب الديون في الوفاء مع غيرها من الحقوق المتعلقة بالتركة من وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في الحقوق المتعلقة بالتركة.

المسألة الثانية: في ترتيب الديون مع الحقوق المتعلقة بالتركة.

ن المشألة الأولى ن

الحقوق المتعلقة بالتركة

وفيها فرعان:

الفرع الأول: بيان الحقوق المتعلقة بالتركة.

الفرع الثاني: وجه الحصر فيها.

الفرع الأول: بيان الحقوق المتعلقة بالتركة^(۱)

الحقوق المتعلقة بتركة الميت خمسة، هي:

(١) التركة: بفتح التاء وكسر الراء - ويجوز تسكين الراء مع فتح التاء وكسرها - وتركة (Y) ينظر : فتح الباري ٤١٨٧٤. الميت في اللغة: تراثه المتروك.

= (7) mil inda & = 773.

(١) شرح الزرقان علم مختصر خليل ١٤٢٧١ حليمة العلوى على العقرض ١٨٢٥].

وفي الاصطلاح للعلماء قولان في تعريفها:

eas alow their

١ _ مؤن تجهيز الميت.

٢ تب الحقوق العينية : اوهم على حقوق المتعلقة 'بعين المن العيان التركية، واج

٣ - الديون المرسلة: وهني الديون المرسلة في العدمة، والذي لا تعلق لها بعين من أعيان التركة.

ان جميع الحقوق الخمسة الواجب إخراجها مما خلف الميث ما المتحقق على المركة 3

مال بلا خلاف بين العلماء (١) بمال و بعد الله مستحقها مما يتخلفه الميت من

٤ _ الميراث.

aint Hicke:

فهي عند المالكية والشافعية والحنابلة: ما يخلفه الميت من الأموال والحقوق. وهي عند الحنفية: «مَا تَرَكُهُ الْمَيْتُ خَالِياً عَنْ تَعْلَقْ حَقْ الْغَيْرُ بَعْيِنَهُ»، فَمَا تَعْلَقْ حَقْ الْغِيرُ بَعْيِنه كَالْرِهِن والعبد الجاني لا يُعَدُّ من التركة عند الحنفية؛ لتعلق حق الغيو به قبل صيرورته تركة.

الموالكية والشافعية والمعنابلة معدود من التركة؛ لأنه مال للعيت خلفه، ولم يخرج إلى ملك من تعلق حقه به بوفاة الميت، بدليل أنه لو تلفت العين الموهونة لم يسقط الدين الموثق بها بتلفها، وبدليل أنه لو قضي الدين من مال غير ما تعلق المحق به لصح، فهي إذن داخلة في مجموع التركة وينا ١٨٨١، المسال الما الما ينظر: المحمل الملغة ١٤٥٧/٥ تبيين المحقائق ٢/٢٢٩ حاشية الدسوقي ٤/٧٤٠ نهاية ينظر: المحتاج ٢/٤٠ العذب الفائض ١/١٣٠٩ مسال على المحتاج ٢/٤٠٠ واشية الدسوقي ٤/٧٤٠ نهاية

(۱) الدر المختار ٢/٧٥٩؛ الشرح المصغير، للدردير ٥٧٨/٣ ـ ٥٥٠؛ المهلب ٢/ ١٢٤٤؛ العذب الفائض ١٣/١ ـ ١٥؛ المحلى ٢/٢٥٩. مذر لجهن الست.

5 - 11am 15.

il come in 1, 24.

يو رويا المال المال م يبعد

وهو مذهب الحنفية (١).

جاء في الفتاوي الهندية (٢) ما نصه: «التراكة تتعلق بها حقوق أربعة، جهاز الميت ودفنه، والدِّين، والوصية، والميراث،

القول الثاني:

أن جميع الحقوق الخمسة الواجب إخراجها مما خَلَّفَه الميت متعلقة بالتركة ؛ وهو مذهب المالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥).

جاء في مختصر خليل^(١): «يخرج من تركة الميت حق تعلق بعين كالمرهون، وعبد جني، ثم مؤن تجهيزه بالمعروف، ثم تقضي ديونه، ثم وصاياه من ثلث الباقي، ثم الباقي للورثة».

وجاء في الفوائد الشنشورية (٧٠): «يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة، أولها: الحق المتعلق بعين التركة، والثاني: مؤن التجهيز بالمعروف، والثالث: الديون المرسلة في الذمة، والرابع: الوصية بالثلث فما دونه لأجتبي، الحقوق المتعلقة بالتركة أوبعه هو والخامس: الإرث».

وجاء في العذب الفائض (٨): «مؤن التجهيز، والحقوق المتعلقة بعين التركة حقان من الحقوق الخمسة المتعلقة بالتركة، وثالث الحقوق! الدَّين المرسل، والرابع: الوصية، والخامس: الإرث». 7 - Hadi.

منشأ الخلاف:

هو الخلاف في المراد بالتركة، فعلى أنها جميع ما يخلفه الميت تكون الحقوق خمسة، وعلى أنها ما يخلفه الميت مما لا تعلق لحق الغير بعينه تكون الغير بعينا كالرهر والعبد الحالي الا يُقَدُّ من التركة عبد الحنفية واليخلق وقيا ال**تعبر أ**

⁽١) المبسوط ٩٣١/٢٩ تبيين الحقائق ٢٢٩٩/١ مجمع الأنهر في شرح ملتقي الأبحر ٢/ يخرج إلى ملك مِن تِعلق حِقْدٍ بِهِ يُوقِاءُ المُوتِ . يُدايل أنه أبو تلتيت الدين العذيد لذ أ.

يسقط الدِّين الموثق بها ينتقها، وبدائيل أنه لو قصى الدِّين مي عال سير ١٤٤٧/٦ (٢)

⁽٣) أسهل المدارك ٣/ ٢٨٨؛ الخرشي على مختصر خليل ٨/١٩٧٠ على وحما م

⁽٤) شرح جلال الدين المحلق على منهاج الطالبين ١٢/٥٠ مغنى المحتاج ٢/٣٠٠

⁽٥) كشاف القناع ٤٠٤، ٤٠٤؛ غاية المنتهي ١٤٠٤، ١٤٠٤ أن الما ١٤٠١ علما

⁽¹⁾ The their 1/80 june (28, 60 (V) , the con 1/270 - 1/23 The (7)

⁽A) 10/1 بتصرف.

· • الفرع الأراع: ترتيب اللهون مع الوكالية فالير ويق عق

أحدة العلماء على أن فضاء ديون الميث مقام على الوصاعل المامة

الخلاف هنا لفظي لا ثمرة له من الناحية العملية إذ هم متفقون على لزوم إخراج هذه الحقوق الخمسة مما يخلفه الميت، بل إن الحنفية ـ وهم لا يعدون الحقوق العينية من التركة ـ يرون تقديم الحقوق العينية في الأداء على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة، حيث يقول الزيلعي: «يبدأ من تركة الميت بتجهيزه، والمراد من التركة ما تركه الميت خالياً عن تعلق حق الغير بعينه، وإن كان حق الغير متعلقاً بعينه كالرهن والعبد الجاني. . . فإن صاحبه يقدم على التجهيز» (١٠).

وَصِينَةِ فُونَ مِنَا أَوْ وَلِهِ وَالْحَصَالِ عَلَيْهِ إِنْ الْحَصَارُ الْفَيْمَا وَمِنْ أَنْ فَصَاء وَمِنْ الْمِيتَ

الحصر في هذه الحقوق استقرائي، فإن الفقهاء تتبعوا ذلك فلم يجدوا ما يزيد على هذه الأمور الخمسة، وذلك لأن الحقوق المتعلقة بالتركة: إما أن تكون للميت أو عليه، أو لا له ولا عليه، فالذي للميت هو مؤن تجهيزه، والذي عليه: إما أن يتعلق بعين أو لا، فإن تعلق بعين فهو الحقوق العينية، وإن لم يتعلق بعين فهو الديون المرسلة. والذي لا له ولا عليه لا يخلو: إمّا أن يكون اختيارياً وهو الوصية، أو اضطرارياً وهو الميراث (٣).

(۱) المسال ۱۹۲۸ (۲۱ ما ۱۵ میانه ۱۹۲۸ میانی الله ایرانی ایرانی الله ایرانی الی

ما المتعلقة بالتركة (¹⁾ ما الحقوق المتعلقة بالتركة ⁽¹⁾ ما المتعلقة الم

الفرع الأول: ترتيب الديون مع الوصية والإرث.

الفراع الثاني: ترتيب الديون مع مؤن التجهين المدر (٤/٧١) مياما

(7) tim HER HEREN MARCH

^{(1) -} ينظر هامش ص ٤٧٤ ي حاشية راقم (1) والمحال حدد ١٤٠٥ الا ريد ما ينال بنيا (١)

⁽٢) تبيين الخفائق ٦/ ٩٧٤٠ وينظر : بدر المتقى في شارح الملتقى ١/٥٠١/١٥ واللدر المختار (٢) حتيار المختار المختار . ١/ ٥٠٩٠ ما ١٤٥٧ و بدر المختار المختار المختار عبد المختار ال

⁽٣) حاشية المدني على كنون ٣/ ٣٠٨؛ الدر المختار ٢/ ٧٥٧، ٨٥٧٠؛ الشرخ الكبير، ١٠٠٤ الكبير، ١٠٠٤ الشرخ الكبير، ١٠٠٤ الكبير، ١٠٤ الكبير، ١٠٠٤ الكبير، ١٠٤ الكبير، ١٠٤ الكبير، ١٠٤٤ الكبير، ١٠٤٤ الكبير، ١٠٤٤ ال

⁽٤) ـ الترتيب إنما هؤ باعتبار الرتبة خصوصاً عند ضيق التركة؛ لا هي الأداء والتصرف. حاشية شهاب الدين القليوبي ١٣٥/٣. و د ٢٠٠٠ و المقاد الدين القليوبي ١٣٥/٣.

• الفرع الأول: ترتيب الديون مع الوصية والإرث من الم

أجمع العلماء على أن قضاء ديون الميت مقدم على الوصايا والإرث. أما تقدم الدَّين على الوصية فلما رواه أحمد (١) والترمذي (٢) بسندهما عن على بن أبي طالب ظائم أن النبي الله المنافقة المالين قبل الوصية المالين المالية المالية المالية المالية المالية

وقالُ الحافظ ابن كثير حاكياً الإجماع: «أجمع العلماء من السلف والخلف على أن الدِّين مقدم على الوصية (٣)

ويقول الترمذي: «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أنه يبدأ بالدّين وصمة» (٤). قبل الوصية)(٤)

وأما تقديم قضاء ديون الميت على الإرث، فلقوله تعالى: ومِن بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١٦]، إذ الآية نص في أن قضاء دين الميت مقدم على الارث «حيث جعل الله أوان الميراث ما بعد قضاء الدَّين، والحكم y et et als 1800 Hoomes edle fic lose of historial of the

وقد أجمع العلماء على تقديم الدِّين والوصية على الميراث (٢٠).

منسطات من المنظم التاني الترتيب الديون مع مؤن التجهيز احداد والله

الختلف العلماء في ترتيب مؤن تجهيز الميث مع قضاء ديونه، أيهما أحق بالتقديم على الآخر؟ ولهم في هذا ثلاثة أقوال: حَسَمَا بِهِ أَيْ اللَّهُ أَوْلِلْ اللَّهُ أَوْلِلْ اللَّهُ الْمُ

⁽١) المسئد ١/٩٧، ١٣١، ١٤٤ في مسئد علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

⁽٢) سنن الترمذي ٤٣٥/٤ في كتاب الوصايا، باب يبدأ بالدِّين قبل الوصية، الحديث (YIYY)

وأخرجه ابن ماجه، السنن ٢/ ٢٠٩، كناب الوصايا، باب الدين قبل الوصية، الحديث (٢٧١٥) وحسنه الألباني في كتابه و صحيح المنن ابن ماجه ١١٨٢ [العالم

⁽٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ٤٥٩.

⁽٤) سنن الترمذي ٤/ ٤٣٥. وحكى الإجماع أيضاً : القرطبي في تفسيره، الجامع لأحكام القرآن ٥/٧٧٠ ٤٤ وينظر: المبيوطة للسرخسي ٢٩/ ٧٣٧، ١٣٨ ١٤٠١ الشرح الكبير، للدردير ٤/٧٥٤؛ مغني المحتاج ٣/٣؛ غاية المنتهى ٢/ ٣٦٩؛ المحلى ٩/ ٢٥٢.

⁽⁰⁾ Thomas is the control of 17 / 177 / 140 | Sun of 180 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 1

⁽٦) تفسير الطبري ١٤/ ٢٨٠؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٥/ ٧٣، الفسير ابن كثير ١/ 1204 تبيين الحقلف ١٤/٤٩/١ المخرشي على مختصر تحليل ٨/١٩٧ ومغني المحتاج ٣/٣، ٤٤ كشاف القناع ٤/٣٠٤، ٤٠٤؛ المتحلق ٩/ ٢٥٢، إياا بالمتعلق المتحلق المتعلق المتعلق

وقال العدوي: البخرج من تركة الميث حن تعلق بعين كالمرك إلها المقال

الديون مطلقاً سواء أكانت عينية أم مرسلة (العلى مون التجهيز ... وبه قال الظاهرية:

الم الحاج في المحلى (٢٠) : «أول ما يخرج من وأس المال ديون الغرماء، فإن فضل شيء من وأس المال ديون الغرماء، فإن فضل شيء علم المدينة الم

القول الثاني:

تقدم الديون العينية على مؤن التجهيز، وتقدم مؤن التجهيز على الديون العينية الديون التجهيز على الديون المرسلة. أن عند المرسلة ا

وهو القول المشهور في المذهب الخنفي (٢٠)، وبه قال المالكية (١٠)، والشافعية (١٠)،

قال الموصلي (أنَّ): «يبدأ من تركة الميث بتجهيزه ودفته ثم تقضى ديونه ثم تنقّذ وصاياه من ثلث ماله ثم يقسم الباقي بين ورثته، إلا حقاً تعلق بعين كالرهن والعبد الجاني فإن المرتهن وولي الجناية أولى به من تجهيزه (٧)،

⁽۱) الديون العينية: هي الديون المتعلقة بعين؛ كالدَّين المرتهن عليه شيء. وديون الميت العينية هي: الديون المتعلقة بعين من أعيان التركة. وإنما هي مرسلة في الذمة. والديون الميت المرسلة: هي الديون غير المتعلقة بعين، وإنما هي مرسلة في الذمة. وديون الميت المرسلة هي: الثابتة في فعة الميت ولم تتعلق بعين من أعيان التركة. حاشية الدسوقي ٤/٧٥٤.

⁽Y) P\YOY.

⁽٣) تكملة البحر الرائق ١٤٨٩/٨؛ تبيين الحقائق ١/١٧٩. وعلما المد وسنا فسال (١)

⁽٤) المقدمات الممهدات ٣/ ١٤٢؛ البيان والتحصيل ٢/ ٢٢٧: ٨٥ [تحما المعن (٢)

⁽٥) الاغتلاء في الفولق والاستثناء ١/ ١٧٥٥ روغية الطالبين ٢٪ ١٤١ الحال النا (٢)

⁽٦) هو: عبد الله بن محمود بن مَوْدُود، أبو الفضل، الموصلي، الفقيه الحقفي، ولذ بالموصل سنة ٩٩٥هـ، ورجل إلى دمشق، ووثولي قضاء الكوفة مهة اكان عالما بالفروع والأصول، وقل اشتغل بالإفتاء والتدريس إلى أن توفي سنة ٢٨٣هـ الله المعالى المختارة قال اللكنوى: هما

رَبُّكَ مَنْ مَضْنَفَاتِهُ فِي الْمُحْتَارِ لِلْفَتِوَى وَشُوحِهِ وَالْاحْتِيَّارِ لِتَعْلَيْلُ الْمُحْتَارِهِ قَالَ اللَّكُونِيُّ: هما مُعَالَا كِتَابِانَ مُعَتَّلِونَ عَنْدُ فَقَهَاءِ الْحَنْفِيةِ، لَنْعَسَلُمُ ۚ إِلَّا يُعَالِمُ ثَالِكُ وَعَلَا

ترجمته في: الفوائد البهية ص١٠٦٠ الجواهر المضية ٣٤٩/٢.

⁽٧) المختار للفتوى وشرحه الاختيار لتعليل المختار ٥/ ٨٥ بتضوف المحال المدري

القول الثاني:

وقال العدوي: «يخرج من تركة الميت حق تعلق بعين كالمرهون» وعبد جنى، ثم مؤن تجهيزه بالمجروف، ثم تقضى ديونه، ثم وصاياه، يقدم منها الآكد فالآكد ـ ثم الباقي لوارثه"(١). . تيملغا القامية.

وقال ابن حجر الهيتمي: «مجل تأخر الدِّين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق بعين التركة حق، فإن تعلق بعين التركة حق قدم على مؤنة التجهيز، بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة»(٢).

القول الثالث: أي الما الله المعال الله منه المناه المنه المعال المناه ا (٤) وهو مذهب الحنابلة (٣)، وقال به يعض الحنفية.

يقول صاحب العذب الفائض(٤) في بيان الحقوق المتعلقة بالتركة: الما «الأول: مؤن التجهيز من كفن وأجرة مغسل، وحمَّال، وجفار، ونحوه بمعروف المثله، ويقدم على دَين ولو برهن وأرش جناية وعلى جميع حقوق العين». وورد في شرح الكنز: "يبدأ من تركة الميت بتجهيزه وتكفينه"(٥).

□ الأكلة:

وديون الميت العينة عي الديون المُتعلقة بعين عن أخيال الترك : : اعلا العقا ليل

استدل ابن حزم لتقديم الديون مطلقاً على مؤن التجهيز (٦) بقوله تعالى:

٧١٪ الدَّيُونَ الْعَيْمَةُ: هِيَّ اللَّهُ وَلَا الصَّعَلَقَةَ وَهُونَ * كَالْدُيْنَ ٱلْمُولِقِينَ عَلَيْهُ شَيْءً

⁽⁷⁾ F 707. (١) حاشية الشيخ على العدوي على الخرشي ٨/ ١٩٧، ١٩٨ بتصرف. المداري

⁽٤) المقلعات المجتب ١/ ١٠٠٠ التيان والتحصيل ١/٧٧٢ .٢٨٥ /٦ التعمل ال

⁽٣) الإقناع، للحجاوي ٣/٢٨، ٨٤٠٤ الشرح الكبير؛ الشمس الدين المقدسي ١/٤٠١ (٥)

⁽A) exclail the warming is excess by their it the only it has a traffic (B) (٥) شرح الكنو، لمنالا مسكين ٣/ ٥٦٤. والذي يدل على أن مراد صاحب شرح الكنز من هذا النص هو تقديم مؤن التجهيز على قضاء الديون ولو كانت عيدية هي إيراده بعد وَلِكِ اللَّهُولِ النَّائِي فَي المُشَعَبِ المحتفى حيث قال في يعض الروايات أنه إذا تعلق بتركة الميت حق يكون مرهوناً أو مستحقاً بسبب جناية مقدَّم على التجهيز). اهـ - - توجيته في ا الفوائد اليهية عن ١١ ا إ الجواهو المضية ١١/٧٤٠ ما . . . ف بصنو

⁽٧) المحمار للقترى وشرخه الاختيار اتعليل المختار ٥١٥٨ م ٢٥٢/٩ ملحما (٦)

igo thullo is gil thanis:

Uni. Hours (TTY1)

ويناقش بأنه قياس مع الفارق الأمرين: : حياله هنه حن خلالما مهم

قال ابن جزم : (إن النص جاء يتقديم الدّين . . . فإذْ قَدْ صَارَ المالُ كله للغرماء بنص القرآن فمن الظلم أن يخص الغرماء بإخراج الكفن من مالهم دون مال سائر من حضر»(١). سعد قافت قا .

اليا: أذاتهم على تقليم مؤن التحمير وعبد المعمد حايمت المنانه

يناقش استدلال ابن حزم بهذه الآية من وجهين: بالقراب المادا

الوجه الأوله: أن الآية نصَّت على تأخير الميراث عن كل من الدَّين والوصية وليس في الآية دلالة على تقديم الدَّين على التجهيز، فلا دلالة في الآية على محل النزاع. with land all they it cli It is

الوجه الثاني: أن مؤن تجهيز الميت تخرج من التركة لا مما هو للغرماء كما في وجه الاستدلال. ما ورد عن ابن ساس منها عن السي الله خو⁽¹⁾ بحا من الهذات (1)

الله القول الثاني:

الولاً: أدلة أصحاب هذا القول على تقديم الديون العينية على مؤن التجهيز:

أ _ ما استدل به الحنفية:

استدل الحنفية على تقديم الديون العينية على مؤن التجهيز بأن هذا بناء على أن الأعيان التي تعلق حق الغير بها ليست من ضمن التركة، وإذا لم تكن من التركة لم يجز تجهيز الميت منها(٢).

وقد تقدم الدليل على أن ما تعلق به حق الغير معتبر من التركة (٢٠٠٠).

ما استدل به المالكية والشافعية:

استدلوا على تقديم الذيون العينية على مؤن التجهيز بقياس الحقوق المتعلقة بأعيان التركة بعد الوفاة؛ عليها في حال الحياة في التقديم على حواثج المدين، بجامع تعلق حقوق الغرماء فيها في الحالين(١).

⁽١) المخلى ٩/٤٥٢ من من المحال الله عن (١) تبيين المقائق ٦/ ٢٢٩ م ما من المعالق ١/ ٢٢٩

⁽٤) الشرح الكبير، للدردير مع حاشيته للدسوقي ٤/٧/٤ نهاية المحتاج ٨/٦٠.

IV is also arel little

Hirogyi!

ويناقش بأنه قياس مع الفارق الأمرين: في الما محه وي ها الما المحه

الأمر الأول أنه قياس في مقابل النص الآتي في أدلة القول الثالث.

الأمر الثاني: أن الحي يسعى على نفسه بحلاف الميت إذ قد القطع سعيه فافترقا.

ثانياً: أدلتهم على تقديم مؤن التجهيز على الديون المرسلة.

استدلوا على تقديم مؤن التجهيز على النيون المرسلة بالقياس على حال العياة ، حيث تقدم حاجات المفلس اللازمة على ديون غرماته [1] ما

والوصية وليس في الأبة دلالة على تقليم اللَّهِي على النحي في النحي في النام الله الله عليه

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية: الوجه الثاني: أن مون تجهيز المست تحرج من التركة لا مما هو للغرف الدليل الأول:

ما ورد عن ابن عباس على عن النبي ﷺ خَرُّ (٢) رجل من يعيره فَوُقِصَ (٣) فمات. فقال: «اغسلوه يماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تحمروان رأسه؛ فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً) (٥٠)

رمه الدلالة ني هذا المديث:

أن النبي على أمر بتكفين الميت في ثوبيه ولم يسأل عن الدِّين عليه، وهذا دليل على أن تكفين الميت مقدم على دينه، ولو كان الدُّين مقدماً علي تكفينه لسأل عنه كما كان يسأل عن الدِّين عند الصلاة على الميت فيقول: «أعليه دين؟»، وإذا ثبت هذا في الكفن فسائر مؤن التجهيز في معناه.

⁽١) تكملة البحر الرائق ٨/٨٤. : قلط المال ما المتمال المال ما المتمال المالكية والشافعية:

⁽٢) جاء في مجمل اللغة؛ الابن فارس ٢/٣٧٢: «خَرَّ إذا سقط». (٣) جاء في النهاية في غريب الحديث ٥/٢١٤: «الرَّقْصُ: كسر العنق». (٤) جاء في النهاية في غريب الحديث ٢/٧٧: والتَّحْمِير: التَّنْطِيَة».

⁽٥) أخرجه البخاريء المصحيح ١٣٦/٣ مع فتح الباري في كتاب المجنائن باب المحنوط للمت، الحديث (١٢٦٦).

ومسلم، واللقظ له، الصحيح ٢/ ٨١٥ في كتاب الحج، باب ما يفعل بالصحرم إذا (7) jiely llyland in ay 373 - 073. مات، الحديث (١٢٠٦/٩٣).

⁽³⁾ الشرح الكبير ، للدردير مع حاشيته للاعلاج من له المجان المنظم الكيم الكبير ، للدري مع حاشيته للاعلاج المنظم المخالف المنظم ا

الليا الثاني:

e is the mility in

الدليل الثاني:

أن الحي إذا حُجر عليه بالفلس يقدم ما يحتاج إليه على ديون الغرماء فكذا الميت أولى في التقديم؛ لأن الحي أيسعى على نفسه واللميك قط انقطع المسألة الثالثة: ترتيب الديون الثابتة بالبيئة أو بالأقرار في التعييمة نع الديون الثابتة بالأقرار في المرض.

الدليل الثالث:

إذا وجب تجهيز الميث من مال غيره إذا مات ولا مال له، فأولى وجوب تجهيزه من ماله ولور تعلق به دَين الغير؛ لأن اختصاصه في جميع الأحوال بماله أقوى من الاختصاص بمال الغير إذا وجب فيه حق التجهيز^(٢)

لا خلاف في تقليم الليون العينية على الليون المرسلة في الولايه على المرسلة

الراجح هو القول بتقديم مؤن تجهيز الميت على قضاء ديونه مظلقاً؟ وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل ما ورد على أدلة القولين الآخرين من مناقشة. والله أعلم (٣). Hely Iteli

حال الحياق بينما الديون المرسلة لم تتعلق تنعلق العياد المين المرسلة الم تتعلق

⁽١) العذب القَافض ١١٣/١ كيناف القياع ٤/٤ ألا الشيشورية ص٥٥.

⁽٢) المبسوط، للسرخسي ٢٩/١٣٧؛ التركة لمحمد بن إبراهيم الكشكي ص٨٦.

⁽٣) كما أن في القول بتقديم مؤن التجهيز إسراعاً بتجهيز الميت، ومراعاة لحرمته والحالة التي هو فيها بعد أن كان يتولى ستر عورته حال حياته بنفسه، وقد ورد هدة أحاديث ية التحض اعلى الإسراع بتجهير الميت ودفنت منها ما رواه أبو المريزة والد قال: قال: وسول الله على السرموا بالجنازة ١٠٠٠ الحديث، وقد أخوجه البخاري في الصحيح ٣/ ١٨٣ مع فتح الباري في كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، الحديث (١٣١٥).

⁽٤) محل هذا البحث هو في الديون المتعددة، والمختلفة في الرتبة، والمتركة الانفى بها حاصة الشيخ على العدون على الخاشي ١/ ١٩٤٧ لهابة المحتاج ٢/٨٠ العنيم جلال

أما إن كانت التركة تفلي يجميع ديون الميت، فإن الديون تقضى بتمامها ولا حاجة إلى الترتيب بينها؛ لأن في التركة مسمع للوفاء بجمايعها بالمعال الداء والنفال الشد

 [﴿] وَأَمَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى المِيتِ وَاحْدَا وَلا تَتَسَعُ التركة للوفاء بجميعه فإن صاحبه =

Hely This

الأخرين مِن مناقشة. والله أعلم (١٠٠٠)

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ترتيب الديون العينية مع الديون المرسلة. النا

مله المسألة الثانية: ترتيب ديون الله مع ديون الأدميين. في المسالة الما

المسألة الثالثة: ترتيب الديون الثابتة بالبينة أو بالإقرار في الصحة مع الديون الثابتة بالإقرار في المرض. الدليل الثالث: من من من

المسالة الأولى عبد المسالة الأولى

و المرسلة الديون العينية مع الديون المرسلة المرسلة

إذا اجتمع على الميت ديون عينية مع ديون مرسلة في الذمة فإنه لا خلاف في تقديم الديون العينية على الديون المرسلة في الوقاء من الراجع هو القول تتفليم مؤل تحهيز الميت على فضاء ديونه الم

وقلك اقوة أدلته وسلامتها من الصاقسة في وقابل مع يلي مم فلك أفواين

الدليل الأول:

أن الديون العينية أقدم تعلقاً يمال الميت من الديون المرسلة؛ وذلك أن الديون العينية متعلقة بالمال في حال الحياة، بينما الديون المرسلة لم تتعلق بالمال إلا بعد الوفاة (١٠).

الدليل الثاني:

قياس حال الوفاة على حال الحياة في تقديم الديون العينية على الديون

Thomas the sea PYXXXII will Enterest in the

⁼ أو أصحابه يأخذون جميع ما فضل من التركة بعد تجهيز الميت؛ وذلك لتعلق حقهم ر يها، وتقديمه على باقي الحقوق المتعلقة بالتركة. إنه إن أن اليو أبي أبي الم

وأما إن كانت المديون متعددة ومتساوية في الرتبة، ولا تفي التركة بجميعها، فإن الباقي الله بعد تجهيز الميت يقسم بين الدائنين بنسبة ديونهم فيأخذ كل واحد منهم ما يوازي . دَينه، ولا يقدم أحد منهم على الآخر؛ لعدم وجود موجح بينهم. ال

⁽١) الفتاوي الهندية ١/٤٤٧ تبيين الحقائق ٦/٢٢٩ المقدمات المعهدات ١/٤٢/٣ حاشية الشيخ على العدوي على الخرشي ١٩٧/٨؛ نهاية المحتاج ٨/٦؛ شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ٣/ ١٣٥ ؛ المنثور في القراعد، للزركشي ٣/ ١٣٤ ؛ كشاف القناع ٤٠٤/٤ العذب الفائض ١٤/٤ ، ١٥ منا في الا الهذي سياما

⁽٢) الشرح الصغير، للناردير ٣/ ٥٧٩؛ مغني المحتاج ٣/ ٤٤ حاشية الشرقاوي ٢/ ١٧١.

walls .

المرسلة في الوفاء، بجامع تعلق الديون العينية بالعيل في كلا الحالين(١٠).

المسألة الثانية ٥

ترتيب ديون الله مع ديون الآدميين

اختلف العلماء القائلون بعدم سقوط ديون الله بالوفاة (٢) في ترتيب ديون الله مع ديون الآدميين أيهما يقدم على الآخر في الإيفاء من التركة؟ ولهم ثلاثة أقوال:

تقدم ديون الله على ديون الآدميين.

يلد المنت للعال المنافعية في الأصح (")، والظاهرية (١) وهو قول عند لحنايلة (٥).

قال شمس الدين الرملي: «ويقدم دين الله تعالى كركاة وكفارة وحج على بين الآدمي»(٦)

وقال ابن جزم: «أول ما يخرج مما تركه الميت إن ترك شيئاً من المال قلَّ أو كثر ـ ديون الله تعالى إن كان عليه منها شيء كالحج والزكاة والكفارات ونحو ذلك. ثم إن بقي شيء أخرج منه ديون الغرماء إن كان عليه دين»(٧).

القول الثاني:

ديون الله وديون الآدميين سواء في الوفاء بها من التركة، فإذا لم تتسع التركة لها جميعاً قسمت على نسبة كل منها.

(7) Thing - 1 Ray , Union 31, 103 + (is the sale with al VAL

وبه قال الحنابلة(٨)، وهو قول للإمام الشافعي(٩) ١١٠٠ عندا بعاد ١١٠٠

⁽١) شرع صحيح الإماع مسلم، للمروى ١٠ ١٢ المسئور في الم ٢٢٩/٧ تقالعما نيين (١)

⁽٢) ينظر الخلاف في سقوط ديون الله بالوفاة في ص٣٦٣، ٣٦٣.

⁽٣) المنثور في القواعد؛ للزركشي ٢/ ٦٥؛ المجموع ٦/ ٢٣٢؛ الأشباه والنظائر، السيوطي ٢/ ٣٦٢. الأشباه والنظائر،

⁽٤) المحلي ٩/ ٢٥٣. (٥) الإنصاف ٢/ ٤٢.

⁽٦) نهاية المحتاج ٦/٧. وما قاله في قد (٧) المحلى (العوضع الشابق). له يه

⁽٨) الإنصاف ٣/ ٤١؛ شرح منتهى الإرادات ١/ ٣٧٣؛ كشاف القناع ٤/٤ هـ. (٨)

⁽٩) شرح صاحبح مسلم، للتووي ٨/ ٢٧، المهذب ١/ ١٨٢. مسا وحد و المالي

يقول الشيخ إبراهيم الفرضي (١): افإن زادبتد الديون على التركة والم تف بدين الله تعالى ودَين الآدمي فعندنا معشر الحنابلة يتحاصصون على نسبة ديونهم»^(۲).

ترتيب ديون الله مع ديون الأدسين

القول الثالث:

اختلف العلماء التائلون بعام مقوط ويون الله بالعام التائلون العلمين.

بهدم ديون الودميين. المنابعة المنابعة (٣)، وهو قول للإمام الشافعي (٤)، وقول في مذهب الحنابلة (٥).

تقدم ديون ألله فتلي ديوك ٢٧ فيسر قال المقّري (٢): «أصل مذهب مالك أن المطالبة بحق العبد تقدم على

(١) هو: إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن سيف الفرضي، أبو إسحاق، برهان الدين، النجدي الأصل؛ المدني الشيخ الفاضل الفقيه الفرضي الصالح، والده من فقهاء الحنابلة قدم من بلدته (المُجْمَعَة) _ من ناحية سدير بنجد _ إلى المدينة المنورة وقرأ على علمائها ثم ارتحل إلى الشام فقرأ على علمائها، ثم رجع وسكن المدينة، وَلَدُّ المترجم له ، في المدينة المنورة وشه بها وأخذ عن علمانها والواردين إليها، ثم ا ارتحل إلى دمشق وأخذ بها الفقه عن الشيخ أحمد البعلي وقرأ عليه جملة من كتب الفرائض ثم رجع إلى المدينة وأقام بها، برع في الفقه والفرائض والحساب وشارك في جميع الفنون، انتهت إليه رئاسة مذهب الحنابلة في الحجاز، توفي بالمدينة سنة القول الثاني

ريون إلله وديون الأدرين "منافق ألفية إلفرائض" .

ترجمته في: النعت الأكمل ص١٧٧؛ السحب الوابلة ص١١، ١٢ [مخطوط]؛ الأعلام ١/٥٠.

- وبه قال الحنابلة (٨) . وعد قول الإمام الشافعي (٩) .١٥/١ العادب الفائض ١٩٠١.
 - الشرح الكبير، للدردير ٤٥٨/٤؛ الخرشي على مختصر خليل ١٩٧/٨.
- شرح صحيح الإمام مسلم، للنووي ٨/ ٢٧؛ المنثور في القواعد ٢/ ٢٠٠٠ المهذب ١/ (٢) ينظر البغلاف في حفوظ ديون الله بالوقاة في ص ٢٦٣، ١٣٣٣ .141
- (٥) أشرخ الزركتني على مختص الخرقي ٢١٩/٧؛ الإنصاف ٢١٩/٧ عال يه المنا (٦)
- (٦) هو: محمد بن محمد بن أحمد القرشي المَقّري التِلْمِساني، الْقَاضَيّ، أبو عبد الله، من كبار فقهاء المالكية، مجتهد في المذهب، ولد بـ (تلمسان) وبها نشأ وقرأ، أرتحل في طلب العلم إلى عدة بلدان، كان عبرة في غزارة الحفظ وكثرة مادة العلم، ولي (A) الإنصاف ٢١٦ ؛ شرح منهي الإراء الع ٢٥٨ تشمة ريفية وقامة المسافعة تجدام جما الماضة والمَقَّري ـ بفتح الميم وتشديد القاف ـ نسبة إلى قرية (مُقِّرَة)، بلدة بأفريقية سكنها =

ملك معنوم والم كان حقيقياً الله المس داخلاً فيما ذكره الأصوليون الأدمين وإن كان حقيقياً الله أنه أيس داخلاً فيما ذكره الأصوليون الإليان في الأدمين الرفاء بكون المخلاف مصلحة متعلقة بالتين وتقديم أحدهما على الأخلاف بيس

ذكر بعض علماء الأصول أن الخلاف هنا ناشئ عن الخلاف الأصولي فيما إذا تعارض قياسان كل منهما يدل بالمناسبة (٣) على تقديم الصلحة إحداهما متعلقة بالدين والأخرى متعلقة بالدنيا.

أما فمن قال بثقديم المصلحة المتعلقة بالدَّين، قال: تقدم ديون الله تعالى في الاستيفاء الله الله تعالى في الاستيفاء الله تعالى المصلحة المتعلقة بالدنيا قال: تقدم ديون الأدميين في الاستيفاء من التركة، ومن قال بالتسوية بينهما قال: ديون الله وديون الأدميين سواء في الاستيفاء من التركة (٤٠) من الدميين سواء في الاستيفاء من التركة (٤٠)

⁼ سلفه، ثم تحولوا لـ (تلمسان). وضبطها بعضهم (المُقْرَي) - بغتم الميم وسكون العاق العلم وسكون العاق العام المام وسكون

من مصنفاته: «تاريخ قضاة الأندلس» ص١٣٦ _ ١٦٩؛ نيل الابتهاج ص٤٩٠؛ انفح الطيب ٢٠٣٥ _ ٢٠٦٠.

⁽۱) القواعد ۲/۳۲ه. (۲) بلغة السالك ۲/ ۷۹ه.

⁽٣) المناسبة، مسلك من مسالك العلة العقلية الاجتهادية. فإذا كان الأصل مستملاً على وصف مناسف للحكم فإن العقل بوجود تلك المناسبة ويحكم بأن الوصف هو علة الحكم. والمناسب: وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً من حصول مصلحة أو دفع مفسدة؛ كالقتل العمد العدوان فإنه بالنظر إلى ذاته مناسب لشرع القصاص؛ إذ هو وصف ظاهر منضبط يحصل من ترتيب الحكم عليه وهو إيجاب القصاص على القاتل حصول مصلحة وهو بقاء الحياة، ودفع مفيندة وهو التعدي، فإن الشخص إذا عَلِمَ وجوب القصاص امتنع عن القتل. والتعارض هنا إنما هو في المناسب الضروري، وهو ما كانت مصلحته في محل الضرورة؛ وهو ما تضمن حفظ الضروريات الخمس وهي: الدين، والنفس، والتعقل، والنسب، والمال وزاد بعضهم العرض.

ينظر في المناسبة: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٢٣٩ شرح الكوكب المنير ٤/٢٣٩ شرح الكوكب المنير ٤/٢٥٤ نهاية السول ٤/٧٧.

⁽٤) ينظر: الشمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإستولي ص١٥٠ عَاشية التقتازاني على مرح العصد ٢٩١٥؛ على الأصول ١٤٤٤، ١٠ تيسير التحرير ١٤٠٠٨، ١٩٠ شرح الكوكب المنير ١٤٠٠٠٠ تهاية السول ١٤٤٤، ١٠ تيسير التحرير ١٤٠٠٠٠ أو شرح الكوكب المنير ١٤٠٤٠٠٠ هـ (٤)

إحداهما يعتعلقة بالذين والأخرى متعاقة بالدنياء

Tid 0 (7.4) 7.4

(3) is a month of the state of

(1) The of 1/ 410.

والذي يظهر لي أن الخلاف في ترتيب ديون الله تعالى مع ديون الآدميين، وإن كان حقيقياً إلَّا أنه ليس داخلاً فيما ذكره الأصوليون اللَّان في الوفاء بكل منهما مصلحة متعلقة بالدَّين. وتقديم أحدهما على الآخر يكون بأمر آخر غير ما ذكر ـ كما سيأتي في ذكر الأدلة ـ.

دليل القول الأول:

استدل القائلون بتقديم دَين الله تعالى بما رواه ابن عباس على أن امرأة من جهيئة جاءت إلى النبي عليه فقالت: إن أمي نذوت أن تحج فلم تحج حتى مانت أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجى عنها، أرأيت لو كان على أمك دين

رجه الدلالة ني هذا المديث:

الدلاله في هذا الهديت: أن قوله على الله أحق بالوفاء، نصّ في أن دَين الله مقدم على دَين من قصفات: الناريخ فضاة الالماس، ص٢٦٦ ـ ٢٦٦٩ ميل الاستياح من الاليدم

مناقشة الاستدلال بهذا العديث:

الاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة وجوه: ما الساد السادا (٢)

الوجه الأول: أن الحديث معلول بالاضطراب، (وقد سبق إيراده والجواب عنه)(٣).

الوجه الثاني: أن راوي الحديث وهو ابن عباس عليها قد أفتى بخلاف ما رواه . (وقد سبق إيراده أيضاً والجواب عنه)(؛)

الوجه الثالث: لا يلزم من قوله ﷺ: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُ بِالْوَفَامِ لَقَديم دَينِ اللهِ عَلَى دَينِ الآدمي في الوفاء، وإنما دَينِ اللهِ أَحَقَ بالوفاء بالنسية لعظم مستحقه، ولأجل الاهتمام به، لئلا يظن أن دَين الله أقل لزوماً مِن دَين الآدمي فيتساهل

المنافع في السناسة : شرح العقب على مختصر الن الحاجب ٢٠ ١٩٣٠ في حالتونب المنافع المن

⁽٢) قواعد الأحكام، في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام ١٤٩/١ فتح الباري ٤/ ١٦٤ شرح صحيح الإمام مسلم، اللنووي ٨/ ٢٧٪ حاشية السندي ٥/١١٦.

⁽۳) في ص٣٦٧ ـ ٣٦٨.

الأخرى مر ساقشة . والله أعلم.

Rel among IX as even interes of the

المنطق يعين من أعيان التركة على دين الله المتعلق لللعقال . (١) مثالمة وفا

ويناقش و بعدم التساسم لو خرة الفارق لأن المقت برياده الوقة الليل

استدل القائلون بالتسوية بين ديون الله كال وبين ديون الآدميين في الاستيفاء من التركة عند التزاحم بأن الحقين تساويا في الوجوب فتساويا في أَنَّ المَّيْدَ إِذَا لَم يَحَلُّ وَقَاءً عَلَيْهُ، قَالُهُ يَقَضِي عَنْ مِن مَالُ الْوَلَيْقِقَا

ويناقش استدلالهم هذا من وجهين إدار والا من والفة مولقة لند والواقة

الوجه الأول: أنهما وإن تساويا في الوجوب إلا أنه يوجد مرجح لتقديم دَين الآدمي كما سيأتي في أدلة القول الثالث.

الوجه الثانى: لا يلزم من التساوي في الوجوب التساوي في القضاء، كما لا تتساوى الديون العينية مع الديون المطلقة في القضاء مع تساويهما في ابعاد عرض آذرات العدياء وأدلتهم وما ورد عليها من منافشة بتسر ال

استدل من قال بتقديم دين الأدمي بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

أن حقوق الآدميين مبنية على الشِّيح والتشديد والمضايقة، وحقوق الله مبنية على التخفيف والتيسير والمسامحة، من جهة أن الله لا يتضرر بفوات حقه لاستغنائه عن كل شيء، بخلاف العبد فإنه يتضرر بفوات حقه؛ لافتقاره إليه، والمحافظة على حق يتضرر مستحقه بفواته أولى؛ ولذا ترجحت مصلحة المال على مصلحة الدّين حيث جاز ترك الجمعة والجماعة لحفظ المال(٣).

الدليل الثاني:

يقدم دَين الآدمي على دَين الله عند التزاحم قياساً على تقديم دَين الآدمي (٣) يَعْلَقُ فَقَهَا * المِلْدُ ، المِنْفِي عَلَى اللَّذِينَ النَّابِينَ بِالسِّنِفَ - الْمِلْفَلِ فِي الصَّفَةُ لَا

- (1)- فيْح الباري ٤/ [17 منا ما الله المتال المتال المتال الما ما الما ما الما ما الما ما الما ا
- (٢) المعالب ١/ ١٨٢ شرط الزركشي على مختصر الخزفي ٣/ ٤٩.
- (٣) المجموع ٦/ ٢٣٢؛ شرح صحيح مسلم، الطنووي ٨/ ٢٧؛ المهذب ١/١٨٢؛ القواعد، للمقرى ٢/٩٨٣ منتهى الوضول والأمل، لابن الحاجب ١٣٢٨ منزخ الزركشي على مختصر المخرقي ٢٠٠٤، أحد الما ما ما ما ما ما ما ما ما ما ما

المتعلق بعين من أعيان التركة على دَين الله المتعلق بالذمة(١).

ويناقش: بعدم التسليم لوجود الفارق لأن المقيس عليه إنما قدم في

الرفاء لتقدم تعلق حقه في الحياة، ويون ويون المان على المان ا

الاستبقاء من الترك عند النزاحم بأن الحقين فساويا في الزج برئاتها وبايامها

أن الميت إذا لم يخلف وفاء بدينه، فإنه يقضى عنه من مال الزكاة⁽¹¹⁾ فأولى هنا تقديم قضاء دينه الذي لآدمي على إخراج رُكاته مثلاً ا اللوجه الأول: أنهما وإذ تباويا في الوجوب إلا أنه يوجد مراجمة لتُقَلِّلُنا

أن ديون الله مآلها إلى العباد من غير تعيين، ودين الأدمى مستحقه

مُتعين، فأولى تقليم المتعين على غيرة السيال به ويلي كا : والثال مع ما كما لا تتساوى الديون العنية مع المايوري المخلقة في القضاء مع

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشة يتبين أن الراجح هو القول بتقديم ديون الآدميين في الوفاء من التركة عند التزاحم، وذلك لظهور أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل ما ورد على أذلة الأقوال الأخرى من مناقشة. . والله أعلم Hely, Ikel:

To said I Keam and attentional of the chadren of the

ترتيب الديون الثابتة بالبينة أو بالإفرار

في الصحة مع الديون الثابية بالإفرار في المرض الما المالية المرض الثابية بالإفرار في المرض المالية الم

إذا قُبل إقرار المريض بالدِّين لوارث أو لأجنبي (٤) فإن الدَّين المقريه يكون مستحق الأداء ويجب قضاؤه من التركة لتعلقه بها، ولكن إذا ضاقت

⁽¹⁾ المبدع المراه الله على الله على المال المراه الكاب المبتى لينانه فوع كل 1 في المالية المالية المالية المالية

⁽٣) يطلق فقهاء المذهب الحنفي على الديون الثابتة بالبينة، أو بالإقرار في الصحة مسمى «ديون الصحة» ويطلقون على الديون الثابتة بالإقرار في المرضِّ أو فيما هو في حكمًا المرض كإقرار من خرج للقالم لا ولم يعلم سبب ثبوت الدَّين مسمى العيون الموض ؟ ١١٨٢ خاشية ابن حابدين ٧٧٠ و٧٤ العناية ٨/٠٨٠ عند ١٢٢٢ ٢٠ ويت مناه (٣)

⁽٤) تَقَدُّم ذكر أقوالُ الفِقهاء في قبول إقرار المريض باللَّدِن لوارث أو الجنبي، وأن الراجح منها هو قبوله إذا لم يكن متهماً فيه، وذلك في طر١٩٩٩ و٧٠٤.

التُركية عن الوفاء بما على الميت من ديون ثابتة الالبينة أو بالإقرار في الصَّاحة مِع مِنا عِلْيَا الميناسِ ديون شابتة بالإقرارا في المُرض، فِهل تتساوى هذه الديون في الوفاء بها من التركة، وتجري المحاصة بينها على نسبة الديون، أن تقدم الديون الثابتة بالبينة أو بالإقرار في الصحة؟ للعلماء قولان في هذه في الصحة، ولبعضهم في المرض وضافت التركة عن استيفاء : المه « **قالتسما** يتساوون في المحاصة (٧) القول الأول:

و من تقدم الديون الثابثة لبالمبينة أو بالإقوار في حاله الضحة على الديون الثابتة الإنسان وفي مرضه بدين لأخير - إقرار الصحة عضيما والحاليفي ايقلل

وهو مذهب الحنفية(١)، والحنابلة(١)، وقال به من السلف(١): إبراهيم المنطق المنظم المنظم المنطقة المنطقة المنظم المنطقة المنظم المنطقة المنظم المنطقة الم

﴿ مِنْ قَالَ الْقِدُورِي : ﴿ وَإِذَا أَقُرُ الْرَجْلِ الْمِيْ مُرْضَ مُوتِهُ بِدِيوِنَ وَعِلْيُهِ دِيوِنْ فِي صحته وهيُّؤُق\لزمِته في موضه اجأبيباب للعلومة، فلايِّن الصِّلحة والعلَّين المعروف بِالْأَسْبَالِ مُقَدِّم عُلَى غيرَه، فإذا قُطِيِّت وفضل شيء كان فيما أقرا في حال التسوية بين الدُّين الثابت في الصحة والدَّين الثابت بالإقرار في السرضي (فللم زارلطاة اللَّامة في اختلاف الأنمة بحين 11 الإفقياح، لاين هبيرة ٢٨٧١ اليمني ٥١/١٠ الم

وقال الحجاوي: «ولا يحاص البيقر له [أي في المرض] غرماء المصحة بل يقدمون عليه»(٥). (Y) Harry 1/14. (٣) تصميح الفوج ١٦٠/١٢؛ النكت والعواقد السية ٢/٢٧٣.

(١٤ مو: عبد العزيز بن المنازك بن أثن المؤ المن القسمية الخشاق الما العالم المنازك بن المنازك بن أثن المؤلف المنازك المنازك المنازك بن أثن المنازك الم الديون الثابتة بالبيئة أو بالإقرار في الصلحة والديون الثابتة بالإقرار في المنافض شواء في الاستيفاء المن التركة، المؤامناه المالكية (١٠)،

⁽⁴⁾ تحقة الفقهاء ٣/٤٠٢؛ الغرة المنبقة ص ١٠٠٨؛ بدائع الصنائع ٧/ ٢٢٥؛ البناية ٧/

التُنقيح الْمَشْبِعِ صُ٤٣٥؛ تصحيح الفروع ٦/ ١٢٠؛ الإنصاف ٢٢٪ ٢٣٤؛ شرح منتهى الإرادات ١٣/ ٥٧١ كشاف القناع ١/٥٥٦ ومن والمال ١١١١ مالمسمون

⁽٣) - المعلى - ١٥/ ٢٠ ٢٠ / ١٧٠ م الوقفا تلقله (٤) مختصر القدوري ٢٠ ٢٧ م ١٠٠٠ -

⁽٥) الإقناع ٤/٧٥٤.

⁽٦) ونص عَليف القاضي عبد الوهاك من المالكية في الإشراف ٢٠٥٠/١ كما أن فقهاء المذهب المالكي نصوا على قبول إقرار المريض بالدَّين إذا لم يكن متهمَّا فيه، ولم =

والشافعية(١)، ووجه عند الحنابلة(٢) اختاره (٦) أبو الحسن التميمي (١)، والقاضى ابن أبي موسى (٥)، والقاضي أبو يعلى، وقال المرداوي: «وهو

يقول القاضي عبد الوهات: ﴿إِذَا أَقِرُّ لأَجانب لا يتهم بهم، أقرَّ لبعضهم في الصحة، ولبعضهم في المرض وضاقت التركة عن استيفاء حقوقهم فإنهم يتساوون في المحاصة»(٧). tlept that:

وورد في أسنى المطالب (٨): «ولا يقدم فيما الواقر في صحته بدين الإنسان وفي مرضه بدين لآخر ـ إقرار الصحة على إقرار المرض بل وهو مله الحنفية"، واحتالمة"، وقال - من السنف". «نايواسي

يا يقلمون علمه (د)

يذكروا أنه يؤخر عن غيره من الديون، وهذا يقتضي المساواة بينه وبين سائر الديون في حالة قبول الإقرار به. ينظر مثلاً؛ القوانين الفقهية ص٤٢٠٧ أسهل المدارك ٣/ ٨٥٠ جواهر الإكليل ٢/ ١٣٢؛ الشرح الكبير لمع حاشيته، للدسوقي ٣٩٩/٣.

ا حما أن المصنفات التي تُعْنَى بعلم الخلاف نصَّت على أن مذهب الإمام مالك هو التسوية بين الدَّين الثابت في الصحة والدِّين الثابت بالإقرار في المرض. ينظر: رحمة الأمة في اختلاف الأثمة ص١٦٥؛ الإفصاح، لابن هبيرة ١٧/٢؛ المغنى ٢١٣/٥.

⁽١) الإقناع، للخطيب الشربيشي ٣/ ١٢٧ ؛ نهاية المحتاج ٥/٠٠. في الحال ال

⁽Y) المحرر ٢/٣٧٦.

تصحيح الفروع ٦/ ٦١٠؛ النكت والفوائد السنية ٢/ ٣٧٦.

هو: عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي، الحنبلي، وله سنة ا ١٤٧٠هـ، صحب أبد القاسم الخرقي، وتوفي سنة ٧٧١هـ على المدال الما الما الما الما

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص١٧٣؛ طبقات الحنابلة ١٣٩/٢؛ المقصد الأرشد ٢/ .177

⁽٥) رهو: محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو على، الهاشمي، القرشي، الحنبلي، القاضي، ولد سنة ٣٤٥هـ، أخذ عن أبي الحسن التميمي وغيره، انتهت إليه رياسة مذهب الحنبلي، كان رفيع القدر، بعيد الصيت، حسن الفتيا، توفي سنة ٢٨ هـ. من مصنفاته: «الإرشاده، «شرح مختصر الخرقي الله الله ١٧٥١ من علما الله علم الله علم الله

ترجمته فين طبقات الحنابلة ١٨٢/٢ طبقات الفقهاء ص١٧٣ ؛ شذرات الذهب ١٣/ (0) (EU- 3/ VOS.

⁽٦) تصحيح الفروع (الموضع السابق). (٧) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٥. الملف المعالم : تصوا على قبول إقراد المديث بالكين إقل لم يش و ١٤٠٠ (٨)

وتقلب أصحاب المنبوذ الثامتة بالبية أو بالإقراد في الصحة، فيه مراج المناق البائين المعطقة عالم كقدوإغفال لقية المعلوق المتعلقة بالركة والأولان المقال الله المنابقة المتعلقة عالم المنابقة المنابق

استدل اضحاب مذا القول بالأدلة الأتية؛ ومن عن الما الله الأتية بالإفرار في السرض عن سان الليبرن؛ لاستوانهما في الشوت، والتعلق، وحمّ **الدليل الأول:**

رود. أن إقرار المريض بالدَّين إقرار بعد تعلق الحق بماله، ففيه إبطال لحق الغير، فلا يتساوى مع سائر الديون (١٠). الغير، فلا يتساوى مع سائر الديون الله المائل المائلة بالمحمأ بالمنسا ILLE KEP! Hilling:

الوجه الأول: أن الدَّين الثابت بالإقرار في حال المرض عل جملة الحقوق المتعلقة بالمال قبل المرض، والإقرار مظهل للحق لا منشئ له

الوجه الثاني: أن تعلق حق الغير بالمال غير مانع من إثباك الحقوق المتعلقة به قبل المرض كما لو شهدت البيئة بالدّين فإنه يتساوى ملع غيره بجامع سبق التعلق. وكلا من البيئة والإقرار طريق للإثبات شرعاً. النبون في الاستيفاء فكذلك اللين المقربه في حال المرض

الدليل الثاني:

أن المريض متهم في إقراره بالدَّين «في حق غرماء الصحة الجواز أن يكون له ضرب عناية في حق شخص يميل طبعه إلى الإحسان إليه، أو بينهما حقوق تبعثه على المعروف والصلة في حقه ولا يملك ذلك بطريق التبرع فيريلا به تحصيل مرادة بصورة الإقراري فكان متهماً في لحق أصحاب الديون الظاهرة أنه أظهر الإقرار المن غير أن يكون عليه دين ١٠٠٠ الد يه عباب النا

ويناقش: بأن إقرار المريض بالدَّين لا يخلو إما أن يكون متهمَّا فيه أو لا يكون كذلك، فإن كان متهماً في إقراره فإن التهمة تمنع قبول الإقرار بالدِّين كِلية ؛ الأن قبول إقرار المريض بالدِّين مع التهمة كما أنه يُلْحِقُ الضرر بأصحاب الديون الثابتة بالبينة أو بالإقرار في الصحة فإنه يُلجِقُ الضرر ببقية من له حق تَعَلَّقَ بِالتركة كالموصى لهم، والورثة، فقبول إقرار المريض بالدَّين مع التهمة (1) رؤوس المسائل مي ١٤٣٥ تيس المقالق ١١ ٢٢٤ المعلب ٢/ ١٤٥٧ أمن المطال

- (١) الهداية، للمرغيناني ٨/ ٢٨١؛ تبيين الحقائق ٥/٢٤؛ البناية ٥٨٨/٧؛ كشاف القناع (٢) الإشراف على مسائل المحالف الكاره الماده الماده
 - الشريب ١ ١١٠ المعنى ٥ ١١٢٢ التكت والقوائد السو٢٢٥ /١/ والنصار منالب (٢)

وتقديم أصحاب الديون الثابتة بالبينة أو بالإقرار في الصحة، فيه مراعاة لحقوق الدائنين المتعلقة بالتركة وإغفالٌ لبقية الحقوق المتعلقة بالتركة. التوكة وإغفالٌ لبقية

وإن كان المقر غير متهم في إقراره فلا وجه لتأخير الوفاء بالديون الثابتة بالإقرار في المرض عن سائر الديون؛ لاستوائهما في الثبوت، والتعلق، وحق المطالبة، ووجوب القضاء من رأس المال.

أدلة القول الثاني:

العير، فلا يتساوى مع سانر الديون'' استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

الوجه الأول: أن الدِّين النابث بالإقرار في حال المترف بالأولى لللله

قياس الدين الثابت بالإقرارافل اجال المرض على الدّين الثابث بالإقرار في حال الصحة بجامع استوائهما في سبب الوجوب و وهو الإقرار -واستوائهما في مجله _ وهو الذمة إذ هي محل الوجوب في حال الصحة والمرض _ فإذا كان اللَّين المقر به في حال الصحة يتساوى مع غيره من الديون في الاستيفاء فكذلك الدِّين المقر به في حال المرض (١).

الذالمويض منهم في إقراره بالناب الفي حق غرب الصني العالم الماليال

المرض على الدَّين الثابت بالإقرار في حال المرض على الدَّين الثابت بالبينة في خال الموض بجامع استواتهما في وجوب القضاء من رأس المال، ويجامع أن كلَّا من البيئة والإقرار طويق من طرق الإثبات الشرعية ، فإذا تساوى الدِّين الثابت بالبينة في حال المرض مع سائر الديون، فكذلك الدَّين الثابت بالإقرار الم ويناقش باذ إقرار المريص بالدَّين لا يَخل إما أن يكر الضيما بالغرية

بكون كذلك، فإن كان متهماً في إقراره فإن التهمة تمنع قبول الإقرار ويلهانها مَمَّا سَنِقَ يَظْهُمُ أَنَّ الرَّاجِحُ هُوَ القُولُ بِالتَّسُويَةُ بِينَ الدَّيُونُ الثَّابِيَّةُ بَالبِينَةُ أُو بالإقرار في حال الصلحة وبين الديون الثابتة بالإقرار في حال المرض ؛ وذلك تعلق بالتركة كالموص لهم، والورثة، فقيول إفرار المربص بالليو مع التعمل

- (١) رؤوس المسائل ص ٣٤٠؛ تبيين الحقائق ٥/٢٢؛ المهذب ٢/ ٣٤٥ أسني المطالب وَلَنَقَا ٢/١٠٤ مُهَايَة المَحِتَاجُ ٥/ ١٧٠٠ النِكت والفوائِد السنية ١٨ ٢٧٦ في ما المحاد (١)
- (٢) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/١٥٥٠ الإقتاع، للخطيب الشربيني ٣/ ١٢٧؟ المغنى ٥/ ٢١٣؟ النكت والفوائد السنية ١٨/ ١٣٧١ المعالم عالم (٢)

لقوة أدلة هذا القول وسلامتها من المناقشة في مقابل ما ورد على أدلة القول الآخر من مناقشة، إضافة إلى أن في القول بالمساواة في الوفاء محافظة على الثقة والاستقرار في التعامل بين الناس لاحتمال طروء المرض.



metable than the sail state on





المحد الأول: القالم المسيدة العالم المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة الأول القالم المناسبة الأول المناسبة الأول المناسبة المناسبة الأول المناسبة الأول المناسبة المناسبة الأول المناسبة المناسبة الأول المناسبة المناسبة المناسبة الأول المناسبة ال

المبحث الأول

استيفاء الدَّين من مال المدين الغائب(١)

المطلب الأول: في القضاء على المدين الغائب.

المطلب الثاني: في تحليف الدائن مع بينته. المطلب الثالث: في أخذ الكفيل من الدائن.

---- المحلاب الأول 🗫 ---

في القضاء على المدين الغائب

إذا غاب المدين وله مأل حاضر، قطلب الدائن من القاضي أن يحكم له ببينته على مدينه الغائب، فهل يحكم له ببينته، ويوفى دينه من مأل المدين الغائب؟

للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول:

لا يحكم للدائن على مدينه الغائب وإنما ينتظر به.

وهو مذهب الحنفية (٢)، والقول القديم للإمام الشافعي (٣)، ورواية عن

(۱) الغائب هو من كان بمسافة بعيدة عن البلد، وقد اختلف في تحديدها، فذهب بعض الشافعية وأكثر الحنابلة إلى أن الغيبة هي مسافة القصر، وذهب بعض الحنابلة إلى أن الغيبة هي مسافة القصر، وذهب بعض الشافعية إلى أن الغائب هو من كان بمسافة بعيدة لا يرجع منها إلا بمشقة. والذي يظهر أن القول الأخير هو الأرجح؛ لأنه يتناسب مع أحوال كل زمان ومكان خاصة مع تجدد وسائل الاتصالات والمواصلات في هذا العصر ينظر: مغني المحتاج ٤٤/٤؛ الإنصاف ٢٩٨/١ ـ ٢٩٩.

- (٢) فتح القدير ٧/ ٣٠٨؛ روضة القضاة ١/ ١٩٠؛ البحر الرائق ٧/ ١٧.
 - (٣) أدب القضاة لابن أبي الدم ١/ ١٥٥.

الإمام أحمد (۱)، وقول ابن الماجشون من المالكية (۲)، واختيار ابن أبي موسى من المالكية (۲)، واختيار ابن أبي موسى من الخنابلة (۳)، وبه قال (۱) القاضي شريح وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والشعبى.

في التال ابن عابدين: «لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على العال ابن عابدين: «لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على العالب» (٥) ميله و العالب العالب العالم العالم

وهو اختيار غنيم الأسلام أر تيسة (٤

القول الثاني:

يحكم للدائن على مدينه الغائب ويوفى دينه من ماله.

وهو مذهب المالكية (٢) والشافعية (٧) والحنابلة (٨) والظاهرية (٩)، وبه قال (١٠٠) الإمام الأوزاعي، والليث بن سعد، وسوار بن عبد الله، وأبو عبيد، وإسحاق بن راهويه.

قال ابن جزي: «يُحكم للحاضر إذا سأل الحكم على الغانب... وإذا كان له مُلْك في البلد وجبت توفية الحقوق منه (١١٠).

وقال الخطيب الشربيني: «وإذا ثبت عند حاكم مآل على غائب، وحكم به عليه، وله مال حاضر، وطلبه المدعي، قضاه الحاكم منه»(١٢). المال المالة

الله وقال البهوتي: الوإن الدعي على غائب مسافة قصر. . . إن كان له بينة سمعها الحاكم وحكم بها في حقوق الأدميين . . . ثم إن وجد الحاكم له . أي الغائب مالاً وَفَّاه منه، وإلا قال للمدعى: إن وجدت له مالاً وثبت

⁽١) كتاب الروايتين والوجهين ٣/ ٨٥٪ (٢) (٢) بداية المجتهد ٢/٣٥٣٪ المداية الم

⁽٣) الْكَافِي لَلْمُوفِق ابن قدامة ١٤٠٤ع. من لا يعلن من الكافي للموفق ابن قدامة ١٤٠٤ع. (٣)

⁽٤) المغني ٩/ ٩٠ مرح اللسنة للبغوي ٨/ ٩٠ مرح اللسنة البغوي ما ١٨٠٥ مرد اللسنة البغوي ما ١٨٠٥ مرح اللسنة البغوي ١٨٠٥ مرد اللسنة اللبغوي ١٨٠٥ مرد اللبغوي اللبغوي ١٨٠٥ مرد اللبغوي اللبغوي اللبغوي ١٨٠٥ مرد اللبغوي اللب

⁽٦) الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٨٤؛ أصول الثنيا في الفقه ص٣٥٣؛ شرح الزرقائي على مختصر خليل ٧/١٥٣.

⁽V) المهذب ٢/٤٠٣؛ روضة الطالبين ١١/٥/١؛ نهاية المحتاج ٨/٢٦٨.

⁽٨) الفروع ٦/ ١٨٤٤ المبدع ١٠/٩٨٠ الإنصاف ١١/٨٩٨٠ من المادي على

⁽٩) المتعلى 6/ 201 وما عادا بها علمها (١٠) المنتي ٩/ ٩٠٤ م ما تاليم بها

⁽١١) القوانين الفقهية ص١٩٧. ١٩٧ (١٣) مغنني المختاج ٤٠٩/٤ من المنابع

القمل الناتي.

عندي أنه ماله وفيك منه (١) . خالسا بين الشاجلين الما أيا الله وفيتك منه (١)

وقال ابن حزم: (ويقضى على الغائب كما يقضى على الحاضر) (٢).

القول الثالث:

إذا أمكن إبلاغ المدين الغائب بالدعوى فلا يحكم عليه حتى يُعذر إليه (٣)، وإذا لم يمكن ذلك حكم القاضى عليه.

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤).

جاء في الاختيارات الفقهية (°): بعد سالما المنسار الله الماليا المناس

وإن أمكن القاضي أن يرسل إلى الغائب رسولاً، ويكتب إليه الكتاب والدعوى... فهذا هو الذي يتبغي، حسم المساوم يعارون المام المساولة المام المام المام المام المام المام المام الم

كان له مثلك في البلد وجيت توفية الحقوق منهه ال

عامه، وله مال حاض وطلم الملمي فصره لحاك

الله الله المراجعة ا المراجعة ال أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي: على المستدل أصحاب هذا القول بما يلي: على الماء

الدليل الأول:

ما ورد عن على بن أبي طالب ظينه قال: قال رسول الله على: "إذا تقاضى إليك الرجلان، فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدوي **كيف تقضى) (٦٠).** . . و اله ال عاديما واله

⁽١) كشف القناع ٦/٣٥٣ ـ ٣٥٥٠ الله الله المحلى (الموضوع السابق). المحلى (الموضوع السابق).

⁽٣) أَعْذَرَ إلى فلان: أي كان منه ما يقطع عذره، والعذر: الحجة التي يعتذر بها، وقي المثل: (قد أعذر من أنذر)، ويقال للمفرط في الإعلام بالأمرز (والله ما استعذرت إليّ)، (أساس البلاغة ص٤١٦؛ لسان العرب ٢/ ٦١٧؛ حاشية العدوي على الخرشي ٦٪١٣).

⁽٤) الاختيارات الفقهية ص٣٣٨، ٣٣٩، ٢٣٩. إلى (٥): (ص٣٣٨). أرباه هنا ويا والدار الله

⁽٦) أخرجه الترمذي، واللفظ له، السنن ٢٠٩/٣، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما، الحديث ١٣٣٢ - المحالية وأبو داود، السنن ٣/ ٣٠١، كتاب الأقضية، باب كيفية القضاء، الحديث ٣٥٨٢. 🐃 وابن حبان في صحيحه، كيما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّانَ صُرْفِهُ، كتابُ (11) The - Hanger to VF1 الإمارة، باب أدب الحاكم الجديث (١٥٣٩).

اللبال اللالث

العل لا إذا أق ذاك "

(3) - to to a to 191

رجه الدلالة في العديث:

أن النبي ﷺ نهى عن القضاء للمدعي حتى يسمع كلام المدعى عليه، فعلم أن جهالة كلامه مانعة من القضاء، وذلك ثابت مع غيبته (١).

مناقشة الاستدلال بهذا العديث: الله مع مالة من مالية

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لا ينهض للاستدلال به (٢).

الوجه الثاني: أن قوله على: ﴿إذا تقاضى إليك الرجلان يقتضي أن يكونا حاضرين، ويفارق الحاضر الغائب، فإن البيئة لا تسمع على حاضر إلا بحضرته، والغائب بخلافه (٣).

لا يقضى على الغائب لاحتمال أن يكون له ما يبطل البينة ويقلح فيها، ككون الشاهد مجروحاً أو الحق موفى، أو مبرأ منه، فبينة المداعي لا تكون كافية للقضاء على الغائب(٤).

وأجيب بجوابين:

أحدهما: بأن الحكم على الغائب لا يسقط حق الغائب في إبطال بينة المدعي إذا حضر، وقد قال المجيزون للقضاء على الغائب بأن الغائب على حجته إذا حضر^(٥).

والآخر: يقول عبد العزيز بن عبد السلام: «لا يجوز ترك ما وجب ظهوره بحجة شرعية لاحتمال الأصل وعدمه، والحاكم يناضل عن الغائب على حسب الإمكان، ولذلك يحلف المدعي، ولا يجوز إهمال الحجج الشرعية لمجرد الأوهام والظنون الضعيفة»(٦).

⁽٢) فتح القدير ٧/ ٣٠٨؛ بداية المجتهد ٢/٣٥٣، كتاب الروايتين والوجهين ٨٦.

⁽٢) قال ابن حزم: الخبر ساقط لأن سماك بن حرب يقبل التلقين، وحنش بن المعتمر ساقط مطرح، المحلى ٣٠٨/٩. وينظر: التلخيص الحبير ٢٠٠/٤، ٢٠١.

٣) المغنى ٩/٩ ١٠١ حسما حياسا (٤) الكافي، للموفق ابن قدامة ٤٦٦٤٠٠٠

⁽٥) المهذب ٢/ ١٠٠٥ غاية المنتهى ٣/ ٤٣٧. في المهذب ١/ ١٠٠٥ في المهذب ١/١٠٠٠ غاية المنتهى ١/١٠٠١ في الم

⁽r) قواعد الأحكام ٣٦/٢.

cas thelia is thereis.

الدليل الثالث:

أن الحكم على الغائب قضاء الأحد الخصمين وحده، قلم يجز كما لو كان الآخر في البلد (٥) مِنْ عَالَ عُنْ مِنْ الفَفَاءِ وَفُلْكُ مِنْ مُعَالِمَ مِنْ الْبِلْدُ (١) مِلْعُهُ

ويمكن الإجابة: بأنه قياس مع الفارق لأن الحاضر يمكن سماع حجته فلم يجز القضاء عليه إلا بحضرته أوالغائب بخلافه الما الالتسالا سنة 16 as 1Kel: ic Hours one V use Kriskl

الوجه الثاني: أن قول على الذا تقاضي إليك الرجلان، فتعوا بال للملك أن القضاء على الغائب وسيلة إلى إتلاف مال الغائب بالافتعالات والدعاوى الباطلة، فلا يكون صحيحاً (٢).

ويجاب: أن القضاء على الغائب ليس كما ذكر؛ للاعتبارات الآتية: الما . لما أولاً: أن القضاء على الغانب لا يكون الا ببينة صريحة مثبتة للحق ككون الشاهد مجروحاً أو الحق موفي، أو عبراً منه، فبنافالن لو بعالي ككون الشاهد مجروحاً أو الحق

ثانياً: أن القاضي يحتاط في الحكم على الغائب بتحليف المدعي، وأخذ كفيل إذا رأى ذلك (٣). وأجب بعواين:

ثالثاً: أن القضاء على العالب لا يسقط حق العالب إذا حضر في القدح في البينة أو المعارضة ببينة يقيمها على توفيه الحق أو الإبراء منة. أنا وحسما خوته إذا حف

أنلة القول الثاني:

elling: usel and their is and that a: "I' المتدل أصحاب هذا القول بما يلي: لم كا المتحرك قيم من من من

حنب الإمكان، ولللك بخلف المدعي، ولا يجوز إهمال الح**بري المالل**

ما ورد عن ابن عباس عليه قال: قال رسول الله علي: الو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن البينة على المدعي واليمين على من النجور الخير ساقط لأد سفاك بن حرب بقبا التلقير ، و الكورا (٢) wied ad a Hardy Al ATTs etal - Helica, How I 1. 732: 1

⁽١). «المتبنئ ٩٨ ٩٠ إ. عبا مهالا (١) (١) الفتاوي الخيرية لنفع البولية ١٨٨١. (٣)

⁽٣) يأتي حكم تحليف المدعى وحكم أخذ الكفيل، في المطلبين الآتيين ١٨ بعدما (٥) (T) Extra 18-20- 7/17

⁽٤) سبق تخريجه في ص١٩٢.

على الغائب (١١)

ILLA KEEL HERE:

وجه الدلالة ني العديث:

الما الحديث أن موجب الحكم هو البينة، فاشتراط حضور الخصم زيادة دايل فيه : لأن أبا سنيان كان حاضراً في البلدوليم يكن مسافراً» **لليليم كان ميل**ة مناتشة الانعيد الماء معرد دعوا فيها المهوط الماء الماء

نوقش بأن حجية البينة على وجه يوجب العمل بها موقوف على عجز المنكر عن الدفع والطعن فيها، والعجز عنه لا يعلم إلا مع

ويمكن الإجابة: بأن اشتراط العجز إنما يكون مع حضور المدعى عليه وسماع بينة المدعي، وأما مع غيبته فيحكم عليه بموجب البينة، ثم هو على حجته إذا حضر في القدح في البينة أو المعارضة ببينة أخرى. أن المُدعَى له بِيُّنَّة مسترَّفة على العالب، فبَجِدُ الَّهُ

الدليل الثاني:

ما ورد عن عائشة ﷺ قالت: دخلت هند بنت عتبة _ امرأة أبي سفيان _ على رسول الله على فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من المنفقة ما يكفيني ويكفى بنى إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل على في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله على الخذي من ماله بالمعروف ما یکفیك ویکفی بنیك،^(۲) The bla or Henry

وجه الدلالة نبي العديث:

أن النبي عليم قضى لها ولم يكن المدّعى عليه حاضراً، فلال هذا على واستال شيخ الإسلام ابن تبعية (٢٠): أن رسو العالم على الإسلام ابن تبعية الم

نوقش بأن الحديث ليس في محل الخلاف؛ وذلك لأمرين:

احدهما: أن قوله على ذلك، إنما مو فتيا لا قضاء ١٠٠ (٥) الما الما من الما المو فتيا الا قضاء ١٠٠ (٥) الما المو فتيا الا قضاء ١٠٠ (١٠) والآخر: أن أبا سفيان كان حاضراً بمكة، فالحديث ليس في القضاء

^(:) We havely A', ATY: Their P\P.1. (۱) فتح القدير ۲۰۸/۷. ٢ (٢) ٢ سبق تخريجه في ص ١٦١ الله الله (٥)

⁽٣) مغنى المحتاج ٤٠٦/٤؛ المغنى ٩/ ١٠٩؛ كتاب الروايتين والوجهين ٣/ ٨٥٠٪ (١)

⁽٧) أخرجه سلم الصحيح ٢/ ١٩٢١ كناب القالمة الم ١٣٠٥ (٧) المتاز في المحار (٧)

igo hulls in "angel

cas lucció is lancio:

(١) في القلي ١٨١٧.

على الغائب(١).

يقول ابن القيم: (وقد احتج بهذا على جواز الحكم على الغائب، ولا دليل فيه؛ لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد ولم يكن مسافراً، والنبي ﷺ لم يسألها البينة، ولا يُعطى المدعى بمجرد دعواه، وإنما كان هذا فتوى منه عليها (٢).

أنه يجوز القضاء على الغائب قياساً على القضاء على الميت، بجامع عدم الحضور في كل، بل إذا جاز القضاء على الميت، فالقضاء على الغائب أجوز؛ لأن الغائب على حجته إذا حضر (٣). وسماع بيئة المذعيء وأما مه غيشا

الدليل الرابع:

حجت إذا حصر في النَّمَاج في السَّهُ أَوِ الْمِعَارِحَةَ بِينَهُ أَحَرِي. أن المدعي له بينة مسموعة على الغائب، فيجب الحكم بها كالبينة المسموعة على الحاضر(٤). المسموعة على الحاضر (٤).

على وسول الله الله فقال: يا وسور الله إن أنا سفيان : معالم لللللللللله أن في منع الحكم على الغائب إضراراً بصاحب الحق بتأخير حقه، وإضاعة للحقوق التي ندب الشارع إلى حفظها فإنه لا يعجز الممتنع من الوفاء عن الغيبة (٥). بكلسك وبكفي بشك المسا

أنلة القول الثالث:

واستدل شيخ الإسلام ابن تيمية (٦): بأن رسول الله على كتب إلى اليهود لما ادعي عليهم بقتل رجل من الأنصار (٧). منه النب المناب المناب

⁽۱) مغني المحتاج ٤٤٠٦/٤ نهاية المحتاج ٨/٨٢٨. (٢) زاد المعاد ٥/٢٠٥.

⁽٣) الكافي في فقه أهل المدينة ص ٤٨٤؛ مغنى المحتاج ٤٠٦/٤.

⁽٤) نهاية المحتاج ٨/٨٢٢؛ المغني ٩/١٠٩.

⁽٥) قواعد الأحكام ٢/ ٣٥٠ المهذب ٢٠٤/٢.

⁽٦) الاختيارات الفقهة ص١٣٨، الله المالية المالية المالية المالية والمالية (٦)

⁽٧) أخرجه مسلم، الصحيح ٣/ ١٢٩٤، كتاب القسامة، باب القسامة، الحديث (٦/٦٦٩). =

ثانياً: الدليل على أن الغائب يحكم عليه إذا أعْذِرَ إليه، أو لم يُتَمَكَّن من إبلاغه بالدعوى:

ويستدل له بما استدل به أصحاب القول الثاني.

الترجيع:

بعرض أدلة الأقوال الثلاثة في المسألة يظهر أنه ليس هناك دليل يقطع بترجيح أحدها، وأن الجميع إنما راعى المصلحة، فأصحاب القول الأول راعوا مصلحة المدين خشية إتلاف ماله بالدعاوى الباطلة، وأصحاب القول الثاني راعوا مصلحة صاحب الحق بإيصال حقه إليه وعدم تكليفه الانتظار والبيئة تشهد له، أما القول الثالث فقد وازن بين المصلحتين، بحيث لا يحكم على غائب إلا بعد الإعذار إليه إن أمكن، فإن لم يمكن حكم على الغائب تعميلاً برفع الضرر عن صاحب الحق بتأخير حقه.

وإذا وازنًا بين المصلحتين في ضوء ما استجد من وسائل مواصلات واتصالات في هذا العصر، وإذا نظرنا إلى صور غيبة المدين المتعددة، حيث إن الغائب قد تعلم مدة غيبته وقد تجهل، وفي كلتا الحالتين قد يكون مكان غيبته معلوماً وقد يكون مجهولاً، وإذا كان معلوماً فقد يتيسر إبلاغه بالدعوى وقد لا يتيسر؛ أمكن القول بالتفصيل الآثي:

أن الغائب إذا أمكن إبلاغه بما ادعي عليه فلا يحكم عليه حتى يعذر ليه.

وإذا لم يمكن إبلاغه بالدعوى، فإن كائت مدة غيبته معلومة وقصيرة عرفاً، فإنه ينتظر حضوره، فإن حضر وإلا حكم عليه، أما إن كانت مدة غيبته مجهولة أو طويلة عرفاً فيحكم عليه بموجب بينة المدعي ويحتاط الحاكم له _ كما سيأتي _ بتحليف المدعي، ومطالبته بكفيل _ إذا رأى ذلك _ ثم إذا حضر فهو على حجته في القدح في البينة أو المعارضة ببينة يقيمها على براءة ذمته، وهذا دائر على قاعدة: ارتكاب أخف الضررين. والله أعلم.

⁼ وأبو داود، السنن ٤/ ١٧٩، كتاب الديات، باب في ترك القود بالقسامة، الحديث (٥٢٥).

Kie illerzi

المان الدلا على أن المان الثاني الله أو لم يُقدِّي من

تحليف الدائن مع بينته

اختلف العلماء القائلون بصحة الحكم على الغائب في تحليف المدعي على بقاء حقه، على ثلاثة أقوال:

مرجيح احدما ، وأن الجميع إنما : إعي المصلحة : فأصمار اللا**ولا الوقا**

جَاء في المقنع (٢): «وهل يحلف المدعي أنه لم يبرأ إليه منه ولا من شيء منه؟ على روايتين»، قال في الإنصاف (٢): «إحداهما لا يحلف وهو المذهب... والرواية الثانية: يستحلفه على بقاء حقه».

وإذا وازنًا بين المصلحتين في ضو ما استجد من وسائل **بهنائاً القفا**

واصالات في هذا العصر، وإذا نظرنا إلى صور غيمة الملب المتعلقة. حيث بعالم على عقم حقه . عقم على بعالم المالية المالية

العادب في نعلي من غينه وقد تحيا (ه) وقد المالكية (١٠) وقد المالكية (١٠) والمالكية (١٠) والمالكي

جاء في القوانين الفقهية (٢٠): «يحكم للحاضر إذا سأل الحكم على الغائب. . . بعد أن يؤمر الطالب به بإثبات حقه، ويمين القضاء بعد الثبوت».

وجاء في المهذب (٧٠): «ولا يحكم عليه [أي على الغائب] إلا أن يحلف المدعي أنه لم يبرأ من الحق؛ لأنه يجوز أن يكون قد حدث بعد ثبوته بالبينة إبراء أو قضاء أو حوالة».

⁽١) الإنصاف ١١/ ٢٩٩٨؛ الشرح الكبير، لشمس الذين المقدسي ١١/ ١٥٧. - المارة

est al - 774 749/14 (4) had a min short N. (7)/80 (7)

⁽٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٧/١٥٤ هـ الشرح الكبير، للفردير ٤/١٦٠١ ما الما

⁽٥) مغني المحتاج ٤٠٧/٤؛ نهاية المحتاج ٢٦٩/٨.

وأبو داود، السنن ١٩٧٥، كناب الديات، ياب قي تراك القود بالقضا ١٩٧١،

[.] Y . E /Y (V)

The Heel Hilly?

ILLI Keli-

RED Wel:

lumbly land all they and the

□ الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

يعلف المدعي لاحتمال أن يكون فد السنولي ما قامت به المنتقل للالما

ما ورد عن ابن عباس على قال: قال رسول الله على: «لو يعطى الناس بدعواهم الأدعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(١).

وجه الدلالة ني العديث.

أَفَادُ الْحَدِيثُ أَنْ مُوجِبِ الْحَكُم هُو بَينَة الْمَدَّعِي أَوْ يَمِينُ الْمَدَّعِي عليه، قاشتراط تحليف المدعي مع بينته مخالف لمدلول الحديث. entens. elle lal

مناقشة الأستدلال بهذا العدبث:

ونوقش بأن تحليف المدعى ليس لإثبات الحق، وإنما لإثبات بقاء الحق الذي ثبت أصله بالبينة، ولو كان المدين حاضراً نقال: قد أبرأني أو قضيته حقه وسأل تحليف المدعي لوجبت اليمين، فلا تعارض بين القول بالتحليف يضم ما أخله إذا حصر الغائب وأبطل بيئة المدعي، والم أولال للعالم نبيرة

الدليل الثاني:

أن بينة الحدعي بينة عادلة؛ فلم تجب اليمين معها، كما لو كانت على حاضر ^(۳). وهو ظاهر ملحب المالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥).

ويناقش: بأن المدين لو كان حاضراً فأقام المدعي بينته، فقال المدعى عليه إنه قد أبرأني أو وفيته أو أُحلتُه لُوجِب اليَّمينُ * فَإِذَا تَعَذَّرُ ذَلَكَ مَنْهُ لَغَيِّبَتُهُ وجب أن يقوم الحاكم مقامة فيما يحتمل الدعاؤه (٤)

well i while flowed to ALATTI Page 1/7.3.

⁽١) سبق تخريجه في ص١٧٠، وقد استدل به لهذا القول ابن قدامة في المغني ٩/٠٠.

⁽٢) ينظر: الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ١١/٤٨٦.

المغنى ٩/ ١٠٠.

الشرح الكبير، لشمش الدين المقدمين المالا ١٨٠٠ منا ١١١١ م يناه ١١١١ (٥)

استدل أصحاب هذا القول بما لم

was kenedo gil langi.

O Hodbs

الدليل الثاني

KLE KEOL IPOL:

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلى:

الدليل الأول:

يحلف المدعي لاحتمال أن يكون قد استوفى ما قامت به البينة (١).

الدليل الثاني: ما الله على الما الله الله الله الله الله الله على الله

أن الجاكم مأمور بالاحتياط في حق الغائب، وتجليف المدعى من الاحتياط، فكان واجباً(٢). at at the

الراجح هو القول بتحليف المدعى ببقاء الحق؛ وذلك لظهوره وقوة دليله في مقابل عدم نهوض أدلة القول بعدم التحليف للاحتجاج، بما ورد عليها من مناقشة. . والله أعلم.

أخذ كفيل على الدائن يضمن ما أخذه إذا ظهر بطلان دعواه

اختلف العلماء القائلون بالحكم على الغائب في مطالبة المدعى بكفيل يضمن ما أخذه إذا حضر الغائب وأبطل بينة المدعى، ولهم قولان:

القول الأول:

أنه إذا حكم على الغائب وُفِّي دَينه من ماله ولا يطالبه بكفيل. وهو ظاهر مذهب المالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥).

⁽١) المهذب ٢/٣٠٤؛ الكافي، للموفق ابن قدامة ٤/٧/٤.

⁽٢) الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي (الموضع السابق).

⁽٣) حيث قالوا بالحكم على الغائب وتوقية دينه من مآله ولم يشترطوا على المدعى إقامة كفيل. ينظر: القوانين الفقهية ص١٩٧؛ الشرح الكبير، للدردير ١٦٢/٤.

⁽٤) حيث قالوا بالحكم على الغائب وتوفية دَينه من ماله ولم يشترطوا على المدعى أن يقيم كفيلاً.

ينظر: نهاية المحتاج ٨/٢٦٨؛ المهذب ٤٠٣/٢.

المغنى ٩/ ١١١؛ الشرح الكبير، لشمس الديين المقدسي ١١/ ٤٥٨؛

وفيه مطايان

القول الثاني:

أن الحاكم إذا حكم على الغائب لا يدفع إلى المدعي شيئاً من حقه حتى يقيم كفيلاً أنه متى حضر الغائب وأبطل دعواه فعليه ضمان ما أخذه. وهو احتمال عند الحنابلة(۱)، وقول الليث بن سعد(۲).

□ الإدلة:

طيل القول الأول:

لعل أصحاب هذا القول لم يشترطوا أخذ الكفيل على المدعي بناء على الأصل في التقاضي وهو أن المدعي إذا أثبت حقه بالبينة أخذه، ولا يطالب بكفيل؛ إذ هو صاحب الحق بموجب البينة.

ويمكن أن يناقش: بأن الحكم للملعي على مدينه الغائب بموجب بينته لا يدفع احتمال أن يبطل المدعى عليه الغائب بينة المدعي إذا حضر فَيُطَالَبُ المدعي بالكفيل احتياطاً لحق الغائب، بخلاف الحكم على الحاضر والذي بإمكانه دفع حجة المدعي في حال التقاضي.

دليل القول الثاني:

قالوا: يقيم المدعي كفيلاً احتياطاً للغائب، فقد يأخذ المدعي ما حكم له به، ثم يأتي خصمه فيبطل حجته، أو يقيم بينة بالوفاء أو الإبراء، فيضيع مال المدعى عليه (٣).

الترجيع:

الذي يظهر هو أن مطالبة المدعي بكفيل أو عدم مطالبته متروك إلى تقدير القاضي لحال المدعي فقد يكون المدعي مثلاً ملياً وموطن إقامته معروف فلا يرى القاضي حاجة لمطالبته بكفيل، وقد يكون المدين بخلاف ذلك أو لاعتبارات أخرى فيرى القاضى مطالبته بكفيل احتياطاً لحق الغائب. . والله أعلم.

⁽١) (المرجعين السابقين). حجم المرجعين السابقين).

⁽٢) اختلاف الفقهاء، لأبي جعفر الطحاوي ص٢٣٨.

⁽٣) الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ١١/٤٥٨؛ اختلاف الفقهاء، لأبي جعقر الطحاوي ص٢٣٨.

elet-lept 1kel:



وفيه مطلبان:

وله المطلب الأول ؛ إذا يكان مكان غيبة المدين معلواماً علم ساحمه إليا المطلب الثاني: إذا لم يكن مكان غيبة المدين معلوماً الماني في الماكا

عني ب ب ب نوسيد في الوطليط الأول الي التعديد في الحمي

ولمال معرف للمدين الغائب مال يوفي الدين منه، ومكان غيبة المدين معلوم، فإن القاضى (بطلب من صاحب الحق) يكتب كتاباً إلى قاضي البلد الذي فيه الغائب، والكتابة تكون بأحد أمرين:

الأول: أن يكتب إليه فيما ثبت عنده من البينة ليحكم القاضي المكتوب إليه ثم يستوفي المال من المدين الغائب، وهذا جائز عند عامة الفقهاء.

الثاني: أن يكتب إليه فيما حكم به على المدين الغائب ليستوفي المال منه، وقد ذهب إلى جوازه كل من المالكية والشافعية والحنابلة، وخالف فيه الحنفية ! بناء على مذهبهم في عدم جواز الحكم على الغائب.

قال الموفق ابن قدامة:

وجاء في بدر المتقى في شرح الملتقى (٢):

«وإن شهدوا على خصم غائب _ أو له _ لا يحكم . . . قبل ايكتب بها _ أي

(T) Lette liagles by see lidely a ATT.

(1) Thing Illust they live that you I A NO St leaker to 9. /9 Hardes a 174.

(٢) ٢/ ١٦٤ بهامش مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر.

الحقوق، فكالأمشروعا(٢)

18 may Place (VYPT)

بتلك الشهادة ما إلى قاضي يكون الحصم في ولايته؛ ليحكم المكتوب إليه!.

وجاء في كتاب أصول الفتيا(١): (الله يشا ما بعد الما عالمة يخرجا

«وإن كتب القاضي إلى القاضي في أمر، فعلى القاضي المكتوب إليهاأن

ان الماحة تدعو إلى كناب الناضي إلى الناضي و ويل يضابقا ببولت ينفنه

وجاء في مغني المحتاج^(٢):

«وإذا ثبت ـ عند حاكم ـ مال على غائب، وحكم به عليه، وله مال حاضر وطلبه المدعي، قضاه الحاكم منه، . . . وإلا ـ بأن لم يكن للغائب مال حاضر وطلبه المدعي إنهاء المحال (من اسماع بينة، أو ما الحُكم) إلى قاضي بلد الغائب أجابه لذلك ـ إن علم مكان الغائب ـ فينهي إليه سماع بينة ليحكم بها ثم يستوفي المال . . . أو ينهي إليه حكماً 4 إن حكم ـ ليستوفي المال . . .

يه وقال الموفق ابن قدامة إلى النه المثلة الله يحيُّ واله سالغا المناسلا

مناويجول المنافضي أن يلكت بالله و الله المنافضي المنافضي المنافضي المنافضي المنافضي المنافضي المنافضي و المنافضي المناف

الأدلة على مشروعية كتاب القاضي إلى القاضي:

الدليل الأول:

ما ورد عن الضحاك بن سفيان (٤). قال: كتب إليّ رسول الله ﷺ: «أن أوْرِث امرأة أشيْمَ الضبابي (٥) من دية زوجها (٦).

^{.4.0/7 (1)}

⁽۱) ص۳۵۳.

⁽٣) الكافي ٤٦٧/٤.

⁽٤) هو: الضحاك بن سفيان بن عوف الكلابي، أبو سعيد، صحب النبي في وكان ينزل في بادية المدينة، كان من الشجعان الأبطال، وكان يقوم على رأس رسول الله في متوضحاً سيفه، ولاه رسول الله في على من أسلم من قومه.

ترجمته في: أسد الغابة ٣/٤٤؟ الإصابة ٢٠٦/٢؛ تقريب التهذيب ص٢٧٨.

⁽٥) هو أشيم ـ بوزن أحمد ـ الضِهَابي، صحابي قتل في عهد النبي الخاصف المناب المسلماء واللغات (القسم الأول) ١٢٣/١.

⁽٦) أخرجه أبو داود، السنن ٣/ ١٢٩، كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية =

ودلالة الحديث ظاهرة على مشروعية كتاب القاضي إلى القاضي، إذ لو لم يكن كذلك لما كتب إليه النبي الله النبي المنظر ال

المان كتب القاص إلى العاصر في الرا فعش القاص المناقي المانيالل المالما

أن الحاجة تدعو إلى كتاب القاضي إلى القاضي، وفيه مسارعة إلى قضاء الحقوق، فكان مشروعاً (٢). وجاء في مغني السحناء

اواذا ثبت ما عادم خال على عائب ويحد به عليه ويه مال حاصل وطند المدعى ، فضاء الحادث العامل المحاصر .

الم يا الما الم يعلم مكان المدين الغائب المانات المانا

إذا لم يعلم مكان المدين الغائب، ورفع الدائن الأمر إلى القاضي مدعياً بالحق الذي له على المدين، وحكم القاضي له بالحق، فإنه إذا لم يعلم للمدين الغائب مال يمكن وفاء الدِّين منه أو من ثمنه فإن الدائن ينتظر حتى يحضر المدين، أو يعلم مكان غيبته، أو يوجد له مال يمكن وفاء الدَّين منه.

وذلك لأن وجوب أداء الدَّين متعلق بمال المدين، ولا يعلم للمدين مال، فليس إلا الانتظار إذاً . إلى محالقا بالمحالفات بالله طيدوبسه ولد والتي ال

HULL IKeli

(T) (DU), 31 VF3; 1

أما وروز عن المصحاك بن سعيان (١٠). قال: كسم الي رسول الله ينظ الأن الدُّوت امراة أشيم الفباي " من دية زوجها الله .

زوجها، الحديث (٢٩٢٧).

والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح، السنن ٤٢٦/٤، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها ﴿ الحديث (٢١١٠). الله السلسا البعال إل وابن ماجه، السنن ١٨٣/٢، كتاب الديات، باب الميراث من الدية، الحديث ارحت في: أحد العابد ٢ ١٤٠ الأفالة ٢ إمّ ١٠٠ . هريب التهديث على (٢٦٤٢)

وقد صحح هذا الحديث الألباني كما في صحيح سن ابن ماجه ٢/ ٩٧. - ﴿ ﴿ ﴿ ٥٠ (١) وقد استدل به أبو إسحاق الشيرازي في المهذب ٢/ ٣٠٥٠ وابن قدامة في الكافي ٤/

⁽٢) المهذب ٢/٣٠٥؛ مغني المحتاج ٤/٩٠٤. « ١/٨١/ إلى المهذب ٤/٣٠٥؛ مغني المحتاج ٤/٩٠٤.



استيفاء الديون الموثقة والمحالة والمشتركة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: استيفاء الديون الموثقة.

الفصل الثانى: استيفاء الديون المحالة.

الفصل الثالث: استيفاء الديون المشتركة.





استيفاء الديون الموثقة

المطاب الثالث: استيفاء الدِّين من الراهن في حال تلف الرَّهن.

المطلب الرابع: تملك الداتن للرمن عند عدم الوقاء باللَّين.

وفيه مبحثان: الخامس: اللَّذِينَ من المال المرحون. : نائعما

المبحث الأول: استيفاء الديون الموثقة بالرهن.

المبحث الثاني: استيقاء الديون المواقة بالضمان.

تعلق اللَّين بالرهن"

ا ذهب النقفها، عامة إلى أن النُّيس المؤلَّق بيرهن يَنْعَلَقُ بَلَّمَةُ الرّ هن منا، وهذا التعلق هير قابل للتجزئة، فكل جزء من اللَّين يَتَعَلَقُ يَج

ر ولا ينتلك شيء من الرهن حيى يستوفي جمنيع الدين (٢).

The by this. They dligt a read this of the blow 1/4.31.

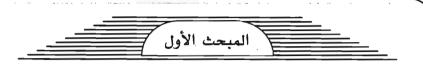
وفي الاصطلاح هو ! المال اللهي يجعل وثيقة بالنابيء ليستوفي من لمنه إذا

استيداء من مع عليه المعلق ك/ ٢٦. وللرهن أربعة أطراف إذ الراهن لا وهو جعفل الرهن الذي يع اليدين، و(الموتين)

آخذ الرعي اللي هو الدعن واالسرعود أو الرعن) وهو المال الذي جعل

الماين، والسرهون به وهو الدين.

الهداية، للم عيناني ١١/٧٤١٠ بدائع الصنان ٦/٢٥١٠ المفرضي على مختصرا خليل



استيفاء الديون الموثقة بالرهن

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعلق الدّين بالرهن.

المطلب الثاني: حق المرتهن في المطالبة بالدَّين المرهون به.

المطلب الثالث: استيفاء الدّين من الراهن في حال تلف الرهن.

المطلب الرابع: تملك الدائن للرهن عند عدم الوفاء بالدَّين.

المطلب الخامس: استيفاء الدَّين من المال المرهون. المحمد المعامد

المبحث الأول: استيفاء الديون الموثقة بالرعن. المبحث الثاني المستوفاء الأول المبلسة بالأعن.

تعلق الدَّين بالرهن(١)

ذهب الفقهاء عامة إلى أن الدَّين الموثق برهن يتعلق بذمة الراهن وبالرهن معاً، وهذا التعلق غير قابل للتجزئة، فكل جزء من الدَّين يتعلق بجميع الرهن ولا ينفك شيء من الرهن حتى يستوفى جميع الدَّين (٢).

⁽١) الرهن في اللغة: الثبوت والدوام. مجمل اللغة، لابن فارس ٤٠٣/٢؛ مختار الصحاح ص١٠٩٠.

وفي الاصطلاح هو: المال الذي يجعل وثيقة بالدَّين؛ ليستوفى من ثمنه إذا تعذر استيفاؤه ممن هو عليه. المغني ٤/ ٣٦١.

وللرهن أربعة أطراف: (الراهن) وهو معطي الرهن الذي هو المدين، و(المرتهن) وهو آخذ الرهن الذي هو الدائن، و(المرهون أو الرهن) وهو المال الذي جعل وثيقة بالدَّين، و(المرهون به) وهو الدَّين.

⁽۲) الهداية، للمرغيناني ١٤٧/١٠؛ بدائع الصنائع ٦/١٥٢؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ١٥٣ التفريع ٢/٢٦٢؛ الحاوي الكبير، للماوردي لوحة (١٧) [مخطوط]؛ المهذب ١/ ١٠١٤ المغنى ٤/ ٢٩٩؛ المحلى ١٠١/٨.

قال ابن المنذر: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من رهن شيئاً أو أشياء بمال فأدي بعض المال وأراد إخراج بعض الرهن أن ذلك ليس له ولا يخرج من الرهن شيئاً حتى يوفيه آخر حقه أو يبرأ من ذلك، (١).

والقيدوا ي والمنطور المنطور المنطور المنطق المنطور الم

حق المرتهن في المطالبة بالتَّين المرهون به

اتفق الفقهاء على أن للمرتهن مطالبة المدين الراهن بما عليه من كين مع كون الدِّين موثقاً لِزهن ؛ إنه فال له إذا إنهالية إنه يه بنشر له ريخ ما الله

الله العقول أبو شليمًان الخطابي: السه مدمة سالة داله ومدا سفلة الدنة

الولم يختلفوا أن للمرتهن مطالبة الراهن بحقه، مع قيام الرهن في وهذ من اللين بقدر هد وما فضل من اللَّين فللم نهن المعالَّلَةُ بَاسَيَّلِ وَهِيْ اللَّهِ فَلَا مِنْ اللَّهِ فَا

وإنما كان له حق المطالبة بالدِّين مع كونه مؤثقاً برهن؛ لأمَّرين:

أحدهما: «أن الرهن شرع لتوثيق الدَّين، وليس من الوثيقة سقوط المطالبة بإيفاء الدِّين (٣)

والآخر: أن الدِّين لا يستوفي من ثمن الرَّهن إلا إذا امتنع المدين ـ الذي هو الراهن ـ عن وفاء الدِّين ^(غ)، ولا يتحقق ذلك إلّا بالمطالبة^(٥).

الملب الثالث 📚 💳 الإليا إعفاا

يه النصفا السيفاء الدَّين من الراهن في حال تلف الرهن الله الله

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا كان تلف الرهن بلا تعد ولا تفريط من المرتهن. المسألة الثانية: إذا كان تلف الرهن بتعد أو تفريط من المرتهن .

⁽١) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/٩٣٠.

⁽٢) معالم السنن ٩/ ١٧٩ معالم السنن ٩/ ١٧٩ معالم السنانع ٦/ ١٤٨ معالم السنانع ٤ معالم الدين (٣) بدائع الصنائع ٦/ ١٤٨ معالم الدين (٤) كما سيأتي في ص ٤٨٩.

⁽٥) تقدم أن المدين لا يعد مماطلاً حتى يطالبه صاحب الحق فيمتنع. ينظرن ص٧٢..٧٣.

مان المنار . «أحسو المسالة الأولى و من العال العالم عني من من

المسانة المولى في المسانة المولى في المسانة المولى في المسانة المولى في المولى في حال المون في المون في حال المون في المون في حال المون في المون في حال المون في المون في حال بلا تعد أو تفريط من المرتهن

إذا تلف الرهن بلا تعد ولا تفريط من المرتهن، فللعلماء في استيفاء عق المرتهن في المطالبة بالدِّي الما عمين في الما من الله

اتفق الفقها، على أن للمرتهن مطالبة المنبن الراهن بما عليه ناعلاً باعقاً

أن المرتهن لا يَسْتَوفي من الراهن إلا ما زاد عن قيمة الرهن. فإذا تلف الرهن فإن كانت قيمته مساوية للدين أو أكثر من اللَّين فإن الدِّين يسقط ولا يحق للمرتهن مطالبة الراهن بشيء، وإن كانت قيمته أقل من الدِّين سقط من الدَّين بقدرها وما فضل من الدِّين فللمرتهن المطالبة باستيفائه. وهو مذهب الحنفية (١) ، وقول الثوري (٢) ، وعبيد الله بن الحسن (٣) ، وأبو

عبيد (٤)، واسحاق بن راهويه (٥) قال القدوري: «وهو [أي الرهن] مضمون بالأقل من قيمته ومن الدَّين، فإذا هلك في يد المرتهن وقيمته والدِّين سواءً، صار المرتهن مستوفياً لدينه حكماً، وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدِّين فالفضل أمانة في يده، وإن كانت أقل سقط من الدِّين بقدرها، ورجع المرتهن بالفضل، (٢٦).

القول الثاني:

أن الدَّين يسقط بتلف الرهن مطلقاً سواء كان النَّدين مساوياً لقيمة الرهن أو أقل أو أكثر. وفئه مسألنان:

⁽١) بدائع الصنافع ٢٠٥٤/٦؛ تبيين الحقائق ٢/٤٦ العتاية ١٠/٦٤٠ كملة البحر الرائق ٨ ١٤٣٠ حاشية إبن عابدين ٢ د ١٤٨٠ منا منان عال عال عالم ١٤١١ منانا كالسماء

⁽٢) المصنف، لعيد الرزاق ٨/ ٢٣٩.

⁽٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر (/ ١٤٤ المحلي ٨ / ٩٦ ما من) (١)

⁽٤) الإشراف على طاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/٧١؛ المحلق ٨/ ٩٠٠ المدر (٦)

⁽٥) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/ ٧١؛ المعطى ١٩٦/٨ ألب المدار ١)

⁽٦) "مختصر القدوري ٢/٠٠. يما بعد لما معالم بن العالم الله الما الله الما الله الله (٥)

الفاء وهذا قول شريح ()، والمحسن البصوي ()، والشخبي (١٠) . فعد كا لمد مديا الا تعد أو تفريط فإنه لا يسقط من الدُّين شيء بل هو باق في ذمة الراهين المقطل المقطل

إن كان الرهن مما يخفى هلاكه كالذهب والفضة والطعام فإن المرتهن لا يستوفي من الراهن إلا ما زاد عن قيمة الرهن، وإن كان مما لا يخفي هلاكه كَالْدُورُ وَالْحِيوَانَاتُ فَلَا يَسْقُطُ مِنَ الدِّينَ بِتَلَفُ الرَّهِنِ شَيَّءٍ، وَلَهُ اسْتَيْفَاؤُه

كاملاً. المدير المدير المرام مالك قال بها أشهب (ع)، وهي إحدى الروايتين عن وهو رواية عن الإمام مالك قال بها أشهب (ع)، وهي إحدى الروايتين عن الإمام الأوزاعي^(ه). ميه . . فإند لا ضمان عليه (١٠)

قال ابن عبد البر: «وقد روي عن مالك أن ما يغاب عليه(٢) من الرهون مضمون عَلَى كُلُّ حَالِينِ ١٨٠ تُـ الملقما ١ ١٤٤/١ و المار المار ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ (7) Think : " | 0\ 237. -

(٣) أصبة هو أصبة بن النوح من سعيد من ماقع، أبرُ عند الله، الأحد **بدأ الأالوقا**

إِنْ كَانَ الرَّهِنَ مِمَا يَخْفَى هَلاكُهُ وَلَمْ تَقَمْ بِينَةً تَثْبِتُ أَنَّهُ تِلْفَ بِلا تَعَد أُو تفريط فإن الموتهن لا يسترفي من الراهن إلا ما زاد عن قيمة الرهن، وإن كان

⁽١) أخبار القضاة، لوكيم ٢/ ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤١؛ السن الكبري، للبيهقي ٢/٤٤.

⁽٢) تَالِلْنِجِلْي ٨/ ٩٨٦ الْمُعَنِي: ٤/ ٨٣٤ من أَعاد ٤٢ من الأعاد الأعاد (٢) عليه الأعاد الأ

⁽٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/٧١؛ المحلى ٩٦/٨. ٢٩٨١١

⁽٤) المنتقىء للبالجي ١٤٤/٥٤؛ المقدمات الممهدات ٢٦٨/٢.

الله وأشهب هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود، أبو عمر، القَيْسِيُّ ثم المجعَّدِيُّ، الفقيه المالكي المعترى، ولد سنة ١٤٠ه، وتفقه على الإمام مالك، ثم على المدنيين ا حَالَمُ وَالْمُصَرِّيِينَ ۚ كَانَ فَقَيْهِا ﴿ حَسَنَ الرَّأَيِّ وَالبَّطْرَ ۚ ابْتَهَتَ إِلَيْهِ رَيَاسَةَ المُذَهِبِ المَالِكِي بمصر إلى بعد ابن القاسم، توفي بمصلو سنة ٤ م٢هـ، بعد وقاة الإمام الشافعي بشهر الساد مَ تُرْجِمُتُهُ فِي: وَفَيَاتُ الْأُعْيَانِ ١٠٠٨ ﴾ أسير أعلام النبلاء ٩/٠٠٠ الديباج المذهب تصدفه وغيره إنما قصد حمد الرحابات.

⁽٥) المتقليَّ للباجيَّ ٥/ ٢٤٤ بداية المجتهد ٢٠٨/٢ الله علما يعالم

⁽٦) أي: ما يمكن إخفاؤه كحلى وثياب، ويقابله: (ما لا يغاب عليه) وهو ما لا يمكن إخفاؤه كالدور والحيوانات. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٣/٥٤٦، - الإزواني عني مختصر خليل ٥/ ١٥٥٠ جواهر الإكليل ٢/ ١٨٠

⁽٧) الكافي في فقه أهل المدينة ص٤١٣. ١٠٥١ الله والله المدينة ص٤١١.

الرهن مما لا يخفى هلاكه، أو كان مما يخفى هلاكه وقامت البينة على أنه تلف بلا تعد أو تفريط فإنه لا يسقط من الدَّين شيء بل هو باق في ذمة الراهن.

وهو رواية عن الإمام مالك^(۱)، قال بها^(۲): ابن القاسم وأصبغ^(۳)، واختارها ابن المواز^(٤)، وهو القول المشهور في المذهب المالكي^(٥).

قال الخرشي: «الرهن إذا حازه المرتهن وكان مما يغاب عليه كالحلي ونحوه فإنه يضمنه إذا ادعى تلفه أو ضياعه، إلا أن تشهد له البينة أنه تلف أو هلك بغير سبب فلا ضمان عليه حينئذ. . . فإن كان الرهن. . . مما لا يغاب عليه كالدور والعبيد، أو كان مما يغاب عليه وقامت بيئة على هلاكه بغير سببه . . . فإنه لا ضمان عليه (١).

(V) Dung of the life.

⁽١) الموطأ ٢/٧٣٠؛ المنتقى، للباجي ٥/٢٤٤؛ المقدمات الممهدات ٢/٣٦٧.

⁽٢) المنتقى، للباجى ٧٤٤/٥.

⁽٣) أصبغ هو: أَصْبَغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله، الأموي مولاهم، المصري الفقيه المالكي؛ مولده بعد الخمسين ومائة، طلب العلم وهو شاب كبير ففاته مالك والليث، تفقه بابن القاسم وابن وهب وأشهَب. قال ابن معين: كان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها مالك ومن خالفه فيها، توفي مصد سنة ٢٢٥هـ

من مصنفاته: «تفسير غريب الموطأ»، «آداب الصيام»، «آداب القضاء»، «كتاب المزارعة». ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٢٤٠؛ سير أعلام النبلاء ١/ ٢٥٦، الديباج المذهب / ٢٩٩.

⁽٤) ابن المواز هو: محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني المالكي، المعروف بـ (ابن الموَّاز)، ولد سنة ١٨٠ه، تفقه بابن الماجَشُون وابن عبد الحكم وأَصْبَغ، كان راسخاً في الفقه والفتيا، انتهت إليه رياسة المذهب المالكي، توقي بدمشق سنة ٢٨١ه.

من مصنفاته: «كتابه المشهور الكبير المعروف بـ (المُوَّانِية)، قال ابن فرحون: هو أجل كتاب ألفه المالكيون وأصحه مسائل وأبسطه كلاماً وأوعه، رجحه القابسي على سائر الأمهات وقال: إن صاحبه قصد إلى بناء قروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه وغيره إنما قصد جمم الروايات.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٦/١٣؛ الديباج المذهب ٢/١٦٦؛ شذرات الذهب ١٦٦٢/٢ الديباج المذهب ١٦٦٢/١ الديبات الذهب

⁽٥) مختصر خليل ص٠٠٠؛ كفاية الطالب الرباني ٣/ ٥٤٧ مع حاشية العدوي شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥٤٠٠؛ جواهر الإكليل ٨٤/٢.

⁽٦) الخرشي على مختصر خليل ٢٥٦/٥.

القُولُ الخامس الله الله المنافقة المنا

أنه لا يسقط من الدِّين بتلف الرهن شيء سواء كانت قيمة الرهن مثل الدَّين أو أقل أو أكثر. co likes , land

وهو مذهب الشافعية (١)، والحنابلة (٢)، والظاهرية (٣)، وهو مروي عن على بن أبي طالب(٤) في وبه قال عطاء والزهري وأبو ثور(٥)، وهو الرواية الثانية عن الإمام الأوزاعي(٢)، واختاره ابن المنذر(٧) على المناسب المعالم عليه

قال الإمام الشافعي: ﴿إِذَا رَهِنَ الرَّجِلُ الرَّجِلُ شَيْئًا فَقَبْضُهُ المُوتَهُنَّ فَهَلْكُ الرهن في يدي القابض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (^^).

وقال ابن قدامة: «والرهن أمانة في يد المرتهن، إن تلف بغير تعد منه لم يضمنه ولم يسقط شيء من دينه ا(٩).

وقال ابن حزم: «هلاك الرهن من الراهن ولا ضمان على المرتهن، وأن دَينِ المرتهن باق بحسبه لازم للراهن» (١٠٠).

is the regard to become any war was not got all the

الله القول الأول: استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

عن عبد الله بن المبارك، عن مصعب بن ثابت (١١١)، قال: سمعت

E. C. Ter

that is a buy substitute.

⁽١) روضة الطالبين ٤/٦٨؛ المهذب ١/٣٢٣؛ تحفة المحتاج ٥/٨٨.

⁽٢) كشاف القناع ٣/ ٣٤١ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٣٦؛ شرح الزركشي ٤/ ٥٧.

⁽³⁾ المحلى A/ 97 المغنى 3/ ETA. (3) (m) المحلى 1/99.

⁽٥) المغنى (الموضع السابق).

⁽٦) نقلها عنه ابن قدامة في المغنى (الموضع السابق) من المدامة في المغنى (الموضع السابق) من المعنى المعنى

⁽٧) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٧٢/١عيور) المداري المنار ١٧٢/١عيور)

⁽٩) الكافي ٢/ ١٣٥. (٨) والأم ١٧٠/٠

⁽١٠) المحلى (الموضع السابق).

⁽١١) هو: مُضعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، أبو عبد الله، الأسدي، الزُّبَيْري، المدنى، عرف بكثرة العبادة، حدث عن أبيه، وعطاء بن أبي رباج ونافع العمري =

عطاء بن أبي رباح يحدث أن رجلاً ارتهن فرساً من رجل فنفق في يده (١) فقال عليه الصلاة والسلام للمرتهن: ﴿ وَهُبِ حِقْكُ اللَّهِ الْعَلَامُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ They be to be 124 .

رجه الدلالة ني المديث:

أن النبي على أخبر بذهاب حق المرتهن، وحقه الدَّين، فيكون ذاهباً علي إن أبي طالب المسالم وبه قال عطاء والناهري وأب فورات بالمناف الله المنافعة اللائية عن الإمام الأوراعي أن واختاره إن المنوث بما حكامت الم مثقانه كالماء نوقش الاستدلال بهذا الجديث من جهتين الإنان السناد المالا المالات الله عن المالات الله عن المالات

أولاً: المناقشة من جهة سند الخيشار عب والتنبيط المناقشة من المناقشة من المناقشة من المناقشة المناقشة المناقشة المناقشة المناقسة المناقشة ا

وقال ابن قدامة: «والرهن أمانة في بلد الع**يونجي تنسلخ بيونيشة بنو**مة له

الوجه الأول: أن الحديث من مراسيل عطاء (٢) وهي من أضعف وقال ابن حزم: الملاك الرهن مي الراهي ولا ضيال على المركة إنسابها

Licellaging it want light lace" وغيرهم، وحدث عنه: ابنه عبد الله ـ والي اليمن ـ وعبد الرزاق وحاتم بن إسماعيل وغيرهم، توفي سنة ١٥٧هـ وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، ضعفه يحيي بن معين والإمام

⁽١) نفق الفرس: إذا مات. لسان العرب ١٩٣/٣.

Held- 1806: (٢) أخرجه ابن أبي شببة، المصنف ١٨٣/٧، في كتاب البيوع والأقضية، باب في الرجل يرهن الرجل فيهلك، الحديث (٢٨٢٧).

وأبو داود، المراسيل ص١٧٢ في باب ما جاء في الرهن، الحديث (١٨٨). والبيهقي، السنن الكبري ٢١/٦ في كتاب الرهن، باب الرهن المضمون.

والطخاوي، شرح معانى ٱلآثار ١٠٢/٤ في كتاب الرَّمَن، باب الرَّمَن يهلك في يُدُ

والحديث من مراسيل عطاء، وفيه مصعب بن ثابت وهو لين الحديث كما سيأتي بيان (٦) تقليما عنه ابن قدامة في المغنى (الموضع السابق)، مع للاعتسالا قشقانه عند كلاغ

وقد ورد الاستدلال بهذا الحديث لهذا القول في كل من الهداية، للمرغينائي ١٠٪ ١٤١؛ العناية ١٠/١٤١؛ المبشلوط، للسرخسي ٢١/٢١؛ بدائع الفتنائع ١١/١٥١ (١٨٥٤)

⁽¹⁾ Marely (Margine, milita). تبيين الحقائق ٦٤/٦. (٣) المحلى ٩٩/٨؛ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢/٧٧/١ المغني ٤٣٩/٤، (١١)

⁽٤) نقل البيهقي بسنده عن الإمام أحمد أنه قال في مراسيل عطاء والحسن: إهي أضعف =

111 1237 777

الوجه الثاني: أنه من رواية المصعب بن ثابت. قال فيه الدارقطني: «كان ضعيفاً» (١)، وقال فيه الدارقطني: «كان ضعيفاً» (١)، وقال فيه ابن حجر: «لين المحديث» (٢).

الوجه الثالث: أن عطاء بن أبي رباح أفتى بخلافه، وهذا دليل على عدم ثبوته؛ لأنه _ كما يقول الإمام الشافعي: «ومما يدل على وهن هذا عند عطاء _ إنْ كان رواه _ أن عطاء يفتي بخلافه، ويقول بخلاف هذا كله. . . فلا نشك أن عطاء _ إن شاء الله تعالى _ لا يروي عن النبي على شيئاً مثبتاً عنده ويقول بخلافه» (٣)

الوجه الرابع: ذكر الشافعي أن سند هذا الحديث إنما هو عن عطاء عن الحسن، فقال: «وأخبرني به غير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن، وأخبرني بعض من أثق به أن رجلاً من أهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبي على وسكت عن الحسن فقيل له: أصحاب مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن عن الحسن عن الحسن على الحسن العلى المسل الفق مع الحسن المرسل»(3).

ومراسيل الحسن من أضعف المراسيل كما تقدم (٥)

الوجه الخامس: ذكر الإمام الشافعي أن عطاء نقل الحديث عن الحسن بصيغة الزعم متعجباً مما رواه، حيث قال الإمام الشافعي: «أخبرنا إبراهيم(١)

التهذيب ص٩٣.

⁼ المرسلات؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل السنن الكبرى 7/2؛ ونقل ابن عبد البر عن أهل الحديث قولهم: مراسيل الحسن وعطاء لا يحتج بها؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد. التمهيد 1/٣٠.

⁽١) المغني ٤/ ٤٣٩. وينظر: نصب الراية لأحاديث الهداية ٤/ ٣٢١.

⁽٢) تقريب التهذيب ص٥٣٣. (٣) الأم ١٩٢/٣.

⁽٤) الأم ٣/ ١٩٢. ١٤٤ الما عالما الما ١٩٢٠ (٥) في هامش وص ٤٧٦ والما الما الما

⁽١) هو شيخ الإمام الشافعي: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم، المدني، الفقيه، ولد في حدود سنة مائة، حدث عن خلق كثير، وصنف «الموطأ» وهو كبير أضعاف موطأ الإمام مالك، حدث عنه جماعة قليلة، منهم الإمام الشافعي وقد أكثر في الرواية عنه. قال النسائي والدارقطني وابن حجر: (متروك)، توفي سنة ١٨٤ه. ترجمته في الرواية عنه أعلام النبلاء ١٨٧٨، ٣٩٧٠، ميزان الاعتدال ١٩٧١، تقريب

عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال: زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول. قال إبراهيم كان عطاء يتعجب مما رواه الحسن، (⁽⁾ حسل المناه على الله على المناه على المناهب

ثانيًا: المناقشة من جهة متن الحديث: لعلم الله علمه من الطائا عما

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث لو صلح للإحتجاج للزم منه سقوط جميم الدِّين بهلاك الرهن؛ لقوله: «ذهب حقك»، ولم يستفصل عن الدَّين، هل كان أقل من قيمة الفرس أو أكثر؟، فالتفريق يبن ما إذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدِّين (فيسقط الدِّين بهلاكه) وبين ما إذا كانت قيمة الرهن أقل من الدِّين (فيسقط من الدِّين بقدرها) مخالف لظاهر الحديث.

الوجه الثاني: أن قوله: «ذهب حقك» يحتمل أحد ثلاثة أمور: إما الوثيقة (أي الرهن نفسه)، وإما الدَّين المرهون به، وإما حقه في التوثيق فلا يطالب برهن بدلاً عن الهالك.

أما الاحتمالان الأول والثاني فغير واردين؛ لأن ذهاب الوثيقة أمر محسوس لا فائدة من الإخبار عنه، وأما الدِّين فلو كان المراد بالذهاب هو الدَّين نفسه لسأل النبي على عن قدر الدِّين وعن قيمة الفرس لاحتمال أن يكون الدَّين أكثر من قيمة الفرس، فتعين الاحتمال الثالث وهو ذهاب الحق في المطالبة برهن بدلاً عن الهالك(٢).

الدليل الثاني في المستحدث و من و المسال الباني المسال المسال المسال الثاني المستحدد المسال المستحدد المسال المستحدد المس ما رواه البيهقي بسنده عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير (٣) أن THE STATE STATE

والكل يتعارف والإمارة المالة أسالا أسيارا المالية

IT is a Harry of 770.

⁽١) الأم ٣/ ١٩٢.

⁽٢) المغنى ٤/ ٤٣٩؛ المقدمات الممهدات ٢/ ٣٦٩؛ العناية ١٠/ ١٤١. المناب المنابع ا

⁽٣) . هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم المكي، الواعظ المفسر، كان قاصٌّ الله مكة، تابعي ثقة، روى عن أبيه _ وله صحبة _ وعمر وعلى وأبي بن كعب وغيرهم، وعنه عطاء بن أبي رباح ومجاهد وعمرو بن دينار وغيرهم، توفي سنة Could gill see, you say the little be and . ATA

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٥٦/٤ تهذيب التهذيب ٧١/٧؛ تقريب التهذيب

Will Illus

عمر بن الخطاب على قال في الرجل يرتهن الرهن فيضيع، قال: إن كان أقل مما فيه يرد عليه تمام حقه، وإن كان أكثر فهو أمين (١).

قال ابن حزم في مناقشة الاستدلال بهذا الدليل:

«أما عمر فلم يصح عنه ذلك؛ لأنه من رواية عبيد بن عمير، وعبيد لم يولد إلا بعد موت عمر أو أدركه صغيراً لم يسمع منه شيئاً»اه^(٢).

وقال البيهقي: «هذا ليس بمشهور عن عمر) (٣).

الدليل الثالث:

ما ورد عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب ظليه قال: يتراجعان الفضل بينهما» (٤). الله يقد المالية المناه الفضل بينهما (٤). الله علم المالية المالية

ونوقش من وجهين:

أحدهما: أن هذا سند منقطع، الحكم بن عتيبة لم يدرك علياً (٥٠). على الرهن: والآخر: أن قوله هذا معارض لما صَحَّا عنه الله أنه قال في الرهن: «يترادًان الفضل، فإن أصابته جائحة برئ (٢٠).

قال ابن حزم: «فصح أن علي بن أبي طالب لم يرد تراد الفضل إلا فيما تلف بجناية المرتهن لا فيما أصابته جائحة» بل رأى البراءة له مما أصابته جائحة» (٧).

وعليه فيحمل قوله: «يتراجعان الفضل بينهما» _ إذا ثبت عنه _ على ما

(3) The thousand of 1935.

⁽١) السين الكبرى، للبيهقي ٦/ ٤٣، كتاب الرهن، باب من قال الرهن مضمون. وقد ورد الاحتجاج به لهذا القول في كل من الهداية، للمرغيناني ١/ ١٤٦/ وتبيين الحقائق ٦/ ٦٤.

⁽۲) المحلى ۹۸/۸. (۳) السنن الكبرى، للبيهقي ۳/۲.

⁽٤) رواه عبد الرزاق، المصنف ٨/ ٢٣٩، كتاب البيوع، باب الرهن يهلك، الحديث (١٥٠٣٩).

والبيهقي، السنن الكبرى ٦/٤٦، كتاب الرهن، باب من قال الرهن مضمون. وقد احتج به لهذا القول المرغيناني في الهداية فا ١٤٦٤٠.

 ⁽٥) السنن الكبرى، للبيهقي ٦/٣٤. في (٦) (٦) المحلى ٩٨/٨٠ لحما المحلى ١٩٨/٨٠ الحمالي ١٩٨٠ المحلى ١٩٨٠

⁽V) المرجع السابق. (V)

الدليل الرابع: إلى الله الاستدلال علما الدليل الرابع:

أن الصحابة والتابعين مجمعون على أن الرهن مضمون مع احتلافهم في كيفية الضمان، والقول بأنه أمائة خرق له(١).

ويناقش: بأنه لم يثبت عن أحد من الصحابة القول بسقوط الدَّيْنُ بتلف الرهن.

ويرد هذا الجواب بأنه لم يصح عنهما القول بسقوط الدَّين بتلف الرهن _ كما تقدم _ (٣).

أنلة القول الثاني المال مع فينه ب المحمل والمقد الما المال المعلم المال المعلم المال المال

والأخر أن فواء هذا مع تعتق الأدلة الأتع بالصار من

ايواذان الفضل فإق أصاب جائحة برينا

الدليل الأول:

عن عبد الله بن المبارك، عن مصعب بن ثابت قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث أن رجلاً ارتهن فرساً من رجل فنفق في يده، فقال عليه الصلاة والسلام للمرتهن: «ذهب حقك»(٤).

رعليه فيحمل قوله: الشراجعان الفضل سنهما - إذا نسب عنه - من مرة مرا

أن قوله عليه الصلاة والسلام: وذهب حقك دليل على أن الرهن يضمن بجميع الدَّين حيث لم يستفصل النبي على أن الرهن يضمن بجميع الدَّين حيث لم يستفصل النبي على عن قدر النحق. مناتشة الاستدلال بالهديث:

يناقش الاستدلال بهذا الحديث بما سيق إيراده على الجنجاج أصحاب القول الأول به (٥٠). القول الأول به (٥٠).

⁽١) الهداية ١/١٤١؛ تبيين الحقائق ٦/٤٤. في ١٤٤٠. و الهداية ١/١٤١؛ تبيين الحقائق ٦/٤٤.

⁽٢) ينظر: تبيين الحقائق ٦٤ ١٤ ما (٣) (٣) في ص ٤٧٩ عبداً ويحال نسال (٥)

⁽٤) تقلم تخريجه في ص٤٧٢. (٥) في ص٤٧٢. قالما إحجاد (٧)

Holle of agona I Knill Kl

ILLE HEEL HETLES.

- أما (هشام بن زيمة) فقال فيه النساني: إماروك الحديث العالم الياما

عن أنس بن مالك على النبي عن النبي على قال: «الرهن بما فيه» (١٠) وأما (أحماد بن محمل بن غالب) فقال فيمالين عبد الهادي: "كَانَ كَنَايَاً يضع الحليثاً " يَا فِقَالَ فِيهِ الدارقَفَى : "مِتَرِولُكُا : حَمِيمُا حِنْ طَالِكِما مُعَى

أن قوله عليه الصلاة والسلام: «الرَّهن بما فيه معناه أن الرهن مضمون بما فيه وإذا كان الرهن مضموناً بما فيه فإن الدِّين يبطل بهلاكه.

مناتشة الاستدلال بالهديث:

يناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

من الوجه الأول: أن الحديث غير صالح للاحتجاج به من مناها المناء يا وذلك أن الحديث رواه الدارقطقي من طريقين (٢) نف الدين (٤٠ مريد

الطريق الأول: وفيه (إسماعيل بن أبي أمية)(٢)، قال فيه الدارقطني: ال الرعب قد أخذ شيئا من المصمون وتركي عما الخفية الما مليدامسا

الطرياق الماني: وافية (هُشَام بن زياد)(٥)، و(أجمد بن محمد بن لقايصها بال النفع كله للمالك كالوديعة ، والمضمون المحض ما يكولا باللغ فيه كله لقابصه كالنشرى، فإذا كان مضمرنا سقط مع اللي ما تقابله

- (١) أخرجه الدارقطني، السنن ٣٢/٣، كتاب البيوع، الحديث (١٢٣، ١٢٤). احرجه الدارسي. وقد استدل به لهذا القول ابن قدامة في المغني ٤٣٨/٤.
 - (٢) سنن الدارقطني (الموضع السابق).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر: إستماعيل بن أمية، ويقال: ابن أبَى أمية، تركه الثارقطني. مع أن النام فيها لقايضها " لسان الميزان ١/ ٤٤٠.
 - (٤) سنن الدارقطني ٣/ ٣٢.
- (٥) هن: هشام بن زياد، أبو النقدام، المدنى، مولى عشمان بن عفان ظهم، روى عن الحسن البصري، وعمر بن عبد العزيزًا، وهشام بن غروق وغيرهم، وعنه وكبع وابن المبارك، وزيد بن الحباب، وغيرهم. (") they are thinking.
- قال الإمام أجمد وأبور زرعة: (ضعيف الحديث). المن الله الدين عليه المامان المام أجمد وأبور زرعة: (المعيف الحديث) ترجمته في: الضعفاء والمتروكون، للنسائي ص٢٣٥ ضمن المجموع في الضعفاء ١٢ والمتروكين، ميزان الاعتدال ١٤/٨٨٤ تهذيب التهذيب ١٦٩/١١ له المراه ١٢٠ (٦)
- (٦) هو: أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، غلام بخليل، كان مِن كبان رَّهاد بغداد، توفي
- (٧) يقول ابن جزي في القوائين الفقهية ض ١٨٨: فمن اكترى عرضاً أو مع٢٧٥ قنسنا إلا ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٤١/١. disease Visus of dist.

With Wattile and House

أما (هشام بن زياد) فقال فيه النسائي: «متروك الحديث»(١)، وقال ابن عبد الهادي: «قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به»(٢).

وأما (أحمد بن محمد بن غالب) فقال فيه ابن عبد الهادي: «كان كذاباً يضع الحديث» (٣)، وقال فيه الدارقطني: «متروك» (٤).

الوجه الثاني: أنه لو صح فليس معناه أن الرهن مضمون بما فيه، وإنما معناه أن الرهن محبوس بما فيه أو عليه فالدليل ليس في محل النزاع لتخلف المدلول عن موضع الاستدلال.

أبلة القول الثالث:

استدل القائلون بالتفريق بين ما يخفى هلاكه (فيسقط من الدَّين بقدره بهلاكه) وبين ما لا يخفى هلاكه (فلا يسقط بهلاكه شيء من الدَّين)، بما يلي:

الطريق الأول و الساعي بي من الله في العليانا

أن الرهن قد أخذ شبهاً من المضمون وشبهاً من الأمانة، فلم يكن له حكم أحدهما على التجريد، حيث إن الأمانة المحضة اما لا نفع فيها لقابضها، بل النفع كله للمالك كالوديعة، والمضمون المحض ما يكون النفع فيه كله لقابضه كالمشتري، فإذا كان مضموناً سقط من الدَّين ما يقابله من قيمة المرهون، وإذا كان أمانة لم يسقط بهلاكه شيء من الدَّين (٢٠).

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا منقوض بالعين المؤجرة، فيد المستأجر يد أمانة مع أن النفع فيها لقابضها (٧٠).

⁽١) الضفعاء والمتروكون، للنسائي ضمن المجموع في الضيفاء والمتروكين صن ٢٣٥٠ (١٠)

⁽٢) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (١٩٦) [مخطوط].

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين ص٢٧٦.

⁽٥) المتوكرية السيالي عن ١٠١٥ منين ا. ١٣٩/٤ ريغما ا

⁽٦) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/٧؛ المقدمات الممهدات ٢/ ١٠) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/٧؛ المقدمات الممهدات ٢/ ٢٣٨.

 ⁽٧) يقول ابن جزي في القوانين الفقهية ص١٨٣: «من اكترى عرضاً أو دابة لم يضمنا إلا بالتعدي؛ لأن يده يد أمانة».

ALL IKIL!

الوجه الثاني: يناقش بالقلب. يقول الإمام الشافعي: الرهن اسم جامع لما يظهر هلاكه ويخفى، ولو جاز التفريق بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه بغير دلالة لجاز لقائل أن يقول: الرهن الظاهر الهلاك إذا هلك فهو من ضمان المرتهن؛ لأن ما ظهر هلاكه ليس في موضع أمانة فهو كالرضا منهما بأنه بما فيه، أو مضمون بقيمته، وأما ما خفي هلاكه فإذا دفعه صاحبه إلى المرتهن مع علمه أن هلاكه أمر خاف فإنه قد رضي فيه أمانته، فهو أمينه، فإن هلك لم يهلك من مال المرتهن شيء (۱).

الدليل الثاني:

. م ايضمن المرتهن ما يخفى هلاكه دون ما لا يخفى هلاكه؛ لأن التهمة تلحق فيما يغاب عليه دون ما لا يغاب عليه (٢).

ويناقش: بأن القول بأن موجب التضمين هو وجود التهمة فيما يغاب عليه مخالف للأصل الذي هو براءة الذمة، والشأن أن يستصحب الأصل حتى يثبت خلافه، والتهمة المجردة لا تكفي دليلاً لتحميل المرتهن مسؤولية التلف لأن التهمة - كما يقول ابن حزم - «متوجهة إلى كل أحد وفي كل شيء» (٣). وإنما المرجع في تحميل المرتهن مسئولية التلف هو قواعد الدعاوى والبينات، فإن ثبت تقصيره أو تعديه ضمن، لا لكون يده يد ضمان وإنما لثبوت تعديه أو تقصيره، وإن لم يثبت شيء من ذلك فالأصل براءة الذمة.

أدلة القول الرابع:

أولاً: أدلتهم على التفريق بين ما يغاب عليه وبين ما لا يغاب عليه.

Vi city & in Mills

وقد استدلوا بما استدلوا به لقولهم السابق، وقد تقدم ذكر أدلتهم وما ورد عليها من مناقشة (٤).

ثانياً: أدلتهم على سقوط الضمان عن المرتهن وإن كان الرهن مما يغاب عليه إذا قامت البيئة على تلف الرهن بلا تعد ولا تفريط.

⁽١) الأم، للإمام الشافعي ٣/ ١٩١ بتصرف. ٨٠ - والمساعد المساعد ا

يقول إبن رشد خصال وما المعنى الذي الأجله ضمناً عدم المعلم بصدقه فيما يدعيه الضمان؛ هو أن المعنى الذي الأجله ضمناً ه عدم المعلم بصدقه فيما يدعيه، فإذا علم صدقه لم يبق سبب للإيجاب (١) الضمان؛ ألا ترى أن ما يظهر هلاكه لا يضمنه؛ لأن العلم بصدقه يعلم من غير جهته الوكذلك إذا قامت البينة بهلاك ما يخفى هلاكه (١) الما يحفى هلاكه (١) الما يحفى المدين ا

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية: المحيث بعيما الله ن عالمه

الدليل الأول: وينافا إليانا

وينافش: بأن القول بأن مرجب التضمير وشيمها لين خالما علمي

أن النبي على الغرم على الراهن، فمن جعل الغرم على المرتهن فقد خالف النص. يقول الإمام الشافعي: «وغنمه سلامته وزيادته، وغرمه عطبته ونقصة، فلا يجوز فيه إلا أن يكون ضمانه من مالكه لا من مرتهنه»(1).

الما من الاستدلال بهذا الحديث بأنه مرسل (م) في المستدلال بهذا الحديث بأنه مرسل (م) في المستدلال بهذا الحديث بأنه مرسل (م) المستدلال بهذا الحديث بأنه مرسل (م) .

iclis Heel 14 123:

⁽١) هكذا في المطبوع ولعل الصواب (لإيجاب).

⁽٢) المقدمات الممهدات ٢/ ٣٦٨.

⁽٣) أخرجه الإمام الشافعي، الأم ١٧٠/٣ كتاب الرهن الكبير، ضمان الرهن. لا والدارقطني، السنن ١٣٠/٣، كتاب البيوع، الحديث (١٢٦، ١٢٨).

وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص٢٧٤، كتاب البيوع، باب ما جاء في الرهن، الحديث (١١٢٣).

والحاكم، المستلوك على الصحيحين ٢/٢، كتاب البيوع . والبيهقي واللفظ له، السنن الكبرى ٦/٣، كتاب الرهل، باب الرهل غير مضمون . قال الدارقطني في السنن ٣/٣: «وهذا إسناده حسن متصل

وقال ابن حجر في بلوغ المرام ص١٨٢: ﴿وَرَجَالُهُ ثَقَاتُهُ. يَهِمَالِمُنَا وَلَمَانًا وَلَمَانًا وَلَمَا

⁽٤) الأم، للإمام الشافعي ٣/ ١٧٠ وينظون الفائق في غريب النحايث ٣/ ٧٤ الحالب (١)

⁽٥) أخرجه مرسلاً من طريق سعيد بن المسيب كل من: الإمام مالك، المُعوطأ ٢/٨٧٨، =

وهد الإساب بعجو ابين، الشاء نه لكان المانية عند الله عند الله الشاع بين الإمان المسابعة المانية المانية المانية

أحدهما: أن الحديث أخرجه متصلاً (() كل من الشافعي في «الأما» والبيهقي في «السنن الكبرى»، والدارقطني في «سننه» وقال: «هذا إسناده حسن متصل»، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «المستدوك على الصحيحين» وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ((*))، ووافقه الحافظ الذهبي (*)، وقال ابن حزم بعد أن ساقه بسنده: «فهذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب»(٤).

والآخر: إذا كان الحديث مرسلاً فهو من مراسيل سعيد بن المسيب^(٥)،

وعبد الرزاق، المصنف ٨/ ٢٣٧، كتاب البيوع، باب الرهن لا يغلق، الحديث (١٥٠٣٤)

وأبو داود، المراسيل ص١٧٢، باب ما جاء في الرهن، الحديث (١٨٧). وابن أبي شيبة، المصنف ٧/١٨٧، باب في الرجل يرهن الرجل فيهلك، الحديث (٢٨٤١).

والبيهقي، السنن الكبرى ٣٩/٦، باب الرهن غير مضمون.

قال شعيب الأرناؤوط محقق ومخرج أحاديث المراسيل، لأبي داود ص١٧٢: «رجاله تقات رجال الشيخين».

of a literature of olympia

- (١) ينظر: فيمن أخرجه متصلاً (الصفحة السابقة).
 - (٢) المستدرك على الصحيحين ٢/ ٥١.
- (٣) التلخيص بذيل المستدرك على الصحيحين ١١/٢.
- (٤) المحلى ٩٩/٨. وينظر: ما قبل في هذا الحديث تفصيلاً: تنقيح التحقيق ص١٩٥ [مخطوط]؛ نصب الراية ١٩٩٨؛ التلخيص الحبير ٣٢/٣٤؛ إرواء الغليل ٢٣٩/٥.
- (٥) هو: سعيد بن المسيَّب بن حَزْن بن أبي وهب القرشي المدني، أبو محمد، عالم أهل المدينة، إمام التابعين، أحد الفقهاء السبعة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع والعبادة، روى عن جماعة من الصحابة، وأكثر روايته عن أبي هريرة الله كان زوج أبنته.
- قال علي بن الحسين: ابن المسيَّب أعلم الناس بما تقدمه من الآثار، وأفقههم في رأيه، توفي بالمدينة سنة ٩٤٤، مسلم على مسلم المسلم الم
- والمسيَّب: بفتح الياء المشددة، والعرب تسمي (المسيَّب) بصيغة اسم المفعول تفاؤلاً =

⁼ كتاب الأقضية، باب ما لا يجوز من علق الرهن، الحديث (١٣). والشافعي، الأم ٣/ ١٧٠، كتاب الرهن الكبير، ضمان الرهن. والدارقطني، السنن ٣/ ٣٣، كتاب البيوع، الحديث (١٣٢).

وهو لا يرسل إلا عن ثقة معروف(١)، يقول الإمام الشافعي: ﴿ لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تشديده، والا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه (٢٠)، ويقول الإمام أحمد _ كما نقله عنه البيهقي (٣) من «مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا ترى أَصْحُ مَن مِوسِلاتهِ» نيغيبشا أعامة على تعدد شياء الما الثانة ا الحافظ الذهبي (٢) . وقال ابن حزم علا أن سافه بسناه . «فهذا عسنال فكاللل الملكل المالا

أن الرهن وثيقة بالحق كالضمان، والضامن إذا هلك أو غاب لا يبرأ الذي عليه الحقّ حتى يستوفي من له الحق كامل حقه، وهلاكه وغيبته لا تنقص من حق المضمون له شيئاً، فكذلك الرهن لا ينقص حق المرتهن بهلاكه أو ىھلاك بعضه^(٤). والشاقع ، الأم ١٢ ١٧٠ . قاب الرخي الكير، فصاد الرمن.

والدارقطني، السن ٢/ ٣٣. قدام اليوج، الحديث (٢٢١)

وعد الرواق، المصنف ١١٠ ١٧٦٧، وتاب السوع، ناب الرفل لا في الما الماليل استصحاب الحال في براءة ذمة المرتهن في الأصل، وثبوت اللَّين في ذمة الراهن، فلا ينقل ذلك عما هو عليه في الأصل إلا بدليل(٥). الترجيع:

الراجح هو القول بأنه لا يسقط من الدَّين بتلف الرهن شيء سواء كانت قيمته مثل الدُّين، أو أكثر أو أقل؛ وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في

بأن يدرك أحفاده، فإن المسيّب: البعير الذي يدرك نِتاج نِتاجه. وروي عنه أنه كان يكره فتح الياء المشددة، ويقول: سبَّب الله من يُسَيِّب أبي المسادة، ويقول: سبَّب الله من يُسَيِّب أبي المسادة،

وحَزْن: جد سعيد، من المهاجرين، ومن أشراف قريش في الجاهلية، قال له رسيول الله ﷺ: «ما اسمك؟». قال: حَزْن. قال: (لا، بل أنت سهل). قال: لا أغير

اسمي. ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٥٤ سير أعلام النيلاء ٢١٧/٤؛ أسد الغاية ٢/٤؛ ellenters ou a reas as therein of the color 178 to place

⁽١) التمهيد، لابن عبد البر ١/ ٣٠. (٢) الأم، للإمام الشافعي ١٩٢٠،

⁽٣) م في السنن الكبري ٦٠/ ٤٤. لمع رسالا بهاء المسلمال والما يستحال والما الما الما

⁽٤) الأم ٣/١٩١؛ الحاوي الكبير، للماوردي لوحة (١٤٧) [مخطوط]ا. ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

⁽a) المقدمات الممهدات ٢/٣٦٩؛ المحلى ٨/٩٩؛ المبدع ٢٢٨/٤

(1) Salada Calable 11. VY

(1) and (bear)

ITI L Q P

مقابل عدم نهوض أدلة الأقوال الأخرى للاحتجاج، بما ورد عليه من مناقشة. . والله أعلم. تملك المرتهز للوهن يدينه إذا لم يكن مشرودلا في العقد

(المسالة الثانية O مناه المسالة المناه الم

المراقبين حال تلف الرهن بتعد أو تفريط من المرتهن المراجين

إذا تلف الرهن بتعد أو تفريط ممن هو في يده، فلا خلاف بين العلماء في بقاء الدَّين في ذمة الراهن ويرجع الراهن على المتلف بعوضه^(١). «

يقول الموفق ابن قدامة: «أما إذا تعدى المرتهن في الرهن، أو فرط في الحفظ للرهن الذي عنده حتى تلف، فإنه يضمن؛ لا نعلم في وجوب الضمان عليه خلافاً»(٢). لاستدناء دينه من أمنه . كما سيأتي " . قاولي ألا شملكه يا

ووجه بقاء الدِّين في ذمة الراهن مع تلف الرهن، هو أن المتلف مطالب بالتعويض عن الرهن بما يكون رهناً مكانه، فإن كان مثلياً طالب الراهنُ المتلف بمثله، ويكون رهناً بالحق بدلاً عن المتلف، وإن كان الرهن قيمياً، أو كان ملياً وتعذر وجود المثل فإن الراهن يطاليه بالقيمة وتكون رهناً بالحق يستوفى الدَّين منها عند تعذر استيفائه من الراهن، فإذا لم يفت حق الراهن بتلف الرهن لم يفت حق المرتهن في بقاء مَا لَهُ من دَين في ذمة الراهن وحقه في المطالبة بأخذه.

🚓 المطلب الرابع 🛠 😅 💮 💮

تملك الدائن للرهن عند عدم الوفاء بالدّين

المرفية مسألتان:

المسألة الأولى: في التملك غير المشروط في العقد.

و المسألة الثانية: في التملك المشروط في العقد. المسالة الثانية: في التملك المشروط في العقد.

⁽١) تكملة البحر الرائق ٨/ ٢٧٠؛ الفواكه الدواني ٢/ ٢٣٣؛ الأم ٣/ ١٧٠؛ الإقناع، للخطيب الشربيني ٣/ ٦٥؟ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ١٥٧ المحلي ٨/ ٩٩. (٢) المغنى ٤٣٨/٤.

. بيلوا ملواه . . دشيا ...

is the die diele

(1) They, 31773

ب ميله عن ديد ، ولحنت كالمسالة الأولى O المسالة الأولى O

تملك المرتهن للرهن بدينه إذا لم يكن مشروطاً في العقد

إذا امتنع المدين عن إيفاء دينه الموثق برهن فليس للدائن حق تملك الرهن بدينه، كما نص على ذلك المالكية (١) والحنابلة (٢)، وهو مقتضى مذهب الحنفية والشافعية (١٠٠٠).

المات الدليل على عدم صحة عملك المرتهن بدينه ما يلي في المنا ال

ثانياً: أن المرتهن لا يحق له بيع الرهن إذا لم يكن مأذوناً له في بيعه لاستيفاء دينه من ثمنه ـ كما سيأتي (٢) ـ فأولى ألا يتملكه بدينه.

بالتعريض عن الرفن يس في **كريانيا عالسما ؟** وإن كال بطبا طالب الراها

تملك المرتهن للرهن بدينه إذا كان مشروطاً في العقد علما

اختلف العَلماء في حكم تملك المرتهن للرهن عند عدم الوفاء بالدَّين، إذا كان المرتهن له بدينه إذا لم يقضه دينه عند حلول أجله، على قولين: المالية المالية المالية على قولين:

⁽۱) المقدمات الممهدات ۲/ ۳۷۰.

⁽٢) المغنى ٤/٤٢٤ الإنصاف ٥/١٦٨ الما

 ⁽٣) حيث إن الحنفية والمالكية يقولون بعدم تملك المرتهن للرهن المشروط تملكه في العقد فأولى عندهم عدم تملكه بدينه إذا لم يكن مشروطاً في العقد. ينظر المسألة الثانية.

⁽٤) (لا يغلق الرهن) أي: لا يستحقه المرتهن بتعذر أداء الحق، وكان هذا من فعل أهل الجاهلية إذا لم يؤد الراهن ما عليه في الوقت المعين مَلَكَ المرتهن الرهن، فأبطله الإسلام.

غريب الحديث، لأبي عبيدًا (/ ١٧٠٠) التهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٧٩؛ التمهيد، لابن عبد البر ٦/ ٤٣٣؛ الفائق في غريب الحديث ٣/ ٤٧٢. المقدمات الممهدات ٢/ ٣٠٠٠ المديث ١٤٠٠٠ المديث ١٤٠٠ المديث ١٤٠٠٠ المديث ١٤٠٠ المديث ١٤٠٠

Illy Ikeles

يتفسي وإحدا من الأمريون .

cas the kloing thereties

lute lande all the UKeli Iki

القول الأول:

ر ويناقش إربان ترط تملك الرهن باللين عند عدم اللوقاء **مملين منا**ل عنه

وهو رواية عن الإمام أحمد (١)، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (١)، وابن القيم (٦)، والسعدي (٤).

القول الثاني:

أنه لا يتملكه.

وبه قال الحنفية (٥)، والمالكية (٦)، والشافعية (٧)، وهو المذهب عند الحنابلة (٨).

□ الأدلة:

آن الرسود الله التي غلق الرهن باللين، وهو استحقاق المرتقر الركل الركل المرتقر الركل المرتقر الركل المرتقر المركل المركل

دليل الفول الأول:
استدل أصحاب هذا القول للقول بتملك المرتهن للرهن بأنه بيع معلق على شرط، والبيع المعلق على شرط بيع صحيح، يقول ابن القيم: «وليس في الأدلة الشرعية ولا القواعد الفقهية ما يمنع تعليق البيع بالشرط والحق جوازه، فإن المسلمين على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً (٩٠)، وهذا لم

⁽١) أعلام الموقعين ٣٦٣/٣. وم يعتمد الما لعقال و يعتب عاد الله الموقعين ١٠٠٠ المعالمة المالية

⁽٢) حكاه عنه ابن القيم في بدائع الفوائد ٤/١٢٨.

⁽٣) أعلام الموقعين ٣/٣٦٣؛ بدائع الفوائد ١٢٨/٤.

⁽٤) المختارات الجلية ص١٠٧.

⁽٥) تحفة الفقهاء ٣/٤٤؛ واقعات المفتين، لقدري أفندي ص١٢٩؛ العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية ٢٨/٧.

⁽٦) المقدمات الممهدات ٢/٣٦٢؛ المنتقى، للباجي ٥/٢٣٩؛ القوانين الفقهية ص٢١٣.

⁽V) المنهاج، للنووي ٢/١٣٧؛ المهذب ١/٣٢٣؛ تحقة المحتاج ٥٠/٥.

 ⁽A) الفروع ۲۱۸/۶ مع تصحيح الفروع؛ القواعد، لابن رجب ص٤٤٨ التنقيح المشبع ص١٩٤٤ الإنصاف ١٦٧/٠؛ كشاف القناع ٣/ ٣٥٠؛ مطالب أولي النهي ٣/ ٢٧٣.

⁽٩) يشير إلى الحديث الذي رواه عمرو بن عوف مرفوعاً أن النبي على قال: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً»، وقد سبق تخريجه في ص١٨٩.

القول الإمل:

Kep Kiling:

The K works.

mill forde an Nigh lie

يتضمن واحداً من الأمرين»(١).

ويناقش: بأن شرط تملك الرهن بالدَّين عند عدم الوفاء شرط منهي عنه بخصوصه _ كما سيأتي في أدلة القول الثاني _ فلا يقتضي إذاً التملك.

أدلة القول الثانى:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغلق الرهن، لصاحبه عنمه، وعليه غرمه» (٢).

رجه الدلالة في العديث:

أن الرسول ﷺ نفى غلق الرهن بالدَّين، وهو استحقاق المرتهن للرهن عند عدم الوفاء، وهذا نص فى عدم التملك^(٣).

مناتشة الاستدلال بهذا المديث:

نوقش بأن الحديث محمول على حالة عدم اشتراط التملك (*)، بدليل سبب ورود الحديث وهو أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل، فلما جاء الأجل قال الذي ارتهن: هي لي. فقال رسول الله على: «لا يغلق الرهن»(٥).

ويجاب: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. يعقبما وعلما (١)

ومما يدل على عمومه تفسيره الإمام سعيد بن المسيب (وهو راوي الحديث مرسلاً) لغلق الرهن: بأنه التملك المشروط في العقد، فقد روى أبو داود بسنده عن معمر (٦)، عن الزهري عن ابن المسيب أن النبي على قال: (لا

⁽۱) بدائع الفوائد ۱۲۸/٤. (۲) سبق تحریجه فی ص ۴۸۰ هامش (۳).

⁽٣) المنتقى، للباجي ٥/ ٢٣٩؛ المبدع ٤/ ٢٣٥.

⁽٤) أعلام الموقعين ٣٦٣/٣؛ الإنصاف ١٦٨/٠.

⁽٥) أخرجه البيهقي مرسلاً، السنن الكبرى ٦/ ٤٤، كتاب التَّفَليسُ، باب ما روي في غلق الله التَّفليسُ، باب ما روي في غلق ا

⁽٦) هو: مَعْمَر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عُرُوة، البَصري، فزيل اليمن، من كبار أتباع التابعين، حدث عن قتادة والزهري وزيد بن أسلم وغيرهم، وعنه؛ شعبة والنوري وابن المبارك، قال أبن معين: (ثقة)، وقال النشائي: (ثقة =

يغلق الرهن، قلت له [القائل: هو معمر، والمقول له: هو الزهري](١)؛ أرأيتك قولك: «لا يغلق الرهن»، أهو الرجل يقول: إن لم آتك بمالك فهذا الوي وأوضح في الدلالة على معل الدياع، وقد تقلم بعن المالة المثل المها

كما فسره الإمام مالك في الموطأ(٣) بأنه التملك المشروط في العقد ال

الدليل الثاني:

الثاني: أن اشتراط تملك الرهن عند عدم الوفاء بعد حلول الأجل بيع معلق على شرط، حيث جعل الرهن مبيعاً بشرط عدم حصول الوقاء بالدَّين في محله، والبيع المعلق على شرط لا يصح لمخالفته مقتضى العقد، فلا يقتضي التملك (٤).

ويناقش: بالمنع؛ لصحة تعليق البيع على الشوط، حيث إنا الأصل في المسألة الثانية: تقديم المربين شمن الرعن على سأر "مخابها تاللمالعما

ويجاب: بأن تعليق لبع الرهن للمرتهن على شرط عدم الوفاء، منهي عنه بخصوصه؛ للحديث السابق؛ فيكون من قبيل الشروط المنهي عنها.

الدليل ألثالث:

سع الرهن باللين أن في القول بأن المرتهن لا يتملك الرهن سدا لذريعة استغلال الدائن حاجة المدين، فقد يقبل المدين (الراهن) شرط المرتهن تملك الرهن بدينه عند عدم الوفاء مع كون قيمة الرهن أكثر من الدَّين. 🏺

القرع الثاني: اليهم بغير إذن ا

مأمون)، توفي سنة ١٥٣هـ وهو ابن ثمان وخفسلين سنة. حسا المشاليا الم الما ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٧/٥؛ تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠؛ تقريب التهذيب ه الفري الأيال، حكم بيع الزهل بالقرير . ١٤٥٠ م

⁽١) تعليقات شعيب الأرناؤوط على المراسيل، لأبي داود ص١٧١.

⁽٢) أخرجه أبو داود في المراسيل ص١٧٠، ١٧١، ما جاء في الرهن الحديث (١٨٦). قال شعيب الأرناؤوط في تخريجه له: «رجاله ثقات، رجال الصحيح غير محمد بن يُ ثور، وهو ثقة؛ هامش المراسيل، الأبي داود ص ١٧١.

البقال إذا تعلم استفائه من الراهن، وهذا لا يتحقق إلا سيم "٧٢٩/١ (٣)

⁽٤) أحكام القرآن، للكيا الهراسي ٢٦٨/١؛ المغنى ٤/٤٢٤؛ المبدع ٤/٣٥/.

⁽٥) ينظر القول بصحة البيع المعلق على شرط ومن قال به: أعلام الموقعين ٣/ ٨٧؛ المختارات الجلية ص١٠٢، ٢٣٩؛ نظرية الشرط في الفقه الإسلامي د. حسن الشاذلي ص١٣٣. (7) had, 1 (1) Thomas 1 1

الللل النانو

البالم الثالب

in Times, they it im my

يغلق الرهن، قد له القائل: هو معسر والدقول له هو الناهر ويته تنا

الراجح - فيما يظهر - هو القول بأن المرتهن لا يتملك الرهن؛ لأن أدلته أقوى وأوضح في الدلالة على محل النزاع، وقد تقدم مناقشة أدلة القول الأخرة قال الإمام عالث في أحوطاً " ما المستك السلم **لحال بقال** العقرة في الأمام عالث في أحوطاً "

المجللب الخامس 🕏 ≕

استيفاء الدين من المال المرهون المد المدار

وفيه ثلاث مسائلتان الاه مستعال ينفشه التفاصما حسو الما له بنا بالعالم فلعما

المسألة الأولى: بيع الرهن بالدِّين بياما قصم وسما له في المقالين

المسألة الثانية: تقديم المرتهن بثمن الرهن على ساثر الغرماء بالمرابعة المسألة الثالثة: كيفية استيفاع الدّين من ثمن الرهن، الدراب

المسالة الأولى ٥٠ المسالة الأولى

بيع الرهن بالدَّين

وفيها ثلاثة فروع:

الفرع الأول: حكم البيع.

عدم الوقاء مع كون فيه الرعد اكتر من الفرع الثاني: البيع بغير إذن الراهن.

الفرع الثالث: البيع بإذن الراهن . و الماهن ا

ذهب عامة الفقهاء إلى أن الرهن يباع بالدَّين المَرهون به ويوقى الدَّين

وذلك لأن مقصود الرهن الاستيثاق بالدَّين للتوصل إلى استيفائه من ثمن الرهن، إذا تعذر استيفاؤه من الراهن، وهذا لا يتحقق إلا ببيعه(٢) علمه المراهن،

⁽١) بدائع الصنائع ٦/ ١٤٥٠؛ بداية المجتهد ٢/٢٠٧؛ المهذب ١٣١٧/١؛ كشاف القناع ٣/ (۲) المغنى ٤/٤٨؛ المحلى ٨٩/٨. (٢) المغنى ٤/٤٧٤؛ المحلى ٨٩/٨.

⁽Y) المغنى ٤/ ٣٧٤؛ المحلى ٨٩/٨.

Hepl Helia:

المنه، فإذا المنام بالإ الحاكم عليها.

• الفرع الثاني: بيع الرهن بلا إذن من الراهن لاستيفاء الدَّين من شمنه الماهن المنافية المراهن من شمنه المنافية المران : والمنافية المران : والمناف

الأمر الأول: إذا كان البائع المحاكم. على مسال مله عبداً على عمد

الأمرا الثاني: إذا كان البائع غير الحاكم. و المعالم المائع المائع عبر الحاكم المائع المائع المائع المائع المائع

🗆 الأمر الأول: بيع الحاكم الرهن بلا إذن من الراهن

إذا طلب الحاكم من المدين إيفاء دينه أو بيع الرهن فامتنع عن الوفاء وعن البيع، فللعلماء فيما يفعله الحاكم من بيع الرهن أو إجباره على البيع أربعة أقوال:

القول الأول:

من البين للحاكم بلغ الرهن، أو إنما يحبس الراهن حتى يبيعه ابنفسه النا وبه قال الإمام أبو حنيفة (١).

و القول الكاسائي و الوليس للقاضي أن يبيع الرهن بدين المرتهن من غير رضا الراهن، لكنه يحبس الراهن حتى يبيعه بنفسه عند أبي حنيفة عليه الرحمة (٢٠)

القول الثاني:

يجبرة الحاكم على وفاء دينه أو بيع الرهن، فإن امتنع حبسه وعرَّره، فإن لم يفعل باع الحاكم الرهن وقضى الدَّين من ثمنه. وهو مذهب الحنابلة (٣).

جاء في التنقيح المشبع (٤): «وإذا حل الدَّين وامتنع من وفائه أجبره حاكم عليه أو بيع الرهن، فإن لم يفعل حسه أو عزره فإن أبي باعه نصاً». (١)

(2) 71 157

⁽۱) الهداية، للمرغيناني ۲۷۸/۷، ۲۱،۷۱۰؛ تحفة الفقهاء ۱۶۳/۳؛ حاشية ابن عابدين 7/ ۱۶۰؛ الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ۲۶۹/۲، ۱۸۸۰ الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ۲۶۹/۲، ۱۸۸۰ الدرر الحكام ۱۵۰۰

⁽٢) بدائع الصنائع ١/٨٤٨. و أسوما و القال ١٤٨٠ و المراد و

⁽٣) الفروع ٢٦٦٨؛ الإنصاف ١٦٢، ١٦٣، ١٦٣٠ شرح منتهى الإرادات ٢٣٨/٢ كشاف القناع ٣٤٢/٣، ٣٤٢، فاية المنتهى ٢/٩٣.

⁽٤) للمرداوي ص١٩٤.

القول الإول:

م الفريج التأثيء بيخ الرهن بالآلات من الراهن الاستيفاء الثاين **بطائله لمققا**

وهو مذهب الشافعية (١٠)، وقال به بعض الحنابلة (٢)، منهم الموقق ابن قدامة (٣).

ما جاء في حاشية الغرر البهية (٤): ولفر ويسال مع ما ساله اله

يتولاه هو بنفسه».

القول الرابع:

إذا امتنع المدين عن وفاء دينه وعن بيع الرهن باع الحاكم الرهن وقضى الدَّين من ثمنه ولا يحبسه أو يعزره.

وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن (٥)، وعليه الفتوى عند متأخري العنفية (٦)، وهو مذهب المالكية (٧).

جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية (^): «يؤمر ببيع الرهن وقضاء اللين من ثمنه، فإذا امتنع باع الحاكم عليه».

ن وجاء في الشرح الكبير للدردير (٩): «وياع الحاكم الرهن إن امتنع الراهن من بيعه وهو معسر، أو امتنع عن الوفاء وهو موسر، ولا يحبس ولا يضرب ولا يهدد».

⁽١) تحقة المحتاج ٥/ ٨٣؛ حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ٢٧٤/٤.

⁽٢) الإنصاف ٥/ ١٦٣ ، القواعد، لابن رجب ص ٣٤ الله عنه الله عامله مال

⁽٣) المغنى ٤/٧٤٤؛ الكافي، لابن قدامة ٢/١٣٥.

⁽٤) لعبد الرحمن الشربيلي ١٩٤/٣ نعم ١١٤١١ ١٠١٠ ١٠١٢ ما ياليف من الما الما ١١١١ ١١١٠

⁽٥) بدائع الصنائع ١٤٨/٦؛ تحفة الفقهاء ١٤٣/٣؛ حاشية إبن عابدين ٦/١٥٠٠

⁽٦) الفتاوى الخيرية لنفع البرية ٢/ ١٩٠؛ الفتاوى المهدية في الوقائع المصوية الراه ١٩٧٠٪

⁽٧) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٧/٧؛ الخرشي على مختصر خليل ٥٣/٥ ٢

⁽³⁾ The decision 198 . 198 . 198 . 198 . 198 . (8)

« الفرع الثالث بيَّه الرهن بياذن الرهن لاستبقاء الدَّين: فاللُّخاا أشنه

الخلاف هنا مبنى على الخلاف السابق في (١١) (بيع مال المندين الملى المماطل أو حبسه حتى يبيع ماله بنفسه)، وقد تقدم ذكر أقوال العلماء وأدلتهم وأن الراجح من تلك الأقوال هو أن الحاكم إذا أمكنه بيغ مال المدين ووفاء الأمر الثالث: عزل الراهن للماذون له بالعيميت ما عيله عالم داب عنه عنيه

وعليه هنا، فإذا امتنع المدين عن وفاء دينه وعن بيع الرهن فإن الحاكم يبيع الرهن ويقضي الدَّين من ثمنه ولا يحبسه أو يعزره بالضرب.

بل إن القول ببيع الرهن ووفاء الدَّين من ثمنه أولى من القول ببيع مال المدين الملى المماطل غير المرهون ووفاء الدَّين من ثمنه وذلك لأمرين؛

أحدهما: أن حق المرتهن تعلق بذمة الراهن وبالرهن معاً، بينما الدَّين الذي ليس به رهن متعلق بذمة المدين فحسب، فإذا جاز بيع مال المدين ـ الذي لم يتعلق به حق الدائن ـ لوفاء دينه فأولى بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه .

وَالْآخر: أن الرهن إنما جعل وثيقة يستوفى الدَّين منه عند تعذَّر الوَّفَاءُ من قبل المدين، والمرتهن ما أخذ الرهن إلا ليستوفى دينه منه عند امتناع المدين عن الوفاء، والراهن ما وضع عين ماله وثيقة بدينه إلا وهو يعلم أن الدائن إنما أخذ الرهن ليستوفي دينه منه عند امتناعه عن الوفاء، وإذا كان كل من الدائن (المرتهن) والمدين (الراهن) قد أقدما على ذلك فليس هناك ما يمنع من قيام الحاكم ببيع الرهن وإيفاء الدَّين من ثمنه بعد طلب المرتهن وامتناع الراهن عن الوفاء وعن البيع، بل لو لم يجز ذلك لفاتت حل فائدة الرهن.

🗅 الأمر الثاني، بيع غير الحاكم الرهن بلا إذن من الراهن -

إذا امتنع المدين عن وفاء دينه وعن بيع الرهن أو الإذن ببيعه فلا يجوز لغير الحاكم بيع الرهن، في قول عامة الفقهاء، حيث إنه تصرف في ملك غيره بلا إذن أو ولاية (٢)، وإنما للمرتهن ـ لتحصيل حقه ـ الرفع إلى الحاكم، كما سبق.

⁽٢) مجمع الضمانات ص١٠٨، ١٠٩؛ بدائع الصنائع ١٤٨/١؛ الكافي في فقه أهل =

• الفرع الثالث: بيع الرهن بإذن الراهن لاستيفاء الدَّين من تمنه لسنه راسالوفيه الله أمور فيها الخالف العالم في المالية في المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية ا

المماطل أو حسه حتى بيع اله التساء (وهم الربع محمر الوالمالم الأمام الماما المام الما

و في الأمر الثاني: اعتبار تجدد الإذن عند البيع. بالقالا على على الراب المراد الإدن عند البيع. الأمر الثالث: عزل الراهن للمأذون له بالبيع من من من عاله وله منه منه

يهام الرهان ويقصي الأين من أسنع ولا يحيسو أو حروه بالذ

وفيه جانبان:

والجانب الأول: إذا كان المأذون له المرتهن على الما الله المرتهن على الما الله المرتهن على الما الله الجانبُ الثاني: إذا كان المأذون له العدل سال على المناس الما المان المان المانية الثاني: إذا كان المأذون له العدل سال

الجانب الأول: في بيع المرتهن الرهن بإنن من الراهن

اختلف العلماء في حكم بيع المرتهن للرهن واستيفاء دينه من ثمنه، إذا كان ماذوناً له بالبيع على أربعة أقوال:

والأخر: أن الرهن إنما جعل وثينة يسموني الماين منه عبد تعدر الوقاء ليس للمرتهن بيعه.

من قبل السلين، والمرتهي ما أنحل الرهي أن الماين عن الوقامة والراهن ما وصع عين ماله وتعالم الماين الماين الماين عن الوقامة والراهن ما وصع عين ماله وتعالم الماين ال

المُذَافِقُ إِنْمَا أَحَا الرَّمِيُّ لِيَسْتُونِي وَبِهِ اللهُ عَدَا السَّاطِةِ عَنِ الْرِقَاءَ وَيُعْلَقُوا المُقالِقَ المُقالِقَةِ المُقالِقَةِ المُقالِقِينَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ المُقالِقِينَ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ

للمرتهن بيعه بحضور الراهن، فإن باعه بغيبته لم يصح ما لم يكن الراهن وهو أصح الوجهين عند الشافعية (٢): ما إلى عند الشافعية (٢):

. قال النووي: اولو باعه المرتهن بإذن الراهن فالأصح أنه إن باع بحضرته

المدينة ص٤٦٦؛ تحفة المحتاج ٨٣/٥؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٣٨؛ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ١٢٣٨.

⁽١) روضة الطالبين ٤/٨٨؛ نهاية المحتاج ٤/٢٧٦؛ مغني المحتاج ٢/١٣٥.

⁽٢) الأم ٣/ ١٧٢؛ روضة الطالبين ٨٨/٤؛ نهاية المحتاج ٤/ ٣٧٦؛ أسنى المطالب ٢/ ١٦٧ مع حاشية الرملي؛ مغني المحتاج ٢/ ١٣٥؛ قلائد الخرائد وفرائد الفوائد ١/

صح اولا فلا الم قال في التحقة المحتاج الله قدّر له الثمن صح مطلقاً في الله الثمن صح مطلقاً في الله المن المن المن المناسبة المنا

القول: الثالث فيناني لم البرادات البرادي بالسرانيين . . - بيم -الزهر **. . الثالث بابقا**

يصح إذن الراهن للمرتهن ببيع الرهن إن كان بعد العقد، فإن كان الإذن بالبيع في حال العقد فليس له بيعه المستدرات المستدر

وهو أحد القولين عند المالكية(٣)، قدمه خليل في مختصره(٤).

قال الدردير في شرحه على مختصر خليل (؟): «المرتهن له ابيعه إذا أذن له في بيعه بعده _ أي بعد العقد = لا في حال العقد» (٦).

القول الرابع:

١١١ الإدروب بعل مسائل المحلاف ٢/ ٥٥ - يت النسوق ٢/ أَلْقُلُهُم الْمُعَيِّدِ وَلَهُمَ لِلْمُعَالِمُ الم

وبه قال الجنفية(٧)، والجنايلة(٨)، ووجه عند الشافعية في مقابل

(1) app there is 1877; we thoughtown

من بور العدم والنفل - بالد بالمرة عنه ١٨٥٠ من والما ما و الما ما و الم وما إما ، كان إما ما ما ما ١٨٤/٥ (٢) و والمعارف وقيل . ١٣٥/٢ والهنمال (١)

- (٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٥٢/٥ ؛ الخرشي على مختصر خليل ٢٥٣/٥ ؛ مواهب الجليل ٢٢/٥ بلغة السالك ٢٩١/٢.
- (٦) قيد بعض المالكية القول بأن للمرتهن بيع الرهن إذا أذن له بعد العقد بأنه في حالة ما لم يقل الراهن للمرتهن إن لم آت بحقك. فإن قال ذلك فلا بد من الرفع للحاكم ليأذن بالبيع. ينظر: شرح ميارة الفاسي على تحفة الحكام ١١٥/١ الشرح الكبير، للتردير ٣/ ٢٥٠٤ جواهر الإكليل ٢/ ٨٤.
- ولكن اشتراطهم إذن الحاكم بالبيع في هذه الحالة ليس راجعاً إلى أصل الحكم في هذه الحالة ليس راجعاً إلى أصل الحكم في هذه المسألة وهو صحة إذن الراهن للمرتهن بعد اللقد ببيع الرهن، وإنما هو بسبب أن الإذن بالبيع على على أمر لا بد من التحقق من ثبوته، ولهذا قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير، للدرير ٣/ ١٥٠: ولا بد من إذن الحاكم لما يحتاج إليه من إثبات الغيبة وغيرها».
- (٧) مختصر القدوري ٢/٨٤ البناية ٩/ ٣٧٣٨ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/ ١٠٠ تبيين الحقائق ٦/ ٨١.
- (٨) شرح منتهى الإرادات ٢/٨٧٤٠ كشاف القناع ٣٤٢/٣؛ الكافي ٢/ ١٣٥٠ اللبادع ٤/٤. ٢٢٩.

القول الزامج:

الأصح (١)، وهو القول الآخر للمالكية (٢)، اختاره منهم (٣): القاضي إسماعيل (٤)، وابن القصار، والقاضي عبد الوهاب، وأشهب، وابن زَرْقُون (٥)،

وقال ابن جزي: «ويجوز أن يبيعه المرتهن وينصف نفله من يمنه إن كان الراهن قد جعل له بيعه» (٧). ومن المراها المد ساعا الما المد

ا وقال الموفق ابن قدامة: «وإذا لم يوف [أي الراهن دينه] وكان قد أذن للمرتهن أو العدل في بيع الرهن باعد ووفي الحق من ثمنه»(٨).

من مصنفاته: «أحكام القراآن» «المبسوط في الفقه»، «شواهد الموطأ»، «الاحتجاج العلقية»، «شواهد الموطأ»، «الاحتجاج ا العلقرآن» أن عنما المد ما ناءاً أنه إلهما ويربيت على ثال بالمقا في المال عمد اليه (٣) - ترجمته في، سير اعلام النبلاء الا/٣٣٤ الذيباج المذهب الا/٢٨٤ شيرة النور

النور جمته في: سير أعلام النبلاء ٢٣٣٩/١٣؛ الديباج المذهب ٢/٢٨٢ شجرة النور ميال الماليور النور ميال الماليور مياليور ميال الماليور ميال الماليور مياليور م

الله ومن مصنفاته: كتاب «الأنوار» جمع فيه بين الاستذكار لابن عبد البره والمنتقى للباجي.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢٤٧ الديباج المذهب ٢/ ١٢٥٩ النورا النو

(٦) والهداية ١٧٥/٠٠ والمالية ١٧٥/٠٠ والمالات ١٧٥/٠٠ والمالات ١٣٠٠ والمالية المالات المالية المالات المالية ال

⁽١) نهاية المحتاج ٢/٣٧٦؛ مغني المحتاج ٢/١٣٥.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٥؛ حاشية الدسوقي ٣/ ٢٥٠؛ التاج والإكليل ٥/ ٢٢.

⁽٣) (المراجع السابقة).

⁽٤) القاضي إسماعيل هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد ـ من بيت مشهور بالعلم والفضل ـ ولد بالبصرة سنة ٢٠٠هـ، ونشأ بها، واستوطن بغداد وولي قضاءها، كان إماماً علامة في سائر الفنون والمعارف، فقيهاً، حافظاً متقناً، معدوداً في طبقات القراء وأئمة اللغة، تفقة به المالكية من أهل العواق، وعنه التشر مذهب مالك في العراق، توفي سنة ٢٨٤هـ أو قبلها المالكية من العراق، توفي سنة ٢٨٤هـ أو قبلها المالكية من العراق، توفي سنة ٢٨٤هـ أو قبلها المالكية المالك في العراق، توفي سنة ٢٨٤هـ أو قبلها المالك في العراق، توفي سنة ٢٨٤هـ أو قبلها المالكية المال

□ الأدلة:

قالوا في الاستدلال لذك: إن الإذن حال العقد لا يجل الما الكالم الم

استدل أصحاب هذا القول بأن الرهن مستحق للبيع فيكون الإذن للمرتهن بَكِيْعِهِ عِلْمُدُ كُلُولُ الْدَّينِ (تُولِكِيلاً لله فيما تيتْغُلقُ البحقه، ﴿ وَهَذَّا ﴾ لا يصلح (``قان

أولا: دليام على منع اليم إذا كان الإذن خاله العقد:

ويناقش الادليل على منع توكيل الشخص فيما يتعلق بحقه، والأصل الجواز.

وأما قوليس (مأن الأدن حال العقد وكالة اضطرار)، فيأفي العالم العقلة عليه

استدل الصحاب هذا القول بما يلي أن يه من المن ين المن المن الما الله

الله المرتهن بيعة مع غيبة الراهن؟ لأن المرتهن يبيعه لغرض نفسه فيتهم بالاستعجال وترك النظر، فإن باعه بحضرته، أو في غيبته وكان قد عين له الثمن، صح الله الثقاء العلمة (٢) ممان على على المناه على على المناه المن تالوا في الاستنبال بالمالك : إن الإذن بالبيع يعي**ول والمخول تان** المالية ا

الوجه الأول: أما قولهم بأن المرتهن يبيعه لغرض نفسه، فإن هذا لا يمنع صحة الإذن بالبيع؛ لأن الموكل قد أذن له ببيعه مع علمه بغرضة، والحق له فلا يمنع من ذلك^(٣). استلال أصحاب عدًا القول بعا يلي

الوجه الثاني: أما قولهم بأنه متهم بالاستعجال وترك النظر، فإنه لا تأثير له على صحة الإذن؛ لأن الوكيل مُقَيَّد في تصرفاته بفعل الأصلح إذ ليس له البيع بما لا يتغابن الناس بمثله، فإن فعل فتصرفه بالعبن غير لآزم للموكل إلا (١) المنزشي على حنص خليل ١٤٥٢، عاشية النسوقي على النبرج الكبير *(٤) والضهر

(١٧) مواهد الجليل ١/١٦ عاشة البناني على شرح الروقاني ١٥ ١٥ عنالة العالم الم

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه من التفريق بين ما إذا كان الإذن بالبيع حال العقد أو بعده، فمنعوه في الأول وأجازوه في الثاني بما يلي:

⁽٢) روضة الطالبين ٨٨/٤؛ نهاية المحتاج ٣٧٦/٤؛ مغني المحتاج ٢/ ١٣٥.

Thomas 31 there PITT. 2514 and the ad & there 1/7.877/27 distall (T)

⁽٤) ينظر في حكم تصرفات الوكيل: فتح العزيز شرح الوجيز ٢٦/١١.

الملحيلات الم

Le EC Lain a cité (7).

أولاً: دليلهم على منع البيع إذا كان الإذن حال العقد:

قالوا في الاستدلال لذلك: إن الإذن حال العقد لا يخلو إما أن يكون منفعة زادها الراهن فهي هدية مديان (١٦)، وإما أن يكون وكالة اضطرار (٢٠).

ونوقش قولهم : (بأن الإذن جال العقد هدية مديان)، بأن الإذن بالبيع لا زيادة ، وإنما هو طريق يتوصل به إلى الحق بلا زيادة ، فانتفى المدعى (٣).

وأما قولهم: (بأن الإذن حال العقد وكالة اضطرار)، فيناقش بعدم التسليم بالمدعى؛ حيث إن التوكيل تم عن تراض منهما والعقود منوطة بالرضا.

ولو سلم بأن توكيله عن اضطرار لحاجته مثلاً، فإن هذا لا يقدح في صحة التوكيل ما دام أنه عن رضا واختيار منه دون إكراه من أحد^(٤).

ثانياً: دليلهم على جواز البيع إذا كان الإذن بعد العقد:

قالوا في الاستدلال لذلك: إن الإذن بالبيع بعد العقد استنابة من الراهن وليس هدية مديان ولا توكيل اضطرار فيجوز البيع^(ه).

اللة القول الرابع بما و معيد ما ١٥٥ عن إلى بنا ١٥٥ عميد ل ١١٤٥ عمد إلى

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأولى: التاني: العرب بأن يعجم الاستحال ومان النظر : الأول :

قياس الرهن على غيره من أموال الراهن في جواز توكيل المرتهن

أحدهما: أن يضطر إلى العقد عن طريق الإكراء عليه وهذا غير منعقد.

والآخر: أن يضطر إلى العقد لحاجة كمؤونة أو وفاء دَين فيبيع ما في يده برضا منه دون إكراه على هذا البيع، فالعقد صحيح.

⁽١) الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٥٤؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٥٠٪

⁽٢) مواهب الجليل ٥/ ٢٢؛ حاشية البناني على شرح الزرقاني ٥/ ٥٢ ٢ ١٤١٤ على المام

⁽٣) معين الحكام، لابن عبد الرفيع ٢/ ١٨١١ مواهب الجليل ٥/ ٢٢.

⁽٤) تصرف المضطر على توعين:

⁽٥) حاشية الحسن بن رحال المعداني على شرح تحقة الحكام ١١٠٤/٨ ﴿ ١١٠٤ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

cale they yet.

بالبيع، بجامع أن كلًا منهما مال للموكل، وهو الراهن(١).

الدليل الثاني:

قياس المرتهن على الأجنبي في بيع الرهن بإذن الراهن؛ بجامع أن كلاً منهما من أهل الوكالة (٢).

عَالُ الْمُؤْدِي ! الوَلِّم شَرِطُ أَنْ بِيمِهُ العَدَّالِ جِمَّا ا

الترجيع:

الراجع هو القول بجواز بيع المرتهن ـ المأذون له بالبيع ـ للرهن مطلقاً سواء كان الإذن حال العقد أو بعده، وسواء كان البيع بحضرة الراهن أو مع غيبته؛ لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل عدم نهوض أدلة الأقوال الأخرى للاحتجاج بها بما ورد عليها من مناقشة، كما أن في القول بصحة البيع مع الإذن عملاً بالأصل في المعاملات حيث لم يقم دليل على خلافه... والله أعلم.

الجانب الثاني: في بيع العدل للرهن بإذن من الراهن المراهن

إذا أذن الراهن للعدل^(٣)، ببيع الرهن عند حلول الأجل وسداد دينه من ثمنه فلا خلاف بين الفقهاء في أن له بيعه (٤)؛ لأن الراهن مالك للرهن فله أن يوكل من شاء ممن هو أهل للوكالة ببيغ مالة (٥).

⁽۱) الهداية، للمرغيناني ١٠/١٧٠؛ الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/٥؛ مغنى المحتاج ٢/١٣٥.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/٥؛ المغنى ٤٢٢/٤.

 ⁽٣) «العدل» كما هو مصطلح الحنفية والشافعية، أو «الأمين» كما هو مصطلح المالكية:
 هو من تراضى الراهن والمرتهن على كون الرهن في يده.

خاشية الشلبي على تبيين الحقائق ٦/ ٨٠؛ جواهر الإكليل ١٨١/٢؛ نهاية المحتاج ٤/ ٢٧٢؛ كشاف القناع ٣/٣٤٣؛ مسائل الخلاف ١/ ٢٣٤.

⁽٤) الهداية، للمرغيناني ١٧٥/١٠؛ تبيين الحقائق ٢/ ٨١؛ تحفة الفقهاء ٢/ ٤٢؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٥٣؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٥٣؛ تحفة المحتاج ٥/ ٢٨٣؛ الإقناع، للحجاوي ٢/ ١٦٣؛ شرح منتهى الارادات ٢/ ٣٨٨؛

⁽٥) تكملة البحر الرائق ٢٥٦/٨؛ حاشية الدسوقي ٣/٢٥٠؟ مُغنيُ المختاج ٢/١٣٥؟ كشاف القناع ٣/٣٤٢.

جاء في مجمع الضمانات(1): «ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الدَّين جاز».

وقال الدردير(٢): «للأمين الموضوع عنده الرهن بيعه في الدِّين بإذن من الراهن "("). NEW WIND THE WIND

وقال النووي: «ولو شرط أن يبيعه العدل جاز»^(٤). ﴿

وقال الموفق ابن قدامة _ في حديثه عن الشروط الصحيحة في الرهن _: «أو أن يبيعه العدل عند حلول المحق، ولا نعلم في صحة هذا خلافاً»(٥).

الأمر الثاني: اعتبار تجديد الإذن بالبيع المناف والمناف المناف الم

إذا أذن الراهن ببيع الرهن عند حلول الأجل وسداد الدَّين من ثمنه، فهل يلزم من أذِن له بالبيع تجديد الإذن؟ قولان للعلماء _ ومحل الخلاف هو ما لم elib lala. يشترط الراهن مراجعته عند البيع ـ:

المن المرات الثاني: في باع العدل المرهل مان من المرهن

(Y) IKingle als mid lieble 1/0: Their \$/77 #

TATE

القول الأول:

I'll I'cu Illian lull ("), we that the stee IX =

أسه فلا حلاف بين القنهام في أن أم يعد (١) . ويبال نغال لليعاجة مم يلي أن أم يعد (١) . وهو أحد الوجهين عند الشافعية في مقابل الأصح ...

القول الثاني:

(١١) التيمايات، للمرعيناني ١١٠٥٠١٠ الإشراف على مسائل الخلاف، للقائد لا يلزمه تجديد الإذن.

(7) alterla 22 of ready these officers of "Ken 1 24 of residence" هر من تراضي الراهر والمرتهن على كون الرهن في ١٢٥٠/٣ بيكا حسَّا يه (٢)

(٣) ولا يناقض هذا ما نقل عن بعض المالكية من اشتراط إذن الحاكم للعدل ببيع الرهن إذا كان الراهن قال له: إن لم آت بحق المرتهن. وذلك لأن اشتراط إذن الحاكم هنا راجع لكون الوكالة معلقة على أمر لا بد من التحقق من ثبوته. وقد تقدم نجوه في إذن الراهن للمرتهن ببيع الرهن.

حاشية الدسوقي ٣/ ٢٥٠؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) المنهاج ٢/١٣٥.

(0) المعنى عالم الرائل من المرائل من الديول ٢١ ١٥٠٤ ٢٢ و ١٤١٤ المنافل (٥)

(٦) روضة الطَّالبين ٤/ ٩٠؛ نهاية المحتاج ٣٧٦/٤.

: إمرًا إمقا

وبه قال الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية في أصح الوجهين (٢)، والحنابلة (٤) من من المالكية (١) المالكية ال

ميناه على الأصل في مقابل علم نهوض ما استال به أصحاب القيل الأخ

دليل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول - لما ذهبوا إليه من اشتراط تجليد الإذن بالبيع - بأن الراهن قد يكون له غرض في بقاء العين وقضاء الحق من غيرها(٥).

أعدر عن الأصل بما أو دعاب من منافشاً . والله أعلم.

الساع علاقه فال عاد الوالعول

ونوقش استدلالهم هذا من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن المطالبة بتجديد الإذن إلغاء لِهُ والأصل بقاؤه.

الوجه الثاني: أن الراهن يمكنه فك الرهن وبالتالي بطلان الوكالة واستبقاء العين المرهونة وذلك بوفاء الدين المرهون به حيث يزول تعلق حق المرتهن بالرهن.

الوجه الثالث: يلزم من اشتراط تجديد الإذن ألا يباع الرهن أصلاً حيث يمتنع الراهن من الإذن أبداً، وهذا فيه إبطال لفائدة اشتراط المرتهن بيع الرهن عند عدم الوفاء(٦).

دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول - لما ذهبوا إليه من عدم اشتراط تجديد الإذن - بأن المأذون له بالبيع يملك الإذن فيه فلا يحتاج إلى تجديده؛ لأن الأصل على الإذن(٧).

⁽۱) حيث لم يشترطوا للمأذون له بالبيع تجديد الإذن. ينظر: تبيين الحقائق ٢/ ٨٢؛ مجمع الضمانات ص١١٣.

⁽٢) الخرشي على مختصر خليل ٥/٤٥٤؛ البهجة في شرح التحفة ١٧٥١٠

⁽٣) الغرر البهية في شرخ البهجة الوردية ١٩٥/٣٠؛ مغنى المحتاج ٢/ ١٢٥٠؛ أسنى المطالب المحالب المحالب المحالب المحالف ١٨٥/٢٠ المعالب المحالف ١٨٧/٢ المحالف المحال

⁽٤) الإقناع المعجاري ٢٠/١٦٣ ؛ الإنصاف ٥/ ١٦٢ ال وما ١١٠٠ المحجاري والمعالم

⁽٥) نهاية المحتاج ٢٧٦/٤. (٦) مسائل الخلاف ص٣٤٤.

⁽٧) الغرر البهية بشرح البهجة الوردية ٣/ ٩٥؛ أسنني المطالب ١٦٧/٢؛ كشاف القناع =

الله والله فالمالحنفية أن والمالكية أن والشافعية في احتج الرجوهيم ثا

الراجع هو القول بعدم اشتراط تجديد الإذن؛ وذلك لقوة مستنده، حيث مبناه على الأصل في مقابل عدم نهوض ما استدل به أصحاب القول الآخر لمعارضة الأصل، بما أُورِدَ عليه من مناقشة. . والله أعلم. del REEL 1806

□ الأمر الثالث: عزل الراهن للمأذون له بالبيع الله على المادون له بالبيع الله عنه المدا

اختلف العلماء في حق الراهن في عزل من أذن له ببيع الرهن على قولين:

و يوقيل استدالهم هذا من الانه وجودا أ على الله المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

له عزله وتنفسخ وكالته لغالب الما المدينة خالفما الدايا المجهلا من المنافعية (المنافعية المنابلة (٢٠) من منا المنابلة مع منا المنابع مع منا المنابع مع منا المنابع المنابعة ال

قال النووي: "لو عزل الراهن العدل قبل البيع انعزل" (٥٠).

وقال ابن مفلح ـ في المأذون له ببيع الرهن ـ: «وصح عزله في المادون له ببيع الرهن ـ: «وصح عزله في المادون له ببيع الرهن ـ: «الناا معال

يمتنع الراهن من الإذن أبداء وهدا فيه إبطال لفائنا الشنراط المرتهن

عل علم الوفاء (٦)

ليس له عزله، فإن عزله لم ينعزل.

وبه قال الحنفية (°)، والمالكية (٢)، وبعض الحنابلة (٧).

والمرابع المناس القدوري: «فإن شرطت في عقد الرهن فليس للراهن الراهن عزله عنها فإن عزله لم ينعزل (٨). I Kay at 1 KEU (V)

⁼ ٣/ ٢٤ ٢ حاشية ابن قاسم على الروض العربع ٥/ ٧٧.

نهاية المحتاج ٤/ ٢٧٧؛ أسنى المطالب ٢/ ١٦٧.

شرح منتهى الإرادات ٢/٨٢٨٤ كشاف القناع ٣٤٣٨٤ عدم الما ١٠٠٠ (١)

⁽٣) روضة الطالبين ٤/٠/٤.

⁽٥) الهداية، للمرغيناني ١٠/١٧٥؛ الجوهرة النيرة ١/٢٩٩؛ تبيين الحقائق ٦/٨١/٦

⁽٦) حلي المعاصم ١/١٧٥؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٢٥٣/٥ حاشية العدوي على الخرشيّ ١٥٤/٥ ١٤١٤ إلى (٢) ١٤٠١ والما قالم (٥)

⁽V) They have my man 14/X (A) P. 1991/E with \$177/0 (V)

The Ulive - limbaly

وجاء في المتفريع: «وَمَنْ وَكُلُّ وَكَيْلًا عَلَى ابْيِعِ رَامِنْ وَقَضَاءَ دينه من ثمنه فليس له إخراجه من وكالته إلا بترضا مرتهنه و(١). عا الله الله الساب

المرتهن على العقد المراول فيه عربيع أفي قرص أو غيرهما و المافيهما

غد في صحيح ودو تسكنه مر استفاء دينه من غير مطالبة الحاكم

وهذا العرض لا يسمق مع القول دار مع إلى المحاكم وما يا والعالم الم استدل أصحاب هذا القول بأن إذن الراهن للمرتهن أو العدل توكيل له بالبيع والوكالة من العقود الجائزة التي لكل واحد من المتعاقدين فسخها دون الراجع هو القول بأن الراهن ليس له عن الماده و العالم العالم الماده و القول بان الراهن ليس الماده و القول الماده و الماده و العالم الماده و الماده و العالم الماده و الماده و العالم الماده و ال

ويناقش: بأن هذا منتقض بما سيأتي في أدلة القول الثاني.

أبلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

تقديم المرتهن بثمن الرهن على سائر الفرماء: المالما أن الوكالة تعلق بها حق المرتهن وفي عزله إسقاط لحقه، فلا ينعزل^{٣٠}٠.

الفرع الأول تقديمه في حال حياة الملين

الدليل الثاني:

أن الوكالة إذا اشترطت في عقد الرهل صارت من موجباته فلم يكن للراهن الفسخ بغير رضا المرتهن (٤) عدميات الله عالم الم

إذا قال عال الراع عن الرقاء سيسه فإن المرتبي عن النالا إليالا

ان في عزل الراهن للوكيل ببيع الرهن تغريراً بالمرتهن، فلا يصح سداً للدريعة الحيلة، فقد يقدمُ الراهن على الإذن بالبيع في حال العقد ثم يفسخ الوكالة بعد ذلك (٥٠) الما كالما في مدا المراجعة المراجعة المحالة معالم المراجعة المر

ويمكن أن يناقش بأنه لو فرض حصول ذلك فإن العرتهن يمكنه استيفاء

⁽٢) المغنى ٢٤/١/٤. .70/7 (1)

⁽٣) الجوهرة النيرة - ١/ ٢٩٩٤؛ حلى المعاصم ١/ ١٧٥.

⁽٤) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/٢؛ تكملة البحر الرائق ٨/ ٢٥٦؛ فتح المعين على شرح الكنز ٣/ ٤٤٧/١ الله على المراج ١٤٢٧ من الله T) Las PAID

⁽٥) الإنصاف ٥/١٦٦.

ديته من ثمن الرهن من طريق الرفع إلى الحاكم ليأذن ببيع الرهن.

ويجاب: بأن إذن الراهن ببيع الرهن قد يكون هو السبب في إقدام المرتهن على العقد المرهون فيه من بيع أو قرض أو غيرهما، لما فيه من غرض صحيح وهو تمكنه من استيفاء دينه من غير مطالبة الحاكم ببيع الرهن، وهذا الغرض لا يتحقق مع القول بالرفع إلى الحاكم وما يلزم معه من أنشغال المرتهن بالمطالبة وتأخر وصول حقه إليه إلى حين الإذن بالبيع.

الترجيع:

الراجع هو القول بأن الراهن ليس له عزل المأذون له بالبيع من مرتهن أو أمين، فإن عزله لم ينعزل؛ وذلك لظهوره وقوة أدلته في مقابل ضعف دليل القول الآخر. . والله أعلم.

استال أصحاب هذا القول بما لل O المسألة الثانية O

تقديم المرتهن بثمن الرهن على سائر الغرماء المالا الماللا

الذُّ اللَّهِ كَالَّهُ تَعَلَقُ بِيهَا حَقَّ الْسَرِيَّيْنِ وَفِي عَزَّلَةَ إِسْنَاءً

وفيها فرعان:

الفرع الأول: تقديمه في حال حياة المدين. إنا إيالما

الفرع الثاني: تقديمه في حال وفاة المدين. علم عنا اذا عالم ال

• الفرع الأول: تقديمه في حال حياة المدين وسفا ما الما

إذا ضاق مال الراهن عن الوفاء بديونه، فإن المرتهن يقدم بثمن الرهن على سائر الغرماء، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء ((). يقول ابن قدامة في تقديم المرتهن بثمن الرهن من «وهذا من أكثر فوائد الرهن، وهو تقديمه بحقه عند فرض مزاحمة الغرماء، ولا نعلم في هذا خلاف» (۱). المام الشافعي: «وإذا بيع الرهن فالمرتهن أولى بثمنه حتى يستوفي

(a) 18/11/1. .177/2 (b)

(() Ther.

(٢) المغنى ٤٤٨/٤.

حقه)(۳)

⁽۱) بدائع الصنائع ۱۹۳۲؛ مختصر الطحاوي، ص۹۵ المنتقى، للباجي ۴۳۳۹ المنتقى، للباجي ۴۳۳۹ المنتقى، للباجي ۴۳۳۹ المانين الفقهية ص۱۳۵٪ ۱۳۵٪ کشاف الفقاع ۳/ ۴۳۳٪ شرح منتهى الإرادات ۲/ ۲۸۵٪ المحلى ۴/۰٪ المحلى ۱۸۰۰٪ المحلى ۱۵۰٪ شرح منتهى الإرادات ۲/ ۲۸۵٪ المحلى ۸/۰۰٪ المحلى ۱۵۰٪

Held Her.

ووجه ذلك: أن حق المرتهن متعلق بعين الرهن وذمة الواهن معاً، وحق غيره إنما تعلق بالذمة فقط، فترجيح حقه على حق غيره (١٠).

• الفرع الثاني: تقديمه في حال موت الملين

إذا مات الراهن مفلساً فاختلف العلماء في تقديم المرتهن بثمن الرهن على سائر الغرماء على ثلاثة أقوال:

يُوقَالُ الْإِمَامُ السَّافِينَ: اواذ مِاتَ الْراهِنَ فَالْدِينَ حَالَ وَبِمَا عِلَيْهِ لَوْقِهِ الْمُقَالَةِ أذى ما فيه فللك، وإن كان في استه و القلم والمخار مهم المرابعة المر

... وهوا إحدى الووايتين عن الإمام أحمد (٢)، وقول ابن حزم (١)

قال أبن حزم: «إن مات الراهن .. . ولا يكون المرتهن أولى بثمن الرهن وقال الخرم " الوالمرتين أحي شمر من حيث المنتيج وام بغل بالسروم

حقد حياركان الراهن أو ميتاً".

huth land all lieb in the

القول الثاني:

إذا كان الرهن بيد المرتهن فهو أحق به، وإذا كان بيد العدل فالرهن بين الغرماء والمرتهن أسوتهم. ILLE HEEL IKEL:

وبه قال ابن أبي ليلى^(ه).

القول الثالث:

أن المرتهن أحق بثمنه من سائر الغرماء، سواء أكان الرهن بيد المرتهن ورثته وقد سقط ملك الراهن عن الدهن بسوته وانتقل ملكه إلى ورثته أو الأ وبه قال الحنفية (٦)، والمالكية (٧)، والشافعية (٨)، وهو الرواية الثانية عن

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ٢١؟ المغنى ٤٤٨/٤.

⁽٢) كتاب الرَّوايتين والوجهين ١/ ٣٦٧؟ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ٢١.

⁽٤) المحلى (الموضع السابق). (٣) المحلى ٨/١٠٠.

⁽٥) اختلاف أبن حنيفة وابن أبي ليلي، للإمام أبي يوسف ص٥٣.

⁽١) القتاري الهندية ٥/٥٦/٤ تحقة الفقهاء ٣/٤٤ ، موجبات الأحكام وواقعات الأيام ص١٠٠؛ الفتَّاوي البزازية ٦/ ٧١ بهامْشُ الفتاوي الهندية.

⁽٧) المنتقى، للباجي ٥/٢٤٩ - ٢٤٩٠ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٤٥. ٣ ١٧٠ (=)

⁽٨) روضة الطالبين ٤/ ٨٨؛ مغنى المحتاج ٢/ ١٣٤؛ أسنى المطالب ١٦٦/٢. إحمال الا

الغرماء والمرتهر أسوتهم.

القول النالث:

وبه قال اس أبي ليلي

الإمام أحمد الله عن المنظم والمنابلة المنابلة المنابع المنابع

قال الطحاوي (٣): «والمرتهن أحق بالرهن وبثمنه إن بيع، في حياة الراهن كان ذلك أو بعد وفاته».

وقال ابن جزي: «وإذا قبض الرهن ثم أفلس الراهن أو مات فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء، ويصح أن يقبض الرهن المرتهن أو أمين يتفقان عليه»(٤).

وقال الإمام الشافعي: «وإن مات الراهن فالدين حال ويباع الرهن فإن أدى ما فيه فذلك، وإن كان في ثمنه فضل رد على ورثة الميت، وإن نقص الرهن من الدَّين رجع صاحب الحق بما بقي من حقه في تركة العيت... وليس لأحد من الغرماء أن يدخل معه في ثمن رهنه حتى يستوفيه (٥٠).

وقال الخرقي^(٦): «والمرتهن أحق بثمن من جميع الغرماء حتى يستوفي حقه حياً كان الراهن أو ميتاً».

إذا كان الرعن بيد السرين فهو أحق ٤٥ وإذا كان بيد العدل في الحاليا الم

أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلى:

الدليل الأول:

قال ابن حزم مستدلاً لما ذهب إليه: إن عقد المرتهن مع الراهن لا مع ورثته ورثته أو إلى عن الرهن بموته وانتقل ملكه إلى ورثته أو إلى غرمائه وهو أحد غرمائه ولا عقد للمرتهن معهم (٧).

ويناقش: بأن المرتهن تعلق حقه يعين الرهن، والموت ما جُعل مبطلاً للحقوق وإنما هو ميقات للخلافة، فلا تأثير للموت على تعلق حق المرتهن

⁽١) كتاب الروايتين وآلوجهين (١/٣٦٧؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١١/٤. (٥)

⁽٢) كشاف القناع ٣/ ٤٣٣٢ المغني ٤/ ١٤٨٨ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ٦١.

⁽٣) في مختصره ص٩٥. و المسال (٤) القوانين الفقهية ص٢١٣. المسال

⁽٥) الأم ١٩٥/، ١٩٦، ١٩٦٠ بعد يق يد (٦) في مختصرة صن ٧٠ ليا ، يقدا (٧)

⁽V) المجلى 1/101/ بتطوف عد 1/27/ - المحل يند 1/1/2 إسالما المدين (A)

ILLI IKEL:

الما المالج وقشائله ومه الولمة

بالعين المرهونة، كما أن التركة تنتقل إلى الورثة محملة بما فيها من حقوق والتزامات، ولو أبطلت التزامات الشخص بموته لما قضي دَين الميت أصلاً، ولقيل بأن دَين الميت متعلق بذمته، والورثة لم يتعاطوا أسباب ثبوته، وهذا غير صحيح.

الدليل الثاني:

أن المرتهن تعلق حقه بعين الرهن كتعلق حق البائع بعين المبيع، والبائع إذا وجد عين ماله عند من مات مفلساً فهو أسوة الغرماء وليس هو أحق به، فكذلك المرتهن مثله (١):

المائدة وتوقش من وجهين: من ما علا اغلا ، ولحدا بالما

الوجه الأول: لا يسلم بحكم الأصل؛ فإن من وجد عين ماله عند رجل مات مفلساً فهو أحق به كحال الحياة لدلالة النص الشرعي عليه، وتقدم (٢).

الوجه الثاني: لو سلم بحكم الأصل فهو قياس مع الفارق؛ لأن البائع دخل مع المشتري على أن يتعلق حقه بذمته فقط، بينما المرتهن دخل معه على أن حقه يتعلق بالعين المرهونة وبالذمة معاً فافترقا^(٣).

طيل الذّول الثاني:

استند ابن أبي ليلى لما ذهب إليه من أن المرتهن لا يقدم بثمن الرهن إذا كان بيد العدل على أن الرهن «لم يكن في يدي المرتهن، إنما كان موضوعاً على يدي غيره» (٤) .

ويناقش: بعدم وجود ما يوجب التفريق في الحكم بين الرهن في يد

⁽١) كتاب الروايتين والوجيهن ١/٣٦٧ ﴿ (٢) في ص٣٣٥ ـ ٣٤٢ إِلَمَا عَالَحَاا

⁽٣) كتاب الروايتين والوجهين (الموضع السابق).

⁽٤) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، للإمام أبي يوسف ص٥٣، ومنشأ الخلاف بين ابن أبي ليلى القائل بعدم تقديم المرتهن بثمن الرهن إذا كان بيد العدل وبين الجمهور القائلين بتقديم المرتهن بثمن الرهن ولو كان موضوعاً على يد عدل، هو أن ابن أبي ليلى يرى أن الرهن لا يتم بقبض العدل وإنما لا بد من قبض المرتهن له، بينما الجمهور يرون أن قبض العدل للرهن بمنزلة قبض المرتهن له.

المبسوط، للسرخسى ٢١/٧١، ٧٨.

Illuly Illie . - L

المرتهن وبين الرهن في يد العدل؛ الأن قبض العدال للرهن بمنزلة قبض المرتهن وبين الرهن بمنزلة قبض المرتهن له في الحكم، فق لم تعمير المرتهن المرتهن المرتهن المرتهن المرتهن المرتهن المرتهن المرته المرتب المرتب

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

أن حق المرتهن متعلق بعين الرهن وذمة الراهن معل، وبقية الغرماء حقوقهم متعلقة بالذمة دون الغين فكان حقه أقوى (١): و الله الذالي الثاني:

القياس على حال الحياة، فإذا قدم المرتهن حال حياة الراهن فكذلك حال موته؛ لأن تقديم حقه إنما هو من حيث كون حقه متعلقاً بعين المال، وهذا المعنى لا يختلف بالحياة والموت(٢).

الوجه الثاني: لو سلم يحكم الأصل فيه قيام في الفارق؛ لإقرابال

الراجع هو القول بتقديم المرتهن بثمن الرهن على بقية الغرماء في حال وفاة الراهن؛ وذلك لظهوره وسلامة أدلته وضعف أدلة القولين الآخرين لما ورد عليها من مناقشة، والله أعلم.

استلا ابن أبي ليلي لما ذهب الله عاليماً O مثالثاً عالسماً O

المسالة البالية بي المسالة المسالة

إذا بيع الرهن لسداد الدّين المرهون به، فإنه لا يخلو من إحدى ثلاث حالات:

وفي هذه الحالة يأخذ الدائن (المرتهن) مقدار دينه، ويرد الباقي على الراهن أو ورثته، فإن كان الراهن مفلساً فالفضل يكون لبقية الغرماء؛ حيث إن قدر الفضل لم يتعلق به حق المرتهن.

Homes ca. Um ting 17/ VV. AV.

⁽١) تحفة المحتاج ٥/٨٣؛ المغنى ٤٤٤٨/٤؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ٦١.

⁽٢) المغنى ٤٤٨/٤.

الحالة الثانية: أن يكون ثمن الرهن مساوياً لقدر الدين.

وفي هذه الحالة يأخذ المرتهن الثمن جميعه؛ لأنه أحق به من سائر الغرماء حتى يستوفى كامل حقه.

الحالة الثالثة: أن يكون ثمن الرهن أقل من الدَّين.

وفي هذه الحالة يأخذ المرتهن الثمن جميعه، ويرجع فيما بقي من دينه على مال الراهن، فإن كان على الراهن ديوناً أخرى حاص الغرماء ببقية دينه؛ لأن قدر الفضل من الدَّين دين لا رهن به فساوى فيه بقية الغرماء (١).

المطلب الثاني استفاء الدُّين من الضامن.

المطلب الثالث: استيقاء الذين عن المضمون عنه.

- Itacile IVel

ما يوجيه عقد الضمان

المجتاف العلماء فيما يوحيه عقد الضماراء على ثلاثة أقوال: "

Heel Hiple

أنه يوجب تمي اللَّي من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامِي. فتبرأه به كام الـ صفوق عنه بمحود الصفاق:



المطلب الأول: ما يوجبه عقد الضمان.

المطلب الثاني: استيفاء الدَّين من الضامن.

المطلب الثالث: استيفاء الدين من المضمون عنه.

ك المحلب الأول كك≡

ما يوجبه عقد الضمان

اختلف العلماء فيما يوجبه عقد الضمان، على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه يوجب نقل الدَّين من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامن، فتبرأ به ذمة المضمون عنه بمجرد الضمان.

(١) الضمان في اللغة قيل: مشتق من (الضم) فذمة الضامن مضمومة إلى ذمة المدين. واعترض: بأن لام الكلمة في الضم (ميم) وفي الضمان (نون).

وأجيب بأنه من الاشتقاق الأكبر، وهو المشاركة في أكثرالأصول مع ملاحظة المعني. وفي لسان العرب ٢/ ٥٥٠؛ الضمان مشتق من (الضمن) فذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه.

وأما في الاصطلاح فضمان الدَّين هو: «التزام الإنسان في ذمته دَين المديون مع بقائه عليه. المحرر لأبي البركات ابن تيمية ١/ ٣٣٩.

والضمان يتضمن أربعة أطراف: (الضامن) وهو الذي التزم الدين، و(المضمون له) وهو الدائن؛ و(المضمون عنه) وهو المدين، و(المضمون) وهو الدِّين.

ويطلق على الضمان أيضاً مسمى (الكفالة)، و(الحمالة).

الدرر الحكام ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦؛ المقدمات الممهدات ٢/ ٣٧٣؛ مغنى المحتاج ٢/ ١٩٨٤ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١١٤/٤، ١١١٥ ١١١٦ مالسما مالمه ١٠١٥ وحالأ أخر قلب المال أن يأخلهما:

وهو قول الظاهرية (۱) ، وقال به ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور (۲) . وقال ابن احزم: الحن كان له اعلى اآخر حق مالٍ من بيلغ أو من غير بيع . . . فضمن له ذلك الحق إنسان . . . فقد "سقط ذلك اللحق عن الذي كان عليه وانتقل إلى الضامل ولزمه بكل حال (۱)

القول الثاني:

أنه يوجب مطالبة الضامن بالدَّين دون انشغال ذمته به. وهو أصح القولين في مذهب الحنفية وعليه الأكثر عندهم(٤).

القول الثالث:

الله عنه المضمون عنه المؤالمة المؤالمؤالمة المؤالمة ا

وهو مذهب المالكية (٥) والشافعية (٢) والحنابلة (٧)، والقول الثاني والمقابل للأصح في المذهب الحنفي (٨)، وبه قال: سفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام (٩).

قال المرغيناني: «هي [أي الكفالة] ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة،

⁽أ) كالمعطي (٨/٨/١١٥ له الياسمة المراسفة المالك الله الله الله المراسفة الم

 ⁽۲) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/١١٩؛ رحمة الأمة ص١٥٨؛ بداية المجتهد ٢/ ٢٢٣؛ اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي، لأبي يوسف ص٥٥.

⁽٣) المحلى (الموضع السابق).

⁽٤) تأسيس النظر، للدبوسي ص٧٠؛ تبيين الحقائق ١٤٦/٤؛ بدائع الصنائع ١٠/١؛ الفتاوى البزازية ٦/٢١؛ المبسوط ١٠/١، ١٦١، خاشية ابن عابدين ٥/٢٨١؛ ملتقى الأبحر ١٢٣/٢، ١٢٤ مع شرحه بدر المتقى في شرح الملتقى.

⁽٥) المنتقى، للباجي ٦/ ٨٢؛ الشرح الكبير، للدردير ٣٢٩/٣؛ حاشية العدوي على الخرشي ٦/ ٢١.

⁽٦) الوجيز؛ للغوالي ١/ ١٨٥؛ المهذب ١/ ٣٤٨؛ أسنى المطالب ٢/ ٢٤٦؛ مغني المحتاج ٢/ ٢٤٦؛ معني المحتاج ٢/ ٢٤٠٠؛

⁽٧) الإقناع، للحجاوي ٢/ ١٧٦٤ المتحرر ١/ ٣٣٩؛ المبدع ١٩٠١٤ ألإنصاف ٥/ ١٩٠ ؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٤٦ كان (١)

⁽٨) بدائع الصنائع ٦/ ١٠؛ البحر الرائق ٢٠٤/٦؛ حاشية ابن عابدين ١٨١٠٥.

⁽٩) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/١١٨١ المغني ١٠٣/٤.

القول الثالث:

ethold Wang & Hula

11. I would g 7/ 1.7+ with shooting 6/14

وقال خليل في مختصره (٢): «الضمان شغل ذمة أخرى بالحق»، قال في منح الجليل (٣): «أي مع الأولى».

وقال الإمام الشافعي: «وإذا كان للرجل على الرجل المال فكفل به رجلاً آخر فلرب المال أن يأخذهما، وكل واحد منهما، ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله»(٤).

وقال الزركشي: «لا يبرأ المضمون عنه بنفس الضمان، بل يثبت الحق في ذمة الضامن مع بقائه في ذمة المضمون عنه»(٥٠).

ان يوب استعالُ ديمة الصاءر بالدُّين مع بناء ف

□ الأدلة:

أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

عن جابر بن عبد الله عليه قال: توفي رجل فغسّلناه وحنَّطناه وكفَّناه ثم أُتينا به رسول الله عليه يصلي عليه فقلنا: تصلي عليه؟ فخطا خطى ثم قال: «أعليه دين؟»، قلنا: ديناران، فانصرف، فتحملها أبو قتادة، فأتيناه، فقال أبو قتادة: الديناران عليّ، فقال رسول الله على: «أحق الغريم وبرئ منهما الميت؟». قال: نعم. فصلى عليه، ثم قال بعد ذلك بيوم: «ما فعل الديناران؟»، فقال: إنما مات أمس، قال: فعاد إليه من الغد، فقال: قد قضيتهما. فقال رسول الله على: «الآن بردت عليه جلده» (٢٠).

رجه الدلالة في العديث؛ من من من الدر الله مع المناهد

استدل بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: ﴿ أَن النبي عَلَيْهِ امتنع أَن يصلي على الذي كان عليه الدِّين

⁽¹⁾ Illings thereton X 7. A. M. (1) (1) (2) (1) (2) (1) (1)

^{(3) 1/}AP1. (3) 1/47/377. (3)

⁽٥) شرح الزوكشي على مختصر الخرقي ١٨٠٨/٤. تا ١٠ عسد ١٠٠٠ الم والسمال والمرار (٨)

قبل ضمان أبي قتادة، وصلى عليه بعد ضمانه، فدل ذلك على الفرق بين الحالين، فلو لم يسقط الدين عن الميت وينتقل إلى ذمة أبي قتادة لما كانت الحال إلا واحدة (١).

و المن الوجه الثاني: أن قوله على: (وبرئ منهما الميت)، صريح في ابراءة اذمة المنت الميت مريح في ابراءة اذمة المضمون عنه بمجرد الضمان (٢٠) من عنه سال المن المان الم

على جزاك الله خيراً، فك الله رهانك بير والقيامة كما فككت بعلا المناه

نوقش الوجه الأول: بأن امتناع النبي الله أن يصلي عليه قبل الضمان، وصلاته عليه بعد الضمان دليل على الفرق بين الحالين، ولكن ليس هذا الفرق هو انشغال ذمته بالدّين قبل الضمان وسقوطه عنه بالضمان، وإنما لأنه بالضمان صار لدينه وفاء، والنبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ ما كان يصلي على مدين لم يخلف وفاء، فأما من خلف وفاء فكان يصلي عليه، والضمان مع إبراء الميت من الرجوع يقوم مقام الوفاء فلذلك صلى عليه "".

ونوقش الوجه الثاني: بأن قوله ﷺ: "وبرئ منهما الميت؟" ليس إخباراً منه ﷺ ببراءته، وإنما هو استفهام في أنه هل ضمن متبرعاً لا ليرجع؟، ولهذا أجابه بنعم. ولو ضمن أبو قتادة بنية الرجوع عليه لما كان للضمان قائدة إذاً ولما صَلَّى عليه النبي ﷺ؛ لأن ذمة الميت لمَّا تزل مشغولة بدين ليس له وفاء، ويدل على هذا سياق الحديث حين أخبره بالقضاء فقال ﷺ: "الآن بردت عليه بردت عليه جلده، فلو لم يكن باقياً عليه لما قال له ﷺ: الآن بردت عليه جلده؛ لأن تبريد الجلد قد حصل من حين الضمان لو كان مسقطاً للحق عن المضمون عنه، بل لو لم يكن الدَّين باقياً عليه لما سأل النبي ﷺ أبا قتادة بعد ذلك بيوم بقوله: "ما فعل الديناران؟"

⁽١) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١١٩/١؛ المحلى ١١٢/٨.

⁽Y) المحلى ٨/١١٥؛ المغنى ٤/٢٠٤.

⁽٣) شرح كتاب المزني، الجَرَّء الخامس، كتاب الضمان، اللُوْحة (١٢١) [مخطوط]؛ فتح القدير ١٦٤/٧؛ المغنى ٤/٤٠٤.

⁽٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٩٩٤ ١٩١٨ شرح كتاب المزني (الموضع السابق) [مخطوط]؛ المنتقى، لأبي البركات ابن تيمية ٣٦٣/٢؛ المغني ١٤٤٤ ١٠٠٠ الم

قيل فسان أبي فنادة، وصلى عبيه عد ضيانه، عند ذلك عل**ي بالألياباا**

بالقسان صار للمنه وقام والني - عليه العبلاة و تربيعا حي جليا على مهم

أن النبي على أخبر بأن المدين قد فُكَّ رهانه بضمان دينه فقط، وهذا دليل على أن المضمون عنه يبرأ بمجرد الضمان، ولو لم تبرأ ذمته بمجرد الضمان لما انفك رهانه (٢).

من الله الاستدلال بهذا العديث المديث المديث المديدة

الما المناه الاستدلال بهذا الحديث من وجهين: أي المديث من الحديث من الما المعالم المعال

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لا ينهض للاحتجاج به كما ذكر ذلك البيهقي (٩) وابن حجر (٤).

الوجه الثاني: لو ثبت هذا الحديث فهو لا يدل على المدعى؛ لأن المراد بقوله على المدعى؛ لأن المراد بقوله على: قفك الله رهانك يوم القيامة كما فككت رهان أخيك، _ كما يقول أبو الطيب الطبري _: قأراد به فكه عن احتباسه عن الصلاة؛ لأن الفك هو الإطلاق، (٥)، قال ابن الهمام: «لأنه كان بحال لا يصلى عليه فلما ضمنه عنه فكه عن ذلك، (١).

⁽٣) في السنن الكبرى ٦/ ٧٣. (٤) في التلخيص الحبير ١٥٤/٣٠.

⁽٥) شرح كتاب المزني (الموضع السابق) [مخطوط]. المناب ومنابه المرابي (١٤)

⁽٦) فتح القدين ٧/ ١٦٤. وينظر: المغني ٤/٤. والم المناه المعنى ١٠٤/٤.

1 the way in

while ale the ag

Healing to It'and (1).

بافياً عليه إلى حين القضاَّمه ولو كانت ذمة المست قاء مرقت من وبالقال العقال عليها

الدليل الأول:

عن أبي هريرة الله أن النبي الله قال: (نفس المؤمن معلقة الدينه المحتى يقضى عنه (١) معلقة الدينه المحتى يقضى عنه (١) من المدينة المعال المدينة المعال المدينة ا

رجه الدلالة ني المديث:

السم الحوالة والصمال مناتقان من معناهما، فالحوالة مشتقة م: لللللل اللها المرابعة الم

ومنحل الاستشهاد فيه هو قوله على بعد قضاء الدَّين عن الميت: [الآن ابردت عليه جلاه]. عن الميت: [الآن ابردت عليه جلاه]. [الآن ابردت عليه جلاه].

رجه الدلالة في العديث:

المنتدل بهذا الخديث من الوجهين: و المنظار المنال المال المال

الوجه الأول: أن النبي على حث أبا قتادة على قضاء ما ضمنه، ولو برئت ذمة الميت بمجرد الضمان لما سأل النبي (عليه الصلاة والسلام) أبا قتادة وحثه على القضاء (٤). وهم لما سما الله و مده على القضاء (٤).

الوجه الثاني: قوله على الآن بردت عليه جلله النَّم أخبره أبو قتادة بقضائهما، دليل على أن ذمة الميت لم تبرأ بمجرد الضمان، وأن الدَّين كان

⁽١) عقدم تخزيجه في ص٧٤٪ ١ أله لِلتُعجم [(يُواشأ وندولما اليه يَما سالت ج

⁽٢) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/٩١١؛ الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوجة (٧٥٧). [مخطوط]....

وقد استدل بهذا الحديث بالإضافة إلى ابن المتنذر والماؤردي كل من ابن الهمام في فتح القدير ٧/١٦٤ وابن قدامة في المغني ٢٠٤/٤ والقاضي عبد الوهاب في الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٢٨١٠

⁽٣) تقدم نصه ومن أخرجه في ص٣٧٥م إساء الرياب المدراة عادما ماد اله

⁽٤) الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوحة (٢٥٧) [مخطوط]؛ نيل الأوطار ٥/ ٣٥٩.

باقياً عليه إلى حين القضاء، ولو كانت ذمة الميت قد برئت بمجرد الضمان لما قال له: «الآن بردت عليه جلده» «لأن تبريد الجلد يكون قد حصل حين الضمان (١).

عن أبي هو يرة ينه أن النبي إلى قال: النس المؤس معلقالها الإلياعا

أن الضمان وثيقة بدين في الذمة فوجب ألا ينقله عن ذمة من هو عليه قياساً على الرهن (٢).

الدليلُ الرابع على عالمة من المدين والقطال وعدا دليل على الداليالُ الرابع

لو كان الضمان مبرئاً لمن عليه الحق لكان حوالة وهما متغايران؛ لأن اسم الحوالة والضمان مشتقان من معناهما، فالحوالة مشتقة من تحول الحق (بمعنى انتقاله) (۲۳) والضمان مشتق من ضم ذمة إلى ذمة، وقيل: من تضمين ذمة إلى ذمة، فاقتضى أن يكون اختلاف أسمائهما المشتقة من اختلاف معانيهما موجباً لاختلاف أحكامهما؛ لأن تغير الأسامي دليل على تغاير المعاني في الأصل (٤).

ثانياً: الدليل على أن الضمان يوجب مطالبة الضامن دون انشغال ذمته بالله بالله الضامن دون انشغال ذمته بالله بالله بالمالية المالية المالية المالية بالله بالله بالله بالله بالله بالله بالله بالمالية بالما

استدل لذلك: بأن الضمان مشتق من (الضم)، فيقتضي ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، وهذا الضم إنما هو في المطالبة لا في شغل ذمة الضامن بالدَّين، وإلا للزم من انشغال ذمة الضامن بالدَّين مع ذمة المضمون عنه أن يكون الدَّينُ دينين، دَين في ذمة الأصيل، ودَين في ذمة الضامن،

⁽۱) شرح كتاب المزني (الموضع السابق) [مخطوط]؛ فتح القدير ٧/١٦٤ والمغني ٤/

⁽٢) المنتقى، للباجي ٨٢/٦؛ الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢/ عبد ٢١٠؛ المهذب ٨٤/١٤، شرح كتاب المزني (الموضع السابق) [مخطوط]؛ العبدع ٤/ عبد ١٨٥٤ عبد مسابقاً عبد ١٤٠٤، ويعمل مع معالي عبد المدارك المدارك المدارك

⁽٣) كما سيأتي في بيان معنى الحوالة في ص٥٣٨. أ عاص الله على على المحالة

⁽٤) بدائع الصنائع (الموضع السابق)؛ الحاوي الكبير، للماوردي (الموضع السابق)

ب اللمنين في تعلق الحق بهما (**)

ونوقش بأن ذلك غير لازم فليس في ثبوك المال في ذمة الضامن مع بقائه في ذمة الأصيل ما يوجب تعدد الدَّين ولا يوجب زيادة حق الطالب؛ لأن ثبوت الدَّين في الذمة اعتبار من الاعتبارات الشرعية، فجاز أن يعتبر الدَّين الواحد في ذمتين، والممتنع كون عين تثبت في زمن واحد في محلين حقيقين (٢)

أدلة القول الثالث:

اللمة اعتبا من الاعتبارات الشرعية، محاز أن يح تنها الم كالنا العالمة الله الما الاعتبارات الشرعية، محاز أن يح تنها الم

الدليل الأول:

أن الضامن مطالب بالدَّين، والمطالبة به ولا دَين محال؛ لأن المطالبة بإيفاء الدَّين فرع وجوب الدَّين ولا يتصور الفرع بدون الأصل، فإذا ثبت الفرع وهو المطالبة لزم منه ضرورة ثبوت الأصل وهو انشغال الذمة بالدَّين (٤).

than I have by the english to ache within

(1) with Harris 1, 1/2 harry \$1.1. (7) Hard - \$1411

ونوقش: بأن هذا منتقض بالوكيل والولي فهم يطالبون بدين على الموكل والصغير وليس عليهما دَين (٥).

ويجاب: بأن هؤلاء إنما يطالبون بصفتهم نائبون عن غيرهم قائمون مقامهم في أموالهم، ولذا فهم لا يلزمون بالوفاء من أموالهم، فلو أعسر

⁽١) تبيين الحقائق ٤/ ١٤٦٤ البحر الرائق ٦/ ٢٠٤؛ بدائع الصنائع ٦/ ١٠.

⁽٢) ينظر الدليل الثاني من أدلة القول الثالث الآتية.

⁽³⁾ thoughter, thereties (27) there (40) [world in 18 money (1)]

⁽²⁾ المبسوط 19/111 تبيين الحقائق ٤/٢٤ اصلاب عند م ٢٠٤٨ صلحال

⁽٥) فتح القدير ٧/ ١٦٣؛ تبيين الحقائق (الموضع السابق). عند ١١١٤ المعالمة الم

الموكل أو الصغير لما الزم الوكيل أو الولى بإيفاء ما عليهما (أي ما علي الموكل أو الصغير) من مالهما (أي مِن مال الوكيل أو الولي)، يخلاف الضامن فهو ملزم بالوفاء من ماله، حتى يحبس فيه ويباع عليه مالع جبراً، وانو مايتُ النَّانِ في اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ ا الواحد في ذمتين، والممتبع كون عين تشبت في ربين واحز في الاس كيلنا

أن الصمان مشتق من (الضم)، وهذا يقتضي أن الضمان يوجب الضم بين الذمتين في تعلق الحق بهما^(١). ILLE KEEL MINES:

علق ونوقش ابأنه أمن المتحال الممتنع أن يكون أمان واجد معدود محدود، هو كله على زيد وهو كله على عمرو، ولو كان هذا لكان للذي هو له عليهما أولا: الأولة على المعالمة على المعالمة العدد مضافعة العدم المعاند ال

من أدلتهم على ذلك هي أدلة القول الثاني عليه، وقد : ولم لمر بيجاً و

أُولاً: لا يَمْتَنِعُ أَنْ يُكُونَ لَدِينَ وَاحِدُ مُجَلَّانَ فَأَكْثَرُ } لأن ثُبُواتِ اللَّذِينَ في الذمة اعتبار من الاعتبارات الشرعية، فجاز أن يعتبر الشيء الواحد في ذمتين، والمحال الممتنع هو كون عين واحدة في محلين مختلفين في زمن واحد^(٣).

ثانياً: يجوز تعلق الدَّين بمحلين كتعلق دِّين الرهن به ويذمَّة الرَّاهن، وكَفَرْضُ الْكُفَايَةُ يَتَعَلَقُ بَالْكُلُّ وَيَسْقُطُ بَفَعَلُ الْبَعْضُ، وَكُمَّا لَوْ غَصَّبِ شخص شيئًا ثم غصبه منه غاصب فاستهلكه كان للمالك مطالبة كل واحد منهما به، وكل ذلك ليس بممتنع، والتعدُّ فيه ليس في ذاته فهو دَين واحد، وما عُلَى الضامن هو ما على الأصيل وإنما التعدد في المحل بحسب ذاتيهما (على)

ثالثاً: لا يلزم من وجوب الدَّين عليهما تكرار الاستيفاء؛ لأنه إذا أخذ من أحدهما سقط عن الأخر ضرورة، فيمتنع الأخد منه، كما أنه باستيفائه مقامهم في أموانهم، ولذا فهم لا يلزمون بالوفاء من أموالهم، فذ أعسر

- (١) بدائع الصنائع ٦/١٠؛ المغنى ٤/٠٠. (٢) المحلى ١١٤/٨.
- (٣) تأسيس النظر، للدبوسي طن ٧٠؛ البخر الوائق ١٠٤٠؛ شرح كتاب المزني (الموضع) (٢) ينظر الدليل الثاني من أدلة القول الثالث الآتية. السابق) [مخطوط].
- (٤) الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوحة (٢٥٧) [مخطوط]، تحقَّةَ التعبيبُ على شرح الخطيب ٣/ ١٩٥ مغني المحتاج ٢٠٨/٨٠٠ خاشية البالجوري ١٩٤٧/١ تبليل الحقائق ٤/٢٤١؛ المغني ٤/٤، وضي الحقائق (الموضع ٤٠٤٠) وعقال ومن الماد الدمان

الدَّين من أحدهما يسقط حقم في المطالبة بالدَّين؛ لوصول حقه إليه، فهو وإن ثبت له حق مطالبتهما إلا أنه ليس له حق الأخذ منهما جميعاً.

الترجيع:

من خلال عرض أقوال العلماء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشة يتبين رجحان القول الثالث؛ لظهوره، وقوة أدلته، وسلامتها من المناقشة في مقابل عدم نهوض أدلة القولين الآخرين للاحتجاج بها بما ورد عليها من مناقشة. . والله أعلم.

استيفاء الدّين من الضامن في حال كونه واحداً . فأبكنا أمن

الخلاف بين القول الثاني القائل بأن الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام المطالبة، وبين القول الثالث القائل بأن الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الدين إثما هو خلاف لفظي لا ثمرة له؛ لأن الحنفية القائلين بأن الضمان ضم في المطالبة يوافقون الجمهور في أن الضامن لو مات أُخذ الدين من تركته، فلو كان الضمان ضمّاً في المطالبة فقط دون الدين للزم ألا يستوفى الدين من تركة الضامن؛ لأن المطالبة تسقط عنه بموته لانعدام المحل. ولهذا قال ابن عابدين: "يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضاً» (١).

أما ثمرة الخلاف بين القول الأول وبين القولين الثاني والثالث فظاهرة، وسيأتي جانب منها في مبحث استيفاء الدَّين من المضمون عنه.

ينظر: فتح القدير ٧/ ١٦٣/٤ البنحر الرائق ٦/٥٨/١ حاشية ابن عابدين (الموضيع السابق).

⁽١) حاشية إبن عابدين ٩/ ٢٧٢. وأيضاً فالحنفية يقولون بأن الدائن لو وهب الدين للضامن الصح ورجع الضامن الموهوب له على الأصيل مع أنهم _ أي: التخفية ويقولون: إن هجة الدين من لغير من عليه الدين لا تصح، كما أنهم يقولون بأن الدائن لو اشترى بالدين شيئاً من الضامن صح مع أنهم قالوا بأن الشراء بالدين من غير من عليه الدين لا يصح، بهذا يتضح أن خلاف أكثر التحنفية للجمهور تحلاف لفظي لا تمرة له من حيث الموضوع.

علد نهرض أطة القول الأغ

الخلاف بو انول للي ا

as the a line of aborting of town.

- The line may give

إلى ذمة المقسول عنه في التالد

elia Tala.

اللين من أحدهما من الله الله عن الم الله الله عن الله الله

استيفاء الدَّين من الضامن

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حال كون الضامن وأحداً.

المسألة الثانية: في حال تعدد الضامنين.

المسألة الأولى ○

استيفاء الدَّين من الضامن في حال كونه واحداً.

وتحتها ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مطالبة الضامن بالوفاء.

الفرع الثاني: إلزام الضامن بالوفاء.

الفرع الثالث: أثر موت المضمون عنه في حلول الدين المؤجل على الضامن.

و مسر ١١ و الفرع الأول: مطالبة الضامن بالوفاء الله المديد

. الحوقيم أمران؛ مورس منه العقسة قبالله المان الأن المقالة عني المرادة العقالة المان المثالة

الأمر الأول: ثبوت المطالبة على الضامن على الناه اللها

الأمر الثاني: وقت مطالبة الضامن.

🗖 الأمر الأول: ثبوت المطالبة على الضامن - على المامن

ذهب عامة الفقهاء من الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤) والظاهرية (٥)، إلى أن بعقد الضمان يثبت للدائن (المضمون له) حق مطالبة الضامن بالدين الذي التزمه، قال الموفق ابن قدامة: «ولا نعلم في هذا خلافاً»(٢).

⁽١) الدائع الصنائع ٦/ ١١٠ فتح القدين ١٨٢/٧ مير، مد وسد المدان ماليث بيالله مد

⁽٢) المقدمات الممهدات ٢/ ٣٧٩؛ كفاية الطالب الرباني ٤/ ١٦٠٠

⁽٣) الأم ٣/ ٢٣٤؛ تحفة المحتاج ٥/ ٢٧١.

⁽³⁾ Marce 1/9779 things 3/477. (6) Marks 1/1/1 (1)

⁽٦) المغنى ٤/ ٩٣٥.

مختصه البرايريا

went 1 1141 hash blooming

بِ بِللتُونِيدُ لِي عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه أولاً: قوله ﷺ: «الزعيم غارم»(١).

حيث دل الحديث على أن كل زعيم غارم، والزعيم هو الضامن، فيكون غارماً، وإذا كان غارماً، فإن للدائن مطالبته بالدّين.

ثانياً: أن الدين ثابت في ذمة الضامن، فكان للدائن مطالبته به كسائر الديون.

مع اتفاق الفقهاء على أن الضامن مطالب بالدَّين الذي التزمه بعقد الضمان إلّا أنهم اختلفوا في وقت مطالبته به، على قولين:

القول الأول:

للدائن مطالبة الضامن بالدَّين الحال أو بالدَّين المؤجل عند حلول أجله مطلقاً سواء تعذر عليه مطالبة المضمون عنه أو لم يتعذر عليه ذلك.

وهو مذهب الحنفية (٢)، والشافعية (٤)، والحنابلة (٥)، والظاهرية (٢)، وقول لبعض المالكية (٧)، وقال به (٨): سفيان الثوري، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد بسنده عن أبي أمامة الباهلي ظليه المسند ٧٦٧/٠. وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى ٨٨/٦، كتاب العارية، باب العارية مؤادة. وصححه الألباني في إرواء الغليل ٧٤٥/٠.

⁽٢) المغنى (الموضع السابق). ولا من المعنى (الموضع السابق).

⁽٣) الأمالي ص٣٣؛ بدائع الصنائع ٦/١٠؛ فتح القدير ٧/ ١٨٢؛ الدرر الحكام ٢/ ٣٠١،

⁽٤) الأم ٣/ ٢٣٤؛ المهذب ١/ ٣٤٨؛ تجفة المحتاج ٥/ ٢٧١؛ أسنى المطالب ٢/ ٢٤٦.

⁽٥) المحرر ١/ ٣٣٩؛ القروع ٤/ ٢٣٨؛ المبدع ٤/ ٢٤٩؛ الإنصاف ٥/ ١٩٠٠ و.

⁽٦) المحلى ١١١٨٨ مناه المناه المحلى ١١١٨٨ مناه المناه ما المناه ما المناه ما

⁽٧) حاشية البناني على الزرقاني ٦/ ٢٩٤ حلى المعاصم ١٨٧/١.

⁽٨) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذق ١/١١٨؛ بداية المجتهد ٢/٢٢٣؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٥/ ٧١.

الناد المناد الفاد الماد الماد

قال الطحاوى: «وللمضمون له أن يطالب بالمال كل واحد من المطلوب lek: Egls : " ligan alles" والضمين، (١).

ا به قال النووي: «وللمستحق مطالبة الضامن والأصيل»(٢)

وقال الحجاوي: «ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما»(٣)، قال البهوتي: «أي من المضمون عنه والضامن» في حبال ما الله الما الليون.

القول الثاني:

لا يحق للذائن مطالبة الضامن بالدِّين الحال أو المؤجل عند حلول أجله إلَّا إذا تعذر عليه مطالبة المضمون عنه، بأن كان مُعللُوا أو عَالمباً إِنَّا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ ال وهو قول الإمام مالك الذي رجع إليه (٥)، وبه أخذ ابن القاسم (٦)، وهو المشهور والذي عليه العمل وبه القضاء عند المالكية(١٧٠)، واعتمده خليل في مختصره^(۸)، وابن أبي زيد^(۹). القول الأول:

(٢) المنهاج ٢/٨٠٢ (مطبوع منع معني المحتاج) بعدما قالته ميله على دايد القلف

(٣) الإناع ٢/٢٧١. (٣)

(٤) كشاف القناع ٣/٤/٣. إن يه (٥) المنتقى، للباجي ٢/٨٦؛ الكافي في فقه أهل المدينة ص٣٩٩. (٧) خالصا ينعما

(٦) المقدمات الممهدات ٢/ ٣٧٩.

(V) أصول الفتيا، لابن الحارث ص٠٤٢؛ معين الحكام، لابن عبد الزفيع ١٩٨/٢ منح الجليل ٢١٧/١؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٩٠٦؛ الفواكه الدواني ٢/ ٢٩٤ الفواكه الدواني ٢/ ٢٩٤ النهجة في شرح التحقة ١/١٨٤. أما أنه الما المحالمة الما المحالمة الما المحالمة الما المحتصر خليل شر ١٠٠٠ التحقة ١/١٨٤ مختصر خليل شر ١٠٠٠ المحالمة المحالمة المحالمة المحتصر خليل المحتصر المحتصر خليل المحتصر ال

هو: عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي؛ أبو محمد، عالم أهل المغرب، إمام المالكية في وقته؛ وجامع مذهب الإمام مالك وشارح أقواله، عرف بـ (مالك الصَّغيرَ)؛ ولقبُ بـ(قطبُ المُدَّهبِ)، تفقه بفقهاء القيروان والأندلس وسَبَّته والمُغربُ، كان واسع العلم كثير الحفظ والرواية، ذا بيان، يجيد الشعر، وجمع إلى ذلك صلاحاً تَامَأُ وَوَرَعَا وَعَفَةً كَثُرُ الآخِذُونِ عَنْهُ، وَهُوَ الذِي لَخْصِ الْمُدْهَبُ الْمَالَكُيُّ، تُوفَّى بالقيروان الله ٢٨٦ هيدنا ٢ ١٤٩/ و إنساء ٢٨٦ و ويفا ٢٨٦٠ إن يما (٥)

له مصنفاته عديدة في الفقه المالكي منها: «النوادر والزيادات على المدونة» المختصر المدونة، (الرسالة)، (الاقتداء بأهل المدينة) ١٦/١ والمراق على السالفينات (١٧) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨٠/ ١٨٠ النيباج المذهب ١/٤٢٧، شجوة النور الشوع الكييرة لشمس المهر البخليس الزكية ص٩٦. ونوفل من وحهيس

elle K mile Keen (4).

HLLI IKELS

الدليل الثاني:

في رسالته $\binom{(1)}{1}$ ، وقال به أبو ثور $\binom{(1)}{1}$ ، واختاره ابن القيم $\binom{(1)}{1}$ ، والسعدي $\binom{(1)}{1}$ ، من أن الضمان بوجب ضم ومة الضامن إلى ذمة المضمون عند. فيت قلباتيا

من قال الخوشي نا الضامن لا مطالبة لصاحب الحق عليه حيث كان الغريم _ وهو المضمون _ حاضراً موسراً يتيسر الأخذ منه ال. . على المشهور) (٥٠) . غال

□ الإدلة:

الوجه الأول: كون الضمان يوجب صم دُمة الضامن إلى دُمة والمضمون

استدل القائلون بأن لصاحب الحق مطالبة من شاء منهما بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

عن أبي أمامة على قال: قال رسول الله على الرعيم خارم (٢٠). ا

اللَّهِ فِي دُمَّ الصَّامِن يوجب عَلَم السَّاوِي فِي الْحَلَّالِيُّمُ الصَّالِيِّيلِ مُهُمَّ

أفاد الحديث أن الرعيم غارم، والزعيم هو الضامن، فيكون غارماً، والمطالبة طريق تغريمه، فيثبت للمضمون له حق مطالبة الضامن متى شاء سواء تعذر علية مطالبة المنظمون العنه ألو لم يتعدر الحيث إن تُعَرِيلُم الضامن في الحديث لم يُقَيَّد بتعذر تغريم المضمون عنه(٧). ولي لمه دفته المحميما القباللعد

مناقشة الاستدلال بهذا العدبث:

المُوقِفُن ؛ بأن المُعاديف دل على أن الضامن غادم، لكن الأيلزم أمنه أنه غارم في جميع الأخوال، بدليل أنه لو أدى الأصيل لم يكن خارماً الولهذا فالحديث لا عملوم له، فيلحمل اللحديث على أن الزعيم غارم في احال توجه المطالبة إليه، والمطالبة لا تتوجه إلى الضامن إلا عند تعذُّو مطالبة الأصيل (^^)

الرسالة، لابن أبي زيد القيرواني ص١٥٣٠.

الحاوي الكبير؛ للماوردي (ج٧)، لوحة (٢٥٧) [مخطوط]. المماوردي

أعلام الموقعين ٣/ ٣٩٩. (٤) المختارات الجلية ص١١٩.

⁽٥) المخرشي على مختصر خليل ٢٨/٦. (٦) تقدم تخريجه في ص١٩٥ هامش (١).

وقد استدل بهذا الحديث كل من: الخطيب الشربيني في الإقناع ٣/٩٩٪ ومغنى المحتاج ٢/٨٠٪؟ والزَّركشيُّ في شرَّحَهُ على مختصر الخرقيُّ ١٩٦/٤. المُ وَمُلَعَا اللَّهُ (٨) أعلام الموقعين ٣/ ٣٩٩. 11 Alta lingery TIPPT.

C Wiels:

الدليل الثاني - أو المانية المراكمة والمتناوة أو المنية أو ما الثانية المانية الثانية المانية المانية المانية ا

أن الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، فيثبت الدَّين في ذمة الضامن كثبوته في ذمة المضمون عنه، فيثبت للدائن مطالبة الضامن بالدَّين متى شاء قياساً على الأصيل (١٠).

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: كون الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه لا يلزم منه أن يثبت للدائن حق مطالبة الضامن متى شاء؛ لأن الضم قَدْرً مشترك بين ضَمَّ يطالب معه الضامن استقلالاً، وضَمَّ يطالب معه الضامن بدلاً، والأعم لا يستلزم الأخص(٢).

الوجه الثاني: أن هناك فرقاً بين ثبوت الدَّين في ذمة الأصيل وبين ثبوت الدَّين في ذمة الضامن يوجب عدم التساوي في المطالبة، وهذا الفرق هو أن الدَّين قد ثبت في ذمة المضمون عنه أصالة، وثبت في ذمة الضامن تبعاً (٣).

المطالبة طريق تعريمه ، فيشت المصمون له حق مطالبة القياني الموالية الموالية طريق تعريمه ، فيشت المصمون له حق

استدل القاتلون بأن صاحب الحق لا يطالب الضامن إلّا إن تعلر عليه مطالبة المضمون عنه، بما يلي: " معالية المضمون عنه، بما يلي: " معالية المضمون عنه، بما يلي:

which Hair 46 wil Barus:

(A) Walnut and TIPPY

الدليل الأول:

«أن الضامن فرع والمضمون عنه أصل، وقاعدة الشريعة أن الفروع والأبدال لا يصار إليها إلا عند تعنز الأصول؛ كالتراب في الطهارة، والصوم في كفارة اليمين، وقد اطرد هذا في ولاية النكاح واستحقاق الميراث، لا يلي فرع مع أصله، ولا يرث معه (٤٠٠).

الدليل الثاني:

أن الضمان وثيقة في دين فلم يجز استيفاء الحق منها قبل مطالبة من

⁽٢) أعلام الموقعين ١٣/ ٤٠٠.

⁽٤) أعلام الموقعين ٣٩٩/٣.

عليه الدُّين قياساً على الرهن(١٠). ولفيال توليقا والزار الثاني وقد الله الدُّين الله المانية ا

وجه ذلك: أن الضمان توثقة وحفظ للحق فهو جارٍ مجرى الرهن، لكن ذاك رهن عين، وهذا رهن ذمة أقامها الشارع مقام رهن الأعيان للحاجة إليها واستدعاء المصلحة لها، والرهن لا يستوفى منه إلا مع تعذر الاستيفاء من الراهن فكذلك الضمين (٢).

يقول ابن القيم:

«إن الضامن في الأصل... وُضِعَ ليحفظ لصاحب الحق حقه من التَّوَى (٢)، ويكون له محل يرجع إليه عند تعذر الاستيفاء من محله الأصلي، ولم ينصب الضامن نفسه لأن يطالبه المضمون له مع وجود الأصل ويُسْرته والتمكن من مطالبته، والناس يستقبحون هذا ويعدون فاعله متعدياً، ولا يعذرونه بالمطالبة، حتى إذا تعذر عليه مطالبة الأصل عَذَرُوه بمطالبة الضامن وكاثوا عوناً له عليه، وهذا أمر مستقر في قطر الناس ومعاملاتهم (٤).

الترجيع:

الراجح من القولين هو أن صاحب الحق لا يطالب الضامن بإيقاء الدَّين إلّا إذا تعذر عليه استيفاء دينه من المضمون عنه؛ وذلك لظهور أدلته في مقابل ما ورد على أدلة القول الآخر من مناقشة. . والله أعلم.

الفري المريع التاني؛ إلزام الضامن بالوفاء معدا

را الله المرحل الحل بعوت من هو عشال المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع الم

والأمر الأول: حكم إلزام الضامن بالوفاء. الملك من المسامن المسا

مقاليته به أي أذ بحل، ويهذا قال الحنهية "

⁽۱) المنتقى، للباجي ٨٦/٦؛ الخرشي على مختصر خليل ٢٨/٦؛ شرح مختصر المزني المرابي المرابي المرابي المرابي المرابي المخطوط] المرابي المخطوط] المرابي المحطوط] المرابي المحطوط] المرابي المحطوط] المرابي المحطوط] المحطوط] المرابي المحلوط المحلوط المرابي المحلوط المحلوط المرابي المحلوط المحلوط

⁽٢) أعلام الموقعين (الموضَّعُ السَّابِقُ) من الله على الله على الله على الله الله

⁽٣) التَّوى: (بالألف المقصورة)، من تَوِيَ المال: أي هلك وذهب، وفي المثل: أَتْوَى من دين. أساس البلاغة ص٢٦٠ أنيس الفقهاء ص٢٢٥.

وفي الاصطلاح: (العجز عن الوصول إلى الحق)، تبيين الحقائق ٤/ ١٧٣.

⁽٤) أعلام الموقعين ٣/ ٣٩٩. وينظر نحوه في المختارات الجلية، للسعدي ص114.

الأمز إلثاني: وقت إلزام الضامن بالوفاء. " عما السله أسالية وسأنا عيله

الأمر الأول؛ حكم إلزام الضامن بالوقاء المعالية المناع الما الما الأول؛ حكم الزام الضامن بالوقاء

إذا أمتنع الضامن عن الوفاء بما ضمنه بعد مطالبته، فإن للدائن الحق في التشديد عليه بالمطالبة، وله ملازمته، وإقامة الدعوى بحبسه لحمله على الوفاء أو الحجر عليه وبيع ماله وتسديد الدَّين من ثمنه (۱).

وذلك لأن الدَّين ثابت في ذمة الضامن، فهو مدين، فيثبت عليه ما يثبت على سائر المدينين من الأحكام.

ت الأمر الثاني: وقت الزام الضامن بالوقاع إلى على المر الثاني: وقت الزام الضامن بالوقاع إلى المرابع الثانية وقت

إلزام الضامن بالوفاء لا يكون إلا بعد امتناعه عن الوفاء عند توجه المطالبة إليه، وقد اختلف العلماء في وقت مطالبة الضامن بالوفاء على قولين _ كما سبق وعلى هذا الخلاف في المطالبة ينبني الخلاف في الإلزام بالوفاء؛ لأن إلزام الضامن بالوسائل الشرعية سواء ما تعلق منها بشخصه أو يماله لا يكون إلا في حال مماطلته، ولا يكون المدين مماطلاً إلا بعد أن يطالب بالوفاء فيمتنع من غير ما عذر يستوجب إنظاره أو إمهاله.

الله و المام على المام المام

الدَّين المضمون إذا كان مؤجلاً واحَلَّ على المضمون عنه بموته (إن قيل بأن الدَّين المؤجل يحل بموت من هو عليه) (٢) ، فإنه لا يحل على المضامن بموت المضمون عنه قبل الأجل، وإنما يبقى في حق الضامن إلى أجله وتمتنع مطالبته به إلى أن يحل، وبهذا قال الحنفية (٢) ، والمالكية (٤) ، والشافعية (٥)

⁽۱) تبيين الحقائق ٤/١٥٦؛ البهجة في شرح التحفة ١/١٨٨٠ الحاوي، للماوردي الجزء السابع، اللوحة (٢٦١) [مخطوط]؛ أسنى المطالب ٢٤٧/١٤٤ الإنصاف ٥/٢٨٣. (١)

⁽٢) سبق إيراد أقوال أهل العلم في مسألة حلول اللِّين المؤجل بوقاة المدين في ص ٢٠٠٠.

⁽٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٦/ ٢٩؛ الشرح الكبير عللللودير ٣٣٧٠/٣.

⁽٥) اعلام الموقعين ١١٩٥٦. وعلى ٢٠٨/٢ خلت المختلج ١٤٥٨/٢ على ١١٥٠ (٤)

بإعلا إعقاا

وذلك لأف كل واحد منهم دمته مشيخ له يخامل الدين بموجد "ملالتمال

وذلك لأن الدَّين مؤجل، والدَّين المؤجل لا يحل على شخص بموت (٢)

غيره الدين المعرب المسلم المس

اللمر الأول إذا ضعنوا ضمارة اشتال كالسما ٥

اذا ضمن اللَّيْنِ أَكِيْنِ مِن الضَّاءِ مِنْ الْمُتَعَدِّدِينَ الْمُتَعَدِّدِينَ الْمُتَعَدِّدِينَ الْمُتَعَدِّدِينَ السَّيْعَاءُ الدَّيْنَ مِن الضّامِنِينَ المِتَعَدِّدِينَ مِنْ اللَّهِ ا

الفرع الأول: إذا ضمن كل واحد جميع الدِّين بعقد منفرد.

الفرع الثاني: إذا ضمنوا جميعاً الدين بعقد واحد. لمن ولساء الله الله

الفرع الثالث: إذا ضمن الضامن ضامن آخر.

• الفرع الأول: إذا ضمن كل واحد من الضامئين المامين المامين التألين بعقد منفرد المامين المامية المامية

إذا تعدد الضامنون وكان كل واحد منهم ضامناً للدَّين جميعه بعقد منفرد، فالحكم أن الدائن له مطالبة كل واحد منهم بجميع الدَّين، ويكون للدائن من الحق على كل واحد منهم مثل ما له على الضامن المنفرد.

وبهذا قال الحنفية (٢٠)، والمالكية (٤٠)، والشافعية (٥٠)، والحنابلة (٢٠).

- (١) الكافي، لابن قدامة ٢/ ٢٣١؛ المبدع ٤/ ٢٦٠. وانقل سوائد (١)
- (٢) المغني ٤/٢٠٤٠ يا إيمال عالمة ٢٠١١ م المحتال بنع ١٤٥١ على المعنى ١٤٥٤ (٢)

وينظر: المجنى ١٤٧٠٦٤ نالم م الكبيرة الشمين الدين المقدسي عاباته

- (٣) الأمالي ص٤٧؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٣٧، وعال يه الا مالي ص٤٧؛
 - (٤) المنتقى؛ للباجي ٦/ ٨٨؛ الشرح الكبير، للدردير ٣٤٢/٣.
 - (٥) السنى المطالب ٢٤٩/٢ مع حاشية شهاب الدين الرملي، الله المالي ا
- (٦) حيث أجازوا أن يتعدد الضامنون بعقد واحد، وعللوا الجواز بقولهم، كما في كشاف القناع ٣/ ٣٦٥: «لأنه ما جاز ثبوته في ذمة اثنين جاز ثبوته في ذمة أكثر منها» وهذا =

Hale Li

وذلك لأن كل واحد منهم ذمته مشغولة بكامل الدَّين بموجب ما التزمه بالعقد فجان لصاحب الحق مطالبته به (١) مثال مراجع ويتا الله الله الله والمالية

• الفرع الثاني: إذا ضمنوا جميعاً الدين بعقد واحد

وفيه أمران:

الأمر الأول: إذا ضمنوا ضمان اشتراك.

الأمر الثاني: إذا ضمنوا ضمان اشتراك في انفراد.

□ الأمر الأول: إذا ضمنوا ضمان اشتراك

إذا ضمن الدَّين أكثر من ضامن بعقد واحد دفعة واحدة، كما لو نطقوا جميعاً بإيجاب الضمان بأن قالوا: ضمان فلان علينا، وقبل الدائن، وكما لو قيل لهم: أتضمنون فلاناً بكذا؟ فيقبلون ضمانه دفعة واحدة، أو يقول أحدهم: ضمانه علينا، ويُوافقه الأخرون! رحم عمل كل عليه الله عليه الله عليه الأخرون!

القول الأول:

يطالب كل صامن بجميع الدين.

وهو أحد الوجهين عند الشافعية (١)، صحّحه المُتَولِّي (١)، واعتمده

الفرع الثالث: إذا ضهن الفيام: ضامن آخو.

⁼ التعليل كما يدل على جواز تعدد الضامنين بعقد واحد فإنه يدل أيضاً على جواز تعدد الضامنين مع انفراد كل واحد بعقد مستقل، لأن الضامن الثاني مع الضامن الأول كالضامن الأول مع الأصيل، وإذا كان كذلك فإنه يصير كل واحد من الضامنين مدين، فيثبت عليه ما يثبت على سائر المدينين من المطالبة والإلزام بالوفاء. وينظر: المغنى ٢٠٧/٤؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٥/٣٧.

⁽١) كشاف القناع ٣/ ٣٦٥. . ١٠/١٠ وليما ١٣٢١ / توانية و ١ روايا (١)

⁽٢) نهاية المحتاج ٤٥٩/٤؛ مغني المحتاج ٢٠٨/٢؛ قلائد الخرائد ١٩/١.

⁽٣) أدب القضاء، لابن أبي الدم ٢/ ٣٦٨/١٥ يبدله به المحتاد ١٤٥ ي بالدم ١٤٠١ (٣) والمتولي هو: عبد الرَّحَمَّنُ بن مأمون بن على، أبو سعيدٌ، النيسابوري، يعرف بـ (المَتَولِّي)، كبار فقهاء الشافعية، ولد بنيسابور سنة ٤٢٦هـ وتفقه بمرو وبخاري، وسمع الحديث وبرع في الفقه والأصول والخلاف، دخل بغداد وكرَّس بالمدرسَّة النظامية في بيغداد سنة ٤٧٨هـ. من عاميا العامية في العام المراك ال

البُلْقِيْشِ (١) عاوابن حجر الهيتمي في التحفة (٢) ، وأفتى به على السبكي (٣) ، عنا الشافعية الم صفحه الماوردي والروباني (الأنيامياني) عنا الشافعية الماوردي والروباني (الماليانيانيانيانيانياني

رأفي به البدر بن شهية (١٧)، وصنحت ابن أبي الده (١٠)، وأفتى به إ**بنائا رابقا**

لا يطالب كل ضامن إلا يحصته من الدِّين؛ فلو كانوا ثلاثة مثلاً، طولب كل واحد منهم وثلث الدّين عن عام وي من ١٨٦٠ ٢ تا المسال عامل ١٠٠٠

تحفة المحتاج (الموضع السابق) من منا) مسلم ولها ١٧٧١ و ماسما عصا (٦)

البلقيني هو: عمر بن رسلان بن نصير، أبو حفص، سراج الدين الكناني العسقلاني الأصل، البلقيني، الحافظ المفسر الأصولي، من كبار فقهاء الشافعية، ولد بـ (بُلْقِيْنة) ــ من قرى مصر الغربية ـ سنة ٧٢٤هـ وسمع من جماعة، أجاز له الحافظان المزي والذهبي وآخرون، انتهت إليه رياسة المذهب والإفتاء، وولى قضاء الشام، توفى بالقاهرة سنة ٥٠٨م. إن أر وساما وكليال مودته ت بينه و الرجيدال ساير

من مصنفاته: وتصحيح المنهاج، والمنصوص والمنقول عن الإمام الشافعي، والينبوع في إكمال المجموع»، «العرف الشذي على جامع الترمذي». Chi Made

ورو ترجمته في: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شهبة ٢٤٦/٤ الضوء اللامع ٦/ ٨٥؛ ذيل طبقات الحفاظ، للسيوطي ص٣٦٨؛ لب اللباب في تحرير الأنساب ١٤٤/١. (V) يشرح عماد الرضا ٢/٨١٠

(٢) تحفة المحتاج (الموضع السابق).

(٣) فتاوى السبكي ١/٨٥٨.

وعلى السبكي هوز على بن عبد الكافي بن على السبكي، أبو الحسن، تقي الدين، الشافعي القاضي الفقية الأصولي المفسر، ولد بـ(سبك) من أعمال المنوفية سنة ١٨٣هـ، ورجل في صباه إلى القاهرة فسمع من جماعة، ثم رجل إلى الشام، ثم عاد واستقر بالقاهرة، درس بالمدرسة المنصورية وغيرها، ولازم التدريس والتصنيف (زير والإفتاء، ثم ولي قضاء الشام مدة، توفي بمصر سنة ٧٥٦هـ.

الماحد الما المؤلف المامة

من مصنفاته: «تكملة المجموع في شرح المهذب، من باب الربا إلى أثناء التفليس، «التحبير الفذهب في تنحرير المَذْهَبِ؟ وهو شرح على المنهاج، (بيع المرهون في غيبة المديون). ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ١٣٩٤ طبقات الشافعية، للإسنوي ١/ ٣٥٠؛

ي (٤) أسنى المطالب ٢٤٩/٢.

Wicen 7/12" من مصنفاته: (كتاب في الخلاف) وانتمة الإبانة _ يطلق عليه اختصاراً النتمة ـ) تمم به ﴿الْإِبَانَةِ﴾ لشيخه القُوراني، انتهى فيه إلى كتاب الحدود، ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ١٦٣٣؛ طبقات الشافِعية، لابِن قاضَى شِهبة ١/٤٧٪؛ طبقات الشافعية، للإسنوي ١/١٠١٤ من الما تانية ١/١٠٠ منعما المانية (٤)

وهو منهب الحنفية(١)، والمالكية(٢) والمنابلة(١) والوجم الثاني عند الشافعية (٤)، صحَّحه الماوردي والروياني (٥)، ومال إليه الأَذْرُعي (٣)، وأفتى به البدر بن شهبة (٧)، وصحَّحه ابن أبي الدم (٨)، وأفتى به إين حجر

(١) الأمالي ص٤٦، ٤٧؟ بدائع الصنائع ٦/٠١؟ حاشية ابن عابدين ٥/٣٣٧.

المقدمات الممهدات ١/ ٣٨١/ الخرشي على مختصر خليل ١/ ٣١٠ الشرخ الكبيرا، للدردير ٣/ ٣٤١.

(٣) الإقتاع، للحجاوي ٢/ ١٧٦؛ المبدع ٤/٢٦٩؛ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٥/ ٩٧ ؛ شرح منتهى الإرادات الم/ ١٥٦ فيه الحرادات الم/ ٢٥٠ فيه القوراني و التعلق فيه المرادات المرابعة المرابعة القوراني و التعلق فيه المرابعة المرا

(٤) كَالْأَكْدُ الْخُرَائِدِ 1/ 133 ؛ مُعَنِّيُ الْمُحَاجُ ٢/ ٨٠/٢ . ٢٦ ماليه المُعَالَّةِ المُعَالِ

مغني المحتاج ٢٠٨/٢؛ نهاية المحتاج (الموضّعُ السّابق) ﴿ مَا خَمِعُ السَّابِقِ) ﴿ مَا خَمِعُ السَّابِقِ

(٦) تحفة المحتاج ٥/ ٢٧١؛ نهاية المحتاج (الموضع السَّابق) عمال والتحمال تفتحه (١) والأذرعي هو: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد، شهاب الدين، أبو

العباش، الأذرعي، من كبار فقها والشافعية، ولد بدا فرعات عناحية الشام !) سنة ٧٠٧هـ، وتُفقه بِدُمَشَق، وسمع من جماعة الوقرأ على الحافظين الموي والذهبي،

ودخل القاهرة وتفقه بها، شم توجه إلى حلب واستوطنها، واشتغل بالتدريس والتصنيف والفتوى، واشتهرت فتاويه بالبلاد الحلبية، توفى بحلب سنة ٧٨٣هـ.!!

من مُصنفاته: شرحان على المنهاج أحدهما: (غنية المتحتاج) والأخر اقوت المحتاج) في إكمال المجموع"، قالعرف الشان على حتامع الترثكانية. وله «الفتاوي».

ترجمته في: طبقات الشافعية، لابئ قاضي شهبة ١٤١/٣؛ البدر الطالح ١/٣٥٠؛ شَلْرَاتُ اللَّهُ مِنْ ١٨٧٨/١٠ لِبِ اللَّبَابِ فَي تَحْرِيْرُ الْأَنْسَابِ ١٣/٩. أَوْلَمُمَا عَالَمُهُ (١) نعفة المعناج (الموضع السنة).

(٧) شرح عماد الرضا ٢/ ٤٨.

* والبدر بن شُهْبَة هو: محمد بن أبي بكر بن أحمد بن مُحمّدين عُمّو الأشدي، · بلد الدين، أبو الفضل؛ الدمشقي، الشافعي، المحروف كأسلافه _ بابن قاضي شُهْبَة، فقيه الشام، من بيت علم وفضل، ولد سنة ٨٩٧هـ، وتفقه بأبيه وغيره، وارتحل إلى القاهرة، واستوطن دمشق، برع في الفقه استحضاراً ونقلاً، دَرَّسَ بالظاهرية والناصرية، من وولي إفتاء دار العمل وناب في القضاء إلى أن توفي بدمشق سنة ٤٧٨ هـ ال منتسل

وابن قاضي شهبة: نسبَّة إلى جد جده (نجم بن عمر الأسديُّ) فقد تولى قضاء (شُهْبَة) البعين سنة، فأصبح كل واحد من ذريته يعرف بابن قاضي شهبة .

من مصنفاته: شرحان على المنهاج، أكبرهما: «إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج» والأخر البالبة المنطاخ، والمقطولة المقلقة المناسبة المناس

ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ١٥٥، ١١/ ٢١؛ معجم المؤلفين ٩/٥ ١٠٠ الأعلام ٦/٥٠. = (3) has theele 1/ P37 (٨) أدب القضاء، لابن أبي الدم ٢/ ٣٦٩. الهيتمي (١)، واعتمده شمس الدين الرملي (٢)، وقال به المخطيب الشربيني (٣)، الوجه الأول: أن القول بأن حصة كل منهما وهن بجميم الليوبيلقال

ضعف في المناهب الشافعي، والأصح إن حصة كل منهما مرمونة عالي أن

فقط، وإذا كانت حصه كل سيما مرهونا بالنصف فقط فكذلك أ ىلىل القول الأول:

بعون الاون: استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه من أن كل ضامن مطالب بجميع اللَّذِين بالقياس على الرهن، فلو كان لاثنين عبد مشترك فقالا: رهنا العبد منك بالألف الذي لك على فلان. فإن نصيب كل منهما رهن بجميع الألف؛ فكما تجعل حصة كل منهما رهناً بالدين كله، فكذلك تجعل ذمة كل من الضامنين مشغولة بالدِّين كله بجامع أن كلَّا منهما عقد توثيق (٥) الما much forder all the lat at case the at it it and Kydle

* وابن أبي الدم هو: إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنظم الهُمُدَاني، الحموي، الشافعي، القاضي، شهاب الدين، أبو إسحاق، المعروف بـ(ابن أبي الدم) ولد بحماة سنة ٥٨٣هـ، ورحل إلى بغداد فتفقه بها وسمع، وحدث بالقاهرة وكثير من بلاد الشام، وولي القضاء بحماه، كان إماماً في مذهب الإمام الشافعي عالماً بالتاريخ،

توفي بحماه سنة ٦٤٢هـ. من مصنفاته: «شرح مشكل الوسيط»، «أدب القضاء»، «التاريخ في الفرق الإسلامية». ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٢٥ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ١١/

٩٩؛ شذرات الذهب ٢١٣/٥. (١) القتاوى الكبرى، لابن حجر الهيتمي ٧٩/٧، وحمل الوجه الأول وهو ما صححه المتولي وأفتى به ابن السبكي على ما إذا التّزم كل واحد من الضّامنين بجميع الدّين، وهذه من المسائل التي اختلف فيها قول ابن حجر الهيتمي في (التحفة) عن (الفتاوي).

(۲) نهاية المحتاج ٤/٥٩/٤.
 (۲) مغني المحتاج ٢/٢٠٨٠.
 (٤) حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي ٢/ ٣٣٠.

* والقليوبي هو: أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، الفقيه، الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس، عالم مشارك في كثير من العلوم، له حواش وشروح ومسائل، توفي سنة ٦٩ ١٠ هـ. نسبته لقرية (قَلْيُوبُ) بشرقية مُصر. ﴿

من مصنفاته: «البدور المنثورة في معرفة الأحاديث المشهورة)، احاشية على شرح ابن قاسم الغزي.

ترجمته في: خلاصة الأثر ١/ ١٧٥؛ معجم المؤلفين ١/ ١٤٨٠ الأعلام ١/ ٩٢.

فتاوى السبكي ١/٣٥٨؛ تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ ٥/٢٧١؛ أَدْبُ الْقَضَاء، لابن أبي الدم ٢/ ٣٦٨؛ أسنى المطالب ٢/ ٢٤٩. في أمّا وقالم الما ١٥٦٥ م والقا سالية

رونوقش من اوجهين: رائلاء ما الريسية الريانا وسنده ما المتعالع الألكار يمثلها!

الوجه الأول: أن القول بأن حصة كل منهما رهن بجميع اللَّين قول ضعيف في المذهب الشافعي، والأصح إن حصة كل منهما مرهونة بالنصف فقط، وإذا كانت حصة كل منهما مرهونة بالنصف فقط فكذلك في الضمان؛ لأن المقيس له حكم المقيس عليه (١).

الوجه الثاني: لو سلم بأن حصة كل منهما رهن بجميع الدّين فإن هذا راجع إلى «أن الرهن لا يقتضي تنصيفه على الدِّين، وهنا التزامهما بالوضع الشرعي اقتضى النصف (٢). الإلت الالت، الكما تجعل حصة كل سيسل شا وا

دُمة قل من الشامنين بشغولة بالدُين كله بسامه أن كالا منهما : ي**بنائيل ليفق الله** استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه من أن كل ضامن لا يطالب إلا بحصته من اللَّذِين العضمون بما يلي بعد يم جماعات حديثا يجاريا الله الله السافعي والقاضي بيهاك الدور أبو إسخاق المعروب

الدليل الأول: منعالقالم عسر وسي الهد سقتة عالم والرابع والمالة المالة الدليل الأول:

أن شغل ذمة كل ضامن بحضته من الدِّين المضمون هو المتيقن، وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه، واليقين لا يزول بالشك^(٣).

الدليل النازي في المتعالما عاليه ١٠ ١ ١٥ ٣٠ - ١٠ المرام المرام المرام المرام المرام المرام المرام المرام المرام

أنهم اشتركوا في الضمان، ومقتضى الشركة التسوية بين المشتركين، وإذا كان الأمر كذلك فلا يطالب كل واحد إلّا بحصته من الدِّين (٤).

الراجع هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن كل ضامن لا يطالب إلا بحصته من الدِّين المضمون؛ وذلك لقوة ما استدلوا به، ولأن هذا

Way being

⁽١) نهاية المحتاج ٤/٤٥٩؛ حاشيتا الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج ٥/٢٧١؛ حاشية شهاب الدين الرملي على أسنى المطالب ٢٤٩/٢.

⁽٢) قاله أبن أبي الدم في أدب القضاء ٢/ ٣٦٩.

حاشية شهاب الدين الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٤٩؛ تحفة الحبيب على شرح الخطيب، للبجيري ٢٠١١ عني المجتاج ١٠٨٠٢ ٢٠٨١ عندا دول (٥)

⁽٤) كشاف القناع ٣/ ٣٦٥؛ بدائع الصنائع ٦/٠١. ١٠٤٦ العمال من ١٠٦٠

هو مقتضى اشتراكهم في الضمان، فلو كانوا ثلاثة وضمنوا بمائة فإنما ضمن كل واحد منهم بثلث المائة فلا يلزمه سواها(١).

□ الأمر الثاني: إذا ضمنوا ضمان اشتراك في انفراد

إذا ضمن الدَّين أكثر من ضامن بعقد واحد، والتزم كل واحد منهم بكامل الدَّين، كأن يقولوا: كل واحد منا ضامن لك الألف، أو يقول صاحب الحق: أتضمنون فلاناً وأيكم شئت أخذت حقي منه؟ فيقولون: نعم. فهذا ضمان اشتراك في انفراد؛ اشتراك: لأنهم اشتركوا في الضمان. وانفراد؛ لأن كل واحد ضامن للدَّين منفرد بضمانه (٢٠).

ولصاحب الحق في هذه الحالة مطالبتهم جميعاً بجميع الدَّين، وله مطالبة أحدهم به كله، وبهذا قال الحنفية (٢)، والمالكية (٤)، والشافعية (٥)، والحنابلة (٢).

وذلك لأن الدَّين ثابت في ذمة كل واحد منهم بتمامه؛ فجاز مطالبته به (٧).

• الفرع الثالث: إذا ضمن الضامن ضامن آخر

إذا ضمن شخص مالاً ثم ضمن الضامنَ ضامنٌ آخر، فإن الحق يثبت في ذممهم جميعاً، ولصاحب الحق مطالبة أيهم شاء، فله مطالبة المضمون عنه، وله مطالبة الضامن الثاني، ويصير الضامن الثاني فرعاً للضامن الأول حكمه معه كحكم الضامن الأول مع المضمون عنه، وكذا فرعاً للضامن الثاني ضامنٌ ثالث، وهكذا، ويصير الضامن الثالث فرعاً للضامن الثاني

⁽۱) المنتقى، للباجى ٦/ ٨٧. (٢) كشاف القناع ٣/ ٣٦٥.

⁽٣) فتح القدير ٧/ ٢٣٠؛ مجمع الضمانات ص٢٧٧.

⁽٤) المنتقى، للباجي ٦/ ٨٧؟ منح الجليل ٦/ ٢٣٢. ٧٠) عنا المنتقى، للباجي ١/ ٨٧٠.

⁽٥) الفتاوى الكبرى، لابن حجر الهيتمي ٣/٧٩؛ حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب ٢/ ٢٥٠. المدال على المسال المسال

⁽٦) المبدع ٢٦٨/٤، ٢٦٩؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٥٢ علمة ١٠٥٠ في ١٠٥٠ المبدع

⁽٧) كشاف القناع (الموضع السابق) 🎍 🥢

وهذا قول عامة الفقهاء من الحنفية (١) موالمالكية (٢) و والشافعية (٣) و والشافعية (٣) و والسافعية (٣) و والحنابلة (٤٠) .

وذلك لأنه دين ثابت في ذمة كل واحد منهم فجاز مطالبته به كسائر الديون (٥).

إلا أنه يلاحظ أن المالكية يقولون: لا يطالب الضامن الأولى إلا عند تعذر مطالبة الأصيل كما سبق، ولا يطالب الضامن الثاني إلا عند تعذر مطالبة الضامن الأول، ولا يطالب الضامن الثانث إلا عند تعذر مطالبة الضامن الثاني، وهكذا، فالمطالبة لهم تكون على الترتيب، لا يطالب الفرع إلا عند تعذر مطالبة أصله.

تربينما الجنفية والشافعية والحتابلة يقولون بأن صاحب الحق لم مطالبة من شاء منهم، سواء الأصبل أو الضامن الأول، أو الضامن الثاني، وله مطالبتهم جميعاً.

والخلاف هنا مبني على الخلاف - المتقدم - في وقت مطالبة الضامن(٦). يَعَالَ مِعَالَ مِعَالَ مِعَالَ مِعَالًا مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلًا مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ مِعْلَمُ مِعْلِمُ مِعْلِمُ

فمن قال إن الضامن لا يُطَالَب إلّا عند تعدر مطالبة الأصيل - وهم المالكية - قال هنا: لا يطالب ضامن الضامن إلا عند تعدر مطالبة الضامن، كما لا يطالب الضامن إلا عند تعدر مطالبة الأصيل.

ومن قال إن الضامن يُطَالَبُ ولو لَم تتعذر مطالبة الأصيل، قال هنا: يطالب ضامن الضامن ولو لم تتعذر مطالبة الضامن.

وحيث إن الراجح _ كما تقدم (٧) _ أن الضامن لا يطالب إلا مع تعذر

(1) Thitte, they I/VA.

⁽۱) الفتاوى الهندية ٣/ ٢٧٩. ٢٧٧ (٢) المنتقى، للباجي ١٦/ ٨٨. عدا عن ١١٠

⁽٣) الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوحة (٢٦٢) [مخطوط]؛ حاشية الباجوري على

⁽٥) الكافي، لابن قاسم الغزي ١/ ١٤٤٧، ٣ ومنيا بعد الابن قاسم الغزي ٢/ ١٤٤٠ ٣ والقدا (٥) (٤) الكافي، لابن قدامة ٢/ ٢٣١؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٤٨/٢ ٢٥٠ ٢٠ والقدا

⁽٥) المغني ١٤٠٥/٤ كشاف القناع ١٤٦٨/٣ إلى المعنى ١٨٥٢٤ ولما (١)

⁽۲) في ص ۱۹م. (۷) في (ص ۲۳مه ما) ولقا عالم (۷)

مطالبة الأصيل، فكذلك هنا لا يطالب ضامن الضامن إلا مع تعلى مطالبة الِضامن؛ لأن حال الضامن الثاني مع الضامن الأول كحال الضامن الأول مع

• المظلب الثالث: استيفاء الثِّين من المضمون عنه

ومن قال بأن الفنمان يوجب صم دمه الضامن إلى ذمة العقسم كالمع ينفي قال

المسألة الأولى: مطالبة المضمون عنه بالوقاء . و المسالة الأولى: مطالبة المضمون عنه بالوقاء .

المسألة الثانية: إلزام المضمون عنه بالوفاء.

المسألة الثالثة: أثر موت الضامن في حلول الدِّين المؤجل على المضمون عنه. قال الراحية هما أن للدائل مطالبة المضمون عنه بالله ين بمنضما

مله القاء .. بالمتفا للقد يمي لمن عاصلاً قيم النه عالما الله المسالة الأولى O

مطالبة المضمون عثه بالوفاء

اختلف العلماء في حكم مطالبة المدين إذا ضمن دينه شخص آخر، على اللَّهُ العَلَمَاء القَالِمُونَ مِنْدَاء اللَّهِ الْمُصْمِولُ فِي ذُمَّ الْمُصْمُولُ عَنَا اللَّهِ اللَّهِ

مداز مطالة المصمون عنه، فإذ أمنته عن الوقاء مع قلاله عنيه حال إلا أيقاً

ليس للدائن مطالبة المضمون عنه، وإنما يطالب الضامن فقط.

وهو مذهب الظاهرية (٢)، وقول أبي ثور وابن أبي ليلى وابن شبرمة ^(٣).

القول الثاني: " فإنه على الراء المقسون عنه بالوفاء؛ اسقوط اللين عنه ويراءة للدائن مطالبة المضمون عنه.

وهو مذهب الحنفية (٤)، والمالكية (٥)، والشافعية (٢)، والحنابلة ^(٧)

⁽١) المنتقى لا للباجي ١٨٨٠ والما والما (٢) المتعلى ١٦٥٨. الله المعالم ١٦٥٨.

⁽٣) موقعيمة الأمنة ص ١٠٥٨ ؛ يتداية الشاجئها ٢٢٣/٢٠ ؛ الإشتراف غلى المسائل المخلاف، للقاضى عبد الوهاب ٢١/٢. . منه أعدا و المسلما و موليه ما لماعد الم

مختصر الطحاوي ص١٠٣؛ بدائع الصنائع ٦/١٠؛ تبيين الحقائق ١٥٣/٤.

المنتقى، للباجي ٦/ ٨٦ الشرخ الكبير، للدردير ٣/ ٣٣٧؛ حلى المعاصم ١/١٨٧٠)

الأم ٣/ ٢٣٤؛ الإقناع، للخطيب الشربيتي ٣/ ٩٩؛ تنحفة المحتاج ٩/٢٧١.

⁽٧) المحرر ١/٣٣٩) الإقناع، للحجاوي ١٧٦/٢؛ الإنصاف ٥/ ١٩٠. في الله الله ال

Handle Heline: Il to lange as della

منشأ الخلاف بالإصبار والمعال والمد بساعة الالماد المناس الاصبار والمناسف

الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف فيما يوجبه عقد الضمان، فمن قال بأن الضمان يوجب نقل الدَّين من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامن (۱)، قال بمنع الدائن من مطالبة المضمون عنه؛ لبراءة ذمته من الدَّين. ومن قال بأن الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه (۲)، قال: للدائن مطالبة المضمون عنه؛ لبقاء الدين في ذمته.

الترجيع:

حيث ترجع القول بأن الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، فإن الراجع هنا أن للدائن مطالبة المضمون عنه بالدين؛ حيث إن الخلاف هنا ثمرة للخلاف فيما يوجبه عقد الضمان. والله أعلم.

واعمار (المسألة الثانية (١١٥٥)

الرام المدين المضمون عنه بالوفاء الما المنا

اتفق العلماء القائلون ببقاء الدَّين المضمون في ذمة المضمون عنه (٢) على جواز مطالبة المضمون عنه، فإن امتنع عن الوفاء مع قدرته عليه جاز إلزامه به بمختلف الوسائل الشرعية الحاملة على الوفاء، ما تعلق منها بشخصه وما تعلق منها بماله؛ لأنه مدين فجاز إلزامه بالوفاء كسائر المدينين.

وأما من قال بأن الضمان يوجب نقل الدَّين من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضمون عنه إلى ذمة الضامن (٤٤)، فإنه مَنَعَ إلزام المضمون عنه بالوفاء؛ لسقوط الدَّين عنه ويراءة ذمته منه.

وحيث ترجح القول بأن الضمان يوجب ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، فالراجح هنا هو جواز إلزام المدين المماطل بالوفاء، وحمله عليه بمختلف الوسائل الشرعية ـ ولو كان دينه مضموناً ـ إذ هو مدين فيعامل بما يعامل به غيره من المدينين. والله أعلم.

(٤) مختصر الصحاوي فير ٢٠١٤ سالغ العسال ٢١٠١ تيم البطائق ١١٩٥١ .

⁽١) اينظر ص٨٠٠. اي د ١١٠٠ ينظر ص٨٠٠. اينظر ص٨٠٠. اينظر ص٨٠٠.

⁽٣) وهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، كما تقلم في ص٩٠٥٠ ١١ ١١٠ ١١٠

⁽٤) وهم الظاهرية وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور، كما تقدم في ص٩٠٥.

O المسألة الثالثة O

أثر موت الضامن في حلول الدَّين المؤجل على المضمون عنه

إذا كان الدين المضمون مؤجلاً، فمات الضامن قبل الأجل، وقيل: بحلول الدَّين بموته (۱)، فإن الدَّين لا يحل على المضمون عنه بحلوله على الضامن، وليس للدائن مطالبة المضمون عنه بوفاء دينه قبل حلول أجله، وهذا ما عليه مذهب الحنفية (۲)، والمالكية (۳)، والشافعية (۱)، والحنابلة (۵).

وذلك لأن الدَّين مؤجل، والدَّين المؤجل لا يحل على شخص بموت غيره (٦٦).

ولعدم قيام ما يوجب حلول الدَّين على المضمون عنه، فيبقى الدَّين بالنسبة إلى المضمون عنه إلى أجله على الأصل.

⁽١) ينظر الخلاف في حلول الدَّين المؤجل بموت المدين في ص٤٢٥.

⁽٢) فتح القدير ٧/ ١٧٥؛ الدر المختار ٥/ ٣١٩.

⁽٣) الخرشي على مختصر خليل ٦/ ٢٨؛ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٣٣٧.

⁽٤) الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوحة (٢٧٠) [مخطوط]؛ مغني المحتاج ٢/ ٢٠٨.

⁽٥) الكافي، للموفق ابن قدامة ٢/ ٢٣١؛ المبدع ٤/ ٢٦٠.

⁽٦) المغنى ٢٠٢/٤.



L Wel.

といういというのともついともついとはつのという

いとなっていなるのでとなっ



استيفاء الديون المحالة

وفيل المسايلة م الظاهرية وقول الشحاب عيسه عين

المبحث الأول: إجبار الدائن على قبول الحوالة.

المبحث الثاني: براءة ذمة المحيل من الدَّين بالحوالة.

المبحث الثالث: استيفاء الدين من المحال عليه.

المبحث الرابع: رجوع المحال على المحيل عند تعدّر استيفاء دينه

(Heavy William) (Mary 1777) (You) tody Harry "176 Time Holds

ないもはしいもはしいもはしいもはないもははいままだいもはしいもはといるもというもはじいもはじいもなじかもなしかもな

Hara HACTI Kela, Booding MARTIE - 12, 18 110

عيد المدارن ١٩٥٣ تداهر الانكيل ١٩٨٠/١ لهادة المحداج حصاء ١٩٣٢ كالله اللياج ١٩٨٣ ترام منتهي الإرادات

ses Thate Wiz Touts lasty

shill expert bet, his the

Charle Da Way 1, 173

Litary had the hear.

المبحث الخامس: الإحالة بواسطة الكمبيالة والشيك.

المبحث الأول

إجبار الدائن على قبول الحوالة(١)

للعلماء في إجبار الدائن على التحول إلى شخص آخر ليستوفي دينه منه قولان:

القول الأول:

أنه يجبر على التحول متى ما كان المحال عليه ملياً، فإن كان غير ملي لم يجبر على الحوالة.

وهو مذهب الحنابلة (٢)، والظاهرية (٣)، وقول (٤) ؛ أبي ثور، وأبن جرير الطبرى.

There I little : gotos ent through any they though

(١) الحوالة في اللغة _ بفتح الحاء وقد تكسر _ مشتقة من التحول بمعنى الانتقال ... وفي الاصطلاح: عقد يقتضي نقل الدَّين من ذمة إلى ذمة أخرى.

وقد أجمعت الأمة على مشروعية الحوالة، ومستند هذا الإجماع ما رواه أبو هريرة هذا ألم المحماع ما رواه أبو هريرة هذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع، وهو في الصحيحين، وقد سبق تخريجه في ص ١٧. والحوالة تتضمن أربعة أطراف:

والحوالة تنصمن اربعة اطراف.

(المحيل): وهو المدين الذي أحال الدائن.

(المحال) وهو الدائن الذي أحيل.

(المحال عليه): وهو من أحيل عليه الدَّين.

(المحال به): وهو الدَّين.

(المصباح المنير، للفيومي ٢١٦/١؛ الاختيار لتعليل المختار ٣/٣؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٧١؛ أسهل المدارك ٣/٥٠؛ جواهر الإكليل ٢/١٠٨؛ نهاية المحتاج ٤٢١/٤ مغني المحتاج ٢/١٩٣؛ كشاف القناع ٣/٣٨٢؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٦٥٢؛ المحلى ١٠٨/٨؛ فتح البارى ٤/٤٦٤.

- (٢) الفروع ٢/ ٢٥٨؛ الإقِناع، للحجاوي ٢/ ١٨٩؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٥٧.
 - (٣) . المحلي ٨/٨.١.
- (٤)- فتح الباري-٤/٤٦٠؛ الحاوي الكبير، للماوردي-(ج٧)، اللوحة (٢٤٥) [مخطوط]. -

جاء في المحرر⁽¹⁾: «ومن أحيل بدين. . . فرضي صحَّت الحوالة . . . وإن لم يرض لم يجبر على قبولها إلّا على مليء بماله وبدنه فيجبر ". مقال على

وفسَّروا الملاءة بالمال: بالقدرة على الوفاء، والملاءة بالقول: بألَّا يكون مماطلاً، والملاءة بالبدن: بإمكان حضوره مجلس القضاء (٢).

فلا يجبر الدائن عندهم بالتحول إذا كان المحال عليه عاجزاً عن الوفاء، أو كان قادراً عليه ولكنه معروف بالمطل واللدد؛ أو كان ممن لا يمكن حضوره مجلس القضاء كما لو كان المحال عليه والده، أو كان في غير بلده، أو كان ذا شوكة^(٣).

وجاء في المحلى لابن حزم(٤): «كل من له عند آخر حق... فأحاله به على من له عنده حق . . . وكان المحال عليه يوفيه حقه من وقته ولا يمطله، ففرض على الذي أحيل أن يستحيل عليه ويجبر على ذلك. المسلم المسلم

مولش الاستلال بهذا الحديث في الأمر ليس للوجوب ولا الأقوال

أنه لا يجبر على قَبول الحوالة مطلقاً.

وهو مذهب الحنفية (٥)، والمالكية (٦)، والشافعية (٧) (A)

جاء في العناية (٩): «شرط صحة الحوالة رضا المحتال؛ لأن الدَّين T) in many that the of the of the of the of the of the of the

خليل)(١١٠): «شرط صحة الحوالة رضا المحيل والمحال فقط». ومينا المالية به ٢١ ١٧ منس به الماء لله ما يمال المال وما

elledia & theretical al Henry TV 10, Bearing 1, 10

were shy in a min the world.

[.]٣٣٨/1 (1)

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/١١٤ كشاف القناع ٣٨٦/٣، ٣٨٧.

⁽٣) ينظر (المرجعين السابقين). في الله ١٠٨/٨ (١) مناه الله المرجعين السابقين).

⁽٥) البناية ٦/٩٠٨؛ تبيين الحقائق ١٧٨/٤ مين الحام على المام على الم

⁽٦) الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٠١؛ التمهيد، لابن عبد البر ١٨/٢٩٠.

⁽٧) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٣٣٨؛ الإقناع، للخطيب الشربيني ٣/٨٩.

⁽٨) الإفصاح، لابن هبيرة ١/ ٣٨٣؛ الإنصاف ٢٢٧/٥.

⁽۱۰) ص ۲۰۹. ۲۲ المصال .YT9 /V (9)

1 2 6 di hin 26 77

وجاء في مغنى المحتاج (١٠): «ويشترط لها لتصح: رضا المحيل والمحتال».

ول الم يرض لم يحير على قبولها ألا على مني ملمة وملمه في الله الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلى الحال المال و المال الما يكول مماطات والملاءة بالبان بعكرن حف

الدليل الأول:

الأول: عن أبي هريرة عليه أن رسول الله على قال: مطل الغني ظلم، فإذا أت خصوره مجلس الفضاء كمُّ أنو كان المحال عليه والمه . ويتبلغ والم مع مع المحال

رجه الدلالة ني المديث.

النبي عليه أمر من أحيل بحقه على ملي أن يقبل الحوالة، والأمر يقتضي الوجوب، فيكون الاحتيال واجباً، ومن امتنع عن تنفيذ واجب أجبر عليه (٣٠). إ فقرض على اللَّذِي أحيل أن يستحيل عليه ورشيمها اسمه حاسمت المشقانه

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأن الأمر ليس للوجوب، وذلك لأجه آمرين: أنه لا يجبر على قبول الحوالة مطلقاً

الأول: أن الأمر في هذا الحديث ورد بعد حظر وهو النهي عن بيع الكالئ بالكالئ (٤)، والأمر بعد الحظر يكون إما للندب أو للإباحة على

وبيع الكالئ بالكالئ هو بيع النسيئة بالنسيئة، والنسيئة؛ التأخير كما قاله أبو عبيد في غريب الحديث ١/٣٣. ١٠٠٠ الحديث (F) Y\PTY.

⁽١) ١٩١١ المحال المحال المحالية من المحال ١٩٣/١ المحال ١٩٣/١ المحال ١٩٣/١ المحال ١٩٣/١ المحال ١٩٣/١

⁽٣) شرح صحيح مسلم، للنووي ١٠/ ٢٢٨؛ المغنى ٤/٥٨٣؛ المحلَّى ٨/ ١٠٨٨. ﴿ فَحَالَ

⁽٤) روى موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ (نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، أخرجه البيهقي في السنن الكبري ٢٩٠/٥ كتاب البيوع، باب ما جاء عن بيع الدَّين بالدَّين، والدارقطني في سننه ٣/ ٧١ في كتاب البيوع، الحديث (٣٢٩). والحاكم في المستدرك على الصحيحين ٢/٥٧، كتاب البيوع، وقال: ﴿هذا حديث (1) /\XTT. صحيح على شوط مسلم ولم يخرجاه.

وإسناد هذا الحديث ضعيف كما حكى ذلك الزيلعي في نصب الزاية ١٣٩/٤، ١٤٠ وابن حجر في التلخيص الحبير ٢٩/٣؛ وذلك لتفرد موسى بن عبيلة، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/ ١١١، ١١١٠ قال أحمد ولا يحل الرواية عن موسى بن عُبِيدة ولا أعرف هذا الحديث من غير حوشي، وليش هذا بخديث صحيح وإنما إجماع الناس على أنه لا يُعجوز بيع كين بدّين، ﴿ اللَّهُ عَالَ مِنْ عَالَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللّ

فال الشيخ رقربا الإنصياري

خلاف فيه^(١).

ويجاب: بأن هذا يرد على القول بأن الحوالة بيع دين بدين جازت على وجه الاستثناء لحاجة الناس إليها، ولكن الراجع أن الحوالة عقد إرفاق مستقل بنفسه ليس بمحمول على غيره(٢).

والثاني: أن الأمر في الحديث إنما يرجع إلى مصلحة دنيوية، فيلحق في الحكم بسائر المعاوضات، وإنما استحب له إجابته؛ لما فيه من التخفيف عن المديون (٢٠)

(١) القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام ص٤٦٧؛ الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوحة (٤٤٦) [مخطوط]؛ فتح العلام، لزكريا الأنصاري ص٤٦٧.

وينظر خلاف الأصوليين في ورود الأمر بعد الحظر في: شرخ الكوكب المنير ٣/٥٦؛ مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢/ ٩١؛ أصول السرخسي ١٩/١؛ جمع الجوامع (/٤٧٧؛ القواعد والفوائد الأصولية ص١٦٥.

(٢) للعلماء في حقيقة عقد الحوالة أقوال أشهرها ثلاثة:

الأول: أنها بيع دَين بدَين، جازت استثناء لحاجة الناس إليها، وهي بيع لأن البحيل يبيع ماله في يبيع ماله في يبيع ماله في ذمة المحال عليه بما عليه من دَين للمحال، ولأن المحال يبيع ماله في ذمة المحيل بما للمحيل على المحال عليه من دَين. وهو قول الحنفية، وأكثر المالكية، والأصح عند الشافعية.

الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص٤٢٦؛ حاشية الدسوقي ٣٢٥/٣؛ المهذب ٣٤٤/١. والثاني: أنها استيفاء. كأن المحال استوفى بالدّين الذي في ذمة المحال عليه الدّين الذي في ذمة المحيل؛ وهو قول عند الشافعية، واختيار ابن القيم.

تحفة الحبيب على شرح الخطيب ١٠/٣ أعلام الموقعين ١٠/٢: ١٠

والثالث: أنها عقد إرفاق منفره بنفسه ليس بمحمول على غيره. وهو مذهب الحنابلة وقول للمالكية، وهو المترجح، فهي ليست استيفاء؟ لأن المدين إذا أحال الدائن فما أوفاه حيث لم يتوصل إلى حقه بعد. وليست بيعاً؛ لأنها لو كانت بيعاً لما جاز التفرق قبل القبض حيث هي بيع مال الربا بجنسه، ولجارت بين الجنسين المختلفين لجوازها مع اتحاد الجنس؛ ولأن لقظها يشعر بالتحول لا بالبيع.

حاشية الدسوقي ٣/ ٢٧٥٠ الإقناع، للحجاوي ٢/٧٨٧ ؛ المعنى ٤/ ٢٧٥٠ أعلام الموقعين ٢/ ٨٠٠٠

(٣) البحر الرخار ٢/٢٦) خاشية الشلبي على تبيين الحقائق ١٧٠/٤ المنتقى، للباجي ٥/١٧١ المنتقى، للباجي ٥/٦٠) عارضة الأحوذي، لابن العربي ٢/٤١ شرح السنة، للبغوي ٨/ ٢١٠ شرح صحيح مسلم، للنووي ٢١٨١١؛ شرح مختصر المزني (ج٥)، اللوخة (١١٣) =

interior

قال الشيخ زكريا الأنصاري:

«والصارف له عن الوجوب. . . قيل: رجوعه إلى مصلحة دنيوية، فيكون الأمر فيه للإرشاد... وقيل: وروده بعد الحظو. . . فيكون للندب أو للإباحة على خلاف فيه»(١). cións lun coresel als agos

والثاني: أن الأم في السنت إلى عرف إلى فقال عبد البارة

«قال ابن وهب (٣): سألت مالكاً عن تفسير حديث رسول الله على: «من أتبعَ على ملىء فليتبع). فقال مالك: هذا أمر ترغيب وليس بالذي يُلْزمه

وقال ابن عبد البر أيضاً (٤): [عام ١٨٥١ من الما ياص (٢٤٥) تعملا

«وأما قوله: (إذا أُتبع أحدكم على ملي فليتبع). . . فهذا عند أكثر العلماء إرشاد ليس بواجب . . . ، ثم لصاحب الدَّين إذا رضى بذمة غريمه وطابت نفسه على الصبر عليه، أو علم منه غنى أن لا يستحيل إلَّا أنْ يشاءً».

أن للمحيل أن يوفي الحق الذي عليه بنفسه وبوكيله، وقد أقام المحال عليه مقام نفسه في التقبيض، فلزم المحالُ القبول، كما لو وَكُّلُ رجلاً في إيفائه (٥٠).

من مصنفاته: «الموطأ الكبير»، «الموطأ الصغير»، «البيعة»، «المناسك». من من

من ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣٦١؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٤٣٠٤ الديباج المذهب ١/ lifer Mr. ...

(٤) في كتابه: الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار (جـ٤)، اللوجة (١٧، ١٨) ه / 13 - عاوضة الأجودي « لا إلى إلى الربي ٢٠ ١ كلة في السنة ، المعرى المخطوطة] شـ -

(٥) "المغني ٤/ ٩٨٣ للمرون ١ ١١١/ أموج مختصر الموجي (٩٨٣/٤: ينعما ١٠)

الأشناء والنظائر ، إلا يا تجرم عي ٢٦

⁽١) فتح العلام ص٢٦٤. المساورية (٢) في التمهيد ١٨/ ٢٩٠.

⁽٣) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو مجمد، القرشي بالولاء، المصري، الفقيه المالكي، المحدث، الثقة، كان أحد أثمة عصره، صحب الإمام مالك عشوين سنة وكان صالحاً ورعاً، روى عن جماعة منهم: الإمام مالك والليث بن سعد وسفيان الثوري وغيرهم، وروى عنه جماعة منهم: أصبغ وسحنون وعبد الحكم وغيرهم، التقوق في الفيض حيث هي بيغ طال الريا حديث، ولي 19٧ يقيم يصمع رفع المار

ويناقش: بأن هناك فرقاً بين ما إذا وَكُلَ المدينُ شخصاً في إيفاء دينه، وبين ما إذا أحال المدين دائنه على شخص آخر هو مدين له، وجه ذلك: أن الوكالة استثنابةٌ في التصرف، فالوكيل نائب عن الموكل، والحق باق في ذمة الموكل وذمته مشغولة به (فلم ينتقل الحق بالوكالة إلى ذمة الوكيل). بخلاف الحوالة فإنها نقل للدين؛ إذ المحيل تبرأ ذمته من الدَّين بالحوالة وينتقل الحق إلى ذمة المحال عليه (فالحق انتقل بالحوالة من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه)، وإذا كان كذلك كان قياس الحوالة على الوكالة قياساً مع الفارق.

أنلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن الحقوق التي في الذمم قد تنتقل تارة إلى ذمة أخرى غير ذمة المدين بالحوالة، وقد تنتقل تارة إلى جنس آخر غير جنس الدَّين بالمعاوضة، وإذا ثبت أنه لو أراد أن يعطيه عيناً من أعيان ماله من غير جنس الدَّين بدلاً عن دينه فإنه لا يجبر على ذلك، فكذلك هنا لا يجبر على التحول من ذمة المدين إلى ذمة شخص آخر، بل هنا القول بعدم الإجبار أولى؛ لأنه إذا أعطاه عيناً بدل حقه فقد أوفاه الحق من غير أن يقف على شيء آخر، وإذا أحاله على ذمة أخرى فما أوفاه حقه؛ لأنه بَعْدُ لم يتوصل إليه، فإذا كان لا يجبر في الموضع الذي يكون فيه إيفاء الحق، فأولى ألّا يجبر في الموضع الذي لا يكون فيه إيفاء الحق (۱).

الدليل الثاني:

أن حق المحتال في ذمة المحيل، والذمم تتفاوت يساراً وإعساراً وبذلاً ومطلاً، وبعض الناس عنده من اللدد ما تكثر معه الخصومة والمضارة، والدائن إنما رضى بذمة المحيل فلا ينتقل إلى ذمة أخرى إلّا برضاه (٢).

⁽۱) الحاوي الكبير، للماوردي (ج۷)، اللوحة (٤٤٦) [مخطوط]؛ شرح مختصر الزمني (ج۵)، اللوحة (۱۱۳) [مخطوط]؛ الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢٠/٢.

⁽٢) البناية ٦/ ٨٠٩؛ فتح القدير ٧/ ٢٣٩؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٧١؛ مغنى المحتاج ١٩٣/٢.

الترجيع بيا يه أحص أدلة القولين يقظهر ترجيج القول بعدم إجبار الدائن على الحوالة ؟ لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل دفع أدلة اللقول الأول بالمناقشة الواددة عليها را والله أعلم حال القدر من المناقشة والمناقشة الواددة اعليها را والله أعلم حال القدر من المناقشة الواددة اعليها را والله أعلم حال القدر من المناقشة الواددة اعليها را والله أعلم حال القدر من المناقشة الم

ILLS HEEL HILLS:

استدل أصحاب عدا القول بما يلي:

ILLY Web:

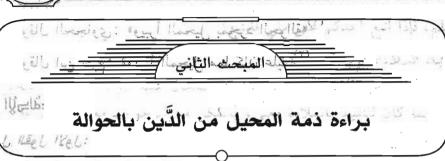
أن الحقوق التي في الدوم قد تسنل عارة إلى دمة أخرى غير دمة الدين بالحوالة توقد تنتفل قارة إلى جسل آخر غير حس القيل بالمعاوضة وإذا ثبت أنه لو أراد أن يعطيه عيناً من أعبان ماله من غير حس الدي به لا عبر عبد فإنه لا يجير على قليله فكللله عبنا لا يجير على التجول على ذمة البدين إلى ذمه شحص أخوع بل عبل القول بعدم الإجبار أو لى و لأنه إذا أعطاه عبناً بدل حته قد الوفاه الحق من غير أن يقف على شيء احر ، وإذا أحناء على دمة أحرى فمنا أوفاه حقه الأنه بغد لم يتوصل إليه ، فإذا كان لا يجبر في الموصع الذي يكون فيه إيفاء الحق ، فأولى ألا يخبر في الموصع الذي لا يكون فيه إيفاء الحق .

الدليل الثاني:

أن حق المتحمّال في دمه الصحيل، والله م تتماوت ساراً واعسّاراً والله و ومثلكُ، ويعض الناس عنده من الله ما تكثر أمه الخصرمة والمشارة، والذائر إلما رضي بيدمة المحيل فلا ينتقل إلى دمه أحرى إلا يرضاء أب

التحادي ألكيم - للماوردي (حـ٧). اللوحة (٢٥٥) [مخطوص] من محتصر الرحمي (حـ٩)، النيوحة (١١/١) [مخطوط] الإشراف على مسافل التعارف ، للقياصر عدد الوهاب ١١/١٠.

⁽¹⁾ This TIPONS EX TIME WITTER ENT There & 1/11 . exil there of \$1.78.



العلماء في براءة ذمة المحيل من الدين - نحيث لا يطالب بإيفائه - المحيل من الدين - نحيث لا يطالب بإيفائه - المحال ا

القول الأول:

المشترك [وهو التوثق في كل]، بل إلى الفارش: وهو اختصاص كل واحد منهما سفهوم خلاف مفهوم الآخر لعة، فإن الحوالة للتنافية الم

وناقث البايرتي (٤) في العناية (٥) . قوله: وإن التحكم غ

نقل اللَّذِين عن اللَّمَة لا يبقى فيها ، أما الكفالة فللضم وهو يقتضى وينائلا للهقا

أن المحيل يبوأ. "أبي المعالى الشرعة المعالى اللغوية أن أبي المحلل أن المحيل اللغوية الأمال عبد المعالى والمحللة (٥)، والمحتفية (١٤)، والمحتفي

والظاهرية (٦). و من على العمال بيقال به العمال قدة عمل المدينة القبول، و الطاهرية (٢) المرغيناني: «وإذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدّين بالقبول، وقال زفر: لا يبرأ» (١٨٨٠ المسال (٢)

وقال ابن جزي: «فإذا وقعت الحوالة أبرئت بها ذمة الشخيل من اللاين الثانين التانين عليه» (١٠) عليه المان عليه ال

وقال الخطيب الشربيني: «وتبرأ بها - أي بالحوالة الصحيحة - ذمة المحيل عن دين المحال» (٩) ... وين المحال» (٩) ...

(۱) تبيين الحقائق ١٧١/٤ مشكل الآثار، للطخاوي ٤/٤ (ورد المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المناف

(٢) بدائع الصنائع ٦/١١ ؛ مجمع الضمانات ص٢٨٢.

(٣) المنتقى، للباجي ٦٦/٥. (٤) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٤٤/١٠.

(٥) شرح منتهى الإرادات ٢/٢٥٧. (٦) المحلى ١٠٨/٨. ١٤٢١ ١٤٤١ (١٠)

(٧) الهداية ٧/ ٢٤١. يعالم منع من (٨) القوانين الفقهية ص٢١٥. المرابع ا

وقال الحجاوي: «ويبرأ المحيل بمجرد الحوالة»(١). وقال ابن حزم: «ويبرأ المحيل مما كان عليه»(٢).

الأدلة:

يراءة ذمة المحيل من الدين بالحوالة

استدل زفر لما ذهب إليه من عدم براءة ذمة المحيل: بالقياس على الكفالة، فكما أن المكفول لا يبرأ بالكفالة، فكذلك المحيل لا يبرأ بالحوالة بجامع أن كلاً منهما عقد توثق (٣).

وناقشه البابرتي (٤) في العناية (٥) بقوله: «إن الحكم غير مضاف إلى المشترك [وهو التوثق في كل]، بل إلى الفارق: وهو اختصاص كل واحد منهما بمفهوم خلاف مفهوم الآخر لغة، فإن الحوالة للنقل لغة . . . وإذا حصل نقل الدَّين عن الذمة لا يبقى فيها، أما الكفالة فللضم وهو يقتضي بتاء ما يضم إليه، والأصل موافقة الأحكام الشرعية للمعاني اللغوية» (٢).

فليل العول المنفية "تنبع السال ، (" تبيك العالم ، (") تبيك العول الناني:

(٣) العناية ٧/ ٢٤١/٤ تبيين الحقائق ٤/١/٤ - المارة عند العناية ٢٤٤/٧ تبيين الحقائق ٤/١/١٠

(٤) هو: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين، أبو عبد الله، البَابَرْتي، الفقيم الحنفي، ولد سنة ٧١٤ه ورحل إلى حلب ثم القاهرة، وعرض عليه القضاء مراراً فامتنع، توفي بمصر سنة ٧٨٦هـ.

ترجمته في: الفوائد البهية ص ١٩٩٥ لب اللباب ١٩٦١) الأعلام ٧/٢٤. وينظراً: معجم البلدان ١/٧٠٠. عمل عندا (٦)

(0) 4/137, 737, 1407. (7) Lond 1/101 787, 781/V (0)

(٦) وينظر نحوه في: البحر الزخار ٦٨/٠؛ شرح مختصر المزني (جه)، اللوحة (١١٤) [مخطوط]؛ المغنى ٤/ ٥٨٠؛ مشكل الآثار، للطحاوي ١٠/٤.

ظلم، فإذا أتبع أحدكم على مليّ فليتبع (١١).

وجه الدلالة ني العديث، خالفال شعيما

أن الأمر بالاتباع قُيِّدَ بما إذا كان المحال عليه ملياً، ولو كان المحيل لا يبرأ لما كان للتقييد بالملاءة معنى، للتمكن من الرجوع ـ مع عدم البراءة ـ مليّاً أم غير مليّ^(٢).

الترجيع:

الراجح هو القول ببراءة ذمة المحيل من الدَّين بالحوالة، وذلك لقوة دليله وسلامته من المناقشة، في مقابل عدم فهوض دليل القول بعدم البراءة للاحتجاج؛ لما ورد عليه من مناقشة من الحمال عليه من المناقشة من المناقش

انتقال الدُّين بالحوالة إلى دمة المحال عليه

إذا تشت الحوالة فإن اللَّ ين ينتقل إلى ذمة السحال عليه، بحيث تكون ذمنه مشعولة له، ويكون السحال عليه مديناً للمحال باللَّين السحال به. وهذا ما تمال عليه نصوص فقها- المالاهب الأربعة.

 قال في «اللباب شرح الكتاب»(١): «الحوالة... نقل الدُين من ذمة المحمل إلى ذمة المحال عليه».

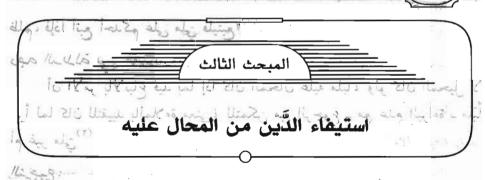
وقال في «جواهر الإكليل»(٢): اويتحول يمجرد عقد الحوالة حق المحال على المحال على المحال

وقال في انهابة المحتاج ا^(٣): الوينحول حق المحتال إلى ذمة المحال علم بالإجماع لأن هذا قائلتها».

رقال في االمبلغ أنا: الوالحوالة تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال علمه.

⁽۱) تقدم تخریجه فی ص ۲۷. ۱۸ (۱)

⁽٢) الأم ٣/٢٣٢؛ المنتقى، للباجي ٥/ ٤٦٧ تيسير العلام، لعبد الله آل بسام ٢/٣٠١. (٣)



عا مالرابيم هو القول بيراءة ذمة التعليا من الله بالمن بالمنافعة وقع لقدة

المطلب الأولى: النقال الدَّين بالحوالة إلى ذمة المحال عليه الدّين المحال به . والمحال عليه المحال عليه المحال عليه المحال بالمحال به . والمحال بالمحال عليه بالفاء الدّين المحال به .

المحلاب الأول 💸 💳

انتقال الدُّين بالحوالة إلى ذمة المحال عليه

إذا تمَّت الحوالة فإن الدَّين ينتقل إلى ذمة المحال عليه، بحيث تكون ذمته مشغولة به، ويكون المحال عليه مديناً للمحال بالدَّين المحال به. وهذا ما تدل عليه نصوص فقهاء المذاهب الأربعة.

قال في «اللباب شرح الكتاب»(١): «الحوالة... نقل الدَّين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه».

وقال في «جواهر الإكليل»(٢): «ويتحول بمجرد عقد الحوالة حق المحال عليه».

وقال في «نهاية المحتاج»(٣): «ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه بالإجماع لأن هذا فائدتها».

وقال في «المبدع»(٤): «والجوالة تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه».

⁽¹⁾ They increase a of 1.1.4/1 (1)

^{(7) 189 7/ 777 :} Haile 1 184 (8) (E) in Hall go had the Per - 18877/8 (T)

المطلب الثاني 😩

مطالبة المحال للمحال علية بايفاء النبين المحال به

إذا كان عقد الحوالة يقتضى انتقال الدِّين إلى ذمة المحال عليه بحيث تكون ذمته مشغولة بالدِّين، فإن هذا يستتبع حق مطالبة المحال للمحال عليه؛ لأن المقصود من الحوالة هو استيفاء الدافل للاينة من المحال عليه، وهذا يستوجب حق مطالبته بالدِّين.

وللدائن الذي هو المحال _ أن يسلك مع مدينه الذي هو المحال عليه في حال امتناعه عن الوقاء كل الوسائل السرعية اللي تسلك مع المدين الإجباره المطلب الثاني: فيما إذا لم يكن المحوال قل قبل بالحوالة (١) ولقال لله

Holly Held Branch

فيما إذا كان المعال قد قبل بالحوالة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا تعلَّر استيقاء اللَّين من المحل علية لمطلة. المسألة الثانية: إذا تعلر استيفاء الدين من المحال عليه لأفلات

و المسالة الأولى (د العسا بالله عال أسماً علد و يحيا إيالا بما ٦ الرجوع على المحيل إذا تعذر

استيفاء الدّين من المحال عليه لمطله

إذا ماطل المحدل عليه بوفاء اللي المحال به، فليس للمحال حق في الرجوع على المحيل - عند القائلين ببواءة ذمة المحيل من اللين . الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤)، والظاهرية (٥). - أَنْ

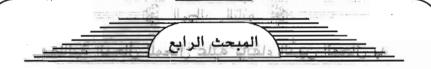
(٢) الكافي في فقد أهل المدينة ص ١٠٤١ المتقي، للباجي ٥/ ١٨

(٢) نهاية المحتاج ١٤ ٨٧٤؛ مغني المحتاج ٢١ ١٩٥٠.

(١) مجمع الضمانات ٢٨٢؛ جواهر الإكليل ٢/٧؛ (١) فتيح العزيز شوح الوجيز ١١٠٠)

ما لقه الا

337: Thomas 31. + 47.



رجوع المحال على المحيل . المحال عليه من المحال عليه من المحال عليه المحال عليه المحال المحال عليه المحال المح

وفيه مطلبان و الذي هو المحاد و ال سال مع مدية الدي الدي المطلب الأول: فيما إذا كان المحال قد قبل بالحوالة. المطلب الثاني: فيما إذا لم يكن المحال قد قبل بالحوالة ١١٥٠ المها الما

🚓 المطلب الأول 🕰

فيما إذا كان المحال قد قبل بالحوالة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا تعذر استيفاء الدَّين من المحال عليه لمطله. المسألة الثانية: إذا تعذر استيفاء الدَّين من المحال عليه لإفلاسه.

0 المسألة الأولى 0

الرجوع على المحيل إذا تعذر استيفاء الدَّين من المحال عليه لمطله

إذا ماطل المحال عليه بوفاء الدَّين المحال به، فليس للمحال حق في الرجوع على المحيل - عند القائلين ببراءة ذمة المحيل من الدَّين - وهم الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤)، والظاهرية (٥).

⁽١) تبيين الحقائق ٤/ ١٧٢؛ الهداية، للمرغيناني ٧/ ٢٤١.

⁽٢) الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٠١؛ المنتقى، للباجي ٦٧/٥.

⁽٣) نهاية المحتاج ٤٢٨/٤؛ مغنى المحتاج ١٩٥/٢.

⁽٤) الإقناع، العجاوي ٢/١٧٨؛ النبدع ٤/١٧٠، عبد ٢٨٢ ساسما وسد (١)

⁽٥) المحلى ١٠٨/٨.

Ilgal Illia:

(c) title is the led there is "

المحال عليه فلا يعود الدَّين بعد انتقاله، ولأن المحال يتمكن من استيفاء دينه من المحال عليه بمطالبته وشكايته الإجباره على الوفاء،

the diel ... els was o a the allustro IV le me and

وقل الله والما الرَّجوع على المحيل إذا تعدر على الم

استيفاء الدّين من المحال عليه لإفلاسه

وفيها نوعان:

الفرع الأول: إذا لم يشترط المحال ملاءة المحال عليه.

الفرع الثاني: إذا اشترط المحال ملاءة المحال عليه.

• الفرع الأوك: الرجوع على المحيل إذا لم يكن المحال في المحال عليه قد اشترط ملاءة المحال عليه

وفيه ثلاثة أمور:

الأمر الأول: فيما إذا كان المحال عليه مليئاً ثم أفلس.

الأمر الثاني: فيما إذا كان المحال عليه مفلساً ولم يعلم به المحال.

الأمر الثالث: فيما إذا كان المجال عليه مفلساً والمحال عالم به.

□ الأمر الأول؛ الرجوع على المحيل إذا كان المحال عليه مليئاً ثم أفلس

وقد اختلف العلماء في رجوع المحال على المحيل إذا تعذر استيفاء الله المحال به من المحال عليه نتيجة إفلاسه بعد أن كان مليئاً وقت الحوالة ولم يكن المحال قد اشترط ملاءة المحال عليه ولهم في هذا قولان:

القول الأول:

له أن يرجع.

وهو قول يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية (١)، وقال به (٢) شريح والشعبي، والنخعي، ١٥٧٧ حداد ١١١١ عند المداد ٢١٠١٠ حداد المداد المد

⁽١) تبيين الحقائق ٤/ ١٧٢، ١٧٣؛ بدائع الصنائع ١٨/٦؛ البناية ١٨/٦.

⁽٢) الإشراف على مدّاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/١٢٠؛ المغنى ٤/١٨٥١ ١٨٤٠٠٠

مَن الجاء في الكرز الدقائق ١٤٠٠ (ولم يُسجع المحتال على الملحيل إلا المحال عليه فلا يعود اللي تعلم انتقاله ولأن المحال يتمكن من استغار بتال

وجاء في مجمع الضمانات (٢٦) (وإذا تمت الحوالة الري المحيل من الدَّين بالقول. . . ولم يرجع المحتال على المحيل إلا أن يتوى حقه».

وقد اتفق المذهب الحنفي على أن (التوى) يثبت به الرجوع إلّا أنهم اختلفوا في اعتبار إفلاس المحال عليه توى. يقول الزيلعي: "ولو فلسه الحاكم بعد حبسه لا يكون توى عند أبي حنيفة، وقالا [أي الصاحبان]: هو توى "(٣).

واتفقوا على أن المحال عليه إذا مات مفلساً فقد توي حق المحال (٤).

They Ithe Fit the de theret ales theret ales. القول الثاني:

الفرع الأولي: الوحوع على المجتال إذا له . وجي ناأ على سيا وهو قول المالكية (٥)، والشافعية (٦)، والجنابلة (٧)، والظاهرية (٨)، وقال به (٩) أبو عبيد وأبو ثور والليث بن سعد. e en itis las:

جاء في «التمهيد» لابن عبد البراني «وإذا أجاله على ملي، ثم لحقه الأمر الناني: فيما إذا كان المخارعين أما تان يوجع المان الما

الأمر الثالث: فيما إذا كان المحال عليه على والمحال عالم ١٤١٤ (١) من ١٧٢/٤ (١) مع شرحه تبيين الحقائق.

(٣) المُنْسِنُ المُتَقَاقِق ٤/ ١٤٢ (الفيدما يوى أبو يوسف وهاجمد من الحسيرا إفلا من المدين في حياته توي، فإن أبا حنيفة لا يراه توي، والخلاف هنا مبنى على الخلاف في صحة الحكم بإفلاس المدين في حياته فأجازه الصاحبان ومنعه الإمام أبو حنيفة، وقد تقدم إيراد الخلاف فيه في ص٢٠١، ٢٠٢.

ينظر: تبيين المحالق على المحالة عليه المحال عليه والمحالة على المحالة المحالة على المحالة المح

(٤) بدائع الصنائع ١٨/٦؛ فتح القدير ٧/٢٤٦.

: إحلال إحقال الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٠١؛ جواهر الإكليل ١٠٨/٢؛ شرح الزرقاني على مختصر خلیل ٥/ ۲٠.

(٦) المهذَّب ١/٣٤٥؛ نهاية المحتاج ٤٢٨/٤؛ فنح العزيز شرح الوجيز ١٠/ ٣٤٤؟

الإقناع، للحجاوي ٢/ ١٨٧ ؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٥٧ ؛ المبياع ٤/٠٠٠ .

(A) المحلى ١٠٨/٨.

(٩) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المتذر ١/ ٢٢٩ ؛ المغني ٤/٨١٠ المن (١)

(Y) IKingle also illa lad llady. Kyi llady (1.71) live 21 : x4x/1x(1.)

وقال الخطيب الشربيني: «فإن تعذر أخذه من المحال عليه يفلس طرأ بعد الحوالة ... اللم يرجع م أي المحتال على المحيل ، (١).

وجاء في «كشاف القناع»(٢): («وتلزم [أي الحوالة] بمجررد العقد فلا يملك المحتال على المليء الرجوع على المحيل بحال، من و هال المحمد

وقال ابن حزم: «ولا رجوع للذي أحيل على الذي أحاله بشيء من ذلك الحق انتصف أو لم ينتصف، أعسر المحال عليه أثر الإحالة عليه أم لم which will will this

ا أوزو على الاحتجاج بهذا الأثر ثلاثة اعتراضات الله من المنظل ال Ilan la Illeb: Tie in the teling " : Ugil Ugil alli

أستدل أصحاب عد الماقول بما يلي و والم والم والم

وَرُدُ: بأَلَ خَلِيلًا مِن حَمَّمُ لَقَةَ أَخْرِجُ لَهُ الْأَمَّلُ مِسَلَّمُ وَوَثَقَةَ إِلَيْكِياً اللَّهِالِيال

ما ورد عن أبي هريرة على قال: قال رسول الله على: "مطل الغني ظلم، معاوية بن قرة، والحسن البصري، وأبي نصية (٤) **ويتبلغ ثيام زياد محاجاً جبراً (١٤)** معاومة من موري والإمام أحمد والنسالي. وقال ابن حيو: صدون الخرج له البت، وثقه ابن معين والإمام أحمد والنسالي. وقال ابن حيو: صدون الخرج له

أنه ﴿إِنِمَا أَمْرُ بِأَنْ يَتِبِعِهِ إِذَا كَانِ مَلِيًّا ﴾. والمفلس غير ملي، فليكن غير مُتَّبَع

(١) هو: معاوية من قرة من إياس المؤني أبو إياس فالمعمال في المعالم المنافعة الماسية المنافعة المنافعة

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأنه إنما اشترط له الملاءة وقت الحوالة

لا فيما يعدها ؛ الأن «إذا ق كلمة شيرط مؤقت، فالحكم يتعلق بتلك الحال، لا . / TIY. بما بعدها^(۲).

(4) أخرج ابن أبي شيبة، السمنف ١٨٩٨، كتاب البيوع والأقفية، باب في الحوالة، la lo gray est? , ce, (crv). (١) مغنى المحتاج ١٩٥/٢.

ellipse, This the Elly Strate the die of the end of the end of the

(٣) المحلى (الموضع السابق). (3) with Hawkin T' Al. (٤) سبق تخریجه فی ص٦٧.

(٥) معالم السنن، للخطابي ١٨/٥. . . . ١٤٦٤ أَوْ رَيَانًا حِنَّ ١١١ رَبِّهِ عِلَا اللَّهِ (٥)

(T) There is this T\1V. (٦) المرجع السابق. ri Wells:

ILLE KEDL PEPL

(1) -i injud & of 1.

(F) That my Timber.

الدليل الشريس الشريس العاد العدر المدار المحال عاد في الدليل الشريس

ما ورد عن خليد بن جعفر (١) قال: سمعت أبا إياس (١)، عن عثمان بن عفان في الله قال: ليس على مال المرئ مسلم توى يعني حوالة (٣). وجم الدلالة في هذا الأثر:

أن القول بعدم التوى يقتضي ثبوت حق الرجوع، «ولم ينقل عن أحد من الصحابة خلافه، فكان إجماعاً» (قلم الصحابة خلافه، فكان إجماعاً) (قلم الصحابة خلافه، فكان إجماعاً) (قلم الصحابة خلافه، فكان إجماعاً) (قلم المصحابة للمصحابة للمصحاب

مناقشة الاستدلال بهذا الأثر:

أورد على الاحتجاج بهذا الأثر ثلاثة اعتراضات:

الاعتراض الأول: أنه غير ثابت، لعلتين:

(1) هو: خُلَيْد بن جعفر بن ظريف الحنفي، أبو سليمان، البصري، رؤى عن أبي إياس معاوية بن قرة، والحسن البصري، وأبي نضرة، وعنه شعبة بن الحجاج، وعَزَّرَة بن ثابت، وثقه ابن معين والإمام أحمد والنسائي. وقال ابن حجر: صدوق، أخرج له مسلم، والترمذي، والنسائي.

ترجمته في: تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٤؛ تهذيب التهديب ٣/ ١٠٧؛ تقريب التهذيب ص ١٩٥٧.

(۲) هو: معاوية بن قرة بن إياس المزني، أبو إياس، البصري، ثقة، روى عن جماعة الصحابة كابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك ، وروى عنه ابنه إياس بن معاوية، وتتادة، وشعبة وغيرهم، توفي سنة ١١٣هم، وهو ابن ست وسبعين سنة.

التهذيب الكمال ٢٨٠/١٨ تهذيب الكمال ٢٨٠/١٨ تهذيب التهذيب التهذ

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف ٦/١٨٩، كتاب البيوع والأقضية، باب في الحوالة، أله أن يرجع فيها؟، رقم (٧٦٥).

والبيهقي، السنن الكبرى ٦/ ٧١، كتاب الحوالة، باب من قال يرجع على المحيل الا توى على مال مسلم.

(٤) بدائع الصنائع ١٨/٦.

(٥) سنن البيهقي ٦/٧١؛ فتح الباري ٤/٤٦٤. ١٨١٠ والعاما والما عالعه (٥)

(٦) الجوهر النقى ٦/ ٧١.

والأخرى: أن فيه انقطاعاً من جهة أبي إياس؛ حيث لم يلتق بعثمان والله والأخرى: أن فيه المعالم والأكان في المعالم المعالم

قيل: لأنه من الطبقة الثالثة من تابعي البصرة، فهو لم يكن في زمن عثمان هي الله المالة ا

وَرُدَّ: بأن الثابت أنه من الطبقة الثانية ممن كانوا في زمن عثمان والمالية الثانية من كانوا في زمن عثمان والمالية

وقيل: إنه وإن كان من الطبقة الثانية إلّا أنه لم يلتق بعثمان رضي فروايته عنه منقطعة (٣).

الله الاعتراض الثاني: أن الأثر لو كان ثابتاً لما صلح للاحتجاج؛ لورود الشك فيه، أهو في الحوالة أم في الكفالة؟

قال المزني (٤) في مختصره (٥): قال الإمام الشافعي: «احتج محمد بن الحسن بأن عثمان ظليه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا تَوى على مال مسلم. قال الشافعي... ولو صح ما كان له فيه شيء لأنه لا يدري قال: ذلك في الحوالة أو الكفالة»(٢).

وقال الموفق أبن قدامة: (وقد روي أنه قال في حوالة أو كفالة وهذا

(3) in the set is a VI

⁽۱) سنن البيهقي ٢/ ٧١؛ المغني ٤/ ٨٥٠.

⁽٢) الجوهر النقي ٢/ ٧١، وقد عده ابن سعد في الطبقة الثانية من التابعين في البصرة.

⁽٣) قال الإمام الشافعي: روايته عن عثمان منقطعة. تهذيب التهذيب ٢١٧/١٠.

⁽٤) المزني هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم، المُزَنيُ، المصري، تلميذ الإمام الشافعي وبه انتشر مذهب الإمام الشافعي في الآفاق، كان عالماً مناظراً مِحْجَاجاً غواصاً على المعاني الدقيقة، كثير العبادة، غاية في الورع، ولد سنة ١٧٥ه، قال الحافظ الذهبي: «هو قليل الرواية ولكنه رأس في الفقه»، توفي بمصر سنة ٢٦٤ه.

صنف كتباً كثيرة في المذهب الشافعي منها: «مختصر في الفقه» _ وهو أصل الكتب المصنفة في المذهب الشافعي _ «الجامع الكبير»، «المسائل المعتبرة»، «الوثائق»! الما ترجمته في: وفيات الأعيان ١/١٢؛ سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٩٢؛ طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٤،

⁽٥) ٨٠٥/٨ مطبوع مع كتاب الأم، للإمام الشافعي، ١١٠ النسال الما الدارات

⁽٢) وينظر أيضاً: الأم، للإمام الشافعي ٣/٢٣٣.

والأخرى: أن فيه انقطاعاً من حية أم إياس ، حيث لم ١٠ المن المنافقية النابع ب

الاعتراض الثالث: أن دعوى الإجماع منقوضة بما روي عن على بن أبي ಾಮಿ ಪ್ರತಿಕ್ಷ (1)

الدليل الثاني:

أنَّ المحال - بإفلاس المحال عليه - عجز عن الوصول إلى حقه، والمقصود من الحوالة سلامة حقة فكانت مقيدة بالسلامة ، قإن فاتت السلامة معامقه مند انفسخت كالعيب في المبيع (٣).

الاعتراض الثاني: أن إلاثر لو كان ثابنا لما مبلح للان تماني لورود

احدهما: لا يلزم من العجز عن الوصول إلى الحق فبوت حق الرجوع على المحيل؛ إذ ليس المقصود من الحوالة سلامة الحق وإلَّا كانت مجرد توثيق للحق وإنما هي أيضاً نقل للدين من ذمة إلى أخرى، وبانتقال ألدَّين من مال مسلم. قال الشافعي ... ولو . علي ولا يُحري كل المعتملة عدم المالية المعتملة على المالية المالية المالية الم

والآخر: أن القياس على الفسخ لعيب في المبيع عير مسلم؟ لأن محلة فيما لو كان المحال عليه مغلشاً وقت الحوالة، والمشالة هنا هي فيما إذا كان المحال عليه أفلس بعد الحوالة، بل إن القياس ينتج نقيض الدعوى؛ لأن العيب الحادث في المبيع بعد قبض المشترى له لا يثبت للمشترى به خيار الرجوع على البائع بالفسخ، فكذلك المحال عليه إذا كان ملياً وقبت الحوالة ثم

(ع)- القرني هو : إسماعيل بن يحيى تراسماعيل، أبو إبراهيم، الشرق ، المصري فلمبل الإمام الشافعي ويه انتشر مذهب الإمام الشافعي في الأفاق، كان عالم مناطراً استدل أصحاب عدل القول بالأدلة الاتية والما الدالم الدالة الدالة

٥٧١هـ، قال الحافظ الدهبي: قمو قليل الرواية ولكم رأس في الفقه " ناعًا الله المالة الما A STYLE STYLE

الم ورد عن أبي اهريرة عليه قال: قال رسول الله علي : يعطل الغني ظلم المنافع في المذهب الشافعي - الماجام الكير والتياف المالي المنافعة محالف القبار المالي in care in : eight 18 agic 1/VIT: my lake 11mK + TH +P3: distriblished

- (٢) المحلى ٨/ ١٠٩؛ المُعْنَىٰ ٤/ ١٨٥. (١) المغنى ٤/ ٥٨١.
- (٣) الاختيار لتعليل المختار ٣/٤؛ تبيين الحقائق ٤/ ٧٢ البات و وياعه ١٥٠٧ (٥)
- (P) evidy Tien : 189. Usoly thiley 7/777. (٤) تقدم تخریجه فی ص ٦٧.

Illy, Hiday :

Tap IL:

رجه الدلالة ني هذا المديث:

أحدهما: أنه أوجب في الخير اتراع المحال عليه الملى مطلقاً ولم يقيده بعدم حصول الإفلاس بعده^(۱)

والآخر: لو كان للمحال الرجوع على المحيل لما كان لذكر الملاءة في الخبر معنى؛ لأنه إذا لم يصل إليه حقه رجع، فعلم بذكرها أن الحق انتقل انتقالاً لا رجوع معه (۹) مافشة _ والله أعلم.

الدليل الثاني: الرحوع على العمال إذا كان العمال عليه مفاق ولم يعلم المعال العمال العم

ونوقش: بأنه روي عنه أيضاً أنه قال: «لا يرجع على صاحبه إلا أن ولم يك قد اشتط ملاءته، فإن للعلماء في رجوعه

الدليا الثالث:

أن الحوالة إذا تمت صحيحة فإن الحق انتقل من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فلا يعود بعد انتقاله ولو أفلس المحال عليه بعد ذلك، أصله: إذا أخذ عوضاً عن الدِّين وتلف بعد قبضه (ه).

الدليل الرابع:

أن الحوالة إما أن يتحول بها الحق عن المحيل أو لا يتحول، إن تحول فقد برئت ذمة المحيل فوجب ألَّا يعود إليه كما لو أبراه، وإن لم يتحول فتلزم مطالبة المحيل به كما في الضمان، والثاني منتف فيتعين الأول^(١).

وهو «أرهب الشافعية (٢) و والحنايلة (٣)

(١) السنفي اللجي د/٧٢.

⁻ إذا لم يشترط يسار المحتال عليه - زجهله أو ظنور ١٨٠٤ بالتالما و الم

المُنتَقَى لَلْبَاجِي ٥/٧٤ ؛ فتح الغزيز شرح الوجيل ٢٠٤٤ ونهاية المعطاج (الموضع

⁽٣) المحلى ١٠٩/٨؛ المغنى ١٨٢/٤.

⁽٤) المصنف، لعبد الرزاق ٨/ ٢٧١؛ قلى آباب الإحالة، فوقم (١٥٩٨٣) ولتحما الياب (١)

التمهيد، لابن عبد البر ١٨/ ٢٢٩ مغني المحتاج ٢/ ١٩٥٠ كتبات القناع ٣/ ٣٨٣. (٣)

⁽³⁾ sein luncil T/TPI. فتح العزيز شوح الوجيز ١٣٠/ ٣٤٤ ()

cas the cal terms

iela con l'ilera ela

المدليل الرابع

(7) Herely 1 POT + Have 3 710.



الدليل الخامس:

أن ذمة المحيل برئت بالحوالة فلم يكن للمحال رجوع على المحيل إذا تغيرت حال المحلل عليه بالإفلاس قياساً على ما إذا لم تتغير حاله (١).

الترجيع:

من خلال عرض أقوال العلماء وأدلتهم يظهر أن الراجح هو القول بعدم الرجوع؛ لسلامة أكثر أدلته ودفع استدلال القول الآخر بما ورد على أدلته من مناقشة ـ والله أعلم.

إذا قبل المحال التحول إلى المحال عليه وهو مقلس ولم يعلم إفلاسه ولم يكن قد اشترط ملاءته، فإن للعلماء في رجوعه على المحيل ثلاثة أقوال:

أن الحوالة إذا يست صححة فإن الحق التنارس دُية الد

القول الأول:

الله المسلم الم

وهو مذهب الشافعية (٢)، والحنابلة (٣).

قال الخطيب الشربيني: "فلو كان المجال عليه مقلساً عند الحوالة، وجهل المحال فليه مقلساً عند الحوالة،

وقال الحجاوي: اولا يملك المحتال على المليء، ولا المحتال برضاه - إذا لم يشترط يسار المحتال عليه - وَجَهِلَهُ أو ظنه مليئاً، الرجوع على المحيل بجال، أي سواء أمكن استيفاء الحق أو تعذن لمطل أو فلس (٥٠).

⁽١) المنتقى، للباجي ٥/ ٦٧.

⁽٢) نهاية المجتاج (٤/٩٧٤؛ تحفة المحتاج ٩/٦٣٠. ٢٧١ ١/١ بيعا د منسسال (3)

⁽T) كشاف القناع ٢/ ١٣٨٣ شرح منتهى الإرادات ٢/ ١٠٧٨ با ليد زيا دليمنا (٥)

⁽٤) مغني المحتاج ٢/ ١٩٦٦. (٥) الإقناع ٢/ ١٨٧١ عني المحتاج ١٩٦٢.

20.00

16 LI: 18.66.

عليه وليس عدم قصيلة، وعدم الفضيلة التصفة الجودة مثلاً في الماقيقاً

ليس له أن يرجع إلّا إذا كان المحيل يعلم إفلاس المحال عليه وكتمه. وهو مذهب المالكية (١).

المحال ابن جزي: «ولا رجوع للمخال على المحيل إن أفلس المحال عليه. . . إلا أن يكون المحيل قد غَرَّ المحال لكونه يعلم فلس المحال عليه»(٢).

من النول: دليله على الله حوم فذا كان المعلى القالم الما الفالا من المنافئة الما الما الما الما الما الما الما ا

له أن يرجع مطلقاً.

من أصحابه (أ)، واستظهره من الشافعية كل من الغزالي ($^{(1)}$) والبيضاوي ($^{(2)}$)، والبيضاوي ($^{(3)}$)، واستظهره من الشافعية كل من الغزالي ($^{(1)}$) والبيضاوي ($^{(2)}$)، وهو قول قتادة والحسن ($^{(A)}$).

hath land all the will the like

□ الإدلة:

ىليل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه من أن المحال لا يرجع على المحيل إذا كان المحال عليه مفلساً، بالقياس على ما لو اشتري شيئاً وهو مغبون فيه فإنه لا يرجع؛ لأنه مقصر بترك البحث والتفحص، فكذلك هنا(٩).

ويناقش: بأنْ هذا قياس مع الفارق، حيث إن الإفلاس عيب في المحال

⁽۱) الخرشي على مختصر خليل ٦/ ٢٠؛ الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٠١؛ جواهر الإكليل ١٠٨/٢.

⁽٢) القوانين الفقاية ص ١٠١٥. ولم يعلم ٢١٥. ولم يعلم ٢١٥.

⁽٣) حيث إن الحنفية أثبتوا حق الرجوع على المحيل إذا كان المحال عليه مليناً ثم أفلس فأولى في الرجوع إذا كان المحال عليه مفلساً ابتداءً.

⁽٤) الإنصاف ٥/٢٢٩؛ المغنى ٤/١٨٥. (٥) المبدع ٤/٢٧٠؛ المغنى ٤/٨٨٨. (١)

⁽٦) في الوجيز ١٨١/ ١٨٨٠ منا المنابع الله (٧) في الغاية القصوى ١٠/٢٧، منا الله

⁽٨) فتح الدري ٤/٤١٤. وينفقا تولغا ١١٤٤٢٠ سم بدا صد بالمادية (١١٤٤٢٠ من المادية (١٤)

⁽٩) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٣٤٤؛ مغني المحتاج ١٩٦/٢. ١٩٦٠ والسالة

عليه وليس عدم فضيلة، وعدم الفضيلة (كصفة الجودة مثلاً في المتلبع) الا توجب الفسخ، بخلاف الحيب في الميع حيث يثبت به الفسخ با ما الما الله القول الثاني:

الحماولاً: الله على عدام الرجوع إذا كان المحيل لا يعلم إفلاس اللمحال عليه: ما سلة سلع منه منه الحمال منه المحال ا

ثانياً: دليله على الرجوع إذا كان المحيل عالماً بإفلاس المُطَّالُ عُلَيْهُ وكتمه:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

uled Heel Hel:

المالي ال

الدليل الأول:

ما ورد عن أبي هريرة ظله أن رسول الله على المطل العني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع (٢) سلقه على المربع المسلم المس

هو أن الحديث شرط ملاءة المحال عليه لاتياعه، وهذا غير مليّ فلا المحال المحال عليه المحال عليه المحال عليه المحال عليه المحال عليه المحال عليه المحال المحالية المحال المحالية المحالية

(١) الخرشي على محتصر عليل ٢١٠٢، الكافي في فقو أهل المدينة عن فالثال للثالما

أن الفَلَسَ عيبٌ في المحال عليه، ولم يعلم به المحال، فكان له حق

- الراجوع كالمبيع إذا كان المحال المقال المانية والمانية الراجوع اذا كان المحال عليه مقال التناء (٣)
- (١) النمنتقين، للباجئ ١٨٨٥؛ جواهرا الإكليل ١٨٨/٢ يندما ١٨٢١ م المالين (١)
- (٢) قي ألرجيز الم تخريج في ص١٦٧. قبلغا أي (٧) (٣) المنتقى، للباجي ١٨/٥٠ إي الم
- (٤) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٠٤٤/١٠؛ الغاية القصوى ١/٥٢٧ المنغثي المهاها المالاه الماليغثي المالاها المبدع ٢٠١/٤ المبدع ٢٠١/٤ التحمال المبدع ٢٠١/٤ المبدع ٢٠١/٤ المبدع ٢٠١/٤ المبدع ١٤٠٤.

ووجه القول بعدم الرجوع هو أن ملاءة الهخال عليه ليست شرط لالمعينا

يظهر مما سبق أن الراجع هو القول برجوع المتحال على المعلل إذا كان المحال عليه مفلساً ولم يكن المحال قد علم إقلامه، سواء كان المحيل يعلم إفلاس المحال عليه أو لا، وذلك لقوة أدلته، وسلامتها من المناقشة في مقابل عدم نهوض أدلة القولين الآخرين للاحتجاج لما ورد عليها من مناقشة والله أعلم.

□ الأمر الثالث: الرجوع على المحيل إذا كان المجال عليه مفلساً والمحال

الأمر الثاني: اشتراط الرجوع على المحيل إذا طرأ الإعلام الجعد

إذا قبِل الدائن التحول على من علم إفلاسه، ولم يشترط الرجوع افليسل له أن يرجع على المحيل عند عامة الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.

أما الحنفية فلأن الحوالة عندهم من قبيل بيع الدين بالدين أن وقد عللوا القول برجوع المحال على المحيل إذا أفلس المحال عليه بأن الإفلاس عيب يوجب الفسخ كالعيب في المبيع (٢)، وحيث إن المشتري إذا قبل الشراء مع علمه بالعيب في السلعة سقط حقه في الرجوع (٣) فكذلك هنا.

وأما المَّالَكَيْةُ فَيْقُولُ ابْنَ عَبْدُ البَّرِ: ﴿وَإِنْ عَلَمَ [أَيُّ الْمُحَالُ] بِعُدْمِهُ ورضي الحوالة عليه قلا رَجُوع له عَلَى الأول بُوجِهُ مَنْ الوجوة»(٤).

وأما الشافعية فإنهم لا يثبتون للمحال الرجوع على المحيل مع جهله بإفلاس المحال عليه (٥)، قاولي عدم الرجوع عندهم مع علمه بإفلاسه.

وأما الحنابلة فيقول ابن مفلح: «إذا رضي المحتال بها [أي بالحوالة] الع علمه بقلس المحال عليه، أنه لا رجوع له بغير تحلاف؛ لرضاه بدون حقه كالمعيب الكحال سعلم مع والكالسان والمفاحل سعلم وسعد مع

عند الشافعة بمقتضى اختيار الغزالي واليضاوى . (١) ينظر هاشم ص٤١م هماه ٥٤١ .

⁽٢) الاختيار لتعليل المختار ٣/٤؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٧٢٠ يب يا من يها ويها ويها

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع ٢٧٦/٥. (٤) الكافي في فقه أهل المدينة ص ٤٠.

⁽٥) كما تقدم في ص٥٥٨. (٦) المبدع ٤/٢٧٤ إنساله! المدين (٦)

etile Tele.

ووجه القول بعدم الرجوع هو أن ملاءة المحال عليه ليست شرطاً لصحة الحوالة، والمحال برضاه بالتحول على المفلس قد أبرأ المحيل وأسقط حقه في الرجوع؛ حيث لم يشترطه.

• الفرع الثاني: الرجوع على المحيل إذا كان المحال قد أشترط ملاءة المحال عليه

وفيه أمران:

الأمر الأول: أشتراط يسار المحال عليه وقت الحوالة !!

الأمر الثاني: اشتراط الرجوع على المحيل إذا طرأ الإثلاث البعد

□ الأمر الأول: الرجوع على المحيل إذا كان المحال قد اشترط يسار المحال عليه وقت الجوالة

الختلف العلماء في صحة هذا الشرط ورجوع المحال به على المحيل على قولين: المحمد ا

علمة بالتعب في السافة سقط عنه في الرجوع فاللل فنا.

القول الأول:

الشرط باطل والعقد صحيح، فليس له أن يرجع على المحيل.

وبه قال عامة أصحاب الإمام الشافعي كما حكى ذلك الرافعي(١).

قال النووي: «فلو كان مفلساً حال الحوالة فالصحيح المنصوص الذي عليه جمهور الأصحاب أنه لإ خيار للمحتال سواء شرط يساره أم أطلق (٢٠٠٠).

وأما الحيايلة فيقول أبي يفلح. الإذا يضي المحتال بها [أي **بهنائيًا للعقا**

الشرط صحيح وله أن يرجع عرب لا ما معلد والعما ا وسلف معلد

وهو مقتضى مذهب الحنفية، والمالكية، وهو مذهب الحنابلة، ووجه عند الشافعية بمقتضى اختيار الغزالي والبيضاوي.

(c) کما تقدم فی سے ۱۵۰

⁽١) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٤٤٪. ويتظر أيضاً: الإقناع، للخطيب الشربيني ٢/ ٩٣؛ نهاية المحتاج ٤/ ٤٢٩. من المال (١)

⁽٢) روضة الطالبين ٢/ ٢٣٢ ؛ عليما (٦)

Heal Hip

المارية العدد المارية

أما الحنفية فقد سبق أنهم يثبتون للمحال حق الرجوع على المحيل إذا وجد المحال عليه مفلساً من غير شرط فكذا مع الشرط؛ لأن الشرط هنا شرط يقتضيه العقد من الشروط الصحيحة عندهم (٢).

وأما المالكية فإنهم قد نصوا على أن المحال لو شرط ملاءة المحال عليه فطرأ الإفلاس بعد الحوالة فله حق الرجوع^(٣)، فإذا صححوا شرط الرجوع على المحيل إذا حدث الإفلاس بعد الجوالة فأولى مع كون الإفلاس مقارناً اللعقد،

وأما الحنابلة فقد نصوا على أن له حق الرجوع حيث قال الموفق ابن قدامة: «فإن شرط ملاءة المحال عليه فبان معسراً رجع على المحيل»(٤).

وأما الغزالي والبيضاوي ـ من الشافعية ـ فلأنهما قالا بالرجوع إذا كان المحال عليه مفلساً من غير شرط ـ كما تقدم (٥) ـ فكذلك مع الشرط لأن الشرط ـ بناء على ما اختاراه ـ يكون حينتذ شرطاً يقتضيه العقد والشروط التي يقتضيها العقد صحيحة عند الشافعية (٢).

□ الأدلة:

ىلىل القول الأول:

المحيل استدل أصحاب هذا القول على فساد الشرط وعدم الرجوع على المحيل إذا وجد المحال المحال المحال عليه مفلساً: بأنه لو ثبت الرجوع بالخُلْفِ في شرط اليسار لثبت الرجوع عند الإطلاق؛ لأن الإفلاس نقص في الدّمة كالعيب في المبيع يُثبِت الخيار سواء شرطت السلامة منه أو لم تشترط (٧).

ويناقش: بأنه قد ثبت الرجوع عند الإطلاق فيثبت الرجوع مع الشرط(^^).

⁽١) ينظر ص ٥٥٩ - - - الله الله (٢) كما في بدائع الصنائع ١٧١/٠ ال

⁽٣) المنتقى، للباجي ٥/٧٠ وسيأتي نص عبارته في ص٢٦٥.

⁽٤) المغني ٤/ ٥٨٢. وينظر أيضاً: المحرر ١/ ٣٣٨؛ الإقناع، للحجاوي ٢/ ١٩٠. ا

⁽٥) في ص٥٩٥٠. (٦) كما في روضة الطالبين ١٤٠٣/٣٠.

⁽٧) فتح الغزيز شرح الوجيز ١٠/٣٤٤. القعاة المستند بهذا الدياشا فاست يه يلعد (١٠)

⁽٨) وقد سبق بحث مسألة رجوع المحال على المحيل إذا بان المحال عليه مفلساً. ينظر =

ولا القول الثاني: وجه إلى قد والعمال ويثب مونا وبيه عن تيفنعا الما است

الله السندل لهذا القول بأن الرجوع مع إفلاس المحال عليم قد ثبت من غير اشتراط حليث هو عيب - كلما سبق بحثه (١) ما فكذلك يثبت الوجوع مع الشرط ، لأن الشرط هنا تحصيل حاصل حيث إنه من مقتضى العقد فالنص عليه تأكيد وأما المالكية فإنهم فلا نصوا على أن المحال لو شرية المخلا للمختقفا عليه فطرأ الإفلاس بعد الحزالة فله حق الرحق

الراجع هو القول بضحة هذا الشرط ورجوع المحال به على المحيل إذا بان المحال عليه مفلساً؛ لأنه لما جاز الرجوع مع الإطلاق جاز مع الشرط وَأَمَا الْحَالِلَةُ فَقَدُ لَقُوا عَلَى أَذَ لَهُ حَقَ الرَّسِيُّ حَبُّ قَالَ الْبِمَاعُ لِلَّهُ إِ

□ الأمر الثاني: رجوع المحال على المحيل إذا كان المحال قد اشترط المحال عليه المحال الم

إذا اشترط المحال الرجوع على المحيل متى ما طَرَأ إفلاس المحال عليه بعد الحوالة، فللعلماء ثلاثة أقوال: يقتضيها العقد صحيحة عند الشافعية(٢).

القول الأول:

تقالى إلى ال

الشرط باطل مبطل للحوالة.

while the like !:

= - صل ١٥٨٥ وهذه المتاقشة بناءً على القول الراجع في رجوع المحال على المحيل إذا بان المجال عليه مفلساً، وقد تقدم أن مذهب الحنابلة لا يجيز الرجوع على المحيل إذا بان المحال عليه مفلساً إلا إذا كان المحال قِل اشترط الرجوع. ولا يَردُ عليهم ما ذكره الشافعية من أنه لو ثبت الرجوع بالخلف في شرط اليسار لثبت الرجوع عند الإطلاق... إلخ؛ لأن الحنابلة لا يعتبرون الحوالة من عقود المعاوضات كما يعتبرها الشافعية _ وانعارهي عقد ارفاق منفرد بنفسه، فلا تجوي عليها أخلكام البيع؛ ولذا أوماً ابن قدامة إلى هذا الفرق _ في المغنى ٤/ ٥٨٢ بقوله: (ويفارق البيع [أي: الحكم بعدم الرجوع إلا مع الشرط] فإن الفسخ يئبت بالإعمار فيه من غين شرط بخلاف الحوالة يشير إلى رجوع البائع في عين ماله إذا أدركم بعينه عنه رجل (3) Thosis 3/ TAO. evide Tien? There I/ ATT: 1/ Eily blooder 7/ while 18

⁽٢) ينظر في صحة الشروط التي يقتضيها العقد: رُوضة الطالبين، ٣/٣٠٤ و كشاف القتاع (A) وقد مبق بحث مسألة رجوع المحال على المحيل إذا بال المحال عليه LAS/ ينظر =

مقعلا وهذا القول هو الأوجه في اللمذهب الشافعي كما قاله شلمس الدين الرملي في نهاية المحتاج(١) ـ ورجحه ابن حجر الهيتمي افي تحقة المحتاج اله وقدمه زكريا الأنصاري في أسنى المطالب (٣) واقتصر عليه الخطيب الشربيني في الإقناع^(٤). ling a way it is you.

رهو مقتضى مأهب الحنفية، وبه قال المالكية (٢) ، واختاره الت**القول القول القول** الشرط باطل والعقد صحيح، فليس له الرجوع.

وبه قال الخنابلة: جاء في المحرر (٥): «ومن أحيل بدين... فرضي، صحت الحوالة، ولم يرجع على محيله بحال إلّا أن يشترط ملاءة المحال عليه فيبين مفلساً».

قيقهم من هذا النص أنه لو شرط الرجوع على المحيل إذا طَرَأ الإفلاس بعد الحوالة لم يصح الشرط، وهذا راجع إلى أن من مقتضى عقد الحوالة عند الحنابلة براءة ذمة المحيل من الدِّين وانتقاله إلى ذمة المحال عليه (٢)، وهذا الشرط مخالف لهذا المقتضى، والشرط المخالف لمقتضى العقد عندهم باطل والعقد صحيح(٧). LLE KEL KOLI

وقولهم هنا ببطلان الشرط لإيناقض قولهم بصحة شرط يسار المحال

مقتضى العقد (٧)، والشرط الهماؤي لوتهنى العقد مبطل (1) 3/A73.

^{. 777 /7}

⁽٤) ٩٣/٣٠. وينظر أيضاً: حاشيتا الشرواني وأبن قاسم العبادي ١/٣٣٠ حاشية القليوبي

وَيُلاحظُ أَنَّ الشَّافِعِيَّةِ فَرَقُوا بِينَ شَرَطَ يَسَارُ الْمَحَالُ عَلَيْهِ وَقَتَ الْحَوَالَةِ، وَشُرطُ الرجوع على المحيل إذا أفلس المحال عليه بعد الحوالة. ففي الأوَّلُ يَصَحَحُونُ الْحُوالَة ويبطلون الشرط كما سبق المم الموالة ولنقال

وفي التاني بيطلون الحوالة به . ووجه التفريق كما يقول البخيرمي : فَأَنْ شَرُطا الرجوع مناف صريح فأبطلها بخلاف شرط اليسار فإنه مناف غير صريح فبطل وحده. تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣٠/٣٠. وينظر نحوه في: نهاية المختاج ١٩٨/٤. (٦)

١/٨٣٨ والنما والله : فيضا الله الرادات ١/١٠٠) المنظرة شراح منتهي الإرادات ٢/١٠٥١(٥)

قال في كشاف القناع ١٩٣/٣: «من الشروط الفاسدة شرطٌ في العقلا ما ينافي المقتضاة نحو أن يشترظ أن لا لحسيارة عليه أو شرط أنه معى نفق المبيع وإلا واده من فهذا (A) Imple 110VY. الشرط لا يبطل البيع. . . والشرط باطل في نفسه.

وفسم تريا الأنصاري في أسني ينطاب المافعي عب

& 17 EL + 31 -

والعقد صحيح

عليه وقت الحوالة؛ لأنهم عللوا صحة هذا الشرط بأنه شرط فيه مصلحة للعقد فكان كشرط صفة في المبيع (١).

القول الثالث:

الشرط صحيح فله أن يرجع.

وهو مقتضى مذهب الحنفية، وبه قال المالكية(٢)، واختاره ابن القيم (٣).

أما الحنفية فلأنه شرطٌ يقتضيه العقد؛ لأن للمحال عندهم الرجوع على المحيل إذا طرأ إفلاس المحال عليه ولو لم يشترطه (٤)، فالنص عليه تأكيد لمقتضى العقد (٥).

وأما المالكية فقد جاء في المنتقى (٦): «ولو شرط المستحيل على المحيل أنه إن أفلس المحال عليه. . . رجع عليه فهو حول ثابت وله شرطه إن أفلس».

الشرط مخالف الهذا المقتضى، والشرط المخالف المقتصى العقد عنظه إلا و

ىلىل القول الأول:

⁽۱) ينظر: كشاف القناع ٣/ ٣٨٧. وقد قال الجنابلة: من أنواع الشروط الصحيحة ما يشترطه أحد العاقدين على الآخر مما له فيه مصلحة كاشتراط صفة في المبيع ككون العبد كاتباً أو ذا صنعة أو مسلماً وككون الدابة لبوناً؛ لأن في اشتراط هذه الصفات قصداً صحيحاً وتختلف الرغبات باختلافها.
شرح منتهى الإرادات ٢/ ١٦٠؛ كشاف القناع ٣/ ١٨٩.

⁽٢) حاشية الرهوني ٥/٧٠٤ البهجة في شرح التحفة ٢/٥٥ معين الحكام، لابن عبد الرفيع ٢/٥٠٨.

⁽٣) أعلام الموقعين ١٨٨٤.

⁽٥) ينظر في صبحة الشروط التي يقتضيها العقد عند الحنفية: بدائع الصنائع ١١٨٧، (٥) (٦) للباجئ ٥/ ١١٨٠ ي الشروط التي يقتضيها العقد عند الحنفية : ١٨٠/ ٣٠ التنا المادة في الله (٧)

رد) للباجي ١٥ ١١٠٠

⁽٧) تحفة المحتاج ١٩٣٦/٧ نهاية المحتاج ١٤٢٨/٤ أسنى المطالب ٢٣٣٢/٧ نهاية المحتاج ١٨٢٨/٤ أسنى المعالب ٢١٥١١ (٧)

ونوقش: بأن الشرط لا يخلو من أحد أمرين: إما أن ينافئ العقد المطلق أولينا في مقتضين العقد مطلقاً . ١٠ الله تعدي عالما الله عدايا

فإن كان ينافي العقد المطلق فهذا لا يضره؛ لأن كل شرط زائد كذلك، وإن كان ينافي مقتضى العقد مطلقاً فيلزم إثبات ذلك بالدليل، والأصار حوازه (۱). The I state and state of the

ىلىل القول الثاني:

بنى أصحاب هذا القول بطلان الشرط دون العقد على أنه شرط ينافي مقتضى العقد، والشرط المنافي لمقتضى العقد باطل والعقد صحيح olo, with the other _ عندهم _^(۲).

يله ويناقش بما نوقش به استدلال القول الأول عما المهال الهاليال

الشمول إذا الحالة الدابين على على حوق تقدم جان من قابصاته تامة الله

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ما رواه أبو هريرة ولله أن رسول الله الله قال: «المسلمون على

وه الله المحاللة عن أن المحال الما لم يك قدر أهج :

رعه الدلالة:

المناه والما والما لينه منا المحال المناه والماء المالية أن قوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم» عام فيدخل فيه هذا الشرط، فيكون الوفاء به لازماً. - 10

البليل الثاني في الحبيث:

استدل المالكية على صحة هذا الشرط بأن تأثير الشرط المناقض لمقتضى العقد محله المعاوضات الحقيقية لبنائها على المكايسة، لا التبرعات، فإن ذلك فيها غير مؤثر، والحوالة من المعروف فيصح الشرط^(٤).

⁽١) هذا من مناقشة ابن تيمية لما يحتج به الفقهاء على إبطال بعض الشروط من أنها مخالفة لمقتضى العقد. ينظر: مجموع الفتاوى ٢٩/ ١٣٧، ١٣٨ ـ ١٥٥.

⁽٢) ينظر في بطلان الشرط المنافي لمقتضى العقد عند الحنابلة: كشاف القناع ١٩٣/٣

⁽٤) حاشية الرهوتي ٥/٧٠٤. ﴿ حَالَمُ اللَّهُ اللَّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّا (٣) تقدم تخریجه فی ص۱۸۹.

eigen al ling of K well of Jet lang : lat lo wile pupil

الراجح هو القول بصحة هذا الاشتراط ، ويرجع به المحال على المحيل إذا أفلس المحال عليه، وذلك بناء على الأصل في الشروط وهو صحتها حتى يقوم دليل على بطلانها، ولأن أدلة القولين الآخرين لم تنهض للاحتجاج؟ بالمناقشة الواردة عليها _ والله أعلم. colio"

المطلب القول القائم الله الثاني المالية المالي

رجوع المحال على المحيل إذا تعذر استيفاء دَينه من المحال عليه ولم يكن قد قبل الحوالة

ولا يتأتى هذا المطلب إلا على مذهب القائلين بإجبار الثالين على التحول إذا أحاله المدين على ملتى _ وقد تقدم بيان من قال به وأن الراجح خلافه (۱) استلل أصحاب عذا القول بالأدلة الآتية:

وقد نص الحنابلة على أن المحال إذا لم يكن قد رضى بالجوالة فإن لِهِ الرجوع على المحيل إذا تعذر عليه استيفاء دَينه من المحال عليه لإفلاسه أو مطلبه أو غيبته (٢).

وعللوا ذلك: بأنه لم يحتل على ملي (٣)، وشَرْطُ الإجبار على الحوالة رجه السلالة: ((٤) منابع على عالم أيله عيله للحما نوكي نأ مهانه أن قوله الله «المسلمون على شروطهم» عام فيدخل فيه عذا الشرط

exec Theil , is Kind:

Keled Killing in Marriet

استال المالكة على صحة منا ألشرط تأن تأثير الشرط الشاقفي لمقتضى العقد محله المعاوضات الحقيقية لبنائها على المكابسة، لا ألتبرعات، فإن ذلك فيها غير مؤثر، والحوالة من المعروف فيصح الشرط (٤)

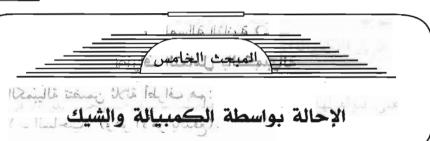
⁽١) هذا من مناقشة ابن تيمية لما يحتج به الفقياء على إيطاله ٤٤ م ٥٣٨ من (١)

⁽٢) الميدع ٤/ ٤٧٤؛ شرح الزركشي على منختص المخرقي ٤/ ١٦١، المغنى ٤/١٨١.

⁽T) المعنى (الموضع السابق) ؛ كشاف القتاع ٣٨٧/٣. والسابط المرابط المرابط (٢)

⁽٤) نقلم تخريب في ص ١٨١٠. (١) خاصة الرحم ١٤١٤ في عبار (٤)

al, they Ilian:



٢ ـ المستفيد: (وهو اللي صدر الأمر بدفع المبلغ لعناليلهم مينه هو الدائل بالحق الثابت في الكمية التبلك المقال الماكن بالحمال

ela: (Eas Hold other)

ويفترض في (الكميالة) (طيشا المقتمان قالح الإلها: وذاتنا جلهما الريرها

أ _ العلاقة بين الساحب والمسجد ب عليه

الإحالة بواسطة الكمبيالة لمانه المالة

فلانه دائن للمشحوب علية بملغ مشاو الفيمة الكمينان للالشعر كالمتعيق الأداء في تاريخ استحقاقها ، كان يكون عقا المبلغ مثالة فيه تاليخ الخلاط المالية المثالة المتعرب عليه ، أو بدل قوض أقرضه المبالله الحال المالية عنائله عنائله على المسحوب عليه ، أو بدل قوض أقرضه المبالله المعالمة المالية عنائله عنائله عنائله عنائله عنائله عنائله المناسمة المناسمة

O المسالة الأولى المسالة الله مقالة المسالة المسالة المسالة المام المسالة المام الم

تحرو (الكسالة) في الأ**ثاليب لخياة عُلاثة ت**سابقة بين الساحد والمست

وهي صك محرر وفق شكل معين، يأمر بموجبه شخص يسمى المحرر أو الساحب شخصاً آخر يسمى المسجوب عليه بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود لأمر شخص ثالث يسمى المستقيد (أو الحامل إن كانت محررة لحاملها)(١).

⁽١) ويطلق نظام المحكمة التجارية السعودي على الكمبيالة اسم (سند الحوالة) وأحياناً (السفتجة) كما في المادة (٤٥)، من النظام المذكور.

الأوراق التجارية في النظام السعودي د. إلياس حداد ص ٥٠، ٥١ القائون التجاري

0 المسألة الثانية 0

أطراف التعامل بالكمبيالة

الكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف هم:

١ - الساحب: (وهو الأمر بالدفع). ملصاعب مالحكا

٢ - المسحوب عليه: (وهو المأمور بالدفع).

٣ ـ المستفيد: (وهو الذي صدر الأمر بدفع المبلغ لصالحة، ويصير هو
 الدائن بالحق الثابت في الكمبيالة). حال فلما يعلم المالية عالم المالية المالي

ويفترض في (الكمبيالة) وجود علاقة بين أطرافها سابقة على تاحريرها على النحو الآتي:

أ ـ العلاقة بين الساحب والمسحوب عليه:

فالساحب عندما يحرز (الكمبيالة) ويأمر المسحوب عليه بالوفاء بقيمتها فلأنه دائن للمسحوب عليه بمبلغ مساو لقيمة الكمبيالة أو أكثر مستحق الأداء في تاريخ استحقاقها، كأن يكون هذا المبلغ مثلاً ثمناً لبضاعة باعلها الساحب للمسحوب عليه، أو بدل قرض أقرضه الساحب للمسحوب عليه، أو أي سبب آخر يرتب للساحب دَيناً في ذمة المسحوب عليه،

ب ـ العلاقة بين الساحب والمستفيد:

تحرر (الكمبيالة) في الأصل لتسوية علاقة سابقة بين الساحب والمستفيد والتي يفترض أن الساحب أصبح بمقتضاها مديناً للمستفيد بقيمة المبلغ المحرر في الصك، وقد تكون هذه المديونية ناشئة عن ثمن عقار باعه المستفيد للساحب أو عن قرض أعطاه الأول للثاني، أو عن عقد آخر يصبح الساحب بموجبه مديناً للمستفيد، والساحب من أجل براءة ذمته من هذا الدين يقوم بتحرير (الكمبيالة) ويصدر أمره للمسحوب عليه بدفع قيمتها للمستفيد.

ج - العلاقة بين المستفيد والمسحوب عليه استا مناسا ولف الماس (١)

لا يلزم أن يسبق تحرير (الكمبيالة) علاقة بين المستفيد وبين المسحوب عليه، لكن الأمر يقوم على افتراض أن الساحب مدين للمستفيد ودائن

للمسحوب عليه ويريد إيفاء دَينه بإحالة دائنه (المستفيله) على مدينه المسحوب عليه عن طريق (الكمبيالة). ماليمال عليه عن طريق (الكمبيالة).

إلا أن هذه العلاقة تنشأ بعد قبول المسحوب عليه الكمبيالة، حيث يترتب على قبوله لها نشوء دَين في ذمته للمستفيد مستوجب للوفاء في ميعاد استحقاقه (۱).

المسالة الثالثة O

هو صك مسرر وفق شكل دفع بأن يس خد شكفر يسي (السائد أوُ **عاليبمكلاً عيهقفاا غفصا** المسررا شخصاً احر (مسياساً المسترا علياً علياً علياً علياً في العادة مصرفاً ما يأن

من خلال العرض السابق يتبين أن (الكمبيالة) ليست في نفسها مالاً، وإنما هي وثيقة بعقد حوالة، وأطراف التعامل بالحوالة:

فالساحب: يقابل المحيل في الاصطلاح الفقهي.

والمسحوب عليه: يقابل المحال عليه في الأصطلاح الفقهي.

والمستفيد: يقابل المحال في الاصطلاح الفقهي.

وبمقتضى هذه الحوالة (الكمبيالة) يصبح المحال عليه (المسحوب عليه) مديناً للمحال (المستفيد) بقيمه الورقة، وعليه الوفاء بهذه القيمة في ميعاد الاستحقاق (تاريخ الوفاء) وإلا كان من حق المحال عليه (المستفيد) الرفع للقضاء لإجباره على الوفاء (٢٠).

و غذوه عداد إنشانه فيام علاقتي أساسيتين

(المدار) : الإحالة بواسطة الشيك يبيد موس م

المنافق ما المامس والمنافية المنافية

وفيه أربع مسائل:

النسالة الأولى: تعريفه لناء عينت سأا دارة به الناء بها ويقا يها و الما

⁽١) الأوراق التجارية ١٥. إلياس حداد ص وهنا ١٣٥ ألما الما يم تواصلا على الرا)

⁽٢) الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية ص٤٤، ٥٠ - ١٠٧؛ البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص١٣٧؛ الموسوعة الفقهية، طبعة تمهيدية، (الحوالة) ص١٣٧، (٢)

المسالة الثانية: أطراف التعامل بعالجان ليه أمان الربان والمانية المسالة الثانية:

المسألة الثالثة: الفرق بينه وبين الكمبيالة. (قالسمكا) يقيله عد مله

المسألة الرابعة: الصفة الفقهية للشيك. سنة عاما مده فا الا

التعريف بالشبك

هو صك محرر وفق شكل معين يأمر بموجبه شخص يسمى (الساحب أو المحرر) شخصاً آخر (يسمى المسحوب عليه _ ويكون في العادة مصرفاً _) بأن يدفع لدى الإطلاع مبلغاً من النقود الأمر شخص اثالث أو لكاخله (يسمى وإلما عي وثيقة بحوالة ذين إلى طرفي المتعن بعد الساله م لا أناقيمه في المنافقة وأطراف النعامل بالكميالة هم أطراف التعامل باله أطراف النعامل بالكميالة هم أطراف التعامل باله

الشك يتضمن ثلاثة أطراف إذا كان لأمر غير ساحبه مشأنه في ذلك شأن الكمبيالة وهم: (مبله ب يحسفه) مبله بالصمال حينه (غالبيمكال) قال معالمة ينفتقمن سند المبله ب الساجب: وهو مجرر الشيك ـ أي الأمر بالدفع ـ..) الحملا لنياه

ا الا المسجوب عليه: وهو عادة المصرف الموجه إليه الأمر بالدفع ال

٣ _ المستقيد: وهو الذي صدر الأمر بدفع المبلغ اله يه ما الما المنقلا ويفترض عند إنشائه قيام علاقتين أساسيتين:

الأولى: بين الساحب والمسحوب عليه:

وهي تفترض مديونية الأخير للأول ويطلق عليه: (الرصيد).

الثانية: بين الساحب والمستفيد:

وهي تقوم على افتراض كون المستفيد دائناً للساحب معلم الشيك (٢٠).

النظرية والتعليق ص ١٦١٤ الموسوعة التفهية، فابعة تمو**زققواسلا بعجالها الانتخا**ر (٢)

⁽١) الأوراق التجارية ص٤٠١؛ القانون التجاري السعودي ص٥٩) المضرف والأعمال (x) الأوراق التجارية في الشريعة الأنتلامية في الذي و على و الأولاقية بين المارية التجارية في الشريعة الإنتلامية في الذي و المارية الم

well - 12.11)

O المسألة الثالثة O

الفرق بين الشيك والكمبيالة

أولاً: الشيك يشبه الكمبيالة في الشكل، إذ يتضمن - كالكمبيالة - ثلاثة أطراف هم: الساحب - والمسحوب عليه - والمستفيد أو الحامل.

كما يفترض ـ كالكمبيالة ـ وجود علاقتين سابقتين، الأولى بين الساحب والمستفيد (١).

ثانياً: الشيك يختلف عن الكمبيالة في نواح متعددة من أهمها:

المسحوب عليه في الكمبيالة فيجوز أن يكون مصرفاً أو شخصاً عادياً. الم

٢ ـ يجب أن يكون الشيك دائماً مستحق الوفاء لدى الاطلاع، فلا يضاف إلى أجل، أما الكمبيالة فقد تستحق الوفاء لدى الاطلاع أو بعد أجل.

٣ ـ يجب أن يكون لساحب الشيك رصيد (مقابل وفاء) كافي لدى المسحوب عليه عند إصداره، وإلا كان تحت طائلة التعرض للعقوبة الجزائية، بينما لا يشترط وجود مقابل وفاء الكمبيالة إلا في تاريخ استحقاقها.

٤ ـ ينشأ رصيد الشيك عادة نتيجة عقد حساب مصرفي بين العميل والمصرف، بينما ينتج مقابل الوفاء في الكمبيالة عن أي عقد يرتب التزاماً في ذمة المسحوب عليه نحو الساحب(٢).

O المسألة الرابعة O

الصفة الفقهية للشيك

يتبين من خلال العرض السابق أن (الشيك) ليس مالاً في نفسه، وإنما هو وثيقة بحوالة دين إلى طرف آخر (هو المصرف)، وعليه فهو وثيقة

⁽۱) الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية ص٤٠؛ فقه المعاملات د. محمد علي عثمان تعييد النافقي في ١٤٠٤ أن الأوراق المعاملات در ١٤٠٤ أن الأوراق المعارية ص٤٠٠ أن الأوراق التجارية ص٤٠٣ . (١)

let: Itali in the the this .

led les an: that are in them again all a eth

بعقد حوالة (١).

وأطراف التعامل بالشيك هم أطراف التعامل بالحوالة:

C Now HE HERE'S C

فالآمر: محيل.

والمصرف: محال عليه.

والمستفيد: محال.

فَأَمْرُ محرر الشيك المصرف بدفع قيمة الشيك إنما تضمن نقل ما في ذمته من دَين إلى المصرف ليستوفيه الدائن منه.

وبمقتضى هذه الحوالة يصبح المحال عليه (الذي هو المصرف) مديناً للمحال بقيمة الشيك، وعليه الوفاء بهذه القيمة، وإلا فمن حق حامل الشيك رفع الأمر إلى القضاء لإجباره على الوفاء.

٢ - يجب أن يكون الشيك فانما مستحو الوفاء لدى الاخلاع، فلا يضاف إلى أجل، أما الكمسالة فقد تستحق الوفاء لدى الاخلاع أو يمد أجل.

المسموب عليه عند إصداره والا كان تحت طائلة التعرض للغفرية الجزائية.
المسموب عليه عند إصداره والا كان تحت طائلة التعرض للغفرية الجزائية.
البند لا يشترط وجود عقال وقاء الكميالة إلا في تاريخ استحقاقها.

والمصرف، بينما يتج وقابل الموفاء في الكمبيان عن أي عقد يرتب التراما في ذمة المسحوب عليه نحو الساحب (٢)

(lands lyter (

المصل مروما مرما

يتبين من خلال العرص السابق أثل (الشيك) ليتس مالا على الفسه، وإنما هن وثلقة بحوالة فين إلى طرف آخر (هو المصرف)، وعليه فهو وثيقة

المنطر: فتاوي الشيخ محمد الصالح العثيمين ٢/ ٢٢٦؟ الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية ١٥٠٠٠. الإسلامية ١٠٠٧٠٠.



وفيه ثلاثة ساحث:

المبحث الأول: حق الدائن في المطالبة بحصته من الدَّين المشترك. المبحث الثاني: حق الدائن في قبض حصته من الدِّين المشترك. بحث الثالث: رجوع الدائن على شريكه القابض فيما قبضه

e de ittis alai:

التصرف فيه بغير إذنه (٢).

المبحث الأول

حق الدائن في المطالبة بحصته من الدّين المشترك(١)

إذا كان الدَّين مشتركاً فلكل واحد من الدائنين مطالبة المدين بحصته من الدين، ولا تتوقف مطالبة الشريك بحصته على إذن الآخر؛ لأن نصيبه من الدَّين المشترك حق ثابت له في ذمة المدين، ولم يقم ما يمنع من المطالبة به. على أنه لا يحق للدائن في الدَّين المشترك أن يطالب بأكثر من حصته، أو أن يطالب بنصيب شريكه؛ لأنه أجنبي في نصيب صاحبه لا يجوز له

(۱) الدّين المشترك: هو الدّين الذي يكون الأسخاص متعددين في دّمة أخر بسبب واحد. كالدين المثابت بسبب إتلاف منال مشترك، فالمتوجب على المتلف من البدل يكون دّيناً مشتركاً بين أصحاب ذلك المال. وكالدّين الذي ينتقل بموت الدائن إلى ورثته يكون دّيناً مشتركاً بين الورثة حسب حصصهم في التركة. وكثمن المبيع بأن كان لكل منهما عين على حدة أو كان لهما عين واحد مشتركة بينهما وباعا الكل صفقة واحدة - من غير تفصيل ثمن حصة كل واحد منهما -. وكما لو أقرض اثنان فأكثر آخر مالاً مشتركاً بينهما، فبدل القرض الذي في ذمة المستقرض دّين مشترك بين المقرضين. ينظر: تبيين الحقائق ٥/٥٥؛ بدائع الصنائع ٦/٥٠؛ العناية ٨/٣٣٤؛ الفتاوى الهندية ينظر: تبيين الحقائق ٥/٥٥؛ بدائع الصنائع ١/٥٥؛ المعني ٥/٢ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ١٠٩١؛ الإقناع، للحجاوي ٢/٥٦؟ المعني ٥/٢

ويقابل الدَّين المشترك الدُّين غير المشترك وهو ما كان سببه مختلفاً لا متحداً. كما لو أقرض اثنان آخر دراهم بطريق الانفراد كل على حدة، أو باعاه مالاً مشتركاً وعَيَّنَ كل واحد منهما حين البيع لنصيبه ثمناً على حدته. أو باع كل منهما حصته من المال بعقد مستقل. فإن الدَّين الثابت هنا في ذمة المستقرض والمشتري لا يكون مشتركاً بين الاثنين بل كل واحد منهما دائن على حدته. ولكل منهما استيفاء دَينه من الديون على انفراد، وما يقبضه أحدهما يستقل به عن الآخر فلا يُرْجَع عليه فيه. ينظر: المبسوط، للسرخسي ٢١/ ٤١؛ حاشية الدسوقي ٣/ ٣٢١؛ الكافي، للموفق ابن قدامة ٢/ ٢٥٠؛ مرشد الحيران (الأموال) م/ ١٧٠ _ ١٧٢.

(٢) بدائع الصنائع ٦/٦٦؛ روضة الطالبين ٤/ ٢٨٨؛ المنثور في القواعد ٢/ ٢٥٠٠ كشاف =

المبحث الثانيا

حق الدائن في قبض حصته من الدّين المشترك

كما يحق للدائن مطالبة المدين بحصته من الدَّين المشترك فكذلك يحق له قبض نصيبه منه، لأنه مالك لنصيبه من الدَّين المشترك فكان له حق المطالبة به واستيفاؤه.

ب و منايا و ما قبضه الدائن يعد استيفاء لدينه أو بعضه ويملكه القابض؛ لأنه قَبَضَهُ بدلاً عن حقه فيملكه وينفذ تصرفه فيه كسائر أملاكه، وتبرأ ذمة المدين بقدر ما دفعه للدائن من حصته (١).

إلا أنه لا يحق للشريك في الدين المشترك قبض ما زاد على حصته، أو فبض حصة الديكة الأنه أجنبي فيما زاد عن حلمة (٢٠٠٠) و عن المشترك والمستركة المناه المن

ردًا قبض اللمان حصته أو بعضها من اللَّذِي السنترك، فهل لللمان الآخر أذ الدانس الآخرين الرجّم ع على الفارض فيضا قبصه ومشارك، فبها اختلف العلماء في قلم المسالة على ثلاثة أقوا

HEAT THAL

خبر القابض البحوع على القابض فيما قبلت بحصت من اللين. وله عرى على المدين وله قال الحقية ("، و"شافعة في العاج الوجهيز")، والتعابلة في

المالع المدالي و ١٠ و الله ي ١١ ٢٣٦ و عبي المعادر والماد الأوم (١١ الله الله الماد الله الله الله الله الله ال

⁽۱) تبيين الحقائق 80/0؛ بدائع الصنائع 7777، اللباب في شرح الكتاب ٢/١١٧؛ الكافي في فرح الكتاب ٢/١١٧؛ الكناع ٣/ الكافي في فقه أصول المدينة ص٤٨٧٤ روضة الطالبين ٤٧٨٨٤ كشاف القناع ٣/ ١١٧٠ الكواعد، لابن رجب ص٤١٦.

⁽٢) بدائع الصنائع ٦/ ٦٥؛ روضة الطالبين ٤/ ٢٨٨.

فه قصي تصييه عند. لأنه عالك لتصيه عن الله المثايرات ف

ca - manya.

المبحث الثالث

و الدائن على شريكة القابض الله المشترك فيما قبضه من الدّين المشترك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فيما إذا كان سبب الدَّين إرثاً أو إتلافاً.

المطلب الثاني: فيما إذا كان سبب الدِّين عقداً.

المطلب الأول الله المحلف المحلف

رجوع الدائن على شريكه القابض فيما قبضه مِن الدَّين المشترك إذا كان على شريك الدَّين إرثاً أو إتلافاً

إذا قبض الدائن حصته أو بعضها من الدَّين المشترك، فهل للدائن الآخر أو الدائنين الآخرين الرجوع على القابض فيما قبضه ومشاركته فيه؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن لغير القابض الرجوع على القابض فيما قبضه بحصته من الدَّين، وله أن يرجع على المدين.

وبه قال الحنفية (١)، والشافعية في أصح الوجهين (٢)، والحنابلة في

⁽۱) بدائع الصنائع ٦/٦٠؛ العناية ٨/٤٣٤؛ تبيين الحقائق ٥/٤٤؛ الأشباه والنظائو، لابن نجم ص٤٢٤.

⁽٢) روضة الطالبين ٢٨٩/٤؛ نهاية المحتاج ١٤/٥؛ فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/٥٥، دوضة الطالبين ٢٨٩/٤؛ نهاية المحتاج ١١٤٥؛ أدب القضاء، لابن أبي الدم ١/٩٤١؛ شرح عماد الرضا ١/٤٧١؛ تحفة المحتاج ١١٩/٥.

المذهب عندهم (١) المالية المناه على المرابع المناه عنده عند المناه عنده المناه عنده المناه عنده المناه المن

قال في الهداية (٢): «الدَّين المشترك بين اثنين إذا قبض أحدهما شيئاً منه فلصاحبه أن يشاركه في المقبوض».

وقال الزركشي (٢): «لو قبض أحد الورثة من الدَّين قدر حصته فللآخر مشاركته في الأصح (٤).

وجاء في «المحرر» (٥): «ومن كان بينهما دين مشترك بإرث أو إتلاف فما قبض منه أحدهما فللآخر محاصته فيه».

السي له حق الرحد م ويحسر القائص عما أنضه

القول الثاني:

له حق الرجوع على شريكه فيما قبضه إلا إذا كان القابض قد أعذر إليه في استيفاء نصيبه إن كان حاضراً، أو الخروج معه إن كان غائباً، أو الوكالة له أو لغيره في استيفاء نصيبه فامتنع فليس له حينتذ حق الرجوع على القابض.

يقول الخرشي: «الشخص إذا كان له حق من إرث أو قرض أو غيرهما بينه وبين آخر... فإن ما قبض منه أحدهما يدخل فيه الآخر... إلا أن

⁽۱) الفروع ١٩٦/٤؛ التنقيح المشبع ص٢١٣؛ الإقناع، للحجاوي ٢٥٦/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٢٢٣/١؛ الاختيارات الفقهية ص١٣١.

⁽٢) للمرغيناني ٨/ ٤٣٢.

⁽٣) هو: محمد بن بَهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِيُّ، أبو عبد الله، بدر الدين، الفقيه الأصولي الشافعي، ولد بمصر سنة ٧٤٥ه وعني بالعلم من صغره، تفقه بالإسنوي، والبلقيني والأذرعي وابن كثير وغيرهم، كان منقطعاً إلى الاشتغال تصنيفاً وتدريساً وإفتاء إلى أن توفي بالقاهرة سنة ٧٩٤ه.

من مصنفاته: «البحر المحيط» في أصول الفقه، «المنثور في القواعد»، «الديباج في توضيح المنهاج».

ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/ ٣٩٧؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٣٥؛ الأعلام ٦٠/٦.

⁽٤) المنثور في القواعد ٢/ ٢٥٠.

⁽٦) المدونة ٤/ ٣٦٥، ٣٦٦، ٥/ ٢١٠؛ البيان والتحصيل ١٠/ ٤٥٩؛ البهجة في شرح المدونة ١٨١٠؛ الكافي في فقه أهل المدينة ص٤٨٧؛ منح الجليل ١٨١٠، ١٨١؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٣٢٦، ١٤؛ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٣٣٢.

in air telant eller and air eur.

وبه قال المالكية (٢)

يَشْخُص _ أي يسير _ ويعذر إلى شريكه عند السلطان أو بحضور البينة ليخولج معه اليقبض حصته أو يوكل من يسير معه ليقبض حصته فيمتنع عن ذلك، فإنه لا دخول له على الشاخص فيما اقتضاه (١) من من الله على الشاخص فيما اقتضاه (١) من المنافقة

- رقال العدوى في حاشيته على الخرشي (١): «المدار على الإعذار المذكور، فمتى وجد ثبت الحكم وإن لم يكن شخوص. وقال المناني: المدار على الإعذار وإن لم يكن سفراً (٣) . و المدار على الإعذار وإن لم يكن سفراً (٣)

القول الثالث:

ليس له حق الرجوع، ويختص القابض بما قبضه. القوا الثاني:

المنابع وهو أحد الوجهين عند الشافعية (ع)، ورواية عند الجنابلة (٥) - وبع قال (٢) أبرنالعالية (٢)، وأبو قلابة (١٥)، وابن سيرين، وأبر عبيد مال من مسمة ولفيتسا ف أو لغيره في استيفاء نصيبه فاستنع فليس له حينتا حق الرجوع على الطَّيْنَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

أنلية القول الأول:

أولاً: دليلهم على حق الشريك غير القابض في ومطالبته بإيفاء حصته من الدِّين.

⁽۱) التخرشي على مختصر خليل ۱۳/۱ و ۱۳/۱ (۲) التخرشي على مختصر خليل ۱۳/۱ و ۱۳/۱ التخرشي على مختصر خليل ۱۳/۱ و ۱۳/۱ التخرشي على ۱۳/۲ الت

حاشية البناني على شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٤/٦. ١٢٦١. (٢)

روضة الطالبين ٢٨٩/٤.

⁽٥) عو: عدما بن نهادر بن عبا الله الزُرْكَثِيرُ أَمْ ١٨٠٥ اللهُ اللهُ اللهُ (٥) (٣) على الله اللهُ (٥) الشافعي، ولد يمص سنة ٢٤٥٥ وعني بالعلم من

⁽٢) المغنى (الموضع السابق).

⁽٧) أبو العالية هو: رُفّيت بن مِهْران الرّياحيّ البصريُّ، الإمام المقرّئ البحافظ المفسّر، أبو العالية، أدرك النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق ﷺ وسمع من عمر وعلى وعائشة _ رضي الله عن الجميع _ تُوفي سنة ٩٣هـ.

ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٨٨؛ الطبقات الكبرى، لابن سعد ١٩٢٧/٧ سير اعلام النبلاء ٤/٧/٧. ١٠ بيمال تاريك ٢٠٨٧/١ تعلقا الله ٢٠٨٧/١

⁽٨) أبو قلابة هو: عبد الله بن زَيْدُ بنُ عَمْرُو، أبو قِلابَة الْجُرْسَى البَصْرِي الْقَابِعَيْ، ݣَانْ مَن و أعلم الناسل بالقضاء والأحكام، ثقة كلير الحديث، توفي منية ١٠٤هـ (قر يسام الماس) (١٠) و عرجمته في: سير أعلام النبلاء ٤١٨/٤٤ تذكرة النعفاظ ١٩٤/١ طبقات الفقهاء الزرقاني على مختشر خليل ١٤٦١، ١٤ الشرح الكب اللاردير ١٨٤٣]٨٩م

وه المتدانوا على ذلك بأن اللحق ثابت في ذمة المدين لهما أعلى وجه سواء، فإذا وَفَى حصة أحدهما لم يسقط حق الأخر في استيفاء حصته من الدَّين؛ لبقاء اشتغال ذمة المدين به (١).

رَبِكِ **بُلَائِياً : ﴿ أَدَلَتُهُمْ عَلَى خُقِ ّ الشَّرِيكُ عَيْنِ القَّابِضُ فَيَ النَّرْجُوعِ فِيمَا قَبْضُهُ ﴾ وهيَ . كما يلي: - قبله إن تُحَدِّرُ فِي تَسَالِكُ أَمَا يُسِمِنَ كُمُ فَهُ مُعِنَّدٍ فِي مِنْ أَنْ مِنْ أَلَا لَهُ ال**

الدليل الأول: هويمان بي قالمسال وينها المسال الماء علما المالات على الموا

أَنَّ الدَّائِينَ فِي الدَّينَ المشتركُ سُواء في الملك، لا تمثير لحصة الحدهما عن حصة الأخراء وكل جزء من الدَّين المشتركُ شَائعَ بينهما، فما قبضه أحدهما مَلَكَهُ مشاعاً كأصله، فكان لصاحبه مشاركته فيه (٢).

ويناقش: بأن الدائنين سواء في ملك الدَّين المشترك الثابت في ذمة المدين، لكنهم ليسوا سواء في ما قبضه أحدهم استيفاء لحقه؛ لأن القابض إنما قبض حصته من الدَّين فيختص به، وحق غير القابض باق في ذمة المدين وله حق استيفائه منه.

الدليل الثاني:

الله الوكان لأحد الشريكين، في الدين المشترك أن يأخذ حقه دون صاحبه ولا يشاركه غير القابض فيما أخذه لكان قسمة اللدين في المذمة قبل قبضة وهو غير عبائر (٣):

المحال المنال في المال المالية

وأما اللس أحازوه مطاقاً معالوا الله مصلحة الماسي قد تقدسي فلك والقسمة إفر المقوق وتعديل الأعصاء، وهذا البحال بوحلة في المصر الفاولية الأسماء القسم

- ا الوجه الأولى أن قسمة الدُّين المشترك في الذمة قبل قبضه أمر جائز(٤٠).
 - (١) المعنى ٥/ ٨٢؛ شرح منتهى الإرادات ٢٢٤/٢.
- (٢) اللباب في شرخ الكتاب ٢/١١٧ ؛ المستوط (٢/ ١٣٩) حاشية الشلبي على تبيين راح النطاق ١٣٩/٣ كشاف القناع ١٨٣٨ ، ١٠٥٠ شوح المنتهى الخفاية الإدام ١٠٣١ مناني المطالب ٢٤٠٥ كشاف القناع ١٨٣٨ ، ١٠٥٠ شوح المنتهى الإدام ١٨٣١ مناني المناني المنانية المنانية

المالني لا الله المنافضة عم التفاوت، والتحق لهما لا يعلم هما فلا بحد لملاك وقف

- (٣) بدائع الصنائع ٦/ ١٠٠ المعنى ٥/ ١٨٠ / والمسال بعد ١١٠٠١ الناساء
- (٤) للعلماء في قسمة الديون المشتركة في الذمة أربعة أقوال: المناه في قسمة الديون المشتركة في الذمة أربعة أوالمنافعية في الأظهر، وهوامذهب الونهابة.

وأجيب: بأنه لو سُلِّم بصحة قسمة الدَّين المشترك في اللمة فإنه لا يصح هنا، لعدم حصول الرضا من الشريك بالقسمة (١).

الوجه الثاني: أن أخذ الشريك لحصته من الدَّين المشترك ليس قسمة للدين وإنما تعيين لحقه بقبضه فأشبه تعيينه بالإبراء، وإبراء أحد الشريكين

رابعها: تصح قسمة الديون المشتركة مطلقاً فينفرد كل من الشركاء بحصته، وهو قول للسافعية ورواية عن الإمام أحمد اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ...

أما الحنفية فمنعوا القسمة بناءً على مذهبهم الذي تقدم في ص٣٦ أن الديون أوصاف شرعية وليست أموالاً، وأما الشافعية والحنابلة فقالوا: إن الذمم لا تتكافأ ولا تتعادل وإنما هي متفاوتة والقسمة تقتضى التعديل فلا تصح.

وأما الذين منعوا القسمة في الذمة الواحدة فنظروا إلى أن القسمة إقرار ولا يتصور ذلك عندهم في الذمة الواحدة.

وأما الذين أجازوا قسمة الدَّين المشترك في الذمة الواحدة دون قسمته على ذمم متعددة تنفرد كل ذمة بقسط من الدَّين فلم أقف لهم على دليل، ولعلهم نظروا إلى أن قسمته في ذمة واحدة فيه تعادل وتكافؤ بين المقتسمين، بخلاف قسمته على الذمم المتعددة حيث لا يتصور تكافؤها وتعادلها وبالتالي لا يتحقق التساوي في القسمة. وأما الذين أجازوه مطلقاً فقالوا: إن مصلحة الدائنين قد تقتضي ذلك، والقسمة إفراز الحقوق وتعديل الأنصباء، وهذا المعنى يوجد في الذمم، وتفاوتها لا يمنع القسمة؛ لأن التفاوت في المحل، وأما المقسوم فواجد متماثل وإن اختلفت محاله، ثم إن الدائنين تراضوا بالقسمة مع التفاوت، والحق لهما لا يعدوهما فلا وجه لبطلانه وقد تراضوا عليه.

ينظر فيما سبق: الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١/ ٢٨؛ المبسوط، للسرخسي ١٣٨/٢١؛ العناية ٨/ ٤٨٢٤؛ الكافي في فقه أهل المدينة ص ٤٨٧؛ حلي المعاصم ١/ ٢٢٩؛ الإتقان والإحكام وعليه حاشية الحسن بن رخال ١٤٩/١؛ روضة الطالبين ١١٠/٢٠؛ مغني المحتاج ١٤٦٨؛ كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٣٨٧؛ الإنصاف ٥/ ٤٢٠؛ المغني ٥/ ٤٨٤ القواعد، لابن رجب ص ٤١٥) الاختيارات الفقهة ص ٤١٥؛ إغاثة اللهفان ١/ ٩٠٤،

. غد ناحاً ا

انبها: تصح قسمتها إذا كانت في دمم متعددة ولا تصح إذا كانت في ذمة واحدة. وهو رواية عن الإمام أحمد وقول الحسن البصري وإسحاق بن راهويه. فالثها: تصح قسمتها إذا كانت في ذمة واحدة، فإن كانت في ذمم متعددة صح أن يقتسموا ما كان على كل رجل بقدر أنصبائهم دون أن يَخُرُجَ كل واحد منهم بمقدار دينه إلى غريم بعينه، وبه قال المالكية.

Italy History

while the said to be a few and

the same of the state of

المدينَ من نصيبه في الدِّين المشترك جائز ١٠٠ با لمه ويك مبله من يا وج

الوجه الثالث: أن القسمة تصرف في الدَّين، وأخذ أحد الشريكين لحصته من الدَّين المشترك إنما هو استيفاء لحقه فلا يأخذ حكم القسمة.

أللة القول الثاني:

أولاً: أدلتهم على حق الشريك في الرجوع على القابض فيما قبضه إذا لم يكن قد أعذر إليه:

ويستدل لهم بما استدل به أصحاب القول، وقد تقدم مناقشتها^(٢).

ثانياً: دليلهم على أن الشريك ليس له حق الرجوع على القابض إذا كان قد أعذر إليه فامتنع.

قالوا في الاستدلال لذلك:

إن القابض لحصته في الدِّين المشترك إذا أعذر إلى شريكه في استيفاء الدِّين معه فامتنع، فإن امتناعه دليل على أنه قد أذن لشريكه بالقبض، وعدم دخوله معه فيه، وأنه قد رضى باتباع ذمة الغريم^(٣).

أبلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بما يلى:

الدليل الأول:

أن ما في الذمة لا ينتقل إلى العين إلَّا بتسليمه إلى غريمه، وما قبضه أجدهما، إنما هو أخذ لحصته من الدِّين، وليس لشريكه فيه قبض فلا يثبت له فيه حق، وكان لقابضه لثبوت يده عليه بحق⁽¹⁾.

الدليل الثاني والإدارة المتات المتال والما

أن لأحد الدائنين في الدَّين المشترك إبراء ذمة المدين من نصيبه، ولا

⁽۱) المغنى ٥٨/٨٠. م ١٠٠٠ ١٠٠١ م ١٠٠٠ في ص ٥٨١.

⁽٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٣/٦، ١٤؛ حاشية الرهوني على شرح الزرقاني ٥/ ٣٣٨؛ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٣٢٢.

⁽٤) المغنى ٥/ ٨٣.

يرجع شريكه عليه بشيء مما أبرأ الملين مند(١) فكذلك له أن يأخذ نصيبه دون صاحبه، ولا يوجع عليه الأخر بشيء مما قبضه (٢) : النا معما لحصته من الثاين المشترك إلما هو استيفاء لحقه فلا يأخذ

أنه لو تلف المقبوض من الدَّين المشترك لم يرجع الشريك على القابض بشيء (٢٦)، فلو كان لغير القابض حق في المقبوض لم يسقط بتلفه كسائر الحقوق(٤). أم يكن قد أعار إله الدليل الرابع:

يقول ابن قدامة مستدلاً للقول بعدم الرجوع على القابض:

«هذا القبض لا يخلو إما أن يكون بحق أو بغير حق، فإن كان بيحق لم يشاركه غيره فيه كما لو كان بسببين، وإن كان بغير حق لم يكن له مطالبته؛ لأن حقه في الذمة لا في العين ـ أي في ذمة المدين لا في عين المقبوض ـ فأشبه ما لو أحد غاصب منه _ أي من المدين _ مالاً) (٥) إنه المدين عند المدين ـ مالاً) ciento ano como otro et con . It

الدليل الخامس:

ILLA REEL Mille: أن حق الشريك غير القابض ثابت في ذمة المدين، ولم يطرأ ما يوجب انتقاله إلى ذمة أخرى، فيبقى حق غير القابض على أصله وهو بقاؤه في ذمة ILLY IKEL: المدين.

أن ما في اللمة لا ينتقل إلى الغين إلَّا ينسنيمه إلى غريمه،

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشة يظهر أن القول بعدم الرجوع هو القول الراجح، وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل دفع أدلة الأقوال الأخرى بالمناقشة الواردة عليها. . والله أن الأجار الغائنين في اللِّين المشترك إبراء دمة المالين م ي نصب ملغاً

⁽١) كما نص عليه الحنفية والحنابلة. تبيين الحقائق ٥/٤٧ الإنصاف ٤٢١/٥.

⁽٢). المغنى ٥/ ٨٣/٥ من المراجع المراجع المراجع المنافع المنافع

⁽٣) كما نص عليه الحنابلة. الفروع ١٩٦/٤ الإنصابي.٥/ ٢٦٤ التماني ١٦٤/١/٤ عنا ١٦٢٨ ا

⁽٥) المغنى ٥/٨٣. ١٨٣/٥ ينفط (١) (٤) المغنى ٥/ ٨٣.

رجوع الدائن على شريكه القابض

فيما قبضه من الدَّين المشترك إذا كان سبب الدَّين عقداً

إذا قبض أحد الشريكين نصيبه أو بعضه من الدِّين المشترك بسبب عقد كثمن مبيع وبدل قرض ونحو ذلك، فهل للشريك الآخر الرجوع على القابض وصنَّحت الماركشي " ، وهو زواية عن الإمام أحمل⁽²⁾، ووجه على الحنايلة

القول الأول:

الاول: أن له حق الرجوع على شريكه القابض فيما قبضه عن حصته من الدين المساح الرجوع على شريكه القابض فيما قبضه عن حصته من الدين

المشترك، وله حق الرجوع على المدين. وبه قال الحنفية (١)، والشافعية في أحد الوجهين (٢)، والحنابلة في المذهب عندهم^(٣).

ورد في المبسوط(٤): «إذا باعه صفقة واحدة بثمن والحد، فأيهما من ذلك شيئاً شركة (٥) الآخر فيه أ.

وورد في الإقناع (٢٠): "وإذا قبض أحد الشريكين من مال مشترك بينهما بإرث أو إتلاف أو عقد من ثمن مبيع أو قرض أو غيره. . . فلشريكه الأخذ من الغريم، وله الأعجد من القابض مبدّ الد مبعد الما منه يدينا معه المشترك بيحو الشراء يتأتي فيه تعدد الصفقة

القول الثاني:

التاني: التاني: أن له حق الرجوع على شريكة فيما قبضه، إلّا أذا كان القابض قد أعذر إليه في إستيفاء نضيبه إن كان حاضراً عناو الخزوج سعه إن كان غائباً ، أو

E. J. T. T. 3/1 1 L. - 12 Luca 7/ 777.

to the silvery.

(V) Their C/TA

(P) well last - CTPY.

⁽١) اللباب في شرح الكتاب ١١٧/٢؛ الفتاوي الهندية ١٣٣٦/٤ مجمع الضمانات ") 1 - 1 - 1 - 3 \ PAY

⁽٢) فتح العزيز شرَّحَ الوجيزِ ٨٠ / ٢٥٠ ، ٤٥١ روضة الطالبين ٢٨٩/٤ ﴿

⁽٣) التنقيح المشبع ص٢١٣؛ غاية المنتهى ٢/ ٨٠.

⁽٥) شَركه بمعنى شاركه، كما في أساس البلاغة ص٢٣٤.

⁽r) (للحجاوي) 1/٢٥٦.

الوكالة له أو لغيره في استيفاء نصيبه، فامتنع فليس له حق الرجوع على القايض. وبه قال المالكة ١١٥ مصير سا يلد ١١٥٠ وجم

فيما فيضة من اللَّين المشرِّ لذ إذا كان سبب اللَّين عملًا

القول الثالث:

أنه ليس له حق الرجوع ويختص القابض بما قبضه.

وهو أحد الوجهين عند الشافعية أطلقه الرافعي(٢)، ورجَّحه النووي(٣)، وصحَّحه الزركشي (٤)، وهو رواية عن الإمام أحمد (٥)، ووجه عند الحنابلة (٦)، وبه قال^(٧) أبو العالية، وأبو قلابة، وابن سيرين، وأبو عبيد.

قال النووى: «ولو ملكا عبداً فباعاه صفقة، فهل ينفرد أحدهما بقبض حصته من الثمن؟ وجهان، أحدهما: لا، فلو قيض شيئاً شاركه الآخر كالميراث، وأرجحهما: نعم (٨). Hilari silda

تعريد الفلات في المسالة: الخلاف في هذه المسألة وهي ما إذا كان الدِّين بسبب إرث أو إتلاف، إلا أن الشافعية في أصح الوجهين عندهم، وبعض الحنابلة قالوا بعدم الرجوع إذا كان الدَّين بسبب عقد، وبالرجوع إذا كان الدَّين بسبب إرث أو إتلاف.

ووجه التفريق عند الشافعية كما يقول ابن حجر الهيتمي: "ويُفَرَّقُ بأن المشترك بنحو الشراء يتأتى فيه تعدد الصفقة المقتضى لتعدد العقد وترتب Hop Hilia الملك فكان كل من الشريكين فيه كالمستقل (٩). lob a Laray

(7) This of Tite of the port of

⁽١) ، المدونة ٤/ ٣٦٥، ٣٦٥؛ البيان والتحصيل ١٠/ ٤٥٩؛ شرح الزرقاني على مختصل خليل ١٦/٦، ١٤؛ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٣٢٢.

⁽٢) فتح العزيز شرح الوجيز ١٠/ ٤٥٠، ٤٥١. ١١١١ / المناز الما الما الما

⁽٣) روضة الطالبين ٤/٢٨٩.

⁽٤) المنثور في القواعد ٢/ ٢٥١؛ وينظر أيضاً: أسنى المطالب ٢/١٠٠ على الله الله

⁽٥) المغنى ٥/ ٨١، ٨٢.

⁽٦) الفروع ١٩٦/٤؛ المحرر ١/٣٣٩؛ المبدع ١٣/٤؛ القواعد، لابن رجب ص٤١٥.

⁽۷) المغنى ٥/ ٨٢.

⁽٨) روضة الطالبين ٤/ ٢٨٩. ١٠٠٠ (1) Where 17

⁽٩) تحفة المحتاج ٥/٢٩٣.

إلا أن هذا التفريق غير مؤثر في الحكم؛ لأن الدَّين في كليهما دين ثابت في ذمة المدين بصفة الشيوع لا التجزُّؤ.

وقد سبق إيراد أدلة كل قول وما ورد عليها من مناقشة، وترجح القول بعدم رجوع الشريك غير القابض على شريكه القابض فيما قبضه عن حصته من الدَّين المشترك. والله أعلم.





زمن وفاء الدَّين ومكانه ومؤنته ومأنته وما يحصل به الاستيفاء

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: زمن الوفاء ومكانه ومؤُنته.

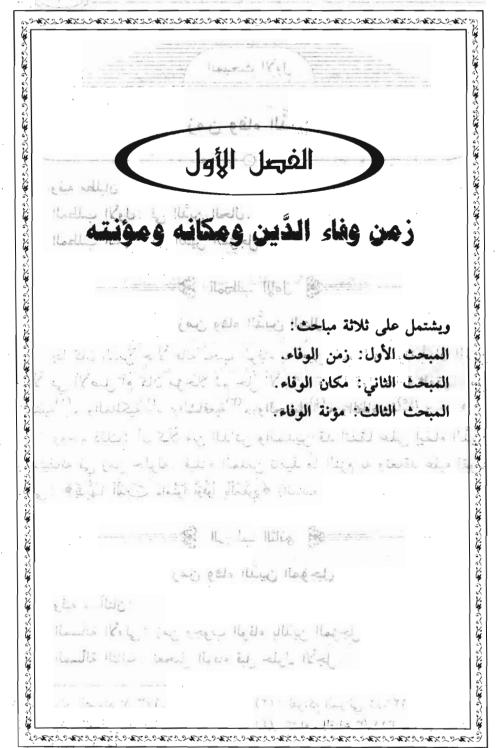
الفصل الثاني: ما يحصل به استيفاء الدَّين.

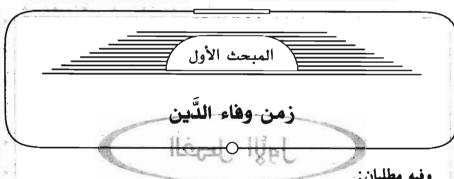
·
.

.

f

العاب الرابع زمن وها الانون ومكانه ومونده وما يحصل به الاستبناء





وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في الدِّين الحال. المطلب الثاني في الذين المؤجل المال المؤجل المالية

🛞 المطلب الأول 🛞

زمن وفاء الدَّين الحالي، تأكُّرُ على المتنب

إذا كان الدِّين حالاً فإنه يجب الوفاء به تعيل المنطالية المواعد أكان الدِّين حالاً في الأصل أم كان مؤجلاً ثم حلَّ الأجل، وهذا قول العامة الفقاهاء من الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والجنابلة (٤)، والظاهرية (٥).

ووجه ذلك: أن كلَّا من الدائن والمدين قد اتفقا على إيفاء اللَّين واستيفائه في زمن حلوله، فيلزم المدين تنفيذ ما التزم به وتعاقد عليه لقولم تعالَى: ﴿ يَكَانُهُا الَّذِينَ مَامَنُوا أَوْفُوا مِالْمُقُودِ ﴾ [المائدة: ١].

> 🛞 المطلب الثاني 🛞 زمن وفاء الدُّين المؤجل

> > وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: زمن وجوب الوفاء بالدَّين المؤجل.

المسألة الثانية: تعجيل الوفاء قبل حلول الأجل.

⁽١) بدائع الصنائع ٧/١٧٣.

⁽٣) روضة الطالبين ٢١/٤. (٤) كشاف القناع ٢١٤/٣.

⁽٥) - المحلى ٨/ ٧٩.

⁽٢) الفواكه الدواني ١٣٦/٢.

1777 En 199 (c) (c)

O المسالة الأولى O وليتنا المنعة في ولم

زمن وجوب وفاء الدَّين المؤجل

سعي الفيسا المراجعة الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢)، والشافعية والحنابلة(٤)، والظاهرية(٥)؛ إلى أن زمن وجوب الوفاء بالدِّين المؤجل هو عند حلول أجله، وأنه لا تجوز المطالبة به قبل حلوله؛ لأن المطالبة فرع وجوب الوقاء، والوقاء قبل حلول الأجل لا يجب، حيث إن الأجل حق للمدين لا يجوز إسقاطه من غير رضاه، فلا تجوز المطالبة به حتى يحل الأجل (٦)

O المسألة الثانية O

تعجيل الوفاء بالدّين قبل حلول أجله

وفيها فرعان:

الفرع الأول: التعجيل من غير إسقاط شيء من الدَّين. أَمَّا اللَّهُ مِن الدُّين.

الفرع الثاني: التعجيل في مقابل إسقاط شيء من الدَّين .

• الفرع الأول: تعجيل الوفاء بالتَّين المؤجل من غير إسقاط شيء منه الم ذهب عامة الفقهاء من الحنفية (٧)، والمالكية (٨)، والسافعية (٩)، والحنابلة(١٠)، والظاهرية(١١) إلى أنه يجوز الاتفاق على تعجيل الوفاء بالدَّين المؤجل قبل حلول أجله إذا لم يكن في مقابل إسقاط شيء من الدَّين مل الدَّين ما الموجل

⁽١) بدائع الصناع ١٧٤/٧ و حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٨٤.

⁽٢) المنتقى، للباجي ٥/ ٢٦ ؟ مواهب الجلول ١٣٦/٥ المامة

⁽٣) روضة الطالبين ١٢٨/٤؛ حاشية الباجوري ٦٢٣/١.

⁽٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ٨٢؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٧٤ الما ما مالما المام حرة م

⁽٥) المحلى ٨١/٨.

⁽٦) المهذب ١/٣٢٦؛ كشاف القناع ٣/٤١٧.

⁽٧) بدائع الصنائع ٦/ ٤٥؛ الفتاوي البزازية ٦/ ٣١.

⁽٨) كفاية الطالب الرباني ٣/٣٤٣، ٣٤٤؛ جواهر الإكليل ١١/٢.

⁽٩) الأم ٣/ ٣٧؛ مغنى المحتاج ٢/ ١٧٩.

⁽١٠) المبدع ٢٧٨/٤ شرح منتهي الإرادات ٢/ ٢٦٠، لوقفا النه قالسما ملم عدود ١٠٠)

⁽١١) المحلى ٨٣/٨. ١٠ / ١ موجها قالم ٢٠١٤ إلى الوقا ساتكا قالم ١٤٢٠ إ

جاء في تحفة الفقهاء^(١): هاويًّا ساسمة إ

«ولو صالح من الدّين الحال على المؤجل _ وهما في القدر سواء _ جاز ويكون هذا تأجيلاً للدين. ولو كان العكس يجوز أيضاً ويكون استيفاء ويصير الآخر تاركاً حقه وهو الأجل».

عارى حقه وهو الاجل. . وجاء في «نهاية المحتاج» (٢): وجاء في النهاية المحتاج» إلى ما تباللما إن معم كا ما إلى معلجا بالله

«فإن عِجل الدِّين المؤجل صح الأداء وسقط الأجل، لصدور الإيفاء والاستيفاء من أهلهما». inter , in the star of the

وجاء في القوانين الفقهية^(٣):

«فإن قضى المثل جاز مطلقاً في الأجل وقبله وبعده».

وقال ابن قدامة في «المغني»(٤):

"وإذا صالح على المؤجل ببعضه حالاً لم يجز"، وعلل عدم الجواز بـ اأنه يبذل القدر الذي يحطه عوضاً عن تعجيل ما في ذمته ، ومقتضى هذا التعليل: أنه لو صالحه على تعجيل المؤجل دون إسقاط شيء منه فهو الع الفرو الأرال: تعجيل الوقاء باللين الفوحل من من اسفاط شيء من الج

موقال ابن حرم في حسال و المسلم المه منه فال مولد سه ال

«فلو تراضيا على تعجيل الدَّين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخيره بعد حلول أجله أو بعضه جاز كل ذلك (٥) عن ما تا سما المام به المعتما

• الفرع الثاني: تعجيل الوفاء بالدِّين المؤجل المراجل ا في مقابل إسقاط جزء منه (٦)

اختلف العلماء فيما إذا اتفق الدائن والمدين على تعجيل الوفاء بالدِّير المؤجل مقابل إسقاط جزء منه على ثلاثة أقوال: (a) lardy h 1h.

(1) Paul 1/177, 22.12 555 7.415.

EVI JA TELE PROS. ETAY/En(T) PART. . (1) 7/ 707.

⁽٣) ص ١٩٠.

⁽P) To TIVE IS IL - TIEVI. (O) المحلى 1/ 11.

⁽٦) وتسمى هذه المسألة عند الفقهاء: (ضع وتعجل) كما في التمهيد، لابن عبد البر ٤/ ٩١؛ كفاية الطالب الرباني ٣/ ٣٤٠؛ بداية المجتهد ١٠٨/٢. هم المرابي ١٠٨/١

القول الأول: " في من عليه يعدي و أن يب يمان و المناس

أنه لا يصح مطلقاً سواء كان دَين كتابة أو غيره.

وهو مذهب المالكية(١)، والشافعية(٢)، والظاهرية(٣)، وأحد القولين للإمام الشافعي(٤)، وهو مروي عن زيد بن ثابت(٥)، وابن عمر(٦) من الصحابة في، وقال به الحسن البصري(٧)، وسالم بن عبد الله(٨)، والحكم بن عيبة (١٠)، والتوري (١٠٠)، وسفيان بن عيينة (١١١)، وإسحاق بن

- (١) البيان والتحصيل ١٠/ ٥٦٥؛ الخرشي على مختصر خليل ٦/ ١٤ الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٣١٠؛ الفواكه الدواني ٢/ ١٣٣؛ الإتقان والإحكام ١/١٤٥.
- (٢) نهاية المحتاج ٢/٢٨٦؛ تحفة الحبيب ٣/ ٨٢؛ مغني المحتاج ٢/١٧٩؛ أسنى المطالب ٢/١٦/٢. من علما علم المراجع ال
 - (٤) الأم ٣/٧٣. (T) المحلى 1/ AT.
- (٥) الموطأ ٢/ ٦٧٢؛ المدونة ٣/ ١٣٠؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٦/ ٢٨؛ المصنف، لعبد الرزاق ٨/٧١؛ الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٤٩/١؛ الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار اللوحة (١٦) [مخطوط]؛ المغنى ٥٦/٤ و٤/ ٥٤٢ ؛ المعتصر من مختصر مشكل الآثار ٣٤٣/١.
 - وانفرد السرخسي بنسبه القول له بالصحة كما سيأتي في القول الثالث.
- (٦) الموطأ ٢/ ٢٧٢؛ السنن الكبرى، للبيهقى ٦/ ٢٨؛ المصنف؛ لعبد الرزاق ٨/ ٨٠؛ المغنى ٤/٥٥ و٤/٧٤٥.
 - (٧) السنن الكبرى، للبيهقي ١٠/ ٣٣٥؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٧/ ٢٩.
 - (٨) والإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٤٩/١؛ المغني ٥٤٢/٤.

سالم بن عبد الله هو: سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الإمام الزاهد الحافظ مفتى المدينة أبو عمر القرشي المدنى، ولد في خلافة عثمان، حدث عن أبيه فجود وأكثر، وعن عائشة وأبي هريرة وغيرهم، وعنه ابنه أبو بكر وسالم بن الجعد وعمرو بن دينار وجماعة، عده ابن المبارك أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة

- ترجمته في: طبقات الفقهاء ص٦٢؛ الطبقات الكبرى، لابن سعد ٥/١٩٥؛ سير أعلام النبلاء ٤/٧٥٤،
 - (٩) المصنف، لعبد الرزاق ٨/ ٧٤؛ شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٣٣٣.
 - (١٠) الإشراف على مذاهب أهل العلم (الموضع السابق)؛ المغني (الموضع السابق):
 - (١١) المرجعين السابقين
- وسفيان بن عيينة هو: سفيان بن عُيِّينَة بن أبي عمران، الإمام الكبير، حافظ العصر، =

راهويه (١)، والشعبي (٢)، وابن سيرين (٣)، وعمر بن عبد العزيز (٤)، وسعيد بن جبير^(ه)، وهو إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب^(٦)

قال سجنون: «قلب [لابن القاسم]: أرأيت لو أني أقرضت رجلاً مائة إِزْدَبْ (٧) من حنطة إلى سنة، فجنته قبل الأجل، فقلت له: أعطني خمسين وأضع عنك خمسين، أيصلح هذا أم لا؟ قال: قال مالك: لا يصلح هذا؛ لأنه يدخله ضع عني وتعجل، والقرض في هذا والبيع سواء، (^)

أبو محمد الهلالي بالولاء، الكوفي ثم المكي، مولده بالكوفة سنة ١٠٧هـ، وطلب الحديث وهو غلام، ولقي كبار العلماء وحمل عنهم علماً جمّاً، أخذ عنه خلق منهم الحديث وهو عدم، وسي عبر المديني، قال ابن سعد: (كان ثقة ثبتاً كثير الحديث حجة)، الشافعي وأحمد وأبن المديني، قال ابن سعد: (كان ثقة ثبتاً كثير الحديث حجة)، توفى بمكة سنة ١٩٨هـ.

ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٣٩١، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٠٠، طبقات أبن سعد . 294 /0

(١) الإشراف على مذاهب أهل العلم (الموضع السابق)؛ المغني (الموضع السابق).

(٢) أحكام القرآن، للجصاص ١/ ٤٤ المصنف، لابن أبي شيبة ٢٨/٧.

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي ١٠/٥/١٠؛ المصنف، لعبد الرَّزاق ١٠/١ ١٠ المصنف، لابن (3) 7301 Harrion of arising with 1821, 1.737.

* وعزا ابن قدامة إليه القول بالصحة. المغني ١٠/٤٥.

(٤) السول ٢١ ١٧٦: السن الكرى . آلينه في ١٠٠/ ٢٣٥. " يونيل وي الكري السول ٢١ المري الكري الكري (٤)

(٥) أحكام القرآن، للجصاص ٤٦٧/١.

وسعيد بن جبير هو: شعيد بن جبير بن هشام الأسد بالولاء، أبو عبد الله، الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد الكوفي، أحد أعلام الثابعين، حدث عن ابن عباس وعائشة وأبي موسى الأشعوي وأبي هريزة وابن عمر وغيرهم، وحدث عنه خلق كثير،

There 3/10 63/ 430;

قال الإمام أحمد: قتل الحجائج شعية بن جبير وما هلي وجه الأوض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه البقتا العال ألما الما الما وتعالج والنار والمعرا

ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٣٧١؛ الطبقات الكبرى، لابن سعد ٢/٥٦/١ سير ترجمة في: طقات القفياء ص ٢٢؛ الطبقات الكبرى: ١٣٤٠/١٤ مثلة أسير

(٦) الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، اللوحة (١٧) [مُخطوط] والتعلقق، (A) المصنف، لعبد الرزاق ١/ ٤٧٤ شرح الروقاني على الموط ٣/ ٣٧.٩٥ م يجاللا

الإركبين مكيال يضم أوبعة وعشرين صاعاً القاموس المحيط ١١/ ١٧٤ أي: ما الساوي (١٢٨٥ غراماً) لان الصاع يساوي (٢١٧٦ غراماً)، لغة الفقهاء ص ١٥٠ على ١١١)

ومقبال بي عينه فو: مقبال بن قيلة بي أبي فمرات الإمام ١٣٠٠/٤ تفاقعملاه (٨) ..

وقال ابن الجلَّاب: ﴿ وَمِن كَانَ لَهُ عَلَى رَجِلَ ذَينَ إِلَى أَجِلَ فَلا يَجُوزُ لَهُ أن يضع عنه قبل الأجل بعضه ويتعجل بعضه، (١). Cp 1111.

وقال الإمام الشافعي: «وإذا أسلف الرجل في عَرَضٍ من العروض إلى أجل فعجل له المسلف قبل محل الأجل فلا باس به، ولا خير في أن يعجله وهو القول الثاني للإمام الشافعي أن ورواية عو ١١٧ (مناه لمنصيان أ فيله ما

وقال النوري: وولو صالح من الف مؤجلة على خمسمانة حالة فباطل (۲)

وقال ابن حزم: «ولا يجوز تعجيل الدَّينُ المؤجل على أن يبريه ، الباقي (١) العاسم " عن المالكية، واختاره من الحناسة: ابن تبدية (١٠٠٠)

وعبد الله ابن الشيخ محمد بي عبد الوهارية (١٥٠)، والسعدي (٢١). أنه يصح في دين الكتابة (٥) ولا يصح في غيره.

وهو مذهب الحنفية (٦) ، والعنابلة (١٧) إلى المنه بعالم وعلم في الالتمال (١)

جاء في يدر المتقى في شرح الملتقى ـ باب الصلح في الدَّين ـ (^(A):

«ولا يصح ـ أي الصلح ـ . . . عن ألف مؤجل على نصفه حالاً . . . إلا (3) Para & T/\ FT/ 171 17. في صلح المولى مكاتبه فيجوز.

وجاء في الإقناع(٩): (٥٦٤ يعما ٢٧١ ١٨ يا يبعا سنسما (٥) (V) Harrier Ky & him V(AT , (V) Harrier

(٥) دين الكتابة: مال منجَّم على عبد لسيده إلى أوقات معلومة لعتقه. ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ (11) 16-7-25 5 ﴿ وَالْكِتَابِهُ: بَيْحُ سَيْدُ رَقِيقُهُ لَبُفْسُهُ بِمَالُ مُنجُّمُ فَي ذَمَّتُهُ لَعَتْهُ.

مأخوذة من الكتب لما يكتب للعبد على السيد من العتق إذا أدى ما كوتب عليه.

و ١٤٠٠ المان العرب ٢١٧/٣؛ تحرير الفاظ التبيه ص ٢٤٥؛ أنيس الفقهاء ص١٦٩؛ المطلع ص٣١٦؛ الإقناع، للخطيب الشربيني ٣٩٥٥٤؛ عثاية المنتهى ٢/٤٣٣. أما

(٦) المبسوط؛ للسرخسي ١٣/٦٠/٠؛ تبيين الحقائل ٥/٤٤٠ الهذاية، للمرغينائي ١/ ٤٢٩؛ تحفة الفقهاء، للسمرقندي ٣/ ٢٥٢.

الفروع ٤/٣٦٤ الإنصاف ٥/٢٣٦؛ كشاف القناع ١٣٩٢/٣ شوخ منتهى الإرادات (c) a way of the wide through 17 , 77 , 177. . ۲۲۱ ، ۲۲۰ /۲

(A) Y/017.

(٩) للحجاوي ٢/ ١٩٣٠ منا (١٦)

العنوس بمعتزز منفع الأحل بالماسة مسورا

& our lively all where

TI STY - 17%.

(A) Y/0/~



«وإن صالح من مؤجل ببعضه حالاً لم يصح إلا في كتابة».

القول الثالث:

وهو القول الثاني للإمام الشافعي(١)، ورواية عن الإمام أحمد(٢)، وهو مروي عن ابن عباس (٣) على من الصحابة، ونسب السرحسي هذا القول إلى زيد بن ثابت (٤)، وقال به من السلف: إبراهيم النخعي (٥)، وطاوس (٦)، والزهري(٧)، وأبو ثور(٨)، وهو الرواية الثانية عن سعيد بن المسيب(٩)، وقول زفر(١٠٠) من الحنفية، وعليه الفتوى عند متأخرى الحنفية(١١١)، وقول ابن القاسم(١٢) من المالكية، واختاره من الحنابلة: ابن تيمية(١٣)، وابن القيم(١١٤)، وعبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب(١٥)، والسعدى(١٦).

⁽١) الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار اللوحة (١٧) [مخطوط].

⁽٢) الفروع ٤/ ٢٦٤؛ الإنصاف ٥/ ٢٣٦.

⁽٣) المصنف، لعبد الرزاق ٨/ ٧٢؛ السنن الكبرى، للبيهقى ٦/ ٢٨؛ الإشراف على مذاهب أمل العلم ١/ ١٥٠٠ Relation - 10 Landon

⁽³⁾ Hamped 71/171, 177/19.

⁽٥) المصنف، لعبد الرزاق ٨/٧٧؛ المغني ٥٦/٤.

⁽٦) المصنف، لابن أبي شيبة ٧٨/٧. (٧) (المرجع السابق).

⁽٨) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر ١٤٩/١؛ المغنى (الموضع السابق).

⁽٩) الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، اللوحة (١١٧) [مخطوط]؛ المنتقى،

للباجي ٥/ ٦٥. (١٠) الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار (الموضع السابق)؛ بداية المجتهد ٢/ ١٠٨؛ المعتصر من مختصر مشكل الآثار ١/٣٤٣.

⁽١١) حاشية ابن عابدين ٥/ ١٦٠؛ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ١/٢٧٨؛ الدرر المباحة في الحظر والإباحة ص٥٣٠

⁽١٠٢) شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٣٢٣؛ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٣/، Pyth Less Bayer Languez 71759 .48.

⁽١٣) الاختيارات الفقهية ص١٣٤. و من (١٤) أعلام الموقعين ٣/١٠/٠. و مدا الله

⁽١٥) مجموعة الرسائل النجدية ١/ ٢٣٠، ٢٣١.

⁽١٦) الفتاوي السعدية ص٣٩٨ ﴿ ١٦]

To as a all arises? Yet to have been should have the water to

اللهُ القول الأول: مقال بعال وما ما من منعدا بينه منعدا ولا ينداد

السندل اصحاب هذا القول بالأدلة الأثية .

الدليل الأول:

ما ورد عن المقداد بن الأسود (١) قال: أسلفت رجلاً مائة دينار، ثم خرج سهمي في بعث بعثه رسول الله ﷺ، فقلت له: عجل لي تسعين دينارًا وأحط عشرة دنانير، فقال: نعم، فذكر ذلك لرسول الله على فقال: «أكلت ربا يا مقداد وأطعمته الله واللذ يحط في معنى الريادة إذ الجعلة عرضا دي الأجل

وجه الدلالة نع المديث:

أن النبي ﷺ جعل الحَطُّ من الدَّين في مقابل تعجيله ربا، والربا محرم، فيكون الحط من الدين للتعجيل محرماً .

مناقشة الاستدلال بهذا العديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأنه ضعيف لا ينهض للاحتجاج به ^(٣).

المراسات و الماليان الماليان

الدليل الثاني:

القياس على تأجيل الدين الحال مقابل الزيادة عليه بجامع الاعتياض عن

- (١) رهو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة القضاعي الكندي، ويقال له: (المقداد بن الأسود)؛ لأنه ربى في حَجر الأسود بن عبد يغوث الزهري، صَحب رسول الله ﷺ وهو أحد السابقين الأولين، وأول مِن أظهر الإسلام بمكة علماجز إلى أرض الحبشة ثم عاد إلى مكة وشهد و بدراً، وقيل: لم يكن ببدر صاحب فرس غيره، وشهد أحداً أيضاً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ومناقبه كثيرة، له جملة أحاديث، توفي في خلافة عثمان سنة ٣٣هـ:
 - ك (ترجمته في: الاستيعاب ٣/ ٤٧٢؛ سير أعلام النبلاء ١/ ٣٨٥؛ أسد الغابة ٥/ ٢٥١.
- (٢) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى ٦/٢٨، كتاب البيوع، باب لا خير في أن يعجله بشرط أن يضع عنه، وقال: (في إسناده ضعف)، وقال ابن القيم: (وفي سنده ضعف) إغاثة اللهفان ١٢/٢.
- والضعف أتى من (يحيى بن يعلى الأسلمي) أبو زكريا الكوفي. قال ابن معين: اليس بشيءً ، وضعفه الحافظ ابن حجر في التقريب.
 - ميزان الاعتدال ٤/ ٤٥١؛ تهذيب التهذيب ٢١/ ٣٠٤؛ تقريب التهذيب ص٩٨٥.
 - (٣) إغاثة اللهفان ٢/١٢.

الأجل في كل منهما؛ لأنه إذا تعجل البعض وأسقط الباقي فقد باع الأجل بالقدر الذي أسقطه، فيكون الحكم كما لو باع الأجل بالقدر الذي يزيده إذا حل عليه الدِّين فقال: زدني في الدَّين وأزيدك في المدة، فكما أن هذا رباً فكذلك الآخ (١).

ILLY IKOL: يقول الجصاص: «إذا كانت عليه ألف درهم مؤجلة فوضع عنه على أن يعجله، فإنما جعل الحط بحذاء الأجل، فكان هذا هو معنى الربا الذي نصَّ الله تعالى على تحريمه، ولا خلاف أنه لو كان عليه ألف درهم حالة فقال له: أجلني وأزيدك فيها مائة درهم لا يجوز (٢)؛ لأن المائة عوض من الأجل، له: اجلني وازيدت فيها مانه مرسم ـ ـ ـ ـ رر كذلك الحط في معنى الزيادة إذ جعله عوضاً من الأجل^(٣).

الوجه الأول: أنه قياس فاسد الاعتبار؛ لأنه لو كان الوضع من اللَّين للتعجيل رباً لما ثبت في السنة خلاف ذلك، لكنه ثبت في السنة خلافه _ كما سيأتي في أدلة القول الثالث _ فليس برماً(٤) مسما النه بالاستداا رشه به

الوجه الثاني: أنه قياس مع الفارق؛ وذلك باعتبارين:

الدليا الثاني: الأولى: أنه ليس هناك ثمة زيادة على أصل الدَّين، وحقيقة الرباز (زيادة أو تأجيل في أحد البدلين المخصوصين)(٥)؛ ولذا قال ابن عباس على مفرقاً بين الزيادة للتأجيل وبين الوضع للتعجيل فإنما الربا أخر لي وأنا أزيدك، ري في ڪيجر الاسؤد به عبديقي شائره ي. صحب رسيال الله ڀاڙي ۾ احد السانقين

⁽١) المنتقى، للباجي ٥/٥٠؛ البيان والتحصيل ١٠/٥٦٥؛ بداية المجتهد ١٠٠٨/٢؛ فتح - العزيز شرح الوجيز ١٠/ ١٠٠٠؛ أستى المطالب ٢١٨٦/٢ المعنى ١٩٤٢/٤٠ إغاثة اللهمَّانَ ٢/ ١٢ ؛ المعتصر من مختصر مشكل الآفار ١/١٣٤٣ مالت المسالم

⁽٢) يقول ابن عبد البر: "ووقد اختلف العلماء في معنى قولة: (ضع عنى وأعجل لك) ولم يختلفوا في معنى قولهم إراما أن تقضى وإما أن تربي) أنه من الربا المجمع عليه يشرط أن يصَّ عنه وقال عن إسناده صَّعت الم قال مريخ الم المرابعة ال الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، اللوحة (١٦) [مُخْطُوط] المُخَطُّوط اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه

⁽٣) أجكام القرآن، للجماص ١/٤٦٧، (سام) الأسام و رجع المراقة المعال

شيء، وقعف الخافظ ابن حجو في التقريب. ١٠٨/٢ علمتجما قياعه

ينظرُ: بدائع الصنائع ٥/ ١٨٤ القواك الدوائي ٢/ ١٥١١ ، مُعَنَى المحتاج ١/١/١/١٤ شرح ا عالميا ا عاله العالم الا الا ا منتهى الإراداب ١٩٣/٢.

وليس عجل لي وأضع عنك، (١) لا يها هند أنه به ذاك الما قعلسا ربعة عنه الما

ويقول ابن القيم: «هذا _ أي الوضع من الدَّين للتعجيل عكس الرباء فإن الربا يتضمن الزيادة في أحد العوضين في مقابلة الأجل، وهذا يتضمن براءة ذمته من بعض العوض في مقابلة سقوط الأجل، فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الأجل، فانتفع به كل واحد منهما، ولم يكن هنا رباً لا حقيقة ولا لغة ولا عرفاً، فإن الربا الزيادة وهي منتفية ههنا، والذين حرموا ذلك إنما قاسوه على الربا، ولا يخفى الفرق الواضح بين قوله: (إما أن تُربي وإما أن تقضي)، وبين قوله: (عَجّل لي أوهب لك مائة)، فأين أحدهما من الآخر! فلا نص في تحريم ذلك ولا إجماع ولا قياس صحيح»(٢).

والثاني: جاء في المنتقى (٣): «أن الذي لم يحل أجله يجوز أن يأخذ من غير جنس دينه معجلاً ما قيمته أقل من قيمة دينه (١٤)، والذي يؤخر بعد الأجل لا يجوز أن يؤخره على أن ينقله إلى غير جنسه سواء كان في مثل قيمته أو أقل أو أكثر؛ لأن الذي يتعجل قبل الأجل من غير جنسه تبرأ الذمتان ويتنجز ما بينهما، والذي يؤخر بعد الأجل وينقل دينه إلى غير جنسه تبقى ذمة الذي عليه الحق مشغولة وينتقل ما يشتغل به إلى غير الجنس الأول فيصير فسخ دين في دين وذلك غير جائزًا.

الوجه الثالث: منع حكم الأصل وهو تحريم الاعتياض عن الأجل (٩٠٠)، بل إن الاعتياض عن الأجل بحد ذاته ليس ممنوعاً ـ إذا لم يكن رباً ـ لجواز

⁽١) المصنف، لعبد الرزاق ٨/ ٧٧. ﴿ ﴿ ٢) أعلام الموقعين ٣/ ٢٥٩.

⁽٣) للباجي ٥/٥٥.

 ⁽٤) وكان المصنف قد ذكر قَبْلُ: أنه لا خلاف ني جواز أحد العروض معجلة بدلاً عن الدين المؤجل ولو كانت قيمتها أقل من الدين المنتقى ٥/٥٠.

وقال ابن عبد البر: «وأجاز مالك وأصحابه أن يتعجل في دَينه الأجل عَرْضاً يأخذه وإن كانت قيمته أقل من دَينه، وأجاز الثوري والحسن وابن سيرين وطائفة ممن ترى ضلع وتعجل ربا، وهو مذهب ابن عمرا. الاستذكار في شرح مذاهب علماء من الأمصار، اللوحة (١٧) [مخطوط]،



ندلة القول الثاني ليصعف ويقاف والمهم عالية والنَّفة ويسكا إليال بقع ا

أولاً: أدلتهم على أن الوضع من الدِّين للتعجيل لا يصح في غير دين الكتابة المناه عام المناه المن

واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الأول (٢)، وقد تقدم على الله ثانياً: أدلتهم على أن الوضع من الدَّين للتعجيل جائز في دَين الكتابة. حد واستدلوا بما يأتي: إصافياً عبد يفت بينا يعا مسالة لما طلك

الألف في المراب المرابع المراب

الدليل الأول:

الاون: إنما جاز الوضع والتعجيل في دين الكتابة لأن الربا لا يجري بين المكاتب وسيده في دين الكتابة (٣). ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: بأن القول بعدم جريان الربا بين المكاتب وسيده في دين الكتابة دعوى ممنوعة، كيف وقد قالوا بأن المكاتب مع سيده كالأجنبي في بأب المعاملات، ولهذا لا يجوز أن يبيعه درهماً بدرهمين ولا يبايعه بالربا(٤٠). الوجه الثاني: عدم التسليم بأن الوضع والتعجيل في دين الكتابة إنما

⁽١) ينظر للقول بجواز الزيادة في ثمن السلعة إذا كان مؤجلاً : ﴿ النَّا اللَّهِ إِنَّا اللَّهِ إِنَّا اللَّهِ إِنَّا

بدائع الصنائع ٥/١٨٧؛ منح الجليل ٥/٢٧٢؛ نهاية المجتاج ٤١١٥، فتاوى شيخ الإسلام أبن تيمية ٢٩/ ٤٩٩.

⁽٢) المبسوط، للسرخسي ٢١/ ٣١؛ بدائع الصنائع ٦/ ٤٥؛ مطالب أولى النهي ٣/ ٣٣٦) الكافي، لابن قدامة ٢/ ٢٠٥؛ المغنى ٤٢/٤.

⁽٣) المبسوط ١٢٦/١٣؛ المبدع ٤/ ٢٨٠٠ شرح منتهى الإرادات ٢/٦١٢. الله (١)

⁽٤) إغاثة اللهفان ٢/١٣/٤ أعلام الموقعين ١٨/ ٣٥٩. المن يديد من يحدا بريدا

وقله ورد في بدائع الصنائع ٥/ ١٩٣ : «والمولى إذا عاقد مكاتبه عقد الربا لم يجز؛ الأن المكاتب في حق الإكتساب ملحق الأحرار). وقال إبن قدامة في توجيه قول الخرقي في المكاتب: (ولا يبيعه سيده درهماً بدرهمين)، قال: (ووجه قول الخرقي: أن السيد مع مكاتبه في باب المعاملة كالأجنبي بدليل أن لكل واحد منهما الشفعة على صاحبه، ولا يملك كل واجد منهما التصرف فيما في يد صاحبه .. . المغنى ٩/ ٤٤٧. وينظر: الإقناع، للحجاوي ٣/ ١٤٧،

CHER MINER

4 6 the same in

جاز لعدم الربابين المكاتب وسيده، وإنما جاز الوضع والتعجيل في دَين الكتابة لانتفاء حقيقة الربا في هذه المعاملة - كمّا سلف - وسائر الديون كدين الكتابة في هذا؛ لعدم المانع. and light but

الدليل الثاني:

يقول الزيلعي:

«أن معنى الإرفاق فيما بينهما _ أي بين المكاتب والمولى _ أظهر من معنى المعاوضة، فلا يكون هذا مقابلة الأجل ببعض المال، ولكنه إرفاق من المولى بحط بعض البدل وهو مندوب إليه في الشرع، ومساهلة من المكاتب فيما بقى قبل حلول الأجل ليتوصل به إلى شرف الحرية، وهو أيضاً مندوب إليه في الشرع»^(۱).

ونوقش: بأن هذا المعنى الموجب لجواز الوضع والتعجيل في دين الكتابة متحقق في غيره من الديون، فهو إرفاق من الدائن بحط بعض البدل، ومساهلة من المدين فيما بقي قبل حلول الأجل ليتوصل به إلى براءة ذمته من الدَّين، والشارع له تطلع إلى براءة الذمم من الديون، وسَمَّى الغريمَ المدينَ: أسيراً (٢)، ففي براءة ذمته تخليص له من الأسر (٣).

أَنْكُ القول الثالث: وإن المناطقة المنا

الدليل الأول: عند المناس المنا

ما ورد عن ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ حين أمر بإخراج بني النضير من المدينة، جاءه أناس منهم فقالوا: إن لنا ديوناً لم تحل، فقال: "ضعوا وتعجلوا الأ(٤).

⁽١) تبيين الحقائق ٥/٤٣.

⁽٢) كما في قوله ﷺ في المدين: (إن صاحبكم مأسور بدينه)، وقد سبق الحديث بتمامه

⁽٣) إغاثة اللهفان ٢/١٣.

⁽٤) أخرجه الدارقطني، السنن ٣/٤٦، كتاب البيوع، الحديث (١٩٠). ﴿ ١٩٠ عَمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ وقال: «مسلم بن خالد الزنجي ثقة إلا أنه سيء الحفظ»، والحاكم، المستدرك على =

الليل الثاني.

the is the ent

رجه الدلالة في العديث: ح لمن معسيع بالمثما اليو لا إلا والعا إليه

عو أن النبي على أذن لأصحاب الحقوق أن يضعوا من ديونهم مقابل Mila & all lug larg التعجيل بالوفاء فدل ذلك على جوازه (١).

مناتشة الاستدلال بالهديث:

نوفش الاستدلال بهذا الحديث بأنه ضعيف لا ينهض للاحتجاج به؟ حيث إنه من رواية مسلم بن خالد الزنجي وهو مختلف فيه (٢).

وأجاب ابن القيم بقوله: "هو على شرط السنن، وقد ضعفه البيهقي وإسناده ثقات، وإنما ضعف بمسلم بن خالد الزنجي، وهو ثقة فقيه روي عنه الشافعي لوان الأحل لشود إلى إلى السود الم المراس المراس (٣٥) المراس الم

ونوقش: بأن هذا المعنى المرجب لجواز الوضع والتعجل في المال أنه لا محذور في هذا التصرف(٤)؛ لأن الأجل حق للمدين وقد أسقطه، والدُّين حق للدائن وقد أسقط جزءاً منه، والإنسان لا يمنع من إسقاط حقه أو العَين، والشارع له تطلح إلى براءة اللحم من العيون، وشمى الغريم النا**يين؛**

Tung (7) . eas yet a cost society to at IX mg (7)

الدليل الثالث:

أن في الوضع والتعجيل تتخلص ذمة المدين من الدَّين، وينتهج الدَّالئن ا بالتعجيل له، والشارع له تطلع إلى لجرافة الليم من الليمون، فقل سنتي الغريم أسيراً، وفي براءة ذمته تخليص له من الأسر فيكون الوضع والتعجيل جائزاً (°).

⁼ الصحيحين ٢/ ٥٦ ، كتاب البيوع ، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ولم يوافقه اللهبي، بل ضعفه في (التلخيص - بليل المستدرك)، والبيهقي، الستن الكبرى ٢٨/٦، كتاب البيوع، بأب من عجل له أدنى من حقه قبل محله فقبله وسعة وقال: ﴿فَي إسناده ضعف،

⁽١) قال الزرقاني: «واحتج المجيزون بخبر ابن عباس لما أمر ﷺ بإخراج بني النضير؟ الله شرح الزرقاني على الموطأ ٣/ ٣٢٣. وينظر: بداية المجتهد ٢/ ١٥٨ ، الفتاوي السعادية ص۸۹۹.

⁽٣) إغاثة اللهفان ١٣٠/٢. القبل المالة (٣) (۲) ينظر ص٣٦٦.

_ (٥) إغاثة اللهفان ٢٣٠/٢، الفتاري السعدية (الفوضع السابق) لله ب منسه المالية

الدليل الرابع:

أن الوضع والتعجيل من باب المعروف والإرفاق⁽¹⁾، وهو فيهما أظهر من معنى المعاوضة، فالدائن يترفق بحط بعض البدل عن المدين وهو مندوب إليه في الشرع، والمدين يتسامح فيما بقي من الأجل ليتوصل إلى براءة ذمته من الدين^(۲)، وهو أيضاً مندوب إليه في الشرع.

الدليل الخامس:

الدين الحامس. أن الأصل في المعاملات الصحة والجواز ما لم يقم دليل على التحريم، ولا دليل على منع الوضعُ التعجيل، فيكون جائزاً (٢). الترجيع:

الراجع هو القول بالجواؤا لقوة أدلته، وبناء على أن الأصل في المعاملات الصحة والجواز حتى بقوم دليل على المنع، وحيث إن القائلين بنفي الصحة لم تنهض أدلتهم للاحتجاج بها على المنع بما ورد عليها من مناقشة، فيبقى الحكم على الأصل، والله أعلم.

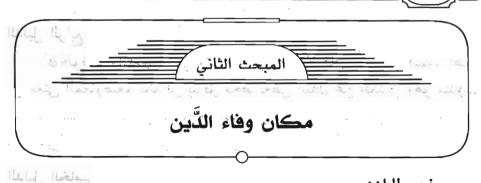
قلك، ويكون عا تراغيا عليه هو «كان الوفاء؛ وذلك لان الحق لهما لا يعدوهما"".

فيما إذا تشاح الدائن والمدين في مكان الوقاء "

، فيا مسألتان:

المسألة الأولى: فيما إذا كأن ينهما اتفاق على مكان الوقاء. المسألة الثانية: فيما إذا لم يكن بينهما اتفاق على مكان الوقاء.

- (۱) قال ابن عبد البر: «باب ضع وتعجل من رخص فيه جعله من باب المعروف».
- الروقال الزرقاني : ﴿ وَأَجَّازِه ابن عباس ورآه من المعروف ، شرح الزرقاني على الموطأ « ٢٠٠٠ وقال الروطأ « ٣٢٣ .
- (٢) تبييل الحقائق ٥/٤٤، وقد أورده لنجواز الوضع والتعجيل في دَين الكتابة الله (١)
 - (٣) المختارات الجلية من المسائل الفقهية، للسعدي ص٢٥١. المحتارات الجلة



وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فيما إذا تراضى الدائن والمدين على الوفاء في مكان معين. المطلب الثانى: فيما إذا تشاحً الدائن والمدين في مكان الوفاء.

12 2 5:

المطلب الأول 🕏 💳

مكان الوفاء فيما إذا تراضى الدائن والمدين على الوفاء في مكان معين

إذا رضي كل من الدائن والمدين بالاستيفاء والإيفاء في مكان معين جاز ذلك، ويكون ما تراضيا عليه هو مكان الوفاء؛ وذلك لأن الحق لهما لا يعدوهما (١).

الملب الثاني الله الله

فيما إذا تشاح الدائن والمدين في مكان الوفاء^(٢) وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: فيما إذا كان بينهما اتفاق على مكان الوفاء. المسألة الثانية: فيما إذا لم يكن بينهما اتفاق على مكان الوفاء.

⁽۱) الكافي في فقه أهل المدينة ٣٥٨؛ التفريع، لابن الجلاب ١٤٠/٢؛ حاشية الدسوقي ٣٢٢/٣؛ الفروع ١٨٤/٤؛ كثباف القناع ٣٢٦/٣؛ الفروع ١٨٤/٤؛ كثباف القناع ٣٠٦/٣.

⁽٢) هذا المطلب تشعب كلام الفقهاء فيه، وما ذكرته إنما هو مستخلص من أقوال جمهور فقهاء المذاهب الأربعة مقتصراً فيه على جانب (وفاء الدَّين).

والمشاش سية ويكل

O المسالة الأولى O

مكان وفاء الدَّين إذا كان بين الدائن والمدين اتفاق عليه

إذا كان كل من الدائن والمدين قد اتفقا على الإيفاء والاستيفاء في مكان معين، كما لو اشترط البائع على المشتري أن يسلمه الثمن في موضع معين ورضي المشتري بذلك، فإن ما اتفقا عليه يتعين مكاناً للوفاء. وهذا ما قال به كل من الحنفية (١٦)، والمالكية (٢٦)، والشافعية (٣)، والحنابلة (١٤).

وذلك لأنهما تعاقدا عليه، والله على يقول: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوّا أَوْفُواْ إِلْمُقُودُ ﴾ [المائدة: ١]، ولأنهما اشترطاه، وقد قال النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم» (٥).

المسألة الثانية ○

مكان الوفاء إذا لم يكن بين الدائن والمدين اتفاق عليه

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: في الدَّين الذي لوفائه مُؤْنَة (٦).

الفرع الثاني: في الدَّين الذي ليس لوفائه مُؤْنَة.

• الفرع الأول: مكان وفاء الدَّين غير المتفق عليه إذا كان لوفائه مؤنة

الدائن والمدين إذا تشاحًا في مكان الإيفاء والاستيفاء، ولم يكن بينهما اتفاق سابق على مكان الوفاء، والدَّين لحمله مُؤْنَة فإن المكان الذي وجب

⁽١) بدائع الصنائع ٥/٢١٣؛ فتح القدير ٧/٩٣.

⁽٢) القوآنين الفقهية ص١٧٨؛ التفريع، لابن الجلاب ١٣٩/٢.

⁽٣) الغرر البهية شرح البهجة الوردية ٣/ ٥٥؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٣٣٨/٩.

⁽٤). الفروع ٤/ ١٨٤؛ المحرر ١/ ٣٣٤.

⁽٥) سبق تخريجه في ص١٨٩.

⁽٦) المُؤْنَة والمَؤُونة بمعنى: القوت، وبمعنى: ما يقوم به الشيء. أساس البلاغة ص٠٥٨؛ لسان العرب ٣/٤٢٩.

الدِّين فيه يتعين مكاناً للوفاء، بهذا قال الحنفية(١)، والمالكية(٢)، والشافعية(٣)

. يقول ابن عابدين: «لو باع حنطة، أو استقرضها، أو أتلفها، أو غصبها فإنه يتغين مكانها لتسليم المبيع، والقرض، وبدل المتلف، وعين المغصوب (٥)

ورض المرابع عبد البران عبد المناه المناه المناه المناه المناه المرابع المناه المرابع المناه المرابع المرابع الم

«وإن رده _ أي رد المقترض بدل القرض _ في غير المكان الذي أخذه فيه، لنم يلزم ربه قبوله إن كان عَرْضاً»، ثم قال: «ومن استقرض قرضاً مما له مؤنة حمل ولم يكن عيناً ولم يششرط للقضاء موضعاً فإنه يلزمه القضاء في الموضع الذي اقترض فيه، ولو لقيه في غير البلد الذي أقرضه فيه فطالبة بالقضاء فيه لم يلزمه ذلك»(٦) ومناتا الماسمان

وجاء في «الشرح الكبير للدردير»(٧):

مبلد على المسلم الله دفعه - أي . . . المسلم فيه -، بغير محله - أي لا وتحتها فرعان. يقضي عليه بذلك .».

ويقول الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه اللبهجة الوردية) (١٨): الما

«ولا يجب على المستلم إليه أداء المسلم فيه ... في غير موضعه إن كان له غرض في امتناعه من الأداء كما لو كان لنقله مؤنة»، ثم قال: «والديون المؤجلة فيما ذكر كالمسلم فيه».

وجاء في أسنى المطالب: اولا يلزم المقترض الدفع في غير مكان الإقراض إلا إذا لم يكن لحمله مؤنة، (٩٠). اتعاف سابق على مكاد الوقاء، واللي

(a) in true & a P11

بدائع الصنائع ٥/٢١٣؛ العناية ٧/٩٣.

التفريع، لابن الجلاب ٢/ ١٣٩؛ الخرشي على مختصر خليل ٢٣٢/٥. **(Y)**

فتح العزيز شرح الوجيز ٩/ ٣٣٨. اللحدة فيها العربيدة ١٠١٨ م عيقطة رينا إبداد ١٠٠١ (٣)

⁽٤) الإنصاف ٥/ ١٣٤، ١٣٥٠ الاختيارات الفقهية ص١٣٢.

⁽٦) الكافي في فقه أهل المدينة ص٣٥٨. حاشية ابن عابدين ٢١٦/٥. (0)

^{. 777 / 7} **(**V)

الغرر البهية شرح البهجة الوردية ٢٦٠/٣. يُحسن من مثلاً المناس فأي أمال تأثيثاً ﴿ أَنَّا I was like a of Ass had the TIATS.

«إذا أقرضه ما لحمله مؤنة ثم طالبه بمثله في بلد آخر لم يلزمه؛ لأنه لا يلزمه حمله إلى ذلك البلد»(١).

ووجه ما ذهبوا إليه: أن التسليم يحتاج إلى مكان، ومكان سبب وجوب الدين لا يزاحمه مكان آخر؛ لعدم ما يوجبه، فيتعين مكان سبب الوجوب مكاناً للوفاء (٢٠). (١) و المدين الم

ولأن الدَّين ـ إذا كان سبب وجوبه عقداً ـ يقتضي التسليم في مكانه، حيث إن سبب وجوب الوفاء هو العقد، والعقد وجد في هذا المكان، فيتعين مكان العقد مكاناً لوجوب الوفاء فيه (٣٠).

وأيضاً فلو لزم المدين الوفاء في غير موضع سبب الوجوب، لترتب عليه أن يتحمل المدين مؤنة نقله إلى غير بلد الدَّين، وذلك لا يلزمه (٤).

ولا فعلى هذا يتعين مثلاً على المشتري بثمن في الذمة، والبائع لما هو موضوف في الذمة، والبائع لما هو موضوف في اللامة، والمقترض، والمتلف، والجناية في المكان الذي وجب فيه الدّين، وليس للدائن المطالبة بالاستيفاء في غير مكان سبب وجوب الدّين.

• الفرع الثاني: مكان وفاء النَّين إذا لم يكن لوفائه مؤنة والفرع الثاني: وقام يتفق على مكان وفائه

الديون التي لا يحتاج إيفاؤها لحمل ومؤنة، إذا تشاح كل من الدائن والمدين في مكان الوفاء، ولم يكونا قد عيناه قبل، فللعلماء فيما يكون فيه الوفاء قولان:

القول الأول:

. يتعين مكان وجوب الدَّين مكاناً للوفاء، وليس للدائن المطالبة بغيره.

⁽۱) "المغنى ٤/ ٣٦٠. المالية ٧/ ٩٣) فتح القدير ٧/ ٩٣، العناية ٧/ ٩٣.

⁽٣) بدائع الصنائع ٥/٢١٣؛ مغني المحتاج ٢/٤٠٤؛ كشاف القناع ٣٠٦/٣.

⁽٤) المغنى ٤/ ٣٦٠.

de a com l' elle l'ille "

40-64

Reel light

(? Long 1 . 174

وهو إحدى الروايتين عن الإمام أبى حنيفة، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن(١). ﴿ وَمَا يُعْمُ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَنَّا لِمَا اللَّهِ مِنْ مُنْ اللَّهِ مِنْ مُنا الْمَالِ

القول الثاني:

- لا يتعين مكان وجوب الدِّين، ويلزم المدين الوفاء في موضع الطلب.

وهو الرواية الأخرى عن الإمام أبى حنيفة، والقول الأصح عند الحنفية (٢)، وهو مذهب المالكية (٣)، والشافعية (٤)، والحنابلة (٥).

الكاساني: «أما المسلم فيه إذا لم يكن له حمل ومؤنة، فعن أبي حنيفة، روايتان: في رواية لا يتعين مكان العقد. . ويوفيه في أي مكان شاء... وفي رواية: يتعين مكان العقد للإيفاء، وهو قول أبي يوسف وأنضا قلم أرد المدين الوقاء في عبر مرصم ساب المحرب ، ير الممحمة و

على «وكل ما ليست لم حمولة مثل الدنانين والدراهم وشبههما وأراد الذي عليه القرض أن يؤديه بغير ذلك البلد كان ذلك له، وأجبر ربه على قبضه (٧٠)

ويقول الخرشي: «رب الدَّين إذا لقى المسلم إليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه، فإن كان الدَّين عيناً ف. . . يلزم من هو عليه دفعه إذا طلبه

ربه»(٨). وورد في الغرر البهية(٩): «ولا يلزم المقترض الدفع في غير مكان الإقراض إلا إذا لم يكن لنقله مؤنة».

وورد في «شرح منتهى الإرادات» (١٠٠): «ومن طولب من مقترض وغيره

⁽۱) الفتاوى الهندية ٣/ ١٨٠؛ بدائع الصنائع ٥/ ٢١٣.

⁽٢) الهداية، للمرغيناني ٧/ ٩٥، ٩٦؛ الدر المختار ٢١٦/٥.

حاشية الدسوقي ٣/٢٢٧؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٣٠. (٣)

فتح العزيز شرح الوجيز ٣٣٩/٩؛ المهذب ١/٣١١ السياب المعادب (٤)

الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤/ ٣٦٥؛ المحرر ١/ ٣٣٥. (0)

بدائع الصنائع ٥/ ٢١٣. و ١٧٠ (٧) الكافي في فقه أهل المدينة ص٥٨ ٥٠.

الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٢٩ ١١ (٩) ٧٠/٣٠٠.

[.] ۲ ۲ ۸ / ۲ (1 •)

- أي طالبه رب دينه - ببدل قرض. . . ومثله ثمن في ذمة ونحوه ، أو طولب ببدل غصب ، ببلد آخر غير بلد قرض وغصب ، لزمه - أي المدين والغاصب - أداء البدل . . . إلا ما لحمله مؤنة » .

□ الأدلة:

الله القول الأول:

وله استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه من تعين مكان وجوب الدَّين مكاناً لوفائه بأنه موضع الالتزام فيرجح على غيره(١).

apido pala Illi.

ونوقش: بدأن الأماكن كلها سواء، إذ المالية لا تختلف باختلاف الأماكن فيما لا حمل له ولا مؤنة»(٢).

أنلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه من عدم تعين مكان وجوب الدَّين مكاناً للوفاء ولزوم الوفاء في موضع الطلب: بأن تسليمه في هذا البلد وغيره واحد؛ لتمكنه من قضاء الحق بلا ضرر (٣).

الترجيع:

الراجع هو القول بجواز مطالبة المدين بإيفاء الدَّين في غير مكان وجوبه ما دام إيفاؤه لا يترتب عليه حمل ومؤنة، إلا إذا كان للمدين غرض صحيح في امتناعه عن الوفاء، كما لو كان مكان الطلب ليس محل إقامة المدين وما معه من مال يحتاجه في نفقةٍ تلزمه، أو في تجارةٍ قدم إليها؛ لأنهم عللوا القول بالإلزام، بأنه لا يترتب عليه ضرر(3)، والله أعلم.

1) there are the 7 17

⁽١) العناية ٧/٩٦.

 ⁽۲) فتح القدير ۱۹۲/۷. وليما ۱۳۷۷ النام دي.

⁽٣) الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤/ ٣٦٥؛ شرح منتهى الإرادات ٢٢٨/٢.

⁽٤) ينظر المرجعين السابقين.



إن ما يلزم لإيفاء الدَّين من مصاريف، كأجرة الكيل أو الوزن أو الذرع أو الدرع أو العد تكون على المدين (١). ويقول ابن حجر: المُؤنّة الكيل على المعطي بائعاً كان أو موفي دين أو غير ذلك، ويلتحق بالكيل في ذلك الموزون فيما يوزن من السلع، وهو قول فقهاء الأمصار (٢).

الراجع عبر الفول يجرار تطالبة المدين بليفاء اللين في غير مكان وجوبه ما دام إيداؤه لا يبرتب عبيه حمل ومؤلف إلا إذا كان للماس غيض صحيح في أمتناهه عن الوفاء، أما لو كان مكان الطلب ليس محل إقامة الدين ومد من مان يحدجه في نفقة تلزمه، أو في تحارة فيم اليها؟ «أنهم عللها القول بالإلمزام، بأنه لا يترتب عليه ضرر (٤)، والله أعلم.

⁽¹⁾ He is VITA.

⁽١) الفتاوى الهندية ٣/ ٢٧، ٢٨؛ المجموع ٩/ ٢٧٩؛ المبدع ٤/١٢١١، ١٢٨٤؛ المحلى

⁽T) The Hours then they thereng \$100 To have they befold to TINY !

⁽٢) فتح الباري ٤/ ٣٣٤.



東方としてあるとしてあるとしまるとしまるとしまるとしてあるとしまるとしてあることをあることをあるとしてあるとしてあるとしなるというものとしまるとしまるとしまると



ما يحصل به استيفاء الدَّين

ونيه خمسة مباحث: مستعمر الليام المستعمر

المبحث الأول: ما يستوفي به الدَّين.

المبحث الثاني: أثر تغير قيمة الدّين على الوفاء به.

Horse Wel 18

المبحث الثالث: أثر تعذر أداء المثل على وفاء الدِّين.

المبحث الرابع: الصلح عن الديون المجهولة التي يتعذر علمها.

المبحث الخامس: المقاصة في الديون.

عَمَّولِ النَّهَ إِلَيُّ اللَّمَطَاءِبِ وَتَمَّ كَانَ فِي اللَّمَةُ قَالَ لَدِيَ هُوْ عَلَيْهِ أَنْ الأَمْثَالُ وَمَعْلِ أَيُّ مِثْلِ ثُنَاءً **

الحسر عبد التقياد : هو ما له اسه خرص شمل أنواعاً والنوع: هو الشاقل

مجيده بالمحاصها. فالمينا حسن، يمن الواقة: الخيفي والشامي. والتمر ومر أواعه: البرام والمعقل

21/4 / المستانع 4/1 / المعنى المستاح ٢/١٤ - ١/ ١ المعنى ١/١٤ كثاف ا

بدالع المداع وا 1777 الوالي التكهم لأبل منع ص ١١٤ الكالمي في الق

TO THE REAL PROPERTY OF THE PR

المبحث الأول ما يستوفي به الدّين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استيفاء الدَّين بجنسه.

المطلب الثاني: استيفاء الدِّين بغير جنسه.

المطلب الأول 🛞

استيفاء الدَّين بجنسه

استيفاء الدَّين يحصل بأخذ الدائن مثل الدَّين الثابت في ذمة المدين جنساً ونوعاً^(١) وصفة وقدراً^(٢)

والمدين مخيِّر في الإيفاء من أي مال شاء مما يماثل الثابت في ذمته، وليس للدائن تعيين المال الذي يُسْتَوفي به دينه؛ حيث إن حق الدائن متعلق بذمة المدين لا بمُعَيَّن من ماله.

يقول القرافي: «المطلوب متى كان في الذمة فإن لمن هو عليه أن يتخير بين الأمثال ويعطى أيَّ مثل شاء»^(٣).

⁽١) الجنس عند الفقهاء: هو ما له اسم خاص يشمل أنواعاً. والنوع: هو الشامل لأشِياءُ مختلفة بأشخاصها. فالدينار جنس، ومن أنواعه: الكوفي والشامي. والتمر جنس ومن أنواعه: البرني والمعقلي.

بدائع الصنائع ٥/ ٢٠١؛ مغني المحتاج ٢/ ٢٣ _ ١١٥؛ المغنى ٤/ ٤٠؛ كشاف القناع .YOE/T

⁽٢) بدائع الصنائع ٥/ ٢٣٤؛ القوانين الفقهية، لابن جزي ص١٩٠؛ الكافي في فقه أهل المدينة ص٣٥٩؛ منح الجليل ٥/٣٩٤؛ أسنى المطالب ٢/١٤٢؛ روضة الطالبين ٤/ ٢٩ _ ٣٦٠ كشاف القناع ٣/ ٢٩٥ _ ٢٩٧.

⁽٣) الفروق ٢/ ١٣٣.

المالية المالية

The section well hards

وفيه خمس مسائل:

E. Caladara

المسألة الأولى: في تعريفه.

المسألة الثانية: في الأصل في مشروعيته.

المسألة الثالثة: في شروطه.

المسألة الرابعة: في الفرق بين استيفاء الدَّين بغير جنسه وبين بيع الدَّين على المدين.

المسألة الخامسة: فيما يستوفي من الديون بغير جنسه -

المسالة الأولى ٥٠٠٠

في تعريف استيفاء الدَّين بغير جنسه

استيفاء الدَّين بغير جنسه هو: أخذ الدائن جنساً أو نوعاً آخر في مقابل دينه بقيمته استيفاءً لحقه.

O المسألة الثانية O

في الأصل في مشروعيته

الأصل في مشروعية استيفاء الدَّين بغير جنسه السنَّة والآثار.

أما السنة فعن ابن عمر رضي قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع(١) فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه، فأتيت رسول الله عليه وهو في بيت حفصة، فقلت: يا

⁽١) اختلف في ضبطه، فقيل: بالنون، والنقيع: موضع قرب المدينة، هو سوق المدينة. وقيل: بالباء والبقيع: هو بقيع الغرقد، مقبرة المدينة.

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٣٩/١: «بل هو بالباء وهو المدفن، ولم يكن في ذلك الوقت كثرت فيه القبور.

معجم البلدان، لياقوت الحموي ٥/ ٣٠١؛ معجم ما استعجم من أسماء البلدان · والمواضع، للبكري ١/٢٦٥؛ تهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي القسم الثاني ١/ ٣٩، ٢/ ١٧٧؛ مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٩/ ٥١٠؛ التلخيص الحبير ٣/ ٢٩.

رسول الله رُوَيْدَك أسألك، إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه وأعطى هذه من هذه؟ فقال رسول الله على: ﴿ لا بأس أَنْ تَأْخُذُ بَسْعُر يُومُهَا ، مَا لَمْ تَتَفُرْقًا وبينكما شيء ١٠٠٠ .

وأما الآثار عن الصحابة فمنها:

الحدث (٣٥٤).

المسألة الأولى في تغريفه. ما ورد عن يسار بن نمير (٢) قال: كان لي على رجل دراهم، فَعَرَضَ

(١) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٢/١٣٩، من مسند عبد الله بن عمر الله. ف الورق، السنن ٣/ ٢٥، كتاب البيوع، باب في افتضاء الذهب من الورق،

والترمذي، السنن ١٣ ٥٣٥، كتاب البيوع، ياب ما جاء في الصرف، الحديث

ely, llaly

والنسائي، السنن ٧/ ٢٨٣، كتاب البيوع، بأب أخذ الورق من الذهب، الحديث في تعريف استيفاء الذين بغير جنسه

وابن ماجه، السنن ٢/ ٧٦٠، كتاب التجارات، باب اقتضاء الدُّهب من الورق والورق والورق من الذُّهب، الحديث (٢٣٦٢).

والدارقطني، السنن ٣/ ٢٣، ٢٤، كتاب البيوع، الحديث (٨١). ﴿ مُنْسِمُهُمْ عَنْمُكُمَّا عَنْمُكُمَّا عَنْمُكُ

والبيهقي، السنن الكبرى ٥/ ٢٨٤، كتاب البيوع، باب اقتضاء الذهب من الورق.

والحاكم، المستدرك على الصحيحين ٢/٤٤، كتاب البيوع، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، ع ووافقه الذهبي في التلخيص (بذيل

المستدرك). وين حيان أبي الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/ ٢٨٧، وابن حبان في صحيحاً بن حبان (١/ ٢٨٧، كتاب البيوع، باب ذكر الأخبار عن جواز أخذ المرء في ثمن سلعته المبيعة العين الذي لم يقع العقد عليه من غير أن يكونَ بينهما فراق، الحديث (٤٩٢٠).

قال أبن عبد البر في التمهيد ٢٩٢/٦: ﴿ وَهُو ثَابِتَ صَحِيحًا. وَمُلَّهُ بِهُ مُلِمَّ لِمُعَدِّلُهُ

وجاء في التعليق المغني على سنن الدارقطني ٣/ ٢٤: ﴿وَالْحَدَيْثُ رُواتُهُ كُلُّهُمْ ثُقَاتٍ﴾. وقال النووي في المجموع ١٧٣/٩: (حديث ابن عمر صحيح) وحكم بثبوته شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاؤى ٢٩٪ ٥١٠.

(٢) هو: يسار بن نمير المدني، مولى عمر بن الخطاب وخازنه، من كبار التابعين، روى عن عمر. نزل الكوفة وروى عنه الكوفيون، قال ابن سعد: (كان ثقة قليل الحديث)، استووثقه الحافظ ابن حجر في التقريب آ ١٠٠٥ جمعتما ت بقاب داملية بمجمع

ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٦/١٤٥؛ تهذيب التهذيب ٢١/٣٧٧؛ تقريب التهذيب ص٦٠٧. ١٠٤ ١٩٤ نسمة والا مرياضة ويمام ٢٠٧١ م

(T) Long 3 CC.

عليَّ دنانير، فقلت: لا آخذها حتى أسأل عمر، فسألته، فقال: ائت بها الصيارفة فاعرضها فإذا قامت على سعر، فإن شئت فخذها، وإن شئت فخذ مثل دراهمك(١).

وعن أبن عباس على قال: ﴿إِذَا أَسَلْفَتَ فَي شَيء، فَحَلَّ الأَجَل، فإن

وعن ابن عباس على أنه سئل عن رجل باع بُرّاء أيأخذ مكانه بُرّاً؟ قال: aller eller it see the sulphaller. لا بأس به (٣).

وعن المسيب بن رافع (٤) أن امرأة عبد الله بن مسعود والله باعث جارية لها بدراهم، فأمرها عبد الله أن تأخذ دنانير بقيمتها (٥).

وعن ابن عمر على أن رجلين سألاه عن كرى لهما، له عليهما دراهم، وليس معهما إلا دنانيز؟ فقال ابن عمر: أعطوه بسعر الشوق(٢).

المساوعن سعيد بن جبير قال: رأيت ابن عمر يكون عليه الورق فيعطى بقيمته دنانير إذا قامت على سعر، ويكون عليه دنانير فيعطى الورق بقيمتها (٧).

فهذه الأخبار ظاهرة الدلالة على مشروعية استيفاء الدَّينَ بأخذ جنس آخر ىمقاىلە .

(3) , orang ween ing Water to in 18 18 18 . HO

⁽١) المحلى ٨/٥٠٤ المصنف، لعبد الرزاق ٨/١٧٠ على المراق ١٣٧/٨

⁽٢) المصنف، لعبد الرزاق ١٦/٨؛ مجموع الفتاوي، لابن تيمية ٢٩/ ١٠٠.

⁽٣) المصنف، لعبد الرزاق ١٦/٨.

⁽٤) هو: المسيب بن رافع أبو العلاء الأسدي الكوفي التابعي الثبت الفقيه، حدث عن جابر بن سمرة، وأبي سعيد الخدري، والبراء بن عازب وطائفة، وروى عنه ابنه العلاء، والأعمش، ومنصور وآخِرونِ، توفي سنة ١٠٥هـ. المعلم الما

ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٢٩٣/٦؛ سير أعلام النبلاء ٥/١٠٢؛ (١) أم ما السرو الأس المبي ١٥ (١) م م ١٥٣/١٠ بينهتا بينهة

⁽٥) المصنف، لعبد الرزاق ٨/١٢٧، ١٢٨.

⁽٦) المغنى ٤/٥٥.

⁽٧) المصنف، لعبد الرزاق ٨/١٢٦؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٦/٣٣٢ قال شعيب الأرناؤوط؛ أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف بإسناد صحيح. هامش كتاب الإحسان فی تقریب صحیح ابن حبان ۲۸۸/۱۱. L. C. F. F.

at a subt

O المسألة الثالثة O

liquides or any on i شروط استيفاء الدين بغير جنسه

يشترط لاستيفاء الدَّين بأخذ جنس آخر في مقابله ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يتفق الدائن والمدين على استبدال الدَّين يغير جنسه. فلا يجبر الدائن على قَبول شيء آخر غير الشيء المستحق له؛ لأن الدَّين

ملكه، والمالك لا يجبر على تبديل ملكه.

وكذلك لا يجبر المدين على أداء غير ما هو مستحق عليه؛ لأن المدين

الشرط الثاني: أن يكون البدل بقيمة المبدل منه(١).

لقوله على الحديث المتقدم (٢): (لا بأس أن تأخذ بسعر يومها.

ويقول ابن قدامة موجها اشتراط التماثل في القيمة بين البدل والمبدل منه _: لأن «هذا جرى مجرى القضاء، فَقُيِّدَ بالمثل، كما لو قضاه من الجنس؛ والتماثل ههنا من حيث القيمة؛ لتعذر التماثل من حيث الصورة (٣)

ولأنه لو لم يشترط التماثل بالقيمة لأدى ذلك إلى الربح فيما لم يضمن (١٤)، وقد نهى النبي ﷺ عن ربح ما لم يضمن (١٥).

الشرط الثالث: قيض البدل قبل التفرق(٢٠).

لقوله _ عليه الصلاة والسلام في الحديث المتقدم (٧) _: «ما لم تتفرقا وبينكما شيءا الرار

ولأنه لو لم يحصل القبض لما كان هناك استيفاء.

⁽۲) في ص٦١٦. (١) تهذيب السنن، لابن القيم ١٥٣/٥.

⁽٣) المغنى ٤/ ٥٥.

⁽٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٢٦ ـ ٥١٩. (V) (Land Land Land

⁽٥) سيأتي نص الحديث وتجريجه في ص٢٣٢.

⁽٦) تهذيب السنن، لابن القيم (الموضع السابق)؛ المنتقى، للباجي ٧٦/٥

⁽۷) نی ص۲۱٦.

pedico. W

الله لا وحال إلى سعارة حدل عرا الله

O المسألة الرابعة O

الفرق بين استيفاء الدِّين بغير جنسه وبين بيع الدَّين على المدين

بين استيفاء الدَّين بغير جنسه من المدين، وبين بيع الدَّين على المدين عموم وخصوص وجهى.

فهما يشتركان في أن كلاً منهما استبدال للدين.

واستبدال الدَّين: تغييره بآخر من غير جنسه(١).

الله أن استبدال الدَّين يكون تارة من قبيل البيع، ويكون تارة من قبيل الاستفاء (٢).

ويختلف استيفاء الدَّين من المدين بغير جنسه عن بيع الدين على المدين في الأمور الآتية:

أولاً: من حيث حقيقتهما:

فبيع الدَّين على المدين إنما هو تبديل له بآخر من غير جنسه، فلا يعدو أن يكون نقلاً للدَّين من جنس إلى آخر، ومتى صح هذا البيع ترتب عليه براءة ذمة المدين من الدَّين الأول وانشغال ذمته بالدين الجديد، بحيث تتوجه مطالبة الدائن للمدين باستيفاء الدَّين الجديد، ويتعين على المدين إيفاؤه.

ولا يُعَدِّ بيع الدَّين بجنس آخر استيفاء له؛ لأن الدائن لم يأخذ لا جنس حقه ولا ما يقابله، إنما هو تغيير له بجنس آخر كالحوالة، إلا أن الحوالة تغيير لأحد طرفى الالتزام، وهنا تغيير لمحل الالتزام.

بينما استيفاء الدِّين بغير جنسه يترتب عليه انتقال ملكية الشيء المعطى

⁽١) بدائع الصنائع ٥/ ٢١٥؛ المجموع ٩/ ٢٧٥؛ تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣/ ١٩.

⁽٢) وهذا التقسيم هو الذي ارتضاه أبو سليمان الخطابي في معالم السنن ١٢٦، وشيخ الإسلام ابن تيمية كما جاء في مجموع الفتاوى ٢٩/٢٩، وابن القيم في تهذيب السنن ١١٤٥.

بينما جمهور الفقهاء اعتبروا استيفاء الدَّين بغير جنسه من قبيل بيع الدَّين على المدين. كما سيأتي في المسألة الخامسة من هذا المطلب، ص٦٢٢.

في مقابل الدَّين إلى الدائن، وبراءة ذمة المدين من الدَّين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في التفريق بين بيع الدِّين وبين استيفائه بغير جنسه: «وأما ما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء، وفائدته سقوط ما في ذمته لا حدوث ملك له، فلا يقاس هذا بهذا، فإن البيع المعروف هو أن يملك المشتري ما اشتراه، وهنا لم يملك شيئاً، بل سقط الدِّين من ذمته، وهذا لو وَقَّاه ما في ذمته لم يقل إنه باعه دراهم بدراهم، بل يقال: وَقَّاه حقه»(١)، ثم قال: «إذا أوفاه من غير جنسها لم يكن بيعاً بل هو إيفاء فيه معنى المعاوضة)(٢). واستبدال الذين تغيره يخرس غير جنس

السه ويقول ابن القيم: (وأما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء، وفائدته سقوط ما في ذمته عنه لا حدوث ملك له، فلا يقاس بالبيع الذي يتضمن شغل الذمة . . ، والبيع المعروف هو أن يملك المشتري ما اشتراه، وهذا لم يملكه شيئاً بل سقط الدَّين من ذمته، ولهذا لو وَقَّاه ما في ذمته لم يقل إنه باعه دراهم بدراهم، بل يقال: وفاه حقه، بخلاف ما لو باعه دراهم معينة بمثلها فإنه بيع، ففي الأعيان إذا عاوض عليها بجنسها، أو بعين غير جنسها يسمى بيعاً، وفي الدِّين إذا وفاها بجنسها لم يكن بيعاً، فكذلك إذا وفاها بغير جنسها لم يكن بيعاً، بل هو إيفاء فيه معنى المعاوضة (٢٠).

ثانياً: من حيث غرض المتعاقدين منهماني المثال ولفيت ل ويلملا والمال

فبيع الدَّين يقصد به الاعتياض والربح، بينما استيفاء الدَّين بغير جنسه إنما الغِرضِ منه هو حصول الدائن على حقَّه وسقوط الدِّينِ عن المدينِ.

يقول أبو سليمان الخطابي - في وجه كون اقتضاء الذهب من الفضة ليس بيعاً _: «واقتضاء الذهب من الفضة خارج عن هذا المعنى؛ لأنه إنما يراد به التقابض، والتقابض من حيث لا يشق ولا يتعذر دون التصارف والترابح"(٤).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : «فاستيفاء أحدهما عن الآخو، كاستيفاء أحدهما عن نفسه فلا يكون ذلك من باب المعاوضة) (٥٠ بالمعاوضة) (٢) الإسلام ابن تبعية كما حله في محموع المتلوي ١٩١١ ١١٥ . وأبن القبع في تهذيب

14 6 3/1

⁽١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٥١٢.

⁽٢) (المرجع السَّابق): (٣) تَهْلَيْكِ السَّنُّ ١١٤٥، ١١٤٠.

⁽٤) معالم السنن ٧٦/٥. ٢٦٠. (٥) مجموع الفتاوي ٤٦٧/٢٩.

that the

ثالثاً: أن استيفاء الدِّين بأخذ جنس آخر في مقابله إنما يكون بسعر يومه (١) الأنه اجار مجرى الوفاء لا المعاوضة كما لو قضاه من اجناق حقه فاشترط فيه التماثل في القيمة، لاختلاف التماثل في الصورة(٢٠)، بينما بيغ الدَّين على اللمدين لا يشترط فيه التماثل في القيمة ؛ لأنه مبنى على المعاوضة (٣). . . . فال هذا بها هذه هنية عال الما يعيم عالاً ! . الما يا عامية

وابعاً: أن استيفاء الدِّين بغير جنسه الا بدُّ فيه من حصول القبض قبل التقرق وإلا لما كان استيفاء، بينما بيع الدّين على المدين لا يلزم منه القبض قبل التفرق إلا إذا باعه بموصوف في الذمة، فيشترط فيه التقابض لثلا يصير من بيع الدَّين بالدّين، وإلا إذا باعه بما لا يباع به نسيئة (٤).

خامساً: من حيث الحكم: ما يقامة في المان ال

فبيع الدُّين يختلف حكمه عن استيفائه بغير جنسه؛ لأن من الديون ما يجوز بيعها على المدين وكذلك يجوز استيفاؤها بغير جنسها، وهي الديون الديون الديون الديون الديون الديون الديون المدين وكذلك المدين وكذلك المدين المستقرة (٥).

النَّوع الثاني: في اللبون في المستقرة.

⁽١) كما في الحديث السابق في ص٦١٦ والشاهد فيه: قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لا باس أن تأخذ بسعر يومها).

⁽٢) المغنى ٤/ ٥٥، وَلذا من حمل الخديث على أنه بيع دَين على المدين بجنس آخر حمل الأمر في الحديث وهو قوله: ﴿لا بأس تأخلها بسعر يومها على الاستحباب، تكملة المجموع ١٠٩/١٠؛ نيل الأوطار ٥/٥٥٨.

⁽٣) المهذب ١/٢٦٩؛ غاية المنتهى ٢/٧٩.

المنهاج، للنووي ٢/ ٧٠؛ تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣/ ٤٢٠ المحرر ١/ ٣٣٨؛ كشاف القناع ٣٠٧/٣.

⁽٥) الديون من حيث استقرارها وعدمه تنقسم إلى قسمين: (ديون مستقرة) و(ديون غير مستقرة) والديون المستقرة: هي ما يكون الملك عليها مستقرآ، بحيث لا يتطرق إليها الفساخ بتلف مقابلها أو قواته: كثمن المبيع بعد قبضه، وبدلُ القرض، وأرش النجناية وعرض المتلف، والمهر بعد الدخول. والأجرة بعد العمل ونحوها.

والديون غير المستقرة: هي ما لا يكون الملك عليها مستقراً، بل تكون عرضة للسقوط؛ كالمسلم فيه في عقد السَّلَم، والمهر قبل الدخول، والجعل قبل العمل، والأجرة قبل استيفاء المنفعة، أو قبل فراغ المدة ونحوها. ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا

المهذب ١/ ٢٦٩، ٢٢٠، الحاوي الكبير، للماوردي (ج٧)، اللوحة (٢٦٠) =

سادساً: من حيث الاسترداد:

فلو استبدل شخص دينه بجنس آخر ثم فسخ أو انفسخ العقد الموجب لشوت الدَّين. يستان

﴿ فَإِنْ كَانَ بِيعاً رُدُّ مثل ما ثبت في ذمة المدين قبل الاستبدال، ولا يرد ما قبضه _ أى البدل _؛ لأنه ببيعه له كأنه قَبضَه منه ثم باعه إياه.

الله وإن كان استيفاء رد ما قبضه أو مثله؛ لأن الوفاء حصل بما قبضه ولا يلزمه رد مثل ما ثبت في ذمة المدين قبل استبداله ولأنه لم يقبض مثله ولم يعتض عنه.

O المسالة الخامسة O

ما يستوفي من الديون بغير

وفيها فرعان:

الفرع الأولُّ: في الديون المستقرة.

الفرع الثاني: في الديون غير المستقرة.

• الفرع الأول: استيفاء الديون المستقرة بغير جنسها

APTER DATE:

اختلف العلماء في حكم استيفاء الديون المستقرة بغير جنسها على حدر الأدر في المثلث إلا عولاد "لا على المخلفا مساد برقهاد على Red Keep, 2-41/17 11 4 4 18 60 2 2 244.

القول الأول:

٨٦٣ لا يجوز استيفاؤها بغير جنسها إله سرحا إلمان الامار يربيلا وجيماا وبه قال ابن حزم^(۱).

جاء في المحلي (٢٠): «ومن كان له عند آخر دنانير أو دراهم أو قمح... إما من بيع وإما من قرض. . . فلا يحل له أن يأخذ منه شيئاً من غير ما له عنده أصلاً». فيقد إلى الماسان والمهارجة المتزل المراكا وم

^{= [} مخطوط] 4 حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي ١١٤/١، ٦١٤، ٤٦١٥ كشاف القناع ٣/ ٣٠٦، ٣٠٧. لكونون أو على في إلى الله والعوليا الولايات إليه والمالة

[] Vosib

القول الثاني عدا المسانوية كالمائلة الدائلة المائلة ال

يجوز استيفاؤها بغير جنسها أباعث المتاطبة المتاج الجرية يقا

وبه قال الحنفية^(۱)، والمالكية^(۲)، والشافعية^(۳)، والحنابلة^(٤).

جاء في «الدر المختار»(٥):

افلو باع إبلاً بدراهم، أو بِكُرُّ^(۱) بُرُّ جاز أخذ بدلهما شيئاً آخر، وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه (٧٠).

وقال ابن عبد البر:

«قال مالك وأصحابه فيمن له على رجل دراهم حالة فإنه يأخذ دنانيو بها» (٨).

وقال الخرشي في استيفاء الدَّين بغير جنسه من مال المفلس بحصته (٩): «وجاز لمن له دَين مخالف النقد أخذ الثمن الذي نابه في الحصاص - «بدلاً عما ينوبه من دينه» (١٠٠) - دون أن يُشْتَرى له من طعام أو عروض».

وجاء في المهذب على المهذب على المدينة على المهذب على المهذب المهذب المهذب المهذب المهذب المهذب المهداء في المهدد ا

1. Paraula 1.2

⁽۱) الهداية، للمرغيناني ١٨/٦٥؛ تبيين الحقائق ١/٢٨، ٨٣؛ فتاوى قاضيخان ٢/٢٥٢؛ حاشية ابن عابدين ١٥٣/٥.

⁽٢) الشرح الكبير، للدردير ٣/٢٧٣؛ التاج والإكليل ٥/٤٤؛ حاشية العدوي على الخرشي ٥/٢٧٣.

 ⁽٣) نهاية المحتاج ٤/٩٠؛ تحفة المحتاج ٤/٦٠٤؛ مغني المحتاج ٢/٧٠.

٤) المحرر ١/٣٣٨؛ الفروع ٤/١٨٥؛ الإنصاف ٥/١١٠.

^{.107/0 (0)}

⁽٦) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق، وهو اثنا عشر وسقاً، والوسق ستون صاعاً. لسان العرب ٣/ ٢٤١. ويساوى ٨، ١٥٦٣ كيلو غراماً. معجم لغة الفقهاء ص٤٥٠.

⁽٧) وقد استثنى المصنف دَين السلَّم، وسيأتي بيان حكمه حيث هو دَين غير مستقر، في ص ٦٢٩.

⁽A) التمهيد ٦/ ٢٩١.

⁽۹) في شرحه على مختصر خليل ٩/٢٧٣.

⁽١٠) هذه الزيادة من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمختصر خليل ٣/٢٧٣.

^{(11) 1/257.}

وقال ابر جد ال

حاضة ابن عابدين ١٨٦٤١٠

(3) Long MITTER BY STONIE OF 11.

«وأما الديون فينظر فيها، فإن كان الملك عليها مستقراً كغرامة المتلف وبدل القرض جاز بيعه ممن عليه قبل القبض انسية بين الم الفيسا إلى الم

وبع قال الحيفية (١) . والسالكة (١) و الشافعية (١) المحتفظ المراه والم

اليصح بيع دين مستقر من ثمن، وقرض، ومهر بعد دخول، وأجرة استوفى نفعها، أو فرغت مدتها، وأرش جناية، وقيمة متلفٍ ونحوها لمن هو في ذمته». Lecho to a con the com

□ الأدلة:

اقال مالك وأسبوب فيس أه على رجل دراهم حاله : العقا عليا

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: - حسال الدين على وعلا المديد الي الأول:

ما ورد عن أبي سعيد الخدري الله قال: قال رسول الله على: ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُّوا (٢٠) بعضها على بعض، ولا تبيعوا الوَرق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً (۱) الصابقة للترقيسي ٢٠٨١/٥١ على النظائر ١١/١٨. ١٨٠ فاري المحال ١/١٨ (١) الم

رجه الدلالة ني العديث:

أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغائب بالناجز، والدين غائب عن مجلس الم والمعالم المعالم الم المعدا قالها (٢)

(١) للحجاوي ٢/١٤٤.

قال ابن الجوزي في غريب الحديث ١/ ٥٠: «أي: لا تُفَضِّلُوا». اهـ. والشف: الزيادة، ويطلق أيضاً على النقصان، فهو من الأضداد. مجمل اللغة، لابن فارس ٢/ ١٩٧٧ فارس ۲/ ٤٩٧.

(٣) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٣/٦٠، من مسند أبي سعيد الخدري والم والبخاري، الصحيح ٣٨٠، ٣٨٠ مع فتح الباري، كتاب البيوع، بابُ بُيع الفضة بالفضة، الحديث (٢١٧٧).

ومسلم، الصحيح ٣/١٢٠٨، كتاب المساقاة، باب الربا، الحديث (٧٥/١٥٨٤). 🕮

احتج به ابن حزم في المحلى ١٥٠٣/٨ وأورده ابن رشد دليلاً لهذا والقول، بداية المجتهد ٢/ ١٥١. (11) (PT

: as the uto is tann.

مناقشة الاستدلال بهذا الهديث:

يها نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين: ﴿ وَهُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

الوجه الأول: أن الحديث ليس في محل النتراع؛ لأنه أخذ جنس آخر بمقابل الدَّين بقيمته لا يعد بيعاً إنما هو استيفاء واقتضاء للجق.

الوجه الثاني: «أن ما في الذمة الحاضرة كالعين المحاضرة، لقيام الذمة مقام العين، فإذا استبدل الدائن ما في ذمة المدين بجنس آخر وقبضه فهو من قبيل الناجز بالناجز؛ لأن التقابض حاصل في المجلس والمدين قابض لما في ذمه (۱).

المرجمة النافي: إلى المرز عمال على المراجعة المراجعة المرجمة المرجمة المرجمة المرجمة المرجمة المرجمة

"جاديث ابن عمر في اقتضاء الدنانير من الدراهم، والدراهم من الدنانير، جعله قوم معارضاً لحديث أبي سعيد الخدري. .. ؛ لقوله: "ولا تبيعوا منها غائباً بناجز"، وليس الحديثان بمتعارضين عند أكثر الفقهاء؛ لأنه ممكن استعمال كل واحد منهما، وحديث ابن عمر مفسر، وحديث أبي سعيد الخدري مجمل، فصار معناه: لا تبيعوا منهما غائباً _ ليس في الذمة _ بناجز، وإذا حُملا على هذا لم يتعارضا" (٢).

الدليل الثاني:

ما ورد عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرو(٣). الجمال علما

أسليمه والعلاي بقيقيا دوالسيالة

Will Wat

⁽۱) التمهيد ۲/ ۲۹۱، ۲۹۱؛ المغني ٤/٥٥؛ تكملة المجموع، للسبكي ١١١/١٠.

⁽٢) التمهيد ٦/ ١٢.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٢٠٠/، من مسند أبي هريرة هي. ومسلم، الصحيح ١١٥٣/٣، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر، الحديث ١٥١٣/٤.

وأبو داود، السنن ٣/ ٢٥٤، كتاب البيوع، باب في بيع الغرر، الحديث (٣٣٧٦). والترمذي، السنن ٣/ ٥٢٣، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الغرر، الحديث (١٢٣٠).

والنسائي، السنن ٧/ ٢٦٢، كتاب البيوع، باب بيع الحصاة، الحديث (٤٥١٨)، وغيرهم.

with themale and them.

رجه الدلالة ني الهديث:

أن النبي على النبي عن بيع الغرر(١)، وبيع الدِّين من المدين من الغرر؛ لأنه بيع شيء لا يدري أخلق بعد أم لم يخلق، ولا أي شيء هوا (٢) ما لعد مع / جميق دياً الانعد مناقشة الاستدلال بالهديث:

يناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين: ﴿ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

الوجه الأول: أن أخذ الدائن جنساً آخر في مقابل دينه بقيمته لا يعد بيعاً، إنما هو استيفاء، والحديث وارد في البيع، فلا دلالة فيه على محلُّ الخلاف.

الوجه الثاني: لا يسلم بأن بيع الدَّين على المدين من بيوع الغرر؛ لأن ما في ذمة المدين معلوم قدراً وصفة، وهو بمنزلة المقبوض؛ لأن المدين قابض لما في ذمته، كما أن البدل معلوم قدراً وصفة، وهو مقبوض في مجلس العقد، فانتفى الغررين من العمام المناه المعالم الما العالم العالم العمام

كما أن هناك فرقاً واضحاً بين بيع الدّين على المدين وبين بيوع الغرر كبيع الطير في الهواء، والسمك في الماء، وما تحمل الناقة وغيرها من صور بيع الغرر مما لا يوثق بحصوله _ حيث إن بيع الدِّين على المدين مقدور على تسليمه، والمدين يقبض من نفسه لنفسه (٣). HELL IEIL

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية: (1) The TATE TET ILL

الدليل الأول:

حديث أبن عمر . . المتقدم (٤) . . ٢ - ٠ ٠ نسما . نبعاً وله ١٢ مير . (٦)

⁽١) بيع الغرر: بيع ما دخلته الجهالة سواء كانت في الثمن أو في المبيع، أو في الأجل أو في القدرة على التسليم. معجم لغة الفقهاء ص ٣٣٠ ١١٤ إلى الما على الما

تهذيب السنن، لابن القيم ١٥٦/٥؛ المغنى ١٥٥/٤ شرح صحيح مسلم، للنووي ١٠/ ١٥٦؛ عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، لابن العربي ٢٥٣/٥.

⁽٤) في ص١٦٥ ـ ٦١٦.

مناتشة الاستدلال به: يم الله يا المسلمين

نوقش الاستدلال به من وجهين: عن المياسة الألو والمقدا عامه ي

الوجه الأول: أنه من رواية سماك بن حرب^(۱)، وهو ضعيف^(۲)...

وأجيب: بأن سماك بن حرب أخرج له الإمام مسلم في صحيحه(٣)، وقد وثقه يحيى بن معين (٤)، وقد تقدم أن ابن عبد البر والنووي قد صحَّحا هذا الحديث^(ه).

الوجه الثاني: أن الحديث تفرد برفعه سماك بن حرب عن سعيد بن جبير من بين أصحاب ابن عمر (٦).

وأجاب النووي بقوله(٧): «هذا لا يقدح في رفعه(٨)... [لأن] الحديث إذا رواه بعضهم مرسلاً، وبعضهم متصلاً (٩)، وبعضهم موقوفاً (١)،

(١) هو: سِمَاك بن حرب أبو المغيرة الهذلي الكوفي، من كبار تابعي أهل الكوفة، روى عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير، وأنس بن مالك وعبد الله بن الزبير وجماعة،

وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال العجلي: جائز الحديث كان الثوري يضعفه قليلاً، وقال ابن عدي: ولسِمَاك حديث كثير مستقيم إن شا الله، وهو من كبار تابعي أهل الكوفة وأحاديثه حسان وهو صدوق لا بأس به. وقال الذهبي: صدوق صالح من أوعية العلم؛ وقال ابن حجر: صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة. ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٢؛ تهذيب الكمال ١١٥/١٢؛ تهذيب التهذيب ٤/ ٢٣٢؛ تقريب التهذيب ص٢٥٥.

- (٣) تقريب التهذيب ص٢٥٥. (Y) Ilardy 1/3.0.
 - (٥) في ص٦٩٧. (٤) تهذيب الكمال ١١٥/١٢.
- (٦) سنن الترمُّذي ٣/ ٢٣٥٠ سنن البيهقي ٥/ ٢٨٤.
 - (V) في المجموع ٩/ ٢٧٣.
- (٨) الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ حاصة. علوم الحديث، لابن الصلاح ص٤٤٠ خلاصة الفكر ص٧٤٠.
- (٩) المتصل: هو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهى إلى منتهاه.
- علوم الحديث، لابن الصلاح ص٤٤؛ خلاصة الفكر ص٧٩٠٠ م المسلاح ص
- (١٠) الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير، ﴿ مِنْ مُوسِدُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ تيسير مصطلح الحديث د. محمود الطحان ص١٢٩. M _ _ 3 T . 257

[وبعضهم](١) مرفوعاً، كان محكوماً بوصله ورفعه على المذهب الصحيح الذي قاله الفقهاء والأصوليون، ومحقق المحدثين من المتقدمين الوجه الأول: لم من رواء ممان بر عبد وهم من (٢) (المعالمة المعالمة الأول: المعالمة ال

وأما الكمال بن الهمام فأجاب بقوله: «وقول الترمذي لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك لا يضره. . . لأن المختار في تعارض الرفع والوقف تقديم الرفع؛ لأنه زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة» (٣٠).

الوجه الثالث: لو سلم بوقفه على ابن عمر فإن «الظاهر من حال ابن عمر وشدة اتباعه للأثر أنه لم يكن يقتضي أحد النقدين عن الآخر مستمراً من غير أن يكون عرفه عنه ﷺ)(٤)

الدليل الثاني: عند المناس من المناس من المناس من المناس الما المناس الما المناس المناس

ما ورد عن يسار بن نمير قال: كان لي على رجل دراهم، فعرض عليّ دنانير، فقلت: لا آخذها حتى أسأل عمر، فسألته، فقال: اتت بها الصيارفة فاعرضها، فإذا قامت على سعر فإن شئت فخذها وإن شئت فخذ مثل وقد ولله اب معين الرقال أب حالم المناسسوق وقال العجب جال الكاللمة ان

وناقش ابن حزم الاستدلال بهذا الأثر بأنه مُعَارَضٍ بما روي أيضاً عن عمر بن الخطاب في قال: ﴿ لا تبيعوا الذهب بالورق أجدهما غائب والآخر ار حمله في . سيران الاعتدال ٢ ٢٧٢١ تيليب الكمان ١١/١٥١١ تهاب البيان (١)

ويجاب بأنه لا تعارض بين هذين الأثرين، لاختلاف محل كل منهما، إذ الأول في اقتضاء واستيفاء أحد النقدين مقابل الآخر الثابت في الذمة، والثاني في بيع الذهب بالورق مع كون أحدهما غائباً عن مجلس العقد (٧).

(7) is the good PYYY.

⁽١) هذه الزيادة لا يتم المعنى بدونها وهي ساقطة من المطبوع به وي سا السام ال

⁽٢) ينظر مذهب الجمهور في قبول الزيادة من الثقة في الإسئاد. علوم الحديث، لابن الصلاح ٨٥ - ٨٨؛ مقدمة شرح النووني على صحيح مسلم ١٩٣١، شرح الكوكب المنير ٢/ ٥٥٠؛ إرشاد الفحول، للشوكاني ص٥٦.

⁽٣) فتح القدير ١٩/١٥.١٩ م مناهم مد (٤) و المرجع السابق على د تسلما ويله ...

تقدم في ص١٧٧ ويقا ما يلعة وأ ماية (٦) والمنطلي ٨/ ١٠٥ له ينه المنطلي ١١٠٠ المنطلي ١٠/١ عامة ما ١١١١)

⁽٧) ينظر ص٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٠.

tien little

الدليل الثالث:

أن القول بجوازه أفتى به ابن عباس، وابن عمر(١) _ رضى الله عنهم الدليل الرابع: . . الأليل الرابع: . . و الاستراد و الأعتباط المقال المق

and their a linear of the

قياس استيفاء الدَّين بغير جنسه على استيفائه بجنسه في الجواز بجامع تماثلهما في القيمة(٢) e des I Tal a subline

الترجيع:

الفوا النانع: الراجح هو القول بالجواز؛ لقوة أدلته وسلامتها مما ورد عليها من مناقشة، في مقابل ضعف أدلة القول الآخر بالمناقشة الواردة عليها، بالإضافة إلى أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على المنع، ولا دليل على المنع فيبقى الحكم على الأصل. والله أعلم.

• الفرع الثاني: استيفاء الديون غير المستقرة بغير جنسها وفيه أمران: BELL!

سن الأمر الأول: في المسلم فيه الما يما مد يعيد المالية

الأمر الثاني: في غير المسلم فيه من سائر الديون غير المستقرة . الله الأمر

□ الأمر الأول: استيفاء المسلم فيه بغير جنسه

اختلف العلماء في استيفاء المسلم فيه بغير جنسه (٣) على ثلاثة أقوال:

(7) They Miran has I they in with their State Kinner Cit

القول الأول: ٣٠ قسيد و ولاه ١٣٦١ و لعمل إليه ١٠٠٠ و بالمديمة مراتية ١١٥٠

لا بالوحد، الغزال (٧٥/ و روضة (العاصل ٥٠٠) مناخ المغلق المؤلفاتين الإراد الوحد، الغزال (٧٤/ و روضة (العاصل ٥٠٠) المناخ المغلق المغلق المناطقة الم

(١) ينظر ص٦١٦، ٦١٧. المناف (٥) (٢) المعنى ٤/ ٥٥. الماه يناف الما

⁽٣) وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز بيع المسلم فيه لمن هو عليه قبل قبضه، وإنما أجازًا المالكية، وابن عباس في وشيخ الإسلام ابن تيمية استبداله بجنس آخر قبل قبضه ـ كما سيأتي في القول الثاني ـ بشرطين: أحدهما: أن يكون بسعر يومه، والثاني: ألا يتفرقا وبينهما شيء، وبهذين الشرطين خرج الاستبدال عن كونه بيعاً إلى كونه استيفاء للدّين بغير جنسه.

that will

وبه قال الحنفية^(۱)، والشافعية^(۲)، والحنابلة^(۳).

يقول الكاساني(٤): «لا يجوز استبدال المسلم فيه قبل قبضه بأن يأخذ رب السلم مكانه من غير جنسه».

ويقول النووي(٥): «ولا يصح بيع المسلم فيه، ولا الاعتياض عنه قبل قىضە».

وورد في الإقناع (٦): «ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولو لمن هو في ذمته. . . ولا أخذ غيره مكانه».

القول الثاني:

يجوز استيفاؤه بغير جنسه إلا أن يكون طعاماً.

وبه قال المالكية(٧).

جاء في القوانين الفقهية (^{٨)}: الله المالية المالية

«من أسلم في طعام لم يجز له أن يأخذ غير طعام، وأن يأخذ طعاماً من جنس آخر . . . فإن أسلم في غير طعام جاز أن يأخذ غيره إذا قبض الجنس الآخر مكانه».

14 to 12 w 4 toward 25 - 10

T Isag lept twinted thanks be use win

while I would be get a coming of this

وقال أيضاً: «يجوز بيع العرض المسلم فيه قبل قبضه من باتعه بمثل ثمنه أو أقل لا أكثر، (4) مين الناس فيه من سائر اللهار عبر (4) المثل الالمراكز

القول الثالث:

يجوز استيفاؤه بقيمة من غير جنسه السالة الفيتما يه علمانا سفلتها

⁽١) الهداية، للمرغيناني ٧/ ١٠١؛ تبيين الحقائق ٤/٣٨؛ الفتاوى الهندية ٣/١٨٦

⁽٢) الوجيز، للغزالي ١/١٥٧؛ روضة الطالبين ٥/١٣/٥؛ نهاية المحتاج ٢١٤/٤.

⁽٣) المحرر ١٠٨/١؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٧/٤؛ الإنصاف ٥٠٨/٠.

⁽٦) للحجاوي ٢/ ١٤٣٠.

⁽٧) التفريع، لابن الجلاب ٢/١٦١؛ بداية المجتهد ٢/١٥٥؛ الخرشي على مختصر خليل - End and in the little - en and I was the way of . YYY/o

⁽۸) ص۱۷۸،

⁽٩) (المرجع السابق).

وهو رواية عن الإمام أحمد (۱)، وبه قال ابن عباس (۲) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (۳)، وابن القيم (۱)

as 10, a mount substitute,

win by the ment would be the wall

□ الأدلة:

أنلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

ما ورد عن أبي سعيد الخدري في قال: قال رسول الله على: «من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره» (٥).

رجه الدلالة ني المديث:

أن استيفاء جنس آخر في مقابل دَين السلم، صرفٌ له إلى غيره فيكون منهياً عنه.

مناقشة الاستدلال بالهديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف (٢)، إذ هو من رواية عطية بن سعد العوفي (٢)، وهو لا يحتج بحديثه.

E VI ARION VAR

⁽١) الفروع ١٨٦/٤؛ الإنصاف ١٠٨/٠.

⁽٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٥٠٥، ٥٠٦.

⁽٣) المرجع السابق ٥٠٦/٢٩. (٤) تهذيب السنن ١١٧/٥.

⁽٥) أحرجه أبو داود، السنن ٣/ ٢٧٦، كتاب البيوع، باب السلف لا يُحَوِّلُ، الحديث (٨٣٤٨).

وابن ماجه، السنن ٧٦٦/٧، كتاب التجارات، باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره، الحديث (٢٢٨٣).

والبيهقي، السنن الكبرى ٣٠/٦، كتاب البيوع، باب من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره ولا يبيعه حتى يقبضه.

والدَّارُقطني، السنن ٣/ ٤٥، كتاب البيوع، الحديث (١٨٧).

⁽٦) السنن الكبرى، للبيهقي ٦/ ٣٠.

 ⁽٧) هو عطية بن سعد بن جُنَادة العَوْفي أبو الحسن الكوفي التابعي، توفي سنة ١١١هـ.
 وقد ضعفه الإمام أحمد والنسائي والذهبي وجماعة.

ما رد عن أبي سعيد الحداري فيقد



قال الحافظ المناري(١): (وعطية بن سعد لا يحتج بحديثه) (١) وقال الحافظ ابن حجر: «وفيه عطية بن سعد العوفي وهو ضعيف» (٣).

الوجه الثانى: لو سُلِّم بثبوت الحديث فـ«المراد به أن لا يصرف المسلم فيه إلى سلم آخر أو يبيعه بمعين مؤجل؛ لأنه حينتذٍ يصير من بيع الدَّين بالدين وهو منهى عنه»(٤)؛ «ولهذا قال على: (لا يصرفه إلى غيره)؛ أي: لا يصرف المسلم فيه إلى مسلم فيه آخر، ومن اعتاض عنه بغيره قابضاً للعوض لم يكن قد جعله سلماً في غيره»^(٥). WLL IKeL

الدليل الثاني:

ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا can hacing, therein يحل ربح ما لم يضمن^(١). The lamber sin they by about any limber

الضعفاء والمتروكون، للنسائي ص١٨٥؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٧٩؛ تهذيب التهذيب √/ . 7 7 2

هو: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة أبو محمد المنذري الشامي الأصل ثم المصري، الحافظ الكبير، الإمام الثبت المحقق المصنف ولد سنة ٥٨١هـ وقرأ القوآن وتأدب وتفقه ثم طلب الحديث وبرع فيه متنا وسنبأأا درس بالجامع الظافري بالقاهرة، ثم ولي مشيخة الدار الكاملية وانقطع بها ينشر العلم عشرين سنة، توفى بالقاهرة سنة ٢٥٦هـ.

من مصنفاته: امختصر صحيح مسلم، امختصر سنن أبي داود وجواشيه، الترغيب والترهيب، «شرح التنبيه في الفقه».

ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣١٩/٢٣؛ تذكرة الحفاظ ١٤٣٦/٤؛ طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ١/٩٥٨. (C) lagres he alex. They Tryy. Ena

- (٢) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري ١١٣/٥.
- (٣) التلخيص الحبير ٢٨/٣. (٤) تهذيب السنن، لابن القيم ١١٤/٥.
 - (٥) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/١٥. ﴿(٢٨٢١) صُعْمَا دويتُهُ الْ
- (٢) هذا طرف من حديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك. أخرجه الإمام أحمد، المسند ٢/ ١٧٨، ١٧٩، من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص علما. وأبو داود، السنن ٣/٢٨٣، كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، (V) as and of me of the late to the late (Tog. E) chull

والترمذي، السنن ٣/٥٢٦، ٥٢٧، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس =

ILLS THEIR GOTHERS

أخية وسنواريته

رجه الدلالة ني العديث:

أن دَين السلم (المسلم فيه) ليس من ضمان المشتري (أي المسلم) لكونه في ذمة المسلم إليه، فإذا باعه المشتري فقد ربح فيما ليس من ضمانه وهو منهى عنه (البله ولا المنه ولا ال

مناقشة الاستدلال بالهديث:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين: المستعمار من أما للما حبي

الوجه الأول: أن الحديث ليس في محل النزاع لأن أحد الدائن جنساً آخر في مقابل الدين بقيمته إنما هو من قبيل الوفاء لا من قبيل البيع.

الوجه الثاني: إن القائلين بجواز أخذ جنس آخر في مقابل دين السلم، قائلون بموجب هذا الحديث، بأن يأخذه بقيمته ولا يربح فيه.

يقول ابن القيم: «نحن إنما نجوّز له أن يعاوض عنه بسعر يومه، كما قال النبي على لعبد الله بن عمر في بيع النقود في الذمة: «لا بأس إذا أخذتها بسعر يومها» (٢) ، فالنبي على إنما جوز الاعتياض عن الثمن بسعر يومه لئلا يربح فيما لم يضمن (٣).

The second of the

⁼ العندك، الحديث (١٢٣٤). وقال: (هذا حديث حسن صحيحات

والنسائي، السنن ٧/ ٢٩٥، كتاب البيوع، باب سلف وبيع، وهو أن يبيع السلعة على ان يسلفه سلفاً، الحديث (٤٦٢٩).

وابن ماجه، السنن ٢/ ٧٣٧، ٧٣٨، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن، الحديث (٢١٨٨).

والحاكم، المستدرك ١٧/٢، كتاب البيوع، وقال: «هذا حديث على شرط جملة من أثمة المستدرك صحيح». ووافقه الذهبي في التلخيص بذيل المستدرك

وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمآن ص٢٧١، ٢٧٢، كتاب البيوع، باب ما نهني عنه في البيع عن الشروط وغيرها، الحديث (١١٠٨).

قال عبد القادر الأرثاؤوط في تخريجه لجامع الأصول ١/٥٣٩: ﴿إِسْنَادُهُ حَسْنَا، وَحَسْنَهُ الْأَلْبَانِي فِي إِرْوَاءُ الغَلْيُلِ ١٤٦/٥.

⁽۱) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٧/٤؛ المغني ٣٣٦/٤؛ تهذيب السنن، لابن القيم ١٣/١٥»

⁽۲) سبق تخریجه فی ص ۲۱٦.

⁽٣) تهذيب السنن، لابن القيم ٥/١١٥، ١١٦٠.

can be the in the in

is an illimitally will like .

The estille - will

أدلة القول الثاني:

أولاً: دليلهم على منع استيفاء دين السلم بغير جنسه إذا كان طعاماً.

واستدل أصحاب هذا القول لمنع استيفاء دين السلم بجنس آخر إذا كان طعاماً بما ورد عن ابن عمر رضي أن النبي على قال: (من ابتاع طعاماً فلا يَبِعْهُ حتى يستوفيه)^(۱). JE 6 W - 2 Cl - Jan 158

وجه الدلالة نى الهديث:

أن النبي على نهى عن بيع الطعام حتى يُستوفى، واستبدال دَين السلم قبل قبضه إذا كان طعاماً بيع له قبل استيفائه، فيكون منهياً عنه (٢).

مناقشة الاستدلال بهذا العديث:

قال ابن تيمية: «إن النهي عن بيع الطعام قبل قبضه هو في الطعام المعين، وأما ما في الذمة بالاعتياض عنه من جنس الإستيفاء»(٣).

وقال ابن القيم:

«وأما نهي النبي على عن بيع الطعام قبل قبضه، فهذا إنما هو في المعين، أو المتعلق به حق التوفية من كيل أو وزن، فإنه لا يجوز بيعه قبل

⁽١) أخرجه الإمام أجمد، المسئد ١/٩٩، من مسئد عبد الله بن عمر بن الخطاب ـ رضى الله تعالى عنهما ـ.

والبخاري، الصحيح ٢٤٩/٤ مع فتح الباري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، الحديث (٢١٣٥).

ومسلم، الصحيح ٣/ ١١٦٠، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، الجديث (۲۲/ ۲۵۲).

⁽٢) بداية المجتهد ٢/ ١٥٥؛ سنن البيهقي ٦/ ٣٠؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقي 14/ - 14/ - . . 14/£

ومما يجدر التنبيه إليه أن المذهب المالكي يمنع بيع الطعام قبل قبضه إذا كان فيه حق توفية بأن كان شراؤه على وزن أو كيل أو عد. فإن كان شراؤه جزافاً جاز بيعه قبل قبضه على المشهور في المذهب، وعن الإمام مالك منعه قبل قبضه وإن كان جزافاً، فإن ليم يكن المشترى طعاماً جاز بيعه قبل قبضه . المستدى طعاماً جاز بيعه قبل قبضه .

حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٣٠٦/٣؛ الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب ٢٦٦/١. (1) my in we a

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٥١٢.

قبضه، وأما ما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء، وفائدته سقوط ما في ذمته عنه، لا حدوث ملك له فلا يقاس بالبيع الذي يتضمن شغل الذمة فإنه إذا أخذ منه عن دين السلم عرضاً أو غيره أسقط ما في ذمته فكان كالمستوفي دينه؛ لأن بدله يقوم مقامه (۱).

ومما يدل على أن استيفاء دين السلم بغير جنسه إذا كان طعاماً غير داخل في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه هو أن ابن عباس الله يعلن المبيع قبل قبضه مطلقاً على طعاماً أو غير طعام واحتج عليه بنهي النبي عن عن المبيع الطعام قبل قبضه (⁽¹⁾) فقال وأي ابن عباس الطعام قبل قبضه (⁽¹⁾) ومع هذا ثبت عنه أنه جوز بيع دين السلم ممن هو عليه إذا لم يربح فيه (⁽²⁾) ولم يفرق بين الطعام وغيره (⁽⁰⁾).

ثانياً: أدلتهم على جواز استيفاء دين السلم بغير جنسه إذا لم يكن طعاماً.

ويستدل لهم بما استدل به أصحاب القول الثالث ـ كما سيأتي ـ.

أنلة القول الثالث:

أولاً: أَدَلْتُهُم على جُواز أستيفاء دَين السلم بغير جنسه.

استدل أصحاب هذا القول لجواز استيفاء دين السلم بغير جنسه بالأدلة الآتية:

الدليل: الأولى: (15 هـ إلى المقتم به يمانيًا) على عليه على المناز إلى مستان إلى مستان المسلم

حديث ابن عمر الله: كنا نبيع الإبل بالبقيع. ... الحديث، وتقدم (٦).

⁽١) تهذيب السنن، لابن القيم ٥/١١٤، ١١٥.

⁽۲) سبق نصه وتخريجه في ص٦٣٤. ١٣٤ الله الله الله

⁽٣) روى ذلك عنه البخاري في صحيحه ٣٤٩/٤ مع فتح الباري وأيضاً مسلم في صحيحه ٣٤٩/٤

⁽٤) كما تقدم في ص٦١٧.

⁽٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة ٢٩/١٤٥٤ تهذيب السنن، لابن القيم ٥/١١٥.

⁽٦) سبق ذكره وتخريجه في ص٦١٥.

وجه الدلالة في المديث: يه ويه ويان الا المان في المدينة المان والمنافعة

المال يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ما شاله عالي المحدد الإسلام ابن تيمية: ما شاله عالم الم

افقد يجوز النبي على أن يعتاضوا عن الدَّين الذي هو الثمن بغيره، مع أن الثمن مضمون على المشتري لم ينتقل إلى ضمان البائع، فكذلك المبيع الذي هو دين السلم يجوز بيعه وإن كان مضموناً على البائع لم ينتقل إلى داخل في النهي عن بيم الطعام قبل قنف هو أن ابن حيام (١٠) ويتشملك نامين

المسيم فيل فيص مطاقا - طعاماً أو عبر صعام - واحت عدد عنه المالي المالي المسيم فيل

يربع ميه (١٤) ، ولم يقرق بير الطعام وغير

يقول ابن القيم: «قال ابن المنذر: ثبت عن ابن عباس أنه قال: إذا أسلفت في شيء إلى أجل فإن أخذت ما أسلفت فيه، وإلا فخذ عوضاً أنقص

KLA KEPL HELLE: أن استيفاء الدَّين بغير جنسه بقيمته شبيه بالإقالة، ودين السلم تجوز الإقالة فيه قبل قبضه بلا خلاف (٤٠).

ثانياً: دليلهم على اشتراط أن يكون المستوفى به بقيمة دين السلم.

استدلوا لاشتراطهم أن يكون البدل بقيمة المبدل منه في الاستيفاء بغير الجنس. بأن دَين السلم مضمون على البائع لم ينتقل إلى ضمان المشتراي، فلو باعه بزيادة فقد ربح فيه وهو غير مضمون عليه (٥)، وقد نهى النبي عليه عن ربح ما لم يضمن _ كما تقدم _^(٦).

(1) The series Kingles, 2/3/1, 2/1.

T. . T.

⁽١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٥١٠ آن في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٥١٠ آن في المجموع

⁽T) (2) all as there & a acres \$1.957 as any 1019/19 in the report (T)

⁽٣) تهذيب السنن ٥/١١٣.

⁽٤) المغنى ١١٥/٤؛ تهذيب السنن ٥/١١٥.

⁽³⁾ Ear tille in the VII. (٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/ داره و ١٥٠٠ وساس اله و ١٥٠٠ (١٠٠

⁽٦) في ص٦٣٢. (1) mil 62 0 give not in a 011.

11- 0-8

الترجيع: والدسنة سف لمولفته عنه لا كالنما والما ويد وأن الثقالية

الراجح هو القول بالجواز؛ لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة في مقابل عدم نهوض أدلة القولين الآخرين للاحتجاج بما ورد عليها من مناقشة - والله أعلم .. The It's L:

□ الأمر الثاني استيفاء غير المسلم فيه من سائر الديون غير المستقرة in any End Corp. ىغى حنسه

الديون غير المستقرة، كأجرة قبل استيفاء المنفعة، أو قبل مضي المدة وصداق قبل دخول، وجُعُل قبل عمل، ونحوها، اختلف العلماء في استيفائها بغير جنسها على قولين: المساعل المالية المالية المالية المسالة المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

ساء الكذلك في سال اللهان في المستعبد والله أعلى

لا يجوز استيفاؤها بغير جنسها.

وبه قال الحنابلة^(۱)، وهو قول عند الشافعية (^{۲)}.

القول الثاني:

يجوز استيفاؤها بغير جنسها.

وبه قال الحنفية (٣)، والمالكية (٤)، والشافعية (٥).

□ الأدلة:

طيل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأن الملك فيها غير تام فلم يجز أخذ جنس آخر في مقابلها^(١).

⁽١) المبدع ١٩٨/٤؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٢؛ كشاف القناع ٣/٧٠٠.

⁽٢) المهذب ١/٢٧٠.

⁽٣) فتح القدير ١٨/٦؛ حاشية ابن عابدين ١٥٣/٥؛ حاشية الشلبي على تبيين الحقائق

⁽٤) التاج والإكليل، للمواق ٥/٤٤؛ المنتقى، للباجي ٥/٧٦؛ بداية المجتهد ٢/١٥١؛ التفريع، لابن الجلاب ٢/ ١٦٩.

⁽٥) نهاية المحتاج ٩٠/٤؛ مغنى المحتاج ٢/٧٠؛ الأشباه والنظائر، لِلسِيوطي ص٢٥٨.

⁽٦) شرح منتهى الإرادات ٢٠/ ٢٢٢١ ١٥٠١ قيمية من الإرادات ٢٠/ ٢٢٢١ ١٥٠١ قيمة منتهى الإرادات ٢٠/ ٢٢٢١ ١٥٠١ قيمة (١)

ويناقش: بأن عدم تمام الملك لا يمنع استيفاءها بغير جنسها؛ حيث لم **الله القول الثاني: ليه على له وجمع الله يه كالري بالما تما يها علم وله**

الدليل الأول:

أنها ديون ثابتة في ذمة المدين، والدائن مالك لها، فجاز له استيفاؤها بغير جنسها كسائر الديون^(١). William Kalenda

الدليل الثاني:

أنها ديون مستحقة للوفاء، وأخذ جنس آخر في مقابلها بقيمتها إنما هو من قبيل الوفاء، فجاز كاستيفائها بجنسها.

الترجيع:

الراجح هو القول بالجواز؛ لظهوره، وقوة أدلته، ولأنه إذا جاز في دين السلم فكذلك في سائر الديون غير المستقرة. والله أعلم.

I' High

LLE MED LIED LIED L

والله و المالية

Jack William

we minight for simple

الماسالين فيتسير بالمشهارات وا

(1) There of the of way Willer T. TTT: Emer But of 1/VI.

(P) Land MAY

(١١) فتح القدر ١١/١٥ حنشية الل غالماني ١٥/١٤١١ حاشية الشابيل بغش تشين الحقائة 31 YA.

المشار أحيان فال القول عال المثلاث ليها عن الما فيه يحل العلم حير

(1) The experience thereof this is in the same of the decompany The Lago Co lock TIPIT

(٥) نهاية المحتاج ١١٠٥، مغني المحتا- ٢١٠٧: الأشيوريا

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/٥١٩؛ الغناية ٦/٥١٩ 🚅 🦈 🕜

المبحث الثاني المبحث الثاني أثر تغير قيمة الدَّين على الوفاء به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في الدَّين إذا كان عروضاً أو نقوداً خلقية. المطلب الثاني: في الدَّين إذا كان نقوداً اصطلاحية.

في تغير قيمة الدَّين إذا كان عروضاً^(١) أو نقوداً خِلْقِيَّة^(٢)

فله ثلاث وظائف:

١ _ مقياس للقيم.

٢ _ وسيط للتبادل.

٣ ـ مُستودع للثروة.

ينظر: النقود والبنوك ص٢٠، ٢١؛ الورق النقدي ١٧ ـ ١٩؛ النقود واستبدال العملات ص٢١.

The second of the second

والنقود نوعان:

أ ـ نقود بالخلقة: وهي نقود الذهب والفضة (الدنانير والدراهم)، وهي نقود ذاتية، =

⁽۱) العروض: جمع عَرْض، قال النووي: «العَرْض: بفتح العين وإسكان الراء، قال أهل اللغة: هي جميع صنوف الأموال غير الذهب والفضة». تحرير ألفاظ التنبيه ص١١٤. وينظر: لسان العرب ٢/ ٧٣٦.

⁽٢) النقود: جمع نَقْد، والنقد في اللغة يطلق على تمييز الدراهم والدنانير لمعرفة جيدها من مدخولها، كما يطلق على إعطاء الدراهم وغيرها، يقال: نقده الدراهم، ونقد له الدراهم؛ أي: أعطاه إياها، فانتقدها؛ أي: قبضها.

ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ٢٧٧؟ القاموس المحيط ١/ ٣٤١؛ لسان العرب ٣/ ١٨٠؛ مختار الصحاح ص٢٨١ والنقد في الاصطلاح: كل شيء يلقى قبولاً عاماً، وسيطاً للتبادل، ومقياساً للقيمة.

إذا انتاب المال الثابت في الذمّة تغيرٌ بغلاءٍ أو رخص، فوفاؤه يحصل بأداء القدر المتفق عليه ولا تأثير للغلاء أو الرخص على القدر الثابت في الذمة، سواء كان الدَّين عَرْضاً كالقمح والتمر والحديد أو نقداً بالخِلْقَةِ

كالدراهم والدنانير. المهال على المنال المهالية (١) والشافعية (١) هذا ما ذهب إليه كل من: الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (١) والحنائلة(١). وقب مطلان:

جاء في العناية (٥):

بذلك، فالبيع على حاله ويطالبه بالدراهم بذلك العيار الذي كان وقت البيع». - = 8 Hodle WAL B

وقال ابن الجلاب: «ومن اقترض من صيرفي بقدر نصف دينار دراهم ثم رخصت أو غلت فإنما عليه مثلما أخذ منه"(٦).

وقال الرافعي في احمد المان الم

«لو أسلم في جنطة فرخصت ليس له غيرها» (٧)

١١ النفود: جمع الحدد والنقد في اللحة بطار علم الهة أغد مقطلة المنظمة والمعالمة المنظمة ا ب ـ نقود بالاصطلاح: وهي الفلوس والأوراق النقدية، وهي نقود بحسب العرف

والاصطلاح، تكتسب قيمتها الحالية ليس من ذاتها وإنما من قوة الدولة وضمانها لها. ينظر: تنبيه الرقود على مسائل النقود ٢/ ٦٢؛ فتحَ القدير ٧/ ١٥٥/٠ الإسلام والنقود

د. رفيق المصرى ص٩٥ ـ ١٢٨؛ تذبذب أسعار النقود الورقية د. على محيى الدين القره داغي. بحث في مجلة المسلم المعاصر، العددان ٥١ ﴿ ١٥٧ ص ١٢٧ ﴾ الله

⁽١) العناية ٧/ ١٥٥، ١٥٦؛ تنبيه الرقود على مسائل النقود، لابن عابدين ٢/ ٦٠، ٦١ ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين.

الكافي في فقه أهل المدينة ص٣٠٩؛ مواهب الجليل ٣٤٠/٤.

المجموع ٩/ ٢٨٢؛ نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس، لابن الهائم made things allowed on 170 171 the to think II - 1/1 thing 18 10

⁽٤) كشاف القناع ٣/٣١٥؛ شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/٢.

⁽٦) التفريع ٢/١٥٩. ألح والما .107 ,100/V (0)

فتح العزيز شرح الوجيز ٨/ ١٤٣. وهذال المنظا عرفة والمقال المقال المقال المقال المقال المقال المقال الم

14/2 (7)

وقال ابن قدامة:

«المستقرض يود المثل في المثليات سواء رخص شعرف أو خلا أو كان بحاله»(١) من ما ما المثل المثل في المثل في المثل المث

pola & slawing about

وجاء في المنح الشافيات^(٢):

ال من (من ال ولون اقتراض مثلياً كبُر وشعير وحديد ونجاس فإنه يرد مثله اولو غلا لورخض ال

المطلب الثاني 🛞

في تغير قيمة الدَّين إذا كان نقوداً اصطلاحية

من إذا تغيرات قيمة النقود الاصطلاحية بأن غلت بازدياد القيمة أو رخصت بنقصان القيمة، فللعلماء فيما يؤديه اللمدين لصاحب الحق ثلاثة أقوال في المدين الصاحب الحق ثلاثة أقوال في المدين الصاحب الحق المدين المدين المدين الحق المدين ال

والتعقية، وكانت عشرة فأوس مثلاً تعادل درهماً واحداً هن العقيمة إلى أي الم

إذا تغيرت قيمة الفلوس بعد تبوتها في الذمة فيلزم المدين أداء قيمتها من الدراهم، ولا يلزم الدائن قبول ما وقع عليه التعاقد إذا رخصت، ولا يلزم المدين أداء كل ما وقع عليه التعاقد إذا غلت.

وبه قال أبو يوسف ثانياً (٣)، وهو المفتى به في المذهب الحنفي (١).

ورد في رسالة تنبيه الرقود في مسائل النقود⁽⁶⁾:

الفلوس قبل القبض أو رخصت، قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها، ثم رجع أبو يوسف وقال: عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع^(٦) ويوم وقع القبض^(٧).

⁽١) المغنى ١٤٠٤ ٢٦٠ وتدا ي ن ي الماليا الماليا الماليا الماليا الماليا الماليا الماليا الماليا الماليا الماليا

⁽٣) الفتاوى البزازية ٤/١٠٠٥ منظ سب يا يجوبا دياية الان مه بالسطاء

في بنائ حكم المعامل بالقلوس الله السود في الأل الله المجدرا.٥٨/٢ (٥)

⁽٦) قوله: (يوم وقع البيع) أي: في عقد البيع البحر الرائق ٦٠٢/٦

⁽٧) قوله: (يوم وقع القبض) أي: في عقد القرُّض. البيحر الرائق (الموضع السابق) ﴿ اللَّهُ

بالناء عالما

وجاء في حاشية ابن عابدين(١):

الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً أن عليه قيمتها من الدراهم.

وورد في كتاب «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس»(٢) لابن الهائم (٣): وجاء في المنح التباقيا

﴿ فَأَبُو يُوسَفَ كَالِمُهُ لَمْ يَقُلُ فَي رَجُوعِهِ عِنْ قُولُهُ الْأُولُ الذِّيُّ وَافْقَ فَيهِ أَبَا حنيفة إن عليه فلوساً على حساب ما صارت إليه بالرخص. . . بل قال عليه قيمتها من الدراهم».

وورد في كتاب أحكام الأوراق النقدية(١):

«الحقيقة أن مذهب أبي يوسف - رحمه الله تعالى - لا علاقة له بفكرة ربط الديون بقائمة الأسعار . . . والواقع أن الفلوس في الأزمنة المتقدمة كانت مرتبطة بنقود الذهب والفضة وتقوَّم على أساسها، وتعتبر كالفكة للنقود الذهبية والفضية، وكانت عشرة فلوس مثلاً تعادل درهماً واحداً من الفضة، فكان الفلس الواجد يعتبر عُشْرَ الدرهم الفضى، ولكن قيمة الفلس هذه لم تكن مقدرة على أساس قيمتها الذاتية، وإنما كانت قيمة رمزية اصطلح عليها الناس، فكان من الممكن أن يتغير هذا الاصطلاح، بأن يصطلح الناس على أن الفلس الواجد الآن يعتبر نصف عشر الدرهم بعد ما كان يعتبر عُشْرَه، فهذا هو المراد برخص الفلوس، كما يمكن أن يصطلح الناس على أن الفلس الواحد الآن يعتبر خمس الدرهم، وهذا هو المراد بغلائها، فإذا وقع غلاء الفلوس أو رخصها بهذه الصورة، فهل يؤدي المديون نفس عدد الفلوس الذي

⁽١) (الموضع السابق). المن المنابق (٢) ص و٧٠ وقد وي ما ما المدارة المنابعة ا

⁽٣) هو: أحمد بن محمد بن عماد بن على المصري ثم المقدسي الشافعي، المعروف بـ (ابن الهائم) ولد بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ، برع في الفقه والعربية وعني بالفرائض والحساب حتى فاق الأقران، ارتحل إلى بيت المقدس فانقطع فيه للتدريس والإفتاء (3) رسالة تبيه الرقود من مسائل النفود (أن عابدين عديد ١٩٨٨ منية وقعة يغتر

مَن مصنفاته: «المعونة في صناعة الحسابي، «الفِصول، في الفرائش، وانزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس»، «غاية السول في الإقرار بالدَّين المجهول» . ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ترجمته في: الضوء اللامع:٢/ ١٥٧، شذرات المذهب ١٩٧٧، الأعلام ١/٢٢٦. (١)

⁽٤) تأليف محمد تقى العثماني ص٤٣، ٤٤. الله إنه الريشقال على مورد (٧)

tr ciar

وجب في ذمته يوم العقد؟، أو يؤدي قيمة ذلك العدد يوم الأداء؟ ، قد وقع فيه خلاف العلماء، فقال أبو حنيفة : يؤدئ نفس العدد الذي وجب في ذمته يُوم العقد ولا عبرة بالقيمة، وهو المشهور من مذهب المالكية والشافعية والحنابلة. . . لكن خالفهم أبو يوسف كَثَلَثْهُ فقال: إنما يجب أداء قيمة الفلوس المقترضة على أساس الدرهم». ثم قال المؤلف (١٠): «فالحاصل أن قول الإمام أبي يوسف كَثَلَثُهُ إنما يتأتى في فلوس مرتبطة بثمن آخر ارتباطاً دائماً يجعلها كالأجزاء والفكة لذلك الثمن، أما النقود الورقية اليوم، فليست مرتبطة بثمن آخر، ولا معتبرة كالأجزاء والفكة له، وإنما هي أثمان اصطلاحية مستقلق اه

القول الثاني:

يلزم المدين أداء المقدار الذي جرى عليه التعاقد، ولا ينظر إلى ما عرض بعده من غلاء أو رخص.

Tyle Heles tolla-

ويه قال الإمام أبو حنيفة (٢)، وأبو يوسف أولاً (٣)، واقتصر عليه بعض الحنفية وحكوه إجماعاً في المذهب(٤)، وقال به أيضاً المالكية في المشهور عندهم (٥)، والشافعية بمقتضى مذهبهم (٢)، والحنابلة (٧). وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي (٨). جاء في فتح القدير (٩) و خوا من المالة المالة

«والفلوس النافقة إذا كسدت كذلك، هذا إذا كسدت أو انقطعت، فلو لم تكسد ولم تنقطع، ولكن نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله

⁽١) ص ٤٥. (٢) ألبحر الرائق ٢٠٢/١.

⁽٤) ينظر: فتح القدير ٧/ ١٥٥، ١٥٦؛ الدر المختار ٥/ ٢٦٩؛ غنية ذوى الأحكام ٢/ ٢٠٦؛ العناية ٧/ ١٥٥؛ حاشية الشلبي ٤/ ١٤٢؛ بدر المتقى ٢/ ١٢٢.

⁽٥) مواهب الجليل ٤/ ٣٤٠٤ بلغة السالك ٢/ ٣٨٦؛ منح الجليل ٤/ ٥٣١.

⁽٦) نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس، لابن الهائم ص٨٠.

⁽٧) الكافي، لابن قدامة ٢/١٢٤؛ كشاف القناع ٣/٣١٥؛ منار السبيل ١/٣٤٨ . (٥)

⁽A) ينظر نص القرار في ص٦٤٥. (P) (الموضع السابق). (P)

بالإجماع ولا يتخير البائع، وعكشه لو غلت قيمتها وازدادت، فالبيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطالب بالنقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع المستري

العالوجاء في «الفتاوي البزازية»(١): بسيما من مدين في الفعال

الفلوس أو رخصت فعند الإمام الأول - يعنى أبا حنيفة -(١) والثاني _ يعني أبا يوسف _ (٢) أولا _ أي في قوله الأول _(٢) ليس له غيرها».

وقال الزرقاني في شرحه على مختصر خليل (٣):

((وإن بطلت فلوس) ترتبت لشخص على آخر؛ أي: قطع التعامل بها بالكلية، وأولى تغيرها بزيادة أو نقص مع بقاء عينها (فالمثل) على من ترتبت في ذمته».

وأما مذهب الشافعية فعندهم _ كما سيأتي _ أن الفلوس إذا بُطَّلْتُ وتركُ التعاملُ بها فإن المدين لا يلزمه إلا أداء المثل(٤)، فأولى إذا تغيرت فيمتها مع بقاء التعامل بها.

ويقول أبن الهائم في كتابة انزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوسي»(ه):

العقد الشراء إذا وقع بفلوس عددية، ثم قبل قبضها غيّر السلطان أو نائبه حسابها وزاد في عدد ما يقابل الدرهم منها حتى رخصت. . . أو نقص من عدد ما يقابل الدرهم منها حتى غلت، فاللازم للمشتري إقباض الثمن منها على حساب ما كان التعامل بها يوم العقد لا على حساب ما حدث بعد ذلك من التغيير) ـ ثم قال بعد كلام طويل ـ: ﴿إِنَّهُ مَقْتَضَى مَذْهُبُ الشَّافِعِيةُ ﴿ (٢) .

وورد في شرح منتهن الإرادات (٧):

اويجب على مقترض رد مثل فلوس اقترضها، ولم تحرم المعاملة بها، علت أو والعصيف مع القبر ١/٥٥١، ١٥١، ١٥١، ١١١ ما ١٥١، ١٥١، ١٥١ ما ١٥١، ومن المعلم المنا

(1) = 03.

٢٠٠١ العلاية ١٧١٥٥١٠ علمية الفلي ١٤١٤ ين ألتقي ١٠

⁽١) ١٠/٤. ما التفسير من حاشية ابن عابدين ١٠/٥.

⁽⁷⁾ it as line 30 more collisted (8) en 1 % of falle of 1 .7./0 (4)

^{(1) 11216.} Yes Ellas 1/ 37 No. 3016 (7) 5213 7/ 0/77 22/ 11/ 11/ 1/ 1/3/04 00 (0)

وابن الهائم بعد أن خرر مذهب الشافعية ، أورد أقوال المذاهب الثلاثة الأخرى، ثم قال المثل و وهو القول المشهور في الملف و والعلال المثل المتا

«فظهر مما حكيناه أن المذاهب الثلاثة - يعنى بها الحنفية والمالكية والحنابلة متفقة على أن البائع أو المقرض ليس له أن يلزم المشترى أو المقترض بأن يدفع له الفلوس على حساب ما صارت إليه بعد العقد لسبب مناداة نائب السلطان على القل من القاعدة (٢) (الهيلة فالسلطان المنالة

وقد قرر مجلس مجمع الفقة الإسلامي في الدورة الخامسة والمنعقد بالكويت في شهر جمادي الأولى عام ١٤٠٩ه، ما يلي:

العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما، هي بالمثل وليس بالقيمة؛ لأن الديون تقضى بأمثالها عفلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة أياً كان مصدرها بقستوى الأسنفار، والله علم» (٢) إلى والله عليه الله عليه الشمان معالما إليه الله

للعند والواحد عليه أداؤه إلا عند الوفاء، وكذا الزرج إذا كان المستخطأ **التلق المناس**

يلزم المدين أداء المقدار الذي جرى عليه التعاقد، ولا ينظر إلى ما عرض بعده من غلاء أو رخص، إلا إذا كان رخصها كثيراً جداً بحيث يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منفعة فيه فيقضى بالقيمة. ويُعَلَّمُ المِقَالَ مُلَاثًا

وهو قول لبعض المالكية:

قال الرهوني(٤) _ بعد أن ساق القولين في المذهب المالكي في حكم

استدل لهذا القول بالأدلة الأنبة

⁽١) نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس ص٧١، ٧٢.

⁽٢) أي: بإخلال تغير حسابها بزيادة ما يقابل الدرهم منها، أو يقص من عدد ما يُقابَلُ بالسعم منها كما أشار إلى ذلك في أول كلامه عن المسألة ص٩٥ من كتابه المشار إليه سابقاً.

⁽٣) قرار رقم (٤). والمنشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس ١٤٠٩هـ ٣/ mile. Town Thomas of and in 187771 will

⁽٤) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرُّهوني المغربي، أبو عبد الله، الفقيه، يَ الْمُالِكُي مِهُ وَلَمَّا شَمَّةً ٩٩ ١٠هـ وَأَخَذَ عَنْ كَبَّارٍ فَقَهَاءَ المالِكِيَّةِ فَي عَصره منهم: التاودي والبناني والجنوي، وتبحر في العلم حتى أصبح المرجع في الفتوى، توفي سنة (1) خانية لرموني ١٥/١ ، ١١٩. (١٧ تما سياني في أدلة القول. ماكلة.

والرَّهوني: _ بضم الراء _ نسبة لرهونة (قبيلة في المغرب). ذالير به صفحاً عنه (*) =

القلوس إذا ترك التعامل بها (وسيأتى ذكرهما الاجقاً) وأحد هذير القولين: أنه يتعين أخذ المثل _ وهو القول المشهور في المذهب، والقول الآخر _ وهو شاذ عندهم _ أنه يقضى بالقيمة (١) . قال بعد ذلك: «ظاهر كلام غير واحد من أهل المذهب، وصريح كلام آخرين منهم أن الخلاف السابق محله إذا قطع التعامل بالسكة القديمة لا في القيمة . كما سيأتي في أدلة القول الثاني ..

ثانيها: أن التماثل في القدر هو القاعدة المعتبرة في الفقه الإسلامي بدليل أن العروض المثلية كالبر والشعير تقضى بأمثالها ولا عبرة بتغير قيمها

ثالثها: أن القول بأن النقد يقضى بقيمته وقت الوفاء به و وليس بالمثل يؤدى إلى الجهالة بحيث إن من عليه الحق لا يعلم القدر الواجب عليه أداؤه إلا حين الوفاء، فالمشترى مثلاً بثمن في الذمة لا يعلم قدر الثمن المتعلق بذمته والواجب عليه أداؤه إلا عند الوفاء، وكذا الزوج إذا كان المهر موصوفاً في الذمة مؤجلاً وغيرهما، بخلاف القول بأن النقد يقضى بالمثل فهو أمر معلوم من حين الوجوب إلى حين آلاداء (٣) معلوم من حين الوجوب إلى حين آلاداء (٣)

القابض لها كالقابض لما لا كير منعة فيه فقصى بالقيمة. : ي**نائا لوقا قلنا**

استدل لهذا القول بالأدلة الآتية: المتالما المعبا الأدلة الآتية:

قال الرهوني (عليه الاساق العولين في الملهب المال الماليل المالة

ما ورد عن ابن عمر الله قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه ، فأتيت رسول الله على وهو في بيت حفضة، فقلت: يا رسول الله

المن مضيفاته: ﴿ حاشية على شرح عيارة الكبيل على المرشد المعين ، وحاشية على شرح الزرقاني على مختصر خليل، سمَّاه: أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك مَا اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ فَيَا اللَّهِ فَيَا اللَّهِ فَيَا اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ الذي المَا ال

ي لترجمته في مشجرة المورمالزكية ص ٧٧٨ الفكر، السامي ٢ /٩٦٦ ٤٤ معجم اللغولفين والبناني والجنوي، وتبتد في العلم حتى أصبح المرحم في الفتري ٢٤/٤

⁽١) حاشية الرهوني ١١٨/، ١١٩. (٢) كما سيأتي في أدلة القول الثاني.

^{· (}٣) نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس ص٧٧. • و ايا سنوت أي يه أيا ي

رُوَيْدَك أسألك، إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ للدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه وأعطى هذه من هذه؟ فقال رسول الله ﷺ: ﴿ لَا بَأْسِ أَنْ تَأْخُذُ بَسْعِرِ يُومُهَا مَا لَمْ تَتَفُرُقًا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٍ ﴿ (١)

رَجْم الدلالة في العديث: إلى عاماً المديدة المالية الم

أن النبي ﷺ أباح لابن عمر ﴿ إِذَا وقع البيع على دنانير أن يأخذ بدلها الدراهم بقيمة الدنانير يوم الأداء لا يوم ثبوتها في الذمة، ولو كانت المثلية المعتبرة في الديون هي المثلية في القيمة لأوجب النبي ﷺ القيمة يوم الثبوت في الذمة، فلما أوجب النبي على أداء قيمة الدنانير يوم الأداء تبين أن المثلية المعتبرة هي المثلية بالقدر (٢). و لا يسال و قيد المديد الم

قال امن قلامة (في الفلودر)؛ الواما رحص السعر قلا يشهناها الملكا

ا ما ورد عن يسار بن نميز قال: كان لي على رجل دراهم، فَعَرَض عليَّ دنانير فقلت: لا آخذها حتى أسأل عمر، فسألته، فقال: (ائت بها الصيارفة فاعرضها فإذا قامت على سعر فإن شئت فخذها ، وإن شئت فخذ مثل دراهمك)(") أن يله ساعا إله إله عدم عنص به إلا مسيرا الماسال الله

دجه الدلالة في هذا الأولاد فأ على عله عن سائل ما أيم لمه لفات

هو أن عمر ﷺ حكم بأن القيمة إنما تعتبر يوم الأداء لا يوم الثبوت في الذمة، وهذا دليل على أن النقد يقضى بمثله لا بقيمته؛ لأنه لو كان يقضى بالقيمة لوجب أداء الدنائير بسعر يوم الوجوب لا يوم الأداء .

الدليل الثالث:

ما ورد عن ابن عمر الله أن رجلين سألاه عن كري لهما، له عليهما دراهم، وليس معهما إلا دنانير؟ فقال أبن عمر: أعطوه بسعر السوق(٤).

- of such that is a with by the so the Maga

⁽۱) سبق تخریجه فی ص ۲۱۲.

أحكام الأوراق النقدية ص٣٥؛ أثر تغير قيمة النقود في الحقوق والالتزامات د. على أحمد السالوس. مقال منشور في مجلة الأزهر، ربيع الآخر سنة ١٤١٣، ص٧٠٥.

المصنف، لعبد الرزاق ٨/ ٤١٢٧ المحلى ٨/ ٤٠٥.

⁽٤) المغنى ٤/٥٥. إن سار مع ما) (١) المغنى ٤/٥٥. إن سارة معامل المعامل المعامل

النَّهُ أَوْلَهُ مِنْ مِلْمُ لِلْعَالِ مِلْمُ إِلَى مِنْ مِلْمُ لَا مِنْ الْمَالِ الْمَالِ مِعْلِكُ الْمُولِيل الدليل الرابع: الدليل الرابع: القياس على العروض المثلية كالبر والشعير والحديد مثلاً حيث هي تقضى بأمثالها قدراً لا قيمة، فلو اقترض رجل صاعاً من القمح وقيمته يومثلًا عشرة ريالات مثلاً فلم يؤده إلى المقرض حتى صارت قيمته خمسة ريالات فحسب، قإن المقترض لا يرد إلى المقرض إلا صاعاً واحداً، رغم أن مالية الصاع الواحد قد التقصت من عشرة ريالات إلى حمسة ريالات، ولم يقل بأن رد الصاع الواحد فقط ـ بعد انتقاص ماليته _ ظلم للمقرض، فهذا دليل على أن المثلية المعتبرة إنما هي المثلية في القدر لا في القيمة (١٠) للشمال في المثلية المعتبرة إنما هي المثلية في

قال ابن قدامة (في الفلوس): «وأما رخص السعر فلا يمنع أولها اللها لأنه لم يحدث فيها شيء إنما تغير السعرة فأشبه الجنطة إذا رخصت أو دناتير فقل: لا آخذها جتى أميال عمر، نسألته، فقال: (انت بها الكالينبلة

وقال أيضاً: الويجب رد المثل في المكيل والموزون لا نعلم فيه خلافاً، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من أسلف سلفاً مما يجوز أن يسلف فرد عليه مثله أن ذلك جائز وأن للمسلف أخذ هو أذ عمر ريال حكم بأذ القيمة إنما تعنبر يوم الأواء لا يوم الثيوت في

من ويوقش: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن العووض المثلية أموال بطبيعتها ا فلا تقاس عليها النقود الاصطلاحية، إذ هي أموال بالإصطلاح (١) . عبا المتال

وأجيب: بأنه فرق غير مؤثر في الحكم لأن النقود الاصطلاحية وفي حال بقاء ماليتها ـ تعتبر أموالاً حقيقة كالعروض، والعلة الجامعة بينهما هي المالية في كل منهما، وعليه فما دام أن لكل منهما مقداراً وقيمة وكانت المثلية المطلوبة في العروض هي التماثل في القدر فلتكن المثلية في النقود كذلك. وإذا اعتبر تفاوت القيمة هدراً في العروض فليكن ذلك هدراً في النقود سواء بسواء (٥) (1) fallotte little of one to the End there in there will ...

⁽١) نزعة النفوس ص ٦٦ ؛ أنحكام الأوراق التقلية ص٢٣ ... الفد و بالساد الما

⁽٢) المغنى ٢/ ٣٦٠. (٣) المرجع السابق ٤/ ٣٥٢. المناسات (٣)

⁽٤) أحكام الأوراق النقدية ص٣٢. (٥) (المرجع السابق). ١٠٠ \$ يخد (٤)

الدليل الخامس:

أن مقتضى العدل أن يقضى الثقد الثابت في الذمة بالقدر لا بالقيمة ؛ لأن القدر المتفق عليه هو الذي تعهد المدين بإيفائه، ورضي الدائن باستيفائه، والقول بوجوب القيمة خروج بمحل الالتزام عما حصل الالتزام به والتراضي عليه، إذ _ على القول بوجوب أداء القيمة _ يُلزَمُ المدين في حال رخص النقد بإيفاء أكثر مما التزمه في ذمته ويعطى الدائن أكثر مما رضي باستيفائه، وفي حال غلاء النقد يؤدي المدين أقل مما التزم بأدائه ويعطى الدائن أقل مما التزم ما دفي حال معا الترب أله به، وفي كل حالة منهما غبن لأحدهما.

ويشتال أيهم نما استلل ، أصحاب القول الثاني.

الما الفول الثالث والدي أهم الن التفضيل - فمع التساليل للما

اعندما نقول إن العملة الورقية نقصت قيمتها، أو زادت قيمتها، فذلك حاصل عن إنتاج قومي عام . . . هذا رجل أعطاك مائة ليرة ، مائة ليرة تساوي عشرة كيلو من اللحم ، لا بد أن تَرُد له عشرة كيلو من اللحم أو ما يساويها؟! وهذا خطأ ، لماذا ؟ وذلك لأنه عندما تنقص القيمة إنما هي تنقص نقصاً عاماً على الجميع ، بمعنى أن الأمة كلها القوي فيها والضعيف ، اختزل من قيمة العملة التي يملكها ذلك المقدار فإذا حصنا الدائن وأعطيناه الحق في أن يسترد الفيمة يوم أعطى المال ، فمعنى ذلك أننا قد أعطينا قوة للقوي وزدتا ضعف الضعيف ، وجعلنا الدائن المدين ، وجعلنا الدائن المدين ، هذه هي الثغرة . . . دائماً هو في الصف القوي ، فتقوية الدائن على المدين ، هذه هي الثغرة . . . في المعادلة عند من يقول إنه يرغب العدالة ، ولكنها عدالة زائفة وليست حقيقية ، بل العدالة أن تبقى النقود ، من أعطى مائة يأخذ مائة ويخسر في ذلك الضعيف والقوي على حد سواء (۱).

أنلة القول الثالث:

IT welling the His His att we can

The it is now it is the horne thing , with the the part of he

⁽١). مداخلة للشيخ محمد المختار السلامي عند مناقشة البحوث المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي في تغير قيمة العملة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس عام ١٤٠٩هـ، ٣/ ٢٢٣٧.

ويستدل لهم بما استدل به أصحاب القول الثاني. المحالة المالة

ثانياً: أدلتهم على وجوب أداء القيمة إذا كان الرخص كثيراً جداً.

قالوا: إن القابض له كالقابض لما لا كبير منفعة فيه، فلا يظلم صاحب

عليه، إذ . من القبل بوجوب أماه النبسة .. للرغ المعين في حال وحمعيه يما

الراجح مو القول بوجوب أداء المقدان الثابت في الذمة؛ لظهور أدلته وسلامتها من المناقشة، في مقابل عدم نهوض دليل القول الأول للاحتجاج la pa. ela, El, alla signi de l'alan بما ورد عليه من مناقشة.

أما القول الثالث - والذي ذهب إلى التفصيل - فمع التسليم بالقول بالتفريق بين ما إذا كان الرخص كثيراً جداً وبين ما إذا لم يكن كذلك، إلا أنه يخرج عن مدار بحث هذه المسألة هنا _ وهو تغير قيمة العملة في إطار الظروف والأحوال العادية _ ليندرج في نظرية الظروف الطارئة (٢٠) وما توجبه من التخفيف عن المتضرر بسببها إعمالًا للقاعدة الفقهيّة الكلية (الضرر يزال).

ولا يقال بوجوب القيمة إذا كان النقص كثيراً جداً، وإنما يُرَدُّ إزالة هذا الضرر إما إلى الطرفين بتصالحهما، وإما إلى تقدير القاضي حسب ما تقتضيه طبيعة كل حالة وظروفها؛ لأنه قد يشترك الطرفان معاً في الخسارة كما لو كان الدِّين نقداً اقترضه المدين ثم نقصت قيمته نقصاناً فاحشاً قبل الوفاء، وقد ينفرد الدائن بالخسارة دون المدين كما لو كان الدّين بدل عقار اشتراه المدين ولم يخرجه عن ملكه ولم يُسَلِّم الثمن حتى رخص النقد.

حليقياء با العداله أن تلقي النفرة، من أعطي ماته بأخذ ماتا وبحس في ذلك

الضعيف والقوى على حد سواء الم

icho deel tille:

⁽١) حاشية الرهوني ٥/ ١٢٠، ١٢١؛ حاشية المدنى ١١٨/٥.

⁽٢) ينظر في نظرية الظروف الطارقة: نظرية الظروف الطارئة ص٧٢؛ النحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ص١٤٠؛ قرار المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي عام ١٤٠٢هـ بشأن الظروف الطارئة وتأثيرها في الحقوق والالتزامات العقدية والمنشور في مجلة المجمع الفقهي، العدد الثاني عام ١٤٠٨ من ٢٢٢٠ ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس عام ١٤٠٩هـ، ٣/٢٢٢، ٢٢٥٣.

54117

(1) you want 2 48



المطلب الأول: في دين السلم.

المطلب الثاني: في سائر الديون.

الأول ﴿ وَمُ مُعَامِدُ الْمُولِ اللَّهِ الْمُولِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعَامِدُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

تعذر أداء المثل إذا كان الدَّين دَين سلم

إذا تعذر أداء المسلم فيه الثابت في ذمة المدين، فللعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال: Reit hair and one in histor and there better.

القول الأولى واطهرهما : لأه من ينضر المسلم فإن شاء فسخ واظاول القول القولة أن العقد ينفسخ ويرجع الدائن بالثمن الذي سلمه إلى المدين المدين

وبه قال زفر من الحنفية (١)، وأشهب من المالكية (٢)، وهو قول للشافعية في مقايل الأظهر^(٣)، ووجه عند الحنابلة في مقابل الأصح^(٤).

فنستلم الخيار سن الصبر إلى أن يوجد وين فسخ العقد

أن العقد لا ينفسخ ويصبر الدائن إلى حين وجوده. ويسم على عليه الله ويه قال سحنون من المالكية (٥).

⁽١) فتح القدير ٧/ ٨٢٪ تبيين الحقائق ٤/ ١١٣.

⁽٢) بداية المجتهد ٢/ ١٥٤ في القوانين الفقهية ص١٧٨.

⁽٣) المهذب ١٩٠٩؛ روضة الطالبين ١١/٤.

⁽٤) الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٤/ ٣٣٣؛ المبدع ١٩٤/٤. والمال المالي المالي

القول الثالث:

يخير الدائن (المُسْلِمُ) بين الفسنخ والمرجوع بالثمن وبين أن ينتظر وجوده.
وبه قال الحنفية (۱)، والمالكية في القول المعتمد عندهم (۲)، والشافعية
في أظهر القولين (۳)، والحنابلة في أصح الوجهين (۱)
قال الزيلعي:

«ولو انقطع عن أيدي الناس بعد المحل، قبل أن يوفي المسلم فيه، فربُّ السلم بالخيار إن شاء فسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإن شاء انتظر وجوده، وقال زفر كَلَّلَهُ: يبطل العقد ويسترد رأس ماله»(٥).

وقال أبن جزي:

«من أسلم في شيء فلما جل الأجل تعذر تسليمه لعدمه وخروج إبانه كالرطب، فهو بالخيار بين أخذ الثمن أو الصبر إلى العام القابل، ومنع سحنون أخذ الثمن، ومنع أشهب الوجهين وقال: يفسخ»(١٦).

وقال النووي:

وبه قال زفر من المحتفية " م وأشهب من المالكية " تقامة وبنا فأقال أبيا معية

«وإن تعذر تسليم الثمن المسلم فيه عند المحل الي وقت الحلول في فلمسلم الخيار بين أن يصبر إلى أن يوجد وبين فسخ العقد والرجوع برأس

⁽١) الهداية، للمرغيناني ٧/٨٦، البحر الرائق ١٥٨/٦؛ اللَّر المختار ٥/٢١٢.

⁽٢) بداية المجتهد ٢/١٥٤، ١٥٥؛ الخرشي على مختصر خليل ١٣٢٠/٥ منج الجليل ٥/٠٨٠.

⁽٣) نهاية المحتاج ١٩٣/٤، ١٩٤؛ تحفة المحتاج ١٤٤٥ الإقناع، للخطيب ١٤٣٠. (١)

⁽٤) الشرح الكبير، لشمس الدين المقيسي ٤/٢٣٣/ الإنطاقة ٥/ ١٩٠٣ شرح منتهي الإرادات ٢/ ٢٢٠.

⁽٥) تبيين الحقائق ١٨٣/٤. ولما ٢٦٦٠ (٦) القوانين الفقهية من ١٧٨.

⁽٧) روضة الطالبين ١١/٤. ١١/١ يه قيهقنا بينا بقا ١٥٥١ : ١٥٤ ٢ مهنجما فيام (٥)

وفيا يرعان ا

ماله إن كان موجوداً أو مثله إن كان مثلياً أو قيمته إن لم يكن مثلياً: وقيل؛ ينفسخ العقد بالتعدر . . . والأول أصح الالما يبعث ومقاله وحجالا بالثمن وبين الالنظار إلى حين وجهد المسلم فيه ا وذلك إسلامة استلاله في

مقاس دفع استدلال القولب الأخرين ماسد اشة الواردة على دليليهما. ىلىل القول الأول:

استدل لهذا القول بأن المعقود عليه قد هلك بتعذر تسليمه فاقتضى ذلك انفساخ العقد، كما لو اشترى قفيزاً من صبرة (٢) فهلكت الصبرة (٣).

ونوقش: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن المسلم فيه متعلق بالذمة لا في معين، وما في الذمة باق على أصله (٤). المالسه مناه

المسألة الأولى: في الدين إذا كان عروضاً أو نقودا خَلْدُونَانُنا لوقا لليل

لم يذكر من أورد هذا القول دليل من قال به، ولعل من قال به نظر إلى أن العقد قد تم صحيحاً والمعقود عليه ثابت في ذمة المدين فلا يتطرق الفسخ إلى العقد، وانقطاع المعقود عليه عارض قابل للزوال فينتظر وجوده.

ويمكن أن يناقش: بأن في إلزام صاحب الحق بالانتظار إلى حين وجوده ضرراً عليه، فيقال بتخييره بين الفسخ والانتظار رفعاً للضرر عنه.

دليل القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بأن العقد قد صح وقد وقع على موصوف في الذمة، وما في الذمة لم يتلف الإنما تأخر تسليمه، فثبت لمن أهو له الخيار، كما لو تعذر تسليم المبيع المبي

⁽٢) الطُّبَرِّة : هي الكومةُ النبجموعة من الطعام وغيره السميت بقلك: الإفراغ بعضها على بعض، يقال: صَبَرَ المناع إذا ضَمَّ بعضه إلى بعض.

لسان العرب ٢/ ٤٠٥؛ تحرير ألفاظ التنبية ص١٧٦؛ المطلع على أبواب المقنع ص٢٣٨.

⁽٣) فتح القدير ٧/ ٨٢؛ المهذب ١/٣٠٩؛ مغنى المحتاج ٢/٢٠٦؛ الكافي، لابن قدامة التاساني اللو استغرض وطا فاقطه عن المان الناس والمراولة

⁽٤) العناية ٧/ ٨٣؛ بداية المجتهد ٢/ ١٥٤؛ الإقناع، للخطيب الشربيني مع حاشيته، ت اللجيون ١٧٦٠. ١٧٢٦ منا ١١٠٠ الما يعال ولا عالم الما ولا الما ولا والما

⁽٥) فتح القدير ٧/ ٨٢؛ تبيين الحقائق ١١٣/٤؛ بداية المجتهد ٢/١٥٤؟ المهذب =

المراجع: الله على من على على مناسلة والله على الله عليه والله على الله عليه والله الله الله الله

الراجع هو القول بتخيير الدائن (المسلم) بين فسيخ العقد والرجوع بالثمن وبين الانتظار إلى حين وجود المسلم فيه؛ وذلك لسلامة استبالاله في مقابل دفع استدلال القولين الآخرين بالمناقشة الواردة على دليليهماً.. والله CLU KEPL I YEL

المطلب الثانية 🛠 🖚 🖈 المطلب الثانية الثانية

عالم المسالم المن الما في الله المناه الله المناه ا

و لا سال مستعذر أداء المثل في غير دَيْن السلم المسلم المثل المثل في غير دَيْن السلم

cent , sail & Think It

10 Hear de in arre

wie les (l'elle:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في الدَّين إذا كان عروضاً أو نقوداً خَلْقِيَّة . ﴿ اللَّهُ اللَّاللَّالِ اللّلْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّا المسألة الثانية: في الدِّين إذا كان نقوداً اصطلاحية.

الي العقد، والعمارة المعقود على والمسالة المسال في المنظر وحدد

وسكن أن يناقش: كال كالمثل إذا كان على الاصلام الم مد الدّين عروضاً أو نقوداً خلقية من الله مد الله

وفيها فرعان:

الفرع الأول: في أداء القيمة. نقط السابقة الله سامسه أرادها

الفرع الثاني: في الوقت المعتبر لتحديد القيمة. ما نمانا ما الم المانا

• الفرع الأول: أداء قيمة الدَّين إذا تعنر أداء المثل

إذا تعذر على المدين أداء الدَّين وهو عروض أو نقود بالخلقة؛ وذلك لانعدام المثل كأن يكون قد انقطع من الأسواق، فإن للدائن مطالبة المدين بأداء قيمة الدَّين؛ للعجز عن أداء المثل، وبهذا قال عامة الفقهاء من: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (7) in They VYTAI Page (18.7) we li

يقول الكاساني: «لو استقرض رطباً فانقطع عن أيدي الناس» أنه يلزمه

⁽³⁾ العنان ٧/ ١٨٠ ماية السجيد ٢/ ١٥٠١ الإقباع، الم ١/ ٣٠٩؛ فتح العزيز شرح الوجيز ٩/ ٢٤٥؛ المغنى ٤/ ٣٢٧؛ شرح منتهى الإرادات

HELD = 17.

Delts 31,737

Man! Wal.

وجاء في منح الجليل(٢): ﴿أقرض طعاماً بيلد فخرب وانجلي أهله. له أخلا قيمته في موضع السلف، أران عن الحالم عن ما ملمة ١٢٧ . المان عن المان

المنال الخطيب الشربيني في الثمن في الذمة إذا عَزَّ فلم يوجد: وكذا

وجاء في شرح منتهى الإرادات(٤): «فإن أعوز المثل فعليه قيمته يوم جاء في الهداية (٢٠ الوادا باع بالقليد النافة لم كسامة بطال النام) وا

• القرع الثاني: الوقت المعتبر لتحديث القيمة

نص الحنابلة(٥) على أن القيمة تعتبر يوم الإعواز؛ وعللوا ذلك: بأنه الوقت الذي يُنْتَقَلُ فيه للقيمة بتعذر المثل، ولأنه الوقت الذي تثبت القيمة فيه بحب على الماس اداء مثل القد الذي ليت في ذمته وليس . علم اللك إلى

المسألة الثانية ○

تعذر أداءَ المثل إذا كان الدين نقوداً اصطلاحية

وفيه فرعان: المناف تناك وإن كانت فاسلم المالية الفرع الأول: إذا كان التعذر بسبب ترك التعامل بالنقد.

الفرع الثاني: إذا كان التعذر بسبب انقطاع النقد. ﴿ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

• الفرع الأول: تعذر أداء النقد لترك التعامل به

إذا ترك التعامل بنقد (٧) بعد ثبوته في الذمة، فللعلماء فيما يجب على المدين أداؤه شتة أقوال ! الما المدين أداؤه شتة الوال ! went - their 4/174- - The little House We down 6/730 very les

- .8.9/0 (7) (١) بدائع الصنائع ٧/ ٣٩٥.
- (٣) مغني المحتاج ٢/١٧. الله ١٤٠٠ (٤) ٢/٦٢/٠ والمحتاج ٢/١٠ المحتاج ٢/١٠ المحتاج ١١٠٠ المحتاج المحتاج ١١٠٠ المحتاج المحت
 - (٥) المبدّع ٢٠٨/٤؛ كشاف القناع ١٥/٥٣.
- (٦) أما بقية المذاهب فلم أقف على قول لهم في هذه القضية، ويمكن أن يُحَرَّجُ على أقوالهم فيما إذا تغذر أداء النقود الاصطلاحية لانقطاعها، وسيأتي بيانها في الفرع الثاني من هذا المطلب. المجال يوم بالم عيدات المجال المعالم المجال المعالم المجال المجا
- (٧) يترك التعامل بالنقد إما الإبطال السلطة التعامل به وإما لكساده كساداً تاماً بحيث =

القول الأول:

إن كان النقد ثمناً في بيع فالبيع يبطل ويجب على المشتري رد العبيع إن كان قائماً، وإلا فمثله إن كان هالكاً وكان مثلياً، وإلا فقيمته، وإن كان النقد بدل قرض أو غيره من سائر الديون فيجب على المدين رد مثل ما ثبت في يستبدل لو باع يموجود عربر الم يخده الا ذمته ولو ترك التعامل به.

وجاء في شرح منتهي الإرادات " العَلَيْمَةُ فَيْهُمْ مِلْهِا مِلْهِا لِللَّهِ مَعْبِينَ بِهِ

جاء في الهداية (٢٠): «وإذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عثلا أبي حنيفة كَاللَّهُ. . . . وإذا استقرض فلوساً نافقة فكسدت عند أبي حنيفة كالله نصر الحنابلة (٥) على أن القيمة تعتب يوم الإعدار: وعلمة الله عبله ب

يجب على المدين أداء مثل النقد الذي ثبت في ذمته وليس عليه للدائين سواه.

وبه قال المالكية في المشهور عندهم (٣)، والليث بن سعد (٤).

قال ابن القاسم: «وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس إذا فسدت فليس له إلا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وإن كانت فاسدة» (م) أنَّ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ ع الفرع الأول: إذا كان التعلم دسب ترك التعامل بال

الفرع الثاني: إذا كان النعار بسبب انقطاع النفاء . . مع للماحت لا البحر الرائق ٦/ ٢٠١؛ مواهب الجليل ٤/ ٣٤٠؛ كشاف القناع ٣/ ٣١٤. وكساد النقد عند الحنفية: قرك الناس التعامل به. العناية ١٥٤/٧؛ الدر المختار ٥/

إذًا تبرك التخامل بتقد (٧) بعد نبرته في اللمة ، فللعلماء فيما يعلم على وعند الجمهور: عدم رواجه لقلة الرغبات فيه سواء أترك التعامل به أم لا إلى المسامل المصباح المنير ٢/ ٧٣١؛ حاشية الروض المربع، لابن قاسم ٤٣/٥؛ معجم لغة الفقهاء ص٣٨٠. ١٩٠١. (٦) (1) will lamb 41097.

(١) بدائع الصنائع ٧/ ٣٩٥؛ تبيين الحقائق ١٤٢/٤، ١٤٣، حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ٤/١٤٣. (0) Thomas 1/ 1. 7. Stile (6) 7/ 0/7.

(٢) أما يقي المامين الم القد على فرن الم ١٥٠٠، ١٥٦/٧ ويناني المرابع ال

(٣) مواهب الجليل ٤/ ٣٤٠ الخرشي على مختصر خليل ٥/٥٥ شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٠/٥؛ حاشية الرهوني ١١٩/٥.

(ع) المغتى ع/ ١٠ السيال لورس إديما ع(ه) المدونة ١٨ ٥٤٤ ل الدينا اليد (٧)

وجاء في مختصر خليل(١): الوإن بطلت فلوس فالمثل المنه ع الماسا

وقال ابن عبد البر: «ومن كان عليه دين من قرض أو ثمن مبيع بسكة معلومة فغيَّر السلطان تلك السكة بغيرها لم يكن عليه غير تلك السكة التي من الأذا وقد المبور ... الفلوس أنه حرمها السلطان فمنه المعالع **قعما أوب عنمها**

البائع لها لم يلزم البانع فيصيا عل له الطلب يقيمتها جوم العقد و الألاء الطلب

يجب على المدين أداء مثل النقد الذي ثبت في ذمته إن بقي له قيمة كما لو كان فلوساً، وإلا رَّدُّ القيمة، وتعتبر القيمة في أقرب وقت إلى الإبطال. lies Italian ... وبه قال الشافعية (٣):

قال شمس الدين الرملي - عند قول النووي في «المنهاج»(عنج «ويرد المثل في المثلى ، ما نصه:

«ولو في نقد بطلت المعاملة به فشمل ذلك ما عمَّت به البلوى في زماننا في الديار المصرية من إقراض الفلوس الجدد ثم إبطالها وإخراج غيرها (٥٠). الشيخ شهاب الدين القليوبي الطلة السلطان إن بقى له قيمة وإلا رد قيمة أقرب وقت إلى الإبطال (١٠). eciled lung 4

ويه قال محمد من الحسل (٥) ، وهو المغنى مه عنا، بعد _ الحرار العالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم الم

يجب على المدين أداء قيمة النقد الثابت في ذمته وتعتبر القيمة يوم ثبوته في الذمة.

وَبُهُ قَالَ أَبُو يُوسُفُ (٧)، وعليه الفُتُوي عند بعض الْحَنَفَية (٨)، وقول عند

⁽۱) ص٣٢٩. ١٧٠ (٢) الكافي في فقه أهل المدينة ص٣٠٩.

⁽٣) فتاوى شهاب الدين الرملي ١٦٩/٢، ١٧٠؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٥/ ٤٤٤ نهاية المجتاج ٣/ ٤١٢، ٣/ ٤١٢ واشية القليوبي على شرح جلال الدين المجلي ٢/ ٢٥٩؛ نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس، لابن الهائم ص٦٤.

⁽٥) نهاية المحتاج ٢٢٨/٤.

⁽٦) حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي (الموضع السابق).

⁽٧) الهداية، للمرغيناني ٧/ ١٥٤ هـ ١٥٨ ٤ تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢ ١١٤٣ ١٠٠٠ المرابع المرابع

⁽٨) فتح القدير ١٥٤/٧.

المالكية في مقابل المشهود، وعده بعضهم، قولاً شاذاً في المنهب(١)، والمذهب عن الحنابلة (٢) عند دن من المنابلة (٢)

معلومة فقير السلطان تلك السكة بغيرة لل الم الم الم الم الم الم المناسبة الشيافيات الم المناسبة الم المناسبة الم

«إذا وقع البيع. . . بفلوس ثم حرمها السلطان فمنع المعاملة بها قبل قبض البائع لها لم يلزم البائع قبضها بل له الطلب بقيمتها يوم العقد، وكذلك لو أقرضه . . . فلوساً فحرم السلطان المعاملة بذلك فَرَدَّهُ المقترض لم يلزم المقرض قبوله ولو كان باقياً بعينه لم يتغير، وله الطلب بقيمة ذلك يوم القرض».

القول الخامس:

يجب على المدين أداء قيمة النقد الثابت في ذمته وتعتبر القيمة وقت الخصومة. that is that I - al is a

وم قال الشافسة (١٠)

(A) as they Villa:

وهو قول عند الحنابلة (١٤) المنه ما علم المناه من عند المناه المنا

افي الثبار المصرية من إفراض العبري الجدد تبريطاني وإخراج**ي بيالياً أبقاً**

الله على المدين أداء قيمة النقد الثابت في اذمته وتعتبر القيمة في آخر elk is end to we for the IK selle! وقت تعامل الناس به.

وبه قال محمد بن الحسن^(ه)، وهو المفتى به عند بعض الحنفية (⁽¹⁾ وقول عند الحنابلة^(٧).

«اشترى بالدراهم التي غلب عليها الغش، أو بالفلوس وكان كل منهما

⁽١) حاشية الرهوني ٥/١١٩، ١٢٠؛ حاشية المدنى ١١٨٥.

⁽٢) المحرر ١/ ٣٣٥؛ الكافي، لابن قدامة ٢/ ١٢٤؛ الإنصاف ١٢٧/٠ كشاف القناع

⁽٤) الفروع ٤/٢٠٢؛ الإنصاف ٥/٢٧٧.

تبيين الحقائق ١٤٢/٤، ١٤٣، فتح القدير ١٥٤/٧ ـ ١٥٨؛ فتاوى قاضيخان ٢/

البحر الرائق ٦/١٠٤٠ حاشية ابن عابدين ٥/٢٦٨؛ الفتاوي البزازية ١/٤٠٠٠ ال

الفروع ٤/ ٢٠١٤ الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٣٥٨/٤ عيمي ١٩٠٠٠ الكاري

 $^{(\}lambda)$ r/1.7.

نافقاً حتى جاز البيع. . . ولم يسلمها المشتري إلى البائع، ثم كسدت بطل البيع. . . ويجب على المشتري رد المبيع إن كان قائماً ، ومثله إن كان هالكاً وكان مثلياً وإلا فقيمته. . . وهذا عند الإمام، وقالا: لا يبطل البيع. . . وإذا لم يبطل وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها، وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف، وفي المحيط والتتمة والحقائق: بقول محمد يفتى».

وجاء في تبيين الحقائق(١):

﴿ وَلُو كَسِدُتُ أَفْلُسُ القرض يجب رد مثلها، وهذا عند أبي حنيفة كَثَلَتُهُ، وقالا: يجب عليه رد قيمتها. . . لكن عند أبي يوسف تعتبر القيمة يوم القبض، وعند محمد يوم الكساد».

the contract the second and and any that

the transfer of the second second

resident, and a stand

□ الأدلة:

أنلة القول الأول:

- أولاً: الدليل على أن البيع يبطل إذا كان النقد الذي ترك التعامل به ثمناً فيه .

استذلوا بأن الثمن هلك بالكساد؛ لأنه الثمنية أمر اصطلاحي، وقد انتفت بالكساد فيبقى البيع بلا ثمن فيبطل (٢).

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: بأن العقد قد صح لبقاء الاصطلاح على الثمنية عند وجوده، وإنما تعذر تسليم الثمن بعده لانعدام الثمنية بالكساد، وذلك لا يوجب الفساد وإنما يوجب الانتقال إلى القيمة، كما لو الشترى مثلياً فانقطع في أدائه، بأن عدم في الأسواق فتجب القيمة أو ينتظر أوان وجوده، فكذا هنا^{(٣٣}).

ما الوجه الثاني: الايسلم بأن البيع يبطل بكساد النقد؛ لأن الثمن تعلق بالذمة، والكساد عرض على الأعيان دون الذمة، ولما لم يتمكن من تسليم

^{.184/8 (1)}

⁽٢) فتح القدير ٧/١٥٤، ١٥٥؛ تبيين الحقائق ٤/١٤٢.

⁽٣) (المرجعين السابقين).

الثمن لكساده وجب القيمة(١) . هذه المحسوريا و المحمد إن التحريف وتحالفان

الله الله الله على أن المدين يجب عليه أداء مثل المسمى إذا كان الدِّين بدل قرض بينا الله الا الامام . وقال الد الامام . وقال الا يعلى المام وضيعة

واستدلوا بأن رد المثل كان واجباً على المدين، والثمنية وزيادة فيه، وبالكساد لم يخرج عن كونه مثلياً(٢) بعد المساد لم يخرج عن كونه مثلياً (٢) بعد المساد لم يخرج عن كونه مثلياً (٢)

ونوقش: بأن المدين إذا أدّى المثل بعد بطلان ثمنيته بالكساد فما أدّى ما ثبت في ذمته؛ لأن الثابت في ذمته ثمن، والمسمى بعد الكساد ليس بثمن؛ لبطلان وصف النَّمنية فيه، وإذا كان عاجزاً عن أداء المثل أنتقل إلى القيمة^(٣).

دلدل القول الثاني:

وهو أن المدين يلزمه أداء مثل ما ثبت في ذمته، وزوال الثمنية ببطلان التعامل به بعد ثبوته في الذمة جائحة نزلت بصاحب الحق(٤). :قالی ا

ويناقش من وجهين:

الوجه الأول: أن المسمى إذا أداه المدين بعد بطلانه فما أدى مثل الثابت في ذمته؛ لأن الثابت ثمن، والمسمى بعد بطلانه ليس بثمن.

Iclo Kept 18pu:

(T) (have hilling)

الوجه الثاني: أن القول بأن بطلان التعامل بالنقد جائحة نزلت بصاحب الحق فعليه تبعتها غير مسلم؛ لم لا يتحملها المدين إ خاصة وأن المسمى قد بطل وهو في ملكه. ونوقش من وجهين ا

- الوجه الأول: بأن العقد قد صب ليفاء الأصفاد م غيث الما العقل على

الولاً: الدليل على وجوب المثل إن بقي له قيمة بعد بطلان المتعامل به: واستدلوا بأن المدين عليه أداء المثل باعتبار حالة اللزوم لا باعتبار حالة أداف، بأن علم في الأسواق فتجب القيمة أو ينتظر أوان وجدده، فكار ﴿ اللهُ ا

ويناقش: بأن انقضاء الدَّين وبراءة الذمة منه لا يكون إلا بالأداء، باللحة، والكساد اعرض على الأعيان دون اللحقة ولسا 1

- مجمع الأنهر ١٢١/٢. (٢) تبيين الحقائق ١٤٤/٤.
- (1) 3/43/. بدائع الصنائع ٧/ ٣٩٥؛ البحر الرائق ٦٠٢/٦. (٣)
- مواهب الجليل ٤/ ٣٤٠؛ خاشية الزهوني ١٨٢١هـ ١١٥٥ ١ ١٥١٤ ٧ يناقا بعد (٦) (1)
 - فتاوی شهاب الدین الرملی ۲/۱۲۹، ۱۷۰.

فالمعتبر إذاً حالة الأداء، والأداء لا يكون إلا بدفع مثل الثابث في الذمة، والنقد بعد بطلانه ليس مثلاً للمسمى قبل بطلانه معمد يعلم والما

ثانياً: الدليل على وجوب القيمة إن لم يبق له قيمة بعد الإبطال.

ولعلهم نظروا إلى أن المسمى إذا لم يبق له قيمة بعد بطلانه في حكم المنقطع. والمتار مدم أنشال به مع بسم من المناه وبمعال

اللة القول الرابع: قاملًا بيات السفاد بخما الله الاشالنه بالسوي

أولاً: أدلتهم على وجوب القيمة بترك التعامل بالنقد. واستدلوا بما يأتي: With tel. Huday

الدليل الأول:

أن الثابت في ذمة المدين ثمن، والنقد المسمى إذا ترك التعامل به ليس بثمن؛ لبطلان وصف الثمنية فيه، وحينتذ فاتت المماثلة بين الثابت في الذمة وبين المؤدي لبراءة الذمة، فينتقل إلى القيمة؛ لأن النقد المسمى بعد زوال

اولاً: أفاسيم عن رجوس المساء شيئة التعامل بالنقلة

سمم المقار الحق فيه إلى الما وافتعتم القيامة إذا في اح

الدليل الثاني:

أنْ النقد المسمى إذا ترك التعامل به لا يُلْزَم الدائن بقبوله لأنه كالعيب، وقد تعيب في ملك المدين، وإذا كان كذلك فهو في حكم متعذر التسليم، فتجب القيمة^(٢).

ثانياً: دليلهم على أن القيمة تعتبر في وقت الثبوت في الذمة.

استدلوا على ذلك بأنه هو الوقت الذي انشغلت الذمة به، فتكون القيمة معتبرة وقتئذِ^(٣).

ويناقش: بأنه لا تلازم بين وقت انشغال الدُّمة به وبين الانتقال إلى القيمة، كيف والمسلمي كان صالحاً للوفاء به من حين ثبوته في ذمة المدين إلى حين ترك الناس التعامل به. The said and

⁽١) العناية ٧/١٥٨؛ بدائع الصنائع ٧/ ٣٩٥؛ تبيين الحقائق ١٤٣/٤. ١٤٠٠ المالية

تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢٤؛ المغنى ٤/ ٣٦٠؛ كشاف القناع ٣/ ٣١٤.

⁽٣) الهداية، للمرغيناني ٧/١٥٤؛ تبيين الحقائق ٤/١٤٢.

أولاً: أدلتهم على وجوب القيمة بترك التعامل بالنقد: إلى الله علم المالية ويستدل لهم بما استدل به أصحاب القول الرابع. يعد الله الهالة

ثانياً: الدليل على أن القيمة تعتبر في وقت الخصومة: ﴿ إِنَّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا

ولعلهم نظروا إلى أن وقت الخصومة هو وقت الحكم بالقيمة.

ويمكن مناقشته: بأن الحكم بالقيمة مظهر للحق وليس منشئاً لغه وموجب الحكم بالقيمة إنما هو ترك التعامل بالنقد، فتعتبر القيمة وقته أ واستلالها الما لأتر أنلة القول السايس:

أولاً: أدلتهم على وجوب القيمة بترك التعامل بالنقد. على الما الماليا

ويستدل لهم: بما استدل به أصحاب القول الرابع:

ورا ثانياً: دليلهم على أن القيمة تعتبر في آخر وقت تعامل الناس به. المرابع

واستدلوا بأن المسمى الثابت في الذمة كان صالحاً للوفاء به من حين الثبوت في الذمة إلى حين ترك التعامل به، فإذا ترك الناس التعامل بالنقد المسمى انتقل الحق فيه إلى القيمة، فتعتبر القيمة إذاً في آخر وقت تعامل الناس به؛ لأنه وقت الانتقال إلى القيمة، ولأنه أوان ثبوت القيمة في الذمة وقد تعب في ماك الملب ، وإذا كان الملك فهو في حكم متعاد التسام

الترجيع:

على ضوء بيان أدلة كل قول، والمناقشات التي وردت عليها، يظهر ترجح القول بوجوب القيمة في آخر وقت تعامل الناس به؛ وذلك لقوة مستنده وسلامته من المناقشة، والله أعلم. معنده ونساح

المالة المالة

الما الما المراج الثاني: تعذر أداء النقد لانقطاعه الماك

إذا انقطع النقد(٢) بعد ثبوته في الذمة، فللعلماء فيما يجب على المدين أداؤه ستة أقوال: العالمة المال المالية

⁽١) العناية ٧/ ١٥٤؛ تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢؛ كشاف القناع ١٤٠٨. ١٥٠٨ تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢٠ كشاف القناع ١٤٠٨.

⁽٢) انقطاع النقد: عدم وجوده في السوق وإن وجد في أيدي الصيارفة وفي البيوت. ١٠٠ تبيين الحقائق ١٤٣/٤؛ الدر المختار ٢٦٩/٥. (4) [20]

lest Helou

THE REAL PROPERTY.

را المشهر عبد المالكة (١)

القول الأول:

إن كان النقد ثمناً في بيع قانقطاعه يوجب فساد البيع كما لو ترك التعامل به.

وإن كان بدل قرض فيجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة وتعتبر القيمة وقت الخصومة.

وبه قال الإمام أبو حنيفة (١).

القول الثاني: الله وتعنب المالة والمالة المالة الما

يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة من أحد النقدين وتعتبر القيمة وقت الثبوت في الذمة.

وبه قال أبو يوسف^(۲)، وعليه الفتوى عند بعض الحنفية^(٣)

القول الثالث: تماذا المعتبر ، فمثال الثانية المعادلة الم

يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة وتعتبر القيمة وقت المطالبة ي

قال شمس الدين الرملي في «نهاية المحتاج»(٤):

«ولو أبطل السلطان ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال الله . فإن فقد وله مثل وجب، وإلا فقيمته وقت المطالبة، وهذه المسألة قد عمّت بها البلوى في زماننا في الديار المصرية في الفلوس».

القول الرابع:

يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة وتعتبر القيمة في أبعد الأجلين من الاستحقاق والانعدام.

⁽١) تبيين الحقائق ١٤٢/٤ _ ١٤٤؛ البحر الرائق ٦/٢٠٢.

⁽٢) تبيين الحقائق ١٤٢/٤، ١٤٣؛ الهداية، للمرغيناني ٧/١٥٤ ـ ١٥٤٪ بدائع الصنائع الصنائع / ١٥١.

⁽٣) البحر الرائق ٦/ ٢٠١؛ الفتاوي الهندية ٣/ ٢٢٥.

: اولا امقاا

وهو المشهور عند المالكية^(١).

قال خليل في «مختصره»(٢): «وإن يطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعَدَم.

قال الزرقاني في «شرحه على مختصر خليل»(٣): «(وقت اجتماع الاستحقاق)؛ أي: الحلول (والعُدَم) معاً، ولا يجتمعان إلا وقت المتأخر منهما».

وقال الخرشي: «وإن عدمت فالواجب على من ترتبت عليه قيمتها مما تجدد وظهر وتعتبر قيمتها وقت أبعد الأجلين عند تخالف الوقتين من العَدَم والاستحقاق، فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها أول الشهر الفلاني وإنما حل الأجل آخره فالقيمة آخره، وبالعكس بأن حل الأجل أوله وعدمت آخره فالقيمة يوم العدم» (٤).

القول الخامس:

يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة، وتعتبر القيمة يوم الحكم فإذا لم يقع تحاكم فتغتبر القيمة يوم طلبها؛ لأن طلبها بمنولة التحاكم ...

وهو قول عند المالكية (٥)، اعتمده الدردير من المالكية في «الشرح الكبير والشرح النين الرملي في البالة المحاج الله المالية المحاج المالية المالية المحاجة المالية المال

الوين أبطل السلطان ما ماع بدأر اقرف أم يكن بدغيرة :سلطاسا لعقلا

ع ديجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة، وتعتبر القيمة في آخر يوم قبل الانقطاع. الناوى في زينالنا في النيار المصرية في القايس ال

وبه قال محمد بن الحسن^(۷)، وعليه الفتوى عند بعض الحنفية ^(۸)، وهو . قلبانحا بهغه ينجب على المنبي أدا يسود في الاستا وتعسر القساة في المد

(١) مواهب الجليل ٤/ ٣٤٠؛ منح الجليل ٤/ ٥٣٢ المتفريع ١٥٨/٢ التفريع ١٤٥٨/٢

(٢) ص ١٧٤. .7./0 (4)

(٤) الخرشي على مختصر خليل ٥/٥٥.

(٥) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٠١ منح الجليل ٤/ ٥٣٢ بلغة السالك ٢/ ٣٨٦؛ حاشية الدسوقي ٣/٣٤.

(7) The this Three HATAT/YOU(V): 1

(٨) تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢؛ الفتاوي الهندية ٣/ ٢٢٥؛ منحة الخالق على البحر الرائق ٦/ ٢٠٢٠.

ich west tilly !

TOLD REAL MILL -

عان الجاعد في المعدع (١) في الفلوس إذا ترك التعامل بهالككذا رحم ما له مده

وذكر أبو بكر (٢) في التنبية أنه يكون له قيمتها وقت قسدت وتركت المعاملة بها؛ لأنه كان يلزمه رد مثلها ما دامت نافقه فإذا فسدت انتقل إلى قيمتها حيثل كما لو عدم المثلة، فيفهم من هذا النص أن النقد إذا عدم وجب على المدين قيمته وقت انقطاعه (٤).

□ الأدلة:

أنلة القول الأول:

أولاً: الدليل على بطلان البيع إذا كان النقد المنقطع ثمناً فيه:

واستُدل له بما استدل به على بطلان البيع في حال ترك التعامل بالنقد^(٥). وقد تقدم ذكر الدليل وما ورد عليه من مناقشة^(١).

ثانياً: الدليل على وجوب أداء قيمة النقد المنقطع إذا كان بدل قرض.

استدلوا بأن الأصل أداء المثل، ومع الانقطاع ينتقل إلى القيمة للتعذر (٧).

ثالثاً: الدليل على أن القيمة تعتبر وقت الخصومة:

استدلوا بأن وقت الخصومة هو وقت الانتقال إلى القيمة؛ لأن الواجب كان هو المثل وبالانقطاع عن أيدي الناس لم يبطل الواجب، بل هو باق في

⁽١) الفتاوى البزازية ٤/٠١٠؛ حاشية ابن عابدين ٥/٢٧٠.

Y . Y /2 (Y)

⁽٣) هو: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد، المعروف بـ(غلام الخلال)، كنيته أبو بكر، البغدادي الفقيه المفسر من كبار فقهاء الجنابلة، ولد بننة ٢٨٥هـ، كان متسع الرواية مشهوراً بالديانة، موثوقاً به في العلم، توفي سنة ٣٦٣هـ.

عرف بغلام الخلال: لكثرة ملازمته لشيخه أبي بكر الخلال.

من مصنفاته: «تفسير القرآن»، «الشافي»، «التنبيه» في الفقه، «الخلاف مع الشافي». ترجمته في: طبقات الحنابلة ١١٩/٠؛ المقصد الأرشد ١٢٦/٠؛ الدر المنضد ص ١٨٠.

⁽٤) الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ٣٥٨/٤.

⁽٥) تبيين الحقائق ١٤٢/٤ البحر الرائق ٦٠١/٦.

⁽٦) في ص٦٥٩. (V) تبيين الحقائق ١٤٤/٤.

KLB RED (1801

ذمته ما لم يقض القاضي بالقيمة، ولهذا لو صبر إلى أن يعود المثل كان له ذلك، وإنما ينتقل إلى القيمة بالقضاء فتعتبر القيمة وقت الانتقال(١).

ونوقش: بأن الحكم بالقيمة مظهر للحق وليس منشئاً له وموجب الحكم بالانتقال إلى القيمة هو الانقطاع بدليل أنه لو لم يحصل الانقطاع لما كان هناك ثمة حكم بالقيمة فتعتبر القيمة يومئذ؛ (إذ هي خلف عن المثل والخلف يجب بما يجب به الأصل)^(۲). C Well:

أنلة القول الثاني:

أولاً: الدليل على وجوب القيمة في حال انقطاع النقد:

واستدلوا بأن المسمى كان واجب التسليم، فإذا انقطع انتقل إلى القيمة لتعذر تسليم المسمى الثابت في الذمة (٣). i en illa 22 this en

ثانياً: الدليل على أن القيمة معتبرة في وقت الثبوت في الذمة.

واستدل له يما استدل به في حال ترك التعامل بالنقد(؟)، وقد تقدم ذكر الدليل وما ورد عليه من مناقشة^(ه). Stale (V)

أنلة القول الثالث:

- tild: the et to the in the line is

ب و ويستدل له بما استدل به أصحاب القول الثاني . المن الدين الما يد الد

ثانياً: الدليل على أن القيمة معتبرة وقت المطالبة.

لعلهم بنوا هذا الحكم على أن وقت المطالبة بالدِّين هو وقت وجوب أداء الدِّين على المدين (٦).

ويمكن أن يناقش: بأنه لا تلازم بين الوقت الذي يجب فيه الأداء وبين الوقت الذي تعتبر فيه القيمة، فالقيمة تثبت في ذمة المدين من حين الانقطاع، ووجوب أدائها متوقف على المطالبة بها, بدياء مناينا بسوء مالسم

رحمته مي طيفات الحقالة ١٨٠ (١) بدائع الصنائع ٧/ ١٥١؛ تبيين الحقائق ٥/ ٢٢٣.

⁽٢) (المرجعين السابقين). (٣) تبيين الحقائق ١٤٢/٤. (١)

⁽٤) حاشية ابن عابدين ٥/٢٦٩. ١٠٠١ (٥) في ص١٦٦. ١١٠١ المراجعة (١٠٠٠)

⁽٦) طرح التثريب ٦/١٦٢ بالتقال المالة (٧)

أنيلة القول الرابع: السمة بالمساور بين الما يا الله المال المالية الما

أولاً: الدليل على وجوب القيمة في حال انقطاع النقد:

ويستدل له بما استدل به أصحاب القول الثاني.

ثانياً: الدليل على أن القيمة معتبرة في أبعد الأجلين من الاستحقاق والانقطاع:

لم أجد للمالكية دليلاً صريحاً في هذه المسألة إلا أن بعضهم حاول تعليل ذلك بأنها إذا عدمت ثم استحقت فالقيمة يوم استحقاقها؛ لأن صاحب الحق لا يحق له المطالبة قبله(۱)

وإذا استحقت ثم عدمت فالقيمة يوم العَدَم، لماذا؟ قيل: لتعدي المدين وظلمه بتأخير الوفاء عن وقته المستحق فيه إلى انعدام النقد (٢).

ولكن يَرِدُ عليهم أمران:

أحدهما: أن القيمة قد لا تكون في اليوم الذي انعدم فيه النقد هي الأحظ لصاحب الحق، إذ قد تكون القيمة في يوم الاستحقاق أحظ من القيمة في يوم العدم، فكيف يكون تعدي المدين وظلمه سبباً لنقل صاحب الحق من الفاضل إلى المفضول.

والآخر: أن تأخير الوفاء عن وقته المستحق فيه إلى أن انعدم النقد قد يكون بسبب صاحب الحق نفسه لامتناعه عن قبوله مثلاً، فكيف يُحَمَّلُ المدين مسؤولية تقصير صاحب الحق؟!

وأجاب بعضهم عن الاعتراض الأخير بقوله: «إن عدم دفع المدين ما عليه مع قدرته عليه لطالبه ظلم قطعاً، وأما عدم قبول رب الدَّين دينه فيحتمل أن يقصد به الرفق بالمدين، أو أن عدم القبول لفقد محل يضعه فيه حيث يحتاج للمحل إلى غير ذلك، فلا يتحقق الظلم فيه كتحققه في الأول»(٣).

بيد أن هذه الإجابة تؤكد ضعف الدليل أكثر مما تدفع الاعتراض عنه؛ لأن في طياتها التصريح بمراعاة الدائن على حساب المدين، فَهَبْ أن الدائن

⁽٣) (المرجع السابق).

all ischy

12 4: aug 416

كان معذوراً بامتناعه عن القبول، فما الذي يسوغ تحميل المدين الزيادة في القيمة المترتبة على التأخير فيما إذا كانت قيمة النقد في يوم انعدامه أكثر من قيمته في يوم الاستحقاق، إن مقتضى العدل والإنصاف ألا يحمل المدين الزيادة في القيمة بسبب لا يد له فيه. من مسان ما يد إلمان لياله

أدلة القول الخامس:

الله الله الله الله وجوب القيمة في حال انقطاع النقد:

__ ويستدل له بما استدل به أصحاب القول الثاني . . . اذا المال الله المال

ثانياً: الدليل على أن القيمة معتبرة وقت الحكم تماليسًا ما نحم السال

ويستدل له يما استدل به أصحاب القول الأول، وقد تقدم ذكر الدليل وما ورد عليه من مناقشة (١٠) منه الريا سه يتحسما منه و ما دان با المراكب مملك

أبلة القول السايس:

أولاً: الدليل على وجوب القيمة في حال انقطاع النقد.

واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الثاني على وجوب القيمة إذا في يوم العَلَام، فكيف يكون تعلى الساب وظلمه حباً القل صاحر**باقتلاء مطقبًا**

ثانياً: الدليل على أن القيمة معتبرة في آخر وقت قبل الانقطاع فيعتبرا بيومه؛ الأنه أوان الانتقال إلى القيمة (٢)

يكون سبب صاحب الحق قلم الأساع عن قبوله شلاً، فكنا يُحدُ و الماعات

الذي يترجح _ فيما يظهر _ هو القول السادس لظهوره وتأيده بسلامة الاستدلال، في مقابل عدم نهوض الأقوال الأخرى، بدفع استدلالها بالمناقشة أن يقعدًا به الرفق الدارين، أو أن عدم القول لفقد مما يشبعة فيه حيث يحقاج المُما إلى في ذلك، فلا يتحقل الظلم فيه كنحقته في الأولى الم بيد أن هذه الإجابة نؤكد ضعف اللليل أكثر مما تدفع الاعتراض غنه لأن في طباتها التصريح بمراعاة الثنائق على حساب الملاين، فهي أن اللائن

⁽١) ينظر الشق الثالث من استدلالهم ص٦٦٥.

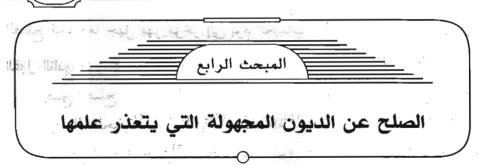
مجمع الأنهر ١١٤ ١٤١٤ بدائع الصنائع ٧/ ١٥١؛ البحر الرائق ١٠٢/١٠ كشاف الشاع (١٢) (المرجع السابق).

- di & right house

two the this Ye this Y

26.16=11-621

(P) 142 31730



اختلف العلماء في صحة الصلح عن الديون المجهولة والتي لا سبيل إلى معرفتها(١) على ثلاثة أقوال: النه صالحما فان

القول الأول:

. البحور الصلح على السعور الا أيها القدر المعر للسلام عنوا V يقارا

وبه قال الشافعية^(٢) والظاهرية^(٣).

قال الإمام الشافعي:

"ولا يجوز الصّلح عندي إلا على أمر معروف كما لا يجوز البيع إلا على أمر معروف، وقد روي عن عمر فيه: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرَّم حلالاً" ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندي على المجهول الذي لو كان بيعاً كان حراماً»(٥).

ولا يجوز الصلح على مال مجهول القدر ... لكن ما عرف قدره جاز

⁽١) أي يتعذر علمها كالرجلين تكون بينهما المعاملة والحساب الذي مضى عليه الزمن الطويل لا علم لأي واحد منهما بما عليه الصاحبه، وكمن عليه حق لا علم أله بقدره فيصالح عنه لإبراء ذمته. المغنى ١٥٤٣/٤ المبدع ٢٨٤/٤.

⁽٢) المهذب ١/٣٤٠؛ نهاية المحتاج ٢/٣٨٣؛ الإقناع، للخطيب الشربيني ٣/٨١.

المحلي ٨/٨٥٤. ١٤ معمد ١٤٤٠ والله الما الله ١٤٠٤ من الله الما ١١٨٥ (١)

⁽٤) أخرجه الدارقطني، السنن ٢٠٠١٤ كتاب في الأقضية والأحكام، كتاب عمر ﴿ إلى أبي الوسى الأشعري، ووكيع الخبار القضاة ٢٨٣/١ كتاب عمر لأبني موسى الأشعري، قال ابن القيم: «هذا تكتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول». أعلام المُوقِّعينَ IV: YVY (A) IV. TITT.

⁽۵) الأم ٣/٢٢٢.

There I have

الصلح فيه، وما جهل فهو مؤخر إلى يوم الحساب»(١).

القول الثاني:

يصح الصلح.

وبه قال الحنفية (٢) والمالكية (٣) والحنابلة (٤) ميا المحتفية (٢)

جاء في تبيين الحقائق (٥) _ كتاب «الصلح» _:

الم المناه عليه الصلح - جهالة البدل أي الذي وقع عليه الصلح - لا جهالة المصالَح عنه». Is an east as their last

وجاء في «مواهب الجليل،»(٢):

«يجوز الصلح على المجهول إذا جهل القدر المصالح عليه، ولم يقدرا على الوصول إلى معرفته». أد علما إلى التعالما الله من

وجاء في الكافى لابن قدامة^(٧):

El Vola Lines «ويصح الصلح عن المجهول الذي لا سبيل إلى معرفته عيناً كان أو ديناً».

عنى أمر معروف، وقد يوي في في يويد الأصلح بيال عن الس**طح)) إن**

مليل القول الأول: في المحمد الله المحمد المح

استدل أصحاب هذا القول بأن الصلح بمنزلة البيع فما جاز في البيع جاز في الصلح، وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح وبيع المجهول لا يصح فكذلك المصالحة عنه (٨).

ونوقش من وجهين: من المعالم الم

- الوجه الأول: عدم التسليم بأن الصلح بيع أو فرع للبيع (؟) ، وإنما هو المالح عند لايراء فعد السني 3/730+ المدوع 3/67

(A) 18, 7/777. (a) 1/4 7 JTT.

الملا المقا

⁽¹⁾ thirdy, 0/170, 170 by the start of 767 18 - week light of 170/0 when (1)

⁽٢) الهداية، للمرغيناني ٨/٤٠٩؛ بدائع الصنائع ٦/٤٤؛ مجمع الأنهر: ١٣١٨/٨٠١٠ (٣)

⁽٤) الإقناع، للحجاوي ١٩٥/١؛ المبلنع ٤/٤٨٤ شرح منتهى الإزادات ١/ ١٩٥٠.

Y.V/Y (V)

⁽٩) المغنى ٤//٥٤٣٥.

عقد منفرد يتوصل به إلى قطع المنازعة وإنهاء الخصومة ١١٥ على الله معهد

الوجه الثاني: إذا سلم بأن الصلح عن المجهول بيع فإنه يصح في المجهول للحاجة إليه لإبراء الذمم، ولئلا تضيع الحقوق، فيصح كما يصح بيع أساسات الحيطان، وما مأكوله في جوفه (۱).

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

الدليل الأول:

ما ورد عن أم سلمة في قالت: جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله ﷺ في مواريث بينهما قد دَرَسَت(٢) ليس بينهما بَيِّنَة، فقال رسول الله ﷺ: «إنكم تختصمون إلى، وإنما أنا بشر ولعل بعضكم ألحن بحجته (٣) _ أو قال لحجته _ من بعض، فإني أقضى بينكم على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها إسطاماً (٤) في عنقه يوم القيامة»، فبكى الرجلان، وقال كل واحد منهما: حقى لأحي. فقال رسول الله على: «أما إذْ قلتما، فاذهبا فاقتسما ثم توخيا الحق(٥)، ثم استهما(١٦)، ثم ليحلل(٧) كل واحد منكما صاحبه، (٨)

⁽١) المغنى (الموضع السابق)؛ المبدع ٤/ ٢٨٤؛ كشاف القناع ٣٩٦٨٣.

⁽٢) أي: عَفَتْ وامَّجَتْ. لسان العرب ٩٦٨/١.

⁽٣) قال ابن الأثير: «أراد: إنَّ بعضكم يكون أعرف بالحجة وأفطن لها من غيره». النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٤١.

⁽٤) الإسطام: هي الحديدة التي تحرك بها النار وتُسْعَر. والمعنى: أي أقطع له ما يُسْعِر به النار على نفسه ويُشْعِلها، أو أقطع له ناراً مسعرة، الفائق في غِريب التحديث ٢/ ١٧٨؛ النهاية في غريب الجديث والأثر ٢/٣٦٦.

⁽٥) أي: اقْصِدا الحقُّ فيما تَصْنَعانِه من القسمة. النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/

⁽٦) معناه: اقترعا، والاستهام: الاقتراع. معالم السنن، للخطابي ٥/ ٢٠١٠ 📨

⁽٧) أي: ليجعل كل واحد منكما صاحبه في حل من قبله بإبراء ذمته. عون المعبود ٩/ ويعيدنا والطلعا مرودا وطار والمراج فالانفراط الفلي الانهما

⁽٨) أخرجه الإمام أحمد واللفظ له، المسند ٦/ ٣٢٠، من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ =



رجه الدلالة في العديب عالم المناع قد النما العلمة وإله العديث عايمته المعة

الحديث ظاهر الدلالة على صحة الصلح عن المجهول؛ لأن ما في ذمة كان منهما غير معلوم (١) عند المنه و تلا تضيع المند و (١)

قال الطحاوي: «وكان ما هما فيه لا يُقْدُرُ فيه على تخلص لهما من شيء... فأمرهما رسول الله علي بالمقدور عليه في ذلك ونقلهما به من حال حرمة قد كانت قبلُ إلى حال حل خَلفَها، وكان ما كان منه، مِنَّة من الله على في حكمه»^(۲). HLLI IKEL:

مناقشة الاستدلاك بالمديث: و و المناه الله الما الله

· نوقش بأنه من رواية أسامة بن زيد بن أسلم (٣)، وهو ليس بالقوى (٤).

سور الله ين الكم تختصمون إلى: وإنما أما وأبو داود، السنن ٣/ ٣٠١، كتاب الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ،

الحديث (٣٥٨٤). والدارقطني، السنن ٢٣٨/٤، ٢٣٩، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك،

والبيهقي، السنن الكبرى ٦٦/٦، كتاب الصلح، باب ما جاء في التحلل وما يحتج به من أجاز الصلح على الإنكار.

- (١) وقد ورد الاحتجاج بهذا الحديث في محل الخلاف، في كل من: المغني ٤/ ٥٤٣. الكافي، لابن قدامة ٢/ ٧٠٤ المبدع ٤/ ٢٨٤ كشاف القناع ٣/ ٣٩٦ نيل الأوطار (1) (5) said plant hills the w. 1 A/2. .TVA /0
- (٢) مشكل الآثار ١/١٣١١ الحدال بعد المراكب المحال المراكب الما الآثار ١/١٣١١ المحال المراكب ال
- (٣) هو: أسامة بن زيد بن أسلم العَدَوي مولاهم، المدني، روى عن أبيه وسالم ونافع مولى ابن عمر وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك، وابن وهب وأصبغ بن الفرج وغيرهم . توفي في خلافة أبي جعفر المنصور ١٣٧ ـ ١٥٨هـ السال المناه

قال الإمام أحمد: أخشى ألا يكون بقوى في الحديث. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال مرة: ضعيف وقال النسائي ليس بالقوي، وقال الذهبي: أبهامة بين زيد بن أسلم رجل صالح ضعفه أحمد وغيره لسوء حفظه. وقال ابن حجر: ضعيف من قبل حفظه . ٤ إنالوتها و منها بالعد و ١٨٥٠ و ليسكار و دله بنا العالم (١١)

يَرجمته في: ميزان الإعتدال ١٧٤/ ؛ تهذيب التهذيب ٢١٠٧/١ تقريب التهذيب ص٩٨. وينظر في خلافة أبي جعفر المنصور: تاريخ الخلفاء، للسيوطي ص٧٤١.

(A) la es Vela lead ellies le

(٤) نيل الأوطار ٥/٣٧٦.

الدليل الثاني:

ما ورد عن أبي هريرة ظليه قال: قال رسول الله على: «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء (١) فليتَحَلَّله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه (٢).

with my have the or King it is till built

by the little the maje also

ALLE I SE N

رجه الدلالة في العديث:

أن في الحديث أمراً بالتحلل من المظالم، وعدم وفاء الدين من القادر عليه ظلم (٣)، والدين إذا كان مجهولاً لا سبيل إلى إيفائه إلا بطريق الصلح، فيكون الصلح عن الديون المجهولة جائزاً؛ وإلا لما قدر المدين على تخليص ذمته والتحلل من صاحب الحق.

الدليل الثالث:

أن إبراء الذمة من الدَّين أمر مطلوب شرعاً، ولا طريق إليه مع الجهل بمقداره إلا بالصلح فيكون جائزاً للحاجة؛ ولو قيل بعدم جوازه لأفضى ذلك إلى ضياع الحقوق (1).

الدليل الرابع:

أنه إذا صح الصلح مع العلم بالمصالح عنه وإمكان أداء الحق بعينه فَلأن يصح مع الجهل أولى؛ وذلك لأنه إذا كان المصالح عنه معلوماً فلهما طريق إلى التخلص وبراءة أحدهما من صاحبه بدون الصلح، ومع الجهل لا يمكن

⁽١) قال ابن حجر: «أي: من الأشياء، وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والجراحات». فتح الباري ١٠١/٥.

⁽٢) أخرجه البخاري واللفظ له، الصحيح ٥/ ١٠١ مع فتح الباري، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحلَّلها له هل يبين مظلمته؟، الحديث (٢٤٤٩).

والإمام أحمد بلفظ: «من كانت عنده مظلمة من أخيه من عرضه أو ماله فليتحلله اليوم...» الحديث. المسند ٢/ ٥٠٦، من مسند أبي هريرة ﷺ...

⁽٣) لقوله ﷺ: «مطل الغني ظلم»، وقد سبق تخريجه في ص٦٧. هذا الله العني ظلم»،

⁽٤) مشكل الآثار ١/ ٣٣١؛ المغنى ٤/ ٥٤٤؛ المبدع ٤/ ٢٨٤؛ كشاف القناع ٣/ ٣٩٦.

The ters

ذلك، فلو لم يجز الصلح لأفضى ذلك إلى ضياع المال(١).

و و عبد الله عرب و يشه قال: قال رسول الله يخ المن : ويهمنا

من خلال عرض قولَى العلماء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشة يتبين رجحان القول الثانى القائل بصحة الصلح عن الديون المجهولة التي يتعذر علمها؛ وذلك لظهوره، وسلامة أكثر أدلته من المناقشة في مقابل عدم نهوض دليل القول الأول للاحتجاج بما ورد عليه من مناقشة. . والله أعلم.

تفريع على القول بالصعة:

ذكر ابن قدامة والشوكاني أنه لا بد في الصلح عن المجهول من التحليل بأن يحلل كل منهما صاحبه؛ أخذاً بظاهر حديث أم سلمة رضا المتقدم، ومحل الدلالة فيه قوله ﷺ: «ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه». يقول ابن قدامة:

«. . . الرجلان يكون بينهما المعاملة والحساب الذي قد مضى عليه الزمان الطويل لا علم لكل واحد منهما بما عليه لصاحبه، فيجوز الصلح بينهما، وكذلك من عليه حق لا علم له بقدره جاز أن يصالح عليه. . . ويقول القابض: إن كان لى عليك حق فأنت في حل منه. ويقول الدافع: إن كنت أخذت مني أكثر من حقك فأنت منه في حل "(٢). Maly, the trap.

ويقول الشوكاني فيما يستفاد من حديث أم سلمة ﴿ المتقدم:

«وفيه أيضاً صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بدّ مع ذلك من العامليل (٣) الما المعامل من صحم شول المساجر ومع الجهار (٣)

(١) قال أي حَيْدِ النَّالِي مِنْ الأَنْسَاءِ وَقِي مِنْ عَقَالْتُ الْعِبْدِ قِلْمِ النَّالِ اللَّهِ ا

171 Page the golden to there of 1 11 ag by they it 2 w wing -الرافية المسالمة عند الرجل المالية على يبن عقالته المالية المالية ال

I'd dedo (by both to the control

والإمام أحييد عند " أم " تاب عند مغلمة من أحيه من هرف أو داله استحياه

⁽١) المغنى ٤/٤٤٥. الله على المعنى ٤/٤٥.

⁽٢) المغنى ٤/٣٤٥. الله عد مد يس مد الله عدا الله عدا (٢)

⁽٣). نيل الأوطارة م/ ٣٧٨. ١٨٤ و عندة عقد من المالات من الآلا المن المنالا المند (1)



وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المقاصة في حال تماثل الدينين على وجه لا مزية لأحدهما على الآخر.

المطلب الثاني: المقاصة في حال تماثل الدينين في الجنس والنوع مع وجود مزية لأحدهما على الآخر.

المطلب الثالث: المقاصة في حال اختلاف الدينين في الجنس أو النوع، أو تماثلهما في الجنس والنوع مع وجود مزية في كل منهما ليست في الآخر الله المطلب الرابع: الآثار المترتبة على المقاصة. أديا يوغأا

⁽١) المقاصة: مصدر قاص يُقَاص قصاصاً ومقاصة، بمعنى المماثلة والمساواة، يقال: قَصَّ الخبر، إذا حكاه فأداه مثل ما سمع، والقصاص في الجراح: وهو أن يوقع على الجاني مثل ما جني. Henry Harry

ومنه المقاصة في الدَّين؛ لأن كل واحد منهما لصاحبه مثل الآخر.

لسان العرب ٢/١٠٢، ١٠٣؛ المصباح المنير ص١٩٤؛ النظم المستعذب ٢/١٧.

المقاصة في الاصطلاح: إنقضاء دينين متقابلين لشخصين كل منهما دائن ومدين للآخر. وينظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٤٠٨/٤؛ المصباح المنير ص١٩٤٠؛ أعلام الموقعين ١/ ٣٢١؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٤. Real Lilli

وتتحقق المقاصة عندما يتلاقى دينان في ذمة شخصين اجتمعت في كل منهما صفة الدائن والمدين، فيتساقط الدينان، أو يسقط من الأكثر قدر الأقل إذا تفاوتا ... والمقاصة ثلاثة أنواع:

أ ـ المقاصة الجبرية: وتقع بنفس ثبوت الدينين، ولا تتوقف على الرضا إذا توفرت

ب ـ المقاصة الطلبية: وتقع بطلب أحد الطرفين من لدّينه مزية ولو لم يرض الطوف الآخر. ج ـ المقاصة الاتفاقية: ولا تقع إلا باتفاق الطرفين. المحافظة على المالك والمعالم المالك المالك المالك وسيأتي ذكر محل كل نوع منها في المطالب الثلاثة التالية ... عا الله المعالم المالية الما

المطلب الأول 🛠 💳

المقاصة في حال تماثل الدينين على وجه لا مزية لأجدهما على الآخر

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حكم المقاصة.

المطلب الأول: المقاصة. عال تمان المقالب الأول: المقاصة على حال تمان المان الم

O المسالة الأولى O المسالة الأولى O

المطلب الثاني المقادناني العادل المقادل المعال اللينين في الحرر والنوع مع

إذا ثبت لشخص على آخر دين، وللآخر عليه مثله، وكان الدينان متفقين جنساً ونوعاً وطفة وحلولاً، فللعلماء في وقوع المقاصة لبين الدينين أربعة أقوال: الله يسما المهم المه

Hadle Hely Ikil High aly Halland

Bedown II FITT by a wife it is to say.

her de e

والمناصا الالذ أنواع

out the and the of the of

القول الأول:

الله لا تقع المقاصة وإن تراضيا عليها . و الما الما المقاصة وإن تراضيا عليها .

وهو قول عند الشافعية (١)، ورواية عند الحنابلة(٢). الم الما المعالمة

القول الثاني:

لا تقع المقاصة بين الدينين إلا برضاهما.

وهو قول عند الشافعية (٣)، ورواية عند الحنابلة (٤)، وقول ابن ابي ليلي (٥٠).

القول الثالث:

تقع المقاصة بين الدينين برضا أحدهما.

⁽١) المهذب ١/٧/٢ المنثور في القواعد ١/٣٩٢. من يقل قريسا مداعبا الما

⁽٢) المحرر ١٩١/١؛ الفروع ١٩١/٤.

⁽٣) المهذب ١١٧/٢ روضة الطالبين ٢٧٣/١٢. و منه عني قيلما المدينا والم

⁽٤) الفروع ١٩١/٤؛ الإنصاف ١١٨٨، ين يا يا يا المبالة المعالمان المع

⁽٥) كتاب اختلاف العراقيين ٧/ ١٢٨ مطبوع مع كتاب الأمن إلى المحمد المساورة ال

وهو مشهور مذهب المالكية(١)، وقول عند الشافعية(٢)، ورواية عند الحنابلة (١٠) در اد يه رواد (ميرا در الميرات الماري ويا و د ال

ورد في الشرح الصغير للدردين (٤): على الولقة (عد المادة) من بعد حدد

وتحوز المقاصة) والمراد بالجواز: الإذن، فيصدق بالوجوب، فإنها قد تجب - أي يجب القضاء بها - كما إذا كانا متماثلين وجل الأجل». قال الصاوي _ في كتابه بلغة السالك(٥) (على الشرح الصغير) _: «المراد بالوجوب منا: القضاء بها لطالبها».

القول الرابع: • • أنا علم النبية الثان الله ولا النبياء على والمناسبة الما والمناسبة المناسبة المناسبة

تقع المقاصة بدون رضا منهما، فيتساقط الدينان أو يسقط من الأكثر قدر الأقل بمجرد استحقاق كل منهما للمطالبة.

وهو مذهب الحنفية (٢) وقول الإمام مالك (٧) _ قال به بعض المالكية (٨) _، وهو منصوص الإمام الشافعي(٩)، وأصح الأقوال عند الشافعية كما في المنهاج للنووي(١٠٠)، والمنثور في القواعد للزركشي(١١١)، وهو مذهب

قال الكاساني:

والأصل أن كل دينين التقيا من جنس واحد في الذمة. . . فإنه يصير أحدهما بالآخر قصاصاً (١٣).

⁽١) شرح الزرقائي على مختصر خليل ٥/ ٢٣٠؛ الشرح الكبير، للدردير مع حاشية النشوقي ١٢٧٧؟ منح الجليل ٥/ ٤١١.

⁽۲) المهذب ۲/۲۱؛ روضة الطالبين ۲۲/۲۲. (۳) كتاب الروايتين والوجهين ۱/۲۸۲؛ المحرر ۱/۳۳۸. (۵) ۲/۶۲۲.

⁽٦) المبسوط ٢٠٦/١٢ و حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٥.

⁽٨) الفواكه الدواني ١٤٩/٢. (V) المدونة ٦/ ٢٨٣.

⁽٩) كما سيأتي نص الإمام الشافعي قريباً. (١٠) ٥٣٤/٤ مع شرحه مغني المحتاج.

⁽١٢) المحرر ١/٣٣٨؛ الإقناع، للججاوي ٢/١٤٥؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٤ الله الله (١٣) بدائع الصنائع ١٥٣/٤.

وجاء في «الدر المختار»(١): قال المناه المختار» (١٠٠٠)

«(و) صح (بيع من عليه عشرة دراهم) دَين (ممن هي له) أي من دائنه، فصح بيعه منه (ديناراً بها) اتفاقاً، وتقع المقاصة بنفس العقد» 🖖 🌭 🥌

قال ابن عابدين في حاشيته على «الدر المختار»(٢): «قوله: (وتقع المقاصة بنفس العقد) أي بلا توقف على إرادتهما لها».

وصور هذه المسألة التي ذكرها صاحب «الدر المختار»: أن يكون لشخص على آخر عشرة دراهم بدل قرض، فباع الذي عليه العشرة لدائنه ديناراً بعشرة دراهم وسلم الدينار له، فيكون لكل منهما على الآخر عشرة دراهم، فتقع المقاصة بين العشرة (الثمن) والعشرة (بدل القرض).

Yel are intelled

177 Lubris 17717

171) with Employ 3

جاء في المدونة (٣):

«قلت(٤): أرأيت إن كاتب الرجل عبده وأمته وهما زوجان كتابة واحدة فحدث بينهم ولد. . . فإن عدا السيد على الولد فقتله وفي قيمته فضل عن كتابة هؤلاء، قال(٥): يعتق الأبوان ولا يكون عليهما شيء؛ لأن قيمة الولد تكون قصاصاً بالكتابة، ويرجع الأبوان المكاتبان على السيد بالفضل فيكون لهما، قال(٦): وهذا قول مالك».

فقوله: (يعتق الأبوان) يدل على أن المقاصة تمت بمجرد تلاقى الدينين. وفي الفواكه الدواني(٧):

وإذا بعت من شخص سلعة على وجه صحيح بثمن مؤجل معلوم كشهر مثلاً، ثم اشتريت ما بعته من مشتريه إلى الأجل نفسه فذلك الشراء كله جائز سواء كان بمثل الثمن الأول أو أقل منه أو أكثر، و (إنما جازت الصور كلها - أي: بمثل الثمن، أو أقل، أو أكثر -. عند اتفاق الأجل لوجود المقاصة حينئذٍ ولو لم يشترطاها؛ لأنه إذا انقضى الأجل فإما أن يتساقط الثمنان وذلك

⁽٤) (القائل هو: سحنون). ٢٠٠١ (١١) r\ 7AY.

⁽٥) (أي: ابن القاسم)، ومن الله الله (٦) (أي: ابن القاسم)، ١٨٦ الله الله (١١٠٠) (١٠٠١)

^{.184/}Y (V)

عند اتفاق الثمنين، وأما عند اختلافهما فعند تمام الأجل تقع المقاصة في قدر

فقوله: (إذا انقضى الأجل فإما أن يتساقط الدينان) يفيد بأن المقاصة وقعت وتساقط الدينان بها يدون طلب من أحدهما.

وجاء في كتاب «اختلاف العراقيين»(١):

«قال الشافعي كَلَلْهُ: وإذا كان لرجل على رجل مال، وله عليه مثله، لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حالّين معاً، فهو قصاص».

وقال الإمام الشافعي: 🚤

 رجلین بینهما جاریة فوطآها معاً فلکل واحد منهما علی صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصاً من الآخر»(٢).

وقال جلال الدين المحلى في شرحه على «منهاج الطالبين»(٣):

«أصح أقوال التقاص: سقوط أحد الدينين بالآخر من الجانبين بلا رضا...، والثاني: برضاهما...، والثالث: برضا أحدهما...، والرابع لا يسقط وإن رضيا». Part was

History.

. وورد في الإنصاف^(٤):

المن ثبت له على غريمه مثل ما له عليه قدراً وصفة وحالاً ومؤجلاً فالصحيح من المذهب أنهما يتساقطان، أو يسقط من الأكثر قدر الأقل مطلقاً...، وعنه لا يتساقطان إلا برضاهما...، وعنه يتساقطان برضا أحدهما، وعنه لا يتساقطان مطلقاً».

□ الأكلة:

ىلىل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأن القصاص بيع دين بدين، وبيع الدِّين بالدَّين لا يصح؛ لنهيه ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (٥٠).

⁽١) ٧/ ١٢٨ مطبوع مع كتاب الأم. ﴿ (٢) الأم ٨/ ١٤٤. ﴿ ﴿ عَمَا مُعْمَالُهُ مَا الْأَمْ ٨/ ١٤٤. ﴿ وَمَا

٤/ ١٧٦، ٢٧٦.

⁽٥) نهاية المحتاج ٨/٤٢٤؛ مغنى المحتاج ٤/٥٣٥.

ونوقش استدولاليهم هذا، من وجهين وفاالتما سند العالم ويشعثاا بالناد المنت

الوجه الأول: عدم التسليم بأن المقاصة بيع، وإنما هي من جنس استيفاء الحق، فإذا وقعت المقاصة كان كل من الدائنين مستوفياً لدينه حقيقة، حيث إن كل واحد منهما قد توصل إلى حقه، وبرئت ذمة مدينه منه .

الوجه الثانى: لو سلم بأن المقاصة من قبيل بيع الدَّين بالدين، فلا يسلم بأن بيع الدِّين بالدين لا يصح على إطلاقه؛ إذ المنهى عنه هو بيع الكالئ بالكالئ (وهو بيع النسيئة بالنسيئة)(١)، حيث يقول شيخ الإسلام إبن تيمية: «بيع الدَّين بالدَّين ليس فيه نص عام ولا إجماع، وإنما وود النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، والكالئ: هو المؤجر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض»(٢). فبيع دين ثابت في الذمة يسقط بدين ثابت في الذمة يسقط به، غير محظور؛ لأن هذا يقتضي تفريغ كل من الذمتين، وتفريغهما أمر مطلوب عاصم أقود التقاص : سقوط أحد الدينين بالأحر س

الله القول الثاني برصاعب . ب والتألف و فيا استعد : المقال الثاني و فيا استعداد التاني التاني التاني التاني الت

استدل القائلون بأن المقاصة لا تقع إلا برضا من كلا الطرفين بالقياس على الحوالة، حيث إن في التقاص إبدال ذمة بذمة أخرى، والحوالة كذلك، وإذا كان يشترط لصحة الحوالة رضا المحيل والمحال فكذلك في المقاصة (٤٠).

ونوقش أمَنْ وجهين: حيا وأنه اللعة الدين السودا بعداماً وبه جيح معالة

الوجه الأول: أنه قياس مع الفرق؛ لأن المقاصة ليس فيها ما في الحوالة من نقل الدَّين من ذمة إلى ذمة أخرى، وإنما الذي في المقاصة هو سقوط الدينين عن الذمتين، لا انتقال كل منهما إلى مكان آخر، فلا تشبه الحوالة في هذا المعني»(٥). stel Reel Trel:

(1) NI -15 22 / 120 171/V (1)

^{*} والحديث له كما سبق تخريجه في ص ٥٤٠ ـ ضعيف لا يصلح للاحتجاج به.

غريب الحديث، لأبي عبيدً ١٩٣/١ إلى إلى المنال عبيد المحديث، لأبي عبيدًا ١٩٣/١ إلى الماليا

رسالة القياس، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٦٠.

أعلام الموقعين ٩/٢. ١١ هـ الله ١١١٠

مغني المحتاج ٤/٥٣٤ شراح المنهاج ، لجلال الدين المحلي ٢٧١١/٤ ١٣٧١ في

⁽٥) المقاصة في الفقه الإسلامي ص٢٧.٥ \ و التحمال بناء ١٤٣٥ م وتتحمال في الدورة (٥)

162 5-9:

(1) on 11 come

الوجه الثاني: لو سلم بأن المقاصة انتقال للدَّين من ذمق إلى ذمة أخرى، فإن «هناك فرقاً بين الجوالة والمقاصة في هذا المعنى، ففي الحوالة ينتقل الدِّين من ذمة المدين إلى ثالث قد لا يساوى المدين في اليسر، أو حسن القضاء، والمدين قد لا يقبل مِنَّة الثالث عليه بتحمله دينه، فكان لا بدّ من تراضيهما على ذلك، أما المقاصة، إن فُرضَ أن فيها انتقال دين من ذمة إلى ذمة فإنه يكون انتقال ما لكل منهما على صاحبه إلى ذمته هو به وفي هذا الانتقال لا يتحقق واحد من المعنيين الذين أوجبا اشتراط حصول التراضي في الحوالة»(١). الديمة وستعمل ساليم الأعلوا القوم

دلىل القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بأن للمدين أن يقضى دينه من حيث شاء وايس لمن له الدَّين أن يعيِّن عليه جهة القضاء، فإذا رضى أحدهما بأن يقضى دينه من الذي له في ذمة صاحبة فقد وجد القضاء منه ولم يكن للآخر أن مسيرتاء لا يتكو مطلقا في أن أ قبل عربه ألك يعترض عليه (٢).

الروغ كالسلالمقاصة في النق الإسلامي الأ

ويناقش بأن الدليل أنتج أنه لا يشترط رضا الدائن إذا رغب المدين بإيفاء دينه مقاصة بما في دمة الدائن له، وليس فيه دلالة على أنه يشترط رضا المدين بالمقاصة، فلا يعارض ما ذهب إليه أصحاب القول الرابع.

أنلة القول الرابع:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

الد القول إليا حي هو أن المقاصة بين الدينين المتماثلين تقد أن ما في الذمة من الديون المتماثلة في الجنس والنوع والصفة والحلول سواءً، فلا معنى لأن يقبض أحدهما ماله على الآخر ثم يرده إليه، وإذا كان كذلك فإن الدينين يتساقطان بمجرد تلاقيهما، بخلاف الأعيان، فلا يصير بعضها قصاصاً عن بعض، لأن الأغراض تختلف فيها^(٣).

(1) Togon Tilly win would be 3 " or table mother All 1881 in many

م حدد عرص افران عقيه والإسم وي ورد عليها

⁽١) المقاصة في الفقه الإسلامي ص٢٨. المناه ١٠٠٠ المناه عندا المناها

⁽٢) كتاب الروايتين والوجهين ٣٨٣/١ مغنى المحتاج ٤/٤٠٥٠ و ١٠٠٠ (٢)

⁽٣) المتثور في القواعد ٣٩٣/١.

الوحد الثالي أو ساب أد

LL Hep / Hilles

الدليل الثاني:

أنه لا فائدة في بقاء الحقين ثم اقتضاء الدِّين من أحدهما فرده إليه بعد ذلك فاقتضى تقابلهما وهما متماثلان تساقط أحدهما في مقابل الآخر(١).

الدليل الثالث: من المالي الثالث

أن في المقاصة تيسيراً للتعامل، وتحصيلاً للحقوق، وإبراء للذمم، واجتناباً للتقاضي، ولم يقم دليل على بطلانها، فتعين القول بمشروعيتها تحقيقاً لهذه المصالح المعتبرة شرعاً.

ورد في كتاب «المقاصة في الفقه الإسلامي»(٢):

الميلل عنه المعالة

«وقوع المقاصة الجبرية التي تتم يغير اتفاق ولا طلب متى توافرت شروطها وانتفت الموانع هو المنهج السليم، والمنطق المستقيم، وعليه يسير الناس في معاملاتهم بفطرتهم، فالرجل يكون له على آخر (مائة)»، ثم يجب عليه للآخر (خمسون)، لا يفكر مطلقاً في أن له قبل غريمه أكثر من خمسين، وكذا الحال في الحسابات الجارية بالمصارف، يقف نهر الدائن إزاء نهر المدين، وتحصل المقاصة المستمرة بدون اتفاق أو طلب، وهذا هو الذي يجب أن يكون ما دام الدَّينان متساويين في كل شيء، والأمر لا يحتاج إلى تبادل ولا مكايسة ومهارة، كالذي تحتاجه المعاوضات حتى يقال باشتراط التراضي أو الطلب».

الترجيع:

twill land all the UKeli IK is من خلال عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشة يظهر أن القول الراجح هو أن المقاصة بين الدينين المتماثلين تقع بلا أثفاق أو طلب؛ وذلك لظهوره وسلامة أدلته من المناقشة، في مقابل عدم نهوض أدلة الأقوال الأخرى للاحتجاج بها في موضع الخلاف بما ورد عليها من مناقشة عوالله فإذ النبيع بسائط المهدة و تلافيهما و بحادف الاعبر المنظم الله العلم الله المناسبة المالية المالية المالية

علتها في مناعر بقي ١٤٠١ أن فراف تحتلف

(4) Pullet & Reglet 13, 424

⁽١) المهذب ٢/١٧؛ مغنى المحتاج ٤/٤٣٤؛ نهاية المحتاج ٨/٤٢٤؛ شرح المنهاج، لجلال الدين المحلي ٤/ ٣٧١؟ كتاب الروايتين والوجهين ١/٣٨٣؛ مطالب أولَّي النهى ٣/ ٢٣٥؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ١٨٦٢٤٨ الله يجيأ إلى المواريا موادة (١١)

⁽٢) ص٢٦ بتصرف.

E To Walance

المسألة الثانية ○

شروط المقاصة

اشترط العلماء لوقوع المقاصة بين الدينين المتماثلين بلا اتفاق أو طلب ما يلي:

أولاً: تلاقي الدينين في الذمة:

Y to far Y to write

ومعنى تلاقيهما: اجتماعهما وتقابلهما في ذمة شخصين باعتبارين، وذلك بأن يكون كل واحد من المتقاصين دائناً للآخر ومديناً له في نفس الوقت (١٠).

يقول الكاساني:

«الأصل أن كل دينين التقيا من جنس واحد في الذمة. . . فإنه يصير أحدهما بالآخر قصاصاً»(٢).

ويقول النووي: عينه عد الما مسيدة الما معالما

«فرع في التقاص: إذا ثبت لشخصين كل واحد على صاحبه دين... واتفقا في الحلول وسائر الصفات فأربعة أقوال، أظهرها: يحصل التقاص بنفس ثبوت الدينين ولا حاجة إلى الرضا»(٣).

وجاء في «المحرر»(٤):

«ومن ثبت عليه لغريمه مثل دَينه. . تقاصًا فسقطًا».

ثانياً: تماثل الدينين في الجنس والنوع والصفة:

يشترط في المقاصة الجبرية (والتي تقع بلا رضا من الطرفين) اتحاد الدينين في الجنس والنوع والصفة، فإذا اختلفا في الجنس، أو اتحدا في الجنس واختلفا في النوع، أو اتحدا في النوع واختلفا في الصفة (كما لو كان أحد الدينين أجود من الآخر) لم تقع المقاصة.

⁽١) المقاصة في الفقه الإسلامي ٣٠. (٢) بدائع الصنائع ١٥٣/٤.

⁽٣) روضة الطالبين ١٢/ ٢٧٣. (٤) ١/ ٢٣٨. المالين ٢٢٨ ١٢.

يقول الكاساني:

«التقاص إنما يقع بين الدينين المتماثلين؛ ألا ترى أنه لا يقع بين الجيد والردىء»(١). السراف العلماء أو لوغ المقاصة بي النائية

ويقول ابن نجيم:

«التفاوت في الوصف يمنع المقاصة بنفسه»^(۲).

ويقول الزركشي ـ فيما يشترط للتقاص ـ السلمان في المناسلة المرادة المراد

N. e.

«أن يتفقا [أي الدينان] في الجنس والنوع. ... فلو كان أحدهما دراهم والآخر دنانير لم يقع»(٣).

ويقول النووى:

«فإن كانا [أي الدينان] جنساً، واتفقا في الحلول وسائر الصفات فأربعة أقوال، أظهرها: يحصل التقاص بنفس ثبوت الدينين (٤٠). المسالم

ويقول البهوتي:

«ومن استحق. . . على غريمه مثل ما له عليه من دَين جنساً وقدراً وصفة . ، متساقطا (٥) لم المراس كل واحد ما القالسة . ، مفت

ثالثاً: أن يكون الدينان حالين: والمار عادها المار المار الماركة الثال الماركة الماركة

فلو كانا مؤجلين أو أحدهما حالًا والآخر مؤجلاً، فبناء على هذا الشرط لا تقع المقاصة بين الدينين إلا برضاهما.

وقد اختلف العلماء في هذا الشرط على قولين:

القول الأول:

لا يشترط حلول الدينين، فتقع المقاصة إذا كان الدينان حالين، أو مؤجلين بأجل واحد، دون ما إذا اختلف أجل كل منهما، أو كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً. lat their Jack of 18 and in the law.

ثانياً: نماثلُ الدينين في الجنس والنوع والصفة:

(7) you like 1/1 TXY.

⁽٢) البحر الرائق ٦/١٩٩. (١) بدائع الصنائع ٢٩/٤.

المنثور في القواعد ٢/ ٣٩٤. في (٤) (١) روضة الطَّالبين ٢٢/ ٢٧٣. في الما

شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٤/١١ 💮 💮

وبه قال الشافعية في وجه عندهم (١)، وهو مذهب المعتابلة (٢).

ورد في كتاب كشاف القناع(٣): (ومن ثبت له على غريمه مثل ما له عليه من الدَّين قدراً وصفة حالاً أو مؤجلاً أجلاً واحداً، لا حالاً ومؤجلاً تساقطا إلى

المندل من قال باشتراط الحلول في المقاصة الجروبة بما على بهنائا لوقا

يشترط حلول الدينين فلا تقع المقاصة بين الدينين المؤجلين ولو اتحد

ا. وبه قال الحنفية (؟)، والشافعية في الأصح (٥).

ورد في الفتاوي الهندية (٦): (وحكم الدينين إذا كانا مؤجلين أنه لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصًا، وكذا إذا كان أحدهما مؤجلاً والآخر

وورد في نهاية المحتاج (٧٠): «فإن تجانسا _ أي الدينان المتلاقيان _... في الجنس والنوع والحلول والأجل - إن قلنا بجريانه في المؤجلين المتفقين، والأصح خلافه . أي خلاف القول بجريان المقاصة في ومن ولا القولين في أوسالة بالشياء وما ورد عنى وانبلجهما

الأول من منافقة بشير وجعال اللول مدم وقوح المساملة حيرا في اليالية

ىلىل القول الأول:

استدل من قال بوقوع المقاصة بين الدينين المؤجلين بأجل واحد: بأن الدينين ما داما متساويين في الأجل، فلا قائدة من الانتظار إلى وقت الحلول وإنما يحكم بتساقط الدينين بمجرد ثبوتهما في نمة كل منهما (^^

سيرطب وعده فيلتره لوقدم المقاصة الحسرة الأوكول العينان

⁽١) روضة الطالبين ٢٢/٣/١٢؛ مغني المحتاج ٤/٥٣٥.

الفروع ٤/ ١٩١/؛ الإنصاف ٥/ ١١٨؛ شرح منتهى الإرادات ٢/ ٣٢٤.

^{.41.1}

⁽٤) بدائم الصنائع ١٥٣/٤؛ البحر الرائق ١٩٩/٦.

مغنى المحتاج ٤/٥٣٥؛ حاشية القليوبي ٤/٢٧١؛ قلائد الخرائد ١/٤٠٩.

⁽V) A\ 773. (٦)

نظرية الأجل في الالتؤام ص ٢٥٣٠.

من اللي على وصفاحاً لأ أو يرحا

(0) wie llavin \$1074 + religi

ويناقش هذا القول بأن فيه إسقاطاً جبرياً لحق المدين _ وكل منهما مدين ـ وهو الأجل بلا مسوغ شرعي، فلا يصار إليه.

أدلة القول الثاني:

استدل من قال باشتراط الحلول في المقاصة الجبرية بما يلي: الما الما الما

الدليل الأول:

أن المقاصة نوع وفاء، حيث إن كلَّا من المتقاصين يستوفي ما له على الآخر من دَين بما في ذمته له، وكلا الدينين مؤجل، فلا وجه للوفاء بأحدهما جبراً قبل استحقاقه للوفاء؛ لانتفاء المطالبة بالدَّين قبل حلول الأجل.

الدليل الثاني:

أن الأجل حق للمدين، وكل منهما مدين، فلا يجبر أي منهما على إسقاطه (١) مي الجنس والنوع والحلول والأجن إن ملك حد

Thousand a silling seller or. To seller line was not those : Rup III

بعد عرض كلا القولين في المسألة بأدلتهما، وما ورد على دليل القول الأول من مناقشة يظهر رجحان القول بعدم وقوع المقاصة جبراً في الدينين المؤجلين، وعليه فيشترط لوقوع المقاصة الجبرية أن يكون الدينان حالِّين. . elet Keet 18et: والله أعلم.

استدل من قال بوقع و المقاصة بين اللين

نص الحنابلة على أنه إذا تعلق بأحد الدينين حق فلا مقاصة حينتذا وذلك كما لو باع الراهن الرهن _ لتوفية دين المرتهن _ ممن له عليه حق، وقدره مساو للثمن الذي باعه به، فلا مقاصة؛ لتعلق حق المرتهن به.

وكما لو باع المفلس بعض ما له على بعض غرمائه بثمن في اللمة من جنس ما له على المفلس فلا مقاصة؛ لتعلق حق باقى الغرماء بذلك الثمن (٢٠).

⁽١) تحفة المحتاج ١٠/١٨؛ مغنى المحتاج ٤/٥٣٥.

⁽٢) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٤؛ كشاف القناع ٣/ ٢٦٠؛ مطالب أولي النهي ٣/ ٢٣٥٠)

خامساً: ألا يكون الدينين على معسل أن النيال الحون الدينين على معسل المناسبة

فإذا كان أحد الدينين على معسر لم تقع المقاصة؛ لأن المقاصة إنما تكون بين دينين كل منهما مستحق للوفاء في الحال، والدِّين الذي على المعسر غير مستحق للوفاء حتى الميسرة، والدَّين الذي للمعسر على الآخر مقدم فيه على قضاء دَينه؛ لأن قضاء الدَّين إنما يكون بما فضل عن الحاجة .

الما وذلك كما لو كان للزوج على زوجته دين من جنس واجب نفقتها، فإنه الاعتناض الاعترط القراض لدقوعها حدر في غير من الهاهم عسرته الاعتناض الاعتناض

يعده المعافق ابرة أقدامة! يعد من طها - من الله الموفق ابرة أقدامة!

«ومن وجبت عليه نفقة امرأته، وكان له عليها دَين فأراد اأن يحتسب عليها بدينه مكان نفقتها، فإن كانت موسرة فله ذلك، لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء، وهذا من ماله، وإن كانت معسرة لم يكن له ذلك؛ لأن قضاء الدِّين إنها يجب في الفاضل من قوته وهذا لا يفضل عنها، ولأن الله تعالى أمر بإنظار المعسر بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنْ كَاكَ ذُو عُسِّرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فيجب إنظارها بما عليها»(٢).

ويقول الشيخ حسن الشطي (٣):

المعسر الغريمين إذا كان أحدهما معسراً، فلا تساقط، لأن المعسر محتاج إلى الذي على الميسر فيدفعه له، فإذا فضل عن حاجته أو أيسر أدى ذلك (٤) معادما من المام ألم ما

⁽١) الإنصاف ١١٨/٥ كشاف القناع ١٣١٠/٣؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٤؛ مطالب أولى النهي ٢/ ٢٣٦. النعنى ١٠/١٥٠ كا وبعد ويستعد في يما يه عقد مهد ١٠ يال يدل يه له

هو: حسن بن عمر بن معروف بن شطى، الشهير بـ (الشطى)، البغدادي الأصل الدمشقي، الحنبلي، ولد بدمشق سنة ٥ ـ ١٢هـ، ونشأ وتعلم بها، كان مبرزاً في الفقه والفرائض والنحو، وتوفى بدمشق سنة ١٢٧٤هـ من مصنفاته: «منحة المولى الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح»، «التقليد والتلفيق» ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

ترجمته في: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ص ٨٧ [مخطوط] ، مُعجم المؤلفين 7/477, 1824, 7/4.7. 17. 17 will still corollation (8)

تجريد زوائد الغاية والشرح ٣/ ٢٣٦ بهامش مطالب أولى النهي. الشخير الله النهي المنابة والشرح المالة الم

سادساً: ألا يكون الدّينان أو أحدهما دَين سلم: لما ن على الله السالح

ا اشترط الحنفية (١) والشافعية (٣) والحنابلة (١٣) لوقوع المقاصة ألا يكون الدَّينان أو أحدهما دَين صلم، وعلَّلوا ذلك بأن في القول بوقوع المقاصة بدين السلم اعتياض عن دين السلم قبل قبضه (٤).

إلا أن هذا التعليل فيه نظر؛ بناء على أن المقاصة - مع تماثل الدينين -تعتبر من قبيل استيفاء الحق لا الاعتياض عنه (٥)، ولو كانت من قبيل الاعتياض لاشترط التراضي لوقوعها حتى في غير دّين السلم، وإذا كان كذلك فتقع المقاصة _ إذا توفرت شروطها _ بين ديني السلم أو بين دين السلم وبين

الأياب الينقن ثالاء شار ليله

المقاصة في حال تماثل الدينين في الجنس والنوع المسالة الله الله مع وجود مزية لأحدهما دون الآخرا الخار وأراد

ذهب العلماء القائلون بوقوع المقاصة بدون رضا، والقائلون بوقوعها برضا أحد الدائنين _ في حال تلاقي الدينين وهما متماثلان على وجه لا مزية لأحدهما على الآخر ـ إلى أنه إذا تماثل الدينان في اللجنس والنوع واختلفا في الصفة ـ بأن كان أحد الدينين جيئاً والآخر رديناً ـ أو اختلفا حلولاً وتأجيلاً ـ بأن كان أحد الدينين حالاً والآخر مؤجلاً ـ فلا تقع المقاصة إلا برضا صاحب الدِّين الأجود، ورضا من عليه الدِّين المؤجل.

ووجه ذلك: هو أنه إذا كان أحد الدينين أجود من الآخر: فإن صاحب الدَّين الأجود حقه في الجودة معصوم محترم فلا يجوز إبطاله عليه من غير رضاه، فإذا رضي بالتقاص فقد أسقط حقه عن الفضل فتساوى

e a lie elica (in a stame and 347 land espite - 171/17 bound - (1)

⁽٢) المنثور في القواعد ١/٣٩٣؛ مغني المحتاج ٤/٥٣٥؛ قلائل الخوائد ١/٩٠٥،

 ⁽٣) الإقناع ٢/ ١٤٥ إذ الإنصاف ١٨٥/٥ شرح منتهى الإرادات ٢/٤٤.

⁽٤) مغني المحتاج ٤/٥٣٥؛ كشاف القناع ٣/٣٠٠.

⁽٥) يراجع ص٦٣٩. وإند الغابة والشوء ١٦٦٦ وباعش مقالس أدلي النهي. ٦٣٩ صحابي. (٥)

المدينان فتساقطا في المساورة المن المن المن المنافعة فتساقطا

وأما إذا كان أحد الدينين حالاً والآخر مؤجلاً فلا بد من رضا من عليه المؤجل، فإن رضى بالتقاص تساقط الدينان؛ الأب الأجل حق له فإذا قدمه فقد رضي بإسقاط حقه، فيسقط كسائر الحقوق (٢).

ومن نصوص الفقهاء الدالة على اشتراط رضا من لدينه مزية على دين الآخر، ما يلي: ﴿ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ

معلى الكاساني: «فأما إذا تفاظلا _ أي الدينان ل بأن كان أحدهما أفضل والآخر أدون فرضى أحدهما بالقصاص وأبي الآخر، فإنه ينظر إن أبي صاحب الأفضل لا يصير قصاصاً؛ لأن حقه في الجودة معصوم محترم فلا يجوز إبطاله عليه من غير رضاه، وإن أبي صاحب الدَّين الأدون يصير قصاصاً؛ لأنه لما رضى به صاحب الأفضل فقد أسقط حقه عن الفضل (٣٠).

وذكر الدردير في كتابه «الشرح الصغير»(٤) ـ أنه إذا اختلف الدينان في الصفة، جودة ورداءة، وطلبها صاحب الدِّين الأفضل أنه يقضى بها، وعلل ذلك بقوله: «لأن القضاء بالأفضل يجوز».

وذكرة العدوي من الصور التي يقضى فيها بالمقاصة إذا طلبها أحدهما عند قول الخرشي «ويقضى بها»(٥)، قال العدوي: «وأما إن اختلفا _ أي الدينان في الحلول والأجل ـ فإن طلبها من حل دَينه فكذلك ـ أي يقضى بها ـ.. وإن طلبها من لم يحل دَينه فللآخر أن يقول أنا آخذ ديني لحلوله وأنتفع به فإذا حل دينك أعطيتك مالك»(٢).

ويقول الإمام الشافعي ـ إذا جنى السيد على مكاتبه بما دون النفس ـ: « . . . فإذا بقى على المكاتب شيء من كتابته فجنى عليه السيد جناية يكون عليه مثلها والكتابة. . . غير حالة لم تكن قصاصاً إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده» (٧). the miles

⁽٢) كشاف القناع ١/٣٤٥. (١) بدائع الصنائع ٢٠٧/٥.

⁽٣) بدائع الضيائع (الموضع السابق) أ له (٤) ٢/ ٥٢٥، ١٦٥. النا السابق

⁽٥) الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٣٣. (١) حاشية العدوي على الخرشي ٥/ ٢٣٣.

⁽٧) الأم ٨/٥٧،

فهنا الإمام الشافعي اشترط رضا من عليه الدَّين المؤجل وهو المكاتب دون من عليه الدَّين الحال وهو السيد. ﴿ ﴿ مَا لَا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

ويقول أيضاً إذا كاتب السد عيده على حنطة : القال عند الله والعاماً

«لو حَرَّق السيد للمكاتب مائة صاع مثل حنطته، والحنطة التي على المكاتب حالَّة كان قصاصاً، وإن كره سيد المكاتب، عدا المكاتب،

فإن كان خيراً أو شراً من حنطته لم تكن قصاصاً حتى يرضى المكاتب _إذا كانت الحنطة المحرقة خيراً من الحنطة التي عليه _ أن يجعلها قصاصاً ، أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصاً إذا كانت الجنطة التي حرق شراً من المسالا للقفالا للحالمة

فهنا الإمام الشافعي لم يوقع المقاصة بين الدينين إلا برضا صاحب الأجود دون رضا صاحب الأردأية فعال عليه ما يما لما ما المسلمة

ويقول شمس الدِّين المقدسي و فيما إذا اجنى السيد على عبده فيما دون lands acceptate the wife in النفس _:

«إذا جنى السيد على مكاتبه فلا قصاص عليه. . . ولكن يجب الأرش . . . فإن كان من جنس مال الكتابة وقد حل عليه نجم تقاصًا ، وإن كان من غير جنس مال الكتابة، أو كان النجم لم يحل لم يتقاصًا، ولكل واحد منهما مطالبة صاحبه بما يستحقه، فإن رضى المكاتب بتعجيل الواحد له عما لم يحل من نجومه جاز إذا كان من جنس مال الكتابة (١).

الملب الثالث المحادث ا

المقاصة في حال اختلاف الدينين في الجنس، أو النوع، أو تماثلهما في النوع مع وجود مزية في كل منهما ليست في الآخر وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذل كان الدينان نقوداً.

المسألة الثانية: ﴿إِذَا كَانِ الدينانِ عِرْوضاً ، أو كان أجدهما نقداً والآخر عرضاً .

(1) while the little 91.79 %.

1 3 V

ألمسالة الأولى ٥

فيما إذا كان الدينان نقوداً

إذا كان الدينان المتقابلان في ذمتين تقوداً وكانا مختلفين في الجنس، أو متحدين في الجنس ومختلفين في النوع، أو متحدين في النوع مع وجود مزية في كل منهما ليست في الآخر (كما لو كان أحد الدينين جيداً مؤجلاً والآخر رديئاً حالاً)، فللعلماء في صحة الاتفاق على التقاص بين الدينين(١) قولان: "

القول الأول:

لا يصح التقاص. والحنابلة (٣)، وقول الليث بن سعد (٤)، وقال به ابن وهب من المالكية (٥).

"It fails " may give. "all b

يقول الإمام الشافعي:

«ومن كانت عليه دراهم لرجل، وللرجل عليه دنانير، فحلت أو لم تحل، فتطارحاها صرفاً فلا يجوز "(٦). يَفْ نَصِيالِهَا اللهُ سَالْحَامُ اللهُ اللهُ عَلَيْدُهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْدُهُ اللهُ الله

ويقول ابن قدامة:

ULL IKIL «إذا كان لرجل في ذمة رجل ذهب، وللآخر عليه دراهم، فاصطرفا بما في ذمتهما لم يصح»(٧).

ماأور في إلا مثلاً بمثل ولا تسمراً يحضها عني بعض، ولا تسعم الجناليا فإهاا

يصح التقاص.

⁽١) وهذه المسألة تسمى بـ(تطارح الدينين) كما في تكملة المجموع، للسبكي ١٠٧/١٠، وتسمى أيضاً بـ (المصارفة بما في الذمة) كما في المغنى ١٥٣/٤. وتختلف عن مسألة (المصارفة في الذمة) حيث إن صورة الأخيرة: أن يتبايعا ديناراً في الذمة بعشرة دراهم في الذمة ثم يتقابضان قبل التفرق. ينظر: المغنى ١/٤٥.

⁽٢) روضة الطالبين ١٢/ ٢٧٣؛ نهاية المحتاج ٨/ ٤٢٤؛ الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيتمي ٣/ ٧٩.

⁽٣) الإنصاف ٥/٤٤؛ كشاف القناع ٣/ ٢٧٠؛ مطالب أولى النهي ٣/ ١٧٢.

التمهيد ١٦/٨٦ المغنى ٤/٣٥٠ (٥) بداية المجتهد ١٥٠/٢

الأم ٣/ ٣٣. يم يا معنى ١٤/ (٧) المغنى ٤/ ٥٣.

وبه قال الحنفية^(۱)، والمالكية^(۲)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(۳). يقول ابن عبد البرائي في السلال الحد الا المية

«واختلف الفقهاء أيضاً في تصاريف الدينين وتطارحهما مثل أن يكون لرجل على رجل دنانير وللآخر عليه دراهم، فمذهب مالك وأبي حنيفة أنه لا بأس أنه يشتري أحدهما ما عليه بما على الآخر ويتطارحانها ردينا سالاً). فيأمله في صحه الأنفاق علم الشاه.

ويقول ابن عابدين:

«وإذا اختلف الجنس وتقاصا كما لو كان له عليه مائة درهم، وللمديون مائة دينار عليه فإذا تقاصا تصير الدراهم قصاصاً بمائة من قيمة الدنانير، ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم ما بقي منها»(٥).

In the a halled

· Legle 1 Kung Illigery

وقد لي قدامة:

□ الأدلة:

اللة اللقول الأول: يات المد المراباء والم المراب على الله الله الله الله

استدل أصحاب هذا القول بما يلي: المحمد الله المحاب المعالمة على المعالمة المحاب

الدليل الأول:

ما ورد عن أبي سعيد الحدري عليه أن رسول الله عليه قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا مِنها غائباً بناجز)^(۲). التداء

رجه الدلالة ني المديث:

sho for it is a filed - their ? Los قال أبن حجر: المراد بالغائب «الغائب عن المجلس مطلقاً، مؤجلاً كان

(lead of that at the of the to the

- (١) فتاوى قاضيخان ٢/٢٥٦/ الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص١٣١٨ البحر الرائق ٦/ (١) وصدة الطالب ١١/ ١٧٢٠ نهاية المحال ١ ١٤٢٤ القناوي الكبرى القنايال لا ي
- (٢) التمهيد، لابن عبد البر ٦/ ٢٩٠؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٣١/٥، ٢٣٢؛ الإنقان والإحكام في شرح تحفة الحكام ١١/ ٣٢٥. هذا المادة ١٤١٥ عالم ١١١١
- (٣) الإنصاف ٥/٤٤/١ يهم ما يوليو (٥) (٤) التمهيد ١٦١مما ١٨/١٦ يليمنا (٤)
- حاشية ابن عابدين ٩/٢٦٦. عدا (١) (١) سبق تخريجه في ص٢٠٤. ١٢ ١١٠ (١)

erita las

أو حالاً، والناجز؛ الحاضر، قال ابن بطال: فيه حجة للشافعي في قوله: من كان له على رجل دراهم وللآخر عليه ذنانير لم يجز أن يقاص أحدهما الآخر بماله؛ لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً؛ لأنه إذا لم يجز غائب بناجز فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب (1).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بعدم التسليم بأن المراد بالغائب هو الغائب عن مجلس العقد، وإنما المراد بالغائب هو الذي لا يمكن قبضه حتى يفترقا، وهنا القبض ممكن؛ لأن الذمة الحاضرة تقوم مقام العين الحاضرة، وما في الذمة مقبوض للمدين فيكون من بيع الناجز بالناجز»(٢).

ويدل على هذا التفسير الحديث نفسه حيث أفاد النهي عن بيع الذهب بالذهب إلا ناجزاً بناجز، والذين منعوا تطارح الدينين المختلفي الجنس أجازوا تطارحهما وهما متحدان في الجنس (٢) مع أن الدينين غائبان عن مجلس العقد، فلو كان تطارحهما من قبيل الغائب بالغائب لما جاز هذا، وهذا مما يؤيد تفسير الغائب: بأنه ما لا يمكن قبضه قبل التفرق، والناجز: ما يمكن قبضه قبل التفرق، والناجز: ما يمكن قبضه قبل التفرق.

الدليل الثاني:

أن الاتفاق على تطارح الدينين بيع دَين بدين، وبيع الدَّين بالدَّين لا يجوز؛ لنهيه عن بيع الكالئ بالكالئ الأنها.

ونوقش من وجهين:

أولهما: أن بيع الدَّين بالدَّين ليس فيه نص عام ولا إجماع، وإنما المنهي عنه هو بيع الكالئ بالكالئ، وبيع الكالئ بالكالئ المؤخر

⁽۱) فتح الباري ٤/ ٣٨٠.

⁽٢) التمهيد، لابن عبد البر ٢/ ٢٩٠، ٢١/٨؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩/

⁽٣) کما سبق فی ص٦٧٧.

⁽٤) الأم ٣/٣٣؛ تكملة المجموع، للسبكي ١٠٧/١٠؛ المغني ٤/٥٣؛ كشاف القتاع ٣/ ٧٠. والحديث سبق تخريجه في ص٠٥٤، ١٠٠٠ ١١٠٠ عبد المدينة المستحددة

الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض، ولم ينه عن بيع دين ثابت في الذمة يسقط بدين ثابت في الذمة يسقط حيث إن هذا يقتضي تفريغ كل من الذمتين وهذا مطلوب شرعاً(١).

ثانيهما: أن المقاصة مع اختلاف الجنس من قبيل استيفاء الدَّين بغير جنسه وليس من بيع الدَّين بالدَّين إذ إن كل واحد منهما يأخذ جنساً آخر ـ وهو ما في ذمته للآخر .. مقابل ما له عليه واستيفاء الدَّين بأخذ جنس آخر في مقابلة جائز حكما تقدم(٢٠). وهذا يه وهالذات العال العال مسما والجم وه وعالما

الله القول الثاني: (من ويف و محاصل معما عال ويخمه رسيد المع و الويد

الدليل الأول:

أن التقاص حصل بتراضيهما فيكون صحيحاً بناء على أن الأصل في المعاملات الصحة ما لم يقم دليل يمنع الصحة ، وهنا لم يقم مانع من صحة التقاص، فيبقى الحكم على الأصل. و و ما المانة وسف ما المانة

Minus IV U-11 ways , they was now & will.

with each en things.

الدليل الثاني:

أن في المقاصة تفريغاً لكلا الذمتين مما فيهما من الدَّين، وتفريغ الذمة وبراءتها من الدَّين غرض صحيح للمدين، ومطلب للشارع^(٢٦). went to the a my little dille

الترجيع:

الراجح هو القول بصحة المقاصة الاتفاقية بين الدينين غير المتماثلين وهما نقدان؛ وذلك بناء على الأصل في المعاملات حيث لم تنهض أدلة القول الأول للاحتجاج بها على الخروج من الأصل بما ورد عليها من مناقشة... والله أعلم. (1) is life; ? 1.67

⁽¹⁾ Timente Kong and I'm 17. 197. (١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/ ٥١٢ ، ٢٩/ ٤٧٢؛ أعلام الموقعين ٢/٩ وكذا ينظر: تكملة المجموع، للسبكي ١٠٨/١٠. (T) 22 2 5 6 VV/.

^{(3) 18 7 77 .} Sali lacego make 1170 . The 1707. 181 (1)

 ⁽٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/ ٤٧٢؛ أعلام الموقعين ٢/٩.

F Wells

O المسالة الثانية O

المقاصة إذا كان الدينان عروضاً أو كان أحدهما عروضاً والآخر نقوداً

للعلماء في صحة الاتفاق على التقاص يبن الدينين غير المتماثلين إذا كانا من العروض أو كان أحدهما عرضاً والآخر نقداً قولان:

القول الأول: مَا خَلَقَاعِ مَا إِسْمَةَ فَيَعَ مَ عَلِيَّاكُ مَا يَبِيُّ مِنْ أَنْ يُعَالِّ مِنْ أَنْ يَعَالِ

لا يصح التقاص.

وهو مذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢).

يقول ابن حجر الهيتمي:

«... وإن كانا ـ أي الدينان ـ غير نقدين أو أحدهما نقداً والآخر عرضاً فلا تقاص وإن تراضيا»(٣).

ويقول ابن قدامة:

«... فأما إن كانا عرضين أو عرضاً ونقداً لم تجز المقاصة فيهما بغير تراضيهما... وإن تراضيا لم يجز أيضاً (٤٠٠).

ويقول أيضاً في السيد إذا جنى على مكاتبه فيما دون النفس: على المكاتبه

«وإن اندمل الجرح وجب أرشه له على سيده، فإن كان من جنس مال الكتابة وقد حل عليه نجم تقاصًا، وإن كان من غير جنس مال الكتابة. . . لم يتقاصًا ويطالب كل واحد منهما بما يستحقه، وإن اتفقا على أن يجعل أحدهما عوضاً عن الآخر وكانا من جنسين مختلفين لم يجز»(٥).

القول الثاني:

يصح التقاص.

⁽١) روضة الطالبين ٢١/٣٧٣؛ نهاية المحتاج ٨/٤٢٤.

⁽٢) الشرح الكبير، لشمس الدين المقدسي ١٦/ ٣٨٧؛ الإنصاف ٥٤٤/٥

⁽٣) الفتاوي الكبري الفقهية، لابن حجر الهيتمي ٣/٧٩. كمامياك ١٤٤٠

⁽٤) المغني ٩/٤٤٨. (٥) المغنى ٩/٤٨٠.

وهو مذهب الحنفية (١) والمالكية (٢)، ومنصوص الإمام الشافعي، واختيار ابن تيمية^(٣).

ورد في «البحر الرائق»(٤) النياة وافي أن هما المما

«والدينان إذا كانا من جنسين لم تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا». وورد في «القوانين الفقهية»(ه):

 الأخر عليه دين، وكان لذلك الآخر عليه دين، فأراد اقتطاع أحد الدينين من الآخر لتقع البراءة بذلك، فيه تفصيل؛ وذلك أنه لا يتخلو أن يتفق جنس الدينين أو يختلفا، فإن اختلفا جازت المقاصة مثل أن يكون أحد الدينين عيناً والآخر طعاماً أو عَرْضاً، أو يكون أحدهما عرضاً والآخر طعاماً. . . ».

وورد في كتاب «اختلاف العراقيين»(٢):

«قال الشافعي كَاللهُ: وإذا كان لرجل مال وله عليه مثله. . . فإن كانا مختلفين لم يكن قصاص إلا بتراض». ex was election

□ الأدلة:

مليل القول الأول: أن أيت با أليت إلى عن الساء التا عالماء

أن الاتفاق على تطارح الدينين بيع دين بدين، وبيع الدَّين بالدَّين لا يجوز، لنهيه ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (٧٠) إليه الالمسال في المقد مصدي

ويناقش هذا الدليل بما سبق إيراده على الاحتجاج به على عدم جواز تطارح الدينين إذا كانا نقدين (٨). والله على المالة معاسل العلى المالة

الله القول الثاني: وينه الفتا الله مناسب ما المهد معال الشاع المنات

أدلة هذا القول هي كما يلي: رسطته السلم إنه الله يد الا يه الما يه الماية

⁽۱) الفتاوى الهندية ٣/ ٢٣٠؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص٣١٨؛ حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٦. (٢) ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٠

⁽٢) الشرح الكبير، للدردير ٣/ ٢٣٠؛ الخرشي على مختصر خليل ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام ١/٣٢٧.

^{(1) (3) 7/1912 14 7}YT (19) (1) (٣) الإنصاف ٥/٤٤.

ص١٩٢، ١٩٣، ١ عسب الأم ١٢٨/٧ مطبوع ضمن كتاب الأم.

المغنى ٩/٤٤٨. والحديث سبق تخريجه في ص٤٥٠٪ ﴿ أَنَّا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

يراجع ص٦٩٣٠ : ١٨ م المعلم الما (3) and F A33.

and a sec to but I see

الدليل الأول:

أن المقاصة بين الدينين غير المتماثلين من قبيل استيفاء الدَّين بغير جنسه حيث إن كلَّا من الطرفين يأخذ جنساً آخر في مقابل دَينه مما في ذمته للآخر، واستيفاء الدَّين بغير جنسه صحيح عكما تقدم _(١).

الدليل الثاني:

إن في المقاصة تفريغ لكلا الذمتين مما هي مشغولة به من ذلك الدَّين، وتفريغ الذمة من الدَّين غرض صحيح للمدين ومطلب للشارع فيصح^(٢).

الترجيع:

الراجح هو القول بصحة المقاصة هنا، بناء على ما تقدم في ترجيح القول بصحة التقاص في النقدين (٣). . والله أعلم.

المطلب الرابع 🗱 💳

الآثار المترتبة على المقاصة

إذا تمت المقاصة صحيحة فإنه يترتب عليها ما يلى:

أولاً: سقوط الدينين إن كانا متساويين، أو بقدر الأقل منهما إن تفاوتا، وبراءة الذمتين منهما.

ثانياً: تملك كل واحد من المتقاصين قدر ما وقع عليه التقاص مما في ذمته للآخر، استيفاء لحقه أو بعض حقه؛ لأن كل واحد منهما بالمقاصة يستوفى ما له على الآخر بما في ذمته له (٤٠).

⁽۱) يراجع ص٦٢٢.

⁽٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/ ٥٧٢؛ أعلام الموقعين ٧/ ٩. سيب السياسية

⁽٣) يراجع ص ١٩٤.

⁽٤) بدائع الصنائع ١٥٣/٤؛ الدر المختار ٥/ ٢٦٥؛ الشرح الكبير، للدردير مع حاسيته للدسوقي ٢٢٧/٣، ٢٢٨؛ الفواكه الدواني ١٤٩/١؛ شرح جلال الدين المحلي على المنهاج ٤/ ٣٣٨؛ تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٤/ ٤٠٨/٤؛ المحرر ١/ ٣٣٨؛ كشاف القناع ٣/ ٣٠٠.

16.4 16.6:

Hilly Hely :

- 16 Dr. - 16 L. - 1

الخاتمة ويعر كسند يبغر يبناه السندر

الأو المساطرة بيو والبيس عن المسالين عن فيها العنبياء وأأن بعلى جيسا

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد: فإن هذا هو ما وققني الله الله الكتابته وعرضه في هذه الرسالة، الجياً من الله العلي القدير، أن يتقبّله مني خالصاً لوجهه الكريم.

وأنتهي في ختام هذه الرسالة إلى تسجيل أهم ما ورد فيها من نتائج في النقاط الآتية:

ا ـ أن الشريعة الإسلامية ـ وهي الشريعة الكاملة الخالدة ـ أقامت أحكامها في تحديد العلاقة بين الدائن والمدين على مبادئ متوازنة، وأصول منضبطة، فحفظت للدائن حقه، وراعت أحوال المدينين يساراً وإعساراً، ويتجلّى هذا بالمقارنة أولاً مع ما كان عليه وضع المدين قبل الإسلام؛ حيث إن ماله ورقبته جميعاً ضامنان للوفاء بديونه، فيسترقه الدائن ويستعبده إذا عجز ماله عن الوفاء بما عليه من دَين، وبالمقارنة ثانياً مع القوانين الغربية المعاصرة التي لم تأخذ بالوسائل الزجرية الشخصية لحمل المدين المماطل على الوفاء، فجرأت أولئك الذين يأخذون أموال الناس على استباحتها بشتى الأعذار والحِيل.

٢ ـ لصاحب الحق المطالبة بدينه ـ باتفاق العلماء ـ إلّا الولد مع أبيه
 حيث ترجّح أنه ليس له مطالبة أبيه بالدَّين إلا مع حاجة الولد واستغناء الأب.

" - أن الشريعة الإسلامية كما جاءت بالعدل، حيث شرعت لصاحب الحق المطالبة بدينه، فقد دعت صاحب الحق إلى الإحسان إلى المدين؛ بالسهولة في الطلب، والسماحة في الاستيفاء، وألّا يضيق على المدين، بل يمهله بقدر ما يتيسر له الوفاء، كما رَغّبَتْ صاحب الحق بالتجوز عن المدين والوضع من الدّين؛ تخفيفاً عن المدين، ويتأكد هذا كلما كان المدين محتاجاً أو يشق عليه الوفاء بكامل الحق.

J 18 36 was

- ٤ المطالبة بالدّين تتوجه إلى المدين نفسه أو وكيله، وإذا كان المدين محجوراً عليه فتتوجه المطالبة إلى وليه أو وصيه، وإذا كان الدّين على شخصية اعتبارية فتتوجه المطالبة إلى من يمثلها، أما الميت فتتوجه المطالبة إلى من بيده المال من وصى أو وارث.
- ٥ تبين أن المدينين ثلاثة أصناف:
 - (أ) مليّ: وهو القادر على وفاء جميع دّينه. حمّا بيا إساما وسعم الما
- (ب) مفلس: وهو من يفي ماله ببعض دَينه. ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ ال
 - (ج) معسر: وهو العاجز عن وفاء شيء من دينه.

المدين المليّ

7 - يجب على المدين الملي وفاء الدَّين في موعد استحقاقه متى ما طولب به، إلّا إذا كان هناك عرف أو شرط يقتضي الوفاء في موعد الاستحقاق بلا طلب، فيتعين عليه الوفاء وقت الاستحقاق ولو لم يُطَالَب به، فإن امتنع عن وفائه بلا عدر فهو مماطل.

- ٧ ـ المطل من القادر على وفاء الدَّين حرام بالكتاب والسُّنة والإجماع.
- ٨ ـ ظهر أن هناك وسائل شرعية؛ لحفظ حق الدائن، ولحمل المدين
 على الوفاء، منها ما يتعلق بشخص المدين؛ ومنها ما يتعلق بماله.
- 9 يجوز لصاحب الحق أن يتشدد في مطالبة المدين المماطل لحمله على الوفاء بإغلاظ القول والإلحاح في الطلب مع مراعاة الأدب المشروع، كما يجوز بواسطة المحكمة التشهير بمن عرف بالمماطلة في وفاء الديون؛ ليكون فيه ردع له عن المطل، وحمل له على الوفاء وليحذره الناس في تعاملاتهم.
- الله الله على الله على المدين من السفر بالدَّين الحال حتى يستوفي كامل حقه.
- 11 ـ للدائن أو نائبه ملازمة المدين بالدَّين الحال؛ احتياطياً من هروب المدين إذا طلب الإمهال لإحضار المال، ولجمله على الوفاء إن كان ممتنعاً.

و ١٢ ـ يحبس المدين الممتنع عن الوفاء في الحالات الآتية:

- (أَنَّ) إذا كان معلوم الملاءة وغَيَّبَ ماله وادعى الإعسار. ﴿ مِنْ عَلَمُ الْمُحْمَدُ
- (ب) إذا كان مجهول الحال وادعى الإعسار وكذَّبه الدائنون ولا بيّنة لأحدهما _ فيحبس في الدين إذا كان في مقابل مال حصل في يده، المال
- (ج) إذا كان مجهول الحال وادعى الإعسار وأقام الدائنون البينة على يساره. ولا يحبس المدين في الحالات الآتية: على الحالات الآتية المدين في المدي
- (أ) إذا كان له مال ظاهر يمكن وفاء دَينه منه، سواء كان ماله من جنس الدَّين أو من غير جنسه، وإنما يُقضى دَينه من ماله جبراً.
 - (ب) إذا كان مجهول الحال وادعى الإعسار وصدقه الدائنون.
- (ج) إذا كان مجهول الحال وادعى الإعسار وكذبه الدائنون ـ ولا بيّنة لهم ـ ولم يكن الدين لزم المدين في مقابل مال حصل في يده.

أما إذا ادعى مجهولُ الحال الإعسارَ وكذبه الدائنون فأقام المدين البيّنة على إعساره، فقد ترجّح أنه إذا كان الدين في مقابل مال حصل في يد المدين فتقبّل بيّنته إذا كانت مثبتة لزوال المال بنحو تلف أو استهلاك ولا يحبس، أما إن كانت البينة نافية للبسار مثبتة لمطلق الإعسار، فإن قبولها من عدمه راجع إلى اجتهاد القاضى حسب تقديره للبيّنة.

١٣ ـ المدين مجهول الحال إذا أقام البيئة المثبتة لإعساره، فإنه يُلْزَمُ بالحلف معها.

١٤ ـ إذا كان للمدين المماطل مال معلوم أخفاه وكتمه ـ فَحُكِمَ بحبسه _،
 فعامة الفقهاء متفقون على أن القاضي يؤبّد حبسه حتى يؤدي ما عليه من دَين.

10 ـ إذا كان المدينُ مجهولَ الحال ـ وحكم بحبسه ـ فإنه يحبس المدة التي يغلب على الظن أن لو كان له مال الأظهره، وهذا المدة ترجع إلى تقدير القاضي، حسب مقدار الدَّين قلة أو كثرة، وحسب حال المدين قوة أو ضعفاً، وينبغي للقاضي أن يسأل عن حال هذا المدين ـ يساراً أو إعساراً ـ مدة بقائه في السجن، فإن تبين له أنه موسر أبَّدَ حبسه حتى يؤدي ما عليه، وإن ظهر أنه معسر خَلَّى سبيله.

١٦ - الا يجوز تعزير المدين المماطل بالضرب لحمله على الوفاء إلَّا إذا

كان معلوم الملاءة وامتنع عن الوفاء وغَيَّبَ ماله وكتم موضعه، ففي هذه الحالة يأمر الحاكم بضربه حتى يظهر المال.

١٧ - للدائن حبس عين مال المدين المماطل التي وَجَب الدَّين في مقابلها، سواء خاف فوات حقه أو لم يخف ذلك.

1۸ - إذا ماطل أحد طرفي العقد بالوفاء بما التزمه، فللعاقد الآخر فسخ العقد لتخلّف المدين عن الوفاء، وهذا إذا تمكّن الدائن من إثبات المماطلة، فإن لم يتمكن من ذلك فلا بد من الرفع إلى المحكمة، ليحكم القاضي بالفسخ بعد ثبوت مطل المدين عنده.

19 _ يجوز الحجر على المدين الملي المماطل بالحجز على جزء من ماله بقدر دينه ومنعه من التصرُّف فيه، إذا خيف منه إخفاء المال أو نقله عن ملكه.

• ٢٠ ـ إذا امتنع المدين عن الوفاء وله مال ظاهر من جنس الدَّين يمكن وفاء دَينه منه، فإن كان مال المدين الممتنع عن الوفاء، من غير جنس الدَّين، باع الحاكم عليه من ماله ما يكفي لسداد دَينه وقضى دَينه منه جبراً عليه.

٢١ ـ اتفق العلماء على أنه لا يجوز للدائن أخذ حقه بنفسه من مال
 المدين الممتنع عن الوفاء في الحالتين الآتيتين:

(أ) إذا كان المدين معذوراً بالامتناع. يبيعا يريسا ساسما بالمدين معذوراً بالامتناع.

(ب) إذا كان يترتب على أخذه فتنة أو ضرر مناه عامه مله ينجيه مناه (ج)

واختلفوا فيما عداهما، وقد ترجح أنه لا يجوز مطلقاً لصاحب الحق أن يستوفي دَينه بنفسه من مال مدينه سواء أمكنه تحصيل حقه بواسطة القضاء، أو لم يمكنه ذلك.

٧٧ ـ إذا أخر المدين المليّ وفاء الدَّين بلا عذر، فإن الدائن لا يستحق في مقابل هذا التأخير تعويضاً سواء كان التعويض مشروطاً أو غير مشروط، فإن أثبت الدائن حصول ضرر فعلي لَحِقَهُ بسبب تأخير الوفاء، فإنه يستحق تعويضاً مناسباً للضرر الحاصل فعلاً.

well a link of the a

المدين المفلس

٢٣ ـ يحجر الحاكم على المدين إذا زادت ديونه الحالة على ماله بناء على طلب الدائنين _ جميعهم أو بعضهم _.

٢٤ ـ أن الحجر يتناول جميع أموال المدين المفلس حتى ما يستجد له من مال بعد الحجر.

٧٠ ـ أن الحجر على المدين المفلس يكون لمصلحة جميع الدائنين، فلا ينفذ تصرُّف المدين بوفاء ديون بعض الدائنين دون البعض، كما أن تبرعاته لا تنفذ إلَّا بإجازة جميع الغرماء، أما إن تصرف بماله معاوضة فينفذ تصرفه بإذن الحاكم ولو لم يرض الدائنون.

٢٦ أـ تصرفات المدين المفلس الضارة بالدائنين قبل الحجر عليه لا تصح على القول المترجح.

٧٧ ـ أن الحاكم أو من يستنيبه يبيع مال المدين المفلس ـ ويسلك في إجراءات البيع ما هو أنظر وأصلح للمدين - ويستثنى مما يباع من المال ما يلزم المدين من حاجاته الضرورية وحاجات من تلزمه نفقتهم بالمعروف.

٢٨ ـ يقسم مال المدين المحجور عليه بالفلس على الدائنين، ويُراعى الترتيب الآتى:

- (1) يقدم أولاً _ في الوفاء _ ما ثبت بسبب مؤنة مال المفلس. (1) Helling was
 - (ب) يقدم ثانياً أصحاب الديون العينية.
- (ج) يقدم من وجد عين ماله عند المدين المفلس بعين ماله على سائر الغرماك
 - (د) يوزع الباقي على بقية الدائنين بنسبة ديونهم. لما له المناب الم

٢٩ ـ ينفك الحجر عن المدين بقسمة ماله على الدائنين إن لم يبق عليه شيء من دَينه، فإن بقي من دَينه شيء لم ينفك إلا بحكم الحاكم.

المدين المعسر مربعة بها النا الد المعمد المعمد المعمد المعسرة المعسرة المعسرة المعسرة المعمد المعسرة ا

المدين حرمت مطالبته بالدَّين ووجب إنظاره إلى اللَّهُ عنه ووجب إنظاره إلى region at all the chest set الميسرة. ٣١ ـ أجمعت الأمة على أن المدين لا يُباع ولا يسترق في دَينه. كما أنه لم يثبت أن بيع المدين المعسر كان جائزاً في أول الإسلام، وما ورد في بيع مدين يقال له (سُرَّق) فهو حديث ضعيف لا ينهض لإثبات مثل هذا الحكم.

المدين المعسر إلى القاضي شريح كَثَلَثهُ.

٣٣ ـ لا تجوز ملازمة المدين المعسر في دَينه ـ في قول جماهير العلماء ..

٣٤ ـ يجوز إجبار المدين على التكسب لوفاء دَينه إذا كان قادراً عليه، ويكون الإجبار من قِبل الحاكم، وهذا التكسب وسيلة لحصول المدين على المال اللازم للوفاء، وليس هو وفاء للدَّين، فلا يجوز للدائن أن يستخدم المدين أو يستعمله بدينه، وللمدين اختيار نوع التكسب وزمانه ومكانه والجهة التي يتكسب فيها.

٣٥ ـ يستحب للدائن وضع الدَّين عن المدين المعسر ـ وضعاً كلياً أو جزئياً ـ كما يستحب لغير الدائن إعانة المدين المعسر على وفاء دَينه بالتبرع له بطريق الصدقة أو الهبة أو الوصية ونحوها، كما يجوز إعطاؤه من الزكاة ما يفي بجميع دَينه أو بعضه.

المدين المتوفى

و يبرأ منه، سواء كان الدَّين لله أو لآدمي.

الدَّين أو التركة برهن يفي بالحق أو كفيل ملي، ومع هذا فيستحب المبادرة الدَّين أو التركة برهن يفي بالحق أو كفيل ملي، ومع هذا فيستحب المبادرة إلى قضاء ديون الميت المؤجلة، إبراء لذمته وخروجاً من الخلاف على الم

٣٨ ـ إذا حل الدَّين المؤجل بوفاة المدين وكان الدائن قد تَعَوَّضَ من الأجل، سقط من الدَّين ما يقابل الأجل، من الدَّين ما يقابل الأجل، من الدَّين ما يقابل الأجل،

٣٩ ـ إذا أقرِّ الشخص في مرض موته بدَّين قُبِلَ إقراره إذا لم يكن متهماً

الله والمسافية إلى الما

غر مميم ديد أو بعيد.

فيه، سواء كان الإقرار بالدَّين لوارث أو لأجنبي، ويكون الدَّين المقر به مستحق للوفاء ويتساوى مع ديون الصحة في الاستيفاء من التوكة.

به البعض وأنكره الباقون لزم المقرّ من الدّين بقدر حصته من التركة، فإن أقرّ به البعض وأنكره الباقون لزم المقرّ من الدّين بقدر حصته من التركة.

13 ـ إذا رغب الورثة بإمساك عين التركة وقضاء ديون مورثهم من مال آخر غير مال التركة كان لهم ذلك.

٤٧ ـ إذا لم يخلف الميت وفاء بدّينه فيُقضى دّينه من مال الزكاة، كما يستحب لصاحب الحق إبراء الميت من الدّين، ويستحب لغيره التبرع بما يُقضى به دَين الميت ـ جميعه أو بعضه ـ إما بالصدقة أو الوصية ونحوهما.

٤٣ - يُقضى دَين الميت إذا لم يخلف وفاء به من بيت المال إذا كان
 سببة مشروعاً وكان في بيت المال سعة.

10 - سيحب المعاني فيه اللين عن السني الم

السعمال - إلى الألواد والماء الما تتحقيق لما ي لدايج

٤٤ ـ يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق، هي:

(1) مؤن التجهيز.

(ب) الديون العينية.

(ج) الديون المرسلة.

(د) الوصايا.

(ه) الميراث.

وقد أجمع العلماء على أن قضاء دَيْنَ الميت مقدم على الوصايا والميراث، كما ترجح القول بأن مؤن تجهيز الميت مُقَدَّمَة على قضاء ديونه مطلقاً سواء كانت عينية أو مرسلة.

فات التركة عن الوفاء بها جميعاً نظر: من تركته إذا كان فيها متسع، فإن ضاقت التركة عن الوفاء بها جميعاً نظر:

وإن كانت الديون متعددة، فلا يخلو: إما أن تتساوى في الرتبة أو تختلف: فإن تساوت فالباقي بعد مؤن التجهيز يوزع بين الدائنين بنسبة ديونهم.

وإن اختلفت روعي في إيفائها تقديم الديون العينية على الديون المرسلة، وفي كلِّ منهما تُقَدَّمُ ديون الآدميين على ديون الله تعالى.

المدين الغائب

27 - إذا طالب الدائن بحقه على المدين الغائب، فلا يخلو: إما أن يكون للمدين مال حاضر أو لا يكون:

- (أ) فإذا كان له مال يمكن وفاء الدَّين منه: فإن أمكن إبلاغه بالدعوى فلا يحكم عليه حتى يعذر إليه، وإن لم يمكن إبلاغه بالدعوى؛ فإن كانت مدة غيبته معلومة وقصيرة عرفاً انتظر حضوره؛ فإن حضر وإلّا حكم عليه، وإن كانت مدة غيبته مجهولة أو طويلة عرفاً فيحكم عليه بموجب بيّنة المدعي ويوفى الدَّين من ماله، ويحتاط القاضي للغائب بتحليف المدعي ببقاء الحق في ذمة المدين الغائب، كما أن للقاضي أخذ كفيل على الدائن يضمن ما أخذه إذا ظهر بطلان دعواه.
- (ب) وإذا لم يكن للمدين الغائب مال يمكن وفاء الدَّين منه: فإن عُلِمُ مكان المدين الغائب، فالقاضي يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه الغائب، إما بما ثبت عنده من البيّنة ليحكم به القاضي المكتوب إليه ثم يستوفي الدَّين من المدين، وإما بما حكم به على المدين الغائب ليستوفي القاضي المكتوب إليه الدَّينَ من المدين، وإن لم يعلم مكان المدين الغائب فينتظر حتى يحضر، أو يُعْلَمُ مكان غيبته، أو يوجد له مال يوفى الدَّين

استيفاء الديون الموثقة بالرهن

the grand the receiptable till know I had to to air

٤٧ ـ الدَّين الموثق برهن يتعلق بالرهن وبذمة الراهن معاً، وهذا التعلَّق غير قابل للتجزئة، فكل جزء من الدَّين يتعلق بجميع الرهن حتى يستوفى الدَّين جميعه،

مع ـ ٤٨ ـ توثيق الدَّين بالرهن لا يمنع الدائن من المطالبة بدَينه باتفاق العلماء.

• ٥ - الدائن لا يحق له تملك الرهن بدّينه إذا امتنع المدين عن الوفاء.

الحاكم يبيع الرهن ويقضي الدّين من ثمنه، ولا يحق لغير الحاكم بيع الرهن الرهن الحاكم بيع الرهن الحاكم بيع الرهن إلا بإذن من مالكه.

الدائن ـ المرتهن ـ يُقَدَّمُ بثمن الرهن على سائر الدائنين في حال
 حياة الراهن وبعد موته.

and and we said the a se

استيفاء الديون الموثقة بالضمان

٥٣ - الضمآن يوجب انشغال ذمة الضامن بالدين مع بقائه في ذمة المدين الأصيل.

- ٥٥ ـ إذا تعدد الضامنون فلهم ثلاث حالات: الله مناه مناه
- (أ) إذا ضمن كل واحد منهم جميع الدَّين بعقد منفرد، فللدائن مطالبة كل واحد منهم مثل واحد منهم مثل ما له على الضامن المنفرد.
- (ب) إذا ضمنوا جميعاً الدَّين بعقد واحد، فإن ضمنوا ضمان اشتراك فلا يطالب كل واحد منهم إلّا بحصته من الدَّين، وإن ضمنوا ضمان اشتراك في انفراد، فللدائن مطالبتهم جميعاً بالدَّين، كل بحصته، وله مطالبة كل واحد منهم بجميع الدَّين.
- (ج) إذا ضمن الضامن ضامن آخر، فللدائن مطالبتهم بالدَّين، إلّا أنه لا يطالب الضامن الأول إلّا إذا تعذر عليه استيفاء الدَّين من المدين الأصيل، ولا يطالب ضامن الضامن إلا إذا تعذر عليه الاستيفاء من الضامن، وهكذا، فمطالبتهم تكون على الترتيب.

استيفاء الديون المحالة

والتقل الدَّين إلى ذمة المحال عليه وبرئت ذمة المحيل من الدَّين، ويستتبع هذا حق الدائن في مطالبة المحال عليه، فإن امتنع عن الوفاء أجبره الحاكم عليه كسائر المدينين.

٥٧ ـ للمحال الرجوع على المحيل إذا تعذر عليه استيفاء دينه من المحال عليه في الحالات الآتية:

- (أ) إذا كان المحال عليه مفلساً وقت الحوالة ولم يعلم به المحال، سواء كان المحال قد اشترط ملاءة المحال عليه أو لم يشترط.
- (ب) إذا كان المحال قد اشترط الرجوع على المحيل إذا أفلس المحال عليه قبل استيفاء دينه.

وليس له الرجوع في الحالات الآتية:

- (1) إذا تعذر عليه استيفاء الدِّين من المحال عليه لمطله.
- (ب) إذا كان المحال عليه مفلساً وقت الحوالة والمحال عالم به.
- (ج) إذا تعذر عليه استيفاء الدَّين من المحال عليه لإفلاسه بعد الحوالة ولم يكن قد اشترط الرجوع به.

٥٨ ـ الكمبيالة وثيقة بحوالة دين على طرف ثالث، ويترتب عليها مديونية المسحوب عليه (المحال عليه) للمستفيد (المحال) بقيمتها، وعلى المسحوب عليه الوفاء بقيمتها في ميعاد الاستحقاق، فإن امتنع رفع المستفيد الأمر إلى القضاء لإجباره على الوفاء.

ويترتب عليه مديونية المصرف للمستفيد بقيمته.

استيفاء الديون المشتركة

منهم قبض حصته فيه، وإذا قبض أحد الشريكين حصته أو بعضها من الدّين

المشترك لم يكن للشريك الآخر أن يشاركه فيما قبضه، وإنما يتبع هو المدين بحصته.

الله وبنسي ويبد إلى المحزمن وفاء الدين المما أما يا يالا القتا

11 - الدَّين الحال يكون مستحقاً للوفاء سواء كان حالاً في الأصل أو مؤجلاً ثم حَلَّ الأجلُ، وأما الدَّين المؤجل فلا تجوز المطالبة به قبل حلوله.

الاتفاق على إسقاط جزء من الدين المؤجل في مقابل تعجيل الوفاء.

مكان وفاء الدّين الله الله الله الله الله الله الله

٣٣ ـ يكون مكان وفاء الدَّين عند عدم تعيينه بنص أو اتفاق كما يلي:

(أ) إن كان لوفائه مُؤنَّة فمكان وجوب الدَّين هو المكان المتعين للوفاء.

(ب) وإن لم يكن لوفائه مُؤْنَة فَيُلْزَمُ المدين بالوفاء في موضع الطلب، إن لم يلحقه ضرر بالوفاء في غير موضع الوجوب.

مُؤْنَة وفاء الدِّينَ

- ide it him the

_ على - تكون مُؤنَّة وفاء الدِّين على المدين (مله بالحما) سلف مساا

عليه الوفاء تسمتها خي ميعاد الاستعفاق، باز است النضاء لاجباده على الوفاء مسنج، يتما المتيسا

(أسالة 10 - يحصل استيفاء الكين بأخف المائن مثل الثابت في ذمة المدين جنساً ونوعاً وصفةً وقدراً.

استيماء الدين بغير جنسه

77 ـ يجوز الاتفاق على استيقاء اللَّاين بغير جنسه، بأخذ الدائن جنساً آخر في مقابل دّينه بقيمته، ولا يُعَدُّ هذا من قبيل بيع الدّين على المدين، ولا يُعَدُّ هذا من قبيل بيع الدّين على المدين،

تغيّر قيمة الدِّين بغلاء أو رخص

٦٧ ـ إذا انتاب المال الثابت في الذمة تغيّر في قيمته بغلاء أو رخص فوفاؤه يحصل بأداء القدر الثابت في الذمة، ولا تأثير لتغيّر قيمته على الوفاء به، سواء كان الدين نقوداً أو عروضاً.

تعذُّر وفاء الدِّين بانعدام مثله

7۸ ـ إذا تعذر وفاء الدَّين الثابت في الذمة، فإن كان (دَين مسلم) خُيّر الدائن بين الفسخ والرجوع بالثمن، وبين أن ينتظر وجود المسلم فيه، وإن كان (غير دَين مسلم) فعلى المدين أداء قيمة الدين، وتعتبر القيمة في آخر وقت تعامل الناس في مثله.

استيفاء الديون المجهولة التي يتعذّر علمها

79 ـ يصح الصلح عن الديون المجهولة التي يتعذر علمها، وعلى كل من الدائن والمدين أن يُحَلِّلُ صاحبه.

المقاصة في الديون

٧٠ ـ المقاصة: انقضاء دَينين متقابلين لشخصين كلِّ منهما دائن ومدين للآخر. المقاصة: القضاء دَينين متقابلين لشخصين كلِّ منهما دائن ومدين

٧١ ـ إذا ثبت لشخص على آخر دين وللآخر عليه مثله، وكان الدَّينان متماثلين على وجه لا مزية لأحدهما على الآخر، بأن اتفقا في الجنس والنوع والصفة والحلول، فإن الدَّينين يتساقطان ـ أو يسقط من الأكثر بقدر الأقل ـ بمجرد استحقاقهما للمطالبة، ولا يشترط الرضا لوقوع المقاصة فيهما.

٧٧ ـ فإن تماثل الدَّينان في الجنس والنوع مع وجود مزية في أحدهما ليست في الآخر ـ كأن يكون أحد الدَّينين جيداً والآخر دونه، أو يكون أحد الدَّينين حالاً والآخر مؤجلاً ـ فلا تقع المقاصة إلّا برضا صاحب الدَّين الأجود ورضا من عليه الدَّين المؤجل.

٧٣ ـ فإن اختلف الدَّينان في الجنس أو النوع، أو تماثلا فيهما مع
 وجود مزية في كلِّ منهما ليست في الآخر، فلا تقع المقاصة إلا برضاهما
 معاً.

هذا، وأحمد الله على وأشكره على تيسيره إتمام هذه الرسالة، وأعتذر للقارئ الكريم عن كل تقصير يشفع له قصور البشر، وسهو لا عصمة منه لأحد، وجَل من له الكمال المطلق.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يوفقني إلى ما فيه الخير، وأن يتقبلني في عباده الصالحين.

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. ويُعلم الله المعالمين المعا

الم استيفاء الديون المصولة التي يتعذر عليها) ١٩٩ - يعلم التبلخ عن الديد المحيولة التي يتعد عليها و والو

The little ellowing to your out on

المقاصة في الديون

الا ما السلط على المقطعة المقطعة والمناح والمناطقة المنطقة ال

۱۷ ـ إذا تبد الشخص على الحراذين والأخر عليه مثله، وكان أعاماً مشاعلين على وحد لا مراة الأختافية! فأن الآخر، أن البلغة في الحسل والموج والصغة والحد له قال التأميين بيسافطان ـ أو يستعل من الأكثر عد اللهان محد و استحدادين المعالمية فيها.

- فإن تهائل اللينان في الحنس والسرع من وجيره من أبي أحدهما السب في الأخر أب كان تأكون أحلة الطامين جباراً والآخر فوله أو يقول احد اللينين جباراً والآخر فوله أو يقول احد اللينين خالأ والآخر مع جلا برفاد تقع المقاصة إلا فرضا صاحب اللين الأجود ورضا من علية الدين المؤجل ...

الفهارس

- * أولاً: فهرس الآيات القرآنية.
- * ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.
 - * ثالثاً: فهرس الآثار.
- * رابعاً: فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات.
 - * خامساً: فهرس الأعلام.
- * سادساً: فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل.
 - سابعاً: فهرس موضوعات الرسالة.



f .

.

•

.

11: 3.7, 757, 7575

21. 62.0

七上げる

أولاً: فهرس الآيات القرآئية الكريمة (١)

سورة البقرة ﴿ فَمَنْ عُنِيَ لَهُ مِنْ أَخِيدِ شَيْءٌ فَالْفِئَاعُ ۚ بِالْمَعُرُونِ وَأَدَاهُ إِلَيْهِ ﴿ فَمَن أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُم فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾ 17. 198 ﴿ وَأَخِينُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ 190 809 ﴿ وَإِن تُبَتُّمُ فَلَكُمْ رُمُومُن أَمْوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ 117 . 79 . 8. 779 ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً . . . ﴾ 133 . 1. 1991, 7X7, VIT, 777, 1470 1440 1441 1441 . TEO : TEY , 1871, 037, TOE THE TAY COME ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ سورة آل عمران ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارِ لِيُؤَوِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم اللَّهِ اللَّهِ اللَّ ا مَّن إِن تَأْمَنُهُ بِدِينَارِ لَّا يُؤَوِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ اللَّهِ مِن اللَّهِ اللَّ قَآبِماً ﴾ 13, 44 such (worth سورة النساء all a little o

macc IY make

﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيتَةِ يُومِي بِهَا أَوْ دَيْنُ ﴾

⁽١) رَبَّبِتِ الآياتِ القرآنية حَسبِ ورودها في شُوَرها، والسُّور حسبِ ورودها في المِصحف.

الصفحة	رقم الآية	طرف الآية	
	ئے	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُم بَيْنَ	
31, 251, 222	•	يُالْبَيْطِلِّ إِلَّا أَن تَكُوبُ يَحِكَرَةً عَن تَزَاضٍ مِّنكُمْ ﴾	
٧٥ ، ٧٤	K: 608A. 180	﴿ لَا يُحِبُ اللَّهُ ٱلْجَهْرَ وِالسُّوَّءِ مِنَ ٱلْغَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمْ ﴾	
۲۲۱، ۱۷۹،	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمْنَئِتِ إِلَىٰ أَمْلِهَا ﴾	
777, 377		5 02 t	
110	140	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا كُونُوا فَوَهِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَلَة لِلَّهِ ﴾	
		سورة المائدة	
1. PAI. 377.		﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْمُقُودُ ﴾	
7.7 .097	المتلو علته الحشراءة	18 W 120 M 18 F	
وزعيا والتا	A Plant	عدد الأعراف	
ETT 22 L	104	﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَمُلَّكُمْ تَهُ تَدُونَ ﴾ ﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَمُلَّكُمْ تَهُ تَدُونَ ﴾	
Mill De		The second secon	
400 00 2 à à	ing little of	سورة التوبة ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُزْمِنِ إِلَّا وَلَا ذِمَدَّ ﴾	
70	-31	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ الْلِفُ قَرَآءِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَنْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
		والما الصدف المعمرة والمساجين والعنيمين عليها وال	
۲۱۵، ۳۵۷	وبر ۲۰	السَّبِيلِ فَرِيضِهُ قِنِ اللهِ وَالْقَدُ عَلِيدٌ حَكِيدٌ اللهِ اللهِ وَاللهُ عَلِيدٌ حَكِيدٌ ﴾	
		﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهُمْ صَدَقَةُ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّمِهُمْ عِهَا﴾	
TA			
		سورة يوسف	
tin le 12	غلوء نما يا الماسية	﴿ فَمَا جَزَاؤُهُ ۗ إِن كُنْتُمْ كَنْدِينَ قَالُوا جَرَاؤُو مَن وَجِدَا فِي وَ	
TTY IS THE	Y0 . VE	فَهُوَ جَزَّؤُمُّ كَلَالِكَ نَجَرِى ٱلظَّلْلِمِينَ ۞	
6,36		سورة النحل	
۳	٩.	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْمَدُّلِ وَٱلْإِحْسَانِ﴾	
for it iam	La Myn Es	﴿ وَإِنَّ عَانَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوفِيْتُم بِدِيٍّ ﴾	
		سورة الإسراء	
1.X		﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِجْسَنَا ﴾	

$-\langle \cdot \cdot \cdot \rangle$		
الصفحة	رقم الآية	طرف الآية
	بن	سورة المؤمنو
174	· A	﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَعُونَ ۞﴾
	that early	أشيها السورة لقمان
١٠٨	10	﴿ وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَا ﴾
and the	ی	﴿ وَقُلْ عَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَنبٍ وَأُمِرْتُ اللَّهُ مِن كَانبُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ أَلَّا مُعْمِلُولُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّل
	لِأَعْدِلَ	﴿ وَقُلْ يَامَنَتُ بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَبِّ وَأُمِرْتُ
٣	10	بَيْنَكُمُ ﴾
		سورة الطلاق
777	v 45	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنْهَا صَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُد

 $(\mathcal{A}_{ij}) = \mathcal{A}_{ij} \mathcal{A}_{ij} = (\mathcal{A}_{ij})^{-1} \mathcal{A}_{ij} = (\mathcal{A}_{$

die 183

811

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية (١)

سورة المؤمنون

الصفحة		طرف الحديث عرف المحديث
418		«أتدرون من المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من
171, 27	أبو هريرة	لا درهم له ولا متاع
179.177	أبو هريرة	أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك
K CAL III L	D. K. of	إذا تقاضى إليك الرجلان، فلا تقض للأول حتى
٤٥٠	علي بن أبي طالب	تسمع كلام الآخر،
		إذا مات الرجل وله دَين إلى أجل وعليه دَين إلى
۳۸۳	ابن عمر	أجل، فالذي عليه حال، والذي له إلى أجل
277	أبو هريرة	أسرعوا بالجنازة
14.	عائشة	اشتريها واعتقيها فإن الولاء لمن أعتق
		أصيب عبد الله وترك عيالاً ودَيناً، فطلبت إلى
		أصحاب الديون أن يضعوا بعضاً من
807	جابر بن عبد الله	دَينه ،
	J	«أعطه ثمنها»، قال: فقلت: يا رسول الله
		استهلكته، فقال رسول الله ﷺ: أنت
٣٣٥	زيد بن أسلم	سُرَق
		أعظم الذنوب عندالله أن يلقاه بها عبد بعد
	,\$1, f	الكبائر التي نهى الله عنها أن يموت وعليه دَين
777, 377	أبو موسى الأشعري	لا يدع له قضاء .
۰۰۱۰،۳۷۵	جابر بن عبد الله	«أعليه دَين؟»، قلنا: ديناران، فانصرف
014		

⁽١) رتبت الأحاديث النبوية حسب حروف الهجاء.

الصفحة	الراوي	14.3	طرف الحديث
A. Lhim	ic It is also in a	مم. فعدل عنها وقال:	«أعليه دَين؟»، قالوا: ن
V13.710	أبو سعيد الخدري		«صلوا على صاحبكم»
JK.0.		وكفنوه في ثوبه، ولا	اغسلوه بماء وسدر،
277	ابن عباس	it has not to	تخمروا رأسه
Y . Y . Y . Y	جابر بن عبد الله	الكيم	اقض دَينك وأنفق على عي
099	المقداد بن الأسود		أكلت ربا يا مقداد وأطعمن
٥١	أبو سعيد الخدري	على طبقات شتى	ألا إن بني آدم خلقو
and her	•	شهار، ققال: ما فعل	الزمه، ثم مربي آخر ال
15.14	الهرماس بن حبيب	•	أسيرك يا أخا بني تميم
48.	أبو سعيد الخدري	أ أفلس في دَينه	أن النبي ﷺ باع حرأ
£YA 😂 🧮	علي بن أبي طالب	لدَّين قبل الوصية	أن النبي ﷺ قضى با
740	أبو هريرة	, بيع الغرر	أن النبي على عن
	a add of the who	أعراضكم عليكم	إن دماءكم وأموالنكم و
V £	a market and		حرام
			أن رجلاً قدم المد
٣٣٩	يزيد بن أبي حبيب		مال فأمر رسول الله
		أله بعشرة دنانير	أن رجلاً لزم غريماً
my.	ابن عباس		فقال ﷺ: «فأنا أحمل ا
54,3 sq (sq = 1)	والمتحارية والمراجع		أن رسول الله ﷺ كت
FOE MAINTENANT	سهل بن أبي حثمة	1,56	عليهم بقتل رجل من الأ
160-		•	أن غلامين من جه
المعالمة المالي		فحبسه رسول الله على	فأعتق أحدهما نصيبه
7.7° () EA	أبو مجلز		حتى باع فيه غنيمة له
List .	مكحول	0_10	إن لصاحب الحق اليد والله
- to 5		م بما ينبغي لضيف	إن نزلتم بقوم فأمر لك
	عقبة بن عامر		رفاقبلوا
	زيد بن أسلم		«أنت سرق»، وباعني بأربه أن مسالله الأراه
2 Tengal Years	عائشة	- 1 K	أنت ومالك لأبيك

طرف الحديث الراوي Salas to Elemen. إنكم تختصمون إلى، وإنما أنا بشر، ولعل المتعالم والمتكا بعضكم الحن بحجته أو قال لحجته من ام سلمة و المالية و المالية أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده متاعه فهو أسوة أبو هريزة به يه الما ١٠٩٠ غرمائه فيه Period a company of the in أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاع منه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً ، فوجده بعينه يع الله ما يريا الاست أبو بكر بن عبد الرحمٰن ٢٩٥، ٣٠٢ فهو أحق به . . . أ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه أبو هريرة عمرة بنت عبد الرحمن أين المتألى على الله لا يفعل المعروف؟... 30 «بع سُرَّقاً»، قال: فانطلقت به، فساومني أصحاب النبي ﷺ... 449 أبو عبد الرحمن القيني «تصدقوا عليه»، فتصدق الناس عليه. . . أبو سعيد الخدري rp, ryy, 177, 777, 737, .07 تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم، فقالوا: أعملت من الخير شيئاً؟ قال: لا... 30, 117 حذيفة 1.0.101 حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه كعب بن مالك خذى من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفى بنيك 171,341,703 عائشة دعوه، فإن لصاحب الحق مقالاً أبو هريرة 73, 977 7735 573 عطاء بن أبي رباح «ذهب حقك» رحم الله امرأ سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا جابر بن عبد الله اقتضى EVV أنس بن مالك الرهن بما فيه أبو أمامة 011 :019 الزعيم غارم 0. جابر بن عبد الله غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع... «صومى عنها» قالت: إنها لم تحج قط أفاحج بريدة الأسلمي عنها؟ قال: «حجى عنها»

694 6AY,6AY 612.

117 6100

011.711.431.

		-	
الصفحة	الراوي	K. M. S.	طرف الحديث
700 . V9 . OT	م کعب بن مالك .	رأوماً إليه، أي الشطر	ضع من دَينك هذا ـ ر
7.7	ابن عباس		ضعوا وتعجلوا
	and the same of the	مر حائطي ويحللوا أبي،	
٥٣	جابر بن عبد الله		ي فأبوا
		الجأهم إلى قصورهم فغلب	
117	ابن عمر		على الأرض والزر
		عهد النَّبِي ﷺ ديون ما علمنا	
727,772	ابن شهاب الزهري		حراً بيع في دَين
173	til til til	ه على أن أورث امرأة أشيم	A A . E . 7 7 7 12 6
211	الضحاك بن سفيان		الضبابي من دية زو الا أمان تأمن
۲۱۲، ۱۲۲،	ابن عمر	ر يومها ما لم تتفرقا وبينكما	
175, 775	اب <i>ن ع</i> مر رشدا عمام عمام برادا	(2) w)	ِ شيء
787 . 789	علالية التراسة مسع	·44 *~4	
375, 785	أبو سعيد الخدري	الله الله الله الله الله الله الله الله	لا تبيعوا الذهب إلا م
۷٤، ۲۸۱	أبو سعيد الخدري		لا ضرر ولا ضرار
£ • Y	الدارقطني مسلح	قرار له بدَين	لا وصية لوارث ولا إ
لعاص ۲۱۸،			لا يحل ربح ما لم يض
ישר , דשר			17 630 1
174 (187	أبو حرة الرقاشي	لم إلّا عن طب نفس	لا يحل مال امرئ مس
5A3 , VA3	سعيد بن المسيب		لا يغلق الرهن ال
. ٤٨٤ ، ٤٨٠	أبو هريرة على الله الله الله	حبه غنمه، وعليه غرمه»	
5AY . 5A7	gay wan		0 9 0 1
	ajus	هم لادّعي رجال أموال قوم	لو يُعطى الناس بدعوا
الما الما الما الما	2	لبيّنة على المدعي واليمين	
£04, £04.	ابن عباس ۱۷۰	•	العلى من أنكر الما
	عمرو بن الشريد ٣		ليّ الواجد يحل عرضا

73,00

ابن عمر وعائشة

المناطبة طرف الحديث الراوي ما حملك على ما صنعت؟ قلت: قضيت شمنها الله العالم الله على ما حملك على ما عبد الرحمن بن البيلماني حاجتي يا رسول الله. . . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ... المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ... المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو عمرو بن عوف ١٨٩، ١٨٩، أحل حراماً 7.4 4074 أبو هريرة ٢٧، ٢٩، ٢٤، ٧٤، ٧٧، مطل الغنى ظلم فإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع 31, 11, 111, 731, فالنف ما فالصيفال 701, 511, 577, 107, 170, V30, 700, 700, . TO من أخذ أموال الناس يريد آداءها أدى الله عنه أبو هريرة TV9 . 70 . من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق أبو هريزة ١٩٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، وابه من غيره والمالية المالية F.O. 199 الم المالية ا من أراد أن تستجاب دعوته، وأن تكشف كربته Beautiful to Klale Land وفليفرج عن المعسوب أو عنه لمه ابن عمر المستال المال ١٠٠١ أبو سعيد الخدري من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره من أنظر معسراً أن وضع له، أظله الله يوم بيك إنه الله علم الله إلى الله إلى الله 417, 007 أبو هريرة من تداین بدّین وفی نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء خابة بالهذا بالعابل أبها منه يقدر بالنا يا ٢٠٧٩ من ترك حقاً أو مالاً فلورثته TATALARA. O. C. Hill as I rale, Ulina جابر بن عبد الله وأبو هريرة ١٣٨٦ ٢٢٤ من ترك ما لأ فلورثته الماجد العالم عاضه وعقود مَنْ شَرَّهُ أَنْ يَنْجِيهِ اللهِ مِنْ كَرَبِ يُومِ القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه 419 أبو قتادة من طالب حقاً فليطلبه في عفاف، وافٍ أو غير

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
		من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء
775	أبو هريرة	فليتحلله منه اليوم
	dti.	من مات وترك دَيناً فدينه إلى الله ورسوله، ومن
173	أنس بن مالك	مات وترك شيئاً فللورثة
11.0		من نفّس عن غريمه أو محا عنه كان في ظل
201	أبو قتادة الأنصاري	العرش يوم القيامة
	to be by Yen.	انعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دَين
	ابن عباس	أكنت قاضيته؟ »
	المياه المالية	انعم، فأعاد ذلك مرتين أو ثلاثاً، قال: (إن لم
	جابر بن عبد الله	تمت وعليك دَين ليس عندك وفاؤه،
377, 777;	أبو هؤيرة 🔻	نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه
317,710		11/11
• 301.PVF	ابن غمر	
	سمرة بن جندب	هاهنا أحد من بني فلان؟
-10	4 1 25 10 14	هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ أن من أفلس أو
T.0 . Y99		ا مات فأدرك رجل متاعه بعينه فهو أحق به إلا أن ربي الرجل وفاء
1 ** (1 * * .	أبو هريرة خير خير	أن يدع الرجل وفاء «هل ترك لدّينه فضلاً؟ فإن حدث أنه ترك لدّينه وفاءً
	بالقد مهالة لا	من توك تعيمه فلمر، ون حدث الدول تعيمه وقاء صلى، وإلّا قال للمسلمين: اصلوا على
£1V	أبو هريرة	ر صاحبكم، در المحل المراسا
	٠,٠٠٠ کېږي .	«هل عليه دَين؟»، قالوا: لا، قال: «فهل ترك
£1V	سلمة بن الأكوع	شيئاً؟؛ قالوا: لا، فصِّلَى عليه
	٠	با عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته
٧٠	أبو ذر الغفاري	بينكم محرماً. (حديث قدسي).
لعاص ۳۷۷	عبد الله بن عمرو بن إ	يغفر للشهيد كل ذنب إلّا الدّين أ
375,075	ابن عمر	من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه
015,075	ابن عمر	كنا نبيع الإبل بالبقيع

a l'ai le aller d'agres e que le la

المرف الحاسان

ثالثاً: فهرس الآثار (١) منا سالية على على على الم

传统

		· ·
الصفحة	ة بيد ديد بأ د صاحبه	طرف الأثر
we was		إذا أسلفت في شيء، فحل الأجل، فإن وجدت
777 671V		مَا أَسْلَفُتْ فَيْهُ، وَإِلَّا فَخَذْ عِوضًا بَأَنْقُصَ مَنْهُ
KA E elect -		أما بعد، أيها الناس، فإن الأسيفع أسيفع جهينة 🉏
ر چه شوخی سما	en sout still	أن امرأة عبد الله بن مسعود رهي اعت
B-1620, 1220	المعادية الم	جارية لها بدراهم، فأمرها عبد الله أن تأخذ
ع . ۲۱۷	المسيب بن راف	دنانير بقيمتها
المن عن بين الكام		أن رجلاً أتاه بآخر فقال له : إن لي على هذا
2		دَيناً. فقال للآخر: ماذا تقول؟ قال: صدق.
KKI I day is	أبو هريرة	قال: فاقضه
هما "أب قصي قيا ر		أن رجلاً خاصم رجلاً إلى شريح فقضى عليه
411	ابن سیرین	وأمر بحبسه
235 -176		أن رجلين سألاه عن كري لهما له عليهما دراهم،
to the care	4.4.4.	وليس معهما إلّا دنانير، فقال ابن عمر: أعطوه
VIF1 V35	ابن عمر	بسعر السوق
ب ۱۹۰	عمر بن الخطاب	إن مقاطع الحقوق عند الشروط
		إن كان أقل مما فيه يرد عليه تمام حقه وإن كان
٤٧٥	عمر بن الخطاب	أكثر فهو أمين
	in the in	«إنما الربا أخّر لي وأنا أزيدك، وليس عجل لي
7	ابن عباس	وأضع عنك»
and the second of the second		إنما نزلت في الرجل يظلم الرجل فيجوز للمظلوم
¥	ابن عباس	أن يذكره بما ظلمه فيه لا يزيد عليه

(١) رتبت الآثار حسب حروف الهجاء.

الصفحة	صاحبه	طرف الأثر
007	علي بن أبي طالب	أنه لا يرى الرجوع بالتوى
		ائت بها الصيارفة فاعرضها، فإذا قامت على سعر
757	عمرابن الخطاب	فإن شئت فخذها والمدينة فالما العلما
07	ابن عباس	الذمة: العهد
		رأيت ابن عمر يكون عليه الورق فيعطي بقيمته
TÍV	سعید بن جبیر	دنانير إذا قامت على سعر
e e e		الصلح جائز بين المسلمين إلّا صلحاً أحل حراماً
779	عمر بن الخطاب	او حرم حلالأ
		كان شريح إذا قضى على الرجل بحق يحبسه في
wash.		المسجد إلى أن يقوم، فإن أعطاه حقه وإلّا أمر
AY	ابن سيرين	به إلى السجن
1444		كان على رجل دراهم، فعرض عليّ دنانير،
757 , 771	یسار بن نمیر	فقلت: لا آخذها حتى أسأل عمر
Z		لا بأس به (عندما سئل عن رجل باع بزاً، أيأخذ
Y1 7	ابن عباس	مكانه براً؟)
		لا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر
AYF	عمر بن الخطاب	ناجز
٥٤٤	عثمان بن عفان	لا توی علی مال مسلم
AYF	علي بن أبي طالب	لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت
414	ابن عباس	لا يصلّي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد
000	عثمان بن عفان	لیس علی مال امرئ مسلم توی
1,41	شريح	من شرط على نفسه طائعاً غير مكره فهو عليه
£ V 0	على بن أبي طالب	يترادان الفضل، فإن أصابته جائحة برئ
٤٧٥	علي بن أبي طالب	يتراجعان الفضل بينهما

عبد وله شماة الأله والهيمة له الأنه السماء الداشة

16146 40 44

- W

رابعاً: فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات

المفحة المناه المفحة ال	لفحة الكلم	الم	الكلمة
ح الدَّينين إساسا بي يا ح را ١٦٩	٤٥ تطار		الاحتمال
YMY - a	٣٢ التغلي	in the second	أذان
۲۹ شرید ادا فصی علی اثر جل سوا	٣٢ تقاض		ادان
١٣٨ سجد إلى ال يتوم عن سفاه عد	٣٢ التلج		استدان
TV1 L Luc	۹۰ توخیا		الإردب
١٢٧عبر دخل دراعيه فعرس عر	٦٧ التوي	١	استهما
١١٤٤ ٪ أخدها حي أسأل عبر ن	٦٧ العجنس	g-47 (g) 50-	الإسطام
ورس ما			الاستيفاء
ن ۱۳۳		· · · ,	الإيفاء
بن المعلزج أنه بالورق أج بالمعا العبير الم	20 الحد	•	الإعذار
يث المرفوع ٢٢٧٠	77 الحد		ألحن بحجته
بث المضطرب و المصطرب	٦٦ الحد	Y	انقطاع النقد
والة (المحيل، المحال،		1	J.
حال عليه المحال به)	11		البقيع
الحوالة على المحالة المحالة	٦٢ عقد ا	,	بيع الغرر
وبهمرط عني نسبة طاعة عيد فكبره الإ	٣٩ خو		بيع المرابحة
١١٧ نفل في ماء حادا . :	٥٤ خربة		التجاوز والتجوز
المسيد الفضل سيما			التخمير
عرضاً ۲۰۸	۲۰ دان ه	V .	التدبير
	٤٢ دائن		التركة
	٢٤ الدَّيْن		التصرف الضار
**	۲٤ دَايَنَ		التصرف غير الضار
٣٣	٤٩ ا دَيَّن	٦	تصرف المضطر

الصفحة الصفحة	الكلمة الكلمة المساد	اصفحة	الكلمة
-	 		
٧٠	الظلم	77	دِنْتُه
£9V	العدل (الأمين)		درست
۳ ۱.V.	العشرة .	٤٤.٠	ديون الصحة
75.4	العروض	2 2 4	ديون المرض
23	العفاف		ديون الكتابة
£ £ Å	الغائب	279	
79	الغني	279	ديون الميت المرسلة
44	الغِيبة	171	
£ 0	فاسد الاعتبار	111	ديون غير مستقرة
141	فلم يخرج	٥٧٦	الدِّين المشترك
197	الفلوس	PVI	الدين غير المشترك
44.4	فقر مدقع	244	الديون العينية
08.	الكالئ	1844	
٥٩٧	الكتابة	77	الذل
775	الكر		الذمة ٢٥، ٥٧،
719	کرب	17	۹۵، ۲۰، ۱۲.
404	الكُرْبَة ٣١٩،	19.	الركاب
1.4 •.	الكري	100	الرهن (الراهن، المرتهن،
	الكمبيالة (لساحب، المسحوب	277	المرهون، المرهون به)
०७९	عليه، المستفيد)	1.4	الرين
79	الكيا	٥٣	سجف
377	لا تُشِفُّوا «الشف»	777	السراية
409	لا يُسْلِمُه	٥٨٥	شَرِکَه
178	لا يقروننا	719	الشقص
٤٨٤	لا يغلق الرهن	OVY	الشيك
٧٣	اللي	705	الصبرة
177	ليحلل		
१७९	ما يغاب عليه	٥٠٨	الضمان
१७९	ما لا يغاب عليه	108	الظفر

		· · · · · ·	(VII)=
الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
0 V J	المقاصة	۳٤	المال
YY	الملازمة	0 &	المتألي
177 Com 1773	المناسبة	YYY	الحديث المتصل
777	الحديث الموقوف	780	المَجَّان
7.47	المؤنة، المؤونة	71.	المحاصة
*1 *	الميسرة	44 :	مدان
797	الناجز	44	مديان
0.5	النسيئة	72.7	مَدِين
710	النظرة	TT	مديون
173	نفق الفرس		مُلِين
177	النفقة		المراغمة
744	النقود	•	مرض الموت
VY 12 1	الواجد		المرسل
0 •	وإذا اقتضى	· ·	المزايدة
Y:9	الوفاء ١٠٠٠		المسك
173	الوقص المراه المراه		المطالبة/ الطلب
£ Y 20 4220	يتقاضاه و *	1	المطل
	يُغلِّي بالساء	1	المعسر
	يوم وقع البيع الوالم		معلقة بدينه
781	يوم وقع القبض		المَفلس/ الإفلاس
-45-	Ye	14.	التفليس
الميا الما	177	West of the second seco	3.73
B			P.S.
1250			3.77
Tall.		and the same	AAS
Chang 6		Se.	¥.2
عايد العبدا			7.27
العسان			82.1
178.64	- ~ 6		27.2

خامساً: فهرس الأعلام

رقم الصفحة	La-Hilly	الاسم(۱)
177	إسحاق:	إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو
797	الربعي التونسي:	إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع
174	ر: به ۱۵/۰ در	إبراهيم بن خالد الكلبي، أبو ثو
ETT	ن سيف الفرضي:	إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بر
الدم: معمد معمد معمد	م الهمداني، ابن أبي	إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنع
187.	ازي، أبو إسحاق:	إبراهيم بن علي بن يوسف الشير
7.7	علب <i>ي</i> :	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الح
4743		إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي:
104	•	إبراهيم بن يزيد النخعي:
٣٣	, محمد الشيباني:	ابن الأثير الجزري = المبارك بن
079	بي:	أحمد بن أحمد بن سلامة القليو
180	جي :	أحمد بن إدريس القرافي الصنها-
الجبل: ٣٩٠	أبي عمر، ابن قاضي	أحمد بن الحسن بن عبد الله بن
797	ي:	أحمد بن الحسين بن علي البيهقم
٥٢٨	بد الواحد الأذرعي:	أحمد بن حمدان بن أحمد بن ع
17.		أحمد بن حنبل:
٤٠٤	:,	أحمد بن شعيب بن علي النسائي
أبو العباس ابن تيمية: ٩٦	للام الحراني الدمشقي	أحمد بن عبد الحليم بن عبد الس
777	، أبو بكر:	أحمد بن علي الرازي الجصاص
K ()	ر العسقلاني:	أحمد بن علي بن محمد بن حج
		• .

⁽١) رتبت أسماء الأعلام حسب حروف الهجاء دون اعتبار (ال) و(أبو) و(ابن) و(امرأة).

رقم الصفحة	الاسم
79	أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين الرازي:
ΓA	أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري:
TE 212	أحمد بن محمد الحسيني المحموي: المعمودي المعمد المسيني
357	أحمد بن محمد الخلوتي المصري الصاوي:
***	أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي:
Y 1V -	أحمد بن محمد العدوي الدردير:
7.80m m 1 m 100 m 100 m	أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي:
	أحمد بن محمد بن عماد بن علي المصري (ابن الهائد
	أحمد بن محمد بن غالب الباهلي (غلام خليل):
	أحمد بن محمد بن يونس الشلبي: ﴿ وَهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
الما الما الما الما الما الما الما الما	أحمد بن يحيى الونشريسي:
OYA	الأفرعي = أحمد بن حمدان:
IVE - war - leter	
YYY	إسجاق بن راهويه:
With a da line	أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف:
IVY	أبو إسحاق المروزي = إبراهيم بن أحمد:
V. I. divi	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي:
E III	الشيفاطيل بالبراقير المنه.
YAV	إسماعيل بن عياس، أبو عببه العسي.
VA -	
000	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني:
Y.A TO SALID HE SALING	أسيفع جهينة:
279	أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي:
£11.	- 1
£71. 2 4 - Loca 2 24 .	
در ي يا الري احدد	
08	
173	
109	الأوزاعي = عبد الرحمٰن بن عمرو بن يحمد:

رقم الصفخة	وقم المتمالا
0. £ \$ *	أبو إياس = معاوية بن قرة بن إياس المزني:
FAY.	إياس بن معاوية بن قرة البصري: ﴿ الْعُمَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ
•	البابرتي = محمد بن محمد بن محمود؛ 🍰 🕯
Y782	البخاري = محمد بن إسماعيل:
\\Y \	بدر الدين القرافي = محمد بن يحيى:
ن محمد:	البدر بن شهبة = محمد بن أبي بكو بن أحمد بر
***	بريدة بن الحصيب الأسلمي:
Tr.	ى بۇير ة:
	البردوي = علي بن محمد بن الحسين بن عبد ا
رطبي:	ابن بطال = على بن خلف بن بطال البكري القر
ومرأبو محمد:	البغوي = الحسن بن مسعود بن محمد بن الفراء
	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بـ
; أحمد: ١٦٥	أبو بكر غلام الخلال = عبد العزيز بن جعفر بن
	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري:
4.	أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني:
0.YV.	البلقيني = عمر بن رسلان بن نصير:
YX	البناني = محمد بن الحسن:
٥٢	البهوتي = منصور بن يونس بن صلاح الدين:
£9	البيضاوي = عبد الله بن عمر بن محمد:
TTO	ابن البيلماني = عبد الرحمٰن بن البيلماني: ١٠٠٠
Y97	البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي:
0	التُرْمَذي = محمد بن عيسى بن سورة:
71	التفتّازاني = مسعود بن عمر بن عبد الله:
م الحراني الدمشقي: ٩٦	ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
179	
£7	
£1	ابن جرير الطبري = محمد بن جرير بن يزيد:
TYA EMERICA	ابن جزي = محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي:
TTT	الْجَصَاصُ = أحمد بن علي، أبو بكر الرازي:

حيى بن أخطب بن سعية:

الاسم رقم الصفحة ابن الجلاب = عبيد الله بن الحسن: جلال الدين المحلى = محمد بن أحمد بن محمد المجلى: ابن الجوزي = عبد الرحمٰن بن على القرشي التيمي: الحاكم = محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري: raine like - were you الحانوتي = محمد بن عمر: ابن حبان = محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي: VILLY Law Walne حبيب التميمي العنبري: الحجاوي = موسى بن أحمد بن موسى: 111 ابن حجر = أحمد بن على بن محمد العسقلاني : الله العسقلاني المعالم العسقلاني العسقلاني المعالم العسقلاني المعالم العسقلاني المعالم العسقلاني العسقلاني العسقلاني المعالم العسقلاني العسقلاني العسقلاني العسقلاني المعالم العسقلاني العلى العسقلاني العسقلاني العلى العسقلاني العسقلاني العسقلاني العسقلا ابن حجر الهيثمي = أحمد بن محمد بن على: ابن أبي حدرد = عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي: ﴿ وَعَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَل حذيفة بن اليمان: يع عدم المسمع به عشم المعالم على المعالم على المعالم على على على أبو حرة الرقاشي = حنيفة الرقاشي: المعلم و المحمد ال ابن حزم = على بن أحمد بن سعيد بن حزم: ١١٠ - ١٠ و معد المعد و على المعد و المعد أبو الحسن التميمي = عبد العزيز بن الحارث بن أسد: الخسن بن أبي الحسن البصري: 109 = = = = ([[with a ming! الحسن بن الحسين القاضي، ابن أبي هريرة: TXY الحسن بن رحال بن أحمد التدلاوي: وينا والمحسن بن رحال بن أحمد التدلاوي: حسن بن عمر بن معروف الشطى: حَسَنَ بن منصور بن محمود البخاري، قاضيخان الله الله على الله على الله الله ٢٣٩ الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي: إلى الله المعال به المعال المعالم ال الحطاب = محمد بن محمد: ١٣٧٤ = محمد ي ميسي يو مورة : حفصة أم المؤمنين: ١٤٦٠ اللي = مسود بي عدر من عبد الله حمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي: الحموي = أحمد بن محمد الحسيني: حنيفة الرقاشي، أبو حرة: 1/8/ Page lang = nothing to the good 90 جزي " محمل بن أحما الكني العرباطي أبو حنيفة النعمان:

MAXIO = I and y also by it hele

رقم الصفخة	الاسم ا
107.	الخرُشي = محمد بن عبد الله:
710	الخرقي = عمر بن الحسين بن عبد الله:
ن بن أحمد الكلوذاني:	أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد بن الحسر
·	الخطيب الشربيني = محمد بن أحمد الشربي
0 £ £	خليد بن جعفر بن طرف الحنفي:
١٣٢	خليل بن إسحاق الجندي:
ي: ۲۹٦	الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد بن مهد
_ `	أبو داود = سليمان بن الأشعث بن إسحاق
777	الدردير = أحمد بن محمد العدوي:
المنعم الهمداني: ٢٩٥	ابن أبي الدم = إبراهيم بن عبد الله بن عبد
***	الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان:
کریم ۱۱۵	الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الك
779	ابن راهویه = إسحاق بن راهویه:
188 .	الرّحيباني = مصطفى السيوطي:
ی:	ابن رشد = محمد بن أحمد بن رشد القرطب
-	ابن رشد الحفيد = محمد بن أحمد بن أبي
	رفيعَ بن مهران الرياحي البصري، أبو العالية
	الرَّهوني = محمد بن أحمد بن محمد بن يو
	الرَّوياني = عبد الواحد بن إسماعيل بن أحم
YAY: 1 CAR COLOR	الزبيدي = محمد بن الوليد بن عامر:
YA0	الزبير بن العوام:
٤٩٤	ابن زرقون = محمد بن سعید بن أحمد:
particles.	الزرقاني = عبد الله بن يوسف بن أحمد:
٥٧٩	الزركشي = محمد بن بهادر بن عبد الله:
798	الزركشي = محمد بن عبد الله بن محمد:
AYA .	رُفر بن الهذيل العنبري:
17A	زكريا الأنصاري:
شها ب: ريد ريد ديد دي ۲۹۰	الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن ش
TTO THE RESERVE THE	

رقم الصفخة الاسم 🔑

790 mg = = = = = = | de -زید بن ثابت: ابن أبي زيد = عبد الله بن أبي زيد القيرواني: ١١٠ الله بن أبي زيد القيرواني: ١١٠ الله بن أبي أبي أبي أبي أبي أبي الزيلعي = عبد الله بن يوسف بن محمد: يستعال بي المعال = عبد الله بن يوسف بن محمد: الزيلعي = عثمان بن على بن محجن: ويجيب الله النام الله عثمان بن على بن محجن: زين(العابدين ـ الدين) بن إبراهيم، ابن نجيم: 090 - 1-3 1-3 سالم بن عبد الله بن عمر: سَخَنُونَ = عبد السلام بن سعيد التنوخي المها إلى المحارب المحارب المحارب المعارب المعا السخاوي = محمد بن عبد الرحمن بن محمد الله المحمد على المعالمات المحمد ال السرخسى = محمد بن أجمد بن أبي سهل: المجاهدة المحمد بن أحمد بن أبي سهل: سُرٌق: Titles they = figland or set the or set I were themen سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف: مناسعة عاماً عامات المحمِّن بن عوف: أبو السعود = محمد بن محمد بن مصطفى العمادي: للعجم به محمد بن محمد بن محمد بن VY) () 4 = | will - 1 | 4 pm. سعيد بن جبير بن هشام الأسدى: أبو سعيد الخدري: ATONS = reds Ilmed سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهبي الله الله و المسيب بن حزن بن أبي وهب المالية 1/1/ and local - weath is least of to reflect to leading it was no ask ١٢٨ يز ميران الرياح الصري أبو العالية: سفيان بن سعيد الثورى: سفيان بن عيينة بن أبي عمران: يعما سنسي إلى المحمد إلى المحمد إلى المحمد الله المحمد الله عليه أبو سفيان = صخر بن حرب بن أمية: المحاري المعلمة في المحارية علم الماء الماء الماء سَلمة بن الأكوع الأسلمي: ENYLE - weat 4. Held of ala ! أم سلمة = هند بنت أبي أمية، أم المؤمنين: TYL سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني: TTA (Eq.) = wear of ment of tent! سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود: المحارب علمين بر هذا للبه = ما ١٩٢٧ أبو سليمان الخطابي = حمد بن محمد بن إبراهيم الله يه يه يه المحمد = يه ٢٢٦٠ سَمُاكُ بن حرب، أبو المغيرة الهذلي: المُعَامِن الله الله إلى الله الله الله الله المعام الله المعالم المعاملة ا

TYEN Haby Henry سمرة بن جندب:

۲۹ با الأنصاري: سوار بن عبد الله التميمي العنبري المصري:

ابن سيرين = محمد بن سيرين البصوى الله على الله الله الله المحمد عن المحمد عن ١١٥٧ السيوطي = عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد:

رقم الصفحة	الاضمال ود .
187 was - he is go was	الشافعي = محمد بن إدريس:
YAE - The SAY	ابن شبرمة = عبد الله بن شبرمة الضبي الكوفي:
rare li que , el m.	الشرقاوي = عبد الله بن حجازي بن إبراهيم:
AY to a direct with the	شريح بن الحارث بن قيس الكندي، القاضي:
VY	الشريد بن سويد الثقفي: الرياه بيسا عمال يا
AY	الشعّبي = عامر بن شراحيل:
TE 12 - 12 - 12 - 13 - 13 - 13 - 13 - 13 -	الشلبي = أحمد بن محمد بن يونس:
الرملي الأنصاري: ٢٦٠	شمس الدين الرملي = محمد بن أحمد بن جمزة
	شمس الدين المقدسي = عبد الرحمٰن بن محمد ا
	ابن شهاب = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شه
YOU are was	
	الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسح
M. Land Park	صَّالَح بن أحمد بن حنبل، أبو الفضل:
37.7	الصاوي = أحمد بن محمد الخلوتي المصري:
131 - 10 - 20 - 10 - 20 - 20	صَحِّر بن حرب بن أمية، أبو سفيان:
0 \$.	صدي بن عجلان بن وهب الباهلي، أبو أمامة:
#81:00 mg 20 00 00 00 00 00 00 00 00 00 00 00 00	ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمٰن:
	الصُّنعاني = محمد بن إسماعيل الحسني الكحلاني
173 Transport	الضحاك بن سفيان بن عوف الكلابي:
	طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب ال
	طاووس بن کیسان:
MARIE HINKS willy - wears	الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي:
	الطبري = محمد بن جرير بن يزيد الحمد الما
	الطَّحَاوي = أحمد بن محمد بن سكامة الأزدي:
	أبو الطيب الطبري = طاهر بن عبد الله بن طاهر:
-	ابن عابدين = محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز
	أبو العالية = رفيع بن مهران الرياحي: ﴿ الْعُمَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ
AY. By your your by	
17 like y bed y were y the	عائشة أم المؤمنين: يعدا يقيمه ويستنظات

رقم الصفحة الاسم. ابن عباس = عبد الله بن عباس: Oliver - was the second عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، بعد يسط موسد في الله عبد = موسف الإرقاني، ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري: ١٨٠٠ عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية: عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي: المنظام المال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن البيلماني: Y.Y عبد الرحمٰن بن دلاف المزنى: عبد الرحمٰن بن صخر الدوسي = أبو هريرة: مسلما من سحم = إليا ما ما ١٩٠٠ عبد الرحمٰن بن عبد الكريم بن إبراهيم بن زياد الزبيدي: عبد الرحمٰن بن على القرشي، ابن الجوزي: منه المرابع الم عبد الرحمٰن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي: عبد الرحمٰن بن القاسم العتقى: عبد الرحمٰن بن القاسم العتقى: أبو عبد الرحمن القيني: TITA- y franksy -dyl a lighthau ? عبد الرحمٰن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي نب المحمد ا Y14 - - Luk lak le sell عبد الرحمٰن بن محرز القيرواني: عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي في المحمد بن أحمد بن قدامة المقدسي في الم YET lack - = add g and in the عبد الرحمٰن بن ناصر السعدى: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمُن العراقي ناحال المناسب المناسب المناسبة عبد الرزاق بن همان بن نافع الحميري: ابن عبد الرفيع = إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربعي التونسي: ١١٠ ١٠٠٠ ابن عبد الربعي التونسي: ١٤٩٣ Mix. - Endo. عبد السلام بن سعيد التنوخي، سحنون: ابن عبد السلام المالكي = محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي: الما عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري: المحمد علاء الدين البخاري: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، أبو بكر غلام الخلال: منعم و المعاد على ١٦٥٥ عبد العزيز بن عبد السلام السلمي: مِنْ الله عبد إله عبد العزيز بن عبد السلام السلمي: مِنْ الله عبد العزيز بن عبد السلام السلمي: عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي: و ما مدعد و وداد ٢٤٢ عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري: ﴿ لَهُ الْمُ الْمُ عَبِدُ اللَّهُ الْمُعَالِكُ ٢٣٢ عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين: المعمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين:

رقم الصفحة the market the second عَبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوى: 797 عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي: ٥٢ عبد الله بن حرام الأنصارى: 407 عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة: عبد الله بن أبي زيد القيرواني: عبد الله بن شبرمة الضبي الكوفي: غبد الله بن عباس: عبد الله بن عمر: ٤٩ -عبد الله بن عمر بن محمد، أبو الخير، البيضاوي: ﴿ وَ مُعْمَدُ وَ مُعْمَدُ وَ مُعْمَدُ وَ مُعْمَدُ عبد الله بن عمرو بن العاص: 277 عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري السلمى: 419 عبد الله بن قيس، أبو موسى الأشعرى: ۳۷۸ with the house 444 عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي: Le - Williams ٧٤ عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي: 4.4.4 عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى: 249 عَبد الله بن محمود النسفي، أبو البوكات: --144 عبد الله بن مسعود: 717 امرأة عبد الله بن مسعود: 717 0.27 عبد الله بن وهب بن مسلم: عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو محمد الزيلعي: 2.4 عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله التيمي، ابن الماجشون: 1.1. ابن عبد الهادي = محمد بن أحمد بن عبد الهادي الجماعيلي: 450 عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني: 174 عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي السبكي: 0 7 405 عبد الوهاب بن نصر البغدادي (القاضي عبد الوهاب): ٤٧٤ . عبيد بن عمير بن قتادة الليثي: عبيد الله بن الحسن بن الجلاب البصري: 777 عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري: ﴿ اللهُ عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ الْعَلَيْمِ اللَّهُ اللَّهُ الْم 474

رقم الصفحة الاستهاديت أبو عبيد = القاسم بن سلام الهروي: عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح، أبو عمرو: 28 10 g = = 18 is 18 is 18. عثمان بن عفان: عثمان بن على بن محجن، أبو عمر الزيلعي: من الله الله الله الله الله الله الله عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو، ابن الحاجب: الما الله الله الله الله الله الله VIII is a small thing the العدوى = على بن أحمد الصعيدى: T & 4 P & 3 T العراقي = عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن: 100 1 4 20 : ابن العربي = محمد بن عبد الله بن محمد: ابن عرفة = محمد بن محمد بن عرفة التونسي: حمد المحمد بن محمد بن عرفة التونسي: YAOLU LALLE LEGE عروة بن الزبير بن العوام: ١٤٩١ بر أبي فنادة الألصاري السير عطاء بن أبي رباح الجندي اليماني: M. W. of Emp. by way There .. عطاء بن أبي مسلم الخراساني: William we have no while the same of the عطية بن سعيد بن جنادة العوفى: ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن : من الله الله عليه الماكة الكالمة ابي الشيخ محمد بن المد الوعاب عقبة بن عامر الجهني: AOVID I would by water they amy عكرمة بن عبد الله: علاء الدين البخاري = عبد العزيز بن أحمد بن محمد: محمد عبد عبد العزيز بن أحمد بن محمد: علاء الدين السمرقندي = محمد بن أحمد بن أبي أحمد: TOP and the ye among co على بن أحمد البغدادي، ابن القصار: على بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، ابن حزم: عليه على بن أحمد بن سعيد بن حزم، على بن أحمد الصعيدي العدوي: المعلوم المعمد بالمعمد والمعمد والمعالم المعمد المعالم الم على بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني نظاما المراعيناني الله الدين الله الدين الله الدين على بن خلف بن بطال البكري القرطبي، ابن بطال في المد على المالية المالي على بن سليمان السعدي المرداوي: " والمرداوي: المرداوي: ال ٤٢٨ وهاب بن علي من منا الكافي السائر ا علي بن أبي طالب: على بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني: على بن محمد بن حبيب البصري الماوردي: حسما على بن محمد بن حبيب البصري الماوردي:

على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي: المحمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي: المحمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي:

الاسم المناهدة

	•
اللخمي: بيان يك يوايد ديم	عِلِي بن محمد الربعي، أبو الحسن
ماد الدين، الكيا الهراسي: ﴿ رَا مُو الْكِيا الهراسي: ﴿ ٢٩	علي بن محمد بن علي الطبري، ع
184 to lead to the of the lo likelight	
1) Y a alle.	ابن عمر = عبد الله بن عمر:
180 halm = at a come of at "du six	عبر بن الحسين بن عبد الله الخرقم
Me in the land - he will !	عبم بن الخطاب:
T.E. = slove and long	عمر بن خلدة الزرقي الأنصاري:
ومن عدد الله با المد من المدار و المدار و	عمر بن رسلان بن نصير البلقيني:
YAO	عمر بن عبد العزيز:
of he he was made how a factor	
VY u. I	عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي:
ي، القاضي: و ي على القاضي:	عياض بن موسى بن عياض اليحصب
197 at a seal of semi-	
1. Y had is - and more thanking glass its	
Ya. L wood limit is seek they I be the	
النامان على المحالي بن أعاد في على الناماد	
	ابن قاضي الجبل = أحمد بن الحس
ممود البخاري:	
كر بن أحمد بن محمد:	
OYA	
TOT . Son a line History . It illies	
TIEL of the same and illidean highling.	قتادة بن دعامة السدوسي:
دامة المقدسي، موفق الدين: ما مدامة المقدسي،	
يل بن جعفر: الله المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم	
مي المحال على المحال المحال المحال	
بكر بن فوح القرطبي الأنصاري: ١٠٠	القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي
YOTH , I was it - of the War & & co	ابن القصار = علي بن أحمد إليغذاد
و: المالية الم	أبو قلابة = عبد الله بن زيد بن عمر
	القليوبي = أحمد بن أحمد بن سلاه

الاسم القيم = محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعشقي: وقم العفحة الكاساني = أبو بكر بن مسعود بن أحمد: الكاساني = أبو بكر بن مسعود بن أحمد: ابن كثير = إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء البصروي: كعب بن مالك: الكيا الهراسي = علي بن محمد بن علي الطبري: الكيا الهراسي = علي بن محمد بن علي الطبري: المحق بن حميد بن سعيد السدوسي، أبو مجلز: المحق بن محمد الربعي: اللخمي = علي بن محمد الربعي: اللخمي = علي بن محمد الربعي: الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي: المحتمد بن سعد: الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي: المحتمد بن سعد:

ابن أبي ليلى = محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري: محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري: محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري: مالك بن أنس:

المازري = محمد بن علي بن عمر التميمي: المازري = محمد بن علي بن عمر التميمي: المازري = علي بن محمد بن حبيب البصري: المازري = علي بن محمد بن حبيب البصري:

ابن المبارك = عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي:

المبارك بن محمد الشيباني، مجد الدين، ابن الأثير الجزري: ١٠٠٠ ١٠٠٠ المتولى = عبد الرحمٰن بن مأمون بن على النيسابوري:

أبو مجلز = لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري: ابن محرز = عبد الرحمٰن بن محرز القيرواني:

مُحَفُّوظ بن حميد أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني، أبو الخطاب: ١٢٢ - ١٢٢

محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، ابن المواز:

محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ: محمد بن إبراهيم بن المنذر ألنيسابوري: المناف المناف

محمد بن أحمد بن أبي أحمد، علاء الدين السفرةنذي: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، علاء الدين السفرةنذي:

مُحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي الأنصاري: ١٩٠٠ ﴿ مُحمد بن أحمد بن أبي المحمد المحمد بن أبي المحمد بن أبي المحمد بن أبي المحمد بن أبي المحمد المحمد المحمد بن أبي المحمد ا

محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي:

محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري شمس الدين الرملي:

محمد بن أحمد بن رشد القرطبي:

محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي:

رقم الصفحة	الاسماء مأ
a lively.	Say Market
£.9	محمد بن أحمد بن الحسين أبو بكر الشاش:
٧٢	محمد بن أحمد الخطيب الشربيني: ﴿ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ
780	محمد بن أحمد بن عبد الهادي الجماعيلي:
***	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي:
377	محمد بن أحمد بن محمد المحلي، جلال الدين:
₹•	محمد بن أحمد بن محمد، ميارة الفاسي:
780	محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف المغربي الرهوني:
	محمد بن أحمد بن أبي موسى:
له (الحفيد): ١٩٨	محمد بن أحمد بن أبي الوليد بن محمد بن أحمد بن رش
183	محمد بن إدريس الشافعي:
778	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري:
Y•A	محمد بن إسماعيل الحسيني الكحلاني الصنعاني:
YY. at there is a	محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي:
۸۲۵ مست	محمد بن أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي:
جوزية): المالية عام	محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي (ابن قيم اِل
044	محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي:
13	محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري:
0.	محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي:
1•1	محمد بن الحسن:
77.	محمد بن الحسن البناني:
بو يعلى:	محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، أ
198	محمد بن سعید بن أحمد (ابن زرقون): ﴿
104	محمد بن سيرين البصري:
AT	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
787	محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي:
	محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي:
NOV	محمد بن عبد الله الخرشي المصري:
798 week w. 11	محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي:
100	محمد بن عبد الله بن محمد (ابن العربي):

رقم المنفخة

<u> </u>	<u> </u>
كمال الدين (ابن الهمام): من المناسبة ال	مَحَمُّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد،
٣٠٧ ين أحمد العطيب السريني : (محالما)	مُحمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري
	محمد بن علي بن عمر التميمي المازري
۲۰۹ بن أحمد بن علمان الدقي "	محمد بن علي بن محمد الشوكاني:
#4. L. I -cal & over havely a with	مُحَمَّد بن عمر الحانوتي:
٥٠٠٠ بن أحمد بن محمد، مبارة العاسي"	مُحْمَد بن عيسى بن سورة الترمذي:
ساني المقري: و المحمد و المحمد و ١٣٦٠	مُحَمَّد بن محمد بن أحمد القرشي التلم
184 to least to be described	مُحمَّد بن محمد الحطاب:
١١٩٠ من أحمد من أبي الوليد بن محمد بي	محمد بن محمد بن عرفة التونسي:
4.4 45 [com 12]	محمد بن محمد الغزالي (أبو حامد):
كمل الدين: سا إسفايا ن رئيدسا و ١٠٠٠	مُحَمَّد بن محمد بن محمود البابرتي، أَنَ
خففي (أبو السعود): الله المعادية	محمد بن محمد بن مصطفى العمادي ال
۱۲۲۰ مین بن حمر بی عبد الحزیز بن بنایابور	محمد بن المدني بن علي كنون:
الزهري، أبو بكر: المحالية بديد يا ٢٩٠٠	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب
۱۷۷ بر ای بکر بر اوب از رمی الدسائی	محمد بن مفلح المقدسي، ابن مقلح: ا
KAN WOULD TO THE ME THE SELECT	محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي:
١٧٧٠ بي حد در يوند أبو جعبر الطن (رية	محمد بن يحيى القرافي (بدر الدين القرا
	محمد بن يوسف العبدري الغرناطي (الم
49V 50 16mg	محمُود بن أحمد بن موسى العيني:
	أبن المدني كنون = محمد بن المدني بر
	المرداوي = علي بن سليمان السعدي:
	المُوغيناني = علي بن أبي بكر بن عبد ا
: ا	المُزني = إسماعيل بن يحيى بن إسماعيا
THE HE BULLETING TO THE HE BULLET	
مهمد بن عبد الرحس بن مجمد السخاوي.	مُسْعُود بن عمر بن عبد الله التفتازاني:
TAM is an limit of it is the live to	
١٧٠٠ بن عبا أنه البرشي اليمسري	مسلم بن خالد الزنجي:
ن بن أبي وهب القرشي : ١١٠ الما ١٠٠٠ الما ١٠٠٠	
TIV is get it is wear (it live)	المسيب بن رافع:

رقم الصفحة	الامنعال وبقء
188 mg & our Pany Ha	مُضَطفى السيوطي الرحيباني:
EVI and them in the	
18/4 mi = au /4 - co 10 au	
088	مَعُاوِية بن قرة بن إياس المزني:
Y. Elizate - weat of all lift	أبو المعتمر بن عمرو العدني أنه المسحا المد عالم
EAT - by this by what the	مَعْمَرُ بن راشد الأزدي:
£ . £	البنَّ المعين = يحيى بن معين بن عوف بن زياد المري:
	ابن مفلح = محمد بن مفلح المقدسي:
0.99 - I cal i con.	اللمقداد بن الأسود:
ي تما راه الله = ما الله على الله	المَقْرِي = محمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساة
	مُكْخُولُ بن عبد الله الدمشقي الله الدمشقي
ATE - Leve Tienley	أبنُ "المنذر = محمد بن إبراهيم:
THE WELL YES	المّنذري = عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله:
٥٠ ي نين ي عود ي رياد	منضُّور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي: ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ
{ V L. Lum.	أبن المواز = محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني:
**	المواق = محمد بن يوسف العبدري الغرناطي:
8:8Y - E-	أبن أبي موسى = محمد بن أحمد بن أبي موسى:
TVX	أَبُو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس:
111 - an the year of	مُوسَى بن أحمد بن موسى الحجّاوي المقدسي: 😁
279	الموصلي = عبد الله بن محمد مودود:
٦٠	ميارة = محمد بن أحمد بن محمد:
٥٩	ابن نجيم = زين (العابدين _ الدين) بن إبراهيم:
104	النخعي = إبراهيم بن يزيد:
٤٠٤	النسائي = أحمد بن شعيب بن علي:
179	النسفي = عبد الله بن محمود، أبو البركات:
377	نعيم بن عبد الله:
٤٠٣	نوح بن دراج النخعي:
0V	النووي = يحيى بن شرف، أبو زكريا:
ي: ٦٤٢	ابن الهائم = أحمد بن محمد بن عماد بن علي المصر

اوح بن مراج النحم

الناري = بحي بن شيد. او رغياة

أبي ألهافية = احديم بن المحملة في عدد بن على المصرى

75 4 3

الاستها بأ رقم الصفحة VA الهرماس بن حبيب التميمي العنبري: ابن أبي هريرة = الحسن بن الحسين القاضي: المينا و علاسه يه عاما يو ما ١٠٢٨ 79 أبو هريرة = عبد الرحمٰن بن صخر الدوسي: EVYU - LEUR DE TANK هشام بن زیاد: ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين: TV1 - (LL 12 هند بنت أبي أمية، أم سلمة (أم المؤمنين): هند بنت عتبة: 17 hours on your your ا عاد المناعد . وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الكوفي: TXI C 4 C 44 C الوَنشريسي = أحمد بن يحيي: ابن وهب = عبد الله بن وهب بن مسلم: ﴿ وَ الْمُعَالِمُ اللَّهِ عَبِدُ اللَّهُ بِن وَهِبِ بِن مسلم: ﴿ وَ اللَّهُ ابن أبي يحيى الأسلمي = إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي: من السلمي عليه ١١٩٤ عديم الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي المسلمي المسلمي المسلمي المسلمي المسلمي المسلمي الأسلمي المسلمي المسلم المسلم المسلمي المسلم المسلم المسلم المسلمي المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم الم يحني بن سعيد الأنصارى: (Thomas = weat a fallow OVIL - - - Le being of the large of the large of يحيى بن شرف النووى: يحيى بن معين بن عوف بن زياد المري: ويهدا إمانا و المد وم يسبب و المديد يزيد بن أبي حبيب: TTAline! - weat of factor of the Montan يسار بن نمير: The = went of your leading land in يعقوب ﷺ: 90 to see the term of a sense يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الكوفي (أبو يوسف): ﴿ وَاللَّهُ عَالَ مِنْ اللَّهُ عَالَمُ عَالَمُ عَلَّا ال يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري: Mostern = and like word margin. PYI all to see y her of week. is my tig (Haldy - Hay) of ly lain. Place - Julian y Gar that is to be to hear you align الماسعي = عبد الله بن محموده الم الموالات: 271 ung 4 and 180. 3 1 3

Trev.

سادساً: فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل

الصفحة	والاسماء ولملعاة ولية لمدم والدقم	الصفحة	الاسم معلما عبالها عربه رقم
	عبد الملك بن عبد العزيز بن	12	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيي
45.	قفجريج له إلى الأحارا إلى والقالا	443	الأسلمي فيد المناه المناهدة ال
177	عطية بن سعد العوفي: عصد	£ VV	أحمد بن محمد بن غالب:
14.	كثير بن عبد الله:	7 % F.	أسامة بن زيد بن أسلم العدوي:
٣٣٩	ابن لهيعة في مناور الله الله الماسيد	. 244	إسماعيل بن أبي أمية:
٤٨٧	محمد بن ثور:	797	إسماعيل بن عياش:
٢٣٦	مسلم بن خالد الزنجي: ١٧٠ الر	**	بشر بن نمير العالم العالم على العالم
EVY	مصعب بن ثابت: على الله الله	V 9	حبيب التميمي العنبري:
4. • 8	أبو المعتمر بن عمرو المدني:	72.	حجاج بن محمد المصيصي .
08.	موسى بن عبيدة:	£,V,Y	المحسن البطري: الله على المالي
٤٠٣	نوح بن دراج: الما الله الما	779	حماد بن الجعد:
> 9	الهرماس بن حيب:	240	زيد بن أسلم:
٤٧٧	هشام بن زیاد:	774	سماك بن حرب:
०११	يحيى بن يعلى الأسلمي:	777	عبد الرحمٰن بن البيلماني:
	I have been all the	777	عبد الله بن زيد بن أسلم:

الإخلام في الصول الأخلالام: الله م حمد من من من مرحو الإراد من

E. Weider Particked in the constitled the White

reliable and the transfer of t

I then the later.

سادساً: فهرس الكالقاللات المعاقمة المخالف و تعديل

- البحوث العلمية والإفتاء والمعلكة العربية السعودية: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والمدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م،
- الإتقان والإحكام في شرح تحفة النحكام: محمد بن أحمد مَيَّارِة الفَّاسِي، المحمد بن أحمد مَيَّارِة الفَّاسِي، المحمد بن أحمد ميَّارِة الفَّاسِي، المحمد الاستقامة بالقاهرة. و المحمد الاستقامة بالقاهرة و المحمد المحمد الاستقامة بالقاهرة و المحمد المح
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق الأولى ١٤١٢هـ موسعة الأولى ١٤١٢هـ المارت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ المارت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ المارت الطبعة الأولى ١٤٩٢هـ المارت الما
- العلوم و كراتشيه المحام الأوراق النقدية: محمد تقي العثماني، مكتبة دار العلوم و كراتشي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م. ٢٧
- أحكام البيع بالتقسيط (وسائله المعاصرة في ضوم الفقه الإسلامي): القاضي محمد تقي العثماني، بحث مطبؤع بالآلة الكاتبة ضمن ملفات الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي،
- آ- الأحكام السلطانية والولايات الدينية: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1800 م. ١٤٠٥ م.
- ٧ الأحكام السلطانية: أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.
- ٨ الإحكام في أصول الأحكام: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- 9 **الإحكام في أصول الأحكام**: على بن محمد الآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

⁽١) رتبت المراجع حسب حروف الهجاء.

- وا _ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام: شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي القرافي، تحقيق أبو بكر عبد الرحمن، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- 11 ـ أحكام القرآن: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة الأوقاف الإسلامية سنة ١٣٣٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت. المحالم على المحالم المحالم
- 17 م أحكام القرآن: عماد الدين محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي، تحقيق موسى محمد على، والدكتور عزت على عطية، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- ۱۳ ـ أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
 - ١٤ _ الأحوال الشخصية: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- 10 أخبار القضاة: محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع، عالم الكتب،
- 17 اختلاف العراقيين (كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلي): الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ١٧ ـ اختلاف الفقهاء: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق الدكتور محمد صغير حسن المعصومي، مطبوعات معهد الأبحاث الإسلامية، إسلام آباد، باكستان.
- ١٨ الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمعها علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ١٩ ـ الاختبار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي،
 دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ٠٠ أدب القاضي: أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص، تحقيق الدكتور حسين خلف الجبوري، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الطبعة المدين ١٤٠٩ ما ١٤٠٩م المدينة الطائف، الطبعة المدينة المدينة المدينة الطبعة المدينة ال
- ٢١ ـ أدب القضاء: القاضي شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الحموي المعروف ابابق أبي الله الشافعي، تحقيق الدكتور محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م مصبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

- ٢٢ عا **الأربعين حديثاً النووية: يحيى بن شرف النووي، مؤسسة دار العلوم؛ بيروت** (مطبوع مع شرحه لابن دقيق العيد). و العدار ا
- ٢٣ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر.
- ٢٤ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني،
 المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ٢٥ ـ أساس البلاغة: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر
 للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ٢٦ الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي. [مخطوط]، بالمكتبة البريطانية برقم (١٣٤٥س).
- ۲۷ ـ الاستغناء في الفرق والاستثناء: بدر الدين أبو سليمان محمد بن أبي بكر بن سليمان البكري الشافعي، تحقيق الدكتور سعود بن مسعود الثبيتي، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. (المطبوع المجلد الأول والثاني) وقد صدر الكتاب كاملاً بعنوان: الاعتناء في الفرق والاستثناء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- ٢٨ ـ الاستيماب في أسماء الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (بهامش كتاب الإصابة).
- ٢٩ أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير
 الجزري، تحقيق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور، ومحمود
 عبد الوهاب فايد، دار الشعب.
- ٣٠ ـ الإسلام والنقود: الدكتور رفيق المصري، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٣١ ـ أسنى المطالب شرح روض الطالب: أبو يحيى زكرياء الأنصاري الشافعي،
- ٣٢ ـ أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في نقه إمام الأثمة مالك: أبو بكر بن حسن الكشناوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الخلبي وشركاه، الطبعة الأولى.

- ٣٣ ـ الأشباه والنظائر: زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٧م.
- ٣٤ ـ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، مصر السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، مصر السيوطي، دار إحياء الكتب العربية،
- ٣٥ ـ الأشباه والنظائر: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق الشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية، عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- ٣٦ ـ الإشراف على مذاهب أهل العلم: محمد بن إبراهيم المنذري النيسابوري، تحقيق محمد نجيب سواج الدين، دار الثقافة، قطرة الطبعة الأولى ٢٠٦١هـ ـ ١٤٠٦م.
- ٣٧ ـ الإشراف على مسائل الخلاف: القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، مطبعة الإرادة.
- ٣٨ الإصابة في تمييز الصحابة: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، لبنان، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ، بمطبعة السعادة بمصر السهدة السعادة المسرد السعادة ا
- ٣٩ ـ أصول البردوي: علي بن محمد بن الحسين، فخر الإسلام البردوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، (مطبوع بهامش شرحه كشف الأسرار).
- ٤٠ أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- 13 _ أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك: محمد بن حارث الخشني المتوفى سنة ٣٦١هـ، تحقيق الشيخ محمد المجدوب، والدكتور محمد أبو الأجفان، الدكتور عثمان بطيخ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥م.
- 25 أصول ملهب الإمام أحمد: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- 33 _ إعلام السنن: ظفر أحمد العثماني التهانوي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ويعالف بالدارات الدارات الدارة القرآن والعلوم الإسلامية،

- وع من الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروف الطبغة السادسة المعدد معلم المادة دار الفكر بدوش العلمة الاولى ٢٠٤١م معدد
- 23 م أعلام الموقعين من رب العالمين: شيخس اللاين أبي عباد الله طحمًا بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، مراجعة طه عبد الراؤوف اسعدا، مكتبة عبد الكليات الأزهرية على القاهرة ١٣٨٨هـ ١٧٠٨م المد المثالات الأزهرية على القاهرة ١٣٨٨هـ ١٧٠٨م المد المثالات المثال
- 24 ما عافاتة اللهفان من مصائد الشيطان: شماس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية الأشخقيق محمد حامد الفقي، مكتبة عاطف، بكر الشهير بابن قيم الجوزية الأشخفية محمد حامد الفقي، مكتبة عاطف، من اللقاهرة على مناسل من الماسلة على مناسلة الماسلة على مناسلة الماسلة على مناسلة الماسلة الما
- ٤٨ ـ الإنصاح عن معاني الصحاح: الوزير عون الدين يجيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي، المؤسسة السعيدية بالرياض.
- 23- الإفصاح في فقه اللغة: حسين يوسف موسلى وعبد الفتاح الصغيباي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.
- ٥- الإقناع في أبو مكر محمد بن إبراهيم بن المناو الطبعية الدكتور الدكتور في الدكتور في الدكتور في الدكتور في المدكر العزيز الجبرين، الطبعة الأولى ١٨٤٨هـ في الدكتور
- 01 الإقناع في حال ألفاظ أبي شجاع : محمد الشربيني الخطيب أشركة مكتبة الدوم بمصرة الطبعة الأخيرة ١٣٧٥ هـ د ومطبعة الأخيرة ١٣٧٥ هـ د د مصبعة المابوع بهامش تحفة الخبيب على شرح الخطيب السادي
- ٥٢ ـ الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: أبو النجا شرف الدين موسئ الحجاوي
- 97 الأم: «الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، دار الفكر اللطباعة والمارة الفكر اللطباعة والنشوة والتوزيع، بيروت في الطبعة الثانية ٢٠٠١ م. ١٩٨٧ م. ما المارية الثانية ٢٠٠١ م.
- أن الأمالي: محمد بن الحسان الشيباني، الطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند،
 الله ١٣٦٠ هذا الله العرب الثال العربة الثال الفراء المالة ال
- ٥٥ والأموال : أبو عبيد القايسم ابن استلام، تخطيق محمه اخليل هو اس الحدار الكتب العلمية ، بيروك الاطبعة "الأولي الم ١٤٠٤ها ١٨٥٦ما؛ وتنبيعا ما العلمية ، بيروك الطبعة "الأولي الم ١٤٠٤ها ١٤٠٤ما؛
- الأنساب: أبو سعد عبد الكويم بن مجمد بن منصور التميلي الملمعاني، دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٨٨٨م، ٢٠ على الما
- ٥٧ الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف: علاء الدين أبو اللحسل على بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م من المرداوي،

- ٥٨ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ـ ١٠٦٨م ـ ١٠٠٨م .
- ٥٩ أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: الشيخ قاسم القونوي، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٦٠ الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية: الدكتور محمد أحمد سيزاج، دار
 الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 71 ـ الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي: الدكتور إلياس حداد، معهد الإدارة العامة، الرياض ١٤٠٧ه.
- 77 إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو المظفر شمس الدين يوسف بن فرغلي الشهير بسبط ابن الجوزي، تحقيق ناصر العلي اللخليفي، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- 77 إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق أحمد بوظاهر الخطابي، صندوق إحياء التراث الإسلامي، الرباط ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- 17 _ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: اسماعيل باشا بن محمد بن أمين البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت، لنان.
- 70 _ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٣٩٩م.
- 77 البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين ابن تُجيم الحنفي، قارة المعرفة،
- 7٧ _ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار؟ أحمد بن يعجي بن المرتضى،
- 7۸ _ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاءُ الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني المسعد البنان، الطبعة الثانية ١٤ ١٤ هـ مسمد المحتفي، دار الكتاب العربي، بيزوت البنان، الطبعة الثانية ١٤ ١٤ هـ مسمد ١٩٨٢م ١٩٨٤م ١٩٨٠م مسمد
- 74 بدائع الفوائد: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٢م.

- ٧٠ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطي الأندلسي، دار الفكر، بيروت.
- ٧١ ـ البداية والنهاية: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، دار الكتب العلمية،
 بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- ٧٧ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع: محمد بن علي الشوكاني، دار
 المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى سنة
 ١٣٤٨ د بمطبعة السعادة بمصر.
- ٧٣ بدر المتقى في شرح الملتقى: محمد علاء الدين الإمام، تصوير دار إحياء التراث العربي عن طبعة دار الطباعة العامة، الصادرة عام ١٣١٧هـ، (مطبوع مع مجمع الأنهر).
- ٧٤ يفية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرين:
 جمع عبد الرحمٰن بن محمد بن حسين بن عمر المشهور باعلوي مفتي الديار الحضرمية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ٧٥ بلغة السائك الأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: أحمد بن محمد الصاوي المالكي، طبع بدار إحياء الكتب العربية.
- ٧٦ ـ بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني: أحمد عبد الرحمن البنا، دار الشهاب، القاهرة، (مطبوع بذيل الفتح الرباني).
- ٧٧ ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام: الحافظ ابن حجر العسقلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٨هـ.

- ٠٨ ـ البهجة شرح التحقة: أبن الحسن على بن عبد السلام التسولي، دار الفكر،
- ٨١ البيان والتحصيل: الأبي الوليد ابن رشد القرطبي، تحقيق الدكتور محمد
 حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م/ ١٨٨
- ٨٢ بيع التقسيط: الدكتور رفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

- ٨٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، وزارة الإعلام في الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـــ ١٩٨٦م.
- ٨٤ التاج والإكليل لمختصر خليل: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير بالمواق، دار الفكر، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، (بهامش مواهب الجليل). وقد الشهير بالمواق، دار الفكر، ١٣٩٨هـ محمد بن يوسف بناها المحليل). وقد المحليل المحليل
- ٨٥ ـ التاريخ الكبير: الحافظ أبو عبد الله محمد بن إشماعيل بن إبراهيم البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- ٨٦ تاريخ جرجان: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ ١٩٨١م،
 - ٨٧ _ تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، دار الفكر ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- ٨٨ تاريخ قضاة الأندلس: أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النُباهي المالقي الأندلسي (وسمَّاه كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ٨٩ ـ تأسيس النظر: عبيد الله بن عمر الدبوسي الحنفي، الناشر زكريا علي يوسف، القاهرة.
- ٩٠ تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٩١ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٣هـ.
- 97 تجريد زوائد الغاية والشرح: حسن الشطي، المكتب الإسلامي بدمشق، (مطبوع بذيل مطالب أولي النهي).
- ٩٣ تجريد الكلام في مسائل الالتزام: أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب، تحقيق عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- 98 _ تحرير الفاظ التنبيه: محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م.
- ٩٥ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: أبو العلي محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، مطبعة المعزفة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.

- 97 تحفة الحبيب على شرخ الخطيب: سليمان البنجيرمي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، الطبعة الأخيرة ١٩٧١هـ ١٩٥١م.
- 47 لما الحفة الفقهاء: علاء الدين محمد السمرة بدي ، دار الكتب العلمية البيروت،
- ٩٨ ـ تحفة المحتاج بشرح المنهاج: أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي المكلي، دار ما در الهيتمي المحلي، دار ما در المحلي، دار ما در المحلي، المادي المحلية المح
- 99 _ تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أخمد بن اعثمان الذهبي، مدر احياء التواث العربي، مدر الله عبد القال ما التواث العربي،
- ۱۰۰ ـ ترتیب المدارك وتقریب المسالك لمعرفة أعلام منعب مالك: أبو الفضل عیاض بن موسی بن عیاض الیحصبی، دار مكتبة الحیاة، بیروت ۱۳۵۷هم ۱۹۹۷
- ما المركة وما يتعلق بها من الحقوق: الشيخ محمد عبد الرحيم الكشكي، دار الغدير للطباعة والنشر، بغداديم، يما المناه ا
- ١٠٢ ـ التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة، دار الكاتب العربي، بيروت.
- ۱۰۳ ـ تصحیح الفروع: علاء الدین أبو الحسن علي بن سلیمان المرداوي، عالم الکتب، بیروت، الطبعة الرابعة ۱۶۰۰هـ ـ ۱۹۸۵م، (مطبوع مع الفروع).
- 10.6 التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة: مجاضرات القاها الأستاذ علي الخفيف، معهد الدراسات العربية العالمية 1978م.
- ١٠٥ _ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأثمة الأربعة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت:
- ١٠٦ ـ التعريفات: على بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٠٣هـ ١٨٨ م.
- ١٠٧ ـ التعليق المغني على سنن الدارقطني! أبو الطيب محمد شمس الحق، العظيم أبادي، حديث أكادمي، باكستان، (مطبوع بديل سنن الدارقطني).
- ١٠٨ ـ التعليقات السنية على الفوائد البهية: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (مطبوع بذيل الفوائد النفتة).
- ١٠٩ ـ التفريع: أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري، محقيق الدكتور حسين بن سالم الدهمائي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، البنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٤٨٧م.

- ١١٠ محمد بن جرير الطبري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده محمد بن جرير الطبري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هم ١٨٨٠مم المسلم مصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هم المسلم ١٨٨٠مم المسلم المس
- ۱۱۱ _ تفسير القرآن العظيم: الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م،
- 117 ـ التفسير الكبين: محمد بن عمر بن الحسن التيمي أبو عبد الله الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية.
- 1۱۳ _ تقريب التهذيب: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني؛ تحقيق محمد عوّامة؛ دار الرشيد، سوريا، حلب، الطبعة الأولى 1807هـ _ 19٨٦م.
- ١١٤ _ تكملة البحر الراثق شرح كنز الدقائق: محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، دار المعرفة، الطبعة الثانية.
- 110 تكملة المجموع: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، دار الفكر، (مطبوع مع كتاب المجموع).
- 117 التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٩هـ.
- ١١٧ ـ التلخيص من كتاب المستدرك على الصحيحين: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة بيروت، لبنان، (مطبوع بذيل المستدرك على الصحيحين).
- ١١٨ _ التلويخ في كشف حقائق التنقيخ: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 119 _ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق الذكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٤هـ ١٩٨٤م.
- 110 _ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله النمر الأندلسي، نسخة مصورة.
- ۱۲۱ _ تنبيه الوقود على مسائل النقود: محمد أمين الشهير بابن عابدين، (مطبوع من ١٢١ ـ تنبيه الوقود على مسائل ابن عابدين)، دار احياء التراك العرابي، بيروت، لينان، ١٤٠٥ ١٢٠٠ ١٢٠٠ المسائل ابن عابدين)، دار احياء التراك العرابي، بيروت،

- ۱۲۲ ـ تنقيع التحقيق: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقدسي، (نسخة مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، حديث ٣٠١).
- ١٢٣ ـ التنقيع المشبع في تحرير أحكام المقنع: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، المؤسسة السعيدية بالرياض. ويقعا ألم المؤسسة السعيدية بالرياض.
- 178 _ تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين بن شرف التووي، (رتب المؤلف الكتاب على قسمين: الأول في الأسماء، والثاني في اللغات)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، المسلمة ابن تيمية، القاهرة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، المسلمة المسلمة
- 1۲٥ ـ تهذيب التهذيب: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الغسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦هـ بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.
- 1۲٦ ـ تهذيب السنن: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (مطبوع بذيل مختصر منن أبي داود ومعالم السنن).
- ١٢٧ ـ تهذيب الفروق والقواحد السنية في الأسرار الفقهية: ابن حسين المكي المالكي، عالم الكتب، بيروت، (بهامش الفروق للقرافي).
- ۱۲۸ ـ تهذیب الکمال في أسماء الرجال: جمال الدین أبو الحجاج یوسف المزي، تحقیق الدکتور بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بیروت، الطبعة الخامسة الدّا۳ هـ ۱۹۹۲م.
- ۱۲۹ ـ تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- ۱۳۰ التوضيح في حل خوامض التنقيح: القاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (مطبوع بهامش التلويح في كشف حقائق التنقيح).
- ۱۳۱ ـ تيسير التحرير: محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- ۱۳۲ ـ تيسير العلام شرح عملة الأحكام: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن صالح البسام، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ۱۳۹۳هـ ـ ۱۹۷۳م.

- ۱۳۳ تيسير مصطلح الحديث: الدكتور محمود الطحان، دار القرآن الكريم، المبعة الثانية ٢٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ١٣٤ ـ الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- 1۳٥ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، نشر مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- ١٣٦ الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ۱۳۷ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ۱۳۸ ـ جامع الفصولين: محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماونة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى ١٣٠٠هـ.
- ١٣٩ ـ الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٧م.
- 1٤٠ ـ الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ.
 - ١٤١ ـ جمع الجوامع: عبد الوهاب ابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ۱٤۲ ـ جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ۱۹۸۷م.
- 1٤٣ ـ جواهر الإكليل شرح مختصر خليل: صالح عبد السميع الآبي الأزهري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.
- 124 الجواهر المضية في طبقات الحنفية: محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن القرشي الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- 150 _ الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي الحنبلي المعروف بـ (ابن المبرد)، تحقيق الدكتور؛ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- 1.27 علاء المدين على بن عثمان المارديني الشهير بـ (ابن التركماني)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بذيل السنن الكبرى للبيهقي).
- ١٤٧ الجوهرة النيرة شرح مختصر القلوري؛ اليو بكو بن علي المعروفة بالحذاد، الآستانة الشنة ١٠٠١هـ من المال المنادة المنانة الشنة ١٠٠١هـ من المالة منانة المنانة الشنة ١٤٠١هـ منانة المنانة المن
- ١٤٨ ـ حاشية ابن عابدين (الموسومة بحاشية رد المحتار شرح تنوير الأبصار): محمد أمين الشهير بابن عابدين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ ١٩٦٥م.
- ١٤٩ ـ حاشية أبن قاسم العبادي على تحقة المحتاج: أحمد بن قاسم العبادي، دار صادر، بيروت، (مطبوع مع حاشية الشرواني على تحقة المحتاج).
- ١٥٠ ـ حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع: إبراهيم الغزي الباجوري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.
- 101 حاشية البناني على شرح الزرقاني لمختصر خليل: محمد بن الحسين البناني، دار الفكر، بيروت، (بهامش شرح الزرقاني).
- ١٥٢ ـ خاشية الحسن بن رحال على الاتقان والاحكام: أبو علي الجسن بن رحال، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، (مطبوع مع الاتقان والإحكام) ما المستقامة بالقاهرة،
- ١٩٥٣ حاشيلة البسلوقي على الشرح الكبير: محمد بن عرفة الدللوقي و دار الفكر
- ١٥٤ ـ حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني، تصوير دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ معرد عن عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٠٦هـ المسلمة الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٠٦هـ
- ١٥٥ ـ حاشية السندي على سنن النسائي: أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي الحنفي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م، (بذيل سنن التسائي).
- ١٥٦ ـ حاشية الشبراملسي على نهاية المجتاج: أبن الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري، شركة مكتبة ويطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م، (طبع بذيل نهاية المجتاج).
- ١٩٧٧ ـ حاشية الشربيني على الغرر البهية: عبد الرحمٰن الشربيكي الشافعي، المطبعة المطبعة الميمنية بمصر، (مطبوع بذيل الغرر البهية). ٢٠٨٠ ـ ١٧٠٠ ـ ١٠٤٧ ـ ١٠٤٧ ـ ١٠٤١

- 10A ـ حاشية الشرقاوي هلى تحفة الطلاب: الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم تعمل الشافعي الأزهري الشهير بالشرقاوي، شركة مكتبة ومطبعة مطلطالي البابي مناك الخلبي وأولاده بمصر ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١م. من المستدر ما المسلم
- ١٥٩ ـ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج: عبد الحميد الشرواني الدار صادر،
- 17. حاشية الشلبي على تبيين الحقائق: أحمد الشلبي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مضر، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٣هـ، (مطبوع بهامش تبيين الحقائق).
- ١٦١ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: أحمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م.
- 177 _ حاشية العدوي على الخرشي: على بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بهامش شرح الخرشي على مختصر الخرقي).
- 177 _ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: علي الصعيدي العدوي المالكي المصري، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م، (مطبوع مع كفاية الطالب الرباني).
- المطبوع مع دهاية الطالب الرباني). 178 ـ حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين: أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- 170 _ حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- 177 ي حاشية شهاب الدين الرملي على أسنى المطالب: شهاب الدين أبو العباس أحمد الرملي الأنصاري، المنكتبة الإسلامية، (مطبوع بهامش أسنى حدا المطالب). المناسبة المطالب المطالب المناسبة المن
- الشيخ عميرة على شرح جلال الدين المنحلي على امتهاج الطالبين: الشيخ عميرة، طبع بمطبعة دار إحياء الكتاب العربية بمصو، (مطبوع مع حاشية بما القليويي). من القليويي). من القليويي). من القليويي). من القليويي).
- ١٦٨ _ حاشية قرة عيون الأخيار (تكملة حاشية ابن عابدين المجلد ٧، ٨)؛ محمد علاء الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة المصطفى البابي الحابي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

- 179 ـ جاشية محمد بن المدني على كنون (وهني اختصار لحاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل): تصوير دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ، عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٠٦هـ، (مطبوع بهامش حاشية الرهوني)، منا المسال ال
- ۱۷۰ ـ حاشية نور الأنوار في شرح المنار (المسماة بقمر الأقمار لنور الأنوار في شرح المنار): محمد عبد الحليم بن مجمد أمين الله اللكنوي الأنصاري؛ الصدف ببلشرز، كراتشي، (مطبوع بهامش كشف الأسرار على المنار).
- ۱۷۱ ـ الحاوي الكبير: أبو الحسن علي بن حبيب المارودي، الجزم السابع، [مخطوط] بدار الكتب والوثائق القومية برقم (١٩٦٩).
- ۱۷۲ ـ الحجة على أهل المدينة: محمد بن الحسن الشيباني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- العبعة النابعة المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- ١٧٤ ـ الحق ومدي سلطان اللولة في تقييله: الدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ۱۷۵ ـ حلّى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم: أبو عبد الله محمد التاودي، دار الفكر، الطبعة الثانية ۱۳۷۰هـ 1901م.
- 1٧٦ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ۱۷۷ ـ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبرهيم درادكه، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- 1۷۸ ـ حلية الفقهاء: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة المتوزيع، بيروث، الطبعة الأولى ١٤٨٣هـ ١٩٨٣م، المحسن الأولى ١٩٨٣م، المحسن المحس
- ۱۷۹ ـ الخرشي على مختصر خليل: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي الخرشي المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ليديا المدينة من المدالكي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ليديا المدينة من المدالكي،
- ١٨٠ خلاصة الأثر في أهيان القرن الجادي هشر: محمد المجبي، دان صادر، بيروت.

- ۱۸۱ ـ خلاصة الفكر: عبد الله محمد الشنشوري المصري، تحقيق صابر بن محمد الزيباري، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- ١٨٢ ـ خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال: طفي الدين أحمد بن عبد الله الخررجي، تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، مكتبة القاهرة، مصر
- ۱۸۳ ـ الدارس في تاريخ المدارس: محيي الدين أبو المفاخر عبد القادر بن محمد بن عمر بن نعيم المعروف بالنعيمي، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ١٨٤ ـ درر الحكام شرح مجلة الأحكام: على حيدر، تعريب المحامي فهمي الحسيني، مكتبة النهضة، بيروت، بغداد.
- ١٨٥ ـ الدر الحكام في شرح فرر الأحكام: محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو الحنفي، الناشر قريمي يوسف، مطبعة أحمد كامل الكائنة في دار السعادة ١٣٢٩ هـ.
- ١٨٦ _ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
- ۱۸۷ ـ الدر المباحة في الحظر والإباحة: خليل بن عبد القادر الشيباني الشهير بالنحلاوي، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
- ۱۸۸ _ الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد بن علاء الدين الحصكفي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطباعة الثانية ١٣٨٦هـ _ ١٩٦٦م، (مطبوع مع حاشيته لابن عابدين).
- ۱۸۹ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- 19. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ۱۹۱ ديوان الأدب: أبو إبراهيم إصحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مطبعة الأمانة، مصر ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
- 197 ـ ذيل تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسن الدسيني الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان

- ١٩٣ من فيل طبقات الحفاظ: جلال الدين أبل الفضل عبد الرحم السيوطي، دار ١٩٣ من التراث العربي، وبيروت، لبنان المسيوطي، دار العربي، وبيروت، لبنان المسيوطي، والتراث العربي، وبيروت، لبنان المسيوط التراث العربي،
- 198 ـ الذيل على طبقات الحنابلة؛ زين الدين أبو الفرح عبد الوحمٰن بن شهاب الدين بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ويما المعرفة المعرف
- 190 رؤوس المسائل (المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية): جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الله يذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ١٩٦ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: أبو عبد الله مجمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
- قالعدا الله الله بن أبي زيد القيرواني المالكي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان. البنان.
- لبنان. ١٨٠ ـ الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : شياب الدر أحد معمد ماكر. ١٩٨ ـ الرشالة: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد معمد شاكر.
- ١٩٩ ـ رسالة القياس: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، (ضمن كتاب القياس في الشرع الإسلامي).
- ٢٠٠ ـ روضة الطالبين وعملة المفتين: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المُكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ٥ ١٤٨هـ م ١٩٨٥ م.
- ٢٠١ ـ روضة القضاة وطريق النجاة: أبو القاسم على بن محمد بن أحمد الرحبي السمناني، تحقيق الدكتور صلاح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمال.
- ٢٠٢ ـ روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين: محمد بن عثمان بن صالح بن عثمان القاضي، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٨٠ ١٩٨٠م.
- ٢٠٣ ـ زاد المعاد في هذي خير العباد؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القاذر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المتار الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ١٣٩٩م. ١٩٧٠م. ١٩٧٠م. ١٣٩٩م.
- ٤٠٢- ازوائل الكافي والمجرو على المقنع: عبد الرحمُن بن عبيدان الدنبلي الدمشقي، منشووات المؤسسة السعيدية بالزياض، الطبعة الثانية بساد

- ٢٠٥ الزواجر عن اقتراف الكبائر: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي ابن حجر المكي المكي الهيتمي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨ عليها المدالة المائة الما
- ٢٠٦ سبل السلام شرح بلوغ المرام: محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني، تحقيق فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي، معمد الجمل، دار الكتاب العربي، معمد الجمل، دار الكتاب العربي،
- ٢٠٧ السنحاب الوابلة على ضرائح التخنابلة: محملا بن عبد الله بن علي بن عثمان بن حميد النجدي، مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية برقم كفال الرووية) مع مديد النجدي، مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية برقم كفال الرووية) مديد المحمد المخالطا تالفال والمدينة المحمد المحمد المحالطا تالفال والمدينة المحمد المحمد
- ٢٠٨ ـ سعد الشموس والأقمار وزيدة شريعة النبي المختارة عبد القادر بن عبد الكريم الخيراني البريشي الشفشاوني، (طبعة قديمة منه نسخة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٤٧٦٧). معمد بن سعود الإسلامية برقم ٤٧٦٧). معمد بن سعود الإسلامية برقم
- ١٠٩٠ ملك الدر في أعيان القرن الثاني عشر: أبو الفضل محمد خليل بن علي المرادي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٢١٠ ـ سنن ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحليل وشاركاه .. ٢٢٣
- ٢١١ _ سئن أبي داود الرود داود سليمان بن الأشعث السجمتاني الأزدي، تحقيق
- ٢٠١٠ ل سنن الدارقطني: الحافظ على بق عمر الدارقطني، حديث أكادسي، باكستان.
- ٢١٣ ـ السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهةي، دان المعرفة، عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيروت، لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الدكن، الهند ١٣٥٤ه.
- ١٠٤ السنن الكبرى: الحافظ أحمد بن شعيب أبو عبد الرحم النسائي، تحقيق الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسووي حسن دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠١ه.
- ٢١٥ _ سنن النسائي: الحافظ أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٤٨٦ ما
- ٢١٦ ـ سير أحلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنووط وآخرون، موسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

- ٢٠١٧ ـ السيرة النبوية لابن كثير: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق مصطفى عبد الواجد، مطبعة عيسى البابئ المحلبي وشركاه.
- ۲۱۸ ـ السيرة النبوية لابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيرب الحميري، مطبعة مصطفى عبد الواحد، مطبعة عيسى البابي الحليبي وأولادة بمصر ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.
- ٢١٩ ـ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد عن علي الشوكاني، و ٢١٩ ـ السيل الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ معمد عن المعمد المعمد
- ٢٢٠ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف، أدار الفكر
- ۲۲۱ مشلرات اللهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان من المحاد
- ٢٢٢ ـ شرح ابن عقيل الألفية ابن مالك: عبد الله بن عقيل المصري، مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، (مطبوع مع شرحه التوضيح والتكميل لمحمد عبد العزيز النجار).
- ٢٢٣ ـ شرح الرسالة لزروق: أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي المعروف بزروق، طبع بمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م.
- ٢٢٤ ـ شرح الرسالة للتنوخي: قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القروي، طبع بمطبعة الجمالية بمصريات ١٣٣١هـ ١٩١٤م، (مطبوع مع شرح الرسالة لزروق) ويسما المسادة المسادة
- ٢٢٥ ـ شرح الزرقائي على مختصر خليل: عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الفكر، بيروت.
- ٢٢٦ ـ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٢٧ ـ شرح الزركشي على مختصر الخرقي: شمس الدين محمد بن عبد الله الجرين. الزركشي، تحقيق الشيخ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الجبرين.
- ۲۲۸ ـ شرح السُّنة: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق وتعليق وتخريج شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٤هـ.
- ٢٢٩ ـ الشرح الصغير: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، طبّع بدار إحياء الكتب العربية، (بذيل بلغة السالك).

- ٢٣٠ شرح العضد لمختصر ابن الحاجب: القاضي عضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، (مطبوع مع حاشيته للتفتازاني).
- ٢٣١ عشرح القواعد الفقهية: الشيخ أحمد الزرقاء، تحقيق الدكتور عبد الستار أبو غدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ٢٣٢ ـ الشرح الكبير: أبو البركات أحمد الدردير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بهامش حاشية الدسوقي).
- ٢٣٣ ـ الشرح الكبير على متن المقنع: شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
- ٢٣٤ ـ شرح الكنز: معين الدين الهروي المعروف بمنلا مسكين، الناشر سعيد كمبنى، كراتشى، باكستان، سنة ١٣٠٣هـ، (مطبوع مع حاشيته فتح المعين).
- ٢٣٥ ـ شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- ٢٣٦ ـ شرح كتاب النقاية: المولوي إلياس، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، (مطبوع مع فتح باب العناية).
- ۲۳۷ ـ شرف النووي على صحيح مسلم: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووى، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٢٣٨ شرح جلال الدين على منهاج الطالبين: محمد بن أحمد بن محمد المحلّي جلال الدين، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر، (مطبوع مع حاشيتيه للقليوبي وعميرة).
- ٢٣٩ ـ شرح عماد الرضا ببيان أدب القضا المسمى (فتتع الرؤوف القادر): عبد الرؤوف بن علي زين الدين المناوي القاهري، تحقيق عبد الرحمن عبد الله عوض بكير، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٢٤٠ ـ شرح كتاب المزني مما علق عن القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري: الجزء الرابع، [مخطوط]، دار الكتب المصرية، ورقم (٢٦٦) فقه شافعي.

- ٢٤١ ـ شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الخنفي، تحقيق و ٢٤١ ـ شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد زهري النجاز، وار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩ م . ١٣٩٩ م .
- ٢٤٢ ـ شرح منتهى الإرادات؛ منصور بن يونس بن إدريش البلهوئي اللمكتبة السلفية والمدينة المسلفية السلفية والمدينة المنورة ." من المعلقة منصور بن يونس بن المدينة المنورة ." من المعلقة المناورة ." من المعلقة المناورة ."
- ٢٤٣ صحيح الإمام البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، (مطبّوع مع شرحه فتح الباري).
- ٢٤٤ _ صحيح الإمام مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري التيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية والطبعة الأولى ١٣٧٤هـ _ ١٩٥٥م.
- ٧٤٥ ـ صحيح سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ٢٤٦ ـ صحيح سنن النسائي: محمد ناصر الدين الألباني، مَكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
- ٢٤٧ ـ الصرف العربي: الدكتور عبد الجواد حسين البابا والدكتور زين كامل الخويسكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- ٢٤٨ ـ الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، (ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين).
- ٢٤٩ الضعفاء والمتروكون: أحمد بن شعب النسائي، تحقيق عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، (ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين).
- ٢٥٠ ـ الضعفاء والمتروكون: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، (مطبوع ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين).
- ٢٥١ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
- ٢٥٢ _ فَنُوَابِطُ المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة في عبد الرحال وجيئ حنبكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م ومالة

- ٢٥٣ طبقات الجنابلة: القاضي أبو الجسين محمد بن أبي يعلى الا المعرَّفة ا سروت، لينان. ﴿ وَهِمَا صَالِكًا ۗ إِنَّا لَا مُؤْلِّلُوا وَهِمَا أَوْلِ صَالِحَةً وَاللَّهِ عَلَيْهِ
- ٢٥٤ ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية: تقى الدين عبد القادر التميمي الداري الغزى المصرى الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الطبغة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ٢٥٥ _ طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٢٥٦ ـ طيقات الشافعية الكبرى: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.
- الحلو، دار إحياء الكتب العربية. ٢٥٧ ـ طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
 - ۲٥٨ ـ الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
- يروت. ٢٥٩ ـ طبقات المفسرين: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، سروت ۲۰۱۳.
- ٢٦٠ _ طبقات فقهاء اليمن: عمر بن علي بن سمرة الجعدي، تحقيق فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- ٢٦١ _ طبيعة حقوق الدائنين في التركة وأثرها في أحكام التركات وتصفية الديون: الدكتور عبد العزيز أبو غنيمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٦٢ _ طرح التثريب في شرح التقريب: وهذا الشرح لزين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي وولده، ولى الدين أبي زرعة العراقي، دار والمناع المراف العربي، بيروت، لبنان الصحيح ماء الحاري الما يعد ١٧٠
- ٢٦٣ ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، مراجعة أحمد عبد الحليم العسكري، دار ا - عون المعبود في شرح مسن أفي داود: أبو العاب محمد كسس إ**خفا** العقب
- ٢٦٤ _ طريق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد: عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية.
- ٢٦٥ _ طريقة الخلاف في الفقه بين الأثمة الأسلاف: محمد عبد الحميد الأسمندي، تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- ٢٦٦ _ عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي: أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.
- ٢٦٧ العبر في خبر من غبر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٢٦٨ ـ العدالة الاجتماعية في الإسلام: سيد قطب، دار الشروق، إلى السلام: الله على المسلام المسلام
- ٢٦٩ ـ العذب الفائض شرح صمدة الفارض: إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الفرضي، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- ٢٧٠ ـ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: محمد أمين الشهير بأبن عابدين، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
- ٢٧١ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي، تحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، دار العلوم الأثرية فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ۲۷۲ ـ علوم الحديث لابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، تصوير ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- ۲۷۳ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين أبو محمد محمود بن أجمد العيني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ۱۳۹۲هـ ـ ۱۹۷۲م.
- ٢٧٤ العناية على الهداية: أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م.
- ٢٧٥ ـ عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري: أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري، طبع بعناية عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، قطر 18٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- ٢٧٦ ـ عون المعبود في شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آيادي، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ١٩٦٩م.
- ٢٧٧ ـ الغاية القصوى في دراية الفتوى: عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق على محيي الدين على القره داغي، دار الإصلاح، الدمام.

- ٢٧٨ ـ غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى: مرعي بن يوسف الحنبلي، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض، الطبعة الثانية.
- ٢٧٩ ـ فاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد: عبد الرحمٰن بن محمد بن حسين بن عمر المشهور باعلوي مفتي الديار المحضرمية، (مطبوع بهامش بغية المسترشدين).
- 1۸۰ ـ الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة: سراج الدين أبو حفص عمر الغزنوي الحنفي، مكتبة الإمام أبي حنيفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
- ٢٨١ ـ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، المطبعة الميمنية بمصر.
- ٢٨٢ ـ فريب الحديث: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- ٣٨٣ غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٢٨٤ ـ غمز هيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٧٨٥ _ فنية فوي الأحكام في بغية درر الحكام (حاشية درر الحكام): الشيخ حسن بن عماد بن على الوفائي الشرنبلالي الحنفي، الناشر قريمي يوسف، مطبعة أحمد كامل، الكائنة بدار السعادة ١٣٢٩هـ، (بهامش الدرر الحكام).
- ٢٨٦ الفائق في فريب الحديث: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية.
- ۲۸۷ _ الفتاوى البزازية: محمد بن محمد البزازي، (مطبوع بهامش الأجزاء: الرابع والخامس والسادس من الفتاوى الهندية) معمد المناسبة المسادس من الفتاوى الهندية)
- ٢٨٨ ـ الفتاوى الخيرية لنفع البرية لخير الدين بن أحمد بن نور الدين الأيوبي الفاروقي الرملي: جمعها ابنه محيي الدين، تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، عام ١٩٧٤م، عن الطبعة الثانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر سنة ١٣٠٠هـ.

- ٢٨٩ ـ فتاوى السبكي: أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٥ هـ المال المالية المالية
 - و ٢٩ يـ الفتاوى السعدية : عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، مكتبة ابن تيمية و القاهرة ،
- ۲۹۱ و فتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين و إعداد أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع بالرياض مالطبعة الأولى ما يسام ۱۹۸۱هم ما و ۱۸۱۱ الله معمد المقدة من قضما المقالة عالم ۱۸۲۱ ما ما الماله معمد المقدة من قضما المقالة عالم ۱۸۲۱ ما الماله
- ۲۹۲ ـ الفتاوى الكبرى الفقهية: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الشافعي المكي، دار صادر.
- ٣٩٣ لـ الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية! مُجمِدًا العِباشي المُهدِئي، مَفْتَي الديار المصرية سابقاً، الطبعة الأولى سنة ١٣٠١هـ. يعمر مُسَمِّما المُعالِما
- ٢٩٤ الفتاوى الهندية: (وتعرف أيضاً بفتاوى عالمكير نسبة إلى السلطان عالم كير أحد ملوك الهند والذي أمر بتأليفها، وأسند القيام بذلك إلى الشيخ نظام الدين البرهانبوري) وقد قام بتأليفها لجنة من أربعة علماء يرأسهم الشيخ نظام المذكور، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة المدكور، عمد معرف المدكور، المدكورر، المدكورر، المدكورر، المدكورر، المدكور
- الدين أحمد بن حموة الرسلي: جمع البنه شمس الدين محمد، ابن العلامة شمس الدين محمد، ابن العلامة شمس الدين محمد، ابن العلامة شمس الدين أحمد ابن العلامة شهاب الدين أحمد ابن العلامة في المقدمة نزلما كانت الفتوى فرضاً من فروض الكفايات من حملني ذلك على جمع ما وجدته من فتاوى سيدي وشيخي ووالدي الشيخ الإمام والحبر الهمام خاتمة المتأخرين أحمد شهاب الدين الرملي الأنصاري الشافعي وها أذكرها على ترتيب أبواب الفقه الله (مطبوع بهامش الفتاوى الكبرى الفقهة لابن حجر الهيتمي) من المناهم المناهم
- ۲۹۲ ـ فتاوى قاضيخان: حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني المطبوع بهامش ١٩٦ ـ فتاوى الثلاثة الأول من الفتاوى الهندية بي مديد الفياديا الثلاثة الأول من الفتاوى الهندية بي مديد الفياديا التعالى المناسبة المن
- ٢٩٧ ـ فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ: ورسائل سماحة السيخ المحرمة، والمحرمة المحرمة، والمحرمة المحرمة، والمحرمة المحرمة المحرمة المحرمة الأولى ١٣٩٩هـ و المحرمة المحر
- ٢٩٨ فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية. ٢٩٨ ١٧٠٠ العسقلاني، المكتبة السلفية.

- ٢٩٩ الفتح الربائي لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: أحمد عبد الرحلن البنا، دار الشهاب، القاهرة، معلما معلما المعالي بشنال عالما المعالم الم
- محمد الرافعي، دار الفكر، (مطبوع مع كتاب المجموع للتووي) محمد الرافعي، دار الفكر، (مطبوع مع كتاب المجموع للتووي).
- الشافعي، تحقيق الشيخ على محمد معوض والشيخ عادل أحمد الشافعي، تحقيق الشيخ على محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١١٤١هـ معدد معرف الطبعة الأولى ١١٤١هـ معدد معرف الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- ٣٠٢ ـ فتح العلام لشرح بلوغ المرام: أبو الخير الحسن خان ابن أبي الطيب صديق الحسيني البخاري القنوجي، دار صادر، بيروت،
- ٣٠٣ ما فتح العلى المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك: أيو عبد الله الشيخ محمد أحمد عليش، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م، المصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م،
- ٣٠٤ ـ فتح الغفار بشرح المنار: زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.
- ٣٠٥ _ فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام الحنفي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م، (مطبوع مع فتح القدير).
- ٣٠٦ _ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٣٠٧ ـ فتح المعين على شرح الكنز لمنلا مسكين: محمد أبو السعود المصري الحنفي، الناشر سعيد كمبني، كراتشي، باكستان، سنة ١٤٠٣هـ المرابية المسكين الناشر سعيد كمبني، كراتشي، باكستان، سنة ١٤٠٣هـ المرابية المسكين المسكين الناشر سعيد كمبني، كراتشي، باكستان، سنة ١٤٠٣هـ المسكين الم
- ٣٠٨ ـ فتح المغيث بشرح الفية الحديث: أبو الفضل زين الدين عبد الحليم بن حسين الشهير بالعراقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- ٣٠٩ فتح اباب المناية شرح كتاب النقابة: علي بن سلطان القاري؛ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب النقابة: على بن سلطان القاري؛ مكتبة
- ٣٦٠ ـ الفرائد البهية في القواهد والفوائد الفقهية: محسود حمرة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- ٣١١ الفروسية: شيمان الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزراعي الله مشقي، مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٠١٠هـ المسال
- ٣١٢- الفروع: شمع الماين أبو عبد الله طحمه بن مفلح عالم الكتب الطبعة الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م. التر عبد ويلدا المعالم الرابعة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م. التر عبد ويلدا المعالم المع
- ٣١٣ ٤ الفروق: شهاب الله ين أبو العباس أجمد بن إدريس بن عبد الرخمن
- ٣١٤ فقه الزكاة: الدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة عشر ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٣١٥ فقه المعاملات؛ الدكتور المحمد على اعتمان الفقي، دار المريخ للنشر، المريخ للنشر، الرياض ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م
- ٣١٦ = الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: محمد بن الحسن الحجوي النعالبي الفاسي، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، المطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٣١٧ ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي اللكنوي الهندي، دار المعرفة الطباعة والنشر، بيروت، لبنان
- ٣١٨ الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية؛ عبد الله بن بهاء الدين محمد بن عبد الله علي العجمي الشنشوري الشافعي الفرضي، مطبعة مصطفى البابن الحلبي وأولادة بمصر.
- ٣١٩ ـ الفوائد في اختصار المقاصد، (المسمى بالقواعد الصغرى): الشيخ عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق الدكتور جلال الدين عبد الرحمن، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٤٨٩هـ ١٩٨٨م.
- ٣٢٠ ـ فوات الوقيات: محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق الذكتور إحسان عباس، دار
- ٣٢١ ـ الفواكه الدواني شرح على الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي، دار المعرفة المطباعة والنشر، بيروث، لنتان.
- ٣٢٧ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغيرا: محمد بن عبد الرؤوف المُتَعَادِي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ ١٩٧٢م
- ٣٢٣ في ظلال القرآن: سيد قطب الارفالشروق الطبعة التاسعة العامعة العامة ١٤٠١ه.

- ٣٢٥ ـ القانون التجاري السعودي: الدكتور محمد حسن الجبر، الدار الوطنية التانية ١٤٠٨هـ.
- ٣٢٦ ـ قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي لدوراته العاشرة والحادية عشر والثانية عشر، رابطة العالم الإسلامي الأمانة العامة، مكة المكرمة
- ٣٢٧ ـ القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السادس المنعقد في جدة سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، (ملفات الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي).
- ٣٢٨ _ قرة العين بالمسرة بوفاء الدين: الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- ٣٢٩ ـ قرة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي، دار صادر، (مطبوع ضمن كتاب الفتاوي الكبرى الفقهية من ص٢ إلى ص٢٦).
- ٣٣٠ _ قلائد الخرائد وفرائد الفوائد: عبد الله بن محمد باقشير الحضرمي الشافعي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ _ ١٩٩٠م.
- ٣٣١ _ القواعد: الخافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٣٣٢ القواعد: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقري، تحقيق الشيخ أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ٣٣٣ _ قواعد الأحكام في مصالح الأثام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.
- ٣٣٤ قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ: الدكتور عبد العزيز خليل إبراهيم عبد العزيز خليل إبراهيم عبد العزيز خليل إبراهيم
- ٣٣٥ ـ القواعد والفوائد الأصولية: أبو الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلي الحتب الحتبالي المعروف بابن اللحام، تحقيق محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

- ٣٣٦ القوانين الفقهية: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، توزيع عباس أحمد الباز، مكة المكرمة. ١٨٩١ ١١٤
- ٣٣٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السطة: تلحقيق على علي عليه عطية و ٢٣٧ وموسى محمد علي المؤشى، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى المؤشى على المؤشى الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى المادا ١٢٢٦ ما المادا على المادا الماد
- ٣٣٨ الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٣٩٩م، لحالت المسالية ١٣٩٩هـ ٢٧٩
- ٣٣٩ الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
- ٣٤٠ ـ الكامل في التاريخ: عز الدين أبو الحسن على الشيباني المعروف بابن الأثير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
- ٣٤١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ. وعاد المسلم الثانية ١٤٠٥هـ. ٣٤٢ ـ كتاب الولاة وكتاب القضاة: أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري، مؤسسة قرطبة، مصر.
- ٣٤٣ كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن بونس البهوتي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ٣٤٤ ـ كشف الأسرار على المنار: أبو البركات عبد الله بن أحمد، المعروف يحافظ الدين النسفي، الصدف يبلشرز، كراتشي، (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣١٦هـ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر).
- ٥٤٠ كشف الأسرار عن أصول فخو الإسلام البردوي: علام الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ١٣٩٤هـ ع ١٩٧٤م.
- به ٢٤٦ لم كشف بالخفاء ومزيل الالتباس على اشتهر امن الأخاديث جلى السنة التاس: اسماعيل بن محمد العجلوني، الكتبة التراث الإسلامي، القاهرة العجلوني، الكتبة التراث الإسلامي، القاهرة العرف العباء الإسلامي، القاهرة العرف العباء الإسلامي، القاهرة العرف العباء المسلمة على التعلق العرف العباء الإسلامي، القاهرة العرف العباء العباء الإسلامي، القاهرة العرف العباء العباء الإسلامي، القاهرة العباء العباء الإسلامي، القاهرة العباء العباء العباء الإسلامي، القاهرة العباء العباء
- ٧٤٧ كشف الطنون من أسامي الكتب والفتون المصطفى بن عبدا الله الشهير بحاجي خليفة، دار الملوم الحديثة، إيروت المعادة عالما المتابعة والمعادة المالوم الحديثة، إيروت المالوم المالوم الحديثة، المالوم الما

- ٣٤٨ _ كشف الغين احمن ضل عن محاسن العين: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي، دار اصادر، (مطبوع ضمن كتاب الفتاوي الكبرى الفقهية من ص٢٦ ملى ص٣٨). و الما المدار المدار
- ٣٤٩ ـ كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: علي بن خلف على المنوفي المالكي المصري، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مصبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مصبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٨٨٧هـ مصبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٨٨٩هـ مصبعة المدني، المدني،
- ٣٥٠ ـ الكليات: أبو البقاء أبوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية ما ١٤١٣هـ ١٤١٣هـ ١٢٠٤ من الثان علمها المسلمة ال
- ٣٥١ ـ كنز الدقائق: أبو البركات عبد الله بن أحمد، المعروف بالنسفي، المطبعة الأولى سنة ١٣١٣هـ، (مطبوع ضمن شرحه تبيين الحقائق).
- ٣٥٢ ـ الكواكب السائرة بأجيان المئة العاشرة: نجم الدين الغزي، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، الناشر محمد أمين دمج وشركاه، بيروت، لينان.
- ٣٥٣ ـ لب اللباب في تحرير الأنساب: جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م،
- ٣٥٤ لينان العرب: محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، الشهير بابن منظور، إعداد يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.
- ٣٥٥ ـ لسان الميزان: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٨٨هـ ـ ١٩٨٨م.
 - ٣٥٦ _ اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت.
- ٣٥٧ اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الميدائي، تبحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السلام للطباعة والتشر والتوزيع، الطبعة الزابعة الزابعة الرابعة الرابعة
- ٣٥٨ ـ لمحات في أصول التحديث: الدكتور مجمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.
- ٣٥٩ لليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه، وتحقيق أحمد وهمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

- ٣٦٠ مبدأ الرضا في العقود: الدكتور على مجيى الدين على القوه داغي، دار
 البشائو الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
- ٣٦١ ـ المبدع في شرح المقنع: أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن معلم، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٠م له ما المالة علم المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٠م له ماليا المالية المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٠م له ماليا المالية المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٠م له ماليا المالية المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٠م له ماليا المكتب الإسلامي، بيروت المكتب ال
- ٣٩٢ المبسوط: شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٤٠٠هـ ١٩٨٦ .
- ٣٦٣ ـ المُتانة في المرامة عن الخزانة: عبد الكريم ميران بن يعقوب اليوبكائي
- ٣٦٤ مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي: المجلد الثاني، العُلَّد الثاني ١٤٠٥هـ ١٦٥ مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جلة المدارية المدا
- ٣٦٥ ـ مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي: المجلد الثالث، العدد الأول ١٤٠٥ هـ ـ ٣٦٥ ـ ١٩٨٥م، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- ٣٦٦ ـ مجلة الأحكام العدلية مع شرحها: لسليم وستم باز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.
- ٣٦٧ _ مجلة الأزهر: السنة الخامسة والستون، الجزء الخامس، ربيع الآخر ٢٠١٣ هـ.
- ٣٦٨ مبطة البحوث الإسلامية: (تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإنتاء والدعوة والإرشاد، الرياض)، العدد الثامن عشر ٧٠٠هـ.
- ٣٦٩ ـ مجلة المجمع الفقهي: (يصدرها المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي)، العدد الثاني ١٤٠٨هـ. المداد الثاني ١٤٠٨هـ.
- ٣٧٠ مجلة المسلم المعاصر: السنة الثالثة عشر، العددان الحادي والخمسون والخمسون والخمسون، رجب، "دُو الحجة ١٤٠٨هـ. المعالم المع
- ٣٧١ ـ مجلة جامعة الملك عبد العزيز: (الاقتصاد الإسلامي)، المجلد الأول ١٤٠٩ م مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، اجدة.
- ٣٧٢ مجلة جامعة الملك عبد العزيز: (الاقتصاد الإسلامي)، المجلد الثاني ١٤١٠ ١٤١٠ مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- ٣٧٣ ـ مجلة مجمع الفقه الإسلامي: (تصلر عن منظمة المؤلّمو الإسلامي)، العَدُد ١٤٠٨ مجلة مجمع الفقه الإسلامي: (تصلر عن منظمة المؤلّمو الإسلامي)، العَدُد
- ٣٧٤ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الله ابن الشيخ محمد بن سليمان، المعروف بداماد أفندي، تصوير دار إحياء التراث العربي عن طبعة دار الطباعة العامرة الصادرة عام ١٣١٧ه.

- ٥٧٧٠ مجمع الزوائد ومنهع الفوائد: على بن أبي بكر الهيتمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٣٧٦ ـ مُجمع الضمانات: أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي، عالم الكتب،
- ٣٧٧ ـ مجمل اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تحقيق زهير مجمل اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تحقيق زهير موسية الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ٤٠٤٠هـ ـ موسية الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ٤٠٤٠هـ ـ موسية الرسالة، موسية المحلفة الموسية المحلفة الموسية المحلفة المحلفة
- ٣٧٨ من المجموع شرح المهذب؛ أبو زكريا ملحيي الدين بن شارف النووي، دار معالما الفكر. في الله المعالمات المع
- ٣٧٩ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جلع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين علما الشريفين المسامي بالسامية المسامية الم
- ٠٣٨٠ مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد: دار الغاصمة،
- ٣٨١ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ٣٨٢ ـ المحرر في الفقه: مجد الدين أبو البركات ابن تيمية، مطبعة السنّة المحمدية ١٣٨٩ ـ المحرد في الفقه: مجد الدين أبو البركات ابن تيمية، مطبعة السنّة المحمدية ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠م.
- ٣٨٣ ـ المحلى: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الآفاق الجديدة،
 - ٣٨٤ _ محيط المحيط: بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٧م.
- ٣٨٥ ـ مختار الصحاح: محملا بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ١٩٨٥ م.
- ٣٨٦ المختار للفتوى: عبد الله بن محمد بن مودود الموصلي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، (مطبوع مع شرحه الاختيار لتعليل المختار).
- ٣٨٧ المختارات الجليلة من المسائل الفقهية: عبد الرحمٰن الناصر السعدي، الرئاسة العامة الإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤٠٥هـ.

- ٣٨٨ مختصل استدراك الحافظ اللهبي على مستلوك أبي حبد الله الحاكم:
 سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن المُلقّن، بتحقيق عبد الله بن
 حمد اللحيدان (الجزء الأول والثاني)، وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل
 حميد (من الجزء الثالث إلى الجزء السابع)، دار العاصمة، الرياض، الطبعة
- ٣٨٩ مختصر الطحاوي: أبن جعفر أحمد بن مجمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، مطبعة دار الكتاب العربي ١٣٧٠هـ ١٨٥٠
- ٣٩٠ ـ مختصر القدوري (ويسمى الكتاب): أبو الجلين أحيد بن محد القدوري البغدادي الحنفي، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السلام للطباعة عبد والنشر والتوزيع، الطبعة الوابعة ١٣٨١ هذا ١٩٦٧م و (مطبوع مع شرحه اللباب) ما تعاداً قداداً قداداً عناسة على المداداً المداداً
- ٣٩١ ـ مختصر المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المؤني، دار الفكر الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٤٠٤هـ ١٩٨٣م، (مطبوع مع كتاب الأم)
- ٣٩٣ مختصر سنن أبي داؤد: عبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد المنذري، تحقيق أحمد محمد المنذري، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي الادار المعرفة للطباعة والنشر،
- ٣٩٤ ـ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي: أبو الثناء نور الدين محمد بن المحموي المعروف بابن خطيب الدهشة، تحقيق الدكتور المصطفى محمود البنجويني، طبع بمساعدة اللجنة الوطنية للاحتفالات بمطلع القرن الخامس عشو/الهجري في المجمهورية العراقية.
- ١٩٥٥ المخصص في أبو الخسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سِيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٣٩٦ المدخل الفقهي العام: مصطفى أحيد الزرقاء، مطابع ألف باء الأديب، ومرابع المدخل الفقهي العام: مصطفى أحيد الزرقاء، مطابع ألف باء الأديب، ودمشق الطبعة الثاسعة ١٩٩٧م، لاضمن اسلسلة الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد).
- ٣٩٧ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن خبل! عبد القادر ابن بدران الدمشقي، و ٢٩٧ المدخل إلى مذهب الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ، ابيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

- ٣٩٨ المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي: مصطفى أحمد
- ٣٩٩ _ المدونة: الإمام دار الهجرة مالك، رواية المحتون بن اسعيد التنويحي عن المرام مالك بن أنس، طبع بمطبعة المحادة بعصرا، سنة ١٣٢٧ هم عندال المحادة بعصرا، سنة ١٣٢٧ هم عندال المحادة بعصرا، سنة ١٣٢٧ هم عندال المحادة ا
- ٠٠٠ _ مراتب الإجماع: أبو محمد على بن أحمد بن سبعيد بن حزم، دار الكتب الحراب الجماع: أبو محمد على بن أحمد بن سبعيد بن حزم، دار الكتب الحالمية، البيروت الماليون المال
- الما على المراسيل: الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث الشجستاني، تحقيق وتعليق وتعليق وتعليق وتعليق وتعليق وتخريج شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ولد يد ١٤٨٨م، بدما والمعمال المدينة والمال بينا والمالة والمالة والمعمال المدينة والمالة والمعملة والمالة وال
- ٤٠٢ ـ مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: حسن بن عماد بن علي الشؤنبلالي الجنفي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى اليابي الجلبي وأولاده بمصرة الطبغة الطبغة الثانية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.
- ٤٠٣ ـ مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان (في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام أبي حنيفة، الكتاب الأول في الأموال)، محمد قدري باشا.
- ٤٠٤ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه أبي الفضل صالح: تحقيق الدكتور فضل الرحمٰن محمد، الدار العلمية، دلهي، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ محمد، الدار العلمية، دلهي، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ محمد، الدار العلمية، دلهي، الهند، العلمية الأولى ١٤٠٨هـ محمد، الدار العلمية، دلهي، العند، العلمية الأولى ١٤٠٨هـ محمد، الدار العلمية، دلهي، العند، العالمية المحمد، الدار العلمية المحمد، الدار العلمية العالمية المحمد، الدار العلمية المحمد، الدار العلمية المحمد، العالمية المحمد، العالمية العلمية المحمد، الدار العلمية العلمية العلمية المحمد، العلمية العلمية المحمد، العلمية العلم
- د. عسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابودي فلا تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى سنة المدين المد
- 2.1 ـ مسائل الخلاف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (منه نسخة مصورة عن مخطوطة الكتاب بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
- ٤٠٧ المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين: أبو على محمد بن الحسين الفراء البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٤٠٨ ـ المستدرك على الصحيحين: الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار
 - ٤٠٩ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل: دار صادر، بيروت.

- 2.14 مشكل الآثار: أبو بحفو أحمد بن مخمد بن سلامة الطحاوي، دارا صادر، بيروت، (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى منة ١٣٣٣هـ، بمطبعة المجالس دائرة المعارف النظامية، الهند)، وقد طبع بتحقيق شعيب الأرتؤوط بمسمى شرح مسكل الآثارة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٤٨هـ ١٩٨٧م.
- ٤١١ _ مصادر الحق في الفقه الإسلامي: الدكتور عَبْدًا الروّاق السنهوري، دار إحياء بنك البرّاث العربي، بيروت و عدماً بيرية عدم بها : وليجال بالها و د د د الم
- ٤١٢ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: شهاب الدين أحمد بن أبي بكو الكناني بلكو الكناني بلكو الكناني بلكو الكناني بلكو الكناني بلكو الكولى بالموسيدي، وإلا المنجنان، المطبعة الأولى مدن المراد المراد
- ٤١٣ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن مُحمَّد بن علي المالية المعتري الفيومي، دار القلم، بيروت البنائل في المعتري الفيومي، دار القلم، بيروت المعتري الفيومي، دار القلم، بيروت المعتري المع
- المصرف والأعمال المصرفية: فريد الصّلح وموريس نصر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٩م.
- ٢٩٦ المصنف في الأحاديث والآفار: الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية، الهند.
- ١٤٩٧ مطالب أولي النُّهي في شرح الحاية المنتهى: مصطفى الشيوطي الرحيبائي،
- ٤١٨ ـ المطلع على أبواب المقنع: أبو عبد الله شمس الدين محمد البعلي الحنبلي، الممكنب الإسلامي، بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، (مطبوع مع كتاب المبدع في شرح المقنع). المنابعة ال
- 214 ـ معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق أحمد محمد ساكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (مطبوع مع مختصر سنن أبي داود).
- ٤٢٠ المعتصر من المختصر من مشكل الأثار: أبو المحاشن يوسف بن موسى الحنفي، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية المعارف المعار

- ٤٢٢ ـ المعجم الكبير: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، الطبعة الثانية.
- ٤٢٣ ـ معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية): عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٢٤ ـ المعجم الوسيط: صدر عن مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول، تركيا.
- ٤٢٥ ـ معجم لغة الفقهاء: وضع أ.د. محمد رواس قلعة جي، ود. حامد صادق قنيبي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- ٤٢٦ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٢٧ ـ معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
- ٤٢٨ _ معرفة السنن والآثار: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، باكستان وآخرون، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
- ٤٢٩ ـ المُعيار المُعرب والجامع المغرب عن قتاوى علماء افريقية والاتدلس والمغرب: "أحمد بن يُحيى الونشريسي، خُفِّق بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠١هـ ١٤٨٨م.
- ٤٣٠ ـ معين الخكام: علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الخلبي وأولاده بمصل، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، (وهو المراد عند الإطلاق).
- 271 معين الحكام على القضايا والأحكام، أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع، تحقيق الدكتؤر محمد بن قاسم بن عباد، ذار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٩م، أن المالي المالية المالية
- ١٣٢٤ المفتني البو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد إبن قدامة المقدسي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ٤٠١ هـ ١٩٨١م، ١٨٨٠

- ٤٣٣ أمغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج: محمد الشربيني الخطيب، ٤٣٣ هـ مسركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الخلبي والولادة بمصر ١٣٧٧هـ م
- ٤٣٤ المقاصة في الفقه الإسلامي: محمد سلام مدكور، مطبعة الفجالة الجديدة، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م.
- ٤٣٥ ـ المقدمات الممهدات: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق الدكتور محمد الحجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٤٠٨م.
- ٤٣٦ _ مقدمة في إحياء علوم الشريعة: المحامي صبحي محمصاني، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٣م.
- ٤٣٧ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: برهان الدين إبرآهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مفلح، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- ٤٣٨ المقنع: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض، الطبعة الثالثة.
- ٤٣٩ ملتقى الأبحر: إيراهيم محمد الحلبي ضمن بدر المتقى في شرح الملتقى، تصوير دار إحياء التراث العربي عن طبعة دار الطباعة العامرة الصادرة عام ١٣١٧هـ، (مطبوع مع مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر).
- ٤٤٠ الملكية في الشريعة الإسلامية: الدكتور عبد السلام داود العبادي، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- ٤٤١ ـ المنار: أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، الصدف ببلشرز، كراتشي، (مطبوع مع شرحه كشف الأسرار).
- ٤٤٣ عن المنارفي المختار من جواهر البكل الزنعان الواعان ما التحريب المقبلي ،
- 258 ـ المنتقى شرح موطأ الإمام مالك: القاضي أبو وليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة النالثة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م، (مصورة عن طبعة مطبعة السعادة عصر سنة ١٣٣٦هـ).

- 250 ـ المنتقى من أخبار المصطفى: مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الحراني، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م. المدينة والنسر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- 287 ـ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين أبو عمرو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب، دان الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- 25% _ المنثور في القواهد: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق الدكتور المنثور في القواهد: الدين محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ الطبعة الثانية المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة القوام المناسبة المناسبة
- ٤٤٨ ـ منح الجليل شرح على مختصر العلامة خليل: محمد عليش، دار الفكن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- 889 المنع الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد: منصون بن يونس البهوتي، تحقيق الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن المطلق، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- ده عنجة الخالق على البحر الرائق، مجمد أمين الشهير بابن عابلين، دار المعرفة، بيروت، (مطبوع بهامش البحر الرائق).
- 201 ـ المنهاج: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى المنهاج: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصرا ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م، (مطبوع مع شرحه مغني المحتاج).
- ٤٥٢ ـ المنهاج في ترتيب الحجاج: أبو الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد تركي، دوان الغرب الإسلامي، ابيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م ما الدارات المعالمية التانية ١٩٨٧م المعالمية التانية التانية ١٩٨٧م المعالمية التانية التان
- ٤٥٣ _ منهج النقد في علوم الحديث: الدكتور نوو الدين عتر، دار الفكوء دمشق،
- 208 ـ المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيرورزآبادي الشيرازي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ ١٣٠٩م من المصر، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ ١٣٠٩م من المصر، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ المصر، المصر، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ المصر، المصر
- ٥٥٥ _ موارد الظمآن إلى ازوائد ابن احبان: تنور اللدين علي بن أبي يكر الهيشي، دان الكتب العلمية نصل المال والمال والمالمال والمال والمال
- 207 ك الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطين، الملكتبة التجارية الكبرى بمصر.

- ٤٥٧ ـ المواهب الجليل لشرح مختصر خليل: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ٤٥٨ _ موجبات الأحكام وواقعات الأيام: قاسم بن قطلوبغا النحنفي، تحقيق الدكتور على معرد العيني، معلمة الإرشاد، بغداد ١٩٨٣م، العالم معرد العيني، معلمة الإرشاد، بغداد ١٩٨٣م، العالم على معرد العيني، معلمة الإرشاد، بغداد ١٩٨٣م، العالم على معرد العيني، معلمة الإرشاد، بغداد ١٩٨٣م، العالم على معرد العيني، العالم على العالم ا
- 804 الموسوعة الطقهية (عقد الحوالة)، أوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت. ١٨٤٠٠ ما ٤٠٥ إلى العلما العلما الكويت. ١٨٤٠٠ ما ١٤٠٥ إلى العلما الكويت.
- 978 له الموضوعات؛ أبو الفرج عباد الرحمان بن علي بن الجوزي، تحقيق عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة اللهلفية بالمدينة المتورة، الطبعة الأولى ١٣٨٦.
- 371 المؤطأن الإمام مالك بل أنس التحقيق محمد فؤاد عبد الباقي و دار إحياء الكتب العربية.
- ٤٦٢ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرافة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- 278 ـ نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (تكملة فتح القدير)! شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زادة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي الحلبي في وأولاده بمصرة الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م. لي ي المدادة المدادة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م. لي المدادة المدادة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٠٥٠م. المدادة المدادة المدادة الأولى ١٩٨٩هـ ـ ١٠٥٠م. المدادة ال
- 373 تزهة التفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس: أحمل بن محمل بن الهائم، تحكم التعامل بالفلوس: أحمل بن محمل بن الهائم، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الله أحمد الطريقي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ من من المعامل المعامل
- 270 _ نصب الراية لأحاديث الهداية: تجمال الدين أبور محمد عبد الله بن يوسف مدن من الزيلمي أن المجلس العلمي ، الطبعة الثانية عما وبلد ربه المعالم والعلمي ، الطبعة الثانية عما وبلد ربه المعالم والعلمي ، الطبعة الثانية عما وبلد ربه المعالم والعلمي العلمي العلم العلمي العل
- ٤٦٦ ـ نظرية الأجل في الالتزام: الدكتور عبد «النااصل توفيق العطاق المطبعة السعادة» . دمة عبد النااصل توفيق العطاق المطبعة السعادة ، دمة العام الشاعونية المرادي المراد
- ١٧٠٤ أنظرية الحق الدكتور أحمد فهمني أبو سنة، كتاب أشبوع الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢٧٦ قبالنا معلما مسمولية القاهرة ٢٧٦ قبالنا معلما مسمولية المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢٧٦ قبالنا معلما مسمولية المسلمية المسلمي
- ٤٦٨ نظوية الربا المحرم في الشريعة الإسلاميلة البراهيلم وكي الدين بدوي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية أما المحلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية أما
- 13.3 منظرية الشارط في الفقه الإسلامي، الدينور خلس علي الشاذلي أ دار الاتحاد العربي للطباعة.

- و 20 م نظرية الظروف الطارئة: والدكتور عبد السلام الترمانيني عدايا الفكر ١٣٩١هم عدايا الترمانيني عدايا الفكر ١٣٩١هم عدد المسلام المسلم المسلم
- 201 النظم المستعذب في شرح فريب المهذب: محمد بن أجمد بن المعدوء الركبي، شركة مكتبة ومطبعة ومصطفى البابي المجلبي وأولاده بمصوء القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م، (طبع بذيل المهذب لأبي إسحاق بد الشيراذي) ويقد مرادياً المسال المسال المسلم الشيراذي) ويقد مرادياً المسلم ال
- 248 النعت الأكمل الأصحاب الإمام أحمد بن حنبل المحمد كمال الدين بن محمد العامري، تحقيق محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، هار الفكر، دمشق الغزي العامري، تحقيق محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، هار الفكر، دمشق على العامري، تحقيق محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، هار الفكر، دمشق على العامرية المحمد مطبع العامرية المحمد المحمد العامرية المحمد العامرية المحمد المحم
- ٤٧٤ نفح الطيب من فصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار ضادر، بيروت ١٣٨٨هـ، ٩٦٨ (م.
- ٥٧٥ ما النقود واستبدال العملات: الدكتور اعلي أحمد السالوس، مكتبة الفلاح» ما الكويت، مكتبة الفلاح»
- ٤٧٦ ـ النقود والبتوك م الدكتور صباحي تادرس فريصة ، دان النهضة العربية ، بيروت ، ٤٧٦ ـ النقود والبتوك م الدكتور صباحي تادرس فريصة ، دان النهضة العربية ، بيروت ، ١٨٨٨ . و ١١٠٠ لم المادر من المادر م
- ٤٧٧ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح; الخافظ ابن حجر الفسقلاني، تحقيق الدكتور . دريع بن هادي عمير، (الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، ٩٨٠٥
- ٨٧٤هـ المنكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين إبن تيمية، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ ١٩٥٥م (مطبؤع بذيل المخرو). مساولات
- ٤٧٩ ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول: بجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الحسن العسن العسن العسن العسن الإسنوي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢ المد الله الله المالية المالية
- ٤٨٠ ـ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج الشامل الدين مجمدا بن أجمد بال خشرة الرملي، شركة مكتبة ومطبعة المصطفل البابيع الحلبي لوأولاده بمصر، الطبعة عدد الأجيرة ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م ن مفاسلة المالا مده مشارعة المعالم المالا عدد الأجيرة ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م ن مفاسلة المالا مده مدة من من المالا مدالاً المالاً ا
- 201 النهاية في غريب الحديث والأثر المجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الزاوي ومحموه محمد الطناحي، الناشر المكتبة الإسلامية.

- 247 ل تور الأنوار على المنار: حافظ شيخ أحمد المعراوف بملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصديقي، الصدف ببلشرز، كراتشي، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣١٦، من بالمطبعة الكلبري الأميرية ببولاق، مصر،
- ٤٨٣ ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أبو العباس، أَحْمَدُ بن أَحْمَدُ المعروف ببابا الحد التنبكتي، وإر الكتب العلمية، بيروت، البنان، في بالعدما المانا ـ ١٧٥
- ١٨٤- نيل الأوطار شرخ منتقى الأخبار؛ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار
- 200 الهداية: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني، تحقيق المشيخ إسماعيل المبعة الأنصاري والشيخ صالح التسليمان العمراي، طبع في مطابع القصيم الطبعة المبعدة الأولى عام ١٣٩٠ هـ إن العالم المبعد الأولى عام ١٣٩٠ هـ إن العالم المبعد المبعدة الم
- ٤٨٦ ـ الهداية شرح بداية المبتدي: برهان الدين علي بن أبي بُكُر المؤغيثاني، شركة المعالمة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصرة الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ لـ ١٩٧٠هـ المعالمة (مطبوع مع شوجه فتح القديل). ومد السمال مقالما المنافع المعاشوجة فتح القديل). ومد السمال مقالما المنافع المعاشوجة فتح القديل المنافع المنافع المعاشوجة فتح القديل المنافع ال
- ١٤٨٧ الهداية في تنجريج أحاديث البداية ، أبو الفيض أحمد ابن محمد ابن الصديق الغماري الحسني، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي وعدنان علي شلاق الغماري الحسني، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي وعدنان علي شلاق
- ٤٨٨ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري: الحافظ أحمد بُنُ علي بن حُجر العسقلاني، على المعالمة العلى العسقلاني، المعالم المعالم العلى العل
- 200 من المارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين): إسماعيل بإشا اللبغدادي، فعلم طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، إسمانبول (٩٨١ م)، وأعادت طبعه بالأونست دار العلوم الجديث، بيروت البنان ١٦٠٠ مند المدار العلوم الجديث، بيروت البنان ١٦٠٠ مند المدار العلوم الجديث،
- و 33 الواقعات المفتين عبد القادر بن يوملف الشهير بقياري أفتادي الحنفي ، المعبعة الأميرية، بولاق، مصرة الطبعة الأولى و ١٧٥ هـ الدرايا
- ٤٩٠- والوجيز في النظرية العامة للالتزامات؛ الدكتور مجمود جمال الدين زكن،
- ٤٩٢ ـ الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي: أبؤ الخامد الغاز الي عدار المعرفة و ١٨٤ ـ ١٨٨ .
- 1948 الورق النقابي: الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع الطبعة الثانية ١٤٠٤ م. ١٩٨٤ م.

- ٤٩٤ ـ الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية: الدكتور عبد السلام الترمانيني، جامعة الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- ٤٩٥ _ وفيات الأحيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلَكَان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، سروت، لنان.

		•
the energy		Louis
* Modern		9
* الباب التمهيدي ا		
en Ikaina's elini ellias		17
Human Kel & Kunik.		27
Hadre Historia and Cample		p.y.
Ilandia I Kole i esa I Kawada & Iller		PY
I will this are Knish & Kosky	,	. 4
thather the think of Kingle The		. "
There Illie: e. The		17
hoste Kel and the		12
Carlo Ille o. sale with a live		19
with the way the by I walky		37
lastic to have they dad so, so !		Va
The common than the same of th		ハヤ
liable the same Ix each		p .4
Rock With Harring Olive		P.4.
Handle Key and thou	•	AY
They Will say thedles to these		V.
القين الذي المر المعاللة في الأصطاح		. 3
السأة الثانية حكم المقالم بالكي		+3
the distriction will up the sale of the		73
ing the how him and the letter		73
العرع الناني: حكم معاليه الولد إذ بالكر		3.3

\$ P . \$	ـ الرسيط في تاريخ القانون والنظم الفانونية. الدكتور عبد السلام الترمانيتي،
	Frank (Remis Helper Hiller Y. 3/a - MP/g.
3 F J	- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شهس الدين أحمد بن
	مناسا المرسابعاً: فهرس موضوعات الرسالة المسالة
	ييروت ، لبنان.
سفحة	الموضوع
٥	* المقدمة
	* الباب التمهيدي *
۲۷	في الاستيفاء والدين والذمة
49	المبحث الأول: في الاستيفاءالمبحث الأول: في الاستيفاء
44	المطلب الأول: معنى الاستيفاء
44	المسألة الأولى: معنى الاستيفاء في اللغة
۳.	المسألة الثانية: معنى الاستيفاء في الاصطلاح
۳.	المطلب الثاني: الفرق بين الاستيفاء والإيفاء
٣١	المبحث الثاني: "في الدَّينالمبحث الثاني: "في الدَّين
٣١	المطلب الأول: معنى الدَّين
۲۱	المسألة الأولى: معنى الدَّين في اللغة
37	المسألة الثانية: معنى الدَّين في الاصطلاح
٣٨	المطلب الثاني: أقسام الدَّين باعتبار من هو له
٣٨	المسألة الأولى: دَين الله
44	المسألة الثانية: دَين الآدمي
44	المطلب الثالث: المطالبة بالدِّين
44	المسألة الأولى: معنى المطالبة
٤٠	الفرع الأول: معنى المطالبة في اللغة
٤٠	الفرع الثاني: معنى المطالبة في الاصطلاح
٤٠	المسألة الثانية: حكم المطالبة بالدِّينِ
24	المسألة الثالثة: مطالبة الولد أباه بالدَّين
43	الفرع الأول: ثبوت الدَّين على الأب لولده
٤٤	الفرع الثاني: حكم مطالبة الولد أباه بالدَّين
٤٨	المسألة الرابعة: حُسن المطالبة بالدَّين

مفحة	الموضوع
٤٩	الفرع الأول: السهولة وعدم الإلحاف في الطلب المكال المسا
٥١	الفرع الثاني: إمهال المدين وعدم التضييق عليهالهال
٥٢	الفرع الثالث: الوضع من الدّين على من الدّين الله المسالمال
٤٥	المسألة الخامسة؛ العلاقة بين المطالبة والدِّين المسألة الخامسة؛
٥٦	المبحث الثالث: في الذمة
٥٦	المطلب الأول: معنى الذمة في اللغة !!
٥٧	المطلب الثاني: معنى الذمة في الاصطلاح
	(Key Tilly any lister was bleet it has Kante It
	استيفاء الدين من المدين الملي المماطل
٦٣	عن مهلم و من آن المنظم الله الله الله الله الله الله الله الل
70	المفصل الأول: استيفاء الدّين من المدين الملي المماطل
77	المحث الأمل: في المماطلة وقاء الدن
77	المبحث الأول: في المماطلة بوفاء الدَّين
77	
77	رب المسالة الاولى: معنى المطل في اللغة
٦٧	المطلب الثاني: ما يحصل به المطل من الملي
٦٨	المطلب الثالث: حكم المطل من الملي
٧٢	المبحث الثاني: الوسائل الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء
٧٢	المطلب الأول: الوسائل المتعلقة بشخص المدين
٧٢	المسألة الأولى: التشديد في مطالبة المدين المماطل
٧٦	المسألة الثانية: منع المدين من السفر المسالة الثانية:
٧٦	المسألة الثالثة: ملازمة المدين المماطل بين المماطل من المسألة الثالثة المدين المماطل المماطل المماطلة الم
٧٧	١٢ الفرع الأول: معنى الملازمة في اللغة والاصطلاح المسينة
٧٧	١٢١ الفرع الثاني: حكم ملازمة المدين المماطل
۸٠	١٢٥ الفرع الثالث: شروط الملازمة المسهد المسادة المساورة المسادة المساورة ال
۸٠	٢٢١ الفرع الرابع: الهدف من الملازمةالله المالانمة المالية الم
۸١	TTT الفرع الخامس: ما تزول به العلازمة
۸١	١٢١ المسألة الرابعة: حبس المدين المماظل مع خيف المعالم المعاطل المعاط المعاط المعاط المعاطل ال
۸١	٧٧١ الفرع الأول: حِكم حِسِن المدين ينتو الما والما والما الما الما الما الما ا

الصفحة .	الموضوع
الأمر الأول : حبس المدين معلوم الملاعق الدياء الدوسفال ٨٢	A3
الجانب الأول: حبس المدين إذا غيب مالهالله منال ٨٢	12
الجانب الثاني: حبس المدين إذا كان ماله ظاهراً المدين الله ١٠٠٠	YC
الحالة الأولى: حبس المدين المعاطل وله مال ظاهر من	3.5
، الدين	ه 🔭 جنس
الحالة الثانية: حبس المدين المماطل وله مال ظاهر من	Fe
جنس الدين بين المن المن المن المن المن المن المن الم	ہ∨ غیر ۔
الأمر الثاني: حبس المدين مجهول الحال إذا ادعى الإعسار ٩٢	
الجانب الأول: إذا أدعى المدين الإعسار وصدقه غرماؤه ٩٢	
الجانب الثاني: إذا ادعى المدين الإعسار وكذبه غرماؤه ٩٣	~ ~
الفرع الثاني: شروط الحبس بالدين الذين الذ	7.5
الفرع الثالث: مقدار الدِّين الذي يحبس به المدين	0.7
الفرع الرابع: مدة الحبس بالدِّين الله الله المام الله الله	TT
الأمر الأول: مدة حسر المدين معلوم الملاءة	77
الأمر الثاني: مدة حبس المدين مجهول الحال ١١٢	FT
الفرع الخامس: ما ينقضي به الحبس باللَّين١١٣	TT
مسألة الخامسة: ضرب المدين المماطل ١١٤	JI VIT
الفرع الأول: ضرب المدين المماطل معلوم الملاءة ١١٤	AF
" الأمر الأول: ضرب المدين المماطل المُغيّب لماله ١١٤	10.0
الأمر الثاني: ضرب المدين المماطل وماله ظاهر الناب المعالم ١١٨	Y V
الفرع الثاني: ضَرَب المدين مجهول الحال المال المالي المالي المالي المالين مجهول المحال المالين المالين المالين مجهول المحال المالين ال	7.7
لمب الثاني: الوسائل المتعلقة بمال المدين ما يجمع أنظا عالما الما ١٢٠	المط
مسألة الأولى: حبس صاحب المحق عين أمال المدين النا بالسمال ١٢٠	
الفرع الأول المحمور الحبيق العين بالدَّين المسمد الما الله الما الما الما الما الما الما	VV
الفرع الثاني: حكم حبس العين بالدِّين الله ي	. V'V
الأمر الأول: إذا خاف فوات بحقه الجديد منسالتا إلى بطال ١٢١	. /
الأمر الثاني: إذا لم يخف قوات حقمة المال والمال والمال المالية	. /
الفرع الثالث: شروط حبس العين بالدِّين استسلطا وبظار ١٢٦	1.7
الفرع الرابع: سقوط حق المحبس للعين لريست العبايا الماليس ١٢٦	1.1
الفرع الخامس: ما ينتهي به حق الحبس للعين ١٢٧ ١٢٧	. 11

مفحة	<u>!!</u>	الموضوع
۱۲۷	المسألة الثانية: فسخ العقد واسترداد المالى الذي وجب الدَّيْنُ بدلاً عنه	11.1
	الفرع الأول: إذا كان الفسخ مشروطاً في العقد	401
127	الفرع الثاني: إذا لم يكن الفسخ مشروطاً في العقد	6 P 1
141	الأمر الأول: حكم الفسخ إذا لم يكن مشروطاً في العقد المنسم	101
	الأمر الثاني: في توقف الفسخ عند القائلين به على حكم	TAI
177	اكم أو عدمها	<u> 1 - الحا</u>
۲۳۱	المسألة الثالثة: الحجز على أموال المدين المماطل	VPV
187	ث الثالث: الاستيفاء الجبريو	المبح
187	طلب الأول: الاستيفاء الجبري بواسطة القضاء	
160	المسألة الأولى: إذا كان مال المدين من جنس الدِّين جبراً بواسطة	1.7
131	- manage of a super reference Alarman Ala I madalana	القض
188	المسألة الثانية: إذا كان مال المدين من غير جنس الدِّين	
108	طلب الثاني: الاستيفاء الجبري من قِبل المدين بدون قضاء	
108	المسألة الأولى: إذا كان المدين معذوراً بالامتناع عن الوفاء	
	المسألة الثانية: إذا لم يكن المدين معذوراً بالامتناع عن الوفاء بلا	117
100	مراه المراجع ا	عذر
	الفرع الأول: استيفاء الدائن لدينه بنفسه جبراً إذا لم يمكنه تحصيله طق القضاء	27.7
100	طة القضاء	بواس
	الأمر الأول: الاستيفاء الجبري بدون قضاء إذا كان يترتب عليه أو ضرر	
100	آو ضرر	فتنة
	الأمر الثاني: الاستيفاء الجبري بدون قضاء إذا كان لا يترتب	144
107		عليه
	الفرع الثاني: استيفاء الدائن لدينه بنفسه إذا أمكنه تحصيله بواسطة	
171		القض
177		
	للب الاول: إذا لم يكن التعويض عن التاخير مشروطاً على المدين 	
۱۷۷	المسألة الأولى: حكم التعويض عن التأخير ذاته	
	لمسألة الثانية: حكم التعويض عن الضور الذي لحق المدين نتيجة	3 11
۱۸٥	يو يالله المعرف وبلاد دول بعض الغرب	
	طلب الثاني: التعويض المشروط عن التأخير في الوفاء وفيه،	
1.47	فان: والما ويود و حود الما الما يود المالية على المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية	J

الصفحا	<u>يع</u>	الموضو
ألة الأولى: في اشتراط التعويض العلق الرحد المتبالا المالسال ١٨٧	المس	V.Y.
ألة الثانية: في استجفاق الدائن للتعويض المشروط المسال ١٩٣		771
: استيفاء الدَّين من المدين المفلس حربه النا الريالا العيما المعالم ١٩٥		الفضل
كول: معنى المفلس حديد على وسائل محمد الله المعالم المع	-	
الأول: المفلسل في اللغة على ما يناري المثال بالما الما ١٩٦		
الثاني: المفلس في الاصطلاح فعض في الاصطلاح	المطلب	1.4
ألة الأولى: تعريف المفلس في الاصطلاح ١٩٧	المس	117
ألة الثانية: اشتقاق (المفلس) في حال المشكر الشائل كالمال المعالم المفلس)	المس	413 t
ألة الثالثة: وجه تسمية من لا يفي ماله بدَّيته مفلساً	المس	13/
نانى: الحجر على المدين المفلس المناس المالية الحجر على المدين المفلس ٢٠١	بحث الا	الم
الأول: حكم الحج على المفلس	المطلب	E. C.
الثاني: الحجر على المفلس بطلب بعض الغرماء	المطلب	237
ألة الأولى: إذا كان دين من طلبة لا يزيد على مال المدين ٢١٠	المسا	30.1
الة الثانية: إذا كان دين من طليه لا يزيد على مال المدين ٢١١	المسا	327
الثالث؛ في الحجر على المفلس من غير طلب الغرماء	المطلب	001
الة الأولى: إذا كان بطلب من المدين	المسا	
لة الثانية: إذا لم يكن بطلب من المدين	المسا	0.07
الرابع: الحجر بالدّين المؤجل ٢١٥	المطلب	1
لَهُ الْأُولَى: إذا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ دَينَ حَالَ	المسأ	0.47
لة الثانية: إذا كان معه دَين حال الله الثانية: إذا كان معه دَين حال	المسأ	J.
الخامس: حلول الديون المؤجلة بالحجر ٢٢١	لمطلب	re
السادس: تناول الحجر لما يستجد للمدين من مال بعد الحجر . ٢٢٥	لمطلب	1
السابع: تصرفات المدين المفلس المالية	لمطلب	171
لة الأولى: تضرفات المدين يعد الحجر عليه من بين بالما من ٢٢٧	المسأ	111
رع الأول: تصرف المدين المتعلق بمالغ بدا المدين الملاء المعاد ٢٢٧	<u>ما المان</u>	TV1
الأمر الأول: التصوف على وجه النباع والمحاياة السيال ٢٢٨		VV
الأمر الثاني: التصرف على وجه المعاوضة ، تيانا السال ٢٣٤	ين تتبح	3
الأمر الثالث: التصرف بسداد ديون بعض الغرماء		0 A
رع الثاني : تصرف المدين المتعلق بذمته سال بالدال بالمسال ٢٤٠		3
وع الثالث: تصرف المدن المتعلق بتحصيل المال بلا معاوضة ١٤٢.		110

المفحة	لموضؤع	H
صرفات المدين المقلس قبل الحجر عليه المال المدين المقلس قبل الحجر عليه المالين	١٨٠ المسألة الثانية؛ ت	7
التصوف غير الضار بالغرماء السالم المال ٢٤٣	١٨٦ الفرع الأول	7
التصرف الضار بالغرماء المساسلين ٢٤٤	١١٥٠ الفرع الثاني:	Y.
ينفك به الحجر عن المدين اللمفلس المعجر	(١٨٠ المطلب الثامن: ما	4
ل المدين المحجور عليه بالفلس من ٢٥٧	المبحث الثالث اليع ما	Ť
م بيغ مال الملاين الملخجور عليه المال ١٥٧	المطلب الأولى: حك	9
يدا ببيعه مل قال المفلس فيا المناس الله الما يما الما المعلس الما المناس الما المناس الما المناس الما الما المناس	المطلب الثاني: ما ي	4
٢٦٠ الله ع الثاني: البعارضات الرم يكلي زينا الت	١٠٠ المطلب الثالث: الثم	7
١١٠ البطاب الثالث دجه قبعه مال المهد الوييه	المطلب الرابع: زمن	
حل البيع دا الله على ٢٦١	المطلب الخامس: م	4
ن يتولى البيع منا الممة ما عام الما الما الما الما الما الما ١٠٦٢	🏄 المطلب السادس: م	7
مور الدافل والمدين البيع من من الموالية السيال ٢٦٢	المطلب السابع: حض	14.
ة البيع صينات سال		
ط النخيار في البيع المال المساد المسا		7
مال المدين المجمور عليه بالفلس اعلى الغرماء بالسرام		4
رد من الديون في مال المفليس إذا حجر عليه المسادر		
ما يرد من الديوان الحالة التيارينيين المالية المالية المالية		vy
ورود الديون التني لم يطالب أصحابها بالحجر ٢٦٧	٧٠٠ الفرع الأول:	Y
ورؤد الديون الحادثة بعد إلحجر	الفرع الثاني: ١	4
: ما كان سبها متقدماً على الحجر الله متقدماً على الحجر	💓 الأمر الأول	÷,
: ما كان سببها متأخراً عن الحجرا المالسلام ٢٦٨	١٢ الأمر الثاني	Y
ورود الديون التي تظهر بعد القسمةاذا سلمان ٢٧٤	١١ الفرع الثالث:	7
ورود الديون المتخلفة من حجر سابق مع الديون في	١٢ الفرع الرابع:	7
YYY Carlli Makin with their thinks or yes.		*7
وود الديون المؤجلة بالحجر من المديون المؤجلة بالحجر		27
قديم بعظن الديون على بعض المستناس السياس	١٦ المطلب الثاني، في أ	wy
قديم الديون الثابتة بسبب مؤنة مال المدين ما ٢٨٠		7
لغيم الديون المتعلقة بعين مال المدين المناسبة المتعلقة بعين مال		-
تقديم من وجد عين ماله عند المقلس عالى شائرا		7
YAY Madhan I Kelis of Ar town Mary sty Mirror I		-4

وع	الموض
الفرع الأول: حكم تقديم الدائن بعين ماله على الغرماء على المراء	737
الأمر الأول: التقديم في حال حياة المدين المفلس وما ١٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	737
الجانب الأول: إذا لم يبذل الغرماء للدائن كامل حقد ٢٨٣	137
الحالة الأولى ما إذا لم يكن قد قبض شيئاً من الثمن المدا. ٢٨٤	7 0 Y
الحالة الثانية : إذا كان قد قبض شيئًا من الثمن النا مسير ٢٩٢	VOT
الجانب الثاني: إذا بذل الغرماء للدائن كامل حقه السيال ١٩٨٠	VOY
الأمر الثاني: التقديم بعد وفاة المدين المفلس بين السالميال ٣٠١	PCY
الفرع الثاني: المعاوضات التي يكون فيها التقديم مساهدة مسالمية ٣٠٨	17-
المطلب الثالث: كيفية قسمة مال المدين المحجور عليه بالفلس على	177
	177
الغرماء، وفيه مسألتان: الغرماء، وفيه مسألتان: ١٠٠٩ المسألة الأولى: في توحيد قيمة الديون	117
المسألة الثانية: في كيفية قسمة مال المدين المحجور على غرماته ٣١٠	777
* الباب الثاني * ريباً عَلَمَه : إنه لثا بالعما	777
استيفاء الدين في حال إعسار المدين أو وفاته أو غيبته الما ١٦٣	CIT
م الأول: استيفاء الدين في حال إحسار المدين !! بالد بسب . وإلى المجيد ٢١٥	الفصا
سحت الأول: إنظار المديل المعلق بدر المعالل زيد عبد الدر الما الإساليمال ٣١٦	
المطلب الأول: حكم إنظار المتلين المعسود عبد لد ما الما المسال ١٦٦٠	111
المطلب الثاني الخادلة وجوب إنظار المدين المعشون المالا الي الله المالا	YTY
المطلب الثالث: ما ورد في فضل إنظار المدين المعسر عادا المعال على ١١٨ ٣١٨	ATT
بحث الثاني: سلطة الدائي على شخص المدين المدال المديد المدين المدي	الأال
المطلب الأول: جِسَ المُعَينُ المُعَسَنِ بِدَينَهُ الدُّ لَهُ مِنْ النَّالِينَ اللَّهِ السَّالِينَ اللَّهُ	AFT
المطلب الثاني: مَلازمة المدين المعسل بدينها معيد متمالظا ومال ٢٢٨	344
المطلب الثالث؛ بيع المدين الحرواسترقاقه بدينه بينها والمالين والمالين	
المسألة الأولى: موقف الشرائع السابقة من بيع الحر بدّينه لحال ١٣٣٢	IVY
المسألة الثانية: موقف الإسلام عن بليع الحرا بدِّينه . في النا قالسما ٣٣٣	YAA
المسألة الثالثة: ما ورد في بيع مدين يقال له (مُتَرَّق) بدَينه السلسل ٣٣٤	FYY
الفرع الأول: الروايات الواردة في بيع (سُرَّق) بدينه الدينا السال ٢٣٤	: · / · *
الفرع الثاني: الجواب عما وود في بيع (سُرَّق) بدَينه الله قال الله ١٣٤٠	+ /- 4
بحث الثالث: الجبار المدين على التكسب لوفاء دَينه تنافيا الله السمال ٢٤٧	الم
المطلب الأول: حكم إجبار المدين على التكسب لوفاء دينه المعلم ٣٤٧	TAY

المناع	مؤضاع	35
الإجبار حال القدرة على التكسب التا المال ١٣٤٧	PA المسألة الأولى:	44
لإجبار حال عدم القدرة على التكسيب الله والساليس ٣٥٣		3
يتولى إجبار المدين على التكسب المدين على التكسب		j.
الدِّين عن المدين المعسر الله المعسر ال	المبحث الرابع أأوضع	ě
ة المدين المعسل على قضاء كينه الساب المساسسات		
لماء المدين المعسر من الزكاة ما يفي بدينه النا ٣٥٧	💯 المطلب الأول: إعط	2.4
حكم إعظاء المدين المعسر من الزكاة لوفاء دينه الله ٣٥٧.	المسألة الأولى:	16.11
شروط إعطاء المدين المعسر من الزكاة لوقاء دَينه ما ٣٥٨	37 المسألة الثانية: الم	33
قدار ما يُعطى المدين من الركاة لوفاء كينه ٣٥٨	المسألة الثالثة: م	100
ع بقضاء الدِّين عن المدين المعسر بيستنسب ٣٥٩	المطلب الثاني: التبر	3
ين في حال وفاة المدين مستند المدين معالم	نصل الثاني: استيفاء الدَّ	ال
فاة على الديونفاة على الديون		
رط الدَّين بالوفاة	🧰 المطلب الأول: سقو	1
سقوط الديون عن الميت بالنسبة لأحكام الدنيا٣٦٢	المسألة الأولى:	3
سقوطها إذا خلف وفاء بها، وفيه أمران: ٣٦٢	الفرع الأول:	111
سقوط ديُون الآدَميين منه الله الله الله الله الله الله الله ال		3
سقوط ديون الله		14
سقوطها إذا لم يخلف وفاء بها ٣٧٠	الفرع الثاني:	13
قوط الديون عن الميت بالنسبة لأحكام الآخرة ٣٧٦	۱۱ المسألة الثانية: س	1 1
مسؤولية الميت عما عليه من دين إذا خلف وفاء به ٧٧٧	الأمر الأول:	13
مسؤولية الميت عما عليه من دَين إذا لم يخلف وفاء به ٣٧٨	 الأمر الثاني: 	13
ول إذا كان الدِّين في معصية أو بنية عدم الوفاء ٣٧٨	الجانب الأ	43
ني ﴿ إِذَا كَانَ الدَّيْنَ فِي مُبَاحٍ وبينة الوفاءُ به ٣٧٩	الجانب الثا	43
الوفاق في حلول ما على الميت من ديون مؤجلة ٣٨٠	 المطلب الثاني: أثراً 	73
حلول الديون المؤجلة بوقاة المدين المدين المدين المؤجلة بوقاة	المسألة الأولى الم	
قوط ما يقابل الأجل من الدِّين بحلوله ٣٨٩	🦠 🦠 المسألة الثانية: س	: 3
الديون الثابتة بالإقرارمانسا مالالد الالا	المبحث الثاني: استيفاء	3 3
كان الإقرار من الميت		in in
إذا كان الإقرار في مرض الموت ٣٩٣	المسألة الأولى: إ	3 3
استيفاء الديون المقر بها في موض الموت لأجنبي ٣٩٣		3

المفحة	الموضوع
الفرع الثاني: استيفاء الديون المقرابها في مرض الموت لوارث ٣٩٩	Y37
سألة الثانية: إذا كان الإقرار في الصلحة بالمساد من الله المالية السمال ٧٠٠	
ب الثاني: إذا كان الإقرار من الورثة بما ياجد به الثالد العمال ٤٠٧	
سألة الأولى: استيفاء الديون الثابتة بإقرار جمليع الورثة وبالما المتحد ٤٠٨	
سألة الثانية: استيفاء الديون الثابتة بإقرار بعض الورثة ما خال شميد ٤٠٨	
الثالث: وفاح الديون من غير التوكة بيدمال والعمل مله الا مساله ما ١٣	
﴾ الأول: ﴿ وَفَاءَ الْوَرِثُهُ الدِّينِ مِن غَيْرِ النَّزَكِةِ الَّذِي خِلْفِهَا الْمَيْتِ ا ١٣ ٤	
ب الثاني؛ قضاء ديون الميت التي لم يخلف وفاء بها المال السمال ١١٤.	
سألة الأولى: قضاء دَين الميت من الزكاة النف شفاك قالسماك الله علا	٢٥٨ الم
سألة الثانية: التبرع بقضاء دين إلميك ملمق ويتال ويتال الملاهما 173	
سألة الثالثة: قضاء دَين الميت من بيت الهال المار، المبتدان المالك	الم
الفرع الأول: حكم قضاء دَين المبيث من بيت المال الاستحماء ٤١٨	777
الفرع الثاني: شروط وجوب قضاء دين الميت من بيت المال العمال ٢٢٢	4.1.4
لرابع الترتيب الديون في الوفاء عبد المسايد الما الما الما الما الما الما الما الم	1 المبحث ا
، الأول: ترتيب الديون مع غيرها من الحقوق المتعلقة بالتوكة ٤٢٤	
سألة الأولى: الحقوق المتعلقة بالتوكية، وفيه فرعان: ﴿ مِنْهِ السَّالِينَ الْعَلَامُ اللَّهِ عَلَا اللَّهِ عَلَا	٦٢٦. الم
الفرع الأول: بيان الحقوق المتعلقة بالتركة، وفيه نوعان: ١١٤	257
الفرع الثاني: وجه الحصر فيها من المستعمد الهائنا التي ها السب ٤٢٧	- 19
مألة الثانية: ترتيب الديون مع الحقوق المتعلقة بالتركة الماسم ٤٢٧	mall 7/7
لفرع الأول: ترتيب الديون مع الوصية والإرث المالا به الالسلام ٢٢٨	VIT
لفرع الثاني: ترتيب الديون مع مؤن تجهين الميت الله من الديون مع مؤن تجهين الميت الله من الديون مع	1445 4 AV9
الثاني، ترتيب الديون مع بغُّضُها في الوفاء ألم سيالحا ٤٣٣	١٨٩٨ المطلب
مألة الأولى: ترتيب الديون العينية مع الديون المرسلة الله 378	المس
مألة الثانية: ترتيب ديون الله تعالى مع ديون الآدميين الله العداد. ٤٣٥	۱۱ م
سألة الثالثة: ترتيب الديون الثابتة بالبينة أو بالإقرار في الصحة مع	
الثابتة بالإقرار في المرض الله المالي المالية المالية المالة المالية ا	١٨٠ الديون ا
ه: استيفاء الديون في حال خيبة المدين بديا المدين الله المستيفاء الديون في حال خيبة المدين بديا المدين المال الما	الفصل الثالث
لأول: استيفاء الدَّين من مال المدين الغائب الماسي الدار ١٤٨٠	
، الأول: حكم القضاء على المدين الغائب ٤٤٨	١١٠٠ المطلب
الثانية تحلف الدائد مع سته بالدائد الألمال الله على 507	المطلب

وع	الموضا
المطلب الثالث: كفيل على الدائن يضمن ما أخذه إذا ظهر ابطلان دعواه ٤٥٨	- 1
بحث الثاني: الحكم إذا لم يكن للمدين مال حاضو القائلة السمال ٢٠٠٠	ال
المطلب الأول: إذا عُلِمَ مكان المدين الغائبالمدين الما يتعبد ٢٦٠	
المطلب الثاني: إذا لم يُعْلَم مكان المدين الغائب ٤٦٢	7 .
* الباب الثالث *	7.4
استيفاء الديون الموثقة والمحالة والمشتركة	
، الأول: استيفاء الديون الموثقة	الفصا
بحث الأول: استيفاء الديون الموثقة بالرهن	ً الم
المطلب الأول: تعلق الدُّين بالرَّهن	
المطلب الثاني: حق المرتهن في المطالبة بالدَّين المرهون به ٤٦٧	
المطلب الثالث: استيفاء الدُّين من الراهن في حال تلف الرهن ٤٦٧	,
المسألة الأولى: إذا تلف بلا تعد أو تفريط من المرتهن ٤٦٨	
المسألة الثانية: إذا تلف بتعد أو تفريط من النمرتهن ٤٨٣	
المطلب الرابع: تملك الدائن الرهن عند عدم الوفاء بالدين مستسلم ٤٨٣	-
المسألة الأولى: إذا لم يكن التملك مشروطاً في العقد ٤٨٣	٠.
المسألة الثانية: إذا كان التملك مشروطاً في العقد	/
المطلب الخامس: استيفاء الدَّين من المال المرهون ٤٨٨	5 Y 6
المسألة الأولى: بين الرهن بالدَّين	1.43
الفرع الأول: حكم بيع الرهن بالدين	Total
الفرع الثاني: بيغ الرهن بلا إذن من الراهن ٤٨٩	E'Y
الأمر الأول: بيع الحاكم الرهن بلا إذن من الراهن ٤٨٩	170
الأمر الثاني: بيع غير الحاكم الرهن بلا إذن من الراهن ٤٩١	44
الفرع الثالث: بيع الرهن بإذن من الراهن واستيفاء الدَّين من ثمنه ٤٩٢	4.4
الأمر الأول: حكم بيع الرهن بإذن من الراهن الناسب ٤٩٢	277
الجانب الأول: بيع النمرتهن الرهن بإذن من الراهن ٤٩٢	
الجانب الثاني: بيع العدل الرهن بإذن من الراهن المستعدد على 194	7
الأمر الثاني: اعتبار تجديد الإذن بالبيع المسلم الشارية الما الما الما الما الما الما الما الم	An
الأمر الثالث: عزل الراهن للمأذون له بالبيع المسامل المتحميات ٥٠	17
المسألة الثانية: تقديم المرتهن بثمن الرهن على سائر الغرماء المستبدا ٥٠٢	-3
الفي الأمان تقديمه في حال حياة المدين	163

مفحة	<u>وع</u>	الموض
۳۰٥	الفرع الثاني: تقديمه في حال وفاة المدين بيند بنياسا بسميد،	1,5.1
	المسألة الثالثة: كيفية استيفاء الدَّين امن ثمن الوهن حمال والثال متحدم	1.75
	ببحث الثاني: استيفاء الديون المؤثقة بالمضمان أن المستفاء الموثقة بالمضمان	11/3
	المطلب الأول: ما يوجبه عقد الضمان المسيدة المال المسالمان المسالما	YIS
011	المطلب الثاني: استيفاء الدِّين من الضامن	
٥١٨	المسألة الأولى: إذا كان الضامن واحداً	- 4r 2
011	الفرع الأول: مطالبة الضامن بالوفاع من المناه	6.7.3
011	الأمر الأول: ثبوت المطالبة على الضامن	FFS
019	الأمر الثاني: وقت مطالبة الضامن بالوفاء بين السياسية	773
٥٢٣	الفرع الثاني: إلزام الضامن بالوفاء	VF3
٥٢٣	الأمن الأول: حكم إلزام الضامن بالوفاء	VT3
078	الأمر الثاني: وقت إلزام الضامن بالوفاء	AES
	الفرع الثالث: أثر موت المضمون عنه في حلول الدَّين المؤجل	TAS
078	على الضامن ميرون ويوان ويو المسألة الثانية: استيفاء الدين من الضامنين المتعددين ويوان ويوان	763
070	المسألة الثانية: استيفاء الدِّين من الضامنين المتعددين	743
	الفرع الأول: إذا ضمن كل واحد من الضامنين جميع الدِّين بعقد	3.43
070	ىنقرد ئېچەرىمالەرلاردان يېدىرىدالادىدى بىلغىدا تارىخىدىدى ئالىرىدا ئىدىلغىدا ا	AA\$
٥٢٦	الفرع الثاني: إذا ضمنوا جميعا الدّين بعقد واحد به المسالين المسا	W3
٥٢٦	and the first many and reference to the first the	AA3
١٣٥	and mile additional in the second	1113
۱۳٥	and the form information for the only when the	PAS
٥٣٢	and the state of t	
٥٣٢	and many in a constraint of the contract of the	7 P 3
٤٣٥	المسألة الثانية: إلزام المدين المضمون عند بالوفاء ليسب الزام المدين المضمون عند بالوفاء ليسبب	TPS
	المسألة الثالثة: أثر موت الضامن في حلول الدين المؤجل على	
٥٣٥	ك اليجانب الثاني : يبي العداد الوحن بإدن بعد المواح <mark>نة على مختم</mark> ا	$1 \forall p$
٥٣٧	الثاني: استيفاء الديون المحالة إلى مراجعة والمحالة الله المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة	الفصل
٥٣٨	حبث الأول: إجبار الدائن على قبول المحوالة بمن تبالنا ميه الدري الماسي	ء الم
0 2 0	حث الثاني: براءة ذمة المحيل من الدِّين بالحوالة بند عيدانا عالسيال	و الم
à 5 A	حد الغالف: استفاء الله و لا المحال ماء	. 11 . 7

المفخة	المؤة
المطلب الأول: انتقال الدَّين بالحوالة إلى ذمة المحال عليه ٥٤٨	YVS
المطلب الثاني: مطالبة المحال للمحال عليه بإيفاء الدِّين المحال به ٥٤٩	7,yc
لمبحث الرابع: رجوع المخال على المحيل إذا تعذر استيقاء الدَّين من	/Vo
المحال عليه	440
المطلب الأول: إذا كان المحال قد قبل المحوالة على المعال المعال المعال عند المعال عند المعال عند المعال المع	670
المسألة الأولى: الرجوع على المحيل إذا تعذر استيفاء الدَّين من	rvo
المحال عليه لمطله المطله المنالية منهم منه المحال المحال عليه لمطله المعالية والمنالية المحال المحال	VVc
المسألة الثانية: الرجوع على المحيل إذا تعذر استيفاء الدَّين من المحال عليه لافلاسه	
المحال عليه لإفلاسه	/ V¢
الفرع الأول: إذا لم يشترط المحال ملاءة المحال عليه ٥٥١	AVS
الأمر الأول: الرجوع على المحيل إذا كان المحال عليه مليئاً	£/-
ثم أفلس	
الأمر الثاني: الرجوع على المحيل إذا كان المحال عليه مفلساً	PV
وقت الحوالة ولم يعلم به المحال بين بين بين بين الموالة ولم يعلم به المحال بين بين بين بين الموالة ولم	175
الأمر الثالث: الرجوع على المحيل إذا كان المحال عليه مفلساً	Y P Q
والمحال عالم به	100
الفرع الثاني: الرجوع على المحيل إذا كان المحال قد اشترط	480
ملاءة المحال عليه	780
الأمر الأول: إذا كان المخال قد اشترط يستار المحال عليه	47.0
وقت الحوالةالله المساولة	450
الأمر الثاني: إذا كان المحال قد اشترط الرجوع إذا أفلس	174
المحال عليه المحال المح	$f^{*} \circ f$
المطلب الثاني: رجوع المحال على المحيل إذا تعلر استيفاء دينه من	F 1 #
المحال عليه، ولم يكن قد قبل الحوالة مساسمان الماسين الماسين ١٨٠٠ ما	:
مبحث الخامس: الإحالة بواسطة الكمبيالة والشيك	
المطلب الأول: الإحالة بواسطة الكمبيالة	
ي المسألة الأولى: تعريف الكمبيالة المدرو والحدود تيران في السمال 190	
المسألة الثانية: أطراف التعامل بالكمبيالة	100
المسألة الثالثة: الصفة الفقهية للكمبيالة المائد المسألة الثالثة: الصفة الفقهية للكمبيالة المائد المائد المائد	
المطلب الثاني: الاحالة بواسطة الشبك عندما إذات نادات الماني الاحالة السبك	4 . ;

والفيفحة	الموضوع
المسألة الأولى: تعريف الشيك ظالمعاليه بيولها بالمقتل سوله الله مسألهمال ٧٧٥	A35
المسألة الثانية فأطراف التعامل بالشيك المسالة مالله والله والمالية	Psc
المسألة الثالثة: الفرق بين الشيك والكمبيالة المسالة الثالثة: الفرق بين الشيك والكمبيالة	447
المسألة الرابعة: الصفة الفقهية للشيك ما ما المسألة الرابعة الصفة الفقهية للشيك	-0.5
الثالث: استيفاء الديون المشتركة من وسيسال والا الما والما الما والما الما والما الما	الفصل
مث الأول: حق الدائن في المطالبة بحصته من الدَّين المشترك ٥٧٦	_
مث الثاني: حق الدائن في قبض حصته من الدّين المشترك بياد راسيا، ٧٧٥	
مِنْ الثَّالُثُ: رجوع الدائن على شريكِه القابض فيما قبضه من الدَّين	
شترك كان المساد ١٨٥٥	
مطلب الأول: رجوع الدائن إذا كان سبب الدِّين إرثاً أو إتلافاً ٥٧٨	ال
مطلب الثاني: رجوع الدائن إذا كان سبب الدِّين عقداً ٥٨٥	
* الباب الرابع *	23
زمن وفاء الدّين ومكانه ومؤنته وما يحصل به استيفاء الدّين ١٩٩٥	
لأول: زمن وفاء الدَّين ومكانه ومؤنته العمال المعاد من قالهما التقد ٩١	الفصل ا
ت الأول وما وفاء الدين مما المد ومدا المالا المدالا	المبتح
مطلب الأول: زمن وفاء الدَّين الحال	JI 150
مطلب الثاني: رمن وفاء الدَّين المؤجل في المراجل المراج	
المسألة الأولى: زمن وجوب الوفاء بالدَّين المؤجل المسالة الأولى:	7.56
المسألة الثانية و تعجيل الوفاء بالدّين الموجل ١٨٠٠ ١٩٥	-
الفرع الأول: تعجيل الوفاء بالدَّين المؤجل من غير إسقاط جزء منه ٥٩٣	116
الفرع الثاني: تعجيل الوفاء بالدَّين المؤجل مقابل إسقاط جزء منه . ٥٩٤	
ث الثاني: مكان وفاء الدَّين	المبح
طلب الأول: إذا تراضى النائن والمدين على الوفاء في مكان معين ٦٠٦	JI
طلب الثاني: إذا تشاح الدائن والمدين في مكان الموفاء بسيد المسال ٢٠٦	JI AFC
المسألة الأولى: مكان وفاء الدَّين إذا كان بين الدَّائن والمدين اتفاق ا	PFG
1.V Modly War Wall glads Browli	علي ٩٢٥
المسألة الثانية: مكان وفاء الدَّين إذا لم يكن بين الدائن والمدين	Pro
ق عليه قالب حال الراجا المقايلة أن أبدالنا المأسمال ٢٠٧	٠٧٠ اتفا
الفرع الأول: إذا كان لوفاء الدِّين مؤنة المسمال قالما عالمسال ٢٠٧	140
الفرع الثاني: إذا لم يكن لمغام الدِّين مهنة المال ١٠٩	140

يطنؤع الصفحة	المو
المبحث الثالث: مؤنة وفاء الدِّينَ المساعد ربط شعاله ساء ١١٠ ساء ساء ١١٢	
عَلَ الثاني: ما يحصل به استيفاء الدِّين ١٦٣ ١٣٨ ١٦٣ مناء ١٦٣	
المبحث الأول: ما يستوفي به الدِّين إذا قبولتما على دراً بالسَّال ١١٤	
المطلب الأول: استيفاء الدِّين بجنسه من المسال الموسلة المالية	AF
المطلب الثاني: استيفاء الدِّين بغير جنسة .	
المسألة الأولى: تعريف استيفاء الدَّينَ بغير جُنسه	AF
المسألة الثانية: الأصل في مشروعية استيفاء الدِّين بغير جنسه ٦١٥	
المسألة الثالثة: شروط استيفاء الدَّين بغير جنسه	4 -
المسألة الرابعة: الفرق بين استيفاء الدِّين بغير جنسه وبين بيع الدَّين	
على المدين	
المسألة الخامسة: ما يستوفي من الديون بغير جنسه	71
الفرع الأول: استيفاء الديون المستقرة بغير جنسها ٦٢٢	/ H F
	PI
الأمر الأول: استيفاء دَين السلم (المُسْلَم فيه) بغير جنسه 179	T^{\prime} $$
الأمر الثاني: استيفاء غير دَين السلم بغير جنسه ٦٣٧	7 V
لمبحث الثاني: أثر تغير قيمة الدِّين على الوفاء به ٦٣٩	100
المطلب الأول: تغير قيمة الدِّين إذا كان عروضًا أو نقوداً خلقية ٦٣٩	177
المطلب الثاني: تغير قيمة الدِّين إذا كان نقوداً اصطلاحية ٦٤١	374
لمبحث الثالث: أثر تعذر أداء المثل على وفاء الدَّين	TV
المطلب الأول: تعذر أداء المثل إذا كان الدِّين دَين سلم منا الله عند 101	714
المطلب الثاني: تعذر أداء المثل في غير دين المسلم . السيال على ما ١٥٤	12-
المسألة الأولى: إذا كان الدَّينِ عروضاً أو نقوداً خلقية كالمسالة الأولى:	SAY
الفرع الأول: أداء قيمة الدِّين إذا تعذر أداء المثل ٦٥٤	
الفرع الثاني: الوقت المعتبر لتحديد القيمة	
المسألة الثانية: إذا كان الدَّين نقوداً اصطلاحية	
الفرع الأول: تعذر أداء النقد لترك التعامل به ٦٥٥	
الفرع الثاني: تعذر أداء النقد لانقطاعه	
لمبحث الرابع: الصلح عن الديون المجهولة التي يتعذر علمها	11
لمبحث الخامس: المقاصة في الديون	11

— (۱۹۸۰) = الموضوع

المطلب الأول: المقاصة في حال تماثل الدينين على وجد الا مزيد الم
١٤٦ لأحدهما على الآخربيناه الفيتما مو المصورات زيالناه الكلا
١/١ المسألة الأولى: حكم المقاصة إذا تماثل الدِّينان من المائل الدُّينان من المائل الما
١٨٣ - المسألة الثانية: شروط المقاصة مندس ويقاء والمدين والمائة الثانية:
من المطلب الثاني: المقاصة في حال تماثل الدَّينين في الجنس والنوع مع
المسألة الثانية: شروط المقاصة
المطلب الثالث: المقاصة في حال اختلاف الدَّينين في الجنس أو النوع
أو تماثلهما في الجنس والنوع مع وجود مزية في كلِّ منهما ليست في
الأخر المالية
المَسَأَلَةُ الأُولَى: إذا كانَ الدِّينانَ نقوداً
الآخر المسألة الأولى: إذا كان الدَّينان نقوداً المسألة الأولى: إذا كان الدَّينان نقوداً المسألة الثانية: إذا كان الدَّينان عروضاً أو كان أحدهما عروضاً والآخر نقوداً المسألة المترتبة على المقاصة المطلب الرابع: الآثار المترتبة على المقاصة المعالد الرابع: الآثار المترتبة على المعالد الرابع: الآثار المترتبة على المعالد الرابع: المعالد الرابع: الآثار المترتبة على المعالد الرابع: الآثار المترتبة على المعالد الرابع المعالد المعالد المعالد الرابع المعالد الرابع المعالد الرابع المعالد المعالد المعالد الرابع الرابع المعالد المع
والآخر نقوداً
The salation of the the three to all the training of the train
79A 17 17 17 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18
الفهارس الآيات القرآنية " بعد الما يا الما يا الما الما الما الما الم
فهرس الآيات القرانية
قهرس الآثار المنظمة ا
والمطلقة الخلمات والمطلقة المساولة الم
الله فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل إساء الما الما الما الما الما الما المتكلم فيهم بجرح أو تعديل إساء الما المتكلم ا
ق قائمة مصادر الرسالةارينديية رية رشيك ملكة المعند والثالث مستقيلة ٧٤٤
70 فهرس موضوعات الرسالة منذ بالسمين من المناه عند المناه على المناه عند المناه عند المناه عند المناه عند المناه
الفرع الأول: أذاء قُيمةِ الدُّيلِ إذا تعارَ أداء المثل \$10
الفرع الثاني الرقب المعتبر لتحديد القيمة
« السيألة الثانية: إذا كان اللي تقوداً اصطلاحة (10)
العرع الأول: تعذر أذاء النقد فترك التعامل به
النبر المالي: تعلير أداء النف الانفطاعة 8428146
الصحت الرابع: الصلح عن الديون المجهولة التي يتبدّر علم الله الله الله الله الله الله الله ال
Haret lide : Hailes & Heart